

مصحفة	مصحفة
فصل وان علق عتق عبده على صفة الخ	كتاب العتق
كتاب المكاتب	فصل ويصح بالصرح والكتابة
فصل ونحو كتابة بعض العبد الخ	فصل وان كان بين نفسين الخ
فصل وان طلب العبد الكتابة الخ ١١	فصل ونحو قبضة النصب الخ
فصل ولا يجوز الا بعوض مؤجل الخ	فصل وان كان بين اثنين جارية الخ
فصل ولا يجوز الا على عوض	فصل وان اختلف المقتن الخ
فصل ونحو الكتابة على النافع الخ	فصل وان كان للمعتق معسر الخ
فصل وان كاتب جليل الخ	فصل وان ملك عبدا الخ
فصل ولا يصح على شرط قاسد ١٢	فصل وان اوصى بعتق الخ
فصل واذا انعقد العقد الخ	فصل وان كان عبدين ثلاثة الخ
باب ما يملكه المكاتب وما لا يملكه	فصل وان كان له عبيدان الخ
فصل وان كان المكاتب جارية	فصل وان اعتق عبد الخ
فصل وان اتمت الكتابة بولده الخ ١٣	فصل من ملك أحد الوالدين الخ
فصل وان حبس السيد المكاتب الخ	باب القرعة
فصل ولا يملك المكاتب التصرف الخ	فصل قال الشافعي وان اعتق الخ
فصل ولا يجوز ان يبيع نسيته الخ ١٤	فصل اذا اعتق في مرضه الخ
فصل ولا يجوز ان يشتري من يعتق عليه	فصل وان اعتق في مرضه الخ
فصل ولا يعتق ولا يكاتب الخ	فصل وان اعتقهم ومات الخ
فصل وان فعل ذلك كله باذن المولى	باب المدر
فصل ولا يتزوج المكاتب الا باذن المولى	فصل ويصح من السفينة الخ
فصل ولا يتسرى بحماره من غير اذن المولى	فصل والتدبير الخ
فصل ويجب على المولى الايتاء ١٥	فصل ويجوز مطلقا الخ
باب الاداء والعجز	فصل ويجوز تدبير المعتق الخ
فصل وان حل عليه نعيم وعجز عن أداء ١٦	فصل ويجوز تدبير الجلل الخ
المال الخ	فصل ويملك المولى بيع المدر الخ
فصل وان حل عليه نعيم ومعه متاع الخ	فصل وان كان المدر جارية الخ
فصل وان قبض المال الخ	فصل ويجوز الرجوع في التدبير الخ
فصل فان أدى المال بعتق الخ	فصل ويجوز الرجوع في تدبير البعض الخ
فصل فان باع المولى ما في ذمة المكاتب الخ	فصل وان دبر عبده الخ
فصل اذا اجتمع على المكاتب الخ ١٧	فصل وان دبر الكافر عبدا كافر الخ
باب الكتابة القاسدة	فصل وان اختلف السيد والعبد الخ
فصل وان أدى ما كان عليه الخ	فصل ويجوز تعليق العتق الخ
فصل ويرجع السيد عليه	فصل وان علق عتق أمة الخ

١٨ فصل فان كاتب حيداً صغيراً الخ

فصل وان كاتب بعض عيده الخ

فصل وان كاتب عبيد الخ

باب اختلاف المولى والمكاتب

فصل وان وضع شيئاً عنه الخ

١٩ فصل وان كان المكاتب جارية الخ

فصل وان كاتب عبيد الخ

فصل وان كاتب ثلاثة أعبداً الخ

فصل وان كاتب رجلان عبداً الخ

٢٠ كتاب عتق أمهات الاولاد

فصل وان وطئ أمته الخ

فصل ويملك استخدام أم الولد

فصل وان أنت أم الولد الخ

فصل وان جنت أم الولد الخ

٢٢ فصل وان أسلمت أم ولد الخ

باب الولاء

فصل وان أعتق المكاتب عبداً

فصل وان أعتق مسلم نصرانياً الخ

فصل وان اشترك اثنان في عتق عبداً الخ

فصل ولا يثبت الولاء لغير المعتق

٢٣ فصل ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته

فصل وان مات العبد للمعتق الخ

فصل وان مات العبد والمولى ميت

فصل فان أعتق عبداً ثم مات

٢٤ فصل اذا تزوج عبداً رجل الخ

فصل وان تزوج عبداً رجلاً بأمه آخر

٢٥ فصل اذا مات رجل وخلف اثنين

كتاب القراض

فصل واذا مات الميت

فصل ثم يقضى دينه

فصل ثم تنفذ وصاياه

فصل ثم تنقسم التركة بين الورثة

٢٦ فصل والوارثون من الرجال عشرة

فصل ولا يرث المسلم من الكافر

فصل ولا يرث الحر من العبد

فصل ومن أسلم أو أعتق على ميراث

فصل واختلف أصحابنا الخ

٢٧ فصل واختلف قول الشافعي رحمه الله الخ

فصل وان طلقها في المرض الخ

فصل وان مات متوارثان الخ

فصل وان أسرو رجل أو فقد الخ

باب ميراث أهل القراض

٢٨ فصل وأما الأم فلها ثلاثة فروض

فصل وأما الجدة الخ

فصل وأما البنت فلها النصف الخ

٢٩ فصل وأما بنت الابن فلها النصف

فصل وأما الأخت للأب والأم الخ

فصل والاخوات من الأب والأم مع البنات

الخ

فصل وأما ولد الأم الخ

فصل وأما الأب فله الدس الخ

فصل ولا يرث بنت الابن مع الابن

٣٠ فصل ولا يرث ولد الأم الخ

فصل ولا يرث ولد الأب والأم الخ

فصل واذا استكمل البنات الثلاث الخ

فصل ومن لا يرث من ذكراه الخ

فصل وان اجتمع أصحاب فروض الخ

٣١ فصل وان اجتمع في شخص جهتا فرض

باب ميراث العصة

فصل وان انقرضوا احدهم الخ

فصل وان اجتمع اثنان

فصل ولا يعصب احد منهم

٣٢ فصل ولا يشارك احد من العصباء

فصل وان اجتمع في شخص

فصل وان لاهن الزوج

فصل وان كان الوارث شقيق

٣٣ فصل وان مات رجل وترك سجلاً

فصل وان مات رجل ولم تكن له عصبية

مصحفة

مصحفة

- ٣٤ باب الجسد والاخوة
فصل وان اجتمع مع الجداخ
فصل وان كانت المقاسمة الخ
فصل وان اجتمع مع الجسد والاخوة من له
فرض
٣٥ فصل ولا يفرض للاختام مع الجسد
كتاب النكاح
٣٦ فصل ولا يصح النكاح الا من جائز التصرف
فصل ومن جاز له النكاح
فصل والمستحب ان لا يتزوج الخ
فصل واذا اراد نكاح امرأة الخ
فصل ويجوز لدوى المحارم الخ
٣٧ فصل ومن زوج امرأة الخ
باب ما يصح به النكاح
٣٨ فصل وان كانت المنكوحه أمة الخ
فصل ولا يجوز للابن الخ
فصل ولا يجوز ان يكون الولي صغيرا
٣٩ فصل وان خرج الولي الخ
فصل ويجوز للاب والجدة تزويج البكر الخ
٤٠ فصل وان كانت المنكوحه أمة الخ
فصل وان كان ولي المرأة الخ
فصل وان كان الولي ربه لافي التزويج
فصل ولا يجوز للولي أن يزوج المنكوحه
فصل وان دعت المنكوحه الى غير كفء
٤١ فصل والكفاءة في الدين الخ
فصل وان كان للراة وليان الخ
٤٢ فصل ويجوز لولي العبي الخ
فصل ولا يصح النكاح الا بشاهدين الخ
٤٣ فصل واذا اختلف الزوجان الخ
فصل ولا يصح الا على زوجين معينين الخ
فصل ويستحب أن يخطب قبل العقد الخ
فصل ولا يصح العقد الا بلفظ التزويج
٤٤ فصل واذا انعقد العقد لمزم الخ
باب ما يحرم من النكاح وما لا يحرم
- فصل ويحرم على الرجل من جهة النسب
٤٥ فصل ويحرم عليه من جهة المصاهرة
فصل ومن حرم عليه بنكاحه الخ
فصل وان زنى بإمرأة لم يحرم عليه نكاحها
فصل ويحرم عليه أن يجمع بين أختين الخ
٤٦ فصل ومن حرم عليه نكاح امرأة بالنسب
فصل وما حرم من النكاح الخ
فصل ومن حرم عليه نكاح امرأة الخ
فصل ويحرم على المسلم الخ
٤٧ فصل وأما غير اليهود والنصارى الخ
فصل واختلف أصحابنا في السامرة الخ
فصل ويحرم عليه نكاح من ولد الخ
فصل ولا يحل له نكاح الامة الكتابية
٤٨ فصل ويحرم على العبد نكاح مولاه الخ
فصل ويحرم على الاب نكاح جارية ابنة
فصل ولا يجوز نكاح المعتدة من غيره
فصل ويحرم على الحر أن يتزوج باكثر
من أربعة نسوة
فصل ولا يجوز نكاح الشغار
٤٩ فصل ولا يجوز نكاح المنعة
فصل ولا يجوز نكاح المحلل
فصل وان تزوج بشرط اختيار
فصل ويجوز التعويض
٥٠ فصل ومن خطب امرأة
باب اختيار في النكاح والرد بالعيب
٥١ فصل واختيار في هذه العيوب
فصل وان فسخ قبل الدخول
فصل ولا يجوز لولي المرأة
فصل وان حدث العيب
فصل اذا ادعت المرأة على الزوج
٥٢ فصل وان اختارت المقام معه
فصل وان وجدت المرأة زوجها
فصل اذا تزوجت امرأة رجلا
فصل وان كان الغرم من جهة المرأة

صحيفة

- ٥٣ فصل وان تزوج امرأة
فصل اذا اعتقت الامة
٥٤ فصل وان اعتقت وفسخت النكاح
فصل وان تزوج عبداً مشرك
فصل اذا ملك مائة دينار
فصل وان اعتق عبد
باب نكاح المشرك
٥٥ فصل وان أسلم الحر
فصل وان مات قبل أن يختار
٥٦ فصل وان أسلم وتحتته أختان
فصل وان أسلم وتحتته أربع اماء
٥٧ فصل وان أسلم وعنده أربع اماء
فصل وان أسلم وعنده سرة وأمة
فصل وان أسلم عبد
فصل وان تزوج امرأة
فصل اذا ارتد الزوجان
فصل وان انتقل الكتابي
٥٨ فصل وان تزوج كتابي
فصل اذا أسلم الوثنيان
كتاب الصداق
٥٩ فصل ويجوز أن يكون الصداق قليلاً
فصل ويجوز أن يكون الصداق ديناً
فصل ويجوز أن يكون منفعة
فصل فان تزوج كافر
٦٠ فصل وان اعتق رجل أمة
فصل وبث في الصداق
فصل وتلك المرأة المسمي بالعقد
٦١ فصل فان كان الصداق عينا
فصل ويستقر الصداق بالوطء
فصل وان وقعت فرقة
٦٢ فصل وان قتلت المرأة نفسها
فصل ومنى ثبت الرجوع في النصف
٦٣ فصل وان كان الصداق عينا

صحيفة

- ٦٤ فصل اذا طلقت المرأة قبل الدخول
فصل وان فوضت بنصفها
٦٥ فصل ويعتبر به مهر المثل
فصل واذا أعسر الرجل بالمهر
فصل اذا تزوج الرجل أمة
فصل وان تزوج العبد باذن المولى
باب اختلاف الزوجين في الصداق
٦٦ فصل وان اختلفا في قبض المهر
فصل وان اختلفا في الوطاء
فصل وان أسلم الزوجان
فصل وان أصدقها عينا
فصل واذا وطئ امرأة
٦٧ فصل وان وطئ امرأة
فصل وان وطئ المرتن
باب المتعة
٦٨ فصل والمستحب أن تكون المتعة
باب الوليعة والنثر
فصل ومن دعى الى وليعة
فصل وان دعى الى موضع
٦٩ فصل ومن حضر الطعام
باب عشرة النساء والقسم
فصل وان كانت الزوجة
٧٠ فصل ويجوز للزوج
فصل وللزوج منع الزوجة
فصل ويجب على الزوج
فصل ولا يجوز وطؤها في الدبر
٧١ فصل وكره العزل
فصل ويجب على المرأة معاشرة الزوج
فصل ولا يجب عليها خدمته
فصل وان كان له امرأتان
فصل ويقسم المريض والمجبوب
فصل وان سافرت المرأة
فصل وان اجتمع عنده سرة وأمة

فصل وعماذا قسم الليل

٧٢ فصل والاولى أن يطوف

فصل ويستحب لمن قسم

فصل ولا يجوز أن يخرج

فصل وإن تزوج امرأة

٧٣ فصل وإن أراد السمر

فصل ولا يجوز للمرأة

٧٤ فصل وإن كان له ماء

باب النشوز

فصل وإن ظهرت من الرجل

٧٥ كتاب الخلع

فصل ولا يجوز للاب

٧٦ فصل ولا يجوز للسفينة

فصل ويصح الخلع مع غير الزوجة

فصل ولا يجوز الخلع في الحيض

فصل ويصح الخلع بلفظ الخلع

٧٧ فصل ويصح الخلع منجزا

فصل ولا يجوز الخلع بالقليل والكثير

فصل وإن خالها خلعاً منجزا

٧٨ فصل ولا يجوز رد العوض

فصل ولا يجوز الخلع على محرم

فصل فإذا خالها امرأة

فصل وإن طلعهما بد ينار

٧٩ فصل وإن كانت المرأة في الخلع

فصل وإذا خالها امرأة

٨٠ باب جامع في الخلع

فصل وإن قالت طلقى ثلاثا

٨١ فصل وإن قال أنت طالق على ألف

فصل وإن قال أنت طالق عليك ألف

فصل إذا قال إن دفعته إلى ألف درهم

فصل وإن قال إن أعطينتني عبدا

فصل وإن اختلف الزوجان

٨٢ فصل وإن قال خالعتك

كتاب الطلاق

٨٣ فصل وأما المكره فصل وإن قال لا عجبى

فصل ويملك الحر ثلاث تطليقات

فصل ويقع الطلاق على أربعة أوجه

فصل وأما المحرم فهو طلاق البدعة

٨٤ فصل وأما المكره

فصل وإذا أراد الطلاق

٨٥ فصل ولا يجوز أن يفوض الطلاق

فصل ويصح إضافة الطلاق إلى المرأة

فصل ولا يجوز إضافة الطلاق إلى الزوج

باب ما يقع به الطلاق وما لا يقع

فصل والصريح ثلاثة ألفاظ

٨٦ فصل قال في الاملاء

فصل وأما الكناية

فصل واختلف أصحابنا

٨٧ فصل وأما لا يشبه الطلاق

فصل واختلف أصحابنا

فصل واختلفوا فيمن قال لامرأة ته

فصل إذا قال لامرأة ته اختارى

فصل إذا قال لامرأة ته أنت على حرام

٨٨ فصل إذا كتب طلاق امرأة ته

فصل فإن أشار إلى الطلاق

باب عدد الطلاق والاستثناء فيه

٨٩ فصل وإن قال أنت وأشار بثلاث أصابع

فصل وإن قال أنت طالق واحدة

فصل وإن قال أنت طالق طلقة

فصل وإن قال لعبد المدخول بها

٩٠ فصل وإن قال للمدخول بها

فصل وإن قال أنت طالق بعض طلقة

فصل وإن كان له أربع نسوة

٩١ فصل وإن قال أنت طالق ملء الدنيا

فصل وإن قال أنت طالق أشد الطلاق

فصل وإن قال للمدخول بها

فصل وإن قال لها أنت طالق

فصل وإن قال لعبد المدخول بها

مصحفة

فصل اذا قال لامرأته

فصل ويصح الاستثناء في الطلاق

٩٢ فصل ويصح الاستثناء من الاستثناء

فصل وان قال أنت طالق ثلاثا

فصل وان قال امرأتي طالق

فصل ولا يصح الاستثناء في جميع ما ذكرناه

٩٣ فصل اذا قال يزارنية

فصل وان طلق بلسانه

باب الشرط في الطلاق

فصل والالفاظ التي الخ

٩٤ فصل وان كانت له امرأة الخ

فصل وان قال ان قدم فلان الخ

٩٥ فصل وان قال أنت طالق أحسن الطلاق الخ

فصل وان قال لها وهي حائض الخ

فصل وان قال أنت طالق ثلاثا الخ

فصل وان قال ان حضت الخ

٩٦ فصل وان قال لامرأتين ان حضتا الخ

فصل وان قال لأربع نسوة ان حضتن

فصل وان قال لمن كلما حضت الخ

فصل وان قال لامرأة أنه الخ

٩٧ فصل اذا قال لامرأة أنه ان ولدت الخ

٩٨ فصل واذا قال للدخول بها الخ

فصل وان قال اذا وقع عليك الخ

فصل وان قال اغير للدخول بها الخ

فصل وان قال متى لم أطلقك الخ

٩٩ فصل وان قال ان حلفت الخ

فصل واذا كان له أربع نسوة الخ

١٠٠ فصل اذا كان له أربع نسوة فقال الخ

فصل وان كان له امرأتان الخ

فصل وان قال لها أنت طالق الى شهر الخ

فصل وان قال أنت طالق في شهر رمضان

١٠١ فصل وان قال أنت طالق اليوم الخ

فصل اذا قال اذارأيت هلال رمضان

فصل اذا قال اذا مضت سنة الخ

مصحفة

١٠٢ فصل وان قال أنت طالق في الشهر الماضي

فصل وان قال ان قدم زيد الخ

فصل وان قال أنت طالق قبل موتي الخ

فصل وان قال أنت طالق في اليوم الذي الخ

فصل وان قال ان لم أطلقك اليوم الخ

فصل اذا تزوج بجماعة أمه الخ

١٠٣ فصل اذا كتب اذا أتاك كتابي هذا الخ

فصل وان قال ان قدم فلان الخ

فصل وان قال ان خرجت الا بذني الخ

١٠٤ فصل وان قال لها ان حلفت أمرى الخ

فصل اذا قال لامرأة أنه ان كتلت الخ

فصل وان قال ان رأيت فلانا الخ

فصل وان كانت في ماء جار الخ

فصل وان قال من بشرتني الخ

فصل وان قال أنت طالق ان شئت

١٠٥ فصل وان قال ان كتلتك الخ

فصل وان قال أنت طالق ان ركبت الخ

فصل وان قال أنت طالق ان دخلت الدار

الخ

فصل وان قال ان دخلت الدار الخ

١٠٦ فصل اذا قال لزوجته الخ

فصل وان كانت له زوجتان الخ

فصل اذا قال لامرأة أنه

١٠٧ فصل اذا علق طلاق امرأته الخ

فصل وان علق الطلاق على صفقة الخ

باب الشك في الطلاق واختلاف الزوجان

فيه

فصل وان كانت له امرأتان الخ

١٠٨ فصل وان طلق احدي المرأتين الخ

فصل وان ماتت الزوجتان الخ

فصل وان طلق احدي زوجتيه الخ

١٠٩ فصل وان كانت له زوجتان حفصة الخ

فصل وان رأى طائراً

فصل وان طار طائر

فصل اذا اختلف الزوجان

فصل وان خبرها

١١٠ فصل واذا قال لها أنت طالق

فصل وان قال أنت طالق

فصل وان قال ان كان هذا الطائر

باب الرجعة

فصل ويجوز أن يطلق الرجعية

١١١ فصل وتصح الرجعة

فصل وهل يجب الاشهاد عليها

فصل ولا يجوز تعليقها على شرط

فصل وان اختلف الزوجان

١١٢ فصل فان طلقها

فصل اذا تزوجت الرجعية

فصل اذا طلق الحرام امرأته

فصل فان رآها رجل أجنبي

١١٣ فصل وان كانت المطلقة أمة

فصل وان طلق اسراً نه ثلاثاً

فصل وان تزوجت المطلقة ثلاثاً

فصل اذا عادت المطلقة ثلاثاً

كتاب الایلاء

فصل ولا يصح الایلاء الا بالله

١١٤ فصل ولا يصح الایلاء الا على ترك الوطء

فصل وان قال والله الخ

١١٥ فصل ولا يصح الایلاء الا في مدة

فصل وان قال والله لا وطئتک

فصل وان قال ان وطئتک

فصل وان علق الایلاء

١١٦ فصل وان قال والله لا وطئتک في هذا البيت

فصل وان قال لا ربح نسوة

١١٧ فصل وان كانت له امرأتان

فصل واذا صح الایلاء

فصل اذا طلقها في مدة الترمص

فصل وان وطئها وهناك مانع

١١٨ فصل وان لم يطلقها

فصل وان وطئها في الفرج

١١٩ فصل وان طلق

فصل وان انقضت المدة وهناك الخ

١٢٠ فصل وان انقضت المدة وهو غائب

فصل وان انقضت المدة وهو محرم

فصل وان انقضت المدة وهو مظاهر

فصل وان انقضت المدة فادعى أنه عاجز

فصل وان آلى المحبوب

فصل وان اختلف الزوجان

كتاب الظهار

فصل وان قال أنت علي كظهر أبي

١٢١ فصل وان قال أنت عندي

فصل وان قال أنت علي كأمي

فصل وان قال أنت طالتي

فصل ولا يصح الظهار مؤقتاً

١٢٢ فصل ويجوز تعليقه بشرط

فصل وان قالت الزوجة

فصل واذا صح الظهار

فصل وان نظاهر من رجعية

فصل وان كانت الزوجة أمة

١٢٣ فصل وان كان الظهار مؤقتاً

فصل وان نظاهر من أربع نسوة

فصل واذا وجبت الكفارة

باب كفارة الظهار

١٢٤ فصل وان اختلف حاله

فصل ولا يجزئ في شيء من الكفارات

فصل ولا يجزئ الارقة

فصل وان كان أعرج

١٢٥ فصل ولا يجزئ الا جعد

فصل ولا يجزئ عبد مغبوب

فصل ولا يجزئ عتق أم الولد

فصل وان اشترى من يعتق عليه

فصل وان كان بينه وبين آخر

١٢٦ فصل اذا قال لنبره

فصل وان لم يجر قبلة

فصل وان دخل في الصوم

فصل وان لم يقدر على الصوم

١٢٧ فصل ويجب ذلك من الحبوب

فصل ولا يجوز الدقيق

فصل ولا يجوز أن يدفع الواجب

فصل ولا يجوز أن يدفع الى مكاتب

فصل ولا يجوز أن يكفر عن الظهار

فصل ولا يجوز شيء من الكفارات

١٢٨ فصل وان كان المظاهر كافرا

كتاب اللعان

فصل ومن قذف امرأته

فصل وان عفت الزوجة عن الحد

١٢٩ فصل وان كانت الزوجة أمة

باب ما يلحق من السب وما يلحق وما

يجوز فيه باللعان وما لا يجوز

فصل وان كان الزوج صغيرا

فصل وان لم يمكن اجتماعهما

١٣٠ فصل وان أتت بولد

فصل وان كانت له زوجة

فصل وان أتت امرأته بولد

١٣١ فصل وان جاءت امرأة

فصل اذا تزوج امرأة

فصل وان وطئ زوجته

فصل وان أتت امرأة بولد أسود

فصل وان أتت امرأة بولد وكان يعزل

١٣٢ فصل اذا قذف زوجته

فصل وان ادعى انه لم يعلم بالولادة الخ

فصل وان هنأ امرأته

فصل وان كان الولد حلا

فصل اذا أتت امرأة بولد

١٣٣ فصل وان لاعنها على حل

فصل وان قذف امرأته بونا

فصل وان أياها

فصل وان قذف امرأته واشتق الخ

فصل وان قذف امرأته في نكاح

فصل وان ملك أمة لم تصرف راشا

١٣٤ فصل اذا قذف امرأته بونا

باب من يصح لعانه فصل وان كان أعجميا

فصل ولا يصح اللعان

فصل واللعان أن يقول الزوج الخ

١٣٥ فصل والمستحب أن يكون اللعان الخ

١٣٦ فصل واذا أراد اللعان

فصل ويبدأ بالزوج

فصل وان لاعن الخ

فصل وان كان القذف الخ

فصل واذا لاعن الزوج الخ

١٣٧ فصل وان نفى باللعان الخ

فصل ويجب على المرأة الخ

فصل وان كان اللعان الخ

فصل وللعان أن تدرأ الخ

فصل اذا لاعن الزوج الخ

فصل وان مات الزوج الخ

فصل اذا قذف امرأته

فصل اذا قذفها ثم تلاعنا الخ

١٣٨ كتاب الايمان باب من تصح بينه الخ

فصل ويصح لليمين الخ

فصل وتكره اليمين الخ

١٣٩ فصل ونحو اليمين الخ

فصل وان قال على عهد الله الخ

فصل وان قال بالله لا فعلن كذا الخ

١٤٠ فصل وان قال امرأته الخ

فصل وان قال أفسمت بالله الخ

١٤١ فصل وان قال سألك بالله الخ

فصل اذا قال والله لا فعلن كذا الخ

باب جامع الايمان

١٤٢ فصل وان حلف لا يساكن فلانا الخ

فصل وان حلف لا يدخل دارا الخ
فصل وان حلف لا يدخل دارا زيدا الخ
فصل وان حلف لا يدخل هذه الدار الخ
فصل وان حلف لا يدخل هذه الدار من
هذا الباب
فصل وان حلف لا يدخل بيتا الخ
فصل وان حلف لا يأكل هذه الخنقة ١٤٣
فصل وان حلف لا يشرب هذا السويق
فصل وان حلف لا يأكل اللحم الخ
فصل وان حلف لا يأكل الرأس الخ
فصل وان حلف لا يأكل البيض
فصل وان حلف لا يأكل اللبن الخ
فصل وان حلف لا يأكل السم ١٤٥
فصل وان حلف لا يأكل ادم الخ
فصل وان حلف لا يأكل الفاكهة
فصل وان حلف لا يأكل بسرا
فصل وان حلف لا يأكل قوتا
فصل وان حلف لا يأكل طعاما الخ
فصل وان حلف لا يشرب الماء
فصل وان حلف لا يشم الربح الخ
فصل وان حلف لا يلبس شيئا الخ
فصل وان كان معصدا الخ ١٤٦
فصل وان حلف لا يلبس حليا
فصل وان من عليه رجل الخ
فصل وان حلف لا يضرب امرأته
فصل وان حلف لا يهبل الخ
فصل وان حلف لا يتكلم الخ ١٤٧
فصل وان حلف لا يسلم على فلان الخ
فصل وان حلف لا يصوم الخ
فصل وان قال والله لا تسريتم الخ
فصل وان حلف أنه لا مال له الخ ١٤٨
فصل وان حلف أنه لا يملك عبدا الخ
فصل وان حلف لا يرفع منكرا الخ
فصل وان حلف لا يكلم فلانا الخ

فصل وان حلف لا يستخدم فلانا الخ
فصل وان حلف لا يدخل دارين الخ
فصل وان حلف لا يأكل طعاما الخ ١٤٩
فصل وان حلف لا يدخل دارا زيدا الخ
فصل وان حلف لا يأكل هذا الرضيع
فصل وان كان له على رجل حتى الخ ١٥٠
فصل وان حلف لا يقارقه الخ
باب كفارة اليمين
فصل والكفارة الخ
فصل وان أراد أن يكفر بالعقوبة الخ ١٥١
فصل وان أراد أن يكفر بالسكوة الخ
فصل وان أراد أن يكفر بالصيام
فصل وان كان الحالف عبدا الخ
كتاب العدد ١٥٢
فصل وان وجبت العدة الخ
فصل وان كانت المعتدة الخ
فصل وأقل ما يمكن الخ ١٥٣
فصل وان كانت من ذوات الاقراء الخ
فصل وان كانت ممن لا تحيض ولا يبيض ١٥٤
مثلهما الخ
فصل وان كانت ممن لا تحيض ولكنهما
سن الخ
فصل واذا شرعت الصغيرة الخ
فصل وان كانت المطلقة أمة
فصل وان أعتقت الامه الخ ١٥٥
فصل وان وطئت امرأة الخ
فصل ومن مات عنها زوجها الخ
فصل وان طلق احدي امرأتيه
فصل اذا فقدت المرأة زوجها ١٥٦
فصل وان رجع المفقود الخ
باب مقام المعتدة والمكان الذي تعتد فيه
فصل وان أراد الزوج بيع الدار الخ ١٥٧
فصل وان حجر على الزوج الخ
فصل وان طلق وهي في مسكن لها الخ

مصحفة

فصل وان مات الزوج

فصل وان توفي عنها زوجها الخ

١٥٨ فصل وان امر الزوج امرأته الخ

فصل وان أذن طائى السفرا الخ

فصل اذا أحرمت بالحج الخ

فصل ولا يجوز لليتيمة

فصل وان بذت على أهل زوجها

١٥٩ باب الاحداد

فصل ومن لزمها الاحداد

فصل ويحرم عليها أن تختضب الخ

١٦٠ فصل ويحرم عليها أن تطيب الخ

فصل ويحرم عليها لبس الخلى الخ

فصل ويحرم عليها لبس ما صبح من

الثياب

باب اجتماع العديتين

١٦١ فصل اذا تزوج رجل امرأة

فصل اذا طلق زوجته

١٦٢ فصل اذا خالع امرأته

فصل اذا طلق امرأته

فصل وان تزوج عبدة

فصل واذا اخلا الرجل بأمرأته

١٦٣ فصل وان اختلفا في انقضاء العدة

فصل وان طلقها فقالت المرأة طلقنى الخ

فصل وان طلقها وولدت الخ

فصل فان أذن طائى الخروج الخ

باب استبراء الامه وأم الولد

١٦٤ فصل وان ملكها وهي محبوسة الخ

فصل وان ملك أمة وهي زوجته الخ

فصل وان كانت أمة ثم رجعت اليه

فصل ومن وجب استبراءها الخ

١٦٥ فصل ومن ملك أمة الخ

فصل وان اعتق أم ولده الخ

فصل وان كانت بين رجلين الخ

فصل اذا استبرا أمة الخ

مصحفة

١٦٦ كتاب الرضاع

فصل وتنشعر سومة الرضاع الخ

فصل ولا يثبت تحريم الرضاع فيما يرتفع

الخ

فصل ولا يثبت تحريم الرضاع بما دون

خمس رضعات

١٦٧ فصل وان شكت المرضعة الخ

فصل ولا يثبت التحريم بالجور الخ

فصل وان حلبت لبنها الخ

فصل وان جبن اللبن الخ

١٦٨ فصل فان خلط اللبن الخ

فصل فان شرب لبن امرأة ميتة الخ

فصل ولا يثبت التحريم بلبن البهيمة الخ

فصل فان ثار للبكر لبن الخ

فصل اذا ثار لها لبن الخ

فصل وان وطئ رجلان امرأة

١٦٩ فصل وان أتت امرأة ته بولد

فصل وان كان لرجل خمس أمهات

فصل وان كان لرجل زوجة صغيرة

فصل ومن أقصد نكاح امرأة الخ

١٧٠ فصل اذا ارتضعت الصغيرة الخ

كتاب النفقات * باب نفقة الزوجات

فصل وان سعت الى الزوج الخ

١٧١ فصل وان سعت اليه الخ

فصل وان اتقلت المرأة الخ

فصل وان أحرمت بالحج الخ

فصل وان منعت نفسها باعت كاف الخ

فصل وان منعت نفسها بالصوم

فصل وان منعت نفسها بالصلاة الخ

فصل وان كان الزوجان كافرين الخ

١٧٢ فصل وان كانت الزوجة أمة الخ

باب قدر النفقة

فصل وتحجب النفقة عليه

فصل ويجب لها الادام الخ

- ١٧٣ فصل ويجب طهرا محتاج اليه الخ
 فصل ويجب طهرا كسوة الخ
 فصل ويجب طهرا لمحففة الخ
 فصل ويجب طهرا مسكن الخ
 فصل وان كانت المرأة من لا تخدم نفسها
 فصل وان كان الخادم ملوكا طهرا الخ
 ١٧٤ فصل ويجب أن يدفع اليها نفقة كل يوم
 فصل وان دفع اليها نفقة يوم فبات
 فصل وان قبضت كسوة فصل الخ
 باب الاعسار بالنفقة واختلاف الزوجين
 فيها
 فصل وان لم يجد الا نفقة يوم
 ١٧٥ فصل وان كان الزوج موسرا الخ
 فصل اذا ثبت طهرا الفسخ بالاعسار
 فصل وان اختارت المقام الخ
 فصل وان اختارت الفسخ
 فصل اذا وجد الفسكين الخ
 فصل اذا اختلف الزوجان
 ١٧٦ باب نفقة المعتدة
 فصل اذا وجبت النفقة للحمل الخ
 فصل فان تزوج امرأة الخ
 فصل وان نكح امرأة
 ١٧٧ فصل وان كانت الزوجة معتدة الخ
 فصل اذا حبست زوجة المفقود
 باب نفقة الاقارب
 ١٧٨ فصل ولا يجب نفقة القريب الا على موسر
 فصل ولا يستحق القريب النفقة على قريبه
 فصل فان كان الذي يستحق النفقة أب
 فصل وان كان الذي يجب عليه النفقة يقدر
 ١٧٩ فصل ومن وجبت عليه نفقته
 فصل وان كان له أب فقيرا الخ
 فصل وان احتاج الولد الى الرضاع الخ
 ١٨٠ فصل ويجب على المولى نفقة عبده
 فصل ولا يكلف عبده وأمنه الخ

- فصل ومن ملك بهيمة
 ١٨١ فصل وان امتنع من الاتفاق الخ
 باب الحنافة
 فصل ولا تثبت الحنافة نقل فريقي الخ
 فصل ولا حنافة لمن لا يورث من الرجال
 فصل وان اجتمع النساء دون الرجال الخ
 ١٨٢ فصل وان اجتمع الرجال وهم من أهل
 الحنافة
 فصل وان اجتمع الرجال والنساء
 ١٨٣ فصل وان عدم الامهات والآباء
 فصل وان افرق الزوجان ولهما ولد سبع
 سنين
 ١٨٤ فصل وان افرق الزوجان ولهما ولد فأراد
 أحدهما الخ كتاب الجنائيات
 باب تحريم القتل
 فصل ويجب القصاص بجنابة العبد
 ١٨٥ فصل ولا يجب القصاص على صبي الخ
 فصل ويقتل المسلم بالمسلم
 فصل ولا يجب القصاص على المسلم الخ
 فصل وان قتل مكر تدميا
 ١٨٦ فصل وان حبس السلطان مريدا
 فصل ولا يجب القصاص على الاب
 فصل ويقتل الابن بالاب
 فصل وان قتل مسلم ميا
 فصل وتقتل الجارية بالواحد
 ١٨٧ باب ما يجب به القصاص من الجنائيات
 ١٨٨ فصل وان ضربه بمقتل
 فصل وان طرعه في نار
 فصل وان حبسه فصل وان كتف رجل
 فصل وان سقاها سما
 ١٨٩ فصل وان قتله بسحر
 فصل وان أكره رجل على قتل رجل
 فصل وان شهد شاهدان
 باب القصاص في الجروح والاعضاء

صحيفة

- ١٩٠ فصل ومن لا يقاد بغيره
فصل وان اشترك جماعة
فصل والقصاص فيما دون النفس
فصل وان كانت الجناية موضحة
فصل وان كانت الجناية هاشمة
١٩١ فصل وأما الأطراف
فصل ويؤخذ الجفن بالجفن
فصل ويؤخذ الاذن بالخنك
فصل ويؤخذ الاذن بالخنك
١٩٢ فصل ويؤخذ الشفتان
فصل ويؤخذ السن الخ
فصل ويؤخذ اللسان الخ
فصل ويؤخذ اليد الخ
١٩٣ فصل ولا تؤخذ يد صحيفة الخ
فصل ولا تؤخذ يد كاملة
فصل ولا يؤخذ أصلى يرايد
١٩٤ فصل وان قطع من له دميصة
فصل ولا تؤخذ بد ذات أظفار
فصل فان قطع أصبع الخ
فصل ويؤخذ الاثنان الخ
فصل ويقطع الذكرك بالذكرك
فصل ويقطع الاثنان
فصل واختلاف أعضائنا في الشفرين
فصل وان قطع رجل ذكرك خنثي
١٩٥ فصل وما وجب فيه القصاص
فصل ما أتهم من الأعضاء
فصل وان جنى على رجل
فصل وان قتل واحد جماعة
فصل وان قطع بدرجل
١٩٦ فصل وان قتل رجلا
باب استيفاء القصاص
١٩٧ فصل وان قتل رجلا
فصل ولا يجوز استيفاء القصاص
١٩٨ فصل وان كان القصاص على امرأة

صحيفة

- فصل وان كان القصاص في الطرف
فصل وان قلع سن صغير
١٩٩ فصل اذا قتل بالسيف
فصل وان أوضه رأسه بالسيف
فصل وان جنى عليه جناية
٢٠٠ فصل وان وجب له القصاص
فصل وان اقتصر من الطرف
فصل واذا وجب له القصاص
فصل اذا اقتصر في الطرف
٢٠١ فصل من وجب عليه قتل
فصل ومن وجب عليه قصاص
باب العفو عن القصاص
فصل فان كان القصاص لصغير
٢٠٢ فصل وان كان القصاص لجماعة
فصل وان وكل من له القصاص
فصل فان جنى على رجل
فصل وان قطع أصبع رجل
٢٠٣ فصل فان جنى جناية
فصل اذا قطع بدرجل
٢٠٤ كتاب الديات باب من تجب الدية
بقتلها الخ فصل وان قطع طرف مسلم
فصل وان قطع يدمر يد
فصل وان أرسل سهما
فصل وان قتل مسلما
فصل وتجب الدية
٢٠٥ فصل وتجب على الجماعة
فصل وتجب الدية بالاسباب
فصل وان أكره رجل
فصل وان طرح رجلا
فصل وان شديديه
فصل وان سلم صبيا
فصل وان كان الصبي
٢٠٦ فصل وان بعث السلطان
فصل وان طلب رجل

صحيفة

- فصل وان رما من شاطئ
فصل اذا نزل بامرأة
فصل وان حفر بئر
٢٠٧ فصل وان أخرج جناحا
فصل وان كان معه دابة
فصل وان اصطدم فارسان
فصل وان وقع رجل في ملكه
٢٠٨ فصل فان اصطدمت سفيتان
فصل اذا كان في السفينتين
فصل فان رمى عشرة أنفس
٢٠٩ فصل واذا وقع رجل
فصل وان تجرح رجلان
باب الديات
٢١٠ فصل وتجب الدية
فصل وان أعوزت الابل
٢١١ فصل ودية اليهودي
فصل ودية المرأة
فصل ودية الجنين
٢١٢ فصل ولا يغبل في الغرة الخ
باب أروش الجنايات
فصل والذى يجب فيه أروش مقدر
٢١٣ فصل ويجب في الهاشمة
فصل ويجب في النقلة
فصل ويجب في المأومة
فصل وان شجر رأس رجل
فصل وأما الشجاج
٢١٤ فصل وأما الجروح
فصل وان طعن وجنته
فصل وان خاط الجائفة
فصل وان أدخل خشية
فصل وان أذهب بكارة امرأة
٢١٥ فصل وأما الاعضاء
فصل فان جنى على عينيه
فصل وان جنى على عين صبي

صحيفة

فصل وان جنى على عين فشخصت
فصل ويجب في الجفون الدية
٢١٦ فصل ويجب في الاذن الدية
فصل ويجب في السمع الدية
فصل ويجب في مارت الاذن الدية
٢١٧ فصل ويجب بالالف الشم الدية
فصل وان جنى على رجل
فصل ويجب في الشفتين الدية
فصل ويجب في اللسان الدية
٢١٨ فصل وان قطع ربع لسانه
فصل وان كان لرجل لسان
٢١٩ فصل وان جنى على لسانه
فصل وان قطع لسان أخوس
فصل وان قطع لسان رجل
فصل ويجب في كل سن
٢٢٠ فصل وان قطع سنا
فصل اذا قطع اسنان رجل
فصل اذا قطع سن صغير
فصل ويجب في اللحيين
٢٢١ فصل ويجب في اللدين الدية
فصل وان جنى على يد
فصل ويجب في الرجلين الدية
فصل ويجب في قسم الاعرج
فصل واذا كسر الساعد
٢٢٢ فصل وان كان لرجل كفان
فصل ويجب في الاليتين الدية
فصل وان كسر صلبه
فصل ويجب في الذكرك الدية
٢٢٣ فصل ويجب في الاليتين الدية
فصل وما اشترك فيه الرجل والمرأة
فصل ويجب في يدي المرأة الدية
فصل ويجب في استحي المرأة
فصل قال الشافعي اذا وطئ امرأة
٢٢٤ فصل ولا يجب في اطلاق الشعور

صحيفة

فصل ويجب في تعويج الرقبة
فصل وان لطم رجلا
فصل اذا جنى على حر
٢٢٥ فصل وان لم يحصل بالجناية
فصل وان جنى على رجل جنابة
فصل ويجب في قتل الصبد
فصل وان قطع يد عبد
فصل وان فقا عيني عبد
٢٢٦ فصل وان قطع حر يد عبد عتق
فصل وان قطع حر يد عبد ثم اعتق
فصل وان قطع حر يد عبد فاعتق
٢٢٧ فصل اذا ضرب بطن عاورة
باب العاقلة وما تحمل من الديات
فصل وان قتل عبدا خطأ
فصل ومن قتل نفسه
فصل وما يجب بخطأ الامام
٢٢٨ فصل وما يجب بجناية العمد
فصل والعاقلة هم العصبات
٢٢٩ فصل ولا يعمل مسلم عن كافر
فصل ولا يعقل صبي
فصل ولا يعقل فقير
٢٣٠ فصل واذا اراد الحاكم قسمة الدية
فصل وان جنى حرم على عبد
٢٣١ باب اختلاف الجاني وولي الدم
فصل اذا وجبه القصاص
فصل اذا اشترك ثلاثة
فصل اذا قتل رجلا مقوقا
فصل وان جنى على عضو
فصل اذا وضع رأس رجل
٢٣٢ فصل وان قطع رجل يدي رجل
فصل وان قطع يد رجل ومات الخ
فصل وان قطع يد رجل ومات الخ
فصل وان جنى عليه جنابة
فصل اذا جنى على رجل جنابة

صحيفة

فصل وان ادعى الجني عليه ذهاب شمه
٢٣٣ فصل وان كسر صلب رجل
فصل وان اصطلمت سقيقتان
فصل اذا ضرب بطن امرأة قصص
فصل وان اختلعا الخ
فصل وان ادعى رجل على رجل قتل
فصل اذا سلم من عليه الدية الا بل
باب كفارة القتل
٢٣٤ فصل والكفارة عتق رقبة
كتاب قتل أهل البني
فصل اذا خرجت على الامام طائفة
٢٣٥ فصل ولا يبيع في القتال بمدبرهم
٢٣٦ فصل ولا يقتل أسيرهم
فصل ولا يجوز قتالهم بالنار
فصل وان اقتتل فريقان
فصل ولا يجوز اخضاعهم
فصل وان ألق أحد الفريقين
فصل وان استعان أهل البني
٢٣٧ فصل وان ولو اقاموا استولوا عليه
فصل وان استولوا على بلد
فصل وان أظهر قوم رأيا تخوارج
٢٣٨ فصل وان خرجت على الامام الخ
فصل وان خرجت طائفة
باب قتل المرتد
فصل اذا ردت الرجل
٢٣٩ فصل واذا تلّب المرتد
فصل وان ارتد ثم أقام على الزدة
فصل اذا ردت لسان
٢٤٠ فصل وان ارتد عليه دين
فصل ولا يجوز استرقاقه
فصل وان ارتدت طائفة
فصل ومن أتاها منهم نفسا
٢٤١ فصل السحر حقيقة
باب سول الفحل

صفحة	صفحة	صفحة
٢٤٢	٢٥٢	٢٤٢
فصل وإذا أمكنه الدفع	فصل وإن أسر امرأة	فصل وإن وجده رجل برقي بأمرأة
٢٤٣	٢٥٣	٢٤٣
فصل وإن سالت عليه بهيمة	فصل وإن رأى الإمام القتل	فصل وإن سالت عليه بهيمة
فصل فإن أطلع رجل بجني	فصل وإن دخل شرك	فصل فإن أطلع رجل بجني
فصل وإذا دخل رجل داره	فصل وإن غرر بنفسه	فصل وإذا دخل رجل داره
فصل إذا أقصدت ماشيته	٢٥٤	فصل إذا أقصدت ماشيته
٢٤٣	فصل وإن سلب الخ	٢٤٣
فصل وإن مرت بهيمة	فصل وإن حاصر قلعة	فصل وإن مرت بهيمة
كتاب السير	٢٥٥	كتاب السير
فصل والجهاد فرض	فصل ومن أسلم من الكفار	فصل والجهاد فرض
فصل ويستحب الاكثار منه	فصل وإن أسلم رجل	فصل ويستحب الاكثار منه
٢٤٤	٢٥٦	٢٤٤
فصل وأقل ما يجزئ في كل سنة مرة	فصل وإن وصف الاسلام	فصل وأقل ما يجزئ في كل سنة مرة
فصل ولا يجاهد أحد من أحد	فصل وإن سببت امرأة	فصل ولا يجاهد أحد من أحد
فصل ولا يجب الجهاد على المرأة	فصل وإن سبب الزوجان	فصل ولا يجب الجهاد على المرأة
فصل ولا يجب على الصبي	فصل إذا دخل الجيش	فصل ولا يجب على الصبي
فصل ولا يجب على الاغمى	٢٥٧	فصل ولا يجب على الاغمى
٢٤٥	فصل ويجوز أن يهلف	٢٤٥
فصل ولا يجب على الفقير	فصل ويجوز ذبح ما يؤكل	فصل ولا يجب على الفقير
فصل ولا يجب على من عليه دين	فصل وإن أصابوا كتباً	فصل ولا يجب على من عليه دين
فصل وإن كان أحد أبوه مسلماً	فصل وإن أصابوا امرأة	فصل وإن كان أحد أبوه مسلماً
٢٤٦	فصل وإن أصابوا مملوكاً	٢٤٦
فصل وإن أذن الفريسي	فصل وإن فتحت أرض عنوة	فصل وإن أذن الفريسي
فصل ويكره الفرار من غير إذن	فصل وما أصاب المسلمون	فصل ويكره الفرار من غير إذن
فصل ويجب على الإمام	٢٥٨	فصل ويجب على الإمام
فصل وإذا أراد الخروج	فصل إذا سرق بعض الفاتحين	فصل وإذا أراد الخروج
٢٤٧	فصل وإن وطئ بعض الفاتحين	٢٤٧
فصل وإن كان العدو الخ	فصل ومن قتل في دار الحرب	فصل وإن كان العدو الخ
٢٤٨	فصل وإن تحبس رجل	٢٤٨
فصل فإن كانوا من الخ	٢٥٩	فصل فإن كانوا من الخ
فصل وإذا اتقى الزحان	فصل إذا أخذ المشركون مال	فصل وإذا اتقى الزحان
٢٤٩	فصل وإن أسر الكفار	٢٤٩
فصل ويكره أن يقصد قتل ذي رحم	باب الانتفال	فصل ويكره أن يقصد قتل ذي رحم
فصل ولا يجوز قتل نسائهم	٢٦٠	فصل ولا يجوز قتل نسائهم
فصل وأما الشيخ	فصل وإن قاتل الأمير الخ	فصل وأما الشيخ
٢٥٠	فصل إذا قاتل الأمير	٢٥٠
فصل ولا يقتل رسولهم	باب قسم الغنيمة	فصل ولا يقتل رسولهم
فصل فإن قتلوا	٢٦١	فصل فإن قتلوا
فصل وإن صب عليهم الخ	فصل فإن غصب فرساً	فصل وإن صب عليهم الخ
٢٥١	فصل ومن حضر الحرب	٢٥١
فصل ويجوز قتل ما يقتلون عليه	فصل ولا حق في الغنيمة	فصل ويجوز قتل ما يقتلون عليه
فصل وإن احتجج إلى تخرب الخ		فصل وإن احتجج إلى تخرب الخ
فصل ويجوز للعلم أن يؤمن		فصل ويجوز للعلم أن يؤمن

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

فصل ويمنعون من اظهار الخراج
فصل ويمنعون من احداث
الكنائس
٢٧٢ فصل ويجب على الامام القتب عنهم
فصل وان عقدت التمة
فصل وان نكحكم مشركان
٢٧٣ فصل وان تزوجها على مهر
فصل ومن أتى من أهل التمة محرما
فصل اذا امتنع الذي
٢٧٤ فصل ولا يمكن مشرك من الاقامة
٢٧٥ فصل ولا يمكن مشرك من دخول
الحرم
فصل واما دخول ماسوى المسجد
فصل ولا يمكن حربي
٢٧٦ باب الهدنة
٢٧٧ فصل ولا يجوز عقد الهدنة
فصل وان عقد الهدنة على ما لا يجوز
فصل وان عقدت الهدنة على
ما يجوز
٢٧٨ فصل ويجب على الامام منع الخ
فصل اذا جاءتهم منه حرة
فصل وان جاءت مسلمة عاقبة
فصل فان جاءت مسلمة
٢٧٩ فصل وان جاءت مسلمة ثم ارتدت
فصل وان جاءت مسلمة ثم جاء
زوجها
فصل فان أسلمت
فصل وان هاجرت منهم أمة
فصل وان هاجر منهم رجل
فصل ومن ألقاهم
٢٨٠ فصل اذا انقضت أهل الهدنة
فصل وان ظهر منهم
٢٨١ فصل اذا دخل الحربي
فصل فان اقترض حربي

صفحة

باب سراج السواد
٢٨٢ فصل ويؤخذ الخراج
كتاب الخفود باب حلازنا
٢٨٣ فصل اذا وطئ رجل
فصل والمحصن
٢٨٤ فصل وان كان غير محصن
فصل وان زنى وهو كافر
فصل والوطء الذي يجب به الحد
فصل ولا يجب على الصبي
فصل ولا يجب على المرأة
فصل ولا يجب على من لا يعلم
٢٨٥ فصل وان وجد امرأة في فراشه الخ
فصل وان كان أحدا للشر يكن
فصل وان استأجر امرأة
فصل والوطء محرم
٢٨٦ فصل ومن حومت مباشرة
فصل ويحرم اتيان المرأة المرأة
فصل ويحرم اتيان البهيمة
فصل وان وطئ امرأة مسلمة
٢٨٧ فصل ويحرم الاستمناء
باب اقامة الحد
فصل وللمستحب أن يحضر الخ
٢٨٨ فصل وان أقبح الحد
فصل وان وجب التغريب
٢٨٩ فصل وان كان الحسرجا
فصل فان كان المرجوم رجلا
فصل وان هرب المرجوم
باب حد القذف
فصل اذا قذف بالغ
فصل وان قذف غير محصن
١٩٠ فصل وان قذف الوالد له
فصل وان رفع القاذف الى الحاكم
فصل وان قذف محصنا
فصل ولا يجب الحد الخ

صفحة

فصل وان قال لعت
٢٩١ فصل وان قال لاسرأ تميزاني
فصل وان قال زنى فرجك
فصل وان أمت امرأة بولد
فصل وان قال لعربي
٢٩٢ فصل ومن لا يجب عليه الحد
فصل وما يجب بالقذف
فصل وان مات من له الحد
فصل وان جن من له الحد
فصل وان قذف جماعة
٢٩٣ فصل وان وجب حدان
فصل وان قذف أجنبيا
فصل اذا سمع السلطان
فصل اذا قذف محصنا
فصل وان عرض بالقذف
٢٩٤ فصل وان قال لمحصنة
فصل وان ادعت المرأة
باب حد السرقة
فصل ولا يجب على صبي
فصل ولا يجب فسادون النصاب
٢٩٥ فصل ولا يجب القطع فيما سرق
فصل وان نيش قبرا
٢٩٦ فصل وان نام رجل على ثوب
فصل وان كان ماله بين يديه
فصل فان سرق ماشية
٢٩٧ فصل ولا يجب القطع الخ
فصل ولا يجب القطع حتى ينفض الخ
فصل وان فتح مراما
فصل فان دخل السارق
٢٩٨ فصل وان سرق الضيف
فصل ولا يجب القطع بسرقة الخ
فصل وان سرق صنبا
فصل وان سرق حوا
فصل ولا يقطع فيه شبهة

صحيفة

٢٩٩ فصل وان سرق تاج الكعبة
فصل ومن سرق من ولده
فصل وان كان له على رجل دين
فصل وان تهب المؤخر الخ
٣٠٠ فصل وان وهب السروق الخ
فصل واذا ثبت الخ
فصل واذا وجب القطع
٣٠١ فصل وقطع اليد
فصل وان سرق ولا يمين له
فصل واذا قطع فالسنة
فصل وان وجب عليه قطع يمينه
فصل اذا تلبس السروق
باب حد قاطع الطريق
٣٠٢ فصل وان قتل ولم يأخذ المال
فصل وان قتل وأخذ المال
فصل وان وجب عليه الحد
فصل ولا يجب على ما ذكرناه الخ
فصل اذا قطع قاطع الطريق
٣٠٣ فصل وان تاب قاطع الطريق
فصل فما الحد الخ
باب حد الخمر
٣٠٤ فصل ومن شرب مسكرا
فصل ويضرب في حد الخمر
٣٠٥ فصل والصوت الذي يضرب به
فصل ولا يقام الحد في المسجد
فصل اذا زنى دفعت باب التعزير
٣٠٦ فصل وان عزر الامام
فصل وان كان على رأس بالغ الخ
كتاب الاقضية
باب ولاية القضاء وأدب القاضي
٣٠٧ فصل ومن تعين عليه القضاء
فصل ولا يجوز أن يكون القاضي
٣٠٨ فصل ولا يجوز ولاية القضاء
فصل ولا يجوز ان يجعل قضاء بلدا الخ

صحيفة

فصل ولا يجوز أن يستدفع
فصل واذا ولي القضاء
٣٠٩ فصل فاذا أذن لمن ولده
فصل ولا يجوز أن يقضى
فصل ولا يحكم لنفسه
فصل ولا يجوز أن يرثي
٣١٠ فصل ولا يجوز أن يحضر الولائم
فصل ولا يجوز أن يعود للمرضى
فصل ويكره أن يباشر البيع
فصل ولا يقضى في حال الغضب
فصل والمستحب أن يجلس
٣١١ فصل وان احتاج الى أجراه
فصل ويستحب أن يكون له
حبس
فصل وان احتاج الى كاتب
فصل ولا يتخذ شهودا معينين
٣١٢ فصل ويشخص قوما من أصحاب
المسائل
٣١٣ فصل ولا يقبل التعديل
فصل وان شهد مجهول العدالة
فصل وان ثبت عدالة الشاهد
فصل وان شهد عنه شهود
٣١٤ فصل والمستحب أن يحضر
فصل وان ولي قضاء بلد
٣١٥ فصل واذا أخرج الخ
فصل والمستحب أن يبدأ
فصل ثم ينظر في أمر الاوصياء
فصل ثم ينظر في القطة
٣١٦ باب ما يجب على القاضي في الخصوم
والشهود
فصل وعلى الحاكم
فصل ولا يهتر خصما
٣١٧ فصل فان كان بين نفسيين
باب صفة القضاء

صحيفة

٣١٨ فصل وان كانت الدعوى
٣١٩ فصل وان كان للدعي
فصل وان قال المدعي
٣٢٠ فصل واذا علم القاضي
فصل وان سكت للدعي
فصل واذا اتهمكم الى الحاكم
فصل وان حضر رجل
٣٢١ فصل ولا يجوز للقاضي أن يكتب
فصل ولا يقبل الكتاب الخ
فصل وان مات القاضي
فصل فان وصل الكتاب
فصل اذا ثبت عند القاضي
٣٢٢ فصل وان اجتمعت عنده محاضر
فصل اذا اتضح الحكم
فصل اذا قال القاضي حكمت
٣٢٣ باب القسمة
فصل ولا يجوز لهم أن يتقاسموا
فصل فان كان القاسم الخ
فصل وان كان في القسمة رد
فصل وان وقف على قوم
٣٢٤ فصل وان طلب أحد الشرىكين
فصل وان كان بينهما دور
فصل فان كان بينهما دار
فصل وان كان بين ملكهما مزرعة
فصل وان كان بينهما مزرعة مختلفة
الاجزاء
٣٢٥ فصل وان كانت بينهما أرض مزروعة
فصل وان كان بينهما عبيد
فصل وان كان بينهما منافع
٣٢٦ فصل وينبغي للقاسم
فصل واذا ترفع الشرىكان
فصل اذا اتفقا على أرضا
٣٢٧ فصل وان تنازع الشرىكان
فصل اذا اتفقا على أرضا الخ

صحيفة	صحيفة	صحيفة
فصل ولا تقبل شهادة من لامرئته	فصل وان مات امرأته وانها فصل وان مات رجل وله دار	فصل اذا قسم الوارثان التركة باب الدعوى واليمينات
فصل ويكره اللعب بالشرطي	فصل وان تدعى برجلان حافظا	٣٢٨ فصل وان ادعى عليه مالا
٣٤٤ فصل ويحرم اللعب بالارد	فصل وان تدعى صاحب السفلى	فصل وان ادعى على رجل ديناً
فصل ويجوز اخذ الجاهل	٣٣٥ فصل وان تدعى برجلان مسنة	فصل وان تدعى بعينا
فصل من شرب قليلاً من التبيد	فصل وان تدعى برجلان دابة	فصل وان كان لكل واحد منهما يئة
فصل ويكره الفناء موسماه من غير التمطربة	فصل وان كان في يد رجل عبد	فصل وان كانت يئة أحدهما شاهد
٣٤٥ فصل ويحرم استعمال الآلات التي تقرب	فصل ومن وجب له حق على رجل	٣٣٩ فصل وان كانت العين في يد غيره
فصل وأما الخداء فهو مباح	٣٣٦ فصل وان كان للمدعي جماعة	فصل اذا ادعى رجل داراً
٣٤٦ فصل ويستحب تحسين الصوت بالقرآن	فصل فاما اذا لم يكن لوث	فصل وان ادعى رجل على رجل
فصل ويجوز قول الشعر	فصل وان ادعى القتل على اثنين	٣٣٥ فصل اذا ادعى جارية
فصل ومن شهد بالزور فسق	٣٣٨ فصل واللوث الذي ثبت لاجله اليمين	فصل اذا ادعى رجل أن هذه الدار الخ
٣٤٧ فصل ولا تقبل شهادة جازي لنفسه نقما	فصل وان شهدوا حدانه قتله	فصل وان كان في يد رجل دار
فصل وان شهد رجلان على رجل	٣٣٩ فصل وان شهد شاهدان	فصل وان كان في يد رجل دار
فصل ولا تقبل شهادة الوالدين للأولاد	فصل وان كانت الدعوى في الجنابة	فصل وان تدعى برجلان داراً
٣٤٨ فصل وتقبل شهادة أحد الزوجين للآخر	٣٤٠ فصل فان كانت الدعوى في قتل عبد	فصل اذا ادعى رجل أنه ابتاع داراً
فصل ولا تقبل شهادة المدعى على عدوه	فصل وان قتل مسلم وهناك لوث	٣٣١ فصل وان ادعى رجل أنه ابتاع هذه الدار
فصل ومن جمع في الشهادة بين أمرين	فصل ومن توجهت عليه يمين	فصل وان كان في يد رجل دار الخ
فصل ومن ردت شهادته بمحصة	فصل والتغليظ قد يكون بالزمان	فصل وان ادعى رجل ماله عبد
٣٤٩ فصل وان شهد صبي أو عبداً الخ	٣٤١ فصل ولا يصح اليمين في الدعوى	فصل قال في الام اذا قل العبد
باب عدد الشهود	فصل وان حلف على فعل نفسه	٣٣٢ فصل وان اشتق المتبايعان
٣٥٠ فصل وان شهد ثلاثة بالزنا	فصل وان ادعى عليه دين	فصل اذا ادعى رجلان داراً في يد رجل
فصل فان شهد أربعة على رجل بالزنا	فصل وان كان لجماعة على رجل حق	٣٣٣ فصل وان ادعى رجلان داراً في يد ثالث
٣٥١ فصل ويشب للمال بما يقصده المال	٣٤٢ كتاب الشهادات	فصل اذا مات رجل وخلف ابناً
فصل والماليس مال ولا القصد منه المال	فصل ومن كانت عنده شهادة	مسلم الخ
	فصل ولا يجوز لمن تعين عليه فرض الشهادة	فصل وان مات رجل وخلف اثنين
	باب من قبل شهادته ومن لا تقبل	٣٣٤ فصل وان مات رجل وله ابن حاضر
	٣٤٣ فصل ولا تقبل شهادة العبد	

مصحفة

فصل ولا يقبل في موضحة العمد
الاشاهدانفصل وان كان في يد رجل جارية
فصل ويقبل فيها بطلع عليه الرجال
فصل وما ثبت بالشاهد والرائين
باب تحصل الشهادة وأداؤهافصل وان كانت الشهادة في
فصل ويجوز أن يكون الاصح
شاهدافصل ومن شهد بالنكاح الخ
فصل ومن شهد بالرضاع
فصل ومن شهد بالجنابة
فصل ومن شهد بالزنافصل ومن شهد بالسرقة
باب الشهادة على الشهادة
فصل ولا يجوز الحكم بالشهادة على
الشهادةفصل ولا يقبل في الشهادة على
الشهادةفصل ولا يقبل الا من عددا الخ
فصل ولا يصح تحمل الشهادة الخفصل واذا أراد شاهد الفرع
فصل وان رجح شهود الاصل الخ
باب اختلاف الشهود في الشهادةفصل وان شهد شاهد على رجل
فصل وان شهد شاهد أ نه عقد
رجلافصل وان شهد شاهداً نه سرق من
رجلفصل وان شهد شاهداً على
رجلين

مصحفة

فصل وان ادعى رجل على رجل
فصل وان قتل رجل عمدافصل وان شهد شاهداً نه قال الخ
فصل وان شهد شاهداً الخ
باب الرجوع عن الشهادةفصل وان شهدوا بما يوجب القتل
فصل فان رجح بعضهم الخ
فصل وان شهدا أربعة بالزنافصل وان شهد على رجل الخ
فصل وان شهد شاهداً الخ
فصل وان شهدا عليه بما لا الخ
فصل وان شهد شاهد بحق الخفصل وان حكم بشهادة شاهداً الخ
فصل واذا نقص الحكم الخ
فصل ومن حكم له الحاكم بما لاكتاب الاقرار
فصل وان كان المقر به حق الخ
فصل ولا يصح الاقرار الا من بالغ
فصل ولا يصح اقرار العبد بالحدفصل وان باع السيد عبده من نفسه
فصل ولا يقبل اقرار المريضفصل ولا يصح الاقرار بكل من
يشتهل الحقفصل وان أقر رجل بما لا الخ
فصل وان أقر بحق لا أدى الخ
فصل وما قيل فيه الرجوعفصل ومن أقر لرجل بما لا الخ
فصل فان أقر الزوج الخ
فصل وان قال رجل لرجل الخباب جامع الاقرار
فصل وان قاله على مال الخ
فصل وان قاله على درهم الخ

فصل وان قاله على دراهم الخ

مصحفة

فصل وان أقر بدرهم الخ

فصل وان قاله على دراهم زنه الخ
فصل وان قاله على كذا
فصل وان قاله على ألففصل واذا قال لفلان الخ
فصل وان قال هؤلاء العبيد لفلان
الخفصل وان قال هذه الدار لفلان الخ
فصل وان قال هذه الدار لرجل
فصل وان أقر رجل بما لا في ظرففصل وان قال لفلان على الخ
فصل وان قاله على ألف درهم الخ
فصل وان قاله في هذا المبد الخفصل وان قاله في ميراثي ألف
درهم الخ
فصل واذا قال لفلان على ألف درهمفصل وان أقر بحق ووصفه الخ
فصل وان قال هذه الدار لزيد الخ
فصل وان أقر رجل على نفسهفصل وان مات رجل وشقأ بناء
الخفصل وان كان بين المقر وبين
المقر به الخ
فصل وان كان المرء لا يحب الخفصل وان وصى لغيره بأبيه
فقبله الخ
فصل وان مات رجل الخفصل واذا مات رجل ولا يعلم له وارث
فصل وان كان لرجل أمتان
فصل وان كان له أمة الخفصل وان مات رجل وخلف ابنين
الخ

كتاب المذهب

في

﴿ فقه مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه وأرضاه ﴾

﴿ تأليف ﴾

الشيخ الامام الزاهد الموفق أبي اسحق ابراهيم بن علي بن

يوسف الفيروزاباذي الشيرازي تغمده الله برحمته

وأسكنه فسيح جنته آمين

﴿ وبهامشه النظم المستعذب في شرح غريب المذهب للعلامة

محمد بن أحمد بن بطال الركبي نفع الله به ﴾

﴿ وحد بخط الشيخ أبي اسحق رحمه الله هذه الايات على ظهر مذهب ﴾

رفعت عماد الدين بعد انحفاضه ﴿ وأحييت شرع الوري بالمذهب

يرى الحق فيه واضحا وكأنما ﴿ هو الدر الا أنه لم يشقب

يرون اقتباس المجد وهو مشيد ﴿ لديك وقد أظهرت كل مغيب

فعال بني الدنيا تؤل الى الفنا ﴿ وفعلك باق مثل لآلاء كوكب

فغن مابد اضواء النهار وما غدا ﴿ يتوب الى رب الوري كل تائه

﴿ الجزء الثاني ﴾

﴿ طبع مطبعة ﴾

دار الكتب العلمية

﴿ على نفقة ﴾

﴿ أصحابها مصطفى الباني الحلبي وأخوه بكرى وعيسى بمصر ﴾

(من كتاب المتق والقرعة)
 العتق مأخوذ من السبق
 يقال عتقت معنى بمن أى
 سبقت وعتقت الفرس اذا
 سبقت وعتق فرخ الطائر
 اذا طار واستقل وكان
 العتق على فذهب حيث
 شاء ذكره القتيبي يقال
 عتق العبد يعتق عتاقا
 وعتاقا وعتقا فهو معتق
 وعتيق ولا يقال معتوق
 وخص الرقبة بالعتق والمالك
 دون سائر الاعضاء لان
 ملك العبد كالجسد في
 الرقبة وكالفعل بحبس به كما
 تحبس الدابة بالجسد في
 جنتها ولهذا كنوا بالجليل
 في العتق فقالوا حبلك
 على غار بك جعله بمنزلة
 البعير ي طرح حبله على
 غار به فيذهب حيث يشاء
 ولا يوثق والغارب ما بين
 السنام والعتق قال الشاعر
 فلما عبت العاذلين فلم
 أطمع
 مقاتلهم القوا على غار بي
 حبل
 (قوله الصريح) هو
 الخالص من كل شئ وصريح
 العتق ضد الكناية التي
 ليست بلفظ خالص (قوله
 وصريحه الحرية) هي
 أيضا بمعنى الخالص يقال
 طين مرأى خالص لا حجر
 فيه وحر الرمل الذي

فَلَوْلَا أَرْزَمْنِ كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ
 طَائِفَةٌ لِيَسْتَقِيمُوا فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب العتق)

العتق قرينة مندوب اليه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضوا منها من الناس حتى يرجه بفرجه ولا يصح الا من مطلق التصرف في المال لانه تصرف في المال كالبيع والهبة فان أعتق الموقوف عليه العبد الموقوف لم يصح عتقه لانه لا يملك في أحد القولين ويملك في الثاني الا انه يبطل به حق البطل الثاني فلم يصح وان أعتق المريض عيدا وعليه دين يستغرقه لم يصح لان العتق في المرض وصية فلم يصح مع الدين وان أعتق العبد الجاني فعلى ما ذكرناه في العبد المراهون

(فصل) ويصح بالصريح والكناية وصريحه العتق والحرية لانه ثبت له ما عرف الشرع وعرف اللغة والكناية كقوله سيبتك وخيلتك وجعلك على غار بك ولا سيول لي عليك ولا سلطان لي عليك وأنت لله وأنت طالق وما أشبهها لانه لا يقتضي العتق فوقع بها العتق مع النية وفي قوله فككت وقبتك وجهان أحدهما انه صريح لانه ورد به القرآن قال الله سبحانه فك رقبة والثاني انه كناية لانه يستعمل في العتق وغيره وان قال لامتة أنت على كطهر أعمى ونوى العتق ففيه وجهان أحدهما العتق لانه لفظ بوجوب تحرير الزوجة فكان كناية في العتق كسائر الاطلاق والثاني لانه لا يزال للملك فلم يكن كناية في العتق بخلاف الطلاق

(فصل) وان كان بين اثنين عبد فاعتق أحدهما يصبه فان كان موسرا قوم عليه نصيب شريكه وعتق لما روى ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فان كان معه ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل وأعطى شركاءه حصصهم والا فقد عتق منه ما عتق ورق منه ما رق وان كان بين مسلم وكافر عبد مسلم فاعتق الكافر حصته وهو موسر فانه موصو انه يقوم عليه فمن محاسن قال اذا تداين لكافر لا يملك العبد المسلم لم يقوم عليه لان التقويم بوجوب التملك ومنهم

من قال يقوم عليه قول واحد لانه هو ممتنع فاستوى فيه المسلم والكافر فتقوم المتناقضات بخلاف البيع لان القيمة عند التملك وفي ذلك صغار على الاسلام والتمسك من التقوم الحق ولا صغاريه فان كان نصف العبد وقفا ونصفه مطلقا فاعتق صاحب المطلق نصيبه لم يقوم عليه الوقف لان التقوم يقتضي التملك والوقف لا يملك والوقف لا يعتق بالمباشرة فلان لا يعتق بالتقوم أولى

(فصل) ونجب قيمة النصب عند الحق لانه وقت الاتفاق ومتى يعتق فيه ثلاثة أقوال أحد ما يعتق في الحال فان كانت جارية بقولت كان الولد هو الماروي أو للمبيع من أبيه ان رجلا اعتق شخصه من غلام قد كرك ذلك لثني صلى الله عليه وسلم فقال ليس الشريك وفي بعضها فاجازعتفه والثاني انه يقع بدفع القيمة فان كان جارية بقولت كان نصف الولد هو أو نصفه مملوكا لاروى سالم عن أبيه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان العبد بين اثنين فاعتق أحدهما نصيبه فان كان موصرا يقوم عليه ولو كس ولا شطط لم يعتق ولا يعتق بوض فلا يتقدم على العوض كعتق المكاتب والثالث انه مراعى فان دفع العوض حكمنا بما يعتق في الحال وان لم يدفع حكمنا بما لم يعتق لا اذا اعتقناه في الحال أضمرنا بالشريك في اتلاف ما قبل ان يسلم للعوض وان لم نعتقه أضمرنا بالعبد في إيقاد أحكام الرق عليه فإذا قلنا انه مراعى لم يكن على كل واحد منهما مضر فان دفع القيمة كان حكمه حكم القول الاول وان لم يدفع كان حكمه حكم القول الثاني فان بذل المعتق القيمة أجبرنا الشريك على قبضها وان لم يطلب الشريك أجبرنا المعتق على دفعها فان أسكك الشريك عن الطلب والمعتق عن الدفع وقلنا ان الحق يقف على الدفع فلعبد ان يطالب المعتق بالدفع والشريك بالتقبض ليشل الى حقه فان أسكك الجميع فلهما كما ان يطالب بالدفع والتقبض لما في الحق من حق الله تعالى فان اعتق الشريك نصيبه قبل اخذ القيمة ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي علي بن أبي هريرة انه يعتق لانه معتق صادق ملكه والثاني وهو المذهب انه لا يعتق لان الحق مستحق من جهة المعتق والولا مسموح له فلا يجوز إبطاله عليه

(فصل) وان كان بين اثنين جارية فأحبها أحدهما ثبت حرمه الاستيلاء في نصيبه وفي نصيب الشريك الأقوال التي ذكرناها في الحق لان الاستيلاء كالعتق في إعجاب الحرية فكان كالاتفاق في التقوم والسرابة

(فصل) وان اختلف المعتق والشريك في قيمة العبد واليئنة متعذرة فان قلنا انه يسرى في الحال فالقول قول المعتق لانه غلام لما سهلته فكان القول بقوله كالأول اختلافا في قيمته لا بغيره لانه غلام فقلنا لا يعتق الا بدفع القيمة فالقول قول الشريك لان نصيبه باق على ملكه فلا يخرج منه إلا بما عقر به كالمشترى في الشقة وان ادعى الشريك أنه كان يحسن صنعة تزدها القيمة فأنكر المعتق ففيه طريقان من أحدهما من قال هو كالاتلاف في القيمة وفيه قولان ومنهم من قال القول قول المعتق قول واحد لان الظاهر معه والشريك يدعي صنعة الاصل عندها وان ادعى المعتق عيبا في العبد ينقص به القيمة وأنكر الشريك ففيه طريقان أيضا من أحدهما من قال هو كالاتلاف في القيمة فيكون على قولين ومنهم من قال القول قول الشريك قول واحد لان الظاهر معه والمعتق يدعي عيبا الاصل عنده

(فصل) وان كان المعتق معسر اعتق نصيبه وبنى صلب الشريك على الرق والدليل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنه والافقه عتق منه ساعتى ورقمته مارق ولان تنفيذ العتق لدفع الضرر عن العبد فلا اعتقنا نصيب الشريك لأضررنا به لا تأتلف ما لا يحصل له عوض والضرر لا يزال بالضرر ولهذا

لا تراب فيه يقال هو معسر

بفتح الحاء في المستقبل

ومصدره الحار والحرورية

أيضا بالفتح قال

فأرد تزويج عليه شهادة

ولارد من بعد الحار عتيق

فكانه خالص من رق

العبودية (قوله صغار

على الاسلام) أي ذوقهم

(قوله لاوكس ولا شطط)

الوكس نقصان والبخس

وقد وكس الشيء بكس وقد

وكست فلانا نقصته وقد

وكس فلان في تجارته

وأوكس أيضا على ما لم يسم

فأعله فيها أي خسروا شطط

الجور والزيادة أي لا نقصان

ولازية قال الله تعالى انه كان

يقول سفيها على الله شططا

أي جورا ومعناه لا يزيد

في قيمته فيكون جورا

وأصله البعد يقال شطط

الدارأي بعدت ومنه قوله

تعالى لقد قلنا إذا شططا أي

قولا بعيدا عن الحق (قوله

مراعى) من راعيت الامر

أي نظرت ما يصير اليه (قوله

واليئنة متعذرة) أي

متعصرة تعسر الامر أي

تعسر

لوحضر الشفيخ وهو معسر لم يأخذ الشفعة لأنه يزول الضرر بالضرر وإن كان موسراً أجمعة البعض عتق منه قدره لأن ما وجب الاستهلاك إذا عجز عن بعضه وجب ما قدر عليه كبدل الخلف وإن كان معقيمة الحصة وعليه دين يستغرق ماله فيه قولان بناء على القولين في الدين هل يمنع وجوب الزكاة فإن قلنا لا يمنع وجب عليه العتق وإن قلنا يمنع لم يجب العتق

(فصل) وإن ملك عبد أفاقت بعضه سرى إلى الباقي لأنه موسر بالقدر الذي يسرى إليه فسرى إليه كالأهتق شر كالحق عبد وهو موسر

(فصل) وإن أوصى بعتق شرك له في عبد فاعتق عنه لم يقوم عليه نصيب بشر يكفون أحتمله الثلث لأنه بلوت زال ملكه فلا ينفذ إلا في الاستثناء بالوصية وإن وصى بعتق نصيبه وإن عتق عنه نصيب شر بكة والثلث بحتمه يقوم عليه وأعتق عنه الجميع لأنه في الوصية بالثلث كالحق فإذا قوم على الحى قوم على الميت بالوصية

(فصل) وإن كان عبد بين ثلاثة لأحدهم النصف وللآخر الثلث وللثالث السدس فاعتق صاحب الثلث والسدس نصيبهما في وقت واحد وكانا موسرين يقوم نصيب الشريك عليهما بالسوية لأن التقوم استحق بالسوية فقط على عدد الرأس كالأشرك اثنين في جوا شر جبرل جفره أحدهما جواحقوا الآخر جواحق

(فصل) وإن كان له عبدان فاعتق أحدهما بيمينه ثم أشكل أمر بل يتذكر فإن قال عتقت هذا قبل قوله لأنه أعرف بما قال فإن اتهمه الآخر فحلف لجواز أن يكون كاذباً فإن نكل حلف الآخر وعتق العبدان أحدهما لم يقرره والآخر بالتكول واليمين وإن قال هذا بل هذا اعتقاً جعلاً لأنه صار راجعاً عن الأول مقر بالثاني فإن ملك قبل أن يبين رجوع إلى قول الوارث لأن له طر يقاً إلى معرفته فإن قال الوارث لأعلم قلت موصى أنه يقرع بينهما لأنه ليس أحدهما بلوى من الآخر فرجع إلى القرعة ومن أمهنا من خرج فيه قولاً آخر أنه يوقف إلى أن يتكشف لأن القرعة تنفضى إلى أن يرق من أمته وعتق من أرق فوجب أن يوقف إلى أن يبين الأول هو الصحيح لأن البيان قد فُتق والوقوف يضر بالوارث في رقيقه ويُلحق في حق نفسه

(فصل) وإن أعتق عبدان من أهدأ أخذ بتعيينه ولأن يمين من شاء فإن قال هو سالم بل غام عتق سالم ولم يعتق غام لأنه مختير لتعيين عتق فإذا عينه في واحد سقط خياره في الثاني ويخالف القسم قبله لأن ذلك اخبار لا خيار فيه فمطلب سقط حكم خبره فإن مات قبل أن يبين ففيه وجهان أحدهما لا يقوم الوارث مقامه في التعيين كالأقوم مقامه في تعيين الطلاق في إحدى المرأتين فمطلب هذا يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة عتق والثاني يقوم مقامه وهو الصحيح لأنه شيار ثابت يتعلق بالمال فقام الوارث فيه مقامه اختيار الشفعة والدالعيب

(فصل) ومن ملك أحد الوالدين وإن علواً وأحد المولودين وإن سفلاً واعتقوا عليه لقوله تعالى نكاد السموات بتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً أن يدعو الرحمن ولداً وما ينبغي للرجن أن يتخطوه إلا كل من في السموات والأرض إلا أتى الرحمن عبداً فنفى الولاد قمع العبودية فدل على أنها لا يعتصمان لأن الولاد بعض منه فمصدر كالملك بعضه وإن ملك بعضه فإن كان بسبب من جهته كالبيع والهبته وهو موسر يقوم عليه الباقي لأنه عتق بسبب من جهته فصار كالأهتق عتق بعض عبد وإن كان بغير سبب من جهته كالإرث لم يقوم عليه لأنه عتق من غير سبب من جهته وإن ملك من سوى الوالدين والمولودين من الأقارب لم يعتق عليه لأنه لا بعضية بينهما فكانوا كألجانب وإن وجد من

(قوله وتخر الجبال هداً)
تو تسقطن أعلى إلى أسفل
والهد هداً البنا وازالة الهد
البناء يهد هداً هدمه
وضعه (قوله أعطى)
شركاه حصصهم الحصة
النصيب وجهها حصص
وتعاص القوم يتعاصون
إذا اقتسموا حصصاً وكذا
الحصص

يعتق عليه لو كان فالتسحب أن يشترطه ليعتق عليه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجزى ولو والله الآن
يعده ولو كافيته به فيعتق ولا يجب عليه ذلك لأنه استجلاب بالقرآن يتم وجوبهما فلم يجب
كشرا لئلا يتركه وان وصى للولي عليه بأية فان كان لا تزيم فقتله وجب على الولي قبوله لأنه يعتق
عليه فيحصل له جلال عاجل ونواب آجل من غير اضرار وان كان لا تزيم فقتله يجب قبوله لأنه يعتق
عليه ويطلب ينقته في ذلك اضرار فلم يجز وان وصى له ببعضه فان كان مصرا لم يقبله لأنه لا ضرر
عليه من جهة التقويم ولا من جهة النفقة وان كان موسرا أو الأب من تزيم فقتله يجب قبوله لأنه لا تزيم
فقتله في ذلك اضرار وان كان لا تزيم فقتله فيه قولان أحدهما لا يجزى قبوله لأن ملكه يقتضى
التقويم في ذلك اضرار والثاني يلزم قبوله ولا يقوم عليه لأنه يعتق عليه بغير اختياره لم يقوم عليه كما
لوملكه بالارت

(باب القرعة)

والقرعة أن تقطع رقاع متساوية ويكتب في كل رقعة ما أراد أو جاحه ويجعل في بنادق من طين متساوية
الوزن والمصفة ويخفف وتطلى بشئ ثم يقال لرجل لم يحضر الكتاب والبيعة أخرج بقدره ويصل بما
فيه فان كان القصد عتق الثلث جزأ أو ثلاثة أجزاء وان كان القصد عتق الربع جزأ أو أربعة أجزاء وان
كان القصد عتق النصف جزأ أو اثنين وتعدل السهام فان كان القصد عتق الثلث فان كان عددهم
وقيمتهم متساوية فان كانوا ستة عبد قيمة كل واحد منهم ما تجعل كل اثنين جزأ ثم الحكم بما عتق
بين أن يكتب في الرقاع الاسماء ويخرج الاسماء على الحر بقوارق ويبن أن يكتب للرق والحر فويخرج
على الاسماء فان اختار كتب الاسماء كتب كل اسين في رقعة فان شاء أخرج القرعة على الحرية فاذا
خرجت القرعة عليهم اثنين عتقوا ورق الباقون وان شاء أخرج على الرق فاذا خرجت رق من فيها ثم
يخرج قرعة أخرى على الرق فاذا خرجت رق من فيها ويعتق الباقين والاخراج على الحرية بقارق لأنه
أقرب إلى فصل الحكم فان اتفق الصددوا اختلفت القيم وأمكن تعديل الصدد بالقيمة بان يكونوا ستة
قيمة اثنين أو بصاة وقيمة اثنين سبعة وقيمة اثنين مائتان يجعل اللذان فيقسمان بصاة جزأ وضم
أحد الصدين المقومين بسبعة إلى أحد الصدين المقومين بمائتين ويجعل الصدان الآخران جزأ ويخرج
القرعة على ما ذكرناهم من الوجهين وان اختلفت قيمتهم ولم يتفق عددهم بان كانوا ثمانية قيمة واحد
مائة وقيمة ثلاثة مائة وقيمة ثمانية بصاة عدل بالقيمة فيجعل الصدد جزأ والثلاثة جزأ والاربعة جزأ
فان خرجت قرعة العتق على الصدد عتق ورق السبعة وان خرجت على الثلاثة عتقوا ورقا فاعتقوا
خرجت على الاربع عتقوا ورق الاربع بطلانه لا يمكن تعديلهم بغير القيمة فعدوا بالقيمة وعلى هذا
لو كانوا اثنين قيمة أحد مائة وقيمة الآخر مائتان جعلوا جزأين أو أقرع بينهما فان خرجت قرعة العتق
على المقوم بمائة عتق جميعه ورق الآخر وان خرجت على المقوم بمائتين عتق صفه ورق صفه وجميع
الآخر فان اتفق الصدد واختلفت القيم فان عدل الصدد اختلفت القيم وان عدل بالقيمة اختلفت العدد
بان كانوا ستة قيمة واحد مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة فالتصويص انهم يسلون القيمة فيجعل
الصدد جزأ والصدين جزأ والثلاثة جزأ ويخرج القرعة على ما ذكرناهم من الوجهين ومن أعصابنا
من قال يسلون بالعدد فيجعل اللذان فيقسمان بمائة وضم أحد الثلاثة إلى المقوم بمائة فيجعلان
جزأ وقيمتهم مائة فوكت ويجعل الآخران جزأ وقيمتهم ثمانية وأقرع بينهم فان خرجت القرعة على
المقومين بالمائة عتقا وقد استكملنا للتصويص الباقون وان خرجت على الصدين المقومين بمائة مائة
والآخر بثلث المائة ورق الاربع الباقون وقرع بين الصدين اللذين خرجت القرعة عليهما الا انها

(من باب القرعة)

القرعة مأخوذة من
قرعته اذا كفت كانه

كف الخصوم بذلك ومن

سميت القرعة لأنه يكف

بها الهابة (قوله أقرب إلى

فصل الحكم) أي إلى قطعه

من فصل السواد إذا قطعه

من الفصل والقصيل الحاكم

وفصلت الشئ فانفصل أي

فقطعه فانه قطع التركة كما يتركه

البيت بعده وقد ذكر

(قوله البدية) هي

جمل البنادق وهي

كعب صغار من طين أو

شع (قوله التمديل) هو

انصويص قولهم فلان

عدل فلان أي مساويه

والعدل أحد الجليلين لأنه

مساو لا تخر

أكثر من الثلث فلم ينفذ العتق فيهما فان أقرع غرقت القرعة على المقوم بمائة عتق ورق الآخوان خرجت على المقوم ثلث المائة عتق وعتق من الآخر الثلثان لاستكمال الثلث ورق الباقي والصحيح هو المخصوص عليه لان فيقال هذا القائل يحتاج الى إعادة القرعة وتبعيض الرق والحرية في شخص واحد فان اختلف العدد والقيم ولم يمكن التعديل بالعدد ولا بالقيمة بان كانوا خمسة وقيمة أحدهم مائة وقيمة الثاني مائتان وقيمة الثالث ثلثائة وقيمة الرابع أربعمائة وقيمة الخامس خمسمائة ففيه قولان أحدهما انه يكتب أسماؤهم في وقاع بعددهم ثم يخرج على العتق فان خرج المقوم بخمسمائة وهو الثلث عتق ورق الاربعة وان خرج المقوم بأربعمائة عتق وقد بقي من الثلث مائة فيخرج اسم آخر فان خرج اسم المقوم ثلثا عتق منه ثلث ورق باقيه والثلثة الباقيون وعلى هذا القياس يعمل في كل ما يخرج والقول الثاني انهم يجوزون ثلاثة أجزاء على القيمة دون العدد فيجعل المقوم بمائة جزءا ويجعل المقوم بثلثائة والمقوم بالمائتين جزءا ويجعل المقوم بأربعمائة جزءا ثم يخرج القرعة ويعتق من فيها وهو الثلث ورق الباقيون لان النبي صلى الله عليه وسلم جوازهم ثلاثة أجزاء

(قوله يستغرق التركة)
بذهبها وأصله من
الفرق في الماء وقد ذكر

(فصل) قال الشافعي وان أعتق ثلاثة أعبد لاله غيرهم فأت واحد ثم مات السيد أقرع بين الحيين والميت فان خرج سهم الحرية على الميت سرق الاثنان وحكم من خرج عليه سهم الحرية حكم الاوار من ذنوب العتق لان مات وكان له ما كتب واستفاد بولث وغيره وان خرج سهم الحرية على أحد الحيين لم يعتق منه الاثنان لان الميت قبل موت سيده مات عبدا فلم يكن له حكم ما خلف السيد وان مات العتق ولم يصر بينهم حتى مات اثنان أقرع بين الحي والميت فان خرج بينهم العتق على الحي عتق كلهما على كل ما استفاد من يوم خوطب بالعتق ورق الميتان

(فصل) اذا أعتق في مرضه ستة أعبد لاله غيرهم فأتق اثنان بالقرعة ثم ظهر مال بمحتمل أن يعتق آخران جعل الاربع جزأين وأقرع بينهم وأعتق منهم اثنان

(فصل) وان أعتق في مرضه أعبدا لله ومات وعليه دين يستغرق التركة لم ينفذ العتق لان العتق في المرض وصية فلا ينفذ الا في ثلثها يفضل بعد قضاء الدين وان استغرق نصفها جعل التركة جزأين وكتب في رقعة دين وفي رقعة تركة وان استغرق الثلث جعلوا ثلاثة أجزاء في رقعة دين وفي رقعة تركة وأقرع بينهم فمن خرج عليه قرعة الدين يرحى الدين وما سواه يجعل ثلاثة أجزاء ويعتق منه الثلث لانه اجتمع حق الدين وحق التركة وحق العتق وليس بعضها بالبيع والارث والعتق باولى من البعض ولقررتم تدخل في تغيير العتق من غيره فأقرع بينهم

(فصل) وان أعتقهم ومات وأقرع بينهم وأعتق الثلث ثم ظهر دين مستغرق لم ينفذ العتق لما ذكرناه فان قال الورثة نحن نقضى الدين وتنفذ العتق ففيه وجهان أحدهما ان لهم ذلك لان المنع من نفوذ العتق لاجل الدين فاذا قضى الدين زال المنع والثاني انه ليس لهم ذلك لانهم تقاسموا العبيد بالقرعة وقد تعلق بهم حق الرماء فلم يصح كالتقاسم شريكان ثم ظهر شرك ثالث فعلى هذا يقضى الدين ثم يستألف العتق وان كان الدين يستغرق نصف التركة فهل يبطل العتق بالبيع فيه وجهان أحدهما يبطل كما قلنا في قسمة الشريكين والثاني يبطل بغير الدين لان بطلانه بسببه فيقدر بقدره فان كان الذي أعتق عيدين عتق من كل واحد منهما نصف ورق النصف ثم يصرع بينهما لجمع الحرية فان خرجت القرعة لأحدهما كانت قيمته مساواة عتق وبيع الآخر في الدين وان كانت قيمة أحدهما أكثر غرقت القرعة على أكثرهما قيمة عتق منه نصف قيمة العبدين ورق باقيه والعبد الآخر وان خرجت على أقلهما قيمة عتق وعتق من الثاني تمام النصف ويبقى الباقي في الدين

(باب المدبر)

التدبير يقر به لأنه يقدم به العتق ويستبر من الثلث في المصحف للرض لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدبر من الثلث ولأنه تبرع بعتق بالموث باعتبر من الثلث كالموصية فان دبر عبد أو أوصى بعتق آخر ويجزئ الثلث عنهما أقرع بينهما ومن أحما بنامن قال فيه قول آخر أنه يقدم المدبر لأنه يعتق بالموث والموصى يعتقه لأنه يعتق بالموث والصحيح هو الأول لأن زومهما بالموث فاستويا

(فصل) ويصح من السفية لأنه انما منع من التصرف حتى لا يمنع ماله فيفتقر وبالتدبير لا يضيع ماله لأنه باق على ملكه وإن مات استغنى عن المال وحصل له الثواب وهل يصح من الصبي المدبر فيه قولان أحدهما أنه يصح لما ذكرناه في السفية والثاني لا يصح وهو الصحيح لأنه ليس من أهل العقود فلم يصح تدبيره كالجنون

(فصل) والتدبير هو أن يقول إن مات فانت حر فان قال دبرتك أو أنت مدبر ونوى العتق صح وإن لم ينو فالنصوص في المدبر أنه يصح وقال في المكاتب إذا قال كاتبك على كذا وكذا لم يصح حتى يقول فإذا أدبت فانت حر فمن أحما بنامن نقل جوابه في المدبر إلى المكاتب وجوابه في المكاتب إلى المدبر وجعلهما على قولين أحدهما أنهما صرحان لأنهما موضوعان للعتق في عرف الشرع والثاني أنهما كنايةتان فلا يقع العتق بهما إلا بقرينة أونية لأنهما يستعملان في العتق وغيره ومنهم من قال في المدبر صريح وفي المكاتب كناية ولم يذكر كرفراً فيتمده عليه

(فصل) ويجوز مطلقاً وهو أن يقول إن مات فانت حر ويجوز مقيداً وهو أن يقول إن مات من هذا المرض أو في هذا البلد فانت حر لأنه عتق مطلق على صفة فجاز مطلقاً ومقيداً كالعتق المعلق على دخول الدار ويجوز تعليقه على شرط بأن يقول إن دخلت الدار فانت حر بعد موق كالجوز أن يعلق العتق المعلق على دخول الدار بشرط قبله فان بعد الشرط صار مدبراً وإن لم يوجد الشرط حتى مات السيد لم يصير مدبراً لأنه علق التدبير على صفة وقد بطلت الصفة بالموت فسقط ما علق عليه

(فصل) ويجوز تدبير العتق بصفة كالجوز أن يعلق عتقه على صفة أخرى فان وجدت الصفة قبل الموت عتق بالصفة وبطل التدبير به وإن مات قبل وجود الصفة عتق بالتدبير وبطل العتق بالصفة ويجوز تدبير المكاتب كالجوز أن يعلق عتقه على صفة فإذا دبره صار مكاتباً مدبراً ويستحق العتق بالكتابة والتدبير فإن أدى المال قبل الموت عتق بالكتابة وبطل التدبير وإن مات قبل الأداء كان يخرج من الثلث عتق بالتدبير وبطلت الكتابة وإن لم يخرج جميعه عتق منه بقدر الثلث ويسقط من مال الكتابة بقدره وبقي الباقي على الكتابة ولا يجوز تدبير أم الولد لأن الذي يقتضيه التدبير هو العتق بالموت وقد استحققت ذلك بالاستيلاء قبل غداً التدبير شيئاً فإذا دبرها مات عتقت بالاستيلاء من رأس المال

(فصل) ويجوز تدبير الرجل كالجوز عتقه ويجوز في بعض عبد كالجوز في العتق فان كان بين رجلين عبد فدبر أحدهما نصيب وهو موثر فقل يقوم عليه نصيب شريكه نصيب الجميع مدبراً فيه قولان أحدهما يقوم عليه لأنه أثبت له شيئاً بغضى إلى العتق لا محالة فوجب التقوم كالأستولجارية ينشأ بين غيره والثاني وهو المصوص أنه لا يقوم عليه لأن التقوم إنما يجلب بالاتلاف كالتق أو بسبب وجوب الاتلاف كالاستيلاء والتدبير ليس باتلاف ولا سبب وجوب الاتلاف لأنه يمكن نقضه بالتصرف فلو وجب التقوم فان كان له عبد فبر بعضه فالنصوص أنه لا يسرى إلى الباقي ومن أحما بنامن قال فيه قول آخر أنه يسرى فيعبر الجميع مدبراً وجهه ما ذكرناه في المسألة قبلها فان كان عبد بين اثنين فبر أحدهما قال كل واحد

(قوله فبقدره) المدبر
هنا المبلغ أى يمتق منه
مبلغ الحصة (المدبر) قال
الفتيبي التدبير مأخوذ من
الدبر لأنه عتق بعد الموت
والموت دبر الحياة وقيل
مدبر ولما قالوا عتق
عبد عن دبر منه أى بعد
الموت

منها اذ مات فانت حراز كالوا اعتقادنا ان عتق أحدهما نصيبه بعد التدبير وهو مفسر فهل يقوم عليه نصيب شريكه ليعتق فيقولان منصوصان أحدهما لا يقوم عليه لان نصيب شريكه جهة يعتق بها فاستثنى عن التقوم ولانا اذا قومناه على المعتق بطل على شريكه ما ثبت له من العتق والوالا محكم التدبير والثاني يقوم عليه ليصير الكل حوالا للمدبر كالقن في الملك والتصرف فكان كالقن في التقوم والسراية فان كان بين ضمين عبدا فقالا اذامتنا فانت حراز يعتق حصة واحد منهما الامونة وموت شريكه فان ماتا معا عتق عليهما بوجود الصفة فان مات أحدهما قبل الآخر اتقل نصيب الميت الى وارثه ووقف عتقه على موت الآخر فاذا مات الآخر عتق فان قال أنت حبيب على آخر نموتنا فالحكم فيها كالحكم في المسألة قبلها الا في فصل واحد وهو ان في المسألة الاولى اذامات أحدهما اتقل نصيب الميت الى وارثه الى ان يموت الآخر وفي هذه اذامات أحدهما كان منفعة نصيبه موصى بها الاخر الى ان يموت فنقله أنت حبيب على آخر نموتنا فاذا مات الآخر عتق

(فصل) وبك المولى يبيع المدبر لما روى جابر رضي الله عنه ان رجلا عتق غلامه عن درهمه ولم يكن له مال غيره فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فبيع بسبعائة أو تسعائة وعلقه هبته ووقفه وكثابه قياسا على البيع وبك أ كسبه ومنافعه وارث ما يمتني عليه لانه لما كان كالعبد القن في التصرف في الرقة كان كالقن فبأذن كرتا وان جنى خطأ تعلق الارش برقبته وهو بالخيار بين ان يسلمه للبيع وبين ان يفديه كما يفدى العبد القن لانه كالقن في جواز بيعه فكان كالقن في جواز التسليم للبيع والقداء وان مات السيد قبل ان يفديه فان قلنا لا يجوز عتق الجاني لم يعتق ولوارث اختيار بين التسليم للبيع وبين القداء كالسيد في حياته وان قلنا يجوز عتق الجاني عتق من الثلث وجب ارض الجانية من اثر كذا لا يعتق بسبب من جهته فتعلق الارش بركته ولا يجبه الا أقل الامر من من قيمته وأورش الجانية لانه لا يمكن تسليمه للبيع بعد العتق

(فصل) وان كان المدبر بارية فانت بولس النكاح والزان فاعل يفديه في التدبير فيقولان أحدهما يتبعها لانهما تستحق الحرية فتبعها الولد كام الولد فعلى هذا ان مات الام في حياة المولى لم يطل التدبير في الولد والثاني لا يتبعها لانه عقد بلفظه الفسخ فلم يسر الى الولد كالحرن والوصية وان دبرها وهي حامل تبعها الولد قول واحد كما يتبعها في العتق وان دبر عبد ام ملك كجارية فانت منه بولد خلفه نسيه لانه يملكها في أحد القولين ولحقها شبهة في القول الثاني لاختلاف الناس في ملكه فان قلنا لا يملك الجارية فقلولك المولى لانه لو امتعوا ن قلنا يملكها فالولد ابن المدبر ويملكه لانه من أمته وهل يكون مدبر افيومجهان أحدهما انه ليس بمدبر لان الولد انما يتبع الام دون الاب والام غير مدبرة والثاني انه مدبر لانها عتقت به في ملكه فكان كالأب كالأب الحرن من أمته

(فصل) ويجوز الرجوع في التدبير بما يزيل الملك كالبيع والهبة المقبوضة لما رويناه من حديث جابر رضي الله عنه وهل يجوز بلفظ الفسخ كقوله فسخت ونقضت ورجعت فيه قولان أحدهما انه يجزى مجرى الوصية فيجوز له فسخه بلفظ الفسخ وهو اختيار المذني لانه تصرف ينتج بملوث يعتبر من الثلث فهو كالوصية والثاني انه يجزى مجرى العتق بالصفة فلا يجوز فسخه بلفظ الفسخ وهو الصحيح لانه عتق علقه على صفة فهو كالعتق بالصفات وان وهبه ولم يقبضه فقد اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال قلنا انه كالوصية فهو رجوع وان قلنا انه كالعتق بالصفة فليس رجوع لانه لم يزل الملك ومنهم من قال هو رجوع على القولين لانه تصرف يفصح الى زوال الملك وان كاتبه فان قلنا ان التدبير كالوصية كان رجوعا كالواصي بعد تم كتابه وان قلنا انه كالعتق بالصفة لم يكن رجوعا بل يصير مدبرا

(قوله ينتج بملوث) أي يتجهل وقد ذكر (قوله) يفضى الى العتق لاعماله) يغضى يؤل ويصبر ولا محالة لا بد يقال الملوث آت لاعماله كزالمجهرى وبمجهز اذ تموا لثمنها من قبله من واومن بلبس حول

مكتابوكمه ماذ كرهه فيمن دير مكتابو ان ديريه ثم قال ان أدبت الي وارثي ألغا فانت حرقنا قلنا انه كالوصية كان ذلك رجوعا في التدبير لانه عدل عن العتق بالموت الى العتق بإداء المال فبطل التدبير وتعلق العتق الاداء وان قلنا انه كالعتق بالصفة وتخرج من الثالث عتق بالتدبير وسقط حكم الاداء بعده لانه عاقبته بصفة متقدمة ثم علقه بصفة متأخرة فعتق بإسقيهما وأسبقهما بالموت فعتق به وان دبر جارية ثم أولدها بطل التدبير لان العتق بالتدبير والاستيلاء في وقت واحد والاستيلاء أقوى فاسقط التدبير

(فصل) ويجوز الرجوع في تدبير البعض كاليجوز التدبير في الابتداء في البعض وان دبر جارية فانت بولامن نكاح أوزناو قلنا انه ينبغي في التدبير ويرجع في تدبير الام لم يتبعها الولد في الرجوع وان تبعها في التدبير كان ولد أم الولد يتبعها في حق الحرية ثم لا يتبعها في بطلان حقها من الحرية بموتها وان دبرها الصبي وقلنا انه يصح تدبيره فان قلنا لا يجوز الرجوع بطل الفسخ جاز رجوعه لانه لا جرح عليه في التدبير فجاز رجوعه عليه كالبالغ وان قلنا لا يجوز الرجوع لا يتصرف يزيل الملك لم يصح الرجوع في تدبيره لا يتصرف يزيل الملك من جهة الولي

(فصل) وان دبر عبده ثم ارتد فقد قالوا بأسحق لا يبطل التدبير فان مات عتق العبد لانه تصرف فقد قبل الردة فلم يؤثر الردة فيه كالو باع ماله ثم ارتد من أصحابنا من قال يبطل التدبير لان المبرأ ما يعتق اذا حصل الورثة مثله وهنالك يحصل الورثة شيء فاعتق ومنهم من قال يبني على الاقول في ملكه فان قلنا يزيل ملكه بالردة بطل لان مال ملكه فاشبه بالذابحه وان قلنا لا يزيل لم يبطل كالولي بدروان قلنا موقوف قائم بدروان موقوف وما قالوا بأسحق غير صحيح لانه ارتد وللرد على ملكه فالرد بالردة بخلاف ما رواه قبل الردة وما قال الآخر لا يصح لان ماله بالموت صار للمسلمين وقبض لهم مثله

(فصل) وان دبر الكافر عبدا كافرا ثم أسلم العبد ولم يرجع السيد في التدبير ففيه قولان أحدهما يباع عليه وهو اختيار المازني لانه يجوز بيعه في بيعه عليه كالعبد القن واثنان لا يباع عليه وهو الصحيح لانه لا حظ للعبد في بيعه لانه يبطل بصفته من الحرية فعلى هذا هو باختيارين أن يسلمه المسلم وينفق عليه الى ان يرجع في التدبير فيباع عليه او بموت فيعتق عليه وبين أن يخرج على شيء لانه لا سبيل الى إقراره في يده لم يجز الاما ذكرناه فان مات السيد وخرج من الثالث عتق وان لم يخرج عتق منه بفتر الثالث ويبع الباقي على الورثة لانه صار قرا

(فصل) وان اختلف السيد والعبد فادعى العبد أنه يدبر موأكر السيد فان قلنا ان التدبير كالعتق بالصفة صح الاختلاف لانه لا يمكن الرجوع فيه والقول قول السيد لان لاصل أن تعلم بدروان قلنا أنه كالوصية وفيه وجهان أحدهما ان القول قول السيد لان يجود رجوع وهو ملك الرجوع واثنان انه ليس برجوع وهو المذهب لانه قال في المعوى واليقات اذا أنكر السيد بطل لعل رجعت ولا يحتاج الى اليقين فدل على أن يجوده ليس برجوع والدليل عليه أن يجود الشيء ليس برجوع كان يجود النكاح ليس بطلاق فعلى هذا يصح الاختلاف والحكم فيه كالحكم فيه اذا قلنا انه عتق بالصفة وان مات السيد واختلف العبد والوارث صح الاختلاف على القولين والقول قول الوارث وان كان في يد ماله فقال كتبته بعد العتق وقال الوارث بل كتبته قبل العتق فأقول قول المبر لان الاصل عدم الكسب الا في الوقت الذي وجد فيه وقبضه وهو في يد المبر فكان له وان كان أمة ومعهما ولد فانت انها ولده بعد التدبير وقال الوارث بل ولده قبل التدبير فأقول قول الوارث لان الاصل في الولد الرق

(قوله العبد القن) الخالص
العبدية ليس بكتابة ولا
مدبر ولا علق عتقه على
شرط وقيل القن أن علك
هو وابوه (قوله أنت
حيث على آخر لموتنا)
أي عتقتك محبوس حتى
يموت آخرنا (قوله لانه
عدل عن الحق) أي مال
يقال عدل اذا مال وعدل
اذا استقام من الاضداد
(قوله من دبر منه) أي
بسمونه وادب حيانها و
من الدبر وهو قبض
القبض أي في ادب الحياة
لا في اقبالها سكه مأخوذ
من أدبر اذاول وذهب
(قوله وبين أن بخارجه
على شيء) أي يجعل عليه
شرايا يؤدبه واخرج
واخرج الاثاوق قد ذكر

(فصل) ويجوز تعليق العتق على مقتضى ان يقول ان دخلت الدار فانت حر وان اعطيتي ألفا فانت حرة لا تمتنع على صفة جاز كالتمير فان قال ذلك في المرض اعتبر من الثلث لان ما لو اعفته اعتبر من الثلث فاعفته اعتبر من الثلث وان قال ذلك وهو صحيح اعتبر من رأس المال سواء وجدت الصفة وهو صحيح أو وجدت وهو مرض لان العتق انما يعتبر من الثلث في حال المرض لانه قصد الى الاضرار بالورثة في حال يتعلق حقهم بالمال وهنالك قصد الى ذلك فان علق العتق على صفة مطلقة ثم مات بطل لان تصرف الانسان مقصور على حال الحياة فعمل اطلاق الصفة عليه وان علق عتقه على صفة بعد الموت لم يطل بالموت لانه يملك العتق بعد الموت في الثلث فلك عقدته على صفة بعد الموت

(فصل) وان علق عتقا أمته على صفة ثم أتت بولد من النكاح والزنا فهل يتبعها الولد فيه قولان كقولنا في المدة فان بطلت الصفة في الام تموتها أو بوجوه بطلت في الولد لان الولد يتبعها في العتق لاني الصفة بخلاف وللمدة بقاءه في التفسير فاذا بطل منها في فيه وان قال لستم أت حرة بعد موتي بسنة غات السيد وهي تخرج من الثلث فلوارث أن تصرف في كسبها ومنعتها ولا تصرف في رقبته لانها موقوفة على العتق فان أتت بولد بمسوت السيد فقد قال الشافعي رحمه الله يتبعها الولد قول واحد فان أمها بنان قال فيه قولان كالولد الذي أت في قبل الموت والذي قاله الشافعي رحمه الله أحد القولين ومنهم من قال يتبعها الولد قول واحد لانها أتت به وقد استقر عتقها بالموت في يتبعها الولد كام الولد بخلاف ما قبل الموت فان عتقها غير مستقر لانه يلحقه الفسخ

(فصل) وان علق عتق عبدا على صفة لم يملك الرجوع فيها بالقول لانه كالمعين أو كالنهر والرجوع في الجميع لا يجوز ويجوز الرجوع فيه بما يزيل الملك كالبيع وغيره فان علق عتقه على صفة ثم باعه ثم رجع اليه فهل يعود حكم الصفة فيه قولان شاء على القولين فيمن علق بطلاق امرأته على صفة وانته منه ثم تزوجها وان در عبده ثم باعه ثم رجع اليه فان قلنا ان التدبير كالوصية لم يرجع لان الوصية اذا بطلت لم تعد وان قلنا انه كالعتق بصفة فهل يعود أم لا على ما ذكرناه من القولين

(كتاب المكاتب)

الكتابة جائزة بقوله تعالى والذين يشترون الكتاب بماملكت أيمانكم فكانت بهم ان علمت فهم خبروا ولا يجوز الكتابة الا من جائز التصرف في المال لانه قصد على المال فلم يجز الا من جائز التصرف في المال كالبيع ولا يجوز ان يكتب عبدا أجبر الا ان الكتابة تقتضي التمكن من التصرف والاجارة تمنع من ذلك ولا يجوز ان يكتب عبدا امره وان لا الرهن يقتضي البيع والكتابة تمنع البيع ونحوه كتابة المهر وأم الولد لانه عتق بصفة يجوز ان تقدم على الموت خازن في المهر وأم الولد كالعتق المعلق على دخول الدار فان كاتبه مدبرا صاوم كاتبه ومدبره وقدين حكمه في المهر وان كاتب أم ولد صارت مكاتبه وأم ولد فان أدت المال قبل موت السيد عتقت بالكتابة وان مات السيد قبل الأداء عتقت بالاستيفاد وبطلت الكتابة

(فصل) ويجوز كتابة بعض العبد اذا كان باقيا مورا لانه كتابة على جميع ما فيه من الرق فاشبه كتابة العبد في جميعه وان كان عبدا بين اثنين فكتابة أحدهما في نصيبه بشراذم شره يكمل يصح لانه لا يعطي من الصدقات ولا يمكنه الشريك من الاكتساب بالاسفار وان كاتبه باذن شريكه ففيه قولان أحدهما لا يصح لما ذكرناه من قصان كسبه والثاني يصح لان المنع لحق الشريك فزال بالاذن وان كان لرجل عبد فكتابة في نصه فالتصحر أنه لا يصح واختلاف أمهات فيه فذهب أكثرهم الى أنه لا يصح قول واحد كالا يصح ان بعض العتق فيه ومنهم من قال اذا قلنا انه يصح ان كاتب

(باب الكتابة)

أصل الكتابة الضم والجمع ومنه سميت الكتابة لما فيها من جمع النجوم وضم بعضها الى بعض والمكاتب يجمع المال ويضمه ومنه كتب الزادة اذا ضم بين جانبها بالتمرز والكتابة موضع الحزب جمعها كتب قال ذو الرمة

• مسلل ضيعة بينها الكتب • ومنه كتب الكتاب اذا جمع الحروف وضم بعضها الى بعض وكل شيء ضممت بعضه الى بعض فقد كتبه وسميت النجوم في الكتابة وغيرها لانها مأخوذة من تأجيل الدين الى طلوع نجم معلوم عندهما وقت معروف بينهما الاداء كطلوع الثريا والسمك وشبههما يقال نجحت عليه المال اذا دبرته نجوما أي جعلت لادائه أو قاتلن الزمان يعلم كل وقت منها بطلوع نجم

نصيبه في العبد المشترك باذن الشريك صح ههنا لان اتفاقهما على كتابة البعض كاتفاق الشريكين فان وصى رجل بكتابة عبد وعجز الثلث عن جميعه فالنصوص أنه يكتب القصر الذي يحتمله الثلث فمن أصحابنا من جعل في الجميع قولين ومنهم من قال يصح في الوصية وقد فرق بينه وبين العبد المشترك بان الكتابة في العبد المشترك غير مستحقة في جميعه والكتابة في الوصية استحققت في جميعه فاذا تعذر في البعض لم تسقط في الباقي

﴿فصل﴾ وان طلب العبد الكتابة نظرت فان كان له كسب وأمانة استحب ان يكتب لقوله عز وجل والذين يشترون الكتاب بمالككم فكانت ايمانكم فكاتبوهم ان علمتم فيه خيرا وقد فسر الخبير بالكسب والامانة ولان المقصود بالكتابة العتق على مال وبالكسب والامانة يتوصل اليه ولا يجب ذلك لانه عتق فلا يجب بطلب العبد العتق في غير الكتابة وان لم يكن له كسب ولا أمانة أوله كسب بلامانة لم تستحب لانه لا يحصل المقصود بكتابتها ولا تتركه لانه سبب للعتق من غير اضرار فلم تكرر وان كان له أمانة بلا كسب ففيه وجهان أحدهما انه لا تستحب لان مع عدم الكسب يتعذر الاداء فلا يحصل للمقصود والثاني تستحب لان الامين يعان ويعطى من الصدقات وان طلب السيد الكتابة فكره العبد لم يجبر عليه لانه عتق على مال فلا يجبر المبد عليه كالعتق على مال في غير الكتابة

﴿فصل﴾ ولا يجوز الابحوض مؤجل لانه اذا كتبه على عوض حال لم يقدر على أدائه فينفسخ العقد ويبطل المقصود ولا يجوز على أقل من نجمين لما روى عن أمير المؤمنين عمنان رضى الله عنه انه غضب على عبده وقال لا عقبتك ولا كاتبك على نجمين فدل على انه لا يجوز على أقل من ذلك وعن علي كرم الله وجهه أنه قال الكتابة على نجمين والائتمان الثاني ولا يجوز الا على نجمين معاومين وان يكون ما يؤدى في كل يوم معلوما لانه عوض منجم في عقد فوجب العلم بمقدار النجم ومقدار ما يؤديه فيه كالمسلم الى الجليلين

﴿فصل﴾ ولا يجوز الا على عوض معلوم الصفة لانه عوض في القيمة فوجب العلم بصفته كالمسلم فيه **﴿فصل﴾** ويجوز الكتابة على المنافع لانه يجوز ان تثبت في النعمة بالعقد لجواز الكتابة عليها كالمال فان كتبه على عملين في النعمة في نجمين جاز كما يجوز على مالين في نجمين وان كتبه على خدمة شهرين لم يجز لان ذلك نجم واحد وان كتبه على خدمة شهر ثم على خدمة شهر بعده لم يجز لان العقد في الشهر الثاني على منفعة معينة في زمان مستقبل فلم يجز كما لو استأجر للخدمة في شهر مستقبل وان كتبه على دينار وخدمة شهر بعده لم يجز لانه لا يقدر على تسليم الدينار في الحال وان كتبه على خدمة شهر ودينار في نجم بعده جاز لانه يقدر على تسليم الخدمة فهو مع الدينار كالمالين في نجمين وان كتبه على خدمة شهر ودينار بعد قضاء الشهر فقد اختلف أصحابنا فيه فقالوا بوسع الحق لا يجوز لانه اذا انفصل بينهما صار انهما واحدا ومنهم من قال يجوز لانه يستحق الدينار في غير الوقت الذي يستحق فيه الخدمة وانما يتصل استيفاءهما على هذا الوكاية على خدمة شهر ودينار في نصف الشهر جاز لانه يستحق الدينار في غير الوقت الذي يستحق فيه الخدمة

﴿فصل﴾ وان كاتب رجلان عبدا بينهما على مال بينهما على قدر المالكين وعلى نجوم واحدة جاز وان تمازلا في المال مع تساوى المالكين أو تساوا في المال مع تفاضل المالكين أو على ان يجمعا أحدهما أكثر من نجوم الآخر أو على ان نجم أحدهما أطول من نجم الآخر ففيه طريقان من أصحابنا من قال يبيح على القولين فيمن كتب نصيبه من العبد باذن شريكه فان قلنا يجوز جاز وان قلنا لا يجوز لم يجز لان اتفاقهما على الكتابة ككتابة أحدهما في نصيبه باذن الآخر وعلى هذا يدل قول الشافعي رحمه الله تعالى

قانه قال في الام ولو أجزت لأجزت ان ينفرد أحدهما بكتابة نصيبه فدل على أنه اذا جاز ذلك جاز هذا وان لم يجز ذلك لم يجز هذا ومنهم من قال لا يصح قول واحد لأنه يؤدي إلى أن يتفجع أحدهما بحق شريكه من الكسب لأنه يأخذ أكثر مما يستحق ويرى بما يجز المكاتب فيرجع على شريكه بالفاضل بعدما اتفجع به

(فصل) ولا يصح على شرط فاسد لأنه معاوضة يلحقها الفسخ فبطلت بالشرط الفاسد كالبيع ولا يجوز تعليقها على شرط مستقبل لأنه عقد يبطل بالجهالة فلم يجز تعليقها على شرط مستقبل كالبيع

(فصل) وإذا انعقد العقد لم يملك المولى فسخه قبل الجز لأنه اسقط حقه منه بالعوض فلم يملك فسخه قبل الجز عن العوض كالبيع ويجوز لعبد أن يمنع من أداء المال لأن ما لا يلزمه إذا لم يجعل شرطاً في عقده لم يلزمه إذا جعل شرطاً في عقده كالتوافل وهل يملك أن يفسخ فيه وجهان من أحدهما أن قال لا يملك لأنه لا ضرر عليه في البقاء على العقد ولا تأتد له في الفسخ فلم يملك ومنهم من قال له أن يفسخ لأنه عقد لحظه فملك أن ينفرد بالفسخ كالرهن فإن مات المولى لم يبطل العقد لأنه لازم من حوته فلم يبطل بالموت كالبيع وينقل المكاتب إلى الوارث لأنه مملوك لا يبطل رقه بموت المولى فانتقل إلى وارثه كالعبد القن وإن مات العبد يبطل العقد لأنه فوات المعقود عليه قبل التسليم فبطل العقد كالبيع إذا تلف قبل القبض ولا يجوز شرط اختياره في لان اختياره لدفع الثمن عن المال والسيد يعلم أنه مقبوض من جهة المملوك لأنه يبيع ماله بماله والعبد مخير بين أن يدفع المال وبين أن لا يدفع فلامعنى لشرط الخيار فإن اتفق على الفسخ جاز لأنه عقد يلحقه الفسخ بالجز عن المال بخلاف فسخه بالتراضي كالبيع

(باب ما يملكه المكاتب وما لا يملكه)

و يملك المكاتب بالعقد اكتساب المال بالبيع والجارق والصدقة والهبة والاخذ بالتشفعة والاحتشاش والاصطياد وأخذ المباحات وهو مملوك كالأجنبي مع الأجنبي في ضمان المال وبذل المنافع وأرض الأطراف لأنه صار بمأذنه لمن العوض عن رقبته كالتخارج عن ملكه وملك التصرف في المال بما يعود إلى مصلحته ومصلحة ماله فيجوز أن ينفق على نفسه لأن ذلك من أهم المصالح وله أن يفسد في حياته نفسه ورقيقه لأن فيه مصلحة له وأن يفتن غلامه ويؤدبه لأنه إصلاح للآل وأما الحد فالنصوص أنه لا يملك إقامته لأن طريقه الولاية والمكاتب ليس من أهل الولاية ومن أحدهما أن قال لأن يقيم الحد كما يملك الحرف عبده ولأن يقتص في الجنابة عليه وعلى رقيقه موز كالأر بيع قولاً آخر أنه لا يقتص من غير إذن المولى وجهها أنه بما يجز فيصير ذلك للسيد فيكون قد أثلث الأرض التي كان للسيد أن يأخذ لم يقتص منه قال أحدهما بهذا القول من يخرج الر بيع والمثعب أنه يجوز أن يقتص من فيه مصلحة له

(فصل) وإن كان المكاتب جارية فوطئها المولى وجب عليه المهر وطأن تطالب به لتسعين به على الكتابة لأنه يجري مجرى الكسب وإن أذهب بكارته لزمه الأرض لأنه أتلف جزء لا يستحقه فضمن بدله كقطع الطرف وإن أتت منه بولد صارت مكاتباً وأم ولد وقد ينأحكهما في أول الباب وإن كانت مكاتبية بين اثنين فالولدها أحدهما طرقت فإن كان مصرار نصيبه أم ولد وفي الولد وجهان أحدهما وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أن الولد ينقصد جميعه حراً ويثبت لأشريك في ذمة الواطئ نصف قيمته لأنه يستحيل أن ينقصد نصف الولد حراً ونصفه عبداً وإك في وهو قول أبي إسحق إن نصفه حر ونصفه مملوك وهو الصحيح اعتباراً بقدر ما يملك منها ولا يتسع أن ينقصد نصفه حر ونصفه عبداً كالأرأة إذا كان نصفها حر أو نصفها مملوك كافاً بولد فإن نصفه حر ونصفه

عبد وان كان موسرا قالوا هو وصار نصيبه من الجارية أم ولد هو يقوم على الواطئ نصيب شر بكم وهل يقوم في الحال فيه طريقان من أحدهما بن من قال فيه قولان أحدهما يقوم في الحال فإذا قوم انقضت الكتابة وصار جميعها أم ولد هو الواطئ ونصفها مكتوبة فان أدت للمال عتق نصفها وسرى إلى بقية القول الثاني أنه يؤخر التقويم إلى الجز فان أدت ما عليها عتقت عليها لكتابة وإن عجزت تقوم على الواطئ نصيب شر بكم وصار الجميع أم ولد وقال أبو علي بن أبي هريرة لا يقوم في الاستيلاء نصيب الشريك في الحال قولوا واحدا بل يؤخر إلى أن تجز لان التقويم في العتق فيه حظ للمدانة بتجمله الحرية في الباقي ولا حظ للمولى في التقويم في الاستيلاء بل الحظ في التأخير لانه إذا شرب بمأدت المال فعتقت وإذا قوم في الحال صارت أم ولد ولا تعتق إلا بالموت والصحيح هو الأول وإنه على قولين كالتقويم لان الاستيلاء كالتقويم هو أقوى لانه يصح من المجنون والعتق لا يصح منه فإذا كان في التقويم في العتق قولان وجب أن يكون في الاستيلاء مثله

(فصل) وإن أدت المكتوبة بولدين نكاح أو زنا ففيه قولان أحدهما أنه موقوف فان رقت الام رق وان عتقت عتق لان الكتابة سبب يستحق به العتق فيصح للولدين فيه كالاستيلاء والثاني أنه ملوك يتصرف فيه لانه مقدبل بعهده الفسخ فلم يسر إلى الولد كالمهر فان قلنا انه للمولى كان حكمه حكم العبد القن في الجباية والكسب والنفقة والوطء وإن قلنا انه موقوف فقتل ففي قيمته قولان أحدهما إنه لامة تستعين بها في الكتابة لان التصديق بالكتابة طلب حظها والثاني إنها للمولى لانه تابع للام وقيمة الام للمولى فكذلك قيمتها فان كسب الولد لامة ففيه قولان أحدهما أنه للام لانه تابع لمولى حكمها فكسبها فكذلك كسب ولدها والثاني انه موقوف لان الكسب نعم القات وذاته موقوفة فكذلك كسبه فعلى هذا يجمع الكسب فان عتق ملك الكسب كاتك الام كسبها اذا عتقت وان رق بهجز الام صار الكسب للمولى فغن أحدهما بن من خرج فيه قولان انه للمولى كالتقاضي في قيمته في أحد القولين وإن أشرفت الام على الجز وكان في كسب الولد وطء بمال الكتابة ففيه قولان أحدهما انه ليس للام أن تستعين به على الاداء لانه موقوف على السيد والولد فلم يكن للام فيه حق والثاني ان لمولى أن يأخذه وتؤديه لانه اذا أدت عتقت وعتق الولد فكان ذلك حظ للمولى أن ترق ويأخذه للمولى فان احتاج الولد إلى النفقة لم يكن في كسبه ما يفي فان قلنا ان الكسب للمولى فالنفقة عليه وان قلنا انه للام فالنفقة عليها وان قلنا انه موقوف ففي النفقة وسهان أحدهما انها على المولى لانه مرصدا لملكه والثاني انها في بيت المال لان المولى لا يملكه فطبق الايت للمال وان كان الولد جارية فوطئها للمولى فان قلنا ان كسبه له يجب عليه المهر لانه لو وجب لكان له وان قلنا انه للام فالهر لمولى وان قلنا انه موقوف وقب المهر وان أحلها صارت أم ولد له بنسبة الملك ولا تزره قيمتها لان القيمة تجب لمن يملكها ولا للام لانه رقبته وانما هي موقوفة عليها

(فصل) وإن حبس السيد المكتوب مدة ففيه قولان أحدهما يلزمه تخليته في مثل تلك المدة لانه دخر في العقد على التمكن من التصرف في المدة فزره الوفاء والثاني تلزمه أجرة للثلث للمدة التي حسه فيها وهو الصحيح لان المنافع لا تضمن بالثلث وإنما تضمن بالأجرة وإن قهر أهل الحرب المكتوب على نفسه مدة ثم أفلت من أيديهم ففيه قولان أحدهما لا يجب تخليته في مثل المدة لانه لم يكن الحبس من جهته والثاني يجب لأه قات ما استحقه بالمقبول لفرق بين أن يكون بتغريم أو بغير تغريم كالبيع اذا هلك في يد البائع ولا يلزمه ههنا الجواب الأجرة على المولى لانه لم يكن الحبس من جهته فلا تزره أجرة **(فصل)** ولا يملك المكتوب التصرف في أعلى وجه النظر والاحتياط لان حق المولى يتعلق بكسبه

(قوله مرصدا لملكه) أي
مترك يقال رصدا فلانا
أرصدنا أي ترقبنا وانتظرته
ومنه قوله تعالى إن جهنم
كانت مرصدا أي معدة
لهم ترتفعهم (قوله ثم أفلت
من أيديهم) يفتح
الهمزة واللام يقال أفلت
وقلت وأهلت بمعنى واهلته
غيره

فان أراد أن يسافر فقد قال في الأمر يجوز وقال في المال لا يجوز بغير إذن المولى فمن أحمأنا من قال فيه قولان أحدهما لا يجوز لأن فيه تقييداً والثاني يجوز لأنه من أسباب الكسب ومنهم من قال إن كان السرفط يلازم يجوز وإن كان قصيراً جاز وحل القولين على هذين الحالين والصحيح هو الطريق الأول

(فصل) ولا يجوز أن يبيع نسبته وإن كان بأضعاف الثمن ولا على أن يأخذ بالثمن رهنأ وضميناً لأنه يخرج المال من يده من غير عوض والرهن قد يتلف والضمين قد يفلس وإن باع ما يساوي مائة بمائة فقد أوعشرين نسبته جاز لأنه لا ضرر فيه ولا يجوز أن يقرض ولا يضارب ولا يرهن لأنه استخراج مال بغير عوض

(فصل) ولا يجوز أن يشتري من يعتق عليه لأنه يخرج ماله لك التصرف فيه بمالك التصرف فيه وفي ذلك إضرار وإن وصى له بمن يعتق عليه فإن لم يكن له كسب لم يجز قبوله لأنه يحتاج أن ينفق عليه وفي ذلك إضرار وإن كان له كسب جاز قبوله لأنه لا ضرر فيه فإن قبله ثم صلب من ماله كسبه له فله أن ينفق عليه لأن فيه صلاحاً له

(فصل) ولا يعتق ولا يكتب ولا يهب ولا يعطي ولا يبرئ من الدين ولا يكفر بالمال ولا ينفق على أقال به إلا حراً ولا يفسر في هفوة نفسه وإن كان له أمة مزوجة لم تبدل العوض في الخلع لأن ذلك كله استهلاك للمال وإن كان عليه دين مؤجل لم يملك تحجيله لأنه يقطع التصرف فيما يملكه من المال من غير حاجة وإن كان مكاتباً بين حسين لم يجز أن يقدم حق أحدهما لأن ما يقدم من ذلك يتعلق به سخطهما فلا يجوز أن يخص به أحدهما وإن أقر بحياة خطأ فيه قولان أحدهما يقبل لأنه إقرار بالمال فقبل كما لا ريب في معاملته والثاني لا يقبل لأنه يخرج به الكسب من غير عوض فيبطل كالميت وإن عني هو أو عبده يملك بيعه على أجنبي لم يجز أن يفديه بأكثر من قيمته لأن الفداء كالإتياع فلا يجوز بأكثر من القيمة وإن كان عبداً يملك بيعه كالأب والابن لم يجز أن يفديه بشئ قل أو كثر لأنه يخرج ماله لك التصرف فيه لاستبقاء ماله لك التصرف فيه

(فصل) وإن فعل ذلك كله بإذن المولى ففيه قولان أحدهما لا يصح لأن المولى لا يملك ما في يده والمكاتب لا يملك ذلك بنفسه فلا يصح باجتماعهما كالخاذل إذا تزوج أخته الصغيرة بأذنهما والثاني أنه يصح وهو الصحيح لأن المال موقوف عليهما ولا يخرج منهما فصح باجتماعهما كالشريكين في المال المشترك والراهن والمرتهن في الرهن وإن وهب للمولى أو لولاه أو أقرضه أو ضار به أو عجل له ما تأجل من ديونه أو فدى جنابته عليه بأكثر من قيمته فإن قلنا يصح للأجنبي بإذن المولى صح وإن قلنا لا يصح في حق الأجنبي بأذنه لم يصح لأن قبوله كالإذن فإن وهب أو أقرض وقلنا أنه لا يصح فله أن يسترجع فإن لم يسترجع حتى عتق لم يسترجع على ظاهر النص لأنه لم يصح نقصانه وقدر ذلك ومن أحمأنا من قال له أن يسرجع لأنه قد وقع فسد اقتبته الاسترجاع

(فصل) ولا تزوج المكاتب إلا بالمولى للمولى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يباع تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر ولأنه يلزمه الهرم والنقمة في كسبه وفي ذلك إضرار بالمولى فلم يجز بغير إذنه فإن أذن له المولى جاز ولا واحد للخبر ولأن الحاجة تدعو إليه بخلاف الهبة

(فصل) ولا يئسرى بجمارية من غير إذن المولى لأنه ربما حبسها فتلفت بالولادة فإن أذن له المولى وقلنا إن العبد يملك فيه طريقان من أحمأنا من قال على قولين كالهبة ومنهم من قال يجوز قولاً واحداً لأنه بمعداة الحاجة إليه فجاز كالنكاح فإن ألهما قال لولاه وعملوا كونه ولجماريته وتزوجه فحقته

(قوله فهو عاهر)

الزاني يقال عاهر بغير عهدها

وعهارة إذا تفرق وبغير (قوله)

ولا يئسرى بجمارية) ذكر

في المذهب في اشتقاق

التسرى ثلاثة أوجه من

السرى وهو الجودة أو من

السرى وهو الجماع أو من

سراة الأديم وهو وسط

الظهر وذكر الجوهرى

وجها آخر أنه مشتق من

السرى وهو الفرح وأصله

تسررت فأبدلت الراء

الأخرى ياء كما قالوا فظننت

في ظننت

لأنه ملوك بخلاف ولد الحرق ولا يعتق عليه لنقصان ملكه فان أدى المال عتق معه لأنه كمل ملكه وان رقرق معه

(فصل) ويجب على المولى الابتاء وهو أن يضع عنه جزأ من المال ويدفع اليه جزأ من المال لقوله عز وجل وآتوهم من مال الله الذي آتاكم وعن علي كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في هذا لأبسط عنه ريع الكتابة والوضع أولى من الدفع لأنه يتحقق الانتفاع به في الكتابة واختلف أصحابنا في القدر الواجب فذهب من قال ما يقع عليه الاسم من قليل وكثير وهو المذهب لأن اسم الابتاء يقع عليه وقال أبو اسحق يختلف باختلاف قيمة المال وكثرة فان اختلفا قدره لمحاكم باجتهاده كما قلنا في المنفعة فان اختار الدفع جزأ بعد المقدار في وقت الوجوب وجهان أحدهما يجب بعد العتق كما يجب التمتع بعد الطلاق والثاني انه يجب قبل العتق لأنه ابتاء وجب للكتاب فوجب قبل العتق كما لا يتأخر في الزكاة ولا يجوز الدفع من غير جنس مال الكتابة لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فان دفع اليهم من جنس من غير ما آتاه اليه فقهيه وجهان أحدهما يجوز كما يجوز في الزكاة أن يدفع من غير المال الذي وجب فيه الزكاة والثاني لا يجوز وهو الصحيح للأية وان سبق للكتاب وأدى للمال لم يلزم المولى أن يدفع اليه لأنه مال الوكيل لا شيء فلم يسقط من غير أداء ولا براءة كسائر الديون وإن مات المولى وعليه دين حاصل للكتاب أصحاب الديون ومن أمثالنا من قال يخاص أصحاب الوصايا لا دين من ضعف غير مقدور فسوى بينهم بين الوصايا والصحيح هو الأول لأنه دين واجب لخاص به الترمه كسائر الديون وبالله التوفيق

(باب الاداء والهن)

ولا يعتق المسكاتب ولا شيء منه وقد بقي عليه شيء من المال الماروي عمرو بن شعيب رضي الله عنه عن أبيه ابن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم ولأنه عتق عتقه على دفع مال فلا يعتق شيء من مع بقائه جزء منه كقولنا لبدان دفعت إلى الفقات حو فان كاتب رجلان عبد بينهما ما عتق أحدهما نصيبه وأراه مما عليه من مال الكتابة عتق نصيبه لأنه برئ من جميع ماله عليه فعتق كالمالك كاتب عبد أراه فان كان العتق موسرا فقد قال أصحابنا يقوم عليه نصيب شريكه كالمالك عتق شركاه في عبد وعندى أنه يجب أن يكون على قولين أحدهما يقوم عليه والثاني لا يقوم كما قلنا في شريكين دبرا عبد ما عتق أحدهما نصيبه ام على قولين أحدهما يقوم والثاني لا يقوم فاذا قلنا انه يقوم عليه ففي وقت التوقيع قولان أحدهما يقوم في الحال كما قول فيمن أعتق شركاه في عبد والثاني يؤخر التوقيع إلى أن يجهز لأنه ثبت للشريك حق العتق والولاء في نصيبه فلا يجوز إبطاله عليه وإن كاتب عبده ومات وخلف اثنين فأراه أحدهما عن حصته عتق نصيبه لأنه أراه من جميع ماله عليه فان كان الذي أراه موسرا فهل يقوم عليه نصيب شريكه فيه قولان أحدهما لا يقوم لأن سبب العتق وجب من الابن لو ثبت الولاء له والثاني يقوم عليه وهو الصحيح لأن العتق تجل بفعله فعلى هذا هل تجل التوقيع والسراية فيه قولان أحدهما لا تجل لأنه عتق بوجوب السراية فتهلته كالمالك عتق شركاه في عبد والثاني يؤخر إلى أن يجهز لأن حق الابن في عتقه وولائه أسبق فأجزأ بطلاله وإن كاتب رجلان عبدا يجوز وأذن أحدهما لا سخر في تجليل حق شريكه من المال وقتلناه يصح الآن عتق نصيبه وهل يقوم عليه نصيب شريكه فيه قولان أحدهما لا يقوم لتقدم سببه الذي اشتر كافي والثاني يقوم لأنه عتق نصيبه بسبب منه ومتى يقوم فيه قولان أحدهما يقوم في الحال لأنه تجل عتقه والثاني يؤخر إلى أن يجهز لأنه قد ثبت لشريكه عقد يستحق به الحق والولاء

(قوله ويجب على المولى الابتاء) أى الاعطاء يقال آتيت فلانا مالا أى أعطيته وقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم أى أعطوهم من مال الله الذي أعطاكم **(قوله حاصل المسكاتب أصحاب الديون)** أى أخذ الحصة وهي النصيب وأصله حاصل فادغم **(قوله للمساقه)** هي القطعة من الأرض يسافر فيها وقد ذكرت

فلم يجز أن يفوت عليه ذلك فعل هذا ان أدى عتي بآقيه وان عجز قوم على المعتق وان مات قبل الاداء والجز مات ونصفه حرم نصفه مكاتب

فصل وان حل عليه نجم وعجز عن أداء المال جاز للولى أن يفسخ العقد لأنه أسقط حقه بعوض فإذا تمرد العوض ووجد عين ماله جاز له أن يفسخ ويرجع إلى عين ماله كإلو باع سلعة فأفلس المشتري باليمن ووجد البائع عين ماله وان كان معه ما يؤديه فامتنع من أدائه جاز له الفسخ لأن تعذر العوض بالامتناع كتعذره بالهجز لأنه لا يمكن إجباره على أدائه وان عجز عن بعضه أو امتنع من أداء بعضه جاز له أن يفسخ لأننا بينا أن العتي في الكتابة لا يفيض فكان تعذر البعض كتعذر الجميع ويجوز الفسخ من غير حاكم لأنه فسخ يجمع عليه فلم يقتصر إلى الحاكم كفسخ البيع باليمين

فصل وان حل عليه نجم ومعه متاع فاستنظر لبيع المتاع وجب انظاره لأنه قادر على أخذ المال من غير اضرار ولا يلزمه أن ينظر أكثر من ثلاثة أيام لأن الثلاثة قليل فلا ضرر عليه في الانتظار وما زاد كثير وفي الانتظار اضرار وان طلب الانتظار لمال غائب فإن كان على مسافة لا تقصر فيها الصلاة وجب انظاره لأنه قريب لا ضرر في انظاره وان كان على مسافة تقصر فيها الصلاة لم يجب لأنه طويل وفي الانتظار اضرار وان طلب الانتظار لاقتضاء دين فإن كان حالاً على ملى وجب انظاره لأنه كالعين في بدل المودع ولهذا يجب فيه الزكاة وان كان مؤجلاً وعلى معسر لم يجب الانتظار لأن عليه اضرار في الانتظار فان حل عليه المال وهو غائب ففيه وجهان أحدهما أنه يفسخ لأنه تعذر للمال جازله الفسخ والثاني ليس له أن يفسخ بل يرجع إلى الحاكم ليكتب إلى حاكم البلد الذي فيه المكاتب ليطالبه فان عجز أو امتنع فسخ لأنه لا يتعذر الاداء الا بذلك فلا يفسخ قبله وان حل عليه النجم وهو مجنون فإن كان معه مال يسلم إلى المولى عتي لأنه قبض ما يستحقه فبرئت به ذمته وان لم يكن معه شيء فحجزه المولى وفسخ ثم ظهر له مال نقض الحكم بالفسخ لانا حكمنا بالهجز في الظاهر وقد بان خلافه فنقض كالحكم الحاكم ثم وجد النص بخلافه وان كان قد انفق عليه بعد الفسخ رجع بما أنفق لأنه لم يتبرع بل أنفق على أنه عبده فان أنفق بعد الفسخ وأقام البيعة أنه كان قد أدى المال نقض الحكم بالفسخ ولا يرجع المولى بما أنفق عليه بعد الفسخ لأنه تبرع لأنه أنفق وهو يعلم أنه حر وان حل النجم فاحضر المال وأدعى السيد أنه حرام ولم تكن له بنية فالقول قول المكاتب مع يمينه لأنه في يده والظاهر أنه له فان حلف خير المولى بين أن يأخذه وبين أن يبرئه منه فان لم يفعل قبض عنه السلطان لأنه حق يدخله النيابة فإذا امتنع منه قام السلطان مقامه

فصل وان قبض المالك عتي ثم وجد به عيباً فله أن يردو يطالب بالبدل فان رضى به استقر العتي لأنه برئت ذمة العبد وان رده ارتفع العتي لأنه يستقر باستقرار الاداء وقد ارتفع الاداء بالرد فارتفع العتي وان وجد به العيب وقد حدث به عنده عيب ثبت له الارش فان دفع الارش استقر العتي وان لم يدفع ارتفع العتي لأنه لم يتم راءة القيمة من المالك وان كاتبه على خمسة شهرودينار ثم مرض بطلت الكتابة في قدر الخمسة وفي الباقي طريقان أحدهما أنه على قولين والثاني أنه لا يبطل قول واحد ابناً على الطريقين فيمين ابتاع عتيين ثم تلفت احدهما قبل القبض

فصل فان أدى المالك عتي ثم خرج المالك مستحقاً بطل الحكم يستحقه لأن العتي يقع بالاداء وقد بان أنه لم يؤد وان كان الاستحقاق بعد موت المكاتب كان مترك للمولى دون الورثة لا قدسكمناباته مات رقيقاً

فصل فان باع المولى ما في ذمة المكاتب وقلنا أنه لا يصح فقبضه المشتري فقد قال في موضع يتي وقال في موضع لا يتي واختلف أصحابنا فيه فقال أبو العباس فيه قولان أحدهما يتي لأنه قبضه

بأنه فاشبه إذا دفعه إلى وكيله والثاني وهو الصحيح أنه لا يمتنع لأنه لم يقضه للمولى وإنما قبضه لنفسه ولم يصح قبضه لنفسه لأنه لم يستحقه فصار كالوهم يؤخذ وقليلاً أو اسحق هي على اختلاف الحالين فالتى قال يمتنع إذا أمره الكاتب بالدفع إليه لأنه قبضه بذنه والذى قال لا يمتنع إذا لم يأمره بالدفع إليه لأنه لم يأخذ به ذنوباً أخذ بمقتضى البيع من الإذن والبيع بل بطل فبطل ما تضمنه

(فصل) إذا اجتمع على المكاتب دين الكتابة ودين المعاملة وأمرش الجناية وضيق ما في يده عن الجميع قسم دين المعاملة لأنه مختص بما في يد السيد والمجنى عليه يرجع إلى الرقبة فإن فضل عن الدين شيء قدم حق المجنى عليه لأن حقه يقدم على حق المالك في العبد المقتن فكذلك في المكاتب وإن لم يكن له شيء فأراد صاحب الدين تعجيله لم يكن له ذلك لأن حقه في التهمة فلا فائدة في تعجيله بل تركه على الكتابة أفع له لأنه بما كسب ما يعليه وإذا عجز به بقي حقه في التهمة إلى أن يعتق فإن أراد المولى أو المجنى عليه تعجيله كان له ذلك لأن المولى يرجع بالتعجيل إلى رقبة العبد والمجنى عليه يبيع في الجناية فإن عجز المولى انفسخت الكتابة وبسط دينه وهو باختيار بين أن يسلمه للبيع في الجناية وبين أن يقبضه فإن عجز المجنى عليه نظرت فإن كان الأرض يحيط بالثمن يبيع وقضى حقه وإن كان دون الثمن يبيع منه ما يقضى منه الأرض ويبقى الباقي على الكتابة وإن أدى كتابة بغيره عتق وهل يقوم الباقي عليه إن كان موسراً فيه وجهان أحدهما لا يقوم لأنه وجد سبب العتق قبل التبعض والثاني يقوم عليه لأن اختياره لا يسلطه كاتبه العتق

(باب الكتابة الفاسدة)

إذا كاتب على عوض محرم أو شرط بطل فليد أن يرجع فيها لأنه دخل على أن يسلم لها شرط ولم يسلم فثبت الرجوع وله أن يفسخ نفسه لأنه لم يجمع عليه وإن مات المولى أو جرح عليه بطل العقد لأنه غير لازم من جهته فيبطل بهذه الأشياء كالعقد والجائر فإن مات العبد بطل لأنه لا يلحقه العتق بعد الموت وإن جن لم تبطل لأنه لازم من جهة العبد فلم تبطل بجنونه كالعتق للعق على دخول العبد

(فصل) وإن أدى ما كاتبه عليه قبل الفسخ عتق لأن الكتابة تشتعل على معاوضة وهو قوله كاتبك أداها إلى غير من كاتبه يمتنع لأنه لم توجد الصفة فإذا عتق تبعه ما فضل في يده من الكسب وإن كانت جارية تبعها الولد لأنه جعل كالكتابة الصحيحة في العتق فكانت كالصحيحة في الكسب والولد

(فصل) ويرجع السيد عليه بقيمته لأنه أزال الملك عنه بشرط ولم يسلم له الشرط وتعد الرجوع إليه فرجع يده كإيجابه لسلعة بشرط فاسد فقلت في يد المشتري ويرجع العبد على المولى بما أداه إليه لأنه دفعه عما عليه فإذا لم يقع عما عليه ثبت الرجوع فإن كان ما دفع من جس القيمة وعلى صفاتها كالإيمان وغيرهما من ذوات الامثال فغيره أربعة أقوال أحدها إنها يتقاسم فقط أحدهما بالآخر لأنه لا فائدة في أخذه مودة والثاني أنه إن رضى أحدهما تقاسم وإن لم يرض أحدهما يتقاسم يتقاسم لأنه إذا رضى أحدهما فقد اختار الرضى منهما فقاما عليه بالذي لم يرضي من عليه حتى يجوز أن يقبضه من أي جهة شاء والثالث أنها إن رضيا تقاسما وإن لم يرضاها يتقاسم يتقاسم لأنه إسقاط حتى يمتنع بالبيع بالإتراض كالحالة والرابع أهمها لا يتقاسم بحال لأنه بيع دين بدين وإن أخذ من سهم الرقاب أو الزكاة فإن لم يكن فيه وفاة استرجع عنوان كان فيه وفاة فقد قال في الام يسررح ولا يمتنع لأنه الفساد خرج عن أن يكون من الرقاب ومن أصحابنا من قال لا يسترجع لأنه كالكتابة الصحيحة في العتق والكسب

(قوله تقاسم) أصل
التقاسم الماتق من قولهم
فص الخبر إذا حكاه قاده
على مثل ما سمع والقصاص
في الجراح أن يستوفي مثل
جرحه وكذلك سميت
التقاسم في الدين لأن على
كل واحد منهما صاحبه
مثل المال آخر (قوله بأمر
عتقه) أي تولاه بنفسه ولم
يلقمه على عتق صاحبه

(فصل) فان كاتب عبدا صغيرا أو مجنوناً فأدى ما كاتبه عليه عتق بوجود الصفة وحمل يكون حكمها حكم الكتابة الفاسدة تقع البالغ في ملك ما فضل في يده من الكسب وفي التراجع فيه وجهان أحدهما وهو قول أبي إسحق أنه لا يملك ما فضل في يده من الكسب ولا يثبت التراجع وهو رواية المزني في المجنون لان المقدم مع الصبي ليس بعقد ولهذا لو ابتاع شيئاً وقبضه وتلف في يده لم يلزم الضمان بخلاف البالغ فان عقده عقد يقتضي الضمان ولهذا لو اشترى شيئاً يبيع فاسد وتلف عنده لم يلزم الضمان والثاني وهو قول أبي العباس أنه يملك ما فضل من الكسب ويثبت بينهما التراجع وهو رواية الربيع في المجنون لانه كتابة فاسدة فأشبهت كتابة البالغ بشرط فاسد

(فصل) وان كاتب بعض عبداً وقتلناه لا يصح فلم يفسخ حتى أدى المال عتق لوجود الصفة وتراجعا وسرى العتق الى باقيه لانه عتق بسبب منه فان كاتب شركائه في عبداً من غير اذن شريكه نظرت فان جمع كسبه ودفع نصفه الى الشريك ونصفه الى الذي كاتبه عتق لوجود الصفة فان جمع الكسب كله وأداءه فيه وجهان أحدهما لا يعتق لان الاداء يقتضي أداء ما يملك التصرف فيه ومأداه من مال الشريك لا يملك التصرف فيه والثاني يعتق لان الصفة قد وجدت فان كاتبه باذن شريكه فان قلنا انه باطل فالحكم فيه كالحكم فيه اذا كاتبه بغير اذنه وان قلنا انه صحيح ودفع نصف الكسب الى الشريك ونصفه الى الذي كاتبه عتق فان جمع الكسب كله ودفعه الى الذي كاتبه فقد قال بعض أصحابنا فيه وجهان كالقسم قبله والمذهب انه لا يعتق لان الكتابة صحيحة والمقلب فيها حكم المعاوضة فاذا دفع فيها ما لا يملك صار كالوالم يؤد بخلاف القسم قبله فانها كتابة فاسدة والمقلب فيها الصفة واذا احكمنا بالعتق في هذه المسائل في نصيبه فان كان المعتق موسراً سرى الى نصيب الشريك وقوم عليه لانه عتق بسبب منه ولا يلزم العبد ضمان السراية لانه لم يلزم ضمان ما سرى اليه

(فصل) وان كاتب عبداً على مال واحد وقتلناه ان الكتابة صحيحة فأدى بعضهم عتق لانه يرى مما عليه وان قلناه ان الكتابة فاسدة فأدى بعضهم فالصحيح انه يعتق لان الكتابة الفاسدة محمولة على الكتابة الصحيحة في الاحكام فكذلك في العتق بالاداء ومن أصحابنا من قال لا يعتق وهو الاظهر لان العتق في الكتابة الفاسدة بالصفة وذلك لم يوجد باداء بعضهم

(باب اختلاف المولى والمكاتب)

اذا اختلفا فقال السيد كانتك رأيت مغلوب على عقلي أو محجور على فأنكر العبد فان كان قد عرف له جنون أو مجر فالقول قولهم عتق بيمينه لان الاصل بقاؤه على الجنون أو المجر وان لم يعرف له ذلك فالقول قول العبد لان الظاهر عدم الجنون والمجر وان اختلفا في قدر المال أو في نجومه تحالفا قياساً على المتبايعين اذا اختلفا في قدر الثمن أو في الاجل فان كان ذلك قبل العتق فهل تنفسخ بنفس التحالف أو يقتصر الى الفسخ فيه وجهان كما ذكرناه في المتبايعين وان كان التحالف بعد العتق لم يرتفع العتق ويرجع المولى بقيمته ويرجع المكاتب بالفضل كما هو قول في البيع الفاسد

(فصل) وان وضع شيئاً عنه من مال الكتابة ثم اختلفا فقال السيد وضعت النجم الاخير وقال المكاتب بل الاول فالقول قول السيد وان كاتبه على ألف درهم فوضع عنه خمسين ديناراً لم يصح لانه أبرأه مما لا يملكه فان قال أردت ألف درهم بقيمة خمسين ديناراً صح وان اختلفا فباعني فأدعى المكاتب انه عني ألف درهم بقيمة خمسين ديناراً أو أنكر السيد ذلك فالقول قول السيد لان الظاهر معه ولانه أعرف عما عني وان أدى المكاتب ما عليه فقال له المولى أنت حر وتخرج المال مستحقاً فأدعى العبد ان عتقه بقوله أنت حر وقال المولى أردت انك حر بما أديت وقد بان انه مستحق فالقول قول السيد

لأنه يحتمل الوجهين وهو أعرف بقصده وان قال السيد استوفيت أو قال العبد اليس أوفيتك فقال بلى فادعى المكتاب أنه وفاة الجميع وقال المولى بل وقأت البعض فالتقول قول السيد لان الاستيفاء لا يقتضى الجميع

(فصل) وان كان المكتاب جارية وأنت بولد فاختلغا في ولدها وقتلنا ان الولد يتبعها فقالت الجارية ولده بعد الكتابة فهو موقوف مسمى وقال المولى بل ولده قبل الكتابة فهو لى فالتقول قول السيد لان هذا اختلاف في وقت العقد والسيد يقول العقد بعد الولادة والمكتابة تقول قبل الولادة والاصل عدم العقد وان كاتب عبدا ثم تزوجه أمه ثم اشترى للمكتاب زوجته وأنت بولد فقال السيد أنت به قبل الشراء فهو لى وقال العبد بل أنت به بعدما اشتريتها فهو لى فالتقول قول السيد لان هذا الاختلاف في الملك والظاهر مع العبد لانه في يده بخلاف المسئلة قبلها فان هناك لم يختلفا في الملك وانما اختلفا في وقت العقد

(فصل) وان كاتب عبيدين فآقرانه استوفى ما على أحدهما أو برأ أحدهما واختلف العبدان قادمى كل واحد منهما انه هو الذى استوفى منه أو برأ مريض الى المولى فان أخبرانه أحدهما قبل منه لانه أعرف عن استوفى منه أو برأء فان طلب الآخر يمينه حلفه وان ادعى المولى انه أشكل عليه لم يقرع بينهما لانه قد يتذكر فان ادعى انه يعلم حلف لكل واحد منهما وبقيا على الكتابة ومن أمهما بنان من قال تردا للصوى عليهما فان حلفا أو نسكلا بقياعا على الكتابة وان حلفا أحدهما ونسكلا الآخر عتق الخالف وبقى الآخر على الكتابة وان مات المولى قبل أن يعين فقيه قولان أحدهما يقرع بينهما لان الحرية تعينت لاحدهما ولا يمكن التعيين بغير القرعة فوجب تمييزها بالقرعة كقول السيد ان أحد كافر والثاني انه لا يقرع لان الحرية تعينت في أحدهما فاذا أقرع لم يؤمن ان يخرج القرعة على غيره فحلف هذا يرجع الى الوارث فان قل لا أعلم حلف لكل واحد منهما وبقيا على الكتابة على ما ذكرناه في المولى

(فصل) وان كاتب ثلاثة أعبد في عقود وفى عقد على مائة وقتلناه يصح وقبضه أحدهم مائة وقبضه كل واحد من الآخرين خسون فأدوا مالا من أيديهم ثم اختلفوا فقال من كثرت قيمته النصف لى ولكل واحد منكم الربع وقال الآخرون بل المال بيننا ثلاثة ويبقى عليك تمام النصف ويفضل لكل واحد منا ما زاد على الربع فقد قال فى موضع القول قول من كثرت قيمته وقال فى موضع القول قول من قلت قيمته فغن أمهما بنان من قال هى على قولين أحدهما ان القول قول من قلت قيمته موان المؤدى بينهم ثلاثة لان يد كل واحد منهم على ثلث المال والثاني ان القول قول من كثرت قيمته لان الظاهر معه فان العادة ان الانسان لا يؤدى أكثر مما عليه ومنهم من قال هى على اختلاف حالين فالتى قال القول قول من كثرت قيمته اذا وقع العتق بالاداء لان الظاهر انه لا يؤدى أكثر مما عليه والتى قال ان القول قول من قلت قيمته اذا لم يقع العتق بالاداء فيؤدى من قلت قيمته أكثر مما عليه ليكون الفاضل له من النجم الثاني والدليل عليه أنه قال فى الام اذا كاتبهم على مائة فادواستين فاذا قلنا انه بينهم على الابد ثلاثة فارد العبدان أن يرجعا بما فضل لهما لم يجوز ان الظاهر اسماعنا وتوعلنا لتجسيل فلا يرجعنا به ويحب لهما من النجم الثاني

(فصل) وان كاتب رجلان عبدا بينهما قادمى المكتاب انه دى اليهما مال الكتابة فآقر أحدهما وأنكر الآخر عتق حصه المقر وانقول قول المكرم مع يمينه فاذا حلف بقيت حصته على الكتابة فله أن يطالب المقر بنصف ما أقر بقبضه وهو الربع لحصول حقه فى يده ويطالب المكتاب بالباقي وله أن يطالب

المكاتب بالجميع وهو النصف فان قبض حقه منهما أو من أحدهما عتق المكاتب وليس لأحد من المقر والمكاتب أن يرجع على صاحبه بما أخذ منه لان كل واحد منهما يدعي أن الذي ظلمه هو المنكر فلا يرجع على غيره وان وجد المكاتب عاجزاً فجزأ أحدهما قرضه نصفه قال الشافعي رحمه الله ولا يقوم على المقر لان التقويم لحق العبد وهو يقول أنا هو مسترق ظلماً فلا يقوم ولا تقبل شهادة المصدق على المكاتب لانه يدفع بهما ضرراً من استرجاع نصف ما في يده فان ادعى المكاتب أنه دفع جميع المال الى أحدهما لا يأخذ منه النصف ويدفع الى شريكه النصف نظرت فان قال المدعي عليه دفعت الى كل واحد من النصف وأنكره الآخر عتق حصته للمدعي عليه بأقراره وبقيت حصته المنكر على الكتابة من غير عين لانه لا يدعي عليه وأحدهما تسليم المال اليه ولأنه يطلب المكاتب بجميع حقه ولأنه يطلب المقر بنصفه والمكاتب بنصفه ولا يرجع واحد منهما بما يؤخذ منه على الآخر لان كل واحد منهما يدعي أن الذي ظلمه هو المنكر فلا يرجع على غيره فان استوفى المنكر حقه منهما أو من المكاتب عتقت حصته وصار المكاتب حراً وان عجز المكاتب فاسترقه فقد قال الشافعي رحمه الله انه يقوم على المقر ووجهه انه عتق نصيبه بسبب من جهته وقال في المسئلة قبلها لا يقوم فمن أعتقنا من ثقل جوابه في كل واحدة منهما الى أخرى فجعلها مائلي قولين ومنهم من قال يقوم ههنا ولا يقوم في المسئلة قبلها على ما نص عليه لان في المسئلة قبلها يقول المكاتب أنا هو فلا أستعق التقويم على أحد وههنا يقول نصفي مملوك فأستعق التقويم وان قال المدعي عليه قبضت للمال وسلعت نصفه الى شريكه وأسكت النصف لنفسه وأنكر الشريك القبض عتق حصته للمدعي عليه والقول قول المنكر مع يمينه لان المقر يدعي التسليم اليه فإذا حلف بقيت حصته على الكتابة ولأنه يطلب المكاتب بجميع حقه بالعبد ولأنه يطلب المقر بأقراره بالقبض فان رجع على المقر لم يرجع المقر على المكاتب لانه يقول ان شريكى ظلمنى وان رجع على المكاتب رجعت على المقر صدقة على المدعى وأكذبه لانه فرط في ترك الأشهاد فان حصل للمكر ما من أحدهما عتق المكاتب وان عجز المكاتب عن أداء حصته للمكر كان للمكر أن يسرق نصيبه فإذا رقب قوم على المقر لانه عتق بسبب كان منه وهو الكتابة ويرجع المنكر على المقر بنصف ما أقر قبضه لانه بالتجزئ استحق نصف كسبه وان حصل المال من جهة المكاتب عتق باقية ورجع المكاتب على المقر بنصف ما أقر قبضه لانه كسبه

﴿ كتاب عتق أمهات الاولاد ﴾

إذا عتقت الامة بولدك في ملك الوالدة صارت أم ولد له فلا يملك بيعها ولا هبتها ولا الوصية بها لانه كونه في البيوع فان مات السيد عتقت للمروى ابن عباس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ولدت منه أمه فهي حرة ومن يعضمونه وعتق من رأس المال لانه اتلاف حصل بالاستمتاع فاعتبر من رأس المال كالاتلاف بأكل الطبيب وليس الناعم وان عتقت بولد مملوك في غير ملكك من زوج أو زنا لم تصراً أم ولد لان حرة الاستيلاء اذا ثبتت الام بحرية الولد والدليل عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرت لمارية القبطية فقال أعتقها وولدها والولد ههنا مملوك فلا يجوز أن تعتق الام بسببه وان عتقت بولدك بشبهة من غير ملك لم تصراً أم ولد في الحال فادلملكها فيه قولان أحدهما التصري أم ولد لانها عتقت منه في غير ملكه فاشبهه اذا عتقت منه في نكاح فأسدأ وزنا والثاني انها تصير أم ولد لانها عتقت منه بغير فاشبهه اذا عتقت منه في ملكه وان عتقت بولد مملوك في ملك ناقص وهي جارية بالمكاتب اذا عتقت من مولاه فاشبهه قولان أحدهما انها تصير أم ولد لانها عتقت منه بمملوك والثاني انها تصير أم ولد لانه قد ثبت لهذا الولد حق الحرية ولله الاجبوز يبعه فثبت هذا الحق لامة

(قوله ما ريف القبطية) بنير
تشديد والمر وضرب من
الراحين لعلها سميت به
قال الاعشى
وأسى وخبرى ومروى
وسمى • السمى
المرزنجوش وروى وسوسن
ولعلها منقولة من مارية
لأنها المعروف

(فصل) وإن وطئ أمته فأسقطت جنيناً ميتاً كان حكمه حكم الولد الحى فى الاستيلاء لأنه ولد. وإن أسقطت جزءاً من الأذى كالعين والظفر أو مصفحة فشهد أربع نسوة من أهل المعرفة والمداينة تخطط وتصويرت له حكم الولد لأنه قد علم أنه ولد وإن ألفت مصفحة لم تصور ولم تخطط وشهد أربع من أهل العدالة والمعرفة أنه مبتدأ خلق الأذى ولو بقي لكان أدنياً فصدق له ما يدل على أنها لا تصير أم ولد وقال فى العدة تنقضى به العدة فمن أحباها بنان قتل جواب كل واحدة منهما إلى الأخرى وجعلها على قولين أحدهما لا يثبت له حكم الولد فى الاستيلاء ولا فى انقضاء العدة لأنه ليس بولد والثانى يثبت له حكم الولد فى الجميع لأنه خلق بشر فاشبهه إذا تخطط ومنهم من قال لا يثبت له حكم الولد فى الاستيلاء وتنقضى به العدة لأن حومة الاستيلاء تتعلق بوجود الولد ولم يوجد الولد والعدة رابعة فالرحم وبراعة الرحم تحصل بذلك.

(فصل) ويملك استخدام أم الولد وأجارها ويملك وطأها لأنها باقية على ملكه وإنما ثبت لها حق الحرية بعد الموت وهذه التصرفات لا تمنع العتق فقيمت على ملكه وهل يملك تزويجها فيه ثلاثة أقوال أحدها يملك لأنه يملك رقبتهما ومنفعتها فكذلك تزويجها كالامة القنة والثانى يملك تزويجها برضاها ولا يملك من غير رضاها لأنها تستحق الحرية بسبب لا يملك المولى إبطاله فكذلك تزويجها برضاها ولا يملك بغير رضاها كالمكاتبة والثالث لا يملك تزويجها بحال لأنها ناقصة فى نفسها ولا يملك للمولى عليها ناقصة فملكها تزويجها كالأخ فى زوج أمه المغيرة فعلى هذا هل يجوز للعالم تزويجها بالذمة فيموجها من أحدهما وهو قولنا على بن أبي هريرة أنه لا يملك لأنه قائم مقامهما ويقعد بالذمة فملك العقد باجتماعهما لم يملك مع من يقوم مقامهما والثانى وهو قولنا فى سعيد الاصطخرى أنه يملك تزويجها لأنه يملك بالحكم كمال يملك بالولاية وهو زوج الكافرة.

(فصل) وإن أتت أم الولد بولدين نكاح أو زنا تبعها فى حقهما من العتق بموت السيد لأن الاستيلاء كالعتق المنجز ثم الولد ينسب إلى الأم فى العتق فكذلك فى الاستيلاء فإن ماتت الأم قبل موت السيد لم يطل الحكم فى ولدها لأنه سبق استرقاقه فى حياة الأم فلم يسقط بغيرها.

(فصل) وإن جنت أم الولد لزم المولى أن يفديها لأنه ممنوع من بيعها بالأحبال ولم يبلغ مال حال يتعلق الأرض بذمتها فإزيمه ضمان جنايتها كالعبد القن إذا جنى وامتنع للمولى من بيعه وفديها بأقل الأمرين من قيمتها وأرض الجناية قولاً واحداً لأن فى العبد القن انما فداءه برش الجناية بالتمام بلغ فى أحد القولين لأنه لا يمكن بيعه فى عار غير فدية من يشترى بها كثر من قيمته وأم الولد لا يمكن بيعها فلا يزيمه أن يفديها كثر من قيمتها وإن جنت ففداها بجميع القيمة ثم جنت ففديها قولاً واحداً مما يلزمه أن يفديها لأنه أغلزمه أن يفديها فى الجناية الأولى لأنه ممنوع من بيعها ولم يبلغ مال حاله يتعلق الأرض بذمتها وهذا موجود فى الجناية الثانية فوجب أن تفدى كالعبد القن إذا جنى وامتنع من بيعه ثم جنى وامتنع من بيعه والقول الثانى وهو الصحيح أنه لا يلزمه أن يفديها بل يقسم القيمة التى فدى بها الجناية الأولى بين الجنايتين على قدر أثرهما لأنه لا يحال صار كالتلف لرقبتها فاقترن بضمناً كثر من قيمتها وتختلف العبد القن فإنه فداءه لأنه لا يمنع من بيعه والامتناع يشكر وفكر القن أو جهنما زمه الفداء للاتلاف بالأحبال وذلك لا يشكر فلم يشكر والفداء وإن جنت ففداها ببعض قيمتها ثم جنت فإن بقي من قدر قيمتها ما يفدى به الجناية الثانية لزمه أن يفديها وإن بقي ما يفدى به بعض الجناية الثانية فعلى القولين أن قلنا يلزمه أن يفدى الجناية الثانية لزمه أن يفديها وأن قلنا يشارك الثانى الأول فى القيمة ضم ما فى من قيمتها إلى ما فدى به الجناية الأولى ثم يقسم الجميع بين الجنايتين على قدر أثرهما.

(قوله تخطط وتصور) أى ظهر فيه خلق الأذى وتبين كائنين الخط فى الشيء الذى يخط بقلم أو حديدة وسوى ذلك وتصور ظهر فيه صورة الأذى (قوله وإن ألفت مصفحة) أى القطعة توجعها منقعة والمصفحة الواحدة من اللحم وقلب الإنسان مصفحة من جسده وفى الحديث إن فى ابن آدم مصفحة إذا صلحت صلح الجسد كله

(فصل) وان أسلمت أم ولد نصراني تركت على يد أمراة ثقة وأخذ المولى بنفقته إلى ان تموت فتتق
لانه لا يمكن بيعه لمخفيه من ابطال حقها من العتق المستحق بالاستيلاء ولا يمكن اعتناقها لمخفيه من
ابطال حق المولى ولا يمكن اقرارها في بدله لمخفيه من الضمان على الاسلام فلم يبق الا ما ذكره وان كاتب
كافر عبدا كافر انهم أسلم العبد بقي على الكتابة لانه أسلم في حال لا يمكن مطالبة المالك ببيعه او اعتاقه
وهو خارج عن يده وتصرّفه بقي على حاله فان عجز ورق أمر ببيعه

(باب الولاء)

اذا أعتق الحر عمو كاتب له عليه الولاء لما روت عائشة رضي الله عنها قالت اشترت بريرة واشترط
أهلها لولاءها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق فأعما الولاء لمن أعتق وان عتق عليه بتدبير
او كناية واستيلاء او قرابة وأعتق عنه غيره ثبت له عليه الولاء لانه عتق عليه فثبت له الولاء كما لو باشر
عتقه وان باع الرجل عبده من نفسه ففيه وجهان أحدهما انه يثبت له عليه الولاء لانه لم يثبت عليه رقب
غيره والثاني لولاءه عليه لاحد لانه لم يعتق عليه في ملكه ولا يملك العبد الولاء على نفسه فلم يكن
عليه ولواء

(فصل) وان أعتق المكاتب عبد ابذن المولى ومعه منعتة ففي ولائه قولان أحدهما انه للسيد لان
العتق لا ينفك من الولاء والمكاتب ليس من أهله فوجب أن يكون للسيد والثاني انه موقوف فان
عتق فهو له فان عجز فهو للسيد لان العتق هو المكاتب فوقف الولاء عليه فان مات العبد المعتق قبل
عجز المكاتب أو عتقه في ماله قولان أحدهما انه موقوف على ما يكون من أمر المكاتب كالولاء
والثاني انه للسيد لان الولاء يجوز ان ينتقل لجاز ان يقف واذا رث لا يجوز ان ينتقل فلم يجز ان يقف

(فصل) وان أعتق مسلم نصرانيا أو أعتق نصراني مسلما ثبت له الولاء لان الولاء كالسب والنسب
يثبت مع اختلاف الدين فكذلك الولاء وان أعتق المسلم نصرانيا فلم يعلق بدار الحرب فسي لم يجز
استرقاقه لان عليه ولواء المسلم فلا يجوز ابطاله وان أعتق ذمي عبده فلم يعلق بدار الحرب وسي ففيه وجهان
أحدهما لا يجوز ان يسترق لانه لا يلزمنا حفظ ماله فلم يجز ابطال ولائها بالاسترقاق كالسلم والثاني يجوز
لان معتقه لم يعلق بدار الحرب جازا استرقاقه فكذلك عتيقه وان أعتق حر في عبدا حر يثبت له عليه
الولاء فان سبي العبد المعتق أو سبي مولا واسترق بطل ولاؤه لانه لا حر مثله في نفسه ولا ماله وان أعتق ذمي
عبدا ثم لحق بدار الحرب ملكه عبده وأعتقه صار لكل واحد منهما مولى لا استرقان لكل واحد منهما
أعتق الآخر

(فصل) وان اشترك اثنين في عتق عبدا اشتركا في الولاء لا اشتركا في العتق وان كاتب رجل عبدا
ومات وخلف اثنين فاعتق أحدهما نصيبه أو أبرأه مما له عليه فان قلنا لا يقوم عليه فإدى ما عليه
لا استرقان ولا ولاثنين لا نعتق بالكتابة على الاب وقد ثبت له الولاء فانتقل اليهما وان عجز عما عليه
لا استرقاق نصيبه في ولاه النصف المعتق وجهان أحدهما انه بينهما لانه عتق بحكم الكتابة فثبت
الولاء للاب وانتقل اليهما والثاني انه للعق خاصة لانه هو الذي أعتقه ووقف الآخر عن العتق وان قلنا
انه يقوم في الحال فقوم عليه ثبت الولاء للقوم عليه في المقوم لان التقويم انفسخ الكتابة فيه وعتق
عليه وأما النصف الآخر فانه عتق بالكتابة وفي ولائه وجهان أحدهما انه بينهما والثاني انه للعق خاصة
وان قلنا يؤثر التقويم فان أدى عتق بالكتابة وكان الولاء لهما وان عجز ورق قوم على المعتق وثبت
له الولاء على النصف المقوم لانه عتق عليه والنصف الآخر عتق بالكتابة وفي ولائه وجهان

(فصل) ولا يثبت الولاء لغير المعتق فان أسلم رجل على يد رجل أو اتفق لعتياله ثبت له عليه الولاء

(قوله الولاء لغة كلمة النسب) اللمعة بالضم القربة ولغة التوب ولعم البازي يضم ويشتق وقال ابن الاعرابي لغة القرابة ولغة التوب مفتوحان واللمعة ما يصاد به الصيد وعلامة الناس يقولون لغة في الثلاثة (قوله وان عتي عبدا سائبة على ان لا ولاء عليه لاحد) قوله تعالى ما جعل الله من بكرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام فالبحيرة الناقة التي تعبت خسة أبطن نوال تاجين وكان الخامس ذكر انحره وأكلوه الرجال والنساء فان كان الخامس أثنى نحرها أذنتها أي شقوها وكان حراما على النساء لها ولبنها فإذا ماتت حلت للنساء والبحر الشقي وسعى البحر بحر لان الله تعالى جعله مشقوقا في الارض شقوا والسائبة الجوريب لتزكو على الرجل أي بسبب قلاتع عن مرمى ولما وأصله من نسب النبا وهو ارسالا كيف شاعت وكان أبو العالية سائبة والوصيلة في التتم قال الصريز كانت الشاة اذا ولدت سبعين يعطى فان كان السابع ذكر ولا يعطى فان كان منه الرجال والنساء

لم يدب عاتق مرضى الله عنها فاما الولاء لمن أعنتى وانما في الفتوة موضع لاثبات الملة كورني ما عداه فصل على اثبات الولاء للعتق ونفيه عن عداه ولان الولاء ثبت بالشرع ولم يرد الشرع في الولاء الا لمن أعنتى وهذه اللمحة لا يوجد في غيره فلا يلحق به

(فصل) ولا يجوز بيع الولاء ولا بيعته لما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن بيعته ولان الولاء كالنسب والليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لغة كلمة النسب واللباس يصح بيعه فكذلك الولاء وان أعنتى عبدا سائبة على ان لا ولاء عليه عتي وثبت له الولاء لقوله عز وجل ما جعل الله من بكرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ولان هذا في معنى الحديث قد بينا انه لا يصح بيعه

(فصل) وان مات العبد للعتق وإسالم ولا وارث له ورثه المولى لما روى بونس عن الحسن ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا وقال اشتريته وأعتقته فقال هو مولاك ان شكرتك فهو خير له وان كفرتك فهو شر لك فقال يا أمير المؤمنين فقال ان ترك عسبة قال عسبة أحمق والا فالولاء وان كان له عسبة لم يرث بالخبر ولان الولاء فرع للنسب فلا يرث به مع وجوده وان كان له من يرث الفرض فان كان عن يستغرق المال بالفرض لم يرث لانه اذا لم يرث المصبات مع من يستغرق المال بالفرض فلا يرث المولى أولى وان كان عن لا يستغرق المال يرث ما فضل عن أهل الفرض لما روى عبد الله بن شداد قال أعتقت ابنة حمزة مولى فانت وارك ابنته ابنة حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة النصف وبنته النصف

(فصل) وان مات العبد وللمولى ميت كان الولاء لمصبات المولى دون سائر الورثة لان الولاء كالنسب لما ذكرناه من الخبر والنسب الى المصبات دون غيرهم يقدم الاقرب فالأقرب لما روى سعيد بن المسيب رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المولى أخ في الدين ونعمته بره أولى اتان للعتق ولان في عسبات الميت يقدم الاقرب فالأقرب وكذلك في عسبات المولى فان كان للمولى ابن وابنة كان الميراث للابن دون البنت لانهما لا يرث الولاء غير المصبات والبنت ليست من المصبات ولان الولاء كالنسب ثم المرأة لا ترث بالتراب من الميت اذا تباعد نسبا منه وهي بنت الاخ والعمه فلا ترث بنت المولى وهو مؤخر عن النسب أولى وان كان له أب وابن أو أم وابن ابن فالمرث للابن لان نصيب الابن أقوى لانه يسقط نصيب الاب فان لم يكن بنون قالوا لا يرث الابن والاخ لانه اقرب منهما وان ترك جدوا أو أخيه قولان أحدهما انها يشتركان كما يشتركان في ارث النسب والثاني يقدم الاخ لان نصيبه كتنصيب الابن ونصيب الجد كتنصيب الاب وانما لم يقدم في ارث النسب لاجتماع وليس في الولاء لاجتماع فربما ان يقدم فان ترك جدوا وابن أخ فهو على القولين ان قلنا ان الجد والاخ يشتركان قدم الجد وان قلنا ان الاخ يقدم قدم ابنته وان ترك أبا الجد والم فعلى القولين ان قلنا ان الجد والاخ يشتركان قدم أبو الجد وان قلنا ان الاخ يقدم قدم العم وان اجتمع الاخ من الاب والام والاخ من الاب قدم الاخ من الاب والام كما تقدم في الارث بالنسب ومن أمها بنامن قال فيه قولان أحدهما يقدم لما قلناه والثاني انها مساواة لان الام لا ترث بأولاد فلا يرجع جهنم يدلي بها فان لم يكن للمولى عسبة ولمولى قالوا لا ولاء للمولى كالعسبة فان لم يكن له مولى فصبيته مولا فان لم يكن له مولى ولا عسبة مولى وهناك مولى لعسبة المولى نظرت فان كان مولى أخيه أو مولى ولده لم يرث لان انعامه على أخيه لا يتعدى اليه وان كان مولى أبيه أو جدته لم يرث لان انعامه عليه انعامه على نسبه

(فصل) فان أعنت عبدا ماتت وخلفه اثنين مملات أحد هما ترك ابنتهما مات العبد وإسالم ورثه

الكبير من عسبة المولى وهو الابن دون ابن الابن لما روى الشعبي قال قضى عمرو على وزيره رضى الله عنهم ان الولاء للكبير ولان الولاء بورت به ولا بورت والدليل عليه ما روى جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لجة كاحمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث فاذا ثبت انه لا يورث ثبت انه انما يورث ما ثبت للمولى من الولاء فوجب ان يكون للكبير لانه اقرب الى المولى وان مات المولى وخلف ثلاثة بنين ثم مات أحدهم وخلف ابنا ومات الثاني وخلف أربعة ومات الثالث وخلف خمسة ثم مات العبد المقتق كان ماله بين العشرة بالسوية لتساوهم في القرب ولو ظهر للمولى مال كان بينهم اثلاثا لابن الابن الثلث ولاربعة الثلث والخمسة الثلث لان المال انتقل الى أولاده اثلاثا ثم انتقل ماورث كل واحد منهم الى أولاده والولاء لم ينتقل الى أولاده وانما مورثا مال العبد لم يرهم من المولى الذى ثبت له الولاء وهم في القرب بمنسوبة قسوا وافي الميراث

﴿فصل﴾ اذا تزوج عبد رجل بمعتق لرجل فانت منه بولد ثبت لمولى الام الولاء على الولد لا ماعتق باعتاق الام فكان ولا مولاها فان اعتق بعد ذلك مولى العبد عبده انجر ولاء الولد من موالى الام الى موالى العبد والدليل عليه ما روى هشام بن عروة عن أبيه قال مر ابي بربع بن ارفع بن خديج فاعقبوه فلهن هؤلاء فلهن لاهولا موالى ارفع بن خديج منهم ارفع بن خديج وأبوهم عبد فلان فاشترى الزبير أباهم فاعتقه ثم قال انتم موالى فاختصم الزبير ورافع الى عثمان رضى الله عنه ففضى عثمان للزبير قال هشام فلما كان معاوية خاسموا ففهم أيضا ففضى لتامعاوية ولان الولاء فرع للنسب والنسب معتبر بالارث وانما ثبت لمولى الام لعدم الولاء من جهة الأب كولد الملاءة نسب الى الام لعدم النسب من جهة الأب فاذا ثبت الولاء على الأب عاد الولاء الى موضعه كولد الملاءة اذا اعترف به الزوج وان اعتق جد الولد دون الأب ففي ولائه ثلاثة أوجه أحدها ينجر الولاء الى معتقه لانه كالاب في الانتساب اليه ولولايه فكان كالاب في جوار الولاء الى معتقه والثاني لا ينجر لان ينمو بين الولد الاب فلا ينجر الولاء الى معتقه كالأخ والثالث ان كان الاب حيا لم ينجر الولاء الى المعتق وان كان ميتا انجر لان مع موته ليس غيره أحق ومع حيانه من هو أحق فان قلنا انه ينجر الولاء الى معتقه فانجر ثم اعتق الاب انجر من مولى الجسد الى مولى الاب لانه أقوى من الجد في النسب وأحكامه

﴿فصل﴾ وان تزوج عبد رجلا بمائة آخر فانت منه بولد ثم اعتق السيد الامه وولد هانت عليها الولاء فان اعتق العبد بعد ذلك لم ينجر ولاء الولد الى مولى العبد الفرضون يعبرون عن علة ذلك انه لو لمسه الرق ثم ناله العتق والعلة في ذلك ان المقتق أنعم على الولد المعتق فكان أحق بولائه عن أنعم على أبيه ونخالف ما قبلها فان أحدهما أنعم على الام والاخر أنعم على الاب فقدم المنعم على الاب لان النسب اليه والولاء فرع للنسب وههنا أحدهما أنعم على الولد نفسه والاخر أنعم على أبيه فقدم المنعم عليه على المنعم على أبيه وان تزوج عبد رجلا بمائة آخر فخلت منه ثم اعتقت الجارية وهي حامل ثبت الولاء على الجارية وجعلها فان اعتق العبد بعد ذلك لم ينجر الولاء الى مولاهما ذلك كزناهم من العلة وان تزوج حرة لولاء عليه بمعتق لرجل فانت منه بولد ثبت عليه الولاء لمولى الام لان الاستدانة في الاصول أقوى من الابتداء ثم ابتداء الحرة في الاب نسقط استدانة المولى الام فلان تمنع استدانة الحرة في الاب ابتداء الولاء لمولى الام أولى وان تزوج عبد رجلا بمعتق لآخر وأولاه هانت ثبت الولاء على المولى الام فان اشترى الولد أباه عتق عليه وثبت له الولاء عليه وهل ينجر ولاء نفسه بعق الاب في موهبها ان أحدهما لا ينجر لانه لا يملك ولاء نفسه فولى هذا يكون ولاؤه باقيا لمولى الام والثاني انه ينجر ولاء نفسه بعق أبيه ولا يملك على نفسه ولكن يزيل به الولاء عنه فهو يصير حرة الاولاء عليه لان عتق الاب يزىل الولاء عنه مقتق الام

﴿قوله الكبير﴾ يضم الكاف
يعنى الكبير لا دنى تعصبا
وان كانت أختي تزكت في
الغنم وان كانت ذكرا
وأختي قالوا وصلت أخاه فم
تذبح لمكانها وكان لهما
سوام على النساء ولبن الام
سواما على النساء الا ان
يموتن شيئا فكله الرجال
والنساء وأما الحامى فهو
الفعل اذا ركب ولم يولد
ويقال اذا نتج من صلبه
عشرة أبطن قالوا حى
ظهره فلم يركب ولا يمنع
من مرعى ولا يحلى من ماء

﴿فصل﴾ اذا مات رجل وخلفه اثنين وعيداً قاضي العبدان المولى كاتبه فصدقه أحدهما وكذبه الآخر قاضي الصدق كتابته عتق نصفه مولى ولائهما وجهاً أحدهما ان الولاء بينهما لانه عتق بسبب كان من أيهما فكان الولاء بينهما والثاني ان الولاء للصدق لان المكاتب سقط حق المكاتب فصار كالموحد أحد الآخرين على دين لا بينهما فأخذ نصفه فان الآخر لا يشارك في نصفه وان تزوج المكاتب بمرأة فأولدها فان كان على الحرقة ولا عتق كان له الولاء ولان عتق الاب بالاداء جرت وولده من معتق الام الى معتقه فان اختصموا لمولى الام فقال مولى المكاتب قد عتق المكاتب بالاداء ويرى الى ولاه الولد وقال مولى الام لم يعتق وولاه الولد فلنظر فان كان المكاتب حياً عتق بقرار سيده وبغير الولاء الى معتقه ولا يمين عليه ولا على السيد وان كان قد مات واختصم السيد ومولى الام فان كان السيد المكاتب بينه شاهدان أو شاهد وامرأتان أو شاهد ويمين قضى له لانها بينة على المال وان لم تكن له بينة فلا نقول قول مولى الام مع يمينه لانها بينة فارق المكاتب وثبوت الولاء لمعتق الام فلا يقتل عنه من غير يمينه والله التوفيق

﴿كتاب القراض﴾

القراض باب من أبواب العلم وتعلمها فرض من فروض الدين والدليل عليه ماروي ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا القراض وعلموها الناس فاني امرت بمقبوض وان العلم سيقبض ونظير الفتن حتى يختلف الاثنان في القرضة فلا يجدان من يغسل بينهما

﴿فصل﴾ واذا مات الميت بدين من ماله بكفنه ومؤنة تجهيزه لمروى خباب بن الارت قال قتل مصعب ابن عمير رضي الله عنه يوم أحد وليس له الاغرة كنا اذا غطينا بهارأسه نخرج رجله واذا غطينا رجله نخرج رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم غطوا بهارأسه واجعلوا على رجله من الاذن والبراث انما اتقى الى الورثة لانه استغنى عنه الميت وفضل عن حاجته والكفن ومؤنة التجهيز لا يستغنى عنه فقدم على الارت ويعتبر ذلك من رأس المال لانه حق واجب فاعتبر من رأس المال كالدین

﴿فصل﴾ ثم يقضى دينه لقوله عز وجل من بعد وصية يوصي بها أو دين ولان الدين تستغرقه حاجته فقدم على الارت وهل ينتقل ماله الى الورثة قبل قضاء الدين اختصم أصحابنا فيه فذهب أبو سعيد الاصلح الى رحمه الله الى انه لا ينتقل بل هو باق على ملكه الى أن يقضى دينه فان حدثت منه فوائد كسب العبد وولد الاموات تاج البيعة فعلق بها حق الفراء لانه لو بيع كانت العهدة على الميت دون الورثة فدل على انه باق على ملكه وذهب سائر أصحابنا الى انه ينتقل الى الورثة فان حدثت منها فوائد لم يتعلق بها حق الفراء وهو المذهب لانه لو كان باقياً على ملك الميت لوجب أن يرثه من أسلم أو اعتق من أقر به قبل قضاء الدين ولوجب أن لا يرثه من مات من الورثة قبل قضاء الدين وان كان الدين أكثر من قيمة التركة فقال الوارث أنا فقها بيمينتها وطلب الفراء بيعها فبيعها ببناء على القولين فبايعت به المولى بجنابة العبد أحدهما لا يجب بيعها لان الظاهر أنها لا تشتري بأكثر من قيمتها وقد بذل الوارث قيمتها فوجب أن تقبل والثاني يجب بيعها لانه قد يرغب فيها من يزيد على القيمة فوجب بيعها

﴿فصل﴾ ثم تنفذ وصاياه لقوله عز وجل من بعد وصية يوصي بها أو دين ولان الثلث بقى على حكم ملكه ليصرفه في حاجاته فقدم على الميراث كالدین

﴿فصل﴾ ثم تقسم التركة بين الورثة والاسباب التي تتوارث بها الورثة الميعنون ثلاثة وهم وولاه ونكاح لان الشرع ورد بالارث بها وأما الموالاة في الدين والموالاة في التصرف والارث فلا يورث بها

﴿كتاب القراض﴾

سميت قراضاً لكثرة ذكر القرض فيها (قوله من مؤنة تجهيزه) أي تجهيزه وجهته من الكفن والحنوط والفصل يقال جهزت الصروس الى زوجها اذا هيئت وقد ذكر في الجنازة (قوله وليس له الاغرة) الفترة بركة عظيمة من صوف تلبسها الاعراب وقد ذكرنا بضاد في الاذن

لان هذا كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ بقوله عز وجل وأولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله (فصل) والوارثون من الرجال عشرة الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد ابوالاب وان علا والاخ وابن الاخ والم وابن الم والزوج ومولى النعمة والوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن والام والجدية والاخت والزوجة ومولا النعمة لان الشرع ورد بشور بينهم على ما ذكره ان شاء الله تعالى فأما ذوى الارحام وهم الذين لا فرض لهم ولا نصيب فانهم لا يرثون وهم عشرة واه البنات واه الاخوات وبنات الاخوة وبنات الاعمام واه الاخوة من الام والم من الام والعمه والخال والخالة والجد ابوالام ومن ينسب بهم والدليل عليه ما روى ابوامامه رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى اعطى كل ذى حق حقه ولا وصية لوارث فأخبر انه اعطى كل ذى حق حقه فدل على ان كل من له حصه شيا فلا حق له ولا بنت الاخ لا ترث مع اخها فلم ترث كبنات المولى ولا يرث العبد المقتن من مولا لما ذكرنا من حديث ابي امامة وثقوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن اعتق

(فصل) ولا يرت المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم أسلياً كان أو مرتداً ماروياً أسامة بن زيد رضي الله عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرت المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ويرث الذي من الذي وإن اختلفت أدينتهم كالهودي من النصراني والنصراني من الجوسي لأنه حق دمهم بسبب واحد فويرت بعضهم من بعض كالسليين ولا يرت الحرب من الذي ولا الذي من الحرب لأن الموالاة انقطعت بينهما فيرث أحد همامن الآخر كالسلي والكافر

﴿فصل﴾ ولا يرث الآخر من العبد لأن ماله من المال لا يملكه في أحد القولين وفي الثاني يملكه المالك ضيقاً ولهذا يرجع إلى مالكة فكذلك إذا مات ولا يرث العبد من الحر لأنه لا يرث بحال فلم يرث كالرند ومن نصفه و نصفه عبد لا يرث وقال المزني يرث بقدر مافيه من الحرية ويصحب بقدر مافيه من الرق والدليل على أنه لا يرث أنه ناقص بالرق في النكاح والعلاق والولاية فلم يرث كالعبد وهل يرث منه ما جبهه بالحرية فيقولان قال في الجديد يرث ورثته لأنه ماله لכה بالحرية في قورث عنه كمال الحر وقال في القديم لا يرث لأنه لا يرث بغير يثمل يرث بها ومالك في صنع عماله قال الشافعي رضي الله عنه يكون لسيده وقال أبو سعيد الاصطخري يكون لبيت المال لأنه لا يجوز أن يكون لسيده لأنه جبهه بالحرية فلا يجوز أن يرث لرقه فجعل لبيت المال ليصرف في المصالح كمال من أملك له

(فصل) ومن أسلم أو أعتق على ميراث لم يقسم له يرث لأنه لم يكن وارثاً عند الموت فليرث كالأسلم أو أعتق بعد التقسيم وإن دبر رجل أخاه فعتق عبوه لم يرثه لأنه صار حراً بطل الموت وإن قال له أنت سرق آخر جزء من أجزاء حياقي المتصل بالموت فمهاث عتق من ثلثه وهل يرثه فيه وجهان أحدهما لا يرثه لأن العتق في المرض وصية والآثر والوصية لا يجتمعان والثاني بقرنه ولا يكون عتقه وصية لأن الوصية ملك بموت الموصي وهذا الملك قدس عبوه وإن قال في مرضه أن مت بثلث شهر فأت اليوم حر فأت بعد شهر عتق يوم تلفظ وهل يرثه على الوجهين

(فصل) واختلف أصحابنا فيمن قتل مورثه فثم من قال ان كان القتل مضمونا لم يرثه لانه قتل غير
حق وان لم يكن مضمونا ورثه لانه قتل بحق فلا يرث به الارث ومنهم من قال ان كان منهما كالخطي
أو كان حاكيفته في الزنا لم يرثه لانه منهم في قتله لاستحصال الميراث وان كان غيرهم بان قتله
بإقراره أو زورنه لانه غيرهم لاستحصال الميراث ومنهم من قال لا يرث القاتل بحال وهو الصحيح
لماروي ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث القاتل شيئا ولأن القاتل حرم
الارث حتى لا يعمل ذريه إلى استحصال الميراث فوجبا أن يحرم بكل حال لحسم الباب

(قوله حتى لا يجعل ذريعة)
الذريعة الوسيلة أي يتوصل
بها إلى الميراث (قوله لحسم
الباب) الحسم القطع ومنه
قيل لسيف حسام أي قاطع

(فصل) وأما لام فلها ثلاثة فروض أحدها الثالث وهو إذا لم يكن لبيت وله ولدا وله ابن ولا تان فصاعدا من الأخوة الأخوات قوله عز وجل وورثها براء فلامه الثالث والقرض الثاني السدس وذلك في حالين أحدهما أن يكون لبيت ولدا وله ابن والدليل عليه قوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مع تركه أن كان له ولد ففرض لها السدس مع الولد وقسنا عليه ولدا لابن والثاني أن يكون له اثنتان فصاعدا من الأخوة الأخوات والدليل عليه قوله عز وجل فإن كان له أخوة فلامه السدس ففرض لها السدس مع الأخوة وأقلهم ثلاثة وقسنا عليهم الأخوين لأن كل فرض تفسير بعدد كان الاثنان فيه كالثلاثة كفرض البنات والقرض الثالث ثلث ما يبق بعد فرض الزوجين وذلك في مسألتين في زوج وأبوين وأزوجة وأبوين للام ثلث ما يبق بعد فرض الزوجين والباقي للأب والدليل عليه أن الأب والأم إذا اجتمعا كان للأب الثلثان وللأم الثلث فإذا تزوجا معاً وفرض قسم الباقي بعد الفرض بينهما على الثلث والثلثين كالواجب مع بنت

(فصل) وأما الجدة فمن كانت أم الأم وأم الأب فلها السدس لما روي في قصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة إلى أبي بكر رضي الله عنه فسألت عن ميراثها فقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه ليس لك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فخرجي حتى أسأل الناس فسأل عنها فقال المقبرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاهما السدس فقال أبو بكر رضي الله عنه هل معك غيرك فقال محمد بن مسلمة الأنصاري رضي الله عنه فقال مثل ما قال فأنفذ لها أبو بكر رضي الله عنه ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر رضي الله عنه فسأته ميراثها فقال لها ما لك في كتاب الله عز وجل شيء وما كان القضاء الذي قضى به إلا نفسك وما أبا زائد في القرائن شيئا ولكن هو ذلك السدس فإن اجتمعتا فهو بينكما فأبى كآخت فأنفذ لها وإن كانت أم أبي الأم لثرت لأنها تدعى بغير وارث وإن كانت أم أبي الأب ففيه قولان أحدهما أنها تراثت وهو الصحيح لأنها جدة تدعى بوارث فورثت كام الأم والأب والثاني أنها لا تراثت لأنها جدة تدعى بجد فترثت كام أبي الأم فإن اجتمعت جدتان متحاذيتان كام الأم وأم الأب فالسدس بينهما لما ذكرناه فإن كانت أحدهما أقرب نظرت فإن كانتا من جهة واحدة ورثت القري دون البعدي لأن البعدي تدعى بالقري فيترث معها كالجد مع الأب وأم الأم مع الأم وإن كانت القري من جهة الأب والبعدي من جهة الأم ففيه قولان أحدهما أن القري تحجب البعدي لأنها جدة تراثت كل واحدة منهما إذا انفردت فحجبت القري منهما البعدي كالوكانت القري من جهة الأم والثاني لا تحجبها وهو الصحيح لأن الأب لا يحجب الجدة من جهة الأم فلا تحجبها الجدة التي تدعى به أولى ونحوها القري من جهة الأم فإن الأم تحجب الجدة من قبل الأب تحجبها أمها والأب لا يحجب الجدة من قبل الأم فترث معها أمه فإن اجتمعت جدتان أحدهما تدعى بولادتين بأن كانت أم أب وأم أم أو أم أبي الأم الأخرى تدعى بولادة واحدة كأم أب أب ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي العباس أن السدس يقسم بين الجديتين على ثلاثة فتأخذ التي تدعى بولادة سهمًا وتأخذ التي تدعى بولادتين سهمين والثاني وهو الصحيح أنهما سواء لأنه شخص واحد فلا يأخذ فرضين

(فصل) وأما البنت فلها النصف إذا انفردت لقوله تعالى وإن كانت واحدة فلها النصف ولانثنتين فصاعدا لثلاثين لما روي جابر بن عبد الله قال جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد قتلتا يومها معك يوم أحد ولم يدع معهما لهما مال إلا أخذته فأتى رسول الله والله لا نتركهما إلا ولهما مال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى الله في ذلك

(قوله وأبى كآخت به) أي انفردت به مأخوذة من الموضع الخالي الذي ليس فيه أحد **(قوله جدتان)** محاذيتان أي متساويتان وحذاء الشيء إذا وُجد يقال قعد جدته وحاذماى صار جداته **(قوله بدلى بقرابة)** وبدلى الأبى يتوصل ويبت وهو من ادلاء الدلو إلى الماء ومنه قول عمرو رضي الله عنه حين استسقى بالعباس رضي الله عنه دلونا به إليك مستشفعين وأدلى بحجته أي احتج بها وهو بدلى بوجهائى بمتبها **(قوله لام)** تحجب الجدة **(والجب)** وهم يحبون كل بمعنى يمنعون ونحبه أي منعه من الدخول وأصل الجلب السلق الذي يمنع عن النظر **(قوله فصاعدا)** هو من السعد والارتفاع أي فوق أي غافق ذلك

فزلت اليه سورة النساء بوصيكم الله في أولادكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوا إلى المرأة وصاحبها فقال لهما أعلما الثنتين واعطأهما النخن وما بقي فلك فقلت الآية وهو قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك على فرض ما زاد على الاثنتين ودلت السنة على فرض الثنتين **(فصل)** وأما بنت الابن فلهما النصف اذا اقردت والاثنين فصاعدا الثلثان لاجماع الامة على ذلك ولينت الابن مع بنت الصلب السدس تسكمة الثلثين لما روى الهزبل بن شرحبيل قال جاء رجل إلى أبي موسى وسلمان بن ربيعة رضى الله عنهما فأسألهما عن بنت وبنت ابن وأخت فقالا لبنت النصف والاخت النصف وآت عبدا لله فانه سينا بعنا فاقى عبدا لله فقال انى قد ضلقت اذا وما تأمن للمهدين لا قضين بينهما ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لبنت النصف وبنت الابن السدس تسكمة الثلثين وما بقي فلاخت ولان بنت الابن ترث فرض البنات ولو لم يبق من فرض البنات الا السدس وهذا لو ترك بنتا وعشر بنات ابن كان لبنت النصف وبنت الابن السدس تسكمة الثلثين لئلا يكره من العشي وان ترك بنتا وبنت ابن أو بنتا ابن ابن أو بنتا ابن الابن مع بنت الابن من السدس تسكمة الثلثين ما لبنت الابن وبنت الابن مع بنت الصلب على هذا أبدا

(فصل) وأما الاخت والاب والام فلهما النصف اذا اقردت والاثنين فصاعدا الثلثان لقوله عز وجل يستفتونك قل الله يفتكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولادة أخت فلهما نصف مترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولادة فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مترك وثلثا فصاعدا للاثنتين لان كل فرض يغير بالعدد كان الثلاث فيه كالاثنتين كالبنت والاخت من الاب عند عدم الاخت من الاب والام والنصف اذا اقردت والاثنين فصاعدا الثلثان لان ولدا الاب مع ولدا الاب والام كولد الابن مع ولد الصلب فكان ميراثهم كبرائهم

(فصل) والاخوات من الاب والام مع البنات عصبة ومع بنت لابن والدليل عليه ما ذكرناه من حديث الهزبل بن شرحبيل وروى ابراهيم عن الاسود قال قضى فينا معاذ بن جبل رضى الله عنه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة تركت بنتا وأختها لبنت النصف والاخت النصف وهن الاسود قال كان ابن الزبير لا يعطى الاخت مع البنت شيئا فقلت ان معاذ قضى فينا بما بين فاعطى البنت النصف والاخت النصف قال فانت رسولى بذلك فان لم تكن اخوات من الاب والام فالاخوات من الاب لانهن يرثن ما يرث الاخوات من الاب والام عند علمهن

(فصل) وأما ولدا الام فالاخت والاب والام فلهما النصف والاثنين فصاعدا الثلث والدليل عليه قوله عز وجل وان كان رجل يورث ثلاثة أو امرأه وله أخت أو أخت فكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والارادة ولدا الام والدليل عليه ما روى ان عبد الله وسعدا كانا يقرآن وله أخت وأخت من أم رسول بن الله كور والاثلاث ثلاثة ولا يمارث بالرحم المحض فاستوى فيه الله كروالاتى كبريات الابوين مع الابن

(فصل) وأما الاب فله السدس مع الابن وابن الابن لقوله عز وجل ولا يرث كل واحد منهما السدس بما ترك ان كان له ولادة ففرض له السدس مع الابن وقيس عليه اذا كان مع ابن الابن لان ابن الابن كالابن في الحجب والتعصيب وأما الجدة فله السدس مع الابن وابن الابن لاجماع الامة

(فصل) ولا ترث بنت الابن مع الابن ولا الجدة أم الاب مع الاب لانها على به ومن أدلى بصصة لم يرث معه كابن الابن مع الابن والجد مع الاب ولا ترث الجدة من الام مع الام لانها على بها ولا الجدة من الاب

(قوله وان كن نساء فوق

اثنتين) المراد به الاثنتين

فصاعدا كقوله تعالى

فاضربوا فوق الأعناق

والمراد اضربوا الأعناق

(قوله فحصلت اذا) ضل

الرجل عن الطريق اذا لم

يعرفه ولم يتبدله فهو ضال

(قوله تسكمة) هي تفضلة

من الكمال مثل تكمرة

من الاكرام ومنه ولا تعهد

على تكمته الا بذنه

(قوله قاة الملك)

الرج وجمعها قنات وقى
على قول وقناه مثل جبل
وجبال وقوله

من ابي مناف عبد شمس
وهاتم * لان بني أمية
ورثوا الخلافة عن عثمان
رضي الله عنه وأبوهم
بني عبد شمس وأم أمه
من بني هاتم وهي البيضاء
بنت عبد المطلب بن هاتم

لجده لأمه عمه السبي
صلى الله عليه وسلم
(قوله يصبون) والعصب
والنصب كله مشتق من
العصابة لانها تعطي بجميع
الميراث كتحيط العصابة
بجميع الرأس والعصب هو
التي الشد يد (قوله اعيلت
الفرصة) وعالت اى
ارتفعت فرائد سهامها
فيدخل النقص على أهل
الفرائض وقال أبو حنيفة
أصله من الليل وقد ذكر
قال أبو طالب

بميزان صدق لا لشل
شعيرة
امشاه من اهله غير
عائل

وأكثر ما تقول اليه ان
ترفع وتريد من الستالى
العشرة ونحو ذلك (قوله أم
الفروخ) شبهت بالفار
الذى له فروخ كثيرة
كالسجاج والقص ويحوم وأم
الأرامل لأن أهل الفرض
فيها كلهم -

لان الام في درجة الاب والجد في درجة الجد فترث معها كالاب يرث الجميع الاب

(فصل) ولا يرث ولد الام مع أم أو مع الوالد والابن والاب والجد لقوله عز وجل وان كان رجل
يورث كلاً أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فمنهم في السكالة والسكالة من
سوى الوالد والوالدة ليل عليه ما روى جابر رضى الله عنه قال جافى النبي صلى الله عليه وسلم يعودني
وأنا مريض لأعقل فتوضأ وصب من وضوئه على تصفحت فقلت يا رسول الله لئن الميراث وأتعب رثتي
كلالة قال فزت آية الفرض وروى أنه قال كيف أصنع في ما ولي أخوات فزت آية الموارث
يستفتونك قل الله يفتيك في السكالة والسكالة هو من ليس له ولد ولا ابنة ولا أخوة ولا نكاح
مشتق من الاكيل وهو الذي يحتاط بالرأس من الجوانب والذي يحيطون بليت من الجوانب الاخوة
فاما الوالد والوالدة فليس من الجوانب بل أحدهما من أعلاه والآخرون أسفله ولهذا قال الشاعر مدح
بني أمية

ورثم قاة الملك لا عن كلالة * عن اخي مناف عبد شمس وهاتم

(فصل) ولا يرث ولد الاب والام مع ثلاثة مع الابن وابن الاب والاب والجد ليل عليه قوله عز وجل
يستفتونك قل الله يفتيك في السكالة ان امرؤ هلك ليس له ولد ولا أخت فلها نصف ماله وهو يرثها
ان لم يكن لها ولد فمنهم في السكالة وقد بينا ان السكالة ان لا تكون والداً ولداً

(فصل) واذا استكمل البنات الثلاث لم يكن مع من دونهن من بنات الابن ذكر لم يرث ما روى
الأعمش عن ابراهيم قال قال في يدرى الله عنه اذا استكمل البنات الثلاث فليس لبنات الابن شيء
الآن يلحق بهن ذكر فريد عليهن خية المال اذا كان أسفل منهن ردعى من فوقه لله كمثل حظ
الاشياء وان كن أسفل منه فليس لهن شيء وبقية المال له دونهن ولا للورث ثامن دونهن من بنات الابن
فرضاً مستأنفاً لم يحز لانه ليس للبنات بالنسبة أكثر من الثلاث وان شركنا بينهما وبين بنات الابن
لم يحز لانهن أزول منهن بدرجة فلا يجوز أن يشاركهن وان استكمل الاخوات الاب والام الثلاث
ولم يكن مع الاخوات الاب ذكر يصعب لم يرث لماذا ذكرنا من المعنى في البنات بنات الابن

(فصل) ومن لا يرث عن ذكره من ذوى الارحام او كان عبداً أو قاتلاً أو كافراً لم يحجب غيره من
الميراث لانه ليس يورث فله يحجب كالأخت

(فصل) وان اجتمع أصحاب فروض ولم يحجب بعضهم بعضاً فرض لكل واحد منهم فرضه فان زادت
سهامهم على سهام المال أعيلت بالسهم الزائد ودخل النقص على كل واحد منهم بقدر فرضه فان ماتت
امراً وخلفت زوجاً وأماً وأختين من الام وأختين من الاب والام فلزوج النصف وللأم السدس
وللاختين من الام الثلث وللأختين من الاب والام الثلثان وأصل الفريضة من ستة وتقول الى عشرة
وهو أكثر ما تقول اليه الفرائض لانها عالت بنسبتها وتسمى أم الفروخ لكثرة السهام العالقة وتسمى
الشريحية لانها حشدت في أيام ربيع وقضى فيها وان مات رجل وخلف زوجات وتزوجتين وأربع
أخوات من الام وغما في أخوات من الاب والام فلزوجات الأربع وللجدتين السدس وللأخوات من
الام الثلث وللأخوات من الاب والام الثلثان وأصلها من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر وهو أكثر
ما يقول اليه هذا الاصل وتسمى أم الارامل وان مات رجل وخلف زوجة وأربعين وأربعين فلزوجة الثمن
وللابوين السدسان وللأختين الثلثان وأصلها من أربعة وعشرين وتقول الى سبعة وعشرين
وتسمى البرية لانه روى ان علياً كرم الله وجهه سئل عن ذلك وهو على المنبر فقال ما نرى تساعوان
مات امرأة وخلفت زوجاً وأماً وأختين من أب وأباً من فلزوج النصف وللأخت النصف وللأم الثلث وأصلها

من ستة وتعمل الى ثمانية وهي أول مسئلة أعيت في خلافة عمر رضي الله عنه وتعرف بالمباحة فان ابن عباس رضي الله عنه أنكر العول وقال هناك الصفان ذهب المال فان موضع الثلث قليل له والله لان متاً ومثلاً فيقسم ميراثنا الاعلى ما عليه القوم قال فلندع بناء ناولاً ببناءهم ونساء نولنساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نقتل فنحصل لعنة الله على الكاذبين والدليل على اثبات العول انها حقوق مقدرة متفقعة في الوجوب شانت التركة عن جميعها فسمت التركة على قدرها كالميراث

(فصل) وان اجتمع في شخص جهتا فرض كالجوسي اذا تزوج ابنته فأتت منه بنت فان الزوجة صارت أم البنت وأختها من الاب والبنت بنت الزوجة وأختها فان ماتت البنت وصورتها الزوجة باقوى القرباشين وهي بكونها ما ولا تراث بكونها أختا لهما شخص واحد اجتمع فيه شيان يورث بكل واحد منهما الفرض فورث باقوا حمدا ولا تراث بهما كالأخت من الاب والام وان ماتت الزوجة ورثتها البنت النصف بكونها بنتا وهل تراث الباقي بكونها أختا فيه وجهان أحدهما لا تراث لمذا كراه من العلة والثاني تراث لان ارثها بكونها بنتا بالفرض وارثها بكونها أختا بالنصيب لان الأخت مع البنت عصبة لجازان تراث بهما كاخ من أم وهو ابن هم

(باب ميراث العصبه)

العصبه كل ذي كرس بينه وبين الميت اتى وهم الاب والابن ومن يدلى بهما وأولى العصبات الابن والاب لانهم يدليان بأنفسهما وغيرهما يدلى بهما فان اجتماع قسم الابن لان الله عز وجل بدأ به فقال بوصيكم الله في أولادكم كذا كمثل حظ الاثنين والعرب يبدأ بالام فالام ولان الاب اذا اجتمع مع الابن فرض له السدس وجعل الباقي لابن ولان الابن يصيب أخته والاب لا يصيب أخته ثم ابن الابن وان سفل لانه يقوم مقام الابن في الارث والنصيب ثم الاب لان سائر العصبات يطولون به ثم الجدان ليكن أخ لانه أب الاب ثم ابوالجد وان علوان ليكن جده فالأخ لانه ابن الاب ثم ابن الاخ وان سفل ثم الم لانه ابن الجدة ثم ابن العم وان سفل ثم عم الاب لانه ابني الجدة ثم ابن العم وان سفل وعلى هذا أبدا

(فصل) وان انفردوا واحد منهم أخرجهم للمال والدليل عليه قوله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فقوت الاخ جميع مالها لا تراث اذا لم يكن لها ولد وان اجتمع مع ذي فرض أخرج ما بقي لما رويناه من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ورثنا خاسعين الر بيع ما بقي من فرض البنات والزوج فدل على ان هذا حكم العصبه

(فصل) وان اجتمع اثنان قدم آخرهما في الدرجة كما روي عن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحقوا القرائص باهلها فابقي فهو لأولى عصبه ذكر وان اجتمع اثنان في الدرجة واحد يدلى بالاب والام والآخر يدلى بالاب قدم من يدلى بالاب والام لانه أقرب وان استويا في الدرجة والادلا واستويا في المرات لتساويهما

(فصل) ولا يصيب أحسنهم اتى الا الابن وابن الابن والاخ فاتهم يصيرون أخواتهم كما لا ين قاته يصيب أخواته كذا كمثل حظ الاثنين لقوله تعالى بوصيكم الله في أولادكم كذا كمثل حظ الاثنين وأما ابن الابن قاته يصيب من يحاذيه من أخواته وبنات عمه سواء كان لهن شيء من فرائض البنات أو لم يكن وقال أبو ثور اذا استكمل البنات الثلثين فالباقي لابن الابن ولا شيء لبنات الابن لان البنات لا يرثن بالبنوة أكثر من الثلثين فلو عصبنا بنت الابن بابن الابن بعد استكمال البنات الثلثين صار ما أخذته بالنصيب زيادة على الثلثين وهذا خطأ لقوله تعالى بوصيكم الله في أولادكم كذا كمثل حظ الاثنين والولد يطلق على الاولاد وأولاد الاولاد والدليل عليه قوله تعالى يا أيها آدم وقوله صلى الله عليه وسلم القوم

(قوله لأولى عصبه ذكر)

قال المروى يعني أدنى وأقرب في النسب مأخوذ من الولد وهو القرب وليس بمعنى أحق من قوهم فلان أولى بكذا أي أحق بهو كاللغة مفسرة في الكتاب قال الجوهرى هي مصدر كل الرجل لكل كذا لقوله يقال هي مصدر من نكالة النسب أي تطرفه كأنه أخذ طرفيه من جهة الولد والوالد وليس منهما أحد فيسمى بالمصدر

من أصحابه يابني اسمعيل ارموا فان اباكم كان راعيا ولانه يقال لمن ينسب الى نعيم وطي بنو نعيم وبنو طي وقوله ابنه لا يرث البنوة كما يرث الثلثين فاما يمتنع ذلك من جهة الفرض فاما في التعصيب فلا يمتنع كالو ترك ابنا وعشر بنات فان لابن السدس والبنات خمسة أسداس وهو أكثر من الثلثين وأما ابن الابن وان سفل فانه يصيب من يحاذيه من أخوانه وبنات عمه سواء بقي لمن من فرض البنات شيء أو لم يبق كما يصيب ابن الابن من يحاذيه وأما من فوقه من الصامت فينظر فيه فان كان لمن من فرض البنات من الثلثين أو السدس شيء أخذ الباقي ولم يصيبهن لانهن يرثن بالفرض ومن ورث بالفرض بقرابة لم يرث بالتعصيب تلك القرابة وان لم يكن لمن من فرض البنات شيء عصبهن لما روي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال اذا استكمل البنات الثلثين فليس لبنات الابن شيء الا أن يلحق بهن ذكر كثير عدلهن ببقية المال اذا كان أسفل منهن رد على من فوقه فقد كرم مثل حظ الاثنتين وان كن أسفل منه فليس لمن شيء وبقية الماله دونهن ولانه لا يجوز أن يرث البنوة مع البطول ويرث عمه مع القراب ولا يصعب من هو أنزل من من نأى أخيه بل يكون الباقي له لما ذكره من قول زيد بن ثابت فان كن أسفل منه فليس لمن شيء وبقية الماله دونهن ولانه عصبه فلا يرث معهن هودونه كالابن مع بنت الابن وأما الاخ فانه يصعب أخوانه لقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك كرم مثل حظ الاثنتين

(فصل) ولا يشارك أحد من العصبات أهل الفرض في فروضهم الا ولدا الاب والام فانه يشاركون ولدا الأم في ثلثهم في المشتركة وهي زوج وأم وأبنة وأخت من ولدا الأم ولدا الاب والام واحدا كان أو أرا كتر في فرض الزوج النصف وللام وأبنة السدس ولولد الأم الثلث يشاركهم ولدا الاب والام في الثلث لانهم يشاركونهم في الرحم الذي ورثوا به الفرض فلا يجوز أن يرث ولدا الأم ويسقط ولد الاب والام كالأب لما شارك الأم في الرحم بالولادة لم يجز أن يرث الأم ويسقط الأب وتعرف هذه المسئلة بالمشتركة لمافهم من التشرية بين ولد الاب والأم وولد الأم في الفرض وتعرف بالجارية فانه يحكي فيها عن ولدا الاب والأم انهم قالوا احسب ان ابانا كان جارا لأبينا أمنا وأمهم واحدة

(فصل) وان اجتمع في شخص واحد جهة فرض وجهة تعصيب كابن عم هوزوج أو ابن عم هو أخ من أم وورث بالفرض والتعصيب لاهما الرثان مختلفان بسببين مختلفين فان اجتمع ابتاعهم أحدهما أخ من الام وورث الاخ من الام السدس والباقي بينه وبين الآخر وقال أبو ثور المال كله للذي هو أخ من الام لاهما عصباتان بدلي أحدهما بالابوين والآخر بأحد هما فقدم من بدلي بهما كلاهوين أحدهما من الاب والآخر من الاب والام وهذا خطأ لانه استحق الفرض بقرابة الاب فلا يقدم به في التعصيب كما في عم أحد هما زوج

(فصل) وان لاعتن الزوج ونفي نسب الوالد قطع التوارث بينهما لا تنفاه النسب بينهما ويبقى التوارث بين الام والولد لبقاء النسب بينهما وان مات الوالد ولا ورثه غير الام كان لها الثلث وان أمت بولدين توأمين فنفاها الزوج للعنان تمات أحدهما وخلفاؤه فميوجهان أحدهما أنه يرث ميراث الاخ من الام لانه لا سب بينهما من جهة الاب فلم يرث بقرابته كالتوأمين من الزنا لذات أحدهما وخلفاؤه والثاني أنه يرث ميراث الاخ من الاب والام لان العنان ثبت في حق الزوجين دون غيرهما ولهذا لو قذفها الزوج لم يحد ولو قذفها غيره حدوا الصحيح هو الاول لان السب قد اتفق بينهما في حق كل واحد كما قطع الفرائض بينهما في حق كل أحد يجوز لكل أحد أن يتزوجها

(فصل) وان كان الوارث حتى وهو الذي له مرج الرجال وفرج النساء فان عرفناه د كوروث

(قوله المباهلة) هي الملازمة

يقال عليه به الله ونهيه الله

أي لعنة الله (قوله لا ذكر

مثل حظ الاثنتين) الخط

ههنا السهم والتعصيب أي

مثل نصيب الاثنتين وفي

غيره الجدة واليعة والخط

أيما الشرف (قوله وان

ولدت توأمين) التوأم وزنه

فوعول والاثنى توأموا لجمع

توأم مثل قسم وقسام

وتوأم قال الشاعر

قالت لنا ودمعها توأم

على الذين لم تحلوا السلام

ميراث ذكر وان عرف انه أثنى وورث ميراث أثنى وان لم يعرف فهو اخنثى المشكل وورث ميراث أثنى فان كان أثنى وحده ورث النصف فان كان مع ابن ورث الثلث وورث الابن النصف لانه يقين ووقت السدس لانه مشكوك فيه وان كان اخنثى وراثتين لانه يقين ووقت الباقي لانه مشكوك فيه ويعرف انه ذكر وأثنى بالبول فان كان يبول من لثة كرهوذ ذكر وان كان يبول من الفرج فهو أثنى للروى عن علي كرم الله وجهه انه قال بورث اخنثى من حيث يبول وروى عنه انه قال ان خرج بوله من مبال لثة كرهوذ ذكر وان خرج من مبال الاثنى فهو أثنى ولان الله تعالى جعل بول لثة كرمين لثة كرم وبول الاثنى من الفرج فرجع في التمييز اليه وان كان يبول منها نظرت فان كان يبول من أحدهما أكثر فسرورى المرنى في الجامع ان الحكم لا أكثر وهو قول بعض أصحابنا لان الأكثر هو الاقوى في الدلالة والثاني انه لا تعتبر الكثرة لان اعتبار الكثرة يشق فسط وان لم يعرف بالبول سئل عما يميل اليه طبعه فان قال أميل الى النساء فهو ذكر وان قال أميل الى الرجال فهو أثنى وان قال أميل اليهما فهو المشكل وقد بيناه ومن أصحابنا من قال ان لم يكن في البول دالة اعتبر عددا الاضلاع فان نقص من الجانب الايسر ضلع فهو ذكر فان اضلاع الرجل من الجانب الايسر نقص فان الله عز وجل خلق خلقه من ضلع آدم الايسر فن ذلك نقص من الجانب الايسر ضلع ولهذا قال الشاعر

هى الضلع العوجاء لت قبيها • ألا ان تقوم الضلوع انكسارها

اتجمع ضعفها اقتدار اعلى الفتى • أليس عجبا ضعفها واقتدارها

(فصل) وان مات رجل وترك حلا وهو وارث غير اجل نظرت فان كان له سهم مقدر لا ينقص كالزوجة دفع اليها الفرض ووقت الباقي الى ان ينكشف وان لم يكن له سهم مقدر كالابن وقف الجميع لانه لا يعلم أكثر ما تم له المرأة والدليل عليه ان الشافعي رحمه الله قال دخلت الى شيخ باليمن لاسمع منه الحديث فجاءه خمسة كهول فسلموا عليه وقبوا رأسه ثم جاءه خمسة فتيان فسلموا عليه وقبوا رأسه ثم جاءه خمسة صبيان فسلموا عليه وقبوا رأسه فقلت من هؤلاء فقال أولادى كل خمسة منهم فى بطن وفى المهد خمسة أطفال وقال ابن للرزبان أسقطت امرأة بالانبار كيسا فيه اثنا عشر ولدا كل اثنين متقابلان فاذا انفصل الجمل واستهل وورث للروى سعيد بن المسيب رحمه الله عليه من أثنى هرير فترضى افقه عنده قال ان من السنان لا يرث المتفوس ولا بورث حتى يستهل صارخا فان تحرك حركته حتى أعطس ورث لانه عرف حياته فورث كالأستهل وان خرج ميتا لم يرث لان الان لم انه كان وارثا عند موت مورثه وان تحرك حركته بعد بوح لم يرث لانه لم يعرف حياته وان خرج بضعة وفيه حياة مات قبل خروج الباقي لم يرث لانه لا تثبت له حكم الدنيا قبل افعال جميعه ولهذا لا تنقض به العدة ولا يسقط حتى الزوج عن الرجة قبل افعال جميعه

(فصل) وان مات رجل ولم تكن له عصبته ورثه المولى المتفق كآثره العصبته على ما ذكرناه في باب الولاء فان لم يكن له وارث نظرت فان كان حكا كرافار ماله لصالح المسلمين وان كان مسلما صار ماله ميراثا للمسلمين لاهم يعقلونه اذا قتل فائق ماله اليهم بالوثة ميراثا كالعصبه فان كان للمسلمين امام عادل سلم اليه لضعه في بيت المال لصالح المسلمين وان لم يكن امام عادل ففيه وجهان أحدهما انه رد على أهل الفرض على قدر فرضهم الاعلى الزوجين فان لم يكن أهل الفرض قسم على ذوى الارحام على مذهب أهل التثنية في مقام كل واحد منهم مقام من يدلى به فيجعل ولدا البنات والاخوات بمنزلة أبنائهن وبنات الاخوة والاعمام بمنزلة آبائهم وأبوالام وخال بمنزلة الام والعم والعم من الام بمنزلة الاب لان الامه أجمعت على الارث باحدى الجهتين فاذا عدت احداهما تعينت الاخرى والثاني وهوذهب انه لا يرده على

(قوله من مبال لثة كرمين) (قوله خمسة كهول) (قوله خمسة فتيان) (قوله خمسة صبيان) (قوله أولادى كل خمسة منهم فى بطن وفى المهد خمسة أطفال) (قوله قال ان من السنان لا يرث المتفوس ولا بورث حتى يستهل صارخا) (قوله فان تحرك حركته حتى أعطس ورث لانه عرف حياته فورث كالأستهل وان خرج ميتا لم يرث لان الان لم انه كان وارثا عند موت مورثه وان تحرك حركته بعد بوح لم يرث لانه لم يعرف حياته وان خرج بضعة وفيه حياة مات قبل خروج الباقي لم يرث لانه لا تثبت له حكم الدنيا قبل افعال جميعه ولهذا لا تنقض به العدة ولا يسقط حتى الزوج عن الرجة قبل افعال جميعه) (قوله فان لم يكن له وارث نظرت فان كان حكا كرافار ماله لصالح المسلمين وان كان مسلما صار ماله ميراثا للمسلمين لاهم يعقلونه اذا قتل فائق ماله اليهم بالوثة ميراثا كالعصبه فان كان للمسلمين امام عادل سلم اليه لضعه في بيت المال لصالح المسلمين وان لم يكن امام عادل ففيه وجهان أحدهما انه رد على أهل الفرض على قدر فرضهم الاعلى الزوجين فان لم يكن أهل الفرض قسم على ذوى الارحام على مذهب أهل التثنية في مقام كل واحد منهم مقام من يدلى به فيجعل ولدا البنات والاخوات بمنزلة أبنائهن وبنات الاخوة والاعمام بمنزلة آبائهم وأبوالام وخال بمنزلة الام والعم والعم من الام بمنزلة الاب لان الامه أجمعت على الارث باحدى الجهتين فاذا عدت احداهما تعينت الاخرى والثاني وهوذهب انه لا يرده على

عصبه

أهل السهام ولا يقسم المال على ذوي الأرحام لاتاد لنا انه للمسلمين والمسلمون لم يصنموا واعادهم من قبض لهم فلم يسقط حقهم كالميراث لصبي وليس لهولى فعلى هذا يصرفه من قى يده للمال المصالح

باب الجدة والاخوة

اذا اجتمع الجد وأبو الجد وان علام ولد الاب والام أو ولد الاب والام تنقسم المقتاسمة من الثلث قاسمهم وعصب اناتهم وقال المازنى يسقطهم وجهه ان له ولادته وتصيبا لرسم فاسقط ولد الاب والام كالأب وهذا خطأ لان ولد الاب يدلى بالاب فلم يسقطه الجد كأب الاب ويخالف الاب فان الاخ يدلى به ومن أدلى بعصبه لم يرتفعه كابن الاخ مع الاخ وأم الاب مع الجد والاخ يدليان بالاب فلم يسقط أحدهما الآخر كالاخوين من الاب أو الأم مع الجد ولان الاب يحجب الأم من الثلث الى ثلث الباقي مع الزوجين والجد لا يحجبها

(فصل) وان اجتمع مع الجد ولد الاب والام وولد الاب علة ولد الاب والام الجد بولد الاب لان من حجب بولد الاب والام وولد الاب اذا انفرد حجب بهما اذا اجتمعا كالأم فان كان له جد وأخ من أب أو أم وأخ من أب قسم المال على ثلاثة أسهم للجد سهم ولكل واحد من الاخوين سهم ثم يرد الاخ من الاب سهمه على الاخ من الاب والام لانه لا يرث مع فلم يشاركه فيها جميعا عنه كالا يشارك الاخ من الاب الاخ من الاب والام فيها جميعا عنه الام وتعرف هذه المسئلة للمعادة لان الاخ من الاب والام علة الجد الاخ من الاب ثم أخ من الام ما حصل له وان اجتمع مع الجد أخ من الاب وأخت من الاب والام قسم المال على خمسة أسهم للجد سهمان والاخ سهمان والاخ سهم على الاخ على تمام النصف وهو سهم ونصف يأخذ ما بقى وهو نصف سهم لان الاخ من الاب انما يرث مع الاخ من الاب والام ما يبقى بعد استكمال الأخت النصف ونصف من عشرة وتسمى عشرة بقى يد رضى افقعه وان اجتمع مع أختين من الاب وأختين من الاب والأم قسم المال بينهما على ستة أسهم للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم ترد الاختان من الاب جميع ما حصل لهما على الأختين من الأب والأم لأنهما لا يرثان قبل أن تستكمل الأختان من الأب والأم الثلثين

(فصل) وان كانت المقتاسمة تنقص الجد من الثلث بل زاد الاخوة على اثنين والاخوات على أربع فرض للجد الثلث وقسم الباقي بين الاخوة والاخوات لاتاقد لنا على انه يقاسم الواحد ولا خلاف انهم لا يقاسمون أبدا فكان التقدير بالتنتين أشبه بالاصول فان الحجب اذا اختلف فيه الواحد والجماعة وجب التقدير فيه بالتنتين كحجب الأم من الثلث وحجب البنات لبنات الابن وحجب الاخوات للأب والأم وللأخوات للأب والام يعاد ولد الاب والام الجد بولد الاب في هذا الفصل لان المعادة تحجب الجد ولا سبيل الى حجبها عن الثلث

(فصل) وان اجتمع مع الجد والاخوة من لفرض أخذ صاحب الفرض فرضه وجعل للجد وأوفر الامر من المقتاسمة أو ثلث الباقي ما لم ينقص عن سدس جميع المال لان الفرض كالمستحق من المال فيصير الباقي كأنه جميع المال وقد ينال حكمه في جميع المال ان يجعل له وأوفر الامر من المقتاسمة أو ثلث المال فكذلك فيما بقى بعد الفرض فان قصته المقتاسمة أو ثلث الباقي عن السدس فرض له السدس لان ولد الاب والام ليس بأكثر من ولد الصلب ولو اجتمع الجد مع ولد الصلب لم ينقص حقه من السدس فلا ينقص مع ولد الاب والام أولى وان مات رجل وخلف بنتا وجدوا أو أختا فبنت التصرف الباقي بين الجد والاخ للجد كمثل حظ الأختين وهي من مريعات عبد الله بن مسعود

(قوله عاد بولد الاب)
مأخوذ من العدة وأصله
عدد فاسكن المال الاول
ثم أدهم وهد

(قوله وتسمى الخرقاء)

لها ما أخذت من الخرق
وهي الأرض الواسعة
يتخرق فيها الرياح لاتع
القول فيها وأمن المرأة
الخرقاء وهي التي لاتحسن
صنعة (قوله كدوت على
زيد) أصله الكد رند
الصفر يقال كد الماء
يكد كد بالضم كدورة
وكذلك تكدر وكدره
غيره ويقال ان اسم المرأة
في النسبة أ كدربة
فنسبت اليها

(من كتاب النكاح)

(قوله صلى الله عليه وسلم
من استطاع منكم الباءة
فليتزوج فإنه أغض للبصر
وأحسن للفرج ومن لا
يستطيع أن يتزوج فليطه
بالصوم فإنه له وجاء) الباء
والباء شهوة النكاح سمى
باء لان الرجل يقبوا أمن
زوجته أي يسكن البها وأراد
ههنا المال ساهاها لم سبها

قال المعري قاحن

والباء مثل الباء يخفض
للهاء ماؤه ويجر (قوله أغض
للبصر) أي يمنعه أن ينظر
الى امرأة غيره وأحسن
للفرج مأخوذ من الحسن
التي يمتنع بهن العبدو
(قوله وجاء) الوجه بالسر
رض عروق الخبيثين حتى
تفنى فكون شيئا
بالخصي ومنه الحديث نهي

بكتين موجوأن

رضي الله عنه فإنه قال بلغت النصف والباقي بين الجدة والاخت نصفان ونصف من أربعة وان ماتت امرأة
وخلفت زوجا وأما وجد افترج النصف والام الثلث والباقي للجد وهو السدس وهي من مريات عبد
الترضى الله عنه لانه يرى عنه أنه قال للزوج النصف والباقي بين الجدة والام نصفان ونصف من أربعة
وهذا خطأ لأن الجدة بسمن الأم فلم يجز أن يحجبها كجد الأب سبع أم الاب وان مات رجل وخلفت زوجة
وأما ما وجد افترج وبقال ربع والام الثلث والباقي بين الجدة والاخ نصفان ونصف من أربعة وعشرين
للزوجة ستة والام ثمانية والباقي بين الجدة والاخ لكل واحد منهما خمسة وهي من مريات عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه فإنه يرى عنه أنه جعل للزوجة الربع والام ثلثا ما بين والباقي بين الجدة والاخ
نصفان ونصف من أربعة وللزوجة سهم والام سهم والاخ سهم والجد سهم وان مات رجل وخلفت امرأة
وجد أو اختا فللمرأة الربع والباقي بين الجدة والاخ ثلثا ما بين والباقي للجد ونصف من أربعة لان
مذهب زيد ما ذكرنا من ذهب أبي بكر وابن عباس رضي الله عنهما إلى أن الربع والباقي للجد ونصف
على وعبد الله رضي الله عنهما إلى أن الربع والاخت النصف والباقي للجد واختلفوا في ما على ثلاثة
مذاهب واختلفوا على القسمين أربعة وان مات رجل وخلفا ما أو اختا وجدا فللأم الثلث والباقي بين
الجد والاخ ثلثا كمثل حظ الاثنين وتسمى الخرقاء لكثرة اختلاف الصحابة فيها فان زيد انذهب
الى ما قلناه وذهب أبو بكر وابن عباس رضي الله عنهما الى أن للام الثلث والباقي للجد وذهب عمر الى أن
للأخت النصف والام ثلث الباقي وهو السدس والباقي للجد وذهب عثمان رضي الله عنه الى أن للام الثلث
والباقي بين الجدة والاخ نصفان ونصف من ثلاثة وذهب علي عليه السلام الى أن للأخت النصف والام
الثلث والباقي للجد وعن ابن مسعود روايتان أحدهما مثل قول عمر رضي الله عنه والثانية
للأخت النصف والباقي بين الأم والجد نصفان ونصف من أربعة وتعرف بثلاثة عثمان ومريم بنت عبد الله
رضي الله عن الجميع

(فصل) ولا يفرض لأخت مع الجدة الا في مسألة واحدة وهي اذا ماتت امرأة وخلفت زوجا وأما ما أو اختا
وجد افترج الزوج النصف والام الثلث والأخت النصف والجد السدس وأصلها من ستة وتقول الى تسعة
ويجمع نصف الأخت وسدس الجدة فيقسم بينهما لثلاثة كمثل حظ الاثنين ونصف من سبعة وعشرين
للزوج تسعة والام ستة والجد ثمانية ولا اخت أربعة لانه لا بد من أن يعطى الزوج النصف لانه ليس ههنا
من يحجب ولا بد من أن تعطى الأم الثلث لانه ليس ههنا من يحجب ولا بد من أن يعطى الجدة السدس
لان أقل حق السدس ولا يمكن إسقاط الأخت لانه ليس ههنا من يسقطها ولا يمكن أن تعطى النصف
كاملا لانه لا يمكن نفيها على الجد فوجب أن يقسم ما ههنا بينهما كمثل حظ الاثنين وتعرف هذه
المسألة بالأكدربة لان عبد الملك بن مروان سأل عنها رجل اسمه الاكدربة فثبت اليه وقيل سميت
أكدربة لانها كدرت على زيد أصله لانه لا يعيل مسائل الجدة وقد عايل ولا يفرض للأخت مع الجدة
وقد فرض فان كان مكان الأخت في الأكدربة أي أخ لم يرث لان للزوج النصف والام الثلث والجد
السدس ولا وزن يشارك الجد في السدس لان الجدة يأخذ السدس بالفرض والاخ لا يرث بالفرض
وانما يرث بالتعصيب ولم يبق ما يرث بالتعصيب فقط وبالله التوفيق

(كتاب النكاح)

النكاح جائز لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ولما روى علقمة عن
عبد الله رضي الله عنهما قال قال الرسول صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة
فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحسن للفرج ومن لم يستطع فليصم بالصوم فإنه له وجاء

الابتداء ومنه فطرة الله التي فطر الناس أي اتبع دين الله والسنة أصلها الطريقة أي قليأخذ بطريقتي وعملي (قوله لديني وحسبها) الحسب ما بعده الرجل من مفاخر آباءه وأجداده والرجل حسببوقد حسب حاسبة مأخوذ من الحساب لانهم اذا غفروا عدوا منا قههم وما تهم وحسبواها والحسب العبد والحسب الممدود كالقبض والقبض (قوله ترب يدك) كأنه دعاء عليه بالفقر ان لم يفعل ذلك يقال ترب اذا افتقر وترايب اذا استغنى (قوله انما النساء لعب) جمع لعبت وكل ملعوب به فهو لعبة لانه اسم وهو الشيء الذي يلعب به اراد ان زوجها تزوجها ليلعبها ويستريح (قوله فان في أعين الانصار شيأ) وروى شيئا قيل زرقة وقيل غش (قوله الرجل القيم) بدال مهمة هو التقصير مع قبح منظر وأما القيم بالبال المجبة فهو السيء الخلق وقد دعت باقلان نعم ونعم دماة أي صرت قبيحا دما يقال ما وره الخلق القيم الا الخلق السقيم فلاوى عني الفضل أي أماله الى الجهة التي لا يبصر هانها (قوله الامرد) يقال غلام أمردين المراد بالتحريك لا شعر على عارضيه وغصن أمرد لا ورق عليه وأرض مردها لا نبات فيها ولا

(فصل) ولا يصح النكاح الا من جازا التصرف فاه الصبي والمجنون فلا يصح منها عقد النكاح لانه عديم معاوضة فلم يصح من الصبي والمجنون كالصبي وأما المجنون عليه لفسه فلا يصح نكاحه بغير اذن الولى لانه عديم يستحق به المال فلم يصح منه من غير اذن الولى ويصح منه باذن الولى لانه لا باذن له الا فيما يرى الخط فيه وأما العبد فلا يصح نكاحه بغير اذن المولى لما روى ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ذكع العبد بغير اذن سيده فنكاحه باطل ولانه بالنكاح تنقص قيمته ويستحق بالمره والنفقة كسبه وفي ذلك اشترار بالمولى فلم يجوز من غير اذنه ويصح منه باذن المولى لانه لا باطل النبي صلى الله عليه وسلم نكاحه بغير اذن مدل على أنه يصح باذنه ولان المنع لحق المولى فزال باذنه (فصل) ومن جازا له النكاح وتاقف نفسه اليه وقدر على المهر والنفقة فاستحب له ان يتزوج لحديث عبد الله ولانه احسن لفرجه وأسلم لدينه ولا يجب ذلك لما روى ابراهيم بن ميسرة رضى الله عنه عن عبيد بن سعد يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم من أحب فطرني فليست بشتي ومن سئني النكاح ولا نه بائنا فانه تضر النفس عن غناه فربح كلبس الناعم وكل الطيبون لم تنق نفسه اليه فاستحب له ان لا يتزوج لانه تنوجه عليه حقوق هو غنى عن التزامها وبحاجت ان يشتغل عن العبادات بسببها واذا تركه تخلى للعبادة فكان تركها أسلم لدينه (فصل) والمستحب ان لا يتزوج الا ذات دين لما روى ابوهريرق رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تنكح المرأة لاربعة لما لها وحسبها وجاهها ودينها فانظر بذات الدين ترب يدك ولا يتزوج الا ذات عقل لان القصد بالنكاح العشرة وطيب العيش ولا يكون ذلك الا مع ذات عقل ولا يتزوج الا من يستحسنها لما روى ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال انما النساء لعب فاذا اتخذ احدكم لعبة فليست حسنها (فصل) واذا اراد نكاح امرأة فلان ينظر وجهها وكنها لما روى ابوهريرق رضى الله عنه ان رجلا اراد ان يتزوج امرأة من نساء الانصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظر اليها فان في عين الانصار شيأ ولا ينظر الى ماسوى الوجه والكفين لانه حورة ويجوز للراة اذا ارادت ان تزوج رجل ان ينظر اليه لانه يهيجها من الرجل ما يجب الرجل منها ولهذا قال عمر رضى الله عنه لا تزوجوا بناتكم من الرجل الديم فانه يهيج منهن ما يهيجهم منهن ويجوز لكل واحد منهما ان ينظر الى وجه الآخر عند المعاملة لانه يحتاج اليه للطالب بحقوق العقد والرجوع بالعهد ويجوز ذلك عند الشهادة للحاجة الى معرفتها في التحمل والاداء ويجوز لمن اشترى جارية ان ينظر اليها ليس بعور منها للحاجة الى معرفتها ويجوز للطبيب ان ينظر الى الفرج للدواة لاموضع ضرورة فجازه النظر الى الفرج كالنظر في حال الغتار وأما من غير حاجة فلا يجوز للاجني ان ينظر الى الاجنية ولا لاجنية ان تنظر الى الاجني لقوله تعالى قل المؤمنين ان ينظروا الى ابصارهم ويحفظوا فرجهم وقل للمؤمنات يغضن من ابصارهن ويحفظن فرجهم وروى ام سلمة رضى الله عنها قالت كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند ميمونة فاقبل ابن أم مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استجعين عنه فقلت يا رسول الله أليس أمي لا يبصرنا ولا يعرف فقال فقميا وان اتما أليس تبصرانه وروى علي كرم الله وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم اذ ردف الفضل فاستقبلته جارية من غنم فلوى عنق الفضل فقال يا بوء العباس لويت عنق ابن عمك قال رأيت شابا فقم آمن الشيطان عليهما ولا يجوز النظر الى امرء من غير حاجة لانه يخاف الافتتان به كاخفاف الافتتان بالمرأة (فصل) ويجوز لقوى المحارم النظر الى ما فوق السرة ودون الركبة من ذوات المحارم لقوله تعالى

﴿فصل﴾ وإن كانت المنكوسة أمة قولها مولاهلأنا عقد على منعتها فكان إلى المولى كالأجارة وإن كانت الأمانة لامراً تزوجها من يزوج مولاتها لأنه نكاح في حقها فكان إلى وليها كنكاحها ولا يزوجها الولي إلا بذنها لأنه تصرف في منعتها فلم يجز من غيرها ذنها فإن كانت المولاة ضيرة رشيدة نظرت فإن كان وليها غير الأب واجبل عليك تزويجها لأنه لا عليك التصرف في مالها وإن كان الأب أو الجد ففيه وجهان أحدهما لاك لأن فيه تغريراً عاها لانهار بما حلت وتلفت والثاني وهو قول أبي إسحق أنه عليك تزويجها لانها تستفيد به المهر والنفقة واسترقاق ولدها وإن كانت المنكوسة حرة قولها عصبتها وأولاهم الأب ثم الجد ثم الأخ ثم ابن الأخ ثم الم ثم ابن الم لأن الولاية في النكاح تثبت لدفع العار عن النسب والنسب إلى العصباء فإن لم يكن لها عصبية تزوجها المولى المقتضى ثم عصبية المولى ثم مولى المولى ثم عصبته لأن الولاء كالنسب في التعصيب فكان كالنسب في التزويج فإن لم يكن قولها السلطان لقوله صلى الله عليه وسلم فإن اشتجر وأقال السلطان ولي من لا ولي له ولا يزوج أحد من الأولياء وهناك من هو أقرب منه لأنه حق يستحق بالتعصيب فقدم فيه الأقرب فالأقرب كالإراث وإن استوى اثنان في الدرجة وأحد هما بدلي بالأبوين والآثر بأحدهما كأخوين أحد هما من الأب والآخر من الأب ففيه قولان قال في القديم هما سواء لأن الولاية بقربة الأب وهما في قرابة الأب سواء وقال في الجديد يقدم من بدلي بالأبوين لأنه حق يستحق بالتعصيب فقدم من بدلي بالأبوين على من بدلي بأحدهما كإثبات أن استوى باقي الدرجة والأولاد فالتعصيب أن يقدم أسنهما وأولاهما وأولاهما لأن الأسن أخير والأهل أعرف بشروط العقد والأورع أحسن على طلب الحظ فإن زوج الآخر صح لأن ولايته ثابتة وإن تشاحا قرع بينهما لاتهما تساوي في الحق فقدم بالقرعة كالأوراد أن يسافر بأحدى المرأتين فإن خرجت القرعة لأحدهما فزوج الآخر ففيه وجهان أحدهما يصح لأن خروج القرعة لأحدهما لا يبطل ولاية الآخر والثاني لا يصح لأنه يبطل فائدة القرعة

﴿فصل﴾ ولا يجوز للأب أن يزوج أمة بالبنوة لأن الولاية ثبتت للأولياء لدفع العار عن النسب ولان نسب بين الابن والام وإن كان للابن تعصيب بأن كان ابن ابن عمها جاز له أن يزوج أمة لما يشتركان في النسب فإن كان لها ابنان عم أحدهما بنها فاعلى القولين في أخوين أحد هما من الأب والآخر من الأب

﴿فصل﴾ ولا يجوز أن يكون الولي صغيراً ولا محنونا ولا عبداً لأنه لا عليك العقد لنفسه فلا عليك لغيره واختلف أصحابنا في المحجور عليه نفسه فمنهم من قال يجوز أن يكون ولياً لأنه إنما سحر عليه في المال خوفاً من إضاعته وقد أمن ذلك في تزويج ابنته فجاز له أن يعقد كالمحجور عليه للفلس ومنهم من قال لا يجوز لأنه ممنوع من عقد النكاح لنفسه فلم يجز أن يكون ولياً لغيره ولا يجوز أن يكون فاسقاً على الخصوص لأنها ولاية فرتت مع الفسق كولاية المال ومن أصحابنا من قال إن كان أباً أو جد الميجز وإن كان غيرهما من العصباء جاز لأنه يعقد بالأذن فجاز أن يكون فاسقاً كالوكيل ومن أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما لا يجوز لما ذكرناه والثاني يجوز لأنه حق يستحق بالتعصيب فلم يمنع منه الفسق كإثبات والتقدم في الصلاة على الميت وهل يجوز أن يكون أعمى ففيه وجهان أحدهما يجوز لأن شعبياً عليه السلام كان أعمى وزوج استمن موسى صلى الله عليه وسلم بينا وعاهم وسلم والثاني لا يجوز لأنه يحتاج إلى البصر في اختيار الزوج ولا يجوز للسلطان أن يزوج ابنته الكافرة ولا للكافر أن يزوج ابنته المسلمة لأن المولاة بينهما منقطعة والدليل عليه قوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض وقوله سبحانه والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ولهذا الإتيان وأن ويجوز للسلطان أن يزوج نساء أهل القمة لأن ولايته تم المسلمين وأهل القمة ولا يجوز للكافر أن يزوج أمة المسلمة وهل يجوز للسلطان أن يزوج أمة

(قوله فضله الولي) أي
منها من النكاح ومنه
قوله تعالى فلا تضلوهن
يقال عضل عضل ومنه
عضلا وعضلت عليه
تضيلا اذا ضيقت عليه
أمره وحلت يشموهين ما
يريد وأصله من عضلت
المراة اذا تشب وبها
بها وعصر خروجه قاله
العزيزي (قوله يستأمرها
أبوها) أي ينكحها
بأمرها (قوله الأيم) هي
التي لا زوج لها وكذلك
الرجل تزوج قبل ذلك أو لم
يتزوجا وقامت المرأة ثم
أبنت وأبما وأبوا (قوله
أخرى ان يؤدم بينكما) أي
يؤلف والامة الافة آدم
أي ألف (قوله وان كان
الولي ضعيفا) هنا وعلان
قبل المجنون وقبل الشيخ
الكثير لضعف نظرهما في
طلب الخطأ والاعراب
تصلون في الذي لا نظره
ضعيف والقي لا نطقه
ضعيف والقي لا عقله
ضعيف غشاء بنت خدام
بجاه وذال المهمتين (قوله
في الاقيتات عليها) اقيتات
عليها اذا فوّت عليه ما يريد
واقفات اقتل من القوت
وهو السبق معناه انه يستبد
في الرأي بتزويجها دونه
فيسبق الى تزويجها

الكافرة فيموجها ان أحدهما يجوز وهو قول أبي اسحق وأبي سعيد الاصطخري وهو المنصوص
لانهما لا يستغفرون لملك فلم يمنع منها اختلاف الدين كالأول في البيع والاجارة والثاني لا يجوز وهو
قول أبي القاسم الداركي لانه اذا ملك تزوج الكافر قبل ان يملك فلا يملك بالملك أولى
(فصل) وان خرج الولي عن أن يكون من أهل الولاية ينقض أو جنون انتقلت الولاية الى من بعده
من الاولياء لانه بطلت ولايته فانقلبت الولاية الى من بعده كالموت فان زال السبب التي بطلت به
الولاية عادت الولاية لزال السبب التي أبطلت ولايته فان زوجها من انتقلت اليه قبل ان يعلم بعود الولاية
الاول ففيموجها بناء على القولين في الوكيل اذا باع ما وكل في بيعه قبل ان يعلم بالعلل وان دعت
المتكسرة الى كفوف فضلها الولي زوجها السلطان لقوله صلى الله عليه وسلم فان اشتجر وقال السلطان ولي
من اولاده ولانه حق توجيهه بفسخه النيابة فاذا امتنع قام السلطان مقامه كلو كان عليه دين فامتنع
من أدائه وان غاب الولي الى مسافة قصر فيها الصلاة زوجها السلطان وليركن لمن بعده من الاولياء
ان يزوج لان ولاية الغائب باقية ولهذا الزوجها في مكانه صبح العقد وانما تنمر من جهته فقام السلطان
مقامه كالموخر وامتنع من تزويجها فان كان على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ففيموجها أحدهما
لا يجوز تزويجها الا بذاته لانه كالحاضر والثاني يجوز للسلطان ان يزوجه لانه تصرف استأذنه فاشبه
اذا كان في سفر بعيد ويستحب لهما كما اذا غاب الولي وصار التزويج اليه ان يأذن لمن تنقل الولاية اليه
ليزوجه بالخرج من الخلاف فان عند أبي حنيفة ان الذي يملك التزويج هو الذي تنتقل الولاية اليه
(فصل) ويجوز للاب والجد تزويج البكر من غير رضا صغيرة كانت وكبيرة للمروى ان عباس
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال النبي أحق بنفسها من زوجها والبكر يستأمرها أبوها
في شهاده على ان الولي أحق بالبكر وان كانت بالغة فالمتحب ان يستأذنها بالخبر وانها صابتها
للمروى ان عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من زوجها والبكر
تستأذن في نفسها وانها صابتها ولانها تستحي ان تأذن لايها بالنطق فجعل صابتها ذنا ولا يجوز لتبصر
الأب والجد تزويجها الا ان تبلغ وتأذن للمروى نافع ان عبد الله بن عمر رضي الله عنه تزوج بنت خاله
عثمان بن مظعون فذهب ما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت ان ابني نكح ذلك فامر
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يارقها وقال لا تنكحوا التي حتى تستأمر وهن فان سكن فهو
اذهن فتزوجت بعد عبد الله الصغيرة بن شعبة ولانه ناقص الشفقة ولهذا لا يملك التصرف في مالها بنفسه
ولا يبيع مالها من نفسه فلا يملك التصرف في بعضها بنفسه فان زوجها ساء البلوغ ففي اذنها وجها
أحدهما ان اذنها بالنطق لانه لما افتقر تزويجها الى اذنها افتقر الى نطقها بخلاف الاب والجد والثاني
وهو المنصوص في الاملاء وهو الصحيح ان اذنها بالبكوت حديث نافع وأما التيب فانه ذهبت
بكبرها لو طه فان كانت بالغة عاقلة لم يجز لاحد تزويجها الا بذاتها لما روت غشاء بنت خدام الانصارية
ان أباه زوجها وهي تيب فكرهت ذلك فذكرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فردنكحها واذنها
بالنطق لحديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البكر تستأذن في نفسها واذنها
صابتها فدل على ان اذن التيب بالنطق وان كانت صغيرة لم يجز تزويجها حتى تبلغ وتأذن لان اذنها معتبر
في حال الكبر فلا يجوز الاقيتات عما في حال الصغر وان كانت مجنونة جاز للاب والجد تزويجها صغيرة
كانت أو كبيرة لانه لا يربح لها حال تستأذن فيها ولا يجوز لسائر العصبات تزويجها لان تزويجها اجبار
وليس لسائر العصبات غير الاب والجد ولاية الاجبار فاما لما كم فانه ان كانت صغيرة لم يملك تزويجها لانه
لا حاجة به الى النكاح وان كانت كبيرة تجاز له تزويجها ان رأى ذلك لانه قد يكون في تزويجها شفاء لها

وان ذهبت بكارها بنير الوطه ففهم وجهان أحدهما أنها كلوطوة لعموم الخبر والثاني وهو اللهيب
انها تزوج تزوج لا بكار لان الثيب إنما اعتبر اندها اللهيب الحياء بالوطه والحياء لا يذهب بنير الوطه
(فصل) وان كانت المنكوسة امرأة فلمولى أن يزوجهما كرا كانت أو ثيبا صغيرة كانت أو كبيرة عاقبة
كانت أو مجنونة لانه عقد بملك عليها بحكم ملك فكان الى المولى كالأجارة وان دعت الامة المولى الى
النكاح فإن كان بملك وطأها لم يلزمه تزويجها لانه بطل عليه حقمن الاستمتاع وان ملك وطأ حافيه
وجهان أحدهما لا يلزمه تزويجها لانه تنقص قيمتها بالنكاح والثاني يلزمه لانه لاحق له في وطئها
وان كانت مكاتمة بملك السيد تزويجها بنير اذها لانه لاحق له في منفعتها فان دعت السيد الى تزويجها
ففيه وجهان أحدهما يجبر لها تستعين بالمهر والسفقة على الكتابة والثاني لا يجبر لانها لم يعادلت
اليهوى فانصبت بالنكاح

(فصل) وان كان ولي المرأة ممن يجوز له ان يزوجهما كان عم والمولى المتعلق بمجران يزوجهما من نفسه
فيكون موجبا قبل لانه بملك الايجاب بالاذن فلم يجز ان يملك شطرى العقد كالوكيل في البيع فان أراد
ان يزوجهما فان كان هناك من يشارك في الولاية بزوجهما منه وان لم يكن من يشارك في الولاية بزوجهما
الحاكم منه وان أراد الامام ان يزوجهما امرأة لا ولي لها غيره ففيه وجهان أحدهما ان له ان يزوجهما
من نفسه لانه اذا فوض الى غيره كان غير موكلا والوكيل قائم مقامه فكان ايجابه كايجاب والثاني يرفضه
الى الحاكم لزوجهما لانه الحاكم يزوجه بولاية الحكم فيصير كالزوج وزوجهما منولى ويخالف الوكيل لانه
يزوجهما بولائه وطأ بملك عزله اذا شاء ولا يملك عزل الحاكم غير سبب واذن انما لفعل الوكيل
ولا ينزل الحاكم وان كان لرجل ابن ابن وبنت ابن وهما صغيران فزوج بنت الابن ابن الابن ففيه
وجهان أحدهما لا يجوز وهو قول أبي العباس ابن القاص لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح وولي وشاهدان والثاني وهو قول أبي بكر
ابن الحجاج المصري انه يجوز كاليجوز ان يلى شطرى العقد يبيع ما لمن ابنه فلي هذا يحتاج ان يقول
زوجت بنت أبي بن أبي بن أبي وحل يحتاج الى القبول فيه وجهان أحدهما يحتاج الى القبول وهو ان يقول
بعد الايجاب وقبل نكاحها هو قول أبي بكر بن الحجاج لانه يتولى ذلك بولايتين فقام فيه مقام
الاثنتين والثاني لا يحتاج الى لفظ القبول وهو قول أبي بكر الصفاق لانه قائم مقام اثنتين فقام لفظ
مقام لفظين

(فصل) وان وكل الولي رجلا في التزويج فهل يلزمه ان يعين الزوج فيه قولان أحدهما لا يلزمه لان
من ملك التوكيل في عقد يلزمه تعيين من يعقد معه كالوكيل في البيع والثاني يلزمه لان الواجب على
اليه اختيار الزوج لكامل شقيقته ولا يوجد كمال الشفقة في الوكيل فلم يجعل اختيار الزوج اليه
(فصل) ولا يجوز لولي ان يزوجه المنكوسة من غير كفؤ الا برضاها ورضى سائر الاولياء لما روت
عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحبوا والنطفكم فانكحوا الا كفاه
وانكحوا اليهم وان في ذلك الحاق على جهاب سائر الاولياء فلم يجز من غير رضاهم
(فصل) وان دعت المنكوسة الى غير كفؤ لم يلزم الولي تزويجها لانه يلحقه المار فان رضيا جميعا جاز
تزويجها لما روت فاطمة بنت قيس قالت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فخيرته ان بالجهيم عطيني
ومعاوية فقال اما بالجهيم فانك عليك عمامه وامامعاوية فتشابه من شباب قريش لا شيء له ولكني
أدلك على من هو خيرك منها قلت من يارسول الله قال أسامة قلت أسامة قال نعم أسامة فتزوجت بأبي زيد
فبورك لابي زيد في دوبرك لى في أبي زيد وقال عبد الرحمن بن مهدي أسامة من المولى وقاطعة قرشية

(قوله هو سفاح) السفاح
الزنا يقال سفاحه سفاحا
وسفاحا (قوله وان زوجها
من غير كفء) الكفء
المساوي لها والمائل
والمتعاضدين المتوازيين
في الاداء والقرب (قوله
أخاف عليك عمامه) هو
الضرب بالعصا وقال
أبو عبيد في قوله صلى الله
عليه وسلم اغرق على أهلك
ولا ترفع عصاك عنهم لم
يرد العصا التي يضرب بها
ولا أمرا حاد بذلك وإنما
أراد عنهما من الفساد يقال
لرجل اذا كان رفيقا حسن
السياسة لين العاصم وقيل
السفر كفي بالعصا منه
قال الشاعر
فالت عصاها واستقر
بها النوى * وقيل كنى
به عن كثرة الجماع وليس
بشيء قال الأزهري معناه
انه شديد على أهله خشن
الجانب في معائنه
مستقص عليلين في باب
الغيرة

(قوله فساد عريش) أي
 عام فاش كثر عنه بالعرش
 ومنه قوله تعالى قد وادعاه
 عريش (قوله اصطنى
 ككنانة واصطنى من
 قرش) الطاء فيه بدل من
 التاء والفاء ضد الكسر
 محدود وصفوة الشيء خالصه
 ومحمد صلى الله عليه وسلم
 صفوة الله وصفطاء وقال
 أبو عبيدة صفوة مالى
 وصفوة مالى فإذا نزعوا
 الهاء قالوا صفوا مالى بالفتح
 لا غير (قوله يسترذل
 اصحابها) الرذل العون
 التحسيس وقدرذل فسلان
 بالضم رذل رذالة ورذولة
 فهو رذل ورذال بالضم
 من قوم رذول وارذال
 ورذلاء عن يعقوب
 (قوله غنينا زمانا) أى
 ضنا أو كتنينا يقال
 غنى بالمكان أقام به وغنى
 أى عاش بالتعملك بالفقر
 والامعوك الفقير وعروة
 الصالحك رجل من العرب
 كان يجمع الفسقاء فى
 حظيرة ويرزقهم بما ينضم
 (قوله فإزادنا نبيا) البني
 التمدى وروى بأو أى
 كبروا بالبؤ والكبر والفسخ
 يقال ابوت على القوم بأى
 بأو

ولأن المنع من نكاح غير الكف لحقهما فاذا لم يميزا لال المنع فإن تزوجت المرأة من غير كف من غير
 رضاها ومن غير رضا سائر الأولياء فقد قال فى الأم النكاح باطل وقال فى الإملاء كان للباقيين الرد
 وهذا يدل على أنه صحيح فمن أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما أنه باطل لأنه عقدى حق غيره من غير
 إذن قبيل كل باع مال غيره بغير إذنه والثانى أنه صحيح وبثب فيه الخيار لأن النقص بوجبا الخيار
 دون البطلان كلواشترى شيئا ميبيا ومنهم من قال العقد باطل قولوا واحد المأذ كزناه وتناول قوله فى
 الإملاء على أنه أراد بالرد المنع من العقد ومنهم من قال أن العقد هو يعلم أنه ليس بكف بطل العقد
 كلواشترى الوكيل سلمة وهو يعلم ببيعها وإن لم يعلم صح العقد وثبت الخيار كلواشترى الوكيل سلمة
 ولم يعلم ببيعها وحل القولين على هذين الحالين

(فصل) والكفاءة فى الدين والنسب والحرية والصنعة قالوا الذين فهو معتبر قالوا فاسق ليس بكف
 للعقيقة لما روى أبو حاتم المزنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه
 فأنكحوه إلا تنفعلوا تكن فتنه فى الأرض وفساد عريش وأما النسب فهو معتبر قال يعقوب ليس بكف
 للحرية لما روى عن سلمان رضى الله عنه أنه قال لا تؤمكم فى صلاتكم ولا تسكن نساءكم وغير القرشى
 ليس بكف للقرشية لقوله صلى الله عليه وسلم قدمو قرشا ولا تقدموها وهل يكون قرش كلها كفاءة
 فيه وجهان أحدهما أن الجميع كفاءة كالأمة أو كفاءة والثانى أنهم يتفاضلون فعلى
 هذا غير الماشى والمطلى ليس بكف للهاشمية والمطلية لما روى واثقه بن الأسقع أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال أن الله اصطنى كنانة من بنى اسمعيل واصطنى من كنانة قرشا واصطنى من قرش
 بنى هاشم واصطنى من بنى هاشم وأما بنو هاشم وبنو المطلب فهم كفاءة لأن الذى صلى الله عليه وسلم
 سوى بينهم فى الخمس وقال ابن جى هاشم وبنى عبد المطلب شئ واحد وأما الحرية فهي معتبرة قال عبد
 ليس بكف للحرية لقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ ومن رزقناه منازقا حسنا
 فهو ينفق منه سرا وجهه اهل يستورون ولأن الحرية يلحقها العار بكونها تحت عبدا وأما الصنعة فهي
 معتبرة قالوا ليس بكف للبراز والجميع ليس بكف للخرز لأن الحيا كقول الجميع يسترذل أصحابها
 واختلف أصحابنا فى البسار فذهب من قال يعتبر بالفقر ليس بكف للموسرة لما روى سمرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسب المال والكرم التقوى ولأن ثقة الفقير دون ثقة الموسر ومنهم
 من قال لا يعتبر بالمال بروح ويندو ولا يفخر به ذو المروءة ولهذا قال الشاعر

غنينا زمانا بالتصمك والفتى * وكلا سقائه نكاح سبيها الدهر

فإزادنا ببيع على ذى قرابة * غنانا ولا نرى بأصحابنا الفقر

(فصل) وإن كان للزنا وليان وأذنت لكل واحد منهما فى تزويجهما فبيها كل واحد منهما من رجل
 نظرت فإن كان العقدان فى وقت واحد ولم يعلم متى عقدا أو علم أن أحدهما قبل الآخر ولكن لم يعلم عين
 السابق منها بطل العقدان لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر وإن علم السابق ثم نسي وقب الأمر لأنه قد
 يتذكر وإن علم السابق وتبين فالنكاح هو الأول والثانى باطل لما روى سمرة رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أيعامرأ تزويجهما وليان ففي الأول منهما فإن ادعى كل واحد من الزوجين
 أنه هو الأول وادعى على المرأة به فإن أنكرت العلم قال قول فوطىها مع يمينها لأن الأصل عدم العلم وإن أقرت
 لأحدهما سلمت إليه وهل يختلف إلا تزويجه قولان أحدهما لا يختلف لأن اليمين تعرض على المسكر حتى
 يقرولو أقرت لثانى بعد ما أقرت للأول لم يقبل فلم يكن فى تحليفه قائدة والثانى يختلف لانهما بما
 نسكت وأقرت لثانى قبل زواجه لمهر فعلى هذا إن حلفت سقط دعوى الثانى وإن أقرت لثانى لم يقبل

وجوهها ويجب عليها المهر الثاني وان نكحت رد الثانيين على الثاني فان لم يحلف استقر النكاح للاول
وان حلف حصل مع الاول اقرار ومع الثاني يمين ونكول المدعى عليه فان قلنا انه كالبينة حكم بالنكاح
للتاني لان البينة تقسم على الاقرار وان قلنا انه بمنزلة الاقرار وهو الصحيح ففيه وجهان أحدهما يحكم
ببطلان النكاحين لان مع الاول اقرار ومع الثاني ما يقوم مقام الاقرار فصار كالوأقرت فلما في وقت
واحد والثاني ان النكاح للاول لانه سبق الاقرار له فلم يبطل باقرار بعده ويجب عليها المهر الثاني
كالوأقرت للاول ثم أقرت للتاني

(فصل) ويجوز لولي الصبي ان يزوجه اذ رأى ذلك لما روى ان عمر رضى الله عنه زوج ابنه صغيرا
ولانه يحتاج اليه اذا بلغ فاذا تزوجه آف حفظ الفرج وحل له أن يزوجه با كتمن امرأة فيه وجهان
أحدهما لا يجوز لان حفظ الفرج يحصل بإسراء والثاني يجوز أن يزوجه بربيع لانه قد يكون له فيه
خط وأما المنون فانه ان كان له حال افاقه لم يجز تزوجه بغير اذنه لانه يمكن استئذنه فلا يجوز لاقتيات
عليه وان لم يكن له حال افاقه ورأى الولي تزوجه للعفة أو الخدمه تزوجه لانه فيه مصلحة وأما المحجور عليه
لسفه فانه ان رأى الولي تزوجه تزوجه لان ذلك من مصلحته فان كان كثيرا لطلاق سراح مجارية لانه
لا يقدر على اعتاقها وان طلب التزويج وهو محتاج اليه فامتنع الولي فتزوج بغير اذنه ففيه وجهان
أحدهما انه لا يصح لانه تزوج بغير اذنه فلم يصح منه كالتزويج قبل الطلب والثاني يصح لانه حق وجبه
يجوز له أن يستوفيه باذن من هو عليه فاذا امتنع جاز له أن يستوفيه بنفسه كالمو كان له على رجل دين
وامتنع من أدائه وأما العبد فانه ان كان بالغاً فهل يجوز لمولاه أن يزوجه بغير رضاه فيه قولان أحدهما
له ذلك لانه مملوك بملك يعمه واجارته فذلك تزويجه من غير رضاه كالاتموا الثاني ليس له ذلك لان النكاح
معنى يقصده الاستمتاع فلم يملك اجباره عليه كالقسم وان كان صغيراً ففيه طريقان أحدهما انه على
القولين لانه تصرف بحق الملك فاستوى فيه الصغير والكبير كالبيع والاجارة والثاني انه يملك تزويجه
قولاً واحداً لانه ليس من أهل التصرف فجاز تزويجه كالابن الصغير وان دعا العبد البالغ مولاه الى
النكاح ففيه قولان أحدهما يلزمه تزويجه لانه مكلف مولى عليه فاذا طلب التزويج وجب تزويجه
كالسفيه والثاني لا يلزمه لانه يملك يعمه واجارته فلم يلزمه تزويجه كالامة وأما المكاتب فله على المولى
اجباره على النكاح لانه سقط حقه من رقبته ومنفعته فان دعا المكاتب المولى الى التزويج فان قلنا
يجب عليه تزويج العبد فالمكاتب أولى وان قلنا لا يجب عليه تزويج العبد ففي المكاتب وجهان أحدهما
لا يجب لانه مملوك فلم يلزمه تزويجه كالعبد والثاني يجب لانه لاحق له في كسبه بخلاف العبد فان كسبه
للمولى فاذا تزوجه بطل عليه كسبه للمهر والنفقة

(فصل) ولا يصح النكاح الانشاهدين وقال أبو ثور يصح من غير شهادة لانه عقد فصح من غير
شهادة كالبيع وهذا خطأ لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل نكاح لم يحضره
أربعة فهو سفاح خاطب دوى وشاهدان ويخالف البيع فان القصد منه المال والقصد من النكاح
الاستمتاع وطلب الولد ومبناها على الاحتياط ولا يصح الا بشاهدين ذكرين فان عقد برجل
واسرائين لم يصح حديث عائشة رضى الله عنها ولا يصح الا بعديلين لما روى ابن مسعود رضى الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل فان عقد بمجهول الحال ففيه وجهان
أحدهما هو قول أبي سعيد الاصطخري انه لا يصح لان ما افتقر ثبوته الى الشهادة لم يثبت بمجهولين
كالاثبات عند الحاكم والثاني يصح وهو المذهب لا ما اعتبرنا العدالة الباطنة لم تصح أن كسبة العامة
الابحصة الحاکم لانهم لا يعرفون شروط العدالة وفي ذلك مشقة فاكتفى بالعدالة الظاهرة كما اكتفى

في الحوادث في حقهم بالتقليد حين شق عليهم ادراكها بالليل فان عقد مجعولين ثم بان انهما كانا قاسقين لم يصح لاحكامنا بصحتي الظاهر فاذا بان خلافه حكم باطله كالحكم بما يستند فيه من وجه النص بخلافه ومن اصحها بنام قل فيه قولان بناء على القولين في الحكم اذا حكم بشهادة شاهدين ثم بان انهما كانا قاسقين وان عقد بشهادة اعميين ففيه وجهان أحدهما انه يصح لان الاعمى يجوز ان يكون شاهداً والثاني لا يصح لانه لا يعرف العاقد فهو كالاصم الذي لا يسمع لفظ العاقد يصح بشهادة ابي أحد الزوجين لانه يجوز ان يثبت النكاح بشهادتهما وهو اذا جحد الزوج الآخر وهل يصح شهادة ابنيهما أو بشهادة ابن الزوج وابن الزوجة فيه وجهان أحدهما يصح لانهما من أهل الشهادة والثاني لا يصح لانه لا يثبت هذا النكاح بشهادتهما معاً

(فصل) واذا اختلف الزوجان فقالت الزوجة عقدنا بشاهدين قاسقين وقال الزوج عقدنا بعبدين ففيه وجهان أحدهما ان القول قول الزوج لان الاصل بقاء الصلابة والثاني ان القول قول الزوجة لان الاصل عدم النكاح وان تصادقا على انهما تزوجا بولي وشاهدين وأنكر الولي والشاهدان لم يلتفت الى انكارهم لان الحق لهما دون الولي والشاهدين

(فصل) ولا يصح الاعلى زوجين معينين لان المقصود بالنكاح أعيانهم فوجب تعيينهما فان كانت المنكوسة حاضرة فقال زوجها هذه صح وان قال زوجها هذه فاطمة واسمها عائشة صح لان مع التعيين بالاشارة لاحكام للاسم فلو أثر اللفظ فيه وان كانت المنكوسة غائبة فقال زوجها ابني وليس له غيرها صح وان قال زوجها ابني فاطمة وهي عائشة صح لانه لاحكام للاسم مع التعيين بالنسب فلم يؤثر الخطأ فيه وان كان له اثنتان فقال زوجها ابني لم يصح حتى يعينها بالاسم أو بالعصمة وان قال زوجها عائشة وقيل الزوج ونواي بئته أو قال زوجها ابني وقيل الزوج ونواي الكبيرة صح لانها تعين بالنية وان قال زوجها ابني ونواي الكبيرة وقيل الزوج ونواي الصغيرة لم يصح لان الاعجاب في امر أو القبول في أخرى وان قال زوجها ابني عائشة ونواي الصغيرة وقيل الزوج ونواي الكبيرة صح النكاح في عائشة في الظاهر ولم يصح في الباطن لان الزوج قبل في غيرها أوجب الولي

(فصل) ويستحب ان يخطب قبل العقد لما روي عن عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الحاجة الحمد لله نعمه ونستعينه ونعوذ بالله من شرورنا غشنا من حيثنا أعمالنا من يهدنا الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله قال عبد الله ثم نزل خطبتك ثلاث آيات اتقوا الله حق تقاته ولا تعونوا الاوآثم مسلمون اتقوا الله الذي نساءلون به والارحام ان الله كان عليكم رقيباً اتقوا الله وقولوا قولا سديداً فان عظمتم غير خطبة جاز لما روي سهل بن سعد الساعدي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذي خطب الواهبة زوجتكها بما علمك من القرآن ولم يذكر الخطبة ويستحب ان يدعى لها بعد العقد لما روي أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رفاً انسان اذا تزوج قال بارك الله فيك وبارك عليك وجعل دنكاً خيراً **(فصل)** ولا يصح العقد باللفظ التزويج أو الانكاح لان ما سواهما من الالفاظ كالتكليف والهبه لا يأتي على معنى السكاح ولان الشهادة شرط في النكاح فاذا عقد بلفظ الهبة لم تقع الشهادة على النكاح واختصاً بما يتا في نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة فمنهم من قال لا يصح لان كل لفظ لا ينعقد به نكاح غيره لم ينعقد به نكاحه كلفظ الاحلال ومنهم من قال يصح لانه لما خص بهبة البضع من غير بدل خص بلفظها وان قال زوجني فقال زوجها صح لان النبي صلى الله عليه وسلم خطب الواهبة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال زوجنيها فقال النبي صلى الله عليه وسلم خطبها بما علمك من القرآن

(قوله خطبة الحاجة)
الحاجة ههنا النكاح
(قوله كان اذا رفاً الانسان)
أي دعه والرفاء بالمشهور
الدعا بما لا تخاف وحسن
الاجتماع يقال للزوج بالرفاء
والبنين وأصله من رفاً
التوب وهو اصلاحه

وان قال زوجته فقال قلت فقيه قولان أحدهما يصح لأن القبول يرجع الى ما أوجبه الولي كما يرجع في البيع الى ما أوجبه البائع والثاني لا يصح لأن قوله قبلت ليس بصريح في النكاح فلم يصح به كالأول
 زوجته فقال نعم وان عقد بالجمعة ففيه ثلاثة أوجه أحدها لا يصح لقوله صلى الله عليه وسلم استحلتهم فروجهن بكلمة الله وكلمة الله بالمرية فلا تقوم الجمعة مقامها كما قرآن والثاني وهو قول أبي سعيد
 الاطخري انه ان كان يحسن بالمرية لم يصح وان لم يحسن صح لان ما اختص بلفظ غير مجزئ جاز
 بالجمعة عند المجزئ عن العربية ولم يجز عند القدرة كشكيرة الصلاة ولثالث وهو الصحيح انه يصح
 سواء أحسن بالمرية أو لم يحسن لأن لفظ النكاح بالجمعة يأتي على ما يأتي عليه لفظه بالمرية فقام
 مقامه وتحقق القرآن فان قصد منه النظم للمجزئ وذلك لا يوجد في غيره والقصد بالتكثير العادة
 ففرق فيه بين المجزئ والقدرة كأفعال الصلاة والقصد بالنكاح تملك ما يقصد بالنكاح والجمعة
 كالمرية في ذلك فان فصل بين القبول واليجاب بخطبة بان قال الولي زوجته وكما قال الزوج بسم الله
 والحمد لله والصلاة على رسول الله قبلت نكاحها ففيه وجهان أحدهما وهو قول الشيخ أبي حامد
 الاسفراييني رحمه الله انه لا يصح لان الخطبة أمور بال عقد فلم تنع محتمة كالتميم بين صلاتي الجمع والثاني
 لا يصح لانه فصل بين الإيجاب والقبول فلم يصح كالفصل بينهما بغير الخطبة ويختلف التيمم فانه أمور به
 بين الصلاتين والخطبة مأمور بها قبل العقد

﴿فصل﴾ وإذا انعقد العقد لازم ولم يثبت فيه خيار المجلس ولا خيار الشرط لان العادة في النكاح انه
 يسئل عما يحتاج اليه قبل العقد فلا حاجة الى اختيار بعد موافقة أعلم
 ﴿باب ما يحرم من النكاح وما لا يحرم﴾

من ارتد عن الدين لم يصح نكاحه لان النكاح حرام اذا لا استمتاع ولا يوجد ذلك في نكاح المرتد ولا يصح
 نكاح الختنى للمشكل لانه ان تزوج امرأة لم يؤمن ان يكون اسماءه وان تزوج رجلا لم يؤمن ان
 يكون رجلا ولا يصح نكاح الحرم لما ينافي الحج

﴿فصل﴾ ويحرم على الرجل من جهة النسب الام والبنات والاخوة والعمة والخالدة وبنات الاخ وبنات
 الاخت لقوله عز وجل حرم عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وأخواتكم وبناتكم وبناتكم وبناتكم وبناتكم
 الأخ وبنات الأخ ومن حرم عليه محاذ كزناه بنسب حرم عليه بذلك السب كل من يدلي به وان بعد
 فحرم عليه الام وكل من يدلي بالامومة من الجلمات من الاب والام وان علون وتحرم عليه البنات
 وكل من ينسب اليه بالبنوة من بنات الأولاد وأولاد الأولاد وان سفلن وتحرم عليه الاخت من الأب
 والاخت من الام والاخت من الأب والام وتحرم عليه العمة وكل من يدلي اليها بالعمومة من أخوات
 الأم وأما الاجداد من الأب والام وأمن الاب وأمن الام وان علون وتحرم عليها خالدة وكل من يدلي اليه
 بالخالدة من أخوات الجلمات من الأب والام وأمن الاب وأمن الام وان علون وتحرم عليه بنت الاخ
 وكل من ينسب اليه ببنوة الأخ من بنات أولاده وأولاد أولاده وان سفلن وتحرم عليه بنت الاخت
 وكل من ينسب اليه ببنوة الاخت من أولادها وأولاد أولادها وان سفلن لان الاسم يطلق على من
 قريب وبعد والدليل عليه قوله سبحانه وتعالى يا أيها آدم وكنز الله عليه السلام ما أتاكم الله به من
 من بعد منهم كن قريباً فان أباًكم اسمعيل عليه السلام كان راسياً فسمى اسمعيل أباهم مع البدولان
 والعقب بالملك ورد الشاهد فلا يكون كالابن والأب في التحريم بينهما على التغليب أولى

قوله استحلتهم فروجهن
 بكلمة الله هي قوله تعالى
 فأنكحوا ما طاب لكم
 من النساء وقيل قوله تعالى
 فأنكحوا ما طاب لكم
 بآسان ذكره الخنصري
 قوله لفظ مجزئ يعني
 القرآن يعني مجزئاً يأتي
 أحد بثله وان باتت منه
 افترقت منه وأصله البعد
 والبنوة البعد على
 غير القياس

لانه ليست احداهما بأولى من الاخرى فبطل نكاحهما وان تزوج احداهما بعد الاخرى بطل نكاح الثانية لانها اختصت بالتحريم وان تزوج احداهما ثم طلقها فان كان طلاقا بائنا حلت له الاخرى لانه لم يجمع بينهما في الفراش وان كان رجعي لم يحل لانه باقية على الفراش وان قال اني خبرتني باقتضاء العدة وانكرت المرأة لم يقبل قوله في اسقاط النفقة والسكنى لانه حتى لها وقيل قوله في جواز نكاح أختها لان الحق لله تعالى وهو مقلد فيما بينه وبينه فان نكح وثني وثنية ودخل بها ثم أسلم وتزوج باختها عديتها لم يصح وقال المزني النكاح موقوف على اسلامها فان لم تسلم حتى انقضت العدة صح كايقظ نكاحها على اسلامها وهذا خطأ لانها جارية الى يثبوتة فلم يصح نكاح أختها كالرجعية وبخالف هذا نكاحها فان الموقوف هناك الحل والنكاح يجوز أن يقف حله ولا يقف عقده ولهذا يقف حل نكاح المرتدة على انقضاء العدة ولا يقف نكاحها على الاسلام ويقف حل نكاح الرجعية على العدة ولا يقف نكاح أختها على العدة

(فصل) ومن حرم عليه نكاح امرأة بالنسب له أو بالمصاهرة أو بالجمع حرم عليه وطؤها ملك العيين لانه اذا حرم النكاح فلا يحرم الوطء وهو المقصود أولى وان ملك أختين فوطئ احداهما حرم عليه الاخرى حتى تحرم الموطوءة يبيع أو تعتق أو كتابة أو نكاح فان خالف ووطئها لم يبد الى وطئها حتى تحرم الاولى والمستحب أن لا يوطئ الاولى حتى يستبرئ الثانية حتى لا يكون جامعاً لهما في رحم أختين وان تزوج امرأة ثم ملك أختها لم يحل له المملوكة لان أختها على فراشه وان وطئ مملوكة ثم تزوج أختها حرم المملوكة وحلت المنكوسة لان فراش المنكوسة أقوى لانه يملك به حقوق لان ملك بفراش المملوكة من الطلاق والظهار والايلاء والعان فثبت الاقوى وسقط الاضعف كملك العيين لما ملك به ما لا يملك بالنكاح من الرقة والمنفعة اذا طرأ على النكاح ثبت وسقط النكاح

(فصل) وما حرم من النكاح والوطء بالقرابة حرم بالرضاع لقوله تعالى وأما نسك الم لا ترضعكم وأخواتكم من الرضاعة فنص على الام والاخت وقسنا عليهما من سواهما وروى عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة

(فصل) ومن حرم عليه نكاح امرأة على التأنيد يرضع أو نكاح أو ووطء مباح صارها محرماً في جواز النظر والخلوة لانها محرمة عليه على التأنيد بسبب غير محرر فصار محرماً كالام والبيت ومن حرم عليه بوطء شبهة لم يصح محرماً لانها حرم عليه بسبب غير مباح ولم تلحق بذوات المحارم والانساب

(فصل) ويحرم على المسلم أن يتزوج من لا كتاب له من الكفار كبدة الاوثان ومن ارتد عن الاسلام لقوله تعالى ولا تتكفروا للمشركين حتى يؤمن ويحرم عليه أن يوطئ اماءهم بملك العيين لان كل صنف حرم ووطء حواثرهم بعقد النكاح حرم ووطء اماتهم بملك العيين كالاخوات والعصام ويجل له نكاح حواثر أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى ومن دخل في دينهم قبل التبديل لقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم ولان الصحابة رضي الله عنهم تزوجوا من أهل التمة فتزوج عثمان رضي الله عنه مائلة بنت القرافة الكلبيّة وهي نصرانية توأمت عنده وتزوج حذيفة رضي الله عنه يهودية من أهل المدائن وسئل جابر رضي الله عنه عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية فقال تزوجناهن رمان الفتح بالكوفة مع سعد بن أبي وقاص ويجل لموطء اماتهم بملك العيين لان كل جنس حل نكاح حواثرهم حل ووطء اماتهم كالسليمن ويكره أن يتزوج حواثرهم وان يوطئ اماءهم بملك العيين لا تالاً لأن أن يجمل اليها

فتفتنه عن الدين أو يتولى أهل دينها فإن كانت حرة فلكراهية أشد لأنه لا يؤمن ما ذكرناه ولا نه
يكتر سواد أهل الحرب ولا نه لا يؤمن أن يسرى ولمهنا فيسترق
(فصل) وأما غير اليهود والنصارى من أهل الكتاب كن يؤمن بزور داود عليه السلام وصحف
شيث فلا يجعل لهم أن يشكح سرائرهم ولأن يطمأئناهم ملك الميعين لأنه قبل أن يطمأئناهم ليس من كلام
الله عز وجل وأما هو شيث زل به جبريل عليه السلام كالأحكام التي نزل بها على النبي صلى الله عليه
وسلم من غير القرآن وقبل أن تأتيهم ليس بأحكام وإنما هي مواضع والدليل عليه قوله تعالى
إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ومن دخل في دين اليهود والنصارى بعد التبديل
لا يجوز لهم أن يشكح سرائرهم ولأن يطمأئناهم ملك الميعين لأنهم دخلوا في دين باطل فهم كن
أوتد من المسلمين ومن دخل فيهم ولا يعلم أنهم دخلوا قبل التبديل أو بعده كمنار العرب وهم تنوخ
وبنو قليب وبهراء لم يجعل نكاح سرائرهم ولا وطه أماتهم ملك الميعين لأن الأصل في الفروج الحظر
فلا تسامح مع الشك

(فصل) واختلف أصحابنا في السامرة والصابئين فقال أبو اسحق السامري من اليهود والصابئون
من النصارى واستنقى القاهر أبوسعيد الاصطخرى في الصابئين فأفتى بقتلهم لأنهم يعتقدون أن
الكواكب السبعة مدبرة والمذهب أنهم ان وافقوا اليهود والنصارى في أصول الدين من تصديق
الرسول والابمان بالكتب كانوا منهم وان خالفوه في أصول الدين لم يكونوا منهم وكان حكمهم حكم
عبدة الاوثان واختلقوا في الجحوس فقال أبو ثور رجل نكاحهم لأنهم يقرن على بينهم بالجزية كاليهود
والنصارى وقال أبو اسحق ان قلنا أنهم كل طم كتاب حل نكاح سرائرهم وطه أماتهم والمذهب أنه
لا يجعل لأنهم غير متمسكين بكتاب فهم كعبدة الاوثان وأما حقن الدم فلا نطم شبهة كتاب الشبهة في
الدم تقتضي الحقن وفي البضع تقتضي الحظر وأما قال أبو اسحق فلا يصح لأنه لو نكحنا نكاحهم على هذا
القول لجاز قتلهم على القول الآخر

(فصل) ويحرم عليه نكاح من ولد بين وثنى وكنائية لأن الولد من قبيلة الأب ولهذا ينسب اليه
ويشرف بشرفه فكان حكمه في النكاح حكمه ومن ولد بين كنائي ووثنية ففيه قولان أحدهما أنها
لا تحرم عليه لأنها من قبيلة الأب والأب من أهل الكتاب والثاني أنها تحرم لأنها من قبيلة كنائية
فأشبه الجوسية

(فصل) ولا يحل له نكاح الامة الكتابية لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات
المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ولا تنهات كنات ككفار استرق ولده منها وان
كانت مسلم لم يؤمن أن يبيعها من كافر فيسترق ولده منها وأما الامة المسلمة فانه ان كان الزوج حواظرت
فان لم يخش العنت وهو الزنا لم يحل له نكاحها لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات
المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات الى قوله عز وجل ذلك لمن خشي العنت منكم
فدل على انها لا يحل لمن لم يخش العنت وان خشي العنت ولم تكن عنده حرة ولا يحل له وهو ما يزوج
به حرة ولا يماشري به أمة جازله نكاحها لأنه وان وجب ما يزوج به حرة مسلمة لم يحل له نكاح الامة
لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم فدل على انه
اذا استطاع ما ينكح به محصنة مؤمنة أنه لا ينكح الامة وان وجب ما يزوج به حرة كنائية أو يشترى
به أمة ففيه وجهان أحدهما يجوز لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات

جسدا بطل الحرم حللا
وبطل الحلال ولما وطلوا
صفة التي على الله عليهم وسلم
على غير ما نزلت من عند
الله (قوله فتفتنه) الفتته هي
الاغتيال عن الحق الى الباطل
والفان المضل عن الحق
وقد شبه المرء كاذبا أفتنه
والفتنة أيضا الابتلاء
والاختبار (قوله حقن
دمائهم) حقن دمه منعت
أن يسفك وأصله من حقن
البلن أحقنه بالضم أذبعته
في السقاء وصيت حليبه
على راتبه واسم هذه اللبن
الحقن (قوله يعتقدون أن
الكواكب السبعة مدبرة)
هي الشمس والقمر
والنجم وزحل والمريخ
وزهرة وعطارد ومدبرة
أي تدبر الخلق في معاشهم
وفقرهم وفنائهم يقال
الوز ير تدبر لك أي ينظر
في أمر مصلحته والتدبر
هو التدبر كقوله عواقب
الاور وذلك رأى للنجمين
وكذبوا إنما ذلك الى الله
تعالى (قوله ومن لم يستطع
منكم طولا) الطول الفصل
واليسطة والمقدرة على
السل والطول أيضا المن
طول على أي من لمن
خشى العنت أي يخاف
الزنا والعنت أيضا المشقة قال
تعالى عز يزعليه ما عنت

ودلما عنت كانه تلحقه المشقة بترك النكاح والعنت في اللغة المشقة الشد بده قال أكنعنوت اذا كانت شاققة لا زهرى وقال البرد العنت
هنا الهلاك لأن الشهوة تحمله على الزنا فيهلك الجسد وقال الجوهري هو التجور وهنا (قوله المحصنات) هن هن الحائرات والمحصنات

أيضا الزوجات والمحسنات الغافحات أحدثت الرأفة عن أن تزاول امرأة عفيفة فهي محسنة ومحنة وكل امرأة مزوجة محنة بالتمتع لا غير وللمها خوذ من (٤٨) الحسن وهو للموضع عتق فيمن العتق كأنها صنعت فها من البني وهو الزنا الذي

(ΣΛ)

فما لمكت أيمانكم وهذا غير مستطاع أن ينكح المصنات المؤمنات والثاني لا يجوز وهو الصحيح لقوله تعالى ذلك لمن غشى العنت منكم وهذا لا يغشى العنت وإن كانت عنه سورة لا يضر على وطنها لصغر أترقي وألغى من مرض فقيه وجهان أحدهما جعله نكاح الامة لأنه يغشى العنت والثاني لا يصل لأن محتمة سورة لا يصلح له نكاح الامتوالصحيح هو الاول فإن لم تكن عنه سورة ولم يقدر على طول سورة وغشى العنت فتزوج أمه ثم تزوج سورة أو وجد طول سورة وأمن العنت لم يبطال نكاح الامتوقال المزني اذا وجد صدق سورة بطل نكاح الامتواللان شرط الاباحة قذف زال وهذا خطأ لأن زوال الشرط بعد العقد لا يحكمه كالأول من العنت بعد العقد وإن كان الزوج عبداً حل به نكاح الامة وإن وجد صدق سورة ولم يخف العنت لاتهامها ساقطة فلم يقف نكاحها على خوف العنت وعدم صدق الحرة كالخبر في حق الحرة

کایما و کایا بطمن مره

متقارب ومنه قولهم تفرقوا واشتد
الهمز قيل سمي تخلوا عن المهر

(فصل) ويحرم على العبد نكاح مولاه لان أحكام الملك والنكاح تتناقض فان المرأه بحكم الملك تطالب بالسفر الى المشرق والعبد بحكم النكاح يطالب بالسفر الى المغرب والمرأه بحكم النكاح تطالب بالنفقة والعبد بحكم الملك يطالب بالنفقة وان تزوج العبدوة ثم اشترته انفسخ النكاح لان ملك المبتين أقوى لانه ملكه الرقة والمنفعة فاسقط النكاح ويحرم على المولى أن يتزوج أمته لان النكاح يوجب للرأه حقوقاً يمنع منها ملك المبتين فقبل وان تزوج جاريه ثم ملكها انفسخ النكاح لما ذكرناه في العبد اذا تزوج موه ثم اشترته

(فصل) ولا يجوز نكاح المعتدة من غيره لقوله تعالى ولا تعزموا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ولأن العدة وجبت لحفظ النسب فلو جاز نكاحها اختلط النسب وبطل المقصود ويكره نكاح المرتبة بالحل بعد انقضاء العدة لأنه لا يؤمن أن تكون حاملا من غيره فان تزوجها فيه وجهاً أحدهما وهو قول أبي العباس إن النكاح باطل لانهما تابة بالحل فلم يصح نكاحها كالأحوادث الربية قبل انقضاء العدة والثاني وهو قول أبي سعيد وأبي إسحق أنه يصح وهو الصحيح لانها ربية حدث بعد انقضاء العدة فلم تنفع محبة العقد كالأحوادث بعد النكاح ويجوز نكاح الحامل من الزنا لان جملها لا يلحق بأحد فكان وجوده كعدمه

(فصل) ولا يجوز نكاح الشغار وهو أن يزوج الرجل ابنته أو أخته من رجل على أن يزوجه ذلك

مقارب ومن قولهم تفرقوا شفر بفر لانهم اذا تباذلا باخيتهم ما قد اخرج كل واحد منهما الى صاحبه وفارقها ابنته
اليدوقل سمي خلوة عن المهر من قولهم شفر البلدة اذ خل عن أهلها وقال في النمل وقيل سمي شفارا لفتحها تشبها وفعل الكلب حله لول

(قوله نكاح اشعة) أصله من المتاع وهو ما يتلغ به آل حنن والتمم أيضا (٤٩) الاتضاع بالشيء كأنه يتنعم صاحبه

ويتلغ نكاحه إلى الوقت الذي وقته (قوله أنك امرؤاته) أي متعبر عن الحق يقال: هت السفينة عن بلد كذا أي تحديرت عن المقصد لم تهتد له ويقال ما في الأرض إذا ذهب متحيرا قال الله تعالى يهون في الأرض ويقال أيضا تهاته يته إذا تكبر (قوله لجر الانسية) بفتح التون ضد الوحشية منسوبة إلى الانس بالتحريك وهم الحى القيسون والانس أيضا لغة في الانس (قوله الواصلة والوصولة) هي التي تمل شعرها بشعر آخر والواشمة واللوشومة أن تفرز برقة في شئ من البدن في اليد أو الرجل أو الوجه ثم يذرع عليه النور فينهضل وقد صار موشوما أسود (قوله قاردت ان أحسب نفسي ومالي) أي أطلب به أجزاعه الله والامم الحسبة بالكسر وهو الأجور والجمع الحسب (قوله ثم أي أي أطؤها وأصلها من تزوج في أيتافى العادة فكفى عن لوطه بالبناء ويقال بنى الرجل بامرأته إذا وطئها (قوله التعريض بخطة المستدة) هو ضد التصريح وهو التورية بالشيء يقال

ابتعنا وأخذه ويكون ضحك كل واحدة منهما صداقا للآخرى لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سعى عن الشغار والشغار أن زوج الرجل ابنته من الرجل على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق ولا به اشترى في الضحك بينهما وبين غيره فبطل العقد كزوج ابنته من رجلين قالما إذا قال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك صح الكساح لأنه يحصل التشريك في البضع وما حصل الفساد في الصداق وهو ما جعل الصداق أن تزوجه ابنته فبطل الصداق وصح النكاح وإن قال زوجتك ابنتي بائة على أن تزوجني ابنتك صح الكساح ومن وجبه المثل لأن الفساد في الصداق وهو شرط مع المائة تزوج ابنته فاشبه المثل فلهذا وإن قال زوجتك ابنتي بائة على أن تزوجني ابنتك صح الكساح ويكون بضع كل واحد منهما صداقا للآخرى فميموجبهان أحدهما يصح لأن الشغار هو الخالي من الصداق وهما لم يخل من الصداق وإثاني لا يصح وهو الذهب لأن المطل هو التشرى في البضع وقد اشترك في البضع

(فصل) ولا يجوز نكاح اشعة وهو أن يقول زوجتك ابنتي يوما أو شهرا لما روى محمد بن علي رضي الله عنهما أنه سمع أباه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وقديني ابن عباس وبلغه أنه يرخص في متعة النساء فقال له علي كرم وجهه مالك امرؤاته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سعى عنها يوم خير وعن حجوم الجر الانسية ولا نه عقد يجوز مطلقا لم يصح مؤقتا كبيع ولا به نكاح لا يتعلق به الطلاق والظهار والأرث واعدة الوفاة فكان باطلا كسائر الانكحة الباطلة

(فصل) ولا يجوز نكاح المحلل وهو أن ينكحها على أنه إذا وطئها فلا نكاح بينهما وأن يزوجهما على أن يحلها الزوج الأول لما روى مزعل عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والوصولة والواشمة واللوشومة والحلل والمحلل وأكل الربا ومطعمه ولا نه نكاح شرط اختطاعه دون غايته فشاب نكاح المأمة وأن تزوجهما على أنه إذا وطئها طلقها فبطلت لأن أحدهما أنه باطل لما ذكرناه من المأمة والثاني أنه يصح لأن النكاح مطلق وانما شرط قطعه بالطلاق فبطل الشرط وصح العقد فإن تزوجهما واعتقد أنه بطلها إذا وطئها كره ذلك لما روى أبو موسى روى التميمي أن رجلا أتى عثمان رضي الله عنه فقال ان جاري طلق امرأتي فغضب علي فشد فاردت أن أحسب نفسي ومالي فأتزوجهما ثم أتني بها ثم أطلقها فنرجع إلى زوجها الأول فقال له عثمان رضي الله عنه لا تنكحها إلا بنكاح رغبة فإن تزوج على هذه النية صح النكاح لأن العقد إنما يبطل بما شرط لا بما قصد ولهذا واشترى عبد الله بشرط أن لا يبيعه بطل واشتراه بنية أن لا يبيعه لم يبطل

(فصل) وإن تزوج بشرط اختيار بطل العقد لأنه عقد يبطله التوقيت فبطل بالاختيار الباطل كالبيع وإن شرط أن لا يشري عليها ولا ينقلها من يدها بطل الشرط لأنه إنما يقتضي العقد ولا يبطل العقد لأنه لا يتنعم مقصود العقد وهو الاستمتاع فإن شرط أن لا يطأها ليلا بطل الشرط لقوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون على شروطهم الا بشرط أحل حراما أو حرم حلالا فإن كان الشرط من جهة المرأة بطل العقد وإن كان من جهة الزوج لم يبطل لأن الزوج مالك الوطء ليل أو نهار ولأنه يترك فإذا شرط أن لا يطأها فقد شرط ترك ما له تركه والمرأة تستحق عليها الوطء ليل أو نهار فإذا شرطت أن لا يطأها فقد شرطت منع الزوج من حقها وذلك يناقض مقصود العقد فبطل

(فصل) ويجوز التعريض بخطة المستدة عن الرافق والطلاق الثلاث لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم بهن من خبطة النساء ولما روى طاغمة بنت قيس أن أبا حفص بن عمرو طلقها ثلاثا فأرسل إليها

سُفِلَ فِي فَعْلِهِ الْخَفْ
رَقَّةُ الْمَقْلِ وَقَدْ سَخِفَ
الرَّحْلُ بِالضَّمِّ سَخَافَةً فَهُوَ
سَخِيفٌ (قوله فَعْلُهُ
لَا مَالَهُ) فَذَكَرَ الْمَعْلُوكَ
وَأَنَّهُ الْغَبِيرُ (قوله لَا يَضَعُ
الصَّاعِنَ عَاقِبَهُ) الْمَاتِي
مَوْضِعَ الْإِذَاءِ مِنَ الْمَكْبِ
يَذْكُرُ رِيْوَيْتَ وَمَعْنَاهُ
غَابَ أَسْرَاهُ حَتَّى حَلَّ الْعَا
قِبَهُ فَيَتَمَيَّنُ فِيضِعُهُ وَيَسْلِي
فِيضِعُهُ (قوله فَرَأَى نَرًا يُوقِتَاهُ)
مُفْسِرٌ فِي الْكِتَابِ وَأَصْلُ
الرَّقِي ضِدُّ الْفَتْقِ وَارْتَقَى
أَيْ تَلَامَ وَمَعْنَاهُ كَأَن تَارَقَتْ
فَتَقْتَحَمَهَا وَالرَّقِي بِالضَّرَكِ
مُصْطَرَفُوكَ أَمْرٌ أَثَرُ قَاءِ
بَيْتَةِ الرَّقِي لَا يَسْتَعْلَمُ
جِاعَهَا لِارْتِقَا ذَلِكَ سَهَا
وَالرَّقِي سَكُونُ الرَّاءِ الْخَفِ
الصَّغِيرَةِ فِي السَّرَجِ وَفِي
الْخَبْثِ اخْتَصَمَ شَرٌّ عَنَى
جَوْلَةٍ بِمَا قَرَنَ فَقَالَ
أَقْصَدُوا هَؤُلَاءِ أَصَابَ الْأَرْضَ
فَقَبُو عَيْبَ وَإِنْ لَمْ يَسْبِ
الْأَرْضَ فَلَيْسَ بِسَبِّهِ وَالْفَعْلُ
وَالْفَعْلَةُ بِالتَّحْرِيكِ فِيمَا
شَيْءٌ يَخْرُجُ مِنْ قَبْلِ الْفَاءِ
وَسَيَا تَأْنِيقٌ عَجِبَ بِالْإِدْرَةِ
الَّتِي لَتَانِي لِرَجَالٍ وَالرَّاءُ عَفَاءُ
(قوله فَرَأَى يَكْتَسَحُهَا
يُضَا) الْكُتْحُ الْجَنْبُ
وَهُوَ مَا بَيْنَ الْخَامِرَةِ إِلَى
الْعُنُقِ اخْتَلَفَ (قوله لَا
تَنْفُسُ نَفَافٌ) أَي تَكْزُرُ
بِالْفِ الطَّعَامَ وَالتَّرَابَ بِإِذَاءِ

التي صلى الله عليه وسلم لا تستقيني بنفسك فزوجها بإسما من صلى الله عليه ويحرم التصريح بالخطبة لأنه لما أباح التريض دل على أن التصريح محرم ولأن التصريح لا يستعمل غير الشكاح فلا يؤمن أن يحلها الحرس على الشكاح فتخير باقتضاء المصلحة والتريض يتحمل به الشكاح فلا بدعوا إلى الآخر باقتضاء المدونان حاله تزوجها فأعتد له بمحرم على الزوج التصريح بخطبتها لأنه يجوز له نكاحها فهو معها كالاجنبي مع الأجنبية في غير الصدو محرر على غيره التصريح بخطبتها لانها محرمة عليه وهل يحرم التريض فيه قولان أحدهما يحرم لان الزوج يملك أن يستقيحها في الصدقة فلم يجز له فيه التريض بخطبتها كالرجسية والثاني لا يحرم لانها معتدة فإن لم يحرم التريض بخطبتها كالخطبة ثلثا والتوقي عن زواجها والمرأى في الجواب كل رجل في الخطبة فيأجل وفيأبصر لان الخطبة لا تعد فلا يجوز أن يخلفا في تحليله وخبر به والتصريح أن يقول إذا اغتضت هذ لك تزوجتك أو ما أشبهه والتصريح أن يقول برأغب فيك وقال الزهري أنت رجسية وأنت مرغوب فيك وقال مجاهد مات رجل وكانت امرأته تتبع الحجازة فقال لما رجس لا تستقيني بنفسك فقالت فسيبك عيرك وبكره التريض بالجماع لقوله تعالى ولكن لاتواعدوهن سرا وفسر النافسي رحمه الله السر بالجماع فسهو سر لانه يفعل سرا وأنشد فيه قول امرئ القيس

ألازمت بسبابة اليوم اننى • كبرت وأن لا يحسن السرامثالى

ولان ذکر الجہام دناءة و سخط

(فصل) ومن خطب امرأة فصرح بها لاجابة ثم على غير خطبتها الا ان ياذن فيه الاول الماروي
ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يخطب الرجل على خطبة اخيه حتى يترك
الخطبة الاول واذن له فخطب وان لم يصرح بها لاجابة ولم يعرض له لم يحرم على غيره الماروي ان
قائمة بن قيس قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان معاوية وابائهم خطباني فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اما ابواهم فليارض الصاعه عن عاقه واما معاوية فمعهك لاملال فانكهي اساءة
وان عرض لها لاجابة ففيعقوان قال في القديح نعم خطبنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما ولا نفيه
افسادا لما تقارب بينهما وقال في الجذب بدلا نعم لان لم يصرح بها لاجابة فاشبه اذا سكت عنه فان خطب
على خطبة اخيه في الوضع التي لا يجوز فتزوجها صح السكاح لان المحرم سبق العمد ولم يقسده
العقد وبلغه التوفيق

(باب اختیار فی النکاح والرد بالعیب)

إذا وجد الرجل امرأة بمجنونة أو مجنوناً أو برصاً أو رقتاً وهي التي أنسد فرجها أو فترها وهي التي
فرجها لم يمنع الجماع ثبت له الخيل وإن وجدت المرأة زوجها بمجنوناً أو مجنوناً أو برصاً أو مجنوناً
أو عتينا ثبت له الخيل للمروى زيد بن كعب بن عجرة قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة
من بني غطفان فرأى بكشفها يباضاً فقال لها لي صلى الله عليه وسلم النبي ثيابك واخفي بها لك فثبت
الزوج بالبرص والخبر وثبت في سائر ما ذكرناه بالقياس على البرص لانها في معناه في منع الاستمتاع وإن
وجد أحدهما الآخر وفرج الرجل وفرج النساء ففيه قولان أحدهما ثبت له الخيل لأن النفس
تعافى من مباشرة فهو كالابرص والثاني لاخياره لأنه يمكنه الاستمتاع به وإن وجدت المرأة زوجها
خسياً ففيه قولان أحدهما له الخيل لأن النفس تعافى والثاني لاخيارها لانها تقدر على
الاستمتاع به وإن وجد أحدهما الآخر عيباً ومثله وإن وجد أعرس وهو أعرس ففيه بيان
أحدهما لاخياره لأن النفس تعافى من عيب غيرها وإن كان ماثلاً والثاني لاخياره لانها

متساويان في النقص فلا يثبت لها الخيار كزوج عبد بامة وإن حدث بعد العقد عيب يثبت به الخيار
 فإن كان بالزوج ثبت لها الخيار لأن ما ثبت به الخيار إذا كان موجودا حال العقد ثبت به الخيار إذا
 حدث بعد العقد كالاعسار بالهر والنقصة وإن كان لزوجة فقيمه قولان أحدهما يثبت به الخيار وهو
 قوله في الجديده وهو الصحيح لأن ما ثبت به الخيار في ابتداء العقد ثبت به الخيار إذا حدث بعده كالعيب
 في الزوج والثاني وهو قوله في القديم أنه لا خيار له لأنه يملك أن يطلقها

(فصل) والخيار في هذه الميوس على الفور لا خيار يثبت بالبيع فكان على الفور خيار العيب في البيع
 ولا يجوز الفسخ الاعتدال كما أنه مختلف فيه

(فصل) وإن فسخ قبل الدخول سقط المهر لأنه إن كانت المرأة فسخت كانت الفرقه من جهتها
 فسقط مهرها وإن كان الرجل هو الذي فسخ إلا أنه فسخت لغيره من جهة المرأة وهو التدينس بالعيب فصار
 كأنها اختارت الفسخ وإن كان الفسخ بعد الدخول سقط المسمى ويجب مهر المثل لأنه يستند الفسخ
 إلى سبب قبل العقد فيصير الوطء كالحاصل في نكاح فاسد فوجب مهر المثل وهل يرجع به على من فخره
 فيه قولان قال في القديم يرجع لأنه فخره حتى دخل في العقد وقال في الجديده لا يرجع لأنه حصل له في
 مقابلته الوطء فإن قلنا يرجع فإن كان الرجوع على الولي يرجع بجميعه وإن كان على المرأة فقيه
 وجهان أحدهما يرجع بجميعه كالولي والثاني لا يرجع منه شيئا حتى لا يمرى الوطء من بدل وإن
 طلقها قبل الدخول ثم علم أنه كان بها عيب لم يرجع بالنصف لأنه رضى بالزواج التام والزام نصف
 المهر فلم يرجع به

(فصل) ولا يجوز لولي المرأة الحرة ولا لسيده الأمة ولا لولي الطفل تزويج المولى عليه من بهذه الميوس
 لأن في ذلك اضراء بالمولى عليه فإن نكح فزوج فمضى ما ذكرناه فيمن زوجه المولى من غير كفه
 وإن دعت المرأة لولي أو بزوجهما بمجنون لم يلزمه تزويجها لأن عليه في ذلك علرا وإن دعت إلى
 نكاح محبوب أو عتيق لم يكن له أن يمتنع لأنه لا ضرر عليه في ذلك وإن دعت إلى نكاح مجنون
 أو أحرص فقيه وجهان أحدهما أنه لا يمتنع لأن عليه في ذلك علرا والثاني ليس له أن يمتنع لأن الضرر
 عليها دونه

(فصل) وإن حدث العيب الزوج ورضيت به المرأة لم يجبرها الولي على الفسخ لأن حق الولي في
 ابتداء العقد دون الاستدامة ولهذا دعت المرأة إلى نكاح عبد كان لولي أن يمتنع ولو اعتقت تحت
 صدها اختارت المقام مع علمه بكن لولي اجبارها على الفسخ

(فصل) إذا دعت المرأة على الزوج أنه عتيق وأسكر الزوج قال قول قولهم مع يمينه فإن نكل ردوا اليه
 على المرأة وقال بر سعيد الاصطخرى يقضى عليه بنكوله ولا تحل المرأة له أمر لا يعلمه والمذهب
 الأول لأن حق نكل فيه المدهى عليه عن اليمين فردت على المدهى كإثر الحقوق وقوله أنها لا تعلمه
 يبطل باليمين في كناية الطلاق وكناية لقصه فإذا حلفت المرأة وأعرفت الزوج أجله الحالك كمنه
 لما روى سعيد بن مسيب رضى الله عنه أن عمر رضى الله عنه قضى في اله بئان يؤجل سنة وعن علي
 عا بالسلام وعبد الله والميرة بن شعتر رضى الله عنهم نحوه ولأن الهجر عن الوطء هو يكون باتعتين وقد
 يكون لما روى من حرارة وبرودة أو رطوبة أو يبوسة فإذا مضت عليها الفصول الأربعة واختلفت
 عليه لاهوته ولم يزل دل على أنه خلقه ولا تثبت المدة إلا بالحاكم لأنه يختلفها بخلاف مدة تدايله
 فإن جامعها في الفرج سقطت المدة وأدناه أن يغيب الحشفة في الفرج لأن أحكام الوطء تتعلق به ولا
 تتعلق بمداونه فإن كان بعضه كرم مقطوعا لم يخرج من التعنيق إلا بتغيب جميعه مابق ومن

(قوله العتيق) هو الذي لا
 يشتهي النساء يقال رجل
 عتيق بن العفة وامرأة
 عتيقة لا تشتهي الرجال
 وهو قيل بمعنى مفحول
 مثل جريح والامم منه العنة
 وعن الرجل من امرأته إذا
 حكم عليه القاضي بذلك
 أو منع عنها السهر مشق
 من عن الشيء إذا اعترض
 كأنه يسترض عن عين
 الفرج ويساره ولا يبيده
 وقيل مشتق من العنان
 شبهه في لينه ورعاونه
 والمحبوب هو المقطوع الذي
 والاشيين والجب القطع
 ومنه الاسلام يجب ما قبله
 والعصى مقطوع البيعتين
 مع بقاء الله كروا المساول
 مزوع البيعتين من سل
 الشيء إذا استخرجه رفيق
 (قوله الفصول الأربعة)
 هي الشتاء والربيع والصيف
 والخريف سميت بذلك
 لانفصال كل واحد منها
 عن صاحبه وأفضل القطع
 من المفصل فصلت الشيء
 إذا قطعت فاقطع (قوله
 اللاهوت) جمع هواء وهو
 الحر والبرد والاعتدال
 والحشفة ما فوق الختان

أصحنا من قال إذا غيب من الباقي بقدر الحشفة خرج من حكم التمتع لأن الباقي قائم مقام الله كرك والمذهب الأول لأنه إذا كان الله كرسماً فهناك حد يمكن اعتباره وهو الحشفة وإذا كان مقطوعاً فليس هناك حد يمكن اعتباره فاعتبر الجميع وإن وطئها في الليل لم يخرج من حكم التمتع لأنه ليس بعمل لوطه ولهذا لا يحصل به الإحلال الزوج الأول وإن وطئ في القرح وهي حائض سقطت المدة لأنه عمل لوطه وإن ادعى أنه وطئها فإن كانت ثيباً فالقول قوله مع يمينه لأنه لا يمكن إثباته بالبينه وإن كانت كركاً فالقول قولها لأن الظاهر أنه لم يطأها فإن قال الزوج وطئت ولكن عادت البكارة حلفت لجواز أن يكون قد ذهبت البكارة ثم عادت

(فصل) وإن اختارت للمقام معه قبل انقضاء الاجل فقيه وجهان أحدهما يسقط خيارها لأنها رضى بها المبيع العلم والثاني لا يسقط خيارها لأنه اسقاط حق قبل ثبوته فلم يصح كالمفوض الشفعة قبل البيع وإن اختارت للمقام بعد انقضاء الاجل سقط حقها لأنه اسقاط حق بعد ثبوته وإن أرادت بعد ذلك أن ترجع وتطالب بالتفسخ لم يمكن لها لأنه خيار ثبت بسبب وقد أسقطته فلم يجز أن ترجع فيه فإن لم يصحها حتى انقضى الاجل وطالب بالفرق فرق الحالك بينهما لأنه مختلف فيه وتكون الفرق شتاه لأنه فرق لا تعلق على إيقاع الزوج ولا من ينوب عنه فكانت فسحا كفترة الرضاع وإن تزوج امرأتها ثم غيبها عن مناهل منصرف المدة لأن القسرة يقين فلا تترك بالاجتهاد

(فصل) وإن وجبت المرأة تزويجها مجبوراً ثبت لها الخيار في الحال لأن مجزئ متحقق فإن كان بعض مجبوراً بولي ما يمكن الجماع به فقالت المرأة لا تمسكن من الجماع به وقال الزوج أتمكن فقيه وجهان أحدهما أن القول قوله لأن لما يمكن الجماع بثبوت قوله كما لو اختلفا ولهذا كرقصير والثاني وهو قول أبي إسحق أن القول قول المرأة لأن الظاهر معها فإن الله كرك لا قطع بعضه ضعف وإن اختلفا في القدر السابق هل يمكن الجماع به فالقول قوله لأن الأصل عدم الامكان

(فصل) إذا تزوجت امرأة رجلاً على أنه على صفة فخرج بخلافها وعلى نسب فخرج بخلافه فقيه وجهان أحدهما أن العقد باطل لأن الصفة مقصودة كاليمين ثم اختلفا في بطل العقد فكذلك اختلفا في الصفة لأنها لم ترض بنكاح هذا الزوج فلم يصح كالأوذي في نكاح رجل على صفة فزوجت عن هو على غير تلك الصفة والقول الثاني أنه يصح العقد وهو الصحيح لأن ما لا يقتصر العقد الذي كره إذا كره وخرج بخلافه لم يطل العقد كالمهر فعلى هذا أن خرج أعلى من المشروط لم يثبت الخيار لأن الخيار ثبت للنقصان لا للزيادة فإن خرج دونها فإن كان عليها في ذلك نقص بان شرط أنه سخرج عبداً أو أنه جيل فخرج فبيهاً وأنه عرق فخرج فبيهاً ثبت لها الخيار لأنه نقص لم ترض به وإن لم يكن عليها نقص بان شرطت أنه عرق فخرج فبيهاً وهي عجمية فقيه وجهان أحدهما لها الخيار لأنها ما رضى أن يكون مثلها والثاني لا خيار لها لأنه لا نقص عليها في حق ولا كفاءة

(فصل) وإن كان الفر من جهة المرأة نظرت فإن تزوجها على أنها حرة فكانت أمة وهو من يحل له نكاح الأمة في حق النكاح قولان فإن قلنا أنه باطل فوطئها لم يزمه مهر المثل وهل يرجع به على التعريف قولان أحدهما لا يرجع لأنه حصل له مقاباته لوطه والثاني يرجع لأن اختار أن جاء إليه فإن كان الذي غره غير الزوج ترجع عليه وإن كانت هي الزوج ترجع عليها إذا عتقت وإن كان وكمل السيد يرجع عليه في الحال وإن أجلسها فمضى قيمة ولده رجوعها على من غره وإن قلنا أنه صحيح فهل يثبت له الخيار فيه قولان أحدهما لا خيار له لأنه يمكن أن يطلق وإن في الخيار وهو الصحيح لأن ما ثبت به الخيار للمرأة ثبت به الخيار للرجل كالجنون وقال أبو إسحق إن كان الزوج عبداً فلا خيار له قولاً واحداً لأنه

(قوله نخرج عجمياً) الفرق بين الجهم والاعجمي والعربي والاعرابي أن الجهمي هو الذي أبوه وأمه عجميان والاعجمي الذي ولد ليلاد الجهم وإن لم يكن منهم والعربي الذي ينسب إلى العرب والاعرابي الذي يسكن البادية من العرب

مثلها والصحيح انه لا فرق بين ان يكون سراً أو عبداً لان عليه ضرر المرض به وهو استرقاق ولده منها وعدم الاستمتاع بهافي النهار فان فسح فالحكم فيها كالحكم فيه اذا قلنا انه باطل وان قلنا لا خيار له أو له الخيار ولم يفسخ فهو كالنكاح الصحيح فان وطئها قبل العلم بالرق قالوا لا نه لم يرض رقه وان وطئها بعد العلم بالرق قالوا له لو كونه لانه رضى برقه وان غرته بصفة غير الرق أو بنسب في جهة النكاح القولان فان قلنا انه باطل ودخل بها لوجب مهر المثل وهل يرجع به على من غره على القولين فان قلنا يرجع فان كان الفرو من غيرها رجوع بالبيع وان كان منها ففيه وجهان أحد ما يرجع بالبيع كما يرجع على غيرها والثاني يبقى منه شيئاً حتى لا يعرى الوطء عن بدل وان قلنا انه صحيح فان كان الفرو ينسب فخرجت أعلى منه لم يثبت الخيار وان خرجت دونه ولكنه مثل نسبه أو أعلى منه لم يثبت الخيار وان كان دون نسبه ففيه وجهان أحد هما الخيار لانه لم يرض أن تكون دونه والثاني لا خيار له لانه لا تقص على الزوج بان تكون المرأة دونه في الكفاءة فان قلنا ان له الخيار فاختر القسح فالحكم فيه كالحكم فيه اذا قلنا انه باطل وان اختار المقام فهو كالمقام قلنا انه صحيح وقد بيناه

(فصل) وان تزوج امرأته من غير شرط يظنها حرة فوجدها أمة فالتكاح صحيح والمنصوص انه لا خيار له وقال فيمن تزوج حرة يظنها مسلمة فخرجت كتابية ان له الخيار فمن أصحابنا من نقل جوابه في كل واحدة من المستثنين الى الاخرى وجعلهما على قولين أحد هما الخيار لان الحر والكتابية أحسن حال من الأمة لان الولد منها حر والاستمتاع بها تام فاذا جعل له الخيار فيها كان في الأمة والولد منها حراً والامتناع بها ناقص أولى والقول الثاني لا خيار له لان العسوق مطلقاً فهو كالمواضع شيئاً يظنه على صفة يخرج بخلافها فانه لا يثبت له الخيار فكذلك ههنا واذا لم يجعل له الخيار في الأمة في الكتابية أولى ومنهم من جعلهما على ظاهر النص فقال له الخيار في الكتابية ولا خيار له في الأمة لان في الكتابية ليس من جهة الزوج تفريط لان الظاهر من لا خيار عليه انه أولى مسلمة وأما التفريط من جهة الولي في ترك الخيار في الأمة التفريط من جهة الزوج في ترك السؤال

(فصل) اذا أعتقت الأمة وزوجها حر لم يثبت لها الخيار لما روت عائشة رضي الله عنها قالت أعتقت برة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في زوجها وكان عبداً فاختارت نفسها ولو كان سراً ما خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه لا ضرر عليها في كونها حرة تحت حر وطء لا يثبت به الخيار في ابتداء النكاح فلا يثبت به الخيار في استدامته وان أعتقت تحت عبد ثبت لها الخيار لحديث عائشة رضي الله عنها ولان عليها عار وضرر في كونها تحت عبد ولهذا لو كان ذلك في ابتداء النكاح ثبت لها الخيار فثبت به الخيار في استدامته وطء ان تصفح بنفسها لانه خيار ثابت بانص فلم يفتقر الى الحكم وفي وقت الخيار قولان أحد هما على المور لانه خيار لنقص فكان على الفور بخيار العيب في البيع والثاني انه على التراخي لاننا لو جعلناه على الفور لم نأمن ان تختار المقام أو الفسخ ثم تندم فعل هذا في وقته قولان أحد هما يتقدر بثلاثة أيام لانه جعل حد المعرفة الحظ في الخيار في البيع والثاني ان له الخيار الى ان تمسكنه من وطئها لا يردى ذلك عن ابن عمر وحفصة بنت عمر رضي الله عنهما وهو قول الفقهاء السبعة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وخارجة ابن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار رضي الله عنهم فان أعتقت ولم تختار لم يسخ حتى وطئها ثم ادعت الحمل بالمتق فان كان في موضع يجوز ان ينجي عليها في القول قول طامع عينها لان الظاهر انها تعلم وان كان في موضع لا يجوز ان ينجي عاينها يقبل قولها لان تدعيه خلاف الظاهر وان علمت بالحق وسكن ادعت ثم تعلم بان لها الخيار فعبه قولان أحد هما لا خيار لها

كالواشترى سلمة فيها عيب وادعى أنه لم يعلم أن له الخيار والثاني أن لها الخيار لأن الخيار بالعق لا يعرفه
غير أهل العلم وإن اعتقت وهي صغيرة ثبت لها الخيار إذا بلغت وإن كانت مجنونة ثبت لها الخيار إذا عقلت
وليس للولي أن يختار لأن هذه طريقة الشهوة فلا ينوب عنها الولي كالطلاق وإن اعتقت فلم تختبر حتى عتق
الزوج ففيه قولان أحدهما لا يسقط خياره لأنه سق ثبت في حال الرق فلم يتغير بالعق كالووجب عليه
حدهم أعتق والثاني يسقط لأن الخيار ثبت للنقص وقد زال فإن اعتقت وهي في العدة من طلاق رجعي
فلها أن تترك الفسخ لا لتظار البيوتة بانقضاء العدة ولها أن تفسخ لانها إذا لم تنسخ رجوعا رجعا
إذا قارب انقضاء العدة فإذا فسخت احتاجت أن تستأنف العدة وإن اختارت المقام في العدة لم يسقط
خياره لانها جارية إلى بيوتة فلا يصح منها اختيار المقام مع ما ينافيه وإن اعتقت تحت عبد فطلقها
قبل أن تختار الفسخ ففيه قولان أحدهما أن الطلاق ينفذ لانه صادف الملك والثاني لا ينفذ لانه يسقط
حقهما من الفسخ فعلى هذا أن فسخت لم يقع الطلاق وإن لم تفسخ حكمنا بوقوع الطلاق من حين طلق

(فصل) وإن اعتقت وفسخت النكاح فإن كان قبل الدخول سقط المهر لأن الفرقه من جهتها وإن
كان بعد الدخول نظرت فإن كان العتق بعد الدخول استقر المسمى وإن كان قبله ودخل بها ولم تعلم
بالعتق سقط المسمى ووجب مهر المثل لأن العتق وجد قبل الدخول فصارت كالو وجد الفسخ قبل الدخول
ويجب المهر للولي لأنه وجب بالعقد في ملكه وإن كانت مفوضة فاعتقت فاخترت الزوج وفرض لها
المهر بعد العتق ففي المهر قولان أن قلنا يجب بالمقد كان للولي لأنه وجب قبل العتق وإن قلنا يجب
بالفرض كان لها لأنه وجب بعد العتق

(فصل) وإن تزوج عبد بمشرك أو مشركة ثم أسلما ففيه وجهان أحدهما لا خيار لانهما
دخلتا في العقد مع العلم برقه والثاني وهو ظاهر النص أن طان تفسخ النكاح لأن الرق ليس بنقص
في الكفر وانما هو نقص في الاسلام فيصير كنقص حدث بالزوج فيثبت لها الخيار وإن تزوج العبد
المشرك أمة فدخل بها ثم أسلمت وتخلت العبد فاعتقت الامة ثبت لها الخيار لانها اعتقت تحت عبد
وإن أسلم العبد وتخلت المرأة ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي الطيب بن سلمة أنه لا يثبت لها
الخيار وهو ظاهر ما نقله المزني والفرق بينهما وبين ما قبلها أن هناك الأمر موقوف على اسلام الزوج
فإذا لم تفسخ لم نأمن أن لا يسلم حتى يقارب انقضاء العدة ثم يسلم فتفسخ النكاح فتطول العدة وههنا
الأمر موقوف على اسلامها فأى وقت شاءت أسلمت وثبت النكاح فلم يثبت لها الفسخ والثاني وهو
قول أبي اسحق أنه يثبت لها الخيار كالسألة قبلها وأنكر ما نقله المزني

(فصل) إذا ملك مائة دينار وأمة قيمتها مائة دينار وزوجها من عبد بمائة ومضى هتفها فاعتقت قبل
الدخول لم يثبت لها الخيار لانها إذا فسخت سقط مهرها وإذا سقط المهر بجزء الثلث عن عتقها فسقط
خيارها فيؤدى إثبات الخيار إلى اسقاطه فسقط

(فصل) وإن عتق عبد وتحت أمة ففيه وجهان أحدهما يثبت له الخيار كما يثبت للأمة
إذا كان زوجها عبدا والثاني لا يثبت لأن رقها لا يثبت به الخيار في ابتداء النكاح فلا يثبت به الخيار
في استدامته

(باب كاح المشرك)

إذا أسلم الزوجان المشركان على صفق لم يكن بينهما نكاح جاز لها عقد النكاح أفرأى النكاح
وإن عقد بشيرولي ولاشهود لانه أسلم خاق كثير فآقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على أكسختهم
ولم يسألهم عن شروطه وإن أسلما والمرأة ممن لا تحمل كلام والاخت لم يقرأ على النكاح لانه لا يجوز

ان يتدعى نكاحاً فلا يجوز الاقرار على نكاحها وان أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أو أسلمت المرأة الزوج يهودي أو نصراني فان كان قبل الدخول نكحت الفرقة وان كان بعد الدخول وقت الفرقة على انقضاء العدة فان أسلم الآخر قبل انقضاءها فمضى النكاح وان لم يسلم حتى انقضت العدة حكم بالفرقة وقال أبو ثور ان أسلم زوج قبل الزوجة وقت الفرقة وهذا خطأ لما روى عبد الله بن شبرمة ان الناس كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة أو المرأة قبل الرجل فأيها أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته وان أسلم بعد انقضاء العدة فلا نكاح بينهما والفرقة الواقعة باختلاف الدين فسبح لانهما فرقة عريت عن لفظ الطلاق وبنته فصحا كسائر الفسوخ

(فصل) وان أسلم الحرة وتحتماً كثر من أربع نسوة وأسلمن معهن من ان يختار أربعاً منهن لما روى ابن عمر رضي الله عنه ان غيلان أسلم وعنده عشر نسوة فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يختار منهن أربعاً ولا نكاح ما زاد على أربع لا يجوز اقرار المسلم عليه فان امتنع أجبر عليه بالحبس والتعزير لانه حتى توجه عليه لا يدخله النيابة فأجبر عليه فان أغنى عليه في الحبس حتى الى ان يغني لانه تخرج عن أن يكون من أهل الاختيار فليكن كما ينبغي من عليه دين اذا عسر به فان أقيأ عيد الى الحبس والتعزير الى أن يختار ويؤخذ بنفقة جميعهن الى ان يختار لهن محبوسات عليه بمحكم النكاح والاختيار ان يقول اخترت نكاح هؤلاء الأربع فيفسخ نكاح البواقي أو يقول اخترت فراق هؤلاء فيثبت نكاح البواقي وان طلق واحدة منهن كان ذلك اختياراً للنكاح لان الطلاق لا يكون الا في زوجة وان ظاهر منها أو لم يكن ذلك اختياراً لانه قد يخاطب به غير الزوج وان وطئ واحدة ففسيخ وجهان أحدهما انه اختيار لان الوطء لا يجوز الا في ملك فدل على الاختيار كوطء البائع الجارية بالمبيعة بشرط اختيار والثاني وهو الصحيح انه ليس باختيار لانه اختياراً لنكاح فلم يحز بالوطء كالرجعة وان قال كلها أسلمت واحدة منكن فقد اخترت نكاحها لم يصح لان الاختيار كان نكاحاً فلم يحز تعليقه على الصفة ولا في غير معين وان قال كلها أسلمت واحدة منكن فقد اخترت ففسخ نكاحها لم يصح لان الفسخ لا يجوز تعليقه على الصفة ولان الفسخ انما يستحق فيأزاد على أربع وقد يجوز ان لا يسلم أكثر من أربع فلا يستحق فيها الفسخ وان قال كلها أسلمت واحدة فهي طالق ففيه وجهان أحدهما يصح وهو ظاهر النص لانه قال وان قال كلها أسلمت واحدة منكن فقد اخترت ففسخ نكاحها لم يكف شيئاً الا أن يريد به الطلاق فدل على انه اذا أراد الطلاق صح ووجهه ان الطلاق يصح تعليقه على الصفات والثاني وهو قول أبي علي بن أبي هريرة انه لا يصح لان الطلاق ههنا يتضمن اختيار الزوجة والاختيار لا يجوز تعليقه على الصفة وحمل قول الشافعي رحمه الله على من أسلم وله أربع نسوة في الشرك وأراد بهذا القول الطلاق فانه يصح لانه طلاق لا يتضمن اختياراً فجاز تعليقه على الصفة وان أسلم ثم ارتد لم يصح اختياره لان الاختيار كان نكاحاً فلم يصح مع الرد وان أسلم وأحرم فالتعويض انه يصح اختياره فن أحرمها من جعلها على قولين أحدهما لا يصح كالا يصح نكاحه والثاني يصح كما تصح رجسته ومنهم من قال ان أسلم ثم أحرم ثم أسلمن لم يحز ان يختار قولاً واحداً لانه لا يجوز ان يتدعى النكاح وهو محرم فلا يجوز ان يختاره وحمل النص عليه واذا أسلم ثم أسلمن ثم أحرم فانه اختيار لان الاحرام طراً بعد ثبوت الخيار

(فصل) وان مات قبل ان يختار لم يقيم وارثه ما به لان الاختيار يتعلق بالاشهوة فلا يقوم فيه غيره مقامه وتجب على جميعهن العدة لان كل واحدة منهن يجوز ان تكون من الزوجات فن كانت حاملاً

اعتدت بوضع الحمل ومن كانت من ذوات الشهر اعتدت بأربعة أشهر وعشرون من كانت من ذوات
الافراء اعتدت بالأقصى من الاجلين من ثلاثة افرأ أو أربعة أشهر وعشر ليقط الغرض يقين
ويوقت ميراث أربع دوة الى ان يطلعن لانا مسلم ان عين أو بع زوجات وان كان عددهن ثمانية
فجاء ربع يطالب الميراث لم يدفع الهن شي لجوار أن تكون الزوجات غيرهن وان جاء خمس دفع
الهن ربع الوقوف لان فهن زوجة يقض ولا يدفع الهن الا بشرط انهم يبق لمن حق ليتمكن
صرف الباقي الى حق لورثة وان جاء ست دفع لهن نصف الموقوف لان فهن زوجتين يقين وعلى
هذا القياس وان كان فهن أربع كتابيات ففيه وجهان أحدهما وقول أبي القاسم الدراري
انه لا يوقف شي لانه لا يوقف لاما يتحقق استحقاقه في مهل مستحقه وههنا لا يتحقق الاستحقاق
لجوار أن تكون الزوجات الكتابيات فلا يرثن والثاني يوقف لانه لا يجوز ان يدفع الى باقي الورثة
الاما يتحقق اهم يستحقونه ويجوز أن يكون المصنف تزوجته فلا يكون الجميع لباقي الورثة

(فصل) وارأسل ونحتمأخن أو امرأ أو عمتها وأمرأة وغالها وأسلمتاهم فزناه باختيار احدها
لماروي ان ابن ابي سلمى أسلم وتحت أخن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اخبرنا بمأشئت وقارقي
الاشري وان أسلم ونحتمأخن وبنت وأسلمتاهم لم يخل اما ان لا يكون قد دخل واحدة منهما أو دخل
بهما أو دخل بالام دون البنت أو بالبنت دون الام فان لم يكن دخل واحدة منهما ففيه قولان
أحدهما يملك البنت وتحرم الام وهو اختيار المزني لان النكاح في الشرك كالنكاح الصحيح بديل
انه يقرب عليه والام تحرم بالمقد على البنت وقد وجد العقد والبنت لا تحرم بالادخول بالام ولم يوجد
الدخول والقول الثاني وهو الصحيح انه يختار من شاء منهما لان عقد الشرك انما ثبت له الصفة اذا
انضم اليه الاختيار فاذا لم ينضم اليه الاختيار فهو كالمسلم ولهذا أسأل وعندنا ما اختار احدها
جعل كانه عقد عليها ولم يقعد على الاختيار الام صار كانه عقد عليها ولم يقعد على البنت واذا
اختار البنت صار كانه عقد عليها ولم يقعد على الاختيار الام فعلى هذا اذا اختار البنت حوت الام على التأنيلا لها
أم امرأته وان اختار الام حوت البنت تحريم جع لها ثابت امرأته لم يدخل بها وان دخل بها حوت
البنت بدخولها بالام وأما الام فان قلنا انها تحرم بالمقد على البنت حوت لعتبين بالمقد على البنت
وبالدخول بها وان قلنا انها لا تحرم بالمقد حوت بعلها وهي الدخول وان دخل بالام دون البنت فان قلنا
ان الام تحرم بالمقد على البنت حوت الام بالمقد على البنت حوت البنت بالدخول بالام وان قلنا ان
الام لا تحرم بالمقد على البنت حوت البنت بالدخول بالام وبنت نكاح الام وان دخل بالبنت دون الام
ثبت نكاح البنت وانسخ نكاح الام وحوت في أحد القولين بالمقد بالدخول وفي القول الآخر
بالدخول

(فصل) وان أسلم ونحتمأخن أربع اماء فاسلمن معه فان كان عن محل له نكاح الامه اختار واحدة منهن
لانه يجوز ان يتدئ نكاحها فجاز له اختيارها كالخرة وان كان عن لا يحل له نكاح الامه لم يجوز ان
يمسك واحدة منهن وقال ابو ثور يجوز لانه ليس بائنه النكاح فلا يتصرف به عدم الطول وخوف
النت كالرجعة وهذا خطأ لانه لا يجوز له ابتداء نكاحها فلا يجوز له اختيارها كالام والاختار يخالف
الرجعة لان الرجعة تسد لتعق النكاح والاختيار اثبات النكاح في المرأة فصار كابتداء العقد وان أسلم
وتحتمأخن اماء وهو موسر فلم يضمن حتى أعسر ثم أسلمن فله أن يختار واحدة منهن لان وقت الاختيار
عند اجتماع اسلامه واسلامهن وهو في هذا الحال عن يجوز له نكاح الامه فكان له اختيارها وان أسلم
بعضهن وهو موسر وأسلم بعضهم وهو موسر فله ان يختار من اجتمع اسلامه واسلامه وهو موسر

(قوله اعتدت بأقصى
الاجلين) أي بأبدى
والقضا البعد وقوله حوت
على التأنيد قد ذكرنا ان
الابد الدهر وهو تعميل
منه تأنيد الشيء اذا بقي على
حرا الابد أي الدهر (قوله
سد ثلثة) الثلثة اختلف في
الحالط وغيره وقد ثلثته
أهلنا بالكسر يقال في السيف
ثم وفي الاناء ثم اذا انكسر
من شفته شي ومثله حديث
ابراهيم انه يكره الشرب من
ثلثة الاناء من عرونها يقال
انها كفل الشيطان أي
مركبه

ولا يختار من اجتمع اسلام واسلامها وهو مومرا اعتبارا بوقت الاختيار

(فصل) وان أسلم وعنده أربع أماء فأسلمت منهن واحدة وهو ممن يجوز له نكاح الاماء فانه يختار للمسلمة وان ينظر اسلام البواقي ليختار من شاء منهن فان اختار فسخ نكاح المسلمة لم يكن له ذلك لان الفسخ انما يكون فيمن فعل عن يزمه نكاحها وليس ههنا فسخ فان خالف فسخ ولم يسلم البواقي زيم نكاح المسلمة وبطل الفسخ وان أسلمن فله أن يختار واحدة فان اختار نكاح المسلمة التي اختار فسخ نكاحها فيه وجهاً أحدهما ليس لذلك لاننا لم نفسخ فيها لانها لم تكن فاضلة عن يلزم فيها النكاح واسلام غيرها صارت فاضلة عن يلزم نكاحها فثبت فيه الفسخ والثاني وهو المذهب أن له أن يختار نكاحها لان اختيار الفسخ كان قبل وقته فكان وجوده كعدمه كجواز اختيار نكاح مشركه قبل اسلامها

(فصل) وان أسلم وعنده موروثة وأسلمت معه ثبوت نكاح الحر وبطل نكاح الامة لانه لا يجوز أن يتبدى نكاح الامة مع وجود موروثة فلا يجوز أن يختارها فان أسلم وأسلمت الامة معه وتخلت الحرمة فان أسلمت قبل انقضاء العدة ثبت نكاحها وبطل نكاح الامة كجواز اسلامها وان انقضت العدة ولم تسلم بانت باختلاف الدين فان كان عن يحملة نكاح الامة فله أن يعكسها

(فصل) وان أسلم عبد وتحت أربع فأسلمن معه لم يأخذ منهن يختار اثنين فان أعققت بعد اسلامها واسلمن لم يجز له الزيادة على اثنين لانه ثبت له الاختيار وهو عبد وان أسلم وأعتق ثم أسلمن وأعتق ثم أسلم لم يزيم نكاح الاربع لانه جاء وقت الاختيار وهو ممن يجوز له أن ينكح أربع نسوة

(فصل) وان تزوج امرأة متعمدة من غير مواسم فان كان قبل انقضاء العدة لم يقرأ على النكاح لانه لا يجوز له أن يتبدى نكاحها فلا يجوز أن يقرأ على نكاحها وان كان بعد انقضاء العدة أقرأ عليه لانه يجوز أن يتبدى نكاحها وان أسلموا بهما نكاح متعة لم يقرأ عليه لانه كان بعد انقضاء المدة لم يبق نكاح وان كان قبله لم يعتد ابتداءه والنكاح عقد مؤبد وان أسلم على نكاح شرط فيه اختيار لها واحدة مما تفي شامل يقرأ عليه لانها لا يعتد ان لزومه والنكاح عقد لازم وان أسلم على نكاح شرط فيه خيار ثلاثة أيام فان كان قبل انقضاء المدة لم يقرأ عليه لانها لا يعتد ان لزومه وان كان بعد انقضاء المدة أقرأ عليه لانها يعتد ان لزومه وان طلق المشرأه أنها ثلاثتهم تزوجها قبل زوج ثم أسلم على يقرأ عليه لانها لا تحل له قبل زوج فلم يقرأ عليه كجواز أسلم وعنده ما ترحم محرم وان فخر في حرة ثم أسلم فان اعتمد ذلك نكاحاً أقرأ عليه لانه نكاح لم يجرى يجوز ابتداء نكاحها فقرأ عليه كالنكاح بلا ولي ولا شهود وان لم يعتد بذلك نكاحاً لم يقرأ عليه لانه ليس بنكاح

(فصل) اذا اراد الزوجان أو أحدهما فان كان قبل الدخول وقت الفرقة وان كان بعد الدخول وقت الفرقة على انقضاء العدة فان اجتمع على الاسلام قبل انقضاء العدة فهما على النكاح وان لم يجتمعا وقت الفرقة لانه اتفقا من دين الى دين بمنع ابتداء النكاح فكان حكمه ما ذكرناه كجواز أسلم أحد الوثنين

(فصل) وان اتفق الكتابي والدين لا يقرأ عليه عليه لم يقرأ عليه لانه لو كان على هذا الدين في الاصل لم يقرأ عليه فكذلك اذا اتفق اليه وبالله الذي يقبل منه فيه ثلاثة أقوال أحدها يقبل منه الاسلام وأهل الدين التي كان عليه أو دين يقرأ عليه لانه لا كل واحد من ذلك مما يجوز الاقرار عليه والثاني لا يقبل منه الا الاسلام لانه من دين حتى وأهل الدين الذي كان عليه لا تأقرؤه عليه والثالث لا يقبل منه الا الاسلام وهو الصحيح لانه اعترف ببطان كل دين سوى دينه ثم بالاتفاق اعترف بطلانه فلم يبق الا الاسلام

(قوله وان أسلم وتخلت الحرمة) تخلف ضد تخلف وهو من الخلف شيعى القدام

وان اتفق الكتابان الى دين يقرأ عليه ففيه قولان أحدهما يقرأ عليه لانه دين يقرأ عليه عليه قافر عليه كالا سلام والثاني لا يقرأ عليه لقوله عز وجل ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه فعمل هذا فيما يقبل منه قولان أحدهما يقبل منه الاسلام أو الدين الذي كان عليه والثاني لا يقبل منه الا الاسلام لما ذكرناه وكل من اتفق من الكفار الى دين لا يقرأ عليه فحكمه في بطلان نكاحه حكم المسلم اذا اراد **(فصل)** وان تزوج كتابي وثنية ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي سعيد الاصطخري أنه لا يقرأ عليه لان كل نكاح لم يقرأ عليه المسلم لم يقرأ عليه الذي كنكاح المرتدة والثاني وهو المذهب أنه يقرأ عليه لان كل نكاح أقر عليه بعد الاسلام أقر عليه قبله كنكاح الكتابية

(فصل) اذا أسلم الوثنيان قبل الدخول ثم اختلفا فقالت المرأة أسلم أحدنا قبل صاحبه فانفسخ النكاح وقال الزوج بل أسلمنا معاً فالتكاح على حاله ففيه قولان أحدهما أن القول قول الزوج وهو اختيار المزي لان الاصل بقاء النكاح والثاني أن القول قول المرأة لان الظاهر معها قان اجتماع اسلامهما حتى لا يسبق أحدهما الآخر معتذر قال في الام اذا أقام الزوج بينة أنهما أسلما حين طلعت الشمس أو حين غربت الشمس لم ينفسخ النكاح لانفاق اسلامهما في وقت واحد وهو عند تكامل الطلوع والغروب فان أقام البينة أنهما أسلما حال طلوع الشمس أو حال غروبها انفسخ نكاحهما لان حال الطلوع والغروب من حين يتبدئ بالطلوع والغروب إلى أن يتكامل وذلك مجهول وان أسلم الوثنيان بعد الدخول واختلفا فقال الزوج أسلمت قبل انقضاء عدتك فالتكاح باق وقالت المرأة بل أسلمت بعد انقضاء عدتي فلا نكاح بيننا فقد نص الشافعي رحمه الله تعالى على أن القول قول الزوج ونص في مستتبين على أن القول قول الزوجة أحدهما اذا قال الزوج للرجعة راجعتك قبل انقضاء العدة فنحن على النكاح وقالت الزوجة بل راجعتي بعد انقضاء العدة قال قول الزوج والثانية اذا اراد الزوج بعد الدخول ثم أسلم فقال أسلمت قبل انقضاء العدة فالتكاح باق وقالت المرأة بل أسلمت بعد انقضاء العدة قال قول المرأة هن أهما بنا من نقل جواب بعضها الى بعض وجعل في المسائل كلها قولين أحدهما أن القول قول الزوج لان الاصل بقاء النكاح والثاني أن القول قول الزوجة لان الاصل عدم الاسلام والرجعة ومنهم من قال هي على اختلاف حالين فالتى قال ان القول قول الزوج اذا سبق بالدعوى والذي قال القول قول الزوجة اذا سبقت بالدعوى لان قول كل واحد منهما مقبول فيما سبق اليه فلا يجوز ابطاله بقول غيره ومنهم من قال هي على اختلاف حالين على وجه آخر فالتى قال القول قول الزوج اراد اذا اتفقا على صدقه في زمان ما ادعاه لنفسه بان قال أسلمت وراجعت في رمضان فعالت المرأة صدقت لكن انقضت عدتي في شعبان قال قول الزوج لانفاقهما على الاسلام والرجعة في رمضان واختلفا في انقضائها والذي قال القول قول المرأة اذا اتفقا على صدقه في زمان ما ادعاه لنفسه بان قال أسلمت وراجعت في شعبان قال قول الزوج لانفاقهما على انقضاء العدة في رمضان واختلفا فيهما في الرجعة والاسلام

﴿كتاب المداق﴾

المستحب أن لا يبعد النكاح الا بمداق لما روى سهل بن سهرج عن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزوج رجل زوجته الا بمداق قال اطلب ولونا ثمانين حديثاً فذهب فلم يجد شيئاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل مراك من القرآن شيء فقال نعم فزوجه بما سمعت من القرآن ولان ذلك أقطع للخصومة ويجوز زمن غير صداق لقوله تعالى لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء

﴿ومن كتاب المداق﴾

يقال الصداق والكسر ويقال بالفتح والكسر ويقال أيضاً المصقة قال الله عز وجل وآتوا النساء صدقاتهن والمسدة مشقة بالضم ونسكين ابدال

ما لم يمسوهن أو فرضوا لهن فريضة ثابتة الطلاق مع عدم القرض وروى عقبه بن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل أتى أزوجك فلانة قال نعم قال لراثة فزين أن أزوجك فلانا قالت نعم فزوج أحد هاهنا صاحبه فدخل عليها ولم يفرض لها صداق فلما حضرته الوفاة قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجني فلانة ولم أفرض لها صداقا ولم أعطيها شيئا وإنى قد أعطيتها عن صداقها سهمي بخير فاختص سهمه فباعته بمائة ألف ولأن القصد بالنكاح الوصية والاستمتاع دون الصداق فصع من غير صداق

(فصل) ويجوز أن يكون الصداق قليلا لقوله صلى الله عليه وسلم المطلب ولو ناعما من حديد ولأنه بدل منفعتها فكان تقدير العوض اليها كاجرة منافعتها ويجوز أن يكون كبيرا لقوله عز وجل وآتيهم أحداهن فطارا قال معاذ رضى الله عنه القنطار ألق وماتنا وقيته وقال أبو سعيد الخدري رضى الله عنه لم يمسك نور ذهب أو المستحب أن يخفف لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة ولا ناعما كبيرا يخفف وأضرادى إلى المقت والمستحب أن لا يزيد على خمسمائة درهم لما روت عائشة رضى الله عنها قالت كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لازواجه اثنتي عشرة أوقية ونشأ أمهرون بالنش نصف أوقية وذلك خمسمائة درهم والمستحب الاقتداء به والتبرك بمتابعتها فإن ذكر صداق في السر وصداق في العلانية فالواجب ما عاقده بالعقد لأن الصداق يجب بالعقد فوجب ما عاقده وإن قال زوجك ابنتي بألف وقال الزوج قبلت نكاحها بحمسا ما وجب مهر المثل لأن الزوج لم يقبل بألف والولي لم يوجب بحمسا فمفسط الجلع ووجب مهر المثل

(فصل) ويجوز أن يكون الصداق ديناً وصيناً وحالاً وموئلاً لأنه عقد على النفعه فجاز بماء كزناه كالاجارة

(فصل) ويجوز أن يكون منفعة كالخدمة وتعليم القرآن وغير هاهنا من المنافع المباحة لقوله عز وجل أتى أربداً أن نكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج لجمال الرعى صداق وزوج النبي صلى الله عليه وسلم الواهة من الذى خطبها عليه من القرآن ولا يجوز أن يكون محرماً كالنكر وتعليم التوراة وتعليم القرآن القديمة لاتعلمه لرغبة في الاسلام ولا ما فيه غرر كالعدوم والمجهول ولا ما لم يتم ملكه عليه كالبيع قبل القبض ولا ما لا يقدر على تسليمه كالعبد الآبى والطير الطائر لأنه عوض في عقد فلا يجوز بماء كزناه كالعوض في البيع والاجارة فإن تزوج على شيء من ذلك لم يبطل النكاح لأن فساد له ليس ما كثر من عدسه فاذا صح النكاح مع عدسه صح مع فسادده ويجب مهر المثل لانها لم ترض من غير بدل ولم يسلم لها البدل وتقدر رد العوض فوجب رد بدله كالأربع سلعة بمهر وتلق في بدل الخرى

(فصل) فإن تزوج كافر بكافرة على محرماً كالنكر والخنزير ثم أسلماً ونكحها كالمسلم قبل الاسلام نظرت فإن كان قبل القبض سقط المسمى ووجب مهر المثل لأنه لا يمكن اجباره على تسليم المحرم وإن كان بعد القبض برئت ذمتهم منه كالموتى ما عايناهما فساداً وتقباضاً وإن قبض البضع برئت ذمتهم من المقبوض ووجب بقدر ما بقي من مهر المثل فإن كان الصداق عشرة أوقا فخر قبضت منها خمسة وفيه وجهان أحدهما يعتبر بالعدد فيرأى من النصف ويجب لها نصف مهر المثل لأنه لا قيمة لها فكان الجلع واحداً فها سقط نصف الصداق ويجب نصف مهر المثل والثاني يعتبر بالكيل لأنها حصر وإن أسدقها عشرة من الخنازير وقبضت منها خمسة ففي وجهان أحدهما يعتبر بالعدد فتبرأ من النصف

(قوله لم يمسك نور ذهب)
للسك بفتح الميم الجلد
وجسه مسوك يؤدي إلى
المقت المقت أشد البض
مقتمه مثلاً بضمه الفش
عشرين درهماً نصف أوقية
كاذ كروه عربى لانهم
يسمون الاربعين درهماً
أوقية ويسمون العشرين
نشا ويسمون الخمسة نواة
(قوله على أن تأجرني ثمانى حجج)
كان الصداق في
شرع من قبلنا للولياء

ويجب لها نصف مهر المثل لانه لا قيمة لها فكان الجميع واحدا والثاني يعتبر بماله قيمة وهو النقم فيقال لو كانت غناكم كانت قيمة ما قبض منها فيرا منه بقدره ويجب بحصة ما بقي من مهر المثل لانه لما تم تكن له قيمة اعتبر بماله قيمة كما يعتبر بالحر بالعبد فيا ليس له ارش مقدر من الجنائيات

﴿فصل﴾ وان أعتق رجل أمته على أن تزوجه ويكون عتقها صداقها وقبلت لم يلزمها أن تزوجه لانه سلف في عقد فلم يلزم كالقول لامرأة خفي هذا الالف على أن تزوجه في وتعتق الامة لانه لا يعتقها على شرط باطل فسقط الشرط وثبت العتق كالقول لعبد ان ضمننت لي خرا فانت حرة فمن ورجع عليها بقيمتها لانه لم يرض في عتقها الا بعوض ولم يسلّم له وتضمن الرجوع اليها فوجب قيمتها كالوإباح عبد بعوض محرم وتلف العبد في يد المشتري وان تزوجه بعد العتق على قيمتها وهما لا يعلمان قدرها فلمهر قاسد وقال أبو علي بن خيران يصح كإلزام تزوجها على عبد لا يعلمان قيمته وهذا خطأ لان المهر هناك هو العبد وهو معلوم والمهر ههنا هو القيمة وهي مجهولة فلم يجز وان أراد حيلة يقع بها العتق وتزوج به فميه وجهان أحدهما هو قول أبي علي بن خيران أنه يمكنه ذلك بان يقول ان كان في معلوم الله تعالى اني اذا أعتقتك تزوجت في فانت حرة فاذا تزوجت به علنا أنه قد وجد شرط العتق وان لم تزوج به علنا أنه لم يوجد شرط العتق والثاني وهو قول أكثر أصحابنا أنه لا يصح ذلك ولا يقع العتق ولا يصح النكاح لانه حال ما تزوج به نكح انها حرة أو أمة والنكاح مع الشك لا يصح فاذا لم يصح النكاح لم يعتق لانه لم يوجد شرط العتق وان أعتقت امرأة عبدا على أن يتزوج بها وقبل العبد عتق ولا يلزمه أن يتزوج بها لما ذكرنا في الامة ولا يلزمه قيمته لان النكاح حق للعبد فيصير كالو أعتقته بشرط أن تعطيه مع العتق شيئا آخر ويخالف الامة فان نكحها حق للولي فاذا لم يسلّم له رجع عليها بقيمتها وان قال رجل لا آخر أعتق عبدك عن نفسك على أن تزوجه ابنتي فاعتقه لم يلزمه التزوج لما ذكرناه وهل تلزمه قيمة العبد فيه وجهان بناء على القولين فيمن قال لغيره أعتق عبدك عن نفسك وعلى ألف فاعتقه أحدهما يلزمه كالو قال أعتق عبدك عني على ألف والثاني لا يلزمه لانه بذل العوض على ما لا منفعة فيه

﴿فصل﴾ ويثبت في الصداق خيار الرد بالعيب لان اطلاق العقد يقتضي السلامة من العيب فثبت فيه خيار الرد كالعوض في البيع ولا يثبت فيه خيار الشرط ولا خيار المجلس لانه أحد عوضي النكاح فلم يثبت فيه خيار الشرط وخيار المجلس كالبيع ولان خيار الشرط وخيار المجلس جلا لدفع الغبن والصداق لم يبين على المقابلة فان شرط فيه خيار الشرط فقد قال الشافعي رحمه الله يبطل النكاح فمن أحصاها من جهله قولا لانه أحد عوضي النكاح فبطل النكاح بشرط الخيار فيه كالضع ومنهم من قال لا يبطل وهو الصحيح كالا يبطل اذا جعل المهر خرا أو خنزيرا وما قال الشافعي رحمه الله يجوز على ما اذا شرط في المهر والنكاح ويجب مهر المثل لان شرط الخيار لا يكون الا زيادة جزءا ونقصان جزءا فاذا سقط الشرط وجب اسقاط ما في مقابله فيصير الباقي محمولا فوجب مهر المثل وان تزوجه بألف على أن لا يسرى عليها أولا يتزوج عليها بطل الصداق لانه شرط باطل أضيف الى الصداق فابطله ويجب مهر المثل لما ذكرناه في شرط الخيار

﴿فصل﴾ وتلك المرأة المسماة بالعقد ان كان محصيا ومهر المثل ان كان قاسدا لانه عقد ملك للعوض فيه بالعقد فملك العوض فيه بالعقد كالبيع وان كانت المنكوبة صغيرة أو غير رشيدة سلم المهر اليه من ينظر في مالها وان كانت بالغة رشيدة وجب تسليمه اليها ومن أحصاها من خروج في البكر بالباقة قولا آخر أنه يجوز أن يدفع اليها أو إلى أبيها وجدها لانه يجوز إجبارها على النكاح فجاز للولي قبض صداقها

بغير إذنتها كالصغيرة فإن قال الزوج لأسلم الصداق حتى تسلم نفسها فقالت المرأة لأسلم نفسي حتى
أقبض الصداق فسيقولان أحدهما لا يجبر واحدهما بل رخصا من سلم منكما أجبر الآخر والثاني
يؤمر الزوج بقبض الصداق إلى عدل وتؤمر المرأة بقبض نفسها فإذا سلمت نفسها أمر العدل بدفع
الصداق إليها كالتولين فيمن باع سلمة غن معين وقد بينا وجه القولين في البيوع فإن قلنا بالقول
الأول لم نجعل النفقة في حال امتناعها لأنها متعنة بغير حق وإن قلنا بالقول الثاني وجبت لها النفقة
لأنها متعنة بحق وإن تبرعت وسلمت نفسها ووطئها الزوج أجبر على دفع الصداق وسقط حقها من
الامتناع لأن الوطء استقر لها جميع البذل فسقط حق المنع كالبائع إذا سلم المبيع قبل قبض الثمن
(فصل) فإن كان الصداق حينئذ ملك التصرف فيه قبل القبض كالبيع وإن كان ديناً فاعلى القولين
في الثمن وإن كان عينا فملك قبل القبض ملك من ضمان الزوج كالمبيع قبل القبض من
ضمان البائع وهل ترجع إلى المهر المثل أو إلى بدل العين فيقولان قلنا القديم ترجع إلى بدل العين
لأنه من يجب تسليمها لا يسقط الحق يتلفها فوجب الرجوع إلى بدلها كالقصور فقل هذا إن كان
ملكه مثل وجب مثله وإن لم يكن له مثل وجبت قيمته أكثر ما كانت من حين العقد إلى أن تلف
كالقصور ومن أمهاتنا من قال يجب قيمته يوم التلف لأنه وقت القوآت والصحيح هو الأول لأن
هذا يبطل بالمقصور وقال في الجديد ترجع إلى المهر المثل لأنه عوض معين تلف قبل القبض وتعتبر
الرجوع إلى الم عوض فوجب الرجوع إلى بدل الم عوض كالأشترى ثوبا بعد قبض الثوب ولم يسلم
العبد وتلف عنده فإنه يجب قيمة الثوب وإن قبضت الصداق ووجبت به عيبا فردته أخرج مستحقا
رجعت في قوله القديم إلى بطله وفي قوله الجديد إلى المهر المثل وإن كان الصداق تعلم سور من القرآن
فتمثلت من غيرها ولم تعلم لسوء حفظها فهو كالمعين إذا تلفت فترجع في قوله القديم إلى أجرة المثل وفي
قوله الجديد إلى المهر المثل

(فصل) ويستقر الصداق بالوطء في التراج لقوله عز وجل وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض
وفسر الإفشاء بالجماع وهل يستقر بالوطء في الدر في وجهان أحدهما يستقر لأنه موضع يجب الإيلاج
فيه لحد فاشبه التراج والثاني لا يستقر لأن المهر في مقابلته مائة بالعتق والوطء في الدر غير مملوك فلم
يستقر به المهر ويستقر بالموت قبل الدخول وقال أبو سعيد الأصطخري إن كانت أمثلة يستقر بموتها
لأنها كالسلعة تباع وتبتاع والسلعة المبيعة إذا تلفت قبل التسليم سقط الثمن فكذلك إذا ماتت الأمة
وجبان سقط المهر والمذهب أنه يستقر لأن النكاح إلى الموت فإذا مات انتهى النكاح فاستقر البذل
كالأجارة إذا انتقض مدتها واختلف قوله في الخلوة فقال في القديم تقرر المهر لأنه عقد على النفقة فكان
التمكين فيه كالاستيفاء في تقرر البذل كالأجارة وقال في الجديد لا تقرر لأنه خلوة فلا تقرر للمهر كالخلوة
في غير النكاح

(فصل) وإن وقعت فرقة بعد الدخول لم يسقط من الصداق شيء لأنه استقر فلم يسقط فإن أصدقها
سور من القرآن وطلقتها بعد الدخول وقبل أن يعلمها فبطلت وجهان أحدهما يعلمها من وراء حجاب
كما يستتم منها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني لا يجوز أن يعلمها لأنه لا يؤمن الاقتتان
بها ويتألف الحديث فإنه ليس له بدل فلو امتنع من سماعها أدى إلى الإضاعة وفي الصداق لا يؤدى
إلى إبطاله لأن في قوله الجديد ترجع إلى المهر المثل وفي قوله القديم ترجع إلى أجرة التعليم وإن وقعت
الفرقة قبل الدخول فطرت فإن كانت بسبب من جهتها لم تؤمن أن أسلمت وأرتمت وأرضعت من ينسخ
النكاح برضا عسقط مهرها لأنها تلفت للمعوض قبل التسليم فسقط البذل كالبائع إذا تلف المبيع

(قوله لا يؤمن الاقتتان بها)

يقال فتنه المرأة إذا دخلته

وافتنته أيضا وأنشد أبو

هيبد لأعشى ممدان

لئن فتنني لمي بالأمس

أفتنت

سعيد أقاسمى قد قل كل

مسلم

وأكررا لصمى افتنه

(قوله إياكم وخضره

الذين هي المرأة الحسناء

في منبت السوء) شبهت

بالقوله تنبت حسنة في البومن

وهي البعر والبومن جمع

دمت وهي الموضوع الذي

يكفر فيه البومن

قبل التسليم وإن كانت بسبب من جهته نظرت فإن كان بطلاق سقط نصف المسمى لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وإن كان بإسلامها وبردته سقط نصفه لأنه فرقة انفرد الزوج بسببها قبل الدخول فنصف مهر المهر كالطلاق وإن كان بسبب ستمها نظرت فإن كان جماع سقط نصفه لأن المثل في الجماع جهة الزوج بدليل أنه يصح الجماع به دونها وهو إذا خالع مع أجنبي فصار كالانفرد به وإن كان بردتهن فقيمه وجهان أحدهما يسقط نصفه لأن حال الزوج في النكاح أقوى فسقط نصفه كالوارث وحده والثاني يسقط الجميع لأن المثل في المهر جهة المرأة لأن المهر لها فسقط جميعه كالوارثت بالردة فإن اشترت المرأة زوجها قبل الدخول ففيه وجهان أحدهما يسقط النصف لأن البيع تم بالزوجة والسيد وهو قائم مقام الزوج فصار كالفرقة الواقعة بالجماع والثاني يسقط جميع المهر لأن البيع تم بهادون الزوج فسقط جميع المهر كالوارثت من ينسخ النكاح برضاه

﴿فصل﴾ وإن قتلت المرأة نفسها فالنصوص أنه لا يسقط مهرها وقال في الامة اذا قتلت نفسها وقتلها مولاها انه يسقط مهرها فنقل أبو العباس جوابه في كل واحدة منهما إلى الأخرى وجعلهما على قولين أحدهما يسقط المهر لانها فرقة حصلت من جهتها قبل الدخول فسقط مهر المهر كالوارثت والثاني لا يسقط وهو اختيار الزنى وهو الصحيح لانها فرقة حصلت بانقضاء الاجل وانتهاء النكاح فلا يسقط مهر المهر كالومات وقال أبو اسحق لا يسقط في الحرية ويسقط في الامة على مانص عليه لان الحرية كالسنة نفسها بالقدوم ولهذا يملك منعها من السفر والامة لا تصير كالسنة نفسها بالعقد ولهذا يملك منعها من السفر مع المولى وإن قتلها الزوج استقر مهرها لأن انكاف الزوج كالقبض كأن انكاف المشتري للبيع في يد البائع كالقبض في تقرير الثمن

﴿فصل﴾ ومتى ثبت الرجوع في النصف لم يخل إما أن يكون الصداق تالفاً وباقياً فإن كان تالفاً كان عمله مثل رجع بنصف مثله وإن لم يكن له مثل رجع بقيمة نصفه أقل ما كانت من يوم العقد إلى يوم القبض لأنه إن كانت قيمته يوم العقد أقل ثم زادت كانت الزيادة في ملكها فلم يرجع بنصفها وإن كانت قيمته يوم العقد أكثر ثم نقص كان النقصان مضموناً عليه فلم يرجع بمأه مضمون عليه وإن كان باقياً لم يخل إما أن يكون باقياً على حاله أو زاداً ونقصاً وزاداً من وجه ناقص من وجه فإن كان على حاله رجع في نصفه ومتى يملك فيه وجهان أحدهما هو قول أبي اسحق أنه لا يملك الاختيار التملك لأن الإنسان لا يملك شيئاً بغير اختياره إلا الميراث فعلى هذا إن حدثت منازعة قبل الاختيار كانت لها والثاني وهو النصوص أنه يملك بنفس الفرقة لقوله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فعلق استحقاق النصف بالطلاق فعلى هذا إن حدثت منه زيادة كانت بينهما وانطلقا والصداق زاداً نظرت فإن كانت زيادة متميزة كالقرعة والنتاج واللين رجع بنصف الأصل وكانت الزيادة لها لانها زاد متميزة حدثت في ملكها فلم تتبع الأصل في الرد كما قلنا في الرد بالعيب في البيع وإن كانت الزيادة غير متميزة كالسمن وقليم الصنعة قال أبو الخطاب بين أن تدفع النصف بزيادته وبين أن تدفع قيمة النصف فإن دفعت النصف أجبر الزوج على أخذه لأنه نصف المفروض مع زيادة تميز وإن دفعت قيمة النصف أجبر على أخذه لأن حقه في نصف المفروض والزاد غير المفروض فوجب أخذ البذل وإن كانت المرأة مفلسة ففيه وجهان أحدهما هو قول أبي اسحق أنه يجوز للزوج أن يرجع بنصف العين مع الزيادة لأنه لا يصل إلى حقه من البذل فرجع بالعين مع الزيادة كما يرجع البائع في المبيع مع الزيادة عند اقل من المشتري والثاني وهو قول أكثر

أصحها بأن نه لا يرجع لأنه ليس من جهة المرأة تفريط فلا يؤخذ منها ما زاد في ملكها بتغير رضاها ويخالف
 إذا افلس المشتري فإن المشتري فرط في حبس الثمن إلى أن افلس فرجع البائع في العين مع الزيادة فإن
 كان الصداق تخلوا وعليها طلع غير مؤثر فبذلت المرأة نصفها مع الطلع ففي وجهها أحد هما لا يجبر الزوج
 على أخذها لأنها هبة فلا يجبر على قبولها والثاني يجبر وهو المنصوص لأنه نداء غريم يميز فاجبر على
 أخذها كالسمن وإن بذلت نصف النخل دون الثمرة لم يجبر الزوج على أخذها وقال الزبيدي بأن
 يرجع فيه وعليه ترك الثمرة إلى وأن الجناز كما يلزم المشتري ترك الثمرة إلى وأن الجناز وهذا خطأ لأنه
 قد صار حقه في القيمة فلا يجبر على أخذ العين ولأن عليه ضرراً في ترك الثمرة على نخله لم يجبر ويخالف
 المشتري فإنه دخل في العقد من تراض فأقر على ما تراضيا عليه فإن طلب الزوج الرجوع بنصف
 النخل وترك الثمرة إلى وأن الجناز ففي وجهها أحد هما لا يجبر المرأة لأنه صار حقه في القيمة والثاني
 يجبر عليه لأن الضرر زال عنها ورضي الزوج بما يدخل عليه من الضرر وإن طلقها والصداق ناقص
 بأن كان عبد أقمى أو مرض فإن زوج بالخيار بين أن يرجع بنصفه ناقصاً وبين أن يأخذ قيمة النصف فإن
 رجع في النصف أجبت المرأة على دفعه لأنه مرضى بأخذ حقه ناقصاً وإن طلب القيمة أجبت على الدفع لأن
 الناقص دون حقه وإن طلقها والصداق زائد من وجه ناقص من وجهه فإن كان عبد أقمى صنعته ومرض
 فإن تراضيا على أخذ نصفه جاز لأن الحق لهما وإن امتنع الزوج من أخذ ما لم يجبر عليه لنقصانه وإن
 امتنعت المرأة من دفعه لم يجبر عليه لأن يادته وإن كان الصداق جارية غلبت فهي كالعبد إذا عمل صنعة
 ومرض لأن الجلز يادته من وجهه ونقصان من وجهه آخر لأنه يخاف منه عليها فكان حكمه حكم العبد
 وإن كان هبته غلبت ففي وجهها أحد هما أن المرأة بالخيار بين أن تسلم النصف مع الحمل وبين
 أن تدفع القيمة لأنه زاد من غير نقص لأن الحمل لا يخاف منه على الهبته والثاني وهو ظاهر النص
 أنه كالجارية لأنه زيادة من وجهه ونقصان من وجهه فإنه ينقص به اللحم فيأبى كل ويمنع من الحمل
 عليه فيما يحمل فكان كالجارية وإن باعته ثم رجع إليها ثم طلقها الزوج رجع بنصفه لأنه يمكن الرجوع
 إلى عين ماله فلم يرجع إلى القيمة وإن وصت به أو هبته ولم يقبض ثم طلقها رجع بنصفه لأنه باق على
 ملكها وتصرفها وإن كاتبته أو وهبته وأقبضته ثم طلقها رجع بقيمة النصف لأنه تعلق به حتى لازم
 لتبرها فإن كان عبداً فبذره ثم طلقها فقد روي المزني أنه يرجع فغن أصحها بنام قال يرجع لأنه باق على
 ملكها ومنهم من قال لا يرجع لأنه لا يملك نقض تصرفها ومنهم من قال فيه قولان إن قلنا إن التدبير
 وصية فله الرجوع وإن قلنا أنه عتق بصفته رجع بنصف قيمته

(فصل) وإن كان الصداق عينا فوهبته من الزوج ثم طلقها قبل الدخول ففيه قولان أحدهما
 لا يرجع عليها وهو اختيار المزني لأن النصف تجمل لها هبة والثاني يرجع وهو الصحيح لأنه عادل به
 بغير الطلاق فلم يسقط حقه من النصف بالطلاق كالأو وهبته لاجني ثم وهبه لاجني منه وإن كان ديناً
 فأبرأ منه ثم طلقها قبل الدخول فإن قلنا أنه لا يرجع في الهبة لم يرجع في الإبراء وإن قلنا يرجع في الهبة
 ففي الإبراء وجهان أحدهما يرجع كما يرجع في الهبة والثاني لا يرجع لأن الإبراء إسقاط لا يفترق إلى
 القبول والهبة تحريك تفتقر إلى القبول فإن صدقها عينا فوهبتها منه ثم أريدت قبل الدخول فهل يرجع
 بالجوع فيه قولان لأن الرجوع بالجوع في الردة كالرجوع بالنصف في الطلاق وإن اشترى سلعة فغن وسلم
 الثمن وهب البائع الثمن منه ثم وجد السلعة عيباً ففي ردّها والرجوع بالثمن وجهان بناء على القولين
 فإن وجبه عيباً وحدث به عنده عيب آخر فهل يرجع بالأرض فيه وجهان بناء على القولين وإن اشترى

سلمة وهو هانم البائع فما أفلس المشتري فليأثم أن يضرب مع الترماء ^{بهم} قولاً واحداً إن حلف
المتن ولم يرجع إليه المتن

(فصل) إذا طلق المرأة قبل الدخول وجب لها صنف المهر جاز الذي يده عقدة النكاح أن يعفو
عن النصف لقوله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن يغسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف
ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي يده عقدة النكاح وفيمن يده عقدة النكاح قولان قال في
التقديم هو الولي فيعفو عن النصف الذي لها لأن الله تعالى خاطب الأزواج فقال سبحانه وتعالى وقد
فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي يده عقدة النكاح ولو كان هو الزوج
لقال إلا أن يعفون أو تعفو لأنه تقدم ذكر الأزواج وخاطبهم بخطاب الحاضر فلما عدل عن خطابهم
دل على أن الذي يده عقدة النكاح غير الزوج فوجب أن يكون هو الولي وقال في الجديد هو الزوج
فيعفو عن النصف الذي يوجب بالطلاق فأما الولي فلا يملك العفو لأنه حق لها فلا يملك الولي العفو عنه
كأثر ديونها وأما الآية فتشتمل أن يكون المراد به الأزواج فخاطبهم بخطاب الحاضر ثم خاطبهم بخطاب
الغائب كما قال الله عز وجل حتى إذا كنتم في الفلك وجرى بهم فإذا أنزلنا الذي يده عقدة النكاح
هو الولي لم يصح العفو منه إلا بمسئته شرط أحداهما أن يكون أباً أو جداً لا نهماً لا يهتمان فيما يرى من
خط الولد ومن سواهما منهم والثاني أن تكون المسكوة تكرراً فأما التيب فلا يجوز العفو عن ما لها
لأنه لا يملك الولي تزويجها والثالث أن يكون العفو بعد الطلاق وأما قبله فلا يجوز لأنه لا حظ لها في
العفو قبل الطلاق لأن البضع معرض للتلف فإذا عاقر بما دخل بها فتلت منفعة بضعها من غير بدل
والرابع أن يكون قبل الدخول فأما بعد الدخول فقذا تلقت بضعها فغير محاسن سقط بدلها وانها من أن
تكون صغيرة ومجنونة فأما الثالثة الشبهة فلا يملك العفو من مهره لأنه لا ولاية عليها في المال

(فصل) وإن فوض بضعها بأن تزوجت وسكت عن المهر أو تزوجت على أن لا مهر لها ففيه قولان
أحدهما لا يجب لها المهر بالعقد وهو الصحيح لأنه لو وجب لها المهر بالعقد لتنفص بالطلاق والثاني
يجب لأنه لو لم يجب لها استعمر بالدخول ولما أن طالب بالفرض لأن إخلاء العقد عن المهر خالص
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قلنا يجب بالعقد فرض لها مهر للثلث لأن البضع كالمستهلك فضمن
بقيته كالمستهلك فالمشتري يبيع فاسد وإن قلنا لا يجب لها المهر بالعقد فرض لها ما يتفقان
عليه لأنها ابتداءً فيجب فكان البهائم كالفرس في العقد ومتى فرض لها مهر التل أو ما يتفقان عليه
صار ذلك كالسبي في الاستقرار بالدخول والموت والتنفص بالطلاق لأنه مهر مفروض فصار كالفرس
في العقد وإن لم يفرض لها حتى طلعت لها من المهر لقوله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل
أن يغسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فدل على أنه إذا لم يفرض لهن يجب النصف وإن
لم يفرض لها حتى وطئها استقر لها مهر التل لأن الوطء في النكاح من غير مهر خالص لرسول الله صلى
الله عليه وسلم وإن مات أو أحدهما قبل الفرض ففيه قولان أحدهما لا يجب لها المهر لأنها مفوضة
فأقرت زوجها قبل الفرض واليسيس فلم يجب لها المهر كما لو طلعت والثاني يجب لها المهر لما روي
عقبة قال أتى عبدة في رجل تزوج امرأة ماتت عنها لم يكن فرض لها شيئاً ولم يدخل بها فقال
أقول فيها برأى لها ما ادعى نساءها وعليها العدة وهذا البراءة فقال معقل بن سنان الأشجعي قضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم في تزويج بنت واشق بثلث ما قضيت فخرج بذلك ولأن الموت معنى يستقر به
المسمى فاستقر به مهر الفوضة كالوطء وإن تزوجت على أن لا مهر لها في الحال ولا في الثاني ففيه
وجهان أحدهما أن النكاح باطل لأن النكاح من غير مهر لم يكن إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قوله المفوضة) هي المرأة
تسبح بغير صداق من
قولهم فوضت الأمر إلى
فلان أي رددته كأنه ردت
الأمر إليها الزوج وفوضته
اليوم التفويض أن تفوض
المرأة أمرها إلى الزوج
فلا قدره مهرها وقيل
معنى التفويض الأفعال كأنها
أهملت أمر المهر فلم تسمه
كما قال الشاعر
لا يصلح للناس فوضى لاسرة
لم
ولاسرة إذا جهل المسم
سادوا
ويقال للمرأة مفوضتها لكسر
لتفويضها لأنها أدت
وبالفتح لأن ولها فوضها
بعقده

فتصير كالوئسح نكحها اليه له والثاني يصح لانه ينفى قولها لامهر في الثاني لانه شرط باطل في
الصادق فسقط وبقى العقد ففعل هذا يكون حكمه حكم القسم قبله

فصل ويعتبر مهر المثل بمهر نساء العصابات لحديث علقمة عن عبدالله وتعتبر بالاقرب فالأقرب
منهن وأقربهن الاخوات وبنات الاخوة والعصبات وبنات الاعمام فان لم يكن لها نساء عصابات اعتبر
بأقرب النساء اليها من الامهات والخاللات لانهن أقرب اليها فان لم يكن لها أقارب اعتبر بنساء بلد هاتم
بأقرب النساء شباهاً ويعتبر بمهر من هي على صفاتها في الحسن والعقل والعفة واليسار لانه قيمة
متلف فاعتبر فيها الصفات التي يختلف بها العوض والمهر يختلف بهذه الصفات ويجب من تعد البلد
كقيم المتلفات

فصل واذا أعرس الرجل بالمهر ففيه طريقان من أحما بنامن قال ان كان قبل الدخول ثبت لها
الخيار في فسخ النكاح لانه معاوضة بلحقه الفسخ جاز فسخه بالافلاس بالعوض كالبيع وان كان بعد
الدخول لم يجز الفسخ لان البضع صار كالستهلك بالوطء فلم تفسخ بالافلاس كالبيع بعد هلاك السلعة
ومن أحما بنامن قال ان كان قبل الدخول ثبت الفسخ وان كان بعد الدخول ففيه قولان أحدهما
لا يثبت لها الفسخ لما ذكرناه والثاني يثبت لها الفسخ وهو الصحيح لان البضع لا يتلف بوطء
واحد فجاز الفسخ والرجوع اليه ولا يجوز الفسخ الا بالحاكم لانه يختلف فيه فافتقر الى الحاكم
كفسخ النكاح بالعيب

فصل اذا زوج الرجل ابنة الصغير وهو مسر ففيه قولان قال في القديم يجب المهر على الأب لانه
لما زوجه مع العلم بوجوب المهر والاعسار كان ذلك رضا بالتزامة وقال في الجديد يجب على الابن وهو
الصحيح لان البضع له فكان المهر عليه

فصل وان تزوج العبد باذن المولى فان كان مكتسباً وجب المهر والنفقة في كسبه لانه لا يمكن إيجاب
ذلك على المولى لانه لم يضمن ولا في رقة العبد لانه وجب برضامن له الحق ولا يمكن إيجابه في ذمته لانه
في مقابلة الاستمتاع فلا يجوز تأخير عنه فلم يبق الا لكسب فتعلق به ولا يتعلق الا بالكسب الحادث
بعد العقد فان كان المهر مؤجلاً فتعلق بالكسب الحادث بعد حلوله لان ما كسبه قبله للمولى ويأزم المولى
تمكينه من الكسب بالنهار ومن الاستمتاع بالليل لان اذنه في النكاح يقتضي ذلك فان لم يكن مكتسباً
وكان مأذوناً له في التجارة فقد قال في الام يتعلق بما في يده من أحما بنامن حمله على ظاهره لانه دين
لزمه بعقد اذن فيه المولى فقتضى مما في يده كدين التجارة ومن أحما بنامن قال يتعلق بما يحصل من فضل
المال لان ما في يده للمولى فلا يتعلق به كالا يتعلق بما في يده من الكسب وانما يتعلق بما يصدر وحل
كلام الشافعي رحمه الله على ذلك وان لم يكن مكتسباً ولا مأذوناً له في التجارة ففيه قولان أحدهما يتعلق
المهر والنفقة بذمته يتبع به اذا اعتق لانه دين لزمه برضامن له الحق فتعلق بذمته كدين القرض فعل
هذا المرأة أن تفسخ اذا أرادت والثاني يجب في ذمة السيد لانما أذن له في النكاح مع العلم بالاحمال
صار ضماناً للمهر والنفقة وان تزوج بغير اذن المولى ووطئ فقد قال في الجديد يجب في ذمته يتبع به اذا
اعتق لانه حتى وجب برضامن له الحق فتعلق بذمته كدين القرض وقال في القديم يتعلق ورقبته لان
الوطء كالجنابة وان أذن له في النكاح فنكح نكاحاً قاسداً ووطئ ففيه قولان أحدهما ان الاذن
تضمن الصحيح والفاصل لان الفاسد كالصحيح في المهر والعدة والسب ففعل هذا حكمه حكم الصحيح
وقد بناء والثاني وهو الصحيح أنه لا يتضمن الفاسد لان الاذن يقتضي عقداً يملك به فعلى هذا حكمه
حكم المأذون تزوج بغير اذنه وقد بيناه

﴿باب اختلاف الزوجين في المداق﴾

إذا اختلف الزوجان في قدر المهر أوفى أجله تعالفاً لأنه عقد معاوضة فجاز أن يثبت التخالف في قدر عوضه وأجله كالبيع وإذا تعالفاً لم يفسخ النكاح لأن التعالاف يوجب الجهل بالعوض والنكاح لا يبطل بجهالة العوض ويجب مهر المثل لأن المسمى سقط وتضمن الرجوع إلى المعوض فوجب بدله كما لو تخالف في الثمن بعد هلاك المبيع في يد المشتري وقال أبو علي بن خيران إن زاد مهر المثل على ما ادعيه المرأة لم تجب الزيادة لأنها لا تدعيها وقد بينا فساد قوله في البيع وإن ما أتت وأحداهما قام الوارث مقام الميت لما ذكرناه في البيع فإن اختلف الزوج وولى الصغيرة في قدر المهر فموجبها أحدهما يحلف الزوج ويوقف بين المنكوسة إلى أن تبلغ ولا يحلف الولي لأن الإنسان لا يحلف لاثبات الحق لغيره والثاني أنه يحلف وهو الصحيح لأنه باع المهر فحلف كالوكيل في البيع فإن بلغت المنكوسة قبل التعالاف لم يحلف الولي لأنه لا يقبل إقراره عليها فلم يحلف وهذا فيه نظر لأن الوكيل يحلف وإن لم يقبل إقراره وإن ادعت المرأة أنها تزوجت به يوم السبت بعشرين ويوم الأحد بثلاثين وأنكر الزوج أحد العقدتين وأقامت المرأة البينة على العقدتين وادعت المهر ينقضها لأنه يجوز أن يكون تزوجها يوم السبت ثم خالعهما ثم تزوجها يوم الأحد فله المهران

﴿فصل﴾ وإن اختلفا في قبض المهر فادعاه الزوج وأنكرت المرأة فالقول قولها لأن الأصل عدم القبض وبقاء المهر وإن كان المداق تعليم سورة فادعى الزوج أنه علمها وأنكرت المرأة فإن كانت لا تحفظ السورة فالقول قولها لأن الأصل عدم التعليم وإن كانت تحفظها فموجبها أحداهما أن القول قولها لأن الأصل أنه لم يعلمها والثاني أن القول قوله لأن الظاهر أنه لم يعلمها غيره وإن دفع إليها شيئاً وادعى أنه دفعه عن المداق وادعت المرأة أنه هدية فإن اتفقا على أنه لم يتلف بشيء فالقول قوله من غير بين لأن الهدية لا تصح بغير قول وإن اختلفا في اللفظ فادعى الزوج أنه قال هذين صدقك وادعت المرأة أنه قال هدية فالقول قول الزوج لأن الملك له فإذا اختلفا في اتفاله كان القول في الاتفاله قوله كالودع إلى رجل ثوباً فادعى أنه باعه وادعى القابض أنه وهبه له

﴿فصل﴾ وإن اختلفا في الوطء فادعت المرأة وأنكر الزوج فالقول قوله لأن الأصل عدم الوطء فإن أتت بولد يلد منه نسب في المهر قولان أحدهما يجب لأن الحاق النسب يقتضي وجود الوطء والثاني لا يجب لأن الولد يلحق بالامكان والمهر لا يجب إلا بالوطء والأصل عدم الوطء

﴿فصل﴾ وإن أسلم الزوجان قبل الدخول فادعت المرأة أنه نسبها بالإسلام فعليه نصف المهر وادعى الزوج أنها نسبته فلا مهر لها فالقول قول المرأة لأن الأصل بقاء المهر وإن اتفقا على أن أحدهما سبق ولا يعلم عين السابق منهما فإن كان المهر في يد الزوج لم يجز للمرأة أن تأخذ منه شيئاً لأنها اشكت في الاستحقاق وإن كان في يد الزوجة رجع الزوج بنصفه لأنه يتيقن استحقاقه ولا يأخذ من النصف الآخر شيئاً لأنه شك في استحقاقه

﴿فصل﴾ وإن أصدقها عينا ثم طلقها قبل الدخول وقد حدث بأصداق عيب فقال الزوج حدثت بعد ما عدت لي فعليك أرشها وقالت المرأة بل حدث قبل عوده إليك فلا يلزمي أرشها فالقول قول المرأة لأن الزوج يدعى وقوع الطلاق قبيل النقص والأصل عدم الطلاق والمرأة تدعى حدوث النقص قبل الطلاق والأصل عدم النقص فتقابل الأمران فسقطوا الأصل براءة ذمتها

﴿فصل﴾ وإذا وطئ امرأة بشبهة أوفى نكاحها قدره المهر لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيعا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها

باطل فان مسهاته المهر بما استحل من فرجها فان كرهها على الزنا لوجب عليه المهر لانه وطء سقط فيه اخذ عن الموطأ وشبهه والواطي من أجل الضمان في حقها فوجب عليه المهر كالوطئ في نكاح قاسد فان طوعته على الزنا نظرت فان كانت سرية لوجب لها المهر لما روي يومسعود البصري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البنت وحلوان الكاهن وان كانت أمة لم يجب لها المهر على المتصوص للخبر ومن أصحابنا من قال يجب لان المهر حق للسيد فلم يسقط بإذنتها كإرضاء الحنابلة

﴿فصل﴾ وان وطئ امرأة وادعت المرأة انه استكرهها وادعى الواطي انها طوعته فقيه قولان أحدهما القول قول الواطي لان الأصل براءة ذمته والثاني القول قول الموطأة لان الواطي متلف ويشبه أن يكون القولان مبنيين على قولين في اختلاف ضرب البتة ورا كبريا ورب الارض وزارعها ﴿فصل﴾ وان وطئ الزنا من غير النكاح الجارية بالرهونة باذن الراهن وهو جاهل بالتحريم فقيه قولان أحدهما لا يجب المهر لان البضع للسيد وقد أذن له في اتلافه فسقط بده كالأذن له في قطع عضوها والثاني يجب لانه وطء سقط عنه الحد لشبهه فوجب عليه المهر كالوطئ في نكاح قاسد فان أتمته بوله ففيمطر يقان من أصحابنا من قال فيه قولان كلهم لانه منوط من مأذون فيه فاذا كان في بدل المأذون فيه قولان كذلك وجب أن يكون في بدل ما طوع منه قولان وقالوا براسحق تجب قيمة الولد يوم سقط قولوا أحدا لانه لا تجب بالاجل ولم يوجد الاذن في الاحبال والطر يقي الأول أظهر لانه وان لم يأذن في الاحبال الا أنه أذن في سببه

﴿باب المتعة﴾

اذا طلق للمرأة لم يغزل أمأن يكون قبيل الدخول أو بعده فان كان قبيل الدخول نظرت فان لم يفرض لها مهر وجب لها المتعة لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم يتحصنوا أو ترضوا من فرضة ومتعوهن ولانه لحقها بالنكاح ابتداء وقلت الرعية في الباطل فوجب لها المتعة وان فرض لها المهر لم يجب لها المتعة لانه لما أوجب بآية لمن لم يفرض لها دل على أنه لا يجب لمن فرض لها ولانه حصل لها في مقابلته الا ابتداء نصف المسمى فقام ذلك مقام المتعة وان كان بعد الدخول ففيه قولان قال في القديم لا تجب لها المتعة لانهما طلقا من نكاح لم يغزل من عوض فوجب لها المتعة كالسبي لها قبل الدخول وقال في الجديد تجب لقوله تعالى فهاين أمهاتكم وأسركن سرا حايلا وكان ذلك في نساء دخل بهن ولان ما حصل من المهر لها بدل عن الوطء وبقي الا بتداء بتغير بدل فوجب لها المتعة كالمفوضة قبل الدخول وان وقتت الفرقه بتغير الطلاق نظرت فان كانت بالموت لم تجب لها المتعة لان النكاح قد تم بالموت وبلغ منهاه فلم تجب لها متعة وان كانت بسبب من جهة أخرى كالرضاع حكاهم حكم الطلاق في الاقسام الثلاثة لها بمنزلة الطلاق في تصفيف المهر فكانت كالطلاق في المتعة وان كانت بسبب من جهة الزوج كالاسلام والرد واللعان حكاهم حكم الطلاق في الاقسام الثلاثة لها بفارقة حصلت من جهته فاشبهت الطلاق وان كانت بسبب من جهة الزوج كالاسلام والرد وقول الرضاع والقسح بالاعسار والعيب الزوجين جميعا لم تجب لها المتعة لان المتعة وجبت لها لما يلحقها من الا بتداء بالعتد وقلة الرغبة فيها الطلاق وقد حصل ذلك بسبب من جهة فاقم تجب وان كانت بسبب من جهة فاقم تجب وان كانت بخلافه وجب لطلاقها فطلقت لان حكمها حكم المطلقة في الاقسام الثلاثة لان الغلب فيها جهة الزوج لانه لا يمكنه ان يتحالمها مع غيرها ويحمل الخلاق على غيرها فحمل كالمفرد به وان كانت الزوجية أتمه فاشترها الزوج قد قال في موضع لا متعة لها وقال في موضع لها المتعة فن أصحابنا من قال هي على قولين أحدهما

(قوله مهر البنت وحلوان الكاهن) البنت الزانية والبهاء الزنا وحلوان الكاهن أجونه وقد ذكر والكاهن العالم بالعربية

﴿باب المتعة والولية﴾

للمتعة هي الشئ الذي يبلغ به ويستعان به على تزويج الخال في الدنيا ذكره في الصحيح يروى بفت واشق أهل الحديث يروونه بكسر الباء والصواب الفتح لانه ليس في كلام العرب فعول الاخر وع وهود (قوله وان فرض لها مهر) أي أو جبهه والقرض الواجب وأصله الخز والقطع (قوله حتى الابتداء) الا بتداء هو الامتنان والاتقاء مأخوذ من البذلة والمبذلة وهو ما يتبدل ويمن من الثياب يقال جاءنا فلان في مبادله أي ثياب بذله

(قوله خادما أمة مقننة) الخادمو واحدا خدام غلاما كان أو جارية وهو قائل من الخدمة والخدمة ما ينطلي به الرأس والفارس المقنع الذي غطي رأسه بالجديد (قوله وعلى المقتدره) المقتدر القدير وأصله التضييق في النفقة (قوله الولية) مستقمن ولم الزوجين وهو اجتماعهما والولم الجمع ومنه سمي العبد الولم لأنه (٦٨) يجمع الرجلين ذكر وفي البيان قال الزحشرى الولية من الولم وهو خيط يربط لسانها لئلا يفتقد

للوأصلة والولية تقع على كل طعام يتخذ عند حدث سرور إلا أن استعمالها في العرس أشهر وأما العرس فيقال بالسبن والصاد وهو طعام الولادة وغرسه ما قطعته النساء قال الفائق وكانه سمي خوفا لئلا تصنع عند وضعها وانقطاع صرة جملها وفي أمثالهم تغرسى لا غرس لك أى أصفى لك قاله لاصالح لك ويقال انغر خوسة مريم عليها السلام لقوله تعالى نساها عليك طريقا جنينا والاعذار من عذار الغلام اذا اختته قال أبو عبيد يقال عذرت الجارية وبالفعل بعذرها هنرا اذا اختتها والنعمة ما غوض من النعم وهو النصر يقال تقع الجزور اذا نصرها وقع جيب شقة قال المزار قصن جوبه من على حيا وأعدن المرائى والعبلا وقال أبو زيد النعمة طعام الاسلاك والاملاك التزويج وفي الحديث في تزويج خديجة بالنبي عليه السلام قال أبو

لامتنع لها لأن المقابلة السيد لا يمكنه أن يبيعها من غيره فكان حكمه في سقوط المتعة حكم الزوج في الخلع في وجوب المتعة ولأنه يملك بيعها من غير الزوج فصار اختياره للزوج أو لغيره اختيارا للفرقة والثاني أن طاعة المتعة لأنه لا مزنة لاحد مما على الآخر في العقد فسقط حكمها كالوقوف الفرقة من جهة أخرى ٧ وقالا أبو اسحق ان كان مولاها طلب البيع لم يجز لأنه هو الذي اختار الفرقة وان كان الزوج طلب وجبت لأنه هو الذي اختار الفرقة وجعل القولين على هذين الحالين

(فصل) والمستحب أن تكون المتعة خاتمة ومقننة وأول اثنين درهما لما روى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال يستحب أن يمتعهما بخادم فان لم يفعل فبنياب وعن ابن عمر رضى الله عنه أنه قال يمتعهما بثلاثين درهما وروى عنه قال يمتعهما بجارية وفي الوجوب وجوهان أحدهما ما يقع عليه اسم المال والثاني وهو المذهب أنه يقدرها الحاكم لقوله تعالى ومستهون على الموسع قدره وعلى المستر فقدره وهل يعتبر بالزوج أو بالزوجة فيه وجوهان أحدهما يعتبر بحال الزوج للآية والثاني يعتبر بحالها لأنه بدل عن المهر فاهتم بها

(باب الولية والشر)

الطعام الذي يدعى اليه الناس اليه ستة الولية للعرس والعرس للولد والاعذار للختان والوكرة للبناء والنعمة لتقديم المسافر والمأذبة لغيره بسبب ويستحب ما سوى الولية لما فيها من اظهار فم الله والشكر عليها وكتاب الأبى والحبة ولا يجب لان الإيجاب بالشرع ولم يدخل الشرع بالإيجاب وأما ولية العرس فقد اختلف أصحابنا فيه فمن قال هي واجبة وهو المنصوص لما روى أن رضى الله عنه قال تزوج عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولو بشاة ومنهم من قال هي مستحبة لأنه طعام لحادث سرور فلم يجب كسائر الولام ويكره الترتلان التقاطع دناءة وسخف ولأنه يأخذهم قوم دون قوم ويأخذهم من غير ما أحب

(فصل) ومن دعى إلى ولية وجب عليه الاجابة لما روى ابن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى أحدكم إلى ولية فليأتها ومن أصحابنا من قال هي فرض على الكفاية لان القصد اظهارها وذلك يحصل بحضور البعض وان دعى مسلم إلى ولية دعى فيه وجوهان أحدهما يجب الاجابة للنجس والثاني لا يجب لان الاجابة للتواصل واختلاف الدين يمنع التواصل وان كانت الولية ثلاثة أيام أجاب في اليوم الأول والثاني ونكره الاجابة في اليوم الثالث لما روى أن سعيد بن المسيب رحمه الله دعى مرتين فأجاب دعى الثالثة فغضب الرسول وعن الحسن رحمه الله أنه قال الدعوة أول يوم حسن والثاني حسن والثالث بام وسبعة وان دعاه اثنان ولم يمكنه الجمع بينهما أجاب أسبقهما حتى سبق فان استويا في السابق أجاب أقر بهما رجا فان استويا في الرجم أجاب أقر بهما دارا لانه من أبواب البر فكان التقديم فيه على ما ذكرناه كصفة التطوع فان استويا في ذلك أقرع بينهما لأنه لا مزنة لاحد مما على الآخر فقدم القرعة

(فصل) وان دعى إلى موضع فيه دفء أجاب لان الدفء يجوز في الولية لما روى محمد بن حاطب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل بين الحلال والحرام الدفء فان دعى إلى موضع فيه منكر من زمر

خديجة وقد دعوا بقرعة عند ذلك ما هذه النعمة وقد وقع الشاعر هذه الاطعمة فله كورة في الكتاب حيث قال أو
 • كلا الطعام تشتهى ربيعة والعرس والاعذار والنعمة والنثر ما ينثر على رأس العروس من دراهم وأغصانها غداه وتستخذ كرا (قوله فحب الرسول) أى رماه بالخصى وهو صغار الحجارة والخصى حصته أحبته بالسكر (قوله موضع في دنف) الدفء الذي يضرب بفتح ويضم وأما الدفء فبالفتح لا غير ٧ هكذا هذه العبارة لا اصول بأيدينا ولتحرر اه صحح

أو أخر فإن قسر على إزالته لزمه أن يحضر لوجوب الإجابة ولا والله الشكر وإن لم يقدر على إزالته لم يحضر
لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يجلس على مائة قد فيها الخمر وروى ما عفا قال كنت
أسير مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فسمع زمار قرام فوضع أصبعي في أذني ثم عدل عن الطريق
فلما زل يقول يا ماعز أنسمع حتى قلت لا فخرج أصبعي عن أذنه ثم خرج إلى الطريق ثم قال هكذا رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع وإن حضر في موضع فيه تماثيل فإن كانت كالنجر جلس وإن كانت
على صورة حيوان فإن كانت على بساط يداس أو مكدسة تكأ عليها جلس وإن كانت على حائط أو ستر
معلق لم يجلس لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل
صلى الله عليه وسلم فقال آيتك البارحة فلم ينعني أن أكون دخلت لأنه كان على الباب تماثيل وكان
في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فرأى التماثيل التي كانت في باب البيت يقطع
فتصير كهيئة الشجرة ومربا بالستر فيقطع من ساداته منبذتان توطأان ومربا بالكلب فيخرج فضل
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ولأن ما كان كالشجرة فهو كالكتابة والنقوش وما كان على صورة

الحيوان على حائط أو ستر فهو كالتميم وما يوطأ فليس كاستم لأنه غير معظم

(فصل) ومن حضر الطعام فإن كان مفطرا فقيمه وجهاً أحدهما يابز ما أن يأكل لما روى أبو
هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب فإن كان مفطرا
فليأكل وإن كان صائما فليصل والثاني لا يجب لما روى جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب فإن شاء طعم وإن شاء ترك وإن دعي وهو صائم لم تقط
عنه الإجابة للخبر ولأن القصد التكثير والتبرك بحضوره وذلك يحصل مع الصوم فإن كان الصوم فرضا
لم يفطر لقول النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان صائما فليصل وإن كان تطوعا فليستحب أن يفطر لأنه
يدخل السرور على من دعاه وإن لم يفطر جاز لأنه بقوله يفطر تركها والمستحب أن فرغ من الطعام
أن يدعو لأصحاب الطعام لما روى عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال أظفر رسول الله صلى الله عليه
وسلم عنده سعد بن معاذ رضي الله عنه فقال أظفر عندكم الصائعون وصلت عليكم اللانكة وأكل
طعامكم الأبرار

(باب عشرة النساء والقسم)

إذا تزوج امرأة فإن كانت من جماع مثلها واجب تسليمها بالعقد إذا طلب ويجب عليه تسليمها إذا حضرت
عليه فإن طالبها الزوج فسألت الانظار ثلاثة أيام لأنه قريب ولا تنظر أكثر منه لأنه كثير
وإن كانت لا يجماع مثلها الصغرى أو مرضى يرجى زواله لم يجب التسليم إذا طلب الزوج ولا التسليم إذا حضرت
عليه لأنها لا تصلح للاستمتاع وإن كانت لا يجماع مثلها لم تنظر ليرجى زواله بان كانت نفثوا خلقا أو بها
مرض لا يرجى زواله وجب التسليم إذا طلب والتسليم إذا حضرت عليه لأن المقصود من مثلها الاستمتاع
بها في غير الجماع

(فصل) وإن كانت الزوجة حرة وجب تسليمها بالانهار لأنه لا خلق أنهرها عليها والزواج أن يافر
بها لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يافر بنسائه ولا يجوز لها أن تسافر بغير إذن الزوج لأن
الاستمتاع مستحق فلا يجوز نفقه بغيره عليه وإن كانت متعجب تسليمها بالليل دون النهار لأنها لو كانت
عقد على إحدى منفعتيها لم يجب التسليم في غير وقتها كالأجر أو خديعة أو قال أبو إسحق إن كان
يدها منعة كالنفل والنسج وجب تسليمها بالليل والنهار لأنه يمكنها العمل في بيت الزوج واتعجب
الأول لأنه فيحتاج إليها في خدمة غير الصنعة ويجوز لولي بيعها لأن النبي صلى الله عليه وسلم أن لعائشة

بالكسر وهو صوت النعام
وقد زمر النعام يزمر
بالكسر قوله فعدل عن
الطريق أي مال عنها
وأصله فصل ذلك لتلا
يستمر للمارة بوقوفها
وقبل لأنه يسر عليه المشي
والاجتماع قبض يديه
والراكب أشد ضررا (قوله
قرام) هو ستر فيرقم قال
ليد

من كل عفيف يظل
عصه

زوج عليه كة وقرامها
(قوله تماثيل) جمع تمثال
وهو تعمال من المائلة وهو

المشابهة كالصور المنسوبة
بالحيوان وغيرها (قوله
منبذتان) أي صريحتان

والنبد الزم أي غير
معظمين (قوله وإن كان
صائما فليصل) أي فليدع

والصلاة هنا الدعاء لأرباب
الطعام بالمقرفة والبركة

(قوله وصلت عليكم
اللانكة) أي استغفرت
لكم والصلاة من الله لرحمة

ومن اللانكة الاستغفار
ومن الناس الدعاء

(ومن باب عشرة النساء
والقسم)

القسم وهنا يفتح القاف
أراد المصدر ولم يرد

الاسم الذي هو بالكسر
(قوله نفثوا خلقا) النفث

رضي الله عنها في شهر برميرة وكان لها زوج ويجوز له أن يسافر بها لأنه يملك بيعها فملك السفر بها
كغير المزوجة

(فصل) ويجوز للزوج أن يجبر امرأته على الغسل من الحيض والنفاس لأن الوطء يقف عليه وفي
غسل الجنابة قولان أحدهما أنه يجبرها عليه لأن كمال الاستمتاع يقف عليه لأن النفس تعاف من
وطء الجنب والثاني ليس له أن يجبرها لأن الوطء لا يقف عليه وفي التنظيف والاستعداد وجهان
أحدهما يملك إجبارها عليه لأن كمال الاستمتاع يقف عليه والثاني لا يملك إجبارها عليه لأن الوطء
لا يقف عليه وهل له أن يمنعهما من كل ما يتأذى برأيته في وجهان أحدهما لم يمنعهما لأنه يمنع كمال
الاستمتاع والثاني ليس له منعهما لأنه لا يمنع الوطء فإن كانت ذميمة فله منعهما من السكر لأنه يمنع
الاستمتاع لانهما تصير كزنا المفوخ ولأنه لا يأمن أن تنجس عليه وهل له أن يمنعهما من كل لحم الخنزير
وشرب الخليل من الخمر فيه ثلاثة أوجه أحدها يجوز له منعهما لأنه يمنع كمال الاستمتاع والثاني ليس له
منعهما لأنه لا يمنع الوطء والثالث وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه ليس له منعهما من لحم الخنزير لأنه
لا يمنع لوطء ولهم منها من قليل الخمر لأن السكر يمنع الاستمتاع ولا يمكن التمييز بين أيسر وبين مالا
يسكر مع اختلاف الطباع فنع من الجميع

(فصل) ولا يجوز منع الزوجة من الخروج إلى المساجد وغيرها لما روى ابن عمر رضي الله عنه قال رأيت
امرأته أتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله ما حق الزوج على زوجته قال حقه عليها أن
لا تخرج من بيتها إلا بإذنه فإن فعلت لغير الله وملائكة الرجا وملائكة الغضب حتى تتوب وترجع قالت
يا رسول الله وإن كان لها ظالم قال وإن كان لها ظالم ولا حق الزوج واجب فلا يجوز تركه بماليس
بواجب ويكره منعهما من عبادتها أي إذا أثقل وحضور موراته إذا ماتت لأن منعهما من ذلك يؤدي إلى
النفور ويغريها بالهتوك

(فصل) ويجب على الزوج معاشرتها بالمعروف من كفاها الذي لتوله تعالى وعاشروهن بالمعروف
وجب عليه بذل ما يجب من حقها من غير مطلق لقوله عز وجل وعاشروهن بالمعروف ومن العشرة
بالمعروف بذل الحق من غير مطلق وقوله صلى الله عليه وسلم مطلق الغنى ظم ولا يجب عليه الاستمتاع لأنه
حق له فله تركه كسكنى الدار المستأجرة ولأن الداعي إلى الاستمتاع الشهوة والمحبة فلا يمكن إيجابه
والمستحب أن لا يعطها لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال قال لي رسول الله
صلى الله عليه وسلم أسوم أنهار قلت نعم قال وسم الليل قلت نعم قال لكى أسوم وأفطر وأصلي وأمام
وأمن النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني ولأنه إذا عطلها لم يأمن الفساد ووقع النساق ولا يجمع
بين امرأتين في مسكن الإبرضا لأن ذلك ليس من العشرة بالمعروف ولأنه يؤدي إلى الخصومة ولا
يطأ أحدهما بمحضرة الأخرى لأنه ذناء وسوء عشرة ولا يستمتع بها إلا بالمعروف فإن كانت فلو الحق
ولم تحتمل لوطء لم يجوز وطؤها لافيه من الأضرار

(فصل) ولا يجوز وطؤها في الدبر لما روى خزعة بن ثابت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا وزن من أتى امرأة في دبرها لم يجز إلا تمتاع بها فباين الاليتين لقوله تعالى ولدين هم
فروجهما حافظون الأعلى أزواجهن وأما مملكت بأسمهم فأنهم غير مملوكين ويجوز وطؤها في الفرج مدبرة
لما روى جابر رضي الله عنه قال قالت اليهود إذا جامع الرجل امرأته من وراءها جاء ولدها أحول فأُنزل
الله تعالى نسألكم حوث لكم فأتوا حوثكم أي شتم قال يقول يأتيها من حيث شاء مقبلًا ومدبرة إذا
كان ذلك في الفرج

(قوله الاستعداد) هو
حق العانة استعمال من
الحديد (قوله) يغريها
بالمعروف (قوله) أغراها أي إذا
أزيمه بأموالهم من الاضاق
بالفراء والمعاشره هي
الغفلة والمعاشره العشر
الغفلة (قوله) وعاشروهن
بالمعروف وهو ما يوجب
الشرع ويقضيه الدين
ويتعارفه الناس (قوله)
من غير مطلق هو تأخير
الحق والمغالطة به وأصله
المد من مطلق الجديدة
إذا مدتها (قوله) فليس مني
أي ليس ممن يتخاف بخلق
ويعمل بعمله

(فصل) ويكره العزل لما روت جدامة بنت وهب قالت حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن العزل فقال ذلك الوأد الحنفى وإذا المؤودة سئلت فإن كان ذلك في وطء أمتعلم يحرم لأن الاستمتاع بها حتى لا يلقى طافيه وإن كان في وطء زوجته فإن كانت علة كلهم يحرم لأنه يلحقه العار باسترقاق ولده منها وإن كانت حرة فإن كان باذنها جاز لأن الحق لهما وإن لم تأذن فقيسه وجهان أحدهما لا يحرم لأن حقها في الاستمتاع دون الانزال والثاني يحرم لأنه يقطع النسل من غير ضرر يلحقه

(فصل) ويجب على المرأة معاشرته الزوج بالمعروف من كفاه لاذى كما يجب عليه في معاشرتها ويجب عليها بذلك ما يجب لهن من غير مغل لما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا أحدكم امرأة إلى فراشه فأبى فبات وهو عليها ساخط لعتها الثلاثة حتى تصبح

(فصل) ولا يجب عليها خدمته في اغتيز والطحن والطبخ والفسل وغيرهما من الخدم لأن المفقود عليه من جهتها هو الاستمتاع فلا يلزمها مساواه

(فصل) وإن كان له امرأتان أو أكثر فله أن يقسم لهن لأن النبي صلى الله عليه وسلم قسم ل نسائه ولا يجب عليه ذلك لأن القسم لحقه فجاز له تركه وإذا أراد أن يقسم لم يجز أن يبدأ بأحدة منهن من غير رضا البواقي الا بقرعة لما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له امرأتان يميل إلى إحداهما على الاخرى جاء يوم القيامة وأحد شقيه ساقط ولأن البدء بأحداهما من غير قرعة تدعو إلى القصور وأقسام لواحدة بالقرعة وأغير القرعة تركه القضاء للبواقي لأنه إذا لم يقض مال فقد خلى في الوعيد

(فصل) ويقسم المريض والمجبوب لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم في مرضه ولأن القسم يراد للانس وذلك يحصل مع المرض والجلب وإن كان مجبواً لا يخاف منه طاف به الولي على نسائه لأنه يحصل لها به الانس ويقسم للمعاض والنفساء والمريضة والمحرمة والمظاهر منها والولي منها لأن القصد من القسم الإيواء والانس وذلك يحصل مع هؤلاء وإن كانت مجنونة لا يخاف منها قسم لها لأنه يحصل لها الانس وإن كان يخاف منها لم يقسم لها لأنها لا تصلح للانس

(فصل) وإن سافرت المرأة بغير إذن الزوج سقط حقها من القسم والنفقة لأن القسم للانس والنفقة للتمكين من الاستمتاع وقد منعت ذلك بالسفر وإن سافرت باذنه فقيسه قولنا أحدهما لا يسقط لأنها سافرت باذنه فاشبه إذا سافرت معه والثاني يسقط لأن القسم للانس والنفقة للتمكين من الاستمتاع وقد عدم الجميع فسقط ما يتعلق به كالتمنن لما روجب في مقابلة المبيع سقط بعلمه

(فصل) وإن اجتمع عنده حرة ومائة قسم للعرة لثنتين والامة لثلاثة لما روى عن علي كرم الله وجهه أنه قال من نكح حرة على أمة فلا عرة لثنتان والامة لثلاثة والحق في قسم الامة طادون الولي لأنه يراد لحظها فربك لن الولي فيه حق فإن قسم للعرة لثنتين ثم أعتقت الامة فإن كان بعد ماؤها فما حقها استأناف القسم لها لأنها متأسوا بإبعاد قضاء القسم وإن كان قبل أن يوفىها حقها أقام عندها لثنتين لأنه لم يوفىها حقها حتى ماتت مساوية للعرة فوجب النسوة بينهما ولو أن قسم الامة لثلاثة ثم أعتقت فإن كان بعد ماؤها وفي الحرة حقها سوى بينهما وإن كان قبل أن يوفى الحرة حقها لم يرد على ليلة لأنها متأسوا بإبعاد فوجب النسوة بينهما

(فصل) وعماد أقسم الليل لقوله عز وجل وجعلنا الليل لباسا قيل في التفسير الإيواء إلى اللسا كن ولأنه ليل العيش والليل للسكون وطننا قال الله تعالى ألم يروا جعلنا الليل لباسا ليسكنوا فيه فإن كانت

(قوله الوأد الحنفى) هو
القتل والمؤودة المدفونة
حية وكان ذلك فعل أهل
الجاهلية واتقوا بمنزل يكره
الولد فيه به (قوله وجعلنا
الليل لباسا) أى يغطي
ويستر كما يغطي اللباس
ويستر

مبشته بالليل فعمداً قسمته النهار لان نهاره كليل غيره والاولى أن يقسم ليلة ليلة اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولان ذلك أقرب الى التسوية في ايفاء الحقوق فان قسم ليلتين أو ثلاثاً جاز لانه في حد القليل وان زاد على الثلاث لم يجز من غير رضا من لان فيه نفر يراعى حقوقهم فان فعل ذلك لزمه القضاء للوفاق لانه اذا قضى ما قسم بحق فلا أن يقضى ما قسم بغير حق أولى واذا قسم طيلة الليلة كان طيلة الليلة وما يليها من النهار لما روت عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لكل امرأة يوماً وماليتها غير ان سودقة هبت ليلتها العائشة فتبني بذلك رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن عائشة رضى الله عنها قالت توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي وفي يومى وفي سحري ونحري وجمع الله بين ربي وربي

(فصل) والاولى أن يطوف الى نسائه في منزلهن اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولان ذلك أحسن في العشرة وأحسن لمن وله أن يقم في موضع ويستدعى واحدة واحدة لان المرأة تابعة للزوج في المكان وطناً يجوز له أن ينقلها الى حيث شاء وان كان محبوساً في موضع فان أمكن حضوره فافيه لم يسقط حقها من القسم لانه يصلح القسم فصار كالنزل وان لم يمكن حضوره فافيه سقط القسم لانه تعذر الاجتماع لعذر وان كانت له امرأة أخرى في بلدين فأقام في بلد احدهما فان لم يقم معها في منزل لم يلزمه القضاء بالمقام في بلد الاخرى لان المقام في البلد معها ليس بقسم وان أقام معها في منزلها لزمه القضاء للاخرى لان القسم لا يسقط باختلاف البلاد كما لا يسقط باختلاف المحال

(فصل) ويستحب لمن قسم أن يسوي بينهن في الاستمتاع لانه لكل في العدل فان لم يفعل جاز لان الداعي الى الاستمتاع الشهوة والمحبة ولا يمكن التسوية بينهما في ذلك وطناً اقل العز وجل وان تستطيعوا أن تصلوا بين النساء ولو قسمتم قال ابن عباس رضى الله عنه يعني في الحب والجماع وقالت عائشة رضى الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه ويعدل ثم يقول اللهم اقسمني فيما شئت فلا تلتني فيما علك ولا املك

(فصل) ولا يجوز أن يخرج في ليلتها من عندها فان مرض غيرها من النساء وخاف أن يموت أو كرهه السلطان جاز أن يخرج لانه وضع ضروره عليه القضاء كما ترك الصلاة اذا كرهه على تركها ورضي الله عنه القضاء والاولى أن يقضيها في الوقت الذي خرج لانه عدل وان خرج في آخر الليل وقضاء في أوله جاز لان الجميع مقصود في القسم فان دخل على غيرها بالليل فوطئها ثم عاد ففقه ثلاثاً أرجه أحدها يلزمه القضاء بليلة لان الجماع معظم المقصود والثاني يدخل عليها في ليلة الموطوءة فيطؤها لانه أقرب الى التسوية وثالث انه لا يقضيها بشئ لان الوطء غير مستحق في القسم وقد ومن الزمان لا ينضب فقط ويجوز أن يخرج في نهارها ليعيش ويدخل الى غيرها لياً خديشاً أو يترك شيئاً ولا يطيل فان طال لزمه القضاء لانه ترك الابواء المقصود وان دخل الى غيرها لحاجة فقبلها جاز لما روت عائشة رضى الله عنها قالت ما كان يوم أو أقل يوم الا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعاوف علينا جعاعاً وقبله وبعس فأذا جاء الى التي هو يومه أقام عندها ولا يجوز أن يطأها لانه معظم المقصود فلا يجوز في قسم غيرها فان وطئها وانصرف فغيره من أحد هما لزمه أن يخرج في نهار الموطوءة أو يطأها لانه هو العدل والثاني لا يلزمه شئ لان الوطء غير مستحق وقدره من الزمان لا ينضب فقط وان كان عنده امرأة أخرى قسم لأحدهما مدة ثم طلق الاخرى قبل أن يقضيها ثم تزوجها لزمه قضاء حقها لانه تأخر القضاء لعذر وتميز فوجب كالوكان عليه دين فاعسر ثم أبسر

(فصل) وان تزوج امرأة وعنده امرأة أخرى وثلاث قطع الدور للجديدة فان كانت بكرًا أقام عندها

(قوله بين سحري ونحري)
السحر اللة وأرادت أنه
مات وهو متكى عليها صلى
الله عليه وسلم

سبعاً لما روى أبو قلابة عن أنس رضي الله عنه أنه قال من السنة أن يقيم عند البكر مع الثيب سبعاً قال أنس ولو شئت أن أرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لرفضت وإن كانت ثيباً أقام عندها ثلاثاً وسبعاً لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم سلمة رضي الله عنها وقال إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت فإن أقام عند البكر سبعاً لم يقض للثيبات شيئاً وإن أقام عند الثيب ثلاثاً لم يقض فإن أقام سبعاً فقيمه وجهاً أحدهما يقضى السبع لقوله صلى الله عليه وسلم إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن والثاني يقضى ما زاد على الثلاث لأن الثلاث مستحقة لها فلا يزمه قضاؤها وإن تزوج العبد أمة وعنده امرأة قضى الجديدة حتى العقد وفي غيره وجهاً قال أبو علي بن أبي هريرة هي على النصف كما قلنا في القسم الدائم وقال أبو إسحق هي كالحره لأن قسم العقد حق الزوج فلم يختلف برقهما وسببها بخلاف القسم الدائم فإنه حق لها فاختلص برقهما وسببها وإن تزوج رجل امرأة ثنتين وزفنا إليه في وقت واحد أقرع بينهما لتقدم حتى العقد كما قرع للتقدم في القسم الدائم

(فصل) وإن أراد السفر بأمرأة أو امرأتين أو ثلاثاً أقرع بينهما فمن خرجت عليها القرعة سافر بها لما روت عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج أقرع بين نسائه فصارت القرعة على عائشة رضي الله عنها وخضعت رضي الله عنها فخرجت معه جميعاً ولا يجوز أن يسافر بواحدة من غير قرعة لأن ذلك ميل وترك للعبد وإن سافر بأمرأتين بالقرعة سوى بينهما في القسم كإسوي بينهما في الحضر فإن كان في سفر طويل لم يزمه القضاء للثيبات لأن عائشة رضي الله عنها لم تذكر القضاء ولأن المسافرة اختصت بثيقة السفر فاختص بالقسم وإن كان في سفر قصير فقيمه وجهاً أحدهما لا يزمه القضاء كما لا يزمه في السفر الطويل والثاني يزمه لأنه في حكم الحضر وإن سافر يصنعن بغير قرعة لزمه القضاء للثيبات لأنه قسم بغير قرعة فزيمه القضاء كإسوي في الحضر وإن سافر بأمرأة بقرعة إلى بلد ثم عن سفر أبعد منه لم يزمه قضاء لأنه سفر واحد وقد أقرع له وإن سافر بأمرأة بالقرعة وانقضى سفره ثم أقام معها فزيمه أن يقضى للدة التي أقام معها بعد القضاء السفر لأن القرعة انما تسقط القضاء في قسم السفر وإن كان عنده امرأتان ثم تزوج بأمرأتين وزفنا إليه في وقت واحد لزمه أن يقدم لهما حق العقد ولا يقدم أحدهما من غير قرعة فإن أراد السفر قبل أن يقسم لهما أقرع بين الجميع فإن خرجت القرعة لأحدى القديمتين سافر بها فإذا قدم قضى حق العقد للجديمتين وإن خرجت القرعة لأحدى الجديمتين سافر بها ويدخل حق العقد في قسم السفر لأن القديمتين قسم العقد لا لفته والاستمتاع وقد حصل ذلك وهل يزمه أن يقضى الجديدة الأخرى حتى العقد فيموجهاً أحدهما لا يزمه كما لا يزمه في القسم الدائم والثاني يزمه وهو قول أبي إسحق لأنه سافر بها بعد ما استحققت الأخرى حتى العقد فزيمه القضاء كإسوي لو كان عندهما أربع نساء فقسم ثلاثاً ثم سافر بغير الرابعة بالقرعة قبل قضاء الرابعة

(فصل) ويجوز للمرأة أن تهب لثيبها البعض ضرائرها لما روت عائشة رضي الله عنها أن سودقة هبت يومها وليتها للعائشة رضي الله عنها بنتني بذلك مما خاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ذلك إلا برضا الزوج لأن حقه ثابت في استمتاعها فلا تفك تعلقه إلى غيرها من غير رضا وهو ويجوز من غير رضا الموهوب لها لأنه لا يذوق حبتها ومنى تقسم لها البلية الموهوبة فيموجهاً أحدهما تنضم إلى لثيبها لأنه لا يجتمع لها البليتان فلهما في قسمها والثاني قسم لها في البلية التي كانت الواهبة لأنها قائمة مقامها فتقسم لها في لثيبها ويجوز أن تهب لثيبها الزوج لأن الحق بينهما فإذا تركت حقها صار الزوج

(قوله زفنا إليه) الزفاف

سير العروس إلى زوجها

وزفقت العروس أرف

بالضم زفا وزفاً وزفقتها

وزاد فقتها (قوله بعض

ضرائرها) هوجع ضرّة

وسميت بذلك لها لثيبها

صاحبها والمخارعة اختلاف

ومنه الحديث لا تضارون

في رؤى بشيء لا يخالفون

وقيل لأن صاحبها

تخضع بها وتؤذيها (قوله

فانهم عوان) أي أمراء

والعاني الأسير وأصله

التخضع والدليل قال الله تعالى

وعنت الوجوه لأخضع

وذلك

أى عصيتم وتعالين
هما أوجب الله فكأنها
ترفع عن طاعة الزوج ولا
تواضع له قوله تختلف
باختلاف الجوار والواجرام
الحرم القرب وجهه أجرام
والجريمة مثله يقال جرم
وأجرم واجترم بمعنى
والجوار الجنبايات واحدا
بجورة يقال جوار عليه
جوارية جنابة قوله
ضربا غير مبرح أى غير
شاق ولا مؤذ يقال برح به
التوقى أى اشتد به وجهه
والبرحاء شد الشوق قال
أصحابنا الفقهاء هو ضرب
غير مدمن ولا مدمم والمدمن
الدائم والدمى الذى يخرج
منه الدم قوله دون
الاتلاف والنشوبه هو
القميع ومنه الحديث
شاهد الوجوه أى قبعت
يقال شاهد تشبه شوها
وشوهه الله فهو مشوه
وفرس شوهاء صفة عمودة
فيها ويقال براد سعة
أشدافها قوله وان خفتم
شفاقا بينهما أراد
إلتصاق العداوة والاختلاف
ومنه قوله تعالى فى عزة
وشقاق أى عداوة وخلاف
والشقاق بين الزوجين
مخالفة كل واحد منهما
صاحبه مأخوذة من الشق
وهو الناحية فكان كل

ثم يجعلها الزوج لمن شامخ نساءه ويجوز أن تهب ليتها جميع ضارثها فان كن ثلاثا صار القسم ثلاثا
بين الثلاث وان هبت ليتها ثم رجعت لم يصح الرجوع فيها ضى لانه هبة تصل بها القبض ويصح فى
المستقبل لاسها به لم تصل بها القبض
(فصل) وان كان له اماء لم يكن لمن حق فى القسم فان بات عند بعضهن لم يلزمه أن يقضى للباقيات
لانه لا حق لمن فى استمتاع السيد ولهذا لا يجوز لمن مطالبته بالقيمة اذا احتج أن لا يطأ من ولا خيار
لمن يجبه وقتنيته والمستحب أن لا يطلهن لانه اذا عطلهن لم يأمن أن يفجرن وان كان عنده زوجات
واماء فأقام عند الامام يلزمه القضاء للزوجات لان القضاء يجب بقسيم مستحق وقسم الاماء غير مستحق
فلم يجب قضاءه كقول بات عند مدق له

(باب النشوز)

اذا ظهرت من المرأة أمارات النشوز وعظما لقوله تعالى واللاتي يخافون نشوزهن فظوهن
ولا يضربها لانه يجوز أن يكون ما ظهر منها الضيق صدر من غير جهة الزوج وان تكررها النشوز فله
أن يضربها لقوله عز وجل واضربوهن وان نشزت مرة ففيه قولان أحدهما أنه يهرجها
ولا يضربها لان العقوبات تختلف باختلاف الجرائم ولهذا ما يستحق بالنشوز لا يستحق بخوف النشوز
فكذلك ما يستحق بتكرار النشوز لا يستحق بنشوز مرة والثانى وهو الصحيح أنه يهرجها
ويضربها لانه يجوز أن يهرجها للنشوز فجزان يضربها كالتكرير فيها فأما الوطى فهو أن يخوفها
بأنه عز وجل وبما يلحقها من الضرر يسقط فقها وأما الهجران فهو أن يهرجها فى الفراش
لما روى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال فى قوله عز وجل واهجرهن فى المضاجع قال لا تضاجعها
فى فراشك وأما الهجران بالكلام فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل للمسلم أن يهرج أمه فوق ثلاثة أيام وأما الضرب فهو أن يضربها
ضربا غير مبرح وجنب الموضع المخوفة والمواضع المستحسنة لما روى جابر رضى الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال اتقوا الله فى النساء فانكم أخذتموهن بكتاب الله واستحلتم فروجهن بكلمة
الله وان لكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحد أكرهونه قال فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح
ولان القصدا لتأديب دون الاتلاف والنشوبه

(فصل) وان ظهرت من الرجل أمارات النشوز لمرض بها أو كبر سن ورأى أن تصالحه بترك بعض
حقوقها من قسم وغيره جاز لقوله عز وجل وان امرأء ضاعفت من عملها نشوزا أو اعراضا فلا جناح
عليهما أن يصالحا بينهما صلحا قالت عائشة رضى الله عنها أنزل الله عز وجل هذه الآية فى المرأة اذا دخلت
فى السن فجعل بومها لمرأى أخرى فان ادعى كل واحد منهما النشوز على الآخر أسكنهما الحاكم
الى جنب ثقة ليصرف الظلم منهما فى منع من الظلم فان بلبا الى الشتم والضرب بثل الحاكم حكمين
للاصلاح والتفرق بقوله عز وجل وان خفتم شقاق بينهما فابشوا حكمكم أهلهم وحكمكم أهلهم
يريد اصلاحا يوفق الله بينهما واختلف قوله فى الحكمين فقال فى أحد القولين هما وكيلان فلا يعلكان
التفرق الا بذما لان الطلاق الى الزوج وبذل المال الى الزوجة فلا يجوز الا بذما وقال فى القول
الآخر هما حكام فلهما أن يفصلا ما يرى من الجلع والتفرق بقى بعض وغير عوض لقوله عز وجل
فابشوا حكمكم أهلهم وحكمكم أهلهم فابشوا حكمكم ولم يعتبر رضا الزوجين وروى عبيدة أن عليا
رضى الله عنه بعث رجلين فقال لهما أترى ما عليكما عليكما كان رأيتان تجمعاهما عينا ورأيتان
تفرقا فقلنا فقال الرجل أهاذا فلا فقال كذبت لاولاه ولا تفرح حتى ترضى بكتاب الله عز وجل لك

وعليك فقات المرأة رضى بكتاب الله لى وعلى ولانه وقع الشقاق واشتبه الظالم بينهما لجاز التفريق بينهما من غير رضاهما كقولهم فهاواتلنا والمستحب أن يكون حكام من أهل وسكان أهل الدولة ولا نروى أنه وقع بين عقيل بن أبى طالب وبين زوجته شقاق وكانت من بنى أمية فبعث عثمان رضى الله عنه حكام من أهل وهو ابن عباس رضى الله عنه وحكام من أهلها وهو معاوية رضى الله عنه ولان الحكيم من أهلها أعرف بالحال وان كان من غير أهلها جاز لانها ما فى أحد القولين وكيان وفى الآخر ما كان وفى الجميع يجوز أن يكون من غير أهلها ويجب أن يكونا ذكر بن عدلين لانها فى أحد القولين ما كان وفى الآخر وكيان الا أنه يحتاج فيه الى رأى والنظر فى الجمع والتفريق ولا يكمل لتلك الاذكر ان عدلان فان قلنا انها ما كان لم يجز أن يكونا لا فقيهين وان قلنا انها وكيان جاز ان يكونا من العامة وان غلب الزوجان فان قلنا انها وكيان فقد تصرفهما كما ينفذ تصرف الوكيل مع غيبة الموكل وان قلنا انها ما كان لم ينفذ حكمهما لان الحكم للقائب لا يجوز وان جازا لم ينفذ حكم الحكيم لانها فى أحد القولين وكيان والوكالة تبطل بيمين الموكل وفى القول الآخر ما كان الا انها يحكم الشقاق والجنون زال الشقاق

(كتاب الخلع)

اذا كرهت المرأة زوجها لم يفسخ منظر أو سوء عشرة وناف أن لا تؤدى حقها جاز أن تخالعه على عوض لقوله عز وجل فان خفتم ألا يقياحد وداته فلا جناح عليهما فما اقسدت وروى أن جيلة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس بن الشماس وكان يضربها فأنت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت لاأأ ولا ثابت وما أعطاني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذنها فأخذنها فاقسمت في بيتها وان لم تذكر منه شيأ وراضا على الخلع من غير سبب جاز لقوله عز وجل فان طعن لكم عن شي منه نفسا فكلوه هنأمرأى ولا ترفع عقد الفراضى جعل لدفع الضرر لجاز من غير ضرر كالأقافة فى البيع وان ضربها أو أسنمها حقها لمعاً أن تخالعه على شي من ما لها لم يجز لقوله عز وجل ولا تضاوهن لتضاهوا بعض ما أتيتوهن الآن يأتيان بفاحشة مينة فان طلقها فى هذه الحال على عوض لم يستحق العوض لانه عقد معاوضة أكرهت عليه فيهرق فلم يستحق فيه العوض كالباع فان كان ذلك بعد الدخول فله أن يرجعها لان الرجعة انما تسقط بالعوض وقد سقط العوض فثبت الرجعة فيه فان زنت فبها حقها لتخالعه على شي من ما لها فقيه قولان أحدهما يجوز ويستحق فيه العوض لقوله عز وجل الآن يأتيان بفاحشة مينة فدل على أنها اذا أتت بفاحشة جاز عضها بالآخذ شيأ من ما لها والثانى أنه لا يجوز ولا يستحق فيه العوض لانه خلع أكرهت عليه بمنع الحق فأغشيت انتمها حقها لتخالعه من غير زنا فأما الآية فقد قيل انها نسخها ماية الامساك فى البيوت وهى قوله تعالى فامسكوهن فى البيوت حتى يتواظرن الموت ثم نسخ ذلك الجلد والرمم ولانه روى عن قتادة أنه فسر الفاحشة بالنزوف فى هذا اذا كان ذلك بعد الدخول فله أن يرجعها الماذكره

(نص) ولا يجوز للابن يطلق امرأته الابن الصغير بعوض وغير عوض لما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال أعادى يداي على رجل له أخرج ولان مرضه الشهوة فلم يدخل فى الولاية ولا يجوز أن يخلع البنت الصغيرة من الزوج شي من ما لها لانه يسقط بذلك حقها من المهر والنفقة والاستمتاع فان خالعهابشع من ما لها لم يستحق ذلك وان كان بعد الدخول فله أن يرجعها الماذكره ومن أجهلنا من قل اذا قلنا ان الذى يده عقد النكاح هو الولي فله أن يخالعه بالابرا من نصف مهرها وهذا خطأ لانه انما لك الابرا على هذا القول بعد الطلاق وهذا البراء قبل الطلاق

(ومن كتاب الخلع)

أصل الخلع من خلع القمص عن البدن وهو نزعه عنه وإزالته لانه يزول النكاح بعد نزوه وكذا للمرأة لباس للرجل وهو لباس لها قال الله تعالى هن لباس لكم وأتم لباس لمن فاذا تخالعا فقد زرع كل واحد منهما لباسه (قوله تعالى فكلوه هنأمرأى) أى أكلاهن بألباس الانفس ونشاط القلب يقال هنأى الطعام وهنأى فاذالم يذكر هنأى قلت امرأتى بالهمز أى انهضم وقد هنأت الطعام انهز هناً وقيل هنأ لا تم فيه ومصرى لاداء فيه وقيل المرءى الذى تصلح عليه الاجسام وتقى (قوله ولا تضاوهن) أى تقيتوا عليهن يقال عضها اذا ضيق عليه وعض المرأة اذا امتعها التزويج

(فصل) ويجوز السفينة أن تخالف بشئ من مالها لأنها ليست من أهل التصرف في مالها فان طلقها على شئ من مالها لم يستحق ذلك كما لا يستحق ثمن ما باع منها فان كان بعد الدخول فله أن يراجعها لما ذكرناه ويجوز للأمة أن تخالف زوجها على عوض في ذمتها ويجب دفع العوض من حيث يجب دفع المهر في نكاح البذلان العوض في الخلع كالهر في النكاح فوجب من حيث يجب المهر

(فصل) ويصح الخلع مع غير الزوجة وهو أن يقول رجل طلق امرأتك بألف على وقال أبو نؤير لا يصح لأن بذل العوض في مقابلة ما يحصل أخيره سفه ولذلك لا يجوز أن يقول لغيره بع عبدك من فلان بألف على وهذا خطأ لأنه قد يكون له غرض وهو أن يعلم أنهما على نكاح فاسد أو تخاصم دائم فيبذل العوض ليخلصهما طلبا للثواب كما يبذل العوض لاستنقاذ أسير أو حر في يده من يسترقه بغير حق ويخالف البيع فإنه تخليع يفقر إلى رضا المشتري فلم يصح بالأجنبي والطلاق اسقاط حق لا يفقر إلى رضا المرأة فصح بالمالك والأجنبي كالمتق بمال فان قال طلق امرأتك على مهرها وأنا ضامن فطلقها بانت ورجع الزوج على الضامن بمهر المثل في قوله الجديد وببذل مهرها في قوله القديم لأنه أزال الملك عن البضع بمال ولم يسلم له وتمنع الرجوع إلى البضع فكان فيا يرجع إليه قولان كما قلنا فيمن أصدق امرأته ما لا تقتضيه قبل القبض

(فصل) ويجوز الخلع في الحيض لأن التمتع من الطلاق في الحيض للضرر الذي يلحقها بتطويل العدة والخلع جعل للضرر الذي يلحقها بسوء العشرة والتقصير في حق الزوج والضرر بذلك أعظم من الضرر بتطويل العدة لجأز دفع أعظم الضررين بأخفهما ويجوز الخلع من غير حاكم لأنه قطع عند التراضي جعل لدفع الضرر فلم يفقر إلى الحاكم كالأقالة في البيع

(فصل) ويصح الخلع بلفظ الخلع والطلاق فان خالعا بصريح الطلاق أو بالكنابة مع النية فهو طلاق لأنه لا يحتمل غير الطلاق فان خالعا بصريح الخلع نظرت فان لم ينو به الطلاق ففيه ثلاثة أقوال أحدها أنه لا يقع به فرقة وهو قوله في الام لأنه كناية في الطلاق من غير نية فلم يقع به فرقة كالأعراب عن العوض والثاني أنه فسخ وهو قوله في القديم لأنه جعل للفرقة فلا يجوز أن يكون طلاقا لأن الطلاق لا يقع إلا بصريح أو كناية مع النية والخلع ليس بصريح في الطلاق ولا مع نية الطلاق فوجب أن يكون فسحا والثالث أنه طلاق وهو قوله في الاملاء وهو اختيار المزني لأنها إنما بذلت العوض للفرقة والفرقة التي يملك إيقاعها هي الطلاق دون الفسخ فوجب أن يكون طلاقا فان قلنا أنه فسخ صح بصريحه وصريحه الخلع والمفاداة لأن المفاداة ورد بها القرآن والخلع ثبت له العرف فاذا خالعا بها أحد هذين اللفظين انفسخ النكاح من غير نية وهل يصح الفسخ بالكنابة كالبراءة والتحرير وسائر كنيات الطلاق فيه وجهان أحدهما لا يصح لأن الفسخ لا يصح تعليقه على الصفات فلم يصح بالكنابة كالنكاح والثاني يصح لأنه أحد نوعي الفرقة فاقسم لفظها إلى الصريح والكنابة كالطلاق فعلى هذا إذا خالعا بشئ من الكنيات لم يفسخ النكاح حتى ينويا واختلف أصحابنا في لفظ الفسخ فمنهم من قال هو كناية لأنه لم يثبت له عرف في فرقة النكاح ومنهم من قال هو صريح لأنه أبلغ في معنى الفسخ من لفظ الخلع وإن خالع بصريح الخلع ونوى به الطلاق فان قلنا بقوله في الاملاء فهو طلاق لأنه إذا كان طلاقا من غير نية الطلاق فع النية أولى وإن قلنا بقوله في الام فهو طلاق لأنه كناية في الطلاق اقتصرت به نية الطلاق وإن قلنا بقوله في القديم ففيه وجهان أحدهما أنه طلاق لأنه لا يحتمل الطلاق وقد اقتصرت به نية الطلاق والثاني أنه فسخ لأنه على هذا القول صريح في فسخ النكاح فلا يجوز أن يكون كناية في حكم آخر من النكاح كالطلاق لما كان صريحا في فرقة النكاح لم يجوز أن يكون كناية في الظاهر

(فصل) ويصح الخلع منجز لفظ المأوضة لمافي من المأوضة ويصح معلقا بشرط لمافي من الطلاق فأما المنجز لفظ المأوضة فهو أن يوقع الفقرة بعوض وذلك مثل أن يقول طلقتك أو أنت طالق بألف ويقول للمرأة قبلت كاتقول في البيع ببتك هذا بألف ويقول المشتري قبلت أو تحول للمرأة طلقني بألف فيقول الزوج طلقتك كاتقول المشتري بعني هذا بألف ويقول البائع ببتك ولا يحتاج أن يمينق الجواب ذكر الألف لأن الإطلاق يرجع اليه كما يرجع في البيع ولا يصح الجواب في هذا الأعلى القور كاتقول في البيع ويجوز الزوج أن يرجع في الإيجاب قبل القبول والمرأة أن ترجع في الاستدعاء قبل الطلاق كما يجوز في البيع وأما غير المنجز فهو أن يعلق الطلاق على ضمان مال ودفع مال فإن كان يحرف أن بان قال ان ضمننت لي ألفا فأنت طالق لم يصح الضمان الأعلى القور لأنه لفظ شرط يحتمل القور والترخي إلا أنه لما ذكر العرض صار عليا بعوض فاقضى الجواب على القور كاتملك في المعاوضات وإن قال ان أعطيتني ألفا فأنت طالق لم تصح العطيّة الأعلى القور بحيث يملك أن تكون جواب الكلام لأن العطيّة هي القبول ويكفي أن تحضر المال وتأخذ في قبضه أخذاً لم يأخذ لأن اسم العطيّة يقع عليه وإن لم يأخذ ولهذا يقال أعطيت فلان مالاً لم يأخذه وإن قالت طلقني بألف فقال أنت طالق بألف ان شئت لم يقع الطلاق حتى توجب المشيئة لأنه أضاف إلى ما التزمت المشيئة فلم يقع الإيجاب ولا تصح المشيئة إلا بالقبول وهو أن تقول على القور شئت لأن المشيئة وإن كانت بالقلب إلا أنها لا تعرف إلا بالقبول فصار تقدير ما أنت طالق ان قلت شئت ويصح الرجوع قبل الضمان وقبل العطيّة وقبل المشيئة كما يجوز في عقد لفظ المأوضة وإن كان يحرف معني وأى وقت بان يقول معني ضمننت لي وأى وقت ضمننت لي ألفا فأنت طالق جاز أن يوجد الضمان على القور وعلى الترخي والفرق بينه وبين قوله ان ضمننت لي ألفان اللفظ هناك علم في الزمانين ولهذا لو قال ان ضمننت لي الساعة أو ان ضمننت لي هذا جاز فلما اقرن به ذكر العرض جعلناه على القور قياساً على المعاوضات والعموم يجوز تخصيصه بالقياس وليس كذلك قوله معني وأى وقت لأنه نص في كل واحد من الزمانين صريح في المنع من التعيين في أحد الزمانين ولهذا لو قال أى وقت أعطيتني الساعة كان محالاً وما يقتضيه الصريح لا يترك بالقياس وإن رجع الزوج في هذا قبل القبول لم يصح لأن حكمه حكم الطلاق المعلق بالصفات دون المعاوضات وإن كان يحرف إذا لم بان قال اذا ضمننت لي ألفا فأنت طالق فقد ذكر جماعة من أصحابنا أن حكمه حكم قوله ان ضمننت لي في اقتضاء الجواب على القور وفي جواز الرجوع فيه قبل القبول وعندى أن حكمه حكم معني وأى وقت لأنه يفيد ما يفيد معني وأى وقت ولهذا إذا قال معني ألفاك جاز أن يقول اذا شئت كما يجوز أن يقول معني شئت وأى وقت شئت بخلاف ان قاله قال معني ألفاك لم يجوز أن يقول ان شئت

(فصل) ويجوز الخلع بالقليل والكثير والدين والمعين والمال والمنفعة لأنه عقد على منفعة البضع جاز بما ذكرناه كالنكاح فإن خالها على أن تكفل ولده عشرين وبين مدة الرضاع وقدر النفقة وصفتها فالنصوص لا يصح فن أصحابنا من قال فيه قولان لاتصافقة جمعت بيعاً وإجارة ومنهم من قال يصح قولاً واحداً لأن الحاجة تدعو إلى الجمع بينهما لأنه إذا أفرد أحدهما لم يمكنه أن يخالف على الآخر وفي غير الخلع يمكنه أن يفرد أحدهما ثم يقصد على الآخر أو مات الولد بعد الرضاع ففي النفقة وجهان أحدهما أنها تصل لأنها تأجلت لاجلها وقسمات والثاني لا تصل لأن الدين إنما يعمل بعوض من عليه ودون من له

(فصل) وإن خالها خالها منجزاً على عوض ملك العوض والعقد ضمن بالقبض كالمصدق فإن كان عينا فملك قبل القبض أو خرج مستحقاً أو على عبد فخرج حراً أو على خل فخرج خيراً رجوع إلى مهر التل في قوله الجديد وإلى بدل المسمى في قوله التقدیم كقولنا في الصداق وإن خالها على أن ترضع ولده

(قوله على الترخي) أي التوسع من غير تعيين في قولهم فلان رضى البال أي واسع الحال (قوله الطلاق البائن) مأخوذ من البين وهو الفقرة والبعء يقال إن بين إذا فرق موضعه وزايله الرجعة مأخوذة من الرجوع إلى الشيء بعد تركه مستعمل معروف وقد ذكرنا للحاجة والبيع (قوله ان تكفل ولده) أي تربيته ويخصه وقد ذكرنا أيضاً (قوله منجزاً) أي مجزئاً غير مؤجل

فمات فهو كالعين اذا حلت قبل القبض وان مات الولد ففيه قولان أحدهما يسقط الرضاع ولا يقوم غير الولد مقامه لانه عقد على إيقاع منفعة في عين فإذا تلفت العين لم يبق غيرهما مقامها كالأول كراظهارا للركوب فهلك الظهر فعلى هذا يرجع المهر المثل في قوله الجديد وإلى أجرة الرضاع في قوله القديم والقول الثاني انه لا يسقط الرضاع بل بأنها بولدت أكثر لترضعه لان المنفعة باقية وان مات المستوفى قام غيره مقامه كالأول كترى ظهر أومات فان الوارث يقوم مقامه فعلى هذا ان لم يأت بولدت أكثر حتى مضت المدة ففيه وجهان أحدهما لا يرجع عليها لانها مكنته من الاستيفاء فاشبه اذا أجرة دار أو سلمها إليه فلم يسكنها والثاني يرجع عليها لان العقود عليه تحت بدنها فتلف من ضمانها كالأول باعت منه شيئا وتلف قبل أن يسلم فعلى هذا يرجع المهر المثل في قوله الجديد وباجرة الرضاع في قوله القديم وان خالها على خياطة ثوب فتلف الثوب فهل تسقط الخياطة أو بأنها ثوب آخر لتخيطه فيه وجهان بناء على القولين في الرضاع

(فصل) ويجوز رد العوض فيه العيب لان اطلاق العقد يقتضي السلامة من العيب فثبت فيه الرد بالعيب كالبيع والصداق فان كان العقد على عين بان طلقها على ثوب أو قال ان أعطيتي هذا الثوب فانت طالق فاعطته ووجده عيبا فرد مرجع الى المهر المثل في قوله الجديد وإلى بدل الدين سايا في قوله القديم كاذكرناه في الصداق وان كان الخلع منجزا على عوض موصوف في القيمة فاعطته ووجده عيبا فرد مطالب بمثلها سليا كما قلنا فيمن أسلم في ثوب وقبضه ووجده عيبا فرد وان قال ان دفعت الى عبد من صفته كذا وكذا فانت طالق فدفع الى عبد اعلى تلك الصفة طلق فان وجده عيبا فرد مرجع في قوله الجديد الى المهر المثل وإلى بدل العبد في قوله القديم لانه تعين بالطلاق فصار كالأول فاعطها على عين فرد بها بالعيب وبخلها اذا كان موصوفا في القيمة في خلع منجز فقبضه ووجده عيبا فرد لانه لم يتعين بالعقد ولا بالطلاق فرجع الى ما في القيمة وان خالها على عين على انها على صفة فخرجت على دون تلك الصفة ثبت له رد كما قلنا في البيع فاذا رده يرجع الى المهر المثل في أحد القولين وإلى بدل المشروط في القول الآخر كما قلنا في الرد بالعيب

(فصل) ولا يجوز الخلع على محرم ولا على ما فيه غرر كالجھول ولا ما لم يتم ملكه عليه ولا ما لا يقدر على تسليمه لانه عقد معاوضة فلم يجوز على ما ذكرناه كالبيع والنكاح فان طلقها على شيء من ذلك وقع الطلاق لان الطلاق يصح مع عدم العوض فصح مع فساد كالنكاح ويرجع عليها بمهر المثل لانه لا تدور البضع فوجب رد بدله كما قلنا فيمن تزوج على خرا وخزير فان خالها بشرط فأسد بان قالت طلقني بالبعث فوجب بشرط ان تطلق خرتي فطلقها وقع الطلاق ويرجع عليها بمهر المثل لان الشرط فأسد فاذا سقط وجب اسقاط ما زبدى البذل لاجله وهو محمول فصار العوض فيه محجولا فوجب مهر المثل فان قال اذا جاء من الشهر فانت طالق على ألف ففيه وجهان أحدهما يصح لانه تعدي طلاق بشرط والثاني لا يصح لانه عقد معاوضة فلم يصح تعليقه على شرط كالبيع فعلى هذا ٧ اذا وجد الشرط وقع الطلاق ويرجع عليها بمهر المثل

(فصل) فاذا خالغ امرأته لم يلحقها ما بقي من عدد الطلاق لانه لا يملك بضها فلم يلحقها طلاقه كالأجنبية ولا يملك رجعتها في العدة وقال أبو ثور ان كان بلفظ الطلاق فله ان يراجعها لان الرجعة من مقتضى الطلاق فلم يسقط بالمعوض كالأول في المتي وهذا خطأ لانه يبطل به اذا وجب بمعوض فان الرجوع من مقتضى المحبة وقد سقط بالمعوض ويخالف الولاء فان إثباته لا يملك ما اعتاض عليه من الرق وبأبواب الرجعة يملك ما اعتاض عليه من البضع

(فصل) وان طلقها بدينار على ان له الرجعة سقط الدين وثبت له الرجعة وقال المرن في سقط الدينار

والرجعة ويجب مهر المثل كما قال الشافعي فيمن خالع امرأة على عوض وشروط المرأة تهاينت شاعت
استرجعت العوض وثبتت الرجعة ان العوض يسقط ولا تثبت الرجعة وهذا خطأ لان البشار والرجعة
شروطان متاهل زمان فسقطا بوق طلاق مجرد فتثبتت معه الرجعة فاما المسألة التي ذكرها الشافعي رحمه الله
فقد اختلف أصحابنا فيها فمنهم من نقل جواب كل واحد منهما الى الاخرى وجعلهما على قولين
ومنهم من قال لا تثبت الرجعة هناك لانه قطع الرجعة في الحال وانما شرطان تعود فلم تعدوهما
لم يقطع الرجعة فثبت

(فصل) وان وكلت المرأة في الخلع ولم تقدر العوض فخالع الوكيل باكثر من مهر المثل لم يزوجها الا مهر
المثل لان المسمى عوض فاسد بمقتضى الوكالة فسقط ولزم مهر المثل كما لو خالعا الزوج على عوض فاسد
فان قدرت العوض بما تنخالع عنها على اكثر من فقيه قولان أحدهما يزوجها مهر المثل لانه كراهه
والثاني يزوجها أكثر الا من من مهر المثل أو المائة فان كان مهر المثل أكثر وجب لان المسمى سقط
لقساده ويجب مهر المثل وان كانت المائة أكثر وجبت لانها رضى بها واما الوكيل فانه ان ضمن
العوض في ذمتك رجع الزوج عليه بالزيادة لانه ضمنها بالعقد وان لم يضمن بان أضاف الى مال الزوجة
لم يرجع عليه بشئ فان خالع على خرا وخنزير وجب مهر المثل لان المسمى سقط فوجب مهر المثل فان
وكل الزوج في الخلع ولم يقدر العوض فخالع الوكيل اقل من مهر المثل فقد نص فيه على قولين قال في
الاملاء يقع ويرجع عليه بهر المثل وقال في الام الزوج بالخيار بين ان يرضى بهذا العوض ويكون
الطلاق باتنا وبين ان يرد ويكون الطلاق رجعيًا وقال فيمن وكل وقدر العوض فخالع على اقل منيه
ان الطلاق لا يقع فن أصحابنا من نقل القولين في الوكالة المطلقة الى الوكالة التي قدر فيها العوض والقول
في الوكالة التي قدر فيها العوض الى الوكالة المطلقة وهو الصحيح عندي لان الوكالة المطلقة تقتضي المنع
من النقصان عن مهر المثل كما تقتضي الوكالة التي قدر فيها العوض المنع من النقصان عن المقدر فيكون
في المستثنى ثلاثة أقوال أحدها انه لا يقع الطلاق لانه طلاق واقعه على غير الزوجة المأذون فيه ٧ فلم
يقع كالوكله في الطلاق في يوم فلو وقع في يوم آخر والثاني انه يقع الطلاق باتنا ويجب مهر المثل لان
الطلاق مأذون فيه فاذا وقع لم يرد والمسمى فاسد فوجب مهر المثل كما لو خالعا الزوج على عوض فاسد
والثالث ان الطلاق يقع لانه مأذون فيه وانما قصر في البذل فثبت له الخيار بين ان يرضى بهذا العوض
ويكون الطلاق باتنا وبين ان يرد ويكون الطلاق رجعيًا لانه لا يمكن اجبار الزوج على المسمى لانه
دون المأذون فيه ولا يمكن اجبارها على مهر المثل فيأطلق ولا على القى نص عليه من المقدر لانها
لم ترض به بخير بين الامرين ليزول الضرر عنهما ومن أصحابنا من قال فيا قدر العوض فيه لا يقع
الطلاق لانه خالف نصه وفيها أطلق يقع الطلاق لانه لم يخالف نصه وانما خالف من جهة الاجتهاد وهذا
يبطل بالوكيل في البيع فانه لا فرق بين ان يقدر له الثمن فيباع باقل منه وبين ان يطلق فيباع بمادون فمن
المثل وان خالعا على خرا وخنزير لم يقع الطلاق لانه طلاق غير مأذون فيه ويخالف وكيلا للمرأة فانه
لا يوقع الطلاق وانما يقبله فاذا كان العوض فاسدا سقط وجب الى مهر المثل

(فصل) واذا خالع امرأة في مرضه ومات لم يعتبر البذل من الثلث سواء مات قبل او لم يحجب لانه لاحق
للورثة في بضع المرأة ولهذا يطلق من غير عوض لم تعتبر قيمة البضع من الثلث فان خالعت المرأة عز زوجها
في مرضه ومات فان لم يزد العوض على مهر المثل اعتبر من رأس المال لان القى بذلك بقيمة ما ملكته
فأشبه اذا اشترت متاعا من المثل وان زاد على مهر المثل اعتبر من الزيادة من الثلث لانه لا يقابلها بادل فاعتبرت
من الثلث كالبية فان خالعت على عبد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فقد حابت بنفسه فان لم يخرج

٧ قوله غير الزوجة الخ
هكذا بالاصل والاصل
صوابه على غير المأذون
فيه اه محقق

التمس من الثلث بأن كان عليها ديون تستغرق قيمة العبد فأزوج بالعيارين أن يقر العتق في العبد فيستحق نصفه وبين أن يفسخ العتق فيه ويستحق مهر المثل ويضرب بهم القرماء لأن الصفة تبعت عليه وإن خرج التمس من الثلث أخذ جميع العبد نصفه بمهر المثل ونصفه بالحياة ومن أمهاتنا من قال هو بالعيارين أن يقر العتق في العبد وبين أن يفسخ العتق فيه ويستحق مهر المثل لأنه تبعت عليه الصفة من طريق الحكم لأنه دخل على أن يكون جميع العبد عوضاً وقصار نصفه عوضاً ونصفه وصية والمذهب الأول لأن العيار إنما ثبت بشبه بعض الصفة لما يحقه من الضرر لسوء المشارك ولا ضرر عليه ههنا لأنه صار جميع العبد له فثبت له العيار

(باب جامع في الخلع)

إذا قالت المرأة أزوج طلقني على ألف فقال خالتك أو سوتك أو أبنتك على ألف ونوى الطلاق صح الخلع وقال أبو علي بن خيران لا يصح لأنها سألت الطلاق بالصريح فأجاب بالكتابة والمذهب الأول لأنها استدعت الطلاق والكتابة مع النية طلاق فإن قالت طلقني بألف فقال خالتك بألف بدو الطلاق وقتلنا الخلع فسخ لم يستحق العوض لأنها استدعت فرقة بنفس بها العدد ولم يجبهما إلى ذلك فإن قالت اخلني فقال طلقك وقتلنا الخلع فسخ ففي وجهان أحدهما لا يصح لأنه يجب إلى ما سألت فهو كالنصف قبله والثاني يصح وهو للمذهب لأنها استدعت فرقة لا ينقص بها العدد فأجاب إلى فرقة ينقص بها العدد فخل لها ما طلبت وزيادة

(قوله وإذا فدا عين
الأعور) يقال فدا عنه
فداً وفداً تصفة إذا
بغضها وشقتها

(فصل) وإن قالت طلقني ثلاثاً أو لك على ألف فطها طلقة استحق ثلث الألف لأنها جعلت الألف في مقابلة الثلاث فكان في مقابلة كل طلقة ثلث الألف وإن طلقها طلقة ونصفا ففي وجهان أحدهما يستحق ثلثي الألف لأنها طلقت طلقتين والثاني يستحق نصف الألف لأنه أوقع نصف الثلاث وإنما كتبت بالشرع لا بغيره فإن قال إن أعطيتني ألفاً فانت طالق ثلاثاً فاعتبه بعض الألف لم يقع شيء لأن ما كان من جهته طريقه الصفات ولم توجد الصفة فلم يقع وما كان من جهته طريقه الأعواض قسم على عدد الطلاق وإن بقيت له على امرأته طلقة فقالت له طلقني ثلاثاً أو لك على ألف فطها واحدة فالنصوص أنه يستحق الألف واختلف أمهاتنا فيه فدل أبو العباس وأبو إسحق المسألة مفروضة في امرأة علمت أنه لم يبق لها إلا طلقة فيكون معنى قولها طلقني ثلاثاً أي كلى الثلاث كرجل أعطى رجلاً نصف درهم فقال له أعطني درهماً أي كلى درهمها وأما إذا علمت أن لها الثلاث لم يجب أكثر من ثلث الألف لأنها بذلت الألف في مقابلة الثلاث فوجب أن يكون لكل طلقة ثلث الألف ومن أمهاتنا من قال يستحق الألف بكل حال لأن القصص من الثلاث تحررها إلى أن تنكحز ويا غيره وذلك يحصل بهذه الطلقة فاستحق به الجميع وقال المنزق رحمه الله لا يستحق الألف علمت أو لم تعلم لأن التحريم بقدر ما بذلتين قبلها كما إذا شرب ثلاثة أقذاح فسكر كان السكر بالثلاث وإذا فدا عين الأعور كان العمى ببقاء الباقية وبالفقوة قبلها وهذا خطأ لأن لكل قدح تأثير في السكر وللهاب العين الأولى تأثير في العمى ولتأثير الأولى والثانية في التحريم لأنه لو كان لم تأتأثير في التحريم لكان لا يتبعض وإن ملك عليها ثلاث طلاقات فقالت له طلقني طلقة بألف فطها ثلاثاً استحق الألف لأنه فصل ما طلبت بوزن فصار كالجواز من ردعي فلاما فله دينار فرد مع عيدين آخرين فإن قالت طلقني عشراً بألف فطها واحدة ففي وجهان أحدهما يجب له عشر الألف لأنها جعلت لكل طلقة عشر الألف والثاني يجب له ثلث الألف لأن ما زاد على الثلاث لا يتعلق به حكم وإن طلقها ثلاثاً فله على الوجه الأول ثلاثة عشر الألف وعلى الوجه الثاني لجميع الألف وإن بقيت له طلقة فقالت له طلقني ثلاثاً

على ألف طلقتا حرم بها عليك وطلقتني في نكاح آخر اذا نكحتني فطلقتها كالتا وقت طلقة ولا يصح ما زاد لانه سلف في الطلاق ولا نه طلاق قبل النكاح فان قلنا ان الصفقة لا تفرق سقط المسمى ووجب مهر المثل وان قلنا تفرق الصفقة ففيها يستحق قولان أحدهما ثلث الالف والثاني جميع الالف كقولنا في البيع

(فصل) وان قال أنت طاتي على ألف وطاتي وطاتي لم يقع الثانية والثالثة لانها باتت بالاولى وان قال أنت طاتي وطاتي وطاتي على ألف وقال أردت الاولى بالالف لم يقع ما بعدها لانها باتت بالاولى وان قال أردت الثانية بالالف فان قلنا يصح خلع الرجعية وقت الاولى رجعية وبات بالثانية ولم يقع الثالثة وان قلنا لا يصح خلع الرجعية وقت الاولى رجعية والثانية رجعية وبات بالثانية وان قال أردت الثالثة بالالف فقد ذكر بعض أصحابنا أنه يصح ويستحق الالف قولاً واحداً لانه يحصل بالثالثة من الشرع ما لا يحصل بغيرها وعندى أنه لا يستحق الالف على القول الذي يقول انه لا يصح خلع الرجعية لان الخلع يصادف رجعية وان قال أردت الثلاث بالالف لم يقع الثانية والثالثة لان الاولى وقت ثلث الالف وبات بها فلم يقع ما بعدها

(فصل) وان قال أنت طاتي عليك ألف طلقت ولا يستحق عليها شيئاً لانه أوقع الطلاق من غير عوض ثم استأنف إعجاب العوض من غير طلاق فان كان ذلك بعد الخول فهذا رابع لانه طلق من غير عوض وان قال أنت طاتي على أن عليك ألفاً فقبلت صح الخلع ووجب المال لان تقديره أنت طاتي على ألف فاذا قبلت وقع الطلاق ووجب المال

(فصل) اذا قال ان دفعت الى الدرهم فانت طاتي فان نوى يا صنفان الدرهم صح الخلع وحل الالف على ما نوى لانه عوض معلوم وان لم ينو يا صنفان نظرت فان كان في موضع فيه شيء غلب حل العقد عليه لان اطلاق العوض يقتضي نقد البلد كما تقول في البيع وان لم يكن فيه نقد غلب دفعت اليه ألف درهم بالعدد دون الوزن لم تطلق لان الدرهم في عرف الشرع بالوزن وان دفعت اليه ألف درهم نقرة لم تطلق لانه لا يطلق اسم الدرهم على النقرة وان دفعت اليه ألف درهم فنته طلقت لوجود الصفة ويجب ردّها لان العقد وقع على عوض مجهول ويرجع بمهر المثل لانه تضمن الرجوع الى العوض فوجب بدله وان دفعت اليه دراهم مفشوشة فان كانت الفضة فيها تبلغ ألف درهم طلقت لوجود الصفة وان كانت الفضة فيها دون ألف درهم لم تطلق لان الدرهم لا يطلق الا على الفضة

(فصل) وان قال ان أعطيتني عبداً فانت طاتي فأعطته عبداً ملكك طلقت سليماً كان أو عبداً فان كان أو عبداً لان اسم العبد يقع عليه ويجب ردّه الرجوع بمهر المثل لانه عقد وقع على مجهول وان دفعت اليه مكاتباً أو مخصوماً لم تطلق لانها لا تملك العقد عليه وان قال ان أعطيتني هذا العبد فانت طاتي فأعطته وهو مخصوب فقيده رجحان أحدهما وهو قول أبي علي بن واثيرية أنها لا تطلق كقولنا لمها على عبد غير معين فأعطته عبداً مخصوماً والثاني وهو المذهب أنها تطلق لانها أعطته ما عينه وبخلاف اذا قالها على عبد غير معين لان هناك أطلق العقد حمل على ما يقتضيه العقد والعقد يقتضي دفع عبد مملكه

(فصل) وان اختلف الزوجان فقال الزوج طلقتك على مال وأنكرت المرأة بات بإقراره ولم يلزمها للمال لان الاصل عدمه وان قال طلقتك بعوض فقالت طلقتني بعوض بمسقى الخيار بات بإقراره والقول في العوض قولها لان الاصل براء ذمتها وان اختلفا في قدر العوض أو في عينه أو في صفته أو في تجهيله أو في تأجيله تخالفاً لانه عوض في عقد معاوضة فتحالفاً فيه على ما ذكرناه كالبيع فاذا اختلفا

(قوله ونوى صنفان من الدرهم) أى نوعاً يقال صنف وصنف بالفتح والكسر (قوله ألف درهم نقرة) أراد منها غير مسكوكة (قوله بينهما أمارات) أى علامات ووقت واحدتها أمانة ويقال أيضاً أمانة وإمار وأنشد الأصمعي للحجاج اذردها بكيدها فتردت الى أمار وأمار يندى

المرأة وطلقت بفتح الهمزة وضمة والفتح أنفصح قال الاخفش لا يقال طلقت بالضم ويقال في جمع الولادة طلقت طلقا فهي طالق بغيرها أى ذات طلق كما يقال طالق أى ذات حبس وقيل لانها صفة تخص بالوث لا يشاركها فيه الذكر لحقت منه العلامة وربما قالوا طلقه طاء قال الاعشى أجارتنا يسنى فانك طلقه كذلك أسور الناس غاد وطاره (قوله بالصرح والكتابة) الصريح اخص من كل شيء ومنه البين الصريح والصرح الرجل اخص النسب والكتابة ان تكلم بشئ وأنت تر بدفعه قال الشاعر واني لا كنو عن قدور بغيرها وأهرب أحيانا بها وأصارح وفيه لفتان كناية عن ويكنى (قوله انهم كوا في الحمر) يقال انهم كوا في الحمر أى جذوا وكذا كوا نهمك في امر الصرغ والحقرة العقرة استغمرها والحقرة الصغير ومحقرات الذنوب صفاتها (قوله اذ اسكرهني) يقال

لم يرتفع الطلاق وسقط المسمى ووجب مهر المثل كما لو اختلفا في ثمن البعثة بعد ما تلقت في بدالمشترى وان خالها على أقدم درهم واختلفا في ثمنه فأدعى أحدهما صنفه وأدعى الآخر صنفه آخر تخالفا ومن أمهات ما من قال لا يصح للاختلاف في النية لان ضائر القابول لا تسلم والاول هو المذهب لانه لما جاز ان تكون النية كاللفظ في صحة العقد عند الاتفاق وجب ان تكون كاللفظ عند الاختلاف ولا نه قد يكون بينهما أمارات يعرف بهما في القابول وهذا يصح للاختلاف في كنيات الفذف والطلاق وان قال أحدهما خالعت على أقدم درهم وقال الآخر بل خالعت على ألف مطلق تخالفا لان أحدهما يدعى البتراهم والآخر يدعى مهر المثل وان بقيت المطلقة فقال لمطلقى ثلاثا على ألف فطلقها وقتلتها ان علست ما بقي استحق الاقصور لم تلم لم تستحق الاثالث الاثني وان اختلفا فقاتل المرأة لم أعلم وقال الزوج بل علست تخالفا ورجع الزوج الى مهر المثل لانه اختلف في عوض الطلقة وهي تقول بذلت ثلث الالف في مقابلتها وهو يقول بذلت الالف

(فصل) وان قال خالعتك على ألف وقالت بل خالعت غيري بانث المرأة لا تخالفهما على الخلع والقول في العوض قولها لانه يدعى عليها حقا والاصل عدمه وان قال خالعتك على ألف وقالت خالعتي على ألف ضمنها عن زيد زعمها الالف لانها أقربت به ولا يمتنع على زيد الا أن يقرب به وان قال خالعتك على ألف في ذمتك فقاتل بل خالعتي على ألف في ذمة زيد بخالفا لان الزوج يدعى عوضا في ذمتها وهي تدعى عوضا في ذمة غيرها واصل كما لو ادعى أحدهما أن العوض عند موادهى آخر أنه عند آخر

(كتاب الطلاق)

يصح الطلاق من كل زوج بالغ عاقل عتار فأما غير الزوج فلا يصح طلاقه وان قال اذا تزوجت امرأة فهي طالق لم يصح لما روى للسور بن خزيمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك وأما الصبي فلا يصح طلاقه لقوله صلى الله عليه وسلم رفع لعن من لانه عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق فأما من لا يعقل فإنه لا يعقل بسبب يعزفه كالنائم والمجنون والمرضى ومن شرب دواء للتداوى فزال عقله أو أكره على شرب الخمر حتى سكر لم يقع طلاقه لانه من في الخبر على النائم والمجنون وسنأ عليها الباقين وان لم يعقل بسبب لا يعزفه من شرب الخمر لغيره فسكر أو شرب دواء لغير حاجة فزال عقله فالتصوص في السكران أنه يصح طلاقه وروى المزني أنه قال في القديم لا يصح طلاقه والطلاق والظهار واحد في أمهاتنا من قال فيه قولان أحدهما لا يصح وهو اختيار المزني وأبي ثور لانه زائل العقل فأشبه النائم أو سقود الارادة فأشبه المكره والثاني أنه يصح وهو الصحيح لما روى أبو وبرة الكشي قال أرسلني نافع ابن الوليد الى عمر رضى الله عنه فأتته في المسجد ومعه عثمان وعلي وعبد الرحمن وطلحة والزبير رضى الله عنهم فقلت ان خالما يقول ان الناس قد اتهموا في الخمر وتحقروا العقوبة فقال عمر هو لا عندك فاسأله فقال هل عليه السلام تراه اذ اسكرهني واذا هذنى افتري وعلى المفتري ثمانون جلدة فقال عمر أبلغ صاحبك ما قال فجعله كالصبي ومنهم من قال يصح طلاقه قول واحد ولعل ما رواه المزني حكاية الشافعي رحمه الله عن غيره وفي علته ثلاثة أوجه أحدها وهو قول أبي العباس ان سكره لا يعلم الا منه وهو متهم في دعوى السكر لفسقه فعلى هذا يقع الطلاق في الظاهر ودين فبما فيه وبين الله عز وجل والثاني أنه يقع طلاقه بتقليظها عليه لمصته فعلى هذا يصح ما فيه بتقليظ عليه كالطلاق والعتق والزدة وما يوجب الحد ولا يصح ما فيه بتخفيف كالنكاح والرجعة وقبول الهبات والثالث أنه لما كان سكره

هذه في منطقة يهذي يهذو وهذا هذيان اذا كثرت كلامه وقلت فأكدته واذ هذنى افتري أى كذبوا الافتراء والقرية الكتب وأصلها الخلق من فريمت المازداة اذ خالعتها وصنعها كأنه اخلق الكتب أى صنعها وابتنأه بمعية

(قوله جل عليه) أي كلف وجبر دينه فوهم ما حلك على ما صنعتك الضرب (٨٣) المبرح الشاق المؤذي وقد مضى

(قوله الاستخفاف

بمن يفرض منه)

يقال خفض منه يفرض

بالضام أي وضع وقص

من قدره يقال ليس عليك

في هذا الأمر غضا فتأى

ذلة ومنقصته (قوله ذرى

الاقدار) القدر للقرابة

الرفيعة والشرف (قوله

بينه وبين الأهل) الأهل

ههنا القرابة والاخوان

الذين يسكن بهم والاهل

أيضا الزوجة يقال أهل أهل

وتأهل أهولا أي تزوج

وقولهم مرحبا وأهلا أي

أنت سعة وأنت أهلا

فأنت سعة ولا تستوحش

(قوله وأتسرع بحسان)

تسرع المرأه أطلتها وهو

مأخوذ من تسرع المشية

إذا تركتها تزعج وأرسلتها

ولم تحبسها ونمكها واللام

السراح مثل التبليغ والبلاغ

وفي المثال السراح من

التجاح أي إذا لم تقصر على

قضاء حاجة الرجل فأيسه

فإن ذلك بمنزلة الاسعاف

فأيسرها أي استبقا إلى

الجواب يقال بدوا أي سبقه

(قوله إذا وقع الشقاق)

قد ذكر أنه العداوة

والاختلاف (قوله في

الحديث لا ترد بدلا من)

أي لا تمنع من طلبها الجامع

(قوله طلاق

بمعية أسقط حكمه فجعل كل ما سعى فعله هذا يصح منه الجلع وهذا هو الصحيح لأن الشافعي رحمه الله

نفس على محترجة

(فصل) وأما المكره فانه ينظر فيه فإن كان أكرهه بمعنى كالولي إذا أكرهه الحاكم على الطلاق وقع

طلائه لأنه قول جل عليه بحق فصيح كآخر في إذا أكرهه على الإسلام وإن كان ينسحق لم يصح لقوله صلى

الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ولأنه قول جل عليه فيسحق فلم يصح

كالمسلم إذا أكرهه على كلمة الكفر ولا يصير مكرها إلا بثلاثة شروط أحدها أن يكون المكره قاهرا له

لا يقدر على دفعه والثاني أن يغلب على ظنه أن الذي يخافه من جهة يقع به والثالث أن يكون

ما يهدده مما يلحقه ضرر به كالقتل والقطع والضرب المبرح والحبس الطويل والاستخفاف بمن

يفرض منه ذلك من ذوي الأقدار لأنه يصير مكرها بذلك وأما الضرب القليل في حق من لا يبالى به

والاستخفاف بمن لا يفرض منه وأخذا قليل من المال بمن لا يتبين عليه وألحس القليل قليس باكره

وأما الثاني فإن كان فيه تفرق بينه وبين الأهل فهو أكره وإن لم يكن فيه تفرق بينه وبين الأهل

ففيه وجهان أحدهما أنه أكره لأنه جعل النبي عقوبة كالحمدولانه تلحقه الوحشة بفراقه والوطن

والثاني ليس باكره لتساوي البلاد في حقها وإذا أكرهه على الطلاق فنوى الإيقاع ففيه وجهان أحدهما

لا يقع لأن اللفظ يسقط حكمه بالأكراه وبقيت النية من غير لفظ فلم يقع بها الطلاق والثاني أنه يقع

لأنه صار بالنية مختارا

(فصل) وإن قال الأعمى لأمراة ما أت طالق وهو لا يعرف معناه ولا نوى موجبه لم يقع الطلاق

كأن تكلم بكلمة الكفر وهو لا يعرف معناه ولم يرد موجبه وأرأه موجبه بالمرية ففيه وجهان

أحدهما وهو قول الماوردي البصري أنه يقع لأنه قصد موجبه فلهزمه حكمه والثاني وهو قول الشيخ

أبي حامد الأسفرائني رحمه الله أنه لا يصح كالأصم كافر إذا تكلم بكلمة الكفر وأرأه موجبه بالمرية

(فصل) وبذلك الحرف ثلاث تطبيقات لماروي أبو رزين الأسدي قال جاء رجل إلى النبي صلى

الله عليه وسلم فقال أرأيت قول الله عز وجل الطلاق من أن فاسك مجرورة وأتسرع بحسان فأين

الثلاثة قال تسرع بحسان الثالثة وبذلك لعبد طائفتين لماروي الشافعي رحمه الله أن مكاتبا لام

سلمة طلق امرأته وهي حرة تطليقتين وأراد أن يراجعها فأمره أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم

أن يأتي عثمان رضي الله عنه فيسأله فذهب إليه فوجده أخذ يبذير يدن ثابت فأسألهما عن ذلك

فأبدياه وقالوا سمعت عليك حمت عليك

(فصل) ويقع الطلاق على أربعة أوجه واجب ومكروه وتحريم ومكره فأما الواجب فهو في حالتين

أحدهما إذا وقع الشقاق ورأى الحكمان الطلاق وقد بيناه في الفتوى والثاني إذا أتمها ولو لم يبق لها

وتذكره في الأياد إن شاء الله تعالى وأما المكروه فهو في حالتين أحدهما إذا كان يقصر في

حقها في العشرة أو في غيرها فالمستحب أن يطلقها لقوله عز وجل فأسكنوهن مما عرفت أو فارقوهن

بمعروف ولأنه إذا لم يطلقها في هذه الحال لم يؤمن أن يغضي إلى الشقاق أو إلى الفساد والثاني أن

لا تكون المرأة عفيفة فالمستحب أن يطلقها لماروي أن رجلا في أمتي صلى الله عليه وسلم فقال إن

امرأتي لا ترد بدلا من فقال النبي صلى الله عليه وسلم طلقها ولأنه لا بأس أن تغد عليه القرائش

ولم يحق به نسب ليس منه

(فصل) وأما المحرم فهو طلاق البدعة وهو اتان أحد هما طلاق المدخول بها في حال الحيض من غير

ولهذا كنى عنه بالسلم والسلم ولذلك قاله طلقها إذا لم تناس الطلق والنسب الطلب مرة بعد أخرى ولم يرد نسب اليد (قوله طلاق

البدعة) البدعة الحدث في الشيء بعد الإكراه وابتدع الشيء أحدثه وابتدأ فهو مبتدع

قوله الربيع ما اعتدبه الزبيدي والشك وقد ذكر وكذا الأرنؤيب (قوله وما عوج) ففتح العين العوج في الخلل والكسر العوج في الرأي قال الله تعالى قرأنا هيا (٨٤) غير ذي عوج أي غير ذي ميل ولا انكسار وقال الجوهري يقال عوج

جمل والثاني طلاق من يجوز أن تحبل في الطهر التي جامعها فيه قبل أن يستبين الحمل والليل عليه ماروي عن عمر رضي الله عنه أنه طلق امرأة وهي حائض فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجعها ثم يسكنها حتى تطهر ثم تحيض عنده مرة أخرى ثم يسكنها حتى تطهر ثم تحيض عنده مرة أخرى ثم يسكنها حتى تطهر من حينها فإذا أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر قبل أن يجمعها فذلك العدد التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء ولأنه إذا طلقها في الحيض أو برأى أنها حائض فليطلقها وإذا طلقها في الطهر التي جامعها فيه قبل أن يستبين الحمل فليأمن أن تكون حاملا فيندم على مفارقتها مع الولد ولأنه لا يملك هل علق بالوطء فتكون عدتها بالحل أو لم تعلق فتكون عدتها بالأقراء وأما طلاق غير المأخول به في الحيض فليس بطلاق بدعة لأنه لا يوجد تطويل أبدا فاما طلاق الحيض وهي حامل على القول الذي يقول أن الحمل تحيض فليس بدعة وقال أبو اسحق هو بدعة لأنه طلاق في الحيض والمذهب الأول لما روي سالم أن ابن عمر رضي الله عنه طلق امرأة وهي حائض قد كرهتني صلى الله عليه وسلم فقال مرة فإرجعها ثم ليطلقها وهي لها ثم ولان الحامل تعتد بالحمل فلا يؤثر الحيض في تطويل عدتها وأما طلاق من لا تحصل في الطهر الجامع فيه وهي الصغيرة والآيسة من الحيض فليس بدعة لان تحريم الطلاق للندم على الولد والرغبة بما تشبهه من الحل والأقراء وهذا لا يوجد في حق الصغيرة والآيسة وأما طلاق بعسا السببان حلها فليس بدعة لان الندم للندم على الولد وقد علم بالولد أو لارتباب عاقبته وقبيل ذلك بالحل وإن طلقها في الحيض أو الطهر التي جامع فيه وقع الطلاق لان ابن عمر رضي الله عنه طلق امرأة وهي حائض فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يراجعها فدل على أن الطلاق وقع والمستحب أن يراجعها الحديث ابن عمر رضي الله عنه ولأنه بالرجعة نزول المعنى الذي لا جرم الطلاق وإن لم يراجعها جاز لان الرجعة لما أن تكون كابتداء النكاح أو كإيقاعه على النكاح ولا يجب وأحسنهما

فصل وأما المكروه فهو الطلاق من غير استئذان بدعة والليل عليه ماروي عن عمار بن دينار رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بضع الحلال إلى الله عز وجل الطلاق وروى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما المرأة خلقت من ضلع لن تستقيم لك على طريقة فإن استمتعت بها استمتعت وبعها ورجع وان ذهبت بقيتها كسرت لها أو كسر لها طلقا

فصل وإذا أراد الطلاق فليستحب أن يطلقها طقة واحدة لأنه يمكن تلافيها وإن أراد الثلاث فرفقها في كل طهر طقة ليخرج من الخلاف فإن عدنا في حنيفة لا يجوز جمعها ولأنه يسلم من الندم وإن جمعها في طهر واحد جاز لما روي أن عمر بن الخطاب قال عند رسول الله صلى الله عليه وسلم حين لا عن امرأة أنه كذب عليها إن أسكتها فهي طائقة ثلاث فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها ولو كان جمع الثلاث محرما لانكر عليه فإن جمع الثلاث أو أكثر بكلمة واحدة وقع الثلاث لما روي الشافعي رحمه الله أن ركعة بن عبد زيد طلق امرأة سهيمة البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني طلقته امرأة في سهيمة البتة والله أردت الا واحدة فقال له اني صلى الله عليه وسلم والله أردت الا واحدة فقال ركعة والله أردت الا واحدة فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقع الثلاث إذا أرادها بهذا اللفظ لم يكن لاستحلاف معني وروى أن رجلا قال لعنان رضي الله عنه اني طلقته امرأة في مائة فقال ثلاث يجرنها وسبعة وتسعون عدوان وسئل ابن عباس رضي الله عنه عن

الشيء بالكسر فهو أوجع
والاسم الوج بكسر الهمزة
قال ابن السكيت فكل
ما يتبسم كالحائط والعود
قبل فيه عوج بالفتح
والوج بالكسر ما كان
في أرض أودين أو معاش
يقال في دمه عوج وقال
العزيزي عوج بالكسر
في العين وعوج في الحائط
ميل وفي القنطرة نحو وقال
في عين الغاني العوج
بالفتح فيها الشخص وهو
مصدر كحلول في معنى
الصفة وبالكسر فيها
شخص له قوله كذبت
عليها أن أسكتها
أن أسكتها فانا كاذب فيها
قلتها به هكذا فسر أهل
الفقه وأما أهل اللغة فقلوا
يقال كذب عليك الأمر
أي أوجب اغراءه به المعنى
أن الإنسان إذا كذب عليه
ضرب وصارت ينسوه بينه
عداوة فوجب أن يجازيه
بفعله فقال له القائل كذب
عليك فلان يريد أن يجازيه
ويشبهه فتقت هذه الكلمة
حتى صارت كالإغراء
فيكون معناه على هذا
وجب على طاعتها وإن لا
أسكنها كأنه رضى اقتعنه
أخرى شبه بذلك وجاء
كذب عليك الجوز أي

وجب (قوله لا سبيل لك عليها) أي لا طريق لك إلى طلاقها فقد حرمت عليك باللعان (قوله البتة) رجل
قد ذكرنا أن البت القطع به يتم قطعه (قوله وسبع وتسعون عدوان) أي ظلم وتجاوز الحد يقال عدوا عليه عدوا واعدوا واعدوا

رجل طلق امرأته ألفاظاً ثلث منها ينحر من عليه وما بقي فله موزره

(فصل) ويجوز أن يفوض الطلاق إلى امرأته بالمرور عاشر عرض الله عنها قالت لها امرأته تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخير نسائه بداني فقال يا خبرك خيراً وما أحب أن تصني شيئاً حتى تستأمرى أبوك ثم قال إن الله تعالى قال قل لأزواجك إن كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتكن وأسرحن سراحاً جليلاً إلى قوله متكن أبوجعاً عظيماً فقلت أوفى هذا استأمر أبوي قال يا رب الله ورسوله والدار الآخرة ثم فعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلته وأذافوض الطلاق إليها فالخصوص أن طلق ما لم يتفرق عن المجلس أو يحدث ما يقطع ذلك وهو قول أبي العباس بن القاسم وقال أبو اسحق لا تطلق إلا على الفور لأنه عليك بفتر إلى القبول فكان القبول فيمضي الفور كالبيع وحمل قول الشافعي رحمه الله على أنه أراد مجلس الخيل لا مجلس القعود وله أن يرجع فيه قبل أن تطلق وقال أبو علي بن خيران ليس له أن يرجع لأنه طلاق معلق بصفة فلم يجز الرجوع فيه كالأول طلاقاً إن دخلت الدار فانت طالق وهذا خطأ لأنه ليس بطلاق معلق بصفة وإنما هو عليك بفتر إلى القبول يصح الرجوع فيه قبل القبول كالبيع وإن قال المطلق نكح ثلاثاً فطلقت واحدة توقفت لأن من ملك إيقاع ثلاث طلقات متعاقبات يقع طلاقاً كزوج وإن قال المطلق نكح طلاقاً فطلقت ثلاثاً وقمت الطلقة لأن من ملك إيقاع طلاقاً إذا وقع الثلاث وقمت الطلقة كزوج إذا بقيت له طلاقاً ثلاثاً وإن قال لو كره طلق امرأتى جاز أن يطلق متى شاء لأنه توكل مطلق فلم يقتض التصرف على الفور كالأول وكذا بيع وإن قال له طلق امرأتى ثلاثاً فطلقتها طلاقاً أو قال طلق امرأتى واحدة فطلقتها ثلاثاً ففيه وجهان أحدهما أنه كالزوجة في المستلكن والثاني لا يقع لأنه فعل غير ما وكل فيه

(فصل) وتصح إضافة الطلاق إلى جزء من المرأة كالثلث والربع واليدين والشعر لأنه لا يقع ببعض وكان إضافته إلى الجزء كالأضافة إلى الجيع كالغصون القصاص وفي كيفية وقوعه وجهان أحدهما يقع على الجيع باللفظ لأنه لا يتم بقبض مكان تسمية البعض كنسمة الجيع والثاني أنه يقع على الجزء المسمى ثم يسرى لأن الله سبحانه هو البعض ولا يجوز إضافته إلى الرقيق والجل لأنه ليس بجزء منها وإنما هو مجاور لها وإن قال يباح لك طالق أو سوداك طالق أو لولئك طالق ففيه وجهان أحدهما يقع لأنه من جهة القاتل الثاني لا يفضل عنها فهو كالأعضاء والثاني لا يقع لأنها أعراض تحمل القات

(فصل) ويجوز إضافة الطلاق إلى الزوج بأن يقول لها أنا منك طالق أو يجعل الطلاق إليها فتقول أنت طالق لأنه أحد الزوجين فجاء إضافة الطلاق إليه كالزوجة واختلف أصحابنا في إضافة العتق إلى المولى فمنهم من قال يصح وهو قول أبي علي بن أبي هريرة لأنه أزال الله ملكه ويجوز بالصرح والكتابة فجاء إضافته إلى المالك كالطلاق وقال أكثر أصحابنا لا يصح والفرق بينهما وبين الطلاق أن الطلاق يجعل النكاح وهما مشتركان في النكاح والعتق يجعل الرق والرق يخصص به العبد والله أعلم **(باب ما يقع به الطلاق وما لا يقع)**

لا يقع الطلاق إلا بالصرح أو كتابة مع التنية فإن نوى الطلاق من غير صريح ولا كتابة لم يقع الطلاق لأن الشعر يملك على الشرع معلق على الطلاق ونية الطلاق ليست بطلاق ولأن إيقاع الطلاق بالتنية لا يثبت إلا بالصل أو بالقياس على ما ثبت باصل وليس هنأ أصل ولا قياس على ما ثبت باصل فثبت **(فصل)** والصرح ثلاثاً لفظ الطلاق والفرق والسرّاح لأن الطلاق ثبت له عرف الشرع والنية والسرّاح والفرق ثبت لهما عرف الشرع فلهما وجهان فإذ قال لامرأته أنا طلق طلقاً وأطلقتك أو أنت مطلقة وسرحتك أو أنت مسرحة وفارقتك أو أنت مفارقة وقع الطلاق من غير نية فإن غلطها

(قوله فله موزره أي
أتمم بالوزر لأنهم وأصلها الجمل
التقيل بدل عليه قوله تعالى
ووضعنا عنك وزرك
التي أحض ظهره (قوله
بفوض الطلاق إلى امرأته)
أي ردها إليها ففوض الأمر
إلى فلان ردها عنه وأفوض
أمرى إلى الله (قوله
تستأمرى أبوك) أي
تستأمر بهما فتظري
ماذا يأمرانك والاستئثار
المشاوره وكذا الاستئثار
وهكذا التامر على
التفاعل ويقال اتفروا به
إذا هموا به وتشاروا وفيه
قال الله تعالى إن للسلا
يأمرن بك ليقولوك

(قوله طلاق من وثاق) أو ثقه بالثاق إذا شده ومثله قوله تعالى فشد الوثاق والوثاق بالكسر لغة فيه (قوله فلتعازلا) أي ما زاحما
 مجده والحزل ضد الجهد من ليزل قال الكعبيت أرا ناعلي حبالها قوطوطا • يجسده بنائي كل يوم ونهزل (قوله أنت بائن وخليد
 وبرئ وتوثيق وسوة واحدة) (٨٦) بائن مفارقة من البين وهو الفراق وخليد أي خالية عن الزوج فارغته من وبر

أي برية عما يجب من حق الزوج وطاعته وتوثيقه بمعناها كلاهما القطع وفي الحديث نهى عن التبتل أي الانقطاع عن الشكاح ومنه سميت التبتول وهي المنقطعة عن الأزواج وقوله تعالى وتبتل إليه تبتيلا قطع انقطاعا قال طيب سميت قاطمة التبتول لانقطاعها عن نساء زمانها دينافضل وحسبا (قوله سورة) أي لأمك للزوج في بضعك كالأملك في رقية الحرة أنت واحدة أي أنت مفردة عن الزوج وقيل معناها أنت ذات طلقة واحدة (قوله يني وأغربي) معناها واحد وهو البعد والبين الفراق أغربي أبعدني يقال نوى غربة أي بعيدة (قوله استغاضي) الفلاح الفوز والنجاة أي فوزي بأمرك وقد نجوت مني فأسدي برأيك وقيل مأخوذ من الفلح وهو القطع أي استبدى به واقتطعني إليك من غيران تنزيهه (قوله حبلك على غاربك) معناه أمضي حيث شئت يعبر به عمالا قائدا لما فاتها تذهب إذا

أباح هذه الالفاظ ثم قال أردت غيرها فسبق لساني إليها لم يقبل لأنه بدعي خلاف الظاهر ويدين فيها بينه وبين الله تعالى لأنه يحتمل ما بدعيه وإن قال أنت طالق وقال أردت طلاقا من وثاق وقال سرحتك وقال أردت تسريحا من اليد وقال فارتكتك وقال أردت فراقا للجسم لم يقبل في الحكم لأنه بدعي خلاف ما يقتضيه اللفظ في العرف ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لأنه يحتمل ما بدعيه فإن علمت المرأة صدقه فيما دین فيه الزوج جازها أن تقيم معه وإن أرحمها لحاكم على الاجتماع فبهي وبهتان أحدهما يفرق بينهما بحكم الظاهر لقوله صلى الله عليه وسلم الحكم بالظاهر والله عز وجل يتولى السرائر والثاني لا يفرق بينهما لانهما على اجتماع يجوز بأحده في الشرع وإن قال أنت طالق من وثاق أو سرحتك من اليد أو فارتكتك بجسمي لم يطلاق لأنه اتصل بالكلام ما يصرف اللفظ عن حقيقته ولهذا إذا قال لعنان على عشرة الإخستلم بزمه عشرة وإذا قال لاله لا الله أعلم يجعل كافرا بإبداء كلامه وإن قال أنت طالق ثم قال فلتعازلا وقع الطلاق ولم يدین لما روى أبو هريرة يقرض الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث جدن جد وهن لمن جد النكاح والطلاق والرجعة

(فصل) قال في الاملا وقال لرجل طلقت امرأتك فقال نعم طلقت عليه في الحال لان الجواب يرجع الى السؤال فيصير كالو قال طلقت ولهذا كان هذا جوابا عن دعوى لكان صريحا في الاقرار وإن قال أردت به في نكاح قبله فإن كان له قاله أصل قبل منه لان اللفظ يحتمله ولم يكن له أصل لم يقبل لأنه يسقط حكم اللفظ وإن قال له أطلقت امرأتك فقال له قد كان بعض ذلك وقال أردت اني كنت عقلت طلاقها بصفة قبل منه لأنه يحتمله اللفظ وإن قال لامرأته أنت طالق لولا أنك لطلقتك لم يطلاق لان قوله أنت طالق لولا أنك ليس بإيقاع طلاق وانما هو بين الطلاق وانه لولا بواها طلقها فتمبركا لوقال لولا لولا أنك لطلقتك

(فصل) وأما الكتابة فهي كثيرة وهي الالفاظ التي تشبه الطلاق وتدل على الفراق وذلك مثل قوله أنت بائن وخليد وبرئ وتوثيق وسوة واحدة قوتي يني وأبدي وأغربي وأهذي واستغضي والحقي بأهلك وحبلك على غاربك واسترى وتغضي واعتدي وتزويج وذوق وتجري وما أشبه ذلك فإن خاطبا يئس من ذلك ونوى به الطلاق وقع وإن لم ينو لم يقع لأنه يحتمل الطلاق وغيره فإذا نوى به الطلاق صار طلاقا وإذا لم ينو به الطلاق لم يصير طلاقا كالإسكاف عن الطعام والشراب لما احتل الموم وغيره إذا نوى به الصوم صار صوما وإذا لم ينو به الصوم لم يصير صوما وإن قال أنت طالق أو جعل الطلاق إليها فقلت طلقتك وأنت طالق فهو كتابية يقع به الطلاق مع التنية ولا يقع من غيرنية لان استعمال هذه الالفاظ في الزوج غير متعارف وانما يقع به الطلاق مع التنية من جهة الحنفي يقع به من غيرنية كسائر الكتابيات وإن قال لرجل أنك زوجة فقال لا فإن لم ينو به الطلاق لم يطلاق لأنه ليس بصريح وإن نوى به الطلاق وقع لأنه يحتمل الطلاق

(فصل) واختص أصحابنا في الوقت الذي تعتبر فيه التنية في الكتابيات فمنهم من قال إذا قارنت التنية بعض المنظر من أوله أو من آخره وقع الطلاق كأن في الصلاة إذا قارنت التنية جزأ منها سمعت الصلاة ومنهم من قال لا تصح حتى تقارن التنية جميعها وهو أن ينوي ويطلق عقيبا وهو ظاهر النص لان بعض

حكم لها وأصلها أن البعد إذا طلق ترك حبلى على غار به والغارب ما بين السنام والعنق (قوله وتغضي) اللفظ أي غضي وأرسلك أظن معناه استرعى ولا يحصل في نظرك وتجريه يقال سرع عخص اللفظ إذا ذاقته الشدة بما يكره (قوله إذا قارنت التنية اللفظ) يقال قارنت الشيء بالشيء إذا وصلته به وأصله من قرن البعيرين إذا جع بينهما في حمل واحد والمطلق يجمع بين التنية واللفظ

اللفظ لا يصلح للطلاق فلم تعمل النية معه فأما الصلاة فلا تصح حتى تقارن النية جسيما بان ينوي الصلاة ويكره عيها ونفى خلا من التكثير عن النية لم تصح صلاته

فصل • وأما ما لا يشبه الطلاق ولا يدل على الفراق من الالفاظ كقوله تعالى واقصدى واقربى والمعمى واسقبنى وما أحسنك وبارك الله فيك وما أشبه ذلك فإنه لا يقع به الطلاق وإن نوى لأن اللفظ لا يحتمل الطلاق فلاؤا وقصنا الطلاق لا وقصناه بمجرد النية وقد بينا أن الطلاق لا يقع بمجرد النية

فصل • واختلف أصحابنا في قوله أنت الطلاق فمنهم من قال هو كتابة فإن نوى به الطلاق فهو طلاق لأنه يحتمل أن يكون معناه أنت طالق وأقام المصدر مقام الفاعل كقوله تعالى أرايتم أن أصبح ماؤكم غورا أراد غائرا وإن لم ينو لم يقع لأن قوله أنت الطلاق لا يقتضى وقوع الطلاق ومنهم من قال هو صريح وقع به الطلاق من غيرنية لأن لفظ الطلاق يستعمل في معنى طالق والحليل عليه قول الشاعر

أنوهت باسمي في العالمين • وأفنت حمسرى علما فعاما

فانت الطلاق وأنت الطلاق • وأنت الطلاق ثلاثا نعمما

وقال آخر فان ترفنى يا هند فارفقى أيمس • وان غرقى يا هند فاحرقى ألىم

فانت الطلاق والطلاق عزيمة • ثلاثا ومن يغرقى أعق وأعلم

فبئى بها ان كنت غير رفيقة • فالأمرى بعد الثلاثة مقيد

فصل • واختلفوا فيمن قال لامرأته كلى واشترى ونوى الطلاق فمنهم من قال لا يقع وهو قول أبي إسحق لأنه لا يدل على الطلاق فلم يقع به الطلاق كقول المصميين واسقبنى ومنهم من قال يقع وهو الصحيح لأنه يحتمل معنى الطلاق وهو أن يرده كلى ألم الفراق واشترى كأس الفراق فوقع به الطلاق مع النية كقوله ذوقى ونجرحى

فصل • إذا قال لامرأته اختارى أو أمرتك يدك فقالت اخترت لم يقع الطلاق حتى ينو لأنه كناية لانها تحتمل الطلاق وغيره فلم يقع به الطلاق حتى يتفقا على نية الطلاق وإن قال اختارى ونوى اختيار الطلاق أو قال أمرتك يدك ونوى عليك أمر الطلاق فقالت اخترت الزوج لم يقع الطلاق لما روت عائشة رضى الله عنها قالت خبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترناه فلم يجعل ذلك طلاقا وإن اختيار الزوج اختيار النكاح لا يحتمل غيره فلم يقع به الطلاق فإن قالت اخترت نفسى لم يقع الطلاق حتى تنوى الطلاق لأنه يحتمل أن يكون معناه اخترت نفسى للنكاح ويحتمل اخترت نفسى للطلاق ولهذا

لو صرح به جاز فلم يقع به الطلاق من غيرنية وإن قالت اخترت الأزواج ونوت الطلاق ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي إسحق أنه لا يقع لأن الزوج من الأزواج والثاني يقع وهو لا يظهر عندى لأنها لا تختار للزوج إلا بفراقته كما لو قال لها الزوج تزوجى ونوى به الطلاق وإن قالت اخترت أبوى ونوت الطلاق ففيه وجهان أحدهما لا يقع الطلاق لأن اختيار الأبوين لا يقتضى فراق الزوج والثاني أنه يقع لأنه يتضمن العود اليهما بالطلاق فصار كقوله الحق يا هلاك وإن قال لها أمرتك يدك ونوى به الإيقاع الطلاق ففيه وجهان أحدهما لا يقع الطلاق لأنه صريح في عليك الطلاق وتطبيقه على قبولها فلم يجر صرفه إلى الإيقاع والثاني أنه يقع لأن اللفظ يحتمل الإيقاع فهو كقوله حباك على غلرك

فصل • إذا قال لامرأته أنت على حرام ونوى به الطلاق فهو طلاق لأنه يحتمل التحريم بالطلاق وإن نوى به الظهار فهو ظهار لأنه يحتمل التحريم بالظهار ولا يكون ظهارا ولا طلاقا من غيرنية لأنه ليس بصريح في واحد منهما وإن نوى تحريم عينها تحريم لما روى سعيد بن جبير قال جاور رجل إلى ابن عباس رضى الله عنه فقال لاني جعلت امرأتى على حراما قال كذبت عليك بحرام ثم تلا يا أيها

(قوله أنوهت باسمي)
يقال نوهت باسمه إذا رفعت
ذكره ونوهته تنو بها إذا
رفعته (قوله أيمس) هو
افصل من اليمين وهو ضد
الشؤم (قوله فان ترفنى
وان تخرق) هما ضدان
والرفق أن تأخذ الشيء
بلطف وإماة ولين جانب
والخرق تأخذه بعنف
وشدة يقال رجل أخرق
وامرأة خرقاء

التي لم تحرم ما أحل الله لك بتبني مرضاة أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم إلى آتينا وبقي عليه بذلك كفارة بين لأن النبي صلى الله عليه وسلم حرم ما به القبطية أم إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك بتبني مرضاة أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم والله مولاكم فوجب الكفارة في الأمة بالآية وفنسا الحرة عليها لانها في معناها في تحليل البضع وتحريمه وإن قال أنت على حرام ولم تنوشه أنقبة قولان أحدهما يجب عليه الكفارة فعلى هذا يكون هذا اللفظ صريحا في إيجاب الكفارة لأن كل كفارة وجبت بالكتابة مع التنية فكان لو جوبها صريح كفارة الظاهر والثاني لا يجب فعلى هذا لا يكون هذا اللفظ صريحا في شيء لأن ما كان كناية في جنس لا يكون صريحا في ذلك الجنس ككنايات الطلاق وإن قال لامته أنت على حرام فإن نوى به السبق كان عتقا لأنه يحتمل أنه أراد تحريمها بالسبق وإن نوى الظاهر لم يكن ظاهرا لأن الظاهر لا يصح من الأمة وإن نوى تحريم عينها لم تحرم ويجب عليه كفارة بين لما ذكرناه وإن لم يكن له نية فقيمه طريقان من أحدهما من قال يجب عليه الكفارة قولاً واحداً للعموم الآية ومنهم من قال فيه قولان كالقولين في الزوجة لما ذكرناه وإن كان له نسوة وأماه فقالا ثانياً على حرام في الكفارة قولان أحدهما يجب لكل واحدة كفارة والثاني يجب كفارة واحدة كالقولين فيمن ظاهر من نسوة وإن قال لامرأته أنت على كالميتة والسهم فإن نوى به الطلاق فهو طلاق وإن نوى به الظاهر فهو ظاهراً وإن نوى به غيرهما لم تحرم وعليه كفارة بين لما ذكرناه في لفظ التحريم وإن لم ينوشاً فإن قلنا أن لفظ التحريم صريح في إيجاب الكفارة لزمت الكفارة لأن ذلك كناية عنه وإن قلنا أنه كناية لم يلزم شيء لأن الكناية لا يكون لها كناية

فصل إذا كتب طلاق امرأته بلفظ صريح ولم ينو يقع الطلاق لأن الكتابة تحتمل إيقاع الطلاق وتحتمل امتحان الخط فوقع الطلاق بمجرد ما وإن نوى به الطلاق ففيه قولان قال في الملاء لا يقع به الطلاق لأنه فعل عن يقدر على القول فليقع به الطلاق كالإشارة وقال في الأم هو طلاق وهو الصحيح لأنها حرة وفيهم منها الطلاق فإذا انشأ بقع بها الطلاق كالنطق فإذا قلنا بهذا فهل يقع بها الطلاق من الحاضر والغائب فيصويجهما أحدهما أنه لا يقع بها إلا في حق الغائب لأنه جعل في العرف لا يفهم الغائب كما جعلت الإشارة لفهم الآخر ثم لا يقع الطلاق بالإشارة إلا في حق الآخر وكذلك لا يقع الطلاق بالكتابة إلا في حق الغائب والثاني أنه يقع بهما من الجميع لأنها كناية فاستوى فيهما الحاضر والغائب كما في الكنايات

فصل فإن أشار إلى الطلاق فإن كان لا يقدر على الكلام كالآخر صح طلاقه بالإشارة وتكون إشارته صريحا لا طريق له إلى الطلاق إلا بالإشارة وحاجته إلى الطلاق كحاجة غيره فقامت الإشارة مقام العبارة وإن كان قادراً على الكلام لم يصح طلاقه بالإشارة لأن الإشارة إلى الطلاق ليست بطلاق وإنما قامت مقام العبارة في حق الآخر لموضع الضرورة ولا ضرورة ههنا فمقامهم مقام العبارة **باب عدد الطلاق والاستثناء فيه**

إذا خاطب امرأته بلفظ من ألقاظ الطلاق كقولها أنت طالق أو بآئن أو بآئ أو بشها ونوى بطلقتين أو ثلاثا وقع لما روى ابن ركانة بن عديز يقال يا رسول الله أني طلقت امرأتني سهية البيت والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله ما أردت الا واحدة فرداه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه فقل على أنه لو أراد ما زاد على واحد ولو وقع ولأن اللفظ يحتمل العدد بدليل أنه يجوز أن يفسره به وهو أن يقول أنت طالق بطلقتين أو ثلاثاً أو بآئن بطلقتين وثلاث

(قوله قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم) هي تحلة من الحلال فادغم أي يحل جهاما كل شيء (قوله امتحان الخط) اختباره يقال عنته وامتحنته والامم المحنة (قوله غير بين الالفاظ) أي خالف بينها لجعل الثاني غير الأول فتأيرت الأشياء ماختلفت (قوله الاستثناء) والمستثوية والثنية كلما سؤد من التي وهو الرد والكف كذا ذكره المروى وقيل أصله من قولك نيت وجدة لأن إذا عطفته وصرفته نوي فلان وجوده تحيل إذا كفها وردها وقوله تعالى يشون صدورهم معناه يسرون صدوة النبي عليه السلام ويردونها عما أظهرها ومن الاسلام

وما احتمله اللفظ اذ انما وقع به الطلاق كالكتابة وان قال أنت واحدة ونوى طلقين أو ثلاثا فبغير وجهان أحدهما يقع لأنه يحتمل أن يصحكون معناه أنت طالق واحدة مع واحدة أو مع اثنتين والثاني لا يقع مازال على واحدة لأنه صريح في واحدة ولا يحتمل مازاد فلو أوقفنا مازاد لكان إيقاع طلاق بالنبيين غير لفظ وذلك لا يجوز وان قال لها اختاري وقالت المرأة فاختارت فأن إيقاعه على عدد ونويه وقع مانو به وان اختلفا فنوى أحدهما طلاق ونوى الآخر مازاد لم يقع مازاد على طلاق لأن الطلاق يختص بالزوج وإيقاع المرأة وأذا نوى أحدهما طلاق ونوى الآخر مازاد لم يقع لأنه لم يوجد الاذن والإيقاع الا في طلاقه لم يقع مازاد

فصل وان قال أنت رأشار ثلاث أصابع ونوى الطلاق الثلاث لم يقع شيء لأن قوله أنت ليس من ألفاظ الطلاق فلو أوقفنا الطلاق لكان بالنبيين غير لفظ وان قال أنت طالق هكذا وأشار ثلاث أصابع وقع الثلاث لان الإشارة بالأصابع مع قوله هكذا بمنزلة النية في بيان العدد وان قال ردت بسد الأصبعين المقبوضتين قبل لأنه يحتمل ما يدعيه وان قال أنت طالق وأشار بالأصابع ولم يقل هكذا وقل أردت واحدة ولم أرد العدد قبل لأنه يحتمل ما يدعيه

فصل وان قال أنت طالق واحدة في اثنتين نظرت فان نوى طلاق واحدة مع اثنتين وقعت ثلاث لان في تستعمل بمعنى مع والدليل عليه قوله عز وجل فادخلني وادخلي جنتي والمراد مع عبادة فان لم يكن له نية نظرت فان لم يعرف الحساب ولا نوى مقتضاه في الحساب طلق طلاق واحدة بقوله أنت طالق ولا يقع بقوله في اثنتين شيء لأنه لا يعرف مقتضاه فلم يلزمه حكمه كالأصابع اذا طلق بالبرية وهو لا يعرف معناه وان نوى مقتضاه في الحساب فبغير وجهان أحدهما هو قول أبي بكر الصديق أنه يقع طلقان لأنه أراد موصبه في الحجاب وموصبه في الحساب طلقان والثاني وهو الذهب أنه لا يقع الاطلاق واحدة لأنه اذا لم يعلم مقتضاه لم يلزمه حكمه كالأصابع اذا طلق بالبرية وهو لا يعلم وقال أردت مقتضاه في البرية فان كان عالما بالحساب نظرت فان نوى موصبه في الحساب طلق طلقين لان موصبه في الحساب طلقان وان قال أردت واحدة في اثنتين باقتين طلق واحدة لأنه يحتمل ما يدعيه كقوله له عندي ثوب في منديل وأراد في منديل لي وان لم يكن له نية فالتنصيص انها تطلق طلاق لأن هذا اللفظ غير متعارف عند الناس ويحتمل طلاق في طلقين واقتين ويحتمل طلاق في طلقين باقتين فلا يجوز ان يوقع بالشك وقال أبو اسحق يحتمل ان تطلق طلقين لأنه عام بالحساب يعلم ان الواحدة في اثنتين طلقان في الحساب

فصل وان قال أنت طالق طلاق بل طلقان فبغير وجهان أحدهما يقع طلقان كما اذا قال له على درهم بل درهمان لزمه درهمان والثاني يقع الثلاث والفرق بينهما في الاقرار ان الاقرار اخبار يحتمل التكرار بخلاف ادخل الدرهم في الخمرين والطلاق إيقاع فلا يجوز ان يوقع الطلاق الواحد مرتين فحمل على طلاق مستأنف ولهذا لو أقر بدرهم في يوم ثم أقر بدرهم في يوم آخر لم يلزمه الادراهم وطلقها في يوم ثم طلقها في يوم آخر كانتا طلقين

فصل وان قال لتبرأ مني فدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق لأن الجميع صادف الزوجة فوقع الجميع كقولك ذلك لمدخول بها وان قال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق ولم يكن له نية وقعت الاولى دون الثانية والثالثة وحكي عن الشافعي رحمه الله في القديم أنه قال يقع الثلاث فمن أصحها بناس جعل ذلك قولاً واحداً وهو قول أبي علي بن أبي هريرة لأن الكلام اذا لم ينقطع ارتباط بعضه ببعض فصار كقولك أنت طالق ثلاثاً وقال أكثر أصحابنا لا يقع أكثر من طلاق واحد ما حكي عن القديم انما هو حكاية عن مالك

(قوله مادف الزوجية)
أي وجدها يقال مادفت
فلاناً أي وجدته وموصف
عن أعرس

رحمه الله ليس عنده لانه تقدمت الاولى فيا نت بها فلم يقع ما بعدهما

(فصل) وان قال للدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق نظرت فان كان أراد به التأكيد لم يقع أكثر من طلقة لأن التكرار يحتمل التأكيد وان أراد الاستئناف وقع بكل لفظ طلقة لانه يحتمل الاستئناف وان أراد بالثاني التأكيد وبالثالث الاستئناف وقع طلقتان وان لم يكن له نية فيه قولان قال في الاملاء وقع طلقة لانه يحتمل التكرار والاستئناف فلا يقع ما زاد على طلقة بالشك وقال في الام يقع الثلاث لان اللفظ الثاني والثالث كاللفظ الاول فاذا وقع الاول طلاق وجب ان يقع بالثاني والثالث مثله وأما اذا غاب بينهما في الحروف بان قال أنت طالق وطالق ثم طالق ولم يكن له نية وقوع بكل لفظ طلقة لان المغايرة بينهما باللفظ تسقط حكم التأكيد فان ادعى انه أراد التأكيد لم يقبل في الحكم لانه يخالف الظاهر ويدين في ما ينمو بين الله عز وجل لانه يحتمل ما يبدعه وان قال أنت طالق وطالق وطالق وقع بالاول طلقة وبالثاني طلقة لتغاير اللفظين ويرجع في الثالث اليه لانه لم يغاير بينهما وبين الثاني فهو قوله أنت طالق أنت طالق وان غاب بين الالفاظ ولم يغاير بالحروف بان قال أنت طالق أنت طالق أنت مسرحة أنت مغارقة فيه وجهان أحدهما ان حكمه حكم المغايرة في الحروف لانه اذا تغاير الحكم بالمغايرة بالحروف فلا ينشعب بالمغايرة في لفظ الطلاق أولى والثاني ان حكمه حكم اللفظ الواحد لان الحروف هي العاملة في اللفظ وبها يعرف الاستئناف ولم توجد المغايرة في الحروف

(فصل) وان قال أنت طالق بعض طلقة وقعت طلقة لان ما لا يتبع من الطلاق كان تسمية بعض كنسمة جميعه كالوقال بعضك طالق وان قال أنت طالق نصفي طلقة وقعت طلقة لان نصفي طلقة هي طلقة وان قال أنت طالق ثلاثة انصاف طلقة فيه وجهان أحدهما انه يقع طلقتان لان ثلاثة انصاف طلقة ونصف فكمثل النصف فصارت طلقتين والثاني طلق طلقة لانه اضاف الانصاف الثلاثة الى طلقة وليس للطلقة الانصاف فالتى النصف الثالث وان قال أنت طالق نصفي طلقتين وقعت طلقتان لانه يقع من كل طلقة نصفها ثم يسرى فيصير طلقتين وان قال أنت طالق نصف طلقتين فيه وجهان أحدهما تقع طلقة واحدة لان نصف الطلقتين طلقة والثاني أنه تقع طلقتان لانه يقتضي النصف من كل واحدة منهما ثم يكمل النصفان فيصير الجميع طلقتين وان قال أنت طالق نصف طلقة ثلث طلقة سدس طلقة سدس طلقة واحدة لانها اجزاء الطلقة وان قال أنت طالق نصف طلقة وثلث طلقة وسدس طلقة وقع ثلاث طلقات لان بدخول حروف العطف وقع بكل جزء طلقة وسرى الى الباقي وان قال أنت نصف طالق طلقت كالأول قال نصفك طالق وان قال أنت نصف طلقة فيه وجهان أحدهما أنه كناية فلا يقع به طلاق من غير نية والثاني أنه صريح فتقع به طلقة بناء على الوجهين فيمن قال لا مرأته أنت الطلاق

(فصل) وان كان له أربع نسوة فقال أوقعت عليكن أو ينكح طلقة طلقت كل واحدة منهن طلقة لانه يخص كل واحدة منهن بربع طلقة وتكمل بالسرية وان قال أوقعت عليكن أو ينكح طلقتين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل واحدة طلقة لانه اذا قسم بينهما لم يزد نصيب كل واحدة منهن على طلقة وان قال أردت أن يقع على كل واحدة من الطلقتين وقع على كل واحدة طلقتان وان قال أردت أن يقع على كل واحدة من الثلاث الطلقات وقع على كل واحدة ثلاث طلقات لانه مقرر على نفسه بما فيه تغليظ واللفظ محتمل له وان قال أوقعت عليكن خسا وقع على كل واحدة طلقتان لانه يصيب كل واحدة طلقة وربع وكذلك ان قال أوقعت عليكن سستا أو سبعا أو ثمانيا وان قال أوقعت عليكن نسعا طلقت كل واحدة ثلاثا وان قال أوقعت ينكح نصف

طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة طلقت. كل واحدة ثلاثا لانه لما عطف ويجب أن يقسم كل جزء من ذلك ينهن ثم يكمل

﴿فصل﴾ وان قال أنت طالق ملء الدنيا أو أنت طالق أطول الطلاق أو أمرضه وقمت طلقة لان شيأ من ذلك لا يقتضي العد وقد تنصف الطلقة الواحدة بذلك كله

﴿فصل﴾ وان قال أنت طالق أشد الطلاق وأغلظه وقمت طلقة لانه قد تكون الطلقة أشد وأغلظ عليه لتجملها ورغبة لها ولحبها فليقع مازاد بالشك وان قال أنت طالق كل الطلاق أو أكثره وقع الثلاث لانه كل الطلاق وأكثره

﴿فصل﴾ وان قال للدخول بها أنت طالق طلقة بعدها طلقة طلقت طلقتين لان الجميع يصادف الزوجية وان قال أردت بعدها طلقة أو قمها لم يقبل في الحكم لان الظاهر أنه طلاق ناسخ ودين فبإيئنه وبين الله عز وجل لانه يحتمل ما يهديه وان قال أنت طالق طلقة قبلها طلقة وقمت طلقتان وفي كيفية وقوع ما قبلها وبجها قال أبو علي بن أبي هريرة يقع مع التي أو قمها لان إيقاعها بإيقاعها طلاق في زمان ماض فلم يعتبر كالأول أنت طالق أمس وقال أبو إسحق يقع قبلها باعتبار ما بموجب لفظه كما لو قال أنت طالق قبل موتي بشهر ثم مات بعد شهر ويخالف قوله أنت طالق أمس لاننا لو وقعناه في أمس تقدم الوقوع على الإيقاع وهما يقع الطلاقان بعد الإيقاع وان قال أردت بقولي قبلها طلقة في نكاح قبله فان كان لما قبله أصل قبل منه لانه يحتمل ما يهديه وان لم يكن له أصل لم يقبل منه لانه لا يحتمل ما يهديه

﴿فصل﴾ وان قال لها أنت طالق طلقة قبلها طلقة وبعدها طلقة طلقت ثلاثا على ما ذكرناه وان قال لها أنت طالق طلقة قبلها وبعدها طلقة طلقت ثلاثا لانه يقع بقوله أنت طالق طلقة ويقع قبلها نصف طلقة وبعدها نصف طلقة ثم يكمل النصفان فيصير الجميع ثلاثا

﴿فصل﴾ وان قال لغير المدخول بها أنت طالق طلقة بعدها طلقة لم تقع الثانية لانها بائن بالأولى فلم تقع الثانية وان قال أنت طالق طلقة قبلها طلقة ففيه وجهان أحدهما لا تطلق لان وقوع طلقة عليها يوجب وقوع طلقة قبلها ووقوع ما قبلها يمنع وقوعها فتباعد بالبور وسقطا والثاني وهو قول أبي علي بن أبي هريرة انها تطلق طلقة ليس قبلها شيء لان وقوع ما قبلها يوجب إسقاطها وإسقاط ما قبلها فوجب اثباتها وإسقاط ما قبلها وان قال أنت طالق طلقة معها طلقة ففيه وجهان أحدهما انها تطلق واحدة وهو قول المزني لانه أفردها فجاز كما لو قال أنت طالق واحدة بعدها واحدة والوجه الثاني انها تطلق طلقتين لانها يحتمل معان في الوقوع فلا تنقدّم احدهما على الاخرى فهو كما لو قال أنت طالق طلقتين وان قال أنت طالق طلقتين ونصفا طلقت طلقتين لانه جمع بين الطلقتين في الإيقاع فبات بهما ثم أوقع النصف بعد ما بات فلم يقع

﴿فصل﴾ اذا قال لاسرا أنت طالق طلقة لا تقع عليك طلقت لانه وقع الطلاق ثم أرا دبره والطلاق اذا وقع لم يرتفع وان قال أنت طالق أو لا لم تطلق لانه ليس بإيقاع

﴿فصل﴾ ويصح الاستثناء في الطلاق لانه لغة العرب ونزل به القرآن وسورته الا وغير وسوى وخلا وعدا وحاشي فاذا قال أنت طالق ثلاثا الا طلقة وقعت طلقتان وان قال أنت طالق ثلاثا الا طلقتين وقعت طلقة وان قال أنت طالق ثلاثا الا طلقت ثلاثا لان الاستثناء رفع المستثنى منه فيسقط وبقي الثلاث وان قال أنت طالق ثلاثا الا طلقتين وطلقة ففيه وجهان أحدهما يقع الثلاث لانه استثنى ثلاثا من ثلاث والثاني تقع طلقة لان الاستثناء الثاني هو الباطل فسقط وبقي الاستثناء الاول وان قال أنت طالق ثلاثا الا نصف طلقة طلقت ثلاثا لانه بقي طلقتان ونصف ثم يسرى النصف الى الباقي فيصير ثلاثا وان قال أنت طالق

ثلاثا الاطلة وطلقة وقعت طلبة لان المخطوف على الاستثناء مضموم الى الاستثناء وطلما اذا قاله على مائة الاخسة وعشرين ضمت الحجة الى العشرين في الاستثناء ولم يمايق وان قال أنت طالق طلبة وطلقة الاطلة ففيه وجهان أحدهما تطلق طلبة لان الواو في الاسمين المنفردين كالثنوية فيصير كقولك أنت طالق طلقتين الاطلة والثاني وهو المنصوص انها تطلق طلقتين لان الاستثناء يرجع الى ما يليه وهو طلبة واستثناء طلبة من طلبة باطل فسقط وبقي طلقتان وان قدم الاستثناء على المستثنى منهما ان قال أنت الا واحدة طالق ثلاثا فقد قال بعض محاشا انه لا يصح الاستثناء فيقع الثلاث لان الاستثناء جعل لاستمرار ما تقدم من كلامه ويحتمل عندى أنه يصح الاستثناء فيقع طلقتان لان التقديم والتأخير في ذلك لغة العرب قال الفرزدق يمدح هشام بن ابراهيم بن المغيرة خال هشام ابن عبد الملك

وما نهى في الناس الا عملا • أبو أميحي أبو به قاربه

تقدير ومما نهى في الناس سي قاربه الا عملا كأبو أميحي أبو المذوح

(فصل) ويصح الاستثناء من الاستثناء لقوله عز وجل أنا أرسلنا الى قوم مجرمين الا لوطا الما لجوهم أجمعين الا امرأته فاستثنى آل لوط من المجرمين واستثنى من آل لوط امرأته واذا قال أنت طالق ثلاثا الا طلقتين الاطلة طلقت طلقتين لان تقديره أنت طالق ثلاثا الا طلقتين فلا يقعان الاطلة فتقع وان قال أنت طالق خمس الا ثلاثا ففيه وجهان أحدهما انها تطلق ثلاثا لانه لا يقع من الخمس الا ثلاث فصار كقولك أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا والثاني انها تطلق طلقتين لانه لما وصل بالاستثناء علم أنه قصد الحساب وان قال أنت طالق خمس الا اثنتين طلقت على الوجه الاول طلقة وعلى الوجه الثاني تطلق ثلاثا وان قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا الا اثنتين ففيه ثلاثة أوجه أحدها يقع الثلاث لان الاستثناء الاول يرفع المستثنى منه فيبطل والاستثناء الثاني يرفع عليه فقط وبقي الثلاث والثاني تطلق طلقتين لانه لما وصله بالاستثناء صار كأنه أثبت ثلاثا ونفي ثلاثا ثم أثبت اثنتين والثالث تقع طلبة لان الاستثناء الاول لا يصح فسقط وبقي الاستثناء الثاني فيصير كقولك أنت طالق ثلاثا الا طلقتين

(فصل) وان قال أنت طالق ثلاثا الا الآن يشاء أبوك واحدة وقال أبو هانئ واحدة لم تطلق لان الاستثناء من الثابت نفي فيصير تقديره أنت طالق ثلاثا الا الآن يشاء أبوك واحدة فلا يقع طلاق

(فصل) وان قال امرأتى طالق أو عبيدى أو عبيدى أو الله على كذا أو والله لا فعلن كذا ان شاء الله أو بمشيئة الله أو ما لم يشأ الله لم يصح شيء من ذلك لما روى ابن جرير رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على عين ثم قال ان شاء الله كان له نكاحا وروى أبو هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث ولانه علق هذه الاشياء على مشيئة الله تعالى ومشيئته لا تعمل فم يلزم بالشك شيء وان قال أنت طالق الا ان يشاء الله ففيه وجهان أحدهما لا تطلق لانه مفيد بمشيئة الله تعالى فاشبهه اذا قال أنت طالق ان شاء الله والثاني وهو المذهب انها تطلق لانه أوقع الطلاق وعلق رفعه بمشيئة الله تعالى ومشيئة الله لا تعمل فسقط حكم رضى بوقى حكم بونه وبخلاف اذا قال أنت طالق ان شاء الله فانه علق الوقوع على مشيئة الله تعالى

(فصل) ولا يصح الاستثناء في جميع ما ذكرناه الا أن يكون متصلا بالكلام فان انفصل عن الكلام من غير عن لم يصح لان العرف في الاستثناء أن يتصل بالكلام فان انفصل لضيق النفس صح الاستثناء لانه كالمتصل في العرف ولا يصح الا أن يقصد اليه فاما اذا كانت عادته في كلامه أن يقول

(قوله الا عملا) الملك
الملك يقال ملكه المال
والملك فهو ملك

ان شاء الله فقال ان شاء الله على عادته لم يكن استثناء لانه لم يقصده واختصاً بمحبائنا في وقتية الاستثناء فثمهم من قال لا يصح إلا أن يكون بنوي ذلك من ابتداء الكلام ومنهم من قال اذا نوى قبل الفراغ من الكلام جائز

﴿فصل﴾ اذا قال بزيادة أنت طالق ان شاء الله أو أنت طالق بزيادة ان شاء الله ترجع الاستثناء الى الطلاق ولا يرجع الى قوله بزيادة لان الطلاق يقع بغير تعليق بالشيء وقوله بزيادة صفة فلا يصح تعليقها بالشيء ولهذا يصح أن يقول أنت طالق ان شاء الله ولا يصح أن يقول أنت زانية ان شاء الله وان كانت له امرأتان فصمومعة فقال حصصومعة طالق ان شاء الله لم تطلق واحدة منهما وان قال حصص طالق وعمره طالق ان شاء الله فقد قال بعض أصحابنا تطلق حصص وعمره طالق لان الاستثناء يرجع الى ما يليه وهو طلاق عمره ويحتمل عندي أن لا تطلق واحدة منهما لان المجموع بالوجه الواحدة

﴿فصل﴾ وان طلق لسانه واستثنى بقلبه نظرت فان قال أنت طالق ونوى بقلبه ان شاء الله لم يصح الاستثناء ولم يقبل في الحكم ولا بد من فيه لان اللفظ أقوى من النية لان اللفظ يقع به الطلاق من غير نية والنية لا يقع بها الطلاق من غير لفظ فلو علمنا النية لرفضنا القوى بالضعف وذلك لا يجوز كنسخ الكتاب بالسنة وترك النص بالقياس وان قال نسائي طواني واستثنى بالنية بعضه من دين فيه لانه لا يسقط اللفظ بل يستعمله في بعض ما يقتضيه بعمومه وذلك يحتمل هذين فيه ولا يقبل في الحكم وقال أبو حفص الباب شامى يقبل في الحكم لان اللفظ يحتمل العموم والخصوص وهذا غير صحيح لانه وان احتمل الخصوص الآن الظاهر العموم في يقبل في الحكم لا يدهى خلاف ما يقتضيه اللفظ وهل يدين ثلاثاً واستثنى بقلبه الا لطفة وطلقت في يقبل في الحكم لا يدهى خلاف ما يقتضيه اللفظ وهل يدين فيموجهاً أحدهما يدين لانه لا يسقط حكم اللفظ وإما يخرج بعض ما يقتضيه فدين فيه كقولنا نسائي طواني واستثنى بالنية بعضه واشاق لا يدين وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفراييني رحمه الله لانه يسقط ما يقتضيه اللفظ بصره بما دونه من النية وان قال لاربعة نساء أو بركة طالق واستثنى بعضه بالنية لم يقبل في الحكم وهل يدين فيموجهاً أحدهما يدين والثاني لا يدين ووجههما ما ذكرناه في المسئلة قبلها

(قوله لا يستعمل أى لا ينقلب وقد ذكر

﴿باب الشرط في الطلاق﴾

اذا علق الطلاق بشرط لا يستعمل كدخول الدار وحيي الشهر تعلق به فاذا وجد الشرط وقع واذا لم يوجد لم يقع لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤمنون عند شروطهم ولان الطلاق كالعتق لان لكل واحد منهما قوة وصراية ثم العتق اذا علق على شرط وقع بوجوه ولم يقع قبل وجوده فكذلك الطلاق فان علق الطلاق على شرط ثم قال عجلت ما كنت عاقت على الشرط لم تطلق في الحال لانه تعلق بالشرط ولا يتغير واذا وجد الشرط طلقت وان قال أنت طالق ثم قال أردت اذا دخلت الدار أو اذا جاء رأس الشهر لم يقبل في الحكم لا يدهى خلاف ما يقتضيه اللفظ بظاهره ودين فيها ينويين الله تعالى لانه يدهى صرف الكلام عن ظاهره الى وجه يحتمل فيه كقولنا أنت طالق وادعى انه أراد اطلاقاً وثاق فان قال أنت طالق ان دخلت الدار وقال أردت الطلاق في الحال ولكن سبق لساني الى الشرط لم يزمه الطلاق في الحال لانه أقر على نفسه بما يوجب التخليط من غير تهمة

﴿فصل﴾ والافتاء التي تستعمل في الشرط في الطلاق من وان واذا ومتى وأى وقت وكلها وليس في هذه الالفاظ ما يقتضي تكرار الاقوله كلما قاله يقتضي التكرار فاذا قال من دخلت الدار فهي طالق أو قال

لامرأته ان دخلت الدار أو اذا دخلت الدار أو متى دخلت الدار أو أي وقت دخلت الدار فانت طالق
فوجد الدخول وقع الطلاق وإن تكرر الدخول لم يتكرر الطلاق لان اللفظ لا يقتضي التكرار وإن
قال كلما دخلت الدار فانت طالق فدخلت طلقت وإن تكرر الدخول تكرر الطلاق لان اللفظ
يقتضي التكرار

فصل وإن كانت له امرأة لاسنة في طلاقها ولا بدعة وهي الصغيرة التي لم تحض أو الكبيرة التي
يشت من الحيض أو الحامل أو التي لم يدخل بها فقال لها أنت طالق لالاسنة وللبدعة طلقت لوجود
الصفة وإن قال أنت طالق للسنة أو للبدعة أو أنت طالق للسنة والبدعة طلقت لانه وصفها بصفة لا تنصف
بها فلفت الصفة وبقي الطلاق فوقه فإن قال للصغيرة أو الحامل أو التي لم يدخل بها أنت طالق للسنة أو
أنت طالق للبدعة وقال أردت به اذا صارت من أهل سنة الطلاق أو بدعت طلقت في الحال ولم يقبل
ما يدعيه في الحكم لان اللفظ يقتضي طلاقا باجرا ويدن فيها بينه وبين الله عز وجل لانه يحتمل ما يدعيه
وإن كانت له امرأة طاسنة وبدعة في الطلاق وهي المدخول بها اذا كانت من ذوات الاقراء فقال لها
أنت طالق للسنة فإن كانت في طهر لم يجامعها فيه طلقت في الحال لوجود الصفة وإن كانت في حيض
أو في طهر جامعها فيه لم تطلق في الحال لعدم الصفة واذا طهرت من غير جاع طلقت لوجود الصفة وإن
قال أنت طالق للبدعة فإن كانت حائضا أو في طهر جامعها فيه طلقت في الحال لوجود الصفة وإن كانت
في طهر لم يجامعها فيه لم تطلق في الحال لفقد الصفة فاذا جامعها أو حاضت طلقت لوجود الصفة وإن قال
أنت طالق للسنة إن كنت في هذه الحالة عن يقع عليها طلاق السنة فإن كانت في طهر لم يجامعها فيه
طلقت لوجود الصفة وإن كانت حائضا أو في طهر جامعها فيه لم تطلق في الحال لعدم الصفة وإن صارت في
طهر لم يجامع فيه لم تطلق أيضا لانه شرط أن تكون للسنة وأن تكون في تلك الحال وذلك لا يوجد
بعد انقضاء الحال وإن قال لها أنت طالق للسنة وللبدعة أو أنت طالق طلبة حسنة قبيحة طلقت في الحال
طلقة لانه لا يمكن ايقاع طلبة على هاتين الصفتين فسقطت الصفتان وبقي الطلاق فوقه وإن قال أنت
طالق طلقتين طلبة للسنة وطلقة للبدعة طلقت في الحال طلبة فاذا صارت في الحالة الثانية طلقت طلبة
وإن قال أنت طالق طلقتين للسنة وللبدعة ففيه وجهان أحدهما يقع طلبة في حال السنة وطلقة في حال
البدعة لانه يمكن ايقاعها على الصفتين فلم يجز اسقاطهما والثاني يقع في الحال طلقتان لان الظاهر عود
الصفتين الى كل واحدة من الطلقتين وايقاع كل واحدة منهما على الصفتين لا يمكن فلفت الصفتان
وقعت الطلقتان وإن قال أنت طالق ثلاثا للسنة وقع الثلاث في طهر لم يجامعها فيه لان ذلك طلاق للسنة
وإن قال أنت طالق ثلاثا بعنهن للسنة وبعنهن للبدعة وقع في الحال طلقتان لان اضافة الطلاق اليهما
يقتضي التسوية فيقع في الحال طلبة ونصف ثم يكمل فيصير طلقتين ويقع الباقي في الحالة الاخرى وإن
قال أردت بالبعض طلبة في هذه الحال وطلقتين في الحالة الاخرى ففيه وجهان أحدهما هو قول أبي
علي بن أبي هريرة انه لا يقبل قوله في الحكم يدين فيها بينه وبين الله عز وجل لانه يدعي ما يتأخر به
الطلاق فصار كالوقوع أنت طالق وادعي انه أراد اذا دخلت الدار والثاني وهو المذهب انه يقبل في
الحكم ويدين فيها بينه وبين الله عز وجل لان البعض يقع على القليل والكثير حقيقة ويخالف دعوى
دخول الدار فإن الظاهر انجاز الطلاق فلم يقبل في الحكم دعوى التأخير

فصل وإن قال ان قسم فلان فانت طالق فقدم وهي في طهر لم يجامع فيه وقع طلاق سنة وإن قدم
وهي حائض أو في طهر جامعها فيه وقع طلاق بدعة لانه لا يأنم لانه لم يقصد كما ذكر في صيدا فأصاب
أدما فقتله فإن القتل صاف محر ما لكنه لم يأنم لعدم القصد وإن قال ان قسم فلان فانت طالق للسنة

فقدم وهي في حال السنة طلقت وان قدم وهي في حال البدعة لم تطلق حتى نصير الى حال السنة لانه علقه
بعد التقدم بالسنة

﴿فصل﴾ وان قال أنت طالق أحسن الطلاق وأكمل وأعدل وما أشبهها من الصفات الحسنة طلقت
للسنة لانه أحسن الطلاق وأكمل وأعدل وان قال أردت به طلاق البدعة واعتقدت ان الاعديل
والاكمل في حقها السوء عشرتها ان تطلق البدعة نظرت فان كان ما يدعي من ذلك أغلظ عليه بان
تكون في الحال حائفاً وفي طهر جامعها فيه وقع طلاق بدعة لان ما ادعاه أغلظ عليه واللفظ يحتمله
فقبل منه وان كان أخف عليه بان كانت في طهر لم يجمع فيدين فيها بينه وبين الله عز وجل لانه يحتمل
ما يدعيه ولا يقبل في الحكم لانه يخالف الظاهر فان قال أنت طالق أقبح الطلاق وأسمجه وما أشبهها
من صفات التهم طلقت في حال البدعة لانه أقبح الطلاق وأسمجه وان قال أردت طلاق السنة واعتقدت
ان طلاقها أقبح الطلاق وأسمجه لحسن دينها وعشرتها فان كان ذلك أغلظ عليه ما فيه من تجهيل
الطلاق قبل منه لانه أغلظ عليه واللفظ يحتمله وان كان أخف عليه ما فيه من تأخير الطلاق دين
فما بينه وبين الله عز وجل لانه يحتمل ولا يقبل في الحكم لانه يخالف الظاهر وان قال أنت طالق طلاق
الحرج طلقت البدعة لان الحرج فيها غالب السنة وأتم به

﴿فصل﴾ وان قال لها وهي حائض اذا ظهرت فانت طالق قطع البسم لوجود الصفة وان قال لها
ذلك وهي طاهر لم تطلق حتى تحيض ثم ظهر لان الاسم الزمان المستقبل فاقضى فلا مستأثفاً ولهذا
لو قال لرجل حاضر اذا جئتني فلك دينار لم يستحق بهذا الحضور حتى يغيب ثم يحضه وان قال لها وهي
طاهر ان حست فانت طالق طلقت برؤية اسم وان قال لها ذلك وهي حائض لم تطلق حتى تظهر ثم تحيض
لما ذكرناه في الطهر فان قال لها وهي حائض ان طهرت طهر فانت طالق لم تطلق حتى تظهر ثم تحيض
لانه لا يوجد طهر كامل الا ان تحيض من الحيض الثاني وان قال لها ذلك وهي طاهر لم تطلق حتى تحيض
ثم تظهر ثم تحيض لان الطهر الكامل لا يوجد الا بما ذكرناه وان قال ان حست حيضة فانت طالق
فان كانت طاهر لم تطلق حتى تحيض ثم تظهر وان كانت حائض لم تطلق حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر
لما ذكرناه في الطهر

﴿فصل﴾ وان قال أنت طالق ثلاثي كل قرء طلقت نظرت فان كانت لها سنتو بدعة في طلاقها نظرت
فان كانت طاهر اطلقت طلقة لان ما سبق من الطهر قرء وان كانت حائض لم تطلق حتى تظهر ثم يقع
في كل طهر طلقة وان لم يكن لها سنتو لا بدعة نظرت فان كانت حاء لا طلقت في الحال طلقة لان الجسل
قرء يشتبه وان كانت تحيض على الجسل لم تطلق في أظهارها لانها ليست بأقرء ولهذا لا يشتبهان فان
راجعهما قبل الوضع وطهرت في النفاس وقت طلقة أخرى فاذا حاضت وطهرت وقعت الثالثتان كانت
غير مدخول بها وقعت عليها طلقتو بان فان كانت صغيرة قد دخل بها طلقت في الحال طلقة فان لم يراجعها
حتى مضت ثلاثة أشهر بان وان راجعهما لم تطلق في الطهر بعد الرجعة لانه هو الطهر الذي وقع فيه الطلاق
﴿فصل﴾ وان قال ان حست فانت طالق فحالت حست فصدقتها طلقت وان كذبها قالت قول طامع
بيننا لانه لا يعرف الحيض الا من جهتها وان قال لها قد حست فأنكرت طلقت باقراره وان قال ان حست
فضررتك طالق فحالت حست فان صدقتها طلقت ضررتها وان كذبها لم تطلق لان قولها يقبل على الزوج
في حقها ولا يقبل على غيرها الا بتصديق الزوج كالودع يقبل قوله في رد الودعة على المودع ولا يقبل في
الرد على غيره وان قال اذا حست فانت ضررتك طلقتان فحالت حست فان صدقتها طلقتا وان كذبها
وحلفت طلقت هي ولم تطلق ضررتها وان صدقتها الضرة على حيفها لم يثر تصديقها ولكن لها ان تحلف

(قوله أقبح الطلاق)

(وأسمجه) معناهما واحد

يقال سمح الشيء بالضم

سماحة فبح فهو سمح

(قوله في كل قرء طلقة)

القرء الحيض والقرء أيضا

الطهر وهو من الاستعداد

وفيه اثنان قرء بالفتح وقرء

بالضم وجهه قرء وقرء

قال الشاعر

مورثة مالا في الحيرة

لما ضاع فيها من قروء

نسائكا

وهو الوقت فقيل الحيض

والطهر قرء لانهما يرجعان

لوقت معلوم وأصله الجمع وكل

شيء قرأ به فجعته

الزوج على تكذيبها وإن قال إذا احتياقا فاحتياط القان فإن قالتا حضا فصدقهما مطلقا وإن كذبهما لم يطلق واحدة منهما لأن طلاق كل واحدة منهما معلق على شرطين حيضها وحيض صاحبها ولا يقبل قول كل واحدة منهما إلا في حيضها في حقها نفسها دون صاحبها ولم يوجد الشرطان وإن صدق أحدهما وكذب الآخرى طلقت للكذب لأنها غير مقبولة القول على صاحبها ومقبولة القول في حق نفسها وقد صدق الزوج صاحبها فوجد الشرطان في طلاقها فطلقت والمصدق مقبولة القول في حيضها في حق نفسها وقد صدقها الزوج وقول صاحبها غير مقبول في حيضها في طلاقها ولم يوجد الشرطان في حقها فلم تطلق

(فصل) وإن قال لامرأتين إن حضا حيضة فاحتياط القان فقيدهما وجهان أحدهما أن هذه الصفة لا تنفذ لأنه يستحيل اجتماعهما في حيضة فبطل والثاني أنهما إذا حضا وقع الطلاق لأن الذي يستحيل هو قوله حيضة فيلحق لاستحالة ما بقي قوله إن حضا فيصير كالمو قال إن حضا فاحتياط القان وقد بينا حكمه

(فصل) وإن قال لاربع نسوة إن حضن فائقن طواقي فقد علق طلاق كل واحدة منهن بأربع شرائط وهي حيض الأربع فإن قلن حضا وصدقهن مطلقن لأنه قد وجد حيض الأربع وإن كنهن لم تطلق واحدة منهن لأنه لا يثبت حيض الأربع لأن قول كل واحدة منهن لا يقبل إلا في حقها وإن صدق واحدة أو اثنتين لم تطلق واحدة منهن لأنه لم يوجد الشرط وإن صدق ثلاثا وكذب واحدة طلقت المكذبة لأن قولها مقبول في حيضها في حق نفسها وقد صدق الزوج صواحبها فوجد حيض الأربع في حقها فطلقت ولا تطلق المصدقات لأن قول كل واحدة منهن مقبول في حيضها في حقها غير مقبول في حق صواحبها وقد ثبتت واحدة منهن مكذبة فلم تطلق لاجلها

(فصل) وإن قال لمن كلما حضت واحدة منكن فصواحبها طواقي فقد حمل حيض كل واحدة منهن صفة لطلاق البواقي فإن قلن حضا فصدقهن طلقت كل واحدة منهن ثلاثا لأن لكل واحدة منهن ثلاث صواحب تطلق بحيض كل صاحبة طفلة فطلقت كل واحدة منهن ثلاثا وإن كذبهن لم تطلق واحدة منهن لأن كل واحدة منهن وإن قبل قولها في حقها إلا أنه لا يقبل في حق غيرها وإن صدق واحدة منهن وقع على كل واحدة منهن طلقة لأن لكل واحدة منهن صاحبة ثبت حيضها ولا يقع على المصدقة طلاق لأنه ليس لها صاحبة ثبت حيضها وإن صدق اثنتين وقع على كل واحدة منهما طلقة لأن لكل واحدة منهما صاحبة ثبت حيضها يقع على كل واحدة من المكذبتين مطلقتان لأن لكل واحدة منهما صاحبتين ثبت حيضهما فإن صدق ثلاثا وقع على كل واحدة منهن مطلقتان لأن لكل واحدة منهن صاحبتين ثبت حيضهما ووقع على المكذبة ثلاث تطليقات لأن لها ثلاث صواحب ثبت حيضهن

(فصل) وإن قال لامرأتين إن لم تكوفي حاملًا فانت طالق لم يجز وطواقي قبل الاستبراء لأن الأصل عدم الحمل ووقوع الطلاق فإن لم يكن بها حمل طلقت وإن وضعت حلا لاق من ستة أشهر من وقت عقد الطلاق لم تطلق لأننا قلنا أنها كانت حاملًا عند العقد وإن وضعت لا أكثر من أربع سنين طلقت طلقة لأننا قلنا أنها لم تكن حاملًا عند العقد وإن وضعت لما بين ستة أشهر وأربع سنين نظرت فإن لم يطمأنها الزوج في هذه المدة لم يقع الطلاق لأنها حكمت بأنها كانت حاملًا عند العقد وإن كان وطؤها نظرت فإن وضعت لاق من ستة أشهر من وقت الوطء ولا أكثر من ستة أشهر من وقت العقد لم يقع الطلاق لأنها حكمت بأنها كانت حاملًا وقت العقد وإن وضعت لا أكثر من ستة أشهر من وقت العقد والوطء جميعا

فيه وجهان أحدهما وهو قول أبي اسحق أنها تطلق لأنه يجوز أن يكون قبل الوطء ويجوز أن يكون حدث من الوطء والظاهر أنه حدث من الوطء لأن الأصل فيما قبل الوطء العدم والثاني وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنها تطلق لأنه لا يمكن أن يكون موجودا عند العقد ويحتمل أن يكون حاداً من الوطء بعده والأصل بقاء النكاح وإن قالوا إن كنت حاملاً فانت طالق فهل يحرم وطؤها قبل الاستبراء في وجهان أحدهما لا يحرم لأن الأصل عدم الحمل وثبوت الإباحة والثاني يحرم لأنه يجوز أن تكون حاملاً فيحرم وطؤها ويجوز أن لا تكون حاملاً فيحل وطؤها قبل التحريم فإن استبرأها ولم يظهر الحمل فهي على الزوجية وإن ظهر الحمل نظرت فإن وضعت لأقل من ستة أشهر من وقت عقد الطلاق حكم بوقوع الطلاق لأننا بقينا أنها كانت حاملاً وقت العقد وإن وضعت لأكثر من أربع سنين من وقت العقد لم تطلق لأننا قلنا أنها لم تكن حاملاً وإن وضعت لأكثر من ستة أشهر ودون أربع سنين نظرت فإن كان الزوج لم يطأها طلق لأنها طلق كانت حاملاً وقت العقد وإن طأها نظرت فإن وضعت له من ستة أشهر من وقت الوطء وقع الطلاق لأنها طلق كانت حاملاً وقت العقد وإن وضعت بعد ستة أشهر من بعده ولم يقع الطلاق وسهاوا أحداً لأنه يجوز أن يكون موجوداً وقت العقد ويجوز أن يكون حدث بعده فلا يجوز أن يقع الطلاق بأشك واختلف أصحابنا في صفة الاستبراء ووقعه وقدره فذكر الشيخ أبو حامد الأسفرائني رحمه الله في الاستبراء في المستئين ثلاثة أوجه أحدها ثلاثة أقرأ وهي إظهاره لأنه استبراء سوة فكان ثلاثة إظهار والثاني يظهر لأن القصد براءة الرجم فلا يزد على قره واستبراء الحرة لا يجوز إلا بإظهار فوجب أن يكون طهرها والثالث أنه بحيث لا ينفك من هذا الاستبراء معرفة براءة الرجم والذي يعرف به براءة الرجم الحيض وهل يعتد بالاستبراء قبل عقد الطلاق فيه وجهان أحدهما لا يعتد لأن الاستبراء لا يجوز أن يتقدم على سببه والثاني يعتد به لأن القصد معرفة براءة الرجم وذلك يحصل وإن تقدم ومن أصحابنا من قال في المسئلة الثانية الاستبراء على ما ذكرناه لأن الاستبراء لا سباحة الوطء فأما في المسئلة الأولى فلا يجوز الاستبراء بدون ثلاثة إظهار ولا يعتد بما وجد منه قبل الطلاق لأنه استبراء سوة فطلاقاً فلا يجوز بما دون ثلاثة إظهار ولا بما تقدم على الطلاق كالاستبراء في سائر المطلقات

(فصل) إذا قال لامرأته إن ولدت ولداً فأنت طالق فوالت ولداً طلفت حياً كان أو ميتاً لأن اسم الولد يقع على الجميع فإن ولدت أنكر لم تطلق لأن اللفظ لا يقتضي التكرار وإن قال كلما ولدت ولداً فأنت طالق فوالت ولدت من جل واحد أو بعد واحد طلفت بالاول ولم تطلق بالثاني وإن ولدت ثلاثة أولاد واحداً بعد واحد طلفت بالاول وطلقة بالثاني وطلقة ولا يقع بالثالث شيء وحكي أبو علي بن خيران عن الاملاء قولاً آخر أنه يقع بالثالث طلقة أخرى والصحيح هو الاول لأن العدة انقضت بولده الأخير فوجدت الصفة وهي بأن يقع بها طلاق كالأول إذا كانت طالق وإن ولدت ثلاثة دفعة واحدة طلقت ثلاثاً لأن صفة الثلاث فوجدت وهي زوجة فوقع كالأول إن كملت زيدا فأنت طالق وإن كملت عمر فأنت طالق وإن كملت بكراً فأنت طالق فكلمتهم دفعة واحدة طلقت ثلاثاً وإن قال إن ولدت ذكراً فأنت طالق طلقة واحدة وإن ولدت أنثى فأنت طالق طلقتين فوضعت ذكراً أو أنثى دفعة واحدة طلقت ثلاثاً وإن وضعت أحدهما بعد الآخر وقع بالاول ما علق عليه ولم يقع بالثاني شيء لينتوبها بانقضاء العدة وهذا ظاهر وإن لم تلم كيف وضعت ما طلقت لطفة لانها يقين والورع أن ياتزم الثلاث وإن قال يا حفصة إن كان أول ما تلدين ذكراً فمصرط طالق وإن كان أنثى فأنت طالق فوالت ذكراً أو أنثى دفعة واحدة لم تطلق واحدة منهما لأنه ليس فيها أول وإن قال إن كان في بطنك ذكراً فأنت طالق طلقة وإن كان

(قوله استبراء الجارية)
هو خلوها من الولد ومنه
فلان برئ من الدين أي
خلو لأنه يعرف به براءة
الرجم (قوله والورع أن
ياتزم الثلاث) الورع الكف
عما لا يجلي أخذه وورع
الرجل نقي يقال ورع رج
بالكسر فيها ورعاً ورعة

في بطنك أنتي فانت طالق ملقتين فوضعت ذكرا وأنتي طلقت ثلاثا لاجتماع الصفتين وإن قال إن كان حلت أو ماني بطنك ذكرا فانت طالق فوضعت ذكرا وأنتي لم تطلق لان الصفة أن يكون جميع ماني البطن ذكرا لم يوجد ذلك

(فصل) وإذا قال المدخول بها إذا طلقته فانت طالق ثم قال لها أنت طالق وقعت طلقتان أحدهما بقوله أنت طالق والاخرى بوجود الصفة وإن قال لم أرد بقولي إذا طلقته فانت طالق عند الطلاق بالصفة وأما أردت أنتي إذا طلقته فطلقتين بما وقع عليك من الطلاق لم يقبل قوله في الحكم لان الظاهر أنه عقد طلاق على صفته فوقع بدنه فبما ينمو بين الله عز وجل لأنه محتمل ما بعده وإن قال إن طلقته فانت طالق ثم قال لها إن دخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار وقعت طلقتان أحدهما بدخول الدار والاخرى بوجود الصفة لان الصفة أن يطلقها وإن علق طلاقها بدخول الدار فدخلت فدخلت طلقها وإن قال لم يمتد أن دخلت الدار فانت طالق ثم قال إذا طلقته فانت طالق فدخلت الدار وقعت طلقه بدخول الدار ولا تطلق بقوله إذا طلقته فانت طالق لان هذا يقتضي ابتداء إيقاع بعقد الصفة وما وقع بدخول الدار ليس بابتداء إيقاع بعقد الصفة وإنما هو وقوع الصفة السابقة لعقد الطلاق فان قال إن طلقته فانت طالق ثم واصل من يطلقها فطلقها وقعت الطلقة التي أوقعها الوكيل ولا يقع ما بعده على الصفة لان الصفة أن يطلقها بنفسه وإن قال إذا أوقع عليك الطلاق فانت طالق ثم قال لها إن دخلت الدار فانت طالق فدخلت فدخلت طلقها بنفسها أنها طلق طلقه بدخول الدار ولا تطلق بقوله إذا أوقع عليك لان قوله إذا أوقع عليك يقتضي طلاقا بإشرايعه وما يقع بدخول الدار يقع حكما قال الشيخ الامام وعندى أنه يقع طلقتان أحدهما بدخول الدار والاخرى بالصفة كقولنا فيمن قال إذا طلقته فانت طالق ثم قال إذا دخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار وإن قال لكما طلقته فانت طالق ثم قال لها أنت طالق طلقت طلقتين أحدهما بقوله أنت طالق والاخرى بوجود الصفة ولا تقع الثالثة بوقوع الثانية لان الصفة إيقاع الطلاق والصفة لم تكرر فلم تنكر الطلاق

(فصل) وإن قال إذا وقع عليك طلاق فانت طالق ثم قال لها أنت طالق وقعت طلقتان طلقه بقوله أنت طالق وطلقه بوجود الصفة وإن قال لها بعد هذا العقد أو قبله فدخلت الدار طلقت طلقتين طلقه بدخول الدار وطلقه بوجود الصفة وإن وكل وكيل بعد هذا العقد في طلاقها فطلقها ففیه وجهان أحدهما يقع وقعه الوكيل ولا يقع ما قبله بالصفة كقولنا فيمن قال إذا طلقته فانت طالق ثم يطلق والثاني أنه يقع طلعتان طلقه بإيقاع الوكيل وطلقه بالصفة لان الصفة وقوع طلاق الزوج وما وقع بإيقاع الوكيل هو طلاق الزوج وإن قال إذا طلقته فانت طالق وإذا وقع عليك طلاق فانت طالق ثم قال لها أنت طالق وقع الثلاث طلقه بقوله أنت طالق وطلقتان بالصفتين وإن قال لكما وقع عليك طلاق فانت طالق ثم أوقع عليها طلقه بالباشرة وأصفه عقدها قبل هذا العقد أو بعده طلقت ثلاثا واحدة بعد واحدة لان بالطلقة الاولى توجد صفة الطلقة الثانية وبالثانية توجد صفة الطلقة الثالثة

(فصل) وإن قال لصبر المدخول بها إذا طلقته فانت طالق أو إذا وقع عليك طلاق فانت طالق أو وكما وقع عليك طلاق فانت طالق فوقع عليها طلقه بالباشرة أو بالصفة لم يقع غيرها لانها تاتي بها فلم يلحقها ما بعدها

(فصل) وإن قال لي لم أطلقك أو أي وقت لم أطلقك فانت طالق فهو على الفور فإذا مضى زمان يمكنه أن يطلق فيه فلم يطلق وقع الطلاق وإن قال إن لم أطلقك فانت طالق فالتموص أنه على التراخي

(قوله بدنه في مواضع)
أي يوكل الى دينه
يقال دينت الرجل ندينا
إذا وكلته الى دينه وقال
شمر دينوه أي ملكوه
أمره من قولك دتته أي
ملكته أمره قال الخليل
يهجو أمه لقد دنت أمر
يبيك حتى هزكهم أدق
من الطحين وقيل يقلد
أمره والاول أصح وقال
الطبري أي يجعل ذلك اليه
بغير بينة أي يلزمه من ذلك
ما يلزمه قسمي دينه من
الاستعجال والتسرع
(قوله بإشرايعه) أي
تولاه بنفسه بصريح نطقه
بغير سبب ولا عقد صفة

ولا يقع به الطلاق الا عند فوات الطلاق وهو عند موت أحدهما وإن قال اذ لم أطلقك فانت طالق
فالتصريح أنه على الفور فاذا مضى زمان يمكنه أن يطلق فلم يطلق وقع الطلاق من أحدهما بنقل
جواب كل واحدة منهما الى الأخرى لجمعهما على قولين ومنهم من جعلهما على ظاهرهما فجعل قوله
إن لم أطلقك على التراخي وجعل قوله اذ لم أطلقك على الفور وهو الصحيح لأن قوله إذا اسم زمان
مستقبل ومعناه أي وقت ولهذا يجاب به عن السؤال عن الوقت فيقال متى ألقاك فتقول اذا شئت
كما تقول أي وقت شئت فكان على الفور كما قال أي وقت لم أطلقك فانت طالق وليس كذلك إن قانه
لا يستعمل في الزمان ولهذا لا يجوز أن يقال متى ألقاك فتقول ان شئت وانما يستعمل في الفعل ويجاب
بها عن السؤال عن الفعل فيقال هل ألقاك فتقول ان شئت فيصير معناه ان قاني ان أطلقك فانت
طالق والفوات يكون في آخر العمر وإن قال لها ككلام أطلقك فانت طالق فخصي ثلاثة أوقات لم تطلق
فيها وقع عليها ثلاث طلاقات واحدة بعد واحدة لان معناه كلما سكت عن طلاقك فانت طالق
وقد سكت ثلاث سكتات

(فصل) وإن قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال لها ان خرجت أو ان لم تخرجي أو ان لم يكن
هذا كما قلت فانت طالق طلقت لانه حلف بطلاقها وإن قال ان طلعت الشمس أو ان جاء الحاج فانت
طالق لم يقع الطلاق حتى تطلع الشمس أو يحجى الحاج لان العيمين ما قصد بهما النع من فعل أو الخ
على فعل أو التصديق على فعل وليس في طلوع الشمس وحجى الحاج منع ولا حث ولا تصديق وانما هو
صفة للطلاق فاذا وجدت وقع الطلاق بوجود الصفة وإن قال لها اذا حلفت بطلاقك فانت طالق ثم أعاد
هذا القول وقعت طلقة لانه حلف بطلاقها فان أعاد ثالثا وقعت طلقة ثانية وإن أعاد رابعا وقعت طلقة
ثالثة لأن كل مرة توجد صفة طلاق وينعقد صفة أخرى وإن أعادها خامسا لم يقع طلاق لانه لم يبق له
طلاق ولا ينعقد به عین في طلاق غيرها لان العيمين بطلاق من لا يمكنها بالنعقد وإن كانت له امرأتان
احدهما مدخول بها والاخرى غير مدخول بها فقال ان حلفت بطلاقكما فأنت طالقتان ثم أعاد هذا
القول طلقت المدخول بها والآخرى رجعية وتطلق غير المدخول بها طلقة بائنة فان أعاد لم تطلق واحدة منهما
لان غير المدخول بها بائن والمدخول بها لا يوجد شرط طلاقها لان شرط طلاقها أن يحلف بطلاقها
ولم يحلف بطلاقها لان غير المدخول بها لا يصح الحلف بطلاقها

(فصل) وإذا كان له أربع نسوة وعبيد فقال كلما طلقت امرأة من نسائي فعبيد من عبيدي حر
وكما طلقت امرأة من حرائر وكما طلقت ثلاثا فثلاثة أعبدا أو سوارا وكما طلقت أر بفا فأربعة
أعبدا أو سوارا ثم طلقهن قال ذهب أنه يعتق خمسة عشر عبدا لان بطلاق الأولى يعتق عبد بوجود صفة
الواحدة وطلاق الثانية يعتق ثلاثة أعبدا لانه اجتمع صفتان طلاق الواحدة وطلاق اثنتين وطلاق
الثالثة يعتق أربعة أعبدا لانه اجتمع صفتان طلاق الواحدة وطلاق الثلاث وطلاق الرابعة يعتق
سبعة أعبدا لانه اجتمع ثلاث صفات طلاق الواحدة وطلاق اثنتين وطلاق الأربع ومن أحصا بنام
قال يعتق سبعة عشر عبدا لان في طلاق الثالثة ثلاث صفات طلاق واحدة وطلاق اثنتين بعد الواحدة
وطلاق الثلاث ومنهم من قال يعتق عشرون عبدا فجعل في الثلاث ثلاث صفات وجعل في الأربع
أربع صفات طلاق واحدة وطلاق اثنتين وطلاق ثلاث بعد الواحدة وطلاق أربع والجميع خطأ لانهم
عدوا الثانية مع ما قبلها من الاثنين وعدوا الثالثة مع ما قبلها من الثلاث ثم عدوها مع ما عدوها
من الاثنين والثلاث وهذا لا يجوز لان ما عدوها في عدد لا يعني ذلك العدد مرة أخرى والدليل
عليه أنه لو قال ككلام كتبت نصف مائة فعبيد من عبيدي حر ثم أكل مائة عتق عبدا لان الرمانة

نصفان ثم لا يقال انه يدعى ثلاثة لانه اذا اكل نصف رمانة عتق عبده فاذا اكل الربع الثالث عتق عبده لانه مع الربع الثاني نصف واذا اكل الربع الرابع عتق عبده لانه مع الربع الثالث نصف فكذلك ههنا وقال أبو الحسن بن القطان يستحق عشرة لان الواحدة والاثنين والثلاث والاربعة عشر وهذا خطأ أيضا لان قوله كما طلقت يقتضي التكرار وقد وجد طلاق الواحدة أربع مرات وطلاق المرأتين مرتين وطلاق الثلاث مرة وطلاق الاربع مرة فاسقط ابن القطان اعتبار ما يقتضيه اللفظ من التكرار في المرأة والمرأتين وهذا لا يجوز

(فصل) اذا كان له أربع نسوة فقال أيتسكن وقع عليها طلاق فصوابها طلوا في ثم طلق واحدة منهن طلعت ثلاثا لان طلاق الواحدة يوقع على كل واحدة منهن طلعة واحدة ووقع هذه الطلعة على كل واحدة منهن بوقع الطلاق على صوابها وهن ثلاث فطلعت كل واحدة منهن ثلاثا

(فصل) وان كان له امرأتان فقال لاحدهما أنت طالق طلعة بل هذه ثلاثا ووقع على الاولى طلعة وعلى الثانية ثلاث لانه اذا وقع على الاولى طلعة ثم اراد رفعها فلم يرفع وأوقع على الثانية ثلاثا فوقع وان قال للمدخل بها أنت طالق واحدة لا بل ثلاثا ان دخلت الدار فقد انضاف معها باقية فقال أبو بكر بن الحداد المصري تطلق واحدة في الحال ويقع بدخول الدار تمام الثلاث لانه يجوز واحدة فوقع وتعلق ثلاثا على الشرط فوقع ما سقى منها عند وجود الشرط ومن أجمعنا بمن قال يرجع الشرط الى الجلبع ولا تطلق حتى تدخل الدار لان الشرط يعقب الايقاعين فرجع اليهما

(فصل) وان قال لها أنت طالق الى شهر ولم يكن له نية وقع الطلاق بعد الشهر لان الى تستعمل في انتهاء الفعل كقوله تعالى ثم اتوا الصبيان الى الليل وتستعمل ايضا في ابتداء الفعل كقوله فلان خارج الى شهر فلا يقع الطلاق في الحال مع الاحتمال كما يقع بالكآبة من غير نية

(فصل) وان قال أنت طالق في شهر رمضان طلقت بربوية الهلال في أول الشهر وقال أبو نوري لطلاق الاثني عشر الشهر لتسوع الصفة التي عانى الطلاق عليها وهذا خطأ لان الطلاق اذا علق على شيء وقع بول جزء منه كقولنا اذا دخلت الدار فأنت طالق فاما تطلق بالبدخول الى أول جزء من الدار فان قال أردت في آخر الشهر دين فيه لانه محتمل ما يدعيه ولا يقبل في الحكم لانه يؤخر الطلاق عن الوقت الذي يقتضيه وان قال أنت طالق في أول الشهر وقع الطلاق في أول ليلة يرى فيها الهلال وان قال أنت طالق في غرة الشهر طلقت في أوله فان قال أردت اليوم الثاني أو الثالث دين لان الثلاث من أول الشهر

تسمى غررا ولا يقبل في الحكم لانه يؤخر الطلاق عن أول وقت يقتضيه وان قال أنت طالق في آخر الشهر طلقت في آخر يوم منه فلما كان الشهر وان قال أنت طالق في أول آخر رمضان ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي العباس انها تطلق في أول ليلة السادس عشر لان آخر الشهر هو النصف الثاني وأوله أول ليلة السادس عشر والثاني انها تطلق في أول اليوم الاخير من آخر الشهر لان آخر الشهر هو اليوم الاخير فوجب أن تطلق في أوله وان قال أنت طالق في آخر أول الشهر طلقت على الوجه الاول في آخر اليوم الخامس عشر وعلى الوجه الثاني تطلق في آخر اليوم الاول وان قال أنت طالق في آخر أول آخر رمضان طلقت على الوجه الاول بطاوع الفجر من اليوم الخامس عشر لان آخر أوله عند غروب الشمس من اليوم الخامس عشر فكان آخر يوم منه فكان آخره عند غروب الشمس وان قال أنت طالق في أول آخر أول الشهر طلقت على الوجه الاول بطاوع الفجر من اليوم الخامس عشر لان آخر أوله عند غروب الشمس من اليوم الخامس عشر فكان أوله طالع بقره وعلى الوجه الآخر

(قوله يجوز واحدة) أي مجزئها من المجزئ الوعد (قوله ليستوعب الصفة) الاستيعاب الاستتمال ومنه الحديث في الاغاذ استوعب جدع الدينة (قوله الثلاث الاول من الشهر) سمي غررا جرم غرة وغرة كل شيء أوله وأكرمه والعرب تسمى كل ثلاث من الشهر باسم فتقول للثلاث الاول غرر ثم قل ثم تسع ثم عشر وثلاث يعض وثلاث درع ثم ظلم ثم حنادس ثم دادي ثم محاق

تطلق بطالع القمر من أول يوم من الشهر لأن آخر أول الشهر غروب الشمس من أول يوم منه فكان أوله طلوع القمر

فصل وان قال أنت طالق اليوم طلقت في الحال لأنه من اليوم وان قال أنت طالق في غدا طلقت بطالع جره وان قال أنت طالق اليوم اذ جاء غدا لم تطلق لانه لا يجوز أن تطلق اليوم لانه لم يوجد شرطه وهو مجيء الغدا لا يجوز أن تطلق اذ جاء غدا لانه ايقاع طلاق في يوم قسله وان قال أنت طالق اليوم غدا طلقت اليوم طلقة ولا تطلق غدا طلقة أخرى لان طلاق اليوم تسعين وقوله غدا يحتمل أن تكون طلقة بطلاقها اليوم فلا توقع طلاقاً بالشك وان قال أردت طلقة في اليوم وطلقة في غدا طلقت طلقتين لان اللفظ يحتمل ما بدعيه وهو غير متهم فيه لما فيه عليه من التعليق وان قال أردت نصف طلقة اليوم ونصف طلقة غدا طلقت طلقتين طلقة بالاقراع وطلقة بالسراية وان قال أردت نصف طلقة اليوم والنصف الباقي في غدا ففيه وجهان أحدهما تطلق اليوم طلقة ولا تطلق غدا لان النصف الباقي قد وقع في اليوم فلم يبق ما يقع غدا والثاني انه يقع في اليوم الثاني طلقة أخرى لان الذي وقع في اليوم بالسراية وبقي النصف الثاني فوقع في القدر سوى وان قال أنت طالق اليوم أو غدا ففيه وجهان أحدهما تطلق غدا لانه يقين والثاني انها تطلق اليوم لانه جعل كل واحد منهما محلاً للطلاق فتعلق بالهما

فصل اذا قال اذ رأيت هلال رمضان فأنت طالق فرأه غيره طلقت لان رؤية الهلال في عرف الشرع رؤية بالناس والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وتوجب الصوم والفطر رؤية غيره وان قال أردت رؤيتي لم يقبل في الحكم لانه يدعي خلاف الظاهر ويدعي فيه لانه يحتمل ما بدعيه فان رآه بهال لم تطلق لان رؤية هلال الشهر ما يراه في الشهر وهو بعد الغروب ولهذا لا يتعلق الصوم والفطر بالجمانه بعد لغروب وان غم عليهم الهلال فصنوا شعبان ثلاثين يوماً طلقت لانه قد ثبت الرؤية بالشرع فصار كالموت والشهادة وان أراد رؤيته بصفته فلم يره حتى صار قمره المطلق لانه ليس بهلال حقيقة واختلف الناس فيما يصير به فقرأ افعال بعضهم بصيغة اذ استدار وقال بعضهم اذ ابهر ضوءه

فصل اذا قال اذ مضت سنة فأنت طالق اعتبر مضي السنة بالاهلة لانها هي السنة المعهودة في الشرع فان كان العقد في أول الشهر فمضي اثناعشر شهراً بالاهلة طلقت فان كان في أثناء الشهر حسب ما بقي من الشهر الهلالي فان بقي خمسة أيام عدتها أحده عشر شهراً بالاهلة ثم عدت خمسة وعشرين يوماً من الشهر الثاني عشر لانه تم اعتبار الهلال في شهر فعد شهر بالاهلة كما تقول في الشهر الذي غم عليهم الهلال في الصوم فان قال أردت سنة بالعدوهي ثمانية وستون يوماً أو سنة شمسية وهي ثمانية وخمسة وستون يوماً لم يقبل في الحكم لانه يدعي ما يتأخر به الطلاق عن الوقت الذي يقتضيه لان السنة الهلالية ثمانية وأربعة وخمسون يوماً وخمس يوم وسدس يوم ويدعي فيها بينه وبين الله عز وجل لانه يحتمل ما بدعيه وان قال اذ مضت السنة فأنت طلق طلقت اذ مضت بقية سنة التاريخ وهو انسلخ ذي الحجة قلت البقية أو كثرت لان المرض بالاثبات واللام يقتضي ذلك فان قال أردت سنة كلمة دين لانه يحتمل ما بدعيه ولا يقبل في الحكم لانه يدعي ما يتأخر به الطلاق عن الوقت الذي يقتضيه فان قال أنت طالق في كل سنة طلقت حسب سنة من حين العقد كما اذا حلف لا يكلم فلان سنة جعل ابتداء السنة من حين تعيين وكذا ادباغ ثمن مؤجل اعتد ببدء لاجل من حين العقد فادامضي من السنة بعد العقد في جزء طلقت طلقة لانه جعل السنة محلاً لطلاق وقد دخل فيها فوقع كولو قال أنت طالق في شهر رمضان فدخل الشهر

(قوله ثمهر ضوءه) يقال
هر القمر اذا ضاء حتى غلب
ضوءه ضوء الكواكب
يقال قمر بلهر (قوله
التاريخ) هو تعريف
الوقت والتواريخ مثله
وأرخت الكتاب يوم كذا
أو ورخته يعني وأنسلخ
الشهر مضيه وزواله أنسلخ
الشهر من سنته والرجل
من ثيابه والحية من جلدها

(فصل) وان قال أنت طالق في الشهر الماضي فالتصريح أنها تطلق في الحال وقال الربيع فيه قول آخر أنها لا تطلق وقال فيمن قال لامرأته ان طرأت وصعدت السماء فأنت طالق أنها لا تطلق واختلف أصحابنا فيه فقول أبو علي بن خيران جوابه في كل واحدة من المسألتين إلى الأخرى وجعلهما على قولين أحدهما تطلق لأنه علق الطلاق على صفة مستحيلة فأثبت الصفة ووقع الطلاق كما قال لمن لاسنة ولا بدعق طلاقها أنت طالق السنة أو لابدعق والثاني لا تطلق لأنه علق الطلاق على شرط ولم يوجد فلم يقع وقال أكثر أصحابنا إذا قال أنت طالق في الشهر الماضي طلقت وان قال ان طرأت أو صعدت السماء فأنت طالق لم تطلق قولوا واحدا وما قاله الربيع من يخرج به والفرق بينهما أن الطيران وصعود السماء لا يستحيل في قدره الله عز وجل وقد جعل الجعفر بن أبي طاهر رضي الله عنه جناحان يطير بهما وقد أمرى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإيقاع الطلاق في زمان ماض مستحيل

(فصل) وان قال ان قد مر يدك أنت طالق قبل شهر فقدم زيد بعد شهر طلقت قبل قدومه بشهر لأنه إيقاع طلاق بعقدته وان قد مر قبل شهر ففيه وجهان أحدهما أنه كالسنة قبلها وهو إذا قال أنت طالق في الشهر الماضي لأنه إيقاع طلاق قبل عقده والثاني وهو قول أكثر أصحابنا أنه لا يقع الطلاق ههنا قولوا واحدا لأنه علق الطلاق على صفة وقد كان وجودها مكنافا فوجب اعتباره وإيقاع الطلاق في زمان ماض غير ممكن فسقط اعتباره

(قوله فلفت الصفة) أي بطلت يقال لفتا لفتوا ولفوا إذا قال قولاً لا حقيقة له قال الله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم وكفى بغو مثبه ولغايلغة ثالثة

(فصل) وان قال أنت طالق قبل مائة شهر فمات قبل مائة شهر لم تطلق لتقدم الشرط على العقد وان مضى شهر ثم مات فعليه لم تطلق لان وقوع الطلاق مع اللفظ وان مضى شهر وجزء ثم مات طلقت في ذلك الجزع وان قال أنت طالق ثلاثا قبل قدوم زيد شهر ثم خالها بعد يومين أو ثلاثة وقدم زيد بعد هذا القول يا كثر من شهر لم يصح الخلع لأنها بات بالطلاق لم يصح الخلع بعده وان قد مر بعد الخلع يا كثر من شهر صح الخلع لأنه صادف الملك فلم يقع الطلاق بالصفة

(فصل) وان قال أنت طالق في اليوم الذي يقدم فيه زيد فقدم ليلالم تطلق لأنه لم يوجد الشرط وان قال أردت اليوم الوقت قبل منه لأنه قد يستعمل اليوم في الوقت كما قال الله عز وجل ومن يومهم يومئذ دبره وهو غير متهم فيه فقبل منه وان مات المرأة في أول اليوم الذي قدم زيد في آخره فقد اختلف أصحابنا فيه فقال أبو بكر بن الحداد المصري يقع الطلاق لأنه إذا قال أنت طالق في يوم السبت طلقت بطاوع الفجر فإذا قال أنت طالق في اليوم الذي يقدم فيه زيد فقدم وجب ان يقع بعد بطاوع الفجر في اليوم الذي يقدم فيه زيد بدو قد قدم وكانت باقية بعد بطاوع الفجر فوجب ان يقع الطلاق ومن أصحابنا من قال لا يقع لأنه جعل الشرط في وقوع الطلاق قدوم زيد بدو قدوم زيد بدو بعد موت المرأة فلا يجوز ان يقع الطلاق ويخالف قوله أنت طالق يوم السبت فأنه علق الطلاق على شرط واحد وهو اليوم وههنا علق على شرطين اليوم وقدوم زيد بدو قدوم زيد بدو قدوم المرأة فلم يقعها الطلاق

(فصل) وان قال ان لم أطلقك اليوم فمات طالق اليوم مضى اليوم ولم يطلقها ففيه وجهان أحدهما لا تطلق لان مضى اليوم شرط في وقوع الطلاق في اليوم ولا يوجد شرط الطلاق الا بعد مضى محل الطلاق فلم يقع والثاني يقع وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفراييني رحمه الله لان قوله ان لم أطلقك اليوم معناه ان فاتي بطلاقك اليوم فإذا بقي من اليوم ما لا يمكنه ان يقول فيه أنت طالق فقد قاته وقوع الطلاق في بقية يومه قال لبيد ان لم أطلقك اليوم فأمراً في طالق فاعتقه طلقت المرأة لان معناه ان فاتي ببعك وقد قاته يبيع بالعتق

(فصل) اذا تزوج بجارية أبيع ثم قال اذا مات أبي فانت طالق فمات أبوه ففيه وجهان أحدهما وهو

قول أبي العباس بن سريج أنها لا تطلق لأنه إذا مات الأب لم يملكها فانفسخ النكاح ويكون الفسخ في زمان الطلاق فوق الفسخ وانفسخ الطلاق كالموت لرجل زوجته ان مات فانت طالق ثم مات والثاني وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفراييني رحمه الله أنها تطلق ولا يقع الفسخ لان صفة الطلاق توجد عقب الموت وهو زمان الملك والفسخ يقع بعد الملك فيكون زمان الطلاق سابقا لزمان الفسخ فوق الطلاق ولم يقع الفسخ وان قال الأب لرجل بنته أنت حرة بعد موتى وقال الابن أنت طالق بعد موت أبي فانت الأب وقع العتق والطلاق لان العتق يمنع من الدخول في ملك الابن فوق العتق والطلاق معا

﴿فصل﴾ اذا كتب اذا أناك كتاني هذا فانت طالق ونوى الطلاق فضاء الكتاب لم يقع الطلاق لأنه لم يأتها الكتاب وان وصل وقد ذهبت الحواشي وبقي موضع الكتابة وقع الطلاق لان الكتاب هو المكتوب وان أباها وقد أعجى الكتاب لم تطلق أيضا لأنه لم يأتها الكتاب وان انطمس حتى لا يفهم منه شيء لم تطلق لأنه ليس بكتاب فهو كالجاءها كتاب فيه صورة وان جاء وقد أعجى بعضه فان كان الذي أعجى موضع الطلاق لم يقع لان المقصود لم يأتها وان بقي موضع الطلاق وذهب الباقي فقد اختلف أصحابنا فيه فقال أبو اسحق يقع لان المقصود من الكتاب قد أباها ومن أصحابنا من قال لا يقع لأنه قال اذا جاءك كتابي هذا وذلك يقتضي جميعه وادأ قال اذا أناك كتاني فانت طالق فاتاها الكتاب وقد أعجى الجميع الاموضع الطلاق وقع الطلاق لأنه أتاها كتابه وان قال ان أناك طالق فانت طالق وكتب اذا أناك كتاني فانت طالق ونوى الطلاق وأتاها الكتاب طلقت طلقتين طلقة بجميع الكتاب وطلقة بجميع الطلاق

﴿فصل﴾ وان قال ان قدم فلان فانت طالق فقدم به ميتا أو حل مكرها لم تطلق لأنه ما قدم وانما قدم به وان أكره حتى قدم بنفسه ففيه قولان كالقولين فيمن أكره حتى أكل في الصوم وان قدم مختارا وهو غير عالم باليمين فان كان عن لا يقصد الزوج منعه من القدوم يمينه كالسلطان طلقت لأنه طلاق معلق على صفة وقد وجدت الصفة وان كان عن يقصد الزوج منعه من القدوم يمينه فعلى القولين فيمن حلف لا يفعل شيئا ففعله ناسيا

﴿فصل﴾ وان قال ان خرجت الاباذني فانت طالق فخرجت بالاذن انحلت اليين فان خرجت بعد ذلك بغير الاذن لم تطلق لان قوله ان خرجت لا يقتضي التكرار والدليل عليه أنه لو قال طان خرجت فانت طالق فخرجت مرة طلقت ولو خرجت مرة أخرى لم تطلق فصار كالو قال ان خرجت مرة لا باذني فانت طالق وان قال كلما خرجت الاباذني فانت طالق ثم خرجت بغير الاذن طلقت طلقة وان خرجت مرة ثانية بغير الاذن وقعت طلقة أخرى وان خرجت مرة ثالثة وقعت طلقة أخرى لان اللفظ يقتضي التكرار وان قال ان خرجت الى غير الحمام بغير اذني فانت طالق فخرجت الى الحمام ثم عدلت الى غير الحمام لم يحث لان الخروج كان الى الحمام وان خرجت الى غير الحمام ثم عدلت الى الحمام حث بخروجها الى غير الحمام بغير الاذن وان خرجت الى الحمام وإلى غيره وجعت بينهما في القصد عند الخروج ففيه وجهان أحدهما لا يحث لان الحث علقه على الخروج الى غير الحمام وهذا الخروج مشترك بين الحمام وغيره والثاني يحث لأنه وجد الخروج الى غير الحمام بغير الاذن وانضم اليه غيره فوجب ان يحث كالموت لان كل زيد فانت طالق ثم قلت زيدا وعمر او ان قال ان خرجت الاباذني فانت طالق فاذن لها ولم تعلم بالاذن ثم خرجت لم تطلق لأنه علق الحث بالاص من الحث بمعنى من جهته يتخص به وهو الاذن وقد وجد الاذن والدليل عليه أنه يجوز لمن عرفه ان يخبر به المرأة فلم يعتبر علمها فيه كالموت لان خرجت قبل ان أقوم فانت طالق ثم أقوم ولم تعلم به

(فصل) وان قال لها ان خالقت امرى فانت طالق ثم قال لها لا تسكلمي أباك فكلمته لم تطلق لانها لم تخاف امره وانما سالت تنبيه وان قال ان بدأتك بالكلام فانت طالق وقالت المرأة وان بدأتك بالكلام فبعبدي سر فكلمها لم تطلق المرأة ولم يعق العبد لان عينه نكلت بعينها العتق وبينهما نكحت بكلامه وان قال أنت طالق ان كنتك وأنت طالق ان دخلت الدار طاعت لانه كلما باليمين الثانية وان قال أنت طالق ان كنتك ثم أعاد ذلك طلقت لانه كلما بالاعادة وان قال ان كنتك فانت طالق فاعلمى ذلك طلقت لانه كلما بقوله فاعلمى ذلك ومن أحصا بنا من قال ان وصل الكلام باليمين لم تطلق لانه من صلة الاول

(فصل) اذا قال لامرأته ان كنت رجلا فانت طالق وان كنت فمها فانت طالق وان كنت طويلا فانت طالق فكلمت رجلا طويلا فمها طلقت ثلاثا لانه اجتمع صفات الثلاثة فوقع بكل صفة طلقة

(فصل) وان قال ان رأيت فلانا فانت طالق فراه ميتا وانما طلقت لان المرأة وان رآه في امرأة أو رأى ظله في الماء لم تطلق لانه رآه وانما رأى مثاله وان رآه من وراء حجاب شفاف طلقت لان رآه حقيقة

(فصل) وان كانت في ماء جار فقال لها ان خرجت منه فانت طالق وان وقفت فيه فانت طالق لم تطلق خرجت أو وقفت لان لدى كانت فيه من الماء مضى بحر يانه ولم يخرج منه ولم تقف فيه وان كان في فيها ثمرة فقال ان أكلتها فانت طالق وان رميتها فانت طالق وان أمسكتها فانت طالق فان كنت نصفها لم تطلق لانها ما أكلتها ولا رميتها ولا أمسكتها وان كانت مع ثمرة فقال ان أكلتها فانت طالق فمها الى ثمرة كثير فاكل جميعه وبقى ثمرة لا يعلم انها المحلوف عليها أو غيرها لم تطلق لجواز ان تكون هي المحلوف عليها فلم تطلق بالشك وان أكل كل ثمرا كثير فقال لها ان لم تجعري بعدد ما أكلت فانت طالق بعدت من واحد الى عدد يعلم ان الماء كولد دخل فيه لم تطلق لانها خبرته بعدد ما أكل وان أكل ثمرا واخطا النوى فقال ان لم تجعري نوى ما أكلت من نوى ما أكلت فانت طالق فافردت كل نواة لم تطلق لانها ميزت وان انهمها بسرقة نوى فقال أنت طالق ان لم تصدقيني انك سرقت أم لا فقالت سرقت وما سرقت لم تطلق لانها صدقته في أحد الخبرين وان قال ان سرقت مني شيئا فانت طالق وسلم اليها كيسا فاخذت منه شيئا لم تطلق لان ذلك ليس بسرقة وانما هو شيئا

(فصل) وان قال من بشرني بقدم زيد فمها طالق فأخبرته امرأته بقدم زيد وهي صادقة طلقت لانها بشرته وان كانت كاذبة لم تطلق لان البشارة ما بشر به الا ان ولاسرور في الكذب وان أخبرته بقدمه واحدة بعد واحدة وهما صادقتان طلقت الاولى دون الثانية لان المشرقة هي الاولى وان أخبرته معا طلقتا لا شرا كهمافي البشارة وان قال من أخبرني بقدم زيد فمها طالق فأخبرته امرأته بقدم زيد طلقت صادقة كانت أو كاذبة لان الخبر يوجد مع الصدق والكذب فان أخبرته احدهما بعد الاخرى أو أخبراه معا طلقتا لان الخبر وجد منهما

(فصل) وان قال أنت طالق ان شئت فقال في الحال شئت طلقت وان قالت شئت ان شئت فقال شئت لم تطلق لانه على الطلاق على مشيئتها ولم توجد معها مشيئة الطلاق وانما وجد معها تعليق مشيئتها بمشيئته فلم يقع الطلاق كما لو قالت شئت اذا طلعت الشمس وان قال أنت طالق ان شاء زيد فقال زيد شئت طلقت وان لم يشأ زيد لم تطلق وان شاء وهو مجنون لم تطلق لانه لا مشيئة له وان شاء وهو سكران فعلى ما ذكرناه من طلاقه وان شاء وهو صبي فمها وجهان أحدهما طلاق لان له مشيئة ولذا يرجع الى مشيئته في اختيار أحد الابوين في الحضانة والثاني لا تطلق معه لانه لا حكم لمشيئته في التصرفات وان كان أخرس فأشار الى المشيئة وقع الطلاق كاي وقع طلاقه اذا أشار الى الطلاق وان كان

ملك اسقاطها بان يقول أنت طالق قبل انقضاء الشهر يوم

(فصل) اذا علق طلاق امرأته على مقعين عيين وغيرهما بان منه ثم تزوجها قبل وجود الصفة فيه ثلاثة أقوال أحدها لا يودحكم الصفة في النكاح الثاني وهو اختيار الرزقي لانها صفة علق عليها الطلاق قبل النكاح فلم يقع بها الطلاق كالقول لا جنبتان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها ودخلت الدار والثاني أنها تعود ويقع بها الطلاق وهو الصحيح لان المقدوم الصفة وجدا في عقد النكاح فاشبهه اذا لم يتخلل ما ينوته والثالث أنها ان بان بمادون الثلاث عدلحكم الصفة وان بان بالثلاث لم تعد لان بالثلاث انقضت علائق الملك ومادون الثلاث لم تنقطع علائق الملك ولهذا يبي أحد المقدين على الآخر في عدد الطلاق فيادون الثلاث ولا يبي بعد الثلاث وان علق عتيق عليه صفة ثم باعه ثم اشتراه قبل وجود الصفة فيه وجهاً أحدهما ان حكمه حكم الزوجة اذا بان بمادون الثلاث لانه يمكنه أن يشتره بعد البيع كما يمكنه أن يتزوج البائن بمادون الثلاث والثاني أنه كالبائن بالثلاث لان علائق الملك فنزلت بالبيع كزالت في البائن بالثلاث

(فصل) وان علق الطلاق على صفة ثم باها ووجدت الصفة في حال البينونة انحلت الصفة فان تزوجها لم يعد حكم الصفة وكذلك اذا علق عتيق عليه صفة ثم باعه ووجدت الصفة قبل أن يشتره لم انحلت الصفة فان اشتراه لم يعد حكم الصفة وقال أبو سعيد الاصطخري رحمه الله لا تسحل الصفة لان قوله ان دخلت الدار فانت طالق مقدر بالزوجية وقوله ان دخلت الدار فانت حرم مقدر بالملك لان الطلاق لا يصح في غير الزوجية والعتيق لا يصح في غير ملك فيصير كالقول ان دخلت الدار أو أنت زوجتي فانت طالق وان دخلت الدار وأنت علوكي فانت حرم والذهب الاول لان البين اذا علق على عين تعلقت بها ولا تقدر فيها الملك والدليل عليه أنه لو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق والدار في ملكه فبأهنا ثم دخلها وقع الطلاق ولا يجعل كقول ان دخلت هذه الدار وهي في ملكي فانت طالق فكذلك ههنا والله أعلم

(باب الشك في الطلاق واختلاف الزوجين فيه)

اذا شك الرجل هل طلق امرأته أم لا لم تطلق لان النكاح يقين واليقين لا يزول بالشك والدليل عليه ما روى عبد الله بن زبدر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يخجل اليه أنه يجد الشيء في الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً والورع أن يلتزم الطلاق لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك الى ما يريبك فان كان بعد الدخول راجعاً وان كان قبل الدخول جسد نكاحها وان لم يكن فيه رغبة طلقها لتحل لغيره ييقين وان شك في عده نبي الامر على الأقل لما روى عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرأ واحدة صلى أو اثنين فليكن على واحدة وان لم يدرأ اثنين صلى أم ثلاثاً فليكن على اثنين وان لم يدرأ ثلاثاً صلى أم أربعاً فليكن على ثلاث ويصدق بحدتين قبل أن يسلم فرد الى الأقل ولان الأقل يقين والزيادة مشكوك فيها فلا يزال اليقين بالشك والورع أن يلتزم الأكثر فان كان الشك في الثلاث وما دونها طلقها ثلاثاً تحل لغيره ييقين

(فصل) وان كانت له امرأة فطلق أحدها يمينها ثم نسبها وخفي عليها بان طلقها في ظلمة أو من وراء حجاب رجع اليه في تيمنها لانه هو المطلق ولا تحل له واحدة منهما قبل أن يمين ويؤخذ بنفقتها الى أن يمين لهما معجوبستان عليه فان دين الطلاق في أحدهما فكذلك بناء خلف الأخرى لان المعينة لو رجع في طلاقها لم يقبل وان قال طأقت هذه لابل هذه طلقنا في الحكم لانه أقر بطلاق

(قوله دع ما يريبك) الرب

الشك لا يريب فيه لاشك

فيه قال الشاعر

• كأنما أوتيه ريب •

يقال رابى فلان اذا رأيت

منه ما يريبك أي تسكره

(قوله اذا سها أحدكم)

السها الغفلة يقال سها من

الشيء فهو ساه

الاولى ثم يرجع الى الثانية فقبيلنا اقراره بالثانية ولم يقبل رجوعه في الاولى وان كن ثلاثا فقال طلقت هذه لابل هذه لابل هذه طلقت جميعا وان قال طلقت هذه وهذه لابل هذه طلقت الثالثة وواحدة من الاولين وأخذ بتعيينها لانه اقرانه طلق احدي الاولين ثم يرجع الى أن المطلقة هي الثالثة فإزمه ما يرجع اليه ولم يقبل رجوعه عما أقر به وان قال طلقت هذه لابل هذه وهذه طلقت الاولى وواحدة من الاخرين وان قال طلقت هذه وهذه أخذ ببيان الطلاق في الاولى والاخرين فان عين في الاولى بقيت الاخرين على النكاح وان قال لم أطلق الاولى طلقت الاخرين لان الشك في الاولى والاخرين فهو كقول طلق هذه وهاتين ولا يجوز له أن يعين بالوطء فان وطئ احدهما لم يكن ذلك تعيينا للطلاق في الاخرى فيطالب بالتعيين بالقول فان عين الطلاق في الموطوءة لزمه مهر المثل واذا عين وجبت المدة من حين الطلاق

(فصل) وان طلق احدي المراتين بغير عينها أخذ بتعيينها ويؤخذ بنفيهما الى أن يعين وله أن يعين الطلاق فيمن شاء منهما فان قال هذه لابل هذه طلقت الاولى ولم تطلق الاخرى لان تعيين الطلاق الى اختياره وليس له أن يختار الواحدة فاذا اختار احدهما يبق له اختيار وهل له أن يعين الطلاق بالوطء فيه وجهان أحدهما لا يعين بالوطء وهو قول أبي علي بن أبي هريرة لان احدهما حرمة بالطلاق فم يتعين بالوطء كقول طلق احدهما يعنيها ثم أشكلت فعلى هذا يؤخذ بعدم الوطء بالتعيين بالقول فان عين الطلاق في الموطوءة لزمه المهر والثاني يتعين وهو قول أبي اسحق واختيار المازني وهو الصحيح لانه اختيار شهوة والوطء قد دل على الشهوة وفي وقت المدة وجهان أحدهما من حين يلفظ بالطلاق لانه وقت وقوع الطلاق والثاني من حين التعيين وهو قول أبي علي بن أبي هريرة رحمه الله لانه وقت تعيين الطلاق

(فصل) وان مات الزوجتان قبل التعيين بقي الزوج وقسم من مال كل واحدة منهما نصف الزوج فان كان قد طلق احدهما يعنيها فعين الطلاق في احدهما أخذ من تركه الاخرى ما يخصه وان كذبه وورثها فالقول قولهم عينه وان كان قد طلق احدهما بغير عينها فعين الطلاق في احدهما دفع اليه من مال الاخرى ما يخصه وان كذبه وورثها فالقول قولهم غير معين لان هذا اختيار شهوة وقد اختار ما شئني وان مات الزوج وبقيت الزوجتان وقب لهما من ماله نصيب زوجة الى أن يصطلحا لانه قد ثبت ارب احدهما يتعين وليست احدهما بالولى من الاخرى فوجب أن يوقف الى أن يصطلحا لانه قد ثبت ارب احدهما يتعين فان قال وارث الزوج أنا أعرف الزوجتنيما ففيه قولان أحدهما يرجع اليه لانه لما قام مقامه في استلحاق النسب قام مقامه في تعيين الزوجة والثاني لا يرجع اليه لان كل واحدة منهما زوجة في الظاهر وفي الرجوع الى يباه اسقاط وارث مشارك والوارث لا يملك اسقاط من يشارك في الميراث واختلف أصحابنا في موضع القولين فقال أبو اسحق القولان فيمن عين طلاقها ثم أشكلت وفيمن طلق احدهما من غير تعيين ومنهم من قال القولان فيمن عين طلاقها ثم أشكلت لانه اخبار بخلاف غير الوارث عن النورث وأما إذا طلق احدهما من غير تعيين فانه لا يرجع الى الوارث قول واحد لانه اختيار شهوة فلم يتم الوارث فيه مقام المورث كالأول أسلم ونحوه أكثر من أربع نسوة ومات قبل أن يختار أو بعامنهن

(فصل) وان طلق احدي زوجتيه ثم مات احدهما ثم مات الزوج قبل البيان عزل من تركه الميتة قبله ميراث زوج لجوازا أن تكون هي الزوجة وعزل من تركه الزوج ميراث زوجة لجوازا أن تكون الباقية زوجة فان قال وارث الزوج الميتة قبله مطلقة فلا ميراث لي منها والباقي زوجة فها الميراث معي

قبل لانه اقرار على نفسه بما يضره فان قال الميثة هي الزوجة فلي الميراث من تركتها والباقية هي المطلقة فلا ميراث لها سوى فان صدق على ذلك حل الامر على ما قل فان كذب بان قال وارث الميثة انها هي المطلقة فلا ميراث لك منها وقالت الباقية ان الزوجة في ملك الميراث فبقية قولان أحدهما يرجع الى بيان الوارث فيحل قول الميثة أنه لا يعلم انه طلقها ويستحق من تركتها ميراث الزوج ويحلف للباقية أنه طلقها ويسقط ميراثها من الزوج والثاني لا يرجع الى بيان الوارث فيجعل ما عزل من ميراث الميثة موقوفاً حتى يصطلح عليه وارث الزوج وارث الزوجية وما عزل من ميراث الزوج موقوفاً حتى يصطلح عليه الباقية ووارث الزوج

فصل وان كانت له زوجتان حقة وصحرة فقال يا حقة ان كان أول ولد تلدينه ذكراً فعمرة طالق وان كان أنثى فأنت طالق قولت ذكراً أو أنثى واحداً بعدوا واحداً شكل المتقدم منهما طلقت احدهما بعينها وحكمها حكم من طلق احدي المرأتين بعينها ثم أشكلت عليه وقد بيناه

فصل وان رأى طائراً فقال ان كان هذا الطائر غراباً فنسأق طوائق وان كان حماماً فنامق حوائر ولم يعرف لم يطلق النساء ولم تنقق الاماء لجواز أن يكون الطائر غراباً والاصل بقاء الملك والزوجة فلا يزال بالشك وان قال ان كان هذا غراباً فنسأق طوائق وان كان غير غراب فنامق حوائر ولم يعرف منع من التصرف في الاماء والنساء لانه تحقق زوال الملك في أحدهما فصار كالمطلق احدي المرأتين ثم أشكلت ويؤخذ بنفقة الجمع الى أن يعين لان الجميع في حبه ويرجع في البيان اليه لانه يرجع اليه في أصل الطلاق والعتيق فكذلك في تعيينه فان امتنع من التعيين مع العلم به حس حتى يعين وان لم يعلم لم يحبس ووقف الامر الى أن يتبين وان مات قبل البيان فهل يرجع الى الورثة فيموجهان أحدهما يرجع اليهم لانهم قاتلون مقامه والثاني لا يرجع لانهم لا يملكون الطلاق فلم يرجع اليهم في البيان وحتى نعلم البيان أقرع بين النساء والاماء فان خرجت القرعة على الاماء عتقن وفي النساء على الزوجية وان خرجت القرعة على النساء ق والاماء ولم تطلق النساء وقال أبو ثور تطلق النساء بالقرعة كما تنقق الاماء وهذا خطأ لان القرعة لها مدخل في العتيق دون الطلاق ولهذا لو طلق احدي نساء لم تطلق بالقرعة ولو أعتق أحد عبده عتق بالقرعة فدخلت القرعة في العتيق دون الطلاق كما يدخل الشاهد والمرأتان في السركة لاثبات المال دون القطع وثبت للنساء الميراث لانه لم يثبت بالقرعة ما يسقط الارث

فصل وان طار طائر فقال رجل ان كان هذا الطائر غراباً فعبدى حو وقال الآخر ان لم يكن غراباً فعبدى حو ولم يعرف الطائر لم يعق واحداً من العبدين لانا نشك في عتيق كل واحد منهما ولا يزال اليقين الملك بالشك وان اشترى أحد الرجلين عبد الآخر عتيق عليه لان اسما كل عبد اقرار بخره عبد الآخر فاذا املكه عتيق عليه كالمشهد يعق عبدهم اشتره

فصل اذا اختلف الزوجان فادعت المرأة على الزوج أنه طلقها أو نكر الزوج قال قول قول مع عينة لان الأصل بقاء النكاح وعدم الطلاق وان اختلفا في عدده فادعت المرأة أنه طلقها ثلاثاً وقال الزوج طلقها مطلقاً قال قول الزوج مع عينة لان الأصل عدم ما زاد على الأصل

فصل وان خبرها ثم اختلفت المرأة اخترت وقال الزوج ما اخترت قال قول قول الزوج مع عينة لان الأصل عدم الاختبار بقاء النكاح وان اختلفت في امية فقد زوج ما نويت وقالت المرأة نويت فقيه وجهان أحدهما هو قول أبي سعيد الاصطخري رحمه الله ان القول قول الزوج لان الأصل عدم النية وبقاء النكاح فصار كالمختلف في الاختيار والثاني وهو الصحيح ان القول قول المرأة وانفرق

ينبغي أن الاختلاف في الاختيار ان الاختيار يمكن إقامة البينة عليه فكان القول فيه قوله كالمعلق
مطلوبها بدخول الدار قادت أمها دخلت وأنكر الزوج والنية لا يمكن إقامة البينة عليها فكان القول
قوله كالمعلق الطلاق على حبسها قادت أنها حاضت وأنكر

﴿فصل﴾ وإذا قال طلاقاً أنت طالق أنت طالق وأدعى أنه أراد التاكيد وادعت المرأة أنه أراد
الاستئناف فالقول قوله مع يمينه لأنه اعترف بيمينه وإن قال الزوج أردت الاستئناف وقالت المرأة
أردت التاكيد فالقول قول الزوج لما ذكرناه ولا يمين عليه لأن اليمين تعرض ليخاف فيرجع ولو
رجع لم يقبل رجوعه فلم يكن لمرض اليمين معنى

﴿فصل﴾ وإن قال أنت طالق في الشهر الماضي وأدعى أنه أراد من زوج غيره في نكاح قبله وأنكرت
المرأة أن يكون قبله نكاح أو طلاق لم يقبل قول الزوج في الحكم حتى يقيم البينة على النكاح والطلاق
فإن صدقت المرأة على ذلك لكنهما أنكرتا أنه أراد ذلك فالقول قوله مع يمينه فإن قال أردت أنها
طالق في الشهر الماضي بطلاق كنت طلقته في هذا النكاح وكذبته المرأة فالقول قوله مع يمينه
والفرق بينه وبين المسئلة قبلها أن هناك يريد أن يرفع الطلاق وههنا لا يرفع الطلاق وإنما ينقله من
حال إلى حال

﴿فصل﴾ وإن قال إن كان هذا الطائر غراباً ففساق طوائقي وإن لم يكن غراباً فاماتي حواشي قال كان هذا
الطائر غراباً طلقت النساء فإن كذبه الإمام حلف لمن قال حلف بثبوت رقبته وإن نكل ردت اليمين
عليهن فإن حلفن ثبت طلاق النساء بأقراره وعق الإمام بنكوله ويمنهن فإن صدقته ولم يطلبن
إحلافه فقيه وجهان أحدهما يحلف لمن العتق من حق الله عز وجل والثاني لا يحلف لأنه لما سقط
العتق بتصدقتهن سقط اليمين بترك مطالبتهم وإن قال كان هذا الطائر غراباً عتق الإمام فإن
كذبته النساء حلف لمن وأن نكل عن اليمين ردت اليمين عليهن فإن حلفن ثبت عتق الإمام بأقراره
وطلاق النساء يمينهن ونكوله

باب الرضا

إذا طلق الحر امرأة بعد الدخول طلقاً أو طلق العبد امرأة بعد الدخول طلقاً فله أن
يراجعها قبل انتهاء العدة لقوله عز وجل وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف والمراد
به إذا قاربن أجلهن وروى ابن عباس رضي الله عنه عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
طلق حفصة وراجعها وروى ابن عمر رضي الله عنه طلق امرأة وهي حائض فقال النبي صلى الله
عليه وسلم لعمر ما بلك فراجعها فإن انقضت العدة لم يملك رجعتها لقوله عز وجل وإذا طلقتم النساء
فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن فلو ملك رجعتها لمانتهى الأولياء عن عضلهن عن
النكاح فإن طلقها قبل الدخول لم يملك الرجعة لقوله عز وجل وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن
فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف فقلت الرجعة على الأجل فدل على أنها لا تجوز من غير أجل
والمطلقة قبل الدخول لأعدة عليها لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن
من قبل أن يمسوهن فمالكم عليهن من عدة تعتدوهن

﴿فصل﴾ ويجوز أن يطلق الرجعية ويلاعنها ويربى منها ويظهر منها لأن الزوجية باقية وهل له أن
يخالعها فيه قولان قال في الامم يجوز لبقاء النكاح وقال في الاملاء لا يجوز لأن الخلع التحريم وهي محرمة
فإن مات أحد هما ورثه الآخر لبقاء الزوجية إلى الموت ولا يجوز أن يستمتع بها لأنها معتدة فلا يجوز
وطؤها كالتحتمة فنوطها ولم يراجعها حتى انقضت عدتها لزمه المهر لأنه وطء في ملك قد نشئت فصار

كوطه الشبهة وان راجعها بعد الوطء فقد قال في الرجعة عليها المهر وقال في المرتد اذا وطئ امرأته في المدة ثم أسلم انه لا مهر عليه واختلف أصحابنا فيه فنقل أبو سعيد الاصطخري الجواب في كل واحدة منهما على الأخرى وجعلها على قولين أحدهما يجب المهر لانه وطئ على نكاح قد تشعت والثاني لا يجب لان بالرجعة والاسلام فنزال التشعت فصار كالوطئ لطلاق ولم يرتد وجعل أبو العباس وأبو اسحق للثالثين على ظاهرهما فقالا في الرجعة يجب للمهر وفي المرتد لا يجب لان بالاسلام صار كأن لم يرتد وبالرجعة لا يصبر كأن لم تطلق لان ما وقع من الطلاق لم يرتفع ولأن امرأته مدمر اى فاذا رجع الى الاسلام بينان أن النكاح بحال هو هذا الوطئ وقب طلاقه فان أسلم حكمه بوقوعه وان لم يسلم لم يحكم بوقوعه فاختلف امرأها في المهر بين أن يرجع الى الاسلام وبين أن لا يرجع وأمر الرجعة غير مرامي ولهذا يطلق لم يقف طلاقه على الرجعة فلم يختلف امرأها في المهر بين أن يرجع وبين أن لا يرجع فاذا وطئها وجب عليها المدة لانه كوطء الشبهة يدخل فيه بقية العدة الاولى لانها من واحد

فصل في وضع الرجعة من غير رضاها قوله عز وجل وبموتهن أحق بردهن في ذلك ولا تصح الرجعة الا بالقول فان وطئها لم تكن ذلك رجعة لاستباحة بضع مقصود يصح بالقول فلم يصح بالفعل مع القدرة على القول كالنكاح وان قال راجعتك أو ارتجعتك صح لانه وردت به السنة وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما بينك وبينك قلبا جميعها فان قال رد ذلك صح لانه ورد به القرآن وهو قوله عز وجل وبموتهن أحق بردهن في ذلك وان قال أسكنتك فيه وجهان أحدهما وهو قول أبي سعيد الاصطخري انه يصح لانه ورد به القرآن وهو قوله عز وجل فأسكنوهن مما عرفت والثاني انه لا يصح لان الرجعة ردو الامساك يستعمل في البقاء والاستدامة دون الرد وان قال تزوجتك أو تسكتك ففيه وجهان أحدهما يصح لانه اذا صح به النكاح وهو ابتداء الاباحة فلا تصح به الرجعة وهو اصلاح لما تشعت منه الأولى والثاني لا يصح لانه صريح في النكاح ولا يجوز أن يكون صريحاً في حكم آخر من النكاح كالطلاق لما كان صريحاً في الطلاق لم يجوز أن يكون صريحاً في الظاهر وان قال راجعتك للحبة وقال أردت به امرأجتك لمحبيك صح وان قال راجعتك لهوائك وقال أردت به امرأجتك لا هيئتك بالرجعة صح لانه آتى لفظ الرجعة وبين سبب الرجعة وان قال لم أرد الرجعة وإنما أردت اني كنت أحبك قبل النكاح أو كنت أحببتك قبل النكاح فرد ذلك بالرجعة الى المحبة التي كانت قبل النكاح أو الالهة التي كانت قبل النكاح قبل قوله لانه يحتمل ما يدعيه

فصل وهل يجب الاشهاد عليها فيه قولان أحدهما يجب لقوله عز وجل فأسكنوهن مما عرفت أو فارقوهن بمعرف وأشهاد ذوي عدل منكم ولانه استباحة بضع مقصود فلم يصح من غير اشهاد كالنكاح والثاني انه مستحب لانه لا يشترط الى الولي فلم يفتقر الى الاشهاد كالبيع

فصل ولا يجوز تعليقها على شرط فان قال راجعتك ان شئت فقلت شئت لم يصح لانه استباحة بضع فلم يصح تعليقه على شرط كالنكاح ولا يصح في حال الردة وقال المزني انه موقوف فان أسلحت صح كما يقف الطلاق والنكاح على الاسلام وهذا خطأ لانه استباحة بضع فلم يصح مع الردة كالنكاح ويخالف الطلاق فانه يجوز تعليقه على الشرط والرجعة لا يصح تعليقها على الشرط وأما النكاح فانه يقف فسخه على الاسلام وأما عقده فلا يقف الرجعة كالعقد فيجب ان لا تقف على الاسلام

فصل وان اختلف الزوجان فقل الزوج راجعتك وأنكرت المرأة فان كان ذلك قبل انقضاء العدة فالقول قول الزوج لانه يملك الرجعة فقبل اقراره فيها كما يقبل قوله في طلاقها حين يملك الطلاق وان كان بعد انقضاء العدة فالقول قول لان الأصل عدم الرجعة ووقوع البينونة وان اختلفا في الاصابة

(قوله في نكاح قد تشعت) أي قد تغير ما أخذ من شعث الرأس وهو اغبر لونه وقرقه من ترك الامتناع أمر الرجعة قال الازهرى الرجعة بعد الطلاق أكثر ما يقال بالكسر والفتح جازر رجعة يقال جازر رجعه الكتاب أي جوابه (قوله غير مرامي) أي غير منظر

(قوله مثل هذه الهدية)
 الهدية الخلق وضمة الدال لغة
 وهو ما يترك في طرف
 الثوب غير منسوج شبهت
 مامعه بالهدية لاسترخائه
 وضعفه (قوله تذوق عسلته
 وبنوق عسلتك) كثر به
 عن الجاهل شبه حلاوته بحلاوة
 العسل وإنما أنت لأنه أراد
 قطعة من العسل كما قالوا
 ذكالكية أرادوا قطعة من
 التدى وقيل تصغير عسلته من
 قولهم كننا في الحية متوينة يذوق
 وعسلته وإنما صغرها إشارة
 إلى القدر الذي يحل (قوله
 الرجعية) بكسر الراء وكان
 القياس فتحها منسوب إلى
 الرجعة ولكن النسب
 موضع شغور ويقال الرجعة
 بالكسر والفتح فنسب
 إليها

فقال الزوج أميتك في الرجعة أنكرت المرأتا لقول قولها لأن الأصل عدم الإصالة ووقوع الفرقه
 (فصل) فإن طلقها لغير رجعية وغلب الزوج وانقضت العدة وتزوجت ثم قسم الزوج وادعى أنه راجعها
 قبل انقضاء العدة فهان بخاصم الزوج الثاني وهان بخاصم الزوجة فإن بدأ بالزوج نظرت فإن صدقه
 سقط حقمن النكاح ولا تسل المرأتا إليه لأن إقراره يقبل على حشدونها وإن كذبه قال قول قوله مع
 يمينه لأن الأصل عدم الرجعة فإن حلف سقط دعوى الأول وإن نكل ردت اليمين عليه فإن حلف
 وقتلنا يمينه مع نكول المدعى عليه كالبينة حكمنا بأنه لا يمكن فيها نكاح فإن كان قبل الدخول
 لم يزمنه شيء وإن كان بعد الدخول لم يمسهر للمثل وإن قلنا أنه كالإقرار لم يقبل إقراره في إسقاط حقها
 فإن دخل بها زمة للمسي وإن لم يدخل بها زمة نصف للمسي ولا تسل المرأتا إلى الزوج الأول على القولين
 لا تأجلناه كالبينة أو كالإقرار في حشدونها حقها وإن بدأ بخسومة الزوجة فمدت لم تسل إليه لأنه لا يقبل
 إقرارها على الثاني كما لا يقبل إقراره عليها ويلزمها المهر لأنها أقرت أنها حلت يمينين بينهما فإن زال
 حتى الثاني بطلاناً وفسخاً وقاترت إلى الأول لأن النكاح حل في الثاني وقدر أن كذبه قال قول قولها
 وهل تحلف على ذلك فيه قولان أحدهما لا تحلف لأن اليمين تعرض عليها تخاف فتقر ولو أقرت
 لم يقبل إقرارها فلم يكن في تحليفها فائدة والثاني تحلف لأن في تحليفها فائدة وهو أنها بما أقرت
 فيلزمها المهر وإن حلفت سقطت دعواها وإن نكلت ردت اليمين عليه فإذا حلف حكمه بالمهر
 (فصل) إذا تزوجت الرجعية في عدتها وحلت من الزوج ووضعت وشترعت في أنعام العدة من الأول
 وراجعها بمحض الرجعة لأنه راجعها في عدتها فإن راجعها قبل الوضع فقيمه بها وإن أحدهما لا يصح لأنها
 في عدتها من غير مهر فكل رجعتها والثاني يصح بما بقي عليها من عدتها لأن حكم الزوجة باق وإنما
 حرمت لها مرض فصار كالأرثيمة
 (فصل) إذا طلق الحرامرأته ثلاثاً وأطلق العبد امرأته طلقين حرمت عليه ولا يحل له نكاحها حتى
 تنكح زوجاً غيره ويأها والليل عليه قوله عز وجل فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً
 غيره ورويت عائشة رضي الله عنها أن رفاعَةَ القرظي طلق امرأته بيت حلالاً فزوجهها عبد الرحمن
 ابن الزبير فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أتى كنت عند رفاعَةَ وطلق ثلاث
 طلاقات وتزوجني عبد الرحمن بن الزبير وأنه والله مامعه يا رسول الله الأمثل هذه الهدية فقبض
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لملك زيد بن أن رجعى إلى رفاعَةَ والله حتى تذوق عسلته ويذوق
 عسلتك ولا تحل إلا بالوطء في الفرج فإن وطئها فبادون الفرج أو وطئها في الموضع المكر ولم تحل لأن
 النبي صلى الله عليه وسلم علق على ذوق العسلية وذلك لا يحصل إلا بالوطء في الفرج وأدنى الوطء أن
 يغيب الحشفة في الفرج لأن أحكام الوطء تتعلق به ولا تتعلق بمادونه فإن أوج الحشفة في الفرج من
 غير انتشار لم تحل لأن النبي صلى الله عليه وسلم علق الحكم بذوق العسلية وذلك لا يحصل من غير انتشار
 وإن كان بعض الله كرمقطة غصلي ما ذكره في الرد بالعيب في النكاح وإن كان مسالواً لأحل بوطئه
 لأنه في الوطء كالنفس وأقوى منه ولم يفقد إلا الزوال وذلك غير معتبر في الإحلال وإن كان صراخاً
 أصل لأنه لا يكمل في الوطء إلا بوطئته وهي تامة ومجنونة واستدخلت هي ذكر الزوج وهو نائم ومجنون
 أو وجدها على فراش ففتنها غيرها فوطئها حلت لأنه موطئ مصادف النكاح
 (فصل) فإن رآها رجل أجنبي ففتنها زوجته فوطئها وكانت أمه فوطئها ولا يحل له نكاحها حتى تنكح
 حتى تنكح زوجاً غيره وإن وطئها الزوج في نكاح قاسد كالتكاح بلازول ولا شهود أو في نكاح
 شرط فيه أنه إذا أحلها الزوج الأول فلا نكاح بينهما فذهب قولان أحدهما أنه لا يحلها لأنه لو طئ في

نكاح غير صحيح فلم يحل كوطه الشبهة والثاني انه يحلها لما روى عبادة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن الله الحلل والحلل له فساد ولا يوطع في نكاح قاصبه الوطع في النكاح الصحيح
(فصل) وان كانت المطلقة أمة فملكها الزوج قبل ان ينكحها تزواج غيره فلهذه انما التحل لقوله عز وجل فالتحل لهن بعد حتى تنكح زوجا غيره ولا نكاح الزوج لا يجوز أن يكون محرما عليه من وجه مباح من وجه ومن أحمأ بن من قال يحل له وطؤها لان الطلاق يختص بالزوجة فآثر التحريم في الزوجية
(فصل) وان طلق امرأته ثلاثا وقرأ ثم ادعت المرأة انها تزوجت بزواج حلها جاز له أن يزوجه لانها مؤمنة فلما ندع من الاباحة فان وقع في نفسه انها كاذبة فالاولى ان لا يزوجه احتياطا
(فصل) وان تزوجت المطلقة ثلاثا تزوج وادعت عليه انه أصابها أو أنكر الزوج لم يقبل قولها على الزوج الثاني في الاصابة ويقبل قولها في الاباحة للزوج الاول لانها تدعى على الزوج الثاني حقا وهو استقرار المهر ولا تدعى على الاول شيئا وانما تخبر من امره في مؤمنة فقبل وان كتبها الزوج الاول فلما ندع على الثاني من الاصابة شهر رجح فصدقها بانه لا يزوجه لانه قد لا يعلم انها أصابته يعلم بعد ذلك وان ادعت على الثاني انه طلقها وأنكر الثاني لم يحز الاول نكاحها لانه اذ لم يثبت الطلاق فهي باقية على نكاح الثاني فلا يحل الاول نكاحها ومخالف اذا اختلف في الاصابة بعد الطلاق لانه ليس لاحد حق في بعضها قبل قولها

(فصل) اذا عادت المطلقة ثلاثا الى الاول بشرط الاباحة ملك عليها ثلاث تطليقات لانه قد استوفى ما كان ملك من الطلاق ثلاث فوجب أن يستأنف الثلاث فان طلقها طلاقة أول طليقتين فتزوجت بزواج آخر فوطئها ثم أبانها رجعت الى الاول بما بقي من عدد الطلاق لانها عادت قبل استيفاء العدد فرجعت بما بقي كالزوجة قبل أن تنكح زوجا غيره

(كتاب الايلاء)

يصح الايلاء من كل زوج بالغ عاقل قادر على الوطاء لقوله عز وجل الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر أو ماله مبي والمجنون فلا يصح الايلاء منه ما لقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق ولانه قول يختص بالزوجة فلم يصح من الصبي والمجنون كاطلاق وأما من لا يقدر على الوطاء فان كان بسبب زوال كالمرض والمجنون صح الايلاء وان كان بسبب لا يزول كالمجنون والاش ففيه قولان أحدهما يصح الايلاء لان من صح الايلاء اذا كان قادرا على الوطاء صح الايلاء اذ لم يقدر كالمرض والمجنون واثاني قاله في الام لا يصح الايلاء لانه يمين على ترك ما لا يقدر عليه بحال فلم يصح كالجاحف لا يصح السامع لان القصد بالايلاء منع نفسه من الجماع باليس وذلك لا يصح عن لا يقدر عليه لانه ممنوع من غير يمين ومخالف المرض والمجنون لانها لا يقدر ان عليه اذ زال المرض والمجنون فصح منهما السامع واليمين والمجنون والاش لا يقدران بحال

(فصل) ولا يصح الايلاء الابانة عز وجل وهل يصح بالطلاق والعاق والصوم والصلاة وصدقة المال فيه قولان قال في القديم لا يصح لانه يمين بغير الله عز وجل فلم يصح به الايلاء كاليمين بالنبي صلى الله عليه وسلم والكعبة وقال في الجديد يصح وهو الصحيح لانه يمين ياتيه بالحنث فيها حتى فصحه به الايلاء كاليمين بالله عز وجل فاذا قلنا بهذا فقال ان وطئت فعبدي فهو مول وان قال ان وطئت فنته على أن اعتق رقبة فهو مول وان قال ان وطئت فانت طائفي أو امرأتى الاخرى طائفي فهو مول وان قال ان وطئت فنتي أن أطلقك أو أطلق امرأتى لآخرى لم يكن مولا لانه لا يزمه بالوطء شيء وان

(باب الايلاء) الايلاء هو

اليمين التي يولي اياه وأية

اذا حلف فهو مول جمه الايلاء

قال طرفة

فأليت لا ينفك كسحي

بطانة

لعصب رقيق الشفرتين

مهند

وقال في الجمع

قليل الأيلاء يحفظ ليمينه

وان سبقت منه الالية برت

ويقال تأتي يتألى وكذا

اتلى يأتي قال الله تعالى

ولا تأكل أولوا الفضل منكم

وتألى يتألى ومنه الحديث

من يتألى على الله يكذبه

قال ان وطئتك فانت زانية لم يكن موليا لانه لا يزمه بالوطء حتى لانه لا يصير بوطها قاذقان القذف لا يتعلق بالشرط لانه لا يجوز ان تصير زانية بوطء الزوج كالتصير زانية بطول الشمس واذا لم يصير قاذقان لم يزمه بالوطء حتى فلم يجز ان يكون موليا وان قال ان وطئتك فنته على صوم هذا الشهر لم يكن موليا لان المولى هو الذي يزمه بالوطء بعد اربعة أشهر حتى أو يلحقه ضرره وهذا بقدره على وطئها بعد اربعة أشهر من غير ضرر يلحقه ولا حتى يزمه لان صوم شهر مضى لا يزمه كقول قال ان وطئتك فنتي صوم أمس وان قال ان وطئتك فسلمت من ظهاري وهو مظاهر فهو مول وان قال المزني لا يصير موليا لان ما وجب عليه لا يتعين بالنذر كقول قال ان وطئتك فنتي أن أ صوم اليوم الذي على من قضاء رمضان في يوم الاثنين وهذا خطأ لانه يزمه بالوطء حتى وهو اعتاق هذا العبد أو ما الصوم فقد حكى أبو علي بن أبي هريرة فيه وجها آخر أنه يتعين بالنذر كالعتق والتي عليه أكثر أصحابنا وهو المتخصص في الام انه لا يتعين والفرق بينهما أن الصوم الواجب لا تتفاضل فيه الايام والرقاب تتفاضل أثمانها وان قال ان وطئتك فمبدي صوم ظهاري ان ظاهرت لم يكن موليا في الحال لانه يمكنه أن يطأها في الحال ولا يزمه شيء لا يقف العتق بعد الوطء على شرط آخر فهو كقول قال ان وطئتك ودخلت الدار فمبدي صوم ان ظاهرت من قبل الوطء صار موليا لانه لا يمكنه أن يطأها في مدة الايلاء الابحني يزمه فصار كقول قال ان وطئتك فمبدي صوم

(قوله لا اقضتكم) الاقتضاض
بالقاف جماع البكر والقصة
بالكسر بكارة تجارية
(قوله لا باضعتك) قال في
الشامل قال أبو حنيفة هو
مشتق من البضع وهو
الفرج فيكون مريحا
ودليلتا أنه يحصل أن يكون
من التقاء البضعة من
البدن بالبضعة منه والبضعة
القطعة من اللحم ومنه
الحديث فاطمة بضعتي مني
وقيل البضع هو الاسم من
بضع اذا جامع

(فصل) ولا يصح الايلاء الا على ترك الوطء في الفرج فان قال والله لا وطئتكم في الدبر لم يكن موليا لان الايلاء هو العين التي يمنع بها نفسه من الجماع والوطء في الدبر ممنوع منه من غير عين ولان الايلاء هو العين التي يقصد بها الاضرار بترك الوطء والوطء الذي يلحق الضرر بتركه هو الوطء في الفرج وان قال والله لا وطئتكم فبادون الفرج لم يكن موليا لانه لا ضرر في ترك الوطء فبادون الفرج (فصل) وان قال والله لا أيكك في الفرج أو والله لا أغيبك كرى في فرجك أو والله لا اقضتكم بد كرى وهي بكرة فهو مول في الظاهر والباطن لانه صريح في الوطء في الفرج وان قال والله لا اجامعك أو لا وطئتكم فهو مول في الحكم لان اطلاقه في العرف يقتضي الوطء في الفرج وان قال أردت بالوطء وطء القدم وبالجاء الاجتماع بالجسم دين فيه لانه يحتمل ما بدعيه وان قال والله لا اقضتكم ولم يقل بد كرى ففيه وجهان أحدهما أنه صريح كالقسم الاول والثاني أنه صريح في الحكم كالقسم الثاني لانه يحتمل الاقتضاض بنفسه ذكره وان قال والله لا دخلت عليك أو لا تجتمع رأسي ورأسك أو لا جنني وإياك بيت فهو كناية فان نوى به الوطء في الفرج فهو مول وان لم تكن له نية فليس بمول لانه يحتمل الجماع وغيره فلم يعمل على الجماع من غير نية كالكنيات في الطلاق وان قال والله لا لاشرتكم أو لا مستنتكم أو لا قضى اليك ففيه قولان قال في القديم هو مول لانه ورد به القرآن بهذه الالفاظ والمراد بها الوطء فان نوى به غير الوطء دين لانه يحتمل ما بدعيه وقال في الجديد لا يكون موليا بالابتية لانه مشترك بين الوطء وغيره فلم يعمل على الوطء من غير نية كقوله لا اجتمع رأسي ورأسك واخته لانهما نافي قوله لا أميكك أو لا مستك أو لا غيبك أو لا باضعتك فنهى من قال هو كقوله لا لاشرتكم أو لا مستنتكم فيكون على قولين ومنهم من قال هو كقوله لا اجتمع رأسي ورأسك فان نوى به الوطء في الفرج فهو مول وان لم يكن له نية فليس بمول وان قال والله لا غيبت الحشفة في الفرج فهو مول لان تضييعها دون الحشفة ليس بجماع ولا يتعاقب به أحكام الجماع فصار كقول قال والله لا وطئتكم وان قال والله لا اجامعك أو لا اجامعك سوء فان أراد به لا اجامعك الا في الدبر أو فيما دون الفرج فهو مول لانه منع نفسه من الجماع في الفرج في مدة الايلاء وان اراد به لا اجامعك

الاجماع عظيم لم يكن مولد الان الجماع الضعيف كالقوى في الحكم فكذلك في الایله
(فصل) ولا يصح الایله الا في مدة تزید على أربعة أشهر حراً كان الزوج أو عبداً سره كانت الزوجة
 أمانة فإن أكل على مادون أربعة أشهر لم يكن مولد القول عز وجل الذين يؤلون من نسائهم ترين
 أربعة أشهر قد عل أنه لا يصير بمادونه مولد لان الضرر لا يتحقق بترك الوطء فإدون أربعة
 أشهر والدليل عليه ما روى أن عمر رضي الله عنه كان يطوف ليلة في المدينة فسمع امرأة تقول

ألا طالع هذا الليل وازور جانبہ • وليس الى جنبی حلیل لأعبه

فواته لولا الله لاشئ غيره • لزعم من هذا السرير جوانبه

مخافة ربي والحياه يكفى • وأكرم بعلى أن تنال مرا كبه

فسأل عمر رضي الله عنه النساء كم تصبر للمرأة عن الزوج فقلن شهرين وفي الثالث ينقل الصبر وفي الرابع
 يفقد الصبر فكتب عمر الى أمراء الاجناد أن لا تحبسوا الرجل عن امرأته أكثر من أربعة أشهر
 وإن أكل على أربعة أشهر لم يكن مولد لان المطالبة بالقيشة أو الطلاق بعد أربعة أشهر فإذا أكل على
 أربعة أشهر لم يبق بعدها إیله فلا تصح المطالبة من غير إیله

(فصل) وإن قالوا لا وطئتكم فهو مولد لأنه يقتضي التأيد وإن قالوا لا وطئتكم مدة وإياه
 ليطول عهدهم بجماعي فإن أراد مدة تزید على أربعة أشهر فهو مولد وإن لم يكن له نية لم يكن مولد
 لأنه يقع على القليل والكثير فلا يصح مولد من غير نية وإن قالوا لا وطئتكم مدة أشهر فإذا
 مضت فواته لا وطئتكم سنة فهو إیله لأن في زمانين لا يدخل أحدهما في الآخر فيكون مولد في كل واحد
 منهما لا يتعلق أحدهما بالآخر في حكم من أحكام الإیله وإذا قضى حكم أحدهما في حكم الآخر لأنه
 أفرد كل واحد منهما في زمان فأفرد كل واحد منهما عن الآخر في الحكم وإن قالوا لا وطئتكم
 خمسة أشهر ثم قالوا لا وطئتكم سنة دخلت السنة الأولى في الثانية كما إذا قاله على مائة ثم قاله
 على ألف دخلت المائة في الألف فيكون إیله واحداً إلى سنة يمين فيضرب طمأمة واحداً ويوقف
 لها وقفاً واحداً فإن وطئ بعد الخمسة الأشهر حنث في يمين واحدة فيجب عليه كفارة واحدة وإن
 وطئ في الخمسة الأشهر حنث في يمينين فيجب عليه في أحد القولين كفارة وفي الثاني كفارتان وإن
 قالوا لا وطئتكم أربعة أشهر فإذا مضت فواته لا وطئتكم أربعة أشهر فميموجهاً واحداً وهو
 الصحيح أنه ليس بمولد لأن كل واحد من الزمانين أقل من مئة إیله والثاني أنه مولد لأنه منع
 نفسه من وطئ ثمانية أشهر فصار كالوجهاً في يمين واحدة

(فصل) وإن قالوا لا وطئتكم فواته لا وطئتكم قضيه قولان قال في القديم يكون مولد في الحال لأن
 المولى هو الذي يتمتع من الوطء خوفاً للضرر وهذا يمنع من الوطء خوفاً من أن يطأها فيصير مولد
 فعلى هذا إذا وطئها صار مولداً وذلك ضرر وقال في الجديد لا يكون مولد في الحال لأنه يمكنه أن يطأها
 من غير ضرر بإحضار في الحال فلم يكن مولد فعلى هذا إذا وطئها صار مولداً لأنه يبيح عین منع الوطء على
 التأييد وإن قالوا لا وطئتكم في السنة إلا مرة صار مولد في قوله القديم ولا يكون مولد في الحال في
 قوله الجديد فإن وطئها نظرت فإن لم يبق من السنة أكثر من أربعة أشهر لم يكن مولد وإن بقي أكثر
 من أربعة أشهر صار مولد

(فصل) وإن علق الإیله على شرط يستحيل وجوده بأن يقولوا لا وطئتكم حتى تصمدى الى
 السماء أو تصاخي آخره فهو مولد لأن معناه لا وطئتكم أبداً وإن علق على ما لا يفتقر أنه لا يوجد
 إلا بعد أربعة أشهر مثلاً أن يقولوا لا وطئتكم الى يوم القيامة أو الى أن أخرج من بغداد الى الصين

(قوله ترين أربعة أشهر)

الترين التلبس والتلبس

والانتظار **(قوله وازور)**

جانبه أي بعد صاحبه

يقال يترزواي بعيدة

النور والوزرة البعد وهو

من الأزور قال الشاعر

وباء وردت على زورة •

كشى السبني راح الشفيا

(قوله حليل لأعبه)

اشتقاق الحليل لامن

الحل ضد الحرام وامامن

حلوها على القرائش **(قوله)**

لزعم الزعم تعمرتك

الشيء وزعمته فتزعم

أي سوكته فتعمرتك **(قوله)**

وقبلاً من وقفت الدابة

أقفها إذا منعها من المشي

(قوله حتى تصاخي الزيا)

المصاخي الاخنة باليد

والتصافح مثله ومنه

الحديث إذا التقى المسلمان

فصافحا

وأعده فهو مولود لان القيامة لا تقوم الا في مدة تز يدعى أربعة أشهر لان لها شرائط تقدمها وتبين
أنه لا يقدر أن يخرج من بطنه الى الصبي ويمود الا في مدة تز يدعى أربعة أشهر وان علق على
شرط الغالب على الظن أنه لا يوجد الا في الزيادة على أربعة أشهر مثل أن يقول والله لا وطئت حتى
يخرج السجالي وحتى ينجي من يمين خراسان ومن عادته يدان لا يجي الامع الحاج وقد عني وقت
عادته يز يدعى أربعة أشهر فهو مولود لان الظاهر أنه لا يوجد شيء من ذلك الا في مدة تز يدعى
أربعة أشهر وان علق على أمر يبين وجوده قبل أربعة أشهر مثل أن يقول والله لا وطئت حتى
يذبل هذا البقل أو يصف هذا الثوب فليس بمولود لا ما يبين أن ذلك بوحده قبل أربعة أشهر وان
علقه على أمر الغالب على الظن أنه لا يوجد قبل أربعة أشهر مثل أن يقول والله لا وطئت حتى ينجي
زيد من القرية وعادته أنه يجي في كل جمعة لصلابة أوطى الحطب لم يكن مولود لان الظاهر أنه
يوجد قبل مدة الايلاء وان جاز أن يتأخر لعارض وان قال والله لا وطئت حتى أموت أو يموت في
مول لان الظاهر بقاؤهما وان قال والله لا وطئت حتى يموت فلان فهو مولود ومن أمهاتنا من قال
ليس بمولود والصحيح هو الاول لان الظاهر بقاؤه ولانه لو قال ان وطئت فبعدى سوكان مولود على
قوله الجديد وان حرأ بموت العبد قبل أربعة أشهر

(فصل) وان قال والله لا وطئت في هذا البيت لم يكن مولود لانه يمكنه أن يطأها من غير حنث ولانه
لا ضرر عليها في ترك الوطء في بيت يمينه وان قال والله لا وطئت الا برضاك لم يكن مولود لما ذكرناه
من التعليق وان قال والله لا وطئت ان شئت فقالت في الحال شئت كان مولود وان أخت الجواب
لم يكن مولود على ما ذكرناه في الطلاق

(فصل) وان قال لاربع نسوة والله لا وطئتسكن لم يصير مولود حتى يطأ ثلاثا منهن لانه يمكنه أن يطأ
ثلاثا منهن من غير حنث فلم يكن مولود وان وطئ ثلاثا منهن صار مولودا من الرابعة لانه لا يمكنه وطؤها
الا بحنث ويكون ابتداء المسعة من الوقت الذي تعين فيه الايلاء وان طلق ثلاثا منهن كان الايلاء موقوفا
في الرابعة لا تعين فيها لانه يقدر على وطئها من غير حنث ولا يسقط منها لانه قد يطأ الثلاث المطلقات
بنكاح أو سفاح فيتعين الايلاء في الرابعة لانه يحث بوطئها والوطء المحظور كالزنا في الحنث ولهذا
قال في الام لو قال والله لا وطئت وفلانة الاجنبية لم يكن مولودا من امرأته حتى يطأ الاجنبية وان
ماتت من الاربع واحدة سقطت الايلاء في الباقيات لانه قد حث في الباقيات لان الوطء في الميتة
قد حث ولان الايلاء على الوطء والطلاق الوطء لا يدخل فيه الميتة ويدخل فيه الوطء المحرم
وان قال لاربع نسوة والله لا وطئت واحدة منكن وهو يريد كلهن صار مولودا في الحال لانه يحث
بوطء كل واحدة منهن ويكون ابتداء المسعة من حين التمين فأشبهت طالب وقب لها فان طلقها وجاءت
الثانية وقب لها فان طلقها وجاءت الثالثة وقب لها فان طلقها وجاءت الرابعة وقب لها فان طلقها
الاولى فوطئها حنث وسقط الايلاء فيمن بقي لانه لا يحث بوطئهن بعد حنث بوطء الاولى وان طلق
الاولى ووطئ الثانية سقط الايلاء في الثالثة والرابعة وان طلق الاولى والثانية ووطئ الثالثة سقط
الايلاء في الرابعة وحدها وان قال والله لا وطئت واحدة منكن وأراد واحدة بعينها تعين الايلاء
فهيادون من سواها ويرجع في التعيين الى بيانه لانه لا يعرف الا من جهة فان عين واحدة وصدقته
الباقيات تعين فيها وان كذب الباقيات حلفن فان نكح حلفن وثبت فيهن حكم الايلاء بنكوله
واعتنهن وان قال والله لا وطئت واحدة منكن وهو يريد واحدة لابعينها فلان يعين فيمن شاء
ويؤخذ تعين اذا بين ذلك فاذا عين في واحدة منهن لم يكن للباقيات مطالبة وفي ابتداء المسعة

(قوله لان لها شرائط)
تقسمها (أي علامات قال
الله تعالى فقد جاءه اشراطها
(قوله حتى يذبل هذا البقل)
ذبل يذبل ذولا اذا جف
ويس والبقول معروف
وكل بنت اخضرت له الارض
فهو بقل

وجهاً أحدهما من وقت العيين والآخري من وقت التعيين كالمدة في الطلاق إذا وقع في أحدهما
لا بعينها ثم عينته في واحدة منهم وإن قال والله لأصدر كل واحد مائة ميسكن فهو مائة من كل واحدة
منهم وإبداء المدة من حين العيين فإن وطئ واحدة منهم حث ولم يسقط الإيلاء في الباب إذا لاه
بحث بوطء كل واحدة منهم

﴿فصل﴾ وإن كانت له امرأة واحدة لا أحداً وبعد لا صبتك ثم قال لا خيراً لك من صبر
موليا من الثانية لأن العيين بالله عز وجل لا يصح إلا بلفظ صريح من اسم أو صفة أو تشريك بينهما
كناية فلم يصح بها لعين بالله عز وجل وإن قال أحدهما إن أصبحت فأت طاقاً ثم قال لا خيراً
أشركت معها ونوى صار مولياً لأن إطلاقاً يصح بالسكينة

﴿فصل﴾ وإذا صح الإيلاء لم يطلب شيء قبل أربعة أشهر لقوله عز وجل الذين يؤلون من نسائهم
تربص أربعة أشهر وإبداء المدة من حين العيين لا ما ثبت بالنص والاجماع فلم تقتصر إلى الحائض
كمدة العدة فإن أكلها وهناك عذر يمنع من الوطء فطرت فإن كان لعين في الزوجة بأن كانت صغيرة
أو مرضية أو غائبة أو مجنونة أو محرمة أو صائمة عن فرض أو معتكفة عن فرض لم تحسب المدة وإن
طراً شيء من هذه الأعذار في أثناء المدة انقطعت المدة لأن المدة انما نظرت لامتناع الزوج من الوطء
وليس في هذه الأحوال من جهته امتناع فإن زالت هذه الأعذار استؤنفت المدة لأن من شأن هذه
المدة أن تكون متوالية فإذا انقطعت استؤنفت كصوم الشهرين المتتابعين فإن كانت حائضاً حسبت
المدة فإن طراً الحيض في أثناءها لم تنقطع لأن الحيض عذر معتاد لا ينفك منه فلو قلنا إنه يمنع الاحتساب
أصل الضرر وسقط حكم الإيلاء ولهذا لا يقطع المتتابع في صوم الشهرين المتتابعين وإن كانت نفساء
فقيه وجهان أحدهما أنه يحسب المدة لأنه كالحيض في الأحكام فيكون ذلك في الإيلاء والثاني
لا يحسب وإذا طراً قطع لأنه عذر يادر وهو كسائر الأعذار وإن كان العذر لعين في الزوج بأن كان
مرضى أو مجنوناً أو غائباً أو مجبوراً أو محرماً أو صائماً عن فرض أو معتكفاً عن فرض حسبت المدة فإن
طراً شيء من هذه الأعذار في أثناء المدة لم تنقطع لأن الامتناع من جهته والزوجة باقية تحت المدة
عليه وإن أكل في حال الردة أو في عدة الرجعية لم تحسب المدة وإن طرات الردة أو الطلاق الرجعي في أثناء
المدة انقطعت لأن النكاح قد نشأ بالطلاق والردة فلم يكن للامتناع حكم وإن أسلم بعد الردة أو راجع
بعد الطلاق وبقيت مدة التربص استؤنفت المدة لما ذكرناه

﴿فصل﴾ إذا طلقها في مدة التربص انقطعت المدة ولم يسقط الإيلاء فإن راجعها وقد بقيت مدة
التربص استؤنفت المدة فإن وطئها حث في العيين وسقط الإيلاء لأنه أزال الضرر وإن وطئها وهي بائنة
أو مجنونة حث في عيने وسقط الإيلاء وإن استدخلت ذكره وهو نائم لم يحث في عيने لا تزني لعلم
عنه وهل يسقط حقها فيه وجهان أحدهما يسقط لأنها وصفت في حقها وإنه في لا يسقط لأن حقها
في فعله لا في فاعله وإن وطئها وهو مجنون لم يحث لارتفاع القم عنه وهل يسقط حقها فيه وجهان
أحدهما يسقط وهو الظاهر من المذهب لأنها أوصفت منه إلى حقها وإن لم يفصد فسد حقها
كأوطئها وهو يظن أنها امرأة أخرى والثاني وهو قولنا في أنه لا يسقط حقها لأنه لا يحث به بمسقط
به الإيلاء

﴿فصل﴾ وإن وطئها وهناك مانع من إتمام أو صوم أو حيض سقط به حقها من الإيلاء لأنها وصفت
منه إلى حقها وإن كان بمجرم

(فصل) وإن لم يطلقها ولم يطلقها حتى انقضت المدة نظرت فإن لم يكن عذر يمنع الوطء ثبت لها المطالبة بالقيضة والطلاق لقوله عز وجل الذين يؤثرون من نسائهم ترين أو بسة أشهر فإن طأوا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم وإن كانت الزوجة أم لم يجز لولي المطالبة وإن كانت مجنونة لم يكن لوليها المطالبة لأن المطالبة بالطلاق أو القیضة طريقها الشهوة فلا يقوم الولي فيه مقامها والمستحب أن يقول في المجنونة اتق الله في حقها فأما أن تقيء إليها وتطلقها وإن ثبتت لها المطالبة ففدت عنها الزوجة جزأها أن ترجع وتطالب لأنها لم تأت بها المطالبة لدفع الضرر بترك الوطء وذلك يتجعد مع الأحوال فجأها الرجوع كالوأسر بالنفقة ففدت عن المطالبة بالفسخ وإن طوبى بالقيضة فقلل مهلوف فيبعض قولان أحدهما مهل ثلاثة أيام لأنه قريب والدليل عليه قوله عز وجل ولا تمسوا سيوءه فيأخذكم عذاب قريب فقروها فقال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام ذلك وعد غير مكتوب ولهذا قدر به الخيار في البيع والثاني مهل فسر ما يحتاج إليه التائب للوطء فإن كان ناعسا مهلا إلى أن ينام وإن كان جالسا مهلا إلى أن يأكل وإن كان شربا مهلا إلى أن يخف وإن كان صائما مهلا إلى أن يفطر لأنه سق حبل عليه وهو قادر على إدامته فمهل أكثر من قدر الحاجة كالدين الحال

(فصل) وإن وسمها في الفرج فقد أوقاها سقها ويسقط الإيلاء وأدناه أن تقيب الحشفة في الفرج لأن أحكام الوطء تتماق به وإن وطئها في الموضع المذكور وطئها فيادون الفرج لم يستدبه لأن الضرر لا يزول إلا بالوطء في الفرج فإن وطئها في الفرج فإن كانت اليمين بالله تعالى فهل تنزله الكفارة فيه قولان قال في القديم لا تنزله لقوله عز وجل فإن طأوا فإن الله غفور رحيم فعلق المغفرة بالقيضة فدل على أنه قد استغنى عن الكفارة وقال في الجديد تنزله الكفارة وهو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم من حلق على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأتها حتى يوفى خير وليكفر عن يمينه ولا يمسك بالله تعالى وحش فزمت الكفارة كالحول على ترك صلاة فصلها واختلاف أصحابنا في موضع القولين فذهب من قال القولان فيمن جامع وقت المطالبة فأما إذا وطئ في مدة الترابص فإنه يجب عليه الكفارة قولاً واحداً لأن بعد المطالبة العمية واجبة فلا يجب بها كفارة كالحلق عند التحلل ومنهم من قال القولان في الحالين ويخالف كفارة الحلق فإنها يجب بالمحظور والحلق المحظور هو الحلق في حال الإحرام وأما الحلق عند التحلل فهو نكاح وليس كذلك كفارة اليمين فإنها يجب بالحنث والحنث الواجب كالحنث بالمحظور في إيجاب الكفارة وإن كان الإيلاء على عتق وقع بنفس الوطء لأنه سق معلق على شرط فوقع بوجوده وإن كان على نكاح أو نكاح موصوم أو صلاة أو تصدق بماله فهو بالخيار بين أن يفي بما نذر وبين أن يكفر بكفارة يمين لأنه نذر نذر على وجه اللجاج والنصب فيخبر فيه بين الكفارة وبين الوفاء بما نذر وإن كان الإيلاء على الطلاق الثلاث طلقت ثلاثاً لأنه طلاق معلق على شرط فوقع بوجوده وهل يمنع من الوطء أم لا فيعوجهان أحدهما وهو قول أبي علي بن خبير أنه يمنع من وطئها لأنها تطلق قبل أن ينزع فتعنه كمنع من شهر رمضان أن يجمع وهو يخشى أن يطلق الفجر قبل أن ينزع والثاني وهو الوجه أنه لا يمنع لأن الإيلاج صادم النكاح والذي يصادف غير النكاح هو النزاع وذلك ترك الوطء وما تعلق التحريم بفعله لا يتعلق بتركه وطأه لولا الرجل أدخل داره ولا تم فيها جازان بدخل ثم يخرج وإن كان الخروج في حال الخطر وأما مسألة الصوم فقد ذكر بعض أصحابنا أنه على وجهين أحدهما أنه لا يمنع فلا فرق بينه وبين مسألتنا صلى هذا لا يزبد على تقييب الحشفة في الفرج ثم ينزع فنزاع على ذلك وأستدلهم لم يجب عليه الحد لأنه وطء اجتمع فيه التحليل

(قوله القیضة) هي الرجوع فاه يني إذا رجع قال الله تعالى فإن طأوا فإن الله غفور رحيم أي فإن رجعوا ومنه إلى ما قلنا هو الطل والقي القیضة أصله كله الرجوع وكلمة مدهوز (قوله على وجه اللجاج والنصب) اللجاج والتجديج التي تودي إلى الخصومة وتقطر لها

والتحريم فلم يجب به الحد وهل يجب به المهر فيه وجهان أحدهما يجب كما يجب الكفارة على الصائم إذا أوجع قبل الفجر واستدام بعد طلوعه والثاني لا يجب لان ابتداء الوطء يتعلق به المهر الواجب بالنكاح لان المهر في مقابلة كل وطء يوجد في النكاح وقد تكون مفوضة فيجب عليه المهر بتفصيل الحشقة فأوجبنا بالاستدامة مهرا أدى الى ايجاب مهرين بإيلاج واحد وليس كذلك الكفارة فانها لا تتعلق بابتداء الجماع فلا يؤدي ايجابه في الاستدامة الى ايجاب كفارتين بإيلاج واحد وان نزع ثم أوجع نظرت فان كانا جاهلين بالتحريم بان اعتقدنا ان الطلاق لا يقع الا باستكمال الوطء لم يجب عليهما الحد للشبهة فعلى هذا يجب المهر وان كانا عالين بالتحريم ففي الحد وجهان أحدهما انه يجب لانه إيلاج مستأنف محرم من غير شبهة فوجب به الحد كالإيلاج في الاجنبية فعلى هذا لا يجب المهر لانها زانية والثاني لا يجب الحد لان الإيلاجات وطء واحد فاذا لم يجب في أوله لم يجب في انعامه فعلى هذا يجب لها المهر وان علم الزوج بالتحريم وجهلت الزوجة وأعدت ولم تقدر على دفعه لم يجب عليها الحد ويجب لها المهر وفي وجوب الحد على الزوج وجهان وان كان الزوج جاهلا بالتحريم وهي عالة ففي وجوب الحد عليها وجهان أحدهما يجب في هذا لا يجب لها المهر والثاني لا يجب فعلى هذا يجب لها المهر

(فصل) وان طلق فقد سقط حكم الإيلاء وبقيت الجمين فان امتنع ولم يف ولم يطلق ففيه قولان قال في القديم لا يطلق عليه الحاكم لقوله صلى الله عليه وسلم الطلاق لمن أخذ بالساق ولان ما خيره فيه الزوج بين أمرين لم يبق الحاكم فيه مقامه في الاختيار كالأول مسلم وتحتة أختان فعلى هذا يحبس حتى يطلق أو يبنى كما يحبس اذا امتنع من اختيار احدي الاختين وقال في الجديد يطلق الحاكم عليه لان ما دخلت النيباة فيه وتعين مستحقة واه تمتع من هو عليه قام الحاكم فيه مقامه كقضاء الدين فعلى هذا يطلق عليه طلاقا وتسكون رجعية وقال أبو نورة تقع طلاقه بآئنة لانها فرقة لدفع الضرر ولقد الوطء فكانت بآئنة كفرقة العنين وهذا خطأ لانه طلاق صاذف مدخولها من غير عوض ولا استيفاء عدد فكان رجعية كالطلاق من غير إيلاء ومختلف فرقة العنين فان تلك الفرقة فسخ وهدا طلاق فاذا وقع الطلاق ولم يراجع حتى بانت ثم تزوجها والمدة باقية فهل يعود الإيلاء على ما ذكرناه في عود الجمين في النكاح الثاني فان قلنا يعود فان كانت المدة باقية استؤنفت مدة الإيلاء ثم طوب بعد اتمامها بالفيئة والطلاق فان راجعها والمدة باقية استؤنفت المدة وطوب بالفيئة أو الطلاق وعلى هذا الى ان يستوفي الثلاث فان عدلت اليه بعد استيفاء الثلاث والمدة باقية فل يعود الإيلاء على قولين

(فصل) وان انقضت المدة وهناك عذر يمنع الوطء نظرت فان كان لعني فيها كالمرض والجنون الذي لا يخاف منه والأغواء الذي لا يميز معة والحبس في موضع لا يصل اليه أو الاحرام أو اوصاف الواجب أو الحيض أو النفاس لم يطالب لان المطالبة تكون مع الاستحقاق وهي لا تستحق الوطء في هذه الاحوال فلم تجز المطالبة به وان كان العذر من جهته نظرت فان كان مغلوبا على عقله لم يطالب لانه لا يصلح للخطاب ولا يصح منه جواب فان كان مريضا يمنع الوطء أو حبس بغير حق حبسا يمنع الوصول اليه طوبان يبنى فيئة الضرر بلسانه وهو ان يقول است أقدر على الوطء ولو قدرت ففعلت فاذا قدرت فعلت وقال أبو نورة لا يلزمه الفيئة باللسان لان الضرر بترك الوطء لا يزول بالفيئة باللسان وهذا خطأ لان القصد بالفيئة ترك ما قصد اليه من الاضرار وقد ترك القصد الى الاضرار بما أتى به من الاعتذار ولان القول مع العذر يقوم مقام الفعل عند القدرة وطن نقول ان اشهاد شفعين على طلب الشفعة في حال الفيئة يقوم مقام الطلب في حال الحضور في اثبات الشفعة واذ فاء بالسان ثم قدر طوب بالوطء لانه تأخر بغير فاذا زال العذر طوب به

﴿فصل﴾ وإن انقضت المدة وهو غائب فإن كان الطريق أنما قلها إن توكل من يطالبه بالمسير إليها أو يجعلها إليه أو بالطلاق وإن كان الطريق غيراً من فاء فيتمتع مدور إلى أن يقدر فإن لم يفعل أخذ بالطلاق **﴿فصل﴾** وإن انقضت المدة وهو محرم قيل له إن وطئت فسد إحرامك وإن لم تطأ أخذت بالطلاق فإن طلقها سقط حكم الإيلاء وإن وطئها فقد أفاها حقها وقد نسك وإن لم يطأ ولم يطلق فقيه وجهان أحدهما يقتنع منه بغيره مدور إلى أن يتحلل لأنه غير قادر على الوطء فاشبه المريض والمحرموس والثاني لا يقتنع منه وهو ظاهر النص لأنه امتنع من الوطء بسبب من جهته

﴿فصل﴾ وإن انقضت المدة وهو مظاهر قيل له إن وطئت قبل التكثير أتمت الظهار وإن لم تطأ أخذت بالطلاق فإن قال مهلوى حتى أشتري ربة أ كفر بها أمهل ثلاثة أيام وإن قال أمهلوى حتى أ كفر بالصيام لم يهل لأن مدة الصيام تطول وإن أراد أن يطأها قبل أن يكفر وقالت المرأة لأ سكتك من الوطء لأنني محرمة عليك فقد ذكر الشيخ أبو حامد الأسفراييني رحمه الله أنه ليس لها أن تمتنع فإن امتنعت سقط حقها من المطالبة كما يقول فيمن لهدن على رجل فاحضرها لا فامتنع صاحب الحق من أخذها وقال لا أخذها لأنه منصوب أنه يلزمه إن أخذها وأبهره من الدين وعندى أن لها أن تمتنع لأنه وطء محرم فجاءه أن امتنع منه كوطء الرجعية وتحالف صاحب الدين فإنه يدعى أنه منصوب والذي عليه الدين يدعى أنه ماله والظاهر معه فإن اليند على الملك وليس كذلك وطء المظاهر منها فإنها متفقان على

تحريمه فتظهر من المال أن يتفق على أنه منصوب فلا يجبر صاحب الدين على أخذه

﴿فصل﴾ وإن انقضت المدة فادعى أنه عايز ولم يكن قد صرف حاله أنه عايز وأقار فقيه وجهان أحدهما وهو ظاهر النص أنه يقبل قوله لأن التعيين من الصوب إلى لا يقبل عليها غيره فقبل قوله فيه مع العين فإن حلف طوبى فبينة مدور أو يطلق والوجه الثاني أنه لا يقبل قوله لأنه منهم فعلى هذا يؤخذ بالطلاق **﴿فصل﴾** وإن آلى لمجبوب وقاد أنه يصح بلاؤاً أو آلى وهو صحيح التذكر وانقضت المدة وهو مجبوب فاء فيتمتع مدور وهو أن تقودت حملت فإن لم تحمداً بالطلاق

﴿فصل﴾ وإن اختلف الزوجان في انقض المدة فادعت المرأة انقضاءها أو أنكر الزوج فاقول قول الزوج لأن الأصل إنهم لم ينقض لأن هذا اختلاف في وقت الإيلاء فكان أقول فيه قوله وإن اختلفا في لاء بقادعى لروح أنه أمهأها أو أكرت المرأة فعلى ذكر ما في العنين

﴿كتاب الظهار﴾

الظهار محرم لقوله عز وجل الذين يظهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم الإللائي ولدهن وهم يقولون منكر من القول ورا ويصح ذلك من كل زوج مكاف لقوله عز وجل والذين يظهرون من نسائهم ثم يهونوا قالوا فتحرر ربة لا نه قول يخص به السكاح فصحت من كل زوج مكاف كطلاق ولا يصح من السيدى أمته قوله عز وجل والذين يظهرون من نسائهم نخس به الأزواج ولأن طواركا مطلقاً إلى الله في الحاشية ففسخ حكمه وبقي محله

﴿فصل﴾ وإن قال أنت على كظهر أمى فهو مظاهر وإن قال أنت على كظهر جدتي فهو مظاهر لأن الجدتين الأمهات ولا نها كالألفي التحريم وإن قال أنت على كظهر أمى لم يكن ظهاراً لأنه ليس بمحل الاستمتاع فله مصر بالتشبيه بمظاهرها كالبينة وإن قال أنت على كظهر أختي أو عمتي فقيه قولان قال في تقديم ليس مظاهر لأن الله تعالى نص على الأمهات وعن الأصل في التحريم وغيرهن فرع لمن ودنهن فله بلحقن بهن في الطيار وقال في الجد يد مظهر وهو الصحيح لأنها محرمة بالقرابة على الثانية فاشبهت لاء وإن شبهها بمحرمة من غير ذوات المحارم نظرت فإن كانت امرأة حلتها ثم حرمت

(قوله من الصوب التي لا يقف عليها غيره) أى لا يطلع عليها يقال وقفت على السبب وأوقفت خبرى عليه أى أخلته

﴿ومن كتاب الظهار﴾ الظهار مشتق من الظهر وكل مركوب يقال له ظهر قال ابن قتيبة وإنما خصوا الظهار بالتحريم دون سائر الأعضاء لأنه موضع الركوب والمرأة مكرمة إذا غشيت فكأنه أراد بقوله أنت على كظهر أمى ركوبك للسكاح على حرام كعب أمى

للسكاح وهو استعاره فكأنه عن الجاع ثم يهونون لما قالوا لا لى قالوا فادع

معنى إلى (قوله لا للآلى) ولينهم هو جمع التي قال الآلى وللاذ قوله وج مكاف قـ ذكر

اتسكف وا يجب المفروقات فوا فصرير ربة أى عتقا

عليه كالأعنة والام من الرضام وحليلة الاب بسد لادته وأحرمة تحل له في الثاني كاحتراز وجهه ونالتها وعنه لما يكن ظهارا لانه دون الام في التحريم وان لم تحل له قط ولا تحل له في الثاني تحليلة الاب قبل ولادته فقبل القولين في ذوات الحرام

(فصل) وان قال أنت عندى أو أنت منى أو أنت منى كظهار أى فهو ظهار لانه يقيد ما يقيد قوله أنت على كظهار أى وان شبهها بضمون أعناه الام غير الظهار بان قال أنت على كفرج أى وكيدها أو كزأسها قالنصوص انه ظهار ومن أحباها من جعلها على قولين قياسا على من شبهها بذات رحم محرم منه غير الام والصحيح انه ظهار قول واحد الان غير الظهار كالظهار في التحريم وغير الام دون الام في التحريم وان قال أنت على كيدن أى فهو ظهار لانه يدخل الظهر فيه وان قال أنت على كروح أى ففيه ثلاثة أوجه أحدها انه ظهار لانه يبره عن الجلة والثاني انه كناية لا يحتمل أنها كالروح في الكرامة فلم يكن ظهارا من غيرته والثالث وهو قول على بن أبي هريرة انه ليس يصريح ولا كناية لان الروح ليس من الاعيان التي يقع بها التشبيه وان شبه عضوا من زوجته بظهر أمه بان قال رأسك أو يدك على كظهار أى فهو ظهار لانه قول يوجب تحريم الزوجة جازا تطبيقا على بدنها ورأسها كالطلاق وعلى قول ذلك القائل يجب ان يكون ههنا قول آخر انه ليس بظهار

(فصل) وان قال أنت على كأي أو مثل أى لم يكن ظهارا الا بالنية لانه يحتمل انها كلام في التحريم أو في الكرامة فلم يجعل ظهارا من غير نية كالكأيات في الطلاق

(فصل) وان قال أنت طالق ونوى به الظهار لم يكن ظهارا وان قال أنت على كظهار أى ونوى به الطلاق لم يكن طلاقا لكل واحد منهما صريح في موجهه في الزوجية فلا ينصرف عن موجهه بالنية وان قال أنت طالق كظهار أى ولم ينو شيئا وقع الطلاق بقوله أنت طالق وعلى قوله كظهار أى لانه ليس معه ما يصبر به ظهارا وهو قوله أنت على أو منى أو عندى فيصير كقول قال ابتداء كظهار أى وان قال أردت أنت طالق طلاقا يحرم كالظهار وقع الطلاق وكان قوله كظهار أى نأ كيدا وان قال أردت أنت طالق وأنت على كظهار أى فان كان الطلاق رجعيا صار مطلقا ومظاهرا وان كانت باتنا وقع الطلاق ولم يصح الظهار لان الظهار يلحق الرجعية ولا يلحق البائن وان قال أنت على حرام كظهار أى ولم ينو شيئا فهو ظهار لانه أتى بصريحه وأكده بلفظ التحريم وان نوى به الطلاق فقد روى الربيع انه طلاق وروى في بعض نسخ المزني انه ظهار به قال بعض أصحابنا لان ذكر الظهار قرينة ظاهره قرينة الطلاق قرينة خفية فقدمت القرينة الظاهرة على القرينة الخفية والصحيح انه طلاق وأما الظهار فهو غلط وقع في بعض النسخ لان التحريم كناية في الطلاق والكناية مع النية كالصريح فصار كقول أنت طالق كظهار أى وان قال أردت الطلاق والظهار فان كان الطلاق رجعيا صار مطلقا ومظاهرا وان كان الطلاق باتنا صار الطلاق ولم يصح الظهار لما ذكرناه فيما تقدم وعلى مذهب ذلك القائل هو مظاهر لان القرينة الظاهرة مقدمة وان قال أردت تحريم عينها وجبت كفارة عين وعلى قول ذلك القائل هو مظاهر

(فصل) ويصح الظهار مؤقتا وهو ان يقول أنت على كظهار أى يوما أو شهرا نص عليه في الام وقال في اختلاف العراقيين لا يصبر مظاهرا لانه لو شبهها بمن تحرم الى وقت لم يصبر مظاهرا فكذلك اذا شبهها بامه الى وقت والصحيح هو الاول لما روى سلمة بن محرز ان كنت امرأة أصيب من النساء ما لا يصيب غيري فلما دخل رمضان خفت أن أصيب من امرأتي شيئا يتابعني حتى أصبح فظاهرت منها حتى يسلم رمضان فينهاي تحديتي ذات ليلة وتكشفت لي منتهي فلم ألبث ان تزوت

وأصل الحر الخالص من كل شيء فكأنه خالص من رقي الصودية ومنه قوله تعالى لئن نذرت لك مافي بطني محررا أى عخلا لعبادة الله تعالى عن أعمال الدنيا يقال حرأى خالص وقوله من قبل أن يتأسا للعاسة ههنا الجماع ومنه قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن سمى بذلك لمس البشرية البشرية وكذلك سميت البشرية لمس البشرية البشرية وهي ظاهرا بالجد والكفارة مأخوذة من كفرت الشيء اذا غطيته وسوترته كأنها تغطي القنوب وتسترها قال ليلى

• كفرت النجوم ظلامها •

(قوله شيئا يتابعني) المتابع الثبات في الشر والجماع ولا يكون المتتابع الا في الشر والسكران يتابع أى يرمى بنفسه وتتابع البعير في مشيه اذا سرك أو لواحده (قوله فلم ألبث ان تزوت عليها) أى كفرت وتوطفت

عليها فانطلقت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال سر رقية ولان الحكم انما يتعلق بالظهار لقوله المنكر والزور ذلك موجود في الوقت

(فصل) ويجوز تعليقه بشرط كدخول الدار ومشية زيد لانه قول يوجب تحريم الزوجة فلان تعليقه بالشرط كالطلاق وان قال ان تظاهرت من فلانة فأنت على كظهر أوى فتزوج فلانة وتظاهرها صار مظاهرا من الزوجة لانه قد وجد شرط تظاهرها وان قال ان تظاهرت من فلانة الاجنبية فأنت على كظهر أوى ثم تزوج فلانة وتظاهرها فيه وجهان أحدهما لا يصير مظاهرا من الزوجة لانه شرط ان يظاهر من الاجنبية والشرط لم يوجد فصار كقولك ان تظاهرت من فلانة وهي اجنبية فأنت على كظهر أوى ثم تزوجها وتظاهرها والثاني يصير مظاهرا منها لانه علق تظاهرها بعينها ووصفها بصفة والحكم اذا تعلق بعين على صفة كانت الصفة نكرة فالشرط كالقول والله لا دخلت دار زيد هذه فباعها زيد ثم دخلها فانه بحث وان لم تكن ملك زيد

(فصل) وان قالت الزوجتزوجها أنت على كظهر أوى أو أعا عليك كظهر أوى لم يلزمها شيء لانه قول يوجب تحريمها في الزوجة بملك الزوج رفعه فاختص به الرجل كالطلاق

(فصل) واذا صح الظهار وجد العود وجبت الكفارة لقوله عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرر برقة والعود هو أن يسكها بعد الظهار زمانا يسكها أن يطلقها فلم يفعل وان ماتت المرأة عقيب الظهار وأطلقها عقيب الظهار لم تجب الكفارة والدليل على ان العود ما ذكرناه هو ان تشبيهها بالام يقتضي أن لا يسكها فإذا أسكها فقد عا فبقال فإذا ماتت وأطلقها عقيب الظهار لم يوجد العود فيها قال

(فصل) وان تظاهرت من رجعية لم يصير عائدا قبل الرجعة لانه لا يوجد الامساك وهي تجري الى الينونة فان راجعها فهل تكون الرجعة عودا أم لا فيه قولان قال في الاملاء لا تكون عودا حتى يسكها بعد الرجعة لان العود استدامة الامساك والرجعة ابتداء استباحة فلم تكن عودا وقال في الام هو عود لان العود هو الامساك وقد سمي الله عز وجل الرجعة امساكا فقال فامساك معروف أو تسريح باحسان ولانه اذا حصل العود باستدامة الامساك فلا ينحصل ابتداء الاستباحة أولى وان بانته منه ثم تزوجها فهل يعود الظهار أم لا على الاقوال التي مضت في الطلاق فإذا قلنا انه يعود فهل يكون النكاح عودا فيه وجهان الصحيح لبقاء على القوانين في الرجعة وان تظاهر الكافر من امرأته وأسلفت المرأة عقيب الظهار فان كان قبل الدخول لم تجب الكفارة لانه لم يوجد العود وان كان بعد الدخول لم يصير عائدا مادامت في العدة لا تنجرى الى الينونة وان أسلم الزوج قبل انقضاء العدة فتيه وجهان أحدهما لا يصير عائدا لان العود هو الامساك على النكاح وذلك لا يوجد بعد الاسلام والثاني يصير عائدا لان قطع الينونة بالاسلام يبلغ من الامساك فكان العود به أولى

(فصل) وان كانت الزوجة متاعا اشتراها الزوج عقيب الظهار فتيه وجهان أحدهما ان الملك عود لان العود ان يسكها على الاستباحة وذلك قد وجدوا الثاني وهو قول في اسحق ان ذلك ليس يعود لان العود هو الامساك على الزوجية والشرع في الشراء تسبب لفسخ النكاح فلم يحز أن يكون عودا وان قدفها أو في من اللعان بلفظ الشهادة تبقى لفظ اللعن فظاهرها ثم في بلفظ اللعن عقيب الظهار لم يكن ذلك عودا لانه يقع به الفرقة فلم يكن عودا كالمطلقها وان قدفها ثم تظاهرها ثم في بلفظ اللعان فتيه وجهان أحدهما أنه صار عائدا لانه أسكها زمانا مكثه أن يطلقها فيه فلم يطلق والثاني

وهو قول أبي إسحق أنه لا يكون عائداً لأنه اشتغل بما يوجب الفرقة فصار كالمظاهر منها ثم طلق وأطال لفظ الطلاق

﴿فصل﴾ وإن كان الظاهر مؤقناً في عود وجهان أحدهما وهو قول المزني أن العود فيه أن يسكنها بعد الظاهر زماً يمكنه أن يطلقها فيه كما قلنا في الطاهر المطلق والثاني وهو للنصوص أنه لا يحصل العود فيه إلا بالوطء لأن ما سلكه يجوز أن يكون لوقت الظاهر ويجوز أن يكون لما بعد مدة الظاهر فلا يتحقق العود إلا بالوطء فإن لم يطأها حتى مضت المدة سقط الطاهر ولم تجب الكفارة لأنه لم يوجد العود

﴿فصل﴾ وإن تظاهر من أر بع نسوة بأر بع كلمات وأمسكهن لزماً لكل واحدة كفارة وإن تظاهر منهن بكلمة واحدة بأن قالاً أنتن علي كظهر أمي وأمسكهن ففيه قولان قال في القديم تلزمه كفارة واحدة لما روى ابن عباس وسعيد بن المسيب رضي الله عنهما أن عمر رضي الله عنه سئل عن رجل تظاهر من أر بع نسوة فقال يجزئ به كفارة واحدة وقال في الجديد يلزمه أر بع كفارات لأنه وجد الطاهر والعود في حق كل واحدة منهن فلزمه أر بع كفارات كما لو أفردهن بكلمات وإن تظاهر من امرأة تظاهر منها قبل أن يكفر عن الأولى نظرت فإن قصد التأكيده كفارة واحدة وإن قصد الاستئصال ففيه قولان قال في القديم تلزمه كفارة واحدة لأن الثاني لم يؤثر في التحريم وقال في الجديد يلزمه كفارتان لأنه قول يؤثر في تحريم الزوجة كرهه على وجه الاستئصال فتعلق بكل مرة حكم الطلاق وإن أطلق ولم ينوشأ فقد قال بعض أصحابنا حكمه حكم ما لو قصد التأكيده ومنهم من قال حكمه حكم ما لو قصد الاستئصال كما قلنا فيمن كرر الطلاق وإن كانت له امرأة ثان وقال لاحداهما إن تظاهرت منك فالأخرى على كظهر أمي ثم تظاهر من الأولى وأمسكها تلزمه كفارتان قولاً واحداً لأنه أفرد كل واحدة منهما بظاهر

﴿فصل﴾ وإذا وجبت الكفارة حرم وطؤها إلى أن يكفر لقوله عز وجل والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرر برقة من قبل أن يتأسا فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا فن لم يستطع فاعطام ستين مسكينا فشرط في العتق والصوم أن يكونا قبل المسيس وقسنا عليهما الاطعام وروى عكرمة أن رجلاً تظاهر من امرأة ثم واقعها قبل أن يكفر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال ما جلتك على ما صنعت قال رأيت يابضاً ساقها في القمر قال فاعزها حتى تكفر عن يمينك واختلف قوله في المباشرة فيادون الفرج فقال في القديم تحرم لأنه قول يؤثر في تحريم الوطء فحرم به ما دونه من المباشرة كالطلاق وقال في الجديد لا تحرم لأنه وطء لا يتعلق بتحريمه ما لم يجاوزه التحريم كوطء الحائض والله أعلم

﴿باب كفارة الطاهر﴾

وكفارتاه عتق برقة لمن وجد وصيام شهرين متتابعين لمن لم يجد الرقية واطعام ستين مسكيناً لمن لا يجد الرقية ولا يضيق الصوم والدليل عليه قوله عز وجل والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرر برقة من قبل أن يتأسا فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا فن لم يستطع فاعطام ستين مسكيناً وروى خولة بنت مالك بن ثعلبة قالت تظاهر مني زوجي أوس بن الصامت فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكو إليه ورسول الله صلى الله عليه وسلم يجادلني فيه ويقول اتق الله فإنه إن عمك غابرحث حتى نزل القرآن قد سمعته قول اتق الله فزوجه وتشتكي إلى الله الآية فقال يعتق برقة فقلت لا يجد فلصم شهرين متتابعين قالت يا رسول الله شيخ كبير ماله

صيام قال فليعلم ستين مسكينا قلت يا رسول الله ما عندك من صدق به قال فأني بقرق من تمر قلت يا رسول الله أنأى عينه بقرق آخر قال قد أحسفت فأذهبي فأطعمي بها عنه ستين مسكينا وأرجعي إلى ابن عمك فإن كان له مال يشتري به رقبة فأصلها يحتاج إليه لقوته ولكسوته ومسكنه وبضاعة لأبليسها وجب عليه العتق وإن كان له رقبة لا يشتري عن خدمتها بأن كان كبيراً ومريضاً وعن لا يتضم نفسه لم يلزمه صرفها في الكفارة لأن ما يستتر فمما حلت كالمعلوم في جواز الانتقال إلى البذل كما تقول فيمن معه ما يحتاج إليه للعطش وإن كان عن يمين نفسه ففيه وجهان أحدهما يلزمه العتق لأنه مستتر عنه والثاني لا يلزمه لأنه ما من أحد إلا يحتاج إلى الترفه والخدمة وإن وجبت عليه كفارة لمال غائب فإن كان لا ضرر عليه في تأخير الكفارة ككفارة القتل وكفارة الوطء في رمضان لم يجز أن ينقل إلى الصوم لأنه قادر على العتق من غير ضرر فلا يكفر بالصوم كالوجع المال وإن كان عليه ضرر في تأخير الكفارة ككفارة الطهارة ففيه وجهان أحدهما لا يكفر بالصوم لأنه مالا فأصله من كفافته يمكنه أن يشتري به رقبة فلا يكفر بالصوم كما هو قول في كفارة القتل والثاني لأن يكفر بالصوم لأن عليه ضرراً في تحريم الوطء إلى أن يحضر المال بخاره أن يكفر بالصوم

(قوله فأني بقرق من تمر)

العرق يفتح الرأفة
من الخوص وغيره قبل
أن يجعل منه الزنبيل ومنه
قيل للزنبيل عرق والآنمل
رؤس الأصابع وأحدثها
أعملة بالفتح ذكره في
الصحيح وجنونا مطبقا
المطبق الذي لا يفيق منه
من المطابقة بين الشيتين
وهو الموالاة لأنه يتوالى
جنونه

(فصل) وإن اختلف حاله من حين وجبت الكفارة إلى حين الاداء ففيه ثلاثة أقوال أحدها أن يعتبر حال الاداء لانها عبادة لها بدل من غير جنسها فاعتبر بها حال الاداء كالوضوء والثاني يعتبر حال الوجوب لأنه حتى يجب على وجه التطهير فاعتبر فيه حال الوجوب كالحل والثالث يعتبر أحوال من حين الوجوب إلى حين الاداء فأى وقت قدر على العتق لزومه لأنه حتى يجب في التمتع بوجود المال فاعتبر فيه أحوال كالحلج

(فصل) ولا يجزئ في شيء من الكفارات الأرقبة مؤمنة لقوله عز وجل ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ففصل في كفارة القتل على رقبة مؤمنة وقسنا عليها سائر الكفارات

(فصل) ولا يجزئ الأرقبة سليمة من الصيوب التي تضر بالعمل ضررا ينافي المقصود بتخليك العبد منفعته وتمكنه من التصرف وذلك لا يحصل مع العيب الذي يضر بالعمل ضررا ينافي أن أعتق أعمى لم يجز لأن العيب يضر بالعمل الضرر البين وإن أعتق أعور أجزاء لأن العور لا يضر بالعمل ضررا ينافي لأنه يترك البصر بالعينين ولا يجزئ مقطوع اليد والرجل لأن ذلك يضر بالعمل ضررا ينافي ولا يجزئ مقطوع الإبهام أو السبابة أو الوسطى لأن منفعة اليد تبطل بقطع كل واحد منهما ويجزئ مقطوع الخنصر أو البنصر لأنه لا تبطل منفعة اليد بقطع أحدهما فإن قطعتهما كان كاتما من كف واحد لم يجز لأنه لا تبطل منفعة اليد بقطعهما وإن كاتما من كف ينفى أجزاء لأنه لا تبطل منفعة كل واحد من الكفين وإن قطع منه ثلثان كان كاتما من الخنصر أو البنصر أجزاء لأن ذهاب كل واحدة منهما لا يمنع الأجزاء فلان لا يمنع ذهاب ثلثين أولى وإن كاتما من الوسط أو السبابة لم يجز لأنه لا تبطل به منفعة الأصبع وإن قطع منه ثلثه كان كاتما من غير الإبهام أجزاء لأنه لا تبطل به منفعة الأصبع وإن كاتما من الإبهام لم يجز لأنه لا تبطل به منفعة الإبهام

(فصل) وإن كان أعرج نظرت فإن كان عرجا قليلا أجزاء لأنه لا يضر بالعمل ضررا ينافي وإن كان كثيرا لم يجز لأنه يضر بالعمل ضررا ينافي ويجزئ الأصم لأن الأصم لا يضر بالعمل بل يزيد في العمل لأنه لا يسمع ما يشغل وأما الأخرس فقد قال في موضع يجزئه وقال في موضع لا يجزئه فنأهضنا من قال إن كان مع الأخرس صمم لم يجز لأنه يضر بالعمل ضررا ينافي وإن لم يكن معه صمم أجزاء لأنه لا يضر بالعمل ضررا ينافي وجل القولين على هذين الحالين ومنهم من قال إن كان يعقل الإشارة أجزاء لأنه

يبلغ بالأشارة ما يبلغ بالنطق وإن كان لا يعقل لم يجزه لأنه يضر بالعمل ضررا ينافي وحمل القولين على هذين الحالين وإن كان مجزواً لجنونا مطبقاً يمنع العمل لم يجزه لأنه لا يصلح للعمل وإن كان مجزواً وبقى نظرت فإن كان زمان الجنون أكثر لم يجزه لأنه يضر به ضررا ينافي وإن كان زمان الإفاقة أكثر أجزأ لأنه لا يضر به ضررا ينافي ويجزئ الآحق وهو الذي يضل الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه

(فصل) ويجزئ الأجدع لأنه كغيره في العمل ويجزئ مقطوع الأذن لأن قطع الأذن لا يؤثر في العمل وغيره أولى منه ليخرج من الخلاف فإن عسما لك لا يجزئه ويجزئ ولها لأن لا يضره كغيره في العمل وغيره أولى منه لأن الزهري والأوزاعي لا يجيزان ذلك ويجزئ المحبوب والخصي لأن الحب والخصي لا يضران بالعمل ضررا ينافي ويجزئ الصغير لأنه يربح من منافعه وتصرفه أكثر مما يربح من الكبير ولا يجزئ عتق الجمل لأنه لم يثبت له حكم الأحياء ولهذا لا يجب عنه زكاة القطر ويجزئ للرخص الذي يربح برؤوسه ولا يجزئ من لا يربح برؤوسه لأنه لا عمل فيه ويجزئ نضو الخلق إذا لم يجز عن العمل ولا يجزئ إذا نزع عن العمل وإن أعتق موهناً وجانياً وجوز باعتقه أجزأ لأنه كغيره في العمل **(فصل)** ولا يجزئ عبداً موصوباً لأنه ممنوع من التصرف في نفسه فهو كالزمن وإن أعتق غائباً لا يعرف خبره فظاهر ما له ههنا أنه لا يجزئه وقال في زكاة النطران عليه فطرته فمن أحصا بناناً قل جواب كل واحدة منهما إلى الأخرى وجعلهما على قولين أحدهما يجزئه عن الكفارة وتجب زكاة الفطر عنه لأنه على يقين من حياته وعلى شك من موته واليقين لا يزال بالشك والثاني لا يجزئه في الكفارة ولا تجب زكاة فطرته لأن الأصل في الكفارة توبعها فلا تسقط بالشك والأصل في زكاة الفطر براءة ذمته منها فلا تجب بالشك ومنهم من قال لا يجزئه في الكفارة وتجب زكاة الفطر لأن الأصل ارتبهان ذمته بالكفارة والظاهر للتحقق وإرتبهانها بل زكاة بالملك المتحقق فلم تسقط الكفارة بالحياة المشكوك فيها ولا الزكاة بالموت المشكوك فيه

(فصل) ولا يجزئ عتق أم الولد ولا المكاتب لأنها مستحقان العتق بغير الكفارة بدليل أنه لا يجوز إبطاله بالبيع فلا يسقط بعتقهما فرض الكفارة كالأمر من فقير طعماً ثم دفعه إليه عن الكفارة ويجزئ العبد والمعتق بصفة لأن عتقهما غير مستحق بدليل أنه يجوز إبطاله بالبيع **(فصل)** وإن اشترى من يعتق عليه من الأقارب ونوى عتقه عن الكفارة لم يجزه لأن عتقه مستحق بالقرابة فلا يجوز أن يصرفه إلى الكفارة كالأول مستحق عليه الطعام في النفقة في القرابة فدفعه إليه عن الكفارة وإن اشترى عبداً بغير طأن يعتقه فاعتقه عن الكفارة لم يجزه لأنه مستحق العتق بغير الكفارة فلا يجوز صرفه إلى الكفارة وإن كان مظهراً وله عيب فقال لأمرأة أن وطئتك فقل أن أعتق عبيد عن كفارة الظهار فوطئها ثم أعتق العبد عن الظهار ففقه وجهان أحدهما هو قول أبي علي الطبري أنه لا يجزئه لأن عتقه مستحق بالحنث في الإيلاء والثاني وهو قول أبي إسحق أنه يجزئه وهو الوجه لأن لا يتعين عليه عتقه لأنه غير بين أن يعتقه وبين أن يكفر كفارة بين

(فصل) وإن كان يشترى من آخر عبداً وهو موصوفاً بعتقه نصيبه ونوى عتق الجميع عن الكفارة أجزأ لأنه عتق العبد بالمباشرة والسراية وحكم السراية حكم المباشرة ولهذا إذا جرح موصري إلى نفسه جعل كالأمر نفسه وإن كان موصراً عتق نصيبه وإن ملك نصيب آخر وأعتقه عن الكفارة أجزأ لأنه أعتق جميعه عن الكفارة وإن كان في وقتين فأجزأ كالأمر لما كان في وقتين وإن أعتق نصف عبيد عن كفارة ففيه ثلاثة أوجه أحدها لا يجزئه لأن المأمور به عتق رقبة ولم يعتق رقبة

(قوله نضو الخلق)
أصله المهرول ثم قيل
لنصف الخلق نضو الزمن
الذي طال زمانه في العلة

والثاني يجوز له ان يبايع الجلة كالجلة في زكاة الفطر وزكاة المال فكذلك في الكفارة والثالث انه ان كان باقيا مسرا أجزاء لانه يحصل تكميل الاحكام والتحكين من التصرف في منافع على التمام وان كان غلو كما لم يجز له لانه لا يحصل له تكميل الاحكام والتحكين التام

﴿فصل﴾ اذا قال غيره اعتق عبدك عنى فاعتقه عنه دخل العبد في ملكه وعتق عليه سواء كان بعوض أو بغير عوض واختلاف أصحابنا في الوقت لدى يعتق عليه فقال أبو اسحق يقع الملك والعق في حالة واحدة ومن أصحابنا من قال يدخل في ملكه ثم يعتق عليه وهو الصحيح لان العتق لا يقع عنه في ملك غيره فوجب ان يتقدم الملك ثم يقع العتق وان قال اعتق عبدك عن كفارتى فاعتقه عن كفارته أجزاء لانه وقع العتق عنه فصار كالمواشاة ثم اعتقه

﴿فصل﴾ وان لم يجد رقبة وقدر على الصوم لزمه ان يصوم شهرين متتابعين لقوله عز وجل فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان دخل فيه في أول الشهر صام شهرين بالاهلة لان الاشهر في الشرع بالاهلة والدليل عليه قوله عز وجل يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج فان دخل فيه وقضى من الشهر خمسة أيام صام مائتي وصال الشهر الذي بعده ثم يصوم من الشهر الثالث تمام ثلاثين يوما لانه تم اعتبار الهلال في شهر فاعتبر بالعدد كما يعتبر العدد في الشهر الذي غم عليهم الهلال في صوم رمضان وان أفطر في يوم منه من غير عذر لزمه ان يستأف وان جامع بالليل قبل أن يكفر أتم لانه جامع قبل التكفير ولا يبطل التتابع لان جماعه لم يؤثر في الصوم فلم يقطع التتابع كالاكل بالليل وان كان الفطر لعذر نظرت فان كانت امرأة غاضت في صوم كفارة القتل أو لوطه في كفارة رمضان لم ينقطع التتابع لانه لا صنع لها في الفطر ولانه لا يمكن حفظ الشهرين من الحيض الا بالتأخير الى أن يناس من الحيض وفي ذلك تقرير بالكفارة لانها بما ماتت قبل الاياس فتفوت وان كان الفطر بمرض فيه قولان أحدهما يبطل التتابع لانه أفطر باختياره فبطل التتابع كالأوجهه الصوم فافطر والثاني لا يبطل لان العطر بسبب من غير جهته فلم يقطع التتابع كالقصر بالحيض وان كان بالسفر فيه طريقان من أصحابنا من قال فيه قولان كالفطر بالمرض لان السفر كالمرض في اباحة الفطر فكان كالمرض في قطع التتابع والثاني انه يقطع التتابع قولاً واحداً لان سببه من جهته وان انقطع الصوم بالانحاء فهو كالوا أفطر بالمرض وان أفطرت الحامل والمرضع في كفارة القتل أو الجاع في رمضان خوفاً على وليهما ففيه طريقان أحدهما انه على قولين لانه فطر لعذر فهو كالقصر بالمرض والآخر انه ينقطع التتابع قولاً واحداً لان فطرهما عذر في غيرهما فلم يباحهما المريض ولهذا يجب عليهما القدية مع القضاء في صوم رمضان ولا يجب على المريض وان دخل في الصوم فقطعه بصوم رمضان أو يوم النحر لزمه ان يستأف لانه ترك التتابع بسبب لعذر فيه

﴿فصل﴾ وان دخل في الصوم ثم وجد الرقبة لم يبطل صومه وقال المزني يبطل كما قال في التيمم اذا رأى الماء في الصلاة وقد دللنا عليه في الطهارة والمستحب ان يخرج من الصوم ويعتق لان العتق أفضل من الصوم لما فيه من نفع الآدمي ولانه يخرج من الخلاف

﴿فصل﴾ وان لم يقدر على الصوم كبر لا يضيق معه الصوم أو لمرض لا يرجى برؤه منه لزمه ان يطعم ستين مسكيناً للآية والواجب ان يدفع الى كل مسكين مدين الطعام لما روى أبو هريرة رضي الله عنه في حديث الجاع في شهر رمضان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له اطعم ستين مسكيناً قال لأجد قال فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر فيه خمسة عشر صاعاً فله أخذ وتصدق به واذا ثبت هذا بالجماع بالخبر ثبت في المظاهر بالقياس عليه

(فصل) ويجب ذلك من الحبوب والثمار التي نجس فيها الزكاة لان الامدان بها تقوم ويجب من غالب قوت بلدة قال القاضي أبو عبيد بن حريو يجب من غالب قوته لان في الزكاة الاعتبار بماله فكذلك ههنا والمذهب الاول لقوله تعالى اطعمام عشرة مساكين من اوسط ما تقطعون اهلهم والاطوسط الاعدل واعدل ما يعلم اهل قوت البلد ويخالف الزكاة فانها يجب من المال والكفارة يجب في التمة فان عدل على قوت بلدة اخرى فان كان أجود من غالب قوت بلدة اخرى هو فيميز لانه زاد خيرا فان لم يكن أجود فان كان مما يجب فيعز كة ففيه وجهان أحدهما يجوز لانه قوت يجب فيه الزكاة فاشبه قوت البلد والثاني لا يجوز له وهو الصحيح لانه دون قوت البلدان كان في موضع قوتهم الاقط فيه قولان أحدهما يجوز له لانه مكبل بمقتات فاشبه قوت البلدا والثاني لا يجوز له لانه لا يجب فيه الزكاة فلم يجوز له كالتعم وان كان لحما أو سمكا أو حروا ففيه مظهران من أحدهما بان من قال فيه قولان كالاقط ومنهم من قال لا يجوز له قول واحد ويخالف الاقط لانه يدخله الصاع وان كان في موضع الاقوت فيموجب من غالب قوت أقرب البلاد اليه

(فصل) ولا يجوز الدقيق والسويق والخبز ومن أحدهما بان من قال يجوز له لانه مهيأ للاقتيات مستغنى عن مؤته وهذا فاسد لانه ان كان قد هيا ملتفعة فقد قوت فيموجب من المنافع ولا يجوز استخراج القيمة لانه أخف ما يكفر به ٧ فلم يجوز فيه القيمة كالتعق

(فصل) ولا يجوز ان يدفع الواجب الى أقل من ستين مسكينا لا يتجاوز فان جمع ستين مسكينا وغداهم وعشاهم لماعليه من الطعام لم يجزه لان ما وجب للقراء بالشرع ويجب فيه التملك كالزكاة ولا يتم تخلفون في الكل ولا يتحقق ان كل واحد منهم يتناول قدر حقه وان قال لهم ملككم هذا ينكم بالسوية ففيه وجهان أحدهما لا يجوز له وهو قول أبي سعيد الاصطخري لانه يارهم مؤنة في قسمته فلم يجزه كالسوسم اليهم الطعام في السنايل والثاني انه يجوز له وهو الاظهر لانه لم يسل الى كل واحد منهم قدر حقه والمؤنة في قسمته قليلة فلا يمنع الاجزاء

(فصل) ولا يجوز ان يدفع الى مكاتب لانها يجب لاهل الحاجة والمكاتب مستغن بكسبه ان كان له كسب أو بان يفسخ الكتاب ويرجع الى مولاه ان لم يكن له كسب ولا يجوز ان يدفع الى كافر لانها كفارة فلا يجوز صرفها الى كافر كالحق ولا يجوز دفعها الى من تلزمه نفقة من زوجة أو ولد أو ولد له لانه مستغن بالنفقة فان دفع بعض ما عليه من الطعام ثم قدر على الصيام لم يارمه الانتقال الى الصوم كالا يارمه الانتقال الى العتيق اذا وجد الرقية في اثناء الصوم والافضل ان ينتقل اليه لانه أصل

(فصل) ولا يجوز ان يكفر عن الظهار قبل ان يظهر لانه حق يتعلق بسببين فلا يجوز تقديعه عليهما كان كة قبل ان يملك النصاب ويجوز ان يكفر بالمال بعد الظهار وقبل العود لانه حق مال يتعلق بسببين فاذا وجد أحد هما جارت تقديعه على الآخر كالزكاة قبل الحول وكفارة الحين قبل الحنث

(فصل) ولا يجوز شيء من الكفارات الا بنية لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى لانه حق يجب على سبيل الطهارة فاقتصر الى النية كالزكاة ولا يارمه في النية تعيين سبب الكفارة كالا يارمه في الزكاة تعيين المال الذي يركبه فان كفر بالصوم لزمه ان ينوي كل ليلة انه صائم غدا عن الكفارة وهل يارمه نية التنازع فيه ثلاثة أوجه أحدها يارمه ان ينوي كل ليلة لان التنازع واجب فلزمه نية كاصوم والثاني يارمه ان ينوي ذلك في أوله لانه يجب بذلك عن غيره والثالث وهو الصحيح انه لا تلزمه نية التنازع لان العبادة هي الصوم والتنازع شرط في العبادة فوجب نية في أداء العبادة كالطهارة وسر العورة لا يارمه نية في الصلاة

(قوله مهيأ للاقتيات أي)
مطلع هيأت الشيء أصلا
قال الله تعالى وهي لنا من
أمر نار شدا

﴿ومن كتاب العمان﴾ العمان سمدره لاعن يلاعن لمانا وبلاعنتمثل قاتل قاتل قتالا ومقاتله وأمل العن الطردوا لالاباد قال الله تعالى
ولعنهم الا لعنوا قال أهل التفسير

(١٢٨)

أى يطرحهم ويجمعهم من رحته وقال يابليس وأن عليك العن

أى الطرد والاباد من
الرحمة والكاذب من أحد
للمتاعين يستحق بالآثم
والكذب الطرد من رحمة
الله تعالى والاباد عنها
وكانت العرب اذا فعل رجل
منهم فاحشة ومنكر امر دونه
وأبصدهم فيقال لعن آل
فلان أى طرده وفي كلمة
الشيخ كال رجل العين
(قوله سكت على غيظ)
الغيظ غضب كمن العاجز
يقال غاظه فهو غيظ (قوله
اللهم افتح) أى اسكن
والفتح والفتح الحام كما قال
الله تعالى وأنت خير الفاضل
أى الحالكين وسمى الحاكم
قائما لانه يفتح ما استلق
من أمر الخصمين كان
الحكم ما غوذه من حكمة
الدابة لما غطها من الجراح
الى غير القصد لانه يمنع
الخصمين من التعدى
ومجازاة الحق (قوله
واستفاض في الناس) يقال
يقال فاض الخبر فيض
واستفاض أى شاع (قوله
في أوقات الرب) الربتهى
الشك لانه يتشكك في سبب
دخوله لاي أمر دخل اليها
ويقتضها أى يتكلم بزناها
وأصل القذف الرمي ومنه

﴿فصل﴾ وان كان المظاهر كافرا كافر بالعن أو الطعام لانه يصح منه العن والطعام في غير
الكفارة فصح منه في الكفارة ولا يكفر بالصوم لانه لا يصح منه الصوم في غير الكفارة فلا يصح منه
في الكفارة فان كان المظاهر عبدا فقد ذكرنا في باب المأذون غايى عن الاعداد بطلان التوفيق
﴿كتاب العمان﴾

اذا علم الزوج ان امرأته تزنى فأنزها بعينه وهى تزنى ولم يكن نسب لمحق فلان يقتضها وله ان يسكت
لماروى علقمة عن عبد الله ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان رجلا وجد مع
امرأته رجلا ان تكلم جلدغوه أو قتل قتلتموها وسكت سكت على غيظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم
اللهم افتح وجعل يدعو فزلت آية العمان والدين يرمون أزواجه ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم الآية
قد كره ان يتكلم أو يسكت ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم كلامه ولا سكوته وان أقربت عندهما الزنا
فوقع في نفسه صدقها أو أخبر بذلك ثقفا واستغاض ان رجلا يزني بها امرأته رأى الرجل يخرج من عندها
في أوقات الرب فلان يقتضها وله ان يسكت لان الظاهر انها زنت بخلاف القذف والسكوت وأما اذا
رأى رجلا يخرج من عندها ولم يستغض انه يزني بها لم يجر ان يقتضها لانه يجوز أن يكون
قد دخل اليها هاربا أو سارقا أو دخل ليرادها عن نفسها ولم تمكنه فلا يجوز قذفها بالشك وان استغاض
ان رجلا يزني بها ولم يجد عندها فقيه وجهان أحدهما لا يجوز قذفها لانه يحتمل أن يكون عدو
قد شاع ذلك عليهما والثاني يجوز لان الاستغاضة أقوى من خبر الثقة ولان الاستغاضة تثبت القسامة
في القتل تثبت بها جواز القذف

﴿فصل﴾ ومن قذف امرأته بزنا أو جبايل أو تزنى بالقذف فطوبى لجلده أو بالتعزير فله ان يسقط
ذلك بالينة لقوله عز وجل والدين يرمون المحصنات ثم لم يأول برى بعة شهادة فاجلدوهم بمائة جلدة
فدل على انه اذا أتى برى بعة شهادته لم يجلد ولا يجوز أن يسقط بالمانع للماروى ابن عباس رضى الله عنه
ان هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سماعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم بالينة أو لحد في ظهرك
فقال يا رسول الله اذارأى أحدنا رجلا على امرأته يلمس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول
البينة والاحد في ظهرك فقال هلال والنبي بعثك بالحق انى لصادق ولينزلن الله عز وجل في أمرى
ما يرى يظهر مني من الحد فزلت والدين يرمون أزواجهم ولان الزوج بئلى بقذف امرأته لنفى العار
والنسب والفساد وتمنع عليه آفة البينة فجعل العمان بينه ولهذا ما زلت آية العمان قال النبي صلى الله
عليه وسلم يا بشر يا هلال قد جعل الله لك فرجا يخرجك من هلال قد كنت أرى جودك من ربي عز وجل
فان قدر على البينة ولا عن جزائهم ما بينت ان أثبات حق فجازاة كل واحدة منهم مائة الفرة
على الاخرى ككابلين والرجل والمرأتين في المال وان كان هناك نسب يحتاج الى نفيه لم يمتنع
بالينة ولا يمتنع الا بالمانع لان الشهود لا سبيل لهم الى العلم بنفى النسب وان أراد ان يثبت الزنا بالينة
فلم يلاعن لنفى النسب جاز وان أراد ان يلاعن ويثبت الزنا بنفى النسب بالمانع جاز

﴿فصل﴾ وان عفت الزوجة عن الحد أو التعزير ولم يكن نسب لم يلاعن ومن أحباها من قاله
أن يلاعن لقطع الفرائش والذهب الاول لان المقصود بالمانع درء العقوبة الواجبة بالقذف ونفى

الحديث ليس في هذه الامة قذف ولا نسخ أراد لا يرمون بالطجارة كرمى قوم لوط
(قوله درء العقوبة) هو دفعها وازالها ومنه الحديث ادرأ الحدود ما استطعت قال الله تعالى ودرأ الحدود ما استطعت
وقوله فاذا رميت فمياى تدافعت وتعارى ثم والمادة آية المانع لله افعة قال
تقول اذا دارأت طاوضني * اهدا دينما بدأ دوني

النسب

النسب لما يلحقه من الضرر بكل واحد منهما وليس ههنا واحد منهما وأما قطع القران فانه غير مقصود ويحصل لذلك الطلاق فلا يلاعن لاجله وان لم تنف الزوجة عن الحد والتعزير ولم يطلب به فقدرى الزنى أنه ليس عليه أن يلاعن حتى تطلب المقتد وقطعها وروى فيمن قذف امرأته ثم جنت أنه اذا اتعن سقط الحد فمنها ما ينسب قال لا يلاعن لانه لا حاجة به الى اللعان قبل الطلب وقال أبو اسحق له ان يلاعن لان الحد قد وجب عليه فجزأ أن يستعظم من غير طلب كل يجوز أن يقضى الدين المؤجل قبل الطلب وقوله ليس عليه أن يلعن لا يمنع الجواز وانما يمنع الوجوب

(فصل) وان كانت الزوجة أمة أو ذمية أو صغيرة يوطأ مثلها فقتلها عزر وله أن يلاعن لمرء التعزير لانه تعزير قذف وان كانت صغيرة لا يوطأ مثلها فقتلها عزر ولا يلاعن لمرء التعزير لانه ليس بتعزير قذف واعماهو تعزير على الكذب لحن الله تعالى وان قذف زوجته ولم يلاعن غشى فقتلها فقتلها بالزنا بالمرء وماها به عزير ولا يلاعن لمرء التعزير لانه تعزير ولم يدفع الاذى لانه قد جحد ما يقتل فان ثبت بالينة أو بالأقرار أنها زانية ثم قذفها فقدرى الزنى أنه لا يلاعن لمرء التعزير وروى الربيع انه يلاعن لمرء التعزير واختلفا معها بنافيه على طريقين فقال أبو اسحق المنسب ماروا بالمرء وماروا الربيع من تخريجهم لان اللعان جعل لتحقيق الزنا وقد تحقق زناها بالأقرار والينة ولان القصد باللعان اسقاط ما يجب بالقذف والتعزير برهنا على الشئ لحن الله تعالى لاعلى القذف لانه بالقذف يلحقها معرة وقال أبو الحسن ابن القطان وأبو القاسم الداركي هي على قولين أحدهما لا يلاعن لما ذكرناه والثاني يلاعن لانه اذا جازأ أن يلاعن لمرء التعزير وفيمن لم يثبت زناها فلان يلاعن فيمن ثبت زناها أولى **(باب ما يلحق من النسب وما يلحق وما يجوز نفيه باللعان وما يجوز)**

اذا تزوج امرأة وهو بمن يولمته أو يمكن اجتماعهما على الوطء وأنت يولمته يمكن أن يكون الحبل فيها لحقه في الظاهر لقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفرأش ولان مع وجود هذا الشرط يمكن أن يكون الولد منه وليس ههنا ما يمارسه ولا ما يسلطه فوجبا أن يلحق به

(فصل) وان كان الزوج صغيرا لا يولمته لم يلحقه لانه لا يمكن أن يكون منه ومثني عن من غير لدان لان اللعان عين واليمين جدلت لتحقيق ما يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون فيتحقق باليمين أحد الجائزين وههنا لا يجوز أن يكون الولد فلا يحتاج في نفيه الى اللعان واختلفا معها بنافى السن التي يجوز أن يولمته فيها فهم من قال يجوز أن يولمته بعد عشرة سنين ولا يجوز أن يولمته قبل ذلك وهو ظاهر النص والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم هم بالصلاة وهم بأسمع وأضر بهم عليها وهم بأنا عشر وفرقوا بينهم في المضامع ومنهم من قال يجوز أن يولمته بعد تسع سنين ولا يجوز أن يولمته قبله لان المرأة تحيض لتسع سنين فجاء أن يحتمل العلم لتسع ومقالة السافى رجعة قد أراد على سبيل التكريه لانه لا بد أن يعفى بعد التسع إمكان الوطء وأقل مدة الحبل وهو ستة أشهر وذلك قريب من العشرة وان كان الزوج مجبوا بفقد روى الزنى انه ان يلاعن وروى الربيع أنه يفتنى من غير له ان واختلفا معها بما فيه فقال أبو اسحق ان كان غطوع الذكر والاشئين اتنى من غير له ان لا يستحيل أن يزل مع قطعها وان قطع أحدهما لحقه ولا يفتنى الا بالمان لانه اداني الله كزوا ويطأ ويزل وان بقى الاثنان ساحق وأنزل وجر الزوايين على هذين الخطين وقال القاضي أبو حامد في أصل الله (فيمتن أحدهما ليولم ولاجرى التي فاذا انسدت ثقبه الى اتنى لو لمين عبره ان لا يستحيل الا والزم من تسد يمتن الا باللعان لانه يمكن لا الزاوج ان يزين على هذين الخطين

(فصل) وان لم يمكن اجتماعهما على الوطء بان تزوجها وطأها عقابا كانت بينهما مسافة

والمرأة بنبرهنز للملاينة
والاخذ بالرق وهي أيضا
الحاتلة يقال داريته اذا
لايته ودريته اذا ختله
ومنه قوله
فان كنت لأدري الطباقاتي
أدس لها تحت التراب
المراهيا

(قوله يستحيل ان ينزل)
هو هنا بمعنى الحال الذي
لا يتصور ولا تثبت له حقيقة

لا يمكن معها الاجتماع اتنى الولد من غير لمان لانه لا يمكن أن يكون منه

(فصل) وان أنت بولد دون ستة أشهر من وقت العقد اتنى عنه من غير لمان لاننا علم انها علقت به قبل حدوث القرش وان دخل بها ثم طلقها وهي حامل فوضعت الحمل ثم أنت بولد آخر لسته أشهر لم يلحقه واتنى عنه من غير لمان لاننا علمنا ببراءة طرحها بوضع الحمل وان هذا الولد الآخر علقت به بعد زوال القرش وان طلقها وهي غير حامل واعتدت بالاقراء ثم وضعت ولدا قبل أن تنزج بغير ولدون ستة أشهر لحقه لاننا بقينا أن عدتها لم تنقض وان أنت به لسته أشهر أو أربع سنين أو ما بينهما لحقه وقال أبو العباس بن سريج لا يلحقه لاننا حكمنا باقتضاء العدة وابطاحتها للزواج وما حكم به لا يجوز نقضه لأمري محتمل وهذا خطأ لانه يمكن أن يكون منه والنسب اذا أمكن اثباته لم يجز نفيه ولهذا اذا أنت بولد بعد العقد لسته أشهر لحقه وان كان الاصل عدم الطعور براءة الرسم فان وضعته لاكثر من أربع سنين نظرت فان كان الطلاق باثنا اتنى عنه بغير لمان لان العلو قد حدث بعد زوال القرش وان كان رجعا فنيه قولان أحدهما يفتى عنه بغير لمان لانها حوت عليه بالطلاق تحريم المبتوتة فصار كل ما طلقها طلاقا باثنا والقول الثاني يلحقه لانها في حكم الزوجات في السكنى والنفقة والطلاق والظهار والا يلاءه فاذا قلنا بهذا اقل متى يلحقه ولها فنيه وجهان قال أبو اسحق يلحقه أبدا لان العدة يجوز أن تمتد لان أكثر الطهر لاحد له ومن أمها بنامن قال يلحقه إلى أربع سنين من وقت انقضاء العدة وهو الصحيح لان العدة اذا انقضت بانت وصارت كالمبتوتة

(فصل) وان كانت له زوجة يلحقه ولدها ووطئها رجل بالشبهة وادعى الزوج ان الولد من الواطئ عرض معها على القافة ولا يلاعن نفيه لانه يمكن نفيه بغير لمان وهو القافة فلا يجوز نفيه باللعان فان لم تكن قافة أو كانت وأشكل عليها ترك حتى يبلغ السن القدى ينتسب فيه الى أحدهما فان بلغ وانتسب الى الواطئ شبهة اتنى عن الزوج بغير لمان وان انتسب الى الزوج لم ينتف عنه الابالمان لانه لا يمكن نفيه بغير اللعان لجاز نفيه باللعان وان قال زنى بك فلان وأنت مكرهة والولامة فنيه قولان أحدهما لا يلاعن نفيه لان أحدهما ليس بزنان فلم يلاعن لثني الولد كالأوطئها رجل بشبهة وهي زانية والثاني أن له أن يلاعن وهو الصحيح لانه نسب يلحقه من غير رضاه لا يمكن نفيه بغير اللعان لجاز نفيه باللعان كالأوطئ زانين

(فصل) وان أنت امرأته بولد قادم الزوج أنه من زوج قبيله وكان لها زوج قبيله نظرت فان وضعت لاربع سنين فادونها من طلاق الأول وولدون ستة أشهر من عقد الزوج الثاني فهو الأول لانه يمكن أن يكون منه ويتنى عن الزوج بغير لمان لانه لا يمكن أن يكون منه وان وضعته لاكثر من أربع سنين من طلاق الأول ولا قل من ستة أشهر من عقد الزوج الثاني اتنى عنها لانه لا يمكن أن يكون من واحد منهما وان وضعت لأربع سنين فادونها من طلاق الأول وسته أشهر فصاعدا من عقد الزوج الثاني عرض على القافة لانه يمكن أن يكون من كل واحد منهما فان أحقته بالأول لحق به واتنى عن الزوج بغير لمان وان أحقته بالزوج لحق به ولا ينتفى عنه الابالمان وان لم تكن قافة أو كانت وأشكل عليها ترك الى أن يبلغ وقت الانتساب فان انتسب الى الأول اتنى عن الزوج بغير لمان وان انتسب الى الزوج لم ينتف عنه الابالمان وان لم يعرف وقت طلاق الأول ووقت نكاح الزوج فالقول قول الزوج مع عينة انه لا يعلم أنها ولده على فراشه لان الاصل عدم الولادة وانتفاء النسب فان حمل سقطت دعواها واتنى النسب بغير لمان لانه لم يثبت ولادته على فراشه وان نكل وردنا اليقين عليها وان حلفت لحق النسب بالزوج ولا ينتفى الابالمان لانه ثبت ولادته على فراشه وان نكلت فهل توقف اليقين الى أن يبلغ الصبي فيحلف

(قوله من جلد ولده وهو

ينظر اليه) أى يتحقق
وتبين انه ولده كأنه ينظر
اليه بعينه (قوله وان جاءت
به أورو جسد جاليا)
الورقة السرة والاورق

الاسمر ومنه قيل الرماد
أورق وللجمجمة ورقاء
وجسد أى جسد الشعر
وهو ضد السبط وقال
الحرورى يكون ملسا وذما
فالحج بعينين أحدهما
أن يكون معصوب الخلق
شد يد الاسر والثاني أن
يكون شر اجسدا والتم
بعينين أحدهما أن يكون
قصيرا مقودا والثاني أن
يكون نحيل قال رجل
جسد الدين وجسد
الاصابع أى منقبضا
والجلى يضم الجيم الضم
الاعضاء التام الاوصال
قالوا ناقة جالية شبت الجبل
عظما وشدة وبدانة قال
جالية ليق سيري وورحتى
على ظهرها من بها غير
محفدى

وخدج الساقين خفاق
القدم وخفاق بالقاف وهو
الذى صدر قدمه مرض
وساخغ اللتين يقال شئ
ساخغ أى كامل واف ومنه
الدرع السابقة (قوله فيها
لورقا) جماد ورقاء وهى الناقة
يضرب بيضاها الى السواد
ككون الرماد والاورق
أطيب الابل عندهم لحا
وليس بمعمود هندهم
في عملهم سيرة

وثبت نسبته فيه وجها بناء على القولين في رد العين على الجارية للرهنه اذا أحبلها الزمان وادعى
أن المرتهن اذن له في وطئها وأنكر للرهن ونكلا جميعا عن العين أحدها لا ترد العين لأن العين
حق للزوجة وقد أسقطته بالتكول فلم يثبت لغيرها والثاني ترد لانه يتعلق بينها حقها وحق الولد فإذا
أسقط حقها لم يسقط حق الولد

(فصل) وان جاءت امرأة ومعهما ولد ادعت انه ولدها منه وقال الزوج ليس هذا منى ولا هو منك
بل هو لغيرك أو مستعار لم يقبل قولها أنه منهما من غير بينة لان الولادة يمكن إقامة البينة عليها والاصل
عندها فلم يقبل قولها من غير بينة فان قلنا ان الولد يمرض مع الام على القافة فى أحد الوجهين مرض
على القافة فان الحق بملازم حتى يهاوئت نسبته من الزوج لانها أتت به على فراشه ولا يتنى عنه الا بالعمان
وان قلنا ان الولد لا يمرض مع الام على القافة أو لم تكن قافة أو كانت وأشكل عليها فالتقول قول الزوج مع
يمينه انه لا يعلم انها ولده تعالى فراشه فإذا حلف اتنى بالنسبة من غير لعان لانه لم تثبت ولادته تعالى فراشه
وان نكل ردنا العين عليها فان حلفت فحقه نسبته ولا يتنى عنه الا بالعمان وان نكث فقول توقف العين
على بلوغ الولد ليحلف على ما ذكرنا من الوجهين في الفصل قبله

(فصل) اذا تزوج امرأة وهى وهو عمن يولده ووطئها ولم يشاركه أحد في وطئها بشبهة ولا غيرها
وأنت بولد لست أشهر فصاعدا لحقه نسبته ولا يحل له نفيه لما روى أبوهريرق رضى الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال حين نزلت آية الملاءنة أعمارجل يحمد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله
عنه وفوضه الله على رؤس الأولين والآخرين وان أنت امرأة لم يولد له حق في الظاهر بحكم الامكان
وهو يعلم أنه لم يسهل واجب عليه نفيه بالعمان لما روى أبوهريرق رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال يا امرأة ادخل على قوم من ليس منهم فليست من الله في شئ ولن يدخلها الله تعالى جنته فلما
سرم النبي صلى الله عليه وسلم على المرأة أن تدخل على قوم من ليس منهم دل على ان الرجل مثلها ولا نكاحا
لم ينفع جعل الاجنبي مناسبا له وعمره لا ولادته ومن اجملهم في حقوقهم وهذا لا يجوز ولا يجوز أن
يقذفها لجزا أن يكون من وطئه شبهة ومن زوج قبله

(فصل) وان وطئ زوجته ثم استبرأها لحضنة وطهرت ولم يطأها وزنت وأنت بولد لست أشهر
فصاعدا من وقت الزنا لزمه نفيه عنها ونفى النسب لادكرنا من وطئها في الطهر الذي زنت فيه فأتت بولد
وغلب على ظنه أنه ليس منه بان علم أنه كان يرضع لبنها ورأى فيه شبهة لارأى لزمه نفيه بالعمان وان لم
يغلب على ظنه أنه ليس منه لم ينفع له صلى الله عليه وسلم الولد لفراش والعاهر الجرح

(فصل) وان أنت امرأة له بولد أسود وهما أبيضان أو بولد أبيض وهما أسودان ففيه وجهان
أحدهما أن لا ينفى لما روى ابن عباس رضى الله عنه في حديثه لالبن أمية ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال ان جاءت بأورق جسد جاليا خدج الساقين سابغ اللتين فهو للذي ربيت به بجمت به
أورق جسد جاليا خدج الساقين سابغ اللتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا الايمان
لكان لي ولها شأن لحج شبهة نكاحي أنه ليس منه والثاني أنه لا يجوز نفيه لما روى أبوهريرق رضى الله
عنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم من بني فزارة فقال ان امرأتى جاءت بولدا أسود ونحن
أبيضان فقال هل لك من بول قال نعم قالوا فما قاله قال هل فيه من أورق قال ان فيه لورقا قال في
ترى ذلك قال عسى أن يكون نزع عرق قالوا نزع عرق قالوا عسى أن يكون نزع عرق

(فصل) وان أنت امرأة له بولد أسود وهما أبيضان أو بولد أبيض وهما أسودان ففيه وجهان
أحدهما أن لا ينفى لما روى ابن عباس رضى الله عنه في حديثه لالبن أمية ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال ان جاءت بأورق جسد جاليا خدج الساقين سابغ اللتين فهو للذي ربيت به بجمت به
أورق جسد جاليا خدج الساقين سابغ اللتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا الايمان
لكان لي ولها شأن لحج شبهة نكاحي أنه ليس منه والثاني أنه لا يجوز نفيه لما روى أبوهريرق رضى الله
عنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم من بني فزارة فقال ان امرأتى جاءت بولدا أسود ونحن
أبيضان فقال هل لك من بول قال نعم قالوا فما قاله قال هل فيه من أورق قال ان فيه لورقا قال في
ترى ذلك قال عسى أن يكون نزع عرق قالوا نزع عرق قالوا عسى أن يكون نزع عرق

(فصل) وان أنت امرأة له بولد أسود وهما أبيضان أو بولد أبيض وهما أسودان ففيه وجهان
أحدهما أن لا ينفى لما روى ابن عباس رضى الله عنه في حديثه لالبن أمية ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال ان جاءت بأورق جسد جاليا خدج الساقين سابغ اللتين فهو للذي ربيت به بجمت به
أورق جسد جاليا خدج الساقين سابغ اللتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا الايمان
لكان لي ولها شأن لحج شبهة نكاحي أنه ليس منه والثاني أنه لا يجوز نفيه لما روى أبوهريرق رضى الله
عنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم من بني فزارة فقال ان امرأتى جاءت بولدا أسود ونحن
أبيضان فقال هل لك من بول قال نعم قالوا فما قاله قال هل فيه من أورق قال ان فيه لورقا قال في
ترى ذلك قال عسى أن يكون نزع عرق قالوا نزع عرق قالوا عسى أن يكون نزع عرق

عز وجل اذا قضى خلق نسمة خلقها ولا يقدر يسبق من الماء ما لا يحصى به فتعلق به وان أمت بولد وكان يحلها فادون الفرج فنيه وجهان احدهما لا يجوز له النبي لانه قد يسبق الماء الى الفرج فتعلق به والثاني انه لقيه لان الولد من أحكام الوطء فلا يتعلق بمادونه كسائر الاحكام وان أمت بولد وكان يطوقها في البر فنيه وجهان احدهما لا يجوز له لانه قد يسبق من الماء الى الفرج ما يتعلق به والثاني له نفيه لانه موضع لا يتنى منه الولد

(فصل) اذا قذف زوجته واتنى عن الولد فان كان حلالها ان يلاعن وينفى الولد لان هلال بن أمية لاعن على نفي الرجل وله ان يؤخره الى ان تنفع لانه يجوز ان يكون رجلاً أو غلاماً فيؤخر ليلاعن على يقين وان كان الولد منصفاً في وقت نفيه قولان احدهما له الخيار في نفيه ثلاثة أيام لانه قد يحتاج الى الفكر والنظر فيما قدم عليهم النبي فجعل الثلاث حداً لانه قريب ولهذا اقل الله عز وجل يا قوم هذه ناقدة الله لكم في فئدة رهاها كل في أرض الله ولا تمسوها بسوء فباخذكم عند اقربكم فمفسر القريب بالثلاث فقال تنعوا في دياركم ثلاثة أيام ذلك وعد غير مكتوب والثاني وهو المنصوص في عامة الكتب انه على القول لانه خيار غير مؤبد فمفسر الضرر فكان على القول بخيار الداء العيب فان حضرت اصلاً فدأ بها أو كان جالعا عابداً بالكل أو له مال غير محرز واشتغل باحوالها أو كان عاتقاً له كوطبوا اشتغل بالسراج المركوب فهو على حقم من النبي لانه تأخير لعن وان كان محبوساً أو مريضاً أو قبا على مريض أو غائباً لا يقدر على المسير أو شهد على النبي فهو على حقه وان لم يشهد مع القدرة على الاشهاد سقط حقه لانه لما نذر عليه الحضور للنبي أقيم الاشهاد مقامه الى ان يقدر كما أقيمت القية باللسان مقام الوطء في حق المولى اذا عجز عن الوطء الى ان يقدر

(فصل) وان ادعى انه يعلم بالولادة فان كان في موضع لا يجوز ان يتنى عليه ذلك من طريق العادة بان كان معانقاً داراً أو حلة صغيرة لم يقبل لانه يدعي خلاف الظاهر وان كان في موضع يجوز ان يتنى عليه كالبلد الكبيرة قال لقول قوله مع عينة لان ما يدعيه ظاهر وان قال علمت الولادة لا اني لم أعلم اني النبي فان كان من تحتها أهل العلم لم يقبل قوله لانه يدعي خلاف الظاهر وان كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ في موضع بعيد من أهل العلم قبل قوله لان الظاهر انه صادق فيما يدعيه وان كان في بلد فيه أهل العلم الا انه من العامة فنيه وجهان احدهما لا تقبل كالا قبل قوله اذا ادعى الجهل برد المبيع بالعيب والثاني تقبل لان هذا لا يعرف الا لخواص من الناس بخلاف رد المبيع بالعيب فان ذلك يعرفه الخاص والعامة **(فصل)** وان هنأه رجل بالولد فقال بارك الله في مولودك وجعله الله لك خلفاً باركاً أو ما على دعائه أو قال استجاب الله دعائك سقط حقم من النبي لان ذلك يتضمن الاقرار به وان قال أحسن الله جزاءك أو بورك الله عليك أو ورزقك الله مثله لم يسقط حقم من النبي لانه يحتمل انه قال ذلك ليقابل النصية بالنصية

(فصل) وان كان الولد حلالاً فقال آخرت النبي حتى يتفصل ثم ألعن على يقين قال لقول قوله مع عينة لانه تأخير لعن يحتمل الحال وان قال آخرت لاني قلت لعله يموت فلا احتاج الى اللعان سقط حقم من النبي لانه ترك النبي من غير عذر

(فصل) اذا أمت امرأته بولدين أو أميناً واتنى عن احدهما أو آخر أو ترك نفيه من غير عذر لحقه الولد وان لاهما رجل واحد فلا يجوز ان يلحقه أحدهما دون الآخر وجعلنا ما اتنى منه تابعا لما أقرب به ولم نجعل ما أقر به تابعا لما اتنى منه لان النسب يحتاج لاثباته ولا يحتاج لنفيه ولهذا اذا أمت بولد يمكن ان يكون منه ويكمن ان لا يكون منه أحق به احتياطاً لاثباته ولم تنفها احتياطاً لنفيه وان أمت بولد فنفاها باللعان

(قوله خلقها صالحة)
الخلف ما جاء بعد يقال
خلف سوء من أبيه
بالاسكان وخلف صدق
بالنحر يك اذا قام مقامه
وقال الاخفش هما سواء
منهم من يحرك خلف
صدق ويسكن الآخر
يريد الفرق بينهما (قوله)
ليقابل النصية بالنصية
هي ههنا الدعاء أى يقال
الدعاء بالدعاء وهي تفعله
من الحياة

عاشت يوماً آخر لاقل من ستة أشهر من ولادة الأول لم يمتف الثاني من غير العان لان العان يتناول الأول فان قداه بالعان اتقى وان أقربه أترك هيم من غير علم لحقه الولدان لانها حمل واحد وسجلنا ما نفاها تابعا للحقة ولم يحمل الحقة تابعا لما نفاها ما ذكرنا في التوأمين وان أنت بلولة الثاني لستة أشهر من ولادة الأول اتقى بغير لمان لانها علفت به بعد زوال الفرائش

(فصل) وان لا ضحا على حمل فولدت ولدين بينهما دوين ستة أشهر لم يلحقه واحده منهما لانها كما موجودين عند العان فالتغيبه وان كان بينهما أكثر من ستة أشهر اتقى الأول بالعان واتقى الثاني بغير لمان لانها تقنا بوضع الأول برأه فخرجها منه واتها علفت الثاني بعد زوال الفرائش

(فصل) وان قذف امرأته زنا اضافة الى ما قبل النكاح فان لم يكن نسب لم يلاعن لاسطة الحد لانه قذف غير محتاج اليه فالحق بحقه بالعان كقذف الاجنبي وان كان هناك نسب يلحقه قسميه وجهان احدهما وهو قول أبي اسحق انه لا يلاعن لانه قذف غير محتاج اليه لانه كان يمكنه ان يطلق ولا ينفقه الى ما قبل العقد والثاني وهو قول أبي علي بن أبي هريرة ان لمان يلاعن لانه نسب يلحقه من غير رضاه لا يتقني بغير لمان بخاره فيه بالعان

(فصل) وان أناتهم قذفها زنا اضافة الى حال النكاح فان لم يكن نسب لم يلاعن لدر الحد لانه قذف غير محتاج اليه وان كان هناك نسب فان كان ولداً منفصلاً فله ان يلاعن لتغيبه لانه محتاج الى قبه بالعان وان كان حلاً فقد روي المرنى في المختصر ان لمان ينقسم وي في الجامع انه لا يلاعن حتى ينفصل الجمل واختلف أصحابنا فيه فقال أبو اسحق لا يلاعن قولاً واحداً وما روي المرنى في المختصر أراد اذا انفصل وقد بين في الام فانه قال لا يلاعن حتى ينفصل ووجهه ان الحمل غير متحقق لجواز أن يكون ربحاً فينش ويحتاج اذا قذفها في حال الرؤية لان هناك يلاعن لدر الحد لمتبعه في الحمل وهما ينشرد الحمل بالعان فبحر قبل ان يتحقق ومن أصحابنا من قال فيه قولان احدهما لا يلاعن حتى ينفصل لما ذكرناه والثاني يلاعن وهو الصحيح لان الحمل موجود في الظاهر ومحكم بوجوه و لهذا أمر بأخذ الحامل في الديات ومنع من أخذها في الزكاة ومنعت الحامل ان تزوج حتى تضع وهذه الطريقة هي الصحيحة لان الشافعي رحمه الله نص في مثلها على قولين وهي نفقة المطلقة الحامل فقال فيها قولان احدهما يجب لها النفقة يوم ما يوم والثاني لا يجب حتى ينفصل

(فصل) وان قذف امرأته واتقى عن حملها وأقام على الزنا بنسب سقط عنه الحد البينة وهل لمان يلاعن لتقني الحمل قبل ان ينفصل على ما ذكرناه من الطرفين في الفصل قبله

(فصل) وان قذف امرأته في نكاح فاسد فان لم يكن نسب لم يلاعن لدر الحد لانه قذف غير محتاج اليه وان كان هناك نسب فان كان ولداً منفصلاً فله ان يلاعن لتغيبه لانه يلحقه بغير رضاه لا يتقني عنه بغير لمان لحاز تغيبه بالعان كالولدي النكاح الصحيح وان كان حلاً فلي ما ذكرناه من الطرفين

(فصل) وان ملك أمة لم تصرفها بنفس الملك لانه قد تصد بملكها الوطء وقد قصد به النكاح والخمسة والتحمل فلم تصرفها فان وطئها صارت فرشاً فان أنت بولادة الحمل من يوم الوطء لحقه لان سداً انزع عبد بن زيمعة في ابن ولیدة زيمعة فقال عبد هو أخي وابن ولیدة أخي ولیدة على فراشه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو لك ولو لم تفرش وللعاهر الجور و روى بن عمر رضي الله عنه ان عمر رضي الله عنه قال ما بال رجال يطؤون ولا تكلمهم بمعزونهن لا يني وليدة به تعرف سيدتها ثم بها الا لحقت به ولداها فاعزبوا بذلك وأتركوا بن قذفها واتقى عن ولده فقد دلل على عدمه فيجبون من أبي عبد الله يقول بنو ولد الامه بالعان بفعل أبو اسحق هذا قولاً ووجهه أنه كساح في حقوق النكاح

(قوله ابن وليدة زيمعة)
الوليدة الجارية وجعها
ولا تكون الوليدة العبد (قوله)
والعاهر الجور العاهر الزاني
ومعناه لا تتزوج له كإيقال
له الجور اذا قصد تكذيبه

فكان النكاح في النفي بالمان ومن أحبا بتمان قال لا يلعن لنفيه قولا واحدا لأنه لا يمكنه نفيه بغير المان وهو بأن يدعي الاستبراء بحلف عليه فلم يجز نفيه بالمان بخلاف النكاح فإنه لا يمكنه نفي الواسية بغير المان ولعل أحبار أدبنا في عبد الله بن النافى ورجع الله عليهم

(فصل) إذا اختلف امرأته بزنا من وأراد المان كفاه لهما المان واحد لأنه في أحد القولين يجب حد واحد فكذا في إسقاط المان واحد وفي القول الثاني يجب حدان إلا أنهما حقان لو اختلفا كنتي فيهما بلمان واحد كما يكفي في حقين لو اختلفا بين واحد وان قد فرأى بعم نسوة فرد كل واحد منهما من بلمان لأنها أيمان فلم تتداخل فيها حقوق الجماعة كالأيمان في المال وان قد فنهن بكلمات بدأ بلمان من بدأ بقذفها لأن حقها أسبق وإن قد فنهن بكلمة واحد فتوشاخن في البداية أقرع بينهما فمن خرجت لها القرعة بدأ بلمانها وإن بدأ بلمان أحداهن من غير قرعة جاز لأن الباقيات يصلن إلى حقوقهن من المان من غير نقصان

(باب من يصح لعانه وكيف المان وما يوجب من الأحكام)

يصح للمان من كل زوج بالغ عقل عتار مسلما كان أو كافرا أو كان أو عبدا لقوله عز وجل والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين ولأن المان امرأ العقوبة الواجبة بالقذف ونفي السب والكفر كالسب والعبد كالنفي في ذلك فأما الصبي والمجنون فلا يصح لعانهما إلا بقول لا يوجب القرعة فلم يصح من الصبي والمجنون كالطلاق وأما الآخر فإنه إن لم يكن له إشارة متعقولة ولا كتابة مفهومة لم يصح لعانه لأنه في معنى المجنون وإن كانت له إشارة معقولة أو كتابة مفهومة صح لعانه لأنه كالناطق في نكاحه مطلقا فكان كالناطق في لعانه وأما من اعتقل لسانه فإنه إن كان مأبوسا منه صح لعانه بالإشارة كالأخرس وإن لم يكن مأبوسا منه ففيه وجهان أحدهما لا يصح لعانه لأنه غير مأبوس من نطقه فلم يصح لعانه بالإشارة كالساكت والثاني يصح لأن أمانة بنت أبي العاص رضي الله عنها أصمت فقيل لها ألعان كذا وألعان كذا فأشارت أي نعم فرفع ذلك فرؤيت أنها ودية ولأنه عليه عن النطق يصح لعانه بالإشارة كالأخرس

(فصل) وإن كان أجمعيا فإن كان يحسن بالعربية ففيه وجهان أحدهما يصح لعانه بلسانه لأنه يمين فصح بالهجمة مع القدرة على العربية كسائر الأيمان والثاني لا يصح لأن الشرع ورد فيه بالعربية فلم يصح فيه رافع القدرة كذا كار الصلاة فإن لم يحسن بالعربية لم يصح لعانه وإن كان الحالك لا يعرف لسانه أضر من ترجمه عن غيره عدو وجهان بناء على القولين في الشهادة على الإقرار بالزنا أحدهما يحتاج إلى أن يقول الثاني بكفيه أثنان

(فصل) ولا يصح للمان الإباة الحاكم لأنه يمين في دعوى فلم يصح الإباة الحاكم كالميمين في سائر الدعوى فإن كان الزوجان معاويين جاز للسب أن يلعن بينهما لا يجوز أن يقيم عليهما الحد فجاز أن يلعن بينهما كالحاكم

(فصل) والمان هو أن يقول الزوج أربع مرات أشهد بالله أني لمن الصادقين ثم يقول وعلى لعنة اللذان كنت من الكاذبين ويقول المرأتا أربع مرات أشهد بالله أني لمن الكاذبين ثم يقول وعلى غضب اللذان كان من الصادقين والدليل عليه قوله عز وجل والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويدبر عنها العذاب إن تشهد أربع شهادات باللعنة إيمان الكاذبين والخامسة إن غضب

(قوله اعتقل) لسانه أي لم يقدر على الكلام مشتق من عقال البعير (قوله أصمت) أصمت العليل فهو صمت إذا اعتقل لسانه فلم ينطق (قوله يترجم عنه) أي يترجم عنه وهو الترجمان كأنه فارسي معرب ويدبر عنها العذاب والمعرفة كرا

المكره وقال الهروي
المعرة بجناية العرو هو
الجرب والواقفة قد كرت
(قوله حلف على مال مسلم
فاقتله) أي غصبه
وملكه منه اقتطاع السلطان
وفي الحديث اقطع الزبير
خسر فرسه أي ملكه
(قوله يسع فضل الماء)
الفضل الزيادة ومنه
ما زاد على حاجته يقال
فضل بفضل وفضل بفضل
وفضل بالكسر يفضل
بالضم ثلاث لغات وقد
مضت (قوله لقد خشيت
أن ييها الناس) أي
يأسوا به حتى تقل هيته
في صدورهم فيستخفوا به
ويحتقروه يقال يها به
أبها هو اذا أنت به (قوله
سواك من رطب) قال
الجوهري الرطب بالضم
ساكنة الطاء الكلا
قال ذو الرمة
حتى اذا مسمعان الصيف
هله
بأجهش عنها الماء والرطب
وهو شمل عشر وعشر
وعين أتمه بمعنى مائة فاعلة
بمعنى مفعلة (قوله نبؤا
مقعده من النار) أي نزه
وتعكس منه والماء قال النزل
المزوم يقال بؤت فلانا
منزلأي أنزلته (قوله سوف
الصفات) هي حرف الجر
سميت بذلك لانها توصف

الله عليها ان كان من الصادقين فان أخل أحدهما بأحد هذه الالفاظ الخمسة لم يستد به لان الله عز وجل
على الحكم على هذه الالفاظ فدل على أنه لا يتعلق بمادونها ولا أنه يتحقق بها الزنا فلما عجز النقصان
عن عندها كالشهادة وان أبدل لفظ الشهادة بلفظ من ألفاظ اليمين بأن قال حلف أو أقسم وأولى
ففيه وجهان أحدهما يجوز لان اليمين غاي بالفاظ اليمين والثاني انه لا يجوز لانه أخل باللفظ
المخصوص عليه وان أبدل لفظ اليمين بالبعد أو لفظ الغضب بالخط ففيه وجهان أحدهما يجوز لان
معنى الجميع واحد والثاني لا يجوز لانه ترك المخصوص عليه وان أبدلت المرأة لفظ الغضب بلفظ اللعنة
لم يجوز لان الغضب أغلظ ولهذا غشت المرأة به لان المعرة بزناها أقبح وانما جعل الزنا أعظم من اقبحه
بالقذف وان أبدل الرجل لفظ اللعنة بلفظ الغضب ففيه وجهان أحدهما يجوز لان الغضب أغلظ والثاني
لا يجوز لانه ترك المخصوص عليه وان قدم الرجل لفظ اللعنة على لفظ الشهادة أو قدمت المرأة لفظ
الغضب على لفظ الشهادة ففيه وجهان أحدهما يجوز لان المقصد منه التغليب وذلك يحصل مع التقديم
والثاني لا يجوز لانه ترك المخصوص عليه

(فصل) والمستحب أن يكون اليمان محضرة جماعة لان ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد رضى
الله عنهم حضروا اليمان محضرة النبي صلى الله عليه وسلم على حدائهم منهم والصبيان لا يحضرون الجمال
الا تبين للرجال فدل على أنه قد خسر جماعة من الرجال فتبعضهم الصبيان ولان اليمان بني على التغليب
لردع والزجر وفعله في الجماعة لطف في الردع والمستحب أن يكونوا أربعة لان اليمان سبب الحد ولا
يثبت الحد الا بأربعة فيستحب أن يحضر ذلك العدد ويستحب أن يكون بعد العصر لان اليمين فيه
أغلظ والليل عليه قوله عز وجل يحسبونهم امن بعد الصلاة فيقسمان بالله قيل هو بعد العصر وروى
أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر
اليهم ولم عذاب لهم رجل حلف يميناً على مال مسلم فاقطعه ورجل حلف يميناً بعد صلاة العصر لقد
أعطى سلمته أكره ما أعطى وهو كاذب ورجل منع فضل الماء قال الله عز وجل يقول اليوم أمتك
فنى كمنعت فضل ما لم تعمل بذلك ويستحب ان يتلأنا من قيام الهروي ابن عباس رضى
الله عنه في حديث هلال بن أمية فأرسل اليهما جأ أقام هلال فتبعضهم قالت فتبعضت ولان
فعله من قيام أو بلغ في الردع واختلف قوله في التغليب بالمكان فقال في أحد القولين انه يجب لانه
تغليب ورد به الشرع فاشبهه التغليب بتكرار اللفظ وقال في الآخر يستحب كالتغليب في الجماعة والزمان
والتغليب بالمكان ان يلاعن بينهما في أشرف موضع من ابلد الذي فيه اليمان فان كان بمكة لامن
بين الركن والمقام لان اليمين فيها أغلظ والدليل عليه ما روى ابن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه
رأى قوماً يجلقون بين الركن والمقام فقال على دم قالوا أقل أفصل عظم من اللد فقالوا لا فقال لعد
خشيت أن ييها الناس بهذا المقام وان كان في المدينة لاعتن في المسجد لانه أشرف البقاع بها وهل
يكون على المنبر أو عند المنبر اختلفت الرواية فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فروى أبو هريرة رضى الله
عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حلف عند منبري على عين سمع أو لوعلى سواك
من رطب وجبت له النار وروى جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على
منبري هذا يمين أتمه فهو مقعد من النار فقال أبو اسحق ان كان الخلق كثير لاعتن على المنبر ليسمع
الناس وان كان الخلق قليلا لاعتن عند المنبر عيني فترضى صلى الله عليه وسلم وقد أوعى بن في هريرة
لا يلاعن على المنبر لان ذلك علو شرف والماعتن ليس في موضع العلو والشرف وحل قوله على منبري
أي عند منبري لان حروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض وان كان بيت المقدس لاعتن عند الصخرة
بها التكرات وقد ذكرنا أن الكنيية مسجد اليهود والبيعة مسجد النصارى

(قوله ذكرها) أي وعظهما قال الله تعالى وذكر أن الله كرى تنفع المؤمنين وسمى الواعظ المذكر وكلنا المؤمن وأصله من الذكر ضد النسيان (قولوه) كان غير برزة (البرزة التي لا تحتجب وتبرز أي تظهر والبروز الظهور ومنه وتري الأرض بارزة (قوله فتلكأت) أي توقفت يقال تلكأت من الأمر تلكأتا أي وقف (قوله ويرفع في نسبا حتى تبرز) يريد يذكر أجدادها الذين تنسب إليهم من وقت الحديث إذا أسندته (قوله فسرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي كشف وأسرى ألم عنه مثله ومنه الحديث الآخر فإذا طرقت يعني السحابة سرى عنه أي كشف عنه اخوف (قوله قد جعل الله لك فرجا ومخرجا) الفرج بالتحريك زوال ألم يقال فرج الله غمه فخرجنا وكذلك فرج الله عنك غمك بفرج بالكسر والتخفيف ومخرجا داخل عليك من شدته وبلاء

لأنه أشرف البقاع بها وإن كان في غيرها من البلاد لأن في الجامع وإن كانت المرأة حائضا لا عنت على باب المسجد لأنه أقرب إلى الموضع الشريف وإن كان يهوديا لأن في الكنيسة وإن كان نصرانيا لأن في البيعة وإن كان مجوسيا لأن في بيت النار لأن هذه المواضع عندهم كالساجد عندنا (فصل) وإذا أراد اللعان فليستحب للعاك أن يعظهما للماضي ابن عباس رضي الله عنهما الذي صلى الله عليه وسلم ذكرهما أو غيرهما من عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا فقال هلال والله لقد صدقت عليها فقالت كذب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنوا بينهما وإن كانت المرأة غير برزة بعث إليها الخاكم من يستوفي عليها اللعان ويستحب أن يعث معها أربعة (فصل) ويبدأ بالزوج ويأمره أن يشهد لأن الله تعالى بدأ به وبدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم في لعان هلال بن أمية ولأن لعنه ينة لا يثبت الحق ولعان المرأة ينة الانكار فقدمت ينة الاتبات فإن بدأ بعن المرأة لم يثبت به لأن لعنها إسقاط الحد لا إسقاط اللعان لأن الزوج فلم يصح لعنها قبله والمستحب إذا بلغ الزوج إلى كلمة اللعنة والمرأة إلى كلمة الغضب أن يعظهما للماضي ابن عباس رضي الله عنه قال لما كان في الخامسة قيل يا هلال أتق الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب فقال والله لا يعذبني الله عليها كالم يجدني عليها فشهد الخامسة فلما كانت الخامسة قيل لها أتق الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب فتلكأت ساعة ثم قالت والله لا أفصح قومي وشهدت الخامسة أن غضب الله عليهما وإن كان من الصادقين ويستحب أن يأمر من يضع يده على فيه في الخامسة لما روي ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أن يضع يده على فيه عند الخامسة يقول إنها موجبة (فصل) وإن لعن وهي عاتبة لحيش أو موت قال شهد بالله أتقن الصادقين في عاتبت به زوجتي فلانة ويرفع في نسبا حتى تبرز وإن كانت حاضرة فقم وجهان أحدهما يجمع بين الإشارة والاسم لأن معنى اللعان على التأكيد ولهذا تكرر في لفظ الشهادة وإن حصل المقصود مرة والثاني أنه تكفيه الإشارة لأنها تتميز بالإشارة كما تتميز في النكاح والطلاق (فصل) وإن كان القنف بالزنا كره في اللفاظ الخمسة فإن قد فها بزنا يذكرها في اللفاظ الخمسة لأنه قد يكون صادقا في أحدهما دون الآخر فإن سمي الزاني بهاذ كره في اللعان في كل مرة لأنه ألحق بالمعرة في إفساد الفرائض فكره في اللعان كالمراة فإن قنفها بالزنا واتقن من الوفاق في كل مرة وإن هذا الوهم زنا وليس متى فإن قال هذا الولد ليس متى ولم يقض من زنا لم ينتف لأنه يحتمل أن يريده أنه ليس متى في الحق وألحق وإن قال هذا الولد من زنا ولم يقض متى فبها وجهان أحدهما وهو قول القاضي أبي حامد المروزي أنه ينتفي منه لأن ولدا بالزنا يلحق به والثاني وهو قول الشيخ أبي حامد الأسفري أنه لا ينتفي لأنه قد يعتقد أن الوطء في النكاح بلا زنا على قول أبي بكر الصيرفي فوجهان يذكرانه ليس متى لينتفي الاحتمال (فصل) وإذا لعن الزوج سقط عنه ما وجب بقنفة من الحد والنزير والدليل عليه ما روي عبادة بن عباس رضي الله عنهما أن هلال بن أمية قذف امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الأينة أوحدي ظهر لك فقال هلال والذي بعثك بالحق أتق الله وليرزق الله في أمري ما يبري ظهري من الحد فنزلت والذين يرمون أزواجهن فسرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابشري يا هلال فقد جعل الله لك فرجا ومخرجا فقال هلال فقد كنت رجو ذلك من ربي عز وجل وإن قنفها برجل فسماه في اللعان سقط عنه حده لأنه سماه في اللعان فسقط حده كالمراة فإن لم يسمه في اللعان

ففيه قولان أحدهما يسقط حده لأنه أحد الزانين فسقط حده باللعان كالزوجة والثاني لا يسقط حده لأنه لم يسم في اللعان فلم يسقط حده كالزوجة إذا لم يسمها فاعلى هذا إذا أراد إسقاط حده استأنف اللعان وذكره وأعاد ذكر الزوجة

﴿فصل﴾ وإن نفي باللعان نسب ولد اتقى عنه لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن رجلا عن امرأته في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم واتقى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة فإن لم يذكر النسب في اللعان أعاد اللعان لأنه لم يتنف باللعان الأول

﴿فصل﴾ ويجب على المرأة حد الزنا لأنه ينه حق بها لزنا عليها فلازمها الحد كالشهادة ولا يجب على الرجل الذي رماها به حد الزنا لأنه لا يصح منه درء الحد باللعان فلم يجب عليه الحد باللعان

﴿فصل﴾ وإن كان اللعان في نكاح صحيح وقعت الفرقة لحديث ابن عمر رضي الله عنه وحرم عليه على التأييد لما روى سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال مضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما لم يجتمعان أبداً فإن كان اللعان في نكاح فاسداً وكان اللعان بعد البيئونة فزنا أضافه إلى حال الزوجية فهل تحرم المرأة على التأييد فيه وجهان أحدهما يحرم وهو الصحيح لأن ما أوجب تحريماً مؤبداً إذا كان في نكاح أوجب وإن لم يكن في نكاح كالزنا وحاشا أن لا يحرم لان التحريم تابع للفرقة ولم يقع بهذا اللعان فرقة فلم يثبت به تحريم

﴿فصل﴾ والمرأة أن ندرأ حد الزنا عنها باللعان لقوله عز وجل ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين ولا ندرأ المرأة النسب في اللعان لأنه لا يدخل لها في إثبات النسب ولا في نفسه

﴿فصل﴾ إذا لعن الزوج ثم أكذب نفسه وجب عليه حد القذف إن كانت المرأة محصنة أو ألتعزير إن لم تكن محصنة ولحقه النسب لأن ذلك حق عليه فعاد بتكذيبه ولا يعود الفراق ولا يرتفع التحريم لأنه حق له فلا يعود بتكذيبه نفسه وإن لعنت المرأة ثم أكذبت نفسها وجب عليها حد الزنا لأنه لا يتعلق بلعاناً أكثر من سقوط حق الزنا وهو حق عليها فعاد بها كذاباً

﴿فصل﴾ وإن مات الزوج قبل اللعان وقعت الفرقة بالموت وورثته الزوجية لأن الزوجية بقيت إلى الموت فإن كان هناك ولد ورثته لأنه مات قبل نفيه وما وجب عليه من الحد والتعزير بقذفها يسقط بموته لأنه اختص ببسبب منه وقد فات وإن مات الزوجية قبل لعان الزوج وقعت لفرقة بالموت وورثته الزوجية لأن الزوجية بقيت إلى الموت وإن كان هناك ولد فله أن يلعن لنفيه لأن الحاجة داعية إلى نفيه فإن طالبه وورثتها بحد القذف لاعتقاسقاطه ولا يسقط من الحد ولم يلعن شيء لحقه من الأرض كما يسقط ما عليه من القصاص لأن القصاص ثبت مشتركين الورثة فإذا سقط ما يخصه بالأرث سقط الباقي وحد القذف ثبت جمعيه لكل واحد من الورثة ولهذا عاب بعضهم عن حقه كان الباقي أن يستوفوا الجميع فإن مات الولد قبل أن ينفيه باللعان جاز له نفيه باللعان لأنه يلحقه نسبه بعد الموت فجاز له نفيه وإذا عمده لم يرثه لأننا بينا باللعان أنه لم يكن ابنه

﴿فصل﴾ إذا قذف امرأة وامتنع من اللعان فضرب بعض الحد ثم قال أنا لعن سمع اللعان وسقط ما بقي من الحد وكذلك إذا نكحت المرأة عن اللعان فضربت بعض الحد ثم قالت أنا لعن سمع اللعان وسقط بقية الحد لأن ما أسقط جميع الحد أسقط بعضه كالبيئنة

﴿فصل﴾ إذا قذفها ثم تلاعنا ثم قذفها نظرت فإن كان بالزنا لدى تلاعن عليه لم يجب عليه حد لأن اللعان في حقه كالبيئنة ولو أقام البيئنة على القذف ثم أعاد القذف لم يجب الحد فكذا ذلك إذا لعن وإن

بمنه لما روى ابن جرير رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان حافلا لم يحلف
 الابانة تعالى وروى عن عمر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلف بأبي
 فقال ان الله عز وجل ينهاكم عن تحلفوا يا أيكم فقال عمر رضي الله عنه والله ما حلفت بهذا كرا ولا أكرأ
 وان قال ان فعلت كذا وكذا فأناب يهودي ونصراني أو أبا برة من الله أو من الاسلام لم ينقذ بمنه
 لما روى بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف بأبي برة من الله أو من الاسلام كان كاذبا
 فقد قال وان كان صادقا لم يرجع الى الاسلام سالوا لانه يمين بمحدث فلم ينقذ كالميمين بالتحولات

(فصل) ونحو الزميين بأسماء الله وصفاته فان حلف من أسماؤه بالله انقذت يمينه لما روى ابن عباس رضي
 الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال والله لا غزون قر يشا والله لا غزون قر يشا
 ثم قال ان شاء الله وان حلف بالرحمن أو بالاله أو بالخالق أو ببارئ النعمة أو بالحي القيوم أو بالحي
 الذي لا يموت أو برب السموات والارضين أو بآل الله يوم الدين أو برب العالمين وما أشبه ذلك من الاسماء
 التي لا يشترك فيها أحد انقذت يمينه لانه لا يسمى بها غيره ولا يوصف بها سواه اخصار قال والله فان
 حلف بالرحم والرب والقادر والقاهر والملك والجبار والخالق والتكبر ولم يشوبه غير الله عز وجل
 انقذت به يمينه لانه لا يطلق هذه الاسماء الا عليه وان نوى به غيره لم ينقذ لانه قد يستعمل في غيره
 مع التقيد لانه يقال فلان رحم القلب ورب النار وقادر على الشئ وقاهر للعدو وخالق للكذب ومالك
 للبلد وجبار متكبر مجاز أن تصرف اليه بالنية فان قال والحي والموجود والعالم والمؤمن والكرام
 لم تنقذ يمينه الا ان يشوبه بالله تعالى لان هذه الاسماء مشتركة بين الله تعالى وبين الخلق مستعمل في
 الجميع استعمالا واحدا فلم تنصرف الى الله تعالى من غير نية كالكتابيات في الطلاق وان حلف بصفة
 من صفاته نظرت فان حلف بصفة الله أو بزرأه أو بكبريائه أو بجلاله أو ببقائه أو بكلامه انقذت
 يمينه لان هذه الصفات للذات بل لموصوفاها ولا يجوز وصفه بشئها فصار كالميمين بأسماءه وان قال
 وعلم الله ولم يشوبه بالمعروف أو بقدرة الله ولم يشوبه بالقدرة انقذت يمينه لان العلم أو القدرة من صفات
 الذات بل لموصوفاها ولا يجوز وصفه بشئها فصار كالصفات الستة فان نوى بالمعروف أو بالقدرة
 المقدور لم ينقذ يمينه لانه قد يستعمل العلم في المعروف والقدرة في المقدور الا ترى انك تقول اغفر لنا
 علمك فينا وتر يد المعروف وتقول انظر الى القدرة وتر يد المقدور فانصرف اليه بالنية فان قال
 وحق الله وأراد به العبادات لم ينقذ يمينه لانه يمين بمحدث وان لم يشوبه العبادات انقذت يمينه لان
 الحق يستعمل فيما يستحق من العبادات ويستعمل فيما يستحقه الباري من الصفات وذلك من صفات
 الذات وقد انضم اليه العرف في الحلف به فانقذت به اليمين من غير نية

(فصل) وان قال على عهد الله وميثاقه وكفالاته وأمانته فان أراد به ما أخذ علينا من المهدى
 العبادات فليس يمين لانه يمين بمحدث وان أراد بالمهدى استحقاقه ما تعبدنا به فهو يمين لانه صفة
 قدبة وان لم يكن لنية نفيه وجبهان أحدهما يمين لان المادة للحلف بها والتخليط بالاعمال كالمادة
 بالحلف بالله والتخليط بصفاته كالمطالب الغالب والمترك الهالك والثاني ليس يمين لانه يعمل
 العبادات لا يحتتمل ما ذكرنا من استحقاقه ولم يقرن بذلك عرف عام وانما يحلف به بعض الناس
 وأكثرهم لا يعرفونه فيجعل يميننا

(فصل) وان قال بالله لا فعل كننا يا ابا المحجة من تحت فان أراد به لاني أستعين بآله ومثني بآله في الفعل
 الذي اشار اليه يمكن يميننا لان سواه ليس يمين ولا لفظ يحتمله فم يجعل يميننا لو لم يكن لنية كان يميننا

هو من الذي ذكره بعد النسيان
 انما يمين متكلمه كقولك
 ذكرت فلان حديث كذا
 وكذا ولا أكرأ أي حاكيا
 عن غيره يقال أثرت
 الحديث أقره أي اذا
 ذكرته عن غيره ومنه
 قيل حديثنا نورأي
 يذكره خلف عن سلف
 قال الله سبحانه ان هذا الا
 سحر يؤثر أي يأخذ واحد
 عن واحد وقال الاعشى
 ان الذي فيه نمار خما
 بين السامع والآخر

ومثله قوله تعالى وان اثاره من
 علم (قوله أو ببارئ النعمة)
 أي خالق الانسان برأ الله
 الخلق رأ وهو الباري
 أي الخالق والبرية الخلق
 والنسمة الانسان وجعها
 نسمة والنسمة ايضا النفس
 يفتح الغناء وهو الربو
 (قوله وخالق للكذب)
 يقال خلق الالف واختلقه
 وتخلق أي افتره ومنه قوله
 تعالى وتخلقون افكوا
 هذا الاختلاق (قوله وجبار
 متكبر) الجبار الذي يقتل
 على الغضب والتكبر
 والتعظيم والتكبر العظمة
 وكذلك الكبرياء (قوله
 والمؤمن) سمي الله مؤمنا
 لانه آمن عباده من أن
 يظلموه ذكر الجوهري
 (قوله بسلامة الله أو بمرته
 قوله من صفات

أو كبريائه أو بجلاله) العزة القوة والعلمية من عز اذا غلب أو من العز ضد القتل والكبرياء العظمة وجلاله أيضا عظيمته (قوله من صفات
 الذات) ذات الشئ حقيقة وذات الله تعالى حقيقة ونبوت وحدايته وروبو يمينه في النفس اعتقادا بغير جسم ولا صورة

(قوله نالاه لا كين أصنامكم) الكيد المكر كاده بكيد كيدوا وكيدوا المكر هو الاحتيال والخذلية (قوله لقد أترك الله علينا) أي أعطاك وفضلك من أثرت فلانا على نفسي إشارة إلى جملته الحق بمعنى قال الله تعالى ويؤزرون على أنفسهم (قوله آفة ناك قتلته) محمود على لفظ الاستنهام وانخفاض لا غير لان هزمة الاستنهام بدل من حرف القسم لانخفاض لاسم الله تعالى وفي الثاني يجوز المد والقصر وانخفاض والنصب والرفع ولا يكون انخفاض الاعم المد ومعنى الرفع انه قسمي أوالة الذي أقسم به والنصب لفقدان انخفاض كالقوله ايعن الله والرواية في الصحيح المدني الاول (١٤٠) لانه استنهام صريح والقصر في الثاني ومن جواز المد في الثاني فانه قصد العوض

لا الاستنهام (قوله لاه الله) هي ههنا التي لقتيبة جعلت عوضاً من حرف القسم وقدرى فيها الد ولا أعلم لها وجهاً وكذا روى في حديث الرباير بأبرو الشعر بالشعر إلى أن قال جاء وهامر يدي يدييد ومناحا في الرابضة قال هالك درهم أي خذوني كتاب الله تعالى هاتوا فقرؤا كتابه فدها لاجل الهمة التي يدها وقيل هي معدودة في نفسها وكذلك هاتوا هلاء وأشدوا لعل رضى الله عنه أقام هاء السيف غير ذمهم قلست برعيد ولا بلثم (قوله وإيم الله انه خلق بالامارة) إيم أصله إيم خذفت منه النون لكثرة الاستعمال كما حذفتها في يكن فقالوا لم يك واختلفوا في ألها فسيبو به يقول انها ألف وصل والقراء يقول اها ألقت قطع وليس هذا موضع ذكره وأما إيم فالتباس ضمها كما كانت مضمومة قبل الحذف وذ كر التاني

لان الباع من حروف القسم حمل اطلاق اللفظ عليه وان قال تائه لافعلن كذا بئانه المحجمة من فوق فالنصوص في الايمان والابلاء أنه يمين وروى المزني في القسامة أنه ليس بيمين واختلج أصحابنا فيه فذهب من قال المذهب ما نص عليه في الايمان والابلاء لان التاء من حروف القسم والدليل عليه قوله عز وجل وتائه لا كين أصنامكم بعد ان تولوا مدبرين وقوله تعالى تائه تمدأ ترك الله علينا وان كنا لخاطئين فصار كالقوله والله وبالله ومارا المزني يحذفه والذي قال المزني في القسامة بالباء المحجمة تحت وتاءه بدل عليه فانه قال لانه دعاء وتائه ليس بدعاء ومن أصحابنا من قال ان كان في الايمان والابلاء فهو يمين لا يلزمه حق وان كان في القسامة لم يكن يميناً لانه يستحق به المال فلم يجعل يميناً وان قال الله لافعلن كذا فان أراد به اليمين فهو يمين لانه قد يحذف حروف القسم ولهذا روى أن عبدة بن مسعود رضى الله عنه أخبرني صلى الله عليه وسلم انه قتل أباهجول فقال آفة ناك قتلته قال آفة أي قتلته وان لم يكن له نية لم يكن يميناً لانه لم يأت بفظ القسم وان قال لاه الله ونوى به اليمين فهو يمين لما روى أن أبابكر الصديق رضى الله عنه قال في سب قتيل قتله أبو قتادة لاه الله اذا لا يعدد إلى أسد من أسد الله تعالى يقاتل عن دين الله وسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق وان لم ينو اليمين لم يكن يميناً لانه غير متعارف في اليمين فلم يجعل يميناً من غير نية وان قال وإيم الله ونوى اليمين فهو يمين لان الذي صلى الله عليه وسلم قال في أسامة بن زيد وإيم الله انه خلق بالامارة فان لم يكن له نية لم يكن يميناً لانه لم يقترن به عرف ولا نية (فصل) وان قال لعمرك الله ونوى به اليمين فهو يمين لانه قد قيل معناه بقاء الله وقيل حتى الله وقيل علم الله والجميع من الصفات التي تتعدها اليمين فان لم يكن له نية ففيه وجهان أحدهما أنه يمين لان الشرع ورد به في اليمين وهو قول الله عز وجل لعمرك انهم في سكرتهم يعمهون والثاني أنه ليس بيمين وهو ظاهر النص لانه غير متعارف في اليمين (فصل) وان قال أقسم بالله أو أقسم بالله لافعلن كذا ولم ينو شيئاً فهو يمين لانه ثبت له عرف الشرع وعرف العادة فالشرع قوله عز وجل فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما وقوله عز وجل وأقسموا بالله جهد أيمانهم وعرف العادة ان الناس يحلفون بها كثيراً وان قال أردت بقولي أقسم بالله أخبر عن يمين متقدمة بقولي أقسم بالله أخبر عن يمين مستأفة قبل قولها يمينه وبين الله تعالى لان ما يدعي بحتمه اللفظ كما في الحكم فالنصوص في الايمان انه يقبل وقال في الابلاء اذا قال لزوجته أقسم بالله لاوطئتك وقال أردت به في زمان متقدم انه لا يقبل غنى أصحابنا من قال لا يقبل قولاً واحداً وما يدعيه خلاف ما يقتضيه اللفظ في عرف الشرع وعرف العادة وقوله في الايمان انه يقبل ارادته فيما بينه وبين الله عز وجل ومنهم من قال لا يقبل في الابلاء ويقبل في غيره من الايمان

لان

انهم انخفض بالقسم والاولو قسم عنده وذا كرت جماعة

من امة النحوي المعرفة فتعبر امن انخفض وقالوا يمين نفسها آفة القسم فلا يدخل على الآلة آفة هكذا كرى من يسمع التاج النحوي رئيس أهل العربية يمشق (قوله نه خلق بالامارة) أي حقيق وجدير وقبح خلق لذلك كانه ممن يقدر لذلك ويرى فيه محايه وهذا محقق لذلك أي مجردة (قوله لعمرك الله) كأنه حلف ببقائه وأصل العمر يضم العين فاستعمل في القسم بالفتح (قوله يعمهون) لا يهتدون والعمه التحير وتارد (قوله وأقسموا بالله جهد أيمانهم) أي بالقول في ايمان واجتهاد وافتها

لان الايلاء يتعلق به حق المرافعة قبل منه خلاف الظاهر والحق في سائر الايمان بالله عز وجل قبل قوله ومنهم من قبل جوابه في كل واحدة من اللستين الى الاخرى وجعلها على قولين أحدهما يقبل لان ما يدعي بحمله اللفظ والثاني لا يقبل لان ما يدعيه خلاف ما يقتضيه اللفظ في عرف الشرع وعرف العادة فان قال شهدت بالله أو أشهد بالله لا فاعلم كذا فان نوى به اليمين فهو عين لا نه قد يراد بالشهادة اليمين وان نوى بالشهادة قبله الايمان به فليس يمين لان قد يراد بذلك وان لم يكن لهنية فقيه وجهاً أحدهما عين لان ما ورد به القرآن والمراد به اليمين وهو قوله عز وجل فشهادا فهدم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والثاني انه ليس يمين لان ليس في اليمين بها عرف من جهة العادة وما في الشرع فقد ورد للمراد به اليمين وورد والمراد به الشهادة فلم يجعل يميناً من غيرية وان قال أعزم بالله لا فاعلم كذا فان اراد به اليمين فهو يمين لان لا يحتمل أن يقول أعزم ثم يتدنى اليمين بقوله بالله لا فاعلم كذا وان اراد أن أعزم بالله أي بمجوعته وقدرته لم يكن يميناً وان لم ينوشيا لم يكن يميناً لان لا يحتمل اليمين ويحتمل العزم على الفعل بمعونة الله فلم يجعل يميناً من غيرية ولا عرف وان قال أقسم أو أشهد أو أعزم ولم يذكر اسم الله تعالى لم يكن يميناً نوى به اليمين أو لم ينو لان اليمين لا ينقد الا باسم معظم أو صفة عظيمة ليتحقق لها المحلوف عليه وذلك لم يوجد

﴿فصل﴾ وان قال سألك بالله أو أقسم عليك بالله لتفعلن كذا فان اراد به اشغاعة بالله عز وجل في الفعل لم يكن يميناً وان اراد أن يحلف عليه ليفعلن ذلك صار حالفاً لان لا يحتمل اليمين وهو أن يتدنى بقوله بالله لتفعلن كذا وان اراد أن يعقد السؤال بذاته يميناً لم يتعقلوا احصينها لان الاسئلة صرف اليمين عن نفسه والسؤال لم يحلف

﴿فصل﴾ اذا قال والله لا فاعلم كذا ان شاء زيد أن فعله فقال زيد قد شئت أن يفعله انقضت يمينه لان حلفي عقد اليمين على مشيئته وقد وجدت ثم يقف البر والخفت على فعل الشيء وتركه وان قال زيد لست أشاء أن يفعله تنقض اليمين لان لم يوجد شرط عقدها وان فقدت مشيئته بالجنون أو اقلية أو الموت لم ينقض اليمين لان لم يتحقق شرط الاستعداد ولا ينقض اليمين به والله أعلم

﴿باب جامع الايمان﴾

لذا حلف لا يسكن داراً وهو فيها خرج في الحال بنية التحويل وترك رحله فيها لم يحث لان اليمين على سكنها وقد ترك السكن فلم يحث بترك الرحل كالحلف لا يسكن في بلد فخرج وترك رحله فيه وان تردد الى الدار لنقل الرحل لم يحث لان ذلك ليس يسكن وان حلف لا يسكنها وهو فيها أولاً ليس هذا الثوب وهو لا يسه ولا يركب هذه الدابة وهو راكبها فاستدام حث لان الاسم يطلق على حال الاستدامة ولهذا تقول سكنت الدار شهراً ولست االثوب شهراً وركبت الدابة شهراً وان حلف لا يتزوج وهو متزوج أو لا يتطهر وهو متطهر أو لا يتطيب وهو متطيب فاستدام لم يحث لانه لا يطلق الاسم عليه في حال الاستدامة ولهذا تقول تزوجت من شهر وتطهرت من شهر وتطيبت من شهر ولا تقول تزوجت شهر وتطهرت شهر وتطيبت شهراً وان حلف لا يدخل الدار وهو فيها فاستدام فقيه قولان قال في الام يحث لان استدامة الدخول كالا ابتداء في التحرر في ملك الغير فكذلك في الحث في اليمين كالليس والركوب وقال في حمله لا يحث وهو الصحيح لان الدخول لا يستعمل في الاستدامة ولهذا تقول دخلت الدار من شهر ولا تقول دخلتها شهراً فحث بالاستدامة كالحلف لا يتطهر أو لا يتزوج فاستدام فان حلف لا يسافر وهو في السفر فاخذ في العود لم يحث لانه اخذ في السفر وان استدام السفر حث لانه مسافر

(قوله أعزم بالله) عزم على الامر اذا قطع عليه ولم يرد عنه شيء (قوله حث) لم يحث في مواضع أصل الحث الاثم والذنب وبلغ الفلاح الحث أي المعصية والطاعة والحث أيضاً الخلف في اليمين يقال حثت على يمينه أي لم يبرئها ثم وبذنب وقال ابن الاعرابي الحث الرجوع في اليمين أي يفعل ما حلف عليه أن لا يفعل هو من باب جامع الايمان (قوله وترك رحله) هو ما يستصحب من الاثاث والرحل مسكن الرجل أيضاً ومنه في الحديث صلاوا في الرحال وكذا قوله لنقل الرحل هو الاثاث كالخفة والقدر والسراج وارجل في غير هذا عدة البعير (قوله أو ليت من شأن) الحان موضع يسكنه لا يافرون

(فصل) وان حلق لا يساكن فلاما وهما في مسكن واحد ففارقا أحدهما الآخر في الحال وبقي الآخر لم يحنث لانه زالت المساكنة وان سكن كل واحد منهما في بيت من خان أو دار كبيرة وان فرد كل واحد منهما ياب وغلق لم يحنث لانه مساكنة فان حلق لا يدخل دارا قد دخل احدي الرجلين أو دخل رأسه اليها لم يحنث وان حلق لا يخرج من دار فخرج احدي الرجلين أو أخرج رأسه منها لم يحنث لان النبي صلى الله عليه وسلم كان معتكفا وكان يدخل رأسه الى عائشة لترجله ولان كمال الدخول وانخرج لا يحصل بذلك

(فصل) وان حلق لا يدخل دارا غصلا في سطحها وهو غير محجر لم يحنث وقال أبو نؤير يحنث لان السطح من الدار وهذا خطأ لانه حائز بين داخل الدار وخارجها فلم يصير بمصولة فيه داخلا فيها كما لو حصل على حائط الدار وان كان محجرا ففيه وجهان أحدهما يحنث لانه يحيط بسور الدار والثاني لا يحنث وهو ظاهر النص لانه لم يحصل في داخل الدار وان كان في الدار نهر فطرح نفسه في الماء حتى حمله الى داخل الدار حنث لانه دخل الدار وان كان في الدار شجرة منتشرة لا غصان فتعلق بنفسه منها ونزل فيها حتى أحاط به حائط الدار حنث وان نزل فيه حتى حاذى السطح فان كان غير محجر لم يحنث وان كان محجرا فقل الوجوهين

(فصل) وان حلق لا يدخل دارا زبده فباعها ثم دخلها حنث لان العجين على عين معافاة الى ما تكف فلم يسقط الحنث فيه بزوال الملك كالحلق لا يكلم زبده فقلان هذه فقلتها ثم كلها وان حلق لا يدخل دارا زبده فدخل دارا زبده وهو لم يحنث لان العجين معقودة على دار جميعها زبده وان حلق لا يدخل دارا زبده فدخل دارا يسكنها زبده فباعها وأجارها وغيب فان أراد مسكنه حنث لانه يحتل ما نوى وإن لم يكن له بيع لم يحنث وقال أبو نؤير يحنث لان الدار تصاف الى الساكن والدليل عليه قوله تعالى لا تعرجوهن من بيوتهن فأضاف بيوت أزواجهن اليهن بالسكن وهذا خطأ لان حقيقة إضافة تقتضي ملك العجين ولهذا لو قال هذه الدار لا يدخل ذلك ان قراره يملكها

(فصل) وان حلق لا يدخل هذه الدار فأنهت وصارت ساحة أو جعلت حائطا أو بيتا فدخلها لم يحنث لانه زال عنها اسم الدار وان أعيدت بغير تلك الآلة لم يحنث بدخولها لانهما غير تلك الدار وان أعيدت بتلك الآلة ففيه وجهان أحدهما لا يحنث وهو قول أبي علي بن أبي هريرة لانهما غير تلك الدار والثاني انه يحنث لانهما عدت كما كانت

(فصل) وان حلق لا يدخل هذه الدار من جهة الباب فقلع الباب ونصبه في مكان آخر وبقي الممر الذي كان عليه الباب فدخلها من الممر حنث وان دخلها من الموضع الذي نصب فيه الباب لم يحنث ومن أعمها ما من قال ان دخل من الممر الذي كان فيه الباب لم يحنث لانه لم يدخل من ذلك الباب لان الباب نقل وهذا خطأ لان الباب هو الممر الذي يدخل ويخرج منه دون الممر المصوب والممر الاول باق فتعلق به الحنث وان حلق لا يدخل هذه الدار من بابها أولا يدخل من باب هذه الدار فسد الباب وجعل الباب في مكان آخر فدخلها منه ففيه وجهان أحدهما انه لا يحنث وهو قول أبي علي بن أبي هريرة وهو النص في الام لان العجين انعدت على باب موجود مضاف الى الدار وذلك هو الباب الاول فلا يحنث بالتاتي كالوجه لا يدخل دارا زبده فباع زبده داره ثم دخلها والثاني وهو قول أبي اسحق انه يحنث وهو الاظهر لان العجين معقودة على بابها وبابها لان هو الثاني فتعلق الحنث به كالحلق لا يدخل دارا زبده فباع زبده داره واشترى أخرى فان الحنث يتعلق بالدار التي يتيقن دخولها

(فصل) وان حلق لا يدخل ويتأخذ دخل مسجد أو يتأق الجمام لم يحنث لان المسجد بيت الحرام

(قوله على سطحها وهو غير محجر) المحجر الذي عليه بناء يحيط به ومنه سميت الحجر وسور الدار ما يحيط به (قوله ساحة وحائط) الساحة الحرمسة التي لا بناء فيها والحائط الذي لا بناء فيه وحائط نوت الدار كان قارسي والحائط أيضا بيت آخر وتقال في لغة الحائط مكان البيع والشراء (قوله دون المصراع) هو الواح الذي نصب وهما مصراعان

لا بدخلان في اطلاق اسم البيت ولان البيت اسم لجعل الايواء السكنى والمسجد بيت الجاهل يجعل
ذلك فان دخل بيتان شعر أو آدم نظرت فان كان الحالف بمن يسكن بيوت الشعر والادم حنث
وان كان بمن لا يسكنها فيه وجاهان أحدهما وهو قول في العباس بن سريج انه لا يحنث لان الجاهل
تحمل على العرف ولهذا لو حلف لأيا كل الرأس حل على ما يتعارف أو كله منفردا وبيت الشعر والادم
غير متعارف لقروى فلم يحنث به والثاني وهو قول في اسحق انه يحنث لانه بيت جعل للايواء
والسكنى فاشبه بيوت المدر وقوله انه غير متعارف في حق أهل القرى يبطل بالبيت من المرقاة غير
متعارف في حق أهل البادية ثم يحنث به وخبر الارز غير متعارف في حق غير الطبري ثم يحنث بأكله
اذا حلف لأيا كل الخبز

(فصل) وان حلف لأيا كل هذه الخطة فجعله اذيقا وألأيا كل هذا الحق فجعله عينا وألأيا كل
هذا العين فجعله خبز لا يحنث بأكله وقال أبو العباس يحنث لان العين تعلقت بعينه فتعلق الحنث بها
وان زال الاسم كالحلف لأيا كل هذا الحبل فقبضوا كالهذه الاول لانه علق العين على العين
والاسم لم لا يحنث بغير العين فكذلك لا يحنث بغير الاسم وبالحال لانه لا يمكن أكله حيا والخطة
يمكن أكلها حيا ولان الحبل ممنوع من أكله في حال الحياة من غير عين فلم يدخل في العين والخطة غير
ممنوع من أكلها فتعلق بها العين وان حلف لأيا كل هذا الربطة كالهذه وتحرر وألأيا كل هذا الحبل
فأكله وهو كخش وألأيا كل هذا الصبي فكاه وهو شيخ فغير وجهان أحدهما وهو قول في حق
ابن أبي هريرة انه لا يحنث كالا يحنث في الخطة اذا صارت دقيقا كالهذه والثاني انه يحنث لان الانتقال
حدث فيه من غير صنعة وفي الخطة الانتقال حدث فيها بصنعة وهذا لا يصح لانه يبطل به اذا حلف
لأيا كل هذا البيض فصار فرخا وألأيا كل هذا الحب فصار زرعاً فانه لا يحنث وان كان الانتقال حدث
فيه من غير صنعة وان حلف لا يشرب هذا الصير فصار خرا وألأيا يشرب هذا الخمر فصار خلا فشر به
لم يحنث كالثاني الخطة اذا صارت دقيقا وان حلف لا يلبس هذا القزل ففسخ منه ثوباً حنث بلبسه لان
القزل لا يلبس الا منسوجا فصار كالحلف لأيا كل هذا الحيوان قد صحره أو كالهذه

(فصل) وان حلف لا يشرب هذا السويق فاستقه وألأيا كل هذا الخبز فدقه وشر به أو ابتلعه من غير
مضغ لم يحنث لان الافعال اجناس مختلفة كالاعيان ثم لو حلف على جنس من الاعيان لم يحنث بجنس
آخر فكذلك اذا حلف على جنس من الاعمال لم يحنث بجنس آخر وان حلف لا يذوق هذا الطعام فدقاه
ولفظه فغير وجهان أحدهما لا يحنث لانه لا يوجد حقيقة الذوق مالم يزدده ولهذا لا يبطل به الصوم
والثاني انه يحنث لان الذوق معرفة الطعم وذلك يحصل من غير ازداد وان حلف لا يذوق فأكله
أو شر به حنث لانه قد ذاق زاده عليه وان حلف لأيا كل ولا يشرب ولا يذوق فأوجز في حلفه حتى
وصل الى جوفه لم يحنث لانه لم يأكل ولا يشرب ولم يذوق وان قال والله لا طعمت هذا الطعام فأوجز
في حلقه حنث لان معناه لا جاعته على طعاما وقد جعله طعاما

(فصل) وان حلف لأيا كل اللحم حنثاً على كل لحم كما يؤكل لحم النمل والوحش والطير لان اسم
اللحم يطلق على الجميع ولا يحنث بأكل السمك لانه لا يطلق عليه اسم اللحم وهل يحنث بأكل لحم
المايؤ كل لحمه وجهان أحدهما يحنث لانه يطلق عليه اسم اللحم وان لم يحل أكله أطلق على اللحم
المضروب وان لم يحل والثاني لا يحنث لان التصدي بالعين ان يمنع نفسه عما يستبيح لحمه المايؤ كل لحمه
ممنوع من أكله من غير عين فلم يدخل في العين وان حلف لأيا كل اللحم فأكل اللحم حنثاً
وان حلف لأيا كل اللحم فأكل اللحم لم يحنث لانها ما جنسان مختلفان في الاسم والصفة وان حلف

(قوله القروى) منسوب

الى القرية سميت بذلك

لانها تجمع الناس من قرى

اذا جمع ويقال قرى به لغة

بمانية ولعلها جمعت على

ذلك مثل حنث على (قوله

بيوت المدر) أصل المدر

قطع الطين اليابس والتراب

والطين واحد والتراب اكمل

ويسمى باليد مارة والجل

ولد النجعة الصغير فاذا كبر

فهو كبش (قوله لأيا كل

السويق فاستقه) يقال سف

السواء واستقه وسفقت

أبال كسر وأسفقت بمعنى

أى أخذته غير ملتوت

وكذا السويق وكل دواء

غير مضمون فهو سفوف

والازدواد الباع من غير مضغ

ولالوك (قوله قال أوجز)

الوجور السواء الذى يسب

في وسط النمل تقول منه

وجوت السبي وأوجزه

بمعنى وأوجزه الرمح لا غير

اذا طعنتمه

(قوله يتخلله من بياض) أي يدخل في خلوه واختلال الفرج بين الشيتين أو الأشياء وقد ذكر (قوله بالحليب والراب والجبن والور والبا والمصل والاقط والشرار) أما الحليب فهو روف أول ما يخرج عند الحلب وهو فضيل بمعنى مقبول أي مغلوب وأما الراب فيسمى اللبن بذلك إذا حض وشتر أي نضج وقد ذكر وأما الجبن فهو روف أيضا لبن يقبض بالانقصة يقال جبن باسكان الباء وضم الجيم لفتو بعضهم بقول جبن وجنبه بالضم والتشد بدو ما للور يضم اللام فهو ان يجعل في الحليب الانقصة فينقذه فيؤكل قبل ان يشتد ويؤتم به ويؤكل بالتمر ويعمل من الحليب الذي يكون بعد البياض (١٤٤) وأما البالمقصور فهو زبيب البهمة عندنا ولما نتج بتركه على النار فينقعه

وأما المصل فيؤخذ من الجبن والاقط فيؤلى غلياً شديداً حتى ينقطع ويطلع الشجين ناحية فيترك فيترقه حتى ينزل منه الماء الرقيق ثم يعصر ويوضع فوق آخر قطعة شئ ثقيل ليستزل ما فيه ثم يترك فيه قليل من الملح يجعل أقرصاً واحداً والمصل والمصاة أسهل من مصل إذا سال منه شئ يسير يقال مصل مصل طعمه عمتزج ليس بالحامض ولا الحلو والشرار هو ان يؤخذ اللبن اختار وهو الراب فيجعل في كيس حتى ينزل ماؤه ويضرب هذا الذي قصده صاحب الكتاب وقد يصعل الشيراز أيضا بان يترك الراب في وعاء ويوضع فوقه الابازير ويوشى من الحرقان ثم يؤكل ويترك فوقه كل يوم لبن حليب وأما الاقط فقد ذكر وهو ان ينسلى اللبن الحامض للزروع الزبد على النار حتى ينقعه ويجعل قطعاً صغيراً

على اللحم فكل مسمين الظهر والجنب وما يعا اللحم ويتخلله من البياض حنت لانه لحم مسمين وان حنت على الشحم فاكسل ذلك لم يحنت لانه ليس بشحم وان حنت على اللحم والاقط والشحم فكل الكبد والطحال أو الزنة أو الكرش أو الملح لم يحنت لانه مخالف للحم والشحم في الاسم والصفة وان حنت على اللحم فكل لحم اتخذ ولم الرأس أو اللسان ففيه وجهان أحدهما يحنت لانه لحم والثاني لا يحنت لان اللحم لا يطلق الا على لحم البسند واختصاصاً بمحان في الآلية فخمهم من قال هو شحم يحنت به في الجبن على الشحم ولا يحنت به في الجبن على اللحم ولا يحنت به في الجبن على واحد منهما لانه مخالف لجميع في الاسم والصفة فصار كالكبد والطحال وان حنت على اللحم فكل شحم العين لم يحنت لانه مخالف للحم في الاسم والصفة وان حنت على الشحم فكله ففيه وجهان أحدهما يحنت به بدخوله في اسم الشحم والثاني لا يحنت به لانه لا يدخل في اطلاق اسمه كالأبد دخل لحم السمك في اطلاق العين على اللحم ولا التمر الهندى في العين على التمر

(فصل) وان حنت لاياً كل الرأس ولم يكن له فيه حنت برؤس الابل والبقرة والغنم لانها تباع مفردة وتؤكل مفردة عن الابدان ولا يحنت برؤس الطير فانها لا تباع مفردة ولا تؤكل مفردة فان كان في بلد يباع فيه رؤس الصيد ورؤس السمك مفردة حنتها كلها لانها تباع مفردة فهي رؤس الابل والبقرة والغنم وهل يحنت باكملها في سائر البلاد فيه وجهان أحدهما لا يحنت لانه لا يطلق عليها اسم الرؤس الا في البلد الذي يباع فيه ويستأد كله والثاني يحنت بها لان ما تباعه العرف في مكان وقع الحنت به في كل مكان كخزنا الارز

(فصل) وان حنت لاياً كل البيض حنتها كل كل يضربا بل بالضم في الحياة كبيض الدجاجة والحمامة والنعام لانه يؤكل منفرداً ويباع منفرداً فيدخل في مطلق العين ولا يحنت بما لا يضربا بالضم كبيض السمك والجراد لانه لا يباع منفرداً ولا يؤكل منفرداً فيدخل في مطلق العين

(فصل) وان حنت لاياً كل اللبن حنتها كل لبن الانعام وابن الصيد لان اسم اللبن يطلق على الجميع وان كان فيما قبله كانه يتقنه كيحنت في العين على اللحم باكل لحم الجميع وان كان فيما قبله كانه لا يندره ويحنت الحليب والراب وما جدمه لان الجميع لبن ولا يحنت باكل اللبن والور والبا والازبد والسمن والمصل والاقط وقال أبو نبي في هريرة إذا حنت على اللبن حنت بكل ما يتخلط منه لانه من اللبن واللذهب الاول لانه لا يطلق عليه اسم اللبن فلم يحنت به وان كان منه كالحولاء لاياً كل الرطب

أو يحفف في الشمس وذكري في التنبية المدوع يضم الدال وهو الخبيض بعينه فارسي معرب وذكريه كالكشك وهو ان يهرس البراء والشعر حتى ينقي من القشر ثم يحمى ويغلى في الخبيض الذي ان يحمى فيشر زأى يحفف ذكروه في جعل التفتة وأما انرى ذكراهو تشد بالذراء والياء وكنهه مغسوب الى الحرارة والهمة تخففه وصفته ان يؤخذ الشعر فيقلى ثم يطحن ويجهن ويضم ثم يخلط بالماء فيستخرج منه خل يضرب لونه الى الحمره يؤتم به ويطبخ به في التوت شجر معروف بعقبه حدود القزله ثم احر والبق غمار السدر وفي الحديث في سدر التوتى : يقهاش وتزل هجر والريحان القارسى هو الشقر في لغة بعض عوام العين والبنفسج شجر طيب الريح طبعه الرطوة زهره أحمر دهم وهو معرب بنفسه ولياسمين شجر طيب الرائحة يشم زهره : غصان دقاق زهره أبيض

فاكل

ذكريه

الشمع حتى ينقي من القشر ثم يحمى ويغلى في الخبيض الذي ان يحمى فيشر زأى يحفف ذكروه في جعل التفتة وأما انرى ذكراهو تشد بالذراء والياء وكنهه مغسوب الى الحرارة والهمة تخففه وصفته ان يؤخذ الشعر فيقلى ثم يطحن ويجهن ويضم ثم يخلط بالماء فيستخرج منه خل يضرب لونه الى الحمره يؤتم به ويطبخ به في التوت شجر معروف بعقبه حدود القزله ثم احر والبق غمار السدر وفي الحديث في سدر التوتى : يقهاش وتزل هجر والريحان القارسى هو الشقر في لغة بعض عوام العين والبنفسج شجر طيب الريح طبعه الرطوة زهره أحمر دهم وهو معرب بنفسه ولياسمين شجر طيب الرائحة يشم زهره : غصان دقاق زهره أبيض

فصل وان كان معرداء فقال والله لا لبست هذا الثوب وهو رداء فارثى به أو تعمم به أو تزر به
 حنث لانه ليس به رداء فان جعله قميصاً وسراويلاً لم يحنث لانه لم يلبسه وهو رداء فان قال والله
 لا لبست هذا الثوب ولم يقل وهو رداء فارثى به أو تعمم به أو تزر به أو جعله قميصاً وسراويلاً لم يحنث
 حنث ومن أعتابني من قال لا يحنث لانه حلف على لبسه وهو على صفة فلم يحنث لبسه على غير ذلك
 الصفة والصحيح هو الاول لانه حلف على لبسه ثم بالغى على العموم كما لو قال والله لا لبست ثوباً
فصل وان حلف لا يلبس حلياً فلبس خاتماً من ذهباً وفضةً وخمعةً من لؤلؤاً أو غيره من الجواهر
 حنث لان الجميع حلى والدليل عليه قوله عز وجل يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤاً وليأثم فيها
 من زينة لبس شيئاً من الخمر والزنجير فان كان عن عاذته التحل به كأهل السواد حنث لانهم يسمونه
 حلياً وهل يحنث به غيرهم على ما ذكرناه من الوجهين في بيوت الشرور ومن السيدان نقلت سيفا
 محلى لم يحنث لان السيف ليس بحلى وان لبس منطقة حملا ففيه وجهان أحدهما يحنث لانه من حلى
 الرجال والثاني لا يحنث لانه ليس من الآلات المحلاة فلم يحنث به كالسيف وان حلف لا يلبس خاتماً
 فلبسها في غير آنصر أو حلف لا يلبس قميصاً فارثى به أو لا يلبس قلنسوة فلبسها في رجله لم يحنث لان
 العين يقتضي إسماعاراً وهذا غير متعارف

فصل وان من غير رجل حلف لا يشربه ماء من عطش فأكل له خبزاً أو لبس له ثوباً أو شرب
 له ماء من غير عطش لم يحنث لان الحنث لا يقع الا على ما عقد عليه العين والذي عقد عليه العين شرب
 الماء من عطش فلو حنثناه على ما سواه لحنثناه على ما تولى لا على ما حلف عليه وان حلف لا يلبس
 له ثوباً فثوبه لم يحنث به فلبس لم يحنث لانه لم يلبس ثوبه

فصل وان حلف لا يضرب امرأته فضر بها ضرباً غير مؤلماً حنث لانه يقع عليه اسم الضرب
 وان عضها أو خنثها أو تشعرها لم يحنث لان ذلك ليس بضرب وان لطمها أو لمسها ففيه
 وجهان أحدهما يحنث لانه ضربها والثاني لا يحنث لان الضرب المتعارف ما كان يؤلم وان حلف
 لا يضرب عبده مائة سوط فقد مائة سوط فضر به بضربة واحدة فان تيقن انه أصابه المائة رقى
 يمينه لانه ضرب بمائة سوط وان تيقن انه لم يصبه بالمائة لم يزل نهض به دون المائة وان شك هل أصابه
 بالجميع أو لم يصبه بالجميع فالتصريح أنه يبر وقال المزني لا يبر كما قال الشافعي رحمه الله فيمن حلف
 ليفعلن كذا في وقت الا ان يشاء فلان فاعلان حنث واذا لم يفعله بار الشك في المشقة وجب أن لا يفعله
 بار الشك في الاصابة والذهب الاول لان أيوب عليه السلام حلف ليضربن امرأته عدد افعال
 عز وجل وخذيديك ضنفاً فاضرب به ولا تحنث ويحلف ما قاله الشافعي رحمه الله في المشقة لانه ليس
 الطاهر وجود المشقة فاذا لم تكن مشقة تحنث بالخاتمة والظاهر اصابته بالجميع فبروان حلف ليضرب به
 مائة مرة فضر به بالمائة المشدودة فلم يبر لانه لم يضرب به الامرة فان حلف ليضرب به مائة مرة فضر به
 بالمائة المشدودة دفعة واحدة فاصابه بالجميع ففيه وجهان أحدهما لا يبر لانه مضربه الاضربة ولهذا
 يرمى بسبع حصيات دفعة واحدة الى الجحرة لم يحتسب له سبعاً والثاني أنه يبر لانه حصل بكل سوط صربة
 ولهذا اؤثر به في حد الراحب بكل سوط جادة

فصل وان حلف لا يهمل فأمره أو أرقبه أو صدق عليه حنث لان الهبة عليك العين بنبر عرض
 وان كان لكل نوع منها لم يحنث لان الملك يقتل اليه حنث لانه ملك العين من
 غير عرض وان باعه وحاباه لم يحنث لانه ملكه بعوض وان وصى له لم يحنث لان التخليك بعد الموت
 والميت لا يحنث

(قوله وان ليس عتقة)

هي العتادة مأخوذة من

الحنث وهو موضع الحنث من

العتق والسبج خرزاً سود

معروف والسود قرى

العراق ومزارعها والقلنسوة

ملبوس على قعر الرأس

معروف عندهم (قوله

فان لكسها أو لطمها أو

رفسها) لكسها يلكسها اذا

ضرب به بجمع كسفو اللطم

الضرب على الوجه يباطن

الراحة والرفس الضرب

بالرجل رفسه يرفسه

(قوله وخذيديك ضنفاً

فاضرب به ولا تحنث)

الضنف الخزمن الشيء

قال البز يدي الضنف ملء

اليدين من الحشيش وفي

التفسير خذ قبضة من

ابش فيها ما تفتيب

فصل وان حلف لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحث لان الكلام لا يطلق في العرف الاعلى كلام
الآدميين وان حلف لا يتكلم فلا تفاسل عليه حث لان السلام من كلام الآدميين ولهذا تبطل به الصلاة
فان كنه وهو نائم أو ميت أو في موضع لا يسمع كلامه لم يحث لانه لا يقال في العرف كنه وان كنه في موضع
يسمع الا انه لم يسمع لاشتغاله بغيره حث لانه كنه ولهذا يقال كنه فلم يسمع وان كنه وهو أصم فلم يسمع
لصمم فيه وجهان أحدهما يحث لانه كنه وهو لا يسمع حث ككوكبه فلم يسمع لاشتغاله بغيره والثاني
لا يحث وهو الصحيح لانه كنه وهو لا يسمع فأشبه اذا كنه وهو غائب وان كاتبه أو راسه ففيه قولان
قال في القديم يحث وقال في الجديد لا يحث وأدفع اليه أصحابنا اذا أشار اليهم فاجابوا الجميع على قولين
أحدهما يحث والدليل عليه قوله عز وجل وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا فاستثنى الوحى وهو
الرسالة من الكلام فدل على انها من قوله عز وجل قال آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام الا رمزا
فاستثنى الرمز وهو الاشارة من الكلام فدل على انها من قوله عز وجل ولا توضع الايدي في الجيوب
والقول الثاني انه لا يحث لقوله عز وجل فامرين من البشر أحد افقولي اني نذرت للرحمن صوما
فلن أكل اليوم انسيا ثم قال يا خثرون ما كان أبوك امرأ سوء ما كانت أمك بغيا فاشارت اليه
قالوا كيف نكلم من كان في الهدى صيافلو كانت الاشارة كلاما لم تقعه وقد نذرت أن لا تكلم ولان
حقيقة الكلام ما كان باللسان ولهذا يصح فيه عساووا بان تقول ما كنتموا كما كتبت أو استلمت أو
أشرت اليه ويحرم على المسلم أن يهجر أخا فوق ثلاثة أيام لقوله عليه السلام لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه
فوق ثلاثة أيام والسابق أسبقهم الى الجنة وان كاتبه أو راسه ففيه وجهان أحدهما لا يخرج من مأثم
المهجر لان المهجر ان ترك الكلام فلا يزول الا الكلام والثاني وهو قولنا في بن أبي هريرة انه
يخرج من مأثم المهجر لان قصد الكلام ازالة ما بينهما من الوحشة وذلك يزول بالكتابة والمراسلة
فصل وان حلف لا يسل على فلان فسل على قوم هوفهم ونوى السلام على جميعهم حث لانهم
عليه وان استثناء بقلبه لم يحث لان اللفظ وان كان علما الا انه يحتمل التخصيص بخارج تخصيصه
بائية وان أطلق السلام من غيرية ففيه قولان أحدهما لا يحث لانهم عليهم فدخل كل واحد
منهم فيه والثاني انه لا يحث لان المحين يعمل على التعارف ولا يقال في العرف لمن سلم على الجماعة
وفهم فلان انه كلم فلا نوسل على فلان وان حلف لا يدخل على فلان في بيت فدخل على جماعة في بيت
هوفهم ولم يستثن بقلبه حث بدخوله عليهم وان استثنى بقلبه ففيه وجهان أحدهما لا يحث
كالحلف لا يسل عليه فسل عليهم واستثناء بقلبه والثاني انه يحث لان الدخول فعل لا يجزئ فلا يصح
تخصيصه بالاستثناء والسلام قول بخارج تخصيصه بالاستثناء ولهذا الوال سلام عليكم الاعلى فلان صح
وان قال دخلت عليكم الاعلى فلان لم يصح

فصل وان حلف لا يصوم أولا يصلى فدخل فيه ما حث لانه بالدخول فيه ما يسمى صائما وما يصلي
وان حلف لا يصوم أولا يزوج أو لا يهب لم يحث الا باليجاب والتبويل ومن أصحابنا من قال يحث في
الدية بالاعجاب من عذر قبول لانه يقال وهب له ولم قبل والصحيح هو الاول لان الهبة عقد ملك
فلم يحث فيه من غير ايجاب وقول كالبيع والنكاح ولا يحث الا بالصحيح فاما اذا باع دينا فاسدا
أو نكح نكاحا فاسدا أو وهب هبة فاسدة لم يحث لان هذه العقود لا تطلق في العرف والشرع
الاعلى الصحيح

فصل وان قال والله لا تسريتن ففيه ثلاثة أوجه أحدها انه يحث بطء الجارية لانه قد قيل
ان التسرى مشتق من السراء وهو الطهر فبصير كأنه حلف لا يتخذها ظهرا والجارية لا يتخذها

قوله (الواحيا) فسر في
الكتاب بالرسالة وقد كثر في
الصحيح أنه العكس
والاشارة والرسالة والالهام
والكلام الخفي وكل ما ألقته
الى غيرك يقال وحيت
اليه السلام وأوحيت
وهو أن نكلمه بكلام
تخفيه قال

وهي لها القرار واستقرت
وبروى أوصى لها (قوله)
فلن أكل اليوم انسيا
الانس البشر الواحد انس
وانسى أيضا بالتمعريك
والجمل أناسي **(قوله وما)**
كان أمك بغيا البغي
الزانية والبغاء الزنا وقد ذكر
(قوله والله لا تسريتن)
ذكر في اشتقاقه في
الكتاب ثلاثة أوجه وذكر
في الصحيح وجهان ابعان
أصله تسررت من السرور
وهو الفرح فابدل من الزاد
الاخرى ياء كقالتوا فثبت
في تفتن والسرية فعلية
من السر وهو الجاع
وضمت السين لان النسب
موضع تغيير

ظهر الإبطاء وقد قيل أنه مشتق من السر وهو البطء فصار كالحلف لا يبطؤها والثاني أنه لا يثبت
الإبالتحصين عن العيون والوطء لأنه مشتق من السرف كما أنه حلف لا يتخذها أسرى الجوارى
وهذا لا يحصل الإبالتحصين والوطء والثالث أنه لا يثبت الإبالتحصين والوطء والآنزال لأن التسري
في العرف إنما إذا لم يثبت لا يثبت ذلك إلا بما ذكرناه

فصل وان حلف أنه لا مال له ولدين حال حث لان الدين الحال مال بدليل أنه يجب فيه
الزكاة وعليه أخذنا إذا شاء فهو كالمعين في بدل المودع وان كان له دين مؤجل ففيه وجهان أحدهما
لا يثبت لأنه لا يستحق قبضته في الحال والثاني أنه يثبت لأنه يملك الحوالة به والإبراء عنه وان كان له
مال مضمون حث لأنه على ملكه وتصرفه وان كان له مال ضال ففيه وجهان أحدهما يثبت لان
الامل بقاؤه والثاني لا يثبت لأنه لا يملك بقاءه فلا يثبت بالشك

فصل وان حلف أنه لا يملك عبداً وله مكاتب فله موصون أنه لا يثبت وقال في الام ولو ذهب
ذاهب إلى أنه عبيد ما بقي عليهم درهم فقام يعني أنه عبيد في حال دون حال لأنه لو كان عبداً لكان مسلطاً
على بيعة وأخذ كسبه فنأصحابنا من جعل ذلك قولاً آخر وقال أبو عيسى الطبري رحمه الله أنه لا يثبت
قولا واحداً وإنما أئتم الشافعي رحمه الله نفسه شيئاً وانفصل عنه فلا يجعل ذلك قولاً له

فصل وان حلف لا يرفع منكراً إلى فلان القاضي أو إلى هذا القاضي ولا يثبت أنه لا يرفع إليه
وهو قاض فرفعه إليه بعد العزل ففيه وجهان أحدهما أنه لا يثبت لأنه مشروط أن يكون قاضياً فم يثبت
بعد العزل كالحلف لا يأكل هذه الحنطة فأكلها بعد ما عارت دبقها والثاني أنه يثبت لأنه علق
اليمين على عبته فكان ذكر القضاء تعريضاً لا شرطاً كالحلف لا يدخل دار زيد يدهذه فدخلها
بعد ما عازب زيد وان حلف لا يرفع منكراً إلى قاض حث بالرفع إلى كل قاض لمعوم اللفظ وان حلف
لا يرفع منكراً إلى القاضي لم يثبت إلا بالرفع إلى قاضي البلد لان التعريف بالالف واللام يرجع إليه
فان كان في البلد قاض عند اليمين فعزل وولى غيره فرفع اليمين حث

فصل وان حلف لا يكلم فلان حيناً أو دهرًا أو حقبةً أو زماناً يربأ في زمان لأنه اسم الوقت ويقع
على القليل والكثير وان حلف لا يكلمه مدة قريسة أو مدة بعيدة يربأ في مدة لأنه اسم من مدة الا وهي
قريبة بالإضافة إلى ما هو أو بعدتها بعيدة بالإضافة إلى ما هو أقرب منها

فصل وان حلف لا يستخمس فلان نفسه وهو ساكن يثبت لأنه حلف على فعله وهو طلب
الختم ولم يوجد ذلك منه وان حلف لا يتزوج أو لا يطلق فأمر غيره حتى تزوج له أو طلق عنه لم يثبت
لأن حلف على فعله نفسه ولم يفعل وان حلف لا يبيع أو لا يضرب فأمر غيره ففعل فان كان ممن يتولى
ذلك بنفسه لم يثبت لئلا ذكرناه وان كان ممن لا يتولى ذلك بنفسه كالسلطان فله موصون أنه لا يثبت
وقال الربيع فيه قول آخر أنه يثبت وجهان العرف في حق أن يفعل ذلك عنه بأمره واليمين يجعل
على العرف ولهذا الحلف لا يأكل كل الرؤس حث على رؤس الاسام والصحيح هو الاول لان اليمين على
فعله والحقيقة لا تتقبل سعادة الخالاب ولهذا الحلف السلطان أنه لا يأكل الخبز أو لا يلبس الثوب
فأكل خبز القمرة ولبس عباءة حثت وإن لم يكن ذلك من عادته وان حلف لا يصلي رأسه فأمر
من حلقه ففيه طريقان أحدهما أنه على التقويلين كايبيع والضرب في حق من يتولاه بنفسه
والثاني أنه يثبت قولاً واحداً لان العرف في الحلق في حق كل أحد أن يفعله غيره بأمره ثم يضاف
الفعل إلى المخلوق

فصل وان حلف لا يدخل دارين فدخل أحدهما ولا يأكل رغبين فأكل أحدهما

(قوله مسلطاً على بيعة)
التسلط الفهر والاخت
بالغلبة وكذا السلاط وقد
سلط الله فتسلط عليهم
(قوله لا يرفع منكراً) هو
ما نكاه الشرع واليمين
وأذكره الناس
(قوله حيناً أو حقبة)
الحقب بالضم ثمانون سنة
ويقال أكثر من ذلك
ويقال هو وقت من الزمان
لاحدله وهو الذي يقتضيه
الشرع ونعني به أهل
الفقه والحين أيضاً الوقت

أولاً كل رغيماً فأكله الاقمة أولاً كل رمانة فأكلها الاحبة أولاً يشرب مامحب فشر به
الاجرة ليبحث لانه لم يفعل المحلوف عليه وان حلف لا يشرب مامحب هذا التبرأ وامع هذا البرقي بموجبه ان
أحدهما وهو قول في العباس أنه بحث بشرب بصدقه لانه يستحيل شرب جميعه فانتقلت اليمين على
مالا يستحيل وهو شرب البعض والثاني وهو قول أبي اسحق أنه لا بحث بشرب بصدقه لانه حلف
على شرب جميعه فلم يبحث بشرب بصدقه كالحلف على شرب مامحب في الحب

فصل وان حلف لا يأكل طعاماً اشترازم يد فأكل طعاماً اشترازم يد وعمر ولم يبحث لانه ليس
فيه شيء يمكن أن يشار اليه ان اشترازم يد دون عمر وفلم يبحث وان اشترى كل واحد منهما طعاماً
ثم خطاه فأكل منه فقيه ثلاثة أوجه أحدها أنه لا بحث لانه ليس فيه شيء يمكن أن يقال هذا الطعام
اشترازم يد دون عمر وفلم يبحث كالمواشاة في صفقة واحدة والثاني أنه ان كل النصف فما دونه
لم يبحث وان أكل كل كثر من النصف حنت لان النصف فادونه يمكن أن يكون مما اشتراه عمر وفلم
يبحث بالشك وفيما زاد تحقق أنه أكل مما اشتراه يد والثالث وهو قول أبي اسحق أنه ان أكل
احبة والعشرين حبة لم يبحث لجواز أن يكون مما اشتراه عمر وان أكل الكف والكفان حنت لانه
يستحيل فيما يختلط أن يميز في الكف والكفان مما اشتراه يد مما اشتراه عمر

فصل وان حلف لا يدخل داراً يفسقه غيره باختياره فدخل به حنت لان الدخول ينسب اليه
كما ينسب اذا دخلها ركبا على البهيمة ودخلها راجله فان دخلها ناسياً اليمين وأبجأها بالهرا أو أكره
حتى دخلها فقيه قولان أحدهما بحث لانه فصل ما حلف عليه حث والثاني لا يبحث وهو
الصحيح لما روي ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رفع عن أمتي الخطأ
والنسيان وما استسكروا عليه ولان حال النسيان والجبل والا كراه لا يدخل في اليمين كما لا يدخل في
الامر والنهي في خطاب الله عز وجل وخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا لم يدخل في اليمين
لم يبحث به وان حله غيره مكرها حتى دخل به فقيه طريقتان من أصحابنا من قال فيه قولان كالأول كره
حتى دخلها بنفسه لانه لما كان في حال الاختيار دخوله بنفسه ودخوله بمجور لا واجب أن يكون
في حال الاكراه دخوله بنفسه ودخوله بمجور لا واحداً ومنهم من قال لا يبحث قولاً واحداً لأن الفعل
انما ينسب اليه اما بفعله حقيقة أو بفعله غيره بأمره مجازاً او ههنا لم يوجد واحداً منهما فلم يبحث

فصل وان حلف لا يأكل هذا الرغيغ غداً فأكله من الغدبر في يمينه لانه فعل ما حلف على فعله
وان ترك أكله في الغد حتى انقضى حنت لانه فوته المحلوف عليه باختياره وان أكل نصفه في الغد
حنت لانه قصر على كل الجميع ولم يفعل وان أكله في يومه حنت لانه فوته المحلوف عليه باختياره
غنت كالمترك أكله حتى انقضى الغد وان تأخر الرغيغ في يومه وفي الغد قبل أن يتمكن من أكله
ففيه قولان كالمره وان تأخر من الغد بعد ما تمكن من أكله فقيه طريقتان من أصحابنا من قال
يبحث قولاً واحداً لانه فوته باختياره ومنهم من قال فيه قولان لان جميع الغد فوته لا كل فلم يكن
تقو به بفعله فان حلف ليقضه حقه عند رأس الشهر أو مع رأس الشهر فقضاء قبل رؤيته بالهلال حنت
لانه فوته القضاء باختياره وان رأى الهلال ومضى زمان مكنته فيه القضاء فلم يقضه حنت لانه فوته
القضاء باختياره وان أخذ عند رؤيته الهلال في كيله وتأخر فراغ منه لكثرته لم يبحث لانه لم يترك
القضاء وان أشرع في أول ليلة الشك ثم بان أنه كان من الشهر فقيه قولان كالنسي والجاهل وان قال
والله لا أقضيه حقه في شهر رمضان فلم يقضه حتى دخل الشهر حنت لانه ترك ما حلف على فعله من غير
ضرورة وان قال والله لا أقضيه حقه في أول الشهر فقد اختار أصحابنا فيه فقه من قال حكمها حكم ما قال

(قوله ماء حب) الحب

الخاية قارسي معرب وهو

السرداب (قوله بأمره

مجازاً) المجاز ضد الحقيقة

مثل وأسأل القربة ولطست

صولع ويصم وصاوات

قالقربة لانسأل في الحقيقة

والصاوات لانهدم وانما هو

مجاز أراد أهل القربة

ومواضع الصاوات والكفارة

أصلها التنطية كأنها تغطي

الذب وتستره وقد كوت

والكفر بالفتح التنطية

وقد كفرت الشيء أكرهه

بالعكس كفر استكرهه

ورماد مكفور اذا سفت

عليه الرج العراب حتى

غطته وأشد الامسى

هل تصرف الدار بأهل

ذي القور

قد درست غير رماد

مكفور

والله لأقضي حقه إلى رمضان لأن لفظي إلى المحرم والغاية وإن أخر القضاء حتى دخل الشهر حث وقال
أبو اسحق حكاهما حكيم ما قال والله لأقضي حقه عند رأس الشهر وهو ظاهر النص وإن قضاء قبل
رؤية الهلال حث وإن رأى الهلال مضى وقت يمكن فيه القضاء ثم قضاء حث لأن إلى قبل تكون الغاية
كقوله عز وجل ثم أتوا الصيام إلى الليل وقد تكون بمعنى مع كقوله تعالى من أنصاري إلى الله وللراية
مع الله وكقوله عز وجل وأيديكم إلى المرافق والمراد به مع المرافق فلما احتمل أن تكون الغاية واحتمل
أن تكون المقارنة لم يميز أن يحث بالشك ويخالف قوله والله لأقضي حقه إلى رمضان لأنه لا يحتمل أن
تكون المقارنة لأنه لا يمكن أن يقارن القضاء في جميع شهر رمضان فجعلناه للغاية

(فصل) وإن كان له على رجل حق فقال له والله لا أفرقتك حتى أستوفى حتى ففر منه النريم لم يحث
الخالف وقال أبو يعلى بن أبي هريرة في قولان كالتولين في المكروه وهذا خطأ لأنه حلف على فصل
نفسه ولم يوجد ذلك منه ولو قال والله لا أفرقتك حتى أستوفى حتى منك ففارق النريم محذور إذا كرا
للمين حث الخالف وإن فارق مكرها أو ناسيا فمطره كان من أصحابنا من قال هي على القولين في
المكروه والناسي ومنهم من قال يحث الخالف قولاً واحداً لأن الاختيار والتقصير في فعل الخالف
لا في فعل غيره والصحيح هو الأول وأنه يصير في فعل من حلف على فعله وإن كانت العين على فعل
الخالف اعتبر الاختيار والتقصير في فعله وإن كانت على فعل غيره اعتبر الاختيار والتقصير في فعله وإن
فارق الخالف لم يحث لأن العين على فعل النريم ولم يوجد منه فعل وإن حلف لا يفارق غيره حتى
يستوفى فحسمته ثم أقفلس وفارق فما يعلم من وجوب انظار المعسر حث لأنه فصل الخلو ف عليه محذور
إذا كرا للمين حث وإن وجب الفصل بالشرع كالحلف لا رددت عليك المصوب فردته حث وإن
وجب رد المأثم بالشرع فإن أزمه الحالف فمفارقته فعل قولين

(قوله وكنت اليها) يقال
وكل إليه الامرا إذا جعله
بيده وعجز عنه ومنه
الحديث اللهم لا تكن الي
أخشنا فجز

(فصل) وإن حلف لا يفارق حتى يستوفى حقه منه فالحال على غيره ما أو برأ من الدين أو دفع إليه
عوضا عن حقه حث في العين لأنه لم يستوف حقه وإن كان حقه من تأخير دفع إليه شيئا على أنه تأخير
نفرج نغما ففعل القولين في الجاهل وإن قال من عليه الحق والله لا أفرقتك حتى أدفع إليك ماله
وكان الحق علينا فوجه ما منه فقبله حث لأنه قوت الدفع بقبوله وإن كان ديناً فأبرأ منه وقلنا أنه
لا يحتاج الإبراء إلى القبول على الصحيح ففعل الطريقين فيمن حلف لا يدخل الدار
تحمل اليها مكرها

باب كفارة العين

إذا حلف بالله تعالى وحث وجبت عليه الكفارة لما روى عبد الرحمن بن سمره قال قال لي رسول الله
صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن بن سمره لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت اليها وإن
أعطيتها من غير مسألة عنت عليها وإن حلفت على عين فرأيت غيرها خيرا منها فأتت التي هو خير
وكفر عن يمينك وإن حلف على فعل مرتين بأن قال والله لا دخلت الدار والله لا دخلت الدار نظرت
فإن نوى الثاني إن كبد لم يلزمه إلا كفارة واحدة وإن نوى الاستئناف ففيه قولان أحدهما يلزمه
كفارتان لأنهما بمنان بالله عز وجل فتعق بالحنث فيها كفارتان ككفارتي ككفارتي ففعلين والثاني
نجب كفارة واحدة وهو الصحيح لأن الثمانية لا تقيد إلا ما أفتد الأولى فلم يجب أكثر من كفارة كما
لو قصد بها التأكيد وإن لم يكن له نية فإن قلنا أنه إذا نوى الاستئناف لم يمت كفارة واحدة فهنا أولى
وإن قلنا هناك نجب كفارتان ففي هذا قولان شاء على القولين فمن كرر لفظ الطلاق ولم ينو
(فصل) والكفارة أضعاف عشرة مائة كين أو كسوتهم أو نحو برقية وهو غير بين الثلاثة والليل

عليه قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو نحر يرقبة فان لم يقدر على الثلاثة لزم صيام ثلاثة أيام لقوله عز وجل فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام فان كان يكفر بالمال قالستحب ان لا يكفر قبل الحنث ليخرج من الخلاف فان باحقيقه لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث وان أراد ان يكفر بالمال قبل الحنث نظرت فان كان الحنث بغير مصيبة قبل تقديم الكفارة لانه متى مال يتعلق بسببين يختصانه فالأول أحد هما لا يجوز إلا في حق الله تعالى والثاني لا يجوز لانه يتوصل به إلى مصيبة واختلافهما هنا في كفارة الظهار قبل العود وكفارة القتل بعد الجرح وقبل الموت فنه من قال فيه وجهان كما قلنا في الجمين على مصيبة ومنهم من قال يجوز لانه ليس فيه توصل إلى مصيبة وان كان يكفر بالصوم لم يجوز قبل الحنث لانه عبادته تتعلق بالبدن لا حاجة به إلى تقديمها ثم يجوز تقديمها على الوجوب كصوم رمضان

فصل وان أراد ان يكفر بالعتق لم يجوز ان لا يعجز في الظهار وقد ينهوا وان أراد ان يكفر بالاطعام أطعم كل مسكين مدا كما يطعم في الظهار وقد ينهوا

فصل وان أراد ان يكفر بالكسوة صك كل مسكين ما يقع عليه اسم الكسوة من قميص أو سراويل أو ثياب أو رداء ومقنعة وأخر لان الشرع ورد به مطلقا ولم يقدر تحمل على ما يسمى كسوة في العرف وهل يجزئ فيه القطن وفيه وجهان أحدهما لا يجزئ لانه لا يطلق عليه اسم الكسوة والثاني أنه يجوز فهو قول أبي إسحق المروزي لما روى أن رجلا سأل عمران بن الحصين عن قوله تعالى أو كسوتهم قال قالوا في رداءهم أو على أميركم هذا فكساهم قطنسوة قطنسوة فقدم كسوا ولا يجزئ الخسوف النعل والمنطقة والتكة لانه لا يقع عليه اسم الكسوة ويجزئ الكساء والظيلسان لانه من الكسوات ويجوز ان تخمن القطن والكتان والشعر والصوف والخز وأما الحرير فإنه ان أعطاه لمرأة أو جزءا وهل يجوز أن يعطى رجلا فيه وجهان أحدهما لا يجزئ لانه يحرم عليه لبسه والثاني يجوز وهو الصحيح لانه يجوز أن يعطى الرجال كسوة النساء كسوة الرجال ويجوز فيه الختام والمقصود والياض والمصبوغ فاللبس فانه ان ذهب فونه لم يجزه وان لم يذهب فونه أجزأه كما تجزئه الرقبة اذا لم تبطل منعها ولا تجزئه اذا بطلت منعها

فصل وان أراد ان يكفر بالصيام ففيه قولان أحدهما لا يجوز الامتناع لانه كفارة جعل الصوم فيها بدلا عن العتق فشرط في صومها الاتباع فكفارة الظهار والقتل والثاني أنه يجوز امتناعا ومقرقا لانه صوم زل به القرآن مطلقا فمقرقا ومتنبعا كالصوم في فدية الأذى

فصل وان كان الحالم عبدا فكفارته الصوم وان كان الصوم يضربه لشدة الحر وطول النهار نظرت فان حلف باذن المولى وحث باذنه لم يجز له ان يصوم من غير اذنه لانه لم يذنه وان حلف بغير اذنه وحث بغير اذنه لم يجز ان يصوم الا باذنه لانه لم يذنه بغير اذنه وان حلف بغير اذنه وحث بغير اذنه لم يجز ان يصوم بغير اذنه لانه لم يذنه بغير اذنه وان حلف باذنه وحث بغير اذنه ففيه وجهان أحدهما لا يجوز ان يصوم بغير اذنه لانه وجد أحد السببين باذنه فصار كالاحلف بغير اذنه وحث باذنه والثاني لا يجوز ان يصوم بغير اذنه وهو الصحيح لانه اذا لم يجز ان يصوم ولم ينه من الحنث باليمين فلا يجوز وقسمه من الحنث باليمين أولى فان كان الصوم لا يضربه كالصوم في الشتاء ففيه وجهان أحدهما لا يجوز ان يصوم بغير اذنه لانه لا ضرر عليه والثاني انه كالصوم الذي يضربه على ما ذكرناه لانه ينه من شاطئ في خلته فان صام في المواضع التي منعها من الصوم فيها أجزأه لانه من أهل الصيام وانما منع منه لغير

(قوله للناطق التكة)

الناطق معرفة اسم النطق كاشتد به وسطك وفي التل من يطل هن إليه ينطق به أي من كثر بسوايته يتقوى بهم منه سميت أسماء ذات النطاقين والتكة بالتشديد دليل ان جها تكة وتخفيفها خطا والظيلسان بفتح اللام واحد الطيالة وهو قارص معرب ثوب يغطي به الرأس والبدن يلصق فوق الثياب وقد تكرر اللام منه (قوله أوسط ما تطعمون أهليكم) الاوسط ههنا بين الاعلى والادنى وعن ابن عمر في تفسيره الخبز والتمر والسمن والخبز والزيت والخبز والتمر ومن أفضل ما تطعمونهم الخبز والتمر (قوله برفي يمينه) البرض الحنث يقال برض برت ابر بكسر عين الفعل في الماضي وفتحها في المستقبل وكذلك برت والى ابر ضد العقوق

عن كتاب العدد
المدحج عدو العدة فقلة
من العدد والاحياء
ما يحصى وتعد من الازمان
والاقراء (قوله فان ألفت
مضغة) المضغة قطعة لحم
وقلب الانسان مضغتين
جسده من مضغ الطعام
وعضفه من مضغ اذا لاكه
والمضغ بالفتح ما مضغ
(قوله وجهه وضاله)
الفصال الطعام وقطع الرضاع
فصلته اذا ضلعت وفصلت
الرضيع من أمه فصلا
وكذلك افصلته (قوله)
يتريمن بالفسهن ثلاثة
قروء) يتريمن ينتظرن
والتريمن الانتظار قال الله
تعالى فتر بصوا فستعلمون
واختلف أهل الطرق الاقراء
فذهب قوم الى انها الاطهار
وهو مذهب الشافعي رحمه
الله وذهب قوم الى انها
الحيض وأهل اللغة يقولون
ان القراء يقع على الحيض
وعلى الطهر جميعا وهو
عندهم من الاضداد أصل
القراء الجلع يقال قرب الماء
في الخوض أى جمعه فكان
الدم يجتمع في الرحم ثم
يخرج وقال بعضهم القراء
الوقت قال
اذا هبت لقرارها الرياح
أى لوقتها فلما كان الحيض
يجى لوقت والطهر لوقت
سمى كل واحد منهما قراء

المولى فاذا فصل بشرا اذ نهض كصلاة الجمعة فان كان نصفه حرا ونصفه عبدا وله مال لم يكفر بالعقوبة لانه
ليس من أهل الولاء ويؤمنان بكفر بالطعام والكسوة ومن أمهاتنا من قال فرضه الصوم وهو قول
الزنى لانه ناقص بالرق وهو كالعبد والمذهب الاول لانه يكمل المال بنصفه الحر ملكا تاما فاشبهه الحر

كتاب العدد

اذا طلق الرجل امرأته قبل النخول والخلوة تجب العدة لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم
المؤمنات ثم طلقتهن من قبل ان تمسوهن فالحكم عليهن من عدة تمتدنها ولان العدة تجب لبراءة
الرحم وقد ينقضي امرؤها وان طلقها بعد النخول وجبت العدة لانه لا يسقط العدة في الآية قبل
النخول دل على وجوبها بعد النخول ولان بعد النخول يشتغل الرحم بالماء فوجبت العدة لبراءة
الرحم وان طلقها بعد الخلوة وقبل النخول ففيه قولان أحدهما لا تجب العدة لانه لا يزال الرحم من الآية
والعنى والثاني تجب لان التمسك من استيفاء المنفعة جعل كالاستيفاء ولهذا تستقر به الاجرة في
الاجرة كما تستقر بالاستيفاء فجعل كالاستيفاء في احباب العدة

فصل وان وجبت العدة على المطلقة لم تغل اما ان تكون حرة أو متان كانت حرة نظرت فان كانت
حاملان الزوج اعتدت بالحمل لعله تعالى ولا لانه لا جال لجهن ان يضمن حملهن ولان براءة الرحم
لا تحصل في الحامل الا بوجع الحمل فان كان الحمل ولدا او احدا لم تنقض العدة حتى ينفصل جميعه وان كان
ولدين أو أكثر لم تنقض حتى ينفصل الجميع لان الحمل هو الجميع ولان براءة الرحم لا تحصل الا بوجع
الجميع وان وضعت ما بان فيه خلق آدمي ناقضت به العدة وان وضعت مضغة لم يظهر فيه خلق آدمي
وشهد أربع نسوة من أهل المعرفة انه خلق آدمي ففيه فرقان من أمهاتنا من قال تنقضى به العدة
قولا واحدا منهم من قال فيه قولان وقد بينا في حق أم الولد وأقل مدة الحمل ستة أشهر لما روى انه
أتى عثمان رضى الله عنه بامرأة ولدت لستة أشهر فشاو القوم في رجمها فقال ابن عباس رضى الله عنه
أُزيل الله عن رجل وجهه وفصله ثلاثون شهرا وأُزيل وفصله في عامين فالنصف في علمين والحمل في ستة
أشهر وذكر القتيبي في المعارف ان عبد الملك بن مروان ولد لستة أشهر وأكثراه أربع سنين
لما روى الوليد بن مسلم قال قلت لمالك بن أنس حدثت جيلة بنت سعد عن عائشة رضى الله عنها
لا تزيد المرأة على السنتين في الحمل قال مالك سمعنا الله من يقول هذا هذه جارية أم عبد بن
عجلان تحمل أربع سنين قبل ان تلد وأقل ما تنقضى به عدة حامل ان تضع بعد ثمانين يوما من بعد
امكان الوطء لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أحكم لي خلق في بطن أمه نطفة أربعين يوما ثم يكون
علقة أربعين يوما ثم يمسكون مضغة أربعين يوما ولا تنقضى العدة بمضغ فوجب ان يكون
بعد ثمانين

فصل فان كانت المعتدة غير حامل فان كانت من تحيض اعتدت بثلاثة اقراء لقوله عز وجل
والمطلقات يتربصن بالفسهن ثلاثة قروء والاقراء هي الاطهار وللميل عليه قوله تعالى فطلقوهن
لمعدتهن وللمراد به في وقت عدتهن كما قال بوضع الموازين القسط ليوم القيامة والمرا به في يوم القيامة
والطلاق المأمور به في الطهر فدل على انه وقت لسة وان كان الطلاق في وقت الحيض كان أول الاقراء
الطهر الذي بعده فان كان في حال الطهر بطلت فان بقيت في الطهر بعد الطلاق لحظت ثم حاضت
احتسبت تلك اللحظة قراء لان الطلاق انما يعمل في الطهر ولم يحصل في الحيض حتى لا يؤدي الى
الاضرار بها في تطويل العدة فلم يحسب بقية الطهر قراء كان الطلاق في الطهر أضر بها من الطلاق
في الحيض لانه طرل للعدة فان لم يبق بعد الطلاق جزء من الطهر بان وافى آخر لفظ الطلاق آخر الطهر

أو قال لها أنت طالق في آخره من طهره كان أول الافراء الطهر الذي بعد الحيض وشراح أبو العباس وجهها آخره فيجعل الزمان الذي صادفه الطلاق من الطهر قرأه. إلا يصح لأن العدلا لا يكون إلا بعد وقوع الطلاق فلم يجز الاعتداد بما قبله وأما آخر العدة فتدري المزي والربيع أنها إذا رأت الدم بعد الطهر الثالث فقتت العدة بروية الدم وروى أبو يعلى ^{في قوله} أنها لا تنقضي حتى يمضي من الحيض يوم وليلة فمن أحدهما بنى قال مما قولان أحدهما تنقضي العدة بروية الدم لأن الظاهر أن ذلك حيض والثاني لا تنقضي حتى يمضي يوم وليلة لجواز أن يكون دم فساد فلا يحكم بانقضائه العدة ومنهم من قال هي على اختلاف حالين فالذي رواه المزي والربيع فيمن رأت الدم لمادتها فيعلم بالعادة أن ذلك حيض والذي رواه أبو يعلى وحرمه فيمن رأت الدم لتبرعاده لأنه لا يعلم أنه حيض قبل يوم وليلة وهل يكون مارأته من الحيض من العدة فيموجبها أحد هما من العدة لأنه لا بد من اعتباره ففصل هذا إذا راجعها فيه مائة الرجعة وإن تزوجت فيه لم يصح النكاح والثاني ليس من العدة لأنه لا يوجبها من العدة لزادت العدة على ثلاثة أقراء فعلى هذا إذا راجعها لم تصح الرجعة فإن تزوجت فيه صح النكاح

فصل وأقل ما يمكن أن تعتد فيه الحرة بالاقراء اثنتان وثلاثون يوما وساعة وذلك بان يطلقها في الطهر ويبقى من الطهر بعد الطلاق ساعة فتكون تلك الساعة قرأ ثم تحيض يوما ثم تطهر خمسة عشر يوما وهو القرء الثاني ثم تحيض يوما ثم تطهر خمسة عشر يوما وهو القرء الثالث فإذا طغت في الحيضة الثالثة فقتت عدتها

فصل وإن كانت من ذوات الأقراء فارتفع حيضها فإن كان لها رض معروف كالرض والرضاع تربط إلى أن يموت الدم فتعتد بالاقراء لأن ارتفاع الدم بسبب يزول فتنظر والحق أن ارتفاعه بسبب معروف ففقه قولان قال في التذمة نمكت إلى أن تسلم ورافعها ثم تعتد عدة الآية لأن العدة تراد براءة الرحم وقال في الجدة بدتمكت إلى أن تياس من الحيض ثم تعتد عدة الآية لأن الاعتداد بالشهور جعل بعد الإياس فلم يحز فيه فإنه قلنا بالقول القديم في قدر الذي نمكت فيه قولان أحدهما تسعة أشهر لأنه غالب عادة الحمل ويعلم به براءة الرحم في الظاهر والثاني نمكت أربع سنين لأنه لو جاز الاقتصار على براءة الرحم في الظاهر لجاز الاقتصار على حيضة واحدة لأنه يعلم به براءة الرحم في الظاهر فوجب أن يعتبر أكثر مدة الحمل ليعلم براءة الرحم يمينين فإذا علمت براءة الرحم بتسعة أشهر وأربع سنين اعتدت بعد ذلك ثلاثة أشهر لما روى عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في المرأة إذا طلقت فارتفعت حيضتها أن عدتها تسعة أشهر لحملها ودفعه أشهر لعدتها ولأن زبها فماتت لم يس بعدة وإنما اعتبر ليعلم أنها ليست من ذوات الأقراء فإذا علمت اعتدت بعدة الآيات فإن حاضت قبل العلم ببراءة قرأها أو قبل انقضاء العدة بالشهور لزمتها الاعتداد بالاقراء لا ما نسبها من ذوات الأقراء فإن اعتدت وتزوجت ثم حاضت لم يؤثر ذلك في العدة لأنها لا تنقض العدة وتعلق بها حق الزوج فلم يبطل فإن حاضت بعد العدة وقبل النكاح ففيموجبها أحد هما لا يلزمها الاعتداد بالاقراء لأنها لم تكن باقضاء العدة فلم يبطل بما حدث بعده والثاني يلزمها لأنها حاضرت من ذوات الأقراء قبل تعلق حق الزوج بها فلزمها الاعتداد بالاقراء فإن قلنا بقوله الجدة بدتمكت إلى الإياس ففي الإياس قولان أحدهما يعتبر الإياس أقربها لأنها أقرب اليهن والثاني يعتبر الإياس نساء العالم وهو أن تبلغ اثنتين وستين سنة لأنه لا يتحقق الإياس فيها دونها فإذا نزلت قدر الإياس اعتدت بعد ذلك بالشهر لأن ما قبلها لم يكن عدة وإنما اعتبر ليعلم أنها ليست من ذوات الأقراء

(قوله فإذا طغت في الحيضة)

أي دخلت يقال طمن في السن يطعن إذا كبر وطمع في الحيض إذا سار

تكون على النصف من الحرة كالفلان في الحد ولان القرء لا يقبض فكمثل والشهور تنبض فتبعض
كما تقول في الحرم اذا وجب عليه نصفه في جزاء الصيد وأراد أن يكفر بالصوم صام يوما لأنه لا يقبض
وان أراد أن يكفر بالأطعام أخرج نصفه

فصل وان اعتقت الامة قبل الطلاق اعتدت بثلاثة اقراء لانه وجبت عليها العدة وهي حرة وان
انقضت عدتها بقرآن ثم اعتقت لم يزعمها زيادة لانها اعتدت على حسب حالها فلم يترهبها زيادة كما
لو اعتدت من لم تنقض بالشهور ثم حاضت أو اعتدت ذات الاقراء بالاقراء ثم حاضت آيسة فان اعتقت
في أثناء العدة ففيه ثلاثة اقوال أحدها تتم عدتها لانه عدد عصور يختلف بالقرء والحرة فاعتبر
فيه حال الوجوب كالحد والثاني انها ان كانت رجعية أتمت عدة حرة وان كانت بائنا أتمت عدة أمة
كما تقول فيمن مات عنها زوجها انها ان كانت رجعية انتقلت الى عدة الوفاة وان كانت بائنا لم تنتقل
والثالث وهو الصحيح انه يزعمها ان تتم عدة حرة لان الاعتبار في العدة بالانتهاء ولهذا الوترعت في
الاعتداد بالشهور ثم حاضت انتقلت الى الاقراء

فصل وان وطئت امرأة شبهة وجبت عليها العدة لان وطء النسبة كالوطء في النكاح في
النسب فكان كالوطء في النكاح في إيجاب العدة فان زنى بأمرأة لم تجب عليها العدة لان العدة لحفظ
النسب والزاني لا يلحقه نسب

فصل ومن مات عنها زوجها وجبت عليها العدة دخل بها ولم يدخل لقوله عز وجل والذين
يتوفون منكم ويذرون أزواجا تركهم ينصفهن أربعة أشهر وعشرين فان كانت حائضا وهي حرة اعتدت
بأربعة أشهر وعشرين لانه وان كانت أمة اعتدت بشهرين وخمس ليال لانها لتناول أن عدتها بالاقراء
على النصف الاله لما لم ينقض بجلها قرآن والشهور تنبض فوجب عليها نصف ما يجب على الحرة
وان كانت حاملا بولد يلحق بالزوج اعتدت بوضعه لما روتنا لم ترض الله عنها قالت ولدت سبعة
الاسمية بعد وفاة زوجها ليال هذا كرت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فانكحي
وان كانت حاملا بولد يلحق الزوج كامرأة لطفل لم تعتد بالجل منه لانه لا يمكن أن يكون منه فلم
تعتد به كمرأة الكبر اذا طلقها وأتم بولد له من ستة أشهر من حين المقد فان كان الحمل لاحقا
برجل وطئها بشبهة اعتدت به منه واذا وضعت اعتدت عن الطفل بالشهور لانه لا يجوز أن تعتد عن
شخصين في وقت واحد وان كان عن زنا احتسبت بمحض من الشهر وفي حال الحمل عن عدة وفاة
الطفل لان الحمل عن الزنا لا حكمه فلا عمن من الاعتداد بالشهور وان طلق امرأته طلاقا رجيا ثم مات
عنا وهي في العدة اعتدت بعدة الوفاة لانه توفي عنها وهي زوجته

فصل وان طلق إحدى امرأتيه بعينها ثلاثا ومات قبل أن يبين فطرت فان لم يدخل بهما اعتدت
كل واحدة منهما بأربعة أشهر وعشرين لان كل واحدة منهما يجوز أن تكون هي الزوجة فوجب العدة
عليهما بسقط الفرض يقيين كمن نسي صلاة من صلاتين لا يرفعهما وان دخل بهما فان كانتا
حاملتين اعتدنا بوضوح الحمل لان عدة الطلاق والوفاة للحمل واحدة وان كانت من ذوات الشهور اعتدنا
بأربعة أشهر وعشرين لانها تجمع عدة الطلاق والوفاة وان كانت من ذوات الاقراء اعتدنا بأقصى الاجلين
من أربعة أشهر وعشرين أو ثلاثة اقراء وابتداء الشهر من موت الزوج وابتداء الاقراء من وقت
الطلاق بسقط الفرض يقيين وان اختلفت مقتهم في العدة كان حكم كل واحدة منهما على الافراد
كحكمهما اذا اختلفت مقتهم وقد ينشأ وان طلق احدهما لا يبينها ومات قبل أن يعين فالحكم فيه
على ما ذكرناه اذا كانت المطلقة معينة ومات قبل أن يبين الا في شيء واحد وهو انثنى أمرها

(قوله وان وطئها بشبهة في)
مواضع من الكتاب الشبهة
الانقباض والمنقباضات من
الامور للشكوكات
والمنقباضات للماتلات
والتشبيه والتشبيه فيمتمل
حيث قد أمر من أحد هذين
تنقبض امرأة فيظننا زوجته
أو أمته فيقطعها والثاني أن
تكون مثل زوجته في
الخلقة والصورة وهما
مقاربان في المعنى (قوله)
فان كانت حائلا هذا الحامل
مشتق من الحول التي هو
السنة وقال أبو عبيد الحامل
التي وطئت فز تحمل يقال
حالت الناقة حائلا اذا لم تحمل

بالاعتداد بالشهور والألقاء فإن ابتداء الأشهر من حين الموت قلنا لا أقراء فإن قلنا على أحد الوجهين
إن ابتداء العدة من حين يلفظ بالطلاق كان ابتداء الألقاء من حين الطلاق وإن قلنا بالوجه الآخر أن
ابتداء العدة من حين التعيين كان ابتداء الألقاء من حين الموت لأن الموت وقع الأيس من بيانه وقبل
الموت لم يأس من بياحه

(فصل) إذا قضت المرأة زوجها وانقطع عنها خبره فقيه قولان أحدهما هو قوله في القديم إن لم يكن
نفس النكاح ثم تزوج لما روى عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة أن رجلا استهونه الجن فغاب عن
امرأته فأتته عمر بن الخطاب رضي الله عنه فمرها أن تحكش أربع سنين ثم أمرها أن تعتد ثم تزوج
ولأنه إذا جاز الفسخ لعذر الوطء بالتعنين وتعذر النفقة بالأعسار فلا يجوز ههنا وقد تعذر الجميع أولى
والثاني وهو قوله في الجديد وهو الصحيح أنه ليس له الفسخ لأنه إذا لم يجز الحكم بموته في قسمة
ماله لم يجز الحكم بموته في نكاحه زوجته وقول عمر رضي الله عنه يمارسه قول على عليه السلام نصبر حتى
يعلم موته ويحالف فرقة التعنين والأعسار بالنفقة لأن هناك ثبت سبب الفرقة بالتعنين وههنا لم يثبت
سبب الفرقة وهو الموت فإن قلنا بقوله القديم فعت أربع سنين ثم تعتده الوفاة ثم تزوج لما روى أنه
عن عمر رضي الله عنه ولأن بعض أرباب سنين يتحقق برادة رجها ثم تعتد لأن الظاهر مات فوجب
عليها عدة الوفاة قال أبو إسحق يستبرأ ابتداء العدة من حين أمرها الحالك التبريس ومن أمهاتنا
من قال يستبرأ من حين انقطع خبره والاولى أظهر لأن هذه المدة ثبتت بالاجتهاد فافتقرت إلى حكم الحاكم
كسنة التعنين وهل يقتصر بعد انقضاء العدة إلى الحكم بالفرقة فيه وجهان أحدهما أنه لا يفتقر لأن
الحكم بتقدير المدة حكم بالموت بعد انقضائها والثاني أنه يفتقر إلى الحكم لأنه فرقة يجتهد فيها فافتقرت
إلى الحاكم ككفرقة التعنين وهل تقع الفرقة ظاهرا وباطنا فيه وجهان أحدهما تقع ظاهرا وباطنا
فإن قدم الزوج وقد تزوجت لم يجز أن ينفذ من الزوج لأنه منسوخ عنه فنفذ فيه فنفذ في الحكم ظاهرا
وباطنا ككفرقة التعنين والثاني ينفذ في الظاهر دون الباطن لأن عمر رضي الله عنه جعل للفقود
لما رجح أن يأخذ من زوجته وإن قلنا بالقول الجديد بأنها باقية على نكاح الزوج فإن تزوجت بعد مدة
التبريس وانقضت العدة فالنكاح باطل فإن قضى لها كما بالفرقة فهل يجوز نكاحه على قوله الجديد
في وجهان أحدهما لا يجوز لأنه حكم فني يسوغ فيه الاجتهاد والثاني أنه يجوز لأنه حكم مخالف لقياس
جلى وهو أنه لا يجوز أن يكون حيافي ماله ميتا في نكاح زوجته

(فصل) وإن رجع للفقود فإن قلنا بقوله الجديد سلت الزوجة إليه وإن قلنا بقوله القديم وقلنا
إن حكم الحاكم لا ينفذ في الباطن سلت إليه وإن قلنا أنه ينفذ ظاهرا وباطنا لم يسل إليه وإن فرق الحاكم
بينهما ونزوت ثم بان أن المفقود كان قسما توق الحكم بالفرقة قلنا قلنا بقوله القديم صح النكاح
سواء قلنا إن الحكم ينفذ في الظاهر دون الباطن أو قلنا أنه ينفذ في الباطن دون الظاهر لأن الحكم
أباح له النكاح وقدان الباطن كإظهاره وإن قلنا بقوله الجديد ففي صحة النكاح الثاني وجهان
بناء على التوابع فيمن وصى بمكاتبه ثم بين أن الكتابة كانت فاسدة
(باب مقام المعتدة والمكان الذي تعتد فيه)

إذا طلقت المرأة فإن كان الطلاق رجعيا كان سكناها حيث يختار الزوج من الموضع التي تصلح لسكنى
مثلا لأنها تلحق الزوجية وإن كان الطلاق باتناظرت فإن كان في بيت بمكة الزوج سكناه بمكة أو
إجارة أو غارة فإن كان الموضع يصلح لسكنى مثلاً لمها أن تعتد فيه لقوله عز وجل أسكنوهن من حيث
سكنتم من وجدكم فأوجب أن تسكن في الموضع الذي كان يسكن الزوج فيه فإن كان لموضع يضيق

(قوله استهونه الجن) قال
ابن هريرة أي ذهبت به وقال
غيره استهنا أي أضلته
الشياطين فهو أي أسرع
إلى ما دعت إليه وقال
الجوهري استهونه الشيطان
أي استهامت (قوله يسوغ
فيه الاجتهاد) في مواضع
من الكتاب أي يحسن
جوازه ويليق الحكم به
من ساغ الشراب يسوغ
إذا سهل مداخله في الخلق
قال الله تعالى ولا يكاد يسيغه
وأساغ غصته بلما إذا
سهلها (قوله من وجدكم)
أي من عناكم والوجد
والجدة في المال النساء والسعة
والقدرة عليه ومنه قوله
صلى الله عليه وسلم لي الوابد
يحل عقوبته وعرضه

عليها تنقل الزوج وترك السكنى لها لان سكناها تنخص بالموضع لدى طلقها فيه وان اتسع الموضع لها وأراد أن يسكن معها نظرت فان كان في المار موضع منفرد يصلح لسكنى مثلها كحجرة أو علو الدار أو سفليها وبنيها باب مغلق فسكنت فيه وسكن الزوج في الثاني جارا لهما كالدارين المتجاورين فان لم يكن بينهما باب مغلق فان كان لها موضع تستقر فيه وسعها محرم لها تحتفظ به كره لانه لا يؤمن النظر ولا يصح لمن لا مع المحرم يؤمن الفساد فان لم يكن محرم لم يجز لقوله عليه السلام لا يتخلون رجل بامرأة ليست له محرم قل ثالثهما الشيطان

(فصل) وان أراد الزوج بيع الدار التي تعتد بها نظرت فان كان مدة العدة غير معلومة كالعدة بالجل أو بالاقراء فالبيع باطل لان المنافع في مدة العدة مستثناة فيعير كالأجر الدار واستثنى منفعة زوجه فان كانت مدة العدة معلومة كالعدة بالشهور ففيه طريقان أحدهما انها على قولين كيبيع الدار المستأجرة والثاني انه يبطل قول واحد أو الفرق بينهما ان منفعة الدار تنقل الى المستأجر ولهذا ادلالت ان تنقل الى وارثه فلا يكون في معنى من باع الدار واستثنى بعض المنفعة والمرأة لا تنقل المنفعة اليها في مدة العدة ولهذا اذا ماتت رجعت منافع الدار الى الزوج فيكون في معنى من باع الدار واستثنى منفعتها لنفسه

(قوله باقضى الاجلين)
باعد هما والقضى البعيد

(فصل) وان سحر على الزوج بعد الطلاق لم يبرن عليه لم يبيع المسكن حتى تنقضي العدة لان حقها ينخص بالعين فقدمت كما يقدم المهرن على سائر الغرماء وان سحر عليه ثم طلق ضاربت المرأة الغرماء بعقها فان بيعت الدار استخرجها بعقها مسكن تسكن فيه لان حقها وان ثبت بعد حقوق الغرماء الا انه يستند الى سبب متقدم وهو الوطء في النكاح فان كانت لها عادة فيا تنقضي به عدتها ضاربت بالسكنى في تلك العدة فان انقضت العدة فبادون ذلك ردت الفاضل على الغرماء فان زادت مدة لعدة على العادة ففيه ثلاثة أوجه أحدها انها ترجع على الغرماء بما بقي لها كاردت الفاضل اذا انقضت عدتها فبادون العادة والثاني لا ترجع عليهم لان الذي استحققت الضرب به قدر عدتها والثالث ان كانت عدتها بالاقراء لم ترجع لان ذلك لا يعلم الا من جهتها وهي متهمة وان كانت بوضع الحمل أفلت البينة على وضع الحمل ورجعت عليهم لانه لا يلحقها فيه تهمة فان لم يكن لها عادة فيا تنقضي به عدتها وضارت معهم باجور أقل مدة تنقضي بها العدة لانه يقين فلا يجب ما زاد بالمشك فان زادت العدة على أقل ما تنقضي به العدة كان الحكم في الرجوع بالزيادة على ما ذكرناه اذا زادت على العادة

(فصل) وان طلق وهي في مسكن لها لم يبرن لها ان تعتد فيه لانه مسكن وجبت فيه العدة ولها ان تطالب الزوج باجور المسكن لان سكناها على في العدة

(فصل) وان مات الزوج وهي في العدة فممت على الورثة في السكنى لاسها استحققتها في حال الحياة فلم تسقط بالوفاة كالأجور دارة ثم مات فان أراد الورثة قسمة الدار لم يكن لهم ذلك لان فيها ضرارا بها في التضييق عليها وان أرادوا التخيير بان يعلوها عليها بخطوط من غير خض ولا بناء فان قلنا ان القسمة تخير الحقين جاز لانه لا ضرر عليها وان قلنا انها يبيع فعلى ما يشاء

(فصل) وان توفي عنها زوجها ووجهها قلنا انها تستحق السكنى فان كانت في مسكن الزوج لم يبرن لها ان تعتد فيه لما روت فريرة بنت مالك ان زوجها قتل فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اسكني حتى يبلغ الكتاب أجله وان لم تسكن في مسكن الزوج وجب من تركته أجور مسكنها مقدمة على الميراث والوصية لانه دين مستحق فقدم وان زاحها الغرماء ضاربتهم قدر حقها فان لم يكن له مسكن فعلى السلطان سكناها لما في عدتها من حق الله تعالى وان قلنا لا يجب لها السكنى اعتدت حيث شاءت فان قطوع الورثة بالسكنى من مالهم وجب عليها الاعتداد فيه

فصل وان امر الزوج امرأته بالانتقال الى دار أخرى فخرجت بنية الانتقال ثم مات أو طلقها وهي بين الدارين ففيه وجهان أحدهما انها تنصرف بين الدارين في الاعتداد لان الاولى خرجت من ان تكون مسكنها بالخرج منها والثانية لم تنصرف مسكنها والثاني وهو الصحيح انه يلزمها الاعتداد في الثانية لانها ما مورة بالمقام فيها متنوعة من الاولى

فصل وان أذن لها في السفر فخرجت من البيت بنية السفر ثم وجبت العدة قبل ان تفارق البنيان ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي سعيد الاصطخري ان طان تعود لها ان تغضي في سفرها لان العدة وجبت بعد الانتقال من موضع العدة فصار كالوفارقت البنيان والثاني وهو قول أبي اسحق انه يلزمها ان تعود ونعتد لانه لم يثبت لها حكم السفر فان وجبت العدة وقد فارقت البنيان فان كان في سفر نفقة ففيه وجهان كقولنا فمن طلقت وهي بين الدارين التي كانت فيها وبين الدارين التي أمرت بالانتقال اليها فان كانت في سفر حاجة فلها ان تغضي في سفرها ولها ان تعود لان في قطعها عن السفر مشقة وان وجبت العدة وقد وصلت الى المقصد فان كان للبقاء لزما ان تقيم ونعتد لانه ما صار كالوطن الذي وجبت فيه العدة فان كان لقضاء حاجة فلها ان تقيم الى ان تنقضي الحاجة فان كان لزيارة أو زهرة فلها ان تقيم مقام مسافر وهو ثلاثة أيام لان ذلك ليس باقامة فان قدرها اقامة مدة من شهر أو شهرين ففيه قولان أحدهما ان طان تقيم المدة وهو اختيار الزنقي لامأذون فيه والثاني انها لا تقيم أكثر من اقامة المسافر وهو ثلاثة أيام لانه لم يأذن في المقام على الدوام فلم يزد على ثلاثة أيام فان انقضت ما جعل لها من المقام نظرت فان علمت انها اذا عادت الى البلد أمكن ان تقضي شيأ من عدتها ولم ينهها خوف الطريق لزما العود لتنقضي العدة في مسكنها وان علمت انها اذا عادت لم يبق منها شيء ففيه وجهان أحدهما لا يلزمها الا القدر على العدة في مكانها والثاني يلزمها لتكون أقرب الى الموضع الذي وجبت فيه العدة

فصل اذا أوصت بالخرج ثم وجبت عليها العدة فان لم يرض فوات الحج اذ اقدمت للعدة لزما ان تعد للعدة ثم يحج لانه يمكن الجمع بين الحقيين فلم يحز اسقاط أحدهما بالأخر فان خشيت فوات الحج وجب عليها المضي الى الحج لانها استوبا في الوجوب ونقض الوقت والحج أسبق فقدم وان وجبت العدة ثم أوصت بالحج لمها القعود للعدة لانه لا يمكن الجمع بينهما والعدة أسبق فقدمت

فصل ولا يجوز للبيتنة ولا لنوف عنها زوجها الخروج من موضع المدفن غير عند قوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة وروى زيب بنت كعب بن عجرة عن فرقة بنت مالك قالت قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني في دار وحشة أفأنتقل الى دار أخرى فاعتد عندهم فقال اعتدي في البيت الذي أتاك فيه وفاقرو بك حتى يبلغ الكتاب أجلها أربعة اشهر وعشرا

فصل وان بذت على أهل زوجها فقلت عنهم قوله تعالى ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة قال ابن عباس رضي الله عنه لفاحشة المبينة ان تبذوا على أهل زوجها فإذا بذت على أهل حل خراجها وأما ذباها على أهل زوجها فلا عنها ولم تنتقل لان الاضرار منهم ودونها وان خافت في الموضع ضررا من هدم أو غيره تنقلت لانها اذا انتقلت للبداء على أهل زوجها فلا تنقل من خوف الهدم أولى ولان القعود للعدة دفع الضرر عن الزوج في حفظ نسب ولده والضرر لا يزال بالضرر فان كانت المدنى موضع بالعدة فراجع المصبراً وبالإجارة فاضت المدة وامتنع المؤجر من الإجارة وطالب أكثر من أجرة مثل تنقلت الى موضع آخر لانه حال عن ولا تنتقل في هذه المواضع الا الى أقرب موضع

(قوله في دار وحشة) يسكن
الحمام واطاعة المرأة لها وأصله
المكان القفر من الانيس
يقال بلد وحش بانسكين
أي ففسروا وحش للزل
صار كذلك (قوله لو
بذت على أهل زوجها)
البداء بالمدن الفحش وفلان
بذى اللسان والمرأة بذية
تقول منه بذيت وبذوت
وبذا الرجل يبذو

(قوله فان كانت ذات خنبر) الخنبر السرو جارية عميرة اذا زمت الخنبر وأسد خنبر وخنبره الاجة وهي النبطه ومنه العزة وهي غير المستقرة بل ظاهرة وقد ذكر (قوله فانيأمنسأؤهم) أي صرن أي أي جمع أمهم التي التي لازوج لها الرجل أيضاً أي لازوجة له (قوله فتحدثن) أي ما بدا لهن أي ما تبين وظهر لكن من شهوة الحديث (قوله فتتوب) (١٥٩) أي فترجع قال أب إلى وطنه أي

رجع اليه ومنه قوله تعالى
ان التائين ما بآي امرهما
وفي بعض النسخ فلتأتين
التائين (قوله مظنة الفساد)
مظنة الشيء موضع موافقه
تأتي يظن كونه فيه والجمع
المظان وروي مظنة الظاهر
المهملة والياء أي مركب
الفساد خفاء ما يعمل فيه
وسميت مظنة لانها مركب
مطاهي أي ظهرها (قوله تجد
تخلاها) أي تقطعها بالجداد
في النخل كالخصاد في الزرع
(ومن باب الاحسار
وبإبعاده) أصل الجدا المتع
ومنه قيل لليوب حداد
أحبت وحدت إذا امتعت
من الزينة والتخضب يقال
حدت تجد وتجد حدادا
ينهي حاد (قوله ولا للمشق)
هو المصوغ بالمشق وهو
للفرة الطين الاحمر والتوتيا
دوام يجعل في العين (قوله
يزيد العين مرها) يقال
صرهت العين مرها إذا
فسدت لترك الكحل وهي
عين مرها وامر أمرهاء
والرجل أمره قال رؤية
لله الغايات المره
بعض واسترجع من تأمل
(قوله يشب الوجه) أي

من الموضوع التي وجبت فيه العدة لانه أقرب الى موضع الوجوب كقتلنا فيمن وجبت عليه الزكاة في موضع لا يجد فيه هل السهمان انه ينقل الزكاة الى أقرب موضع من هو وان وجب عليها حق لا يمكن الاستيفاء الا بها كاليمين في دعوى أو رد فان كانت ذات خبر بعث اليها السلطان من يتوفى الحق منها وان كانت برز جازا احضارها لانه موضع حاجة فاذا تمت معايلها رجعت الى مكنتها وان احتاجت الى الخروج حاجة كشراء القطن وبيع الفزل لم يجر ان يخرج ذلك بالليل بل لروى مجاهد قال استشهد رجل يوم أحد فقام بنسأؤهم فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلن يا رسول الله اننا نتوحش بالليل ونبيت عندنا احدنا حتى اذا أصبحنا بدنا نألي بيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعبدن عند احدا كن ما بدالكن حتى اذا أردن النوى فلتؤب كل امرأ الى بيتها ولان الليل مظنة للقصاد فلا يجوز لها الخروج من غير ضرورة وان أرادت الخروج فليك بالنهار نظرت فان كانت في عدة الوفاة بازديت مجاهد وان كانت في عدة البتوة فخفي قولان قال في القديم لا يجوز لقوله تعالى ولا يخرجن الان بائن بفاحش مبيتة وقال في الجدي يجوز وهو الصحيح لروى جابر رضى الله عنه قال طلفت خاتلي ثلاثا خرجت تجد نخلها انفقتهارجل فيها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم قد كررت ذلك له فقال لها اتري جدي نخلك لمالك ان تصدق منه أو تقطعي خيرا أو لاناهم عتد قاتن فجاز له ان يخرج بالنهار لقضاء الحاجة كالنوى في عناز وجها

❦ باب الاحداد ❦

الأحداد ترك الزينة وما يدعو إلى المباشرة ويجب ذلك في عدة الوفاة لما روت أم سلمة رضي الله
 عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: المتوفى عنهار وجهها لاتبس للعصر من الثياب ولا للمشي
 ولا للحل ولا لاختناب ولا يكتحل ولا يجب ذلك على المعتدة الرجعية لانهما باقية على الزوجية ولا يجب
 على أم الولد إذا توفي عنها مولاها ولا على الموطوءة بشبهة لما روت أم حبيبة أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربع أشهر
 وعشرا واختلف قوله في المعتدة الميتة فقال في القديم يجب عليها الأحاد لانها معتدة بأن فلزمها
 الأحاد كالمتوفى عنها زوجها وقال في الجديد لا يجب عليها الأحاد لانها معتدة من طلاق فلم يلزمها
 الأحاد كالاحقة

فصل ومن زعموا الاحاد حرم عليها أن تكتحل بالجمد والصبر وقالوا بحسن للمارحسي ان كانت سوداء لم يحرم عليها والمذهب انه يحرم لما ذكرناه من حديث أم سلمة ولا نه يحسن الوجه ويجوز أن تكتحل بالايض كالثوبيا لانه لا يحسن بل يزهد العين مرها فان احتاجت الى الاكتحال بالصبر والجمد كتحلل بالليل وغسلته بالثهار لما روت أم سلمة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي أو بوسلة وقد جعلت على عيني صبرا فقال لها هذا أيام مسلمة فلت اغماها وصبر ليس فيه طيب فقال انه يشب الوجه لاحتحله بالليل وتزعمه بالهار

﴿فصل﴾ ويحرم عليها أن تختضب لحديث أم سلمة ولا تذهبوا إلى المباشرة ويحرم عليها أن تحمر وجهها بالدهن وهو الكحلون وأن تبيضه بأسفيناخ الراس لأن ذلك أبلغ في الزينة من الخضب

بحسنة و يظهر لونه من شب النار اذا اظلمها واوقعا و قال شعرها شيب لونها أي يظهر هو بحسنة و يقال للمجمل انه شيب قال ذو الرمة
اذا الاربع المشبوبة نحي كأنه * على الرجل عمامة السرا حق (قوله بالمام وهو الكاكون) وروى بضم الكاف وسكون اللام
قال الجوهري المام بالكسر واد يبطي بهجة الصبي وظاهر عينيه وكل شيء طلى به فهو ممام وقد دعت الشئ أدتمته بضم أى طليت به أى
صبغ كان والمدموم الاحمر قال الشاعر نحو بقادتي حمامة بك * بردا نعل لثامه بمام والكاكون قارسي والاصمغاد صبغ أيضا

(قوله الاثوب عصب) العصب ضرب من برود العين وأصل العصب الشد والقي وهذه البرود يعصب بعضها وتشد ثلاثا منه الصبغ ثم يصبغ سائرهما فإذا صبغ حادوا العصب منها فيبقى موضعه أبيض وسائر الثوب مصبوغا يصنع ذلك بالفلز الذي يندى به دون الصعقة وقال في الشامل العصب هو الفلز والصاب هو الفلز الذي يبيع الفلز (قوله يبتدئ من ببدأ أي طرح وورع وكل شيء رميت به وطرحت به تبتدئ) والقسط طيب معروف يؤتى به من أرض الحبشة ويقال كسط بالكاف أيضا (١٦٠)

مثل قوله كسشت وقشفت ويقال كست بآتاء أيضا والاطفار تؤخذ من البحر تشبه بظفر الانسان (قوله تظلفين به رأسك) أي تظلفين وتغسلين يقال تغلف بالالف وغلف بها لحته غلغا (قوله يجرم عليها لبس الحلى) الحلى بفتح الحاء واسكان اللام اسم لكل ما يميز به من الذهب والفضة والجواهر وجمعه حلى بضم الحاء وكسرها (قوله النقيصة) فعيته من النقص وهو ضد الختام والنقيصة أيضا الميب وقصر أي لم يتم يقال قصر في الامر اذا تولى والنقص في التوافي وترك المباشرة (قوله موفرا) أي كاملا تاما غير ناقص من الوفاء وهو المثل الكثير (قوله لم يحتج الى ان يرزوا) قدرت الشيء اذا حسنت وقومته ومنه قول الخليل امرؤ زرقتمنى قومه او قول عمر رضي الله عنه يوم السقيفة وكنت زوت في نفسي كلاما أي حسنت وقومته (قوله

فهو بالتحريم أولى ويحرم عليها ترجيل الشعر لانه يحسبوا بدعوى مباشرتها **فصل** ويحرم عليها أن تطيب لمرورتها عطية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحمد المرأة فوق ثلاثة أيام الا على زوج فانها تحمد أربعة أشهر وعشرا لا تستحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا الاثوب عصب ولا عس طيبا الا عند طهرها من محيضها فبتدئ من قسط أو اظفار ولان الطيب يحرك الشهوة ويدعو الى المباشرة ولأن كل شيء فيه طيب طاهر ولا تستعمل الادهان للطيبه كالبان ودهن الورد ودهن البنفسج لانه طيب ولا تستعمل الزيت والشيرج في الرأس لانه يرجل الشعر ويجوز لها أن تفصل رأسها بالسر لمرورتها عطية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لم تنشئي فقلت بأى شيء أمتشط يا رسول الله قال بالسر تظلفين به رأسك ولان ذلك تطيف لارتين فلم يمنع منه ويجوز أن تقلم الاظفار وتحلق العانة لانه يراد للتطيف لا للزينة

فصل ويحرم عليها لبس الحلى حديث أم سلمة ولانه يزدي حسنها وهذا قال الشاعر وما الحلى الا زينة لنقيصة • تمن من حسن اذا الحسن قصرا فأما اذا كان الجمال موفرا • كحسبك لم يحتج الى أن يرزوا

فصل ويحرم عليها لبس ما صبغ من الثياب للزينة كالاحمر والاصفر والازرق الصافي والاخضر الصافي حديث أم عطية ولا تلبس ثوبا مصبوغا الاثوب عصب والصب ما صبغ غزله ثم نسج والنسج ما صبغ غزله ثم نسج ارفع وأحسن مما صبغ بعد النسيج وأما ما صبغ لغير الزينة كالثوب المصبوغ بالسواد للعبية وما صبغ للوسخ كالازرق المشبع والاخضر المشبع فانه لا يحرم لانه لازينة فيه ولا يحرم ما عمل من غزله من غير صبغ كالعمول من القطن والكتان والابر يسر والصوف والوبر لا يحرمان وان كانت حسنة الا أن حسنها من أصل الخلقة لازينة أدخلت عليها وان عمل على البياض طرز فان كانت كبيرا حرم عليها لبسه لانه زينة ظاهرة أدخلت عليه وان كانت صفرا ففیه وجها أحد ما يحرم كما يحرم قليل الحلى وكثيره والثاني لا يحرم لقلتها وخفائها

باب اجتماع الدينين

اذ اطلق الرجل امرأته بعد الدخول وتروعت في عتبتها حر وطها جاهلا شعر بها وجب عليها اتمام عدة الاول واستئناف عدة الثاني ولا تدخل عدة أحدهما في عدة الآخر لما روى سعيد بن ابي سليمان بن شاذان طلحة كانت تحت عرشيد التقي فطلقها فسكرت في عتبتها فصر بها عمر رضي الله عنه وضرب زوجها بمخفقة ضربات ثم قال أيما امرأة نسكرت في عتبتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عتبتها من زوجها الاول وكان ناطبا من

الخطاب

الوثى واليباج نوع من ثياب الحر يرغلا معروف (قوله من

الابر يسر واصوف ولور) الابر يسر الحرير وفيه ثلاث لغات قال ابن السكيت هو الابر يسر كسر الهمزة والراء وفتح السين واللفظة الثانية كسر الهمزة وفتح الزايم والسين جميعا والثالثة كسر الجميع وكذا الالهيلج مشبهه والصوف شعر الضأن والوبر شعر الابل (قوله فصر بها مخفقة) هي اداة التي يضرب بها وكل ضرب عريض خفيف وقد ذكرنا القافة وأصلها فوقه جمع قائم مثل كافر وكفرة فه تحرك الواو وتضم قبل الف قبلت له ومثله ما غفر والحاكة

الخطاب وان كان دخل بهما فارق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الاول ثم اعتدت من الآخر ولم ينكحها بدلا ولانها حقان مقصود ان لا يمين فلم يتدخلا كاليمين فان كانت حالها انقطعت عدة الاول بوطء الثاني الى أن يفارق بينهما لاهما صارت إشا لثاني فافرق بينهما أو تمت باق من عدة الاول ثم أفت العدة من الثاني لاهما عدتان من جنس واحد فقدمت السابقة منهما وان كانت حاملا نظرت فان كان الحمل من الأول انقطعت عدتها منه بوضعه ثم استأنفت العدة من الثاني بالاقراء بعد الطهر من النفاس وان كان الحمل من الثاني انقضت عدتها منه بوضعه ثم أفت عدة الاول وتقدم عدة الثاني ههنا على عدة الاول لانه لا يجوز أن يكون الحمل من الثاني وتقدم به من الاول وان أمكن أن يكون من كل واحد منهما عرض على القافة فان ألحقت به الأول انقضت به عدته وان ألحقت به الثاني انقضت به عدته وان أحدهما عرض على القافة فان ألحقت به الأول انقضت به عدته وان ألحقت به الثاني انقضت به عدته فان كان من الثاني انقضت به عدته كمال العدة من الاول فوجب أن تعد بثلاثة أقراء ليقسط الفرض يقين وان لم يمكن أن يكون من واحد منهما ففيه وجهان أحدهما لا تعد به من أحدهما لانه لا يغير لاقى بواحد منهما فلي هذا اذا وضعت اكلت عدة لأول ثم تعد من الثاني بثلاثة أقراء والثاني تعد به عن أحدهما لا يمينه لانه يمكن أن يكون من أحدهما ولهذا الأمر به لحقه فانقضت به العدة كالنفي باللعان فلي هذا يلزمها أن تعد بثلاثة أقراء بعد الطهر من النفاس

فصل اذا تزوج رجل امرأة في عدة غيره ووطئها ففيه قولان قال في القديم يحرم عليه على التأييد لما روينا عن عمر رضي الله عنه أنه قال لم لا ينكحها بدلا وقال في الجديد لا يحرم عليه على التأييد واذا انقضت عدتها من الأول جاز له أن يتزوجها لانه وطء شبهة فلا يوجب تحريم الموطوءة على الواطئ على التأييد كما وطء في النكاح بلا ولي ولا روى عن عمر رضي الله عنه فقد روى عن علي كرم الله وجهه أنه قال اذا انقضت عدتها فهو مخاطب من الخطاب فخطب عمر رضي الله عنه وقال ردوا إليها إلى السنة فرجع إلى قول علي كرم الله وجهه

فصل اذا طلق زوجته طلاقا رجعيًا ثم وطئها في العدة وجبت عليها عدة بالوطء لانه وطء في نكاح قد نشئت فهو كوطء الشبهة فان كانت من ذوات الاقراء أو من ذوات الشهور لزمها ان تستأنف العدة وتدخل فيها البقية من عدة الطلاق لانها من واحد وله أن يراجعها في البقية لاهما من عدة الطلاق فاذا مضت البقية لم يجز أن يراجعها لانها في عدة طوء شبهة وان حملت من الوطء صارت في عدة الوطء حتى تضع وهل تدخل فيها بقية عدة الطلاق فيه وجهان أحدهما تدخل لانها لو أحدهما دخلت احدهما في الأخرى كولو كاتبا بالاقراء والثاني لا تدخل لانها من جنسان فلم تدخل احدهما في الأخرى فان قلنا بتدخلان كانت في العدة التي إلى أن تضع لان الحمل لا ينعض له أن يراجعها إلى أن تضع لانها في عدة الطلاق وان قلنا لا يتدخلان فلم يرد ما على الحمل أو رأينا قلنا انه ليس يحض فهي معتدة بالحمل عن وطء الشبهة إلى أن تضع فاذا وضعت تمت عدة الطلاق وله أن يراجعها في هذه البقية لانها في عدة الطلاق وهو لأن يراجعها فسل الوضع فيه وجهان أحدهما ليس له أن يراجعها لانها في عدة طوء والشبهة وثانيه له أن يراجعها لانها لم تكمل عدة الطلاق فاذا رأته الدم على الحمل وقلنا انه حيض كانت عدتها من الوطء بالحمل وعدتها من الطلاق بالاقراء التي على الحمل لان عليها عدة من أحدهما بالاقراء والأخرى بالحمل في زمان يجتمعها فاذا مضت ثلاثة أقراء قبل وضع الحمل فقد انقضت عدة الطلاق وان وضعت قبل انقضاء الاقراء فقد انقضت عدة الوطء وعليها تمام عدة الطلاق فاذا راجعها في بقية

(قوله في نكاح قد نشئت)
قد ذكر والشبهة انقضاء
الامر يقال لم الله شئت
أي جمع أمره المنشور

عدة الطلاق صحت الرجعة وإن أجمعا في الوضع ففي محنة الرجعة وجهان على ما ذكرناه فلما إذا كانت قد صحت من الوطء قبل الطلاق كانت عدة الطلاق بالحل وعدة الوطء بالاقراء فان قلنا ان عدة الاقراء تدخل في عدة الحل كانت عدتها من الطلاق والوطء بالحل فإذا وضعت انقضت العدتان جميعا وإن قلنا لا تدخل عدة الاقراء في الحل فان كانت لا ترى الدم على الحل أو تراها وقلنا انه ليس بحيض فان عدتها من الطلاق تنقضي بوضع الحمل وعليها استئناف عدة الوطء بالاقراء وإن كانت ترى الدم وقلنا انه حيض فان سقى الوضع انقضت عدة الاولى وعليها اتمام العدة الثانية فان سبق انقضاء الاقراء انقضت عدة الوطء ولا تنقضي العدة الاولى الا بالوضع

فصل اذا خال امرأته بعد الدخول فله أن يتزوجها في العدة وقال المزني لا يجوز كما لا يجوز لغيره وهذا خطأ لأن نكاح غيره يؤدي إلى اختلاط الانساب ولا يوجد ذلك في نكاحه وإن تزوجها انقضت العدة وقال أبو العباس لا تنقطع قبل أن يطأها كما لا تنقطع اذا تزوجها اجنبى قبل أن يطأها وهذا خطأ لأن المرأة تصرف راشيا بالعقد ولا يجوز أن تبقى مع الفرائض عدة ولأنه لا يجوز أن تكون زوجته وتعتد منه ويخالف الاجنبى فان نكاحه في العدة فاسد فلم تصرف راشيا الا بالوطء فان وطئها ثم طلقها الزمها عدة مسأفة وتدخل فيها بقية الاولى وإن طلقها قبل أن يطأها لم يلزمها استئناف عدة لانها مطلقة في نكاح قبل المسيس فلم تلزمها عدة كالتزوج امرأة وطلقها قبل الدخول وعليها أن تتم ما بقي عليها من العدة الاولى لا بالوطء البقية أدى ذلك إلى اختلاط المياه وفساد الانساب لانه يتزوج امرأة ويطأها ثم ينجعها ثم يتزوجها آخر فطأها ثم ينجعها ثم يتزوجها آخر يفعل مثل ذلك إلى أن يجتمع على وطئها يوم واحد عشرة روث ونحو لط المياه وتفسد الانساب

فصل اذا طلق امرأته بعد الدخول مطلقة ثم راجعها طهرت فان وطئها بعد الرجعة ثم طلقها الزمها ان تستأنف العدة وتدخل فيها بقية العدة الاولى فان راجعها ثم طلقها قبل أن يطأها ففيه قولان أحدهما ترجع إلى العدة الاولى وتبني عليها كالمواضع ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل أن يطأها والثاني انها تستأنف العدة وهو اختيار المزني وهو الصحيح لانه طلاق في نكاح وطئ فيه فأوجب عدة كاملة كالمطلقة من طلاق ولا رجعة وتخالف المختلعة لان هناك عادت اليه بنكاح جديد ثم طلقها من غير وطء وهما عادت إلى النكاح الذي طلقها فيه فاذا طلقها استأنفت العدة كالمواضع بعد الدخول ثم أسست ثم طلقها وان طلقها ثم مضى عليها قرأ أو قرآن ثم طلقها من غير رجعة ففيه طريقتان قال أبو سعيد الاصطخري وأبو علي بن خيران رحمهما الله هي كالمسئلة قبلها فتكون على قولين وللشافعي رحمه الله ما يدل عليه فانه قال في تلك المسئلة يلزم أن تقول ارجع أولم يرجع سواء والدليل عليه ان الطلاق معنى لو طرأ على الزوجة أو جبر عدة فاذا طرأ على الرجعية أو جبر عدة كالوفاة في إيجاب عدة الوفاة وقال أبو اسحق حتى تبني على عدتها قولاً واحداً لانها مطلقة لان لم يتحللها ووطء ولا رجعة فصارت كما وطلقها طليقتين في وقت واحد

فصل وان تزوج عبداً ودخلها ثم طلقها اطلاقاً رجعها ثم اعتقت الامة وفسخت النكاح ففيه طريقتان أحدهما اساعلى قولين أحدهما تستأنف العدة من حين الفسخ والثاني لا تستأنف والطريق الثاني انها تستأنف العدة من الفسخ قولاً واحداً لان إحدى العديتين من طلاق والاخرى من فسخ فلا تبني احدهما على الاخرى

فصل واذا خلا رجل باسراً ثم اختلفا في الاصابة فادعاه أحدهما ونكر الآخر ففيه قولان قال

الطهر الثاني حلت وان كانت حائضاً لم تشرع في القرع حتى تطهر فإذا طمئت في الحيض الثاني حلت وان قلنا ان القرع هو الحيض فان كانت حال وجوب الاستبراء طاهراً لم تشرع في القرع حتى تحيض فإذا طمئت في الطهر الثاني حلت وان كانت حائضاً لم تشرع في القرع الا في الحيضة الثانية لان بقية الحيض لا تعد قرأً فإذا طمئت في الطهر الثاني حلت وان وجب الاستبراء وهي عن تحيض فأرقت حيضاً كان حكمها في الانتظار حكم المطلقة اذا ارتفع حيضها وان وجب الاستبراء وهي عن ان تحيض لصغر أو كبر فقيه قولان أحدهما تستبراء بشهر لان كل شهر في مقابل قرع والثاني تستبراء بثلاثة أشهر وهو الصحيح لان مادونها لم يجعل دليلاً على براءة الرحم

(فصل) وان ملكها وهي عجوبة أو مرتدة أو معتدة أو ذات زوج لم يصح استبراءها في هذه الاحوال لان الاستبراء براد الاستباحة ولا توجد الاستباحة في هذه الاحوال وان اشتراها فوضعت في مدة الخيار وحاصت في مدة الخيار فان قلنا انها لا تملك قبل انقضائه الخيار لم يستد ذلك عن الاستبراء لانه استبراء قبل الملك وان قلنا انها تملك ففيه وجهان أحدهما لا يعتد به لان الملك غير تام لانه معرض للفسخ والثاني يعتد به لانه استبراء بعد الملك وجواز الفسخ لا يمنع الاستبراء كولو استبراءها وبها عيب لم يعلم به وان ملكها بالبيع أو الوصية فوضعت أو حاصت قبل القبض ففيه وجهان أحدهما لا يعتد به لان الملك غير تام والثاني يعتد به لانه استبراء بعد الملك ولشأنه رحمه الله ما يدل على كونه واحداً من الوجهين وان ملكها بالارث صح الاستبراء وان لم يقبض لان الموروث قبل القبض كالقبوض في تمام الملك وجواز التصرف

(فصل) وان ملك أمة وهي زوجته لم يجب الاستبراء لان الاستبراء لبراءة الرحم من ماء غيره والمستحب أن يستبرأ لان الولي من النكاح مملوك ومن ملك الامين حوفاً مستحب أن يميز بينهما (فصل) وان كانت أمة ثم رجعت اليه بالفسخ وباعها ثم رجعت اليه بالانكاح لم يجب الاستبراء لانه زال ملكه عن استمتاعها بالاعتد وعاد بالفسخ فصار كولو باعها ثم استبرأها فان رهنها ثم فكها لم يجب الاستبراء لان بالزهر لم يزَل ملكه عن استمتاعها لان له أن يقبضها او ينظر اليها بالشهوة وانما منع من وطئ خلق المرتبة وقيل زال حكمه بالفسخ لانه وان اراد المولى ثم أسلم أو ارتدت الأمة ثم أسلمت وجب استبرأؤها لامر لم يملكه عن استمتاعها بالردة وعاد بالاسلام وان زوجها ثم طقت فان كان قبل الدخول لم يحل له حتى يستبرأها لانه لم يملكه عن استمتاعها عداً بالطلاق وان كان بعد الدخول وانقضت العدة ففيه وجهان أحدهما لم يحل له حتى يستبرأها لانه يتجدد الملك على استمتاعها فوجب استبرأؤها كالجارية باعها ثم اشتراها والثاني يحل له وهو قول أبي علي بن أبي هريرة لان الاستبراء براد لبراءة الرحم وقد حصل ذلك بالعدة

(فصل) ومن وجب استبرأؤها حرم وطؤها هل يحرم التلذذ بها بالظر والفتلة ينظر فيه فان ملكها ممن له حرمة لم يحل له لانه لا يؤمن أن تكون أم ولد لمن ملكها ممن يجهته وان ملكها ممن لا حرمة له كالسبية ففيه وجهان أحدهما لم يحل له لان من حرم وطؤها يحكم لاستبرأها حرم التلذذ بها كولو ملكها ممن له حرمة والثاني أنها تحل لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال خرجت في سبي يوم جلولاء جارية كأن عنقها اربع فضة فملكته فمكتتني ان قتلتها فقتلتها وانما ينظرون ولان السبية يملكها محلاً كانت أو تلاً فلا يكون التلذذ بها الا في ملكه وانما منع من وطئها حتى لا يتخطا ماؤه بماء مشرك ولا يوجد هدى التلذذ بها بطرقاً قبيحة وان وطئت زوجته شهوة يجل له وطؤها هل انقضاء

(قوله يوم جلولاء) بفتح
الحاء وفتح اللام والميم وما
جلولاء بالميم وضم اللام
ففيه رواية وأنها قرينة
قرى فارس

العدة لانه يؤدي الى اختلاط المياه وفساد النسب وهل له التلذذ بها في غير الوطء على ما ذكرناه من الوجهين في المسئلة لانها تزوجته حاملا كانت أو حاتلا

فصل ومن ملك أمة جازل يبعها قبل الاستبراء لا ما قد قلنا على أنه يجب على المشتري الاستبراء فلم يجب على البائع لان براءة الرحم تحصل باستبراء المشتري وان أراد تزويجها فليست فان لم يكن وطئها جازل تزويجها من غير استبراء لانها لم تقصر فراسالها وان وطئها لم يجوز تزويجها قبل الاستبراء لانها صارت بالوطء فراسالها

فصل وان اعتق أم ولده في حياته أو عتقت بموته لزمها الاستبراء لانها صارت بالوطء فراسالها وتسترأ كاستبراء المسبية لانه استبراء بحكم العيين فصار كاستبراء المسبية وان اعتقها أو مات عنها وهي من زوجة أو معتدة لم يلزمها الاستبراء لانها زال فراسالها قبل وجوب الاستبراء فلم يلزمها الاستبراء كما لو طلق امرأته قبل الدخول ثم مات ولانها صارت فراسالها لغيره فلا يلزمها الا لجله استبراء وان زوجها ثم مات ومات الزوج ولم يعلم السابق منهما لم يخل لما أن يكون بين موتها شهران وخمسة أيام فسادون أو أكثر ولا يعلم مقدار ما بينهما فان كان بينهما شهران وخمسة أيام فسادون لم يلزمها الاستبراء عن المولى لانه ان كان المولى مات أولا فقد ماتت وهي زوجة فلا يجب عليها الاستبراء وان مات الزوج أولا فقد مات المولى بعده وهي معتدة من الزوج فلا يلزمها الاستبراء وعليها أن تعتد بأربعة أشهر وعشر من بعد موت أحدهما لا يجوز أن يكون فسادات المولى أولا فعتقت ثم مات الزوج فيلزمها عدة حرة وان كان بين موتها أكثر من شهرين وخمس ليال لزمها أن تعتد من بعد آخرهما متابا كثر الامر من أربعة أشهر وعشر وأحيضة لانه ان مات الزوج أولا فقد اعتدت عنه بشهرين وخمسة أيام وعادت فراسال المولى فادامت لزمها أن تستبرأ بحيضة وان مات المولى أولا لم يلزمها استبراء فادامت الزوج لزمها عدة حرة فوجب الجمع بينهما ليسقط الفرض بيقين وان لم يعلم فسر ما بين المدينين من الزمان وجب أن تأخذ بأغلظ الخالين وهو أن يكون بينهما أكثر من شهرين وخمسة أيام فعتدت بأربعة أشهر وعشر وأحيضة ليسقط الفرض بيقين كما يلزم من نسي صلاة من صلاتين قضاء الصلاتين ليسقط الفرض بيقين ولا يوقف لها شيء من تركه الزوج لان الاصل فيها الرق فلم يورث مع الشك

فصل وان كانت بين رجلين حاربة فوطئاها ففيا وجهان أحدهما يجب استبراء أن لانه يجب لحقه ما فله بدخول أحدهما في الآخر كالمدينين وانما يجب استبراء واحد لان قصد من الاستبراء معرفة براءة الرحم ولهذا لا يجب الاستبراء أكثر من حيضة وبراءة الرحم تحصل باستبراء واحد

فصل اذا استبرأ أمته ثم ظهر بها حمل فقال البائع هومني وصدقه المشتري لحقه الولد والجارية أم ولده والبيع باطل وان كذبه المشتري فطرت فان لم يكن أم بالوطء حال البيع لم قبل قوله لان الملك انتقل الى المشتري في الطهر فلم يقبل اقراره بما يبطل حقه كولو باعه عبدا ثم أقرأ به كان غصبه أو اعتقه وهل يلحقه نسب لولده فيه قولان قالى التقديم والاملاء يلحقه لانه يجوز أن يكون أبسا لواحد وعملا كغيره وقال في البويطى لا يلحقه لان فيه ضرارا للمشتري لانه قد يعتقه فيثبت له عليه ولولاه واد كان ابالغيره لم يرته وان كان قد أقر بوطنها عند البيع فان كان قد استبرأها ثم ناعها فطرت فان أتت بولد لدون ستة أشهر لحقه نسب وكانت الجارية أم ولده وكان البيع باطلا وان ولده لستة أشهر فصاعدا لم يلحقه الولد لانه لو استبرأها ثم أتت بولدوهي في ملكه لم يلحقه فلا لا يلحقه وهي في ملكه غيرها أولى فان لم يكن المشتري قد وطئها كانت الحاربة وولده مملوكا له وان كان قد وطئها فان أتت بولد لدون ستة أشهر من حين الوطء فهو كولو بطأها لانه لا يجوز أن يكون منه وتكون الجارية بولده

عن كتاب الرضاع: يقال الرضاع بكسر الراء وقتهاء والرضاعة بالفتح لا غير وحكى الهروي الكسر فيها أيضاً بالرفع الصبي
أمرضا على سماع ما رواه أهل (١٦٦) تجديقولون رضع وضعاً مثل ضرب خيراً (قوله في الحديث أر بعل على بنت جزة)

أى طلب وأصله من راد
يرود اذا طلب المرحى وفي
المثل الزائد لا يكتب أهل
وفي الحديث فلتر يد لبوله
ومنه قوله تعالى انار اودنه
عن نفسه (قوله انى مصمت
بالكسر) مصمت النثى
أصمه مصاو كذا امتصته
والمصاة الخلاصة من
الشيء والماص يستخرج
خلاصة لئن (قوله مادام
هذا الخبر بين أظهركم)
الخبر اعماد وفيه لفتان فتح
الحاء وكسرها والكسر
أفصح هكذا كره في
دوران الادب والمصاح
قال ومناه اعلم تشجير
الكلام والعلم وتصيبه
(قوله بين أظهركم) يقال
أقام فلان بين أظهر قومه
وظهر انهم أى أقام بينهم
واقامه الاظهر وهو جمع
ظهر على معنى أن اقامته
فيهم على سبيل الاستظهار
بهم والاسناد اليهم وأما
ظهورهم فمفرد يفت فيه
الالب واتون على ظهر
عند التثنية لتأكيد
كقولهم فالرجل الميون
نفساني وهي نسبة
الى انفس بمعنى العين
واصيداى واصيداى

كتاب الرضاع

على كونه وان أمت بولده لسته أشهر فصاعداً لحقه الولد وصارت الجارية أم ولده لان الظاهر أنه
منه وان لم يكن استبرأها البائع نظرت ان ولد له دون ستة أشهر من وقت البيع حتى البائع وكانت
الجارية أم ولده وكان البيع باطلاً وان ولدته لسته أشهر نظرت فان لم تكن قد وطئها المشتري فهو كالقسم
بقوله لاها لم تصر قراشه وان وطئها فولدت لسته أشهر من ولته عرض الولد على القافة فان لحقته
بالبائع حتى به وان لحقته بالمشتري لحقه وقد ينحكم الجميع

اذا نزل الرأتين على ولد فارتضع منها لطفل له دون الحولين خمس رضعات متفرقات صار الطفل ولداً لها
في حكمين في تحريم النكاح وفي جواز الخلوة وأولادها وأولادها وصارت المرأة أمه وأمهاتها جداته
وأبائها أجداده وأولادها أخوته وأخواته وأخواتها وأخواتها وأخواتها وأخواتها وأخواتها وأخواتها
النسب من رجل صار الطفل ولداً له وأولادها وأولادها وأخواتها وأخواتها وأخواتها وأخواتها وأخواتها
جداته وأولادها أخوته وأخواته وأخواته وأخواته وأخواته وأخواته وأخواته وأخواته وأخواته وأخواته
أرضعتكم وأخواتكم من الرضاعة فنص على الامهات والاخوات فضل على ماسواه وروى ابن
عباس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أر بعل على بنت جزة بن عبد المطلب فقال انها
ابنت أخى من الرضاعة وانه يحرم من الرضاع مثل ما يحرم من النسب وروت عائشة رضى الله عنها
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة وروت عائشة رضى الله عنها
أن أفلح أنأبى انعبس استأذن عليها فأبت أن تأذن له فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال فلا تأذن لمعلم فقالت يا رسول الله انما أرضعتى المرأة ولم يررضنى الرجل قال فاذن له فانه حكم
وكان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة رضى الله عنها ولان اللبن حدث للولد والولد ولدها
فكان المرضع بلبن ولدها

(فصل) وتنتشر حومة الرضاع من الولد الى أولاده وأولاد أولاده كورا كانوا أو اناثا ولا تنتشر
الى أمهاته وآبائهم وأخوتهم وأخواتهم ولا يحرم على المرضعة ان تزوج بأبى الطفل ولا بأخيه ولا يحرم
على زوج المرضعة الذى نزل اللبن على ولدها أن يتزوج بأبى الطفل ولا بأخته لقوله صلى الله عليه وسلم
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وحومة النسب الى الولد تنتشر الى أولاده ولا تنتشر الى أمهاته وآبائهم
ولا الى أخوتهم وأخواتهم فكذلك الرضاع

(فصل) ولا يثبت تحريم الرضاع قبل ارتضاع بعد الحولين لقوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن
حوالين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فجعل عام الرضاع في الحولين فدل على أنه لا حكم للرضاع
بعد الحولين وروى يحيى بن سعيد أن رجلاً قال لأبى موسى الاشعري انى مصمت من ثدى امرأة
لبناء فذهب فى بطنى قل أبو موسى لا اراه الا قد حوت عليك فقال عبد الله بن مسعود انظر
ما تفتى به الرجل فقل لأبى موسى فأتقول أنت فقل لعبد الله لا رضاع الا ما كان في الحولين قال
أبى موسى لانسأوى عن ثدى مادام هذا الخبر بين أظهركم وعن ابن عباس رضى الله عنه قال لا رضاع
الا ما كان في الحولين

(فصل) ولا يثبت تحريم الرضاع بمادون خمس رضعات وقال أبو ثور يثبت ثلاث رضعات للماروت

مفسر بأن اللبن الصبي والمصيدة وما أصول الاشياء وجواهره والحقول الام والون
عند النسبة لباقة فكان تسمى اثنتى أى ظهر منه قبله وآخر ورءه مكثوف من جانبيه هذا أصلهم كثر حتى استعمل في الاقامة
بين القوم مطلق ومن يمكن مستوف

أم الفضل رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحرم الاملاجة ولا الاملاجان فضل على أن الثلاث يحرم من والدليل على أنه لا يحرم مادون الخمس الرضعات ما روت عائشة رضي الله عنها قالت كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم ثم نسخ خمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن عما يقرأ في القرآن وحديث أم الفضل يدل على أن الثلاث يحرم من جهة دليل الخطاب والنص يقدم على دليل الخطاب وهو ما روينا ولا يثبت الاجماع ورضعات متفرقات لان الشرع ورد بها مطلقا فدخل على العرف والرفق في الرضعات ان يرتفع ثم يقطعه باختياره من غير عارض ثم يعود اليه بعد زمان ثم يرتفع ثم يقطعه على هذا الى أن يستوفى العدد كأن العادة في الاكلات أن تكون متفرقة في أوقات فأما اذا قطع الرضاع لضيق نفس أو لكثرة لبنه ثم رجع اليه أو انتقل من ندى الى ندى كان الجميع رضعة كأن الأكل اذا قطعه لضيق نفس أو شرب ماء أو لا تتقال من لون الى لون كان الجميع أكلة فإن قطعت المرضة عليه فبها وجهان أحدهما أن ذلك ليس برضعة لانه قطع عليه بغير اختياره والثاني أنه رضعة لان الرضاع يصح بكل واحد منهما ولهذا لو أوجعته ثم نبت التحريم كابتث اذا الرضع منها وهي نائمة فإذا نمت الرضعة بقطعه وجب أن تتم بقطعهما فإن أرضعت امرأة أربع رضعات ثم أرضعت امرأة أخرى أربع رضعات ثم عاد الى الأولى فأرضع منها وقطع وعاد الى الأخرى في الحال فأرضع منها فبها وجهان أحدهما انهم عددا الخمس من واحدة منهما لانه انتقل من احداهما الى الأخرى قبل تمام الرضعة فلم تكن كل واحدة منهما رضعة كما لو انتقل من ندى الى ندى والثاني يتم العدد من كل واحد منهما لان الرضعة أن يرتفع القليل والكثير ثم يقطع ولا يعود الا بعد زمان طويل وقد وجد ذلك

(فصل) وان شكت المرضة هل أرضعت أم لا أو هل أرضعت خمس رضعات أو أربع رضعات لم يثبت التحريم كالحمل الزوج هل طلق أم لا أو هل طلق ثلاثا أو طلقين

(فصل) وبثت التحريم بالوجور لانه يصل اللبن الى حيث يصل بالارتضاع ويحصل به من أنبات اللحم وانتشار العظم ما يحصل بالارتضاع وبثت بالسعوط لانه يسد لفقير المأم فكان سبب التحريم الرضاع والقلم وهل يثبت بالحفنة فيه قولان أحدهما يثبت لانه في السعوط والثاني لا يثبت لان الرضاع جعل لأنبات اللحم وانتشار العظم والحفنة جعلت للاسهال فإن ارتضع مرتين وأوجع مرة وأسط مرة وحقت مرة وقلنا ان الحفنة تحرم بثبت التحريم لا بما جعلنا الجميع كالرضاع في التحريم وكذلك في أعمام العدد

(فصل) وان حلبت لبنا كثيرا في دفعة واحدة وسقته في حصة أوقات فالتصوص بالرضعة وقال الربيع فيه قول آخر انه خمس رضعات فمن أمها بان من قال هو من تحريم الربيع ومنهم من قال فيه قولان أحدهما انه خمس رضعات لانه يحصل به ما يحصل بخمس رضعات والثاني أنه رضعة وهو الصحيح لان الوجور فرع للرضاع ثم العدد في الرضاع لا يحصل الا بما ينفصل خمس مرات فكذلك في الوجور وان حلبت خمس مرات وسقته دفعة واحدة ففيه طريقتان من أمها بان من قال هو على قولين كالسائلة قبلها ومنهم من قال هو رضعة قول واحد لانه لم يشرب الا مرة وفي المسألة قيامها شرب خمس مرات وان حلبت خمس مرات وجعلتها في الماء ثم فرقته وسقته خمس مرات ففيه طريقة من أمها بان من قال يثبت التحريم قول واحد لانه تفرق في الحلب والنسق ومنهم من قال هو على قولين لان التفرق الذي حصل من جهة المرضة قد نطال حكمه بالجمع في ماء

(فصل) وان جبن اللبن وأطعم الحبي حرم لانه يحصل به ما يحصل باللبن من أنبات اللحم وانتشار العظم

(قوله الاملاجة)

(والاملاجان) الاملاج

الارضاع يقال ملج الصبي

أمه اذا رضعها او امتلج

لفصيل ما في الضرع امتصه

والملج المص يقال ملج بجمع

ورجل ملجان ومسان

ومسان كل هذا من المص

يعنون انه يرضع القم اللويه

(قوله بالوجور) الوجور

بالضم ادخال الدواء في وسط

الفم يقال وجرت الصبي

وأوجرته بمعنى والوجور

بافتح الدواء نفسه والمداود

ادخال الدواء في شق الفم

وجانبه والسعوط ادخاله

في الانف والحفنة في الدبر

(فصل) فان خلط اللبن بـ نزع أو جامد وأعم الصبي حرم وحكى عن المزني انه قال ان كان اللبن غابا حرم وان كان مغلوبا بالمحرم لان مع غلبة الخلطة يزول الاسم والمعنى لقى براديه وهذا خطأ لان مانع الحق به بتحريم اذا كان غائبا اتفاق به اذا كان مغلوبا كالتجسس في الماء القليل

(فصل) فان شرب لبن امرأة ميتة لم يحرمه لا بمعنى يوجب تحريما ولا بدافيل بالموت كالوطء

(فصل) ولا يثبت التحريم لبن البهيمة فان شرب طفلان من لبن شاة لم يثبت بينهما حرمه لرضاع لان التحريم بالشرع ولم يرد الشرع الا في لبن آدمية والبهيمة دون آدمية في الحرمة ولبنها دون لبن آدمية في اصلاح البدن فلم يلحق به في التحريم ولان الاخوة فرع على الامومة فاذا لم يثبت هذا الرضاع أمومة فلا يثبت به الاخوة أولى ولا يثبت التحريم لبن الرجل وقال الكرايسي ثبت كما ثبت بابن المرأة وهذا خطأ لان لبنه لم يحصل غذاء لولود فلم يثبت به التحريم كابن البهيمة وان ثار الاختنى لبن فارتفع منه محسبي فان علم انه رجل لم يحرم وان علم انه امرأة حرم فان أشكل فقد قال أبو اسحق ان قال النساء ان هذا اللبن لا يصحكون على غزارته الا لامرأة حكم بانها امرأة وان لبنه يحرم ومن أعصابنا من قال لا يجعل اللبن دليلا لانه قد يشور اللبن للرجل فعلى هذا يوقف أمر من يرضع لبنه كما يوقف أمره

(فصل) فان ثار للبكر لبن أو لثيب لأزواجها فارضعت به طفلا ثبت بينهما حرمه الرضاع لان لبن النساء غذاء للأطفال فان ثار لبن المرأة على ولد من الزنا فارضعت به طفلا ثبت بينهما حرمه الرضاع لان الرضاع تابع للنسب ثم النسب يثبت بينم وبينها ولا يثبت بينهما وبين الزاني فكذلك حرمه الرضاع

(فصل) اذا ثار اللبن على ولد من زوج فطلقها وتزوجت باسخر قال ابن الاول الى ان تحبل من الثاني وينتهي الى حال ينزل اللبن على الحبل فان أرضعت طفلا كان ابنا للاول زادا للبن أو لم يزد انقطع ثم عاد أول ينقطع لان لم يوجد بسبب يوجب حدوث اللبن غير الاول فان باغ الحبل من الثاني الى حال ينزل فيه اللبن نظرت فان لم يزد اللبن فهو للاول فان أرضعت به طفلا كان ولدا للاول لانه لم يتغير اللبن فان زاد فارتفع به طفل ففيه قولان قال في القديم هو ابنيهما لان الظاهر ان الزيادة لاجل الحبل والرضع به ليهما فكان ابنيهما وقال في الجديد هو ابن الاول لان اللبن الاول يقين ويجوز ان تكون الزيادة لفصل الغذاء ويجوز ان تكون للحمل فلا يزال اليقين بالشك فان انقطع اللبن ثم عاد في الوقت الذي ينزل اللبن على الحبل فارضعت به طفلا ففيه ثلاثة أقوال أحدها انه ابن الاول لان اللبن خلق غذاء للولد دون الحمل والولد للاول فكان الموضع به ابنة والثاني انه من الثاني لان لبن الاول انقطع فالظاهر انه حدث للحمل والحمل للثاني فكان الموضع باللبن ابنة والثالث انه ابنيهما لان لكل واحد منهما إمارة تدل على ان اللبن له فجعل الموضع باللبن ابنيهما فان وضعت الحمل وأرضعت طفلا كان ابنا للثاني في الاحوال كلها زاد اللبن أو لم يزد اتصل أو انقطع ثم عاد لان حاجة المولود الى اللبن تمنع ان يكون اللبن لغيره **(فصل)** وان وطئ رجلان امرأة وطأ يلحق به النسب فانت بولود وأرضعت بلبنه طفلا كان الطفل ابنا لم يلحقه نسب الولد لان اللبن مباح للولد فان مات الولد ولم يثب نسبه باللقافة ولا بالانساب الى أحدهما فان كان له ولد قام مقامه في الانساب فاذا انساب الى أحدهما صار الموضع ولد من انتسب اليه وان لم يكن له ولد ففي الموضع بلبنه قولان أحدهم انه ابنيهما لان اللبن قد يكور من أوطء وقدي يكون من الولد والقول الثاني انه لا يكون ابنيهما لان الموضع تابع للناس ولا يجوز ان يكون المناسبات ابنا لاثنتين فكذلك الموضع فعلى هذا لم يتغير الموضع في الانساب لانه أحدهما فيه قولان أحدهما لا يتغير لانه لا يعرض على لقافة فذا يتغير بالانساب والثاني يتغير لان الولد قد يأخذ النسب بالرضاع

في الاخلاق ويميل بطبعه الى من ارتفع بلبنه ولهذا روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا أفصح العرب ولا خير يبدأني من قریش ونشأت في بني سعد وارتفعت في بني زهرة ولهذا يقال بحسن خلق الولد اذا حسن خلق المرء فموسى وخلقهم اذ اساء خلقها فاذا قلنا انه يخبرنا فنسب الى أحدهما كان ابنه من الرضاة فاذا قلنا لا يخبرنا هل ان يتزوج بشبهة فانه لا وجه أحدهما هو الأصح انه لا يجعل له نكاح بنت واحد منهما الا وان جهلنا عين الاب منهما الا اننا نتحقق ان بنت أحدهما أخته وبنت الآخر أجنبية فلم يجعل له نكاح واحد منهما كالأخت لاختلطت أخته بأجنبية والثاني انه يجوز ان يتزوج بنت من شاء منهما فاذا تزوجها حوت عليه الاخرى لان الاصل في بنت كل واحد منهما الا باحتة وهو يشك في تحررها واليقين لا يزال بالشك فاذا تزوج احدهما تمصفت الاخوة في الاخرى غرم نكاحها على التأييد كالأخت بماء ماهر وماء نجس فتوضأ باحد هبل الاجتهاد فان النجاسة تعين في الآخر ولا يجوز ان يتوضأ به واشتات انه يجوز ان يتزوج بنت كل واحد منهما ثم يطلقها ثم يتزوج الاخرى لان الخطر لا يتعين في واحدة منهما كما يجوز ان يصلي بالاجتهاد الى جهة ثم يصلي بالاجتهاد الى جهة أخرى ويحرم ان يجمع بينهما لان الخطر يتعين في الجميع فصار كرجلين رايا طائر ا فقال أحدهما ان كان هذا الطائر غرابا فعبدى هو وقال الآخر ان لم يكن غرابا فعبدى هو فطار ولم يعلم انه غراب ولا غيره فانه لا يعتق على واحد منهما الا نراه ملكا مشكوك فيه وان اجتمع العبدان لواحد عتق أحدهما لا جتماعهما في ملكه (فصل) وان أنت امرأة بولود ففاه بالعان فارضعت بلبنه طفلا كان الطفل ابنا لآلة ولا يكون ابنا للزوج لان الطفل تابع للولد والولد ثابت بالنسب من المراءدون للزوج فكذلك الطفل فان أقر بالولد صار الطفل ابنا له تابع للولد

(فصل) وان كان لرجل خمس أمهات ولاد فثارطن من لبنين فارضعت صبي من كل واحدة منهن رضعة فقهر جهان أحدهما وهو قول أبي العباس بن سريج وأبي القاسم الانطاقي وأبي بكر بن الحداد المصري انه لا يصير المولود باللبصى لانه رضاع لم يثبت به الامومة فلم تثبت به الابوة والثاني وهو قول أبي اسحق وأبي العباس بن القاسم انه يصير المولود باللبصى وهو الصحيح لانه ارتفع من لبنه خمس رضعات فصار ابنا له وان كان لرجل خمس أخوات فارضعت طفلا من كل واحدة منهن رضعة فصار ابنا له على الوجهين

(فصل) وان كان لرجل زوجة صغيرة ففتربت من لبن أمه خمس رضعات انفسخ فيهنما النكاح لانها صارت أخته وان كانت له زوجة كبيرة وزوجة صغيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة خمس رضعات انفسخ نكاحهما لانه لا يجوز ان يكون عنده امرأة وأبنتها فان كان له زوجتان صغيرتان ففأت امرأة فارضعت احدهما خمس رضعات ثم أرضعت الاخرى خمس رضعات ففيه قولان أحدهما ينفسخ نكاحهما وهو اخبار المزي لانها صارتا أختين فانفسخ نكاحهما كالأختين في وقت واحد والثاني انه ينفسخ نكاح الثانية لان سبب الفسخ حصل بالثانية فاختص نكاحها بالبيان كالأختين زوج احدي الأختين بعد الاخرى

(فصل) ومن أهد نكاح امرأة بالرضاع فالتنصيص انه يلزمه نصف مهر المثل ونص في الشاهدين بالطلاق اذ رجعا على قولين أحدهما يلزمه مهر المثل والثاني يلزمها نصف مهر المثل واحتقاقا بها فيه ففعل أبو سعيد الاصطخري جوبه من أحدي المسألتين الى الاخرى وجعلها ماعلى قولين أحدهما يجب مهر المثل لانه أنف البضع فوجب ضمان جميعه والثاني يجب نصف مهر المثل لانه لم يفرم لمصرية الا نصف بدل البضع فوجب له أكثر من نصف بدله وقال أبو اسحق يجب في الرضاع نصف المهر وفي الشهادة

(قوله في الحديث يبدأني من قریش) يبدأني بمعنى غير يقال انه لكثير المال يبدأ به يحيل ومعنا هاهنا لاجل أني من قریش وقال المروى معناه غيراني من قریش وقيل على أني من قریش ونشأت في بني سعد قال الجوهرى يقال نشأت في بني فلان نشأة ونشوا اذا شبت فيهم

يجب المبيع والفرق بينهما أن في الرضاع وقعت القرعة ظاهراً أو باطناً وتلقا البضع عليه وقد رجح إليه بدل النصف فوجب له بدل النصف وفي الشهادة لم يثبت البضع في الحقيقة وإنما حصل بينهما ملك فوجب ضمان جميعهما الصحيح طرقتاً في إسحق وعابها التفرع وإن كان لرجل زوجة صغيرة فجاء خمسة أنفس وأرض كل واحد منهم الصغيرة من لبن أم الزوج أو أخته مرضعة فوجب على كل واحد منهم خمس نصف المهر لتساويهم في الاتلاف وإن كانوا ثلاثة فمرضعها أحدهم مرضعة وأرضها كل واحد من الآخرين مرضعتين ففيه وجهان أحدهما إنه يجب على كل واحد منهم ثلث النصف لأن كل واحد منهم وجب منه سبب الاتلاف فصاروا في الضمان كالطرح وجعل في خيل فمردائق من نجاسة وآخر فمردوم والثاني يقطع على عدد الرضعات فيجب على من أرضع رضعة الخمس من نصف المهر وعلى كل واحد من الآخرين النصف لأن الله سبحانه جعل عدد الرضعات فقسط الضمان عليه

فصل إذا أرضعت الصغيرة من أم زوجها خمس رضعات والام تأم سقط مهرها لأن القرعة قد حلت بضعها فسقط مهرها ولا يرجع الزوج عليها بمهر مثلها ولا بنصفه لأن الاتلاف من جهة العاقد قبل التسليم لا بوجوب غير المسمى فإن أرضعت من أم الزوج رضعتين والام تأمة وأرضعتها الأم تمام الخمس والزوجة تأمة ففيه وجهان أحدهما أنه يسقط من نصف المسمى نصفه وهو الربع ويجب الربع والثاني يسقط على عدد الرضعات فيسقط من نصف المسمى ختان ويجب ثلاثة أحاسه ووجههما ما ذكرنا في المسئلة قبلها والله التوفيق

(باب نفقة الزوجات)

(كتاب النفقات)

إذا سلت المرأة نفسها إلى زوجها وتمكن من الاستمتاع بها ونقلها إلى حيث يريد وهما من أهل الاستمتاع في نكاح صحيح وجبت نفقتها لما روى جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فرجهن بكلمة الله ولهن عليهن من زهن وكسوتهن بالمهر وفان امتنع من تسليم نفسها أو مكنت من استمتاع دون استمتاع أو في منزل دون منزل أو في بلد دون بلد لم تجب النفقة لأنه لم يوجد التحكين التام فلم تجب النفقة كما لا يجب عن المبيع إذا امتنع البائع من تسليم المبيع أو سلم في موضع دون موضع فإن مرضت عليه وبذلت له التحكين التام والنقل إلى حيث يريد وهو حاضر وجبت عليه النفقة لأنه وجد التحكين التام وإن عرضت عليه وهو غائب لم يجب حتى يقدم هو أو وكيله أو يحض زمان لو أراد المسير لكان بقدر على أخذه فلا يوجد التحكين التام إلا بذلك وإن لم تسلم إليه ولم تعرض عليه حتى مضى على ذلك زمان لم تجب النفقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة رضي الله عنها ودخلت عليه بعد سنتين ولم ينقضي الأمن حين دخلت عليه ولم يمت نفقتها لما مضى ولا لم يوجد التحكين التام فيما مضى فلم يجب له كما لا يجب بدلهما فمقتضى المبيع في بدلهما فمقتضى المبيع قبل التسليم

فصل وإن سلت إلى الزوج أو عرضت عليه وهي صغيرة لا يجامع مثلها ففيه قولان أحدهما يجب النفقة لأنها سلت من غير منع والثاني لا يجب وهو الصحيح لأنه لم يوجد التحكين التام من الاستمتاع وإن كانت كبيرة والزوج صغير ففيه قولان أحدهما لا يجب لأنه لم يوجد التحكين التام من الاستمتاع والثاني يجب وهو الصحيح لأن التحكين وجد من جهتها وإنما انعدم الاستيفاء من جهة فوجب النفقة كالوالت إلى الزوج وهو كبير فهر بمنه وإن سلت وهي مريضة أو رتقاء أو نحيفة لا يمكن وطؤها والزوج مريض أو مجبوب أو حليم لا يقدر على الوطء وجبت النفقة لأنه وجد التحكين من الاستمتاع وإنما انعدم فهو بسبب الانسب فيه إلى التفریط

(قوله فمردائق) السابق

قبراطان يقال يفتح

النون وكسرها

(ومن كتاب النفقات)

الرتقاء التي انسدت فرجها

يقال امرأ رتقاء بينة الرقي

لا يستطيع جامعها الارتقاء

ذلك للموضع منها وضده

الفتق قال الله تعالى كأننا

رتقاء فنقتناهما وقد ذكرنا

(قوله نحيفة) النحافة

الجزال وقد تحضف وأتحفه

غيره (قوله أو مجبوب

أو حليم) الجلاء أي

محسوم الذكر أي لم يخلق

له ذكر وقيل هو مقطوعه

وقرى بالميم وفسر بكبر

البطن وقيل عظيم الذكر

جدا

﴿فصل﴾ وان سلمت اليه ومكن من الاستمتاع بهائى نكاح فاسلمت بحب النفقة لان التحسين لا يصح مع فساد النكاح ولا يستحق ما في مقابلته

﴿فصل﴾ وان انتقلت المأمن منزل الزوج الى منزل آخر بغير اذنه أو سافرت بغير اذنه سقطت نفقتها ما خلا كان الزوج أو غائبا لانها خرجت عن قبضته وطاعته فسقط نفقتها كالناشزة وان سافرت باذنه فان كان معها وجبت النفقة لانهما خرجت عن قبضته ولا طاعته وان لم يكن معها ففيه قولان ذكرهما في القسم

﴿فصل﴾ وان أحرمت بالحج بغير اذنه سقطت نفقتها لانه ان كان تطوعا فقد منعت حق الزوج وهو واجب بما ليس بواجب وان كان واجبا فقد منعت حق الزوج وهو على الفور بما هو على التراخي وان أحرمت باذنه فان خرجت معه لم تسقط نفقتها لانها لم تخرج عن طاعته وقبضته وان خرجت وحدها فعلى القولين في سفرها باذنه

﴿فصل﴾ وان منعت نفسها بالعتكاف تطوع أو نذر في التمسك سقطت نفقتها لما ذكرناه في الحج وان كان عن نذر معين أذن فيه الزوج لم تسقط نفقتها لان الزوج أذن فيه وأسقط حقه فلا يسقط حقها وان كان عن نذر لم يأذن فيه فان كان بعد عقد النكاح سقطت نفقتها لانها منعت حق الزوج بعد وجوبه وان كان بنذر قبل النكاح لم تسقط نفقتها لان ما استحق قبل النكاح لاحق للزوج في زمانه كالواجرت نفسها ثم تزوجت وان اعتكفت باذنه وهو معها لم تسقط نفقتها لانها في قبضته وطاعته وان لم يكن معها فعلى القولين في الحج

﴿فصل﴾ وان منعت نفسها بالصوم فان كان تطوع فغير وجهان أحدهما لا تسقط نفقتها لانها في قبضته والثاني وهو الصحيح انها تسقط لانها منعت التحسين التام بما ليس بواجب فسقطت نفقتها كالناشزة وان منعت نفسها بصوم رمضان أو بقضائه وقد ضاق وقته لم تسقط نفقتها لان ما استحق بالشرع لاحق للزوج في زمانه وان منعت نفسها بصوم القضاء قبل ان يضيق وقته أو بصوم كفارة أو نذر في التمسك سقطت نفقتها لانها منعت حقه وهو على الفور بما هو ليس على الفور وان كان بنذر معين فان كان النذر باذن الزوج لم تسقط نفقتها لانه لم يرضاه وان كان بغير اذنه فان كان بنذر بعد النكاح سقطت نفقتها وان كان بنذر قبل النكاح لم تسقط لما ذكرناه في الاعتكاف

﴿فصل﴾ وان منعت نفسها بالصلاة فان كانت بالصلوات الخمس أو بالسنة الراتبية لم تسقط نفقتها لان ما ترتب بالشرع لاحق للزوج في زمانه وان كان بقضاء فوائت فان قلنا انها على الفور لم تسقط نفقتها وان قلنا انها على التراخي سقطت نفقتها لما قلنا في قضاء رمضان وان كانت بالصلوات المنسورة فعلى ما ذكرناه في الاعتكاف والصوم

﴿فصل﴾ وان كان الزوجان كافرين وأسلمت للمرأة بعد الدخول ولم يسلم الزوج لم تسقط نفقتها لانه تعذر الاستمتاع بمعنى من جهته هو قادر على ارادته فلم تسقط نفقتها كالسلم اذا غاب عن زوجته وقال أبو يعلى بن خيران فيه قول آخر انها تسقط لانه تمتع الاستمتاع لعنى من جهتها فسقطت نفقتها كما لو أحرمت المسلمة من غير اذن الزوج والصحيح هو الاول لان الحج فرض موسع الوقت والاسلام فرض مضيق الوقت فلا تسقط النفقة كصوم رمضان وان أسلم الزوج بعد الدخول وهي مجوسية أو وثنية وتخلفت في الشرك سقطت نفقتها لانها منعت الاستمتاع بحصة فسقطت نفقتها كالناشزة وان أسلمت قبل انقضائه عدة فهل تستحق النفقة للدة التي تخافت في شركه فيه قولان أحدهما تستحق لان الاسلام زال ما شعث من النكاح فصار كأن لم يكن والقول الثاني انها لا تستحق لانه تعذر

التفكيك من الاستمتاع قيامه فلم تستحق النفقة كالناشرة اذ ارجعت الى الطاعة وان اردت الزوج بعد الاستحلال لم تستطع نفقتها لان استمتاع الوطء بسبب من جهته وهو قادر على ازالة التعلل تسقط النفقة وان اردت المرأة سقطت نفقتها لانها لم تستمتع الاستمتاع بمعية فسقطت نفقتها كالناشرة فان عادت الى الاسلام قبل انهاء العدة فهل تجب نفقة ما مضى في الردة فيه طريقان من أحدهما بمن قال فيه قولان كالكافرة اذا تخلفت في الشرك مما أسلفت ومنهم من قال لا تجب قول واحد والفرق بينهما ان الكافرة ان الكافرة لم يحدث من جهتها من قبل ما قامت على دينها والمرتدة أحدثت منعاً بالردة فسلط عليها وان اردت الزوجة وعادت الى الاسلام والزوج غائب استحققت النفقة من حين عادت الى الاسلام وان نشرت الزوجة وعادت الى الطاعة والزوج غائب لم تستحق النفقة حتى يمضي زمان لو سافر فيه لقدر على استمتاعها والفرق بينهما ان المرتدة سقطت نفقتها بالردة وقدرت بالاسلام والناشرة سقطت نفقتها بالتمتع من التفكيك وذلك لا يزول بالعود الى الطاعة

(فصل) وان كانت الزوجة أمة فصلها المولى بالليل والنهار وجب لها النفقة لوجود التفكيك التام وان سلمها بالليل دون النهار ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي بن أوفى أنه يجب نصف النفقة اعتباراً بما سلت والثاني وهو قول أبي اسحاق وظاهر المذهب أنه لا يجب لأنه لم يوجد التفكيك التام فلم يجب ما يثنى من النفقة كالحره اذا سلت نفسها بالليل دون النهار والله أعلم

باب قدر النفقة

اذا كان الزوج موسراً وهو الذي يقدر على النفقة بماله وكسبه لم ينفق في كل يوم مدين وان كان معسراً وهو الذي لا يقدر على النفقة بماله ولا كسبه لم ينفق في كل يوم مدين لقوله عز وجل لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ففرق بين الموسر والمعسر وأوجب على كل واحد منهما على قدر حاله ولبيان المقدار فوجب تقديره بما لا يجاهد أو شبه ما تنافس عليه النفقة الطعام في الكفارة لانه طعام يجب بالشرع لسد الجوع وأكثر ما يجب في الكفارة للسكين مدين في فدية الأذى وأقل ما يجب مد وهو في كفارة الجأع في رمضان فان كان متوسطاً لم يمد ونصف لانه لا يمكن الحاقه بالموسر وهو دون ولا بالمعسر وهو فوقه فجعل عليه مد ونصف وان كان الزوج عبداً أو مكاتباً وجب عليه مد لانه ليس بأحسن حالاً من الحر المعسر فلا يجب عليه أكثر من مد وان كان نصفه حر أو نصفه عبد أو نصفه عبد وجب عليه نفقة المعسر وقال المزني ان كان موسراً بما فيه من الحرية وجب عليه مد ونصف لانه اجتمع فيه الرق والحرية فوجب عليه نصف نفقة الموسر وهو مد ونصف نفقة المعسر وهو نصف مد وهذا خطأ لانه ناقص بالرق فله نصف نفقة المعسر كالعبد

(فصل) وتجب النفقة على من قوت البلد لقوله عز وجل وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف واقوله صلى الله عليه وسلم ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف والمعروف ما يقوته الناس في البلد ويجب لها الحب فان دفع اليها سويقاً أو دقيقاً أو خبزاً لم يلزمها قبوله لانه طعام وجب بالشرع فكان الواجب فيه هو الحب كالطعام في الكفارة وان اتفقا على دفع العوض ففيه وجهان أحدهما لا يجوز لانه طعام وجب في الدنيا بالشرع فلم يجوز أخذ العوض فيه كالطعام في الكفارة والثاني يجوز وهو الصحيح لانه طعام يستقر في الذمة فلا دعي جازاً أخذ العوض فيه كالطعام في القرض ويخالف الطعام في الكفارة فان ذلك يجب لحق الله تعالى بإذن في أخذ العوض عنه والنفقة تجب لحقها وقد رزقت بأخذ العوض **(فصل)** ويجب لها الادم بقدر ما يحتاج اليه من ادم البلد من الزيت والشحرج والسمن واللحم لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال من أوسط ما تطعمون أهليكم الخبز والزيت وعن ابن

(قوله تعالى ومن قدر عليه رزقه) أي قدر يقال قدر وقر بمعنى وقيل معناه ضيق عليه ومما يتقاربان

عمر رضي الله عنه قال الخبز والزيت والخبز والسمن والخبز والتمر ومن أفضل ما تطعمون أهليكم الخبز واللحم ولأن ذلك من النفقة بالمعروف

(فصل) ويجب لها ما تحتاج اليمن للشط والسدر والدهن للرأس وأجرة الحمام إن كان عادتھا دخول الحمام لأن ذلك براد للتنظيف فوجب عليه كل يجب على المستأجر كمن الدار وتنظيفها وأما الخسب فإنه إن لم يطلبه الزوج لم يلزمه وإن طلبه لزمه لأنه لا ينفق عنه وأما الأداة بقاوة الطبيب والطعام فلا يجب عليه لأنه ليس من النفقة الثابتة وإنما يحتاج إليه لعرضه وإنه براد لصلاح الجسم فلا يلزمه كالأب لا يلزم المستأجر إصلاح ما تنهض من الدار وأما الطبيب فإنه إن كان براد لقطع السهوكة لزمه لأنه براد للتنظيف وإن كان براد لئذ ذوال الاستمتاع لم يلزمه لأن الاستمتاع حق له فلا يجبر عليه

(فصل) ويجب لها الكسوة لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولحد يث جابر ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولا نه يحتاج إليه لحفظ البدن على الدوام فلزمه كالثففة ويجب لأمراة المومنين من مرتفع ما يلبس في البلاد من القطن والكتان والخز والبرسم ولا مرأة الميسرين غلظ القطن والكتان ولا مرأة المتوسطة ما بينهما وأقل ما يجب قبض وسراويل ومقنعة ومداس للرجل وإن كان في الشتاء أضاف إليه جبة لأن ذلك من الكسوة بالمعروف

(فصل) ويجب لها ملحقة أو كساء ووسادة ومضربة مخشوة للثوم وزليصة أو لبدا وحصير للهار ويكون ذلك لامراة المومنين المرتفع ولا مرأة الميسرين غير المرتفع ولا مرأة المتوسطة ما بينهما لأن ذلك من المعروف

(فصل) ويجب لها سكن لقوله تعالى وعائروهن بالمعروف ومن المعروف أن يسكن في مسكن ولا نه لا تستغنى عن السكن للاستئجار عن العيوب والتصرف والاستمتاع ويكون السكن على قدر يساره وأعاره أو توسطه كما قلنا في النفقة

(فصل) وإن كانت المرأة من لا تخدم نفسها بأن تكون من ذوات الأقدار أو مريضة وجب لها خادم لقوله عز وجل وعائروهن بالمعروف ومن العشرة بالمعروف أن يقيم لها من يخدمها ولا يجب لها أكثر من خادم واحد لأن المستحق خدمتها في نفسها وذلك يحصل بخادم واحد ولا يجوز أن يكون الخادم إلا امرأة أو ذراحم محرمة وهي يجوز أن يكون من اليهود والنصارى فيم وجهان أحدهما أنه يجوز لأنهم يصلحون للخدمة والثاني لا يجوز لأن النفس تعاف من استخدامهم وإن قالت المرأة أنا أخدم نفسي وآخذ أجرا فذلك لا يجوز عليه لأن القصد بالخدمة ترفيها ونو فيها على حق موزلك لا يحصل بخدمتها وإن قال الزوج أنا أخدمها بنفسى ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي إسحاق أنه يلزمها الرضا به لأنه لا تنفع الكفاية بخدمته والثاني لا يلزمها الرضا به لأنها تحشمه ولا تستوفي حقها من الخدمة

(فصل) وإن كان الخادم ملوكا لها وافق على خدمته لزمه نفقته فإن كان موسرا لزمه للخادم مد وثلاث من قوت البلوان كان متوسطا أو معسرا لزمه مد لأنه لا تنفع الكفاية بمدونه وفي دمه وجهان أحدهما أنه يجب من نوع أدما كما يجب الطعام من جنس طعامها والثاني أنه يجب من دون أدما وهو النصوص لأن العرف في الأدم أن يكون من دون أدما وفي البلع لم العرف أن يكون من جنس طعامها ويجب لخادم كل زوجة من الكسوة القماش والذرا دون ما يجب للزوجة ولا يجب له السراويل ولا يجب له المشط والسدر والدهن للرأس لأن ذلك براد لئذ ذوال الاستمتاع لم يلزمه لأن الاستمتاع حق له فلا يجبر عليه

تخرج لها حاجات ويجب لها خوف حاجتها إلى الخروج

(قوله لقطع السهوكة) هي
الراحة الكريمة وأصله ريج
السك ضد الحديد يقال
بداسهك من ذلك (قوله
الخز) جنس من الثياب
لحمصوف وسدا برسم
(قوله زليصة) الزليصة
بكسر الزاي وتشديد اللام
بساط عراق نحو التفتنة
والذئار الثوب الذي تشدق

به

﴿فصل﴾ ويجب أن يدفع البها نفقة كل يوم اذا طلعت الشمس لانه أول وقت الحاجة ويجب أن يدفع البها الكسوة في كل ستة أشهر لان العرف في الكسوة أن تبدل في هذه المدة فان دفع البها الكسوة فليت في أقل من هذا القدر لم يجب عليه بدلا كما لا يجب عليه بدل طعام اليوم اذا تقبل انقضاء اليوم وان انقضت المدة والكسوة بقافية فقيه وجهان أحدهما لا يلزم تجديد بدلا لان الكسوة مقدرة بالكفاية وهي مكفية والثاني يلزم تجديد بدلا وهو الصحيح كما يلزمه الطعام في كل يوم وان بقي عندها طعام اليوم الذي قبله ولان الاعتبار بالمدة لا بالكفاية بدليل انها لو تلفت قبل انقضاء المدة لم يلزمه تجديد بدلا والمدة قد انقضت فوجب التجديد وما ما يبقى سنة فأكثر كالبيسط والفراش وجبة الخبز والابريس فلابد تجديد بدلا في كل فصل لان العادة أن لا تجديد في كل فصل

﴿فصل﴾ وان دفع البها نفقة يوم فبانت قبل انقضائه لم يرجع بماتى لانه دفع ما يستحق دفعه وان سلفها نفقة أيام فبانت قبل انقضائها فله أن يرجع في نفقة ما بعد اليوم الذي بانت فيه لانه غير مستحق وان دفع البها كسوة الشتاء والصيف فبانت قبل انقضائه فقيه وجهان أحدهما له أن يرجع لانه دفع لزمان مستقبل فاذا طرأ ما يمنع الاستحقاق ثبت له الرجوع كالو سلفها نفقة أيام فبانت قبل انقضائها والثاني لا يرجع لانه دفع ما يستحق دفعه فلم يرجع به كالودفع البها نفقة يوم فبانت قبل انقضائه

﴿فصل﴾ وان قبضت كسوة فصل وأرادت بيعها لم تمنع منه وقال أبو بكر بن الحداد المصري لا يجوز وقال أبو الحسن الماوردي البصري ان أرادت بيعها بمادونها في الجاهل لم يجوز لان الزوج حظا في جاهها وعليه ضرر في نقصان جاهها والاؤل أظهر لانه عوض مستحق فلم تمنع من التصرف فيه كالمهر وان قبضت النفقة وأرادت أن تبعتها أو تبذلها بغيرها لم تمنع منه ومن أمها بنامن قال ان بدلتها بما يستضر باكله كان للزوج منعها لماعليه من الضرر في الاستمتاع بمرضاها والمذهب الاول لما ذكرناه في الكسوة والضرر في الكل لا يتحقق فلا يجوز المنع منه

﴿باب الاعصار بالنفقة واختلاف الزوجين فيها﴾

اذا أعسر الزوج بنفقة المعسر فلها أن تفسخ الكسوة لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجل لا يجد ما يتفق على امرأته قال يفرق بينهما ولا به اذا ثبت لها الفسخ بالهجر عن الوطء والضرر فيه أقل فلان ثبت بالهجر عن النفقة والضرر فيه أكثر أولى وان أعسر ببعض نفقة المعسر ثبت لها الخيار لان البدن لا يقوم بمادون المدة وان أعسر بمزاد على نفقة المعسر لم يثبت لها الفسخ لان ما زاد غير مستحق مع الاعصار وان أعسر بالادام لم يثبت لها الفسخ لان البدن يقوم بالطعام من غير اداء وان أعسر بالكسوة ثبت لها الفسخ لان البدن لا يقوم بغير الكسوة كما لا يقوم بغير القوت وان أعسر بنفقة الخادم لم يثبت لها الفسخ لان النفس تقوم بغير خادم وان أعسر بالسكن فقيه وجهان أحدهما يثبت لها الفسخ لانه يلحقها الضرر امدد المسكن والثاني لا يثبت لانها لا تقسم موضعها تسكن فيه **﴿فصل﴾** وان لم يجد الانفقة يوم بيوم لم يثبت لها الفسخ لانه لا يلزمه في كل يوم أكثر من نفقة يوم وان وجد في أول النهار ما يقدره ما في آخره ما يشبهها فقيه وجهان أحدهما لها الفسخ لان نفقة اليوم لا تنقبض والثاني ليس لها الفسخ لانها تاصل الى كفايتها وان كان يجد بواقد الكفاية ولا يجد يوما ثبت لها الفسخ لانه لا يحصل لها في كل يوم الا بعض النفقة وان كان ناسا يجاد في كل أسبوع ثوباً تكفيه أبوتة الاسبوع أو ناعيا يعمل في كل ثلاثة أيام تكة تكفيه ثمنها ثلاثة أيام لم يثبت لها الفسخ لانه يقدر أن يستقرض لهذه المدة ما ينفعه فلا تنقطع به النفقة وان كانت نفقته في عمل فجوز عن العمل بمرض نظرت فان كان مرضا يرجى زواله في اليومين والثلاثة لم يثبت لها الفسخ لانه يمكنها أن تستقرض

ما تنفقه ثم تقضيه وان كان مرضا مما يطول زمانه ثبت لها النسخ لانه يلحقها الضرر لعدم النفقة وان كان له مال غائب فان كان في مسافة لا تقصر فيها الصلاة لم يحز لها النسخ وان كان في مسافة تقصر فيها الصلاة ثبت لها النسخ لما ذكرناه في المرض وان كان له دين على موسر لم يثبت لها النسخ وان كان على معسر ثبت لها النسخ لان يسار التريم كيساره واعباره كاعساره في تيسيره بالنفقة وتصديرها

(فصل) وان كان الزوج موسرا وامتنع من الانفاق لم يثبت لها النسخ لانه يمكن الاستيفاء بالحكم وان غاب واقطع خبره لم يثبت لها النسخ لان النسخ يثبت بالعيب بالاضرار ولم يثبت الاضرار ومن اصحابنا من ذكر فيه وجها آخر انه يثبت لها النسخ لان نفقها النفقة باطلاع خبره كنعنرها بالاضرار

(فصل) اذا ثبت لها النسخ بالاضرار واختارت المقام معه ثبت لها في ذمته ما يجب على المعسر من الطعام والادام والكسوة ونفقة الخادم قادا ايسر طولبها لانهما حقوق واجبة تجز عن ادائها فاذا قدر طولب بها كسائر الديون ولا يثبت لها في القيمة الا ما يجب على المعسر من الزيادة على نفقة المعسر لانه غير مستحق

(فصل) وان اختارت المقام بعد الاضرار لم يلزمها التحسين من الاستمتاع ولها أن تخرج من منزله لان التحسين في مقابلة النفقة فلا يجب مع علمها وان اختارت المقام معه على الاضرار فمن لها أن تنسخ فلها أن تنسخ لان النفقة بتجدد وجوبها في كل يوم فتجدد حق النسخ وان تزوجت بغير مع العلم بحاله ثم أعسر بالنفقة فلها أن تنسخ لان حق النسخ بتجدد الاضرار بتجدد النفقة

(فصل) وان اختارت النسخ لم يحز النسخ الا بالحاكم لانه نسخ مختلف فيه فلم يصح بغير الحاكم كالنسخ بالتعين وفي وقت النسخ قولان أحدهما ان لها النسخ في الحال لانه نسخ لتسمر العوض ثبت في الحال كفسخ البيع بافلاس المشتري بالتمن والثاني انه يهل ثلاثة أيام لانه قد لا يقدر في اليوم ويقدر في غد ولا يمكن ايماله أبدا لانه يؤدي الى الاضرار بالمرأة والثالث في حد الفلقة فوجب ايماله وعلى هذا لما أخرج في هذه الايام من منزل الزوج لانها لا يلزمها التحسين من غير نفقة

(فصل) اذا وجد التحسين الموجب للنفقة ولم ينق حتى مضت مدة صارت النفقة ديناً في ذمته ولا تسقط بمضي الزمان لانه لا ما يجب على سبيل البدل في عقد معاوضة فلا يسقط بمضي الزمان كالتمن والاجرة والمهر ويصح ضمان ما استقر منها بمضي الزمان كما يصح ضمان سائر الديون وهل يصح ضمانها قبل استقرارها بمضي الزمان فيه قولان بناء على القولين في النفقة هل يجب بالعقد وبالتحسين فيه قولان قال في الجدة يدبج بالتحسين وهو الصحيح لانها لو وجبت بالعقد لكانت المطالبة بجميع كالمر والاجرة وعلى هذا لا يصح ضمانها لانه ضمان مالم يجب وقال في التقديم تجب بالعقد لا لها في مقابلة الاستمتاع والاستمتاع يجب بالعقد وكذلك النفقة وعلى هذا يصح أن يضمن منها نفقة موصوفة لمدة معلومة

(فصل) اذا اختلف الزوجان في قبض النفقة فادعى الزوج أنها قبضت وأنكرت الزوجة قال قولها مع يمينها لقوله عليه السلام العين على المدعي عليه ولان الاصل عدم القبض وان مضت مدة لم ينق فيها وادعت الزوجة انه كان موسرا فيلزمه نفقة الموسر وادعى الزوج انه كان معسرا فلا يلزمه النفقة المعسر نظرت فان عرف له مال فالقول قولها لان لاص يقاؤه وان لم يعرف له مال قبل ذلك فالقول قوله لان الاصل عدم المال وان اختلفا في التحسين فادعت المرأة انها مكنت وأنكر الزوج فالقول قوله لان الاصل عدم التحسين وبراءة التمس من النفقة وان طلق زوجته طلقه وجعية وهي حامل

(قوله من لها أن تنسخ)
أي ظهر لها رأي واعترض

فوضعت وانفق على وقت الطلاق واختلاف وقت الولادة فقال الزوج طلقك قبل الوضع فاقضت
العدة فلا رجعة على عليك ولا نفقة على وقالت المرأة بل طلقتني بعد الوضع فلك على الرجعة وتولى
عليك النفقة قال قول الزوج انه لا رجعة على عليك لانه حق له قبل اقراره فيه والقول قول المرأة
في وجوب العدة لانه حق عليها فكان القول قولها وقول طامع يمنها في وجوب النفقة لان الأصل
بقولها والله أعلم

باب نفقة المعتدة

اذا طلق امرأته بعد الدخول طلاقاً رجعيًا وجب لها السكنى والنفقة في العدة لان الزوجية باقية
والتمكين من الاستمتاع موجود فان طلقها طلاقاً باتنا وجب لها السكنى في العدة حالاً كانت أو حاملاً
لقوله عز وجل امكنوهن من حيث كنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وأما النفقة فانها
ان كانت حالاً لا تجب وان كانت حاملاً وجبت لقوله عز وجل وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى
يضمن حملهن فأوجب النفقة مع الحمل فدل على أنها لا تجب مع عدم الحمل وهل تجب النفقة للحمل
أو للحامل بسبب الحمل فيه قولان قال في التذمة يجب للحمل لانها تجب بوجوده وتسقط بعدمه وقال في
الأم يجب للحامل بسبب الحمل وهو الصحيح لانها لو وجبت للحمل لتقدرت بكفايته وذلك يحصل
بما دون المدفان قلنا تجب للحمل لم تجب الا على من يجب عليه نفقة الولد فان كانت الزوجية مائة والزوج
حراً وجبت نفقتهما على مولاها لان الولد مملوك له وان قلنا تجب النفقة للحامل وجبت على الزوج لان
نفقة تجب عليه وان كان الزوج عبداً قلنا ان النفقة للحامل وجبت عليه وان قلنا تجب للحمل لم تجب
لان العبد لا يلزمه نفقة ولده

(قوله رجعا فانفك) يقال
انفك الرجوع خرج من
الزرق ونحوه

(فصل) اذا وجبت النفقة للحمل أو للحامل بسبب الحمل في وجوب الدفع قولان أحدهما لا يجب
الدفع حتى تضع الحمل لجواز أن يكون رجعا فأنش فلا يجب الدفع مع الشك والثاني يجب الدفع يوم يورم
لان الظاهر وجود الحمل ولا نه جعل كالمتحقق في منع النكاح وفسخ البيع في الجارية المبيعة والنوع من
الاخذ في الزكاف وجوب الدفع في الدية فجعل كالمتحقق في دفع النفقة فان دفع اليها من بان انه لم يكن بها
حمل فان قلنا يجب يوم يورم فله أن يرجع عليها لانه دفعها على أنها واجبة وقد بان أنها لم تجب فثبت له
الرجوع وان قلنا انها لا تجب الا بالوضع فان دفعها بأمر الحاكم فله أن يرجع لانه ادا أمره الحاكم لزمه
الدفع فثبت له الرجوع وان دفع من غير أمره فان شرط ان ذلك عن نفقتها ان كانت حاملاً فله أن يرجع
لانه دفع عما يجب وقد بان أنه لم يجب وان لم يشترط لم يرجع لان الظاهر أنه متبرع

(فصل) فان تزوج امرأته فدخل بها ثم انفك النكاح برضاع أو عيب وجب لها السكنى في العدة
وأما النفقة فانها ان كانت حالاً لا تجب وان كانت حاملاً وجبت لانها معتدة عن فرقة في حال الحياة فكان
حكمها في النفقة والسكنى ماد كراه كالمطلقة وان لا عنها بعد الدخول فان لم تنف الجمل وجبت النفقة
وان بنى الحمل لم تجب النفقة لان النفقة تجب في أحد القولين للحمل والثاني تجب لها بسبب الحمل
والحمل منفعتة فلم تجب بسببه نفقة وأما السكنى ففيها وجهان أحدهما تجب لانها معتدة عن فرقة في
حال الحياة فوجب لها السكنى كالمطلقة والثاني لا تجب لاروى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم قضى أن لا تبت لها من أجل أنها ما يفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها زوجها ولا لها
لم تحسن ما به فلزمه سكنها

(فصل) وان نكح امرأته نكاحاً فاسداً ودخل بها وفرق بينهما لم تجب لها السكنى لانها اذا لم تجب
مع قيام الفراش واجتماعهما على النكاح فلان لا تجب مع زوال الفراش والافتراق أو لمأماً النفقة

فانهان كانت حاملًا لمحبب لانهان لم تحبب في العدة عن نكاح صحيح فلان لم تحبب في العدة عن النكاح الفاسد أولى وان كانت حاملًا فعلى القولين ان قلنا ان النفقة للحمل لم تحبب لان حرمتها في النكاح الفاسد غير كاملة وان قلنا انها لم تحبب للحمل وجبت لان الحمل في النكاح الفاسد كالحمل في النكاح الصحيح

(فصل) وان كانت الزوجة معتدة عن الوفاة لم تحبب لها النفقة لان النفقة لم تحبب للمعتدة من الاستمتاع وقبض الازواج للتمكين بلوط أو بسبب الحمل والميت لا يستحق عليه حق لاجل الوفاة لم تحبب لها السكنى فيه قولان احدهما لا تحبب وهو اختيار المزني لانه حتى يجب يوم ايوام فلم تحبب في عدة الوفاة كالنفقة والثاني لم تحبب لروت فريضة بنت مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اعتدى في البيت الذي اناك فيه وفاتت ورجع حتى يبلغ الكتاب اجلها ربعة أشهر وعشرا ولاها معتدة عن نكاح صحيح فوجب لها السكنى كالمطاقة

(فصل) اذا جئنا بوجه القعود بع سنين فلها النفقة لانها محبوسة عليه في بيته فان طلبت الفرقة بعد ما بع سنين ففرق الحاكم بينهما فان قلنا بقوله القديم ان التفرق صحيح فمضى كالنكاح منها وزوجها لانها معتدة عن وفاة لا تحبب لها النفقة وفي السكنى قولان رجح الزوج فان قلنا سلم اليه عادت الى نفقتها في المستقبل وان قلنا لا سلم اليه لم يكن طاعا عليه نفقة فان قلنا بقوله الجديد وان التفرق باطل فلها النفقة في مدة الترتس ومدة العدة لانها محبوسة عليه في بيته وان تزوجت سقطت نفقتها لانها صارت كاتناشز وقوان لم يرجع الزوج ورجعت الى بيتها وقعدت فيه فان قلنا بقوله القديم لم تعد النفقة وان قلنا بقوله الجديد فهل تعود نفقتها بمودها الى البيت فيموجها من احدهما تعود لانها سقطت بشئ زوجها فعدت بمودها والثاني لا تعود لان التسليم الاول قد بطل فلا تعود الا بالتسليم مستأنف كما ان الودعة اذا تملى فيها مهرها الى المالك لم تعد الامانة ومن اصحابنا من قال ان كان الحاكم فرق بينهما وامرها بالاستعداد واعتدت وقررت البيت ثم عادت اليه لم تعد نفقتها لان التسليم الاول قد بطل لحكم الحاكم وان كانت تربعت فاعتدت ثم طارقت البيت ثم عادت اليه عادت النفقة لان التسليم الاول لم يطل من خبر حكم الحاكم كراهة علم

(باب نفقة الاقارب والرفيق واليهام)

والقربة التي تستحق بها النفقة قرابة الوالدين وان علوا وقربة الاولاد وان سفلوا فتجب على الولد نفقة الاب والام والدلس عليه قوله تعالى وقضى ربك ان لا تعبدوا الاياه وبالوالدين احسانا ومن الاحسان ان ينفق عليهما ورت عاشترضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اطلب ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه فموجب عليه نفقة الاجر دادوا الحدان لان اسم الوالدين يقع على الجميع والدليل على قوله تعالى انه ايكما ابراهيم فسمى الله تعالى ابراهيم ابو هودج ولان الجد كالأب واجدة كلامه في احكام الولادة من رد الشهادة وغيرها وكذلك في ايجاب النفقة ويجب على الاب نفقة الولد لاروى ابو هريرة رضي الله عنه ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار فقال الله على نفسك قال عندي آخر قال نفقة على وادك قال عندي آخر فقال الله على اهلك قال عندي آخر قال الله على خادمك قال عندي آخر قال انت اعنم بموجب عليه نفقة والوالدين سئل لان اسم الولد يقع عليه والدليل عليه قوله عز وجل يا اي آثم ونجب على الام نفقة الولد لقوله تعالى لا تضار ولده بولدها ولانه اذا وجبت على الاب ولادته من جهة الظاهر فلان نجب على لام ولادتهما من جهة التقاطع أولى ونجب عليها نفقة وللدول لكرامه في الاب

(قوله وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه وبالوالدين احسانا) قضى أى أمر وحكم والاحسان هو ضد الاساءة والقببح (قوله لا تضار ولده) يجوز ان يكون معناه لا تضار على فاعل وهو ان ينزع ولدها منها ويدفع الى رخصة أخرى ويجوز ان يكون معناه لا تضار الام الاب فلا ترضعه

ولا يجب نفقة من عدا الوالدين والمولودين من الاقارب كالاخوة والاعمام وغيرهما لان الشرع ورد
باجاب نفقة الوالدين والمولودين ومن سواهم لا يباحق بهم في الولادة وأحكام الولادة فلم يلحق بهم
في وجوب النفقة

(فصل) ولا يجب نفقة القريب الا على موسر أو مكتسب بفضل عن حاجته ما ينقضي على قربه وأما من
لا بفضل عن نفقته شيء فلا يجب عليه ما روى جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
اذا كان أحدكم فقيرا قليلا بنفسه فان كان فضل على عياله فان كان فضل على قريته فان لم يكن
فضل غير ما ينقضي على زوجته لم يلزمه نفقة القريب لحديث جابر رضي الله عنه ولان نفقة القريب
مواصلة ونفقة الزوجة عوض فقدمت على المواصلة ولان نفقة الزوجة تحجب حاجته فقدمت على نفقة
القريب كنفقة نفسه

(فصل) ولا يستحق القريب النفقة على قربه من غير حاجة فان كان موسرا لم يستحق لانها يجب على
سبيل المواصلة والموسر مستغن عن المواصلة وان كان معسرا عاجزا عن الكسب لعدم البوغي أو الكبر
أو الجنون أو الزمانة استحق النفقة على قربه لانه محتاج لعدم المال وعدم الكسب وان كان قادرا
على الكسب بالصحة والقوة فان كان من الوالدين ففيه قولان أحدهما يستحق لانه محتاج فاستحق
النفقة على القريب كالزمن والثاني لا يستحق لان القوة كاليسار ولهذا سوى رسول الله صلى الله عليه
وسلم بينهما في تحريمه كانه قال لا تحل الصدقة لغني ولا لغيره قويا وان كان من المولودين ففيه
طريقان أحدهما نعمان قال فيه قولان كالوالدين ومنهم من قال لا يستحق قولا واحدا لان حومة الوالد
أكدها فاستحق بهامم القوة وحومة الوالد أضعف فلم يستحق بهامم القوة

(فصل) فان كان لغني يستحق النفقة أبوجدا وأبوجدا وبوجد ومما مهران كانت النفقة على
الاقرب بينهما لانه أحق بالمواصلة من الابعد وان كان له أب وابن موسران ففيه وجهان أحدهما أن
النفقة على الأب لان وجوب النفقة عليه منصوص عليه وهو قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن
وكسوتهن بالمعروف ووجوبها على الولد ثبت بالاجتهاد والثاني أنهما سواء لتساويهما في القرب
والد كونه وان كان له أب وأم موسران كانت النفقة على الأب لقوله تعالى فان أرضعن لكم فأنوهن
أجورهن فجعلن أجور الرضاع على الأب ورويت عائشة رضي الله عنها أن هذا أم معاوية جاءت إلى
النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان أبلسنيان رجل شحيح وانه لا يعطيني ما يكفيني وولدي
الامأخذت سنسرا وهو لا يعلم فهل على في ذلك من شيء فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفينك
وولدي بالمعروف ولان الاب ساوي الام في الولادة وتاخر دما تعصب فقدم وان كان له أم وجدا بالأب
ومما مهران فالنفقة على الجدة لان له ولادة وتعميبا فقدم على الام كالأب وان كانت له بنت وابن بنت
ففيه قولان أحدهما أن النفقة على البنت لانها أقرب والثاني أنها على ابن البنت لانه أقوى وأقدر
على النفقة بالذكورية وان كانت له بنت وابن ابن فالنفقة على ابن الابن لان له ولادة وتعميبا فقدم
كاقدم الجدة على الام وان كان له أم وبنت كانت النفقة على البنت لان البنت تعصبا وليس للام تعصيب
وان كان له أم وأم وبنت فهما سواء لانهما تساويان في القرب وعدم التعصيب وان كان له أم وأم وأم
أب ففيه وجهان أحدهما أنهما سواء لتساويهما في الدرجة والثاني أن النفقة على أم الأب
لانها أولى بالصبي

(فصل) وان كان القريب يجب عليه النفقة بقدره على نفقة قريته بواحد وله أب وأم يستحقان النفقة
ففيه ثلاثة أوجه أحدها أن الام أحق لما روى أن رجلا قال يا رسول الله من أبر قال أمك قال فمن

(قوله فان كان فضل
فعلى عياله) الفعل الزيادة
والعيال همنا الزوجية
(قوله ذي مرة قوي)
المرأة القوية والعقل ومنه
قوله تعالى ذو مرة فاستوى
يعني جبريل عليه السلام
ورجل مصر قوي شديد

قال أمك قال ثممن قال أمك قال ثممن قال أبك ولا نهائسوى الأب في الولادة وتنفرد بالجل والوضع والرضاع والقرينة والثاني أن الأب أحق لأنه يساوي بها في الولادة وينفرد بالتعصيب ولانها لو كانا موسرين والابن مصرا قسم الأب في وجوب النفقة عليها فقدم في النفقة له والثالث أنهم سواء لان النفقة بالقرابة لا بالتعصيب وبها في القرابة سواء كان لها ابن أو ابن ففيموجهاً أحدهما أن الابن أحق لان نفقته ثبتت بنص الكتاب والثاني أن الأب أحق لان حرمته أكدوا لها لا بقدر الابن وقاد به الابن وان كان له ابن وابن ابن أو أب وجد ففيموجهاً أحدهما أن الابن أحق من ابن الابن والابن أحق من الجد لانها أقرب ولا هم لو كانا موسرين وهو مصر كانت نفقته على أقربهما فكذلك في نفقته عليها والثاني أنهم سواء لان النفقة بالقرابة ولهذا لا يسقط أحدهما بالآخر إذا قدر على نفقتهما

(فصل) ومن وجبت عليه نفقته بالقرابة وجبت نفقته على قدر الكفاية لانهما يجب للحاجة فقد رت بالكفاية وان احتاج الى من يتخذه وجبت نفقة تاديه وان كانت له زوجة وجبت نفقة زوجته لان ذلك من تمام الكفاية وان مضت مدة ولم يتفق على من تلزمه نفقته من الأقارب لم يصير ديناً عليه لانهما وجبت عليه لزجية الوقت ودفع الحاجة وقدرت الحاجة لما مضى فسقطت

(فصل) وان كان له أب فقير بمجنونا أو فقير أرمانا واحتاج الى الاعفاف وجب على الولد اعفائه على المنصوص وخرج أبو علي بن خيران قولاً آخر أنه لا يجب له اقرب يستحق النفقة فلا يستحق الاعفاف كالابن والمذهب الاول لانه معنى يحتاج الابن اليه ويلحقه الضرر بفقد فوجب كالنفقة وان كان جميعاً قويا وقدر أنه يجب نفقته وجب اعفائه وان قلنا لا يجب نفقته ففي اعفائه وجهان أحدهما لا يجب لانه لا يجب نفقته فلا يجب اعفائه والثاني وهو قول أبي اسحق أنه يجب اعفائه لان نفقته ان لم يجب على القريب أحق عليه من بيت المال والاعفاف لا يجب في بيت المال فوجب على القريب ومن وجب عليه الاعفاف فهو بالخيار بين أن يزوجه بكرة وبين أن يسره بجماعة ولا يجوز أن يزوجه بأمة لانه لا يعاف يستغنى عن نكاح الامت ولا يصفه بجهوز ولا يقيسه لان الاصل من العفة هو الاستمتاع ولا يحصل ذلك بالجهوز ولا القبيحة فان زوجه بجهوزاً وسره بجماعة ثم استغنى لم يلزمه مفارقة الحر وتولاد الجارية لان ما استغنى له الحاجة لم يجب بده زوال الحاجة كمال قبض نفقة يوم ثم يسروا ناعف بجماعة فطلقها وسره بجماعة فأعتقها لم يجب عليه بذلك مواساة تدفع الضرر فلو وجبنا البذل خرج من حد المواساة وأدى الى الضرر والضرر لا يزال بالضرر وان ماتت عنده ففيموجهاً أحدهما لا يجب البذل لانه يخرج عن حد المواساة والثاني يجب لانه زال ملكه عنها تغيرت طريق فوجب بده كمال دفع اليه نفقة يوم فسرقت منه

(فصل) وان احتاج الولد الى الرضاع وجب على القريب ارضاعه لان الرضاع في حق الصغير كالنفقة في حق الكبير ولا يجب الا في حولين كاملين لقوله تعالى والوالدات برضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فان كان الولد من زوجته واستنعت من الرضاع لم تجبر وقال أبو ثور تجبر لقوله تعالى والوالدات برضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وهذا خطأ لهما اذا لم تجبر على نفقة الولد مع وجود الأب لم تجبر على الرضاع وان أردت ارضاعه كره لمزوج منعها لان لبها أوفق له وان أراد منعها منه كان له ذلك لانه يستحق الاستمتاع بها في كل وقت لافي وقت العبادة فلا يجوز لها تفويته عليه بالرضاع وان رضيا برضاعه فهو ترميز يادع على نفقتهما ففيموجهاً أحدهما تلزمه وهو قول أبي سعيد وأبي اسحق لانها تحتاج في حال الرضاع الى كثر ما تحتاج في غيره

(قوله لزجية الوقت)
زجيت الشيء تزجية اذا
دفعته برفق وتزجيت
بكذا اكتفيت به وبضاعة
مزجاة قليلة (قوله وجب
على الولد اعفائه) يقال
عفا عن الحرم يصفعها
وعفاً عفاة أى كف

فهو عفا وعفيف

والثاني لاتلزمه الزيادة على ثقتها في الثقة لان ثقتها مقدرة فلا يجب الزيادة حاجتها كالانجب الزيادة في ثقة الاكولة حاجتها وان ارادت ارضاعه بأجرة فليس موجدان أحدهما لا يجوز وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفراخي راحة الله عليه لأن أوقات الرضاع مستحقة لاستمتاع الزوج ببدله وهو الثقة فلا يجوز أن تأخذ بالآخر والثاني أنه يجوز لأنه عمل يجوز أخذا لأجرة عليه بعد اليقونة فجاز أخذ الأجرة عليه قبل اليقونة كالنفسج وان بانت لم يملك اجبارها على ارضاعه كما لا يملك قبل اليقونة فان طلبت أجراً لئلا على الرضاع ولم يكن للاب من رضع بدون الأجرة كانت الأم أحق به لقوله تعالى فان أرضعن لكم فاعرضنهم بالرضع وان طلبت أكثر من أجرة لئلا جارا ارضاعها وتسليمه الى غيرها لقوله تعالى وان تراضىتم فسترضع له أخرى ولان ما يوجد بأكثر من عوض المثل كالعدم ولهذا لو وجد الماء بأكثر من ثمن المثل جعل كالعدم في الانتقال الى التيمم فكذلك ههنا وان طلبت أجراً لئلا للاب من رضعه بغير عوض أو بدون أجرة لئلا فيه قولان أحدهما ان الأم أحق بأجرة المثل لان الرضاع حق الولد ولان لبن الأم أصله وأفع وقدر ضمت بموضع المثل فكانت أحق والثاني ان الأب أحق لان الرضاع في حق الصغير كالنفقة في حق الكبير ولو وجد الكبير من يتبرع بثقله لم يستحق على الاب النفقة فكذلك اذا وجد من يتبرع بارضاعه لم يستحق على الاب أجرة الرضاع وان ادعت المرأة أن الاب لا يجد غيرها قال قول قول الاب لانهما دعوى استحقاق أجرة المثل والاصل عدمه

(فصل) ويجب على المولى نفقة عبده وأتمته وكسوتهما لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للملوك طعامهم وكسوتهم ولا يكفهم من العمل الا ما يطيق ويجب عليه نفقته من قوت البلد لانه هو المتعارف فان تولى طعامه استحبان يطعمه منه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال قال ابو القاسم صلى الله عليه وسلم اذا جاء أحدكم حادته يطعمه فليجلس معه فان لم يجلسه معه فليناولها كة أو كتين فانه تولى علاجها وسه فان كانت له جارية فلتسرى استحبان تكون كسوتها أعلى من كسوة جارية الخدمة لان العرف ان تكون كسوها أعلى فوق كسوة جارية الخدمة

(فصل) ولا يكف عبده وأتمته من الخدمة ما لا يطيقان لقوله صلى الله عليه وسلم ولا يكفهم من العمل ما لا يطيق ولا يرضع الجارية الا ما فضل عن ولدها لان في ذلك اضراراً بولدها وان كان لبعده زوجة اذن له في الاستمتاع بالليل لان اذنه بالنكاح يتضمن الاذن في الاستمتاع بالليل وان مرض العبد أو الأم أو عيها أو زمانه فقتما لان نفقتهم بالملك ولهذا يجب مع الضرر فوجبت مع العمى والزمانة ولا يجوز أن يجبر عبده على المخرجة لانه معاوضة فملك اجبارها عليها كالكتابة وان طلب العبد ذلك لم يجبر المولى كما لا يجبر اذا طلب الكتابة فان انفقا عليها وله كسب جاز لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رحمه أبو طيبة فاعطاهم أجرة وسألهم واليه ان يخففوا من خراجهم وان لم يكن له كسب لم يجز له لانه لا بد من دفع اليه من جهة محل فلم يجز

(فصل) ومن ملك بهيمة زينة التيام بعقلها لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعاً فدخلت فيها النار فبقي لها والله أعلم لأننا أطعمتها وسقيتها حين حبستها ولأننا أرسلتها حتى تأكل من خشاش الأرض حتى ماتت جوعاً ولا يجوز له ان يحملها ما لا يطيق لان النبي صلى الله عليه وسلم منع أن يكف العبد ما لا يطيق فوجب أن تكون البهيمة مثله ولا يعاب من لينها الا ما يفضل عن ولدها لانه عذاه للولد فلا يجوز منعه

(قوله كة أو كتين)

الكة بالضم القمة والاكة

بالفتح في غير هذه المرة

الواحدة (قوله تولى علاجها

وسه) طلبت الشيء بمعالجة

وعلاجها اذا زاولته وعابته

وسه عليه وشفته (قوله

من خراجها) الخرج

والخراج اذا زاولته وهوان

يصل عليه سيده شيئاً

في كل يوم أو في كل شهر

(قوله من خشاش الأرض)

هي الحشرات فتتبع

وتكسروهي صفار الطوام

وسميت بذلك لانها تنحش

في الأرض أى تدخل

(الحضنة) مشتقة من

الحضن وهو ما دون الابط

الى الكشح وحضنا الشيء

جانبه وحضن الطائر بيضه

اذا ضمه الى نفسه تحت

جناحه وكذلك المرأة اذا

حضنت ولدها والمعتوه

التافس العقل

﴿فصل﴾ وان امتنع من الاضاق على رقيقه وعلى بهيمته أجمع عليه كيجبر على تفق زوجته وإن لم يكن له مال أكرى عليه إن أمكن أكرؤه فإن لم يمكن سعى عليه كإزال الملك عنه في امرأته إذا أعسر بفقهها والله أعلم

﴿باب الحضانة﴾

إذا افتقر الزوجان ولهما ولد بالغ ورشيد فلأن ينفر دعن أبويه لأنه مستغن عن الحضانة والكفاة والمستحب أن لا ينفر دعنهما ولا يقطع بره عنهما وإن كانت جارية كوطأ أن تنفر دلانها إذا انفردت لم يؤمن أن يدخل عليها من يفسدها وإن كان طمواد مجنوناً وصغير لا يميز وهو الولد له دون سبع سنين وجبت حضنته لأنه إن ترك حضنته ضاع وهلك

﴿فصل﴾ ولا تثبت الحضانة للرقيق لأنه لا يقدر على القيام بالحضانة مع خدمة المولى ولا تثبت لمتوه لأنه لا يكمل للحضانة ولا تثبت للفاسق لأنه لا يوفى الحضانة حقها وإن الحضانة إنما جعلت لحظ الولد ولا حظ للمولى في حضنة الفاسق لأنه ينشأ على طريقته ولا تثبت للكافر على مسلم وقال أبو سعيد لا يصطري تثبت للكافر على المسلم لما روى عبد الحميد بن سلمة عن أبيه أنه قال أسأل أبي وأبى أمي أن نسل وأما علام فاختصم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا غلام أذهب إلى أبيهم شئت أن شئت إلى أمك فتوجهت إلى أبي فلما رأي النبي صلى الله عليه وسلم سمعته يقول اللهم اهملهم اهملهم إلى أبي فقصت في حجره والمذهب الأول لأن الحضانة جعلت لحظ الولد ولا حظ للمولى في حضنة الكافر لأنه يفتنه دينه وذلك من أعظم الضرر والحديث منسوخ لأن الأمة أجمعت على أنه لا يسلم الصبي للمسلم إلى الكافر ولا حضنة للمرأة إذا تزوجت لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص أن امرأة قالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وثديي له سماء وحجري له حواء وإن أباه ملقني وأراد أن يعزعه مني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به مما لم تنسكي ولانها إذا تزوجت اشتغلت باستمتاع الزوج عن الحضانة فإن أعق الرقيق وعقل المتوه وعبد الفاسق وأسلم الكافر عاد حقهم من الحضنة لانها زالت لعملة فعدت بزوال العملة وإذا طلقت المرأة عاد حقها من الحضنة وقال المزني إن كان الطلاق رجعي لم يذل أن النكاح باق وهذا خطأ لأنه لا يناسق طعها بالسكاح لاشتغالها باستمتاع الزوج وبالطلاق الرجعي يحرم الاستمتاع كيجبرم بالطلاق البائن فعدت الحضنة

﴿فصل﴾ ولا حضنة لمن لا يرث من الرجال من ذوى الارحام وهم ابن البنت وابن الاخت وابن الاخ من الام وأبوالام والخال والعم من الام لان الحضنة إنما تثبت للنساء لمرتهن بالحضانة أولن له قوة قرابة للمراث من الرجال وهذه الأبو جد في ذوى الارحام من الرجال ولا يثبت لمن أدلى بهم من الذكور والامات لأنه إذا لم تثبت لهم لضعف قرابتهن فلأن لا يثبت لمن يدلى بهم أبى

﴿فصل﴾ وإن اجتمع النساء دون الرجال وهن من أهل الحضنة فالأم أحق من غيرها لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنت أحق به مما لم تنسكي ولانها أقرب إليه وأشفق عليه ثم تنتقل إلى من يرث من أمهاتها لما ركتهن الام في الولادة والارث ويقدم الأقرب فالأقرب ويقدم على أمهات الاب وإن قربن لتحق ولادتهن ولانهن أقوى في المراث من أمهات الاب لانهن لا يسقطن بالاب وتسقط أمهات الاب بالام فذا عمن من صلح للحضنة من أمهات الام فقيه قولان قال في القديم تنتقل إلى الاخت والخال ويقدمان على أم لاب لما روى البراء بن عازب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في بنت حزة خالتها وقال الخلة بمنزلة الام ولان الخلة تدلى بالام وأم الاب تدلى بالام تقدم على الاب فقدم من يدلى بها على من يدلى به ولان

﴿قوله وإن جبرى له حواء﴾
الجرى بمعنى الحزن وسواء أي يجبر به ويحيط به والحواء بيوت مجتمعة من الناس والجمع الاحوية ويقرب إلى عنة بالنون والباء على ميل من المدينة قال ابن الجوزي أبو عنة عبدالله بن عنة من الصعابة ليس فيها أبو عنة غيره قال في المؤلف والختاف أبو عنة الجولاني له حبة وراكض الولد الر كض تحرك الرجل ومنا وأرادتهم ركضوا بارجلهم في رحم واحدة أي سركوها جيبا

والترية ويدليان بالام فقد تنا على الاب كأمهات الام وإن اجتمع الاب وأم الاب والاخت من الام
 أو اختا بني تنا على القولين في الاخت من الام واختا إذا اجتمع أم الاب فإن قلنا بقوله القديم إن
 الاخت واختا يقدمان على أم الاب قدمت الاخت واختا على الاب وأم الاب وإن قلنا بقوله الجديد
 إن أم الاب تقدم على الاخت واختا بني تنا على الوجهين في الاب إذا اجتمع مع الاخت من الأم أو اختا
 فإن قلنا بظاهر النص إن الاب يقدم عليهما كانت الحضانة للاب لأنه يسقط الاخت واختا وأم نفسه
 فاقرب بالحضانة وإن قلنا بالوجه الآخر أن الحضانة للاخت واختا ففي هذه المسئلة وجهان أحدهما
 أن الحضانة للاخت واختا لأن أم الاب تسقط بالاب والاب يسقط بالاخت واختا والثاني أن الحضانة
 للاب وهو قولنا في سعيد الاصطخرى رجعتا لله عليه لأن الاخت واختا يسقطان بأم الاب ثم تسقط أم
 الاب بالاب فتصير الحضانة للاب ويجوز أن يمنع الشخص غيره من حق ثم لا يحصل له مانع منه فيه
 كالآخرين مع الابوين فاهما يصعبان الام من الثلث إلى السدس ثم لا يحصل لهما لمنعهما بل يصير
 الجميع للاب وإن اجتمع الجواب بالاب مع الأم أو مع أم الام وإن علت قدمت عليه كما تقدم على الاب
 وإن اجتمع مع أم الاب قدمت عليه لانهما ساو به في الرجعة وتفردهم رجعة الحضانة قدمت عليه كما
 قدمت الام على الاب وإن اجتمع مع اختا أو مع الاخت من الام ففيه وجهان كلاهما اجتماعا مع الاب
 وإن اجتمع مع الاخت من الاب ففيه وجهان أحدهما أن الجداً أحق لأنه الاب في الولادة والتعصيب
 فكذلك في التقدم على الاخت والثاني أن الاخت أحق لانهما ساو به في الرجعة وتفردهم رجعة الحضانة
 (فصل) وإن عدم الامهات والآباء ففيه ثلاثة أوجه أحدها أن النساء أحق بالحضانة من العصباء
 فتكون الاخوات واختالات ومن أدلى بهن من البنات أحق من الاخوة وبنهمن والأعمام وبنهمن
 لاختصاصهن بمرقة الحضانة والترية والثاني أن العصباء أحق من الاخوات واختالات والعلمت
 ومن يدلى بهن لاختصاصهم بالنسب والقيام بتأديب الوساو الثالث أنه إن كان العصباء أقرب قسموا
 وإن كان النساء أقرب قدمن وإن استويا في القرب قدمت النساء لاختصاصهن بالترية وإن استوى
 اثنان في القربة والادلاء كالآخرين أو الاختين أو الاختاتين أو العمتين أقرع بينهما لأنه لا يمكن اجتماعها
 على الحضانة ولا مزية لاحدهما على الاخرى فوجب التقديم بالترية وإن عدم أهل الحضانة من
 العصباء والنساء أو أقرب من رجال ذوي الارحام ومن يدلى بهم ففيه وجهان أحدهما أنهم أحق
 من السلطان لأنهم رعا ف كانوا أحق من السلطان كالعصباء والثاني أن السلطان أحق بالحضانة
 لأنه لا حق لهم مع وجود غيرهم فكان السلطان أحق منهم كقلنا في الميراث وإن كان لطفل أبوان
 فثبتت الحضانة للأم فامتعت منها فقد ذكر أبو سعيد الاصطخرى فيه وجهين أحدهما أن الحضانة
 تنتقل إلى أم الام كأنتمقل اليها بموت الام أو جبنوها أو فسقها أو كفرها والثاني أنها تكون للاب لأن
 الام يبطل حقها من الحضانة لأنها لو طالبت بها كانت أحق فلم تنتقل إلى من يدلى بها
 (فصل) وإن افتقر الزوجان ولهما وئله سبع سنين أو ثمان سنين وهو مميز وتنازع كفايته خير
 بينهما الماروي أبو هريرة رضي الله عنه قال جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله إن زوجي يريد أن يذهب بابني ويسقاني من يتر في عنية وقد نفعتني فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هذا برك وهذه أمك فقد يداها مشت فاخذ يداها فاطلقت به فإن اختارهما أقرع
 بينهما لأنه لا يمكن اجتماعهما على كفايته ولا مزية لاحدهما على الاخر فوجب التقديم بالترية
 وإن لم يختار واحدا منهما أقرع بينهما لأنه لا يمكن تركه وحده ما لم يبلغ لأنه يضعف ولا مزية لاحدهما على
 الاخر فوجب القرض عوان اختار أحدهما نظرت فإن كان ابنا فاختار الام كان عندها بالليل وبأخذه

(قوله لا مزية لاحدهما)
 أي لا فضيلة والكمال بالولد
 أن يعوله ويقوم بأمره
 قوله تعالى وكفلها زكريا

تعليم الكتابية (قوله اغراء بالمقوق) الاغراء الا لصاق بالغراء المعروف كانه جعله سببا لوقوع العقوق ولصوقه (قوله وتبسط) التبسط والانبساط ترك الاحتشام وتبسط في البلاد سافر فيها لمولود عرضا وأصله السعة وذلك محرم على من طلق (قوله تفريرا بالولد) أي خطر من غير يقين بالسلمة

(ومن كتاب الجنائيات) (قوله لعذبهم الله الآن لا يشاء ذلك) معناه الآن لا يشاء ولي القتل (قوله كتب عليكم القصاص) أي فرض وأوجب ومثله وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس وقوله كتب عليكم الصيام وكتب عليكم القتال والقصاص والقصاص اتباع الاثر يقال قص أثره يقصه اذا تبعه ومنه قوله تعالى وقالت لاخته قصي ما أتبعيه وقوله تعالى فارعدا على آثارهما قصصا فكأن القصاص يتبع أثر جنابة الجاني فيجرحه مثلها والقصاص أيضا المثل ومنه أخذ العاص لا يمجرحه مثل جرحه أو يقتله به وقيل أصله من القصر وهو القطع لان القصاص يقطع من يديه مثل ما قطع الجاني ومنه سمي الجرم مقصا سمي

انقود قدوالان الجاني به اذ لم يأبه بالقتول فيقتونه به ان شاء أو قيل هو المماثلة

الاب بالهارو يسلمه في مكتب أو صنعة لان القصد حفظ الولد وحفظ الولد فيأخذ كراهه وان اختار الاب كان عنده بالليل والنهار ولا يمنع من زيارته لان النعم من ذلك اغراء بالعقوق وقطع الرحم فان مرض كانت الام أحق بمرضه لان المرض صار كالصغير في الحاجة الى من يقوم بأمره فكافت الام أحق به وان كانت جارية فاخترت أحدهما كانت عنده بالليل والنهار ولا يمنع الام من زيارته من غير مطالعة وتبسط لان الفرقه بين الزوجين تمنع من تبسط أحدهما في دار الآخر وان مرضت كانت الام أحق بمرضها في بيتها وان مرض أحد الابوين والولد عند الآخر لم يمنع من عيادته وحضوره عندهم نعمنا ذكرنا من اختار أحدهما فاسلم اليه ثم اختار الآخر حول اليه وان عاد فاختر الاول أعيد اليه لان الاختيار الى شهوته وقديسنته المقام عند أحدهما في وقت وعند الآخر في وقت فاتباع ما يشتهيه كما يتبع ما يشتهيه من مأكول ومشروب وان لم يكن لأبويه أم وجد خير بينهما لان الجد كالاب في الحضانه في حق الصغير فكان كالاب في التصغير في الكفالة فان لم يكن له أب ولا جد فان قلناه لاحق لغير الاب والجد في الحضانه ترك مع الام لأن ابنا وان قلناه بالنصوص ان الحضانه تنبت للعصبة فان كانت العصبة محرم كالعم والاخ وابن الاخ خير بينهم وبين الام لما روى عمر بن عبد الله قال خاسم عني أمي وأراد ان يأخذني فاختصمالي على بن أبي طالب كرم الله وجهه فخيرني على ثلاث مرات فاخترت أمي فدفعني اليها فان كان العصبه ابن عم فان كان الولد ابنا خير بينه وبين الام وان كانت بنتا كانت عند الام لأن ابنا ولا تغير بينهما لان ابن العم ليس بمحرم لها ولا يجوز ان تسلم اليه

(فصل) وان افرق الزوجان ولهما ولد فإراد أحدهما ان يسافر بالولد فان كان السفر غروفاً والبلد القري يسافر اليه غروفاً فالتقيم أحق به فان كان عيالا لم يغير بينهما لان في السفر تفر رب الولد وان كان السفر سافه لا تقصر فيه الصلاة كانا كالقاصين في حضانه الصغير وبغير المميز بينهما لا هما يستويان في انتقاء أحكام السفر من القصر والقطر والمسح فصارا كالقاصين في محلتين في بلد واحد وان كان السفر حاجة للنفقة كان المقيم أحق بالولد لانه لا حظ للولي في حمله وده وان كان السفر للنفقة الى موضع يقصر فيه الصلاة من غير خوف فالأب أحق به سواء كان هو المقيم أو المسافر لان في الكون مع الام حضانه وفي الكون مع الاب حفظ السلب والتأديب وفي الحضانه يقوم غير الام مقامها وفي حفظ السلب لا يقوم غير الاب مقامه فكان الأب أحق وان كان المسافر هو الاب فقالت الام يسافر لحاجة فانا أحق وقال الاب أسافر للنفقة فانا أحق قال قول قول الاب لانه أعرف ببيتته وبالله التوفيق

(كتاب الجنائيات) (باب تحريم القتل) ومن يجب عليه القصاص ومن لا يجب عليه القتل نضر حتى حرم وهو من الكبار العظام والدليل عليه قوله عز وجل ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما وروى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا وروى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن أهل السموات والارض اشتركوا في قتل مؤمن لعذبهم الله عز وجل لان لا يشاء ذلك (فصل) ويجب القصاص بحياة العبد هو ان يقصد الاصابة بما يقتل غالباً فيقتله والدليل عليه قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والاشهاد بالاشهاد والسن بالسن والجروح قصاص وقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد الآية وقوله تعالى ولو لكم في العاص حياتة الأولى الابواب وروى عثمان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرئ مسلم الا بحسب ثلاث الزاني المحسن والمردع بن دبه وقاتل النفس ولانه لو لم يجب

القصاص أدى ذلك الى سفك الدماء وهلاك الناس ولا يجب بجناية الخطأ وهو أن يقصد فيه قصيصة فيقتله لقوله عليه السلام رفع عن أئني الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ولأن القصاص عقوبة مغالطة فلا يستحق مع الخطأ ولا يجب في عدم الخطأ وهو أن يقصد الاصابة بما لا يقتل غالباً فيموت منه لأنه لم يقصد القتل فلا يجب عليه عقوبة القتل كما لا يجب حد الزاني وطء الشبهة حيث لم يقصد الزنا

(فصل) ولا يجب القصاص على صبي ولا مجنون لقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق ولأنه عقوبة مغالطة فلم يجب على الصبي والمجنون كالحدود والقتل بالكفر وفي السكران طريقتان من أصحابنا من قال يجب عليه القصاص قولاً واحداً ومنهم قال فيه قولان وقد بيناه في كتاب الطلاق

(فصل) ويقتل المسلم بالمسلم والذي بالذي والحر بالحر والعبد بالعبد والذي كره بالذي كره والاني بالاني لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاني بالاني ويقتل الذمي بالمسلم والعبد بالحر والاني بالذي كره لأنه اذا قتل كل واحد منهم عن هومثله فلان يقتل بمن هو أفضل منه أولى ويقتل الذي كره بالاني لما روى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن نزم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنان ان الرجل يقتل المرأة ولان المرأة كالرجل في حد القذف فكانت كالرجل في القصاص

(فصل) ولا يجب القصاص على المسلم بقتل الكافر ولا على الحر بقتل العبد لما روى عن علي كرم الله وجهه أنه قال من السنة أن لا يقتل مسلم بكافر ومن السنة أن لا يقتل حر بعبد فان جرح ذي ذمياً لم يمس الجاني أو جرح عبد عبداً ثم أعتق الجاني اقتص منه لانهما متساويان منه حال الوجوب والاعتبار بحال الوجوب لان القصاص كالحد يعتبر بحال الوجوب بدليل انه اذا زنى وهو بكر ثم أحسن أقيم عليه حد البكر ولو زنى وهو عبد ثم أقيم عليه حد العبد فوجب أن يعتبر القصاص أيضاً بحال الوجوب وان قطع مسلم يذمي ثم أسلم ثم مات أو قطع حر يذمي ثم أسلم ثم مات لم يجب القصاص لان التكافؤ معدوم عند وجود الجناية فان جرح مسلم مسلماً ثم ارتد الجرح ثم أسلم ثم مات فان أقيم في الردة زماناً يسرى الجرح في مثله لم يجب القصاص لان الجناية في الاسلام توجب القصاص والسراية في الردة تسقط القصاص فغالب الاسقاط كالوجرح جرحاً محمداً وجرحاً خطئاً فان لم يرقم في الردة زماناً يسرى فيه الجرح ففيه قولان أحدهما لا يجب فيه القصاص لانه في عليه زمان لو مات فيه لم يجب القصاص فسقط والثاني يجب القصاص وهو الصحيح لان الجناية والموت وجد في حال الاسلام وزمان الردة لم يسرف فيه الجرح فكان وجوده كعدمه وان قطع يده ثم ارتد ثم مات فيه قولان أحدهما يسقط القصاص في الطرف لانه تابع لنفس قادم يجب القصاص في النفس لم يجب في الطرف والثاني وهو الصحيح انه يجب لان القصاص في الطرف يجب مستقراً فلا يسقط بسقوطه في النفس والدليل عليه انه لو قطع طرف إنسان ثم قتله من لا قصاص عليه لم يسمع القصاص في الطرف وان سقط في النفس

(فصل) ومن قتل مرتد ذمياً ففيه قولان أحدهما انه يجب القصاص وهو اختيار المازني لانهما كقفران جرى القصاص بينهما ككافرين والثاني انه لا يجب لان حرماً الاسلام باقية في المرتد بدليل انه يجب عليه قضاء عبداً وسوياً يحرم استرقاقه وان كانت امرأة مجزأة يذمي نكاحه فلا يجوز قتله بالذي وان جرح مسلم ذمياً ثم ارتد الجاني ثم مات المجني عليه لم يجب قصاص قود واحد لانه عدم التكافؤ في حال الجناية فلم يجب القصاص وان وجد التكافؤ بعد ذلك كالوجرح جرحاً محمداً وجرحاً خطئاً والعبد وان قتل ذمياً مرتداً فقد اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال يجب عليه القصاص ان كان القتل عمداً والدية

ان كان خطأ لان القدي لا يقتل المرتد ديننا وانما يقتله عنادا فاقشه اذا قتل مسلما وقالوا سحقي
لا يلزمه قصاص ولادية وهو الصحيح لانه مباح الدم فلم يضمن بالقتل كقوله مسلم وقال ابو سعيد
الاصمغري ان قتله محمدا وجب القصاص لانه قتله عنادا وان قتله خطأ لم يضمنه الآية لانه لا حكمة

فصل وان حبس السلطان مرتدا قسما وخلاه فقتله مسلم لم يعصم بسلامه ففيه قولان أحدهما
لا قصاص عليه لانه لم يقصد قتله من يكافئه والثاني يجب عليه القصاص لان المرتد لا يخفى الا بعد
الاسلام قالظاهرنا مسلم فوجب القصاص بقتله وان قتل المسلم الرائي الحصن ففيه وجهان أحدهما
يجب عليه القصاص لان قتله لغيره فوجب عليه القصاص بقتله كقوله رجل رجل فقتله غير ولي الدم
والثاني لا يجب وهو المنصوص لانه مباح الدم فلا يجب القصاص بقتله كالمرتد

فصل ولا يجب القصاص على الأب بقتل ولده ولا على الأم بقتل ولدها ماروى عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقاد الأب من ابنه فاذا ثبت هذا في الأب ثبت في الأم
لانهما كالأب في الولادة ولا يجب على الجد وان علا ولا على الجدة وان علت بقتل ولده ولو كان سفل
لمشاركهم الأب والأم في الولادة وأحكامها وان ادعى رجلان نسب لقطي ثم قتلاه قبل أن يلحق بسبه
بأحدهما لم يجب القصاص لان كل واحد منهما يجوز أن يكون هو الأب وان رجعا في الدعوى لم يقبل
رجوعهما لان النسب حق وجب عليهما فلا يقبل رجوعهما فيه بعد الاقرار وان رجح أحدهما وجب
عليه القصاص لانه ثبت الأبوة للأثر واقطع نسبه من الراجح وان اشترك رجلان في وطء امرأة
وأثبت بولده يمكن أن يكون من كل واحد منهما وقتله قبل أن يلحق بأحدهما لم يجب القصاص وان
أنكر أحدهما النسب لم يقبل انكاره ولم يجب عليه القصاص لان بانهكاره لا ينقطع النسب عنه
ولا يلحق بالآخر بخلاف المسئلة قبلها فان هناك لحق النسب للأثر واقطع عن الراجح وان قتل
زوجته ولم يثبت له النسب لم يجب عليه القصاص لانه اذا لم يجب عليه بجنائته عليه فلا يجب عليه بجنائته على
أمه وان كان لها ابنان أحدهما منه والآخر من غيره لم يجب عليه القصاص لان القصاص لا يتبع
فاذا سقط نصيب ابنه سقط نصيب الآخر كقوله رجلان على رجل قصاص فعفا أحدهما عن
حقه وان اشترى المكاتب بأموعه عده عبيد فقتل أو به العبد لم يجز للكتاب أن يقتص منه لانه اذا لم
يجب له القصاص عليه بجنائته عليه لم يجب بجنائته على عبده

فصل ويقتل الابن بالأب لانه اذا قتل من يساويه فلان يقتل بمن هو أفضل منه ولي وان جنى
المكاتب على أبيه وهو في ملكه ففيه وجهان أحدهما لا يقتص منه لان المولى لا يقتص منه لعبده
والثاني يقتص منه واليه وأما الشافعي رحمه الله في بعض كتبه لان المكاتب ثبت له حق الحرية
بالتكاتب وبأنه ثبت له حق الحرية بالأب ولهذا لا يملك بيه فصار كالابن الحرا اذا جنى على أبيه الحر

فصل وان قتل مسلم نسيا أو قتل سحوبا أو قتل الأب ابنه في الحاربة ففيه قولان أحدهما لا يجب
عليه القصاص لما ذكرنا من الاخبار ولان من لا يقتل بغيره اذا قتله في غير الحاربة لم يقتل به اذا قتله
في الحاربة كالخيطي والثاني أنه يجب لان القتل في الحاربة نأكد لحق الله تعالى حتى لا يجوز فيه
عفو الولي فلم يتبرق فيه التكافؤ كحد الزنا

فصل وتعتل الجماعة بالواحد اذا اشتركوا في قتله وهو أن يجنى كل واحد منهم جناة لواخردها
ومات أصيب القتل اليه وجب القصاص عليه والليل عليه ماروى سعيد بن السيب أن عمر بن
الخطاب عرضي الله عنه قتل سبعة نفس من أهل صنعاء قتلوا رجلا وقالوا لما فيه أهل صنعاء فقتلهم
ولاننا لم نوجب القصاص عليهم جعل الاشتراك طريقا ليقال اسقاط القصاص وسفك الدماء فان اشترك

(قوله الكهف) هو النضير
والكهف بالفتح والمه يقال
فلان ليس له كفؤ أي نظير
وعائل وقد ذكر في التكماع
(قوله عنادا) عانده معاندة
وعناد أي عارضه وعند
يعند بالكسر عنودا أي
خالصا وردا لحق وهو يعرفه
فهو عنيد وعائد (قوله لو
تعالى أهل صنعاء على
قتله) يقال تعالى على الامر
اجتمعوا عليه وما آل فلانا
على الامر مما آلأه ساعدته
عليه وشايعته قال على
كرم الله وجهه والله ما قتلته
عنان ولا مآلت على قتله

حشوة وحشوة القاصم
والسكر (قوله الحشوة)
هو مجرى النفس وهو
القصب والمرىء منخل
الطعام والشراب (قوله غير
موج) أى غير مصرع
والوما السرعة (قوله فلان)
فقط من رأس مولى عليه
سلعة السلعة السكر
زيدنى البدن كالجزوة
وتكون في مقدر حصة
الى بطيخة والسلعة الفتح
هى الجراحة (قوله بجملة
مور وغسور) يقال مل
السنان في المظنون اذا قطعته
ودخل فيقال الشاهر
وأتم أناس أتمضون من
القنا
اذا مارى أكتافكم
وتأطرا
ويقولون فلان لا يعزى
ما سائر من مائر قلأثر
السيف القاطع الذى يود
في الضريبة موراً والسائر
يتأشعر المرورى المشهور
ويقال أيضاً مارى المسم على
وجه الأرض وأما رة غيره
قال

هو ماردم من جاريته نافع
ومار أيضاً اذا تحرك وجاء
وزهب ومنه قوله تعالى
يوم تورا السامعوا واور
كل شئ قسره قال البحر في
غور كل شئ بعده كلامه
الغائر الذى لا يقدر

جاعة في القتل وجناية بعضهم عدا وجناية البعض خطأ لم يجب القصاص على واحد منهم لأنه
لم يمتنع قتل العمد فلم يجب القصاص وإن اشترك الأب والأجنبي في قتل الابن وجب القصاص
على الأجنبي لأن مشاركة الأب لم تقصر ممة العمد في القتل فلم يقطع القود عن شره كما كثر في غير
الأب وإن اشترك صبي وبالغ في القتل فإن قلنا إن همد الصبي خطأ لم يجب القصاص على البالغ
لأن شريكه خطئ وإن قلنا إن همد همد وجب لأن شريكه عمد فلهذا كثر على الأب وإن جرح
رجل نفسه وجرحه آخر أو جرحه سبع وجرحه آخر ومات فميم قولان أحدهما يجب القصاص على
الجراح لأنه شارك في القتل عدا فوجب عليه القصاص كشره الأب والثاني لا يجب لأنه إذا لم
يجب على شريكه الخطئ وجنائه مضمونة فلان لا يجب على شريك الجراح نفسه والسبع وجناتهما
غير مضمونة أولى وإن جرحه رجل جراحة وجرحه آخر مائة جراحة وجب القصاص عليهما لأن الجرح
لهما في البدن وقديمت من جرح واحد ولا يموت من جراحات فلم يمكن إضافة القتل الى واحد
بغيره ولا يمكن إسقاط القصاص فوجب على الجميع وإن قطع أحد هاهنا وجرح الآخر رقبته وأقطع
حلقومه ومرشاه وأوشق بطنه فأخرج حشوته فألاول قطع يجب عليه ما يجب على الفاعل والثاني
قاتل لأن الثاني قطع سرابه القطع فصار كالأول الجرح ثم قتله الآخر وإن قطع أحدهما حلقومه
ومرشه وأوشق بطنه وأخرج حشوته ثم جرح الآخر رقبته فقاتل هو الأول لأنه لا تلقى صد جنائته
حيات مستقرة وإنما يتحرك حركته بوجع ولهذا بسط حكم كلامه في الاقرار ولو صفة والاسلام
والتوبة وإن أباحه فأنه يستحق الموت منها إلا أن الحياة فيمستقرة ثم قتله الآخر كان القاتل هو
الثاني لأن حكم الحياة باق وهذا أوصى عمر رضى الله عنه بعماسق البن وخرج من الجرح ووقع
الاياس منه فعمل بوميته جرى مجرى المريض المأبوس منه اذا قتل وإن جرحه رجل فملوى
جرحه بسهم غير موح إلا أنه يقتل في المالب أو ناط جرحه في لحمى أو ناط الثنا كل قطعه فلت
فتى وجوب القتل على الجاني طريقان من أهمهما بنام قال في قولان أحدهما يجب عليه القتل
والثاني لا يجب لأنه شارك في القتل من لاذ بان عليه فكان في قتله قولان كالجراح إذا شاركه الجرح
أو السبع في الجرح ونهمن قال لا يجب عليه القتل قولوا واحدا لأن الجرح ههنا لم يقصد الجنابة
وأنما قصد المداواة فكان فعله عدا خطأ فلم يجب القتل على شريكه والجرح هناك والسبع قصدا
الجناية فوجب القتل على شريكهما وإن كان على رأس مولى عليه سلعة فقطعها عليه أو جرحه رجل
فداواه الولي بسم غير موح أو ناط جرحه في لحمى ومات فميم قولان أحدهما يجب على الولي
القصاص لأنه جرح جرحاً موحاً فوجب عليه القصاص كقوله غير الولي والثاني لا قصاص عليه لأنه
لم يقصد الجنابة وإنما قصد المداواة فلهذا نظر في مداواته فلم يجب عليه القصاص فإن قلنا يجب عليه القصاص
وجب على الجراح لأنها مائة كان في القتل وإن قلنا لا قصاص عليه لم يجب على الجراح لأنه شارك
من فعله عدا خطأ

(باب ما يجب به القصاص من الجانيات)

إذا جرحه بما يقطع الجيب والعم كالسيف والكين والسنان أو بما يحد من الخشب والحجر والزجاج
وغيرها أو بما يله مورور بعد غور كالسيف والشب وما حد من الخشب أو نصب ومنه وجب عليه
القود لأنه قتله بما يقتل غالباً وإن غرزه في امرأة فإن كان في ممتزكا مسر والحصرة والمين وصول
الأذن فماتت وجب عليه القود لأن الإصابة بهما يقتل كلاهما بما سكنين والمدة في اتوف
عليه وإن كان في غير ممتزك كالأية وأما نظرت فإن بقي منه من المان مات وجب عليه القود

عليه يقال هو بعيد القود (قوله وإن بقي ضماً) هو الذى به الزمانة في جسد من بلاء أو كسر وغيره يقال ضمن ضماً أى كسر

قصة مأخوذ من الوضع وهو البياض (قوله فان فمه بمخدة) غمته غمطته فانتم وان اتقاء الجفنة للماء عظمه وكذلك النج ومنه بحر حلى (قوله في الحديث ان من أعنى الناس على الله) يقال عنى يمتنعيا أى تكبر ويغير فهو عت ومنه قوله تعالى وضعتوا كبرا قالى التفسير تحير واوعصوا (قوله يصبر الصابر) يصعب يحبس الحابس والصبر حبس النفس عند الجزع ومنه قوله تعالى واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم وهم معنا يحبس القى حبسه لوت حتى يموت كلمات (قوله في أرض مسبعة) بالفتح أى ذات سبع (قوله في بية) حى حفرة تحفر لينشب فيها السبع وجهاز يافى الفتن الضم والعكس (قوله حبة) فتمسته بالن للهمة يقال تمس اللحم أخذه يقدم الاسنان ونس الحية عضها قال الرازي * وذات فرين طحون الفرس * تمس لو كنت من تمست وقد ذكر ويقال أيضا تمست الحية بالثين ونمش اللحم أيضا قال الزحشرى الفرق ان التمس بالحرف الاسنان والنمش بالاضراس

لان الظاهر انه مات منه وان مات في الحال فقيه وجهان أحدهما هو قول أنى اسحق أنه يجب عليه القود لان له غورا لوسرية في البدن وفي البدن مقاتل خفية والثاني وهو قول أنى العباس وأبي سعيد الاصطخري أنه لا يجب لانه لا يقتل في الغالب فلا يجب به القود كالوضر به بثقل صغير ولان في المنقل فرقا بين الصغير والكبير فكذلك في المحدث

فصل * وان ضربه بثقل نظرت فان كان كبيرا من حديد أو خشب أو حجر فمات منه وجب عليه القود لما روى أنس رضى الله عنه ان يهوديا قتل جارية على أوضاع لها يصح جرحه فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم بين حجرين ولا به يقتل غالبا فلو لم يجب فيه القود جعل طريقا لاسقاط القصاص وسفك الدماء وان قتله بثقل صغير لا يقتل مثله كالحصاة والقلم فمات يجب القود ولا الذية لانهم انهم يمت من ذلك وان كان بثقل قد يموت منه وقد لا يموت كالصفا فان كان في مقتل وفى حصى وفى صغيرا وفى حرسه بدا وفى رشده بدا وإلى عليه الضرب فمات وجب القود لان ذلك يقتل غالبا فوجب القود فيه وان رماه من شاطئ أو رمى عليه سائلات وجب القود فيه لان ذلك يقتل في الغالب وان غنقه خنقا شديدا أو عصر خصيتيه عصر اشديدا أو غنقه بمخدة أو وضع يده على فيه ومنعه التنفس الى أن مات وجب القود لان ذلك يقتل في الغالب وان غنقه ثم خلاه ويقى منه متألا الى ان مات وجب القود لانه مات من سراة جنايته فهو كالوضر به وان مات وان تنفس وصح ثم مات لم يجب القود لان الظاهر انه لم يمتهن فم يجب القود كالوضر به وان نسل الجرح ثمات

فصل * وان طرحة في نار أو ماء ولا يمكنه التخلص منه لكثرة الماء والنار أو لجزع عن التخلص بالضعف أو بأن كثره أو اتقاء فيه ومات وجب القود لانه يقتل غالبا وان اتقاء في ماء يمكنه التخلص منه فالتقمه حوت لم يجب القود لان الذى فسله لا يقتل غالبا وان كان في لجة لا يتخلص منها فالتقمه حوت قبل أن يصل الى الماء فقيه قولان أحدهما يجب القود لانه اتقاء في مهلكة فهلك والثاني لا يجب لان هلاكه لم يكن غفله

فصل * وان حبسه ومنعه الطعام والشراب مدة لا يبق فيها من غير طعام ولا شراب فمات وجب عليه القود لانه يقتل غالبا وان أسكه على رجل ليقته فقتله وجب القود على القاتل دون المسك لما روى أبو هريرة عن الخضر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من أعنى الناس على الله عز وجل من قتل غير قائده أو طلب بدم الجاهلية في الاسلام أو بصرع عينه في النوم ما لم تبصره وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليقول القاتل وبصر الصابر ولا نسب غير ملجى ضامه مباشرة فتعلق الضبان بالباشرة دون السبب كالوضر بها فدم فيها آخر رجالات

فصل * وان كتفر جلا وطرحه في أرض مسعة أو بين يدي سبع فقتله لم يجب القود لانه سبب غير ملجى فصار يمكن أسكه على من قتله فقتله وان جمع بينه وبين السبع في زينة أو بيت صغير ضيق فقتله وجب عليه القود لان السبع يقتل اذا اجتمع مع الآدمي في موضع ضيق وان كتفه وتركه في موضع فيه حيات فتمته فمات لم يجب القود ضيقا كان المكان أو واسعا لان الحية تهرب من الآدمي فلم يكن تركه معها ملجى الى قتله وان أنشبه سباعا أو حية بقتل مثلها غالبا فمات منه وجب عليه القود لانه ملجى الى قتله وان كانت حية لا يقتل مثلها غالبا فقيه قولان أحدهما يجب القود لان جنس الحيات يقتل غالبا والثاني لا يجب لان الذى أسعه لا يقتل غالبا

فصل * وان سقاها سائرا فمات وجب عليه القود لانه سبب يقتل غالبا فهو كالوضر به جرحا يقتل غالبا وان خلطه بطعام وتركه في بئره فقد خل رجل فأكله ومات لم يجب عليه القود كالوضر به بما في داره

فدخل رجل بغير إذنه فوقع فيها مات وإن نفسه اليأ وخطله بطعام الرجل فأكله فمات فقيه قولان أحدهما لا يجب القود لأنه أكله باختياره فصار كالقتل بنفسه بسكين والثاني يجب للمروى أبوهرير يرضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الهدية ولا يقبل الصدقة فاهتت اليه يهودية فغير شاة مصلية فأكل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ثم قال لرضوا أيديكم فامها قد اخبرني أنهم مسومة فارسل إلى اليهودية فقال ما حلا على ما صنعت قالت قلت إن تكن نبيا لم يضرك التي صنعت وإن كنت ملكا أو رحا الناس منك فأكل منها بشر بن البراء بن معر ورقت فارسل اليها فقتلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما زلت أجد من الاكلة التي أكلت بخير فهذا أو أن انقطع أبهرى ولأنه سبب غضي إلى القتل غالبا فصار كالقتل بالسلاح وإن سقامها وادعى أنه لم يعلم أنه قاتل فقيه قولان أحدهما أنه يجب عليه القود لأن السم يقتل غالبا والثاني لا يجب لأنه يجوز أن يخفى عليه أنه قاتل وذلك شبهة فسقط بها القود

فصل وإن قتله بسحر يقتل غالبا وجب عليه القود لأنه قتله بما يقتل غالبا فأشبهه إذا قتله بسكين وإن كان مما يقتل ولا يقتل لم يجب القود لأنه عمد خطأ فهو كالوضر به بمصافات **فصل** وإن أكره رجل على أن تترك رجل بغير حق فقتله وجب القود على المكره لأنه تسبب إلى قتله بمعنى غضي إلى القتل غالبا فأشبهه إذا رامه بهم فقتله وأما المكره فقيه قولان أحدهما لا يجب عليه القود لأنه قتله للدفع عن نفسه فوجب عليه القود كالجود من رجل ليقتله فقتله للدفع عن نفسه والثاني أنه يجب عليه القود وهو الصحيح لأنه قتله ظلما لا استبقاء نفسه فأشبهه إذا اضطر إلى الأكل فقتله ليا كره وإن أكره الإمام يقتل رجل بغير حق فإن كان المأمور لا يعلم أنه يقتل بغير حق وجب ضمان القتل من الكفار والقصاص والدية على الإمام لأن المأمور مأمور في قتله لأن الظاهر أن الإمام لا يأمر إلا بالحق وإن كان يعلم أنه يقتله بغير حق وجب ضمان القتل من الكفار والقصاص والدية على المأمور لأنه لا يجوز طاعته فيما لا يحل والدليل عليه ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طاعة لمخلوق في معصية الخلق وقد روي الشافعي رحمه الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أمركم من الولاية بغير طاعة الله فطاعوه فصار كالو قتله من غير أمره وإن أمره ببعض الرعية بالقتل فقتل وجب على المأمور القود علم أنه يقتله بغير حق أو لم يعلم لأنه لا تلزم طاعته فليس الظاهر أنه يأمر بمحق فلم يكن له عذر في قتله فوجب عليه القود وإن أمر بالقتل مبالغة أو تأجيلا لا يعلم أن طاعته لا تحوز في القتل بغير حق فقتل وجب القصاص على الأمر لأن المأمور ههنا كالأهل لا أمر ولو أمره بفرق فقتله فوجب الحد على الأمر لأن الحد لا يجب إلا باللباشر والقصاص يجب بالقتل واللباشر

فصل وإن شهد شاهدان على رجل بما يوجب القتل فقتل بشهادتهما بغير حق ثم رجعا عن شهادتهما وجب القود على الشهود لما روي القاسم بن عبد الرحمن أن رجلا شهدا عنده على كرم الله وجهه على رجل أنه سرق فقطعه ثم رجعا عن شهادتهما فقال لولا علم أنكما تعذما لقطعت أيديكما وأغرهما دية بدو لانهما وصلوا إلى قتله بسبب يقتل غالبا فوجب عليهما القود كالجود ما مات **باب القصاص في الجروح والأعضاء**

يجب قصاص فيادون النفس من الجروح والأعضاء والدليل عليه قوله تعالى وكتبنا عليهم فيه أن النفس بالنفس والعين بالعين والأصبع بالأصبع والأذن بالأذن وأنس بأسن والجروح قصاص وروي أنس رضي الله عنه أن الربيع بنت النضر بن أنس كسرت ثنية جارية فغرموا عليهم الأرض فأبوا وطلبوا الحق فأبوا فأبوا النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بالقصاص فجاء أخوها أنس بن النضر فقال

(قوله شاة مصلية) أي مشوية والصلاء والصلاة يفتح في قصر ويحسّر فيمد ومنه قوله تعالى سبيل نار إذا تخب (قوله ما زلت أجد من الاكلة) أي اشتكى والاكل بالضم هي القصة (قوله فهذا أو أن انقطع أبهرى) الأجر عرق إذا انقطع مات صاحبه ومما بهر أن يضربان من القلب ثم تنسب منهما سائر الشرايين

يرسل الله أن تكسر ثنية الربيع والذي يمشك الحلق لا تكسر ثنيها فقال النبي صلى الله عليه وسلم
كتاب الله القصاص قال فضا القوم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من
لو أقسم على الله لأبره فسمه ولان مادون النفس كالنفس في الحاجة الى حفظها القصاص فكان كالنفس
في وجوب القصاص

فصل ومن لا يقاد غيره في النفس لا يقاد به فيادون النفس ومن اقتيد بغيره في النفس اقتيد به
فيادون النفس لانهما كان مادون النفس كالنفس في وجوب القصاص كان كالنفس فيادون كراهه
فصل وان اشترك جماعة في ايانة عضو دفعة واحدة وجب عليهم القصاص لانه أحد نوعي القصاص
لجاز ان يجب على الجماعة الجناية ما يجب على واحد كالقصاص في النفس وان تفرقت جناباتهم بان
قطع واحد بعض العضو وأبانه الآخر لم يجب القصاص على واحد منهما لان جنابة كل واحد منهما في
بعض العضو فلا يجوز ان يقتص منه في جميع العضو

فصل والقصاص فيادون النفس في شئين في الجروح وفي الاطراف فاما الجروح فينظر فيها فان
كانت لا تنتهي الى عظم كالحاقة ومادون الموضع من الشجاج أو كانت الجناية على عظم ككسر الساعد
والعضد والهاشمة والفتحة لم يجب فيها القصاص لانه لا يمكن الماتة فيه ولا يؤمن أن يستوفي أكثر من
الحق فسط فان كانت الجناية تنهي الى عظم فان كانت موضحة في الرأس أو الوجه وجب فيها القصاص
لانه يمكن الماتة فيه ويؤمن أن يستوفي أكثر من حقه وان كانت فيما سوى الرأس والوجه كالساعد
والعضد والساق والفتحة وجب فيها القصاص ومن أعمها شامس قال لا يجب لانهما خالف موضحة الرأس
والوجه في تقدير الأرض خالفه ما في وجوب القصاص والمقصود هو الاول لانه يمكن استيفاء القصاص
فيهما من غير حيف لانها إلى العظم فوجب فيها القصاص كاللوحدة في الرأس والوجه

فصل وان كانت الجناية موضحة وجب القصاص قدرها طولا وعرضا لقوله عز وجل والجروح
قصاص والقصاص هو الماتة ولا يمكن الماتة في الموضع الا بالماتة في الطول والعرض فان كانت في
الرأس حلق موضعها من رأس الجاني وعلم على القدر المستحق بسواد أو غيره وقصص منها فان كانت
الموضحة في مقدم الرأس أو في مؤخره أو في قزته وأمكن أن يستوفي قدرها في موضعها من رأس
الجاني لم يستوف في غيرها وان كان قدرها يز يدعى مثل موضعها من رأس الجاني استوفى بقدرها
وان جاوز الموضع الذي شجعه في مثله لان الجميع رأس وان كان قدرها يز يدعى رأس الجاني لم يحز
ان ينزل الى الوجه والتفاه لانه قصاص في غير الضو التي جنى عليه ويجب فيها في الارض لانه تعلق
فيه القصاص فوجب البذل فان وضع جميع رأسه ورأس الجاني أكبر فله مجني عليه ان يندى
بالقصاص من أي جانب شامس رأس الجاني لان الجميع محل للجناية وان أراد أن يستوفي بعض حقه
من مقدم الرأس وبعض من مؤخره فقد قال بعض أعمامة لانه لا يجوز لانه يأخذ موضعين موضع قال
الشيخ الامام ويحتمل عددي لا يجوز لانه لا يجوز موضع الجناية ولا قدرها الا ان يقول أهل الحيرة
ان في ذلك زيادة ضرر أو زديتين فيجمع لذلك وان حكاه الموضع في غير الوجه والرأس وقلنا

بالمقصود ما يجب فيها القصاص اقتصص فيها عي ما ذكرناه في الرأس فان كانت في الساعد فزاد قدرها
على ساعد الجاني لم ينزل الى السكف ولم يصعد الى العدران كانت في الساق فزادت على قدر ساق الجاني
لم ينزل الى القدم ولم يصعد الى الفخذ كلا لا ينزل في موضحة الرأس الى الوجه والتفاه
فصل وان كانت الجناية هاشمة ومنقطة ومأومة فله ان يقتص في الموضع التي لها داخل في الجناية
يمكن القصاص فيها يأخذ الأرض في الباقي لانه تعثر فيه القصاص فالتقل الى البذل

(قوله الموضحة) هي التي
تظهر وضوح العظم أي يماضه
(قوله من غير حيف) أي
من غير جور والخيف الجور
والظلم وقد حاف عليه
يجتنب اذا جار (قوله من
مؤخر الرأس أو قزته)
لصلم موضع القزعة حيث
يعلق منه بعضه ويترك بعضه
وهو أعلاه (قوله المقتة)
هي التي تنقل منها العظام
وقيل تنقل العظم أي تكسره
حتى تخرج منها فرائش
العظام والمأومة هي التي
بلغت أم الدماغ وهي الجلدة
التي يجمع الدماغ ويقال
أصنام الرأس

(قوله العين الثالثة) هي التي يباها وسوادها جميعا غير ان صاحبها (١٩١) لا يبصر بها ولها الواقعة لانه لا يطر من

فولم قامت الجبال اذا وقعت
والمرن ما لان من الاله
وموصل الى الضيق (قوله
أختم) اختم داه يترى
الاف فيمنع الشم يقال
رجل أختم بين اختم
ويقال رجل أخوم بين
الخرم وهو الذي خلعت
وزرة أهله أو طرف أهله
لا يبلغ الجذع والوزرة
الحاجز بين المتخربين
والاخوم أيضا الثقوب
الاذن وقد انخرم ثقبه
أي انشق والمستشف
المقبض اليابس مأخوذ
من حشف الثور وأول
الشجاج الخارصة سميت
حارصة لانها تنشق الجلد
يقال خرص انصار الثوب
اذا شقه وخرص للطير
الارض اذا قشرها والباضة
التي تخلع الجلد ونشق اللحم
ورندى من بضعت اللحم
اذا قطعت قطعاً صغيراً
والبضعة القطعة والمثلاجة
الشعبة التي أخذت في
الحجم ولم تبلغ السمحاق ولا
فصل لحوا السمحاق التي بينها
وبين العظم بشرق رقيقة
وقد فسر في الكتاب
والهامة التي تهضم العظم
في تكسره وتزعمولا
تبينها لهم الكسر ومنه
عشيم الشعر لما عظم

فصل في الألف واللام فيجب فيها القصاص في كل ما يقتضي منها إلى مفصل فتؤخذ العين والعين
لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والألف واللام والأذن بالأذن والسن
بالسن والجروح قصاص ولا يمكن للمائة فيها لانها إنما إلى مفصل فوجب فيها القصاص ولا يجوز
أن يأخذ جميعه بقائه لانه يأخذ أكثر من حقه ويجوز أن يأخذ القائمة بالصحة لانه يأخذ دون
حقه وإن أوضح أنه قد بذل ضوؤه عليه فالتقصير منه يجب فيه القصاص وقال فيمن قطع أصبع
رجل قتل كل كفه انه لا قصاص في الكف فقتل أو باسحق قوله في الكف الى العين ولم ينقل قوله
في العين الى الكف فقال في ضوء العين قولان أحدهما لا يجب فيه القصاص لانه سرية فيأخذون
النفس فلم يجب فيه القصاص كالأصبع أصبعه فقتل كل الكف والثاني يجب لانه لا يمكن اتلافه بالباشرة
فوجب القصاص فيه بالسرية كالنفس ومن أصحابنا من حل المستثنين على ظاهرهما فقال يجب
القصاص في السوء قولاً واحداً ولا يجب في الكف لان الكف يمكن اتلافه بالباشرة فلم يجب القصاص
فيه بالسرية بخلاف السوء

فصل في يؤخذ الجفن بالجفن لقوله تعالى والجروح قصاص ولا يمكن القصاص فيه لانها إنما إلى
مفصل فوجب فيه القصاص ويؤخذ جفن البصر بجفن الضرر وجفن الضرر بجفن البصر لانها
متساوية في السلامة من نقص وعدم البصر نقص في غيره

فصل في يؤخذ الألف بالالف لقوله تعالى والألف بالالف ولا يجب القصاص فيه لافي المران لانه
ينتهي الى مفصل ويؤخذ الشام بالاعشم والاعشم بالشام لانها متساوية في السلامة من النقص
وعدم الشم نقص في غيره ويؤخذ البعض بالبعض وهو ان يقدّر ما قطعه بالجزء كالنصف والثلث
ثم يقبض بالنصف والثلث من مارن الجاني ولا يؤخذ قدره بالساحة لانه قد يكون أماً لحاق صغيراً
وأماً الجني عليه كبيراً فإذا اعتبرت المائة بالساحة قطعنا جميع المران بالبعض وهذا لا يجوز ويؤخذ
للتخرب بالمتخرب والحاجز بين المتخربين بالحاجز لانه يمكن القصاص فيه لانها إنما إلى مفصل ولا يؤخذ
مارن جميع بمارن سقطه بحدام أو انحرام لانه يأخذ أكثر من حقه فان قطع من سقط بعض مارنه
مارنا جميعاً فلم يجز عليه أن يأخذ للوجود وينقل في الباقي الى البذل لانه وجد بعض حقه وعدم
البعض فأخذ للوجود وانتقل في الباقي الى البذل وإن قطع الألف من أصله اقتصر من المران لانه
داخل في الحناية يمكن القصاص فيه وينقل في الباقي الى الحكومة لانه لا يمكن القصاص فيه فانتقل
فيه الى البذل

فصل في تؤخذ الأذن بالأذن لقوله عز وجل والأذن بالأذن والأذن بالاذن ولا يمكن استيفاء القصاص فيه
لانها إنما إلى حد فاصل وتؤخذ اذن السميع باذن الاصم واذن الاصم باذن السميع لانها متساوية في
السلامة من النقص وعدم السمع نقص في غيره ويؤخذ الصحيح للثقب والثقب للصحيح لان
الثقب ليس بنقص وإنما ثقب للزينة ويؤخذ البعض بالبعض على ما ذكرناه في الألف ولا يؤخذ
صحيح بمعزوم لانه يأخذ أكثر من حقه يؤخذ القرم بالصحيح ويؤخذ سمه من الحية بقدر ما سقط
منه لما ذكرناه في الأصوهل ويؤخذ غير المستحشف المستحشف فيه قولان أحدهما انه لا يؤخذ
كالاتخاذ اليد الصحيحة بالشلل والثاني يؤخذ لانها متساوية في النقص بخلاف اليد الشللة هنا
لانسواء الصحيحة في النقص فان قطع بعض أذنه وأصمته التطوعاً تحقق يجب القصاص لانه
لا يمكن المائة فيها قطع منه وإن قطع أذنه حتى جعله لماعة على خده رجب القصاص لان المائة فيه

منه قال الله كعشم المحتظر والاندال هو بره المجرح قد انعمل الجرح اذا تماثل وعنه كآت يبرو وأصله الاصلاح فدللت بين القوم
أصلحتوه لم الأرض بالسرجين أصلها

ممكناً قطع أذنه حتى نصير معلقة على خده وإن أبان أذنه فأخذته المقطوع وألصقه فالتصق لم يسقط
 القصاص لأن القصاص ونجيب بالإبانة وما حصل من الالتصاق لا حكم له لأنه يجب إزالته ولا يجوز الصلاة
 معه وإن قطع أذنه فاقص منه وأخذ الجاني أذنه فالصقه فالتصق لم يكن للجاني عليه أن يطالبه بقطعه
 لأنه اقص منه بالإبانة وما فعله من الالتصاق لا حكم له لأنه يستحق إزالته للصلاة وذلك إلى السلطان وإن
 قطع أذنه فقطع الجاني عليه بعض أذن الجاني فألصقه الجاني فالتصق فلامجنى عليه أن يورد فيقطعه
 لأنه يستحق الإبانة ولم يرد ذلك وإن جنى على رأسه فذهب عقله وعلى أنه فذهب شمه وعلى أذنه
 فذهب سمع لم يجب القصاص في العقل والشم والسمع لأن هذه للمعاني في غير محل الجناية فلم يكن
 القصاص فيها

(فصل) وتؤخذ الشفة الشفة وهو ما بين جلد الفم والحدين علوا وسفلا ومن أعصابنا من قال
 لا يجب فيه القصاص لأنه قطع لحم لا ينهي إلى عظم فلم يجب فيه القصاص كالباضعة والمتلاحة
 والصحيح هو الأول لقوله تعالى والجروح قصاص ولأنه ينتهي إلى لحم معلوم يمكن القصاص فيه فوجب
 فيه القصاص

(فصل) ويؤخذ السن بالسن لقوله تعالى والسن بالسن ولم يروناه في أول الباب في حديث الربيع
 بنت النضر بن أنس ولأنه محدود في نفسه يمكن القصاص فيه فوجب فيه القصاص ولا يؤخذ سن صحيح
 بسن مكسور لأنه يأخذ أكثر من حقه ويؤخذ المكسور بالصحيح ويؤخذ منه من الدية بقدر
 ما انكسر منه علما كراهه في الأضراس والأذن ويؤخذ الزناجب إذا اتفق محلها لهما متساويان
 وإن قطع سناراً فليس للجاني مثلها وجبت عليه الحكومة لأنه تعذر مثل فوجب البديل وإن كان
 له مثلها في غير موضع القلوع لم يؤخذ كالأضراس من أصله بسن أخرى وإن كسر نصف سنه وأمكن أن
 يقص منه نصف سنه اقص منه فإن لم يكن يجب بقدره من دية السن وإن وجبه القصاص في
 السن فاقص ثم ينثله مكانه سن آخر ففيه قولان أحدهما إن الثابت هو القلوع من جهة الحكم لأنه
 مثله في محل فصار كالقلوع من صغير ثم ثبت فعله هذا يجب على المجني عليه دية سن الجاني لأنه قطع سنه بغير
 سن والقول الثاني إن الثابت به بمجدة لأن الغالب أنه لا يستخف فعلى هذا وقع القصاص موقعه
 ولا يجب عليه شيء للجاني وإن قطع سن رجل فاقص منه ثم ثبت للجاني سن في مكان السن الذي اقص
 منه فإن قلنا إن الثابت به بمجدة لم يكن للمجنى عليه قلمه لأنه استوفى ما كان له وإن قلنا إن الثابت هو
 القلوع من جهة الحكم فهل يجوز للمجنى عليه قلمه فيه وجهان أحدهما أنه إن قطع قلمه ولو ثبت لقب
 مرة لأنه أعدهم السن فاستحق أن يعصم سنه والثاني ليس له قلمه لأنه يجوز أن يكون هبة بمجدة
 ويجوز أن يكون هو القلوع فلم يجز قلمه مع الشك

(فصل) ويؤخذ اللسان باللسان لقوله تعالى والجروح قصاص ولأنه حد انتهي إليه فاقص فيه
 فلا يؤخذ لسان الناطق باللسان الآخر لأنه يأخذ أكثر من حقه ويؤخذ لسان الآخر بلسان
 الناطق لأنه يأخذ بعض حقه وإن قطع نصف لسانه أو ثلثه اقص من لسان الجاني في نصفه أو ثلثه وقال
 أبو إسحق لا يقص منه لأنه لا يأمن أن يجاوز القدر المستحق والمذهب أنه يقص منه لأنه لا يقوله إذا
 أسكن القصاص في جيمه أسكن في بعضه

(فصل) وتؤخذ اليد باليد والرجل بالرجل والأصابع بالأصابع والانامل بالانامل لقوله تعالى والجروح
 قصاص ولأن لحمها فصل يمكن القصاص فيها من غير حرق فوجب فيها القصاص وإن قطع يده من
 الكوع اقص منه لأنه مفصل وإن قطع من نصف الساعد فله أن يقص من الكوع لأنه داخل في

(قوله الانامل) هي رؤس
 الاصابع واحدها أظفة
 بالفتح والضم وقد ذكر
 (قوله من الكوع)
 الكوع طرف الزند الذي
 على الأبهام والكروم
 الذي على الخصر

الجناية يمكن القصاص فيها أو يأخذ الحكومة في الباقي لأنه كسر عظم لا يمكن المائلة فيه فاقطع فيه إلى البدل وإن قطع من المرفق فله أن يقتص منه لأنه مفصل وإن أراد أن يقتص من الكوع ويأخذ الحكومة في الباقي لم يكن لذلك لأنه يمكنه أن يستوفي جميع حقه بالقصاص في عمل الجناية فلا يجوز أن يأخذ القصاص في غيره وإن قطع يده من نصف العنقه فله أن يقتص من المرفق ويأخذ الحكومة في الباقي وله أن يقتص في الكوع ويأخذ الحكومة في الباقي لأن الجميع مفصل داخل في الجناية ويخالف إذا قطعها من المرفق وأراد أن يقتص من الكوع لأن هناك يمكنه أن يقتص في الجميع في عمل الجناية وههنا لا يمكنه أن يقتص في موضع الجناية وإن قطع يده من الكتف وقال أهل الخبرة أنه يمكنه أن يقتص منه من غير جائرة اقتص منه لأنه مفصل يمكن القصاص فيه من غير حيف وإن أراد أن يقتص من المرفق أو الكوع لم يجوز لأنه يمكنه أن يقتص من عمل الجناية فلا يجوز أن يقتص في غيره وإن قال أهل الخبرة أنه يخاف أن يحصل به جائرة لم يجوز أن يقتص فيه لأنه لا يأمّن أن يأخذ زيادة على حقه وله أن يقتص في المرفق ويأخذ الحكومة في الباقي وله أن يقتص في الكوع ويأخذ الحكومة في الباقي لما ذكرناه وحكم الرجل في القصاص من مفاصلها من القدم والركبة والورك وما يجب فيها بينهما من الحكومات حكم اليد وقد بيناه

(فصل) ولا تؤخذ يد صحيحة بيد شلاء ولا رجل صحيحة برجل شلاء لأنه يأخذ فوق حقه وإن أراد الجني عليه أن يأخذ الشلاء بالصحيحة نظرت فإن قال أهل الخبرة أنه انقطع لم تنسب العروق ودخل الهواء إلى البدن وخيف عليه لم يجوز أن يقتص منه لأنه يأخذ نقاب طرف وإن قالوا لا يخاف عليه فله أن يقتص لأنه يأخذ دون حقه فإن طلب مع القصاص الأرض لنقص الشلل لم يكن له لأن الشلاء كالصحيحة في الخلقة وإنما تنقص عنها في الصفة فلم يؤخذ الأرض للنقص مع القصاص كما لا يأخذ ولي المسلم من التمس مع القصاص أرش لنقص الكفر وفي أخذ الشل بالشل وجهان أحدهما أنه يجوز لانهما متساويان والثاني لا يجوز وهو قول أبي إسحق لأن الشلل علة والعلل يختلف تأثيرها في البدن فلا تتحقق المائلة بينهما

(فصل) ولا تؤخذ يد كاملة الأصابع بيد ناقصة الأصابع فإن قطع من له خمس أصابع كف من له أربع أصابع أو قطع من له ست أصابع كف من له خمس أصابع لم يكن للجني عليه أن يقتص منه لأنه يأخذ أكثر من حقه وله أن يقطع من أصابع الجاني مثل أصابعه لانهاداخله في الجناية ويمكن استيفاء القصاص فيها وهل يدخل أرش ماتحت الأصابع من الكف في القصاص فيه وجهان أحدهما يدخل كما يدخل في دينها والثاني وهو قول أبي إسحق أنه لا يدخل بل يأخذ مع القصاص الحكومة لما تحتها والفرق بين القصاص والدية أن الكف يقع الأربعة في الدية ولا يتبعها في القصاص ولهذا لو قطع أصابعه وتأكل منها الكف واختار الدية لم يلزمه أكثر من دية الأصابع ولو طالب القصاص قطع الأصابع وأخذ الحكومة في الكف وتؤخذ يد ناقصة الأصابع يد كاملة الأصابع فإن قطع من له أربع أصابع كف من له خمس أصابع أو قطع من له خمس أصابع كف من له ست أصابع فلم يجز عليه أن يقتص من الكف ويأخذ دية الأصابع الخامسة أو الحكومة في الأصابع السادسة لأنه وجد بعض حقه وعدم البعض فأخذ الملو جود وانتقل في المعدوم إلى البدل كالوقوف عضو بن ووجد أحدهما

(فصل) ولا يؤخذ أصلي بزايدة فإن قطع من له خمس أصابع أصابعه كف من له أربع أصابع أصابعه وأصبع زائدة لم يكن للجني عليه أن يقتص من الكف لأنه يأخذ أكثر من حقه ويجوز أن يقتص من الأصابع الأصلية لانهاداخله في الجناية ويأخذ الحكومة في الأصابع الزائدة وما تحت الزائدة من

الكف يدخل في حكومتها وهل يدخل ماتحت الاصابع التي اقتص منها في قصاصها على الوجهين ويجوز أن يأخذ الزائد بالاصل فان قطع من له أربع أصابع أصلية وأصبح زائدة كف من له خمس أصابع أصلية فلم يجز عليه أن يقتص من الكف لانه دون حقه ولائيه له نقصان الاصبع الزائدة لان الزائدة كالأصلية في الخلقة وإن كان لكل واحد منهما أصبع زائدة فطرت فان لم يختلف عملهما أخذ أحدهما الاخرى لانهما متساويان وإن اختلف عملهما لم تؤخذ أحدهما بالآخرى لانهما مختلفان في أصل الخلقة

(فصل) وإن قطع من له يد مهيعة كمن رجل له أصبعان مثلا وإن لم يقتص منه في الكف لانه يأخذ كالأصابع ناقص ويجوز أن يقتص في الاصابع الثلاثة المهيعة لانها مساوية لأصابعه يأخذ الحكومة في الشلاخ لانه لا يعيد ما يأخذه ويدخل في حكومة الشلاخين أرض ماتحتها من الكف وهل يدخل أرض ماتحت الثلاثة في قصاصها على الوجهين

(فصل) ولا تؤخذ يد لأظفارها لا يد لأظفارها لان اليد بلا أظفار ناقصة فلا تؤخذ بها يد كاملة وتؤخذ يد بلا أظفارها يد لها أظفار لانه يأخذ بعض حقه

(فصل) فان قطع أصبع رجل فتأكل منه الكف وجب القصاص في الاصبع لانه أتلفه بجنابة عمد ولا يجب في الكف لانه لم يتلفه بجنابة عمد لان العمد فيه أن ياتر به بالانلاف ولم يوجد ذلك ويجب عليه دية كل أصبع من الاصابع لانها تلفت بسبب جنابته ويدخل في دية كل أصبع أرض ماتحت من الكف لان الكف تابع للاصابع في الدية وهل يدخل ماتحت الاصبع التي اقتص منها في قصاصها على الوجهين

(فصل) وتؤخذ اليتان باليتين وهما التانتان بين الظهر والفخذ وقال بعض أصحابنا لا تؤخذ وهو قول الزنزي رحمة الله عليه لانه لحم متصل بلحم فأنشبه لحم الفخذ والمذهب الاول لقوله تعالى والجروح قصاص ولانها ممتنيتان الى حد فاصل فوجب فيها القصاص كاليد

(فصل) ويقطع الذكر بالذكور لقوله تعالى والجروح قصاص ولانه ينتهي الى حد فاصل يمكن القصاص فيه من غير حيف فوجب فيه القصاص ويؤخذ بعضه ببعضه وقالوا سحقي لا يؤخذ بعضه ببعضه كقتال في اللسان والمذهب الاول لانه اذا أمكن القصاص في جميعه أمكن في بعضه ويؤخذ ذكر الفحل بذكر الحصى لانه كذا كذا الفعل وعدم الانزال المعنى في غيره ويقطع الاغلف بالخنثون لانه يزيد على الخنثون بمجدة يستحق ازالها بالختان ولا يؤخذ جميعه بأشل لان الاشمل ناقص بالشلل فلا يؤخذ به كمثل

(فصل) ويقطع الاثنيان بالاثنيين لقوله تعالى والجروح قصاص ولانه ينتهي الى حد فاصل يمكن القصاص فيه فوجب فيه القصاص فان قطع احدي الاثنيين وقال أهل الخبر انه يمكن أخذها من غير انلاف الاخرى اقتص منه وإن قالوا انه يؤدي قطعها الى انلاف الاخرى لم يقتص منه لانه يقتص من اثنين بواحدة

(فصل) واختص أصحابنا في الشفرين فمنهم من قال لاقصاص فيهما وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفريابي رحمة الله لانه لحم وليس له مفصل ينتهي اليه فلا يجب فيه القصاص كالحكم الفخذ ومنهم من قال يجب فيه القصاص وهو المنصوص في الام لانها الحان عيطان بالفرج من الجانبين يعرف انها ممتنيتان فوجب فيها القصاص

(فصل) وإن قطع رجل ذكركه في مشكل وأثنييه وشفره وطالب حقه قبل أن يقين حاله أنه ذكركه

(قوله ويؤخذ الاغلف بالخنثون) هو الذي لم يخنث يقال اغلف واغلف مأخوذ من الغلاف وهو الغشاء والغطاء لانه ينطى الحشفة ويستترها (قوله شفره) ومشافرها شروفا

أو اتى نظرت فان طلب القصاص لم يكن له لجواز أن يصكون امرأة فلا يجب عليه شيء من ذلك
قصاص وان طلب المال نظرت فان عفا عن القصاص أعطي أقل حقيه وهو حق امرأة فيعطى دية
عن الشفيعين وحكومة في الذكر والاثنين فان بان أنه امرأة فقد استوفت حقها وان بان أنه رجل
تم له الباقي من دية الذكر والاثنين وحكومة عن الشفيعين فان لم ينف عن القصاص وقب القصاص
الى أن يتبين أنه يجوز أن يكون امرأة فلا يجب عليه القصاص وأما المال ففيه وجهان أحدهما
وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه لا يعطى لان دفع المال لا يجب مع القود وهو مطالب بالقود
فستقط المطالبة بالمال والوجه الثاني وهو قول أكثر أصحابنا أنه يعطى أقل ما يستحق مع القود
لأنه يستحق القود في عضو والمال في غيره فلم يكن دفع المال مقوا عن القود فيعطى حكومة في
الشفيعين ويوقف القود في الذكر والاثنين وقال القاضي أبو حامد المروزي في جامعته يعطى دية
الشفيعين وهذا خطأ لانهم بان أن نهرجل فيجب القود في الذكر والاثنين والحكومة في الشفيعين
فصل وما وجب فيه القصاص من الاعضاء وجب فيه القصاص وان اختلف العضوان في الصغر
والكبر والعلول والقصر والصحة والمرض لان الواجب اعتبار المساواة في هذه المعاني سقط القصاص في
الاعضاء لانه لا يكاد أن يتفق العضوان في هذه الصفات فسقط اعتبارها

فصل وما انقسم من الاعضاء الى يمين ويسار كالعين واليد وغيرهما لم تؤخذ اليمين فيه باليسار
ولا اليسار باليمين وما انقسم الى أعلى وأسفل كالشفة والحنك لم يؤخذ الأعلى بالأسفل ولا الأسفل
بالأعلى ولا يؤخذ سن بسن غيرهما ولا أصبع بأصبع غيرهما ولا أنملة بأنملة غيرهما لانها جوارح مختلفة المنافع
والأما كمن لم يؤخذ بعضها ببعض كالعين بالأنف واليد بالرجل ولا يؤخذ بعضها ببعض عما ذكرناه
لا يؤخذ وان رضى الجاني والجني عليه وكذلك ما لا يؤخذ من الاعضاء الكاملة بالاعضاء الناقصة
كالعين الصحيحة بالفاقة واليد الصحيحة بالسلاء لا يؤخذ وان رضى الجاني والجني عليه بأخذها
لان السماء لاستباح بالاباحة

فصل وان جنى على رجل جناية يجب فيها القصاص ثم قتله وجب القصاص فيهما لانهما
جنايتان يجب القصاص في كل واحدة منهما فوجب القصاص فيهما عند الاجتماع كقطع اليد والرجل
فصل وان قتل واحدا جماعة أو قطع عضو من جماعة لم تندخل حقوقهم لانها حقوق مقصودة
لأدبيين فلم تندخل كالديون فان قتل أو قطع واحدا بعد واحد اقتص منه لأول لان له مزية بالسبق
وان سقط حق الاول بالعفو اقتص للثاني وان سقط حق الثاني اقتص للثالث وعلى هذا اذا اقتص
منه لواحد بعينه تعين حق الباقي في الدية لانه فاتهم القود بغير رضاهم فانتقل حقهم الى الدية كالمات
القاتل أو زال طرفه وان قتلهم أو قطعهم دفعة واحدة أو أشكل الحال أقرع بينهم فمن خرج له
القرعة اقتص له لانه لا مزية لبعضهم على بعض فقدم بالقرعة كقلنا فيمن أراد السفر ببعض نسائه
فان خرجت القرعة لواحد ففعا عن حقه أعيذت القرعة للباقيين لتساويهم وان ثبت القصاص
لواحد منهم بالسبق أو بالقرعة فبدر غيره واقتص صار مستوفيا لحقه وان أساء في التقدم على من هو
أحق منه كقلنا فيمن قتل مرئيا بغير إذن الامام أنه يصير مستوفيا لقتل الردة وان أساء في الاقتيات
على الامام وان قتل رجل جماعة في المحاربة ففيه وجهان أحدهما أن حكما حكم لو قتلهم في غير
المحاربة والثاني أنه يقتل بالجوع لان قتل المحاربة لحق الله تعالى ولهذا لا يسقط بعفو فقد دخل
كحد والله تعالى

فصل وان قطع يد رجل وقتل آخر قطع للقلوع ثم قتل للقتول تقدم القلع وتأخر لا تاذا

فمنه القتل سقط حتى المقطوع وإذا قدمنا القطع لم يسقط حتى المقتول وإذا أمكن الجمع بين الحقيقتين من غير نقص لم يجوز استقام أحدهما ويخالف إذا قتل اثنين لأنه لا يمكن إبقاء الحقيقتين فقدم السابق وإن قطع أصبعان من بين رجل ثم قطع عين آخر قطع الأصبع للأول ثم قطعت اليد الثانية وبذرع إليه أورش الأصبع ويخالف إذا قطع ثم قتل حيث قلنا أنه يقطع للأول ويقتل للثاني ولا يلزمه نقصان اليد شي لان النفس لا تنقص بنقصان اليد ولهذا يقتل بجميع اليد بمقطوع اليد واليد تنقص بنقصان الأصبع ولهذا لا تقطع اليد الصحيحة بيد ناقصة الأصابع وإن قطع بين رجل ثم قطع أصبعاً من يدرجل آخر قطعت يمينه للأول لأن حقه سابق ويخالف إذا قتل رجلاً ثم قطع يده آخر حيث آخرنا القتل وإن كان سابقاً لأن هناك يمكن إبقاء الحقيقتين من غير نقص بدخل على ولي المقتول يقطع اليد وههنا بدخل النقص على صاحب اليد بنقصان الأصبع

(فصل) وإن قتل رجلاً وارثاً وقطع بين رجل ومرق قدم حتى الأدنى من القتل والقطع وسقط حتى الله تعالى لأن حق الأدنى مبني على التشديد فقدم على حق الله تعالى
(باب استيفاء القصاص)

من ورث المال وورث البدية لما روى الزهري عن سعيد بن المسيب قال كان عمر رضي الله عنه يقول لا ترث المرأة من دية زوجها حتى قاله الضعفاك بن قيس كتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ورث امرأة أو أباها أو أخاً من دية زوجها فرجع عمر رضي الله عنه عن ذلك وبقي من البدية دينه وبنفسها وصيته وقال أبو ثور لا يقضي منها الدين ولا ينفق منها الوصية لأنها تجب بعد الموت والمذهب الأول لأنه مال ملكه الوارث من جهته ففرض منه دينه ونفذت منه وصيته كسائر أمواله ومن ورث المال وورث القصاص والدليل عليه ما روى أبو ثور عن الكعب بن أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثم أتتم يا خرافة قد قتلتم هذا القاتل من هذيل وأبناؤه عاقله فن قتل بعده قتيلاً فاهله بين خيرتين إن أجبا وقتلوا وإن أجبروا أخذوا البدية وإن قطع مسلم طرف مسلم ثم أرند ومات في الزدة وقتلنا بأصبع القولين أنه يجب القصاص في طرفه فقد نقل الزني أنه قال يقصص وليه المسلم وقال الزني رحمه الله لا يقصص غير الإمام لأن المسلم لا يرثه فن أمهنا بمن قال لا يقصص غير الإمام كما قال الزني وحل قول الشافعي رجعة الله عليه على الإمام وقال عامة أمهنا بنا يقصص المناسب لأن القصد من القصاص التشفي ودرك الفيط والتشفي ينشئ هو المناسب ويجوز أن يثبت القصاص لمن لا يرث شيئاً كالأول قتل من له وارث وعليه دين عظيم بالتركة فإن القصاص للوارث وإن لم يرث شيئاً وإن كان للوارث صغيراً أو مجنوناً لم يستوف له الولي لأن القصاص من القصاص التشفي ودرك الفيط وذلك لا يحصل باستيفاء الولي ويجب على القاتل أن يبلغ الصغير أو يعقل المجنون لأن فيه حظاً للقاتل بل لا يقتل وفيه حظاً للولي عليه ليحصل له التشفي فإن أقام القاتل كفيلاً ليخطى لم يجوز تخفيفه لأن فيه تفريراً بحق المولى عليه بأن يهرب فيضيق الحق وإن وثب العبيد أو المجنون على القاتل فقتله فقيم موبهات أحدهما أنه يصير مستوفياً لحقه كما لو كانت له ودية عند رجل فأنفاه والثاني لا يصير مستوفياً لحقه وهو الصحيح لأنه ليس من أهل استيفاء الحقوق ويخالف الوديعه فاتها وتلفت من غير فضل يرى منها المودع ولو هلك الجاني من غير فضل لم يرأ من الجناية وإن كان القصاص بين صغير وكبير لم يجوز للكبير أن يستوفي وإن كان بين عاقل ومجنون لم يجوز للعاقل أن يستوفي لأنه مشترك بينهما فلا يجوز لأحدهما أن ينفرده فإن قتل من لا وارث له كان القصاص للمدين واستيفاءه إلى السلطان وإن كان له من يرث منه بعض القصاص كان استيفاءه إلى الوارث والسلطان ولا يجوز لأحدهما أن ينفرده لما ذكرناه

(قوله إنهم الضباني) بكسر الصاد وهم بطن من بني كلاب منهم شمر بن ذي الجوشن قاتل الحسين عليه السلام أسماؤا بيا بجميع ضب لأن أسماؤهم ضب وضيب وضب وحسل وحسيل بنو معاوية بن كلاب (قوله بين خيرتين) الخبر مثل العنب الاسم من قولك اختاره الله تعالى يقال محمد صلى الله عليه وسلم خير من خلقه وخبر الله أيضاً بالتكسين وأما الخبر فهو الاسم من قولك خرافة تعالى في هذا الاسم (قوله لأن القصاص التشفي) هو الفعل من شفي المريض وهو يرؤه من العلة وزوالها كأنه يبرأه من الفيط ويزيله عنه يقال شفيت من غيظي واستغفيت بكنا

﴿فصل﴾ وإن قتل رجل وله اثنان من أهل الاستيفاء فبدرأ أحدهما وقتل القاتل من غير إذن أخيه فيه قولان أحدهما لا يجب عليه القصاص وهو الصحيح لأن له في قتله حقا فلا يجب عليه القصاص بقتله كالأب يجب الحد على أحد الشريرين في وطء الجارية المشتركة والثاني يجب عليه القصاص لأنه اقتصر في أكثر من حقه فوجب عليه القصاص كالجواب له القصاص في طر فقتله ولأن القصاص يجب بقتل بعض النفس إذا عري عن الشبهة ولهذا يجب على كل واحد من الشريرين في القتل وإن كان قاتلا لبعض النفس والنصف الذي لأخيه لا شبهة فيه فوجب القصاص عليه بقتله وإن عفا أحدهما عن حقه من القصاص ثم قتله الآخر بعد العلم بالعفو نظرت فإن كان بعد حكم الحاكم بسقوط التودعنه وجب عليه القصاص لأنه لم يبق له شبهة وإن كان قبل حكم الحاكم بسقوط التودعنه فإن قلنا يجب عليه القود إذا قتله قبل العفو فلان يجب عليه إذا قتله بعد العفو أولى وإن قلنا لا يجب عليه قبل العفو فبإدعاء العفو قولان أحدهما يجب عليه لأنه لاحق له في قتله فصار كالجواب ثم قتله أحدهما والثاني لا يجب لأن على مذهب مالك رحمة الله عليه يجب له القود بعد عفو الشرير فيمير ذلك شبهة في سقوط التودعنه فإذا قلنا إنه يجب القصاص على الابن القاتل وجب دية الأب في تركه قتله نصفه إلا إذا لاخ الذي لم يقتل ونصفه إلا إذا لاخ القاتل ولورثته بعده وإذا قلنا لا يجب القصاص على الابن القاتل وجب عليه نصف دية المقتول لأنه قتله وهو يستحق نصف النفس والإخ الذي لم يقتل نصف الدية وفيمن يجب عليه قولان أحدهما يجب على الابن القاتل لأن نفس القاتل كانت مستحقة لها فإذا أنقها أحدهما لزمه ضمان حتى الآخر كالأب كانت لها ودية عند رجل قاتلها أحدهما فعلى هذا إن أبرأ الابن الذي لم يقتل وورثته قاتل أي من نصفه لم يصح إبرأؤه لأنه أبرأ من لاحق له عليه وإن أبرأ أخاه صح إبرأؤه لأنه أبرأ من عليه لاحق والقول الآخر أنه يجب ذلك في تركه قاتل أيه لأنه قد سقط المال فوجب في تركه القاتل كما لو قتلها ابني ويخالف الودية فإنه لو أنقها ابني وجب حقه عليه والقاتل لو قتله أجنبي لم يجب حقه عليه فعلى هذا أبرأ أخاه لم يصح إبرأؤه وإن أبرأ ورثته قاتل أيه صح إبرأؤه ولورثة قاتل الأب مطالبة الابن القاتل بنصف الدية لأن ذلك لم يتم عليه فلا يسقط إبرأؤهم عن الابن الآخر

﴿فصل﴾ ولا يجوز استيفاء القصاص إلا بحضور السلطان لأنه يقتصر إلى الاجتهاد ولا يؤمن فيه الحيف مع قصد التثني فإن استوفاه من غير حضرة السلطان عززه على ذلك ومن أعماه بنام قال لا يعزله لاستوفى حقه والمنصوص أنه يعزله لأنه انقياد على السلطان والمستحب أن يكون بحضرة شاهدين حتى لا ينكر المجني عليه الاستيفاء وعلى السلطان أن يتفقد الآلة التي يستوفى بها القصاص فإن كانت كالة ممنوع من الاستيفاء بها لما روى شداد بن أسرى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليعد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته وإن كانت مسومة ممنوع من الاستيفاء بها لأنه يفسد البدن ويمنع من غسله فإن عمل واستوفى بأكالة أو بألتمسومة عزز فإن طلب من له القصاص أن يستوفى بنفسه فإن كان في الطرف لم يمكن منه لأنه لا يؤمن مع قصد التثني أن يجني عليه بما لا يمكن تلافيه وإن كان في النفس فإن كان يكمل للاستيفاء بالقود والمعرفة مكن منه لقوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا وأقوله صلى الله عليه وسلم من قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرين أن أحبوا قتلوا وأن أحبوا أخذوا الدية ولأن القصاص من نصص التثني ودرك الفيض فمكن منه وإن لم يكمل للاستيفاء أمر بالتوكيل فإن لم يكن من يستوفى بغير عوض استؤجر من خسر المصالح من يستوفى لأن ذلك من المصالح وإن لم يكن خسر أو كان ولكنه يحتاج

(قوله ولا يؤمن فيه الحيف)
وهو الظم والجور حاف
عليه جار قال الله تعالى أم
يخافون أن يحيف الله عليهم
(قوله ولا يستوفى بأكالة كالة)
أي لأحد لهما من يقال
كالت من الشيء كل كالة
وكالة أي أعيت وكذلك
البعير إذا أهمل وكل السيف
والرمح والطرف واللسان
يكل كالا وكالا وكولا
وسيف كليل الحد **(قوله)**
فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة
بكسر القاف هي الحالة
وأهية كالجسعة والكسرة
يقال قتله قتلة سوء بالكسر
وكذا الذبحة بالكسر أيضا
فأما القاتع فهي القطة المرة
من المصدر

(قوله فقد جعلنا الولي سلطانا)

السلطان ههنا القهر والعلية

وفي غيره العلة والبرهان

(قوله برأصاحبي وعرجت

رجلي) يقال عرج الرجل

ببسر الرأه يصرح بفتحها

إذا صار أعرج أي خلعت في

مشتبو وزنه الضلع فلم

يفارق حتى صار كأنه خلقه

فيه وعرج بفتح الرأه

يصرح بضمها إذا غمز من

شيء أصابه وزال ذلك عنه

ولم يلزمه (قوله لم يشر

وقد نثر) يقال نثر الصبي

إذا سقطت روضه فبوي

مشعور فإذا ثبت قبل

انقروا أصله انقثر فأبدلت

التاء تاء وأدغمت وقال

انقثر بالتاء أيضا بفتحين من

فوق وقيل للوضع الخوف

من العدو لانه كاللحم

يهجم منه وثغرة النحر

تقرنه ورقبته في وسطه

(قوله اثنتان وثلاثون سنا)

أربع ثمانية وأربع رعايات

وأربعة أياب وراحة

ضواحك واثنا عشر رجا

في كل شقة أربع

نواحي وهي أوصاف من فقد

الفة

الملكاهو أهم منه وجبت الأجرة على الجاني لان الحق عليه فكانت أجرة الاستيفاء عليه كالباقي

كيل الطعام المبيع فان قال الجاني أنا أقتص لك بنفسي ولا أؤدى الا جرمي يجب تمكنه منه لان القصاص

أن يؤخذ منه مثل ما أخذ ولان من زمه إيفاء حتى يسير لم يجوز أن يكون هو المستوفى كالباقي ككيل

الطعام المبيع فان كان القصاص جماعة ومهم من أهل الاستيفاء وتشاحوا أفرع بينهم لانه لا يجوز

اجتماعهم على القصاص لان في ذلك تمذيب الجاني ولا مزية لبعضهم على بعض فوجب التقديم بالفرقة

فصل في وان كان القصاص على امرأة حامل لم يقتص منها حتى تضع قوله تعالى ومن قتل مظلوما

فقد جعلنا الولي سلطانا فلا يصر في القتل وفي قتل الحامل أسراف في القتل لانه يقتل من قتل ومن لم

يقتل وروى عمران بن الحصين رضي الله عنه ان امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت

انما زنت وحى حبلى فدعا النبي صلى الله عليه وسلم ولها فقال له أحسن اليها فأذا وضعت فجئ بها فلما أن

وضعت جاء بها فامر بها النبي صلى الله عليه وسلم فوجت ثم أمرهم فصاروا عليها وإذا وضعت لم تقتل حتى

تسبي الولد البالي لانه لا يعيش الا به وان لم يكن من يرضعه لم يجز قتلها حتى ترضعه ولين كاملين لان

النبي صلى الله عليه وسلم قال للعامة يذهب حتى ترضعه ولانه لما نزل القتل لحفظه وهو حلال فلا يجوز

لحفظه وهو مودود أولى وان وجده مرضعة رتبة جاز أن يقتص لانه يستغنى بها عن الام وان وجد

مرضعات غير رواتب وأوجبت بهيمة يسقى من لبنها فالمستحب لولى الدم أن لا يقتص حتى ترضعه

لان اختلاف اللبن عليه والتربية بلبن البهيمة يفسد طبعه فان لم يصر اقتص منها لان الولد يعيش بالالبان

المتنقلة وبلبن البهيمة وان ادعت الجمل قال الشافعي رحمه الله نجس حتى يشين أمرها واختلف

أصحابنا في فقال أبو سعيد الاصطخري رحمه الله عليه لا نجس حتى يشهد أربع نسوة بالجمل لان

القصاص وجب فلا يجوز قوله وقال كثر أصحابنا نجس بقولها لان الجمل وما يدل عليه من الدم

وعبره بتعذر إقامة البيعة عليه فقبل قوله عليه

(فصل في وان كان القصاص في الطرف فالمستحب أن لا يستوفى الا بعد استقرار الجناية بالاندمال أو

بالسراية الى النفس لاروى عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة قال طعن رجل رجلا بقرن فدخله

لجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقبل أذني فقال دعه حتى يبرأ فأعاده عليه مرتين وأثلاثا والنبي صلى

الله عليه وسلم يقول حتى يبرأ فأقاده منه ثم عرج المستقيفاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال

بري صاحبي وعرجت رجلي فقال النبي صلى الله عليه وسلم لاحت لك فذلك حين نهى أن يستفيد

أحد من جرح حتى يبرأ صاحبه فان استوفى قبل الاندمال جاز للخبر وهل يجوز أخذ الارش قبل

الاندمال فيه قولان أحدهما يجوز كما يجوز استيفاء القصاص قبل الاندمال والثاني لا يجوز لان

الارش لا يستقر قبل الاندمال لانه قد يسرى في النفس ويدخل في دية النفس وقد يشترك غيره في

الجناية فيقتص بخلاف القصاص فانه لا يستقط بسراية ولا يؤثر فيه المشاركة فأذا لم يجوز في القدر

نبي يورأ حسد جيان - هـ هـ يجوز حذبه بما يبيع لانه قوجب في الطاهر فجاز أخذه والثاني

وهو قول في اسحق انه يأخذ قبل الامر من من ارش الجناية أدوية النفس لان ما زاد على دية النفس

لا يثبت ستمزوره لانه ربما سقط معنى - هـ قطع يديه ورجليه وجب في الظاهر ديتان وربما

سرت الجناية الى نفس فرجع الى دية فيأخذ به فان سرت الجناية الى النفس فقد أخذت حقه وان

نسأت أخذت دية أخرى

هـ - هـ وان قع من صغير يفرق وسن كبير ثم عمر وقد حل الخبرة انه برجي أن ينشأ الى مدة

لم يصب منه شيء لا يصرح به لانه لا يتحقق الا ذنبيه قبل الاياس كما لا يتحقق اختلاف الشعر

قبل الاياس من بئانه فان مات قبل الاياس لم يجب القصاص لانه لم يتحقق الاتفاق فلم يقتصم مع الشك
فصل اذا قتل بالسيف لم يقتصم منه الا بالسيف لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم ولان السيف ارجى الآلات فاذا قتل به واقتصم بنبره أخذ فوق حقه لان حقه في القتل
وقد قتل ومذب فان أحرق أو غرق أو رمى بحجر أو رمى من شاطئ أو ضرب بخصب أو حبس مومنه
الطعام والشراب غات فقلوبى أن يقتصم بذلك لقوله تعالى وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به
ولما روى البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه ولا ن
القصاص موضوع على الماتة والماتة ممكنة بهذه الاسباب لجازان يستوفى بها القصاص وله ان يقتصم
منه بالسيف لانه قتل وجب له القتل والتعذيب فاذا عدل الى السيف فقد ترك بعض حقه لجازان قتله
بالسيف قتل بالسيف لان عمل السحر محرم فسقط وبقي القتل فقتل بالسيف وان قتله بالواط أو بسقى
الجرم وفيه وجهان أحدهما هو قولنا في اسحق أنه ان قتله بسقى الجرم قتله بسقى الماء وان قتله بالواط
فعل به مثل ما فعله بحسبه لانه لم تدر مثله حقيقة ففعل به ما هو أشبه بفعله والثاني انه يقتل بالسيف لانه
قتله بما هو محرم في نفسه فاقتصم بالسيف كما قتل بالسحر وان ضرب رجلا بالسيف غات فخرم
بالسيف فلم يمت كره عليه الضرب بالسيف لان قتله مستحق وليس ههنا ما هو ارجى من السيف فقتل
به وان قتله بمنقل أو رماء من شاطئ أو منعه الطعام والشراب مدة ففعل به مثل ذلك فلم يمت فيه
قولان أحدهما يكره عليه ذلك الى أن يموت كما قلنا في السيف والثاني انه يقتل بالسيف لانه فعل به
مثل ما فعل به في ازهاق الروح فوجب بالسيف وان جنى عليه جنابة يجب فيها القصاص بأن قطع كفه
أو أوضح رأسه غات فقلوبى أن يستوفى القصاص بما جنى فيقطع كفه ويوضح رأسه لقوله تعالى
والجرم قصاص فان مات به فقد استوفى حقه وان لم يمت قتل بالسيف لانه لا يمكن أن يقطع منه عضوا
آخر ولان يوضح في موضع آخر لانه يصير قطع عضوين بضو وإيضاح موضعين بموضوعة وان جنى
عليه جنابة لا يجب فيها القصاص كالجائفة وقطع اليدين الساعدين غات منه ففيه قولان أحدهما يقتل
بالسيف ولا يقتصم منه في الجائفة ولا في قطع اليدين الساعدين لانه جنابة لا يجب فيها القصاص فلا يستوفى
بها القصاص كالواط والثاني يقتصم منه في الجائفة وقطع اليدين الساعدين لانه جنابة يجوز القتل بها في
غير القصاص لجاز القتل بها في القصاص كالقطع من الفصل وحز الرقبة فان اقتصم الجائفة أو قطع
اليدين الساعدين لم يمت قتل بالسيف لانه لا يمكن أن يجاف جائفة أخرى ولان تجمع منه عضوا آخر فتصير
جائفتان بجائفة وقطع عضوين بضو

فصل وان أوضح رأسه بالسيف اقتصم منه بمقدرة ماضية كاللومى ونحوه ولا يقتصم منه بالسيف
لانه لا يؤمن أن يهشم العظم

فصل وان جنى عليه جنابة ذهب منها وضوء عينيه نظرت فان كانت جنابة لا يجب فيها القصاص
كالهشمة عوج بما يز بل وضوء العين من كافر يطرأ في العين أو أحد بدنه جنابة تقرب منها لانه تعذر
احتفاظه بالعصا فبها الهشمة ولا يقطع الحدقة لانه قصاص في غير محل الجنابة فعدل الى أسهل ما يمكن
كما قلنا في القتل بالواط وان كانت حنابة يمكن فيه القصص كالوضوعة اقتصم منه فن ذهب اضرة فقد
استوفى حقه وان لم يذهب عوج بما يز بل وضوء على ما ذكرنا في الهشمة وان لم يذهب اضرة فقد
قل بعض أصحابنا الهشمة كالهشمة من ذهب اضرة فقد استوفى حقه ونسب عوج على ما ذكرنا من
شيخ الامام ويحتمل عندى انه لا يقتصم منه الهشمة لانه لا يذهب وضوءه مد كره في الهشمة
والدليل عليه ما روى يحيى بن جعدة عن ابي قسمة بن جعدة عن ابي عبد الله بن جعدة عن ابي عبد الله بن جعدة

(قوله فمن اعتدى عليكم)
أخذ غير ما يجب به يقال
عدى واعتدى اذا جاوز
الحد (قوله وان رمى من
شاطئ) الشاطئ الجبل
للمرتفع وقد شفق يشفق
اذا ارتفع (قوله وبقي
ازهاق الروح) هو موتها
وذهاها من قوله تعالى
وزحق الباطل ان الباطل
كان زهوقا زهقت نفسه
زهرى أى خرجت (قوله
بمقدرة ماضية) أى قاطعة
يعلى سيف ماض أى قاطع
(قوله قسم بجائفة) الجائفة
ما يجب البيع أى يؤتى به من
بعد ومنها الحديث الجالب
مرزوق ففقا عنه يتحققها
وقلها وقد ذكر جرارة
بكراسم واسكان لراء
مقدرة الفلأر بقى مثل
مرعاه وهى ذات عروضة
من حديد يتراءى فيها
لنسان وجهه وجعها
مرء على وزن مرع
ومرأ على مثل خطايا

رضي الله عنه فتأزمه فاعطاه فقفا عنيته فقال له عثمان هل لك أن أضعب لك الدية وتعفو عنه فأني
فرقهما إلى علي فدعا علي رضي الله عنه بجمرة فأجابهما ووضع القطن على عينه الأخرى ثم أخذ المرأة
بكتفين فأدناهما من عينه حتى سال إنسان عينه ولان اللطم لا يمكن اعتبار الماتة فيه ولذلك اتفرد من
أذهاب الضوم يجب فيه القصاص فلا يستوفي به القصاص في الضوء كالماتة وإن قلع عين رجل
بالاصبع فأراد المجني عليه أن يقتص بالاصبع فقيع وجهان أحدهما أنه يجوز لأنه يأتي على مائتي عليه
الحديدة مع الماتة والثاني لا يجوز لأن الحد يدبر حتى فلا يجوز بغيره

فصل وإن وجبه القصاص بالسيف فخص به فاصاب غير الموضع وإدعى أنه خطأ فإن كان يجوز
في مثله خطأ فاقول قوله مع يمينه لأن ما يدعيه محتمل وإن كان لا يجوز في مثله الخطأ لم يقبل قوله ولا يسمع
فيه يمينه لأنه لا يتحمل ما يدعيه وإن أراد أن يعود يقتص فقد قال في موضع لا يمكن وقال في موضع
يمكن ومن أصحابنا من قال هو قولان أحدهما لا يمكن لأنه لا يؤمن مثله في الثاني والثاني أنه يمكن
لأن الحق له والظاهر أنه لا يعود إلى مثله ومن أصحابنا من قال إن كان يحسن مكن لأن الظاهر أنه لا يعود
إلى مثله وإن لم يحسن لم يمكن لأنه لا يؤمن أن يعود إلى مثله وحمل القولين على هذين الحالين وإن
وجبه القصاص في موضحة فاستوفى أكثر من حقه أو وجبه القصاص في آفة فقطع أمتين
فإن كان علما وجب عليه القود في الزيادة وإن كان خطأ وجب عليه الأرض كالمفعول ذلك في غير
القصاص وإن استوفى أكثر من حقه باسطراب الجاني لم يلزمه شيء لأنه حصل بفعله بهدر

فصل وإن اقتص من الطرف الجديدة مسمومة فبطل يجب عليه القصاص لأنه تاف من جائز
وغير جائز ويجب نصف الدية لأنه ملك من مضمون وغير مضمون فسقط النصف ووجب النصف
فصل وإذا وجبه القصاص في يمينه فقال أخرج يمينك فأخرج السار من كمينه فقطعها فإن قال
تعمدت أخرج اليسار وعلمت أنه لا يجوز قطعها عن اليمين لم يجب على القاطع ضمان لأنه قطعها بغيره
ورضاء وإن قال ظننتها اليمين أو ظننت أنه يجوز قطعها عن اليمين نظرت في المستوفى فإن جهل أنها اليسار
لم يجب عليه القصاص لأنه موضع شبهة وهل يجب عليه الدية فيه وجهان أحدهما لا يجب عليه لأنه
قطعها ببذل صاحبها والثاني يجب وهوذهب لأنه بذل على أن يكون عوضا عن اليمين فإذا لم يصح
العوض وتلف العوض وجبه بدل كما لو اشترى سلعة بعوض فاعده وتلف عنده فإن علم أنه اليسار
وجب عليه ضمانه وفيها يضمن وجهان أحدهما وهو قول أبي حنيفة إن الوكيل أنه يضمن بالقود لأنه
تعمد قطع يد محرمة والثاني وهوذهب لأنه لا يجب القود لأنه قطعها ببذل الجاني ورضاء وتزعم الربة
لأنه قطع يدا لا يستحقها مع العلم به فإن وجبه القود في اليمين فصالحه على اليسار لم يصح الصلح لأن
الدعاء لا يستباح بالعوض وهل يسقط القصاص في اليمين فوجهان أحدهما يسقط لأن عدوله إلى
اليسار وترك القصاص في اليمين والثاني لا يسقط لأنه أخذ اليسار على أن يكون بدلا عن
اليمين وإزالة البذل ففي حقه في البذل فإذا قلنا لا يسقط القصاص فله على المعتص دية اليسار وللقصاص
عليه معاص في اليمين وإن قل به يسقط القصاص فله دية اليمين وعليه دية اليسار وإن كان القصاص
على مجنون وقاله المجني عليه أخرج يمينك فأخرج يساره فقطعها وجب عليه المعاص إن كان عالما
أو الله به وإن كان جاهلا لا بذل المجنون لا يصح قصم كل واحد قطعه

فصل إذا اقتص في أطراف فسرى إلى نفس الجاني مات لم يجب ضمان السراية لما روي أن عمر
وعلي رضي الله عنهما قالوا لا يبيح موت من اتهم أصلا بدينه وإن جنى على طرف رجل فاقص منه
ثم سرت الجانية إلى نفس المجني عليه ثم برى القصاص إلى نفس الجاني كانت سراية القصاص إلى نفس

(قوله سال إنسان عنيته)
إنسان العين الثالثة التي
برى في السواد ويجمع على
أنسى

الجاني قصاصاً عن سرقة الجناية إلى نفس الجاني عليه لأنه لما كانت السرقة كالجناية في إيجاب القصاص كانت كالجناية في استيفاء القصاص وإن سرى القصاص إلى نفس الجاني فسمرت الجناية إلى نفس الجاني عليه فقيروهما أحدهما إن السرقة قصاصاً لانهما سرقة قصاص فوقت عن القصاص كما لو سرقت الجناية فسر القصاص والثاني وهو الصحيح أن السرقة حد ولا تكون قصاصاً لانهما سبق وجوب القصاص فلا يجوز أن تكون قصاصاً مما وجب بعدها ففعل هذا يجب في تركه الجاني نصف الدية لأنه قد أخذ منه بقدر نصف الدية وبقي النصف

﴿فصل﴾ من وجب عليه قتل بغير أورد قاتلاً أو زناً أو قصاصاً فالتحق بالحرم قتل ولم يمنع الحر من قتله والدليل عليه قوله عز وجل وأقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تقتلوا بوجوب الحر ضئافه فلم يمنع منه كقتل الحية والعقرب

﴿فصل﴾ ومن وجب عليه قصاص في النفس فثبت عن مال أو وجب عليه قصاص في الطرف فزال الطرف وله مال ثبت حق الجاني عليه في الدية لأن ما ضمن بسبيل على سبيل البديل إذا تعذر أحدهما ثبت الآخر كذوات الأمثال

﴿باب العفو عن القصاص﴾

ومن وجب عليه القصاص وهو جازاً التصرف فله أن يقتص وله أن يعفو عن المالك لما روى أبو هريرة الكعبى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثم أتت يا خزيمة قد قتلتم هذا القتل من هذيل وأرادوا عاقبه فن قتل بعده قتيلاً فاهله بن خزيمة أن أحيوا قاتلوا وأن أحيوا أخذوا الدية فان عنام طلقاً بيننا على ما يجب بقتل العمد وفيه قولان أحدهما أن وجب قتل العمد القصاص وحده ولا يجب الدية إلا للاختيار والدليل عليه قوله عز وجل كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد ولأن ما ضمن بالبديل في حق الآدمي ضمن ببديل معين كاللحم والقول الثاني أن وجب أحدهما لا من من القصاص والدية والدليل عليه أن له أن يختار ما شاء منهما فمكان الواجب أحدهما كالهدى والعمام في جزاء الصيد فإذا قلنا أن الواجب هو القصاص وحده فعفا عن القصاص مطلقاً سقط القصاص ولم تجب الدية لأنه لا يجب له غير القصاص وقد أسقطه بالعفو وإن قلنا أنه يجب أحدهما من فعفا عن القصاص وجبت الدية لأن الواجب أحدهما فإذا ترك أحدهما وجب الآخر وإن اختار الدية سقط القصاص وثبت المال ولم يكن له أن يرجع إلى القصاص وإن قال اخترت القصاص فهل لمان يرجع إلى الدية فيه وجهان أحدهما أن يرجع لأن القصاص أعلى فجاز أن يتمثل عنه إلى الأدنى والثاني ليس له أن يرجع إلى الدية لأنه تركها فلم يرجع إليها كالتقصاص فإن جنى عبد على رجل جناية توجب القصاص فاشتراه بأرش الجناية سقط القصاص لأن عدوله إلى الشراء اختار المال وهل يصح اشتراؤه ينظر فيه فإن كان لا يرش فإن عدل الأبل وأسناتها لم يصح الشراء لأنه يبيع مجهول فإن كان يرش فالعدد والاسنان ففيه قولان أحدهما لا يصح الشراء لأن الجهل بأصفة كالجهل بالعدد والسن فكأن في السلم والثاني أنه يصح لأنه مال المستقر في القيمة فصح المطالبة به فجاز البيع به كالعوض في الترض

﴿فصل﴾ فإن كان القصاص لصغير لم يجوز له أن يعفوه عنه على غير مال لأنه تصرف لا حصة صغيرة ولا يملكه الولي كهيئة ماله وإن أراد أن يعفو على مال فإن كان له مال أو له من ينفق عليه لم يجز "فقولاً به يعفو عليه القصاص من غير حاجة وإن لم يكن له مال ولا من ينفق عليه فقيروهما أحدهما يجوز العفو على مال الحاجة إلى المال ليحفظ به حياته والثاني لا يجوز وهو مصوص لأنه يستحق اشفة في بيت المال ولا حاجة به إلى العفو عن القصاص وإن كان المقتول ولأولاد غير المسلمين كان الأمر

(قوله والتجأ إلى الحرم)
أى استند إليه يقال لجأت
إليه لجأ بالتعريض
والموضع للرجاء

الى السلطان فان رأى القصاص اقتصر وان رأى العفو على مال عفا لان الحق للمسلمين فوجب على الامام ان يفعل ما يراه من المصلحة فان أراد ان يعفو على غير مال لم يجز لانه تصرف فيه للمسلمين فلم يملكه

فصل وان كان القصاص جماعة فعفا بعضهم سقط حتى الباقيين من القصاص لما روي في بدن وهبان عمر رضي الله عنهما في رجل قتل رجلاً فجاء ورثة المقتول ليقنواوه فقالت أخت المقتول وهي امرأة القاتل مدعوت عن حتى فقال عمر رضي الله عنه متي من القتل وروي قتادة رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه رفع اليرجل قتل رجلاً فجاء أولاد المقتول وقد عفا أحدهم فقال عمر لابن مسعود رضي الله عنهما وهو اليرجل قتل رجلاً فقال له قد عفا حرم من القتل فضرِب على كنفه وقال كنيف على علماء ولان القصاص مشترك بينهم وهو مما لا يقبض وبه على الاسقاط فإذا اسقط بعضهم سقط سري الى الباقي كالعق في نصيب أحد الشركيين وينقل حق الباقيين الى الذمة لما روي في بدن وهبان قتل رجل على امرأة فوجد عند هار جلا فقتلها فاستمدى أخوتها عمر فقال بعض أخوتها لقد تصدقت بميتي ففضي لسائرهم بالدية ولا نه سقط حتى من لم يصف عن القصاص بغير رضاه فثبت له البدل مع وجود المال كما يسقط حتى من لم يستحق من الشركيين الى القيمة

فصل وان وكل من له القصاص من يستوفيه ثم عفا وقتل الوكيل ولم يعلم بالعفو فيه قولان أحدهما لا يصح العفو لانه عفا حال لا يقدروا وكيل على تلافى ما وكل فيه فلم يصح العفو كالعفو بعد ما روى الحرابي في الجاني والثاني يصح لانه سقط له فلا يفتقر عفو عنه الى علم غيره كالأبراء من الدين ولا يجب القصاص على الوكيل لانه قتله وهو جاهل بتمتعهم القتل وأما الدية فعلى القولين ان قلنا ان العفو لا يصح لعجب الدية كالانحياز اذا عفا عنه بعد القتل وان قلنا لا يصح العفو وجبت الدية على الوكيل لانه قتل محزون الدم ولا يرجع بما غرمه من الدية على الموكل وخرج أبو العباس قولاً آخر أنه يرجع عليه لانه غرمه حين لم يعلم بالعفو كقلنا فيمن وطئ أمة غريمه يترتب عليه النكاح وقلنا ان النكاح باطل لانه يلزمه المهر ثم يرجع به على من غرمه في أحد القولين وهذا خطأ لان الذي عرّفه في النكاح مسمى مفروط فرجع عليه والموكل ههنا محسن في العفو غير مفروط

فصل فان جنى على رجل جنابة فعفا المجني عليه عن القصاص فيها ثم سرت الجنابة الى النفس فان كانت الجنابة مما يصيب فيها القصاص قطع الكف والندم لم يجب القصاص في النفس لان القصاص لا يقبض فإذا سقط في البعض سقط في الجميع وان كانت الجنابة مما لا يقصاص فيها كالجنابة ونحوها وجب القصاص في النفس لانه عفا عن القصاص فيها لا يقصاص فيه فلم يعمل فيه العفو

فصل وان تهاجم أصغر رجل عمداً فعفا المجني عليه عن القصاص والدية ثم اندمت سقط القصاص والدية وقال في رحمه الله يسقط القصاص ولا يسقط الدية لانه عفا عن القصاص بعد وجوبه فسقط وعفا عن الدية فسل وجوبه لان الدية لا تحجب الا بالاندمال والعفو وجد قبله فلم تسقط وهذا خطأ لان الدية تحجب بالجناية قبل ان يدرى لعل عليه ما لو جنى على طرف عبده ثم باعه ثم اندمل كان ارش الطرف له دون المشتري فدل على انه وجب بالجناية وانما تأثرت المطالبة الى ما بعد الاندمال فصار كالوعفا عن دين مؤجل فأن سرت الجنابة الى الكف واندمت سقط القصاص في الأصبع بالعفو ولم يجب في النكاح لانه تلف بالسرقة والقصاص فيما دون النفس لا يجب بالسرقة وسقطت دية الأصبع لانه عفا عنها ولم يلزمه لو جوب ولا يقط ارش ما تسرى اليه لانه عفا عنه قبل الوجوب وان سرت الجنابة الى النفس مرتين فلعن عوت عن هذه اخباية قودها ودينها وما يحدث منها سقط القود في الأصبع والنفس

(قوله كنيف على علماء)
تصغير كنف والكنف
وعاء من آدم يكون فيه
اداة للرعى قالوا تصغيره
للتعظيم كما قالوا دويبة
والاحسن في هذا انه يعني
الصغر والحفاة لان ابن
مسعود رضي الله عنه كان
ديم الخلق قصيرا قيل انه
يكاد الجلوس يوارونه من
قصره (قوله فاستمدى
أهله عمر رضي الله عنه)
أي استعانوا وطلبوا منه
الانصاف (قوله أرش
الجنابات) قل ذكرنا ان
أصل الارش الافساد
والخصومة يقال أرش
بين القوم اذا افسدت بينهم

لانه سقط في الاصبع بالعفو بعد الوجوب وسقط في النفس لانه لا يتبعض وأما الدية فانه ان كان العفو بلفظ الوصية فهو وصية للقاتل وفيها قولان فان قلنا لا تصح وجبت دية النفس وان قلنا تصح وخرجت من الثلث سقطت وان خرج بعضها سقط ما خرج منها من الثلث ووجب الباقي وان كان بفعل لفظ الوصية فهل هو وصية في الحكم أم لا فيه قولان أحدهما انه وصية لانه يعتبر من الثلث والثاني انه ليس بوصية لان الوصية ما تكون بعد الموت وهذا اسقاط في حال الحياة فإذا قلنا انه وصية فعلى ما ذكرناه من القولين في الوصية للقاتل وان قلنا انه ليس بوصية صح العفو عن دية الاصبع لانه عفا عنها بعد الوجوب ولا يصح عما زاد لانه عفا قبل الوجوب فيجب عليه دية النفس الأرض أصعب وأما اذا قال عفوت عن هذه الجناية قودها وعقلها ولم يقل وما يحدث منها سقط القود في الجميع لما ذكرناه ولا تسقط دية النفس لانه أبرأ منها قبل الوجوب وأما دية الاصبع فانه ان كان عفا عنها بلفظ الوصية أو بلفظ العفو وقلنا انه وصية فهو وصية للقاتل وفيها قولان وان كان بلفظ العفو وقلنا انه ليس بوصية فان خرج من الثلث سقط وان خرج بعضه سقط من ما خرج ووجب الباقي لانه أبرأ عما وجب

(فصل) فان جنى جنابة يجب فيها القصاص كقطع اليد فعفا عن القصاص وأخذ نصف الدية مم عاد فقتله فقد اختلف أصحابنا فيه فذهب أبو سعيد الاصطخري رجة لأنه عليه الى أنه يلزمه القصاص في النفس وأما الدية الكاملة ان عني عن القصاص لان القتل منفرد عن الجنابة فلم يدخل حكمه في حكمها فوجب لاجله القصاص وأما الدية ومن أصحابنا من قال لا يجب القصاص ويجب نصف الدية لان الجنابة وبمثل كالجنابة الواحدة فإذا اسقط القصاص في بعضها سقط في جميعها ويجب نصف الدية لانه وجب كمال الدية وقد أخذ نصفها وبقي لها المصنف ومنهم من قال يجب لها القصاص في النفس وهو الصحيح لان القتل افرغ دية الجنابة فعفو عن الجنابة لا يوجب سقوط ما لزمه بالقتل ويجب له نصف الدية لان لقتل اذا تعقب الجنابة قبل الاندمال صار بمنزلة ما لو سرت الى النفس ولو سرت وجب فيها الدية وقد أخذ النصف وبقي النصف

(فصل) اذا قطع يد رجل فسرى الى النصف فاقصص في اليد ثم عني عن النفس على غير مال لم يضمن اليد لانه قطعها في حال لا يضمنها فاشبه اذا قطع يد مرتد فاسلم ولان العفو يرجع الى ما بقي دون ما استوفى كما قبض من دينه بعضه ثم أبرأه وان عني على مال وجب له نصف الدية لانه بالعفو صار حقه في الدية وقسا أخذ ما يساوي نصف الدية فوجب له النصف فان قطع يد رجل فسرى الى نفسه فقطع الولي يدي الجنابي ثم عفا عن النفس لم يجب له مال لانه لم يجب له أكثر من دية وقد أخذ ما يساوي دية فلم يجب له شيء وان قطع نصراني يده فاسلم فقصص منه في الطرف ثم سرى القطع الى نفس المسلم فلولي أن يقتله لانه صارت الجنابة نفسا وان اختار أن يعفو على الدية ففيه وجهان أحدهما انه يجب عشرة آلاف درهم لان دية المسلم اثنا عشر ألفا وقد أخذ ما يساوي ألفي درهم فوجب الباقي واثاني انه يجب له نصف دية وهو ستة آلاف درهم لانه مرضى أن يأخذ دية ناقصة بيد كاملة دية ستة آلاف درهم فوجب الباقي وان قطع يده فقصص منه ثم سرى فاقطع الى نفس المسلم فلولي أن يقتله لانه صارت الجنابة نفسا فنعني على الدية عشرة آلاف لا أقل ثمانية آلاف درهم لانه أخذ ما يساوي أربعة آلاف درهم وبقي له ثمانية آلاف درهم وعني لوجه اثنى لاثني لانه مرضى أن يأخذ نفسه بمائة درهم وسوى دية في قطع يده فقتل مرتد فقتل فقصص منه ثم سرى فقتل على نفس وحسن ودية ثمانية آلاف درهم فذكره دون عفا على مال وجب على الوجه الأول تسعة آلاف درهم لان يتي أخذ يدي دية ثمانية آلاف درهم وبقي

نحة آلاف دهم وعلى الوجه الثاني يجب حنة آلاف لا مرضى أن يأخذ يدها يدهم ذلك بقدر نصف دية ونحو النصف

﴿ كتاب الديات ﴾ ﴿ باب من نجح الدية بقتله وما يجب به الدية من الجنائيات ﴾

نجح الدية بقتل المسلم لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله ونجح بقتل الذي والمستأن ومن يئنا وبينهم هنة لقوله تعالى وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله ونجح برقبته مؤمنة ونجح بقتل من لم يبله الدعوة لأنه محمون الدم مع كونه من أهل القتال فكان مضموماً بالقتل كالذي

﴿ فصل ﴾ وإن قطع طرف مسلم ثم ارتد ومات على الرد فقتلناه لا يجب القصاص في طرفه أو قلبا يجب فني عن القصاص على مال فنيه قولان أحدهما لا يجب دية الطرف لأنه تابع للنفس في الدية فأذا لم نجح دية النفس لم نجح دية الطرف والثاني أنه نجح وهو الصحيح لأن الحماية أوجب دية الطرف والردة قطعت سراية الجرح فلا تسقط ما تقدم وجوبه كالجرح بغير جرح ثم قتل الرجل نفسه فإن جرح مسلماً ثم ارتد ثم أسلم ومات فإن أقام في الردة زماناً تسرى فيه الحماية فنيه قولان أحدهما نجح دية كاملة لأن الاعتبار في الدية بحال استقرار الحماية والدليل عليه أنه لو قطع يده ورجليه وأبلمت وجبت له ديتان ولو مرت إلى النفس وجبت دية وهذا مسلم في حال استقرار الجنابة فوجب فدية مسلم والثاني يجب نصف الدية لأن الجنابة في حال الإسلام توجب والسراية في حال الردة تسقط فوجب النصف كالذي جرحه رجل وجرح نفسه فمات وإن لم يقم في الردة زماناً تسرى فيه الجنابة فوجب دية مسلم لأنه مسلم في حال الجنابة وفي حال استقرار الجنابة ولا تأخير لما مضى في حال الردة فلم يكن له حكم ﴿ تفصيل ﴾ وإن قطع يده ثم أسلم ومات لم يضمن ومن أصحنا من قال نجح فدية مسلم لأنه مسلم في حال استقرار الجنابة فوجب دية والمذهب الأول لا بأساً بقطع غير مضمون فلم يضمن كسراية القصاص وقطع السرة

﴿ فصل ﴾ وإن أرسل سهما على حي فأصابه وهو مسلم ومات وجبت فدية مسلم وقال أبو جعفر الترمذي لا يلزمه شيء لأنه وجد السبب من جهته في حال هو مأثور بقتله ولا يمكنه إلا في فعله عند الإسلام فلا يجب ضمانه كالجرح ثم أسلم ومات والمذهب الأول لأن الاعتبار بحال الإصابة دون حال الأرسال لأن الأرسال سبب الإصابة بجنابة والاعتبار بحال الجنابة لا بحال السبب والدليل عليه أنه لو جرح ثراً في الطريق وهناك حي فأسلم ووقع فيها ومات ضمنه وإن كان عند السبب حياً ويحتمل إذا جرحه ثم أسلم ومات لأن الجنابة هناك حصلت وهو غير مضمون وإن أرسل سهما على مسلم فوقع به وهو مرتد فمات لم يضمن لأن الجنابة حصلت وهو غير مضمون فلم يضمنه كالأرسال على حي فوقع به وهو ميت ﴿ تفصيل ﴾ وإن قتل مسلماً ترس به الكفار لم يجب القصاص لأنه لا يجوز أن يجب القصاص مع جواز الرمي وأما المدعي فقد تعلق موضوع نجح بقتله في موضع أن علمه مسلماً وجبت فمن أصحنا من قال هو على قوين أحدهما نعم لأنه ليس من جهته تمرير في الإقامة بين الكفار فلم يسقط ضمانه والثاني أنه لا يجب لأن المدعي مضطرب به ومنهم من قال إن علم أنه مسلم لزمه ضمانه وإن لم يعلم لزمه ضمانه لأن العلم بمسألة يلزمه أن يتوهم الجرح بلازمه لا يلزمه أن يتوهم وجعل القولين على هذين الخلقين وقال "بوسعني أن عليه بالرمي ضمنه وإن لم يعلم بضمنه وجعل القوين على هذين الخلقين يفسر بحسب الدية بقتل أحد عوله جز وجل ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله ونجح بقتل من لم يبله الدعوة لأنه محمون الدم مع كونه من أهل القتال فكان مضموماً بالقتل كالذي

﴿ ومن كتاب الديات ﴾ ﴿ قوله لا يمكن ثلاثاً ما فعله ﴾ أي تداركه ولو حقه ثلاثاً من أمر من كذا إذا نجحت من أمر كان قد أشنى عليه ﴿ قوله عنه بالرمي ﴾ أي قصده بعينه

غفلة يغفم من الميعة كما يغفم المي والثاني لا يضمن لان معصن الضبط ما لا يقع به مع الغفلة

(فصل) وان بعث السلطان الى امرأته اذ كرت عنده بسوء ففزعته فالتقت جنتان ميتا وجب ضماها
للمرؤى ان عمر رضى الله عنه أرسل الى امرأته مغيبة كان يدخل عليها فقالت يا رب لها ما لها ولعمر
فيها في الطريق اذ فزعته فضر بها الطلق فالتقت ولدا فصاح الصبي صيحيتين ثم مات فاستشار
عمر رضى الله عنه أعصاب النبي صلى الله عليه وسلم فأشار بعضهم ان ليس عليك شيء أنما أنت وال ومؤدب
وصمت على رضى الله عنه فاقبل عليه فقال ما تقول يا الحسن فقال ان كانوا قلوبا بهم فقد اخطأ
وأهم وان كانوا قلوبا في هواك فلم ينصحوها ان كان دينه عليك لا لك أنت أفرغتها فالتقت وان فزعته
للمرافقات لم تضمن لان ذلك ليس بسبب هلا كهاتى العادة

(فصل) وان طلب رجل نصيرا بالسيف فوقع في شر أو اتقى نفسه من شأقي مات لم يضمن لان الطالب سبب الالتقاء مباشرة فاذا اجتماعا سقط حكم السبب بالمباشرة ولان الطالب لم يلمح به ان الوقوع لانه ولو اذركه جاران لا يجني عليه فصار كل رجل حارسا لغيره فمجرى الجرح نفسه وان طلب ضرر او وقع في شر أو من شأقي ومات فان كان علنا بالشأقي أو بالشر لم يضمن لانه كالصبر وان لم يعلم وجب ضمانه لانه الجأء اليه فقتل قتله الضمان كالشهود اذ اشهدوا بالقتل لم يجر جعوا وان كان الطالب صبياً أو مجنوناً فقيه وجهان بناء على القولين في عمد مراهل وهو عمد أو خطأ فان قلنا ان عمد هما عمد لم يضمن الطالب لانه لو كان قلنا ان خطأ ضمن وان طلب رجل جرحاً فاقترع سبب في طريقه نظرت فان الجأء الطالب الى موضع السبب ضمنه كالأقدام عليه وان لم يلحقه العلم يضمنه لانه لم يلحقه اليه وان انخفض من تحته سبب سقطت وبات فقيه وجهان أحدهما لا يضمن كالأب يضمن اذا اقترع سبب والثاني يضمن لانه الجأء اليه لا يمكنه الاحتراز منه

﴿فصل﴾ "وإن رماه من شاطئ مستقره جل سيفه فهد نصرة نظرت أن كان من شاطئ بجور
 نيل الواقع منو جب الضمان على القاطع لان الراي كالحار والقاطع كاله وان كان من شاطئ
 نيل الواقع من فقهو جهان أحدهما لا يجب الضمان عليهما لان كل واحد منهما حسب الاتفاق فصار كما
 يرواه وإثبات ان الضمان على القاطع لان الراي إنما يكون سبب التلف إذا وقع المرمي على الأرض

ههنا لم يقع على الارض وصار الراى صاحب سبب والقاطع مباشر افوجب الضمان على القاطع

(مصل) اذ انى باسمه مكرهه واحباها ومات من الولادة فقيه قولان احد هما يجب عليه دينها

لما قلقت سبب من جهة تعدى به فضتها والثاني لا يجب لان السبب انقطع حكمه بنفي السبب عنه

(فصل) وان حفر بئرًا في طريق الناس أو وضع فيه حجرا أو طرح فيه ماء أو قشر بطيخ فهو كذب

لسان وجب الضمان عليه لانه تعدى به فضمن من هلك به كولو جنى عليه وان حفر يثا في الطريق

وضع آخر حجر افستر رجل بالحجر ووقع في البئر فمات وحسب الضمان على واضع الحجر لانه هو الذي ألفاه

لأنه فصار كالأقلام فيها بسده وان وضع رجل حجرا في الطريق فوقعه حل على هذا الحجر فأت

ج. الضمان على الدافع لأن الدافع مباشر ووضع الحجر صاحب سبب فوجب الضمان على المباشر.

ان وضع حجر في الطريق ورمع نرح - بدة مقر به وومتر رجل بالحجر ووقع على الحدة بدة فأت

حب الضمان على واضح المحر وقال أبو عمير البصري إن كانت الخديدة سكية لا طعة وجب الضمان

على وأصح السكينة دون واضع المحرلان السكين اقطاع موح وان كانت غير قاطع وجب الضمان

الحی و الخمر و الاقرب هو الصحيح لان الوزن هو المبشر و ان حمر بتر في طريق الاستنصر

أليس من حقهم مفسد كان حكامهم طريق الذي يستضر الناس بغير البرئ فيه لأنه لا يجوز

(قوله الى امرأة مغيبة)

غلب عنها زوجها بالهاء

وامرأه مشهد بغيرهه ای

زوجہا شاہد حاضر و فی

الحديث حتى ينشط الشعبة

وتستعد المغيرة والطلق

ويعمل الولادة وقد ذكر

يقول هو مفرط فيه فسقط ضماته كالودخل دار رجل فيها يثرفوق فيها وتجب دية المصدوم على عاقلة
الصادم لانه قتله بدمته هو متعديا وان قضى طريق ضيق فصدمه رجل وما توجب على عاقلة كل
واحد منهما دية الآخر لان المصدوم قتل الواثق بدمته هو مفرط فيها والمصدوم قتل الصادم بسبب هو
مفرط فيه وهو وقوفى الطريق الشيق وان قضى طريق ضيق فصدمه رجل فاما كان الحكم فيه
كالحكم في الصادم والمصدوم وقد بيناه

فصل فان اصطدمت سفيتان وهلكتا وما فيها فان كان يتفرط من القيمين بان قصر في
آلتها وقدر اعلى ضبطها فلم يضبطا أو سيرا في ربح شديدة لا تفر السفن في مثلها وان كانت
السفيتان وما فيها لهما وجب على كل واحد منهما نصف قيمة سفينة صاحبه ونصف قيمة ما فيها وبهر
التصوير وان كانتا لغيرهما وجب على كل واحد منهما نصف قيمة سفينته ونصف قيمة ما فيها ونصف قيمة
سفينة صاحبه ونصف قيمة ما فيها لاني انا في الفارسين فان كان في السفن رجال فهل كواضمن عاقلة
كل واحد منهما نصف دية ركب سفينته وركاب سفينة صاحبه فان قصد الاصطدام وشهدا هل الخبرة
ان مثل هذا اوجب التلف وجب على كل واحد منهما القصاص لركاب سفينته وركاب سفينة صاحبه
وان لم يفر طرافي الضمان قولان أحدهما يجب كالمجب في اصطدام الفارسين اذا هزأ عن ضبط الفارسين
والثاني لا يجب لانها تلفت من غير تفرط منهما فاشبه اذا تلفت بصاعقة واختلفت اهما بان في موضع
القولين ففهم من قال القولان اذا لم يكن من جهتهما فعل بأن كانت السفن واقفة فجاءت الريح فقلعتها
فاما اذا سيرا فمجاهات الريح فقلبتها فم اصطدمت اوجبا الضمان قول واحد لان ابتداء السير كان منهما
فلزهما الضمان قال الفارسين وقال أبو اسحق وأبو سعيد القولان في الخالين وفرقوا بينهما وبين
الفارسين لان الفارس يمكنه ضبط الفرس باللعجم والقيم لا يمكنه ضبط السفينة فان قلنا انه يجب الضمان
كان الحكم فيه كالحكم فيه اذا فرط الا في القصاص فانه لا يجب مع عدم التفرط وان قلنا انه لا يجب
الضمان نظرت فان كانت السفن وما فيها لهما لم يجب على كل واحد منهما ضمان وان كانت السفن
مستأجرة والمتاع الذي فيها مائة كالوديعه وما الحاربه لم يضمن لان الجميع امانة فلا تضمن مع عدم
التفرط وان كانت السفن مستأجرة والمتاع الذي فيها يحمل بالجرة لم يجب ضمان السفن لانها امانة وأما
المال فهو مال يد اجير مشترك فان كان معه صاحبه لم يضمن وان لم يكن معه صاحبه فعلى القولين في
الاجير المشترك وان كان حدهما مفرطا ولا حرج بمفرط كان الحكم في المفرط ما ذكرناه اذا كانا
مفرطين والحكم في غير المفرط ما ذكرناه اذا كانا غير مفرطين

(قوله على ضبطهما) ضبط
الشئ حفظه بالحزم والرجل
ضابط أى حازم ضبط يضبط
بالكسر (قوله وان ربحي
بل المتجنيق) هو آلة يرمى عنها
بالجار ومروقة يقال يفتح
لليم وجاء كسرها عن ابن
قتيبة وجهه جاتق وحى
معربة وأصلها بالفارسية
من جى نيك أى ما أجودنى

فصل اذا كان في السفينة متعة لرجل فنقلت السفينة فقال رجل لصاحب المتاع ألقى متاعك في
البحر وعلى ضماته قاله وجب عليه الضمان وقال أبو ثور لا يجب لانه ضمان ما لم يجب وهذه اخطاء لان ذلك
ليس ضمان لان الضمان يقتصر الى مضمون عنه وليس ههنا مضمون عنه وانما هو استدعاء اطلاق
بموضع لغرض صحيح فان قال لقي متاعك وعلى وعلى ركب السفينة ألف فالقادم لم يصبه فان كانوا
عشرة قلته مائة وان كانوا خمسة قلته مائة لان جعل الالف على الجميع فلم يلزم مائة كثر من الحصة فان
قال أنا على لقي وهم ضمانه فاناه فقيه وجهان أحدهما انه يجب عليه الحصة لما ذكرناه والثاني يجب
عليه ضمان الجميع لانه ياتر الاطلاق

فصل فان ربح عشرة نفس حبرا بل المتجنيق فرجع الحجر وقتل أحدهم سقط من دينه العشر
ووجب تسعة أعشار الدية على الباقيين لانه مات من فعله وفعلهم فهدر فعله العشر ووجب الباقي
على التسعة

(فصل) وإذا وقع رجل في شر وقع آخر خلفه من غير جنب ولا دفع فإن مات الأول وجبت دية على الثاني لما روي على بن رباح النخعي أن بصيرا كان يقود أحمي فوقه قاضي شر فوقه أحمي فوقه البصير فقتله فقتضى عمر رضي الله عنه بقتل البصير على الأحمي فكان الأحمي يشدق الموسم بإيها الناس أقيمت منكرها • هل يقتل الأحمي الصحيح البصير

• شراهما كلاهما تنكرا •

ولأن الأول مات بوقوع الثاني عليه فوجبت دية عليه وإن مات الثاني هدرت دية لأنه لا تصنع لغيره في هلاكه وإن ماتا جميعا وجبت دية الأول على الثاني وهدرت دية الثاني لما ذكرناه فإن جنب الأول الثاني ومات الأول هدرت دية لأنه مات بفعل نفسه وإن مات الثاني وجبت دية على الأول لأنه مات بجذبه وإن وقع الأول بموقع الثاني بموقع الثالث فإن كان وقوعهم من غير جنب ولا دفع وجبت دية الأول على الثاني والثالث لأنه مات بوقوعهما عليه ونجبة دية الثاني على الثالث لأنه انقصر بالوقوع عليه فأفرد بدية وتهدر دية الثالث لأنه مات من وقوعه فإن جذب بعضهم بضامن وقع الأول وجذب الثاني وجذب الثاني الثالث وماتوا جميعا لاول نصف الدية على الثاني لأنه مات من فعله يجذب الثاني ومن فعل الثاني يجذب الثالث فهو النصف بفعله ويجب النصف ويجب الثاني نصف الدية على الأول لأنه جذب به ويسقط نصفها لا يجذب الثالث ويجب الثالث الدية لأنه لا فعل له في هلاكه نفسه وعلى من تجب فيه وجهان أحدهما أنها تجب على الثاني لأنه هو الذي جذب به ولو شبه الثاني أنها تجب على الأول والثاني نصفين لأن الثاني جذب به والاول جذب الثاني فاضطره إلى جذب الثالث وكان كل واحد منهما سببا في هلاكه فوجبت الدية عليهما

(فصل) وإن جارح رجل واحد على كل واحد منهما على صاحبه أنه قصد قتله فجرح فمعا من نفسه فأقول يقول كل واحد منهما مع يمينه أنه ما قصد قتل صاحبه فأدأ حلفا وجب على كل واحد منهما ماضيان جرح لأن الجرح قد وجد وما يدعيه كل واحد منهما من قصد الدفع عن نفسه لم يثبت فوجب الضمان

باب الهيات

دية الحر المسلم مائة من الأبل للمروى أبو بصير محمد بن عمرو بن سؤم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الرأف والسان والنيات وقرى على أهل اليمن أن في النفس مائة من الأبل فإن كانت الدية في عهد أو شبه عهد وجبت مائة من الغنم ثلاثة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة وقال أبو ثور دية شبه العمد أمة عشر وثلاثون بنت خمس وعشرون بنت ليون وعشرون بنت ليون وعشرون حقة وعشرون جذعة لا مائة كانت كدية الخطأ في التأجيل والجر على العاقلة كانت كدية الخطأ في التخصيس وهذا خطأ للمروى بن عمرو رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم فزع مكة فقال ألا دن دية خطأ شبه العمد قتل أسود ولصد دية مغلطة من الأبل منها أربعون خلفة في بطونها وأولادها وروى مجاهد عن عمر رضي الله عنه أن دية شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة ويخالف الخطأ فإنه لم يقصد لقتل لا لاجنباء فخنق من كل وجه وفي شبه العمد يقصد قتل الجمل كخطأ في تأجيل والجل على دية وقد لا يجنب في جرح العمد في التخطي بالأسان وهل يعتبر في الخطأ أسن مع الجرح فبقولان جد هذا لا يعتبر قوله صلى الله عليه وسلم منها أربعون خلفة في بطونها وأولادها ويفرق في يعتبر أن يكون ثبتت فوقه دية أحد أو لم يثبت دية في شخص سن كذا لا يثبتون كانت في قتل خطف وقتل في غير حرم وفي غير لاشهر الحرم ومقتول غير مذبح حرمه مائة وجبت دية مائة وأمة عشر وثلاثون بنت خمس

وعلى بن رباح بضم العين
وفتح اللام مصفرا وكان
يقول لا أصل من صفر
اسمي (قوله في الموسم) هو
مجتمع الحاج سمي بذلك
لأنهم يجتمع فيسمن
السمه وهي العلامة (قوله
شرا) أي سقتا على
وجوههما

وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة لما روى أبو عبيد عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال في الخطأ عشرون جذعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض وعن سليمان بن يسار لهم كانوا يقولون دية الخطأ مائة من الإبل عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وان كان القتل في الحرم أو في أشهر الحرم وهي ذوات النعم والنجف والحرم ورجب أو كان المقتول ذارحم محرم القاتل وجبت دية منغلطة لما روى مجاهد أن عمر رضي الله عنه قضى فيمن قتل في الحرم أو في الأشهر الحرم أو محرماً بالدية ثلث الدية وروى أبو الليث عن عثمان رضي الله عنه أنه قضى في امرأة قتلت في الحرم جعل الدية ثمانية آلاف ستة آلاف الدية والمهر المحرم وروى نافع بن جبير أن رجلاً قتل في البلد الحرام في شهر حرام فقال ابن عباس دية تناقضها أهل البلد الأشهر الحرام أربعة آلاف والبلد الحرام أربعة آلاف فكلها عشرون أماً فإن كان القتل في المدينة فقيه وجهان أحدهما أنه ينظر لاهلها كالحرم في تحريم الصيد فكذا في تقييد الدية والثاني أن لا تنظر لاهلها لانه لم يزل على غير ما في تحريم القتل بخلاف الحرم واختلف قوله في عهد النبي والخمرون فقال في أحد القولين عهد ما خطأه لو كان عهداً لأوجب العصا فلي هذا يجب بعد همدية عقوبة والثاني أن عهداً عهداً لا يجوز تأديتها على القاتل فكان عهداً عهداً كالبلغ المائل فلي هذا يجب بعد همدية منغلطة ويجب فيه الدية من الأطراف فهو كالنفس في الدية للملطة والدية المنقطة لأنه كالنفس في وجوب العصا والدية فكان كالنفس في الدية للملطة والدية المنقطة

(قوله فإن أعوزت الإبل)
أعوز الشيء إذا احتاج إليه
فلم يقدر عليه وعوز الشيء
هو إذا لم يوجد رجل
معوز لأشئ عند المعوز
القلة

(فصل) ويجب الدية لمن الصنف الذي يملكه من يجب عليه الدية من القاتل أو العاقلة كما يجب الزكاة من الصنف الذي يملكه من يجب عليه الزكاة وإن كان عهد بعض العاقلة من البخافي وعند البعض من العرب أخذ من كل واحد منهم من الصنف الذي عنده وإن اجتمع في ملك كل واحد منهم صنفان فقيه وجهان أحدهما أنه يؤخذ من الصنف الآخر فإن استويا دفع مائة من الإبل أو ثلث من كل صنف بقسطه بناء على القولين فيمن وجبت عليه الزكاة مائة أصناف وإن لم يكن عند من يجب عليه الدية إبل وجب من غالب إبل البلد فإن لم يكن في البلد إبل وجب من غالب أقرب البلاد إليه كما قلنا في زكاة العطر وإن كانت إبل من يجب عليه الدية حراماً أو عاقلاً كيف أن يشتري إبلها من الصنف الذي عنده لانه بدل متلف من غير جنسه فلا يؤخذ به العيب كقيمة الثوب المتلف وإن أراد الجاني دفع العوض عن الإبل مع وجودها لم يجبر الجاني على قبوله وإن أراد الولي أخذ العوض عن الإبل مع وجودها لم يجبر الجاني على دفعه لأن ما ضمن حتى آدمى يبدل بمجر الإجماع عليه دفع العوض ولا على أخضع وجوده كذوات الأمان وإن تراخي على العوض جاز لانه بدل متلف جاز أخذ العوض فيه بالتراضي كالبديل في سائر المتلفات

(فصل) وإن أعوزت الإبل أو وجدت بأكثر من أن التل فيه قولان قال في التقديم يجب ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم لما روى عمرو بن حزم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن في النفس مائة من الإبل وعلى أهل الذهب ألف ألف، وقال وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم وروى ابن عباس رضي الله عنه أن رجلاً قتل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل النبي صلى الله عليه وسلم دية اثني عشر ألفاً فلي هذا أن كان في ذلك يوجب التخليط غلط بثلاث الدية لما رويناه عن عمر وعثمان وابن عباس في تليط الدية الحرم رزأ في الجديد يجب قيمة الإبل بالنصف ما بلغت لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه

(قوله صاحب الحلل الحلل)

ههنا التياب قال أبو يعيد
الخلل برود العين والحدة
انزاد ورد لا يسي حلة
حتى يكون ثوبين (قوله)
على الفطرة ولم يظهر منه
عناد الفطرة أصل الدين
وقد ذكر في السواك
والمناد هو الخلاف في الحق
وهو يعرفه (قوله ودية
الجنين غرة عيب أمانة)
يروي غرة عيب أمانة
مرسوعا على أن يكون
صف للفرقة لئلا يكره
وقلان غرة قومه أي
سيهم والفرقة عند العرب
أنفس شيء ملك وقال
القتبي سمي غرة لانه
فضل المال وأشهره وسمى
الجنين جنينا لانه استجن
في لبطن أي استروا خفي
وقد ذكر (قوله طعن في
الن) أي دخل فيه طعن
بالضم (قوله ومثل ذلك
يطل) أي يطل ويذهب
يقول طل دمه أي ذهب
حدوا قل الشنفرى ان
بالشعب الذي دون
سلع و لقتيلادمه لا يطل
وكسائي يميز طل دمه
فتح طاء أي يطل وقد
روى يطل بالياء الواحدة
من تحت (قوله من أخوان
سكان) جمع كاهن
معروف الذي يدعى علم
عيب وكاهن العالم

وسلم ثمانية دينار أو ثمانية آلاف درهم وكان ذلك كذلك حتى استخف عمر رضي الله عنه فقام
عمر خيليا فقال لا أن الأبل فقلت قال فقوم على أهل الذهب أتعدينار وعلى أهل الورق اثني
عشر ألف درهم وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلل مائتي حلة
ولان ماضن بنو من للمال وتغر وحب قيمته كل ثوان الامثال
(فصل) ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ودية المجوسي ثلثا عشر دية المسلم لما روى
سعيد بن المسيب أن عمر رضي الله عنه جعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم ودية
المجوسي ثمانية آلاف درهم وأما الوثني اذا دخل بأمان وعصفت له هدنة فديته ثلثا عشر دية المسلم لانه
كافر لا يحل للمسلم منا حكة أهل دينه فكانت دية ثلثي عشر دية المسلم كالمجوسي وأما من لم يلقه الدعوة
فانه ان عرف الدين الذي كان متمسكا به وجبت فيه دية أهل دينه وان لم يعرف وجبت فيه دية
المجوسي لانه متعق ومزاد مشكوك فيه فلم يجب وقال أبو اسحق ان كان متمسكا بدين مبطل
وجبت فيه دية أهل ذلك الدين وان كان متمسكا بدين لم يبطل وجبت فيه دية مسلم لانه مولود على
الفطرة ولم يظهر منه عناد فكمثل دية كالمسلم والمذهب الاول لانه كافر لا يكمل دية كافر حتى وان
قطع بذمي ثم أسلم ومات وجبت فيه دية مسلم لان الاعتبار في الدية بحال استقرار الجناية وهو في حال
الاستقرار مسلم وان جرح مسلم مرتدا فأسلم ومات من الجرح لم يضمن وقال الربيع فيه قول آخر انه
يضمن لان الجرح استقر وهو مسلم قال أصحابنا هذا من كيس الربيع والمذهب الاول لان الجرح وجد
فيما استحق الا فقه لم يضمن سرائته كما لو قطع الامام يد السارق فانت منه
(فصل) ودية المرأة نصف دية الرجل لانه روي ذلك عن عمر وعثمان وعلي وابن عباس وابن عمر
وزيد بن ثابت رضي الله عنهم
(فصل) ودية الجنين الحرة غرة عيب أمانة لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال اقتلت امرأة
من هذيل فرمت احداها الاخرى بصخر فقتلتها وما في بطنها ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن دية جنينها غرة عيب أمانة فقال جل بن النابغة الطلي كيف أغرم من لا كل ولا ثرب ولا طلي
ولا استهل ومثل ذلك يطل فقال النبي صلى الله عليه وسلم انتم هومن اخوان السكبان من أجل
سجعه وان ضرب بطن امرأة متنفقة البطن فزال الاتفاخ أو بطن امرأة تجد حركة في بطنها
فكنت الحركة لم يجب عليها شيء لانه يمكن أن يكون رجعا فافقت فل يجب الضمان مع الشك وان ضرب
بطن امرأة فالتقت مضعة لم تظهر فيها صورة الأدي فشهد أربع نسوة أن فيها صورة الأدي وجبت
فيها المرأة لانهن يدركن من ذلك ما لا يدرك غيرهن وان التقت مضعة لم تصور فشهد أربع نسوة
أنها خاق آدمي ولو نفي لتصور فعلى ما يباه في كتب عقاق أم الولد وان ضرب بطن امرأة فقتل بدا
أو رجلا أو غيرهما من أجزاء الأدي وجبت عليه غرة لا يتعدا به من جين واهار أنه نف من
جناية فوجب ضماها وان أتمت أربع سنين أو أربع بدم يجب أكثر من غرة لا يجوز أن يكون جنينا
رأسين أو ربعه أي دة فليجب ضمان مائة على جنين بالشك وان ضرب بطنها فالتقت جنينا فاستهل
ونفس وشرب لبن ومات في الحلق وتوفي مثلا لى ما نشوت وجبت فيه دية كاملة وقال الزنى ان
قتل بسوء سنة شهر ومات ضمه غرة ولا يزمه دية كاملة لانه لم يمت به حرة وهذا خطأ لا يقف
حيه هو ظاهر لانه نف من جناية فوجب فيه دية كاملة ونفتته حرة وسق وقتة هو كان
فيها يمتسرة كن شفي هو غرة وجوب قتل دية كامة ودية كامة ودية كامة ودية كامة وجوب
تتميز بران قومه وأيس فيه حياة مستقرة فقتل هو لادن ونز دية وشفي رب ويس

مر يفتوا بجمع من خون سكان لاجل سجمه لانهم كانوا يشككون بكلام مسجوع والسجم الكلام المقتى

بقاتل لان جنايته لم تصادف حياة مستقرة وان ضرب بطن امرأة فألقت جنينا وبقي زمانا سالما غير متألم ثم مات لم يضره لان الظاهر أنه لم يمت من الضرب ولا يلزمه ما لو كان ضربه فألقت جنينا فأختلج ثم سكن وجبت فيه الفرة دون الدية لانه يجوز أن يكون اختلاجه بالحياة ويجوز أن يكون يخرج منه من مضيق لان اللحم الطرى اذا حصل في مضيق انقبض فأذا خرج منه اختلج فلا تجب فيه الدية الكاملة بالشك

(فصل) ولا قبل في الفرة ماله دون سبع سنين لان الفرة هي الخيار ومن له دون سبع سنين ليس من الخيار بل يحتاج الى من يكفله ولا يقبل النكاح بعد خمس عشرة سنة لانه لا يدخل على النساء ولا الجارية بعد عشرين سنة لانها تتغير وتنقص قيمتها فلم تكن من الخيار ومن أمها بنان قال يقبل ما لم يطمع في السن عبدا كان أو أمة ولا يقبل اذا طعن في السن لانه يستغنى بنفسه قبيل أن يطمع في السن ولا يستغنى اذا طعن في السن ولا يقبل فيه خصي وان كثرت قيمته ولا معيب وان قتل عبده لانه ليس من الخيار ولا يقبل الاما يبايى نصف عشر الدية لانه روى ذلك عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ولانه لا يمكن ان يحيا بدية كاملة لانه لم يكمل بالحياة ولا يمكن اسقاط ضمانه لانه خلق بشر فضمن باقل ما قدر به الارش وهو نصف عشر الدية لانه قدر به ارش الموهمة ودية السن ولا يجبر على قبول غير الفرة مع وجودها كالا قبل في دية النفس غير الابل مع وجودها فان أعوزت الفرة وجب خمس من الابل لان الابل هي أصل في الدية فان أعوزت وجبت قيمتها في أحد القولين أو خمسون ديناراً أو سبعة درهم في القول الآخر فان كانت الجنابة خطأ وجبت دية مخففة وان كانت عمدا أو عمدا خطأ وجبت دية مطلقة كالقتل في الدية الكاملة وان كان حياً أو به نصرانياً والآخر محمول على ما وجب فيه نصف عشر دية نصراني لان في الضمان اذا وجد في أحد أو به ما وجب في الآخر ما يسقط غلب الاجاب ولهذا الوقتل الحرم صيد امثوله اثنى ما كول وغيره ما كول وجب عليه الجراء وان ضرب بطن امرأة نصرانية حامل بنصراني ثم أسلمت ثم ألفت جنينا ميتا وجب فيه نصف عشر دية مسلم لان الضمان يعتبر بحال استقرار الجنابة والحالين مسلم عند استقرار الجنابة فوجب فيه نصف عشر دية مسلم وما يجب في الجنين برثته لانه يدل حر فورث عنه كدية غيره

(قوله ألفت جنينا فاختلج)
أي تحرك واضطرب

(باب ارش الجنائيات)

والجنائيات التي يوجب الارش ضربان جروح وأعضاء فأما الجروح فضرر ان شجاع في الرأس والوجه وجروح فاسواهما من البدن فأما الشجاع فهي عشر الخارصة وهي التي تكشط الجلود والامامية وهي التي يخرج منها السم والباضعة وهي التي تنشق اللحم والمتلاحة وهي التي تنزل في اللحم والسمحاق وهي التي تسمها أهل البلد الملطاط وهي التي تستوعب اللحم الى أن تبقى عشاوة رقيقة فوق العظم والموهمة وهي التي تكشف عن العظم والهاشمة وهي التي تهشم العظم والمنقلة وتسمى أيضا المنقلة وهي التي تنقل العظم من مكان الى مكان والمأمومة وتسمى أيضا الأمومة وهي التي تصل الى أم الرأس وهي جلد رقيقة تحيط بالذماغ والماممة وهي التي تصل الى السماغ

(فصل) وتأتي يصب فيه أرش مقدر من هذه الشجاع أر مع وهي الموهمة والهاشمة والمنقلة والمأمومة فأما الموهمة فتوجب فيها خمس من الال لما روى أبو بصير محمد بن عمرو بن حزم عن حماد عن حماد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن بكتاب فيه الترافض والسنن ونبهت وفيه خمسة من لا يوجب دية في لصعيرة والكبيرة وفي البارزة والمستورة بالشر لا يردون يجب جميعه جميعه وضعه مخرجين يهدمها بوجوب عليه أرش مخرجتين لانها

موتختان وإن أزال الحاجز بينهما وجب أرض موخحة لأنه صار الجميع بقوله موخحة واحدة فصار كما لو أضح الجميع من غير حاجز وإن تأكل ما بينهما وجب أرض موخحة واحدة لأن سرية قلع كقلعه وإن أزال الجنبى عليه الحاجز وجب على الجنبى أرض الموتختين لأن ما وجب بينهما لا يسقط بفعل غيره وإن جاء آخر فزال الحاجز وجب على الأول أرض الموتختين وعلى الآخر أرض موخحة لأن قلع أحدهما لا يبنى على الآخر فأشرد كل واحد منهما بحكم جنايته وإن أضح موخحتين ثم قطع اللحم الذى بينهما فى الباطن وترك الجلد الذى فوقهما فقيمه وجهان أحدهما يلزم أرض موخحتين لاتصالهما فى الظاهر والثانى يلزم أرض موخحة لاتصالهما فى الباطن وإن شجر رأسه شجرة واحدة بضمها موخحة وبعضها اضعة لم يلزم أرض موخحة لأنه لو أضح الجميع لم يلزم أكثر من أرض موضحة فلان لا يلزمه والإيضاح فى البعض أولى وإن أضح جميع رأسه وقدره عشرين اصعبا ورأس الجنبى خمس عشرة اصعبا فاقص فى جميع رأسه وأخذ من الربع الباقي ربع أرض موضحة وتخرج أبو على بن أبى هريرة وجهها آخر أنه يأخذ من الباقي أرض موضحة لأن هذا القدر لو انفر ولو جب فيه أرض موضحة وهذا خطأ لأنه إذا انفر مكان موضحة فوجب أشدها وهما نحو موضع فلا يجب فيه إلا ما يخصه

﴿فصل﴾ ويجب في الهاشمة عشر من الابل الماروى قيمة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت أنه قال في الهاشمة عشر من الابل وان ضرب رأسه بمنقل فهشم العظم من غير ايضاح ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه يجب فيه الحكومة لأنه كسر عظم من غير ايضاح فالوجوب الحكومة ككسر عظم الساق والثاني وهو قول أبي اسحق أنه يجب فيه خمس من الابل وهو الصحيح لأنهم أوضحوه وهشمه وجب عليه عشر من الابل فدل على ان الخمس الزائدة لاجل الهاشمة وقد وجدت الهاشمة فوجب فيها الخمس وان هشم هاشمتين بينهما حاجز وجب عليه أرض هاشمتين كافتلاني الموضحين

﴿فصل﴾ ويجب في المنقلة خمس عشرة من الابل لما روى عمرو بن حزم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن في المنقلة خمس عشرة من الابل وان أوضح رأسه موضحة ونزل فيها الى الوجه ففيه وجهان أحدهما أنه يجب عليه أرض موضحين لأنه أوضح في عضوين فوجب أرض موضحين كالفصل بينهما واثاني يجب أرض موضحة لانهما موضحة واحدة فاشبه اذا أوصح في الهامة موضحة ونزل فيها الى الناصبة وان أوضح في الرأس موضحة ونزل فيها الى القفا وجب عليه أرض الموضحة في الرأس ويجب عليه حكومة في الجراحة في القفا لانه ليس بمحل للموضحة ففرد الحر فيه بالاضمان

فأصله وحجبه في المأمومة ثلث البدية الماروي عكرمة بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم قصي في المأمومة ثلث البدية وأما البرامقة فقد قال بعض أصحابنا يجب فيها ما يجب المأمومة وقال قاضي القضاة أبو الحسن المارودي البصري يجب عليه أرض المأمومة وحكومة لأن شرق الخلد جنسية بعد المأمومة فوجب لاجلها حكمومة

(قصص) وان شح رأس رجل موضوعة في آخر فجعلها هاشمة وجاء آخر عليها مئة ودية آخر جعلها
مئومة وجب على الاول خمس من الابل وعلى الثاني خمس من البقر وخمس من الغنم وعشر
عشر وثلاث لان ذلك مجزئ كل واحد منهما

مصلح و شجاع اسی قبیل ارضیات وہی کہ رتہ بہ رتہ وضع و تالیف
و اصلاح کے مطابق ہوں ممکن معارف قدر من موصفات بنکاتی رس موصفت فنیج رح

بجنيها باضعة أو متلاحة وعرف قدر عقوبتها ومقدارها من الموضحة من نصف أو ثلث أو ربع ويجب عليه قدر ذلك من أرش الموضحة لانه يمكن تقدير أرشها بنفسها فلم تقدر بغيرها وان لم يمكن معرفة قدرها من الموضحة وجبت فيها الحكومة لان تقدير الارش بالشرع ولم ير بالشرع بتقدير الارش فيما دون الموضحة وتعذر معرفة قدرها من الموضحة فوجب فيها الحكومة

فصل وأما الجروح فبما سوى الرأس والوجه فضرر بان جاقته وغير جاقته فأما غير الجاقته فهي الجراحات التي لاتصل الى الجوف والواجب فيها الحكومة فان أوضع عظاما في غير الرأس والوجه أو هشمه أو ثقله وجب فيه الحكومة لانها لا تشارك نظائرهما من الشجاج التي في الرأس والوجه في الاسم ولا تساويها في الشين والخوف عليه منها فلم تساوها في تقدير الارش وأما الجاقته وهي التي تصل الى الجوف من البطن أو الظهر أو الورك أو الصدر أو ثغرة النحر فالواجب فيها ثلث الدية لما روى في حديث عمرو بن زهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن في الجاقته ثلث الدية فان أجاف جافتين بينهما جرح وجب في كل واحدة منهما ثلث الدية وإن أجاف جاقته فجاء أخوه وسعها في الظاهر والباطن وجب على الثاني ثلث الدية لان هذا القدر لو اضره ذلك كان جاقته فوجب فيه ارش الجاقته فان وسعها في الظاهر دون الباطن أو في الباطن دون الظاهر وجب عليه حكومة لان جنايته لم تبلغ الجاقته وان جرح نفسه جرح السكين حتى بلغ الورك وأجاف فيه أو جرح الكتف وجرح السكين حتى بلغ الصدر وأجاف فيه وجب عليه ارش الجاقته وحكومة في الجراحة لان الجراحة في غير موضع الجاقته فاضرت بالضمان كما قلنا فيمن نزل في موضحة الرأس الى القفا وإن طعن بطنه بسنان فأخرجه من ظهره أو طعن ظهره فأخرجه من بطنه وجب عليه في الداخل الى الجوف ارش الجاقته لانها جاقته وفي الخارج منه الى الظاهر وجهان أحدهما وهو المنصوص أنه جاقته ويجب فيها ارش جاقته أخرى لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عمر رضي الله عنه قضى في الجاقته اذا نفذت من الجوف جاقتان ولا تنها جراحة نافذة الى الجوف فوجب فيها ارش جاقته كالداخله الى الجوف والثاني ليس بجاقته ويجب فيها حكومة لان الجاقته ما اتصل من الظاهر الى الجوف وهذه خرجت من الجوف الى الظاهر فوجب فيها حكومة

فصل وإن طعن وجنته فهشم العظم ووصلت الى القم فقيه قولان أحدهما انها جاقته ويجب فيها ثلث الدية لانها جراحة من ظاهرها الى جوفها فاشبهت الجراحة الواصلة الى الباطن والثاني انه ليس بجاقته لانه لا تشارك الجاقته في اطلاق الاسم ولا تساويها في الخوف عليه منها فلم تساوها في ارشها فلي هذا يجب عليه دية هاشمة لانه هشم العظم ويجب عليه حكومة لما زاد على الهاشمة

فصل وإن خاط الجاقته فجاء رجل وقتى الخياطة نظرت فان كان قبل الالتحام لم يلزمه ارش لانه لم توجد منه جناية ويلزمه قيمة الخيط وأجرة المثل للخياطة وإن كان بعد الالتحام الجميع لزمه ارش جاقته لانه بالاتحام عادى ما كان قبل الجناية ويلزمه قيمة الخيط ولا يلزمه أجرة الخياطة لانها دخلت في ارش الجاقته وإن كان بعد الالتحام ببعضها لزمه الحكومة لجنايته على ما لا يلزمه قيمة الخيط ولا يلزمه أجرة الخياطة لانها دخلت في الهاشمة

فصل وإن أدخل خشبة أو حديدة في درانسان فخرق حاجز في الباطن فقيه وجهان بناء على الوجهين فيمن خرق الحاجز بين الموضعين في الباطن أحدهما يلزمه ارش جاقته لانه خرق حاجزا الى الجوف والثاني يلزمه حكومة بئذ الخبز الظاهر

فصل وإن ذهب كرهة امرءة بخشبة أو نحوها لزمته حكومة لانه اتلاف حاجز و ليس فيه ارش

مقدرو جبت فيه الحكومة وإن أذهب بالوطء لم يتركه إرش لانه لا نطاوله فقد أذنت فيه وإن أكرهها دخل إرشها في المهر لا تأوجب عليه مهر بكر

(فصل في) وأما الاعشاء فيجب الارش في اتلاف كل عضو فيه منفعة أو جبال فيجب في اتلاف العينين البنية وفي أحدهما نصف الماروي أن التي صلى الله عليه وسلم قال في كتاب كتبه لعمر بن حزم هذا كتاب الجروح في النفس مائة من الابل وفي العينين خمسون من الابل فأوجب في كل عين خمسين من الابل فدل على أنه يجب في العينين مائة ولأنهما من أعظم الجوارح جبالا ومنفعة ويجب عين الاور نصف البنية للغير ولأن ماض من نصف البنية مع بقاء نظيره ضمن به مع فقد نظيره كاليد وإن جنى على عينيه أو رأسه أو غيرهما فقد هب ضوء العينين وجبت البنية لانهما نفس لمنفعة المقصودة بالصفوف جبت دية كمال جنى على يده فثلث وإن ذهب الضوء من احدهما وجب نصف البنية لان ما أوجب البنية في اتلافهما أو جبت نصف البنية في اتلاف احدهما كاليدين وإن أزال الضوء فأختصته البنية ثم عاد وجبت البنية لانه لما عاد علمنا أنه لم يذهب لان الضوء اذا ذهب لم يعود وإن زال الضوء فشهد عدلان من أهل الخبرة أنه برى عوده فان لم يقدر لمودعة معلومة لم يقدر لان لا تتطرق الى غير مدة معلومة يؤدي الى الاستقاط موجب الجناية وإن قدر امددة معلومة انظر من عاد الضوء لم يجب شيء وإن لم يعد أخذ الجاني موجب الجناية من القصاص أو البنية وإن مات قبل اهتداء المدة لم يجب القصاص لانه موضع شبهة لانه يجوز أن لا يكون بطل الضوء ولعله لو عاش لمعاد القصاص يسقط بالشبهة وأما البنية فقد قال فيمن قلع سنا وقال أهل الخبرة برى عوده الى مدة فبات قبل اقتضاها ان في البنية قولين أحدهما يجب لانه تلف ولم يعد والثاني لا يجب لانه لم يمتحق الاتلاف ولعله لو بقي لمعادفن أعصابنا من جعل في دية الضوء قولين ومنهم من قال يجب دية الضوء قول واحد لان عود الضوء غير معهود بخلاف السن فان عودها معهود

(فصل في) فإن جنى على عينيه فنقص الضوء منهما فان عرف مقدار نقصان بان كل يرى الشخص من مسافة فصار لبراه الامن نصف تلك المسافة وجب من البنية بقسطها لانه عرف مقدار ما نقص فوجب بقسطه وإن لم يعرف قدر النقصان بان ساء ادراكه وجبت فيه الحكومة لانه تعذر التقدير فوجب فيه الحكومة وإن نقص الضوء في إحدى العينين عصمت العلية وأطلقت الصحيحة ووقفه شخص في موضع رآه ثم لا يزال بعد الشخص ويسأل عنه هل ان يقول لا أراه ويجمع قدر المسافة ثم تطلق العلية وتصب الصحيحة ولا يزال قربا لشخص الى ان يراه ثم ينظر ما بين المسافتين فيجب من البنية بقسطها

(فصل في) وإن جنى على عين صبي ومجنون قد ذهب ضوء عينيه وقال أهل الخبرة قد زال الضوء ولا يعود فيه قولان أحدهما لا يجب عليه في الخلع حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون ويدهي زوال الضوء لجوارح لا يكون الضوء زائلا والقول الثاني أنه يجب التحصيص أو البنية لان الجناية قد وجدت فتعاقب بها موجبا

(فصل في) وإن جنى على عين فتشخص وأحوات رجبت عليه حكومة لانه نقصان جبال من غير منفعة فضمن بالحكومة وإن نصف عينه ثم جبت عليه الحكومة لانه تلاعب لمن غير منفعة فوجب فيه الحكومة

(فصل في) ويجب في الجنون البنية لان فيها جلا كذا ومنفعة كذا فلا يبقى عين من كرمه وذهب ويجب في كل واحد منه ربع البنية لانه محسود لا بد منه ويجب البنية في جميعه فوجب في كل واحد منها

(قوله وإن جنى على عين
فتشخص) يقال شخص
بصره اذا تشعب عينه وجعل
لا يطرף

ما يخصها من الية كالاصابع وان قطع الاجفان والعينين وجب عليه ديتان لانهما جنسان يجب
بالتلف كل واحد منهما الية فوجب بالتلف ماديتان كاليدين والرجلين فان ألقى الاهداب وجبت
عليه الحكومة لانه اتلف جال من غير منفعة ضمن بحكومة وان قطع الاجفان وعليه الاهداب ففيه
وجهان أحد هما يجب الاهداب حكومة لانه شمر ثابت في العضو التالف فلا يفرد بالضمان كشر

التراع والثاني يجب الاهداب حكومة لان فيها جالا ظاهر افا فردت عن العضو بالضمان

(فصل) ويجب في الاذنين الية وفي أحد هما نصفها لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب
في كتاب عمرو بن حزم في الاذن خسون من الابل فوجب في الاذن خمسين من الابل فدل على انه
يجب في الاذنين مائة لان فيها جالا ظاهر لو منفعة مقصودة وهو انها تجمع الصوت وتوصل الى الدماغ
فوجب فيهما الية كالعين وان قطع بعضهما من نصفاً وربع أو ثلث وجب فيه من الية بقسطه لان
ما وجبت الية فيه وجبت في بعضه بقسطه كالاصابع وان ضرب بأذنه فاستحقت ففيه قولان
أحدهما يجب عليه الية كالجواب يده فثلث والثاني يجب عليه الحكومة لان منفعة الاذن جمع
الصوت وذلك لا يزول بالاستحشاف بخلاف اليد فان منفعتها البطش وذلك يزول بالشلل وان قطع
أذنا مستحقا قلنا انه اذا ضرب بها فاستحقت وجبت عليه الية وجبت في المستحقة الحكومة
كالمقطع بدا شلاء وان قلنا انه يجب عليه الحكومة وجبت في المستحقة الية كالمقطع بدا مجردة

فان قطع اذن الاصم وجبت عليه الية لان عدم السمع قص في غير الاذن فلا يؤثر في دية الاذن

(فصل) ويجب في السمع الية لما روي أبو المهب عن أبي قلابه ان رجلا رمى رجلا بحجر في رأسه
فذهب سمعه وقطر لسانه ونسكاهه فقصي فيه عمر رضى الله عنه بأربع ديات والرجل حي ولا نباحة
تخص بمنفعة فاشتبهت حاسة البصر وان أذهب السمع في أحد الاذنين وجب نصف الية لان كل
شيئين وجبت الية فيهما وجب نصفها في أحدهما كالاذنين وان قطع الاذنين وذهب السمع وجب
عليه ديتان لان السمع في غير الاذن فلا يدخل دية أحدهما في الآخر وان جنى عليه فزال السمع
وأغنت عنه الية ثم عاد وجب رد الية لانه لم يذهب السمع لانه لو ذهب لمعاد وان ذهب السمع فشهد
شاهدان من أهل الخبرة انه يرجع عوده الى مدة فالحكم فيه كالحكم في العين اذا ذهب ضوءها فشهد
شاهدان انه يرجع عوده وقديناه وان قص السمع وجب أرش ما قص فان عرف القدر الذي قص
بان كان يسمع الصوت من مسافة فصار لا يسمع لامن بعضها وجب فيه من الية بقسطه وان لم يعرف
القدر بان قلت أذنه وساء سمعه وجبت الحكومة وان قص السمع في أحد الاذنين سنت العيلة
وأطلقت الصحيحة ويؤمر رجل حتى يصيح من موضع يسمعه ثم لا يزال اليبعد ويصيح الى ان يقول
لا أسمع ثم تسمع المسافة ثم تطلق العيلة وتسند الصحيحة ثم يصيح الرجل ثم لا يزال بالقرب ويصيح الى
ان يسمع وينظر ما بين المسافتين ويجب من الية بقسطه

(فصل) ويجب في مارن الاله الية لما روي طاوس قال كان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الاله اذا رعب مارن جعدا لانه عضو فيه جال ظاهر ومنفعة كاملة ولانه يجمع الشم ويمنع
من وصول التراب الى الدماغ والاخشم كالانعم في وجوب الية لان عدم الشم نقص في غير الاله فلا
يؤثر في دية الاله ويخالف العين القائمة فان عدم البصر قص في العين فقص من وجوب الية في العين
وان قطع جزءاً من المارن كالنصف والثلث وجب فيه من الية بقدره لان ما ضمن بالية يضمن بعضه
بقدره من الية كالاصابع وان قطع أحد المتخريين ففيه وجهان أحدهما هو للمصوص ان عليه
نصف الية لانه أذهب نصف الجال ونصف المنفعة والثاني يجب عليه ثلث الية لان المارن يشتمل

(قوله الاهداب) جمع

هدب وهو شعر جفن العين

يقال هدب وهدب (قوله

فاستحقت) أي يست

واقبعت كهيئة الجلد

اذا ترك على الترمأ عوذ

من حشف القمر وهو

شماره الذي يس قبل

ادراكه فلا يكون فيه

لحم ولا طعم (قوله اذا

أوعب مارن جعداً) أوعب

واستوعب استوصل

واستقصى والمارن مالان

من الاله والجعد قطع

الاله وقطع الاذن

على ثلاثة أشياء المتخزين والحاجز فوجب على كل واحد من المتخزين ثلث الدية وإن قطع أحد المتخزين والحاجز وجب عليه على الوجه الأول نصف الدية للحاجز وعلى الوجه الثاني يجب عليه ثلث الدية لثلث الحاجز وثلث المتخزين وإن شئ الحاجز وجب عليه حكومة وإن قطع المارن وقبض الاقف وجب عليه الدية في المارن والحكومة في القبضة لأن القبضة تابعة فوجب فيها الحكومة كالخراج مع الكف وإن جنى على المارن فاستحلف فيه قولان كالقولين فيمن جنى على الأذن حتى استحلف أحدهما يجب عليه الدية والثاني يجب عليه الحكومة وقبض وجهها في الأذن

(فصل) ويجب إتلاف الشم الدية لأنها خاصة بتخص بمنفعة مقصودة فوجب إتلافها الدية كالسمع والبصر وإن ذهب الشم من أحد المتخزين وجب فيه نصف الدية كما يجب في إذهاب البصر من أحد العينين والسمع من أحد الأذنين وإن جنى عليه فنقص الشم وجب عليه أرش ما نقص وإن أمكن أن يعرف قدر ما نقص وجب فيه من الدية بقدره وإن لم يمكن معرفة قدره وجبت فيه الحكومة لما ينافي نقص السمع وإن ذهب الشم وأخذت فيه الدية ثم عاد وجب رد الدية لا تأنيها لأنه لم يذهب وأتم حال دونه حائل لأنه لو ذهب لم يند

(فصل) وإن جنى على رجل جناية لا أرض لها بل على أولئك أو ضرب برأسه بجر فزال عقله وجب عليه الدية لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب في كتاب عمر بن حزم وفي العقل الدية ولأن العقل أشرف من الخواص لأن به تميز الإنسان من البهيمة وبه يعرف حقائق المعلومات ويدخل في التكليف فكان بإيجاب الدية حق وإن قص عقله فإن كان يعرف قدر ما نقص فإن جنى يوما ويقيم يوما وجب عليه من الدية بقدره لأن ما وجبت فيه الدية وجب بعضها في بعضه كالأصابع وإن لم يعرف قدره فإن صار ذاسع صيغته زال عقله ثم يعود وجبت فيه الحكومة لأنه لم يضر إيجاب جزء مقدر من الدية فصل إلى الحكومة فإن كانت الجناية لها أرض مقدر نظرت فإن بلغ الأرض قدر الدية أو أكثر لم يدخل في دية العقل ولم يدخل فيه دية العقل لما روي أبو الهباب عم أبي قلابة أن رجلا رمى رجلا بجر في رأسه فذهب عقله وسمع لسانه ونكاحه فقضى فيه عمر رضي الله عنه مائة دينار وهو حي وإن كان الأرض دون الدية كأرض الموحدة ونحوه ففيه قولان قال في التمدد بدخل في دية العقل لأنه معنى زوال التكليف بزوال العقل دخل أرض الطرف في دية كالتفص وقال في الجدي لا يدخل وهو الصحيح لأنه لو دخل في دية ما دون الدية لم يخل فيها الدية كالنفس ولأن العقل في محل الجناية في محل آخر فلا يدخل أرشها في ديتها كالأرض وضع رأسه فذهب بصره ون شرسا على صبي وبالع مضعوف وأصبح عليه صيغة عظيمة فزال عقله وجبت عليه الدية لأن ذلك سبب زوال عقله وإن شرس سيفا على بالغ متبسط أوصاح عليه فزال عقله لم يجب عليه الدية لأن ذلك ليس بسبب زوال عقله

(فصل) ويجب في الشفتين الدية لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب في كتاب عمر بن حزم في الشفتين الدية ولأن فيهما جلا لأضمار أو منافع كثيرة لأنهما بقايا نغم من كل ما يؤذيه ويردن الرقيق ويمنع بهما الكلام ويجب في أحدهما نصف الدية لأن كل شفتين يجب فيهما الدية وجب في أحدهما نصف الدية كما يجب في الأذنين وإن قطع بعضه وجب فيه من الدية بقدره كقولنا في الأذن والمارن وإن جنى عليها فيسأ وجبت عليه الدية لأنه أفسد ففهم فوجب عليه الدية كجنى على يد فقتل فنقصت رجبت عليه حكومة لأن متدفعه من رتبته حدث

بوما نقص

(فصل) ويجب في الدية لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب في كتاب عمر بن حزم وفي

(قوله مضعوف) يعني
ضعيف العقل (قوله فإن
تقلعتا) أي أرتفعتا عن
الإنسان قال قلص وتقلص
فهو قلص وقلص بمعنى
عطف وشدد وقامت شفته
أي ازوت وشفته فالصفة
وقال في البيان بحيث
لا ينسب لسان ولا تنقبض
أحدهما على الأخرى

(فصل) وإن قلع سنا فاشق وأكراه أن يذهب شيء من أجزائها وجبت فيها دية السن كالديار لينة
 وإن ذهب من أجزائها شيء سقط من دينها بقدر الذهاب ويجب الباقي فإن كانت إحدى نيتيه العليان
 أو السفلاذين أقصر من الأخرى فقلع الصغيرة نقص من دينها بقدر ما نقص منها لانهما لا يختلفان في
 العادة فإذا اختلفا كانت الصغيرة ناقصة فلم تكمل دينها وإن قلع سنا مضطربة نظرت فإن كانت
 منافعها باقية مع حركتها من المنع وحفظ الطعام والريق وجبت فيها الدية لبقاء المنفعة والجمال وإن
 ذهبت منافعها وجبت فيها الحكومة لانه لم يبق غير الجمال فلم يجب غير الحكومة كالدابة الشلاء
 وإن نقصت منافعها فذهب بعينها وبقي البعض ففيه قولان أحدهما يجب فيها الدية لأن الجمال
 تام والمنفعة باقية وإن كانت ضئيفة فكملة دينها كالأرثاء كانت ضئيفة من أصل الخلقة والثاني يجب
 فيها الحكومة لأن المنفعة قد نقصت ويجهل قدر النقص فوجب فيها الحكومة وإن ضرب سنه
 فأصغرت وأجرت وجبت فيها الحكومة لأن منافعها باقية وإنما نقص بعض جاهها فوجب فيها
 الحكومة فإن ضربها فأسودت فقد قال في موضع يجب فيها الحكومة وقال في موضع يجب الدية وليست
 على قولين وإنما هي على اختلاف ما بين قال في موضع يجب فيها الدية إذا ذهبت المنفعة والذي قال يجب
 فيها الحكومة إذا لم يذهب المنفعة وذكر للزبي أنها على قولين واختار أنه يجب فيها الحكومة
 والصحيح هو الطريق الأول

(فصل) وإذا قلع أسنان رجل كلها نظرت فإن قلع واحدة بعد واحدة وجب لكل سن خمس من
 الابل فيجب في أسنانه وهي اثنان وثلاثون سنمات وستون سيرا وإن قلعها في دفعة واحدة ففيه
 وجهان أحدهما أنه لا يجب عليه أكثر من دية لأنه جنس ذو عدد فلم يضمن بأكثر من دية
 كصاع البدن والثاني أنه يجب في كل سن خمس من الابل وهو المذهب لحديث عمرو بن حزم ولأن
 ما ضمن دينه بالجناية إذا أهدم لم تنقص دينه بأصمهم غيره إليه كالوضعة

(فصل) إذا قلع سن صغير لم يشترط بل يزمه شيء في الحال لأن العادة في سنه أن يعود وينبت فلم يلزمه
 شيء في الحال كالأرثاء فأن نبت مثله في مكانها لم يلزمه دينها وهل يلزمه حكومة فيه وجهان
 أحدهما لا يلزمه كالأرثاء فثبت مثل والثاني يلزمه حكومة الجرح الذي حصل بالقلع وإن لم تنبت
 له ووقع الأيس من نباتها وجبت دينها لانهما قناتلاف السن وإن مات قبل الأيس من نباتها ففيه
 قولان أحدهما يجب عليه دية السن لانه قلع سنا لم تعد والثاني لا يجب لأن الظاهر أنها تعود وإنما
 مات بموته وإن نبت له سن خارجة عن صف الأسنان فإن كانت بحيث لا ينفع بها وحببت دينها
 وإن كانت بحيث ينفع بها وحببت الحكومة للشئ الحاصل بخروجها عن سمت الأسنان فإن نبتت
 أقصر من نظيرتها وجب عليه من دينها قدر ما نقص لانه نص بجنائه فصار كالوكسر بعض سن
 وإن نبت طولها فقد قل بعض أصحابنا لا يلزمه شيء وإن حصل بها شئ من الزيادة لا تكون من
 جنابة قول الشيخ الإمام ويحتمل عندي أنه يلزمه الحكومة بين الحاصل بطولها كما يلزمه في الشئ الحاصل
 بعصره لأن الظاهر أن الجميع حصص سابقه السن ونبتت له سن صفراء أو سن خضراء وجبت
 عليه الحكومة لمقصن الكاملين قلع سن من شعر وجبت دينها في الحال لأن الظاهر أنه لا ينبت مثله
 من خد الدية ثم يثبت له في مكانه ففيه قولان أحدهما يجب دية الدية لأنه عادته ما هاهنا يستحق
 بذلك كدابة لم يشترط وإنما لا يجب دية لأن له دة جوت في سن من شعر أنه لا يعود فإذا
 نبتت في سنه بعد ذلك سقطت عنه الدية

ووجب في محبين دية لأن فرقه حلال ولا يؤمنه كاهية فوجب فيها دية كاشتق

(قوله سنا مضطربة) هي
 التي تتحرك مع بقائها في
 منبتها (قوله حصل بها
 شئ) الشئ ضد الزين
 يقال شانه يشنه والمشت
 المايب والمفاج والبش
 الاخلا بقوة يقال بشش
 يبشش ويبشش

فان قال الجاني أنا أعيد خلعيها وأعيد هامستقيمة منع من ذلك لانه امتتاف جنابة أخرى فان كاره وخلفه فعدا مستقيما وجب عليه هذا الخلع حكومة ولا يسقط ما وجب من الحكومة الاولى لانها حكومة استقرت الجنابة وما حصل من الاستفادة حصل بمعنى آخر فلم يسقط ما وجب ويخالف اذا جنى على العين فذهب الضوء ثم عاد لا نائقين أن الضوء لم يذهب

﴿فصل﴾ وان كان لرجل كفان من ذراع فان لم يبطن بواحد منهما لم يجب فيه ما قدر ولادة لان منافعهما قد بطلت فصارا كاليه السلاء ويجب فيهما حكومة لان فيهما جالا وان كان أحدهما يبطن دون الآخر فالذي يبطن به هو الاصل فيجب فيه القود أو الدية والأخ خلقة زائدة ويجب فيها الحكومة وان كان أحدهما أكثر بطشا كان الاصل هو أكثرهما بطشا سواء كان الباطش على مستوى التراع أو منحرفا عنه لان الله تعالى جعل البطش في الاصل فوجب أن يرجع في الاستدلال عليه اليه كما يرجع في الخنثى الى بوله وان استويا في البطش فان كان أحدهما على مستوى التراع والأخر منحرفا عن مستوى التراع فالأصل هو الذي على مستوى التراع فيجب فيه القود والدية ويجب في الآخر الحكومة فان استويا في ذلك فان كان أحدهما تام الاصابع والأخر ناقص الاصابع فالأصل هو التام الاصابع فيجب فيه القود والدية والأخر خلقة زائدة ويجب فيها الحكومة وان استويا في تمام الاصابع الآن في أحدهما زيادة أصبع لم ترجع الزيادة ولانه قد يكون الاصبع الزائدة في غير اليد الاصلية فاذا استويا في الدلائل فهما يد واحدة فان قطعتهما قاطع وجب عليه القود والدية ووجب عليه للزيادة حكومة فان قطع احدهما لم يجب القود لعدم المائلة وعليه نصف دية يدوز زيادة حكومة لانها نصف يد زائدة وان قطع أصبعين من احدهما فعليه نصف دية أصبع وزياة حكومة لانها نصف أصبع زائدة وان قطع أصبعين من احدهما وجب عليه نصف دية غلة وزياة حكومة لانها نصف غلة زائدة

﴿فصل﴾ ويجب في اليتين الدية لان فيهما جالا كاملا ومنفعة كاملة فوجب فيهما الدية كاليه دين ويجب في احدهما نصف الدية لان ما وجبت الدية في اثنين منه وجب نصفها في أحدهما كاليه دين وان قطع بعضهما وجب فيه من الدية قدره وان جهل قدره وجبت فيه الحكومة

﴿فصل﴾ وان كسر صلبه انتظر فان جبر وعاد الى حالته لزمته حكومة الكسر وان احدث ديب لزمه حكومة للشين الذي حصل به وان ضعف مشيه واحتاج الى عما لزمته حكومة لنقصان مشيه وان عجز عن المشي وجبت عليه الدية لما روى الزهري عن سعيد بن المسيب أنه قال مضت السنة ان في الصلب الدية وفي اللسان الدية وفي الذك الدية وفي الاثنين الدية ولانه أبطل عليه منفعة مقصودة فوجب عليه الدية وان كسر صلب وعجز عن الوطء وجبت عليه الدية لانه أبطل عليه منفعة مقصودة وان ذهب مشيه وجماعه ففيه وجهان أحدهما لا يلزمه الدية واحدة لانهما منفعتا عضو واحد والثاني يلزمه ديتان وهو ظاهر النص لانه يجب في كل واحد منهما الدية عند الأفراد فوجب فيهما ديتان عند الاجتماع كالوقوع أذنيه فذهب سمعه وقطع أنفه فذهب شمه

﴿فصل﴾ ويجب في الذك الدية لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب مع عمرو بن حزم الى البين وفي الذك كراية ويجب ذلك في ذك الشين والطفل والخصي والمخنن لان العضو في نفسه سليم ولا يجب في ذك كراية لانه لم يطلعت منفعة فلم تكمل ديته ويجب فيه الحكومة لانه تألف عليه جاله ون حتى على ذكره نشر وحسن ديتان لان تصوده عضو المنفعة فوجب في تلاف منفعته ما وجب في تلاف من تلحقه وجبت له لان منفعة الذك كراية كمن تلحقه كمن تلحقه المنفعة الكف

بالاصابع فكملت اليد بقطعها وان قطع الحشفة وجاء أثر قطع الباقي وجبت فيه حكومة كإل قطع
الاصابع وجاء أثر قطع الكف وان قطع بعض الحشفة وجب عليه من اليد بقطعها وهل تقسط
على الحشفة وحدها أو على جميع اليد كز فيه قولان أحدهما تقسط على الحشفة لان اليد تنكسر
بقطعها فقسطت عليها كدية الاصابع والثاني يقسط على الجميع لان اليد كرهو الجميع فقسطت
اليده على الجميع

(فصل) ويجب في الاثنين اليد لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن مع عمرو
ابن حزم وفي الاثنين اليد ويجب في أحدهما نصف اليد لان ما وجب في اثنين منه اليد وجبت في
أحدهما نصفها كاليد

(فصل) وما اشترك فيه الرجل والمرأة من الجروح والاعضاء ففيه قولان قال في القديم نسأوي
المرأة الرجل إلى ثلث اليد فإذا زادت على ذلك كانت المرأة على النصف من الرجل لما روي نافع عن
ابن عمر أنه قال تستوي دية الرجل والمرأة إلى ثلث اليد ويختلفان فيما سوي ذلك وقال في الجديد
هي على النصف من الرجل في جميع الأروش وهو الصحيح لاهما شخصان مختلفان في دية النفس
فاختلفا في أروش الجنائيات كالسلم والكفر ولانه جنابة يجب فيها أرش مقدر فكانت المرأة على النصف
من الرجل في أرشها كقطع اليد والرجل وقول ابن عمر يارضه قول علي كرم الله وجهه في جراحات
الرجال والنساء سواء على النصف فما قل أو أكثر

(فصل) ويجب في ثدي المرأة اليد لان فيها جمالا ومنفعة فوجب فيها اليد كاليدين والرجلين
ويجب في أحدهما نصف اليد لما ذكرنا في الاثنين وان جنى عليهما فثلثا وجبت عليه اليد لان
المقصود بالضرب هو المنفعة فكان اتلاف منفعة كاللذات وان كانتا ناهدين فاسترسلتا وجبت الحكومة
لانه قص جمالهما وان كان لهما ين جنى عليهما فاقطع لينا وجبت عليه الحكومة لانه قطع اللين
بجنابته وان جنى عليهما قبل أن ينزل لهما ين فولدت ولم ينزل لهما ين سئل أهل الخبرة فان قالوا لا ينقطع
الا بجنابة وجبت الحكومة وان قالوا قد ينقطع من غير جنابة لم تجب الحكومة ومتجاوز أن يكون
اقتطاعا فبالبجنابة فلا تجب الحكومة بالاشك وتجيب اليد في حلفتها وهو رأي ناسي لان منفعة
الثديين والخمسين لان الصبي بهما ينزلهما بذهابهما تنقطع منفعة الثديين فوجب فيها ما يجب في
الثديين كما يجب في الاصابع ما يجب في الكف وأما حمة الرجل فتدفع في موضع يجب فيه حكومة
وقال في موضع قد قيل ان فيها اليد في غير ما ذكرنا من قال فيه قولان أحدهما تجب فيها اليد لان
ما وجبت فيه اليد من المرأة وجبت فيه اليد من الرجل كاليدين والثاني وهو الصحيح انه يجب
فيها الحكومة لانه اتلاف جان من غير منفعة فوجب فيه الحكومة ومنهم من قل يجب فيه
الحكومة قول واحد وقوله قد قيل ان فيها اليد مكتوبة عن غيره

(فصل) ويجب في اسكتي المرأة وهما الشفران المحيطان بالفرج اليد لان فيها جمالا ومنفعة
في لبائسة ويجب في أحدهما نصف اليد لان كل ما وجب في اثنين منه اليد وجب في أحدهما
نصفها كاليدين

(فصل) قال الشافعي رحمه الله دوطي مرة ففقد وجبت عليه يدية رخنف مع في
الافشاء فقال بعضهم هو ينزل لحز شئ ينخرج وتنب امره وهو قور شيخ في حدة
الاسفر في رجة له عليه وقد بعثه هو بن زهر خبز شئ يد حرج ويدر وهو قول في هي
بن أبي هريرة وشيخنا تخاض في طيب ضربى لأن يدية لا يجب إلا دفعه نعمة كرامة ولا يحصل

(قوله وان كانا ناهدين)
أي مرتفعين والنهود
الارتفاع نهدي الجارية
اذا ارتفع والحلتان بقتع
اللام الواحدة حلتان بالفتح
أي صار رأس الثدي كاذ كر
(قوله اسكتي المرأة) بكسر
الهمزة واسكان السين هما
جانبا الفرج والمأسوكا التي
أخطأت خافضها فاصابت
غير موضع الخفض
الاسكتان ناحيتا الفرج
والشفران طرفا الناحيتين
والتي إلى الشفرين
الاشمران ذكره الأزهري
(قوله الافشاء) مأخوذ
من القضاء وهو المكان
الواسع ويككون الجماع
كقوله تعالى وقد أنفى
بضكم إلى بعض ويكون
للمس كقوله عليه السلام
اذ أنفى أحدكم كيدته إلى
ذكره فليتوضأ

ذلك الازالة الحاسخ بين السبيلين قاما زالة الحاسخ بين الفرج وثقة البول فلا تلحق بها النعمة وانما تنقص بها النعمة فلا يجوز أن يجبرها دية كاملة وان أفضاها واسترسل البول وجب مع دية الافشاء حكومة للنقص الحاصل باسترسل البول وان أفضاها وانتهى الجرح وجبت الحكومة دون الدية وان أضاف الجائفة والثالث ليسقط ارشها والفرق بينهما ان ارش الجائفة وجب باسمها فلم يسقط بالانضمام ودية الافشاء وجبت بازال الحاسخ وقد عاد الحاسخ فلم يجب الدية

(فصل) ولا يجب في اتلاف الشعور غير الحكومة لأنه اتلاف جبال من غير منفعة فلم يجب فيه غير الحكومة كاتلاف العين القائمة واليد الشلاء

(فصل) ويجب في تعويض الرقبة وتصميم الوجه الحكومة لأنه اذا هاب جبال من غير منفعة فوجب فيها الحكومة فان كسر الترقوة أو كسر ضلعاً فقد قال في موضع آخر يجب فيه جمل وقال في موضع يجب فيه الحكومة واختلفاً عما بيناه في قوله أبو اسحق وأبو علي بن أبي هريرة يجب فيه الحكومة قولاً واحداً والتى قال فيه جمل أراد على سبيل الحكومة لان تقدير الارش لا يجوز الانبص أو قياس على أصل وليس في هذا نص ولاه أصل قياس عليه وقال المزني وغيره هو على قولين وهو الصحيح أحدهما أنه يجب فيه جمل لما روي أسلم مولى عمر بن عمر رضي الله عنه أنه قضى في الترقوة بجمل وفي الضلع بجمل وقول المحابي في قوله القديم بخجة تقدم على القياس والقول الثاني وهو الصحيح أنه يجب فيه حكومة لأنه كسر عظم في غير الرأس والوجه فلم يجب فيه ارش مقدر ككسر عظم الساق وما روي عن عمر يحتمل أنه قضى به على سبيل الحكومة ولان قول المحابي ليس بخجة في قوله الجديد

(فصل) وان لم يهرجلا أو لكه أو أضر به بمثل فان لم يحصل به أثر لم يلزمه ارش لأنه لم يحصل به نقص في جبال ولا منفعة فلم يلزمه ارش وان حصل به شين بأن أسوداً واخضر وجبت فيه الحكومة لما حصل به من الشين فان قضى فيه بالحكومة ثم زال الشين سقطت الحكومة فكلوا جنى على عين فاينت ثم زال البياض وان فرغ اسنانا فحدث في الثياب لم يلزمه ضمان مال لان المال إنما يجب في الجناية اذا أحدثت تصافي جبالاً ومنفعة ولم يوجد شيء من ذلك

(فصل) اذا جنى على سحابة ليس فيها ارش مقدر نظرت فان كان حصل بها نقص في منفعة أو جبال وجبت فيها حكومة وهو أن يقوم الجاني عليه قبل الجناية ثم يقوم بعداها الجناية فان نقص العشر من قيمته وجب العشر من دية وان نقص الخمس من قيمته وجب الخمس من دية لأنه ليس في ارشه نص فوجب التقدير بالاجتهاد ولا طريق الى معرفة قدر النقصان من جهة الاجتهاد الا بالتقريب وهذا كافلنا في الحرم اذا قتل صيداً وليس في جزائه نص أنه يرجع الى ذوى عدل في معرفة مثله ان كان له مثل من البع والى قيمته اذا لم يكن له مثل ويجب الضدر الذى نقص من قيمته من الدية لان النفس مضمونة بالدية فوجب التقدير بالنقص منها كما يقوم المبيع عند الرجوع بارش العيب ثم يؤخذ التقدير بالنقص من الثمن حيث كان المبيع مضموناً للثمن وقال بعض أصحابنا يعتبر بنقص الجناية من دية العضو الجنى عليه لامن دية النفس فان كان الذى نقص هو العشر والجناية على اليد وجب عشرة دية اليد وان كانت على أصبع وجب عشرة دية الاصبع وان كانت على الرأس فبادون الموحدة وجب عشر ارش الموضحة وان كانت على الجسد فيادون الجائفة وجب عشر ارش الجائفة لانا اعتبرناه من دية النفس لربنا من أن تزيد الحكومة في عضو على دية العضو والذهب الاول وعليه التفريع لانه لما وجب تقويم النفس وجب أن يعتبر النقص من دية النفس ولان اعتبار النقص من دية العضو يؤدي الى أن يتقارب الجانيون ويتباعد الارشان بأن تكون الحكومة في السحاق فتوجب فيه عشر ارش الموضحة

(قوله تصميم الوجه) الصبر
ليل في الله خاصة وقد
صرخه أى ما فهم
الكبر قال الله تعالى ولا
تصغر خدك للناس
والاسترقوتان الطحمان
الثلاثان أعلى الصدر والجبع
تراق قال الله تعالى كلا اذا
بلغت التراقي والضلع مثال
العنب وتسكين اللام جائز
وهي واحدة الاضلاع

وهذا خطأ لأن الاعتبار في الارض بحال الاستقرار وطناً والقطع يدى رجل ورجله وجب عليه ديتان فاذا مرت الجناية الى النفس وجب دية اعتبار بحال الاستقرار وفي حال الاستقرار هو حر فوجب فيه الدية ودليل قول المزي بطلان قطع يدى رجل ورجله ثم مات فأنه وجبت ديتان ثم قصت بال موت **(فصل)** وان قطع حر يد عبد فاعتق ثم قطع حر آخر يده الاخرى ومات لم يجب على الاول قصاص لعدم التكافؤ في حال الجناية وعليه نصف الدية لأن الجنى عليه حر في وقت استقرار الجناية وأما الثاني ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي الطيب بن سلامة انه يجب عليه القصاص في الطرف ولا يجب في النفس لان الروح خرجت من سرية قطعين وأحدهما يوجب التمود والاخر لا يوجب فقط كحرين قتلا من نفسه و نصفه عبد والثاني وهو المذهب انه يجب عليه القصاص في الطرف والنفس لانهما متكافئان في حال الجناية وقد خرجت الروح عن عمد محض مضمون وانما سقط التمود عن أحدهما محض في نفسه فلم يسقط عن الآخر كلواشترك حر وعبد في قتل عبد ويخالف الحرين اذا قتل من نصفه و نصفه عبد لان كل واحد منهما غير مكافئ له حال الجناية فان عني على مال كان عليه نصف الدية لانهما شر يكافئ القتل ولولى الأقل من نصف قيمته يوم الجناية الاولى أو نصف الدية فان كان نصف القيمة أقل وأمثله كان له ذلك وان كان أكثر فله نصف الدية لان الحرية قصت مازاد عليه والفرق بينهما وبين المستقلة قبلها ان الجناية هناك من واحد وجميع الدية عليه فقول بل بين أرض الجناية وبين الدية والجناية ههنا من اثنين والدية عليهمما والثاني جنى عليه في حال الحرية فقول بل بين أرض الجناية وبين النصف المأخوذ من الجاني على ملكه وكان الفاضل لورثته

(فصل) وان قطع حر يد عبد ثم أعتق ثم قطع يده الاخرى نظرت فان اندمل الجرحان لم يجب في اليد الاولى قصاص لانه جنى عليه وهو غير مكافئ له ويجب فيها نصف دية ويكون للولى ويجب في اليد الاخرى القصاص لانه قطعها وهو مكافئ له وان عني على المال وجب عليه نصف الدية وان مات من الجراحتين قبل الاندمال وجب القصاص في اليد الاخرى التي قطعت بعد عتقه ولم يجب القصاص في النفس لانه مات من جنايتين احدهما توجب القصاص والاخرى لا توجب فان اقتص منه في اليد وجب عليه نصف الدية لانه مات بجنايته وقد استوفى منه ما يقابل نصف الدية ويكون للولى أقل الامرين من نصف القيمة وقت الجناية أو نصف الدية وان عني عن اقتصاص على مال وجب كمال الدية ويكون للولى أقل الامرين من نصف القيمة وقت الجناية أو نصف الدية ولورثته الباقي لان الجناية الثانية في حال الحرية

(فصل) وان قطع حر يد عبد فاعتق ثم قطع آخر يده الاخرى ثم قطع ثالث رجله ومات لم يجب على الاول القصاص في النفس ولا في الطرف لعدم التكافؤ ويجب عليه ثلث الدية ويجب على الآخرين القصاص في الطرف وفي النفس على المذهب فان عني عنهما كان عليهما ثلث الدية وفيما يستحق المولى قولاً أن أحدهما أقل الامرين من أرض الجناية أو ما يجب على هذا الجاني في ملكه وهو ثلث الدية لان الواجب بالجناية هو الارض فاذا عتق اقلب وصار ثلث الدية فيجب أن يكون له أقل الامرين فان كان الارض أقل لم يكن له أكثر منه لانه هو الذي وجب بالجناية في ملكه وما زاد بالسراية في حال الحرية لاحق له فيموان كان ثلث الدية أقل لم يكن له أكثر منه لانه هو الذي يجب على الجاني في ملكه وتقص الارض سبب من جهته وهو العتق فلم يستحق أكثر منه والقول الثاني فيجب له أقل الامرين من ثلث الدية وثلث القيمة لان الجاني على ملكه هو الاول والاخران لاحق له في جنايتهما فيجب أن يكون له أقل الامرين من ثلث دية وثلث القيمة فان كان ثلث الدية أقل لم يكن له أكثر منه لانها كان

رضي الله عنه قال لعلي رضي الله عنه في جنين المرأة التي يمت إليها عزمت عليك أن لا تبرح حتى تقسمها على قومك والثاني يجب في بيت المال لان الخطأ يكثرت منه في أحكامه واجتهاده فلما وجبنا ما يجب بخطئه على عاقلته نجفناهم فاذا قلنا ما يجب على عاقلته وجبت الكفارة في ماله كغير الامام واذا قلنا انها يجب في بيت المال ففي الكفارة وجهان أحدهما انها يجب في ماله لانها لا تتحمل والثاني أنها يجب في بيت المال لانه يكثر خطؤه فلما وجبنا في ماله نجف به

فصل وما يجب بجنابة العمد يجب حال لانه بدل متلف لا تتحملها العاقلة بحال فوجب حالاً كرامة المتلفات وما يجب بجنابة الخطأ وشبه العمد من الدية يجب مؤجلاً فان كانت دية كاملة وجبت في ثلاث سنين لانتهى ذلك عن عمرو بن عباس رضي الله عنهما ويجب في كل سنة ثلثها فان كان دية نفس كان ابتداء الاجل من وقت القتل لانه حتى مؤجل فاعتبر الاجل من حين وجود السب كالدين المؤجل وان كان دية طرف فان لم تسر اعتبرت المدة من وقت الجنابة لانه وقت الوجوب وان سرت الى عضو آخر اعتبرت المدة من وقت الاندخال لان الجنابة لم تقف فاعتبرت المدة من وقت الاستقرار وان كان الواجب أقل من دية نظرت فان كان ثلث الدية أو دونه لم يجب الا في سنة لانه لا يجب على العاقلة شيء في أقل من سنة فان كان أكثر من الثلث ولم يزد على الثلثين وجب في السنة الاولى الثلث ووجب الباقي في السنة الثانية وان كان أكثر من الثلثين ولم يزد على دية وجب في السنة الاولى الثلث وفي الثانية الثلث وفي الثالثة الباقي وان وجب بجنابته ديتان فان كانتا لثنتين بان قتل اثنين وجب في كل سنة لكل واحد منهما ثلث الدية لانهما يجهان المستحقين فلا ينقص حتى كل واحد منهما في كل سنة من الثلث فان كانتا لواحد بان قطع اليدين والرجلين من رجل وجب السكل في ست سنين في كل سنة ثلث دية لانها جنابة على واحد فلا يجب له على العاقلة في كل سنة أكثر من ثلث دية وان وجب بجنابة الخطأ وأحد الخطأ دية ناقصة كدية الجنين والمرأة ودية أهل الذمة ففيم وجهان أحدهما أنه يجب في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها لانه دية نفس فوجب في كل سنة ثلثها كالدية الكاملة والثاني انه كارش الطرف اذا نقص عن الدية لانه دون الدية الكاملة فعلى هذا ان كان ثلث دية وهو كدية اليهودي والنصراني أو أقل من الثلث وهو دية المجوس ودية الجنين وجب السكل في سنة واحدة وان كان أكثر من الثلث وهو دية المرأة وجب في السنة الاولى ثلث دية كاملة ويجب ما راد في السنة الثانية كما قلنا في الطرف وان كان قيمة عبد وقلنا انها على العاقلة ففيم وجهان أحدهما انها تسمى في ثلاث سنين وان زاد حصة كل سنة على ثلث الدية لانه دية نفس والثاني تؤدي في كل سنة ثلث دية الحر

فصل والعاقلة هم العصباء الذين يرثون بالنسب والولاء غير الاب والجد والابن وابن الابن والدليل عليه ما روى المغيرة بن شعبه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في المرأة يدتها على عصبه العاقلة وأما الاب والجد والابن وابن الابن ولا يعقلون لما روى جابر رضي الله عنه أن امراًئيين من هذيل قتل احدهما الاخرى ولكل واحد قمنهما زوج وولد فجعل النبي صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على عاقلة القاتلة وبرز وجهه وولدها واذا ثبت هذا في الولد ثبت في الاب لتساوهم في العصبه ولان الدية جعلت على العاقلة لبقاء على اقاتل حتى لا يكتم عليه فيجحف به فوجب لنا على الاب والابن نجفنا به لان ما لهما كماله ولهذا لا تقبل شهادته لم يكمل نفسه ويستغنى عن الدية بما لهما كما يستغنى بما ل نفسه وان كان في بني عمار بن لؤي لم يحمل معهم لما ذكرناه وان لم يكن له عصبه نظرت فان كان مسلماً جات عنه من بيت المال لان مال بيت المال للمسلمين وهم يرثونه كما تراث العصباء وان كان ذمياً لم يحمل عنه في بيت المال لان مال بيت المال للمسلمين وهو لا يرثونه وانما ينقل ماله الى بيت المال فيا واختلف

قوله في المولى من أسفل فقال في أحد القولين لا يعقل عنه وهو الصحيح لأنه لا يرثه فليبعقه وقال في الآخر يعقله لأنه يعقله المولى ففعل عنه المولى كالآخرين فلي هذا ينقسم على بيت المال لأنه من خواص العاقلة فنقسم على بيت المال كالوفاة من أعلى وإن لم يكن له عاقلة ولا يتصل به فلي يجب على القاتل فيه وجهان بناء على أن الدين يهل بغيره على القاتل ثم تتحمل عنه العاقلة أو تجب على العاقلة ابتداءً وفيه قولان أحدهما يجب على القاتل ثم تنتقل إلى العاقلة لأنه هو الجاني فوجب الدين عليه فعل هذا يجب الديني ما هو القول الثاني يجب على العاقلة ابتداءً لأنه لا يطلب غيره فعل هذا لا يجب عليه وقال أبو علي الطبري إذا قلنا أنها يجب على القاتل عند عدم بيت المال حل الأب والابن ويبدأ بهما قبل القاتل لانا لم نحمل عليهما قضاءه على القاتل وإذا حل على القاتل كالمحل لأولى قال الشيخ الإمام حسن الله مدته ويصحت عنده أنه لا يجب عليهما لانا إنما وجبنا على القاتل على هذا القول لأنه وجب عليهما الأصل فإذا لم يحسن يتحمل في الوجوب على الأب والابن لم يجب عليهما في الأصل ولا جراح العاقلة فلم يجب الجبل عليهما

(فصل) ولا يعقل مسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم ولا ذمي عن حر ولا حر عن ذمي لأنه لا يرث بعضهم من بعض فإن ربي نصراني سهمال صيد ثم أسلم ثم أصاب السهم أنسا وقتله وجبت الدية في ماله لأنه لا يمكن إيجابها على عاقلة من النصارى لأنه وجد القاتل وهو مسلم ولا يمكن إيجابها على عاقلة من المسلمين لأنه ربي وهو نصراني فإن قطع نصراني يدرجل ثم أسلم ومات المقتول عقلت عنه عصابة من النصارى دون المسلمين لأن الجناية وجبت منه وهو نصراني ولهذا يجب بها القصاص ولا تسقط عنه بالاسلام وإن ربي مسلم سهمال صيد ثم أسلم ثم أصاب السهم أنسا وقتله وجبت الدية في ذمته لأنه لا يمكن إيجابها على عاقلة من المسلمين لأنه وجد القاتل وهو مسلم ولا يمكن إيجابها على الكفار لأنه ليس له سهم عاقلة يرثونه فوجب في ذمته وإن جرح مسلم أنسا ثم ارتد الجراح ويث في الرد فذمنا ما يسرى في مثله الجرح ثم أسلم ومات الجرح وجبت الدية على من يجب فيه قولان أحدهما يجب على عاقلة لأن الجناية في حال الاسلام وشروط الروح في حال الاسلام والعاقلة تحمل ما يجب للجناية بين في حال الاسلام فوجب دية عليها والقول الثاني أنه يجب على العاقلة نصف الدية ويجب في مال الجاني النصف لأنه وجد سر في حال الاسلام وسرايته في حال الردة فحملت ما يسرى في حال الاسلام ولم تحمل ما يسرى في الردة (فصل) ولا يعقل صبي ولا متهود ولا امرأة لأن حل الدية على سبيل انتصرة بدلا عما كان في الجاهلية من النقرة بالسيف والنقرة في الصبي والمتهود والمرأة ويعقل المريض والشيخ الكبير إذا بلغ المريض حد زمانه والشيخ حد الهرم لا هم من أهل النقرة بالثدي وقد قتل عمار في حجة وأما ذابغ الشيخ حد الهرم والمريض حد زمانه فليسوا وجهان بناء على القولين في قتلهم في الأسر فإن قلنا انهما يقتلان في الأسر عقلا وإن قلنا لا يقتلان في الأسر لم يقتلا

(فصل) ولا يعقل فقير لأن حل الدية على العاقلة موقوف على فقير ليس من أهل المواساة ولهذا لا يجب عليه ما كان كقوله لا تقتله الأقارب ولأن العاقلة تتحمل دفع الضرر عن أقاتل والمضر ولا يزال بالضرر ويجب على متوسط ريع دينار لأن المواساة لا تحصن بأقل قاي ولا يمكن إيجاب الكثير فيه فصار له أجرة فقير ما يؤخذ ريع دينار لأنه ليس في حدته فهو لا يبر عليه ثم تقع فيه بدسرق وقصة ثمانية رضى عنه بما سرق لا تكن تطعم في عمار سرق منه صبي مسلم في شيء منه ويجب على من ينفق دينار لأنه لا يجوز أن يكون له واحد من غني ووسط واحد فقير بنصف دينار لأنه قل قدر يؤخذ من غني في الزكاة حتى قصبه لمؤنة فقير يرضى به من غني في دية يذهب لأنه

(قوله قاتل عمار في حجة)
الحفتر مركب من مرآك
النساء كالموجود
لا يقبب كما يقبب اليهود
ومعنى يقبب يحمل عليه
قبض الشيء التافه اليسير
الحفتر وقد تفتتغ
وامتنع في أوقات غفلاته
أي اختبر والامتناع
الاختبار

في معناه ويجب هذا القدر في كل سنة لانه حق يتعلق بالحال على سبيل المواصفة فتكرر بشكر والحول كلزكاة ومن أهمها بنام قال يجب ذلك القدر في الثلاث سنين لا بالواو وجبنا هذا القدر في كل سنة أجف به ويستبرأه في العقر والعنى والتوسط عند حلول النجم لانه حق مال يتعلق بالحول على سبيل المواصفة فاعتبر فيه حاله عند حلول الحول كلزكاة فان مات قبل حلول الحول لم يجب كالأجانب الزكاة اذا مات قبل الحول وان مات بعد الحول لم يسقط ماوجب كالأيسقط ماوجب من الزكاة قبل الموت

(فصل) واذا أراد الحاكم قسمة الدية على العاقلة قدم الاقرب فالاقرب من العصابات على ترتيبهم في الميراث لانه حق يتعلق بالتعصيب فقدم فيه الاقرب فالاقرب كالإيراث وان كان فيهم من يدلى بالابوين وفيهم من يدلى بالاب ففيه قولان أحدهما انهما سواء لتساويهما في قرابة الاب لان الأم لا تدخل طاقى الصرة وحل الدية فلا يقدم بها والثاني يقدم بها من يدلى بالابوين على من يدلى بالاب لانه حق يستحق بالتعصيب فقدم من يدلى بالابوين على من يدلى بالاب كالإيراث فان أمكن أن يقسم ما يجب على الاقرب بين منهم لم يعمل على من بعدهم وان لم يمكن أن يقسم على الاقرب بين لثقل عددهم قسم ما فضل على من بعدهم على الترتيب فان كان القاتل من نفي هاشم قسم عليهم فان عجز وادخل معهم بنوعين مناف فان عجز وادخل معهم بنوعين ثم كذلك حتى تستوعب قریش ولا يدخل معهم غير قریش لان غيرهم لا ينسب اليهم وان غاب الاقربون في النسب وحضر الا بعدون ففيه قولان أحدهما يقدم الاقربون في النسب لانه حق يستحق بالتعصيب فقدم فيه الاقربون في النسب كالإيراث والثاني يقدم الاقربون في الحضور على الاقربين في النسب لان تحمل العاقلة على سبيل الصرة والحاضرون أحق بالنصرة من القبي فقل هذا ان كان القاتل منك وبعض العاقلة بالمدينة وبعضهم بالشام فقدم من بالمدينة على من بالشام لهم أقرب الى القاتل وان استوت جماعة في النسب وبعضهم حضور وبعضهم غياب ففيه قولان أحدهما يقدم الحضور لانهم أقرب الى الصرة والثاني يسوى بين الجميع كما يسوى في الميراث وان كثرت العاقلة وقل المال المستحق بالجناية بحيث اذا قسم عليهم خص المتوسط دون ربع دينار والغنى دون نصف دینار ففيه قولان أحدهما ان الحاكم يقسمه على من يرى منهم لان في تقسيط القليل على الجميع ثقة والثاني وهو الصحيح أنه يقسم على الجميع لانه حق يستحق بالتعصيب فقدم قليله وكثيره بين الجميع كالإيراث

(فصل) وان جنى عبد على حر أو عبد جناية توجب المال تعلق المال برقبته لانه لا يجوز إيجابه على المولى لانه لم يوجب له جناية ولا يجوز تأخير ما إلى أن يعتق لانه يؤدي الى اهدار الدماء فعلق برقبته والمولى بالخيار بين أن يدفعه ويقتضى حق الجسمية من نفسه وبين أن يفديه ولا يجب عليه تسليم العبد الى الجنى عليه لانه ليس من جسده وان اختار بيعه فباعه فان كان الثمن قدر مال الجناية صر فيه وان كان أكثر فرفض ما عليه والباقي للمولى وان كان أقل لم يلزم المولى ما بقى لان حق الجنى عليه لا يتعلق بما أكثر من الرقصة فان اختار أن يفديه ففيه قولان أحدهما يلزمه أن يفديه بأقل الامر من من أرض الحياية أو قيمة العبد لانه لا يلزمه سر'د على واحد منهم ما والاقول الثاني يلزمه أرض الجناية باعنا ما لمع أو يسهه للبيع لانه قد يرعب فيه راعب فيشرته أكثر من قيمته فاذا امتنع من البيع لزمه الارض ما لم يبيع وان قتل عشرة عبيد لرحل عدا' آخرهم فاقتصم وولى المقتول من خمسة وعفا عن خمسة على انما لتعاقب رقبته نصف القيمة في رقعة كل واحد منهم عشرها لانه قتل خمسة بنصف عبده وعفا عن خمسة على انما رقبته له نصف

فعل فلا يمتنى الأرض موثقة وقال الجني عليه ما شرفت ما ينسما فعليك أرض موثقتين فالقول قول الجني عليه لأن ما يدعيه كل واحد منهما محتمل والاصل بقاء الموثقتين وجوب الارشين وأن أوضع رأسه فقال الجاني أوضحته موثقة واحدة وقال الجني عليه أوثقتني موضعتين وأثرت ما ينسما فالقول قول الجاني لأن ما يدعيه كل واحد منهما محتمل والاصل براءة القدمة

﴿فصل﴾ وان قطع رجل يدي رجل ورجليه ومات واختلف الجاني والولى فقال الجاني مات من سرية الجنائتين فعلى دية واحدة وقال الولي بل اندملت الجنايتان ثم مات فعليك ديتان فإن كان قد مضى زمان يمكن فيه ادمال الجراحتين فالقول قول الولي لأن الاصل وجوب الديتين وان لم يمت زمان يمكن فيه الادمال فالقول قول الجاني لأن ما يدعيه الولي غير محتمل وان اختلفا في المدة فقال الولي مضت مدة يمكن فيها الادمال وقال الجاني لم يمت فقال قول الجاني لأن الاصل عدم المدة

﴿فصل﴾ وان قطع بدرجل ومات فقال الولي مات من سرية قطعك فعليك الدية وقال الجاني اندملت جنايتي ومات بسبب آخر فعلى نصف الدية نظرت فإن لم تمض مدة يمكن فيها الادمال فالقول قول الولي لأن الظاهر انه مات من سرية الجنائية ويحلف على ذلك لجواز ان يكون قتله آخر أو شرب سهاقات منه وان مضت مدة يمكن فيها الادمال ثم مات فإن كان مع الولي بينة انه لم يزل متألما ضمننا الى أن مات فالقول قولهم بعينه لأن الظاهر انه مات من الجنابة وان لم يكن معه بينة على ذلك فالقول قول الجاني لأن ما يدعيه كل واحد منهما محتمل والاصل براءة قذمة الجاني عما زاد على نصف الدية

﴿فصل﴾ وان قطع بدرجل ومات ثم اختلف الولي والجاني فقال الجاني شرب سها أو جنى عليه آخر بعد جنايتي فاجب على النصف الدية وقال الولي مات من سرية جنايتك فعليك الدية فليس فيها نص ويحتمل ان يكون القول قول الولي لأن الاصل حصول جنايته وعدم غيرها ويحتمل ان يكون القول قول الجاني لأنه يحتمل ما يدعيه والاصل براءة ذمة

﴿فصل﴾ وان جنى عليه جناية ذهب بها ضوء العين وقال أهل الخبرة برى عود البصر فاختلف الولي والجاني فقال الجاني عاد الضوء ثم مات وقال الولي لم يعد فالقول قول الولي مع بعينه لأن الاصل ذهاب الضوء وعدم العود وان جنى على عينه فذهب الضوء ثم جاء آخر فقلع العين واختاف الجنانيان فقال الاول عاد الضوء ثم قامت أنت فعليك الدية وقال الثاني قلعت ولم يعد الضوء فعلى حكومة وعليك الدية فالقول قول الثاني لأن الاصل عدم العود فإن صدق الجني عليه الاول قبل قوله في ابراء الاول لأنه يسقط عنه حقه ولا يقبل قوله على الثاني لأنه يوجب عليه حقه والاصل عدمه

﴿فصل﴾ اذا جنى على رجل جناية قادمي الجني عليه انه ذهب سمعه وأكر الجاني امتحن في أوقات غفلته بالصياح مرة بعد مرة فإن ظهر منه أمارات السماع فالقول قول الجاني لأن الظاهر يشهد له ولا يقبل قوله من غير بين لأنه يشتمل أن يكون مظهر من أماره السماع اتفاقا وان لم يظهر منه اماره السماع فالقول قول الجني عليه لأن الظاهر معه ولا يقبل قوله في ذلك من غير بين لجواز ان يكون مظهر من عدم السماع لجودة تحفظه وان ادعى قصمان السمع فالقول قوله مع بعينه لأنه يتعذر اقامة البينة عليه ولا يعرف ذلك الا من جهته وما يدعيه محتمل فقل قوله مع بعينه كما يقبل قول المرأة في الحيض وان ادعى ذهاب السمع من احدى الاذنين سد التي لم يذهب ال مع منها ثم امتحن بالصياح في أوقات غفلته فن ظهر منه اماره السماع فالقول قول الجاني مع بعينه وان لم يظهر منه اماره السماع فالقول قول الجني عليه مع بعينه لما ذكرناه

﴿فصل﴾ وان ادعى الجني عليه ذهاب سمعاً ذكر الجاني امتحن في أوقات غفلته بالرائح الطيبة

(من باب قتال أهل البنى)

البنى النجدى وكل مجاززة
وافراط عن المقدار الذى
هو حد الشئ فهو بنى
والبنى الظلم والبنى أيضا
القصور والباغية التى تعدل
عن الحق وما عليه أئمة
المسلمين يقال بنى الجرح
اذا تراه الى الفساد (قوله
من جل علينا السلاح
فليس منا) دليل على
تكفير الخوارج ومن
يقاتل المسلمين بغير حق
ويحتمل أن يكون معناه
فليس من اخلاقنا ولا من
يتدين بديننا كما قالوا في
الحديث الآخر من غشنا
فليس منا (قوله بتأويل)
التأويل تفسير ما يؤل
الى الشئ وقد اشتهر تأويل
(قوله) واستتمت بعمته

السباع بسكون النون
والقياس فتحجب ما منع
مثل كافر وكفرة (قوله
حتى نفي الى امرأته)
أى حتى ترجع يقال
نفي مفعيا اذا رجع (قوله
ينقسمون) ينقسمون
أو يكرهون وينكرون
ويسخطون وينهقونه
تعالى وما تسمونهم الا
أن يؤمنوا بالله واسلمت
من قيص أى خرجته
كانت لغير الحجة من جادها

لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقية مؤمنة ودية مسلمة الى أهله وقوله تبارك وتعالى وإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقية مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحريم رقية مؤمنة فإن قتله عدا أو شبهه عهد وجبت عليه الكفارة لانه اذا وجبت في قتل الخطأ مع عدم المأثم فلان تجب على العمد وشبه العمد وقد تعلق بالأمم اولى وإن توسل الى قتله بسبب يضمن فيه النفس كحفر البئر وشهادة الزور والا كراه وجبت عليه الكفارة لان السبب كالمباشرة في ايجاب الضمان فكان كالمباشرة في ايجاب الكفارة فان ضرب بطن امرأته ألفت جنيتمنا وجبت عليه الكفارة لانه أدى محقون لهم حرمة فضمن بالكفارة كغيره وإن قتل نفسه أو قتل عبده وجبت عليه الكفارة لان الكفارة تجب على الله تعالى وقتل نفسه وقتل عبده كغيرهما في التحريم على الله تعالى فكان كقتل غيره في ايجاب الكفارة فان اشترك جماعة في قتل واحد وجب على كل واحد منهم كفارة ومن أحصاها من قال فيه قول آخر انه يجب على الجميع كفارة واحدة لانها كفارة تجب باقتل فاذا اشترك الجماعة فيموجب عليهم كفارة واحدة كالكفارة في قتل الصيد والمشهور هو الاول لانها كفارة لا تجب على سبيل البدل فاذا اشترك الجماعة في سببها ويجب على كل واحد منهم كفارة ككفارة الطيب والياس

(فصل) والكفارة عتق رقية مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقية مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الى قوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يتعلم فيه قولان أحد ما يلزمه اطعام ستين مسكينا كل مسكين مدا من الطعام لانه كفارة يجب فيها التقا وصيام شهرين فوجب فيها اطعام ستين مسكينا قياسا على كفارة الظهار والجماع في رمضان والثاني لا يلزمه الاطعام لان الله تعالى ذكر العتق والصيام ولم يذكر الاطعام ولو وجب ذلك لذكره كذا كره في كفارة الظهار وصفة الرقية والصيام والطعام اذا أوجبهما على ما ذكرنا في الظهار فاعنى من الاعادة

(كتاب قتال أهل البنى)

لا يجوز الخروج على الامام لما روى ابن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من زرع يده من طاعة امامه قانه يأتى يوم القيامة ولا حجة له ومن مات وهو مفارق للجماعة قانه يموت ميتة جاهلية وروى أبو هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حل علينا السلاح فليس منا

(فصل) اذا خرجت على الامام طائفة من المسلمين ورايت خلعهم بتأويل أو منعت حق توجبه عليها بتأويل وخرجت عن قبضة الامام واستنعت بعمته قائما الامام لقوله عز وجل وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا فافصلوه بينهما فان بقت احدهما على الاخرى فقاتلا التى تبتى حتى نفي الى امرأته ولان أبابكر رضى الله عنه قاتل مائى الركا وقاتل على كرم الله وجهه أهل البصرة يوم الجمل وقاتل معاوية بصفين وقاتل الخوارج بالنهر وان لا يسد بالقتال حتى يسألهم ما ينقسمون منه فان ذكر أو مظلمة أرضا وإن ذكر أو اعلم يمكن ازاحتها وإن ذكر أو شعبة كشفها لقوله تعالى فاصلحو ايها رفاذ كرهه اصلاح وروى عبدالله بن شداد بن الحاد ان عليا كرم الله وجهه ل كتاب معاوية وحكم وعتب عليه ثمانية آلاف ويزلوا بأرض يقال لها سوراء فقالوا انسلخت من قيص أبسك الله وحكمت في دين الله ولا حكم الله فقال علي بنى وبينكم كتاب الله يقول الله تعالى في رجوعه وان خفتم شقاق بينهم فابشوا دكم من أهل وحكامن أهلها ان يريدوا اصلاحا

الكفار فان كانوا جاز قتلهم كما يجوز قتلهم اذا قصدوا قتله في غير القتال ويكره ان يقصد قتل ذي رحم
حرم كما يكره في قتال الكفار ان قتلهم يكره كالا يكره اذا قصد قتله في غير القتال

(فصل) ولا يقتل أسيرهم ان قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن مسعود ولا يقتل أسيرهم
فان قتله ضمنه بالدية لانه بالاسرار صار محقون اليهم فصار كالورجوع الى الطاعة وهل يضمنه بالتقصص
فيه وجهان أحدهما يضمنه لان ذكرناه والثاني لا يضمنه لان ما يحضره الله يجزئ قتله فصار ذلك
شبهه في اسقاط التوديق ان كان الاسير جوايا فدخل في الطاعة فطلقه وان لم يدخل في الطاعة حبسه
الى ان تنقضي الحرب ليكف شره ثم يطلقه بشرط عليم ان لا يعود الى القتال وان كان عبدا أو صبيّا
لم يجبه لانه ليس من أهل البيعة ومن أصحابه لمن قال يحبسه لان في حبسه كسر القلوبهم

(فصل) ولا يجوز قتلهم بالنار والري عن المنجنيق من غير ضرورة لانه لا يجوز أن يقتل الامن
بقتل ولا يقتل بالنار والمنجنيق يوم من يقاتل ومن لا يقاتل وان دعت اليه الضرورة جاز كما يجوز أن
يقتل من لا يقاتل اذا قصد قتله لدفع ولا يستعين في قتالهم بالكفار ولا عين يرى قتلهم مدبرين لان
القصد كقتلهم وردهم الى الطاعة دور قتلهم وهو لا يقصدون قتلهم فان دعت الحاجة الى الاستعانة
بهم فان كان يقدر على منهم من اتباع المديون جاز وان لم يقدر لم يجز

(فصل) وان اقتتل فريقان من أهل البيت فان قتل الامام على قهرهما لم يعاون واحدا منهما لان
الفريقين على الخطأ وان لم يقدر على قهرهما ولم يأمن أن يجتمعا على قتله ضمنه لنفسه أقرهما
الى الحق وان استويا في ذلك اجتهد في رأيه في ضم أحدهما الى نفسه ولا يقصد بذلك معاونة على الآخر
بل يقصد الاستعانة به على الآخر فاذا انهمز الآخر لم يقاتل الذي ضمنه لى نفسه حتى يدهوه الى الطاعة
لانه حصل بالاستعانة به في أمانه

(فصل) ولا يجوز أخذناهم لحديث ابن مسعود وحديث أبي أمامة في صفين ولان الاسلام عصم دمه
ومالهم ونساءهم ويبيع قاطلهم لدفع والرد الى الطاعة وفي حكم المال على ما كان فلم يجز أخذه كمال قطع
الطريق ولا يجوز الانتفاع بسلاحتهم وكرامتهم من غير اذنهم من غير ضرورة لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه ولان من لا يجوز أخذناهم لم يجز الانتفاع بماله من غير اذنه
ومن غير ضرورة كغيره وان اضطر اليه جاز كما شق كل مال غيره عند الضرورة

(فصل) وان أظلم أحدا من المؤمنين على الآخر فقتل في غير القتال وجب عليه الضمان لان تهميم
بفس كل واحد منهما وماله كتحريمهم قبل البني فكل ضايعتهما كضماهما قبل البني وان أظلم
أهل الدار على أهل البيت فقتل في حال الحرب بحكم القتال لم يجب عليه الضمان لانه ما مور تلافه
فلا يلزمه معناه كقولهم من قصد حبه أو ماله من قطع الطريق وإذا أظلم أهل البيت على أهل العدل
فيه قولان أحدهما يجب عليه الضمان لانه تالف عليه بعدد وان فوجب عليه الضمان كما لو تالف
عليه في غير القتال وثاني لا يجب عليه الضمان وهو الصحيح ا روى عن الزهري أن قال كانت
الفتنة طمعي بين الناس وفيهم البديرون فاجموا على أن لا يقيم حد على رجل ارتكب فرجا حراما
بتأويل القرآن ولا يقتص من رجل سفلت دما حراما بتأويل القرآن ولا يقرم مالا تافه بتأويل القرآن ولا
طاعة متبعة بالحرب بتأويل قوله فمن ما تمتع على لا ترى بحكم الحرب كمال العدل ومن أصحابنا من
قال القولان في غير التقصاص قال التقصاص فيجب قول واحد لانه يسقط بالشبهة ولهم في القتل شبهة

(فصل) وان شتم رأسه أو يده في الحرب في القتال وعقدوا لهم أماناً وضمنه بشرط المعاونة لم ينفق
لان من شتم مئة ولائحة لا يقاتلوا المسلمين فلم ينفق على شرط القتال فان كانوا هم جاز لاهل

عن الطاعة الواحدة نرى
(قوله المنجنيق) يفتح
اللام وكسرهما قال ابن
قتيبة في أدب الكاتب وهو
قاربي معرب (قوله
عصم دمه) أي أسك
لأعصم اليوم من أسرافه
لأمانه ولا يحسب واعتصموا
بجبل الله فكوا به (قوله
الانتفاع بسلاحتهم
وكرامتهم) قال الجوهري
الكرام اسم يجمع الخيل

(قوله فهل ينعم) حتمت

السلح شبرا اذا سله

(فوله خوقوا الهيبة)

استهانوا بها وهتكوها

من خوف الثوب (قوله)

ليحبطن عمك) أى

یذهب باطلا بغیر جواب

يقال حبط عمله حبطا

بالتسكين وحبوطا بطل

ثوابه قال أبو عمرو والاحباط

أن يذهب ماء الركبة فلا

يعود كما كان (قوله ولا

يستخفك الذين لا

(قوله هل كان من مغربة خير) قال الجوهري يعني المغربة التي طرأ عليهم من بلاد سوريا بلسهم وقال أبو عبيد بن جعفر في فتح الرءاء وكثيرها وأصله من الغرب وهو البعيد قال دارغرة أي بعيدة وشأومغرب ومغرب وغرب (٢٣٩) الرجل في الأرض إذا آمن فيه ولو غربته

إذا نصبت عنه بلسهم منه
تغرب الزاقي ويقال أغرب
عن أي أبعد والمعنى في
الحديث هل من خير
جديد جامع بلسهم
(قوله الأرياء والنظر)
هو الافتعال من الرأى
والأرياء والتفكر في الأمر
وعقبته موصلاحه والنظر
هو التفكير أيضا (قوله
والأصرار عليها) يقال
أصرت على الشيء إذا
أقمت وصمت (قوله كالتعطيل
والزندقة) التعطيل مذهب
قوم يذهبون إلى أن الله
يعملوا لاجنة لأنهم يأخذون
من المرأة العاطل وهي التي
لا حلى عليها ومن الاناء
العاطل أي الفارغ وفي
القرآن ويترسلوا زندقة
مذهب الثنوية وهو مغرب
واجب يقال زنديق والجمع
ردقة وكان مذهب قوم
من قرش في الجاهلية
واثنوية يزعمون أن مع
مؤثمة تدعى من ذلك
د كوه في شمس العلوم
ويشهور أن زنديق تدعى
يظهر لاسلام ويخفي
السكر كمنافق قال
الزهري وبني يقول
من زنديق فمن أجدن
يحسب زعماء أن نصرب
لأمره قروبت زندق

رضي الله عنه فتح فترس فألم هل كان من مغربة خير قالوا من جبل أربند عن الاسلام ولحق
بالمشركين فأخذناه وقتلناه قال فهذا أدخلتموه بيتا وأخرجتم عليه بابوا أطمعتموه كل يوم رغيفا
واستبتموه ثلاثا فان تاب والقلتموه اللهم إني أشهدكم أسوأ أرض أذلني ولو لم يجب الاستجابة
لما بمن معلوم قال قلنا انه يجب الاستجابة وتستحب في مذهبنا قولنا أحد مذهبنا ثلاثة أيام حديث
عمر رضي الله عنه ولأن الردة لا تكون إلا عن شبهة وقد لا يولد ذلك بالاستجابة في الحال فقد بثلاثة
أيام لانه مدة قريبة يمكن فيها الارتياح والنظر ولهذا فقرر به اختيار في البيع والثاني وهو المصحيح انه
يستتاب في الحال فإن تاب والقل حديث أمرويان ولانه استجابة من الكفر فلم تقدر بثلاث كاستجابة
الحرى وإن كان سكرا فمعد قال الشافعي رحمه الله تؤخر الاستجابة عن أصحابنا من قال نصح استجابته
والثاني مستحب لانه صح رده فصح استجابته ومنهم من قال نصح استجابته ويجب التأخير لأن
ردته لا تكون إلا عن شبهة ولا يمكن بيان الشبهة ولا الارتياح السكر وإن أربند من جبل أربند حتى يثيق
ويعرض عليه الاسلام لأن اقتل يجب بالردة لا صرار عليها والمنجون لا يوصف بأنه مصر على الردة
فصل في أداناب المرتد قبل توبته سواء كانت ردته إلى كفر ظاهر به أهل أو إلى كفر يستتر به
أهل كالتعطيل والزندقة لما روي أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصرت أن
أقول الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فداشهم وأن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله
واستقبلوا قبلتنا وأصلا صلواتنا وكذا يصحنا فقد حوت علينا دماؤهم ومواهلنا لا يحفظها ولم بالمسلمين
وعليهم ما عني المسلمين ولا أنس رضي الله عليه وسلم كعب عن المنافقين له طرو من الاسلام مع
ما كانوا يطمون من خلافه فوجب أن يكف عن المصل والمزيد لما يظهره من الاسلام فإن كان
للمرتدين أن تأمل به في كفره في بالشه دين حكم بسلامه لم يثبت أنس رضي الله عنه فإن صلى في دار
الحرب حكم بسلامه وإن صلى في دار الاسلام لم يحكم بسلامه لانه يحتمل أن تكون صلته في دار
الاسلام للراية وثنية وفي دار الحرب لا يحتمل ذلك فدل على سلامه وإن كان ممن يزعم أن أنس
صلى لله عليه وسلم على العرب وحدها أو ممن يقول أن محمد بن عبد الله وهو غير الذي بعث لم يصح
سلامه حتى يرفع الشهادتين من كل دين حاش لا بد لانه قد نصبر على شهدين ديني احتمل
أن يكون أريا يعتقدوه وإن ارتد بجهو فرض واستباحه محرر لم يصح لانه حتى يرجع عما اعتقده
ويعيد الشهادتين لانه كذب الباطل وكذب رسوله بما اعتقده في خبره فزبح اسلامه حتى يأتي
بالشهادتين وإن أربند من سلم أربند من سلم وفكر رده فذلك قبل اسلامه ويصير على شهادتين بلدين وقال
أبو اسحق لا يقبل اسلامه إذ تكررت ردته وعنه خطأ قوله عز وجل قل للذين كفروا ان سموا
يعرفهم ما قد سبق ولأنه أتى بالشهدين بعد الردة حكم بسلامه كما لو رد مرة ثم حرم
فصل في أداناب المرتد ثم قدم على الردة فإن كان من أهل الاسلام فقتل يجب لخطيئته تعالى
فكان إلى الامام كرم الزاقي من قتله غيره بغير دله عز لانه اعتد على الامام فإن كان عبدا فاضيه
وجاهان أدهم أنه يجوز لولي قتله لانه عقوبة يجب لخطيئته تعالى في الجور التي أقصاها كذا
وثنى لا يجوز لولي قتله لانه حتى أنه عز وجل لا يصدر بحق مؤمن فم يكن مؤمنا فيه حق بخلاف
حذرت به تصحيفه في ما رجع منك
فصل في أداناب المرتد ثم قدم على الردة فإن كان من أهل الاسلام فقتل يجب لخطيئته تعالى
فكان إلى الامام كرم الزاقي من قتله غيره بغير دله عز لانه اعتد على الامام فإن كان عبدا فاضيه
وجاهان أدهم أنه يجوز لولي قتله لانه عقوبة يجب لخطيئته تعالى في الجور التي أقصاها كذا
وثنى لا يجوز لولي قتله لانه حتى أنه عز وجل لا يصدر بحق مؤمن فم يكن مؤمنا فيه حق بخلاف
حذرت به تصحيفه في ما رجع منك

وزندق كان بخلاف (قوله ثم كونه) هو من راء برقي مرة وهو نرى من اسلامه وسبوت ويبطل خلاف ذلك
وثنية فعليه من الاتقاء وهو دفع ما يفي عنكم مكرهات مؤمنة من وكته تنقوى

رحمته لانه لم يوجد أكثر من سبب بيع النسم وهذه الأوجب زوال الملك عن ماله كما قتل أوزي
والقول الثاني انه يزول ملكه عن ماله وهو الصحيح لما روى طارق بن شهاب أن أبابكر الصديق
رضي الله عنه قال لو فدي بزاخه وعطافان نعم ما صبتا منك وتردون اليها ما صبت منا لانه عصم
بالاسلام دمه وماله ثم ملك المسلمون دمي بالردة فوجب أن يملكوا ماله بالردة والقول الثالث انه مرامى
فان أسلم حكمنا بأنه لم يزول ملكه وان قتل أو مات على الردة حكمنا بأنه زال ملكه لان ماله معتبر بدمه
ثم استباحته موقوف على نوبته فوجب أن يكون زوال ملكه عن المال موقوفاً على هذا في ابتداء
ملكه بالأصطيد والابتاع وغيرهما الاقوال الثلاثة أحدها يملك والثاني لا يملك والثالث انه مرامى
فان قلنا ان ملكه قتل بالردة صار المال فيا المسلمين وأخذ الى بيت المال وان قلنا انه لا يزول أو مرامى
حجر عليه ومنع من التصرف فيه لانه تعلق به حق المسلمين وهو منهم في أصاحته حفظ كما يحفظ مال
السيوف وأما التصرف في المال فانه ان كان بعد الحجر لم يصح لانه حجر ثبت بالحكم فخرج حصة التصرف فيه كالحجر
على السفينة وان كان قبل الحجر ففيه ثلاثة أقوال بناء على الأقوال في بقاء ملكه أحدها انه يصح
والثاني انه لا يصح والثالث انه موقوف

(فصل) وان اردتو عليه دين قضى من ماله لانه ليس بأكثر من موته ولو مات قضيت ديونه فكذلك
اذا اردت

(فصل) ولا يجوز استرقاقه لانه لا يجوز إقراره على الكفر فان اردت وله ولد أو حبل كان محسوماً بالاسلام
فإذا بلغ وصف الكفر قتل وقال أبو العباس فيقول آخر انه لا يقتل لان الشافعي رحمه الله قال ولو بلغ
فقتله قاتل قبل ان يصف الاسلام لم يجب عليه القود والمذهب الاول انه محكوم بالاسلام وانما أسقط
الشافعي رحمه الله القود بعد البلوغ للشبهة وهو انه بلغ وصف الاسلام ولهذا لو قتل قبل البلوغ وجب
القود وان ولده ولد بعد الرد من ذمية فهو كافر لانه ولد بن كافر بن وهل يجوز استرقاقه فيه قولان
أحدهما لا يجوز لانه لا يترقى أبواه فلم يترقى والى في يسترى لانه كافر ولد بين كافرين فجاء استرقاقه
كولد آخر بين من قلنا لا يجوز استرقاقه استتيب بعد البلوغ فان تاب واقتل وان قلنا يجوز استرقاقه
فوقع في الاسر فلا مأم أن يمن عليه وله ان يغادى به وله ان يستره كولد آخر بين غيرنا ناد الاسترقاق
لم يجز إقراره على الكفر لانه دخل في الكفر بعد زوال القرآن

(فصل) وان اردت طائفة وامتنعت جمعة وجب على الامام قتالها لان أبابكر الصديق رضي الله
عنه قاتل المرتدة وتبع في الحرب مدبرهم ويذهب على جويهم لانه اذا وجب ذلك في قتال أهل
الحرب فلان يجب ذلك في قتال المرتدة وكفرهم أغلط أولى وان أخذ منهم أسيراً استتيب فان تاب
والا قتل لانه لا يجوز إقراره على الكفر

(فصل) ومن أنفق منهم نفساً أو مالا على مسلم فان كان ذلك في غير القتال وجب عليه ضمانه لانه الزم
ذلك بالقرار بالاسلام فلم يسقط عنه بالحد ولا يسقط عنه ما التزمه بالقرار عند الحد كما بالحد فان
أثبت ذلك في حال القتال فمعه طريقتان أحدهما وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفراييني وغيره من
البشاديين انه على قولين كفائتي أو نسبي والثاني وهو قول القاضي أبي حامد المروروزي وغيره
من البصريين انه يجب عليه الضمان قولاً واحداً لانه لا ينفذ قضاء قاضيهم فكان حكمهم في الضمان حكم
قاطع الطريق والاول هو الصحيح انه على قولين معهما انه لا يجب الضمان لما روى طارق بن شهاب
قائلاً وفدي بزاخه وعطافان الى أبي بكر يسأله الصالح فقال تدون قتلاً وما وقتلاً كفي النار فقال عمر
ان قتلاً ما تلو ا على سراً ليس طهديات فتقرى الناس على قول عمر رضي الله عنه

(قوله انه مرامى) أى
منظر وقوله لا تقولوا
رعا نقذ كى

المقتول الخيل بين ان يقتل من البدل الثاني بين ان يأخذ نصف دية النفس

(فصل) وان وجد رجلا يزني بامرأته ولم يمكنه المنع الا بالقتل فقتله لم يجب عليه شيء فيها ينمو بين الله عز وجل لانه قتله بحق فان ادعى انه قتله لقتلك وانكر الولي ولم يكن بينكم يقبل قوله فاذا احق الولي حكم عليه بالتقود لما روى ابوهريرة عن سعد بن عباد قال يارسول الله رأيت لو وجدت مع امرأتي رجلا أمهله حتى أتى باربعه شهاده قال نعم فقل على انه لا يقبل قوله من غير بينة وروى سعيد بن المسيب قال أرسل معاوية بأبوموسى الى على كرم الله وجهه يسأله عن رجل وجد على امرأته رجلا فقتله فقال على كرم الله وجهه لتخبرني لم تسأل عن هذا فقال ان معاوية كتب الى فقال على أنا أبو الحسن ان جاء به بثمانه عشر شهاده يشهدون على الزنا والاعلى برمته يقول يقتل

(فصل) وان صالت عليه هيمة فلم تندفع الا بالقتل فقتلها لم يضمن لانه اتلاف بدفع جائز فلم يضمن كإفصده آدمي فقتله للدفع

(فصل) فان اطلع رجل اجنبي في بيته على أهله فله ان يفقأ عينه لما روى سهل بن سعد قال اطلع رجل من جهري بجمرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع النبي صلى الله عليه وسلم ملرا يحك به رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو علمت أنك تنظر لطلعت به عينك انما جعل الاستئذان من أهل البصر وهل له ان يصيبه قبل أن ينهيه بالكلام فيموجها أحدهما وهو قول القاضي أبي حامد المروزي والشيخ أبي حامد الاسفرائني أنه يجوز للخبير والثاني أنه لا يجوز كاللا يجوز إصابة من يقصد نفسه بالقتل اذا اندفع بالقول ولا يجوز أن يصيبه الابن خفيف لان المستحق بهذه الجناية قوة العين وذلك يحصل بشئ خفيف فلم يجز ازالة يده عليه وان فصاعينه فأت منه لم يضمن لانه سراً من مباح فلم يضمن كسرابة النقصان فان رماه بشئ يقتل فأت منه ضمنه لانه قتله بغير حق وان رماه فلم يرجع استغاث عليه فان لم يكن من يغنيه فالمستحب أن يخوفه فبأنه تعالى فان لم يقبل فله ان يصيبه بما يدفعه فان أتى على نفسه لم يضمن لانه تلف بدفع جائز فان اطلع أمي لم يجز له رميه لانه لا ينظر الى محرم وان اطلع ذورحم محرم لاهله لم يجز رميه لانه غير ممنوع من النظر وان كانت زوجته متجردة فقصده النظر اليها جاز له رميه لانه محرم عليه النظر الى ما دون السرة وفوق الركبة منها كما يحرم على الاجنبي وان اطلع عليه من باب مفتوح أو كوة واسعة فان نظر وهو على اجتيازه لم يجز رميه لان المقر ما صاحب الدار بفتح الباب ونوسعة الكوة وان وقف وأطال النظر ففيه وجها أحدهما أنه يجوز له رميه لانه مفرط في الاطلاع فاشبهه اذا اطلع من ثقب والثاني أنه لا يجوز له رميه وهو قول القاضي أبي القاسم العمري لان صاحب الدار مفرط في فتح الباب ونوسعة الكوة

(فصل) واذا دخل رجل داره بغير اذنه أمره بالخروج فان لم يقبل فله ان يدفعه بما يدفع به من قصد ماله أو نفسه فان قتله فادعى انه قتله للدفع عن داره وانكر الولي لم يقبل قول القاتل من غير بينة لان القتل متحقق وما يدعيه خلاف الظاهر فان أقام بينة أنه دخل داره مقبلاً عليه بسلح شاهر لم يضمن لان الظاهر أنه قصد قتله وان أقام الولي بينة أنه دخل داره بسلح غير شاهر ضمنه بالتقود أو بالدية لان القتل متحقق وليس ههنا ما يدفعه

(فصل) اذا قُتل ما شئته زرعاً لغيره ولم يكن معها فان كان ذلك بالنهار لم يضمن وان كان الليل ضمن لما روى مؤيد بن سعد بن حمزة ان ناقة لبراء بن عازب دخلت حائط قوم فافست زرعاً فقتل النبي صلى الله عليه وسلم ان على أهر الاموال حفظ أموالهم بالنهار وعلى أهل المواشي ما أصابت

(قوله) ويسده ملرا يحك به رأسه) للسرا بغير همز شئ كالسلة تكون مع الماشقة تصلح به النساء وير ما قيل المرأة قال طرفة تهلك المرأة في أكنافه فاذا ما أرسله ينصرف (قوله) بسلح شاهر أى سيف مسلوق قد ذكر

مواشيهم بالليل وإن كان له مرة تَأْكُلُ كل الطيور فأكلت طير الغيرة أوله كلب عقور فأنقذنا أنسا توجب عليه الضمان لأنه مفرط في ترك حفظه

(فصل) وان مرت البهيمة بجورة لآخر فابتلعها افترت فان كان معها ضمن الجورة لان ضلها فمُسبوب اليه وقال ابو علي بن ابي هريرة ان كانت شاة لمضمن وان كان بغيرا ضمن لان العادى البعير انه يضبط وفي الشاكر ان ترسل وهذا فاسد لانه يعطل بافساد الزرع لانه لا فرق فيه بين الجميع فان لم يكن معها فقبه وجهان أحدهما وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه ان كان ذلك نهارا لمضمن وان كان ليلا ضمن كالزرع والثاني وهو قول القاضي أبي الحسن الماوردي البصري أنه يضمنها ليلا ونهارا والفرق بينه وبين الزرع ان رعى الزرع ما كوف فلزم صاحبه حفظها وما ابتلاع الجورة غير ما كوف فلم يلزم صاحبها حفظها منها ففصل هذا ان لم يلزم صاحب الجورة دفع البهيمة لاجل الجورة لم يدفع ويصرف قيمة الجورة فان دفع القيمة تهافت البهيمة ثم اخرجت الجورة من جوفها وجبردها الى صاحبها لانه اعين ماله واسترجعت القيمة فان قصت قيمة الجورة بالابتلاع ضمن صاحب البهيمة ما نقص وان كانت البهيمة مأكولة في ذبيحها وجهان بناء على القولين فيمن غصب خطا وخط به جرح حيوانا مأكول

(کتاب الیر)

من أسلم في دار الحرب ولم يقدر على الظهار دينه وقدر على الهجرة وجبت عليه الهجرة لقوله عز وجل
 ان الذين نوافهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيهم كتمت قالوا كتمانستعفين في الأرض قالوا انهم تمكن
 رضى الله وسعة فجاءوا فيها فأزك ما وأهم جهنم وساعت مصيرا وروى أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال يا براء من كل مسلم مع مشرك فان لم يقدر على الهجرة لم يجب عليه لقوله عز وجل
 الا المستعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا فأولئك عسى الله
 أن يعفو عنهم وكان الله عفوا غفورا وإن قدر على اظهار الدين ولم يخف الفتنة في الدين لم يجب عليه
 الهجرة لأنه لم يجب على المستعفين دل على أنه لا يجب على غيرهم ويستحب له مهاجرة لقوله
 عز وجل لا تتخذا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ولا إذا أقام في دار الشرك كثير
 سوادهم ولا ن لا يؤمن أن تبيل إليهم ولا نذر عليمك البار فاستقر ونده

فصل في الجهاد فرض والدليل عليه قوله عز وجل كتب عليكم القتال وهو كره لكم وقوله تعالى
وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم وهو فرض على الكفاية إذا قام به من فيه كفاية سقط الفرض من
الباقين قوله عز وجل لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله
بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدون درجة ولا وعد الله أحسن
ولو كان فرضاً على الجميع فافضل بين من فعل وبين من ترك ولا وعد الجميع بالجنس فدل على أنه
ليس فرض على الجميع وروى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعث إلى نبي خيبر وقال يخرج من كل رجلين رجل ثم قال فخذ عدينيكم خذوا فخرج فيهم وبعث
سبكر كان له مثل نصف أجرة الخارج ولا نالوا جعل فرضه على الأعيان لا اشتتر نسبه بعينه هـ
وعب نعش فيؤدى ذلك إلى خراب الأرض وذلك حق

نہیں۔ واپس آج لاگت دینا نہ ہو۔ روزہ رضی اللہ عنہ فاسد ہو گیا ہے۔

أى على طرفه متواحدة
والهاجرة من أرض إلى
أرض هي ترك الأولى
لثانية مشتق من الهجر
الذى هو ضد الوصل والجهاد
مشتق من الجهد وهو المشقة
يقال اجهدوا به إذا حمل
عليها في البرقوق طاقها
وقيل هو المبالغة واستفراغ
ما في الوعاء قال جهد الرجل
في كذا أى جنفيه وبالف
ويقال اجهد جهدك في
هذا الامر أى بلغ غايةك
وقوله تعالى واجهدوا في الله
حق جهاده وأقسموا بالله
جهد أيمانهم أى بالغوا
في اليقين واجتهدوا فيها
ولغزو أصله الطلب يقال
مامزكا من هذا الامر
أى ما مطلبك موسى القاذى
غزى يطلبه الغزو وجهه
غزى لغزى وغز كذا قص
وقص (قوله) غير أولى
نضرو) هم الاعشى
والاعرج ولريض نزلت
في ابن م مكتوم الاعشى
و بنوحيان بن من هذيل
كسر مد (قوله) يكمله
خارج في هله) يقدر
خافه ذاهب من ندمه و زاد
بهذه ههـ زوجته وقد كرر
وبعث جد ولانين سرية
سرية ففقت من جيش
من خبيث في ربيعة
حتره لأمرو خود من

سری وهو خبیث ومنہ الخبیث خیر سری: ز بعدتہ وقیل سمیت 'سری' سری 'لا' - استخفی فی قصده ففسری نیلہ، وہی فعیۃ
بعضیۃ عتیقۃ لمری و سری ولا یکو لایحیل

(قوله بالمعادنة) هي تركه

الحرب وأصلها السكون
(قوله سبحانه الحج) أي
يكفيكم الحج أي حسيبك
من المشقة والتعب ما
تجدن من ألم السير الحج
ومشقة قال الله تعالى
يأتياها التي حسيك الله أي
كافيك الله يقال احسنى
الشيء أي كفاني (قوله
عطبول) الحرة الخاصة
الحسب البرية من الرب
والحر الخاص من كل شيء
والعطبول المرأة الحسنة
مع تمام خلق وتتمام طول
وهذه المرأة ابنة النعمان
ابن شير اسرة المختار بن
أبي عبيد قتلها مصعب بن
الزبير حين قتلها فأنكر
الناس عليه ذلك وأعطوه
لارتكاب ما نهى عنه النبي
صلى الله عليه وسلم (قوله
كتب القتال) أي فرض
وأوجب والعائيات جمع غايبة
وهي التي استغنت بزوجه
عن غيره وقيل استغنت
بجسدها عن لباس الحلي
والزينة وجوز القول أراد
ما تحرمه المرأة خلفه من
فضل ثوبها وهو منى
عنه مكر ومويه البينين
قتلت بالظلم غير شرعي
لأنه درهم من ثيب
(قوله) فجعله حرام
- من يرى جمع حرس
- حرس من حرس حرسه

رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أبا سعيد من رضي بالله رباً بالاسلام بشأن محمد صلى الله عليه وسلم نبياً وجبت له الجنة فقال أعهدها رسول الله ففعل ثم قال وأخري برفع الله به العبد ما تدرج في الجنة ما بين كل درجتين كما بين السماء والارض قلت وما هي يا رسول الله قال الجهاد في سبيل الله الجهاد في سبيل الله وروى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والى نفسي سيده لوددت أن أقاتل في سبيل الله فأقتل ثم أحيأ فأقتل ثم أحيأ فأقتل وكان أبو هريرة يقول ثلاثاً أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاثاً وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا سبعا وعشرين غزوة وبعث نحو ثلاثين سرية

(فصل) وأقل ما يجزئ في كل سنة مرة لأن الجزء يعقب في كل سنة مرة وحتى يدل عن القتل فكذلك القتل ولا في تعطيله في أكثر من سنة يطعم البدوي المسلمين فإن دعت الحاجة في السنة إلى أكثر من مرة وجب لأنه فرض على الكفاية فوجب منه ما دعت الحاجة إليه فإن دعت الحاجة إلى تأخيرها لنفس المسلمين أو لعلامة يحتاج إليه من قتالهم من العدد أو لقطع في أسلامهم ونحو ذلك من الأعداد جاز تأخيرها لأن النبي صلى الله عليه وسلم أثنى على قريش بالهدنة وأثنى على آل أبيهم من القبائل بتأخيرها ولا ما يرى من النعم بتأخيرها أكثر مما يرى من النعم بتدعيمه فوجب تأخيرها

(فصل) ولا يجاهد أحد عن أحد بعوض وغير عوض لأنه إذا حضر تبين عليه الفرض في حق نفسه فلا يؤذ به من غيره كما لا يحج من غيره وعليه فرضه

(فصل) ولا يجب الجهاد على المرأة لما روت عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجهاد فقال جهادك الحج أو حبسك الحج ولا الجهاد هو القتال وهن لا يقاتلن. ولهذا رأى عمر بن أبي ربيعة امرأة مقتولة فقال

ان من كبر الجائر عندي • قل يضاء حرة عطلول

كتب القتل والقتال علينا • وعلى الغايات جوالذيول

ولا يجب على الخنثى المشكل لأنه يجوز أن يكون امرأة فلا يجب عليه بالشك ولا يجب على العبد لقوله
هو رجل ليس على النعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون زوج والعبد لا يجد
ما ينفق وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أسلم عنه رجل لا يعرفه قال أسروا عموك فإن
قال أما سيء على الإسلام والجهاد وإن قال أنا ملك بايعه على الإسلام ولم يبايعه على الجهاد فإنه
عبادة تتعاقب قطع مسافة بعدة فلا يجب على العبد كالحج

(فصل) ولا يجب على الصبي والمجنون لما روي على كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن الثمغ حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وروي عروة ابن الزهر قال روي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر قرأ من أمهات استصفرهم منهم عبد الله بن عمر وهو يومئذ ابن أربع عشرة سنة وأسامة بن زيد والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وزيد بن أرقم وعمران بن أوس ورجل من بني حارثة غلبهم سائر الرار والى النساء ولله عداة على البدن فلا يجب على الصبي والمجنون كما هو صواب وصلاة والحج

(فصل) ولا يجب على الأعمى قتل غيره - يسأل عن الأعمى حوج ولا على الأعرج حوج ولا على المريض حوج ولا يقتل أهل التمسير نهائياً سورة فتح ثروت في الجهاد ولأنه لا يصلح لقتال فلم يجب عليه وإن كان في صرة شيء در كن برك شخص وما تقيه من السلاح وجب عليه لأنه يتدعى مدونه برك ذمت له بحسبه لأنه لا يقدر على القتال ويجب على الأمور والأعشى

(قوله فيك الحرب) يقال هلم لن نكلم بقيا حتى ندع على طريق التكذيب (قوله لمن قرئ) أي سيدوا رب السيد الرئيس وكان يقال خذيفة بن بدر وبسمي سيدها (قوله بوجه الطالع ومن يتجسس) الطالع جمع عليه وهو من يبعث أمام الجيش ليطالع طلع العدو أي ينظر إليهم ويتجسس بالبحر طلب الأخبار والبعث عنها وكذلك نفس الخبر بالحاء ومنهم من يفرق بينهما فيقول تحسست بالحاء في الخبر والشرو بالبحر في الشر لا غير قالوا والجاسوس صاحب السر (٢٤٧) والناموس صاحب سر الخبير وقيل بالحاء أن يطلب لنفسك

غلبت هوازن وقتل محمد فقال فيك الحرب من قرئ أحب إلى من رب من هوازن وإن احتاج إلى أن يستأجرهم جازلانه لا يقع الجهاد في استأجره وجهان أحدهما لا يجوز له أن تبلغ الأجرة سهم راجل لأنه ليس من أهل فرض الجهاد فلا يبلغ حقه سهم راجل كالصبي والمرأة والثاني وهو الذهب أنه يجوز لأنه عوض في الأجرة فجاز أن يبلغ قدر سهم راجل كالأجرة في سائر الأجازات ويجوز أن يأذن لنفسه لما روت الرعية بنت معوذ قالت كنا نزع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتخضم القوم ونستقيم الماء وترد الجرحى والتقتي إلى المدينة ويجوز أن يأذن لمن اشتد من الصبيان لأن فهم معانوه ولا يأذن لجنون لأنه يمرضه للهلاك من غير منفعة وينبغي أن يتعاهد الخليل فلا يدخل حطامه وهو الكبير ولا فحما وهو الكبير ولا ضرط وهو الصغير ولا عجب وهو الهزل لأنه ربما كان سبيل الهزيمة لأنه يراحمه الزاعمين في سهمهم ويأخذ البيعة على الجيش أن لا يفرؤا لما روى جابر رضي الله عنه قال كانوا يوم الحديبية أتى رجل وأربعائة فيأيناه تحت أشجار فأتى أن لا يفرؤ ولم يبايعه على الموت يعني النبي صلى الله عليه وسلم وبوجه الطالع ومن يتجسس أخبار الكفار لما روى جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أخذت من يأخذ خبر القوم فقال الزبير أنا فقال إن لكل نبي حواري أو حواري الزبير والمستحب أن يخرج يوم الخميس لما روى كعب بن مالك قال قلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج في سفر إلا يوم الخميس ويستحب أن يعقد الأيات ويحصل تحت كل راية طائفة لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن أبا سفيان أسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عباس احبسه على الوادي حتى نمر به جنودنا فيراها قال العباس لحبسته حيث أمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرت به التقاتل على أربابها حتى مر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتيبة اغضراء كتيبة فيها اليهود والنصارى لا يرى منهم إلا الخندق من الحديدي فقال من هؤلاء يا عباس قال قلت هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المهاجرين والأنصار فقال ما لا أحد بهؤلاء من قبل والله يا أبا الفضل قد أصبح ملك بن نبيك نعمة عظيمة والمستحب أن يدخل إلى دار الحرب تسعيرة الحرب لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة فجعل خالد بن الوليد على إحدى الميمنة وجعل الزبير على الأخرى وجعل أبصدة على الساقة وبعث الوادي ولان ذلك أسوط للحرب وبلغ في الرعب العدو

وقيل وكان المدعوين لم يلبثهم الدعوة لبعث قتالهم حتى يدعوهم إلى الإسلام لأنه لا يلزمهم الإسلام قبل العلم والاندليل عليه قوله عز وجل وما كنا معه دين حتى يبعث رسولا ولا يجوز قتالهم على ما يلزمهم وإن لبثهم الدعوة فالأحباش أن يعرض عليهم الإسلام لما روى شهر بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي كرم الله وجهه يوم خيبر إذا نزلت خيبر فادعهم إلى الإسلام وأخبرهم عما يحب عليهم فوائده لأن يهدي إلى هدايتك رجلا واحد خير لك من حمر نعلين أو نعلين من حمر

وبالبحر لشريك (قوله) لصلح نبي حواري أنه يخص من أصحابي ومفضل من خبر الحواري وهو أفضل الخبر وأرفعه وحواري عيسى هم الفضلون عنده وناسه وقيل لأنهم كانوا يصحرون نياهم أي يضيئونها للتصوير والتبيين وقيل لأنهم كانوا أقصا من قبيل لأن الحواري الناصر والصحاح أنه الخالص النقي من حورث الدقيق إذا خلصته وقتيته من الحشو ويقال للنساء لحضر حواريات لياضهن ونعمتهن (قوله في الكتيبة خضراء) الكتيبة قطعة من الجيش من رجماته كتبت وهو جمع والأنضمام وقد ذكر وصفت خضراء ميري عنده من لون الحديد وخضرته وسواده والخضرة عند العرب سوداء ليس خضرته من الأخضر أي وأنشد

نقى خبي خبير رور * وعرضي الميل ذل خضر * في سواد من لا حمرية * نبي في قبة * قد تقي فتيهم بنود لا قبس لهم بها (قوله إحدى الميمنة) بكسر الميم في الميمنة خذ بنيت في يد رسول نبي حتى يترك ويترك لجنبة نبي وكنية يسرى (قوله على الساقة) أي على سكرهم سوفوتين في قوله (قوله حمر) خص الحمر دون غيرها لأنها عندهم حمر المال والنعم في الأبر والانه لا بد ويبرر غنوه وتسمى أيضا هذه الرماية على أجزاء مثل ما نقل من انهم

بالكسر وفي الحديث
المؤمن غرركم والفرقة
الغفلة والغار الغافل وصي
للمصطفى لحسن موته
وأطلق الصوت الشديد
بن الأصمى وفي الحديث
ليس من آمن ملق ولا خلق
(قوله عصمواني بداءهم
وأوامهم) أى منعوا
والصمة المتع قال عصبه
الطعام أى منعتم الجوع
لأصم اليوم من أمراته
الأمن رجم (قوله حتى
يعطوا الجز بقين بدوهم
صاغرون) عن بلدى عن
قوتوقهر وقيل عن نعمة
عليهم بترك القتل وقيل
عن ذل وصغار وصاغرون
لاذلاء وصغار القتل والأعراب
من سكن البادية من العرب
(قوله هدهد أوشاش قرش)
الأوشاش الجماعات والأشداد
من قبائل شتى ويقرب
أوشاب بتقديم الأئين
(قوله فاحسدوه) أى
استصروها بقتل وصله
من حصد زرع هو قطفه،
الامة تعلى فجدهه
صعيدا (قوله فى حديث
حدثنى كنت به) أى
سبها واستخرج ما فيها
من النبيل بمنزلة أثره
فهو إذا تولى الحاجة
رفعه فاصبح من بين

غير أن يمرض عليهم السلام جائز لما روي نافع قال أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني النضير وهم غثرون وروى يروهم غافلون
فصل قال كانوا من لا يجوز إقرارهم على الكفر بالجزة قاتلهم إلى أن يسلموا القول صلى الله عليه وسلم أمست أن قاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا هذا صوماني دماءهم وأموالهم أصبحتا وان كانوا ممن يجوز إقرارهم على الكفر بالجزة قاتلهم إلى أن يسلموا أو يبنلوا الجزية والدليل عليه قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يديهم صاغرون وروى يريده رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث أميراً على جيش أو سرية قال إذا كنت لقيت عدو من المشركين قاتلهم إلى إحدى ثلاث خصال فأتين بها أبواك البهاق قبل منهم وكف عنهم أدهم إلى السؤل في الإسلام فإن أبواك فاقبل منهم وكف عنهم ثم أدهم إلى التحول من دارهم إلى دار الهجرة فإن فعلوا أخبرهم أن لهم ما لها بهرين وعليهم ما على المهاجرين فإن دخلوا في الإسلام وأبوا أن يتحولوا إلى دار الهجرة فأخبرهم أنهم كراب المؤمنين الذين يجري عليهم حكم الله تعالى ولا يكون لهم في النية والفتنة حتى يتحاضروا مع المؤمنين فإن فعلوا فاقبل منهم وكف عنهم وإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم وكف عنهم وإن أبوا فاستمع بالله عليهم ثم قاتلهم ويستحب الاستئصال بالنضواء لما روي أبو هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اتوني بضغائكم فماتتصرون وترزقون بضغائكم ويستحب أن يدعو عند الانتفاء الصفيين لما روي أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا غزا قال اللهم أنت عضدي ومثناصري ذلك قال وروى أبو موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا غزا أمر أهلهم أن أجمعك في تحويهم وأعوذكم من شرورهم ويستحب أن يمرض الجيش على إقتال ما روي أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا معشر الأنصار هذه وأشب قريش صبحت لكم أعدائهم غدا فأحصدوهم حصدا وروى سفيان رضي الله عنه قال شرف رسول الله صلى الله عليه وسلم كراهة يوم أحسوا لرم فداك أي وأمي ويستحب أن يكبر عند بناء العدو لما روي أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا بني قريظة رأى القرية قال الله أكبر حتى تخرجت ذائرتهم حقه قود صباح لنذرهم قالوا لا ولا يرفع الصوت بالتكبير لما روي أبو موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا قريظة فأسروا على وادخل سبيهم ويهلون الله أكبراته أكبرهم فوقعن أصواتهم فقل يا أيها الناس اسلمكم لا تدعون لهم ولا غدا يا أيها المدعون قريبي سمعتمكم
فصل وإذا اتقى الزحفان ولم يرد عدد الكفار على مثل عددا المسلمين ولم يخافوا الهلاك تعين عليهم فرض الجهاد في حرب عروجل الآن حقت الله عنكم وعز أن فيكم ضعفا فإن كان منكم مائة رجل فليقاتلوا مائة رجل منكم أمه مائة مائة وهذا أمر بلفظ الخبر لأنه لو كان خبرا لم يقع عليه بخلاف الخبر فقل على أنه أمر المائة بمائة المائتين وأمر الالف بمائة الالفين ولا يجوز أن تعين عليه أن يولى لا متحرفة لقتل وهو من نقل من مكان إلى مكان يمكن لقتلها ومتحيزا لله وهو من ينضم إلى قوم يدعوهم إلى القتال ولا دليل عليه قوله عز وجل يا أيها الذين آمنوا

(قوله اذ القيم الذين كفروا حلفوا) الخ سير القوم الى القوم في الحرب يقال حلفوا حلفوا اذا اذاعوا بولودنا قليلا قليلا وقيل لبعض
 نساء العرب ما بالكن وسما فلن اوسما فلن الرازخين والرسعاء الخ (٢٤٩) لا يجيء لها معنى في الرازخين ان

الثار اذا اشتعل بها رجمن
 عنها وابتاعن بجر اعمارهن
 ولا يمشين فاذما سكن لها
 وهان وهيجارخن اليها
 وقربن منها (قوله الا
 متحرفا لقتال) تحرف
 وتحرف اذ مال مأخوذين
 حواف الشجر وهو طرف اوى
 مال عن معظم القتال ووسط
 الصف الى مكان امكن له
 للكر والفر او متحيزا يقال
 تحيزوا لبحار وتحوزوا اذا انقم
 الى شجرة والحيز القرى
 والفتة الجماعة مشتق من
 الفاء وهو القطع كما انقطعت
 عن غيرها والجمع فئات
 وفؤن وقال الهروي من
 فائتر اسوفاء وماذا اشقته
 ففأه (قوله فقد ياء
 بنصب من الله) أي كرمه
 انصب ورجع به وقد ذكر
 (قوله خاص الناس حيمة)
 أي حادوا عن القتال
 وانهمزوا يقال خاص من
 لقتل يبيض حياء اذا
 حاضنه ويؤبى بنصب
 أي احرف وقدرنا
 غضبوتوا الخيل انازاهه
 وروى صاحب المطالع
 ابي مثنى ومعه عروا
 من قوه تعالى ولا يجيدون
 عن غيره في هرويه
 وقوله فاه من محض
 أي فسر (قوله بن ثم
 هكرون) ج سا زون
 فون في اقله ليقول هك
 يكر

اذ القيم الذين كفروا حلفوا لا يولوه الا ديار ومن يولهم يومئذ حذره الا متحرفا لقتال او متحيزا الى
 فئة فتدبها بنصب من الله وسواء كانت الفئة قريبة او بعيدة والليل عليه ماري بن عمر رضى الله
 عنه انه كان في سرية من سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم خاص الناس حيمة عظيمة وكنت
 من خاص فلما برزنا قلت كيف نضع وقد فرغ من الزحف ويؤا بنصب بن جابر بن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قبل صلاة الفجر فلما خرج قتلنا وقتلنا نحن الفرارون فقال لائل اتم الكرابون فدنونا
 فقبلنا يده فقال انا فئتة المسلمين وروى عن عمر رضى الله عنه انه قال انا فئتة كل مسلم وهو بالمدينة
 وجيوشه في الافاق فلن ولي غير متحرف لقتال او متحيزا الى فئة فهو اربك كيرة والليل
 عليه ماري ابوهر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الكبار أربع اولهن
 الشرك بالله وقتل النفس بغير حنها وكل الربا وكل مال القيمة فدار ان يصكبوا وقرار يوم
 الزحف وروى المصنفات وانقلاب الى الاعراب فان غلب على ظنهم انهم ان يثول عليهم هلكوا فقيه
 وجهان أحدهما انهم ان يولوا لقوله عز وجل ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة والثاني انه ليس
 لهم ان يولوا وهو الصحيح لقوله عز وجل اذ القيم فئة فابتدوا ولان المجاهد انما يقاتل ليقتل
 او يقتل وان زاد عدد الكفار على مثل عدد المسلمين فلم ان يولوا لانهما ارباب الله عز وجل على
 لما انما يربا لثنتين دل على انه لا يجب عليهم معايرة ما زاد على الماتين وروى عطاء بن عباس
 رضى الله عنه انه قال من فرمن اثنين فقد فروع من فرمن ثلاثة فلم يفروا ان غلب على ظنهم انهم لا يهلكون
 فالأفضل ان يثبتوا حتى لا تنكسر المملوك وان غلب على ظنهم انهم يهلكون فقيس وجهان أحدهما
 انه يلزمهم ان ينصرفوا لقوله عز وجل ولا تقوا بايديكم الى التهلكة والثاني انه يستحب ان ينصرفوا
 ولا يلزمهم لانهم ان قتلوا قاتلوا بالشهادة وان بقي رجل من المسلمين رجلين من المشركين في غير الحرب
 فن طلباه ولم يطلبهما فلما ان بولى عنهما لانه غير متأهب للقتال وان طلبهما ولم يطلبهما فقيس وجهان
 أحدهما ان بولى عنهما لان فرض المجاهد في الجماعة دون الانفراد والثاني انه يحرم عليه ان يولى
 عنهما لانه مجاهد فالحال بول عنهما كالبول كالمع جماعة

(فصل في ذكره) ان قصه قتل ذي حم محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع ابا بكر رضى الله عنه
 من قتل الله فان قاتله لم يكره ان قصه قتله كالا يكره ان قصه قتله وهو من سمع به كره
 عز وجل اوروه صلى الله عليه وسلم لم يكره ان يفته لان ابا عبيدة بن الجراح رضى الله عنه
 قتل باوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم مع يسبك وفتن كره عليه

(فصل في ولا يجوز قتل نفسه ولا صاحبته الا في حقها) وروى بن جرير في سنن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه من قتل نفسه او صاحبه ولا يجوز قتل حتى لا يشكر له يجوز ان يكون
 ردا لا يجوز ان يكون امرة فقتل مع لشك الدابة لولا جرحه لروى بن جرير في سنن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه من قتل نفسه او صاحبه ولا يجوز قتل حتى لا يشكر له يجوز ان يكون
 ردا لا يجوز ان يكون امرة فقتل مع لشك الدابة لولا جرحه لروى بن جرير في سنن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه من قتل نفسه او صاحبه ولا يجوز قتل حتى لا يشكر له يجوز ان يكون
 ردا لا يجوز ان يكون امرة فقتل مع لشك الدابة لولا جرحه لروى بن جرير في سنن رسول الله

شيئا كبيرا وكان له رأى فانه أشار على هوازن يوم حنين ألا يتجربوا معهم بالترارى غالف مالك بن عوف فخرج بهم فمزوا فقال دريد بن ذلك

أمرتهم أمري بمنعرج الهوى • فليستينوا الرشد الاصحى الفد

وقتل ولم ينكر التي صلى الله عليه وسلم قتله ولان الرأى في الحرب أبلغ من القتال لانه هو الاصل وعنه يصد القتال ولما قال المتن

الرأى قبل جماعة الشجعان • هو أول وهى المحلل الثاني

فأداهما اجتماع النفس مرة • بلغت من العلياء كل مكان

ولربما طعن القتي آخرانه • بالرأى قبل طعان القفرسان

وان لم يكن له رأى فغيه وفي الراهب قولان أحدهما انه يقتل لقوله عز وجل فقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم ولا نهذ • كمنكسرى فجاز قتله بالكفر كالشباب والثاني انه لا يقتل لما روى ان أبا بكر الصديق رضى الله عنه قال ليزيد بن أبي سفيان وعمرو بن العاص وشراحيل بن حسنة لما بعثهم الى الشام لا تقتلوا الودان ولا النساء ولا الشيوخ وستجدون أقواما حبسوا أنفسهم على الصوامع فضعوهم وما حبسوا أنفسهم لانه لا نكابة له في المسلمين فلم يقتل بالكفر الاصلى كالمرأة

(فصل) ولا يقتل رسوله • لما روى أبو وائل قال لما قتل عبد الله بن مسعود ابن النواحة قال ان هذا وابن أمثال قد كانا أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولين لسيامة فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم أنتهذان أتيا رسول الله قال أنتهذان مسلمانا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت قاتلا لرسولنا لخصرت أعناقكما فجرث سنة أن لا تقتل الرسل

(فصل) فان ترسوا لطفاهم ونسأهم فان سكان في حال التحام الحرب جازيهم ويتوقى الأطفال والنساء لا توتر كنارهم جعل ذلك طريقا الى تعطيل الجهاد وذريعة الى الظفر بالمسلمين وان كان في غير حال الحرب فغيه قولان أحدهما انه يجوز رميهم لان ترك قتالهم يؤدي الى تعطيل الجهاد والثاني انه لا يجوز رميهم لانه يؤدي الى قتل أطفالهم ونسأهم من غير ضرورة وان ترسوا عن معهم من أسارى المسلمين فان كان ذلك في حال التحام الحرب جازيهم ويتوقى المسلم لما ذكرناه وان كان في غير حال التحام الحرب لم يجوز رميهم قولا واحدا والفرق بينهم وبين أطفالهم ونسأهم ان المسلم يحقن الدم حرمة الدين فلم يجوز قتلهم من غير ضرورة وقول الأطفال والنساء حقن دمه لهم غنمة للمسلمين لجاز قتلهم من غير ضرورة وان ترسوا باهل القصة أو بمن ينسأون بينهم أمان كان الحكم فيه كالحكم فيه اذا ترسوا بالمسلمين لا يصرم قتلهم كبحرهم قتل المسلمين

(فصل) وان نصب عليهم من جنح أو بينهم لئلا يفهم نسأوا أطفالا جاز لما روى على كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس النجاشي على أهل الطائف وان كانت لا تخاف من النساء والأطفال وروى أن مصعب بن جملة قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الرار من المشركين يبيتون فيصاب من أسأهم وذريهم قتلهم منهم ولان الكفر لا يخولون من النساء والأطفال فلو تركناهم لاحت النساء والأطفال بطل الجهاد وان كان فيهم أسارى من المسلمين نظرت فان خيف منهم انهم ان تركوا قاتلوا وضروا والمسلمين جازيهم لان حفظ من معانم المسلمين أولى من حفظ من معهم وان لم يحفظ منهم صرحت فان كان أسرى فليس جازيهم لان الظاهر انه لا يصيبهم والاولى أن لا يرميهم لانهم بما نصب عليهم وان كانوا كثيرا لم يجوز رميهم لان الظاهر انه يصيب المسلمين وذلك لا يجوز من غير ضرورة

(قوله بالرشد) ضد الفنى

شبيه بالصواب ضد الخطأ

(قوله في شر الشئ لنفس

مرة) بضم الميم والمخفض

مقة لنفس أى قوى والمرة

القوة وهو مضبوط في ديوانه

مكة ولو كان رواد الكرماتى

بالضم وسما عا فتعجب الميم

والنصب (قوله لانكابة)

النكابة أن يقتل بمنعرج

يقال نكبت في العدو

انكى نكابة بغير هز اذا

بالت فيهم قتلوا وجا

أدبر حاو قد كر (قوله

قرانه) جمع قرن بكسر

القاف وهو انكسوف

الشجاعة يقال فلان قرن

فلان أى نظيره وكفوه عند

العتال (قوله أو يتهم بئلا)

يقال بيت احدواذا وقع بهم

لبلا والاسم انبيات ومنه

يبيتون (قوله ذرى

للمشركين) هم لأطفال

وأصغار الذين لم يباغوا الخ

وأصله من ذر الله الخلق

أى خلقهم فترك ههنا

استغفد كترك ههنا

أثرية وأصله من يرأته

الخلق ووزها فعلية وقل

بعضهم هى مأخوذ من

القران انه أخرج الخلق

من منب آدم مثال القبر

وأشهدهم على أنفسهم

أنت ربكم والى وقيل

أصه ذروته على وزن

فعلة فذات ولا حيرة

(قوله لا تقموا) لا تتركوا الوفاء بيمينكم ولا تمشوا بالانجسوا الاضغاث اماوا (٢٥٣)

الاذن ونعموه ولا تشاؤا ولا تغموا فاختصموا

شيامن التقيمية (قوله ثبت
بريدا أي رسولاً وقد ذكر
(قوله بئنا بالطريق)
تقديم آيابه على النون
والشديد فقال الصغاني في
التكملة لم يخفف نو ناً أيضاً
هو جده الحسن بن مسلم
ابن شاقم من اتباع التابعي
والبطريق عند الروم مثل
الرئيس عند العرب وجهه
بطارقة (قوله فن أسب أن
يطيب قاراً طينناك
يا رسول الله) معناه من أحب
أن يهب طيب نفس منه
وطينناك وهبناك عن
طيباً أنفسنا ومنه صبي
طيبة كسر الطاء وفتح
لها صحح السباع لم يكن
عن غير ولا تفض عهد
(قوله وان دعالي المبارزة)
صل البرز الطهور في البراز
وهو المكان للضأع الواسع
وهو ههنا ظهوراً استعار بين
بين اصعين لا تفرلان
مسيره لمن أهل الحرب
قالوا تعش وتري الأرض
نزلة أي محاصرة تأيس فيها
طروا في (قوله غدر أو
منخدا) تخننته جرحته
وهنته بالمر تخننته أرض
منه أي وقول لا هري
تغدر تركه قيد لا حركه
محروم وقوله على حتى
يتحنن لأرض أي يكثر
منه ولا يعبه - سورة
لا عسرى شخص يبالغ في
لرجس ينجده أي شجع

(فصل) وان رأى الامام القتل ضرب عنقه لقوله عز وجل فاذا القيتهم الذين كفروا فاضرب الرقاب ولا يغربنك لارؤى يريده قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امره امير على جيش او سرية ما اغروا بسم الله قالوا لمن كفر بالله ولا تغربوا ولا تتولوا واتقوا ويكره جمل رأس من قتل من الكفار الى بلاد المسلمين لارؤى عبيدة بن عامر بن جراح بن حنظلة بن عكرمة وعمر بن العاص بشاربها الى أبي بكر الصديق رضى الله عنه برأس ينال البئر في فقالوا يحملون الجيف الى المدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت يا حليفه رسول الله انهم يفعلون بنا هكذا قال لا تعملوا اليانهم شيئا وان اختار استرقاقه كان للغانين وان قاده جال كان للغانين وان أراد ان يسقط منهم شيئا من المالم يجوز الارضا للغانين لارؤى عروة بن الزبير ان مروان بن الحكم والنسور بن عزة اخبراه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه وفد فهاوزن مسلمين فقال ان اخواسكم هؤلاء مجاؤونا تائبين واتى قسرايت أن أرد الله من أحب منكم أن يعطي ذلك فليقبل ومن أحب منكم أن يكون على حقه حتى نعطيه اياه من اول ما ياتي والله علينا فليقبل فقال الناس قسطينا لك يا رسول الله قال لا زهرى اخبرنى سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ستة آلاف من سبي هوازن من النساء والعبيان والرجال الى هوازن حين أسلموا وان أسرعيد فرأى الامام ان يمن عليهم بحز الارضا للغانين وان رأى قتله لشر موقوفه فقتله وضمن قيمته للغانين لانه مال لهم

﴿فصل﴾ وان دعا مشرك الى المبارزة فلستبح أن يبرأ اليه مسلم لما روي أن عتبة وشيبة ابني
 ربيعة والوليد بن عتبة دعوا الى المبارزة فبرز اليهم حمزة بن عبد المطلب وعلى بن أبي طالب وعبدة بن
 الحرث ولأنه ادعى اليه أحد ضعف قلوب المسلمين وقويت قلوب المشركين فان بدأ المسلم ودعا
 الى المبارزة قتل بكرة وقال أبو علي بن أبي هريرة بصره لانه لما قاتل وانكسرت قلوب المسلمين
 والصحيح أنه لا يكره لما روي أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن
 المبارزة بين المغني فدل بالأس ويستبح أن لا يبارز لا قوى في الحرب لانه اذا برز ضعيف يؤمن
 أن يقتل فيضعف قلوب المسلمين وان بارز ضعيف جاز ومن أمه ما من قتل لا يجوز لان قصد من
 المبارزة ظهر الرقوة وذلك لا يحسن من مبارزة اضعف والصحيح هو الاول لان انقراض النفس
 يجوز في الجهاد ولهذا يجوز للضعيف أن يجاهد كما يجوز للقوى والمستبح أن لا يبارز الا اذا اُمير
 ليكون ردًا لانه اذا احتاج فان بارز بغير اذنه جاز ومن أمه ما من قتل لا يجوز لانه لا يؤمن بقتله
 ما يسكر به الجيش والصحيح أنه يجوز لان انقراض النفس في الجهاد جائز وان اذن مشرك سبها
 طرقت فبارز من غير شرط جاز لكل أحد أن يبريه لانه هو في الأمان وان شرط أن لا يقتل بغير
 من برز اليه لم يجز فيه وفاء بشرطه فان رضى به عتار أو مضى ورضى منه نسي عتار أو مضى
 جاز لكل أحد يبريه لانه شرط الا ان في حال القتال وقد نقض التمتع فلو اذن من وسنتجد
 المشرك أمه ما به في حال القتال فله حقه وبدأ المشركون بمحاربتهم بمحرمهم رسول الله صلى الله عليه وآله
 تقض الاذن وان أعوزهم فله بقبولهم فهو على ما له لانه نقض الاذن ولا تقضي القتال وان
 لم يشتره وكان العادة في المبارزة أن لا يجازع غير من يبريه فقتله بعض أمه ما يستبح
 أن يبريه عذر وعصى أهله لا يجوز بغيره روى هريرة عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله
 لانه لا يبريه ولا يتعرض له اذا تقضى لانه حتى يرجع بموته ولا يبريه عذر وعصى
 قتله يشتره رسول الله صلى الله عليه وآله لانه نقض شرطه
﴿فصل﴾ وان غرر من غرر من ناسه في نفس كافرته نسي حرب فقتله مستحق به ما روى

فمن عدائه (قولاً مستجاباً شركاً) في سنة زواجه ثمة أو حجة شجرة أبيض يدل على نجس في شجر

قالوا وتسمى السلب سلبا
لان قاتله سلبه فهو سلوب
وسلب كايغال خبطت
الشجر ونفضت الورق
انحطوط خبطونهم (قوله)
قائمت به غرقا في شي
سلمة وانه لاول مال تأكلته
المحرف بالفتح البستان
وفي الحديث عاتق المريض
في عرق من عرق الجفة
حتى يرجع يقال عرق المرق
واختره اذا جندوا اشتقاقه
من عرق وهو الفصل
المعروف من السنة لان
ادراكه يكون فيه (قوله)
تأكلته التالئ لئلا أصر
المال ومحمول في صيل
وفي الحديث في وصي اليتيم
قلبا كل غير متائل مالا
وأصعب من الآية في حي
الشجرة قال امرؤ القيس
هولت كما سبي الجملون
وقد يدرك الجمل المؤثر
مثالي (قوله ثم رضعه)
لرضع أن يعطيه أقل من
سهل المتائل والرضع الحطه
القبيل (قوله يمدو
يجلب) الحلة رفع الصوت
جلب وأجلب اذا صوت
(قوله جنة الحرب) هو
ما استقر به من وصول
الراح وكل استقر به فهو
جنة (قوله في حديث سعد
ابن سعد) قد حكمت فيهم
بما حكمتم فوق مسعدة

أبو قتادة قال سخر جناب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين قرأ يترجل من المشركين عارجل
من المسلمين فاستمرت له حتى أينتمن وراثة فضر بثعل على جبل عاتقه فاقبل على فخذ في ضمة وجدت
منها ریح الموت ثم أدرك الموت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاه عليه بيتة فله سلبه
فصمت عليه فقال الرجل صدق يا رسول الله وسلب ذلك الرجل عندي فأرض فقال أبو بكر رضي الله
عنه لاهما لئلا إذا لم يعد إلى أسمن أسد الله تعالى يقاتل عن دين الله فيحطيك سلبه فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قاعطه اياه فاعطاني اياه فبث البرع قائمت به غرقا في شي سلمة وانه لاول مال
تأكلته في الاسلام فان كان من لاسحق له في الغنيمة كالخمدل والكافر اذا حضر من غير اذن لم يستحق
لانه لاسحق له في الهم الا رب قال لا يستحق السلب وهو غير راتب اولى فان كان من برضعه كالصبي
والمرأة والكافر اذا حضر بالاذن ففيه وجهان أحدهما أنه لا يستحق لما ذكرناه والثاني أنه
يستحق لان لحقاق الغنيمة فاشبه من له سهم وان لم يقرر بنفسه فقتله بان رماه من وراء الصف
فقتله لم يستحق سلبه وان قتله وهو غير مقل على الحرب كالأسير والمثعن والنهزم لم يستحق سلبه
وقل أبو ثور كل مسلم قتل مشركا استحق سلبه لما روي أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم قتل من قتل كافرا فله ما به ولم يغسل وهذا لا يصح لان ابن مسعود رضي الله عنه قتل أباجهل وكان
قد اتخذه غلاما من الانصار فلم يدفع النبي صلى الله عليه وسلم سلبه لابن مسعود وان قتله وهو مول
ليكر استحق السلب لان الحرب كز وقر وان اشترك اثنان في القتل اشتركا في السلب لاشتركا
في القتل وان قطع أحدهما يديه ورجليه وقتله الآخر ففيه قولان أحدهما أن السلب الاول لانه
عليه والثاني ان السلب للثاني لانه هو الذي كشفه دون الاول لان بعد قطع الدين يمكنه أن
يعيد أو يحلب وبعد قطع الرجلين يمكنه أن يقاتل اذا ركب وان غرر من له سهم فأسر رجلا قبل على
الحرب وسلبه الى الامام حيا ففيه قولان أحدهما لاستحق سلبه لانه لم يكف شره بالقتل والثاني
انه يستحق لان تهرير بنفسه في أسر ومنه من اقتال أنغ من القتل وان من عليه الامام وقتله
استحق القتي أسره سلبه وان استرقه أو قاده ليعمل في رقبته وفي المال المقادير في قولان أحدهما
أنه لا يبي أسره ولأنه لا يكون له مال حصل بسبب تهرير مغان في قولان كالسلب
في السلم والسلب ما كان يده عليه من جنة الحرب كالتياب التي يقاتل فيها السلاح الذي يقاتل به
والمركوب شي يعتل عليه فاما لا يده عليه بحكمته وما في رجليه من السلاح والكرع فلا يستحق
سلبه لانه ليس من السلب وأما يده مما لا يقاتل به كالطوق والمنطقة والسوار والخنجر وما في وسطه من
النفقة ففيه قولان أحدهما أنه ليس من سلب لانه ليس من جنة الحرب والثاني أنه من السلب
لان يده عليه فهو كجنة الحرب ولا يتحسر اسلب لما روي عوف بن مالك وخالد بن الوليد رضي الله
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي في السلب للقتل ولم يخمس السلب
(قوله) وان حاصر قلعة وزل عليها على حكمها كجبالان في قريظة نزولوا على حكم سعد بن معاذ
فحكم قنبر الخالد يسي بهم يدور به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد حكمت فيهم بحكم
التماني من هون سعة رقة رجب أن يكون الحكم حواسنا كراما لعاقلة لا على ما لانه ولاية
حكم من هو هذه صفة ولاية تصد ويحور أن يكون أمي لان الذي يقتضي الحكم هو الذي
يشتر من حاله وذلك يدرك به ما صحح من لاعى كاشهادة فيها طريقه الاستفاضة وبكره أن
يكون الحكم حسن رأيهم فيه ويحور حكمه لانه عدل في الدين وان نزولوا على حكمها كم

بنفسه ولا مع من يتبعه في كفر مجمل تابعاً لساناً لأنه كالأب في حضاته وكفائته فتبعه في الإسلام
(فصل) وإن وصف الإسلام صبي عاقل من أولاد الكفار لم يصح إسلامه على ظاهر المذهب لما روى
 على كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المقلوب على عقله
 حتى يثيق وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم ولأنه غير مكلف لم يصح إسلامه بنفسه
 كالمجنون فعلى هذا يجعل ينمو بين أهلهم الكفار إلى أن يبلغ لأنه إذا ترك معهم خدوعه وزيهه وفي
 الإسلام فإن طغ ووصف الإسلام حكمه بالإسلام وإن وصف الكفر هدد وضرب وطول بالإسلام وإن
 أقام على الكفر رد إلى أهلهم الكفار ومن أمهاتنا من قال يصح إسلامه لأنه يصح صومه وصلاته
 فصح إسلامه كالبالغ

(فصل) وإن سببت امرأة ومعها ولد صغير لم يحرز التفرق بينهما وقد بيناه في البيع وإن سبى رجل
 ومعها ولد صغير فبيعه وجهان أحدهما أنه لا يجوز التفرق بينهما لأنه أحد الأبوين فلم يفرق بينه وبين
 الولد الصغير كالأم والثاني أنه يجوز أن يفرق بينهما لأن الأب لا بد أن يفارق في الحضنة لأنه لا يتولى
 حضنته بنفسه وإنما يتولاه غيره فلم يحرم التفرق بينهما بخلاف الأم فإنها لا تفارق في الحضنة فإنه
 إذا فرق بينهما ولدت بفارقته فم التفرق بينهما

(فصل) وإن سبى الزوجان أو أحدهما ففسخ النكاح لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه
 قال أمنا نساء يوم أوطس ففكروها أن يقوموا عليهن فأنزل الله تعالى والمحصنات من النساء
 إذا ما ملكت أيمانكم فاستعطنهن قال النافعي رحمه الله سبى رسول الله صلى الله عليه وسلم أوطاس
 وبني للمطلق وقسم التي وأمر أن لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض ولم يسأل عن ذات زوج
 ولا غيرها وإن كان الزوجان مملوكين فسيما أو أحدهما فلا نص فيه والذي يقتضيه قياس المذهب
 أن لا يفسخ النكاح لأنه لم يحدث بالسبى رق وإنما حدث انتقال الملك فلم يفسخ النكاح كالأقواتل
 للملك فهما بالبيع ومن أمهاتنا من قال يفسخ النكاح لأنه حدث سبى بوجوب الاسترقاق وإن صادف
 رقاً كان الزنا بوجوب الحد وإن صادف حداً

(فصل) إذا دخل الجيش دار الحرب فأصابوا ما يؤكل من طعام أو فاكهة أو حلالاً أو محتاجاً إلى
 جازلهم أو كلهم غير ضمان لما روى ابن عمر رضي الله عنه قال كنا نصيب من الغنائم العسل والمفاكهة
 فنأكلها ولا رفعه وسئل ابن أبي أوفى عن طعام خير فقال كان الرجل يأخذ منه قدر حاجته ولأن
 الحاجة تدعو إلى ما يؤكل ولا يوجد من يشتري منه مع قيام الحرب جازلهم إلا الكل وهل يجوز لهم
 الاكل من غير حاجة فيه وجهان أحدهما وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه لا يجوز كالأجور في غير
 دار الحرب كل مال الغير بغير إذنه من غير حاجة والثاني أنه يجوز وهو ظاهر المذهب وقولاً كثير
 أمهاتنا لما روى عبد الله بن مفضل رضي الله عنه قال دلى جواب من شعير يوم خيبر فأبته فالتزته
 ثم قلت لا أعطى من هذا أحدنا اليوم شيئاً قالت فتأذبا رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبسم إلى ولولم يحرز
 كل ما زاد من الحاجة تنه عن منع ما زاد عن الحاجة وبخاها طعام الغير بأن ذلك لا يجوز إلا
 من غير ضرورة وهذا يجوز إذا كان من غير ضرورة قطعاً وطعام الغير بأكله بموضع وهذا بأكله بغير
 عوض فجازله بأكله من غير حاجة ولا يجوز لأحد منهم أن يبيع شيئاً منه لأن حاجته إلى الكل دون
 البيع وإن باع شيئاً منه نظرت فإن باعه من بعض الغنائم وسلمه إليه المشتري حتى به لأنه من الغنائم
 وقد حصن في يده ما يجوز له أخذه لا ككل فكان أحمق به قال يرد إلى البائع صار البالغ أحمق به
 لما ذكره في المشتري وإن باعه من غير الغنائم وسلمه إليه وجب على المشتري يرد إلى الغنيمة لأنه

(قوله زهدوه) أي قلوا
 وغبته فيه ولدت أي حزن
 لفقدته والولد ذهاب العقل
 من الحزن

ابتاعه من لاءك يصح وليس هو من الفاعلين فيمسكه فوجبر دمل في الغنمية

(فصل) ويجوز أن يعقسه الركب ويؤمى يحمل عليه من البهائم لان حاجته اليه كحاجة ولا بد من شئ ولا شعر البهائم لانه لا حاجة به اليه ولا يصف من صناعته من الخوارج كالصقور والقند لانه لا حاجة به اليه وان خرج الدار الاسلام ومعه يقيم الطعام فيه قولان أحدهما انه لا يجوز دها في القم لانه مال مختص به من الغنمية فلا يجوز دها فيها كالسب والثاني انه يجوز دها لانه انما يجز أخذه في دار الحرب للحاجة والحاجة اليه في دار الاسلام ومن أمهاتنا من قال ان كان كثيرا وجبر دها قولنا حدوا ان كان قليلا فلي القولين والصحيح هو الاول ويجوز تناول ما يملك من الادوية من غير حاجة وان دعت الحاجة اليه لميل تناوله ويجب خبائه لانه ليس من الاطعمة التي يحتاج اليها في العادة ولا يجوز له ليس ما يصاب من الثياب للمروى وروى عن ثابت الانصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من في المسلمين حتى اذا أغفها ردناها ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يمس ثوبا من في المسلمين حتى اذا أخفقه رد مفيو لانه لا يحتاج اليه في العادة فان لم يمس ثوبا من في المسلمين لانه كالغائب

(فصل) ويجوز ذبح ما يؤكل لا كل ومن أمهاتنا من قال لا يجوز والمذهب الاول لانه مما يؤكل في العادة فهو كالأطعمة ولا يجوز أن يعمل من أمهاتنا ولا سقام ولا دلاء ولا فرامقان لخصته شيئا من ذلك وجبر دها في القم وان زادت بالصفة قيمته لم يكن له في الزيادة حق وان قص زمانا وراش ما قص لانه كالغائب

(فصل) وان أصابوا كتبها كفر لم يجز تركها على حالها لان قراءتها والنظر فيها معصية وان أصابوا التوراة والانجيل لم يجز تركها على حالها لانه لا ضرورة لها لانها لم تكن في الاطلاع بما كتب عليه اذا غسل كالجدو غسل وقسم مع الغنمية وان لم يكن الاطلاع به اذا غسل كاورق منقوش ولا يحرق لانه اذا حرق لم يكن له قيمة فاذا مرق كانت له قيمة فلا يجوز اتلافه على الفاعلين

(فصل) واذا أصابوا خراجا راقها كجب اذا صيت في يد مسلم فان أصابوا خراجا فقد قال في سبب الوفاة يقتل ان كان به عصف من أمهاتنا من قال ان كان فيه عصف قتل له من الضر وان لم يكن فيه عصف لم يقتل لانه لا ضرر فيه ومنهم من قال يجب قتله بكل حال لانه يحرم الاطلاع به فوجب اتلافه كالجور وان أصابوا كتابا كان عقورا قتل له من الضر وان كان فيه منفعة دفع الى من يتفقد به من الفاعلين ومن أهل الخمس وان لم يكن فهم من يحتاج اليه على لان اقتضاء غيره حاجة محرم وقد ينشأ في البيوع

(فصل) وان أصابوا ما حال عليه الكفار كالصيد والحر والحشيش والشجر فقولن غنمه كل واحد في دار الاسلام وان وجد ما يمكن أن يكون للمسلمين ويمكن أن يكون للكفار كاسيف وناوس عرف ست فن لم يوجد صاحب فهو غنمة

(فصل) وان فتحت أرض غنوة وأصيب فيها موت فن لم يمس كغصنها فقولن غنمه كل واحد في دار الاسلام وان فتحت أرض غنوة وأصيب فيها موت فن لم يمس كغصنها فقولن غنمه كل واحد في دار الاسلام وان فتحت أرض غنوة وأصيب فيها موت فن لم يمس كغصنها فقولن غنمه كل واحد في دار الاسلام

فصل وان أصاب نسوة من مسكة وحيث يربح بهن بغيره فن كن غير خيون تفك حتى لا يشعروا به وبقوا به في سبب ان كان حيوة يجر اتلافه من غير ضرورة للمروى

(قوله وان فتحت أرض غنوة) أي فها ما يؤخذ من الغنم وهو الأصبر المقهور الدليل قال الله تعالى وعنت الوجوه للحي القيوم أي ذلت وخضعت وسمى الاسير أسيرا لانه يوسر أي يشد بالقد تم كثر حتى سمي كل أسيرا

وان لم يشد

(قوله فان فيها ظئمة) الظئمة للراء في الهودج وأصل الظئمة هو الهودج ثم سميت للراء لظئمة لكونها فيما أخذ من الظن وهم الأرحام قال الله تعالى يوم نعلمكم ويوم نقامتكم وقال بعضهم لا يقال للراء ظئمة إلا إذا كانت في الهودج (قوله)

(٣٥٨)

فأخرجته من عقاصها)

عقاص الشعر عليه وشفره

على الرأس ومنه سميت

الشاة للثوبه التي ترفع عقاصه

والعقاص جمع عقصة مثل

رمسة وورهام قال امرؤ

القيس يضل المقاص في

مثنى ومرسل (قوله كنت

امرا ملصقا فأحييت أن

أتحط عنهم يدأ يحمون

بهاقراي) الملصق بالقوم

والمصق المضم اليهم وليس

منهم (قوله يدا) أراد صنيعة

منه يحمون بها قراي

قال تكن لك في قومي يد

يشكرونها هو أي الذي

في المالحين قروض (قوله

دعني أضرب عتق هذا

المدفق) قد ذكرا أن

المدفق الذي يظهر الإيجن

ويستر الكفر وفي اشتقاقه

ثلاثة أوجه أحدها أنه

مشتق من انفق وهو

السرب من قوله تعالى

فمن استطعت أن ينفعني

فقا في الأرض فنبه

بالمدي يدخل النفق ويستر

به والثاني أنه مشتق من

نفضه أي يربح وهو جره

لأنه يجفرا يسي النافذ

وسرى يقبله للمصاحفة

سب من النفاذ فصع

فخرج من النفاذ وعون

عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا
فأفوقها بغير حقها لله لله تعالى عن قتلها قيل يا رسول الله فما حقها قال إن تذهبها فتأكلها لا تطلع
رأسها فتري بها وإن دعت إلى قتلها ضرورة فإن كان الكفار لا خير لهم وما أمأه بالسوءون خيل وشيف
أن يأخوه وضاوا على مياز قتلها لا ناذل لم يقتل أخذ الكفار وقتلوا به المسلمين

(فصل) إذا سرق بعض الناعين ناعيا من النعيمة فإن كان قبل استرجاع الجنس لم يقطع لعنيتين أحدهما
أن لا يحاقب جنسا والثاني أن لا يحق في أربعة أخماسه وإن سرق بعد استرجاع الجنس نظرت فإن سرق
من الجنس لم يقطع لأن له حقا فيه وإن سرق من أربعة أخماسه نظرت فإن سرق قدر حقه أو دونه لم
يقطع لأن له في ذلك القدر شبهة وإن كان أكثر من حقه فليس به جاهن أحدهما أنه يقطع لأنه لا شبهة
في سرقه النصاب والثاني أنه لا يقطع لأن حقه شائع في الجميع فله قطع فيه وإن كان السارق من غير
الناعين نظرت قال كل قبل استرجاع الجنس لم يقطع لأن له حقا في جنسا وإن كان بعد استرجاع الجنس
فان سرق من الجنس لم يقطع لأن له فيه حقا وإن سرق ذلك من أربعة أخماسه فإن كان في الناعين
من يسارق شبهة في ماله كالأب والابن لم يقطع لأن له شبهة في سرقه وإن لم يكن له فهم من له شبهة في ماله
قطع لأنه لا شبهة في سرقه

(فصل) وإن وطئ بعض الناعين جارية من النعيمة لم يجب عليه الحد وقال أبو ثور ويحب وهذا خطأ
لأنه فيها شبهة وهو حق النكاح ويجب عليه للمهر لأنه وطئ يسقط فيه الحد على الموطوءة للشبهة
فوجب نكاحه على الواطئ كالموطوء في النكاح الفاسد وإن أحلها ثبت النسب للولد ويشهد الولد سرا
شبهة وهل تقسم الجارية في النعيمة أو تقوم على الواطئ فيه طريقتان من أصحابنا من قال إن قلنا
أنه إذا ملكها صارت أم ولد فموت عليه وإن قلنا أنها لا تصير أم ولد لم تقوم عليه وقال أبو اسحق
تقوم عن التكوين لأنه لا يجوز قسمتها كالأب يجوز بيعها ولا يجوز تأخير القسمة لأن فيه اضطراب الناعين
فوجب أن تقوم وإن وضعت فهل تزمه قيمة الولد ينظر فيه فإن كان قد قومت عليه لم تزمه لأنها تضع
في ملكه وإن لم تكن قومت عليه لم تزمه قيمة الولد لأنها وطئته عن غير ملكه

(فصل) ومن قتل في دار الحرب قتلًا بوجوب القصاص أو في بعضه توجب الحد وجب عليه
ما يجب في دار الإسلام لأنه لا يختلف لحد من غير القتل فله تخلفا فإما يجب به من العوبة
(فصل) ومن نجس رجل من المسلمين بالكفر لم يقتل لما روى عن علي كرم الله وجهه قال يقتل
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثور يروى قتادة وقال يطلق حتى تأمر أو مرة غاص فان فيها ظئمة
معه كتاب يخطوه مائة نطقا حتى يئب لروية فإذا لظئمة قتله خرجي الكتاب فأنزجته من
عبادها فنبأه رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا فيه من حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه إلى أن أس
تمكة يجبرهم ببعض مؤمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لحاطب ما هذا قال يا رسول الله لا نجهل على
أننا كنت منكم فأنجيت أن نخدعهم يد يحمون بها قراي ولم أقبل ذلك أن تداد عن ديني
ولا رمي بكفر بعد الإسلام فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أماله قد صدق قتل عرد عن
يا رسول الله أضرب عتق هذا المدفق فقال له قد شبع يد فقال سفيان بن عيينة فأقر الله يأبها
لذين آمنوا لا تخذوا عتدي وعدكم وبه وقر سفيان إلى قوله قد ضل سواء لسبيل

طلب من تصدع عن طريق من النافذ وكسبت مدفق بدش في الكفر ويخرج من الإسلام مرة
مكة ويخرج من كبر بدش في الإسلام كسبت مدفق بدش في الكفر ويخرج من الإسلام مرة
د د يبيع مدفق بدش في الإسلام كسبت مدفق بدش في الكفر ويخرج من الإسلام مرة

فصل

وظاهر ما بين والبرع أربع أجرة الزلحاه والناظروا القاصموا مال الماء (قوله وناف أن ينشأهم) غلوا غلوا هذا أخذ من حيث لم يدروا قال الأزهري الفقيه هو أن يغمم بالشئ حتى يسير إليه موضع كمن له فيه الرجل فيقتل وسمى الأمير أيرالان أصحابه يفرعون في أمرهم إلى مؤامره أي مشاورته وقيل سعى أمير النفاذ أمره وقيل أنه مشتق من أمر يكسر الميم أي كثر لانه في نفسه وإن كان وجهه كثير وقد فسره قوله تعالى أمرنا مترقيا أي كثرناهم (قوله لاذت عدوا بين المشركين) قال الهروي المدلوله تعابدا للقبائل والقبائل وقال ابن الأباري لانه يبدو بالمرور والظفر وقال عبد الله عليه السلام لاذت عدوا بين المشركين أي قسبوا الله عدوا بينهم علم أي ظلموا والعدو وقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد قال الله تعالى فأنهم عدوا على وقال (٢٥٩) وهم لكم عدو وقال الشاعر

إذا أظم أنفع خليلي بوجهه

فان عدوى ينضرم بغيره بنض

وقد يجمع فيقال أعداء

قال الله تعالى فلا تشمت في

الأعداء (قوله ذهبوا

بالضياء) الضب القطع

في الأذن يقال بصر أعصب

وناقه عصابة وهو ناسم

علم لها لاجل أنها مقطوعة

(ومن باب الأفعال)

الانفالج نفل بالتحريك

وبكونها الغنمية قال البيه

ان تقوى بناخير نفل

وأصله العطية بغير وجوب

على المعطى ومنه قيل صلاة

الطعوق نافذة وقيل أصله

الزيادة لانه زائدة على

الصلوات ولان الغنمية

زادها الله لانه الاستغنى

الحلال ومنه قوله تعالى

ووعيد له اسحق ويعقوب

نافذة أي زيادة على اسحق

ويسمى ولد الولد نافذة لانه

زيادة على الولد وقوله تعالى

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

(فصل) إذا أخذ للمشركون مال المسلمين بالقهر لم يملكوه وإذا استرجع منهم وجب رده إلى صاحبه

لقوله صلى الله عليه وسلم لا يملك مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه وروى ٤٢٠٠ عن ابن أبي عمير رضي الله

عنه قال غلوا للمشركين على سرح رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهبوا به الضياء وأسروا

امراة من المسلمين فركبتها وبعث الله عليها نجاها الله لتحريرها فقدمت المدينة وأخبرت بذلك

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بش ما بين يدي الا وقله في مصيبة الله عز وجل ولا فيما يملكك

ابن آدم فان لم يعلم به حتى قسم دفع الى من وقع في سهمه العوض من خمس الخس ورد للمال إلى صاحبه

لانه يشق نفس القسمة

(فصل) وإن أسرا الكفار مسلما أو طاقوا من غير شرط فله أن يقتلهم في النفس والمال لانهم كفار

لأمان لهم وإن أطلقوه على أنه في أمان لم يستأنوه فيه ويجوز أن أحدهم وهو قول أبي عبد الله في

هريرة أنه لا أمان لهم لانهم لم يستأنوه والثاني وهو ظاهر للذهب انهم في أمانه لانهم جعلوه في أمان

فوجب أن يكونوا منه في أمان وإن كان محبوسا فطوقه واستحلوه أنه لا يرجع إلى دار الاسلام

لم يلزمه حكم العيين ولا كفارة عليه اذا حلف لان ظاهره الاكراه فان ابتدأ وحلف انما انطلق ليخرج

الى دار الاسلام ففيه وجهان أحدهما أنها عين اكراه فان خرج لم يلزمه كفارة لانه لم يقهر على

الخروج الا بالعين فأنشبه اذا حلفوه على ذلك والثاني أنه عين اختيار فنخرج زمة الكفارة لانه

بدأ بهم من غير اكراه وإن أطلق ليخرج إلى دار الاسلام وشرط عليه أن يعود اليهم أو يحمل لهم مالا

لم يلزمه اهود لان مقامه في دار الحرب لا يجوز ولا يلزمه بالشرط ولا يلزمه ماضن من المنزل لانه ضمن

مال يفرق والمستحب أن يحمل لهم ماضن ليكون ذلك طريقا إلى اطلاق الاسرى

(باب الأفعال)

يجوز لأمر الجيش أن ينقل لمن فضل فضلا يفضي إلى الظفر بانعق كالتجسس والملاعة على طر يق أو

قائمة والتقدم بالرسول إلى دار الحرب والرجوع إليها بعد ترويح الجيش منها لما روي عادة من الصمت

رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينقل في البداية أربع وفي القبول ثلث وتقدر

الانقل في رأي أمير الجيش لانه بذل للسلحة الحرب فكان تقديره في رأي الامر يكون ذلك على

قدر الممن لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل في البداية أربع وفي القبول ثلث لأن تخيري في القبول

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

سوءك عن الأفعال لما كان سؤالها عنها لانها كانت حراما عني من قبله كانت تزول ومن أساء فحرقه حله فله ومنيمة

أعظم لأنه يدخل إلى دار الحرب والعقد ومنه على حذر وفي البداية يدخل والعقد ومنه على غير حذر ويجوز شرط النقل من بيت مال المسلمين ويجوز شرطه من المال الذي يؤخذ من المشركين فان جعل في بيت مال المسلمين كان ذلك من خمس الخمس لما روى سعيد بن المسيب قال كان الناس يعطون النقل من الخمس ولأنه مال يصرف في مصلحة فكان من خمس الخمس ولا يجوز أن يكون مجهولاً لأنه عوض في عقد لا بد له الحاجة فيه إلى الجهل به فلم يجز أن يكون مجهولاً كالجعل في رد الأتق وإن كان النقل من مال الكفار جزأً أن يكون مجهولاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل في البداية ربع وفي القفول الثلث وذلك جزء من غنيمة مجهولة

فصل وان قال الأمير من دلت على القلعة الفلانية فله منها جارية فله عليها رجل نظرت فان لم تفتح القلعة لم يجب للدليل شيء ومن أجهلنا من قال يرضخه لدلالته والمذهب الأول لأنه لما جعل له الجارية من القلعة صار تقديره من دلت على القلعة وفتحت كانت له منها جارية لأنه لا يقدر على تسليم الجارية إلا بالفتح فيستحق من غير الفتح شيئاً وإن فتحت عنوة ولم تكن فيها جارية لم يستحق شيئاً لأنه شرط معدوم وإن كانت فيها جارية سلمت إليه ولا حق فيها للعاين ولا لأهل الخمس لأنه استحقها بسبب سابق للفتح وإن أسلمت الجارية قبل القدرة عليها لم يستحقها لأن إسلامها يمنع من استرقاقها ويجب له قيمتها لأن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل مكة على أن يرد إليهم من جاء من المسلمين فغنمه أسلمت عز وجل من ردهن وأمره أن يردنهم وهن وإن أسلمت بعد القدرة عليها فإن كان الدليل مسلماً سلمت إليهم وإن كان كافراً فإن كان الكافر يملك العبد المسلم بالشراء استحقها ثم أجبر على إرثه الملك عنها وإن قلنا أنه لا يملك دفع إليه قيمتها وإن أسلم الدليل بعد ذلك لم يستحقها لأنه أسلم بعدما انقضى حقه إلى قيمتها وإن فتحت الجارية قد ماتت ففيه قولان أحدهما إن له قيمتها لأنه تعتبر تسليمها فوجب قيمتها كالأول وسلمت والثاني أنه لا يجب له قيمتها لأنه غير مقدور عليها فوجب قيمتها كالأول لم تكن فيها جارية وإن فتحت صلحاً نظرت فان لم تدخل الجارية في الصلح كان الحكم فيها كالحكم إذا فتحت عنوة فان دخلت في الصلح ففيه وجهان أحدهما هو قولنا في استحقاق الجارية للدليل بشرطها في الصلح لا يصح كالوزن وبت امرأة من رجل ثم تزوجت من آخر والثاني أن شرطها في الصلح صحيح لأن الدليل لو عفا عنها أمضينا الصلح فيها ولو كان فاسداً لم يفسد إلا العقد مجرد فعل هذا إن رضى الدليل بغيرها من جوارى القلعة أو رضى بغيرها أمضينا الصلح وإن لم يرض ورضى أهل القلعة بتسليمها فكذلك وإن امتنع أهل القلعة من دفع الجارية وامتنع الدليل من الانتقال إلى الدل ردوا إلى القاعة وقد زال الصلح لأنه اجتمع أمران متنافيان وتعتبر الجمع بينهما وحق الدليل سابق ففسخ الصلح ولصاحب القلعة أن يحسن القلعة كما كانت من غير بادقوان فتحت بعد ذلك عنوة كانت الجارية للدليل وإن لم تفتح لم يكن له شيء

فصل إذا قال الأمير للرب الحرب من أخذ شيئاً فهو له فقد أو ما فيه إلى قولين أحدهما أن الشرط صحيح لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر من أخذ شيئاً فهو له والثاني وهو الصحيح أنه لا يصح الشرط لأنه جزء من غنيمة شرطه أن لا يستحقه من غير شرط فلا يستحقه بالشرط كالشرط لعبد الغائب والخبر ورود في غنائم بدر وكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بضعها حيث شئ

باب قسم الغنيمة

والغنيمة ما أخذ من الكفار بالتحالف والركاب من كان فيها سبب لقتال أو مال للمسلم سلم إليه لأنه مستحقه من الاعتدال ثم يدفعه إليه أجرة قتال والحافط لأنه لمصلحة الغنيمة فقدم ثم قسم الباقي

(قوله بالتحالف الخليل والركاب) قيل وجبها سرعتها في سيرها وقد أوجهاها كما هو قوله تعالى قلوب واجفة أي شديدة الاضطراب وانعاسي الوحي في السير لشدة هزها واضطرابه ذكره ابن زبي وقال الجوهرى هو ضرب من سير الأبل والخليل يقال وجف البعير بجف وجفاً ووجفواً وجفت ناول يقال أوجف فأنجف

(قوله فان حضر فرس)
 حطم أو صرع أو انقلب)
 الحطم للكسر في نفسه
 يقال للفرس اذا تمسك
 لطول عمره حطم ويقال
 حطمت الدابة أي أسنت
 والصرع بالتحريك
 الضعيف والانعجاب للمزول
 (قوله لا يفتي غنائه الخيل)
 أي لا يفتي كفايتها للقتال
 بالفتح والمبالغة (قوله)
 فان حق أو باع) نفقت
 الدابة تسفق نفوقاً أي
 ماتت (قوله فان عار فرسه)
 أي ذهب على وجهه وألفت
 من يده ويقال سمي الصبر
 عبر التفتة ومنه قيل للغلام
 الذي خلع عذاره وذهب
 حيث شاء عيار وفرس عيار
 ومعار اذا كان مفترساً
 ونفور المحال هو ورمه قال
 أبو عبيد انما هو من نفور
 الشيء من الشيء وهو نجافيه
 عت وتبعده وقوله لا يفتل
 قد ذكر (قوله لمن رجف
 بفسل) أي يخوفهم
 ويغترعهم من قوته تعالى
 يوم ترجف الأرجفة يعني
 يوم الفزع والخوف وصح
 حركة الارض واضطرابها
 ومذرج فف هو واحد
 رجي ف لاخبار ومعناه
 التخويف والترهب وقوله
 ذكرو رجفوني لشيء اذا
 خاضوه

على خمسة أخماس خمس لاهل الجلس ثم قسم أربعة أجزائها بين الفاتحين لقوله عز وجل واعلموا
 انما غنمتم من شيء فان لله خمسة والرسول ولقوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل فأضاف
 الغنمية الى الفاتحين ثم جعل الجلس لاهل الجلس فدل على أن الباقي للفاتحين والمستحب أن يقسم ذلك
 في دار الحرب ويكره تأخيرها الى دار الاسلام من غير عرض لان النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنائم
 بدر بشعب من شعاب الصغاء اقرى بمن بدر وقسم غنائم بني المصطلق على مياههم وقسم غنائم حنين
 بأوطاس وهو وادمن وأودة حنين فان كان الجيش رجالة سوى بينهم وان كانوا فرسانا سوى بينهم وان
 كان بعضهم فرسانا وبعضهم رجالة جعل للرجل سهماً وللفرسان ثلاثة أسهم لما روى ابن عمر رضي الله
 عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم للرجل والفرس ثلاثة أسهم للرجل سهم وللفرس سهمان
 ولا يفضل من قاتل على من لم يقاتل لان من لم يقاتل كالقاتل في ارباب العدو ولا يأمأر صدقه للقتال
 ولا يسهم لمركوب غير الخيل لانه لا يلحق بالخيل في التاتير في الحرب من الكروا والفرس فليحق بهاني
 السهم ويسهم للفرس الصديق وهو الذي أبواه عربيان وللعزود وهو الذي أبوه عجميان وللفرس وهو
 الذي أمه عربيته أو أبوه عجمي ولهجين وهو الذي أبوه عربي في وأمه عجمية لما روى ابن عمر رضي الله عنه
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخيل مفقود في نواصب الخير الى يوم القيامة ولا نه حيوان يسهم له
 في يختلف سهمه باختلاف أبوه به كالرجل وان حضر فرس حطم أو صرع أو انقلب فقد قال في الام
 قيل لا يسهم له وقيل يسهم له فنأهنا من قال فيه قولان أحدهما أنه لا يسهم له لانه لا يفتي غنائه
 الخيل فلم يسهم له كالبدل والثاني يسهم له لان ضعفه لا يسقط سهمه كضعف الرجل وقال أبو اسحق
 ان أسكن القتال عليه أسهم له وان لم يكن القتال عليه لم يسهم له لان الفرس يراد للقتال عليه وهذا
 أقبح والاول أشبه بالنص ولا يسهم للرجل لأكثر من فرس لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن
 ابن جبر حضر يوم حنين بأفراس فلم يسهم له النبي صلى الله عليه وسلم الا للفرس واحد ولانه لا يقاتل
 الا على فرس واحد فلا يسهم له أكثر منه وان حضر فرس والقتال في الماء أو على حصن استحق
 سهمه لانه أضر به فرسه فاستحق سهمه كما لو حضر به القتال ولما يقاتل لانه في حيتاجه الى آخره
 من الماء والحن

(فصل) فان غصب فرسا وحضر به الحرب استحق للفرس سهمين لانه حصل به الارهاب وفي
 مستحقه وجهان أحدهما أنه له والثاني أنه لصاحب نفسه من شاء على التوليين في ربح البرزخ
 للمضوبة أحدهما أنه لا غصب والثاني أنه لا غصب منه وان استمر فرساً وأستجود لمقتل
 حضر به الحرب استحق به السهم لانه ملك اقتال عليه وان حضر دار الحرب فرس واقصت
 الحرب والفرس معه بان تقى أو باعه أو أجزه أو عصب منه ذبيحته وان حبس دار الحرب
 رجلاً ثم ملك فرساً أو استعاره وحضر به الحرب استحق السهم لان مستحق في حقتي بالحنصور
 وكذلك الاستحقاق بالفرس وان حضر فرس وعزأ فرس الى ان اقتضت الحرب لم يسهم له ومن
 أمهنا من قال يسهم له لانه خرج من يده غير ختاره وان غلب الاول لان خروجه من يده يسقط
 السهم وان كان غير اختياره كما يسقط سهم الرجل الذي شربه الوضوء وان كان بعد اختياره
 في فصل ومن حضر الحرب ومريض فزك مرضه قدره على قتال كسدر بنو شعور
 وعلى الخفيفه سهمه لانه من أهو القتال ولان لاسن لا يخو من مشدده سهمه لا دور
 كان لا يقدري على القتال لم يسهم له من أهو لانه لم يسهم له كبحر واطن
 أهو ولا حق في الغنمية لفضل ولان رجف المسكين ولا كافر حضر ميراث لانه لا مصلحة

(قولو برضخ لحي) قد كثرنا له الحياه (٢٣٢) ليس بالكثير دون سهام القتالين وأصل ما نحو ذمن الشيء المرخوخ وهو المرخوخ

للمشروع (قولو من ترقى الشدوخ) الخرق متاع البيت (الشام) الخرق متاع البيت واسقاطه وتعليل السيف يكون في أسفه من جديد أو غيره (قوله يخذل من الغنيمة) قال الجوهري خذله من الغنيمة إذا خذله منها والاسم الخذا على فعلى بالضم وهي القسمة من الغنيمة وكذلك الخذا والخدة والخفة كنه الطية (قوله وان لحق بالجيش مدد) المدد زيادة التسعة وأمدنا القوم أى صرناهم مدد وقد كونا السرية انها قطعة من الجيش قال القتيبي أصلها من السرى وهو سرب الليل وكانت تخفى ثوبها ثلا ينشر الخشب فيكتبه العيون فيقال سرت سرية أى سرت ليلا وقلق ابيان بل يختارهم الأبرمن اسرى وهو الجوده كانه يختار خيار الخيل وابطال الرجال (قوله والمسلمون يدعى من سواهم) قال الحروري يدل للقوم هم يدعى الآخرون أى هم قادرون عليهم ويحتمل أن يكون من أئيدى هي الجماعة يدل هم عليه يدأ محتملون لا يسهمهم تخذل سريون بعضهم بعض على جميع أهل الأديان

للمسلمين في حنورهم و برضخ لحي والمرأ القاليد والشرك اذا حضر بالاذن ولم يسهم لهم لما روى عبد الله بن قزوه مع النبي صلى الله عليه وسلم وأما عبد مولوك فلما فتح الله عليه بنى خيبر قلت يا رسول الله سهمي فلم يضرب لي بسهم وأعطاني سيفاً فقتله وكنت أعطى بنه في الأرض وأمر لي من خزي الشام وروى يزيد بن هرمن أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوزع بالنساء وهل كان يضرب لمن بسهم فكتب إليه ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوزع بالنساء فيداون بالجرى ويخذل من الغنيمة ما سهم فلم يضرب لمن بسهم (فصل) وتهدى الرضخ إلى اجتهد أمير الجيش ولا يبلغ بهم راجل لأنه تابع لمن أسهم فنقص عنه كالحكومة لا يبلغ بها أرض العدو ومن أين يرخص لهم فيه ثلاثة أوجه أحدها أنه يرخص لهم من أصل الغنيمة لأنهم أعوان المجاهدين لجعل حقهم من أصل الغنيمة كالقتال والحفاظ والثاني أنه من أربعة أخماس الغنيمة لأنهم من المجاهدين فكان حقهم من أربعة أخماس الغنيمة والثالث أنه من خمس الخمس لأنهم من أهل المصالح فكان حقهم من سهم المصالح (فصل) وان حضراً أبيض في الجارة مقدره بالزمان فيه ثلاثة أقوال أحدها أنه يرخص له مع الاجرة لأن منفعة مستحقته لغيره فرض له كالعبد والثاني أنه يسهم لمع الاجرة لأن الاجرة نجيب القسكين والسهم بالحضور وقد وجد الجميع والثالث أنه يغيب بين السهم والاجرة فان اختار الاجرة رخص له مع الاجرة وان اختار السهم أسهم لموسقط الاجرة لأن المنفعة الواحدة لا يستحق بها حقان واختلف قولهم في خيار الجيش فقال في أحد القولين يسهم لهم لأنهم شهداء الواقعة والثاني أنه لا يسهم لهم لأنهم لم يحضروا القتال واختلف في مكانهم في موضع القولين فذهب من قال القولان اذا حضروا ولم يقاتلوا أو ما اذا حضروا وقاتلوا أنه لا يسهم لهم قولاً واحداً ومنهم من قال القولان اذا قاتلوا فأما اذا لم يقاتلوا فإنه لا يسهم لهم قولاً واحداً

(فصل) واذا خلق بالجيش مدد أو أفلت أسير وخلقهم فطرت فان كان قبل انقضاء الحرب وبجاية الغنيمة أسهم لهم لقول عمر رضي الله عنه الغنيمة لمن شهد الواقعة وان كان بعد انقضاء الحرب وبجاية الغنيمة لم يسهم لهم لأنهم حضروا بعد ما كانت خبئة للفاغين وان كان بعد انقضاء الحرب وقبل حيازة الغنيمة فذهب قولان أحدهما أنه لا يسهم لهم لأنهم لم يشهدوا الواقعة والثاني أنه يسهم لهم لأنهم حضروا وقبل أن يملك الغنائم

(فصل) وان خرج أمير في جيش وانعسرت من الجيش إلى الجهة التي يقصدها أو إلى غيرها ففتنت السرية شاركهم الجيش وان عثم الجيش شاركهم أسرية لان النبي صلى الله عليه وسلم حين هزم هوازن نجح أسرى قبيل أوطاس سرية وغنم فقصم غنائمهم بين الجميع وروى عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يدعى من سواهم يسمى بذمتهم أداهم ويرد عليهم قصاهم وتردسهم على قاعدتهم لان الجميع جيش واحد فلم يخصص بعضهم بالغنيمة وان انعسرتين إلى جهة واحدة من طريق أو طريقين اشترك الجيش والسريتان فيما يعم كل واحد منهما لان الجميع جيش واحد سريتين إلى جهتين شارك السريتان الجيش فيما يضمه وشارك الجيش أسريتين فيما يعمان وهل تشارك كل واحد من السريتين السرية الأخرى فيما يعمه في وجهان أحدهما أنها لا تشارك لان الجيش أصل السريتين وليست إحدى السريتين ضللاً أخرى والثاني وهو الصحيح أنها تشارك لانهم من جيش واحد وان بعد الأمير سريته من

و (قولو) يسهم بينهم يسهم ويسمى بعضهم لـ لا يعطى لأن على ذم قوله الجيش

قد دلت دله من بعض من حذرت قوله دله من قوله وهو يدعى ابنه على أن أدانهم أقربهم بطناً من الطوق

الجيش وأقام هومع الجيش فنمت السرية لم يشاركها الجيش المقيم مع الأمير لان النبي صلى الله عليه وسلم يمت السرايمن المدينة فلم يشاركهم أهل المدينة فهاضموا لان الغنمية للجاهدين والجيش مقيم مع الأمير ما جاهدوا فلم يشارك السرية فهاضمتم ولقد أهدم

(باب قسم الخمس)

ويقسم الخمس على خمسة أسهم سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وسهم ذوي القربى وسهم اليتامى وسهم السالكين وسهم لابن السبيل والدليل عليه قوله عز وجل واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة ولرسول وأنتى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل فأماسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه يصرف في مصالح المسلمين والدليل عليه ما روى جبير بن مطعم رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صدر من خيبر تناول يدهم شيئا من الأرض أو ورثمن يبيعه وقالوا النبي هشي يده مالى عما أفاء الله الا الخمس والخمس مودد عليكم فجعله لجميع المسلمين ولا يمكن صرفه الى جميع المسلمين الا بان يصرف في مصالحهم وأهم المصالح سد الثغور لانه يحفظ به الاسلام والمسلمين ثم الامم قالاهم

(فصل) وأماسهم ذوي القربى فهو لمن ينسب الى هاشم والمطلب انى عبد مناف لما روى جبير بن

مطعم رضى الله عنه قال لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوي القربى بين بني هاشم وبني المطلب جئت أنا وعثمان فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا تنكر فضلهم لك انك انتى وهما عك الله فيهم أرايت اخواتنا من بني المطلب عطينهم وتركنا وانما نحن وابيهم منك بمنزلة واحدة قال انهم لم يفرقوني في جاهليت ولا اسلام وانما بنو هاشم وبني المطلب بنى واحد ثم شبك بين أصابعه ويسوى فيه بين الاعنياء والفقراء لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى ماله العباس وكان موسرا يقول عطفه بنى عبد المطلب ولانه حق يستحق بالقراءة بالشرع فاستوى فيه النفي والفقير كالكبير ويشترك فيه الرجال والنساء لما روى عبد الله بن الزبير رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم لام الزبير في ذوي القربى ولانه حق يستحق بالقراءة بالشرع فاستوى فيه له كروا لتي كليلات وعجل لك كمثل حظ الاثنيين وقال المزني وأبو ثور يسوى بين القدر والاشي لانه ما يستحق باسم قرابة فليفضل القدر كرهه على الاشي كالمال المستحق لوصية القرابة وهذا خطأ لانه ما يستحق بقرابة لا بالشرع فعرض الله كرفيه على الاشي كبراث ولدا لا بد ويدفع ذك الى قاضي منهم والذاني وقلة هو سحق يدفع ما في كل اقليم الى من فيه منهم لا يشق قهمن اقيم الى قيم وانتهب لاون قوله عز وجل وذي القربى فم ولحقن ولانه حق مستحق بالقرابة فاستوى فيه قاضي والذاني كليلث

(فصل) وأماسهم اليتامى فهو لكل صغير فقير لا أب له قل لمن له أب فلاحق له فيه لان ايتيم هو تولى لأب لم يولس لانغ فيه حق لانه لا يسى بعد ما لو غنيا ولد يل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لا ييمع بعد الحلو ويس للغي فيه حق ومن أمهاتنا من قال للغي فيه حق لان ايتيم هو تولى لأب فغيب كان فقيرا ولتهب الاول لان عاهه بلال أكثر من غناه بالاب هذا لا يمكن من له فيه حق ولأن لا يكون من له مال أولى

(فصل) وأماسهم المسكين فهو لكل محتج من مشقة وسكك لادد فردد كدى رسول امر يقين

(فصل) وأماسهم بن سليل فهو لكل مسفر ومريد سفرى غير مصعبه بموحتج حتى مذ كره في زكاة

(فصل) ولا يدفع ثمن من الخمس الى غيره من متعديهم يكن مذكور به حتى كزكاة

(قوله سد الثغور) الثغر

موضع الخافة وقال الازهرى

أصل الثغر الهضم والكسر

يقال ثغرت الجدار اذا هضمته

وقيل للوضع التى تخاف

منه العدو وتخرا تلامه

وامكان دخول العدو منه

وقيل للتصيب بهم لانه يعلم

عليه بالسلم (قوله فاخذ

نبذة من الارض) النبذة

شيء اليسير يقال في رأسه

ببسم الشيب وأصلب

الارض لنمن مطرأى نئ

يسير (قوله بنو المطلب

وشوهم شيء واحد)

بشئ منعه وهو لئل

وقد كرى الزكاة

ولانما لم يستحق على الكافر بالقرءة فيجز أن يستحقه الكافر وبالله التوفيق

(باب قسم الثاني)

التي هو المال الذي يؤخذ من الكفار من غير قتال وهو ضربان أحدهما انجلاؤه عنه خوفاً من المسلمين أو بذلوه لكتبتهم فهذا قسم ويصرف خصاله من يصرف اليه خمس الغنيمة والدليل عليه قوله عز وجل ما آفاه الله على رسوله من أهل القرى فقتل رسول الله في القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل والثاني ما أخذ من غير خوف كالجزية وعشور تجارتهم ومال من مات منهم في دار الاسلام ولا وارث له في تخميسه قولان قال في القديم لا يخمس لانما أخذ من غير خوف فلم يخمس كالمال مأخوذ بالبيع والشراء وقال في الجديد يخمس وهو الصحيح للآية ولانما لم يأخذ من الكفار بحق الكفر لا يخمس به بعض المسلمين فوجب تخميسه كالمال الذي انجلاؤه عنه وأما أربعة أخماسه فقد كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته والدليل عليه قوله عز وجل ما آفاه الله على رسوله من أهل القرى فقتل رسول الله في القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل ولا ينتقل ماله من كسبه الى ورثته لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقسم وورثتي دينار ولا درهم ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عايلي فانه صدقة وروى مالك بن أنس بن الحذثان رضي الله عنهما عن عمر رضي الله عنه أنه قال لثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف أنشدكم بالله أيها الرضا هل سمعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة ان الانبياء لا نورث فقال القوم بلى قد سمعناه ثم أقبل على علي وعباس فقالا أنشدك الله هل سمعنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركناه صدقة ان الانبياء لا نورث فقالا نعم أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود واختلف قول الشافعي رضي الله عنه فيما يحصل من مال في بسموت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال في أحد القولين يصرف في المصالح لانما لرسول الله صلى الله عليه وسلم فصرف بصدقته في المصالح الخمس الخمس فلي هذا يبدأ بالاهل وهو الصدقة والنفور وأزاق المقاتلة ثم الاهل فالاهل وقال في القول الثاني هو العدة لان ذلك كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان فيه من حفظ الاسلام والمسلمين ولما كان له في قلوب الكفار من الرعب وقد صار ذلك بصدقته في المقاتلة فوجب أن يصرف اليهم

(قوله انجلاؤه عنه) أي هربوا يقال جلا القوم عن منازلهم اذا هربوا قال الله تعالى ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء (قوله ومؤنة عايلي) مؤنة خليفتي والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله ومملكه وحملته ومنه قيل فلدي يستخرج الزكاة عمل والقي يأخذه العامل من الاجرة يقال له عمة بالضم له (قوله أنشدكم بالله) أي أسألكم بالله وأقسم عليكم (قوله في قلوب الكفار من الرعب) أي الخوف يقال رعبه فهو مرعوب اذا أزعجته ولا يقال أزعجته ومنه الحديث نصرت بالرعب (قوله ينع ديارنا) أي كئنا يجمع فيه أسماء الجن والأهل ودان فعوض من أحد الوادين ياء لا يجمع على دواوين ولو كانت الواو أصلية لتليل دليرون بل يقال دوت دواوين

(فصل) وينبغي للامام أن يضع دياراً ما يثبت فيه ثبته المقاتلة وقدر أزاقهم لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال قسمت على عمر رضي الله عنه من عند أبي موسى الاشعري ثمانمائة ألف درهم فلما صلى الصبح اجتمع اليه نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم قد جاء الناس ماله بآتهم منهم من كان الاسلام أشير واعلى بمن بدأهم فقالوا يا نبي المؤمنين انك ولي ذلك قال ولكن ابدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الاقرب فالأقرب اليه فوضع الدواوين على ذلك واستحب أن يجعل على كل دية عريفاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل علم خير على كل عشرة عريفاً ولأن في ذلك مصلحة وهو أن يقوم امرئ بأمورهم ويجمعهم في وقت الطلاء وفي وقت الغزو ويجعل الطلاء في كل عام مرتين ولا يحصل في كل شهر ولا في كل أسبوع لان ذلك يشغلهم عن الجهاد

(فصل) ويستحب أن يبدأ بقرية نغولته صلى الله عليه وسلم قدموا قرية ولا تقسموها ولا أن النبي صلى الله عليه وسلم منهم فنه محمد بن عبد الله بن عبد المطالب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن

يعلى قبل البلوغ وإن كان يصلح للقتال وأراد الجهاد ففرض له وإن لم يرد الجهاد لم يكن له في التي حق لأنه صار من أهل الكسب وإن تزوجت الزوجة سقط حقها من التي وألها استغنت بالزوج وإن دخل وقت الطلاء غلبت الجهاد تنقل حقها لورثته لأنها بعد الاستحقاق فانتقل حقها إلى الوارث

(فصل) وإن كان في التي عارضا كان خسرانها لاهل الخس فأما ربة خاسا فنفذ قال الشافعي رحمه الله تكون وقفا غير أنها من قال هذا على القول الذي يقول أنه للمصالح فإن المصلحة في الاراضى أن تكون وقفا لانها تاتي متصرفاتها في المصالح وأما إذا قلنا انها للقائنة فإنه يجب قسمتها بين أهل التي لانها صارت لهم فوجب قسمتها بينهم كل ربة خاسا القنينة ومن أنها بئنا من قال تكون وقفا على القولين فإن قلنا انها للمصالح صرفت غلتها في المصالح وإن قلنا انها للقائنة صرفت غلتها في مصالحهم لأن الاجتهاد في مال الذي مال الامام ولهذا يجوز أن يفضل بعضهم على بعض ويخالف القنينة فإنه ليس للامام فيها اجتهاد ولهذا لا يجوز أن يفضل بعض النافعين على بعض وبلغته التوفيق

(باب الجزية)

لا يجوز أخذ الجزية من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كبدن الا وإن قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يعمرون ما هم للتورسولة ولا يدعون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يصلوا الجزية عن يدهم صاعرون نفس أهل الكتاب بالجزية فقل على أنها لا تؤخذ من غيرهم ويجوز أخذها من أهل الكتابين وهم اليهود والنصارى للآية ويجوز أخذها من بدل منهم دينه لأنه وإن لم تكن لهم حمة ما قسمهم لهم حمة آبائهم ويجوز أخذها من الجوس لما روي عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سنوهم سنة أهل الكتاب وروى أيضا عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر واختلف قول الشافعي رحمه الله هل كان لهم كتاب أم لا فقل فيه مقولان أحدهما أنه لم يكن لهم كتاب والدليل عليه قوله عز وجل وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه وقوا الصلحكم ترجون أن تقولوا إنما نزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وإن كانا عن دراستهم فطاعتين والثاني أنه كان لهم كتاب والدليل عليه ما روي عن عمر كرم الله وجهه أنه قال كان لهم علم يعصونه وكتاب يفرسونه وإن ملكهم سكر فوقع على ابنته وأخته فأطاع عليه بعض أهل مملكته فأتوا يقيمون عليه الخدم فامتنع فرفع اسكتابهم من أيديهم وذهب العلم من صدورهم

(فصل) وإن دخل وثني في دين أهل الكتاب نظرت فإن دخل قبل التبديل ألحقت منه الجزية وعقبت له التهمة لأنه دخل في دين حق وإن دخل بعد التبديل نظرت فإن دخل في دين من بدل لم تؤخذ منه الجزية ولا عقبت له التهمة لأنه دخل في دين باطل وإن دخل في دين من لم يدل فإن كان ذلك قبل نسخ بشرية تصد شئت منه الجزية لأنه دخل في دين حق وإن كان بعد النسخ بشرية بعده لم تؤخذ منه الجزية وقال حري رحمه الله تؤخذ منه وجهه لأنه دخل في دين يقر عليه أهله وهذا خطأ لأنه دخل في دين باطل هو تؤخذ منه الجزية كسائر رددون دخل في دينهم ولم يعمدوا دخل في دين من بدل أو في دين من لم يدل كدري حرب وهم يهرعون وبيع حدثتهم الجزية لأن عمر رضي الله عنه أخذ منهم الجزية بمسعدة ولا شك في صحة حديثهم بالخزبة احتياجا بهم وأما من شئت يكتب ثني أثرت على شئت وبره يهود يسير جرجان أحدهم وعوف أي استحق أنهم يقرنوا بيسل الجزية لأنه أهل كتاب فروع يسير الجزية كيهود وروى واثني لا يقرن لأن عدله صاحب كالأحكام حتى يزل بها وحى وأما سامة وأما بشون فهم وجهان أحدهما أنه يؤخذ منهم الجزية وثني لا تؤخذون قدينا هم ككتب سكك وأما من كان حديثا نوبه

(ومن باب الجزية وعقد التهمة)

سميت جزية لانها قضاء عما عليهم مأخوذ من قولهم جزى بجرى إذا قضى قال الله تعالى لا تجزى نفس عن نفس شيئا أى لا تقضى ولا تعين وفي الحديث أنه قال لا يرد ابن يار في الاضحية بلينة من الجزى تجزى عنك ولا تجزى عن أحد بسدك والمجازى المتقاضى عبد العرب وقيل الجزاء الغداء قال الشاعر

متبم عندهما لم يجز مكبول
أى لم يقبلوا دينين
الحق أى يطيعون والبر
الطاعة والالتقاء (قوله سنوهم سنة أهل الكتاب) أى خذ منهم على طريقتهم أى آمنوهم وخذوا عنهم الجزية والسنة الطريقة

والسا كنة وقد استوفى البعض فوجب عليه بحسنة كلواستأجر عينا مودة واستوفى المنفعة في بعضها
مهلكات الدين

(فصل) ويجوز أن يشترط عليهم في الجزية ضيافة من يربهم من المسلمين لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أكيدهم من نصارى البلقاء على ثلثا قدر دينار وكانوا ثلثا قدر رجل وان يضيخوا من يربهم من المسلمين وروى عبد الرحمن بن غنم قال كتب لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين صالح نصارى أهل الشام بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب لعبد الله عمر بن الخطاب أمير المؤمنين من نصارى مدينة كدى انكم لما قدمتم علينا سألناكم الامان لانهما وذرناوا مؤانوا وشرطنا لكم ان تزل من يربنا من المسلمين ثلاثة أيام فطعمهم ولا يشترط ذلك عليهم الا برضاهم لانه ليس من الجزية ويشترط عليهم الضيافة بعد الدينار لحديث أكيدهم لانه اذا جعل الضيافة من الدينار لم يؤمن أن لا يحصل من بعد الضيافة مقدار الدينار ولا تشترط الضيافة الا على غنى ومتوسط وأما الفقير فلا تشترط عليه وان وجبت عليه الجزية لان الضيافة تتكرر فلا يمكنه القيام بها وتجب أن تكون أيام الضيافة من السنة معلومة وعدد من يضاف من الثرسان والرجالة وقدر الطعام والادوية المعلقة معلوما ولاه من الجزية فربما يجزم الجهل بها ولا يكفون الا من طعامهم وادامهم لما روي أسلم أن أهل الجزية من أهل الشام أتوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالوا ان المسلمين إذا مروا بنا كفوا ذب الغنم والساج في ضيافتهم فقال أطمعهم بما تاتوا كلون ولا تز يدومهم على ذلك ويقسط ذلك على قدر جزيتهم ولا تزداد أيام الضيافة على ثلاثة أيام لروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الضيافة ثلاثة أيام وعليهم أن يسكنوهم في فضول مساكنهم وكنتهم لما روي عبد الرحمن بن غنم في الكتاب الذي كتب على نصارى الشام وشرطنا لآدم كئنا أن يزها أحسن المسلمين من ليل ونهار وأن توسع أبوابها للآدم وأبناء السبي فان كثروا في المكان قسم من سبق فاذا جاوزت واحد افرع بينهم لتساوهم وان لم تسعهم هذه المواضع زلوا في فضول بيوت الفقراء من غير ضيافة

(فصل) ولا تؤخذ الجزية من صبي لحديث معاذ قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان آخذ من كل عام دينار وعدا له معفرا ولان الجزية تجب لحقن الدم والصبي محفون الدم وان بلغ صبي من أولاد أهل أئمة فهو من أئمة لان في الامان فلا يخرج من ضمن غير عتاد فان اختار أن يكون في القيمة فيه وجه من أحدهم اهبأ منه عقد أئمة لان العقد الأول كان لا بد منه فعلى هذا جزيتهم على ما يقع عليه الرضى وشي لا يحتاج إلى استشف عقد لانه تبع الابي الامان فتبذرى في لذه تدعى هذا يلزم مجزئة أئمة يجد من لا بد ولا يلزم مجزئة أئمة من الأم لا لا بد لا بد على الأم فلا يلزمه جزية أئمة (مصدر) ولا تؤخذ الجزية من مجنون لانه محفون بدمهم فلو خضعته الجزية كاصبي وان كان مجنون يوما ونقي يوما قاييم لافقة قد بلغ قدر سنة أخذت منه الجزية لانه ليس عليه أحد الا من يأتوا من أسرفوا بغير سابق وان كان عتاد في أول حلولهم من في عتاد أو طبق الجنون في جزية ماضية من أول الحلول قولان كئنا سبيهم مات وأسبي في أثناء الحلول

(فصل) ولا تؤخذ الجزية من امر قتل ربي سألنا عمر رضي الله عنه كتب الى أمراء الخزيرة أن لا تصرفوا خزيرة على نساء ولا تصرفوا لأعني من جرت عليه الموصى ولاها محققة للدم فلو أخذ منها خزيرة كاصبي ولا تؤخذ من حشيش ششكال لجواز أن يكون امرأة ون طابت امرأته دار حرب نة نة سنة وتقيدهم ولا بد من تبرع مجزئة لانه لا جزية عليه وان يشترط عليها

(قوله دومة الجندل) اسم حصن وأصحاب الفقة يقولون بضم الباء وأصحاب الحديث يفسونها قال ذلك الجوهري وقد أخطأ من همزها (قوله ولا دم) والمعلقة كوهي علف الدواب بضم العين فما المعلقة بالفتح فهي الشاقة والنداء يملها ولا يرسلها ترمي وكذا الطليعة (قوله وعدا له معفرا) معافرا أصل بالكسر ليس السوي شق ومنه معدن الحبل قال بن الانباري أصل بكسر ما عاب أنشئ من جنسه وعدا بالفتح ما عاد له من غير جنسه قال البصريون أصل والعدل لقتان وهما اللين والمعاف البرود تنسب إلى معافرا بالين وهم حي من همدان أي تنسب اليهم التياب المعفرة

جار تشييد ما تشعب منها جاز اعدتها انهم وان عقدت التهمة لم يفي ببلد لم ينفر دين به لم يتعامل من احداث
الكائنات والبيع والمواع والامن اعدتها ما من اهلها ولا يمنعون من اظهار النحر والتخزين والمليب
وضرب الناقوس والجهر بالتورا او الانجيل واظهار ما لهم من الاعياد ولا يؤخذون بلبس الغيار وشدة
الزنا يلهي في دار لهم فلم يتعاملوا في اظهار دينهم فيه

﴿فصل﴾ ويجب على الامام الذب عنهم ومنع من قصد منهم من المسلمين والكفار واستنقاذ من أسر
منهم واسترجاع ما أخذ من أموالهم سواء كانوا مع المسلمين أو كانوا منفردين عنهم في بلد لم لأنهم بذلوا
الجزء بالحفظ وحفظ أموالهم فإن لم يدفع عنهم حتى مضى حول لم تجب الجزاء عليهم لأن الجزاء بالحفظ
وذلك لم يوجد فلم يجب ما في مقابلته كما لا يجب الاجرة إذ لم يوجد التحكيم من المنفعة وإن أخذ منهم خير
أو خسر لم يجب استرجاعه لأنه يحرم ولا يجوز اقتناؤه في الشرع فلم يجب المطالبة به

﴿فصل﴾ وان عقدت التهمة بشرط أن لا يمنع عنهم أهل الحرب فطرت فإن كانوا مع المسلمين أو في
موضع اذ قصدهم أهل الحرب كان طريقهم على المسلمين لم يصح العقد لأنه عقد على تمكين الكفار
من المسلمين لم يصح وإن كانوا منفردين عن المسلمين في موضع ليس لأهل الحرب طريق بقى على المسلمين
صح العقد لأنه ليس فيه تمكين الكفار من المسلمين وهل يكره هذا الشرط قال الشافعي رضي الله عنه
في موضع يكره وقال في موضع لا يكره وليست المستثنى على قوانين وانما هي على اختلاف حالين فالوضع
لأنه قال يكره اذ طلب الامام الشرط لأن فيه اظهار ضعف المسلمين والموضع الذي قال لا يكره اذ اطلب
أهل التهمة الشرط لأنه ليس فيه اظهار ضعف المسلمين وإن أغار أهل الحرب على أهل التهمة وأخذوا
أموالهم ثم صغر لادامتهم واسترجع ما أخذوه من أهل التهمة وجب على الامام رده عليهم وإن أنفقوا
أموالهم وقتلوا منهم لم يضموا إليهم يلتزموا أحكام المسلمين وإن أغار من يشناو بينهم هدنة على أهل
التهمة وحسنوا موطنهم وسفر بهم لادامهم واسترجع ما أخذوه وجب رده على أهل التهمة وإن أنفقوا
موطنهم وقتلوا منهم وجب عليهم ضمانهم انمواله مدة حقوق الأديين وإن تقصوا العهد وامتنعوا
في حية ثم غاروا على أهل التهمة وأسفوا عليهم أموالهم وقتلوا منهم ففيه قولان أحدهما أنه يجب
عليه ضمان الموتى في يجب كونه من غير أن تنف أهل الردة اذا امتنعوا وأنفقوا على المسلمين أموالهم
أوقد ومهم

(قوله ويجب اذ ب عنهم)
هو للمع والرفع عنهم
يريد عليهم وهلاكهم

﴿فصل﴾ ونحو كسر كان في كمال المسلمين طرقت فإن كانا معاهدين فهو بالخيار بين أن يحكم
بينهم وبين أن لا يحكم قوله ع وحسنوا موطنهم فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ولا يختلف أهل العلم أن
هذه الآية نزلت فيمن وعدهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهود المدينة قبل فرض الجزاء لأن حكم
بينهم لم يزلهم حكمه من وعدة كسر حكم بينهم لم يزلهم حكمه وإن كانا معاهدين طرقت فإن
كان على دين واحد ففيه قولان أحدهما أنه بالخيار بين أن يحكم بينهما وبين أن لا يحكم لأنهما كافران
فلا يبرأ أحكم بينهما كمنهدين وإن حكم بينهما لم يبرأهما حكمه وإن دعا أحدهما ليحكم بينهما لم
يبرأه حضوره وقول شافعي أنه يبرأه حكم بينهم وهو اختيار المذنبين قوله تعالى وإن احكم بينهم
قول يقولونه لم يبرأه دفعه لكل واحد حسب ما يحق فاحكم بينهما كالمسلمين وإن حكم بينهما
زهد حكمه وإن دعا أحدهما ليحكم بينهما لم يبرأهما حضوره وإن دعا على دينين كيهودي ولد نصراني ففيه
حررت حكمه ما على حوبين كالتقسيم فبذلك كفرن فصارا كما وكما على دين واحد لو كان في قول
في حق في هريرة فيجب حكم بينهما فلا وحالهم ذلك على دين واحد فيحكم بينهما
حكمه رئيسيه فيحكم بينهما وذلك كونه على دينين عرض كل واحد منهما الرأى من آخر فيضيق الحق

(قوله استخرجوا اليهود من

جزيرة العرب) سميت

جزيرة لان البحر ينحدر

قارس ويحسر الحبشة

والرافدين قد أحاطت بها

والرافدان دجلة والفرات

قال

ووليت العراق ورافديه

فزلزل بالجدبة القميص

(قوله الى أطراف الشام)

الجوهري اطراف الشام

أطرافها وريف العراق

حيث للزراع ومواقع

الغصب منها وخضرا في

موسى ركبا احتفرها

بطريق مكمن البصرة

بين ماوبة والنجاشيات

وكان لا يوجد بها قطرة ماء

ولها حكاية وليرة الطعام

التي يتارة لانسان أي

يحيى به من بعد قتل

أهل يدهم اذا جعل الهم

الميرة قال لله تعالى ونير

أنت وانبأ الشام قوم

من الجبهة القطبية بكسر

القاف هو ما سوى الطعام

كالمدس والتوبا والخص

وما شا كله فيصير مجوسى

أي ظن وقيل علم قال أبو

عبيد في قوله تعالى بصرت

بما يبصروا به نظرت من

البصر وقال قتادة فطلعت

من لبصرة وقيل فأتت

عنت قراطرورى يذل

ببصر بصر اذا صار عاليا

مضى هذا فصرقت قلت

فصررت بصر

لشرطها تأثير ولا تأثير الاماذ كزنا من نقض العهد فان ذكر الله عز وجل أو كتابه أو ذكر رسول الله

صلى الله عليه وسلم أو دينه بما لا يبنى فقد اختلف أصحابنا فيه فقال أبو إسحاق حكمه حكم الثلاثة الأولى

وهي الامتناع من التزام الجزية والقيام أحكام المسلمين والاجتماع على قتالهم وقال عامة أصحابنا حكمه

حكم ما فيه ضرر بالمسلمين وهي الاشياء السبعة ان لم يشترط في العقد الكف عنه لم ينقض العهد وان شرط

الكف عنه فمضى الى جهنم لان في ذلك اضرار بالمسلمين لما يدخل عليهم من العار فالحق بما ذكرناه مما

فيه اضرار بالمسلمين ومن أصحابنا من قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجب قتله لم يروى أن

رجلا قال لعبد الله بن عمر سمعت ابا بيشم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو سمعته لقتلته انما لم

نسطه الا لامن على هذا وان أظهر من منكر دينهم ما لا ضرر فيه على المسلمين كالنكر والخنزير وضرب

الناقوس والجهر بالثوراة والنجيس وترك الفيلاري ينقض العهد بشرط أو لم يشترط واختص أصحابنا

في نهاية فهم من قال لا ينقض العهد لانه اظهار ما لا ضرر فيه على المسلمين ومنهم من قال لا ينقض لانه

اظهار ما يتدبونه وإذا حصل ما ينقض به العهد ففيه قولان أحدهما انه رد الى ما منه لانه حصل في دار

الاسلام بمان فزجهته قبل الرد الى ما منه كما دخل دار الاسلام بمان مني والثاني وهو الصحيح

انه لا يجبر رد الى ما منه لان عبيدة بن الجراح قتل النصراني الذي استكره المسلمة على الزنا ولم يرد

الى ما منه ولا مشرك لأن له فخر عبيدة رد الى ما منه كالاسير ويخالف من دخل بمان مني لان ذلك

غير منوط لانه اعتقد عقد الامان فرد الى ما منه وهو ما مفرط لانه نقض العهد فلم رد الى ما منه فعلى

هذا يختار الامام ما يرام من القتل والاسترقاق والمغن والفداء كما قلنا في الاسير

(ففسر) ولا يمكن مشرك من لاقاة في الجحاز قال الشافعي رحمه الله هي مكة والمدينة واليمامة

رغم قال الاصمعي سمي جز لا حاجز بين تهامة وتيجد والدليل عليه ما روى ابن عباس رضي الله

عنه قال شد رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه فقال أشركوا المشركين من جزيرة العرب وأراد

الجحاز والنبيل عليه ما روى أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه قال أنتم ما تكلمتم به رسول الله صلى الله

عليه وسلم استخرجوا اليهود من الجحاز وأهل نجران من جزيرة العرب وروى ابن عمر أن عمر رضي الله

عنه أجلي اليهود وأنصاري من طي زول ينقل أن أحد من الخلفاء أجلي من كان باليمن من أهل الدمة

وان كانت من جزيرة عرب فان جزيرة العرب في قول الاصمعي من أقصى عدن الى ريف العراق

في السؤل ومن جدوة وما والاها من ساحل البحر الى أطراف الشام في العرض وفي قول أبي عبيدة ما بين

حفر في موسى الاشعري في أقصى اليمن في اهورن وما بين البحر الى السبابة في العرض قال يعقوب

حماد في موسى على مندر من لبصرة من طريق مكة على خسة وأسته منازل وأما بجران فليست

من الجحاز ولكن صالحهم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم على أن لا يأكلوا الرابا فأكوه ونقضوا العهد

فأمر بالجللهم بجلهم عمر ويجوز تمكينهم من دخول الجحاز لغير لاقاة لان عمر رضي الله عنه ادخل من

دخل منهم الجحاز في مده لاقاة أيه ولا يكون من يدخل بغير إذن الامام لان دخولهم اثم أكبر من حاجة

المسلمين فوق عي رى دمام من سدن في دخول من كان للمسلمين في مده بدخولهم الى ميرة

وداء مرساة وعقد مده وعقد مده دن دن لان في مصحة لمسلمين فان كان في تجارة لا يثبت جها

المسلمون يؤذن لها بشرط دن دن ضمن بحر نهديا لان عمر رضي الله عنه أمر أن ترخص من ألباط

الشام من جس نقضية من نجوب عشرو من جس ريت وقص نصف عشر ليكون أكثر

نحس وتقير دن دن رى دمه لان خذ به فخذ ده فكان تقدره الى ربه فن دخل بتجارة فلان

يقم لاقاة دن دن لايقيم كتر من حبس عمر رضي الله عنه ولا لا يصره قية لاقاة ولا يصره قية بمراد

أصل الهدنة السكون يقال
 هدن يهدن هدناً إذا
 سكن وهدنة أي سكونة
 يتهدى ولا يتهدى وهداته
 صاحته والاسم منها الهدنة
 والموادعة بمعنى المهادنة
 ومعناها التاركة والوداع
 متفارقة ومتركة يقال دعه
 أي اتركه ولا يستعمل منه
 ماض ولا مصدر ولا اسم
 قاعل ولا اسم مفعول (قوله)
 لا يجوز عقد الهدنة لأقليم
 أو صقع (الأقليم واحد أقليم
 الأرض السبعة والصقع
 الناحية يقال فلان من
 أهل هذا الصقع أي من
 أهل هذه الناحية (قوله)
 وإن كان الإمام مستظراً
 أي غائباً من قوله تعالى
 فاصبحوا ظاهرين
 ومجتمعة أي تذهب بالكل
 وقد ذكر (قوله) ولا تنهوا
 وتصدوا إلى السلم) لا تنهوا
 لا تضعفوا والوهن الضعف
 والسلم يفتح ويكسر وهو
 الصلح بمعنى المسئلة وترك
 الحرب (قوله) فنجسوا
 للسلم) أي سألوا الجانب
 الصالح والجميع الجانب
 وجنحت الشمس تغروب
 مالت (قوله) لا يجنبه
 أي ذهبه (قوله) مراعاة
 من إله) إبراهيم خزيه من
 الشئ ومشفقة (قوله)
 مسيحو في أرض
 نذبه من عداوة

وسلم أن عمر دخل وقال يا رسول الله هذا يوسف بن قدامسكن الله منكم خير عقده ولا هدد عني أضرب
 عنقه فقال المباس يا رسول الله في هذا جزؤه ولا نسو في الأمان له فكان حكمه ما ذكرناه كالاسير وإن
 دخل وادعى أنه دخل رسالاً قبل قوله لأنه يشترط إقامة البيعة على الرسالة وإن ادعى أنه دخل بامان مسلم
 فيه وجهان أحدهما أنه لا يقبل قوله لأنه لا يتم إقامته البيعة على الأمان والثاني أنه يقبل قوله وهو
 ظاهر الذهب لأن الظاهر أنه لا يدخل من غير أمان وإن أراد المدخول لتجارة ولا حاجة للمسلمين إليها
 لم يؤخذ في الأيمان يؤخذ من تجارته لأن عمر رضي الله عنه أخذ العشر من أهل الحرب ويستحب أن
 لا ينقص عن ذلك اقتداء به عمر رضي الله عنه فإن نقص باجتهاده جاز لأن أخذه باجتهاده فكان تقديره
 اليوم لا يؤخذ خسان يشترط على الذي في دخول الحجاز في السنة الأولى كما لا تؤخذ الجزية منه في السنة الأولى
 وما يؤخذ من الحرب في دخول دار الإسلام في وجهان أحدهما أنه يؤخذ منه في كل سنة مرة كأهل
 القعة في الحجاز والثاني أنه يؤخذ منه في كل مرة يدخل لأن الذي تحت هذا الامام لا يغوث ما شرط عليه
 بالتأخير والحرى يرجع إلى دار الحرب فإذا لم يؤخذ منه فات ما شرط عليه وإن شرط أن يؤخذ من تجارته
 أخذ منه ما عدا ولم يبع وإن شرط أن يؤخذ من ثمن تجارته فكذلك الشاع ولم يبع لم يؤخذ منه لأنه لم يحصل
 الثمن وإن دخل الذي الحجاز أو الحرب في دار الإسلام ولا يشترط عليه في دخوله ما لم يؤخذ منه شيء ومن
 أصحنا من قال يؤخذ من تجارة الذي نصف العشر ومن تجارة الحرفي العشر لأنه قد تقرر هذا في الشرح
 فنقل عمر رضي الله عنه فحمل إطلاق العقد عليه والذهب الأول لأنه ما من غير شرط المال فيلحق به
 مال كالهبة (باب الهدنة)

لا يجوز عقد الهدنة لأقليم أو صقع عظيم إلا بإمام أو من فوض إليه الامام لأنه لو جعل ذلك إلى كل واحد
 لا يؤمن أن جهاد الرجل أهل إقليم والمصلحة في قتاله فيعظم الضرر فلهما لا الامام أو لولا نائب عنه
 فإن كان الإمام مستظراً نظرت فإن لم يكن في الهدنة مصلحة لم يجوز عقدها لقوله عز وجل ولا تنهوا
 وتصدوا إلى السلم وثم الاعلان واهتدكم وإن كان فيها مصلحة بان يرجو إسلامهم أو بئال الجزية
 أو ما وثقتهم على قتال غيرهم جاز جهاد من جهاد من أربعة أشهر لقوله عز وجل راعة من الله ورسوله إلى الذين
 عاهدتم من المشركين فمبحوا في الأرض أربعة أشهر ولا يجوز أن يهادنهم سنة فإذا زاد لاهمادة
 بمح فيها الجزية فلا يجوز إقرارهم بها من غير جزية وهل يجوز إقراره على أربعة أشهر وما دون سنة
 فيقولون أحدهما لا يجوز لأن الله تعالى أمر بقتال أهل الكتاب إلا أن يعطوا الجزية لقوله
 تعالى فاتوا الذين لا يؤمنون باله ولا بآياته الآخر ولا يصحرون ما سهر الله ورسوله وأمر بقتال عبدة
 الأوثان إلى أن يؤمنوا قوم معز وجسد المشركين حيث وجدتهم ثم أذن في الهدنة في أربعة
 أشهر بقي ما زاد على ظاهر الآيتين وقول الثاني لا يجوز لاهمادة تقصر عن مدة الجزية فجز فيها
 عقد الهدنة كأربعة أشهر وإن كان لا مغيره ستهل بان كان في المسلمين ضعف وقلة وفي المشركين
 قوة وكثرة وكان لا مغيره مستظهر كان مدعى بعد و يحتاج في قسمه إلى مؤنة محففة جاز عقد
 الهدنة إلى مدة تدعو بها الحاجة وأكثره عشرين لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاد قر يشافى
 لحديبية عشرين سيلاً ولا يجوز في ذلك لأن لا وجوب الجهاد إلا فيما وردت فيه الرخصة وهو
 عشرين سيلاً وثيق ما تدعى الأصل وإن عشرين عشرين ونقصت الحاجة باقية استأثاف المقدفها
 تدعو أحضاها به وإن عقد على أكثر من عشرين بطل فيها راد على العشر وفي العشر قولان بناء
 على مرقى معتق في بيع وإن دعت حجة في حسن سنبل الحجاز ردة عداها فإن عقد على ما زاد على
 خمس سنبل بطل عقد في راد وفي حسن قولان فمن عقد الهدنة مطلقاً من غير مدة لم يصح لأن أصله

ينقضى التأييد وذلك لا يجوز وان هادن على أن له أن ينقض اذا شاع جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم
 وادع يهود خيبر وقال أفر كما أفر كرم الله وان قال غير النبي صلى الله عليه وسلم هادسكم الى ان يشاء الله
 تعالى وأفر ترككم ما أفر كرم الله تعالى لم يجوز لانه لا طريق له الى المعركة ما عند الله تعالى ومخالف الرسول
 صلى الله عليه وسلم فانه كان يعلم ما عند الله تعالى بالوحي وان هادنهم ما شاء فلان وهو رجل مسلم أمين
 عالم له رأى جاز فان شاء فلان أن ينقض نفس وان قال هادسكم ما شئتم لم يصح لانه يصل الكفار
 محكمين على المسلمين وقيل النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام يعاولوا لا يبيع ويجوز عقد الهدنة على
 مال يؤخذ منهم لان في ذلك مصلحة للمسلمين ولا يجوز بيع مال يؤدى اليهم من غير ضرورة لان في ذلك
 اخلاق صغار بالاسلام فلم يجوز من غير ضرورة فان دعت الى ذلك ضرورة بان احاط الكفار بالمسلمين
 وخافوا الاصطدام وأسرار وجلا من المسلمين وخيف تعذيب جاز بذل المال لاستئذانهم للمروى
 أبو هريرة رضى الله عنه ان الحرب من عمرو الأنصافاني رئيس غطفان قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان
 جعلت لي شرط ثمار الدية والاملا شئ عليك خيلا رجلا فقال النبي صلى الله عليه وسلم حتى أشاور
 المسلمين يعني سعد بن معاذ وسعد بن عباد وأسعد بن زرار فقالوا ان كان هذا بأمر من السباء
 فتسلم الامر الله عز وجل وان كان برأيك فأنتابع لأريك وان لم يكن بأمر من السباء ولا برأيك
 فوافقنا كنا نعطيه في الجاهلية غمرة لأشراء أو قرأه وكفوقنا عزنا الله لك فلم يعطهم شيئا فلم يجوز
 عند الضرورة قلنا راجع الى الانصار ليدفعوه ان اذ ذلك ولان ما يخاف من الاصطدام وتعذيب الاسير
 أعظم في الضرورة من بذل المال جاز دفع أعظم الضررين باخفهما وهل يجب بذل المال في وجهان
 بناء على الوجهين في وجوب الدفع عن نفسه وقد ينشأ في الصلح فاذا بذل لم على ذلك مال ذلك لم يملكوه
 لانه مال مأخوذ بغير حق فلم يملكوه كالماخوذ التهر

﴿فصل﴾ ولا يجوز عقد الهدنة على ردم من جاء من المسلمين لأن النبي صلى الله عليه وسلم عقد المصالح
 بلحديثة فاجتأه كقولهم بنت عقبة بن أبي معيط مسلمة فجاء أخوها فطلبها فأزول الله عز وجل فلا
 ترجعوهن الى الكفار فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان دعتني منكم صاحب نساء ولأنه
 لا يؤمن أن تزوج بمشرك فيصحبها ولا يؤمن أن تغتنق في دينها نقصان عقلا ولا يجوز عقد هادس على
 من لا عسيرة له من الرجال نعم عنه لانه لا يأمن على نفسه في شهر دينه فيها بينهم ويجوز عقد هادس
 ردم من عسيرة تمتع عنه لانه آمن على نفسه في شهر دينه ولا يجوز عقد هادس على ردم من
 الرجال سيما لانه يدخل فيه من يجوز ردم من لا يجوز

﴿فصل﴾ وان عقدت الهدنة على ما لا يجوز ردم كونه وعقدت لمة على ما لا يجوز من عقد
 عن دينار في الحزبة والمقة في الجحر أو لدخول الى الحرة أو ذك كسرة في در لاسلامه ورك
 هيار أو شهر الحرة والخزير في دار الاسلام وجب بقتل قوله صلى الله عليه وسلم من عمل عمل ليس
 عليه حرمنا فهو رد وساروي عن عمر رضى الله عنه في خطبته من وقت بدو الخلفاء في السنة
 ولا يهتدي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه في خطبته من وقت بدو الخلفاء في السنة

﴿فصل﴾ وان عقدت الهدنة على ما لا يجوز ردم كونه وعقدت لمة على ما لا يجوز من عقد
 انهم لا يهتدي وجب وهو عقود وسواء في شهر دينه كونه في شهر دينه أو في شهر دينه كونه في شهر دينه
 شركين ثم ينفقوا كسيرة في حروا كسيرة في شهر دينه كونه في شهر دينه أو في شهر دينه كونه في شهر دينه
 وهو عقود لمة موكدة مستقيمة وردي في شهر دينه كونه في شهر دينه أو في شهر دينه كونه في شهر دينه
 ردمه في شهر دينه كونه في شهر دينه كونه في شهر دينه كونه في شهر دينه كونه في شهر دينه كونه في شهر دينه

(قوله وخافوا الاصطدام)

هو الاستئصال بالقتل
 وغيره والطاء بدل من التاء
 وأصلها استئصال قطع الاذن
 يقال عليهم صلح وهو خلقه
 فيه والطاء بذكر التام (قوله
 ولم يظهروا عليكم أحدا)
 أي لم يعاونوا والمظاهرة
 المعاونة والظهير الصون
 قال الله تعالى وأزول الذين
 ظاهروا وهم من أهل

الكتاب

ومن شرب منهم انما اوزى لم يجب عليه الحد لانه حق لله تعالى ولم يلزم بالحدته حقوق الله تعالى فان سرق
مالا لم يفتيه بولان احدهما لانه لا يجب عليه القطع لانه حد الناس لله تعالى فلم يجب عليه كحد الشرب
والزنا والثاني انه يجب عليه لانه حد يجب لصيانة حق الادعى فوجب عليه كحد القذف

(فصل) اذا هض أهل الهدنة عهدهم قتال أو مظاهر عدواً وقتل مسلماً أو أخذ مالاً انتقضت الهدنة
لقوله عز وجل فاستقاموا السلم فاستقيموا لهم فدل على انهم اذا لم يستقيموا لنا لم نستقم لهم لقوله
عز وجل الا الذين عاهدتم من المشركين لم ينفصمكم شياؤهم يظهر واعليكم احدافاً نحو الهم عهدهم الى
مدتهم فدل على انهم ان ظاهر واعلينا احد الم تم الهم عهدهم ولان الهدنة تقتضي الكف عن افعال تقتض
بتركها ولا يفتقر هضها الى حكم الامام بنقضها لان الحكم انما يحتاج اليه في امر محتمل وانما ظاهر رابه
لا يحتمل غير نقض العهد وان نقض يستلزم وسكت بالقون ولم يشكر وامام قبل النافض انتقضت الهدنة
في حق الجميع والهيل عليه ان يقتض صالح عليه السلام عقرها القدر العيزار بن سائب وأمسك عنها القوم

فاخذهم الله تعالى جميعهم به فقال الله عز وجل فقدم عليهم بهم بنهم فسواها ولا يخاف عقباها
ولان النبي صلى الله عليه وسلم اذع في قرظة ولا كان بعضهم باسفيان بن سوب على سوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم في الخندق وقيل ان الذي اعلن منهم ثلاثة بني اخطب وأخوه وأجمعهم فنقض
النبي صلى الله عليه وسلم عهدهم وغازهم وقتل رجالهم وسبي ذرارهم ولان النبي صلى الله عليه وسلم
هاذن قرظة بالحدية وكان بنو بكر خلفاء قريش وغازة خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
غاربت بنو بكر وغازة وأعان ثمر من قريش بنى بكر على غزاة وأمسك سائر قريش بجل النبي
صلى الله عليه وسلم ذلك فضا لعهدهم وسار اليهم حتى فتح مكة ولانها كان عقد بعضهم الهدنة أماما
لمن عقدوا لن أسك وجب أن يكون هض بعضهم فضا لمن نقض ولن أسك وان هض بعضهم
العهدوا نكرا بالافون أو اوعزهم أو راسلوا الى الامام بذلك انتقض عهدهم نقض وصاروا بنا
نقضه ولم ينتقض عهدهم لبررض لانه لم ينتقض العهد ولا رضى فعمل من نقض فان كان من لم ينتقض
مختطابا بن هض امر من لم ينتقض تسليم من نقض ان قدروا أو اقبض عنهم فان لم يفعلوا أسعد بن
مع القدرة عليه انتقضت هضهم لانهم صاروا مظاهر بن لأهل الحرب وان لم يقدروا على ذلك كان
حكمهم حكم من أسره الكفار من المسلمين وقديناه في أول السير وان أسرا الامام قوم منهم وادعوا
انهم عن لم ينتقض العهد وأشكل عليه حالهم قبل قوله لانه لا يتوصل الى معرفة ذلك الا من جهتهم

(فصل) وان ظهر منهم من يخاف معه الخيانة جاز للامام أن ينذر الهم عهدهم لقوله عز وجل واما
تخاف من قوم خيانة فانذر الهم عهدهم على سواء ان الله لا يحب الخائنين ولا تنتقض الهدنة الا ان
يحكم الامام بنقضها لقوله عز وجل فانذر الهم على سواء ولان نقضها لخوف الخيانة وذلك يقتضي ان
نظر واجتهاد فاقتر الى الحاكم وان خاف من "هل التهمة خيانة لم ينذر الهم والفرق بينهم وبين عقد أهل
الهدنة ان انظر في عقد التهمة وجب لهم ولهذا اذا طلبوا عقد التهمة وجب المقدم لهم فنقض خوف
الخيانة ونظر في عقد الهدنة نذر ولهذا لو طلبوا الهدنة كان انظر فيها الى الامام وان رأى عقدتها عقد
وان لم ير عقدها لم يقم فكان "نظر اليه في نقض عند خوف ولان أهل التهمة في قبضته فاذا ظهرت
منهم خيانة أسكن اسكن كما وأهل الهدنة خارجون عن قبضته فاذا ظهرت خيانتهم لم يمكن
اسكن كما قبل هضها بخوف وان لم يظهر منهم ما يخاف معه الخيانة لم يجز نقضها لان الله تعالى امر
ببعض الهدنة بخوف فدل على انه يجوز مع عدم الخوف ولان هض الهدنة من غير سبب يبطل
مقصود الهدنة ويمنع اسكدر من لدخول فيها واسكون اسبها واذا نقض الهدنة عند خوف خيانة

(قوله فقدم عليهم بهم)
قال الجوهري قدمت
الشئ اذا ألصقته بالارض
وطمطحته وقيل العزى
أرجع ارضهم وسوكتها
عليهم وقال الأزهري
أطبق عليهم والكل معناه
أهلكهم فسواها أى سواها
بالارض قال الشاعر
فقدموا بعدما كانوا
ذوي نم
وعيشة اسكنوا من بعدها
المفرا

(قوله أرضا سبخة) هي

المنيرة التربة التي لا تبت

شيئا (قوله نهر المرة)

منسوب إلى مرة بن عثمان

مولي عبد الرحمن بن أبي

بكر الصديق رضي الله عنه

أقطعهم بريد بوصاقين

عائشة رضي الله عنها ذكره

ابن قتيبة في المعارف ومن

قال نهر المرأه فهو خطأ

(قوله ساقه الشط) حاقه كل

شيء بجانبه الشط والشاطئ

ما يلي النهر والبحر من البر

أقضى لا يسهل الماء (قوله

لا يطير) أي لا يطير عليه

السهام في المقامة بآخرة

لأنهم كانوا لا يرونه حلالا

والطير القسمة في حديث

على في الحقة البراءة فاطرهما

بين نسائي أي قسمتهما بينهما

وقيل لا يزعمه الطير

ولا يمنع استنائه به وتركه

لنفسه (قوله فاجاره) هو

أي قبله وحكم به بالجأز ما

قبله الشرع وساغ فيه

الاجتهاد اهـ

ومن كتاب الحدود

أصل الحد في اللغة المنع

وقيل للبواب حد أدلانه

يمنع من يدخل الدار من

غير أهلها قال الأعشى

فقمنا ولما يصحديكننا

إلى جوة عند حدادها

وسمى الحد يد حدادته

من السلاح ووصوله إلى

لأنه وحده شيء يمنع أن

يدخله من غير موافقة

يخرج منه فهو من حدادته

على ما قسم لكم وأرى أن تردوا على المسلمين ففعلوا ولا تدخل في ذلك البصرة وإن كانت داخل في حد السواد لأنها كانت أرضا سبخة فأحياها عمرو بن أبي العاص الثقفي وعتبة بن غزوان بعد الفتح الأمواض من شرق دخلتها سميا أهل البصرة الفرات ومن غرق دخلتها نهر يعرف بنهر المرة واختلط أصحابنا فبطل عمر رضي الله عنه فباتح من أرض السواد فقال أبو العباس وأبو اسحق باعها من أهلها وما يؤخذ من الخراج ثمن والدليل عليه أن من لدن عمر إلى يومنا هذا اتباع وعتاق من غير أنكار وقال أبو سعيد الاصطخري وقفها عمر رضي الله عنه على المسلمين فلا يجوز بيعها ولا ثمنها ولا هبتها ولا زرعها وإنما تنقل من يدالي يدوما يؤخذ من الخراج فهو أجرة وعليه نص في سير الواقدي والدليل عليه ما روى بكير بن عامر عن عامر قال اشترى عتبة بن فرقد أرضا من أرض الخراج فأقضى عمر فأخبره فقال عن اشترى بها قال من أهلها قال فهو لأهلها المسلمون بشتموه شيئا قالوا قال فذهب فأطلب مالك فإذا قلته أنه وقف فهل يدخل المنازل في الوقف فيه وبها أن الجميع وقف والثاني أنه لا يدخل في الوقف غير المزارع لا لوقولنا أن المنازل دخلت في الوقف أدى إلى تنويرها وأما الثمار فهل يجوز لمن في يده الانتفاع بها فيه وبها أن أحدها لا يجوز وعلى الإمام أن يأخذها وبيعها ويصرف ثمنها في مصالح المسلمين والدليل عليه ما روى الساجي في كتابه عن أبي الوليد الطيالسي أنه قال أدركت الناس بالبصرة ويحمل إليهم الثمر من الفرات فيؤتى به وي طرح على حافة الشط ويطى عليه الحشيش ولا يخلو ولا يشتري منه إلا عراقي أو من يشتريه فيبذره وما كان الناس يقدمون على شرائه والوجه الثاني أنه يجوز لمن في يده الأرض الانتفاع بثمرتها لأن الحاجة تدعو إلى الجأز كيجوز المساقاة والمضاربة على جزم مجهول

(فصل في) يؤخذ الخراج من كل جوب يشعير درهمان ومن كل جوب حنطة أو بقعة درهم ومن كل جوب يشعير وقب وهو الرطبة ستة دراهم وإذا خلت أمها بنافي خراج النخل والكرم ففهم من قال يؤخذ من كل جوب نخل عشرة دراهم ومن كل جوب كرم ثمانية دراهم لما روى مجاهد عن الشعبي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بث عثمان بن حنيف فجعل على جوب الشعير درهمين وعلى جوب الحنطة أربعة دراهم وعلى جوب الشعير والقضب ستة دراهم وعلى جوب الكرم ثمانية دراهم وعلى جوب النخل عشرة دراهم وعلى جوب الزيتون اثني عشر ومنهم من قال يجب على جوب الكرم عشرة وعلى جوب الزيتون اثنا عشر ومنهم من قال يجب على جوب الكرم عشرة وعلى جوب النخل ثمانية لما روى أبو قتادة عن لاحق بن جسيم يعني أبي الجهم قال بث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عثمان بن حنيف وفرض على جوب الكرم عشرة وعلى جوب النخل ثمانية وعلى جوب البر أربعة وعلى جوب الشعير درهمين وعلى جوب القضب ستة وكتب بذلك لي عمر رضي الله عنه فأجاره ورضيه وروى عباد بن كثير عن حرم قال جبي عمر رضي الله عنه العراق مائة ألف ألف وسبعة وثلاثين ألفا وبها ما عمر بن عبد العزيز مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا فوجباها لحجاج ثمانية عشر ألفا وما يؤخذ من ذلك يصرف في مصالح المسلمين إلا أنه لا لهم إلا ما لا يضرهم في مصالحتهم وأما علم

(باب حد الزنا)

(كتاب الحدود)

الزنا حرام وهو من الكبائر العظام والدليل عليه قوله عز وجل ولا تفر بوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا وقولته في وتدين لا بدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك فليقتل في نفسه وروى عنه قال سألت أبا جبي صلى الله عليه وسلم أي ذنب أعظم عند الله

أَنْ يَكُونَ مَسْلُومًا لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى يَهُودَ دِينَ زَيْنَا فَأَمْرَ بِهِمَا

(فصل) وان كان غير محسن نظرت فان كان حواجله مائة وغرب سنة لقوله عز وجل الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ووروي عبادة بن الصامت رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خلوا عنى خلوا عنى خلوا عنى فقبل الله لهن سيلان البكر بالبكر جلد مائة وقرب عام والتيب بالتيب جلد مائة والرجم وان كانا ولو كاهل خمسين عبدا كان أو مائة لقوله عز وجل فان أين بقاضة فعلهن نصف ما على المحصنات من العذاب فجعل ما على الامة نصف ما على الحرقة لتقصاها بالارق والسبيل عليها أنها لو أعقت كل حداهوا العبد كالأمة في الرق فوجب عليه نصف ما على الحر وهى تغرب العبد بعد الجلد فيقولان أحدهما أنه لا يغرب للمروى بوجهه رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال اذا زنمت امرأة حكمك جلدها العبد ولم يذكر النكاح ولا التصديق تغرب تعذيبه بالخراج عن اهل والملوك لأهل له والقول الثانى أنه يغرب وهو الصحيح لقوله عز وجل فطعن نصف ما على المحصنات من العذاب ولا محذور ببعض فوجب على العبد كالجدة فاذا قلنا أنه يغرب في قدره قولان أحدهما أنه يغرب سنة لاتمامه مقدره بالشعر فاستوى فيها الحر والعبد كة العين والثانى أنه يغرب نصف سنة لأنه ولا نه حد ببعض فكان العبد فعله على النصف من الحر كالجلد

(تفصيل) وان زنى وهو بكر فلم يحسن حتى اُحسن وزنى فقيه وجهان أحدهما أنه برجم ويدخل فيه الجلد والشرب لانهما حدان عيجان بالزنا فتدخلا كالو جب حدان وهو بكر والثاني أنه لا يدخل فيه لانهما حدان مخفقتان فلم يدخل أحدهما في الآخر كحد السرقة والشرب فعلى هذا يجعل ثم برجم ولا يغرب لان تغريب يحصل بالزجم

وأنه فصل) ونوطه الذي يجب به أخذ أن يثيب الحشفة في الفرج فإن أحكام الوطء تتعلق بذلك ولا تتعلق بحدونه وما يجب بالوطء في الفرج من الحد يجب بالوطء في البربر لأنه فرج مقصود فتعلق الحد بالوطء لا بالفرج فيه كالقبيل ولأنه إذا وجب بالوطء في القبل وهو عما يستباح فلا أن يجب بالوطء في البربر وهو مما لا يستباح أولى

﴿فَصَلِّ﴾ ولا يجنب على الصبي والمجنون حد الزنا لقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن الجنون حتى يستيقظ ولا نكاح إذا سقط عنه التكليف في العبادات ذلك تنفي للنكاح فلا ن يسقط الحد ومبتدأ على الله والاسقاط أولى وفي السرار قولان وقد يتأخر في اختلاف

يُجِبُّ؟ ولا يجب على المرأة إذا كرهت على تحكُّم من "الزنا" قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي احتواؤا وسببا وما استكرهوا عليه ولا هاسا سبة، لا اختيارا في حب عليا الخد كالناتق وتزل يجب على رجل إذا كره على "الزنا" فيه ويجهان أحدهما وهو المذهب أنه لا يجب عليه لما ذكرناه في المرأة، وتنبى تعجب لان الوطء لا يكون إلا لانتشار حادث من الشهوة والاختيار

(فصل) ولا يجب على من لا يحرم لحمه أن يمارى سعيد بن المسيب قال ذكر لنا ناسم فقال
 ربي زيت يارمة فتناوله فقال ما علمت أن الله عز وجل حرمه فكذب يني عمران كان يعلم
 أن الله حرمه فذمه وإن لم يكن قسماً فعموه فإن عاذر جرحه وروى جارية سوداء فأتى الله عمر
 رضي الله عنه وقيل نهزيت خنقة بلرة خنقات وقال رأى الكعج زيت فقال سمع غوش بدرهمين
 فخرم به ثم لي ربي به مدهم ثم أعطاه فقال عمر رضي الله عنه ما ترون وعنده على عثمان

(قوله المحسنات وقادراً أحسن) الاحسان العفاف عن الزنا والمحسنات أيضاً المزوجات وأحسن زوجن لانهما تستغيب الزوج عن الزنا وأصل الاستغما خوذ من الحسن اتى يتم به من العفو (قوله خفقتها بالدارة خفقت) أي ضربها ضرباً خفيفاً يقل خفقه يضغمو خفقه والخفقة الشدة التي تخفق بها وهي آلة عريضة فيها جلود مخفوقة (قوله أي لكاع) المكع بضم واو وكاف معكع بكسر الكاف ولا يستعمل الا في ثناء وقال أبو عبيد المكع عند العرب العبد وقال النيث يقال امرؤ كاع ومكعانة ورجل كع ومكعان والمكع كل ذلك يوصف به الاحق (قوله من عوش بدرهين) هواس طائر سمى به الزهر

للمرأة لمرأة فهما زنايتان ولانه حديد جبالوطه فاختلف فيه البكر والثيرب كذا الزنا والقول الثاني انه يجب قتل الفاعل والمفعول به لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجد غنمه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ولان نحر عماء غلط فكان حدهما غلط وكيف يقتل فيه وجهان أحدهما أنه يقتل بالسيف لانه أطلق القتل في الخبر فأصرف إطلاقه إلى القتل بالسيف والثاني أنه يرجع لانه قتل بحديد جبالوطه فكان يلزمه قتل الزنا

(فصل) ومن حوت مباشرته في الفرج بحكم الزنا والقواط حوت مباشرة فهما دون الفرج بشهوة والسبيل عليه قوله عز وجل والذين هم لقروجهم حافظون الاعلى أزواجهم وأما ملكة أيمانهم فاتهم غير ما يمين ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تخلون أحدكم بأمرأة ليست له بحرم فان تأثما الشيطان فإذا حوت الخاوة بها فلان نحره للبشارة أولى لانها أدعى إلى الحرام فان فعل ذلك لم يجب عليه الحد لما روى ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال في أخت امرأة في أستان وأصبت منها كل شيء غير أني لم أنكحها فاعمل في ما شئت ففعل عليه أقم الصلاة طرفي النهار وزغانم الليل ان الحسنات يذهبن السيئات ويعزر عليه لانه معصية ليس فيها حد ولا كفارة فشرع فيها تعزير

(فصل) وبحرم تيان المرأة المرأة لما روى أبو موسى الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أتت المرأة لمرأة فهما زنايتان ويجب فيه الثمير دون الحد لانها مباشرة من غير إباح فوجب بها الثمير دون الحد كبشارة الرجل المرأة فبأدون الفرج

(فصل) وبحرم تيان البهيمة قوله عز وجل والذين هم لقروجهم حافظون الاعلى أزواجهم وأما ملكة أيمانهم فاتهم غير ما يمين فان أنى البهيمة وهو من يجب عليه حد الزنا ففيه ثلاثة أقوال أحدهم أنه يجب عليه القتل لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أتى بهيمة فقد أتى بغيره وروى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من وقع على بهيمة فقد وقع على نفسه وقوده معه وكيف يقتل على الوجهين في القواط والقول الثاني أنه كانا فان كان غير محسن جلد وعرب وان كان محسن أرحم لانه حديد جبالوطه فاختلف فيه البكر والثيرب كذا الزنا والقول الثالث أنه يجب فيه تعزير لان حديد جبالوطه يحبس في نفسه ويحيل إليه النفس ولهذا وجب في شرب الخمر ولما يجب في شرب لبول وفرج البهيمة لا يشتهي فم يجب فيه الحد وأما البهيمة فقد اختلف العلماء فيه فذهب من قال يجب قتلها لحديث ابن عباس وأبي هريرة ولانها مباشرة بولد مشوه الخلق ولانها ذابقت كثير غيرنا ناعل بها ومنهم من قال لا يجب قتلها لان البهيمة لا تدفع لغيرها كذا وحديث ابن عباس يرويه حمرون أبي عمرو وهو ضعيف وحديث أبي هريرة يرويه علي بن مسهر وقال أحد رجلا أنه كان روى هذا الحديث غيره في الأليس بشيء ومنهم من قال ان كانت البهيمة مما تؤكل ذبحت وان كانت مما لا تؤكل لم تذبح لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذبح الحيوان لغير ما كنه فان قتل البهيمة قتلها وهي مؤكل فكلها وجب الحد أحدهما أنه يحرم لان ما أمر بقتله لم يؤكل كاسمعيه ونفي أنه يحبس كنه لانه حيوان مأكول ذبح من هو من أهل مكة وان كانت البهيمة غيره وجب عليه ضمه فان كانت مما لا تؤكل وضمان ما نقص من ذبح اذ قلنا هاتوا كل لانه هو السبب في ذبحه وذبحه

النسب يروى عن من يمينه وهو من أهل مكة ففيه وجهان أحدهما أنه يجب عليه الحد لانه إباح في شرب الخمر ولا يشتهي غيره من ذكاته حية وشئ لا يجب لانه لا قصد في ذبحه

(قوله وزغانم الليل)
الزفنة لها نفس من الليل
وجعه زعموزفات (قوله)
مشوه الخلق أي قبيح
اشق ومنه الحديث شامت
لوجوه قبيحت وشوه
به فهو مشوه قال الشاعر
يصف قوس
فهى شوهاء كالجوتى فوه
مستحجب يسل فيه
النسيم

على الاعضاء وتوفي الوجه والواضع الخوقة لما روى حنيفة بن خالد الكندي انه شهد عليا كرم الله وجهه اقام على رجل حدا وقال الجلال اضر به واعط كل عضونه حقه واتق وجهه ومنا كبره ومن عمر انما في بحرية قد ضربت فقال اذهب بها واضربها واخضر قالها جلالا ولا ان تصد الدرع دون القتل وان كان الحرس يداء او ابرد شد بدا او كان مريضاً مريضاً يري رؤه او كان مقطوعاً واقم عليه حد استترك الى ان يعتدل الزمان وبه من المرض والقطع ويسكن ألم الحد لانه اذا اقيم عليه الحد في هذه الاحوال أعلن على قتله وان كان نضوا خلقاً لا يطيق الضرب او مريضاً لا يري رؤه جمع ما تشمراخ فضر به دفعت واحدة لما روى سهل بن حنيف انه اخبره بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار انه اشترك رجل منهم حتى اُضنى فدخلت عليه جارية بلعضهم فوقع عليها فلما دخل عليه رجال من قومه يمدونه ذكروا ذلك وقال استغفروا لرسول الله صلى الله عليه وسلم قد كرهوا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا ما رأينا باحسناً من الضرم مثل الذي هو به لو جئناه اليك يا رسول الله لتفست عظامه ما هو الا لاجل على عظم قامر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا ما تشمراخ فضر به بها ضرب به واحدة ولانه لا يمكن ضربه بالسوط لانه يتلف به ولا يمكن تركه لانه يؤدي الى تعطيل الحد قال الشافعي رحمه الله ولانه اذا كانت الصلاة تختلف باختلاف حاله فالحد بذلك أولى وان وجب الحد على امرأة حامل لرقم عليها الحد حتى تضع وقد ينه في القصص

فصل وان اقيم الحد في الحال التي تجوز فيها اقامته فهلك منه يضمن لان الحق قتله وان اقيم في الحال التي لا تجوز اقامته فان كانت حاملاً فتلف منه الجنين وجب الضمان لانه مضمون فلا يسقط ضمانه بجنينة غيره وان تلف الممدود فقد قال اذا اقيم الحد في شدة سواً ورد فهلك لاضمان عليه وقال في الام اذا علق في شدة سواً ورد فتلف وجبت على عاقته الدية فن أحما بنان تقل جواب كل واحدة من المستثنين الى الاخرى وجهها على قوين أحدهما لا يجب لانه هلك من حد والثاني ان يجب لانه مفترط ومنهم من قال لا يجب الضمان في الحد لانه منصوص عليه ويجب في الختان لانه ثبت بالاجتهاد وان قتنا يضمن ففي القدر تسمى يضمن وجهان أحدهما انه يضمن جميع الدية لانه مفترط والثاني انه يضمن نصف الدية لانه مات من واجب ومخضور فقط النصف ويجب النصف

فصل وان وجب تغريب نفي الى مسافة يقصر فيها حلة لان مادون ذلك في حكم الموضع الذي كان فيه من شئ من التصر والعطر والمسح على الخف لانه أيام فان رجع قبل انقضاء المدد قد الى الموضع تسمى نفي اليه فن اعتضد لانه فهو الحيرين الاقامة بين العود الى وضعه وان رأى الامام ان ينفيه الى ايه من المسافة نفي يقصر فيه صلاة كان له ذلك لان عمر رضي الله عنه غلب الى الشام وغرب عثمان رضي الله عنه الى مصر وان رأى نفي يزيد على سنة لم يجز لان السنة منصوص عليها والسنة مجتهد فيها وحكي عن أبي علي في حريرة فقال يغرب الى حيث ينطلق عليه اسم الغربة وان كان دون ما تقصر به صلاة لان قصد تعذيبه بالغربة وذلك بحسب بدون ما تقصر اليه الصلاة ولا تغرب المرأة لاقى محبة ذي رحم محرر وامرأة متعة في محبة مأمونة وان لم تجد ذا رحم محرر ولا امرأة متعة يطوع بالخروج معها استؤجر من خرج معها ومن ابن يستأجر فيه وجهان من أحما بنا من قال يستأجر من ماله لانه حليف فكما تؤولت عليه وان لم يكن لها مال استؤجر من بيت المال ومن قال يستأجر من بيت الله لانه حق معة وجب فكذلك وتوهم من بيت المال فان لم يكن في بيت الله ما يستأجر به استؤجر من بيت

(قوله نضوا خلقاً) أي مهزول وأصل النضو البير المهزول ونساقة نضوة وقد أنشاه السفر هزله (قوله مائة شمراخ) الشمراخ واحد الشمراخ وهو اشكال تسمى بكون عليه اسروا وتطلب (قوله اشترك رجل منهم حتى اُضنى) أي مرض وانضى المرض يقل أنته المرض أي انقله

جلد تاسقط الحبدنه اذا ثبت انه زنى فدل ان ادا قلده وهو زان لم يجب عليه الحد وان قلد من
وطئ في غير ملك وطعرا بالاجيب به الحد كن وطئ امرأه غناه زوجته أو وطئ في نكاح مختلف
في معتقبيه وجهان أحدهما انه لا يجب عليه الحد لانه وطع محرم لم يصادف ملكا فسقط به
الاحسان كالزنا والثاني انه يجب لانه وطع لا يجب به الحد فلم يسقط به الاحسان كولو وطئ زوجته
وجرح مائش

وحي ماض
(فصل) وان قذف الوالدولة أو قذف الجدة واسوله لم يجب عليه الحد وقال أبو ثور يجب عليه الحد
لعموم الآية والمنع الأول لا يتعمق في تحجب الحق الأدنى فلم يجب الولد على الوالد كالقصاص وإن
قذف زوجته فماتت ومنها واستقط الحد لانما لم يثبت له عليه الحد بقذفه لم يثبت له عليه بالارتعاب
أما وإن كان طلاقاً أو غير غيره وجب له لأن حد القذف يثبت لكل واحد من الورقة على الأفراد
(فصل) وإن رفع القاذف إلى الحاكم يجب عليه السؤال عن إحسان الموقوف لأنه مشروط
الحكم فيجب السؤال عنه كعادة الشهود من أصحابنا من قال لا يجب لأن البلوغ والعقل معلوم
بالنظر إليه وظاهر الحرية والإسلام والعفة وإن قال القاذف أنه لم يأت لأثم البينة على الزنا أمهل ثلاثة
أيام لا تغرب بقوله عز وجل ولا تمسوا رؤسكم عواصمكم عن الجوارح فمات متعمداً في داركم ثلاثة أيام

﴿فصل﴾ وإن قذف محسنهم في المقدنوف وأولى وطأ زاله الاحسان سقط الحد عن القاذف وقال المزني وأبو نوري لا يسقط لانه معنى طرأ بعد وجوب الحد فلا يسقط ما وجب من الحد كدرة المقدنوف وثبوت الزاني وحوته وهذا خطأ لأن ما ظهر من الزنا يوقع شبهة في حال القذف ولهذا روي أن رجلاً زنى بامرأة أتى زاناً من المؤمنين ع. رضي الله عنه فقال والله ما زنت إلا هذه المرة فقال له عمر كذبت إن الله لا يفضح عبده في أول مرة والحد يسقط بالشبهة وأما درة المقدنوف فبها وجهان أحدهما أنها تسقط الحد والثاني أنها لا تسقط لأن الردة تدبر والعادة فيها الاظهار وليس كذلك الزان فإنه يكتم فإذا ظهر دل على تقصم مؤثله وأما يوبة الزاني وحوته فهاها لا نورث شبهة في بكارته وورقه في حال الزنا

أو ياراني بالكناية كقوله يا قافو وأخييت أو إحلال بن الحلال قال نوبى به القذف وجب به الحد لأن الاعتداف فيه الشهادة كانت الكذب فيعصم التية بمنزلة التصريح بالطلاق والعناق وان لم ينوبه القذف لم يجب به الحد سواء كان ذلك في حال التصوم أو غيرها لانه يحمل القذف وغيره فلم يجعل قذفهم عبرة كالكتابة في الطلاق والعناق

فصل ١٠ وان قال قلت لأبي لا بد لك فلان باختيارك فهو قلف لأنه قد فوبه بوجوب الحد فاشبهه القلف بالزئنان قال يلطى وأرد به المعنى دين قوم لو لم يجب به الحد لأنه يجهل ذلك وإن أراد أنه يعمل عمل قوم لو وجب الحد وإن قل الأمر أنه يرأية فقات بك زيت لم يكن قولها قتله من غيرنية بل يجوز أن تكون زانية ولا يكون هو زانياً بان وطئها وهو يظن أنها زوجته وهي تعلم أنه

أجني ولا نه يجوز أن تكون قصدي في أني أكا بوله لئلا لعل فيه سرقة فيقول ملك سرقت ويريد
أن يمسق كالم سرقة ويجوز أن يكون معناه ما مشي غيرك فان كان ذلك زنا فقد زنت وإن قال لها
يا رب فقال أنت أرفي في لم يكن قولها قد فقه من غيرية لانه يجوز أن يكون معناه ما مشي غيرك
فان كان ذلك زنا فأتى في لا أن تغلب الجوع فمل الرجل وإن قال له لم أأت أرفي من فلان أو أت
أرفي من فلان لم يكن قد فهم من غيرية لأن لغة العرب لا تستعمل إلا في سرقة تركان فيه غير ذلك

(قوله تصدقت برضى)
قال أبو بكر بن الاباري
قال أبو العباس العرض
موضع التمس والمسدح من
الانسان ومعناه أموره
التي يرتفع بها أو يسقط
بذكرها ومن جهتها يحمده
أو يذم ويجوز أن يكون
ذكر اسلافه لأنه يلحقه
النقمة بصميم وقال ابن
قتيبة عرض الرجل نفسه
واستج بقوله صلى الله عليه
وسلم أهل الجنة لا يبولون
ولا يتغوطون إنما هو عرق
يخرج من أعراسهم مثل
المسك أي أبدانهم واحتج
بهذا الحديث المذكور
تصدقت برضى أي
بنفسى واحلت من يفتانين
قل ولو كان "مرض
"اسلاف لجاز أن يحل
من يفتانهم وله كلام
يطول (قوله العار يلحق
بالعشيرة) هم القبيلة (قوله
لم يؤمن أن يحيف) الحيف
الظور ونظروا وقد ذكر مرار
وأش التشتي من شدة
أقمن المرض إذا رل عنه
فسكه يزول عنه ما يجيد
من لفيط والخرن (قوله
جعل ردع) ردع السك
ردعت فردع أي كفتته
فمنكف

(فصل ١٠) ومن لا يجب عليه الحد لعدم احسان المقدوف أو لتعرض بالقتل من غير تعذر لانه
آدى من لا يجوز اذامان قال لاسر أنه استكرهت على الزانفة وجهان أحدهما أنه يعز لانه يلحقها
بذلك عار عند الناس والثاني أنه لا يعز لانه لا عار عليها في الشريعة بما فعل بهما استكرهه
(فصل ١١) وما يجب بالقتل من الحد أو التزير بالادى فهو حق للمقدوف يستوفى اذا طال به ويسقط
اذا فاعنه والليل عليه ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يهزم أحدكم أن يكون كافي ضميم
كان يقول تصدقت برضى والتصدق بالمرض لا يكون الا بالقفو عما يجب له لولا أنه لا خلاف أنه لا يستوفى
الا بمطالبته فكان له القفو كالقصاص وان قال لغيره فقد نفى قصده فيه وجهان أحدهما أنه لا حد عليه
لانه حق له فسقط باذنه كالقصاص والثاني انه يجب عليه الحد لان العار يلحق بالعشيرة فلا يملك الاذن
فيه واذا أسقط الاذن وجب الحد ومن وجبه الحد أو التزير لم يجز أن يستوفى بالهجرة السلطان
لانه يحتاج الى الاجتهاد بدخله التخفيف فلو قوض الى المقدوف لم يؤمن أن يحيف للتشتي
(فصل ١٢) وان مات من الحد أو التزير وهو ممن يورث انتقل ذلك الى الوارث وفيمن يرثه ثلاثة
وجه أحدها أنه يرثه جميع الورثة لانه موروث فكان لبيع الورثة كل مال والثاني انه يبيع الورثة الا لمن
يرث ياز وجهه لان الحد يجب دفع العار ولا يلحق الزوج عار بعد الموت لانه لا يتي زوجية والثالث انه
يرثه العصبات دون غيرهم لانه حق ثبت لدفع العار فاختص بالعصبات كولاية النكاح وان كان له
وارثان ففقا أحدهما ثبت فلا تخرج جميع الحد لانه جعل للردع ولا يحصل الردع الا بما جعله الله عز وجل
للردع وان لم يكن الوارث فهو للمسلمين ويستوفيه السلطان
(فصل ١٣) وان جن من الحد أو التزير لم يكن لوليه أن يطالب باستيفائه لانه حق يجب للتشتي ودرك
الميط فأخر الى لافاقة كالمصاص وان قذف يلو كان المطالبة بالتزير بالمواك دون سيد لانه
ليس بمات ولا له بدل هو مال فلم يكن للسيد فيه حق كفسخ النكاح اذا اعتقت الامه تحت عبده وان مات
المؤنة في التزير ثلاثة أوجه أحدها انه يسقط لانه لا يستحق عنه الارث فلا يستحق المولى لانه
لومك بحق الملك ملك في حبه والثاني انه للمولى لانه حق ثبت للمواك فكان المولى أحق به بعد الموت
كالمالكين أو شأنا انه ينتقل الى عصباته لانه حق ثبت لتني العار فكان عصبته أحق به
(فصل ١٤) وان قذف جماعة فطرت عن كانوا جماعة لا يجوز أن يكونوا كلهم زامة كأهل بغداد لم يجب
الحد لان الحد يجب لتني العار ولا عار على المقدوف لانه تنفع كذبه ويعز للكذب وان كانت جماعة
يجوز أن يكونوا كلهم زامة طرقت فان كان قد قذف كل واحد منهم على الانفرد وجب لكل واحد
منهم حد وان قذفهم بكلمة واحدة ففيه قولان قال في القديم يجب حد واحد لان كلمة القذف واحدة
فوجب حد واحد كل قذف امرأ أو واحدة وقيل في الجديد يجب لكل واحد منهم حد وهو الصحيح
لانه ألحق العار بتنف كل واحد منهم فلز به لكل واحد منهم حد كالأفراد وكل واحد منهم بالقذف
فان قذف زوجته برجل ولم يلعن ففيه طريق من أجمعها بان قارهي على قولين كل قذف رجلين
أو امرأتين ومنهم من قال يجب حسو حسو واحد لان القذف هت بزازادوا باللفظ هلك بزازاد
من وجب عليه حد لاثنين وجب لاحدهم قبل الآخر وتشاقا قدم السابق منهما لان حقه سبق
وان وجب عليه لثلاثة حدة بان تنفوا معا وثنا حدة بان تنفوا معا ولا مزلة لاحدهما على الآخر
فقسم بالتمه عقوان قال ربه يزاية بت الزانية وهما محصنات ان لم يمسحدا ومن حضر منهما وطالبت
بحد واحد وان حضر وطالبت بهما ففيه وجهان أحدهما انه يحد بالثب لانه بدأ فنفها
والثاني وهو مسبق به بدو لانه لان حد واحد يجمع عليه وحده اثبت مختلف فيه لان عندا في حنفية

لا يصح على الزوج قذف زوجته ولا نكاحها ولا نكاحها ولا نكاحها ولا نكاحها
يسقط بالنيئة وبإحسان فقدم أكدها

(فصل) وإن وجب حضانة على سوا اثنين فقد لا حد همام بعد الإلزام حتى يرأى ظهر من الأول لان
الموالاتة بينهما تؤدي إلى التلبس وإن كان الحدان على عبد فموجبهما أحدهما أنه لا يجوز للموالاتة بينهما
كما لو كانا على سوا الثاني أنه يجوز لان الحد بن على العبد كالحد الواحد

(فصل) وإن قذف أحد بنياننا فقدم قذفه ثانياً بذلك الزنا عزراً فلا ذي ولا يحد لأن أباً بكره شهيد على
المغيرة بل إن جلدته عمر رضي الله عنه ثم أعاد القذف وأراد أن يجلد فقال له على كرم الله وجهه إن كنت
تريد أن تجلده فأرجع صاحبك فترك عمر رضي الله عنه جلده ولأنه قد حصل التكذيب بالحد وإن
قذفه بزنا ثم قذفه بزناً آخر قبل أن يقام عليه الحد ففيه قولان أحدهما أنه يجب عليه حضانة لأنه من
حقوق الأديمين فلم تتدخل كالمديون والثاني يلزم حد واحد وهو الصحيح لأنهما حدان من جنس
واحد لا يستحق واحد فقد أخلا كلوا في ثم زنى وإن قذف زوجته ولا عنها ثم قذفها بزناً أو ضاعه إلى ما قبل
اللعان ففيه وجهان أحدهما أنه لا يجب عليه الحد لان اللعان في حق الزوج كالنيئة وأولاً ما عليها النيئة
ثم قذفها يلزمه الحد كذلك إذا اعتها والثاني أنه يجب عليه الحد لان اللعان إنما يسقط احصائها في
الحالة التي يوجد فيها وما بعده وما يسقط فيما تقدم فوجب الحد بما رماه به وإن قذف زوجته وتلاعنا ثم
قذفها أجنبي وجب عليه الحد لان اللعان يسقط الاحصاء في حق الزوج لانه نيئة يخص بها فاما في حق
الأجنبي ففيه باقية على احصائها فوجب عليه الحد قذفها وإن قذفها الزوج ولا عنها ولم تلعن غبت
ثم قذفها الأجنبي بذلك الزنا ففيه وجهان أحدهما أنه لا حد عليه لانه قذفها بزناً حقه فلم يجب كما لو
أقيم عليها الحد بالنيئة والثاني أنه يجب لان اللعان يخص به الزوج فزال به الاحصاء في حقه وبقي
في حق الأجنبي

(فصل) إذا سمع السلطان رجلاً يقول زنى رجل لم يرقم عليه الحد لان المسحق مجهول ولا يطالبه بتعيينه
لقوله عز وجل لا تأكلوا من أشياء تبدل لكم تسوكم ولان الحد يدرك بالشبهة وطناً قلحلى الله عليه
وسلم أستره بشو بك يهز الوان قال سمعت رجلاً يقول إن فلاناً زنى لم يحد لانه ليس قدف وانه هو
حاك ولا يسأله عن القادف لان الحد يدرك بالشبهة وان قال زنى فلان فهل يلزم السلطان أن يسأل المقتدوف
في وجهه أحدهما أنه يلزمه لانه قد ثبت له حق لا يبره في زعم الامام اعلامه كما ثبت له عند مال لا يبره
فعل هذا ان سأل المقتدوف فأكذبه وطالب بالحد حتى صدق قد المقتدوف لان النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا ينس ادعى امرأة هـ فان اعترفت فارجعها والوجه في أنه لا يلزم لامام اعلامه قوله
صلى الله عليه وسلم ادروا الحد يشهدات

(فصل) إذا قذف محصناً وقال قذفته وأذهب عقله لم يحد له لان الحد لا يبره لجنون فموجب قول المقتدوف
مع يمينه أنه لا يبره لانه محصن لان لاصد عدم الجنون وإن لم يحد له لجنون ففيه قولان قد على اقرب
في قولنا قد انه ثم احتمل في حد أحدهما ان القذف لم يحد لان لاصد صحة وثاني
ان محصن قول فمما قد لا يحد له بل يحد له لانه محصن ولا يصح حتى يحد له ولا يحد له لانه محصن ولا يحد له
فرض على ما يحد له ودم الحسد بتهمة ردود السوداء سقطتة ونجس في مدعى وهو
خير من أن يقتص في عقوبة

فصل إن عرض بدمي مقتدوف ثم ردته ومكره دعه فموجب قوله لان
ما يحد به محصن ولا يصح دعه

(قوله في الظاهر) أي منعه
ومنعه قوله حتى المكان
أي منعه وحى المرض
من الطعام منعه ياه

﴿فصل﴾ وان قال لصنة زيت في الوقت الذي كنت فيه نصرانية أو أمة فان عرف أنها كانت نصرانية أو أمة لم يجب الحد لانه أضاف القذف الى حاله فيها غير حصنة وان قال لها زيت ثم قال أردت في الوقت الذي كنت فيه نصرانية أو أمة وقالت للثبوتة بل أردت قذف في هذه الحال وجب الحد لان الظاهر أنه أراد قذفها في الحال فان قذف امرأة وادعى أنها مشركة أو أمة وادعت أنها أسلمت أو اعتقت قال قول قول القاذف لان الاصل بقاء الشرك والرق وان قذف امرأة وأقر أنها كانت مسلمة وادعى أنها ارتدت وانكرت المرأة ذلك قال قول قولها لان الاصل بقاءها على الاسلام وان قذف مجبور أو وادعى أنها أمة أو نصرانية وانكرت المرأة ففيه طعنان ذكرناهما في الجنايات

﴿فصل﴾ وان ادعت للمرأة على زوجها انه قذفها وانكر فشهد شاهدان انه قذفها جازان بلا من لان انكاره قذف لا يكتب ما يلا من عليه من الزنا لانه يقول انما أنكرت القذف وهو الزم بالكتب وما كذبت عليها لاني صادق انها زنت جازان بلا من كالأدعي على رجل انما ودعه مالا فقال للمدعي عليه مالك عندي شيء فشهد شاهدان انما ودعه فان له أن يحلف لان انكراه لا يمنع الابداع لانه قد يودعه ثم يلقه فلا يلزمه شيء

باب حد السرقة

ومن سرق وهو بالغ عاقل مختار التزم حكم الاسلام نصا من المال الذي يقصد الى سرقة من حوز مشله لاشبهه فيه موجب عليه القطع والليل عليه قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ولان السارق يأخذ المال على وجه لا يمكن الاحتراز منه ولو لم يجب القطع عليه لأدى ذلك الى هلاك الناس بسرقة أموالهم ولا يجب القطع على المنتهب ولا على المختلس لمارى وجاى برضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المنتهب قطع ولا على المختلس قطع ومن اتهم به شهيرة فليس منا ولان المنتهب والمختلس يأخذان المال على وجه يمكن ارتعاضه بالاستغانة بالناس وبالسultan فلم يحتج في ردعها الى القطع ولا يجب على من يجلس أمانة أو طرية لا يمكن أخذه للمل منه بالحكم فلم يحتج الى القطع

﴿فصل﴾ ولا يجب على صبي ولا على مجنون لقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفقه وروى ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بجارية قد سرق فوجدها لم تحض فلحقها وهل يجب على السكران فيه قولان ذكرناهما في الطلاق ولا يجب على مكبره لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ولان ما أوجب عقوبة الله عز وجل على المختار لم يوجب على المكبره ككلمة الكفر ولا يجب على الحر في لانه لم يلزمه حكم الاسلام وهل يجب على المئتمن فيه قولان ذكرناهما في السر

﴿فصل﴾ ولا يجب في اءون النصاب والتصاب مع دينار أو ما قيمته ربع دينار للماروت عائشة رضي الله عنها قالت كل من سرق النصاب والتصاب مع دينار أو ما قيمته ربع دينار فاعدا فان سرق غير النصاب قوم بالنهب لان النبي صلى الله عليه وسلم قدر انصاب الذهب فوجب أن يقوم غيره وان سرق ربع مثقال من الخالص وقيمته دون ربع دينار ففيه وجها أحدهما هو قول أبي سعيد الاصطخري وأبي علي بن أبي هريرة انه لا يقطع لان النبي صلى الله عليه وسلم نص على ربع دينار وهذا قيمته دون ربع دينار والثاني هو قول عامة أصحابنا انه يقطع لان الخالص يقع عليه اسم الدينار وان لم يصرف لانه لا دينار خلاص كما يقال دينار قراضة وان ذهب اثنان حوزا وسرقاها بين فقلد لان كل واحد منهما سرق نصابا وان أخرج أحدهم نصابين ولم يخرج الآخر شيئا فقطع الذي أخرج

﴿ومن يلبس السرقة﴾
السارق الذي يأخذ الشيء على وجه الاستخفاف بحيث لا يعلم به المسروق منه مأخوذ من مساورة النظر ومنه قوله تعالى الامن استرق السمع والنتهب الذي يأخذ بالفتح والغلبة مع الصلح به وأصل النهب الغنيمة والانتهاج الافتعال من ذلك والمختلس الذي يأخذ الشيء عن نام يهرب مثل أن يعيده الى مندبل انسان فيأخذه هكذا ذكره في البيان (قوله نصا من المال) النصاب الاصل ومنه قولهم كرم النصاب وقذف كرم الزكاة (قوله من الخالص) الخالص بالعكس ما أخلصه التار من الذهب ومثله الاخلاصة وهو الذي أخلص ولم يضرب والتبر غير مخلص

(قوليس حزمهونك) فقد كثر أن أهل المختك خرق السد (قواسية الجبل) الحرسية هي الشاة المسروقة من الرعي، فقال فلان يأكل الحرا الس إذا كان يأكل أغنام الناس والسارق يحترس قال : لنا حمار لا يشيب غلامنا * غريباء لا تؤذي البنا الحرا والس وأكثما لا حارس لها نك الجبل وقال ابن السكيت الحرسية المسروقة ليلا لال في السام ٢٩٥ حرسية بمعنى محرسة أى مسروقة

دون الآخر لا هو الذي اقردها بالسرقة فان اشترى سرقة نصاب لم يقطع واحدهما او قال ابو نعيم
القطع عليهما كالأشترى رجلان في القتل وجب القصاص عليهما وهذا خطأ لأن كل واحد منهما لم
يسرق نصاباً يخالف القصاص فأنالوا نوجب على الشرى كمين جعل الاشتراك طرقاتاً اسقاط
القصاص وليس كذلك السرقة فأنالنا نوجب القطع على الشريك في سرقة نصاب لم يصر الاشتراك
طرقاً إلى اسقاط القطع لانهما لا يقصدان إلى سرقة نصاب واحد لئلا يصب كل واحد منهما فإذا
اشتركا في نصابين أو جنباً للطح وإذا تهبسوزا وسرق منه ثمن دينار علم عودسرق ثمناً آخر ففيه ثلاثة
أوجه أحدها وهو قول أبي العباس انه يجب القطع لانه سرق نصابين سوزمته فوجب عليه القطع
كأل سرقة في دفعة واحدة والثاني وهو قول أبي إسحاق انه لا يجب القطع لانه سرق علم النصابين
سوزمته وكاشاك وهو قول أبي علي بن خيران انما عادوسرق الثمن الثاني بلما اشترى منك
الحز لم يقطع لانه سرق من سوزا اشترى نوابه وان سرق قبل أن يشترى نوابه قطع لانه سرق من قبل
ظهور نوابه

[illegible]

على المتصوص فنأصحنا بمن قال ان كان في موضع مأمون في وقت الامن فيه ظاهراً ولم يكن أخفئ منه الا يحل رباطه أو تفتق طرفه قطع لان العادة تركها في موضع البيع ومن أصحنا بمن قال لا يقطع الا أن يكون في بيت دونه باب مغلق والذي نص عليه الشافعي رحمه الله في غير العراق وان سرق حطبا شد بعضه الى بعض بحيث لا يمكن أن يسلم منه شيء الا يحل رباطه نطع لانه محرز بالشكوك ان كان متفرقا لم يقطع لانه غير محرز ومن أصحنا بمن قال لا يقطع الا أن يكون في بيت دونه باب مغلق محتجما كان أو متفرقا وان سرق أجزاها فحالا مطروحة على أبواب المساكن قطع لان العادة فيها تركها على الأبواب **(فصل)** وان نبش قبرا وسرق منه الكفن فان كان في برة لم يقطع لانه ليس بحرز للكفن وانما يدفن في البرية للضرورة وان كان في مقبرة على العمران قطع لما روى البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سرق حرقناه ومن غرق غرقناه ومن نبش قطعناه ولان القبر سوز للكفن وان كان الكفن أكثر من خصة أو ثواب فسرق ما زاد على الخصة لم يقطع لان ما زاد على الخصة ليس بمسروق في الكفن فلم يجعل القبر سوزا له كالكنيس المدفون معه وان أكل السبع الميت وبقي الكفن ففيه وجهان أحدهما انه ملك لما ورثه يقسم عليهم وهو قول أبي علي بن هريرة وأبي على الطبري لان ذلك المال ينتقل اليهم بالارث وانما اخس الميت بالكفن للحاجة وقدرت الحاجة فرجع اليهم والثاني انه لم يمت للمال لانهم لم يرووه عند الموت فلم يرووه بعده

(فصل) وان نام رجل على ثوب فسرق سارق قطع لما روى صفوان بن أمية قدم المدينة فنام في المسجد متوسدا رداءه فجاءه سارق فاخذ رداءه من تحت رأسه فأخذ صفوان السارق فجابه النبي صلى الله عليه وسلم فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع يده فقال صفوان اني لم أرد هذا عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو لا قبل أن تأبني به ولا نه محرز به وان زحف عنق التوم فسرق لم يقطع لانه زال الحرز فيه وان ضرب بسطاطا وترك فيه مالا فسرق وهو خوفه أو على بابه قائم أو سئسئس قطع لان عادة الناس احراز المتاع في الخيم على هذه الصفة وان لم يكن صاحبه معه لم يقطع السارق لانه لا يترك البسطاط بلا حفاظ

(فصل) وان كان ماله بين يديه وهو ينظر اليه فقتله رجل وسرق ماله قطع لانه سرق من حوزة وان نام أو اشتغل عملاً وجعل ماله بين يديه بحيث ماله اليد فسرق لم يقطع لانه سرق من غير حوزة وان علق الثياب في الحمام ولم يأمر الحامي بحفظها فسرفت لم يضمن الحامي لانه لا يلزمه حفظها ولا يقطع السارق لانه سرق من غير حوزة لان الحمام مستطرق وان أمر الحامي بحفظها فسرفت فان كان الحامي مراعي الما يضمن لانه لم يفرط ويقطع اسارق لانه سرق من حوزة وان نام الحامي أو تشاغل عن الثياب فسرفت ضمن الحامي لانه موطئ الحظ ولم يقطع اسارق لانه سرق من غير حوزة

(فصل) فان سرق ماشية من الرمي نظرت فان كان الرامي ينظر اليها وبلغها صوته اذ اذبحها فقطع اسارق لانه سرق من حوزة وان سرق الرامي ثم أسرق منها غلب عن عينه بحائل لم يقطع لان الحرز بالحفظ والمال بغيره غير محفوظ وان سرق مالا بدها صوته لم يقطع لانها تحت سعه وتفتق بصوته واذا لم يلبها صوته لم تكن في حفظ فلم يجب القطع بسرقته وان سرق ماشية سائرة أو جازا لمقطرة فان كان خفيها سرق ينظر اليها جميعها وبلغها صوته اذ اذبحها فقطع لانها محروزة وان سرق منه ما غلب عن عينه أو ما لم يبلغه صوته بعد لم يقطع لانه في الرعية وان كان مع الجال قائدا اذا التفت طرأ الى جميعها وبلغها صوته اذ اذبحها فقطع لانها تحت سعه وان سرق مالا بدها صوته لم يقطع لانها محروزة وان سرق مالا بدها صوته لم يقطع لانها تحت سعه وان سرق مالا بدها صوته لم يقطع لانها تحت سعه وان سرق مالا بدها صوته لم يقطع لانها تحت سعه وان سرق مالا بدها صوته لم يقطع لانها تحت سعه

(قوله وان زحف عنه)
أي زحف وانسل قليلا قليلا
من زحف الصبي على
الارض قبل أن يمشي
والفسطاط قد ذكرنا المحجب
عنه معتق الطرف وأما
من العجب بالبحر يك وهو
الاعوجاج

دون الدار. وإن كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مفتوحا لم يقطع لأن المال غير محرز. وإن كان باب البيت مغلقا وباب الدار مغلقا ففيه وجهان أحدهما أنه يقطع لأن البيت حوز لما فيه يقطع كما لو كان باب الدار مفتوحا. والثاني أنه لا يقطع لأن البيت المغلق في دار مغلقة حوز في حوز فليقطع بالإنشراح من أحدهما كالأواني في بيت مقفل صندوق مقفل فأنشراح المال من الصندوق ولم يخرج من البيت

(فصل) وإن سرق الضيف من مال المضيف نظرت أن سرقة من مال لم يحرز عنه لم يقطع لما روى أبو الزبير عن جابر قال أضاف رجل رجلا قازله في سرقة له فوجد متاعا فاحتاجت فيه فأتى به أبا بكر رضي الله عنه فقال خل عنه فليس سارقا وأعيا أمانة اختاها ولأنه غير محرز عنه فلم يقطع فيه وإن سرق من بيت مقفل قطع لما روى محمد بن حبيب وأبو بكر رضي الله عنه ماله بك لبيل سارق فلبثوا ماشاء الله المسجد وهو قطع اليد والرجل فقال له أبو بكر رضي الله عنه ماله بك لبيل سارق فلبثوا ماشاء الله فقصدوا حلاليهم فجعل الرجل يدعو على من سرق أهل هذا البيت الصالح فرجل يصائم فرأى عنده حليلة فقال ما أشبه هذا الحلبي بأبي بكر فقال للصائم من اشتريته فقال من ضيف أبي بكر فاخذ فاقرب لعل أبو بكر رضي الله عنه يبكي فقالوا ما يبكيك من رجل سرق فقال أبكي لفرته بالله تعالى فامس به فقلمت يدهم لأن البيت المغلق حوز لما فيه يقطع باسرقته

(فصل) ولا يجب القطع بسرقة ما ليس بمالك كالسكب والخزير والخر والسرجين سواء سرق من مسلم أو من ذي لأن القطع جعل لصيانة الأموال وهذه الأشياء ليست بمالك فإن سرق ماء يساوي لصا فيه خرقيه وجهان أحدهما أنه لا يقطع لأن ما فيه نجس أراقته ولا يجوز إقراره فيه. والثاني أنه يقطع لأن سقوط القطع في ما فيه لا يوجب سقوط القطع فيه كما لو سرق أناء فيه بول

(فصل) وإن سرق صتا أو ربطا أو مزارا أن كان إذا فصل لم يصلح أخير مصيبة لم يقطع لأنه لا قيمة لما فيه من الثايب وإن كان ذلك فصل يصلح لمصيبة فيه ثلاثة أوجه أحدها أنه يقطع لأنه مال يقوم على متافه. والثاني أنه لا يقطع لأنه آلة مصيبة فلم يقطع بسرقة كالنجر والثالث وهو قول أبي علي ابن أبي هريرة رحمه الله أنه أنخرجه مفسلا فقلع زوال المصيبة وإن أخرجه غير فصل لم يقطع لبقاء المصيبة وإن سرق أو أتى الذهب لئحة قطع لأنها تتخذ لينة للامصية

(فصل) وإن سرق حواصة برأه يقطع لأنه ليس بمالك وإن سرقه وعليه حتى بقدر النصاب ففيه وجهان أحدهما أنه يقطع لأنه قد سرق ما عليه من المال والثاني أنه لا يقطع لأن يده ثابتة على ما عليه وطال ووجد له وطال كان المال له فلم يقطع كما لو سرق جلاو عليه صاحبه وإن سرق أم ولد ثاثة ففيه وجهان أحدهما أنه يقطع لأنها ضمن ما يقطع سرقها كسائر الأموال والثاني أنه لا يقطع لأن معنى المال فيها ناقص لأنه لا يمكن نقل المال فيها وإن سرق عينها موقوفة على غيره ففيه وجهان كالأوجهين في أم لولده. وإن سرق من غلة وقف على غيره قطع لأنه مال يباع ويتاع وإن سرق الماء ففيه وجهان أحدهما أنه يقطع لأنه يباع ويتاع. والثاني أنه لا يقطع لأنه لا يقصد إلى سرقة لكن ثمرته **(فصل)** ولا يقطع فيها فيه شبهة أقوله عليه السلام إن دوا الحسد وبها شبهات فإن سرق مسلم من مال بيت المال لم يقطع لما روى أن عاملا لم يرض الله عنه كتب إليه يسأله من سرق من مال بيت المال لعل لا تقطع من أحد لا وفيه حق وروى الشعبي أن رجلا سرق من بيت المال فبلغ عليا كرم المتوسيه فقل أن فيه سهما ولم يقطع. وإن سرق ذي من بيت المال قطع لأنه لا حق له فيه وإن كمن ميت يتوب من بيت المال سرق سارق قطع لأن التمسكين به انقطع عنه حتى سائر المسلمين وإن سرق من غلة وقف على المسلم لم يقطع لأنه فيه حق وإن سرق فمير من غلة وقف على الفقراء لم يقطع لأن فيه حق وإن سرق منه غنى قطع لأنه لا حق له فيها

(قوله أنزل في مشربة)

للمشربة العرفه وهي الخلو

بلغة أهل اليمن قال الله تعالى

لم عرف من فوقها عرف

(قوله أبكى أسرته بالله)

السرعة ههنا الغفلة وقلة

التجربة يقال الرجل غر

إذا لم يجرب الأمور والغار

الغافل أيضا والاسم الغرة

(قوله وإن سرق صتا أو

ربطا أو مزارا) الضم

ما كان على صورة حيوان

والبرط من آلات اللهو

يقبل نهود الفناء وقيل

غيره (قوله وإن سرق زناج

الكعبة) الزناج الباب لانه

يخرج أي يسد (قوله سرق

قبطية) هي عبادة منسوبة

إلى القبط وهم جنس من

البحر بمصر منهم فرعون

مصر تازر المسجد هو تزيين

حائط بالوان الاصباغ وقد

يكون بالذهب

فصل في وان وهب المسرورق منه العين المسرورقة من السارق بعد ما رفع الى السلطان لم يسقط القطع
لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم اسرى سارقا رداه صفوان ان يقطع يده فقال صفوان اني لم ارد
هذا هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيل اقبل ان تأتيني به ولا ما حدث بعد وجوب
الحد ولم يوجب شبهة في الوجوب فلم يؤثر في الحد كالزني وهو عبد فصار حرا قبل ان يحد وزني وهو بكر
فصار نيبا قبل ان يحد وان سرق عينا قيمتها ربع دينار فنقصت قيمتها قبل ان يقطع فلم يسقط القطع
لما ذكرنا ما ان ثبتت السرقة بالينة فاقرا المسرورق منه بالملك للسارق او قال كنت ابعثه لسلط القطع
لانه يحتمل ان يكون صادقا في اقراره وذلك شبهة فلم يجب معها الحد وان ثبتت السرقة بالينة فادعى
السارق ان المسرورق مالو هب منه او باحله أو سكر المسرورق منه ولم يكن للسارق ينة لم يقبل دعواه
في حق المسرورق منه لانه خلاف الظاهر بل يجب تسليم المال اليه وأما القطع فالتنصوص انه لا يجب
لانه يجوز ان يكون صادقا وذلك شبهة فنقصت وجوب الحد وذكرنا ان ابواسحق وجها آخر انه يقطع لانا
لأن سقطنا القطع بدعواه ما قضى الى ان لا يقطع سارق وهذا خطأ لانه يبطل به اذا ثبت عليه الزنا بامرأة
وادعى زوجيتها فانه يسقط الحد وان أفضى ذلك الى اسقاط حد الزنا وان ثبتت السرقة بالينة
والمسرورق منه غائب فالتنصوص في السرقة انه لا يقطع حتى يحضر فيدهى وقال فيمن قامت البينة عليه
انه زني بأمة ومولاها غائبا نهى عن ولا ينتظر حضور المولى فاختلصا معا بنافيه على ثلاثة مذاهب
أحدها وهو قول أبي العباس بن سريج رحمه الله انه لا يقام عليه الحد في المستثنين حتى يحضر وماروى
في حد الزنا من الناقل ووجهه انه يجوز ان يكون عند الغائب شبهة تسقط الحد بان يقول المسرورق
منه كنت ابعثه ويقول مولى الامة كنت وقتها عابها والحد بدر النسيئة فلا يقام عليه قبل الحضور
والثاني وهو قول أبي اسحق انه ينقل جواب كل واحد منهما الى الاخرى فيكون في المستثنين قولان
أحدهما انه لا يجب لجواز ان يكون عند الغائب شبهة والثاني انه يجب لانه وجب الحد في الظاهر
فلا يؤثر واثبات وهو قول أبي طيب بن سمة وأبي حفص بن الوكيل انه يجب الحد في ولا يقطع
السارق على ما نص عليه لان حد الزنا لا يمنع الاباحة من وجوبه والقطع في السرقة تمنع الاباح من
وجوبه وان ثبتت السرقة والزنا بالاقرار فهو كالوثبت بالينة فيكون على ما تقدم من المذاهب
ومن أصحابنا من هل فيه وجه آخر انه يقطع السارق ويحد الزاني في الاقرار وجهها واحد او الصحيح
انه كالينة واذا قلنا انه ينتظر قدمه انه ثب فقيه وجهان أحدهما انه يجب لانه قد وجب الحد
وبقي الاستيفاء فحبس كحبس من عليه القصاص الى ان يبلغ الصبي ويقدم الغائب والثاني انه
ان كان السرقة يباحس الى ان يقدمه الغائب وان كان السفر بعيدا لم يجب لان في حبسه اضرار به
والحق انه عز وجل فلم يثبت لوجه

(قوله فيل اقبل ان تأتيني به)
معناه فيل اعفوت عنه قبل
ان تأتيني خلف اختصارا

فصل في وادعت الحد عند السلطان لم يجز اعفونه ولا يجوز الشفاعة فيه لما روت عائشة رضي
سنة عن قتادة بن رسول الله صلى الله عليه وسلم سارق قد سرق وأمر به فقطع فقيل يا رسول الله
ما كنا نراك تبليه به هذا قل لو كانت غنمة بنت محمد لانت عليها الحد وروى عروة قال شفع الزبير في
سارق فقيل حتى في السلطان قل لا يا ابن سلتان من الله الشافع واشفع قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولان غنمة فاجوز فيها حقو الشفاعة

فصل في وادعت القطع قطعت يده اليمنى من سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى فان سرق ثالثا قطعت يده
اليسرى فان سرق رابعا قطعت رجله اليمنى لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قاضي لسارق و سرق فقصع يده ثم ان سرق فقصعوا رجله ثم ان سرق فاقصعوا يده ثم ان سرق

فأقطعوا رجله وإن سرق ناسا لم يقتل لأن النبي صلى الله عليه وسلم بين في حديثه في هرير ما يجب عليه في أربع مرات فلو وجب في الخامسة قتل لبيّن ويبرز لأنه مصيبة ليس فيها جد ولا كفارة فعز فيها
(فصل) وتقطع اليمن مفصل الكف لما روى عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما قالوا إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكوع ولان البطن بالكف وما زاد من القراع تابع ولهذا يجب الهدية فيه ويجب في زاد الحكومة وتقطع الرجل من مفصل القدم وقال أبو ثور وتقطع الرجل من شطر القدم لما روى الشعبي قال كان على عليه السلام يقطع الرجل من شطر القدم ويتركه عقباً ويقول أدمع ما يعتمد عليه والمذهب ما ذكرناه والدليل عليه ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يقطع القدم من مفصلها ولان البطن بالقدم ويجب فيها الهدية فوجب قطعه

(فصل) وإن سرق ولا عين لم تقطع الرجل اليسرى فإن كانت له عين عند السرقة فقتلته بكفة أو جناة سقط الحد ولم ينتقل الحد إلى الرجل والفرق بين المستثنين أنه إذا سرق ولا عين لم تقطع الحد بالعضو الذي يقطع بعده وإذا سرق وله عين تقطع يمينه تقطع بها فإذا ذهبت زال ما يتعلق به القطع فسقط وإن سرق وله يداً فصالة الأصابع فقطعت لأن اسم اليد يقع عليها وإن لم يبق غير الراحة فتيه وجهان أحدهما أنه لا يقطع وينتقل الحد إلى الرجل لأنه قد ذهبت المنفعة المتصودة بها ولهذا لا يضمن بأرض مقدر فصار كالوالم يبق منها شيء وإثاني أنه يقطع ما بقي لأنه يبق جزء من العضو الذي يتعلق به القطع فوجب قطعه كالو بقيت أظفاله فإن سرق وله بدشلاء فإن قال أهل الخبرة أنها إذا قطعت أنست عروقه فقتلت وإن قالوا لا تستدعرونها لم تقطع لأن قطعها يؤدي إلى أن يهلك

(فصل) وإذا قطع فالسنة أن يعلق العضو عتق ساعة لما روى فضالة بن عبيد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يسارق فأمر به فقتل يده ثم أمر فعلق في رقبته ولان في ذلك رد على الناس وبحسب موضع القطع لما روى أبو هرير رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في يسارق فقال أذهبوا به فاقطعوه ثم أحسوه ثم أتوني به فقطع فأتى به فقال تب إلى الله تعالى فقال تب إلى الله تعالى فقل تاب الله عليك والحسم هو أن يمل الزيت غلياً جيداً ثم يغمس فيه موضع القطع لتحسم العروق وينقطع الدم فإن ترك الحسم جاز لأنهم لاواة تجاز تركها ومأمن الزيت وسيرة القاطع فهو في المال لأنه من المصالح فإن قال أنا قطع بنفسه ففيه وجهان أحدهما أنه لا يمكن كلاً مما يمكن في قصاص والثاني أنه يمكن لأن الحق لله تعالى والتعبد به التثكيل وذلك قيد يحصل بفعله بخلاف قصاص فإنه يجب للآدمي للتشفي فكان الاستيفاء إليه

(فصل) وإن وجب عليه قطع يمينه فأخرج يساره فاعتقد ثم يمينه أرعته أن قطعه يجرى عن يمينه فقطعه انقطع ففيه وجهان أحدهما وهو التصوص أنه يبرز عنه ليمين لأن الحق لله تعالى ومينه على المبالغة فقامت اليسار فيه معمم العين وإثاني أنه لا يجرى لأنه قطع تبرعضواً في نوق به انقطع فعلي هذا أن كان القاطع تعمد قطع اليسار وجب عليه قصاص في يساره وإن قطعه وغو يعتقد إهائمينه وقضعه وهو يعتقد أن قطعها يجرى عن يمينه وجب عليه نصف الهدية
(فصل) إذا تم السرق في بد السارق ضمن بدله وقضعه ولا يضمن أحد من آخر لأن ضمنه يجب الحق للآدمي وتقطع بحسب الله تعالى فلا يبيع أحد من كلبية ولا ذرة

(باب حد قطع عروق)

من شبر سلاح وأخف سبير في هرير وريرة وجب على آدميه لا تزيه قوت شوكة وكثرة المسد به في قتل الغوس وأخذ لأمول دون رقوت شرخه سرقته منس عرويه على حسب ما يراه ساطن لأنه مرض يحسول في مصيبة شديدة مذكورة مرض بهرير في وقت

(قوله يقطع من الكوع)

هو العظم الذي يلي الإبهام من الرصغ وبحسب موضع القطع أصل الحسم القطع حسمه فالحسم وأراد قطع الدم قطعه وحسمه وفي الحديث أقطعوه ثم أحسوه أي أكوه لينقطع الدم والتعبد به التثكيل أي التعبد

(ومن باب حد قاطع الطريق)

(قوله من شبر سلاح) أي سله وأخوجه من غده وخف السبير في الطريق وأصرا به العظيم (قوله قوت شوكة) شوكة شدة البأس والحد في السلاح وقوت شوكة شوكة في نهزت شوكة وحده

والعرض لثالث القبة وإن أخذ المصباح من بصر زمته من يقطع بسر قمه وجب عليه قطع يده اليمنى ورجله اليسرى لما روى الشافعي عن ابن عباس أنه قال في قطع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال بصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطع يديهم وأرجلهم من خلاف ونفيهم إذا هربوا أن يصلبوا حتى يؤخذوا ويقام عليهم الحدود لأنه ساوى السارق في أخذ النصاب على وجه لا يمكن الاحتراز منه فساوى في قطع اليد وزاد عليه بأخافة السبيل بشهر السلاح فقطع بقطع الرجل فإن لم يكن له اليد اليمنى وله الرجل اليسرى قطع الرجل لأن الحد يتعلق بهما فإذا قُتِل أحدهما تعلق الحد بالباقي كما قلنا في السارق إذا كانت له يد ناقصة الأصابع وإن لم يكن له اليد اليمنى ولا الرجل اليسرى اتفق القطع إلى اليد اليسرى والرجل اليمنى لأن ما يبدى به معصوم فعلق الحد بما يبدى وإن أخذ دون النصاب لم يقطع ونحوه على ابن خزيمة فإن قيل لا يعتبر النصاب كما لا يعتبر التكافؤ في القتل في المحاربة في أحد القولين وهذا خطأ لأنه قطع يجب بأخذ المال فشرط فيه النصاب كما قطع في السرقة فإن أخذ المال من غير سرقة فإن أقره من القافلة أو أخذ من جلال مقطرة ترك القافلة معاهدته لم يقطع لأنه قطع يتعلق بأخذ المال فشرط فيه الحرز كقطع السرقة

فصل في قتل من يأخذ المال لغير الله ولم يجز لولي الدم المغو عنه لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال نزل جبريل عليه السلام بالحد فبين أن من قتل ولم يأخذ المال قتل والحد لا يكون إلا أخا وإن ما أوجب عقوبة في غير المحاربة تعلقت العقوبة فيه بالمحاربة كأخذ المال بغلظ بقطع الرجل وإن سرح براحه توجب القود فهل يتعم القود فيه قولنا أحدهما أنه لا يتعم لأن ما أوجب القود في غير المحاربة لغير القود فيه في المحاربة كالقتل والثاني أنه لا يتعم لأنه تغطية لا يتعم في النفس فلم يجب فيه ادون النفس كالإفارة

فصل في قتل من يأخذ المال قتل وصلب ومن أجهبا نمان قال يصلب حيا ويمنع الطعام والشراب حتى يموت نحو حكى أبو العباس بن أمية في التلخيص عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال يصلب ثلاثا قبل القتل ولا يعرف هذا المذهب والدليل على أنه يصلب بعد القتل قوله صلى الله عليه وسلم إذا قتلتم فأحسوا القتلة وإن كان الزمان بردا ومعتد لأصلب بعدا قتل ثلاثا وإن كان الحر شديد وخيف عليه التنفير قبل الثلاث حط وغسل وكفن وصلى عليه وقال أبو علي بن أبي هريرة رضي الله عنه يصلب إلى أن يسيل صده وده وهذا خطأ لأن ذلك تعطيل أحكام الموتى من الفصل والتكفين والصلاة والدفن وإن مات قبل يصلب فيه وجهان أحدهما وهو قول الشيخ أبي حامد الأسفري رضي الله عنه أنه لا يصلب لأن الصلب تابع للقتل وصفته لو فسقط القتل فسقط الصلب والثاني وهو قول شيخنا القاضي أبي الطيب الطبري رحمه الله أنه يصلب لهما حقان فإذا تعذر أحدهما لم يسقط الآخر

فصل في وإن وجب عليه الحد ولم يقع في بدال ما لم يطلب إلى أن يقع في مقام عليه الحد قوله عز وجل أو ينفوا من الأرض وقبرونا عن ابن عباس أنه قال ونفيهم إذا هربوا أن يصلبوا حتى يوجدوا فتقدم عليهم الحدود

فصل في ما لا يجب ما ذكرناه من الحد الأعلى من باشر القتل أو أخذ المال فأما من حضر ردأ لم أو عين فلا لزومه الحد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يعمل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد الإيمان وزنا بعد إحصان وقتل نفس بغير حق ويعز ولا نأمن على معصية فمروا بقتل بعضهم وأخذ بعضهم المال وجب على من قتل القتل وعلى من أخذ المال القطع لأن كل واحد منهما أقره بسبب حد فأقتل بمجده

فصل في قطع قطع الطريق يدا يسرى من رجل وأخذ المال قدم قطع انقصا سواء تقدم

(قوله لغير الله) أي وجب ولم يسقط بالغو ولا الفداء والحد قطع الأصم وإرأيه من غيرك ولا نظر (قوله أو ينفوا من الأرض) أي يطرد وأنفقت فلا تأنى طرده وأما الفقهاء فقال بعضهم نفيهم أن يصلبوا حيث كانوا فيوجدوا وقل بعضهم نفيهم أن يجسبوا وقال بعضهم نفيهم أن يقتلوا فلا ينفوا (قوله ومن حضر ردأ) أي عونا قال الله تعالى ردأ يمدني وأردأ نأعنته

(قوله عليه السلام التوبة تعيب سابقها) أصل التوبة الرجوع عقب الذنوب واجب القطع بوقته قبل انقطع الذنوب ومحبوب (قوله) يصليوا) أصل الصلبيان الصليب وهو الصمد والودك قال الشاعر
 جريته ما حفر في رأسه تقب • يرى الظالم ما جعت صليبا
 وقيل للقول الذي ربط على خشبة حتى يسيل عليه صليب ومصابر يسمى ذلك الصليب صليبا (قوله فان تابوا من قبل أن تفسدوا عليهم) أي رجعوا عما كانوا عليه من المعصية الى الطاعة وفعل الخير ونوبه الله (٣٠٣) تعالى على عباده رجوعه عن الغضب الى

طرس قلب من ترجیح دز کزها * رس طیف و رهن منست کبوت (فر) اندر وینوس و لاله پ و لاله ریس من من
شیطان) المیرا اقمار اول مجاهد کل کئی فیض و و میسری حق حب عین و لجر و و لاری میسر لجزور کئی کوا
تخامرونها و سوسی میسر اول مجاهد کل کئی فیض و و میسری حق حب عین و لجر و و لاری میسر لجزور کئی کوا
رهنست بر ای وضوح و سوسی میسر اول مجاهد کل کئی فیض و و میسری حق حب عین و لجر و و لاری میسر لجزور کئی کوا

أخمن حروفها وكان أحدا لجاهلية يبعها إلى علي عليه السلام كتب الأمر والتبى فإذا أراد مسفر أو حاجة أدخل بعد ذلك الوعاء فان خرج الأمر مضى لطبته وإن خرج التابى كف وانصرف فوفىها كلام يقول وأما الانصاب فهو رجب نصبت فيه التون وضمتها وهو غير الأمر منصوب بمتكون عنده **بجاء** (٣٠٤) نصبت ونصب وصب ثلاث لغات والرجس القدر والثقل ومنه قوله تعالى انما يريد الله

لنذهب منكم الرجس إلى
الصلح الخفيف المستقر
وقيل إنك والرجس أيضا
الغالب وسبب الاصنام
وجعلنا سبب الرجس
وهو العذاب (قوله فيه
شدة مطرئة) العذاب
خفة تعسر الألفان من
شدة فرح وأحسن قلبي
العذاب بمعنى الحزن شعر
وقوله قد كنت قتلت كل
وهل يبكي من العذاب
الحل

وقال في معنى المرح
يدل الزهو الطرب
ومنى في اليهود ما
(قوله مسكر غرقه)
مسرف مسكن راحة
وعشرون ردا ففتح
مسرة مسرة زوايا
الفرق يفتح لاء عشر
مدا ولا فرقة مسكن
وقال في عشرين مدين
مفتح على قوله نصف
وعزود وفتح يفر
وهن لاسن وهر عره
مغنى ولا تغنى وهن
مدا مسكر وفتح ي
مسرف قوله نعم كوا
البحر رتو فرح غوب
في خوبه مسرهم

ابن عمرو رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خروكل خروام وروى التميمي بن بشير رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا من الخمر خروام من البربر خروان من الشعر خروا وان من الصل خروا وروى سعد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنها كم من قليل ما سكر كثيره وروى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سكر الخمر منه قلة السكفة منه واما

(افعل) ومن شرب مسكرا وهو مسلم بالغ عاقل مختار وجب عليه الحد فان كان سراجا أو بعين جلدته
لماروي أبو سنانة قال لما شهد على أولاد بني عقبة قال عثمان لبي عليه السلام وذكرك ابن عكف فاجلده
قال ثم يا حسن فاجلده قال فبم أتودك ول هذا غيري قال ركنك سمعت وعجزت وهنت فقال
قبلي بعد الله بن جعفر فاجلده وعلى عليه السلام بعد ذلك فجلدوا بعين وقال جلد رسول الله
صلى الله عليه وسلم في الخمر أربعين وبكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنون كان عبد الله جلد عشرين
لأنه بعد بعض فكلنا لعبد الله على النصف من الحر كذا إن نفا من رأى الامام إن يبلغ بعد الحر ثمانين
وبعد العبد أربعين جاز لما روي أبو برة السكي قال رسلنا خالدين الوليد إلى عمر رضي الله عنه
فقيه ومعه عثمان وعبد الرحمن بن عوف وعلى وطلحة والزبير رضي الله عنهم فقلت إن خالدين الوليد
رضي الله عنه قرا عيشت إسلام وقول ناس قدامه كم قرا الخمر وكفروا العقوبة فيه قال عمرهم
هؤلاء عدي فانه قد فعل على عليه السلام تراه أنسك رهنى وإذا هذلي افتري وعلى للفتري ثمانون
فقال عمر يا صاحبك قد جلدته ثمانين وجلد عمر ثمانين قال وكان عمر إذا أتى بالرجل القوي
سهمك في شرب جلدته ثمانين وذك في رجب ضعيف تدي كانت منه الرلة جلدته أربعين فان
به ربه ربه ودية ضمن لأن حق قتله وإن جسد ثمانين ربات ضمن نصف الدية لأن نصفه جلد
وصفه تعزير وسقط نصف الجسد وجب نصف التعزير وإن جلد أحدي وأربعين خات فقيه
قودن حد هبانه يضمن حدية لأنه مات من مضمون وغير مضمون فضمن نصف دية كذا
جرحه وحيد جرحه وجرحه جرحه وثاني أنه يضمن جزأ من أعضاؤه بعين جزأ من الدية
لأن لاسو دية ما تقطعت دية على عدد ما قطع ثم أخرجوا فتنة لاحتال وقد يمتن بجراحة
ولا يموت من جرحه ولا يجوز أن يموت من سوط ويمش من أسواط وإن أمر الامام الجلد أن يضرب
في جرحه جزأ من حدية ثم يندب مضمون فقتل الدية تقطع على عدد الضرب سقط
سوط من جزأ من حدية وجب على لاه وكون جزأ لاجل أن تعزير بوجوب على الجلد جزأ
ونصفه يقطع عدد حدية غير وجوب حدية سقط نصف لاجل الحد وبق النصف
على لاه مضمون على حدية لأن ضرب وعن مضمون وغير مضمون فسقط النصف بما ليس
بمضمون يجب نصفه هوى وثاني ما قطع دية لاه سقط منها الجلد وثالثا على
لاه وثاني ما قد دللنا حدية وعالج سكر وعث

وَأَمَّا فِي الْأُمِّيِّاتِ فَتَعْلَمُ الْقُرْآنَ كَمَا تَعْلَمُ الْأُمِّيُّونَ
وَأَمَّا فِي الْقُرْآنِ فَأَنْتَ أَعْلَمُ الْكُرْبَىٰ وَالرُّكْبَىٰ وَالْجُنَىٰ وَالْمُؤْتَىٰ
الْمُؤْتَىٰ ذُو الْقُرْبَىٰ الْمَتَّىٰ الْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينَىٰ وَرَأَىٰ الْقُرْآنَ كَلِمَاتٍ
مُتَّعِينَ بِحَقِّ الْقُرْآنِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَأَعْلَمُ الْقُرْآنَ كَلِمَاتٍ

(قوله مبصرة الأجنبية) وكذا للبصرة في مواضع كثيرة من الكتاب هو الصاق بشره في الريل بشره فالمراد بالبشر تظاهر الجلد (قوله) فهو من المعتدين العتدي هو الذي يجاوز حد وموضع ما لا يجوز فعله (قوله لا يبايع شكلأكثر من عشرين سوطاً) التكال هنا العقوبة التي تنعكس عن معاداة فعله وقوله تعالى فقلنا هذا نكال لأمميين يدها أي يأتى بها أي يأتي بأفعالها

فَقِيظَ بِهَا فَنَمَعْنَهُ مِنْ فَعْلٍ
 نَمَلْهَا وَاسْمِ الْجَعَامِ نَكَلًا
 لِأَنَّهُ يَجْمَعُ الْفَرَسَ وَاسْمِي
 الْقَيْدِ نَكَلًا لِأَنَّهُ يَمْنَعُ
 الْمَجْبُوسَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ
 بَيْنَنَا نَكَلًا وَجَعَلْنَا أَيُّ قَبِيلٍ
 (قَوْلُهُ) قِيلَا ذَوِي أَلْيَاتٍ
 الْهَيْئَةُ الشَّارِقَةُ قَالَ فَلَا تَنْ
 حَسَنَ الْهَيْئَةِ وَالْهَيْئَةُ وَأَرَادَ
 ذَوِي الْمِرْوَاتِ وَالْأَحْسَابِ
 (قَوْلُهُ) شَرَّاجُ الْحَرَّةِ هِيَ
 مَسَابِلُ الْمَاءِ مِنْ بَيْنِ عِبَارَةٍ
 إِلَى السَّهْلِ وَقَدْ ذَكَرَ
 فَمَا شَعَرَ بَيْنَهُمْ هِيَ فَمَا
 وَقَعَ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَهُمْ يَقُولُ
 اسْتَجِرْ أَقْوَمُ وَتَشْجُرْ
 ذُ خُتْلَفُوا وَخُتْنَمُوا
 وَتَشَجَرُوا وَقَدْ ذَكَرَ
 (قَوْلُهُ) فِي قَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ فُجِدَ فِي نَفْسِي
 فِيهِ نَفْسٌ وَخُتْمَانِي
 فَأُجِدَ فِي نَفْسِي مِنْهُ شَكَا
 وَيَصِلُ فِي صَدْرِي مِنْهُ
 ارْتِيَابٌ وَهَذَا يُشَبِّهُ قَوْلَهُ
 عَائِشَةُ 'سَلَامُ الْأَمْنِ' كُ
 فِيهِ مَرْكَوٌّ وَسَلْعَةٌ ذَكَرَتْ
 فِي رِوَايَاتٍ كِتَابُ لَا قَضِيَّةَ
 قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ الْقَضَاءُ
 فِي خِلَافَةِ كَلَامٍ شَيْءٌ وَاضِعٌ
 وَاضِعٌ مِنْهُ وَجَوْرُ قَوْلِهِ تَعَالَى
 فَمُقَاضُوا فِي فِرْعَوْنَ

من أنى عصية لاحد فيها ولا كفارة كباثرة الاجنبية في ما دون الفرج وسرقة ما دون النصاب
أو السرقة من غير حرز أو القذف بغير الزنا والجنابة التي لا قصاص فيها أو ما أشبه ذلك من المعاصي مزر
على حسب ما رآه السلطان لما روى عبد الملك بن عبد القائل قال سئل على كرم الله وجهه عن قول الرجل
لرجل يا فاسق يا خبيث قال هن فواش فيهن التمزير وليس فيهن حد وروى عن ابن عباس أنه
ما خرج من البصرة استخاف أبا الأسود الدبلي فأتى بلص نقب حوزا على قوم فوجدوه في النقب
فقال لم يسكن أن أراد أن يسرق فاعتلموه فضر به خمسة وعشرين سوطا وخلى عنه ولا يبلغ بالتمزير
أدنى الحد وكان كل على حزم يبلغ به أربعين وثمانون كان على عبد الملك يبلغ به عشرين لما روى أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من بلغ عابس بعد هذا فهو من المعتدين وروى عن عمر رضي الله عنه أنه
كتب إلى أبي موسى لا تبلغ شيكالا كعشرين عشرين سوطا وروى عنه ثلاثين سوطا وروى
عنه ما بين الثلاثين إلى الأربعين سوطا وأن هذه المعاصي دون ما يجب فيه الحد فلا تلحق بما يجب
فيه الحد من العقوبة وإن رأى السلطان ترك التمزير برأى تركه أذا لم يتعلق به حتى آدمي لما روى أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال أقيموا ذرى الميثاق عثراتهم إلا في الحدود وروى عبد الله بن الزبير أن
رجلا خاصه از بر عشرين رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحفرة الذي يقعون به النخل فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إني أرى سارقا أرضك الماء ثم أرسل الماء إلى جارك فنصب الأصابى فقال
يا رسول الله وإن كان ابن عمك فتلقوه وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إني أرى سارقا أرضك
الماء ثم أحبس الماء حتى يرجع إلى الجدر فقال إني أرى فوارة إني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك
فلأوربك لأؤمّنون حتى يحكموك فباشجر بينهم ولولم يجز ترك التمزير لعلزل رسول الله صلى الله
عليه وسلم على ما قال

فَصَلِّ وَأَنْزِعْ الْأَمَامَ رِجْلَاكَ وَجِبْضَانَهُ الْمَارِي عَمْرُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ
وَجْهَهُ أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ رَجُلٌ نَحِمْتُ عَلَيْهِ حَدِيثَاتٍ فَأُجِدُ فِي نَفْسِي أَنَّهُ لَا دَلِيلَ لَهُ إِلَّا شَرَابُ الْخَمْرِ فَأَتَانِي لَمَاتٌ
وَدَبَتْ لَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَعِينُ وَلَا يَحْجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِهِ إِذَا مَا مِنَ الْخَمْرِ قَالَهُ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَ الْخَمْرَ فَثَبِتَ أَنَّهُ رَدُّ الْمَنْ الزَّادُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ وَلَاحِظٌ جَعَلَ إِلَى اجْتِهَادِهِ قَالُوا
دَبَّ إِلَيْنَا ضَمُّهُ كَضَرْبِ بَرْقِ رَجُلٍ

[illegible]

فَقَضَىٰ لَهُمْ أَهْلَهُمْ فَجُزِيَ عَنْهُمْ أَهْلُ قُرْبَىٰهِمْ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْأَرْحَامِ الْغَلِيظَةِ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذْ أَخَذَ مِنْهُمْ الْوَعْدَ لَا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يُقِيمُونَ حُرُومَ اللَّهِ بَلْ كَانُوا بِآيَاتِهِ لَا يَشْعُرُونَ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَ اللَّهُ وَلَهُنَّ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۚ

القضاء

قضت لان دعوات ولا بدت

القضاء فرض على الكفاية والدليل عليه قوله عز وجل يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق وقوله عز وجل ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذ احكمم بين الناس تحكموا بالعدل وقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله ولان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بين الناس وبث عليا كرم الله وجهه الى اليمن للقضاء بين الناس ولان الخلفاء الراشدين رضوا الله عنهم حكموا بين الناس وبث عمر رضي الله عنه ابلوس الى الاسرى الى البصرة قاضيا وبث عبد الله بن مسعود الى الكوفة قاضيا ولان الظلم الطابع فلا بد من حاكم يصف الظالم من الظالم فان لم يكن من يصلح للقضاء الا واحد تعين عليه ويلزمه طلبه واذ استنعى جبر عليه لان الكفاية لا تحصل الا به فان كان هناك من يصلح له غيره نظرت فان كان كاملا واذولى القضاء انشترع عليه استحبه ان يطلب لما يحصل به من المنفعة بنشر العلم وان كان مشهورا فان كانت له كفاية كره له الدخول فيه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من استغنى فكاكنا ذبح بغير سكن ولا به يلزمه بالقضاء حفظ الامانات ور بما عجز عنه وقصر فيه فكره له الدخول فيه وان كان فقيرا رجوا بالقضاء كفاية من بيت المال لم يكره له الدخول فيه لانه يكتسب كفاية بسبب مباح وان كان جماعة يصلحون للقضاء اختار الامام افضلهم واوزعهم وقوله فان اختار غيره جاز لانه يحصل به الكفاية وان امتنعوا من الدخول فيه انما لانه حق وجب عليهم فاعوا بتركه كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهل يجوز لزام ان يجبر واحد منهم على الدخول فيه ام لا فيه وجهان احدهما انه ليس له اجباره لانه فرض على الكفاية فلا وجب اجباره عليه تعين عليه والثاني انه اجباره لانه اذا لم يجبر بقي الناس بلا قاض وضاعت الحقوق وذلك لا يجوز

(فصل) ومن تعين عليه القضاء وهو في كفاية لم يجز ان يأخذ عليه رزقا لانه فرض تعين عليه فلا يجوز ان يأخذ عليه مالا من غير ضرورة فان لم يكن له كفاية فلا بد ان يأخذ الرزق عليه لان القضاء لا بد منه والكفاية لا بد منها فجاز ان يأخذ عليه الرزق فان لم يتعين عليه فان كانت له كفاية كره ان يأخذ عليه الرزق لانه قد يفكره اخذ الرزق عليها من غير حاجة فان اخذ جاز لانه لم يتعين عليه وان لم يكن له كفاية لم يكره ان يأخذ عليه الرزق لان بابا بكر الصديق رضي الله عنه لما لوى خرج برزمة الى السوق فقبل ما هذا فقال انا كاسب اهل فاجروا له كل يوم درهمين وعن عمر رضي الله عنه انه قال انزلت نهي من هذا المال بمنزلة ولي اليتيم ومن كان غنيا فليستغف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف وبث عمر رضي الله عنه الى الكوفة عمار بن ياسر واليا وعبد الله بن مسعود قاضيا وعثمان ابن حنيف ساسما وفرض لهم كل يوم شاة نصفها واخرها للمار والنصف الآخر بين عبد الله وعثمان ولا يملك له العمل على الصدقات ان يأخذ مالا على العمالة جاز للقاضي ان يأخذ على القضاء ويدفع اليه مع رزقه شيئا لقرطاس لانه يحتاج اليه لكتاب المحاضر ويعطى من ياله به من الاجراء لانه يحتاج اليه لاحتضار المحكوم كما يعطى من يحتاج اليه العامل على الصدقات من اعرفه ويكون ذلك من سهم المصالح لانه من المصالح

(فصل) ولا يجوز ان يكون القاضي كافرا ولا قسقا ولا عبدا ولا صغيرا ولا معتوها لانه لا بد ان يكون واحدا من هؤلاء فلا بد ان يكون قاضيا ولي ولا يجوز ان يكون مسرا فقولنا صلى الله عليه وسلم ما افاح قوم سندوا امرهم الى امرأة ولا بد للقاضي من حجة رجال من غفقه وشهود وتصوم والمرأة ممنوعة من محاسبة رجال لا يخاف عنهم لا تقتن بهم ولا يجوز ان يكون عبي لانه لا يعرف المحصوم والشهود وفي الاخرى تدعى بهم لاشارة رجاء كالجوهرين في

لفصل الحكم وقطع وقال
أبو ذؤيب

وعليهما ممرودتان
قضاها

داود أو صنع التوابع
تبع

أي صنعها وأحكم منضمها
(قوله فان كان كاملا)

الاحمال الساقط الذي
لإبائته وقد دخل يعمل

خولا وأخلفتنا قال قوله من
جعل قاضيا فقد ذبح بغير

سكين قال في الشامل لم
يخرج مخرج القسم للقضاء

وانما وصفه بالشفقة فكان
من قلده فقد جعل على

نفسه شقة كشقة الذبح
والعتوه انما قص العقل وقد

ذكر في الوصايا (قوله قلده)
هو من القلادة التي تكون

في العنق (قوله برزمت الى
السوق) الرزمة السكرية

من ثياب وقد رزما
تريما أي شيرزما

(قوله جبار عسوة) قيل الجبار الذي يقتل على التضب وقيل هو ذو السطوة والقهر ومنه يقال جبرته على كذا وأجبرته إذا أمرته عليه وقهرته ومنه جبار العظم لا كرامة على الإصلاح (قوله عسوة) أي ظالما والعسف الظلم وأصل العسف على غير الطريق ومنه التصفوا الاعتصاف (قوله مهينا) أي حقيرا وفسر قوله تعالى من مأمعين أي حقيرا وقال الفراء المهيان الماسخ (٣٠٨)

شهادته ولا يجوز أن يكون جاهلا بطرق الاحكام لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاء ثلاثة
قاضين في النار وقاض في الجنة قالوا التي في الجنة فرجل عرف الحق بحكمه فهو الجنة وأما اللذان في النار
فرجل عرف الحق بغيره في حكمه فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار ولا هذا لم يميز
أن يشي الناس ويعملوا بآثارهم الحكم فلا يجوز أن لا يقضى بينهم وهو يميزهم الحكم أو لم يكره أن
يكون القاضي جبارا عواقا وأن يكون ضعيفا مهينا لان الجبار ربما انتصم فلا يتمكن من استيفاء
حقه والضعيف يطمع فيه انتصم وينشط عليه ولهذا قال بعض السلف وجدنا هذا الامر لا يصلحه
الاشد من غير عوفلين من غير عوف

فصل في ولاية القضاء النبوية الامام واوليقيه من فرض اليه الامام لانه من الصالح العظيم
لا يجوز الامن بجهة الامام فان حاكما كرجلان من امن يصلح ان يكون حاكما كالبحكم بينهما جاز لانه
حكما محررا في كتب لزيد بن ثابت وحاكما عثمان وطلحة عالى جابر بن مطعم واختلف قوله في
تدبيره من حكمه فلقوا احبا لقول لا يلزم الحكم الا باراضيهما احد الحكم وهو قول الزبير رحمه
الله تعالى لا اوازرائعها حكمه كون القصة من القضاة واقتضا على الامام ولا ملأ اعتبر تراضيها في
الحكم اعتبر رضاها في لزوم الحكم ولذا في انه يلزم بنفس الحكم لان من جاز حكمه لازم حكمه
كقضى تدبيره ولا الامام واختلف اهلنا في يجوز فيه التحكيم فذهب من قال يجوز في كل ما حاكم
فيه لخصمان كيجوز حكم قاضي التدبير الامام ومنهم من قال يجوز في الاموال فاقى النكاح
ولتصا من ربه وحده اختلف ولا يجوز فيها تعليم لانها حقوق تثبت على الاحتياط فلم يجوز
فيها تعليم

فصل ويجوز أن يجعل قضاء بلد واحد اثنين أو أكثر على أن يحكم كل واحد منهما في موضع ويجوز أن يعمل أم أحدهما قضاء في حق والى الآخر في حق آخر وإلى أحدهما في زمان وإلى الآخر في زمان آخر لانه نيابة عن الامام فكان على حسب الاستسابة وهل يجوز أن يجعل اليمين القضاء في مكان واحد في حق واحد ومن واحد وفيه وجهان أحدهما أنه يجوز لانه نيابة فإذن يبطل الى اثنين كوكالة رتبة لا يجوز لاحد فيختلن في الحكم فتقطع الحكمة ولا تنقطع المحصورة

ففسد ولا يجوز أن يفتد منه إجماعاً على أن يحكم عنه ذهب بعينه لقوله عز وجل وأن أحكم بين الناس
ماقق والحق مدله عليه ليس وذك لا يتعين في ذهب بعينه فإن قلنا على هذا الشرط بطلت التولية
لأنه عقاب على شرط ولا يعقل أن يفسد من فعلت التولية

لا بد من العمل شرطه وادخل شرطه فقلت توبة
 من خرم حر مثلي فحين وكتب "وكان ردي رضي الله عنه لاس من بعثه الى البحرين كتابا
 وختمه بخمسة عشر سنة مضى وروى حرفة بن مضرب أن عمر كتب الى أهل الكوفة أما
 بعد في بعثتكم خمس مائة ضياع وروى "فسمعوها لها واطعوا فافتدوا ترككم بها من
 كان ببعثتكم ولا بعد "فسمعوها توبة شهدت بها التوبة وان كان قريبا بحيث
 يتصل به تلحقه توبة فوجوه "فسمعوها وحق قول أسحق "فبعثه الاشهاد لانه عقد ولا

فولانه لی رصعد حست وزرک نی خض
قیل فاضنکم مه وقیل اختزکم و زدهه خصصتکم به دون غیر که بقال استاوران بکدا ای
استاورمه یغه و هس ورولی المامه لریلا * ای نفر دبالقاء جل وعز

وَأَرَادَ بِالضَّعِيفِ الضَّعِيفَ
الرَّأْيَ وَالشَّدِيدَ لَاضْفَ
الْجِسْمِ (قَوْلُهُ مِنْ ضَعِيفِ
عَنْفٍ) الْعَنْفُضَةُ الرِّفْقُ
يَقَالُ عَنْفٌ عَلَيْهِ وَعَنْفٌ
بِأَيْضٍ (قَوْلُهُ يَنْتَعِلُ عَلَى
الْإِطْيَاطِ) الْإِطْيَاطُ عَلَى
الشَّيْءِ الْإِحْدَاقُ بِهِ مِنْ جَمِيعِ
جِهَاتِهِ وَمِنْهُ سَمِيَ الْخَطُّ
وَأَصْلُهُ الْخَطُّ حَالُهُ بِحُفٍّ
أَيِ حِفْظِهِ وَالْمُنَى نَ بَحْمٍ
بِالْيَقِينِ وَالْقَطْعِ مِنْ غَيْرِ
تَحْذِيرٍ وَأَوَّلُ حَسْبٍ لِقَةِ فِي أُمُورِهِ
'وَحَكَامِهِ (قَوْلُهُ وَيَكْتَبُهُ
الْعَهْدُ) أَصْلُ الْعَهْدِ تَوْصِيَةُ
وَقَدْ عَهَدْتُ لِمَنْ شِئْتُ وَأَصْنَتُهُ
وَمِنْهُ اسْتَقْبَلَ الْعَهْدَ لَدُنِّي
يَكْتُبُ بِمَوْلَا قَبْ تَتَعَلَّى
وَأَنْفَسَهُنَّ إِلَى أَدَمِ فَنَسَى
أَيَّ وَصِيْدِهِ نَ لَا يَأْكُلُ مِنْ
الشَّجَرَةِ فَنَسَى وَاحِدَهُنَّ عَيْنٍ
مِنْ قَوْلِهِ عَلَى عَهْدِ وَالْعَهْدِ
مِنْ قَوْلِهِ عَهْدُهُ بِكَانَ
كَذَا (قَوْلُهُ كَاتِبُ رِزْقِ رَا)
الرِّزْقُ رِيشَتُهُ مِنْ 'رُورِ
وَهُوَ جَبِلٌ وَاسْتَجَبَ كَأَنَّهُ
يَسْتَدَلُّ بِهِ فِي الْأُمُورِ قَارِ
أَنَّهُ تَعَالَى كَلَّا لَوْ رَأَى لَا
مَلْحَاقٍ وَقِيلَ رُورُ مَشْتَقٌّ
مِنْ لُورُورُ وَهُوَ يَتَقَنَّصُ كَأَنَّهُ
يَعْبُدُ فَقِيلَ لِمَا رُورُ عَرَبِيَّةٌ

واوزر هو الخن مشقن شهر
شهر (قوه فقہ سترنگہ)
منص بہ دون غیرہ وافر دہ

يثبت بالاستقفاة كالبيع والثاني وهو قول أبي سعيد المصطخري أنه لا يجب الاشهاد لأنه يثبت بالاستقفاة فلا يقتصر الى الاشهاد والمستحب للقاضي أن يسأل عن أمانة البلوسن فيمن العلماء لأنه لا بد له منهم فاستحب تقدم العلم بهم والمستحب أن يسأل اليك يوم الاثنين لان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المدينة يوم الاثنين والمستحب أن ينزل وسط البلد يساوي الناس كلهم في القرب منه ويجمع الناس ويقرأ عليهم المهدي ليعلموا التوليقي وما فوض اليه

(فصل) فإذا أذن لمن ولاه أن يستخلف فلأن يستخلف وإن نهاء عن الاستخلاف لم يحزله أن يستخلف لأنه نائب عنه فتمتع أمره ونهيه وإن لم يأذن له لم ينه نظرته فان كان ما نقله بعد أن يقضى فيه بنفسه ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي سعيد المصطخري أنه يجوز أن يستخلف لأنه ينظر في المصالح فجاز أن ينظر بنفسه وبغيره والثاني وهو المحجب أنه لا يجوز لان النبي ولاه لم يرض بنظر غيره وإن كان ما ولاه لا يقدر أن يقضى فيه بنفسه لكثرة جرائه يستخلف فيها لا يقدر عليه لان تقليدنا لا يقدر عليه نفسه اذن له في الاستخلاف فيها لا يقدر عليه كأن توكل الوكيل فيها لا يقدر عليه بنفسه اذن له في استأبائه غيره وهل له أن يستخلف فيها لا يقدر عليه أن يقضى فيه بنفسه وفيه وجهان أحدهما أن ذلك لان ما جاز له أن يستخلف في البعض جاز أن يستخلف في الجميع كالامام والثاني أنه لا يجوز لأنه إنما أئجهز له أن يستخلف فيها لا يقدر عليه للجهز فوجب أن يكون مقصورا على ما عجز عنه

(فصل) ولا يجوز أن يقضى ولا يولي ولا يسمع البيعة ولا يكتب قاضيا في حكمي غير عمله فان فعل شيئا من ذلك في غير عمله يثبته لأنه لا ولا يثبته في غير عمله فكأن حكمه في ذلك كحكم الرعية

(فصل) ولا يحكم لنفسه وإن اعتقه حكومة مع خصم تحا فيها الى خليفة لأنه لا عمر من الخطاب رضى الله عنه تحا كمع أبي بن كعب الذي بدى ثاوت وتحا كثمان رضى الله عنه مع طلحة الى جبر بن مطعم وتحا كعلي عليه السلام مع يهودى في درع الى شريح ولأنه لا يجوز أن يكون شاهدا لنفسه فلا يجوز أن يكون حاكما لنفسه ولا يجوز أن يحكم لوالده وإن علا ولأولاده وإن سفل وقال أبو نؤير يجوز وهذا خطأ لأنه منهم في الحكم لهما كإتيهم في الحكم لنفسه وإن تحا كإياه والده مع ولده حكم لهما أحدهما فقد قل بعض أصحابنا أنه يحتمل وجهان أحدهما أنه لا يجوز كعالم لا يجوز إذا حكم مع أجنبي والثاني أنه يجوز لانهما استويا في التعصيب فارتفعت عنه تهمة الميلى وإن أراد أن يستخلف في عماله والده وولده جاز لانهم يجرى بنفسه ثم يجوز أن يحكم في أعماله فجاز أن يستخلفه بحكمي أعماله وأما إذا فوض الامام الى رجل أن يختار قاضيا لم يختار والده وأولاده لأنه لا يجوز أن يختار نفسه فلا يجوز أن يختار والده وأولاده

(فصل) ولا يجوز أن يرتضى على الحكم لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن أمة الرأى والمرتبى في الحكم ولأنه أخذ المال على حوام فكان حراما كهرابن الجنى ولا يقبل هدية عن لم يكن له عادة أن يهدي اليه قبل الولاية لما روى أبو جريح الساعدي قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني أسد يقال له بن النخيلة على صدقة فمما قدم قال هذا لكم وهذا أهدى الى فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال يا مال المال نبهته على بعض أعمالتنا فيقول هذا لكم وهذا هدى الى لا جلس في بيت فيه أو منه فينظر يهدي إليه أم لا وتضى ضعى يده لا يأخذ حذمتها شيئا الاياه يوم القيمة يحمله على رقبته فدل على أن أهدى اليه - ولولاية لا يجوز قبوله ومن كان له عدة بن يهدي إليه قبل اولاية برحم أو مودة فإنه ان كانت له في حكومة لا يجوز وطمنه لأنه لا يحد في حال بينهم فيه ون لم يكن له حكومة فركن كترى كن يهى إليه ورفع عنه ليجرله

(قوله ابن التتية) بضم
اللام واسكان التامسوب
الى نبي ثب وهم حى من
أرد

عُرف من عُراف الجنة) عُرف بالفتح البستان قال الاصمعي واحد العُراف عُرف وهو جنس النخل سعى بذلك لانه يُعرف أي يجتنب (قوله لم يؤمن أن يجاني) الحاباة أن يبيع اليه بأقل من ثمن المثل وقد ذكر (قوله والمرض بقلته) قال الجوهري الفلق الانزاج يقال بات قلقتا وأقلقه غيره (قوله يدافع الاخشين) تنبذ الاخش ومما البول والفاط ومعناه الخيشين أي اتجنبين المستقرين لكن لفظة اقصم يُنح وأكفر (قوله في حرم معج) أزعجه أي ألقه من مكانه وزعج بنفسه والمزاج المرأة التي لا تستقر مكانا والتقي ضيق الصدر وقه الصبر (قوله ولا يتوفر على الاجتهاد) أي لا يتوفيه وهمه والموفور التمام والتوفور التمام والتوفور الكثير وشراج الحرة قد ذكر (قوله في موضع بارز) أي ساهر غير مستور وبرزوا واحدا التفهاري ظهر وأبرزتهم عنه نبي (قوله دون فاقهم وفقرهم) الله الحق حجة وفقره غنى وهم متقربان (قوله) أرفق به بخصه وسفه) هو صوت وأخيه بقول فصول

فوقه لان الزيادة حدث بالولاية وان لم يكن أكثر ولا أرفع مما كان يهدي اليه جاز قبولها لخروجها عن تسبب الولاية والاولى أن لا يغبل لجواز أن يكون قد أهدى اليه لحكومة منتظرة (فصل) ويجوز أن يحضر الولائم لان الاجابة الى الوليمة غير العرس مستحبة وفي وليمة العرس وجهان أحدهما أنها تفرض على الاعيان والثاني أنها فرض على الكفاية ولا ينص في الاجابة قومادون قوم لان في تخصيص بعضهم ميلا وتوكلا لعل فان كثرت عليه وقطعت عن الحكم ترك الحضور في حق الجميع لان الاجابة الى الوليمة لما أن تكون سنة أو فرضا على الكفاية أو فرضا على الاعيان الا أنه لا يستنصر بتركها جميع المسلمين والقضاء فرض عليه ويستنصر بتركها جميع المسلمين فوجب تقديم القضاء

(فصل) ويجوز أن يعود المريض ويشهد الجنائز ويأتي مقدم الغائب لقوله صلى الله عليه وسلم عاد المريض في عُرف من عُراف الجنة حتى يرجع وعاد النبي صلى الله عليه وسلم سعدا وجابرًا وعاد غلاما يهوديًا بجواره وعرض عليه الاسلام فأجاب وكان يئس على الجنائز فان كثرت عليه أتى من ذلك ما لا يقبله عن الحكم وافرقت بينه وبين حضور الولائم حيث قلنا انها اذا كثرت عليه ترك الجميع ان الحضور في الولائم لحق أصحابها اذا حضر عند بعضهم كان ذلك ليل إلى من يحضره والحضور في هذه الاشياء لطلب الثواب لنفسه فلم يترك ما قدر عليه

(فصل) ويكره أن يباشر البيع والشراء بنفسه لما روي أبو الاسود المالكي عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما عدل والابحرف رعيته أبدا وقال شرح مبرط على "عمر رضى الله عنه حين ولا في القضاء أن لا يبيع ولا يبتاع ولا يرثى ولا يقضى وأن غاضبان ولا ناذرا يشر ذلك بنفسه لم يؤمن أن يجني فيميل الى من حباه فان احتاج الى البيع والشراء وكل من ينوب عنه ولا يكون معروفه فان عرف أنه وكيله استقبل بمن لا يعرفه حتى لا يجاني فتعود المحاباة اليه فان لم يجد من ينوب عنه تولى بنفسه لانه لا بد له منه ذاق وقت لمن يايه حكومة استخاف من يحكم بينه وبين خصمه لانه اذا تولى الحكم بنفسه لم يؤمن أن يجبل اليه

(فصل) ولا يقضى في حال الغضب ولا في حال الجوع والعطش ولا في حال الحزن والفرح ولا يقضى والنعاس يغلبه ولا يقضى والمرض يشقه ولا يقضى وهو يدافع الاخشين ولا يقضى وهو في حرم معج ولا في رد مؤلم لما روي أبو بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي للقاضي أن يقضى بين اثنين وهو غضبان وروي أبو سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضى القاضي الا وهو شهيدين ريان ولان في هذه الاحوال يشتغل قلبه فلا يتوفر على الاجتهاد في الحكم وان حكم في هذه الاحوال صح حكمه لان الزبير ورجلا من الانصار اختصا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لم ير اسبق زرعك ثم أرسل المال اليه جارك فقال الا ضرى وان كان ابن عتاك يارسول الله فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احمر وجهه ثم قال اني ير اسبق زرعك وحس لم حتى بلغ الجحش ثم رسه اليه جارك فحكم في حال الغضب

(فصل) والمستحب أن يجلس للحكم في موضع بارز يصل اليه كل أحد ولا يستحب من غير طهر ضروري أن يجلس عليه وسرقة من ولى من أمر الناس شيئا فاحتجب دون حاجتهم وفاقهم احتجبا لانه دون فقهه وفقره والمستحب أن يكون المجلس فسيحا حتى لا يتأذى ببقية الخسوم ولا يراحم فيه شيخ رجوز رن يكون موضعه لا يتأذى فيه بحر أو برد أو دخان أو رائحة منتنة لأن عمر رضى الله عنه كتب في موسى الاشعري رضى الله عنه وأيك والتقي والضجر وهذه الاشياء

(قوله وان احتاج الى

أجوراء) الاجرياء جمع
جري مشد غير مهموز
وهو الوكيل والرسول
يقال جري بين الجرياء
والجرياء والجمع أجرياء
وسمى الوكيل جري لانه
يمجى بجري موكله وفي
الحديث مولوا نولكم
ولا يستجركم الشيطان
والحاجب شئت من الحجاب
وهو السرا والتمنع كانه يستره
ويمنع من الدخول اليه
ويرقى غير مهموز هكذا
السابع (قوله وجس
الخطية) سعى الخطية
لفسره والخطية الزجل
التعير وقال تطلب سعى
الخطية لسماته وقيل انه
كان في صفرة يلعب مع
الصبان فضرط فقبل لما
هذا قل خطية يريد ضربة
فسعى خطية (قوله بذي
صرخ) بالخاء اسم موضع
بعينه ومن رواء صرخ
بالجيم فخطي لان المرج
باسكان الزاء هو الموضع
الذي يكون كثير لانه
واشجر وقد قل لامة
ولاشجر فقل على غيره
ولا يستقيم وزن البيت
من غير تسكين الزاء أيضا
(قوله ومل منى اخوى
وعرسى) في حدث لم
تتقرف نفسى "عرس
الزوجة ولم تقرف لم تكسبه
ث في أمر وقيل ولكن قبل

تفنى الى الضجر وتنع الحاكم من التوفر على الاجتهاد وتنع انصوم من استيفاء الحق فان حكم
مع هذه الاحوال صح الحكم كما يصح في حال الغيب ويكره ان يجلس لقضاء في المسجد المروى
معاذرى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم ورفع
أصواتكم وخصوماتكم وحدودكم وسيل سيفوكم وشراءكم ويحكم ولان الخصومة بحضورها انط
والسفة فينزه المسجد من ذلك ولانه قد يكون الخصم جنباً أو حائضاً فلا يمكنه المقام في المسجد
للخصومة فان جلس في المسجد لغير الحكم فخص خصمان لم يكره أن يحكم بينهما المروى الحسن
البصري قال دخلت المسجد فראيت هاتين رضي الله عنهما قد أتتا رداءه وتاماً فأناسقاء بقرية وبمه
خصم فجلس هاتين وقضى بينهما وان جلس في البيت لغير الحكم فخص خصمان لم يكره أن يحكم
بينهما الماروت أم سلمة رضي الله عنها قالت اختصم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان من
الانصار في موارث متفاد فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما في بئى

(فصل) وان احتاج الى أجوراء لاحتياز الخصوم اتخذاً أجوراء ائماء وروصهم بالرقى بالخصوم ويكره
أن يتخذ حاجباً لانه لا يؤمن أن تمنع من ظلامة أو يقدم خصماً على خصم فان دعت الحاجة الى ذلك
اتخذ أميناً يسد امن الطمع ويوصيه بما يانزعه من تقديم من سبق من الخصوم ولا يكره للامام أن
يتخذ حاجباً لان رفاً كان حاجب عمر والحسن البصري كان حاجب عثمان وقبيل كان حاجب علي
عليه السلام ولان الامام ينظر في جميع الصالح فتدعو الحاجة الى أن يجعل لكل مصلحة وقتاً
لا يدخل فيه كل أحد

(فصل) ويستحب أن يكون له جس لان عمر رضي الله عنه اشترى داراً بمكة بأربعة آلاف درهم
وجعلها سجناً واتخذ على عليه السلام سجناً وجس عمر رضي الله عنه الخطية الشاعر فقال

ماذا تقول لا فراخ بذي صرخ * حر الحواصل لامة ولا شجر

ألتبت كاسهم في قمر مظلمة * فأرحم عليك سلام الله يا عمر
فلاذ وجس عمر آخر فقال

يا عمر الفاروق طالع حبسى * ومل منى اخوى وعمرى

في حدث لم تقرف نفسى * والاصراًضاً من شعاع الشمس

ولانه يحتاج اليه للتأديب والاستيفاء الحق من الماثل بالدين ويستحب أن يكون له درة تتأديب
لان عمر رضي الله عنه كانت له درة يؤدب بها الناس

(فصل) وان احتاج الى كاتب اتخذ كاتباً لان النبي صلى الله عليه وسلم كان له كتاب منهم عن أبي
طلب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما ومن شرطه أن يكون عارفاً بما يكتب به القضاء من الاحكام
وما يكتبه من المحاضر والسجلات لانه اذا لم يعرف ذلك أقبل ما يكتبه بهجه وهل من شرطه أن يكون
مساعداً لقيه وجهان أحدهما أن ذلك شرط فلا يجوز أن يكون كافراً لان أأموس الاشعري قدم
على عمر رضي الله عنه ومعه كاتب نصراني فتهره عمر رضي الله عنه وقال لا تأمنوهم وقد خونهم الله
ولا تدنوه وقد أبعدهم الله ولا تنزومهم وقد أذلهم الله ولان الكافر عدو للمسلمين فلا يؤمن أن يكتب
ما يبطر به حقوقهم ولا يجوز أن يكون فاسقاً لانه لا يؤمن أن يخون والوجه الثاني أن ذلك يستحب
لان ما يكتبه لا بد أن يقف عليه القاضي ثم يعضيه فيؤمن فيه من خيانة

فصل ولا يتخذ شهوداً معينين لا قبل شهادة غيرهم لان في ذلك تضيق على الناس واضرار بهم
في حفظ حقوقهم ولان شروط الشهادة لا تختص بالمعنيين في يجوز تخصيصهم بقبول

والاقتراف الا كساب وفلان يقترف بعباده أي يكسب في حديث

الشحنة والعداوة وكذلك
الشحنة وعدو مشاحن
ولعل اشتقاقه من الشحن
وهو المله أى على عداوة
من قوله تعالى فى الفلق
المشحون أى المملوء
(قوله على جرح عدل
أو زكبة غير عدل)
الجرح الميب والفساد
وجرح الشاهد الظاهر
معابه والعدل أصله من
الاستقامة وترك الميل
والعدل أيضا الميل والجور
يقال عدل عن الطريق إذا
مال عنها وهو من الأضداد
والزكبة حينئذ تملأ به من
قوله تعالى خذ من أموالهم
صدقة تظهرهم وذكركم
بهم فكان لذكركم
بهم ظاهرة وإبراهة من
العيوب (قوله وأفرى العشر)
أى هى ان تقول كملين
بالوفر والتمسد والسكر
(قوله ولا يسترسوا)
استرسل أى أى استبط
واستأنس به وأراد ترك
التحفظ وأخذ الأمر
بالخزء والتيقظ (قوله جارك
الادنى) أى الأقرب والادنى
القرب ضد البعد (قوله
يدتلى بهما على الورع)
الورع اتقى والورع اتقى
وقد ورد روى بالسكر فيه
ورع وعرفه ورع من كذ
فى تحريم (قوله ويجمعهم
الموحيى على توحده)

(فصل) ويتخذ قوام من أصحاب المسائل ليتعرف بهم أحوال من جهلت عدالته من الشهود وينفى
أن يكونوا عدولا لرأى من الشحنة بينهم وبين الناس بعداء من العصبية فى نسب أو مذهب حتى
لا يحملهم ذلك على جرح عدل أو تزكية غير عدل وأن يكونوا أفرى العقول بما لو يوفرو عقولهم الى
المطلوب ولا يسترسلوا قيسا أو عدوا وصدا بالان اعدى يظهر القبيح ويخفى الجليل والسديق يظهر
الجميل ويخفى النقيص وان شهد عنه شاهد نظرت فان علم عدالته قبل شهادته وان علم فسقه قبل
شهادته ويعمل فى العدالة والفسق لعلمه وان جهل اسلامه يحكم حتى يسأل عن اسلامه ولا يعمل فى
اسلامه بظاهر الدار كما يعمل فى اسلام القبط بظاهر الدار لان اعرابيا شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم
برؤية الهلال فلم يحكم بشهادته حتى سأل عن اسلامه ولانه يتعاق بشهادته إيجاب حتى على غيره فلا
يعمل فيه بظاهر الدار ويرجع فى اسلامه الى قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم رجع الى قول الاعرابى
وان جهل حريته فقبه وجهان أحدهما وهو ظاهر النص انها ثبت بقوله لان الظاهر من الدار
حرية أهلها كأن الظاهر من الدار اسلام أهلها ثبتت لاسلام بقوله فكذلك الحرية والثاني
وهو لا يضره لان ثبت بقوله وان فرق بينها وبين الاسلام أنه يملك الاسلام اذا كان كافرا فقبل اقراره
به ولا يملك الحرية اذا كان عبداً فلم يقبل اقراره به وان جهل عدالته لم يحكم حتى ثبت عدالته لقوله
تعالى فان لم يكن منكم بائنا فربل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ولا يعلم انه مرضى قبل السؤال
وروى سليمان عن سبث قال شهد رجل عند عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال له عمر رضى الله عنه
انى استعركك ولا يضرني انى لا أعرفك فثنى بمن يعرفك فقال رجل أنا أعرفه يأبى المؤمنين
فقال بأى شئ تعرفه قال بصدائة قال هو جارك الاذى تعرف اليه ونهار مو مدخله وخرجه قال لا قال
فما كنت بالشارع بل هو به يدين يستدل به على الورع قال لا قال فصاحبك فى السفر الذى يستدل به
على كونه لانه ذك قال لا قلت تعرفه ثم قل ليس تلقى عن يرك ولانه لا يؤمن أن يكون فاسقا
ولا يتحكم شهادته دون رد زعمه فانه كتب اسمه ونسبه وحليته وصنعتة وسوقه ومسكنه حتى
لا يشبه غيره يذ كرمين يشبهه حتى لا يكون ممن لا تدبيل شهادته من ولد اوله وبذ كرمين يشهد
عنه حتى لا يكون عدو ولا تقبل شهادته عليه وبذ كرمين ما يشهد به لانه قد يكون ممن يقبل قوله فى
قبيل ولا يقبل قوله فى كثير ويبحث ما يكتبه مع أصحاب المسائل ويبحث ما لا يكون أصحاب المسائل
معروفين عند المشهود حتى لا يحتج فى تعديله من الشهود ولا عند المشهود حتى لا يحتج فى جرح
الشهود ولا عند الشهود حتى لا يحتج فى تعديله من الشهود ولا عند الشهود حتى لا يحتج فى جرح
الاعداق فى جرح ولا لاصدة فى احد بل ويبحث عن لا يدرى أصحاب المسائل بعضهم ببعض فيجمعهم
الموحي على التوافق على الجرح والتعديل قد اشفى رجلا انه لا يثبت الجرح والتعديل الا باثنين
ووجه أنه شهادة فاعتبر فيها حدودا تختلف معدها يحكم اقاضى الجرح والتعديل بأصحاب
المسائل ومن عدل رجوع من الخبرين فلو سأل حتى يحكم بشهادة الخبرين لانهم يشهدون بالجرح
والتعديل قطى هذا يجوز أن يقتصر على قول واحد من أصحاب المسائل ويجوز لفظ الخبر ويسمى
نحو كرمين عدل رجوع سمع شهادة بتعديله والجرح من الخبرين على شرط الشهادة فى
المدونة اشارة وحسب قول شافعى رجلا فى امداد على خبرين وقال توسعوا الا يطهرى
يحكم بشهادة صاحب المسائل وهو حر من لان الخبرين لا يره من حضور شهادته بانفسهم فكم
شهادة صاحب المسائل فى هذا يجوز ان يكون صاحب المسائل من اثنين ويجوز أن يكون من
بضعة من خبرين وحسب دونه فى نفسه صدقه ويجب أن يشهد أصحاب المسائل عند الحاكم

شرط الشهادة في العدد لفظ الشهادة وحمل قول الشافعي رحمه الله تعالى في العدد على أصحاب المسائل وان يستأثرتين فعاد الجرح حكم الجرح وان عاد بالعدل حكم التعديل وان عاد أحدهما بالتعديل وعاد الآخر بالجرح لم يحكم بقول واحد منهما في جرح ولا تعديل ويثبت اثنا عشر على الجرح كملت بينة الجرح وان عاد بالتعديل كملت بينة التعديل وان شهدا ثمان بالجرح واثنان بالتعديل حكم الجرح لان شاهدي الجرح يخبران عن أمر باطن وشاهدي العدالة يخبران عن أمر ظاهر فقدم من يخبر بالباطن كالأشهاد ثمان بالسلام وشهدا آخران بالردة وان شهدا ثمان بالجرح وشهد ثلاثة بالعدالة قسمت بينة الجرح لان بينة الجرح كملت فقدمت على بينة التعديل ولا يقبل الجرح الا مفسرا وهو أن يذكر السبب الذي به جرحه ولان الناس يختلفون فيما يفسق به الانسان ولعل من شهد بفسقه شهدي اعتقاده واحدا لم لا يستقد أن ذلك فسق والجرح والتعديل إلى رأي الحاكم فوجب ما به لينظر فيه ولا يشهد بالجرح من يشهد من الجيران وأهل الخبرة ألا يعلم الجرح بالمشاهدة في الأفعال كالسرقة وشرب الخمر والسباع في الأقوال كالشتم والفتن والكتب وأظهار ما يستقده من البهع أو استفاض عنه ذلك بالخبر لانه شهادة على علم فاما إذا قال بلفظي أو قيل لي أنه يفعل أو يقول أو يستقدم يجوز أن يشهد به لقوله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون قال الشافعي رحمه الله ولا تقبل الشهادة بالتعديل حتى يقول هو عدل على ولي فخر أصحابنا من قال بلفظي أن يقول هو عدل وهو قول في سعيد الاصطخري لان قوله عدل يقتضي أنه عدل عليه وله وما ذكره الشافعي رحمه الله تعالى ذكره على سبيل الاستعجاب ومنهم من قال لا يقبل حتى يقول عدل على وعلى وهو قول في اسحق لان قوله عدل لا يقتضي العدالة على الإطلاق لانه قد يكون عدلا في شيء ودون شيء وإذا قال عدل على ولي دل على العدالة على الإطلاق

فصل في لا يقبل التعديل الا من تقدمت معرفته وطالت خبرته بالشاهد لان المقصود معرفة العدالة في الباطن ولا يسلم ذلك ممن لم يتقدم بمعرفته ويقبل الجرح عن تقدمت معرفته به وعن لم يتقدم معرفته لانه لا يشهد في الجرح الا بما شاهد أو سمع أو استفاض عنه وبذلك يعلم

فصل في وان شهد بجهول العدالة فقال للشهود عليه هو عدل فقيموجاهان أحدهما أنه يجوز للحاكم أن يحكم بشهادته لان البحث عن العدالة على الشهود عليه وهو قسسه بالعدالة وإنه لا يحكم لان حكمه بشهادته حكم بتعديله وذلك لا يجوز بقول الواحد ولان اعتبار عدالة في الشاهد حتى أنه تعالى ولهذا الرضى المشهود عليه بشهادة فاسق لم يجوز للحاكم أن يحكم بشهادته

فصل في وان ثبت عدالة الشاهد ومضى على ذلك زمان ثم شهد عندنا ثم يحق ثبوت فن كان بعد زمان قريب حكم بشهادته ولم يسأل عن عدالته وان كان بعد زمان طويل فقيموجاهان أحدهما أنه يحكم بشهادته لان الاصل بقاء العدالة والثاني وهو قول في اسحق أنه لا يحكم بشهادته حتى يعيد السؤال عن عدالته لانه مع طول الزمان يتغير الحال

فصل في وان شهد عنده شهود دواينهم فاستحب أن يسألهم عن تحمل الشهادة وقرقيهم ويسأل كل واحد منهم على الانفراد عن صفات الحمل ومكانه وزمانه لما روي أربعة شب واهي امرأة بزنا عند دانيال ففرقهم وسألهم فختلفوا فادعاهم فزاد منهم من سب فحقتهم ونفرهم فختلفوا فسقطت شهادتهم وان اتفقوا وعظم لما روي أوحيفة جده فكتب كذب سب سب محارب بذر وهو قضي الكوفة فجاءه رجل فدعى على رجل حقه فذكره فحضر دعوى شحدين فشهدا فقال المشهود عليه والذي تقوم به نسوة والارض لقد كتمنا على في شهادة وكان محارب

(قوله وارتابهم أي شك فيهم والربب والارتاب الشك وكذا الريبة ودانيال بالمال المعلقة وكسر التون وكان عن أمره يختصص وجسه ثم رأى رؤيا ففسرها له فأكرمته وخلاه

ابن دنا متكنا فاستوى جالسا وقال سمعت ابن عمر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الطير لا تخفق باجنحتها وتري بما في حوائصها من هول يوم القيامة وان شاهد الزور لا تزول قدماه حتى يفتوا مقعده من النار فان صدقنا فاقبنا وان كذبتنا فطعنا على رؤسنا وانصرنا فطعنا رؤسنا وانصرنا

(فصل) والمستحب ان يحضر مجلسه الفقهاء ايشاورهم فيما يشكل لقوله تعالى وشاورهم في الامر قال الحسن ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مشاورتهم لفتينا ولكن اراد الله تعالى ان يستحسن بذلك الحكم لان النبي صلى الله عليه وسلم شاور في اسارى بدر فأشار أبو بكر بالفداء وأشار عمر رضي الله عنهما بالقتل وروى عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ان أبا بكر رضي الله عنه كان اذا نزل به أمر يريد فيه مشاورة أهل الرأي والفقه دعى رجلا من المهاجرين ورجلا من الانصار ودعا عمر وعثمان وعليا وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وزيد بن ثابت رضي الله عنهم فحضر أبو بكر على ذلك ثمولى عمر رضي الله عنه وكان يدعو هؤلاء النفر فان اتفق أمرهم بشكل شاورهم فيه فان اختلف له الحق حكم به فان لم يضحق أو لم يضحق له لا يضحق غيره لانه مجتهد فلا يشك وقال أبو العباس ان ضاق الوقت وضاقت الفتوى بان يكون الحكم بين مسافرين وهم على الخروج قلده فيه وحكم كقائل في القبة اذا خاف فوت الصلاة وقد يئذ ذلك في كتاب الصلاة وان اجتهد فأداه اجتهد الى حكم نفسه ثم بان له انه خطأ فان كان ذلك بدليل مقطوع به كالجماع والقياس الجلي قضى الحكم لقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال رددوا الجمل الى السنة وكتب الى أبي موسى لا تعنك قضاء قضيت به ثم راجعت فيه تشك فهديت فيلرشدك أن تراجع الحق فان الحق قديم لا يبطئه شيء وان الرجوع الى الحق أولى من التمسك بالباطل ولا يضر في حكمه غير معذور فيه فوجب نفسه

بفصل في وان دلى قضاء بلد وكان القاضي قبله لا يصلح للقضاء قضى حكمه كماها اصاب فيها وأخطأ لانه حكم من لا يجوز له القضاء فوجب نفسه كالحكم من بعض الرعية وان كان يصلح للقضاء لم يجب عليه أن يتبع أحكامه لان الظاهر انها جميعه فان اراد أن يتبعها من غير منظم فهل يجوز له ذلك أم لا فيعوجها أن أحدها وهو اختيار الشيخ أبي حامد الاسفراييني أنه يجوز لان فيه احتياطا والثاني أنه لا يجوز لانه يشتد بماض لا يزمه عن مستقبل يلزمه وان نظلم من منظم فان سأل احضارهم يحضره حتى يسأله عما يشتمل الامر به قصد أن يتنبه ليعاين من غير حق وان قال لي عليه مال من معاملة أو غضب أو تلف أو وشوة أخذها منه على حكم حضره وان قال حكم على بشهادة عدي بن أواسين ففيه وجهان أحدهما نه يحضره كالحضره اذا ادعى عليه مالا والثاني انه لا يحضره حتى يقيم بينة بما يدعيه لانه لا تستقر قمتا البيعة على الحكم فان حضره وقال ما حكمت عليه الا بشهادة عدي بن عبد الله فقول قوله لانه أمين وهن يحلف فيه وجهان أحدهما وهو قول أبي سعيد الاططرخي أنه لا يحلف لانه عدل وظاهر انه صادق والثاني انه يحلف لانه أمين ادعى عليه خيانة فمن قبل قوله من غير بينة كلودع اذا ادعى عليه خيانة وأندكرها وان قل جار دلى في الحكم نظرت فان كان ما حكم به مما لا يسوغ فيه الا جهاد نقضه كيقض على نفسه اذا حكم بما لا يسوغ فيه الا جهاد وان كان مما يسوغ فيه الا جهاد كغن الكلب وضمان دنف على الذي من تجر لم ينقضه كمالا ينقض على نفسه ما حكم فيه مما لا يسوغ فيه الا جهاد لا يلوغنهضنا ما يسوغ فيه الا جهاد لم يستقر لاحد حق ولا ملك لانه كدلى كحكمه قضى حكمه من فيه ولا يستقر لاحد حق ولا ملك

(قوله ان الطير لا تخفق باجنحتها وتري بما في حوائصها) يقال خفق الطائر اذا طار وأخفق اذا ضرب بجناحه والحوصة من الطائر بمنزلة الكرش مما يجتر جمع فيه الطائر الحب وجعها حواصل والتشديد في الامام لفته فيها (قوله يفتوا مقعده من النار) أي يفرم ويقيم فيه وقد ذكر (قوله تعالى وشاورهم في الامر) أهله من شرت العسل اذا استخرجته من الخلية وهي بيت النحل كانه يستخرج ما عنده من الزاى وقد ذكر (قوله لولى من التحدى في الباطل) التحدى للجاج في الشيء والقامة عليه يقال تحدى في غيه اذا أقام عليه يوع في اتباعه (قوله عاقدان ينزله) الاشتغال بالامتنان وترك الصون وثياب البذلة التي تمنهن ولانما (قوله يسوغ فيه الاجتهاد) أي يليق ويسهل من قولهم سوغ الطعام اذا سهل مدخله في الحق

(قوله وعليه الكينة والوقار) الكينة أصلها من الكون وهو ضد الحركة والوقار الخ والزيادة وهو قرار الرجل يقرار وقرة عينه وقور (قوله ويرك بين يديه القمطر) وهو وعاء الكسب وهو الذي يرك فيه (٣١٥) الحاضر والسجلات قال الخليل

خرف في صوره غير من
أصق قطرك وهو أيضا
الرجل القصير الحاضر
والسجلات الحاضر التي
يكتب فيها قصة للتعاكس
عند حضورهما مجلس
الحكم وما جرى بينهما وما
أظهر كل واحد منهما من
هجة من غير تفصيل ولا حكم
مقطوع به والسجلات
الكتب التي تجمع الحاضر
وترد عليها بكتفي الحكم
وامضاء وأصل السجل
الصحيفة التي فيها الكتاب
أي كتاب كان ذكر في
تفسير قوله تعالى كفى
السجل للكتاب وقيل هو
كتاب النبي صلى الله عليه
وسلم وهو مذكر ويقال
عندي ثلاثة سجلات
وأر بسجلات ولا يؤث
لأن المراد به الكتاب وهو
مذكر ولا يقال ثلاث
سجلات على لفظه (قوله
قاده) تنقيد في تخني
ونسخة وتبسة وغيرها
مشوذة من القلادة التي
تكون في خنق كن تعمي
يجعل ما يدع من عهدة
نعمل ولائم تدي يصل
فيه بقسوى المدة وقده
الخصي في خنق الخشي
وأنضى ويتخص من
مجهول لجهول بذل الجهد
فخطأ فلاز عليه وله جو وان تعمد فتوى وير خنق وخطأ ويعتقد فتواه نزهة وزهذاه على استغنى وبدل تسمية قوله
عليه السلام إذا اجتهد أحدكم فبه جوار وان أضافه جوار

فصل وإذا أخرج إلى مجلس الحكم فاستحب له أن يدعو دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما روت سلمة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أخرج من بيته يقول اللهم إني أعوذ بك من أن أزل أو أزل أو أضل أو أضل أو أجهل أو يجهل علي والمستحب أن يجلس مستقبل القبلة لقوله صلى الله عليه وسلم خيرنا مجلس ما مستقبل به القبلة ولأنه قرية فكانت جهة القبلة فيها أولى كالآذان والمستحب أن يقعد وعليه الكينة والوقار من غير جبرية ولا استكبار لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا وهو متكئ على يساره فقال هذه جلة المقصوب عليهم ويرك بين يديه القمطر محتمو بالترك فيما يجتمع من الحاضر والسجلات ويجلس الكاتب بقربه ليشاهد ما يكتبه فان غلط في شيء رده عليه

فصل والمستحب أن يبدأ في نظر المحبيين لأن المجلس عقوبة وعذاب وربما كان فيهم من نجس تخلفه فاستحب البداءة بهم ويكتب أسماء المحبيين وينادي في البلدان القاضي يريد أنظر في أمر المحبيين في يوم كذا فليحضر من له محبوس فأذا حضرا الخصوم أخرج خصم كل واحد منهم فان وجب الملاحقة أطلقه وان وجب حبسه أعاده إلى المجلس فان قال المحبوس جئت على دين وأبصر فان ثبت أصرا لم أطلق وان لم يثبت أصرا لم أعده إلى المجلس فان ادعى صاحب الدين أن له دارا وأقام على ذلك البيعة فقال المحبوس هي زيد سئل بذلك أن كذبه يبعث الدار وقضى الدين لأن إقراره يستلزم كذبا وان صدق زيد فليطرح فان أقيم زيد بينتان الدار لحكم به الدار ولم تتبع في الدين لأن البيعة يبدأ بأقرار المحبوس وأما صاحب الدين بيعة من غير زيد فليطرح ويد وان لم يكن زيد بينة ففيه وجهان أحدهما أنه يحكم بهان بدولتا بيع في الدين لأن بيعة صاحب الدين بطلت بكذب المحبوس وبقي إقرار المحبوس بالدار زيد والثاني أنه لا يحكم بهان زيد وبيع في الدين لأن بيعة صاحب الدين شهدت للمحبوس بالملك وله قضاء الدين من ثمنها فإذا كذبها المحبوس سقطت البيعة في حقه ولم تسقط في حق صاحب الدين

فصل ثم ينظر في أمر الأوصياء والأمناء لأنهم يتصرفون في حق من لا ملك المطالبة به وهم الأطفال فإذا ادعى رجل أنه وصي لليتيم قبل قوله لا بينة لأن الأصل عدم الوصية فان أقيم على ذلك بينة كان عدلا قويا أقر على الوصية وان كان قاسما لم يقر على الوصية لأن الوصية لا بد من ثلاثة أركان ليس من أهل الولاية وان كان عدلا ضيعا ضم إليه غيره ليقوى به وان أقيم بينتان فالحكم متى كان قبلها أنفذ الوصية إليه أقره ولم يسأل عن عدالة لأن الظاهر أنه لم ينفذ الوصية إليه لأنه عدل فمن كان وصيا في تفرقة ثلثة فان لم يفرقه فالحكم في إقراره على الوصية على ما ذكرناه وان كان ففرقه فان كان عدلا لم يزمه شيء وان كان قاسما فان كانت الوصية لغيره لم يزمه شيء لأنه دفع الوصية إلى مستحقته وان كانت الوصية لغيره لم يزمه شيء فيه وجهان أحدهما أنه لا يفرم لأنه دفع الوصية إلى مستحقته فاشبهه إذ كانت الوصية لغيره لم يزمه شيء والثاني أنه يفرم ما فرقه لأنه فرق ما لم يكن له تفرقه ففرقه ففرقه ما جعل تفرقه له غيره

فصل ثم ينظر في المظنة والمضول وأمر ذووقنه وأمة وغيره من المشوذين لانه لا هذ لا به لأنه ليس له ما يستحق معين فتعين على الخ كذا تشره فيه

مأته لأن العمل لا توصف بكونها في الاعتق قول تعدي ونسب ثم مذمومة في عنة به في تعدي خطأ فلاز عليه وله جو وان تعمد فتوى وير خنق وخطأ ويعتقد فتواه نزهة وزهذاه على استغنى وبدل تسمية قوله عليه السلام إذا اجتهد أحدكم فبه جوار وان أضافه جوار

أصلح يقال أسوت بينهم أي
أصلحت بينهم ويحتل أن
يكون معناه أسوت بينهم حتى
يكون لكل واحد منهم
أسوة لصاحبه والأسوة
القدوة (قوله حتى لا يطعم
شريف في حيفك) أصل
الشرف العاد والرفعة
ما أخذ من الجبل المشرف
وهو العالي قال الشاعر
يبدو وقصر ما يبالد
كانه

سيف على شرف يسيل
ويقدم
أي موضع عال والشرف
من اتهم الزرع المتزلة العالي
القدر والحسب (قوله في
حيفك) أي في جورك
والحيف الحور خاف أي
جاءه الله تعالى أي يخافون
أن يحيف الله عليهم ورسوه
(قوله يميل إليه طبعه)
الطبع والطباع ما ركب في
الإنسان من العلم والمشرع
وغيرهما من الأخلاق التي
لا يزالها يقال فلان كريم
الطباع والطباع وهو اسم
مؤث على فعل نحو مثلاً
ومهاد (قوله وأحب أن
يفلح) أي يغلب يقل فلع
خصمه أي غلب (قوله وان
ظهرته لند) المنددشة
الخصومة يقال رجل أدين
الند وهو الشد في الخصومة
وقوله قد أنتهى منه

(باب ما يجب على القاضي في الخصوم والشهود)

إذا حضر خصوم واحد بعد واحد فليقسم الأول فالأول لأن الأول سبق إلى حقه فقدم على من بعده كالأول
سبق إلى موضع مباح وإن حضر وفي وقت واحد أو سبق بعضهم وأشكل السابق أفرع بينهم فمن
خرجته بالقرعة قدم لأنه لا مزية لبعضهم على بعض فوجب التقدم بالقرعة كأفنانا فمن أراد السفر
ببعض نسائه فإن ثبت السابق لأحدهم فقدم السابق غيره على نفسه جاز لأن الحق لما جاز أن يؤثر به
غيره كما لو سبق إلى منزل مباح ولا يقدم السابق في أكثر من حكومة لأتالوقد مناه في أكثر من حكومة
استوعب المجلس بدعواه وأضر بالباقيين وإن حضر مسافرون ومقيمون في وقت واحد فنظر فإن
كان المسافرون قليلاً وهم على الخروج فقدموا لأن عليهم ضرراً في المقام ولا ضرر على المقيمين وحكى
بعض أصحابنا في وجه آخر أنهم لا يقدمون إلا بآذان المقيمين لتساويهم في الحضور وظاهر النص هو
الأول وإن كان المسافرون مثل المقيمين أو أكثر لم يجز تقدمهم من غير رضی المقيمين لأن في تقدمهم
أضراراً بالمقيمين والضرر لا يزال بالضرر وإن تقدم إلى الحاكمتان فادعى أحدهما على الآخر حقا
فقبل المدعى عليه أو نأجت به أو بالمدعى قدم السابق بالمدعى لأن ما يدعيه كل واحد منهما محتمل
والسابق بالمدعى حتى السابق فقدم

(فصل) وعلى الحاكم أن يسوي بين الخصمين في الدخول والاقبال عليهما والاستماع منهما لما روت
أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتلي بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم
في لحظة ولقطه وأشار به ومعهده وكتب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري أس بين الناس
في وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطعم شريف في حيفك ولا يأس ضيف من عدلك ولأنه إذا قدم
أحدهما على الآخر في شيء من ذلك انكسر الآخر ولا يمكن من استيفاء حقه والمستحب أن يجلس
الخصمان بين يديه لما روي عن أبيه أن من قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس الخصمان
بين يدي القاضي ولا ن ذلك أمان لخطابهما وإن كان أحدهما مسلماً والآخر ذمياً ففيه وجوه أحدهما
أنه يسوي بينهما في المجلس كسوي به في الدخول والاقبال عليهما والاستماع منهما والثاني أنه
يرفع السلم على القمي في المجلس لما روي أن علياً رضي الله عنه حاكمهم ووافق دوع إلى الشريح فقام شريح
من مجلسه وأجلس علياً كره الله وجهه فيه فقال على عليه السلام لولا أني سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول لأتسوا بينهم في الخمس جلست معه بين يديك ولا يضيغ أحد همدادون الآخر لما روي
أن رجلاً زل بسلي بن أبي طالب عليه السلام فقال له ألك خصم قال نعم قال فحول عنا فاني سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يضيغن أحد الخصمين الأربعة خصمه ولأن في إضافة أحدهما
إظهار الميل وترك العدل ولا يسأرا أحدهما ولا يفتنه بجملته كذا ما ولا يأسراً أحدهما بما قرأه في
أضراره ولا يأنكر لأن فيما ضاررا بخصمه وإن ادعى أحدهما دعوى غير صحيحة فهل له أن يلقنه
كيف يدعى فيه وجهان أحدهم وهو قول في سعيد الأصمغري أنه يجوز لأنه لا ضرر على الآخر في
تصحيح دعواه والثاني أنه لا يجوز لأنه يسكر قاب الآخر ولا يمكن من استيفاء حقه ولأنه يزن
عن أحد همداد عليه لأن في ذلك فساد ولا ينشفع لأحدهما لأن الإجابة إلى المشفوع إليه إن شاء
شفعه وإن شاء لم يشفعه وإن قال قبل لي حدهم وحسب أن يفلح أحدهما على خصمه ولم يظهر ذلك منه
قوله ولا فعل جاز لا لا يمكنه تنويع بينهما في المحبة والميل بالقلب ولما قلنا يلزمه الآية وبه بين النساء
في قسم يلزمه أسوة بينهما في المحبة والميل بالقلب

(فصل) ولا يهرخص إلا بدعوى كسره ويمنع من استيفاء الحق وإن طهر من أحد همداد أو سوء

(قوله فان عاذر به وان عاذر به)

الزير والمنع قال زير به

بالضيم زير اذا اتهمه كذا

ذكره الجوهري (قوله

ولا يتعنه) أي يطلب زكته

يقال جاني فلان متعتنا اذا

جاء يطلب زكته وأصل

العتا المشقة واستمدى عليه

الحاكم أي استعانه يقال

استعدت على فلان الايعر

فاعداني أي استعنت به

فاعاني والاسم منه العنوي

وهي المعونة قال زهير

واني لتمدني على الهم

جسره

تخبط بومال ضرور وتنفق

وصاحب الشرطة بقل أشرط

فلان نفسه لامر كذا أي

عليها وأصله قال الاصمعي

ومنه سمي اشرط لاهم

جعد ولا تسهم علامة

يعرفون بها الواحد شرطة

وشرطي وقول بو عيسد

سموا شرطة لاهم عدوا

(قوله ما تشدد دويه)

ذكر انما يشد به دين

معتلين مفتوحين

وتخفيف اليه وتسكينها

(قوله نكرات برزة وغير

برزة) أي فخره عبر

محتجة وقد ذكر (قوله

لا تترع) لا تتقرب وودع

لشوقي واجتنب اطم

وقد ذكر

أدب نهاء فان عاذر به وان عاذر به ولا يزير شاهد ولا يتعنه لان ذلك يتعمن الشهاده على وجهها
ويدهوه الى ترك القيام بتحمل الشهادة وأدائها في ذلك تنديم الحقوق

(فصل) فان كان بين تقيين حكومة فعدا أحدهما صاحب إلى مجلس الحكم وجبت عليه اجابته لقوله

تعالى انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا فان لم

يخضر فاستمدى عليه الحاكم وجب عليه أن يعديه لانه اذا لم يعديه ذلك الى ابطال الحقوق فان

استدعا الحاكم فتمتع من الحضور تقدم الى صاحب الشرطة ليحضره وان كان يتنمى بين نائب

حكومة ولم يكن عليه بينة فاستمدى الحاكم عليه فان كان الغائب في موضع فيه ما كتم كتب اليه لينظر

بينهما وان لم يكن كما جهنكا من توسط بينهما كتب اليه لينظر بينهما وان لم يكن من ينظر بينهما

لم يحضره حتى يحقق الدعوى لانه يجوز ان يكون ما يدعي ليس بحق عنده كالشفعة الجار وممن الكتاب

وقسمه خير النصارى فلا يكلفه تحمل المشقة للحضور ولا الاقضية ويختلف الحاضر في البلد حيث

قلنا انه يحضر قبل أن يحقق المدعى دعواه لانه لا مشقة عليه في الحضور فان حقق الدعوى على الغائب

أحضره لما روي ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه كتب الى المهاجرين أمية أن ابعث الى يقيس بن

مكشوح في وثاق فأحلفه خسين يميناً على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قتل دأديه ولا نالوا

تأزمه الحضور وجعل البعد طريقا الى ابطال الحقوق فان استدعا على امرأة فان كانت برزة فهي

كأرجل لانها كالرجل في الخروج للاجابات وان كانت غير برزة لم تكلف الحضور بل توكل من يتخاطب

عنها وان توجهت عليها يمين بثل الباهن يحلفه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تيس اصد على امرأة

هذا فان اعترف فارجعها فبعت من يسمع اقرارها ولم يكلفه الحضور

(باب حقة الغناء)

اذا حضر عند القاضي خصمان وادعى أحدهما على الآخر حقا يصح فيه دعواه وسأل القاضي مطالبة

أحدهم بالخروج من دعواه طالب وان لم يبدأه المطالب أحصم فقيه وجبان أحدهما له لا يجوز لذمى

مطالبته لان ذلك حق للذمى فلا يجوز اسقاطه من غير اذنه والثاني وهو الذهب انه يجوز له مطالبته

لان شاهد الحال يدل على الاذن في المطالبة فان طوالب لم يحل له أن يقرأ وينكر أو لا يقرأ ولا ينكر

فان أقر زعمه الحق ولا يحكم به الا بمطالبة المذمى لان الحكم حق له فلا يستوفيه من غير اذنه فان طالب

بالحكم حكمه عليه وان أنكر فان كان المذمى لا يعلم انه اقامة لية قلبه القاضي فمطالبة ون

كان يعلم فلان يقول ذلك وان يستوان لم تكن له بينة وكانت الدعوى في غريمه فان عانف المذمى

عاه ولا يجوز للماضي اخلافه الا بمطالبة المذمى لأنه حق له فلا يستوفيه من غير اذنه وان حلفه قبل

المطالبة لم يعتد بها لانها يمين قبل وقتها ولذمى أن يطالب باعدته لان يمين الأولى تكن يمينه وان

أسكت المذمى عن اخلافه المذمى عليه ثم أراد أن يحلفه بالدعوى المتقدمة جردا لم يسقط حقه من

اليمين ونما خرها وان قال أبرئك من اليمين سقط حقه منها في هذه الدعوى وبه نية هذه الدعوى

لان حقه لم يسقط بالبراء من اليمين فان استأنف بالدعوى ذكر المذمى عليه فله أن يجمعه لان هذه

الدعوى غير الدعوى التي أبرأه فيها من اليمين من حلف سقطت للدعوى بدوى وثوبن حجران رجلا

من حضرموت ورجلا من كندة يار رسول الله صلى الله عليه وسلم دنا الحضرمي هذه عن علي

أرض ورتهمان أبي وقال السكندى رضي وفي يدي أبرأه لاحق به نزل جى ص سنة يمسور

شاهدك أو يمينه قال انه لا يتورع عن شيء فليس لك الادلة من تمتع عن تخليته يسرعن

سبب امشاعه فان ابدأ وقال امتنع لا طرفي الحطب مهن مائة يمسور مائة قريبة ولا يهل أكثر

منها لاجمادة كثيرة فان لم يذ كر هذا الامتناع جعلناه كالأول يقضي عليه بالحق بنكوله لان الحق
اتمايقت بالاقرار أو الالينة والنكول ليس بالقرار ولا ينة فان بذل اليمين بعد النكول لم يسمع لان
بنكوله ثبت للمدعي حتى وهو اليمين فلم يجز ابطاله عليه فان لم يعلم المدعي أن اليمين صارت اليه قاله القاضي
أتحلف وتستحق وان كان يعلم أنه أن يقول ذلك وله أن يسكت وان قال أحلف ردت اليمين عليه لما
روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رد اليمين على صاحب الحق وروى أن المقداد

استقرض من عثمان مالا فتعجأ كالي عمر فقال المقداد هو أربعة آلاف وقال عثمان 'سبعة آلاف
فقال المقداد لعمري انك حلفانه سبعة آلاف فقال عمر انه أنصفك فلم يحلف عثمان فلما روى المقداد قال
عثمان والله لقد أقرضته سبعة آلاف فقال عمر لم تحلف فقال خشيت أن يوافق ذلك به قبر بلاء
فيقال بينه وبينه واختلف قول الشافعي رحمه الله تعالى في نكول المدعي عليه مع بين المدعي فقال في أحد
التولين هما بمنزلة الينة لأنه حجة من جهة المدعي وقال في القول الآخر هما بمنزلة الاقرار وهو الصحيح
لان النكول صادر من جهة المدعي عليه واليمين ترتب عليه وله فصار كإقراره فان نكل المدعي عن
اليمين سئل عن سبب نكوله والفرق بينه وبين المدعي عليه حيث لم يسأل عن سبب نكوله أن
بنكول المدعي عليه وجب للمدعي حتى في رد اليمين والقضاء فلم يجز سؤال المدعي عليه وبنكول
المدعي لم يجز لغيره حتى فيسقط بسؤاله فان سئل قد كراه امتنع من اليمين لان الينة يقيمها وصاحبها
ينظر فيفو على حقه من اليمين ولا يضييق عليه في المدعي ترك ما مارك والفرق بينه وبين المدعي عليه
حيث قلناه لا يترك أكثر من ثلاثة أيام أن يترك المدعي عليه يتأخر حتى للمدعي في الحكم له ويترك
المدعي لا يتأخر لاحقه وان قال امتنع لاني لا أختار أن أحلف حكم بنكوله فان بذل اليمين بعد
النكول لم يقبل في هذه الدعوى لانه أسقط حقه منها فان عادي مجلس آخر واستأنف الدعوى وأنكر
المدعي عليه وطلب بينه حلف فان حلف ترك وان نكل ردت اليمين على المدعي فإذا حلف حكم له لانها
بين في غير الدعوى التي حكم فيها بنكوله فان كان له شاهد واختار أن يحلف المدعي عليه جازو تنقل
اليمين الى جنبه المدعي عليه فان أراد أن يخلص مع شاهده لم يكن له في هذا المجلس لان اليمين اتقلت
عنه الى جنبه غيره فلم تعد اليه فان عادي مجلس آخر واستأنف الدعوى جاز أن يقيم الشاهد يحلف معه
لأن حكم الدعوى الأولى قد سقط وان حلف المدعي عليه في الدعوى الأولى سقطت عنه المطالبة وان
نكل عن اليمين لم يقض عليه بنكوله وشاهد المدعي لان للشاهد معنى تقوى به جنبه المدعي فلم يقض
به مع النكول من غير بين كالوث في اقسامته وهل ترد اليمين على المدعي ليحلف مع الشاهد فيه
قولان أحدهما انه لا ترد لانها كانت في جنبته وقد أسقطها وصارت في جنبه غيره فلم تعد اليه
كالمدعي عليه اذ انكسل عن اليمين فردت الى المدعي فنكل فتها لا ترد على المدعي عليه والقول الثاني
وهو الصحيح 'ماترد لأن هذه اليمين غير لاولي لأن سبب الأولى قوة جنبه المدعي بالشاهد وسبب
الثانية قوة جنبه بنكول المدعي عليه واليمين الأولى لا يحكم بها الا في المال وما يقصد به المال
والثانية يقضي بها في جميع الحقوق التي تسمى مع 'مدعوى فلم يكن سقوط احدهما موجبا لسقوط
الأخرى فن قلنا انها لا ترد بحسب المدعي عليه حتى يحلف أو يقر لانه تعين عليه ذلك وان قلنا انها ترد
حلف مع الشاهد واستحق

يفصل وان كانت الدعوى في موضع لا يمكن رد اليمين على المدعي بأن ادعى على رجل ديناً ومات
المدعي ولا وارث له غير المستدين وأنكر المدعي عليه من نكل عن اليمين ففيه وجهان ذكرهما أبو
سعيد 'لا يطغى أحدهما يقضي بنكوله لأنه لا يمكن رد اليمين على الحاكم لأنه لا يجوز أن يحلف

(قوله أن يوافق قبر بلاء)
القدر ما يقدر على الانسان
ويقضي عليه من حكم الله
السابق في عمله يقال قدر
وقدر بالفتح والاسكان
وأشد الأخفض شعر
ألا يقولوا لنواب القدر
والأمر يأتي المرء من حيث
لا يدري

والبلاء ما يصيب الانسان
من الشدة والتمب في
النفس والمال (قوله في
جنبه المدعي) جنبه بمعنى
جانب (قوله نكل عن
اليمين) قيل جين وهذب
لاقدام عليها قال فلم أنكل
من الضرب مسماها أي
أجبن ولما امتنع وقيل
كل امتنع ومنعسمى
نيد لكلا لانه يمنع المحبوس
قوله ملازمة الخصم
(الغيرم) هو أن يقدمه
يث قصده ويذهب معه
يث ذهب ولا يفرقه

(قوله لمن في البينة) طعن فيه بالقول يطعن اذا اتفق وسوجه (قوله أولى من البين الفاسرة) معناه الكاذبة وقد ذكرنا ان الفجر أصله الشئ ومنه سمي الفجر وقيل انه الميل عن التصديق للكاذب فاجروا له مال عن الصدق وقيل للثالث عن الخبر والعدل عنه فاجروا له مال عن الرشد (قوله المردك سوجهما) يحمل معنيين أحدهما أن يكون من الطرد بالتحريك وهو مزاول السيد كانه يزاول سوجه ويغسله من حيث لا يعلم والثاني يحتمل أن يكون معناه الانباع أي جعل لك أن تتبعه وتظفر زلانه ومعانيهما مطارد فالفرسان (قوله اذا انتهى اليه) أخذ المأية كالدي يقال ما أمرك أي منتهى همرك (قوله والاستحلت عليه الغضبية) يحتمل معنيين أحدهما أن يكون من الحلال ضد الحرام أي جعل لك أن تقضي عليه ولا يحرم عليك والثاني أن يكون من الحلال ضد التحليل أي قد وجب قضاء عليه وحده حلاله وبه يحزن عليه (قوله نفي منك وأجلى للمعنى) أي وضع وأبين

عن المسلمين لأن البين لا تدخلها النيابة ولا يمكن ردعها على المسلمين لأنهم لا يتعمنون فتقضى بالنكول لموضع الضرورة والثاني وهو المذهب أنه يحسن للمدعي عليه حتى يحلف أو يقر لأن الرد لا يمكن لما ذكرناه والقضاء بالنكول لا يجوز لما تقدمناه لأنه لا يمكن صدقنا في نكاحه فلا ضرر عليه في البين أو كذا فيأبى الزمان والإقرار وان أدى وصى بيننا المقل في خبره على رجل وأنكر الرجل ونكس عن البين وقيل أن يبلغ الطفل فيحلف لأنه لا يمكن رد البين على الوصي لأن البين لا تدخلها النيابة ولا على الطفل في الحال لأنه لا يصح عينه فوجب التوقص إلى أن يبلغ

(فصل) وإن كان للمدعي بينة عالة قسمت على عين المدعي عليه لأنها حجة لا حجة فيها لأنها من جهة غيره والعين حجة بينهم فيها لأنهم من جهة ولا يجوز زعم البينة ولا الحكم بها إلا بمسئلة المدعي لأنه حتى لا يستوفى إلا بالاذن فإن قال للمدعي عليه أحلفه أنه يستحق ما شهد به البينة لم يحلف لأن في ذلك طعن في البينة العادة وإن قال برأى من خلقه وأنه لم ير شي منه أو قضيت خلقه أنه لم أقضه حلف لأنه ليس في ذلك قدح في البينة وما يدعيه محتمل خلف عليه وإن كانت البينة غير عالة قاله القاضي زدني في شهودك وإن قال للمدعي بينة غائبة وطلب عين المدعي عليه أحلف لأن الغائبة كالمردومة لتعذر إقامتها فإن حلف المدعي عليه ثم حضرت البينة وطلب ما عاها والحكم بها وجب ما عاها والحكم بها لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال البينة العادة أحق من البين الفاسرة ولأن البينة كالقرار ثم يجب الحكم بالقرار بعد البين وكذلك بالبينة وإن قال بينة حاضرة ولكني أريد أن أحلفه حلف لأنه قد يكون له غرض في إخلافه بأن يترفع عن البين فيقر بوابت الحق بالقرار أقوى وأسهل من اثباته بالبينة وإن قال ليس بينة حاضرة ولا غائبة أو قال كل بينة تشهد لي فهي كاذبة وطلب أحلفه حلف ثم أقام البينة على الحق ففيه ثلاثة أوجه أحدها أنها لا تسمع لأنه كذبها بقوله والثاني أنه إن كان هو الذي استوفى بالبينة لا تسمع لأنه كذبها وإن كان غيره المستوفى بالبينة سمعت لأنه لم يعلم بالبينة فريغ قوله لا بينة لي ما عنده والثالث أنها تسمع بكل حال وهو الصحيح لأنه يجوز أن يكون ما علم وإن علم فله نسي فريغ قوله لا بينة لي ما يعتقده

(فصل) وإن قال المدعي بينة بالحق لم يجز له ملازمة الخصم قبل حضورها فتقوله صلى الله عليه وسلم شهادتك أو يمينه ليس لك إلا ذلك وإن شهد شاهدان عدلان عند الحاكم وهو لا يعلم أن له دفع البينة بالجرح قاله قسده عليك فلان وفلان وقد ثبتت عدالتهم عندى وقد أطر دتكم سوجهما وإن كان يعلم فلأن بقول ولأن يسكت فإن قال الشهود عليه بينة بغيرهما نظر فإن لم يأت بها حكم عليه لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال في كتابه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وأجعل من ادعى حقاً غائباً أي انتهى إليه فإن أحضر بينته أخذت له حقه والاستحلت عليه قضية فله نفي منك وأجلى للمعنى ولا ينظر كقولهم ثلاثة أيام لأنه كثير وفسه اضرار بالمدعي وإن قل بينة بفضه أو الإبراء مهل ثلاثة أيام فإن لم يأت بها حلف المدعي لم يقضه ولم يبرئه ثم يقضي للمدعي كراهة وله أن يلزمه إلى أن يقيم البينة بالجرح أو القضاء لأن الحق قد ثبت في الظاهر وإن شهدته هذان شهدت عدالتهم في الباطن فسال للمدعي أن يحسن الخصم لي أن يسأل عن عدلة شهود فتبين وجهان أحدهما وهو قول أبي إسحق وهو ظاهر المذهب أنه يحسن لأن طرقة واحدة وعنده استحق وشي وهو قول أبي سعيد الأصمعي أنه لا يحسن لأن الأصل براءة ذنبة وإن شرب بشعيرة حرة وسدس يحسن لي أن يأتي بشاهد آخر ففيه قولان أحدهما أنه يحسن كبحسب الجبرعة في شهود وثاني أنه لا يحسن وهو الصحيح لأجل أن ثبت جيت ويخ فاذنجل عدلهم لأن بيت تم

عندها والظاهر عدالتها وقال بواسع ان كان الحق مما يقضي فيه بالشاهد واليمين حبس قولاً
واحد الا ان الشاهد الواحد صحيح فيه لانه يحسمه

(فصل) واذا علم القاضي عدالة الشاهد أو فسقه عمل بعلمه في قبوله ورده وان علم حال المحكوم فيه
نظرت فان كان ذلك في حق الأدنى فحبه قولان أحدهما انه يجوز أن يحكم فيه بعلمه لقوله عليه
السلام للحضري شاهدك أو يمينه ليس لك الا ذلك ولا نلو كان علمه كشهادة اثنين لا تفقد
النكاح به وحده والثاني وهو الصحيح وهو اختيار المازني رحمه الله أنه يجوز أن يحكم بعلمه لما
روى أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع أحدكم هيبة الناس أن يقول في حق إذا رآه
أو علمه أو سمعه ولا نه إذا جاز أن يحكم بمشاهدة الشهود ومن قولهم على ظن فلان يجوز أن يحكم بما
سمعه أو رآه وهو على علم أولى وان كان ذلك في حق الله تعالى فحبه طريقتان أحدهما وهو قول أبي
العباس وأبي علي بن أبي هريرة أنها على قولين لحقوق الأديمين والثاني وهو قول أكثر أصحابنا أنه
لا يجوز أن يحكم فيه بعلمه قولاً واحداً لما روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لو رأيت رجلاً
على حذم أحد حتى تقوم البيعة عندي ولا نه منسوب إلى ستره ودره والليل عليه قوله صلى الله عليه
وسلم هلا ستره بشوكة ياهز الغلم يجوز الحكم فيه بعلمه

(فصل) وان سكت المدعي عليه ولم يقر ولم ينكر قال الحاكم أن أجبت والا جعلت ناكلاً والمستحب
أن يقول له ذلك ثلاثاً فان لم يجبه جعله ناكلاً وحلف المدعي وقضى له لأنه لا يخلو إذا أجاب من أن يقر
أو ينكر فان أقر فقد قضى عليه بما يجيب على المنكر وان أنكر فقد وصل انكاره بالنكول عن اليمين
فقضنا عليه بما يجيب على المنكر إذا نكل عن اليمين

(فصل) واذا تم كمال الحاكم أعجمي لا يعرف لسانه لم يقبل في الترجمة الا عدلين لأنه ثابت قول
يقض الحكم عليه فم يقبل الامن عدلين كالأقرار وان كان الحق مما يثبت بالشاهد واليمين قبل
ذلك في الترجمة وان كان مما لا يقبل فيه الا ذكرين لم يقبل في الترجمة الا ذكرين فان كان اقراراً
بالزانية قولان أحدهما انه يثبت بشاهدين والثاني انه لا يثبت الا بالربعة

(فصل) وان حضر رجل عند القاضي وادعى على غائب عن البلد أو على حاضر فهرب أو على حاضر
في البلد استقر وتضرع احضاره فان لم يكن معه ينقله يسمع دعواه لان استناعها لا يفيد وان كانت معه
بينة تسمع دعواه وسمعت بيته لألوم نسمع جعلت الغيبة والاستتار طريقاً إلى إسقاط الحقوق التي
نصب الحاكم لحفظها ولا يحكم عليه الا أن يحلف المدعي أنه لم يري من الحق لأنه يجوز أن يكون قد
حدث بعد ثبوته بالبينة إبراء أو قضاء أو حوالة ولهذا هو حرم من عليه الحق وادعى البراءة بشئ من ذلك
سمعت دعواه وحلف المدعي فاذا تضرع حضوره وجب على الحاكم أن يحلف له ويحلف عليه المدعي
وان ادعى على حاضر في البلد يمكن احضاره فحبه وجهان أحدهما انه تسمع الدعوى والبينة ويقضي
بها بعد ما يحلف المدعي لأنه غائب عن مجلس الحكم في القضاء عليه كالفائب عن البلد والمستتر في
البلد والثاني أنه لا يجوز سماع البينة عليه ولا الحكم وهو المذهب لأنه يمكن سؤاله فلا يجوز القضاء
عليه قبل السؤال كالحاضر في مجلس الحكم وان ادعى على ميت سمعت البينة وقضى عليه فان كان له
وارث كان احلاف المدعي إليه وان لم يكن له وارث فعلى الحاكم أن يحلفه ثم يقضي له وان كان على
ميت سمعت البينة وقضى عليه بعد ما يحلف المدعي لأنه تعذر الرجوع إلى جوابه فحبه عليه مع بيان
المدعي كالفائب والمستتر ونحو حكمه على الغائب ثم قسم أو على الميت ثم بلغ كان على محبته في القدر
في البينة والمعرضة بيته بيمينها على القضاء والأبراء

(قوله هيبة لناس) الهيبة
الاجلال والخفاقة وهبت
الشئ وتهين أي خفت
(قوله ولا يقبل في الترجمة
الاعدلان) يقال ترجم
كلامه اذا فسر به لسان آخر
ومنه الترجان والجمع التراجم
مثل زعفران وزعفر
ويقال ترجمان ولك أن
تضم التاء بضم الجيم فتقول
ترجمان مثل سرور وسرور
قال كاتر جان في الاباء
اتمس الجني قبض الخفي
وجلوت الشئ أظهره بعد
خفائه ولهذا سمي الصبح ابن
جلاله لأنه يجلو الاشخاص
ويظهرها من ظلم الليل

فصل ويجوز للقاضي أن يكتب إلى القاضي فبانت عنده لحكم به ويجوز أن يكتب إليه فباحكم به لينفذ لما روى الصحاح بن قيس قال كتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أورت امرأة أشيم الضبابي من ديزوجها ولأن الحاجة تدعو إلى كتاب القاضي إلى القاضي فبانت عنده ليحكم به وفباحكم به لينفذ فإن كان الكتاب فباحكم به جاز قبول ذلك في المسافة القريبة البعيدة لأن ما حكم به يلزم كل أحدهما وإن كان فبانت عنده لم يجز قبوله إذا كان بينهما مسافة لا تقصر فيها الصلاة لأن القاضي الكاتب فيجوز له أن يشهد الأصل والشهود الذين يشهدون بمقتضى الكتاب كشهود الفرع وشاهد الفرع لا يقبل مع قرب شاهد الأصل

فصل ولا يقبل الكتاب إلا أن يشهد به شاهدان وقال أبو ثور قبل من غير شهادة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتب ويعمل بكتبه من غير شهادة وقال أبو سعيد الاصطخري إذا عرف المكتوب إليه خط القاضي الكاتب وختمه جاز قبوله وهذا خطأ لأن الخط يشتمل على الختم يشبه الختم فلا يؤمن أن يزور على الخط واختم وإذا أراد أن يقرأ الكتاب أحضر شاهدين وقرأ الكتاب عليهما أو قرأ غيره وهو يسمعه والمستعان ينظر الشاهدان في الكتاب حتى لا يخالف منه شيئ وإن لم ينظر أجاز لأنهما يؤيدان ماسما وإذا واصل إلى القاضي المكتوب إليه قرأ الكتاب عليه وقالوا شاهدان هذا الكتاب كتاب فلان اليك وسعناه وأشهدناه أنه كتب اليك بما فيه وإن لم يقرأ الكتاب ولو كتبنا مسامعنا إليه وقالوا شاهدناه كتب اليك بهذا الجز لا نه ر بما زور الكتاب عليه ما وإن أنكر ختم الكتاب لم يضر لأن الموعول على ما فيه وإن أعى بعضه فإن كانا يحفظان ما فيه أو معهما نسخة أخرى شهدوا أن لم يحفظا ولا معهما نسخة أخرى لم يشهدا لأنهما لا يعلمان ما معى منه

فصل وإن مات القاضي الكاتب أو عزل جاز للكتوب إليه قبول الكتاب والعمل به لأنه إن كان الكتاب بمأخذه وجب على كل من بلغه أن ينفعه في كل حال وإن كان الكتاب بمأخذه عنده قال كاتب كشاهد الأصل وشهود الكتاب كشاهد الفرع وموت شاهد الأصل لا يمنع من قبول شهادة شهود الفرع وإن فسق الكاتب ثم وصل كتابه فإن كان ذلك فباحكم به لم يؤثر فسقه لأن الحكم لا يبطل بالفسق الحادث بعده وإن كان فبانت عنده لم يجز الحكم به لأنه كشاهد الأصل وشاهد الأصل إذا فسق قبل الحكم لم يحكم بشهادة شهود الفرع وإن مات القاضي المكتوب إليه أو عزل أو ولي غيره قبل الكتاب لأن الموعول على ما حفظه شهود الكتاب ونحوه من تحمل شهادة وجب على كل قاض أن يحكم بشهادته

فصل فإن وصل الكتاب إلى المكتوب إليه فحضر الخصم وقال است فلان بن فلان فقول قوله مع عينة لأن الأصل أنه لا مطالعة عليه فإن أقام المدعى بيته أنه فلان بن فلان فقل فلان بن فلان الآتي غير المحكوم عليه لم يقبل قوله الآن قيم البيته أن له من يشاركه في جميع ما وصف به لأن لاصل عدم من يشاركه فلم يقبل قوله من غير ينة وإن أقام ينة أن له من يشاركه في جميع ما وصف به توقف عن الحكم حتى يعرف من المحكوم عليه منهما وإذا حكم المكتوب إليه على المدعى عليه بخلق فقل المحكوم عليه أكتب إلى الحاكم الكتاب أنك حكمت على حتى لا يدعى على من فقه وجب أن أحدهما وهو قول أبي سعيد الاصطخري رحمه الله أنه يلزم لأنه لا يمكن أن يدعى عليه بدينه عليه أمانة فيبقى عنه ثانيا والثاني أنه لا يلزم لأن الحاكم لا يكتب حكمه ثم يثبت عنه وهو كتب هو متى حكم أو ثبت عنده دون المكتوب إليه

فصل ثبت عند القاضي حق بالقرار فسقه ثم شهد على نفسه بثبت عند من

(قوله لا يؤمن أن يحرف)
تحريف الكلام عن
مواضعه تغييره (قوله ختم
الكتاب) أي يجعل عليه
شيئ من شمع أو ما شاكله
ويعلم عليه بعلامته من كتاب
أو غيره وأصله عند العرب
ختم الثمن وهو وعاء الخمر
بالطين لا بالشمع
وصهاه بطوف يهودها
وبرزها وعليه ختم

الاقرار لم يثبت ذلك لانه لا يؤمن أن يسكر المقر فلهزمه الاشهاد بل يكون حجة اذا أنكر وان ثبت عنده الحق بين المدعى بعد نكول المدعى عليه فساءله المدعى ان يشهد على نفسه لم يثبت ذلك لانه لا يجزئ له المدعى غير الاشهاد وان ثبت عنده الحق بالينة فساءله المدعى الاشهاد فموجبها ان أحدهما أنه لا يجب لان له بالحق بينة فلم يلزم القاضي تجديده بينة أخرى والثاني أنه يلزمه لان في اشهاده على نفسه تعديلا لبينته وأبناها الحق والزاما لخصمه فان ادعى عليه حقا فأنكره وحلف عليه وسأله الخالف أن يشهد على براءة لم يثبت ذلك لانه لا يكون حجة في سقوط الدعوى حتى لا يطالبه بالحق مرة أخرى وان سأله أن يكتب له محض رافى هذه المسائل كلها وهو أن يكتب ما جرى وما ثبت به الحق فان لم يكن عنده قرطاس من بيت المال وليا أو المحكوم له بقرطاس لم يلزمه أن يكتب لان عليه أن يكتب وإيس عليه أن يغرم وان كان عنده قرطاس من بيت المال أو أنه صاحب الحق بقرطاس فهل يلزمه أن يكتب المحضر فيه وموجبها أحدهما أنه لا يلزمه لانه وثيقة بالحق فلهزمه كالاشهاد على نفسه والثاني أنه لا يلزمه لان الحق يثبت بالعين أو بالينة دون المحضر وان سأله أن يسجل له وهو أن يذ كر ما يكتبه في المحضر ويشهد على انفاذه ويسجل له فهل يلزم ذلك أم لا على ما ذكرناه في كتب المحضر وما يكتب من المحاضر والسجلات يكتب في نسختين أحدهما يسلم الى المحلوم له والاخرى تكون في ديوان الحكم فان حضر عند القاضي رجلان لا يعرفهما وحكم بينهما ثم سأله المحكوم له كتب محضر أو سجل كتب حضر الى رجلان قال أحدهما انه فلان بن فلان وقال الآخر انه فلان بن فلان ويحلفهما ويذ كر ما جرى بينهما ويشهد على ذلك

﴿فصل﴾ وان اجتمعت عنده محاضر وسجلات كتب على كل محضر اسم المتداعيين ويضم ما اجتمع منها في كل شهر أو في كل سنة على قسرتها وكثرتها وضم بعضها الى بعض ويكتب عليها محاضر شهر كذا وكذا من سنة كذا يسجل عليه طلبته اذا احتاج اليه وان حضر رجلان عند القاضي فادعى أحدهما أن له في ديوان الحكم حجة على خصمه فوجدها فان كان حكا حاكم به غيره لم يعمل به الا أن يشهد به شاهدان ان هذا حكم به فلان القاضي ولا يرجع في ذلك الى الخط والختم فانه يحتمل التزوير في الخط والختم وان كان حكا حاكم هو به فان كان ذا كرا للحكم به علما به عمل به وألزم الخصم حكمه وان كان غير ذا كرا لم يعمل به لانه يجوز أن يكون قد زور على خطه وختمه وان شهد اثنان عليه أنه حكم به لم يرجع الى شهادتهما لانه يشك في فعله فلا يرجع فيه الى قول غيره كالأول في فرض من فروض صلته فان شهد الشاهدان على حكمه عندنا كم آخر انما يشهدا به فان شهد شاهدان أن الاول توقف في شهادتهما لم يجز للثاني أن يتفاد الحكم الذي شهدا به لان الشهود فرع للحاكم لأول فاد توقف الاصل لم يجز للحكم شهادة المرح كالأول شاهدان على شهادة شاهد الاصل ثم شهد شاهدان ان شاهد الاصل توقف في الشهادة

﴿فصل﴾ اذا تضح الحكم للقاضي بين الخصمين فالمستحب أن يأمرهما بالصلح فان لم يعمل لم يجز ترددهما لان الحكم لازم فلا يجوز تأخيرهما من غير رضا من الحكم

﴿فصل﴾ اذا قل القاضي حكمت فلان بكذا قبل قوله لانه يملك الحكم فقبل الاقرار به كالأول للمالك الطلاق قبل اقراره به وان عزل ثم قل حكمت فلان بكذا لم يقبل اقراره لانه لا يملك الحكم فقبل يملك الاقرار به وهل يكون شاهدا في ذلك فيه وجهان أحدهما وهو قول أبي سعيد الاصطخري أنه يكون شاهدا لانه ليس فيه أكثر من أنه يشهد على فعل نفسه وذلك لا يجبر دشهاده كالأول

امرأة رضى هذا الصبي وأثنى وهو المنجب أنه لا يكون شاهدا لان شهادته بالحكم تثبت لنفسه

(قوله ومن باب القسمة)

قوله تعالى فزقوهم منه
أي اعلوهم وازرقوهم
ورزق الجند عظامهم وقولوا
لهم قولاً معروفاً قال
التفسير قولاً لا يعتدل
(قوله وان كان بينهما
أراض) قال أهل النحو
لا يجوز جمع أرض على
أراض والصاب أرضون
يفتح الراء لأن أفاضل جمع
أفضل كأجر وأحضر
وأفعل وأقال وكل ولا يجمع
فعل على أفاضل بل يجمع
على أرضين وأراض في
الجوهري أرض جمع أراض
جمع الباع (قوله فان كان في
القسمة فرد) الرد ما برده
أحد الشرعيين إلى صاحبه
إذا لم يتعادل الجوز أن يفرد
صاحب الجزء الكثير على
صاحب القليل من رد ما إذا
رجعه إليه (قوله فرد
التصديق) الفرد مصدر
فرزته شيء أفرزه فرداً
أذا عزله عن غيره وبزته
والقطعة منه فردة بالكسر
وكذلك أفرزته بالهمز
وكذلك لقينته لشيء لا ضرر
ولا ضرر وقد ذكر (قوله
صاحب المطلق) بكسر
الضاد وض وقسمي
طلق لأن ما كان مطلقاً
تصرف فيه والوقف غير
مطلق تصرف به هو
ممنوع من بيعه وهبته
والمطلق أيضاً الحلال

المدة لأن الحكم لا يكون إلا من عدل فيلحقه التهمة في هذه الشهادة فلم يقبل ويخاتم المصلحة
لأن شهادتها الرضا لا تثبت عدالة نفسها لأن الرضا يصح من غير عدل ولأن المقلب
الرضا فعل المرضع ولهذا يصح بدونها والمقلب الحكم فعل الحاكم فيكون شهادته على
فعله لم يقبل وبالله التوفيق

(باب القسمة)

تجوز قسمة الأموال المشتركة لقوله عز وجل وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين
فزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنائم بدر بنصيب
الصغار وقسم غنائم خيبر على ثمانية عشر بينهم وقسم غنائم حنين بأوطاس وقيل بالجرانة ولأن
بالشر كاحاجة إلى القسمة ليستمكن كل واحد منهم من التصرف في ماله على الكمال ويتخلص من
كثرة الأيدي وسوء المشاركة

(فصل) ويجوز لهم أن يتقاسموا بأنفسهم ويجوز أن ينصبوا من تقسم بينهم ويجوز أن يرفعوا إلى
الحاكم لينصب من تقسم بينهم ويجب أن يكون القاسم عالماً بالقسمة ليوصل كل واحد منهم إلى حقه
كإيجاب أن يكون الحاكم عالماً بالحكم بينهم بالحق فإن كان القاسم من جهة الحاكم لم يجز أن يكون قاسماً
ولا عبداً لأنه نصب لازم الحكم فلم يجز أن يكون قاسماً ولا عبداً كالحاكم لم يكن فيها تقويم جاز
قاسم واحد وإن كان فيها تقويم لم يجز أقل من اثنين لأن التقويم لا يثبت إلا باتين وإن كان فيها حرص
ففيه قولان أحدهما أنه يجوز أن يكون الخارص واحداً والثاني أنه يجب أن يكون الخارص اثنين
(فصل) فإن كان القاسم نصب الحاكم كانت أجزائه من سهم المصالح لما روي أن علياً رضي الله عنه
أعطى القاسم من بيت المال ولأنه من المصالح فكانت أجزائه من سهم المصالح فإن لم يكن في بيت المال
شيء وجبت على الشركاء على قدر أملاكهم لأنهم متعبدون بحال مشترك فكانت على قدر المال كقصة
العييد واليهام المشتركة وإن كان القاسم نصبه الشركاء جاز أن يكون قاسماً وعبد الله لم يكن لهم
أجزائه عليهم على ما شرطوا له أي بغير لهم

(فصل) وإن كان في القسمة فرد فهو بيع لأن صاحب الرد بذل المال في مقابلة ما حصل له من حق شريكه
عوضاً وإن لم يكن فيه فرد فهو قولان أحدهما أنها بيع لأن كل جزء من المال مشترك بينهما فإذا
أخذ نصف الجميع فقد باع حقه ما حصل له من حق صاحبه والقول الثاني أنها فرد التصديق وتميز
الحقين لأنها لو كانت بيعاً لم يجز تعليق على ما ترجح القرعة ولأنها لو كانت بيعاً لا فقرت إلى لفظ
التفكيك ولثبت فيها الشفعة ولما تقر بقدر حقه كالأربيع فإن قلنا أنها بيع لم يجز فيها لا يجوز بيع
بعضه ببعض كالطلب العسل الذي انقضت أجله وإتار وإن قلنا أنها فرد التصديق جاز أن قسم
المحبوب والأدهان فإن قلنا أنها بيع لم يجز أن يتفرقا من غير قبض ولم يجز قسمته إلا بأكبر
كما لا يجوز في البيع وإن قلنا أنها فرد التصديق لم يجز التفرق فيه قبضاً وتقاضاً ويجوز قسمتها
بالكيل والوزن وإن كانت بينهما مرة على شجرة فإن قلنا إن النسبة بيع لم يجز قسمتها
كما لا يجوز بيع بعضها ببعض خرصاً وإن قلنا أنها تميز الحقين فإن كانت مرة غير كرهه أو دخل لم يجز
قسمتها لأنها لا يصح فيها الخرص وإن كانت مرة أدخل وأكبر جاز لأنهم يجوزون حبساً في تركه
في ما شركاه

(فصل) وإن وقف على قوم نصف أرض وأراد أن يوقف أنية من ذلك صاحب المطلق فإن قدس
أن أنقصة بيع لم يصح وإن قلنا أنها تميز الحقين نظرت في أن يكون فيه رد فأن كان فيه رد فأن كان

من أهل الوقف جائز لانهم يتنازعون الطلق وان كان من أصحاب الطلق لم يجز لانهم يتنازعون الوقف
 (فصل) وان طلب أحد الشريكين النسيئة وامتنع الآخر نظرت فان لم يكن على واحد منهم ضرر
 في النسيئة كالجوب والادهان والنياب الغليظة وما سواها من الأرض والمواد أجبر الممتنع
 لان الطالب يريد ان يتنفع عماله على الكمال وان يتخلص من سوء المشاكلة من غير اضرار بأحد
 فوجبت اجابة ما طلب وان كان عليهما ضرر كالجواهر والنياب الرقيقة التي تنقص قيمتها بالقطع
 والريح الواحدة والبير والحمام الصغير يجبر الممتنع لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وروى
 أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اضاءة الليل لانه اتلاف مال وسفه يستحق بها الجور فلم يجبر عليه
 وان كان على أحدهما ضرر دون الآخر نظرت فان كان الضرر على الممتنع أجبر عليها وقال أبو نؤور
 رحمه الله لا يجبر الا بالنسيئة فيها ضرر فم يجبر عليها كالدخول الضرر عليهما وهذا خطأ لانه يطلب حقه
 فيه منقعة فوجبت الاجابة اليه وان كان على الطالب منه ضرر كلكوا كان له دين على رجل لا يملك
 الا ما يقضى به دينه وان كان ضرر على الطالب دون الآخر ففيه وجهان أحدهما انه يجبر لانه قسمه
 لا ضرر فيها على أحدهما فاجبر الممتنع كقولنا ان الضرر على الممتنع دون الطالب والثاني انه لا يجبر وهو
 الصحيح لانه يطلب ما لا يضر به فم يجبر الممتنع ويخاف اذا لم يكن على الطالب ضرر لانه يطلب
 ما يتنفع به وهذا يطلب ما يتضرر به وذلك سفه فلم يجبر الممتنع
 (فصل) وان كان بينهما دور أو أرض مختلفة في بعضها نخل وفي بعضها شجر أو بعضها يسقى بالسيح
 وبعضها يسقى بالناضع وطلب أحدهما أن يقسم بينهما أعياناً بالقيمة وطلب الآخر قسمة كل عين قسم
 كل عين لان كل واحد منهما له حق في الجميع فجاره أن يطلب بحقه في الجميع وان كان بينهما عشاء
 ملاصقة وأراد أحدهما أن يقسم أعياناً وطلب الآخر أن يقسم كل واحد منهما على الاخر اذ فيه وجهان
 أحدهما انهما قسم فبذ كالأرض الواحدة اذا كان فيها يوت والثاني انه يقسم كل واحدة منهما لأن كل
 واحدة على الآخر فقسم كل واحد منهما كالدور المتفرقة
 (فصل) من كان بينهما دور وطلب أحدهما أن يقسم فبعض اهلوا أحدهما والسفل للآخر وامتنع الآخر
 لم يجبر الممتنع لان له ما يتابع العرصة في النسيئة ولهذا لو كان بينهما عرصة وطلب أحدهما النسيئة وجبت
 قسمة ولو كان بينهما عرصة فطلب أحدهما النسيئة لم يجز ولا يجوز أن يجعل التابع في النسيئة متبوعاً
 (فصل) وان كان بين ملكهما عرصة حائط فارد أن تقسم طولاً فيجعل لكل واحد منهما نصف
 الطول في كل عرض وانفق عليه جائز وان طلب أحد هما ذلك وامتنع الآخر أجبر عليها لانه لا ضرر
 فيها وان أراد اقسمتها عرضاً في كل طول وثق عليه جائز وان طلب أحدهما وامتنع الآخر ففيه وجهان
 أحدهما انه لا يجبر لانه لا يدعيه قرعة لانه اقصر بينهما عاصراً بما مال كل واحد منهما الى ناحية
 ملك الآخر ولا يتنفع به وكل قسمة لا تدخنها قرعة لا يجبر عليها كالقسمة التي يفارده والثاني وهو
 الصحيح انه يجبر عليه لانه ملك مشترك يمكن كل واحد من الشريكين ان يتنفع بحصة ادا قسم فبذ
 عن نفسه كقولنا ان يقسمها طولاً كان بينهما حائط فارد قسمة نظرت فان أراد اقسمة
 طولاً في كل عرض فارد قسمة عرضاً في كل طول وثق عليها جائز وان طلب
 أحدهما من نفسه لا يجبر لان ذلك لا ينفذ
 (فصل) وان كان بينهما أرض مختلفة لاجل بعضه عمر وبعضه شوب وبعضه أقوى وبعضها

(قوله يسقى بالسيح) هو
 الماء الجاري على وجه
 الارض وقد ذكر في الزكاة
 والناسخ البعير الذي يسقى
 عليه ولا ياتي ناضعة وسانية
 والناضع الذي ينضح على
 البعير اي يسوق السانية
 ويسقى بخلاف غيره (قوله)
 وان كان بينهما عشاء
 أراد ذلك كالكين متلاصقة
 متوالي البناء قل الجوهري
 اعطاء كل شيء يستند
 حوله من البناء وغيره
 كاعطاء الحوض وهي
 حجارة تصب حول
 شفيره واهلها سميت
 عضاب من هذا البناء
 ويقال عضاب نخل اذا
 كانت متعلقة بمساوية
 والعرصة هي ساحة فارغة
 لانباء فيها بين الدور والجمع
 العراض والعرصة متوالاة
 معروف وهو الجدار يسمى
 حائطاً لانه يحيط بمعدونه

ضعيف أو بعضها شجر أو بناء أو بعضها يابس أو بعضها يسقي بالسبح وبعضها بالناضح نظرت فان
أمكن التسوية بين الشريكين في جبهه ورديته بان يكون الجيد في مقدسها والردى في مؤخرها فاذا
قسمت بينهما نصفين صار الى كل واحد منهما من الجيد والردى مثل ما صار الى الآخر من الجيد
والردىء فطلب أحدهما هذه القسمة أجبر الآخر عليها لانها كالارض المتساوية الاجزاء في السكن
التسوية بينهما فيها وان لم تكن التسوية بينهما في الجيد والردى بان كانت العمارة أو الشجر أو البناء
في أحد النصفين دون الآخر نظرت فاذا أمكن أن يقسم قسمة تعدل بالقيمة بان تكون الارض
ثلاثين جوبوا تكون عشرة جوب من جبهه ها بقيمة عشرين جوبيا من رديتها فعدالى ذلك أحد
الشريكين وامتنع الآخر ففيه قولان أحدهما انه لا يجبر الممتنع لتعذر التساوى في القعر وتوقف
القسمه الى ان يراضيا والقول الثاني انه يجبر لوجود التساوى بالتعديل فلى هذا في أجرة القسم وجهان
أحدهما انه يجب على كل واحد منهما نصف الاجرة لانها بتساوى في أصل الملك والثاني انه
يجب على صاحب المشرقة ثلث الاجرة وعلى صاحب العشر ثلثها لتفاضلها في الأخوة بالقسمة
وان أمكن قسمته بالتعديل وقسمه الرد فعدا أحدهما الى قسمة التعديل ودعا الآخر الى قسمة الرد
فان قلنا ان قسمة التعديل يجبر عليها فقول قول من دعا اليه لان ذلك مستحق وان قلنا لا يجبر وقف
الى ان يراضيا على احدهما

(فصل) وان كانت بينهما أرض مزروعة وطلب أحدهما قسمة الارض دون الزرع وجبت القسمة
لان الزرع لا يمنع القسمة في الارض فلم يمنع وجوبها كالقماش في الدار وان طلب أحدهما قسمة
الارض والزرع لم يجبر لان الزرع لا يمكن تعديله فان يراضيا على ذلك فان كان بذرا لم يجز قسمته لانه
مجهول وان كان قد ظهر فان كان مألارا بابه كالتصميل والقطن جاز لانه معلوم شاهد وان كان قد
انقضى فيه الحب لم يجز لاننا قلنا ان القسمة يبع لم يجز لانه يبع أرض وطعام بأرض وطعام ولا قسمة
مجهول ومعلوم وان قلنا ان القسمة فرز التمييز لم يجز لانه قسمه مجهول ومعلوم

(فصل) وان كان بينهما عبيد أو ماشية أو أخشاب أو ثياب فطلب أحدهما قسمتها أعياها وامتنع
الآخر فان كانت متفاضلة لم يجبر الممتنع وان كانت متماثلة ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي العباس
وأبي اسحق وأبي سعيد الاصطخري انه يجبر الممتنع وهو ظاهر المذهب لانهما متماثلان والثاني وهو
قول أبي علي بن خنبر وأبي علي بن أبي هريرة انه لا يجبر الممتنع لانها أعيان مختلفة فلم يجبر على
قسمتها أعيانا كالردى المتفرقة

(فصل) وان كان بينهما منافع فأرادا قسمتها مهايأة وهو ان تكون العين في يد أحدهما مدته
في يد الآخر مثل تلك المدعج لان المنافع كالأعيان فجاء قسمتها كالأعيان وان طلب أحدهما وامتنع
الآخر لم يجبر الممتنع ومن أعياها بنان حتى فيموجها آخر انه يجبر كما يجبر على قسمة الأعيان وصحيح
انه لا يجبر لان حتى كل واحد منهما جاهل فلا يجبر على تأخيرها مهايأة ويخاف الأعيان قلة لا تأخر
بالقسمة حتى على واحد فاذا دعا مدته اختص كل واحد منهما بمنفعة مدته البتة وان كان يحتاج الى
انفقة كالعبد والبهيمة كانت نفقته على من يستوفي منفعته وان كسب العبد كسبه مدته في مدته
أحدهما كان لمن هو في مدته وهل تدخر فيها لا كسب مدته كمنفعة وتركز وحية ولو صدق فيه
قولان أحدهما انها تدخل فيها لانها كسب فاشبهه بناتد وان في ثم لا تدخر فيها لان نية
بيع لانه يبيع حقه من الكسب في أحد اليومين بحقه في يوم الآخر ويبيع لا يدخر فيه الا يقدر
على تسليمه في العادة والتأخر لا يقدر على تسليمه في لعدة فمدخل فيه فعلى هذا يكون بينهما

(قوله وان أراد قسمتها
مهايأة) المهايأة أصلها
الاصلاح وهيأت الشيء
أصلحته وهي مقابلة من
ذلك فاذا اتصل بالحق هذه
القسمة قيل تهايا مهايأة
والجرب قد كرونا
ان الشريك ما يتركه للميت
ترافعا من الترك

﴿فصل﴾ وينبغي القاسم أن يحصى عدأهل السهام ويعدل السهام بالاجزاء أو بالقيمة أو بالرد فان تساوى عددهم وسهامهم كشلالة بينهم أرض ثلاثا قلأن يكتبك الاسماء ويخرج على السهام ولأن يكتب السهام ويخرج على الاسماء فان كتب الاسماء كتبها في ثلاث رقاع في كل رقعة اسم واحد من الشركاء ثم يأمر من لم يحضر كتب الرقاع والبنفقة أن يخرج رقعة على السهم الاول فن خرج اسمه أخذه ثم يخرج على السهم الثاني فن خرج اسمه أخذه وتعين السهم الثالث للشريك الثالث فان كتب السهام كتب في ثلاث رقاع في رقعة السهم الاول وفي رقعة السهم الثاني وفي رقعة السهم الثالث ثم يأمر باخراج رقعة على اسم أحد الشركاء فأى سهم خرج أخذه ثم يأمر باخراج رقعة على اسم آخر فأى سهم خرج أخذه الثاني ثم تعين السهم الباقي للشريك الثالث وان اختلفت سهامهم فان كان لواحد السدس والاخر ثلث وثلثا النصف قسمها على أقل السهام وهو السدس فبيع عملها أسداسا ويكتب الاسماء ويخرج على السهام فيأمر أن يخرج على السهم الاول فان خرج اسم صاحب السدس أخذه ثم يخرج على السهم الثاني فان خرج اسم صاحب الثلث أخذ الثاني والقي عليه لان له سهمين وتعين الباقي لصاحب النصف وان خرجت الرقعة الاولى على اسم صاحب النصف أخذ السهم الاول والثاني يليان وهو الثاني وثالث ثم يخرج على السهم الرابع فان خرج اسم صاحب الثلث أخذه والسهم الذي يليه وهو الخامس وتعين السهم السادس لصاحب السدس وانما قلنا انه يأخذ مع الذي يليه لينتفع بما يأخذه ولا يستضر به ولا يخرج في هذا القسم السهام على الاسماء لالاول فقلنا ذلك ربما خرج السهم الرابع لصاحب النصف فيقول أخذه وسهمين قبله ويقول الآخرون بل نأخذ وسهمين بعده فيؤدى الى الخلاف والخصومة

﴿فصل﴾ وانما ارتفاع الشريكان الى الحالكوسألاه أن ينصب من يقدم بينهما فقسم قسمة اجبار لم يعتبر زنى اشركا لم يلزم لم يعتبر اتراضى في ابتداء القسمة لم يعتبر بعد خروج القرعة فان نصب شريك كان قسما يقدم بينهما فله مصوص أنه يعتبر اتراضى في ابتداء القسمة وبعد خروج القرعة ولا في رجلين حكما لا يلزم حكم بينهما ففيه قولان أحدهما أنه يلزم الحكم ولا يعتبر رضاهما والثاني أنه لا يلزم الحكم الا برضاهما والقاسم ههنا بمنزلة هذا الحالك لانه نصيبه الشريكان فيكون على قولين أحدهم وهو مصوص أنه يعتبر الرضى بعد خروج القرعة لانه لما اعتبر الرضى في الابتداء اعتبر بعد خروج القرعة والثاني أنه لا يعتبر لان القاسم يجتهد في تعديل السهام والاقرار فلم يعتبر اتراضى بعد حكمه كالحكم وان كان في نفسه قد خرجت القرعة لم يلزم الا بالتراضى وقال أبو سعيد الاصطخري يزم من غير اتراضى كقسمة لاجبر وهذا خطأ لان في قسمة الاجبار لا يعتبر الرضى في الابتداء وههنا يعتبر بعد اتراضى

﴿فصل﴾ ان القاسم رضا ثم ادعى أحدهم عطف فن كان في قسمة اجبار لم يقبل قوله من غير بينة لان قسمة كل واحد فريضة دعوى عطف من غير بينة كالحاكم فان أقاله البينة على اطلت نقضت القسمة وان كان في قسمة اختيار بطرت من قسمة نفسه من غير قسمة لم يقبل قوله لانه رضى بخصمته فصدور منه بينة لتبيل خولته فيكون رضى دون حبه فضا وان قسم بينهما قاسم اخصيه من قبله لم يقتضى اتراضى وسخروج قرعة تقبل دعواه لانه رضى بأخذ الحق فضا وان قاله أنه لا يقتضى اتراضى وسخروج قرعة فهو كقسمة لاجبر ولا يقبل قوله لانه بينة فان كان في قسمة رضى يقبل قوله على ذهب وعلى قول أبي سعيد لا يقتضى اتراضى فهو كقسمة لاجبر فليقبل قوله لا بينة

(فصل) وان تنازع الشريكان بعد القسمة في بيت في دار اقتسماها قديم كل واحد منهما على سهمه ولم يكن له بيت تحالفا وتعضت القسمة كل فلانا في المتبايعين وان وجد أحدهما بمصارا ليعينها فله الفسخ وكل فلانا في البيع

(فصل) اذا اقتسما أرضا ثم استحق بمصارا لحد هاتين يمينته نظرت فان استحق منهما من نصيب الآخر أميتت القسمة وان لم يستحق من حصته الآخر منه بطلت القسمة لان لمن استحق ذلك من حصته أن يرجع في سهم شريكه واذا استحق ذلك عادت الاشاعة اذا استحق جزء مشاع بطلت القسمة في المستحق وهل تبطل في الباقي فيعوجهان أحد هما وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه يبيى على تفرق الصفقة فان قلنا ان الصفقة لا تفرق بطلت القسمة في الجميع وان قلنا انها تفرق صحت في الباقي والثاني وهو قول أبي إسحق ان القسمة تبطل في الباقي قول واحد لان القدم من القسمة تميز الحقلين ولم يحصل ذلك لان المستحق صار شريك لكل واحد منهما فبطلت القسمة

(فصل) اذا قسم الوارثان التركة ظهر دين على الميت فانه يبنى على بيع التركة قبل قضاء الدين وفيه وجهان ذكرناهما في التعليل فان قلنا ان القسمة تميز الحقلين لم تنقص القسمة وان قلنا انها بيع ففي قضاء وجهان والله أعلم

(باب الدعوى والبنات)

لا تصح دعوى مجهول في غير الوصية لأن القصد بالحكم فصل الحكومة والالتزام الحق ولا يمكن ذلك في المجهول فان كان المدي ديناً ذكر الجنس والتوقع والصفة وان كان عيناً بآلية ذكر صفتها وان ذكر قيمتها كان أحوط وان كانت العين التامة فان كان هاملاً ذكر صفتها وان ذكر التقيمة كان أحوط وان لم يكن هاملاً ذكر قيمتها وان كان المدي سيقاً على أو جاساً على فان كان بغضة قومه بالذهب وان كان بالذهب قومه بالغضة وان كان محلي بالذهب والغضة قومه بما بينهما وان كان المدي مالا عن وصية جازان بدعي مجهول لان بالوصية ملك المجهول ولا يلزم في دعوى المال ذكر السبب الذي ملكه لان أسبابه كثيرة فيبقى معرفته بكل درهم فيه وان كان المدي قتلاً لزمه ذكر صفته وأنه محمداً وخطاً وأنه نفرد به وأشار فيه غيره وبذلك صفة العمد لان القتل لا يمكن تلافيه فاذا لم يبين لم يؤمن أن يقتضيه لا يجب فيه القصاص وان كان المدي نكاحاً فقد دللنا في رجعة الله لا يسمع حتى يقول نكحتنا بولي وشاهدین ورضاها فمن أعادها من قال لا يشترط لانه دعوى ملك فلا يشترط فيه ذكر السبب كدعوى المال ومقال الشافعي رجعة الله ذكره على سبيل الاستصحاب كما قال في امتحان الشهود اذا رتاب بهم ومنهم من قال ان ذلك شرط لانه مني على الاحتياط وتتعلق الخوبة بجنسه فشرط في دعواه ذكر الصفة كدعوى القتل ومنهم من قال ان كان بدعي ابتداء النكاح لزمه ذكره لانه شرط في الابتداء وان كان بدعي استدامة النكاح لم يشترط لانه ليس بشرط في الاستدامة وان ادعت امرأة على رجل نكاحاً فان كان مع النكاح حق فدعيه من مهر أو نفقة سمعت دعواها وان لم تدع حقاسواه فقيم وجهان أحدهما انه لا تسمع دعواها لان النكاح حق تزوج على المرأة فاذا ادعت للمرأة كان ذلك قراراً والقرار لا يقبل مع انكاره لقره كما أقرت له بدار والثاني انه تسمع لان النكاح يتضمن حقوقاً فصحت دعواها فيه وان كان لدعي بيعاً أوجارة فقيه ثلاثة وجهان أحدهما انه لا يقتر إلى ذكر شروطه لان المصعوبة مرفقة بفقره ذكر شرطه كدعوى المال والثاني انه يقتر إلى ذكر شروطه لانه دعوى عقد فالتقري إلى ذكر شروطه كالنكاح واشتات انه ان كان في غير الجزية فلم يقتر لانه لا يتصد به غير المال وان كان في جارية

(قوله بزمشاع) من

أشمت التجرياً ذهت فميو

شائع في الناس لا يملك

واحد دون واحد كذلك

الشئ للمشاع بين الشركاء

لا يختص به واحد دون

واحد ولا كسابة للتأدرة

التي تشكو لعدم وجودها

في كل حين

(ومن باب الحموى

والبنات)

المدي في اللغة كل من

ادعي نسباً أو علماً أو ادعي

ملك شئ نوزع فيه أو لم

يذرع ولا يقال للشرع

مدح الا اذا نازع غيره

وسميت البينة بينة وهي

الشهود لانهما بينان عن الحق

وتوابعه بعد شفاعة من بان

الشئ اذا ظهر وابتنى ظهره

وتبين في ظهوره وضع (قوله

امتحان الشهود) وهو

اختبارهم بحسن الشئ

وامتحنته أي اختبرته

والامم الحقة وأهلهم من

عنت البئر ثم اخذوا أخرجه

زبائها وطبها

اقتصر لانه يتك به الوطء فاشبه التكاثر وما لم يترك في الدعوى ولم يترك سألها الحكم عنه ليدكره
فتغير الدعوى معلومة فيمكن الحكم بها

(فصل) وان ادعى عليه مالا مضافا الى سببه فان ادعى عليه انما اقتضه أو أنقلب عليه فقال ما أقرضني
أوما ألتفت عليه صح الجواب لانه ما جاب عما ادعى عليه وان لم يتعرض لما ادعى عليه بل قال لا يستحق
على شيأ صح الجواب ولا يكف انكار ما ادعى عليه من القرض أو الألف لانه يجوز أن يكون قد
أقرضه وأنقلب عليه ثم فشاها أو أبرأ منه فان أنكره كان كاذبا في انكاره وان أقر به لم يقبل قوله لانه
فشاها أو أبرأ منه فيستضر به وان أنكر الاستحقاق كان صادقا ولم يكن عليه ضرر

(فصل) وان ادعى على رجل ديناً في ذمته فأنكره ولم تكن بينه والقول قوله مع بينه لما روي ابن
عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن الناس أعطوا بدعواهم لدمى الناس من
الناس دماء باس وأموالهم لكن العيين على المدعى عليه ولأن الأصل براءة ذمته لجعل القول قوله وان
ادعى عينا في بدعه فأنكره ولا بينة للقول قوله مع بينه لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في قصة
الحضري ولكني شاهدك أو بينه ولأن الظاهر من الاستدلال بقول قوله وان تداعيا عينا في
بدعه ولا بينة فتأويل جعل المدعى بينهما مفسد لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في قصة
تداعيا لئلا يس لاحدهما بينة فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ولا بد لكل واحد منهما على
نصفها فكان القول فيه قوله كولو كانت العين في بدأ أحدهما

(فصل) وان تداعيا عينا واحدهما بينة وهي في بدعهما أو في بدعهما أو في بدعهما أحدهما
لهما بينة لقول النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو بينة فلما بالحكم بالشهادة ولأن البينة حجة مصرحة في
أبواب البينة لا تهمة فيها ولا تستعمل إلا في غير ما هو الذي يقو بها هو العيان وهو منهم فيها فقدمت البينة
عليها وان كان لكل واحد منهما بينة فطرت فان كانت العين في بدأ أحدهما قضى لمن له البينة من غير
بين ومن له البينة من كل لا يقضى أحدهما ليدمن غير بين لان بينته تعارضها بينة المدعى فتسقطها
ويبقى له البينة لا يقضى به من غير بين والمنصوص أنه يقضى لمن غير بين لان مصدق بينة معها
ترجيح وهو لا يدمع آخر بينة لا ترجيح معها والخبان اذا تعارضتا ومع أحدهما ترجيح قضى بالتي
معهما الترجيح كالخبرين اذا تعارض ومع أحدهما قيس وان كانت العين في بدأ أحدهما فأقام الآخر
بينة فقضى له وسلمت العين اليه ثم قام صاحب البينة بها له نفس الحكم ووردت العين اليه لانا حكمنا
لآخر ضمنا نه لا بينة قلنا في بينة بان نه كنه له يدو بينة فقدمت على سنة الآخر

(فصل) وان كان لكل واحد منهما بينة وعين في بدعهما أو في بدعهما أو في بدعهما أحدهما
تعارضت بينة وفيهما قولان أحدهما نه اسقطان وهو الصحيح لانهم سجتان تعارضتا لا مزية
لاحدهما على الآخر فتسقط كل عين في الحد فلهذا يكون الحكم فيه كولو تداعيا ولا بينة لواحد
منهم جزائي في ثمنه يستعد لان وفي كيفية الاستعداد ثلاثة أقوال أحدها انه يوقف الامر الى أن
يتشافف ويصطالحا لان أحدهما صدقة والآخر كاذبة ويرجى معرفة الصادقة فوجب التوقف
كلها فإذا رجحوا رجحوا من أحدهما بعد الآخر ونسأح من بينهما وانما انه قسم بينهما لان البينة حجة
كاليد ولو استوفى اليد قدم بينهما فكذلك اذا استوفى البينة والثلاث له قرض بينهما في خرجته
"قرعة حكمه لانه لا مزية لاحدهما على الآخر فوجب التقدير بالقرعة كالزوجة اذا أراد الزوج
سفر أحدهما

(فصل) وان كانت بينة أحدهما شديدة وبينه الآخر رخصة وكثر فقه منه لرضتان وفيهما

(قوله ترجيح) مأخوذ من
رجحان الميزان ورجح
يشلان اذا كنت أرزن
منه وقوم مرجع في الحلم
ومعناه أن يكون إحدى
الخبين أقوى بزيادة شيء
ليس في الأخرى

القولان لان الاثنين مقدران بالشرح فكان حكمهما وحكم ما زاد سواء وان كانت احدى البيتين اعدل من الاخرى فهما متعاضدان وفيهما القولان ولا تنهما مساويان في اثبات الحق وان كانت بيته احدى هما شاهدين وبيته الآخر شاهدا واصرأتين فهما متعارضتان وفيهما القولان لانهما يتساويان في اثبات المال وان كانت بيته احدى هما شاهدين وبيته الآخر شاهدا ويمينا فيه قولان احدى هما متعارضتان وفيهما القولان لانهما يتساويان في اثبات المال والقول الثاني انه يقتضى لمن له الشاهدان لان بيته يجمع عليها وبيته الآخر يختلف فيها

(فصل) وان كانت العين في يد غيرهما فشهدت بيته احدى هما بأنه ملك لمن سنة وشهدت بيته الآخر انه ملك لمن سنتين ففيه قولان قال في البويطى هما سواء لان التصديقات الملك في الحال ومعلمساويان في اثبات الملك في الحال والقول الثاني ان التي شهدت بالملك للتقدم اولى وهو اختيار الزنى وهو الصحيح لانها افردت باثبات الملك في زمان لا يبارضها فيه البيته الاخرى واما اذا كان الشيء في يد احدى هما فان كان في يد من شهد به بالملك المتقدم حكم له وان كان في يد الآخر فقد اختلف اهلها بنافه فقال أبو العباس رحمه الله بنى على القولين في المسئلة قبلها ان قلنا انهما يتساويان حكم لصاحب اليد وان قلنا ان التي شهدت بالملك المتقدم تقدم قدمت ههنا ايضا لان الترجيع من جهة البيته اولى من الترجيع باليد ومن اهلنا من قال يحكم به لمن هو في يده قول واحد لان اليد الموجودة اولى من الشهادة بالملك المتقدم واما اذا اندا اعباد اية واقام احدى هما بيته انهما ملكه تجت في ملكه واقام الآخر انها دابته ولم يذكر النتائج فدلنا اختلف اهلنا فيه فقال أبو العباس الحكم فيه كالحكم في الشهادة بالملك المتقدم وفيها قولان لان الشهادة بالنتائج كشهادته بالملك المتقدم وقال أبو اسحق يحكم لمن شهد له البيته بالنتائج قول واحد لان بيته النتائج تنفي ان يكون الملك لغيره والبيته بالملك المتقدم لا تنفي ان يكون الملك قبل ذلك لغير المشوذه

(فصل) اذا دعى رجل دارا في يد رجل واقام بيته ان هذه الدار كانت في يده اوفى ملكه امس فقد نقل المزني والربع انه لا يحكم به هذه الشهادة وحكى البويطى انه يحكم بها فقال أبو العباس فيها قولان احدى هما لا يحكم بذلك لانه ثبتت بالبيته ان الدار كانت له والظاهر قراء الملك والقول الثاني انه لا يحكم بها وهو الصحيح لانه ادعى ملك الدار في الحال وشهدت له البيته بما يدعيه فلم يحكم بها كقول ادعى دارا فشهدت له البيته بدار اخرى وقال أبو اسحاق لا يحكم بها قول واحد وما ذكره البويطى من تخريجه

(فصل) وان ادعى رجل على رجل دارا في يده واقربها لغيره نظرت فان صدقه المقر له حكم له لانه مصدق فيافي يده وقد صدقه المقر له حكم له وتنقل الخصومة الى المقر له فان طلب المدعى عين المقر له لا يعلم انهما ففيه قولان بناء على من اقر بشئ في يده لغيره ثم اقر به لآخر وفيه قولان احدى هما يلزمه ان يقرم لثاني والثاني لا يلزمه فان قلنا يلزمه ان يقرم حلف لانه يخاف ان يحلف فيقره في يقرم له وان قلنا لا يلزمه لم يحلف لان خاف من اليمين فقررت في لم يلزمه شئ فلا تدعى تحفه وان كذبه انقره ففيه وجهان احدى هما وهو قول أبي العباس انه يأخذها الحاكم ويحفظها الى ان يجد صاحبها لان التمس في يده لا يدعيها والمقر له اسقط اقراره بالتكذيب وليس للمدعى بيته فله يبق لان يحفظها الحاكم كالنائب الضال والثاني وهو قول أبي اسحق انه يسلم الى المدعى لانه ليس ههنا من يدعي غيره وهذا خطأ لانه حكم بمجرد الدعوى وان اقر بها الغائب ولا بيته وقب الامر في ان يقدم الغائب لان الذي في يده لا يدعيها ولا بيته قضى بها فوجب توقفه فان طلب المدعى عين المدعى عليه لا يقرم له فلي ما ذكره من القولين وان كان للمدعى بيته قضى له وهل يحتاج الى ان يسمع بيته فيه وجهان احدى هما انه يحتاج ان يسمع من البيته لانه حكمه بما يقرر المدعى عليه ثم مذهبنا ولا يجوز قضاء

بالينة على الغائب من غير بين والثاني وهو قول أبي اسحق انه لا يحتاج أن يحلف لانه قضاء على الحاضر وهو المدعى عليه وان كان مع المدعى عليه ينة ماله ثب قلنصوص أنه يحكم بينة المدعى وتسلم اليه ولا يحكم بينة المدعى عليه وان كان معها بدلان بنة صاحب اليد بما يقضى به اذا أقامها صاحب الملك أو وكيله والمدعى عليه ليس بمالك ولا هو وكيل الملك فلم يحكم بينته وحكي أبو اسحق رحمه الله عن بعض أصحابنا أنه قال ان كان المقر للغائب يدعى ان الدار في يده ودية أو عار ية لم يسمع بينته وان كان يدعى انها في يده بآجرة سمعت يستوفى بها لانه يدعى لنفسه حقا فسمعت بينته فيصبح الملك للغائب ويستوفى بها حقه من المقتة وهذا خطأ لانه اذا لم تسمع البينة في اثبات الملك وهو الأصل فلان لا تسمع لاثبات الاجارة في فرع على الملك أول وان أقر بها مجهول فقد قال أبو العباس فيه وجهان أحدهما أنه يقال له اقرارك لمجهول لا يصح فأما أن تقر بها المعروف أو تدعيها للغيبك أو تجعلك ناكلا ومحلف المدعى وقضى له الثاني أنه يقال له اما أن تقر بها المعروف أو تجعلك ناكلا ولا يقبل دعواه لنفسه لانه باقراره لغيره نفي أن يكون الملك له فم تقبل دعواه به

(قوله وهذه البينة)
شدد القيد وهو واحد
في المجلس

(فصل) اذا ادعى جارية وشهدت البينة أنها ابنة أمته لم يحكم لها بها لانها قد تكون ابنة أمته ولا تكون لبيان تلدها في ملك غيره ثم ملك الامتدونها فتكون ابنة أمته ولا تكون له وان شهدت البينة أنها ابنة أمته ولم تنه في ملكه فتدعى الشافعي رحمه الله حكمت بذلك وذكر في الشهادة بالملك المتقدم قولين فنقل أبو العباس جواب تلك المسئلة الى هذا وجعلها على قولين وقال سائر أصحابنا يحكم بها ههنا قول واحد اوجاهه على قولين وان تفرق بينهما ان الشهادة هناك باصل الملك فم تقبل حتى يثبت في الحال والشهادة ههنا بنجام الملك وان حدث في ملكه فم يقتصر الى اثبات الملك في الحال وان ادعى غزلا وطيرا أو آجرا وأقام البينة ان الغزل من قطعه والصيد من بيضه والآجر من طينه قضى له لان الجميع عين ماله وانما تعبرت بصفته

(فصل) اذا ادعى رجل أن حده دار ملكه من سنتين وأقام على ذلك بينة وادعى آخوه ان يتاعها منه منذ سنتين وأقام على ذلك بينة قضى بينة الاتباع لان بينة الملك شهدت بالملك على الاصل وبينة الاتباع شهدت بامرحاض خفي على بينة الملك فقدمت على بينة الملك كما تقدم بينة الجرح على بينة التعديل

(فصل) وان كان في يد رجل دار وادعى رجل أنه ابتاعها من زيد وهو ملكها وأقام على ذلك بينة يحكم لانه يتاعه من ماله وان شهد له البينة أنه ابتاعها منه وسلها اليه حكم له لانه لا يسلم الا ما يملكه وان شهدت له ببتاعه لم يملكه ولا تسليم لم يحكم بهذه الشهادة ولم تؤخذ الدار من هي في يده لانه قد يبيع الانسان ما يملكه وما يملكه فلا زال يده صاحب اليد

(فصل) وان كان في يد رجل دار فباعها رجل وأقام البينة له أجرا همن هي في يده وأقام الذي في يده دار بينة همنه قسمت بين الزوجين لان البينة لم تستأجره في ملك المورح وبينه وليس للبينة شجر لا اشتغافته بركلو كانت في يده دار وادعى رجل أمه لغصه عليها لدى هي في يده وأقام البينة يحكم له لغصه وبينه

(فصل) وان تدعى رجل دار في شقة هذا لاجل هذا وان ان الذي في يده الدار غصبه عيه وشبهه بداره من ان تدعى لغيره فم قضى له بغيره لانه بينة غاصب وقرارا صاحب لا يحل حكمه بغيره

مسألة دد مدعى رجل بنة من دون وده تمن وأقام على ذلك بينة وادعى آخوه

ابتاعها منه وقد هلك الثمن وأقام على ذلك منه وتاريخ أحد هاتين رمضان وتاريخ الآخر في شوال فقصي لمن
 ابتاعها في رمضان لأنه ابتاعها وهي في ملكه والذين ابتاعها في شوال ابتاعها بفساد مال الملك عنها وإن
 كان تاريخها واحدا أو كان تاريخها مطلقا وتاريخ أحد هاتين مطلقا وتاريخ الآخر مؤرخا فإن كانت
 الدار في يدها فقصي له لأن معه يدها وإن كانت في يدها بالبيع تعارضت البيعتان وفيهما قولان
 أحدهما أنها ليست بعتان والثاني أنها ليست بعتان فإن قلنا أنها ليست بعتان رجوع إلى البيع فإن أنكرها
 حلف لكل واحد منهما بما عينا على الأفراد وقضى له وإن أقر لأحد هاتين حلف إليه وهل يحلف للآخر
 فيه قولان وإن أقرهما جعلت طما نصفين وهل يحلف كل واحد منهما للآخر على النصف الآخر على
 القولين وإن قلنا أنها ليست بعتان نظرت فإن صدق البائع أحد هاتين ففيه وجهان أحدهما وهو قول
 أبي العباس أنها تجعل لمن صدق البائع لأن الدار في يده فإذا أقر لأحد هاتين فقد نقل يده إليه قسميه
 يدونه وقال أكثر أصحابنا لا يرجع بقرار البائع وهو الصحيح لأن البيعتين اتفقتا على إزالة ملك
 البائع واسقاط يده فعل هذا يرفع بينهما في أحد الأقوال ويقسم بينهما في الثاني فيجعل لكل واحد
 منهما نصف الدار بنصف الثمن الذي ادعى أنه ابتاع به ولا يبيح القول بالوقف لأن العقود لا توقف

﴿فصل﴾ وإن ادعى رجل أنه ابتاع هذه الدار من زيد وهو على ما هو عليه الثمن وأقام عليه يده وادعى
 آخر أنه ابتاعها من عمرو وهو على ما هو عليه الثمن وأقام عليه يده فإن كانت في يدها جني أو في يدها أحد
 البائعين وقلنا على المذهب الصحيح أنه لا يرجع البيعة بقول البائع تعارضت البيعتان وفيهما قولان
 أحدهما أنها ليست بعتان والثاني أنها ليست بعتان فإن قلنا أنها ليست بعتان رجوع إلى من هو في يده فإن
 ادعاه لنفسه فاقبوله وله وجهان لكل واحد منهما وإن أقر لأحد هاتين حلف إليه وهل يحلف للآخر فيه
 قولان وإن أقرهما جعل لكل واحد منهما نصفه وهل يحلف للآخر على النصف الآخر على القولين
 وإن قلنا أنها ليست بعتان أقرع بينهما في أحد الأقوال ويقسم بينهما في القول الثاني فيجعل لكل
 واحد منهما النصف بنصف الثمن الذي ادعى أنه ابتاعه ولا يبيح الوقف لأن العقود لا توقف

﴿فصل﴾ وإن كان في يد رجل دار فادعى زيد أنه ابتاعها منه بألف وأقام عليه يده وادعى عمرو أنه ابتاعها
 منه بألف وأقام عليه يده فإن كانت البيعتان بتاريخ واحد تعارضت وفيهما قولان أحدهما أنها ليست بعتان
 والثاني أنها ليست بعتان فإذا قلنا أنها ليست بعتان رجوع إلى قول من هو في يده فإن ادعاه لنفسه وأنكر
 الشراء حلف لكل واحد منهما وحكم له وإن أقر لأحد هاتين حلف إليه الثمن لمن أقر له وحلف للآخر فلو أحدا
 لا له ولو أقر بعد إقراره للآخر لم يملك له إلا الف لأنه يقر له بحق في ذمته فله أن يحلف قول واحد وإن قلنا
 أنها ليست بعتان أقرع بينهما في أحد الأقوال ويقسم بينهما في القول الثاني ولا يبيح الوقف لأن العقود
 لا توقف وإن كانتا بتاريخين مختلفين بأن شهدت بيعة أحد هاتين بعتان وبيعة أحدهما بعد
 شوال لم يملك لهما لأنه لا يمكن الجمع بينهما بأن يكون قد اشتراه في رمضان من أحدهما ثم اشتراه من
 الآخر في شوال وإن كانت البيعتان مطلقتين ففيه وجهان أحدهما هي بائنه لا يمكن استعملهما
 لأن يكون قد اشتراه في وقتين مختلفين والثاني أنها ليست بعتان فيكون على قولين لا يثبت أن

كوباني وقتين فيلزمه الثمن ويحتمل أن يكونا في وقت واحد ولاصل براءة يده
 ﴿فصل﴾ وإن ادعى رجل ملك عبد فأقام عليه يده وادعى آخر أنه يملكه أو عتقه أو أنه يملكه
 يده قوم البيع والوصف اعتق لأن بيعة ملك شهت بالأصروبيعة مبيع وعتق عتق شهت بدمر
 حدث خفي على بيعة المالك تنفذت على بيعة المالك وإن كان في يد رجل عبد فادعى رجل أنه يملكه
 وأقام عليه يده وادعى العبد مولاه عتقه أو عتقه عليه يده فن عرف أنه في يده تاريخه

باسبق التصرفين لان السابق منهما يمنع صحة الثاني فقدم عليه وان لم يعرف السابق منهما تعارضتا وفيهما قولان أحدهما انهما يسقطان ويرجع الى من في يده العبد وان كان كذبهما حلف لكل واحد منهما بمينا على الافراد وان صدق أحدهما قضى بان صدقه والقول الثاني انهما يستعملان فيقرع بينهما في أحد القولين فمن خرجته القرعة قضى له ويقسم في القول الثاني فيعتق نفسه ويحكم بالبيع بنصف الثمن ولا يجيء القول بالوقف لان الحقود لا توقف

(فصل) قال في الام اذا قال لعبد ان قتل فانت حر فأقام العبد بيعة انه قتل وأقام الورثة بيعة انه مات فقبه قولان أحدهما انه تمارض الميتان ويسقطان ويرق العبد لان بيعة القتل تثبت القتل وتنفى اللوث وبيعة الموت تثبت الموت وتنفى القتل فيسقطان ويرق العبد على الرق والثاني انه تقدم بيعة القتل ويستحق العبد لان بيعة الورثة تشهد بالموث وبيعة العبد تشهد بالقتل لان المقتول ميت ومعها زيادة صفة وهي القتل فقسمت وان كان له عبدان سالم وغلام فقال لهما ان من في رمضان فانت حر وقال لسالم ان من في شوال فانت حر ثم مات فأقام غلام بيعة انه مات في رمضان وأقام سالم بيعة بالموث في شوال فقبه قولان أحدهما انه تمارض الميتان ويسقطان ويرق العبدان لان الموت في رمضان ينفي الموت في شوال والموت في شوال ينفي الموت في رمضان فيسقطان ويرق العبدان على الرق والقول الثاني انه تقدم بيعة الموت في رمضان لانه يجوز أن يكون قد علمت البيعة بالموت في رمضان ونفي ذلك على البيعة الاخرى الى شوال فثبت بيعة رمضان لهما من زيادة العلم وان قال لهما ان من من مرضى فانت حر وقال لسالم ان برئت من مرضى فانت حر ثم مات فأقام غلام بيعة بالموت من مرضه وأقام سالم بيعة بأنه روى من المرض ثم مات تهرضت البيعتان وسقطتا وارق العبدان لان بيعة أحدهما أثبتت الموت من مرضه ونفت البرء منه والاخرى ثبتت البرء من مرضه ونفت موته منه فمقتدر الجمع بينهما فتمارضتا وسقطتا ويرق العبدان على الرق

(فصل) وان اختلف الشبايع في قدر الثمن واختلف المتكاريان في قدر الاجرة أو في مدة الاجارة فان لم يكن بيعة فالحكم في نه وهو الفسخ على ما ذكرناه في الفسخ في البيع وان كان لاحدهما بيعة قضى له وان كان لكل واحد منهما بيعة نظرت ان كانا مؤرختين تاريخين مختلفين قضى بالاولي منهما لان العقد لا يجمع صحة العقد الثاني وان كانتا مطابقتين تاريخين تاريخا واحدا أو أحدهما مطلقة والاخرى مؤرخة فهما متعاضتان وفيهما ولان أحدهما يسقطان ويصير كالولم تكن بيعة فيتعذر فاعلى ما ذكرناه في البيع وانما انهم يستعملان فيقرع بينهما فمن خرجته القرعة قضى له ولا يجيء القول بالوقف لان الحقود لا توقف ولا يجيء القول بانقصة لانها يفتارعان في عقد والعقد لا يمكن قسمته وشروح ابوامباس قول آخر له ذلك لاختلاف قدر المدة أو في قدر الاجرة قضى بالبيعتين فيوجب زيادة كالوشهدت بيعة أن فلان عبيد ألفا وشهدت بيعة أن له عليه ألفين وهذا خطأ لان اشياء متقابلة لا تفتي الزيادة عليه فممكن فيه وبين بيعة الاخرى تعارض وهذا أحد البيعتين ينفي بشهيد به لبيعة لاخرى لانه ذ عقد بأحد اوضاعين لم يجر أن يعدق بالعوض الاخرى فتمترست

(فصل) اذا ادعى رجلان داري في يد رجل وعزى ادعى الى حبيب يقتضي اشتراكهما كالارث عن ميت ولا يبيع في صفقة فادعى عليه نفسه لاحدهما تركه الاخر لان دعواهما تقتضي شتر كاه في كل جزء منه وهذا كوكه ما ذكره من كعض كانه ككاهما وكان ابني بينهما فاذا جحد مصف واثره متجسس بمحمود يهوى شره به ومن دعيا ونه يزى الى سلب فاقتر

(قوله ولم يزل الدهوى)
يقال عزته الى ابيه
وعزوه الى ابيه
واعترى هو اي اتقى
واقسب وفي الحديث من
تمزى بزماء الجاهلية
فاعضوه بهن ابيه ولا تكتوا
اي من اتسب واتقى ذلك
قولهم بال فلان

لا أحدهما بنصفه لم يشاركه الآخر لأن دعواه لا تقتضي الاشتراك في كل جزء منه

(فصل) وإن ادعى رجلان داراً في يد ثالث لكل واحد منهما نصفها وأقر القضى هي في يده بجميعها لأحدهما نظرت فإن كان قد سمع من المقر له الاقرار للدعى الآخر بنصفها لم يملك النصف اليه لأنه أقرب بذلك فإذا صار إليه لم يملكه حكم اقراره كرجل أقر لرجل بعين ثم صارت العين في يده وإن لم يسمع منه اقرار فادعى جميعها حكمه بالجميع لأنه يجوز أن يكون الجميع له ودعواه بالنصف صحيح لأن من له الجميع فله النصف ويجوز أن يكون قد خص النصف بالدعوى لأن له على النصف بدنة ويعلم أنه مقر له بالنصف وتنتقل الخصومة إليه مع المدعى الآخر في النصف وإن قال القضى في يده المار نصفها والنصف الآخر لأعلم لمن هو فقيه ثلاثة أوجه أحدها أنه يترك النصف في يده لأنه أقرب لن لا يدعيه فبطل الاقرار وبقي على ملكه والثاني أن الحاكم ينتزعه منه ويكون عنده لأن القضى في يده لا يدعيه والمقر له لا يدعيه فآخذ الحاكم للمحفظ كالمال الضال والثالث أنه يدفع إلى المدعى الآخر لأنه يدعيه وليس له مستحق آخر وهذا خطأ لأنه حكم بمجرد الدعوى

(فصل) إذا مات رجل وخلف ابناً مسلماً وابناً نصرانياً وادعى كل واحد منهما إمامات أبوه على دينه وأنه يرثه وأقام على ما يدعيه بدنة فإن عرف أنه كان نصرانياً نظرت فإن كانت البيتان غير مؤرختين حكم ببينة الاسلام لأن من شهد بالنصرانية شهد بالأصل والقضى شهد بالاسلام شهد بأمر حادث خفي على من شهد بالنصرانية فقد تمت شهادته كاتساق بين الجرح على بينة التمديل فإن شهدت أحدهما بإمامات وأخرى كلامه الاسلام وشهدت الأخرى بإمامات وأخرى كلامه النصرانية فهما متراضتان وفيهما قولان أحدهما أنهما يستعملان فيكون كالإمامات ولا بدنة فيكون القول قول النصراني لأن الظاهر معه الثاني أهمها يستعملان فإن قلنا بالقرعة أقرع بينهما فمن خرج له القرعة ورث وإن قلنا بوقف وقف وإن قلنا بالتسمة ففيه وجهان أحدهما أنه يقسم كما يقسم في غير الميراث والثاني وهو قول أبي إسحق أنه لا يقسم لأنه إذا قسم بينهما تيقن الخطأ في توريثهما وفي غير الميراث يجوز أن يكون المال مشتركاً بينهما فقسم وإن لم يعرف أصل دينه تعارضت البيتان سواء كانتا مطلقتين ومؤرختين وفيهما قولان أحدهما أنهما يستعملان فإن كان المال في يد غيرهما فالقول قول من في يده المال وإن كان في يدهما كان بينهما وإن قلنا أنهما يستعملان فإن قلنا بقرع أقرع بينهما وإن قلنا بوقف وقف إلى أن ينكشف وإن قلنا يقسم قسم وقال أبو إسحق لا يقسم لأنه يتيقن الخطأ في توريثهما والمصوح أنه يقسم وما قاله أبو إسحق خطأ لأنه يجوز أن يموت وهو نصراني فوريثه إبنه وهما نصرانيان ثم أسلم أحدهما وادعى أن إمامات مسلماً أياً أخذ بالجميع ويسأل الميت رضى عليه في المسائل كلها ويدفن في مقابر المسلمين وينوي بالصلاة عليه إن كان مسلماً كافراً في موى للمسلمين إذا اختلطوا بموى الكفار

(فصل) وإن مات رجل وخلف اثنين واتفق الابن أن إمامة مات مسلماً وإن أحد لا يدين أسلم قبل موت الابن واختلاف الآخر فقال أسلمت ما أيضاً قبل موت أبي فإيراث يقبضوا أسراً كأدراك قول قول المتفق على اسلامه لأن لأصل بقاؤه على الكفر ووافقاً على اسلامه أو اختلف في وقت موت الابن فقال أحدهما مات أبي قبل اسلامك فاليراث لي وقال الآخر بين مات بعد اسلامي بضد قول قول الثاني لأن لأصل حياة الابن وإن مات رجل وخلف ابناً كافراً وابن مسلمين فله أن يورث من كافر وقال لابن مات مسلم فقد قال أبو العباس يحق قولين أحدهما أن يرث قول لأبوين لأنه ثبت أهمهما كافر إن كان الولد محمداً كما يكفره لى أن لا يورث من كافراً ولا يورث من كافراً إلى أن يورثوا

أو يشك في الأمر لأن الولد إنما يتبع الأبوين في الكفر قبل البلوغ فلما بعد البلوغ فلا حكم فيه
ويحتمل أنه كان مسلماً ويحتمل أنه كان كافراً فوقف الأمر إلى أن يشك

(فصل) وإن مات رجل وله ابن حاضر وابن غائب وله دار في بدرجل قاضي الحاضر إن أباه مات وإن
المات يمتو من أخيه وأقام يمتو من أهل الخبرة بأنه مات وأنه لا وارث له سواهما اتزعت الدار عن هي
في يد مولى إلى الحاضر نصفها وحفظ النصف للغائب وإن كان له دين في القصة قبض الحاضر نصفه وفي
نصيب الغائب وجهان أحدهما أنه يأخذها كما يحفظه عليه كالميراث والثاني أنه يأخذها لأن كونه
في القصة أحفظ له لطلب الحاضر فيها يدفع إليه يضمن لأن في ذلك قدحاً في البينة وإن لم تكن البينة
أهل الخبرة بالباطنة أو كانت من أهل الخبرة الأنثى لم تهدأ بأنها لا تعرف له وارثاً سواها لم يدفع إليه شيء حتى
يبعث الحاكماً إلى البلاد التي كان يسافر إليها فيسأل أهلها وارثاً آخر فإذا سأل ولم يعرف له وارث غيره دفع
إليه قال الشافعي رحمه الله يأخذ منه ضميناً وقال في الأم وأحب أن يأخذ منه ضميناً فأنهما بنان قال فيه
قوله إن أحدهما يجب أخذاً ضميناً لا مهر بما ظهر وارث آخر والثاني أنه يستحب ولا يجب لأن الظاهر
أنه لا وارث له غيره ومنهم من قال إن كان الوارث ممن يحب كالأخ والأم يجب وإن كان ممن لا يحب
كالابن استحب لأن من لا يحب يتيقن أنه وارث ويشك فيمن يرآه فله ترك القين بالشك ومن
يجب بشك في الوارث وحل القولين على هذين الحالين ومنهم من قال إن كان لوارث غير مأمون وجب
لأنه لا يؤمن أن يسبق حق من يظهر وإن كان مأمولاً يجب لأنه لا يسبق حق من يظهر وحل القولين على
هذين الحالين وإن كان الوارث ممن لا يفرض لا ينقص كالأخ وجب فإن شهد الشهود أنه لا وارث له سوا
وهم من أهل الخبرة دفع اليها كالأخ والفرضين ولا يؤخذ منه ضمين وإن لم يشهدوا أنه لا وارث له سوا
أوشهدوا بذلك ولم يكونوا من أهل الخبرة دفع إليه أقصى الفرضين فإن كان زوجاً دفع إليه ربع المال
علاوة على ما كان زوجة دفع إليه ربع المال وبوقف الباقي فإن لم يظهر وارث آخر دفع إليه الباقي

(قوله قلما في البينة)
القصص مثل الجرح يقال
قصحت في نسبة أي طعنت
(قوله فإن كان لأحدهما
عليه أزوج) على وزن فعل
محرك مخفف لأزوج ضرب
من الابنية والجمع أزوج
وأزاج قال الأعمش
بناء سليمان بن داود حبة
له أزوج صم وطى موقوف
ويروى أزوج عال وهو
مكالمقود في محارب
المساجيد وبين الأداطين

(فصل) وإن مات رجل وله دار وخلف بنتاً وزوجة قاضي الابن أنه تركها ميراثاً وأدعت الزوجة أنه
أمدته لدار وقام كل واحد منهما يثبت يثبته لزوجته على يثبته لدارت لأن يثبته لدارت تشهد بظاهر
الملك المتقدم وينفذ على ما حدث على الملك خفي على يثبته لدارت

(فصل) وإن تداخلى رجلان بين دار بينهما فإن كان مبنياً على تربيع أحدهما سوا بالطاق
المسك والحق ولم يكن بناءه مخففاً لبناء لدار الأخرى ولم تكن يثبته لأحدهما فالقول قول من بنى على
تربيع داره لأن طهرته بنى لداره وإن كان لأحدهما عليه أزوج فالقول قوله لأن طهرته بنى للأزوج
وإن كان مطلقاً وهو تداخلى لم يقصد به سوى استرقاقه ولم تكن يثبته فلو جعل بينهما لا تستعمل بالملكين
أي لا زوج وإن كان لأحدهما عليه جند ولم يقسم على الآخر فذلك لأنهما لهما تنازع عايفه قبل وضع الجند
كان بينهما وضع الجند يجوز أن يكون بذن من الجار أو بقضاء حاكم يرى وضع الجند على من حاط
الجند بغير رضاه نزيه متيقنه بأمر محتمل كترسات رجل عن دار ثم وجد الدار في يد أجنبي
فصل وإن تداخلى صاحب السفن وصاحب المراكب ولا يثبت حذف كل واحد منهما وجعل
بهم لا حيزاً متوسطاً بينهما فكان بينهما كحائط بين تدين فإن تنازعا في الدرجة فإن كان بينهما

مسكن ففى بينهما لانهم امتساويان فى الارتفاع بها وان كان تحتها موضع جب فقيموها وان أحدهما
انهما يعلقان ويجعل بينهما الامهاترتقان بها والثانى انه يحلف صاحب الملو وقضى له لان المقصود بها
منفعة صاحب الملو وان تداعيا سلسلتمصو بالحلف صاحب الملو وقضى له لانه يخص بالارتفاع بغير
المعدود وان تداعيا محن الدار نظرت فان كانت البرجقة فى الصحن حافوا وجعل بينهما لان لكل واحد
منهما يداعيه وان كانت البرجقة فى الحيز فقيموها وان أحدهما أنها بينهما لان لكل واحد منهما يداعيه
ولهذا لو تنازعا فى أصل الدار كانت بينهما والثانى انه صاحب السفلى لانه فى يده ولهذا يجوز أن يتبع
صاحب الملو من الاستطراف فيها

(فصل) وان تداعى رجلان مسنة بين نهر أحدهما وأرض الآخر حلفوا وجعل بينهما لان فبها منفعة
لصاحب النهر لانها تجمع الماء فى النهر ولصاحب الأرض منها منفعة لانها تمنع الماء من أرضه

(فصل) وان تداعى رجلان دابة وأحدهما ركبا والآخر أخطب لجانها حلف الزاكب وقضى له
وقال أبو اسحاق رحمه الله بينهما لان كل واحد منهما لو انفرد لكان له والمصحيح هو الأول لان
الراكب هو المنفرد بالتصرف فقضى له وان تداعيا عمامة وفى بدأ أحدهما منها ذراع وفى بدأ الآخر
الباقى حلفوا وجعل بينهما لان بكل واحد منهما ثابته على العمارة وان تداعيا عيادولا أحدهما عليه
ثياب حلفوا وجعل بينهما ولا يقدم صاحب الثياب لان منفعة الثياب تعود الى العياد لا الى صاحب الثياب

(فصل) وان كان فى يد رجل عبد بالغ عاقل قاضى اياه عبده فان صدقه حكم له بالملك وان كذبه
فانقول قوله مع يمينه لان الظاهر الحرية وان كان طفلا لا يميز فانقول قول المدعى لانه لا يعبر عن نفسه وهو
فى يده فهو كالبيعة وان بالغ هذا الطفل فقال لست بملكك لم يقبل قوله لانه لا حكم له بالملك فلا يقطع
بانكاره وان جازى رجل قاضى اياه ابنه لم يثبت نسبه بمجرد دعواه لان فيه اضرارا بصاحب الملك لانه ربما
يعتقه فيثبت له عليه الولاء واذا ثبت نسبه لمن يدعى النسب سقط حق ولاؤه وان كان مراهقا وقاضى اياه
ملاو كانه انكر فقيموها وان أحدهما أنه لا يحكم بالملك لانه يعبر عن نفسه فم حكم بملكه مع انكاره
كالبالغ والثانى انه يحكم له بالملك وهو الصحيح لانه لا حكم له

(فصل) وان تداعى الزوجان متاع البيت الذى يسكنانه ولا يئنه حلفوا وجعل الجميع بينهما نصفين
لانه فى يدهما لجعل بينهما كولو تداعيا الدار التى يسكنان فيها وان تداعى المكبرى والمكترى المتاع الذى
فى الدار المكتراة فانقول قول المكترى لان يده ثابتة على ما فى الدار وان تداعيا له فغيره سمر فهو
للمكترى لانه كالتناع وان تداعيا سلسلتمصرا فانقول قول المكبرى لانه من أجزاء الدار وان تداعيا
الرفوف للسمره فانقول قول المكبرى لانه متعلق بالدار فصارت كأجزائها وان كانت غير مسمرة فقد
قال الشافعى رحمه الله انها متعلقان ويجعل بينهما لان الرفوف قد تترك فى الدعة وقد تنقل عنها
فيجوز أن تكون للمكترى ويجوز أن تكون للمكبرى لجعل بينهما

(فصل) ومن وجب له حق على رجل وهو غير متنع من دفعه لم يجز له ان يخطن من
حقه بغير إذنه لان الخيار فى يقضى به الدين الى من عليه الدين ولا يجوز أن يأخذ الامه يعطيه وان أخذ
بغير إذنه لم يرد فان تلف ضمه لانه أخذ ما لا يرضى بغير حق وان كان ممتنع من أدائه فان لم يقدر
على أخذه لم يأخذ كما قلنا أن نحن من ماله فقولنا على الله عليه رجل لا ضرر ولا ضرارى منعه من أخذه
فى خلاف الحال اضراره وان كان يقدر على أخذه لم يأخذ بان يكون له اية فقيموها وان أحدهما
أنه لا يجوز أن يأخذ لانه يضر على أخذه لم يأخذ كما فيجوز أن يأخذ بنفسه متى وفى وهو انهب
يجوز لان هذا قالت ارسول الله ن يسفيلان رجل شحيح وانه لا يعطينى ما يكفينى ويردى لانه أخذ

(قوله موضع جب) هو

السرداب ويعد للسوق
ذكر أن من الدار وسطها

(قوله وان تداعيا مسنة)

قال المحروى المسنة

ضغيات تبنى للسبيل يرد

سميت مسنة لان فيها

مفاتيح الماء يقال سئيت

الشيء اذا فتحته قال الشاعر

انما التسنى عقد امرئ يسرا

وذكر فى موضع من الكتاب

ما يدل أن المسنة تجمع

الماء من النهر ولم أقب منه

على حقيقة وقد ذكر أهل

التفسير قوله تعالى سيل

المرمان الرمم المسناة وكان

ذلك سدا يجمع فيه ماء

السيول (قوله المرء) هو

الذى قارب الاحتلام وقد

ذكر (قوله المتاع الذى فى

الدار) هو ههنا الاثاث

والاثال البيت والابنية

(ومن باب العين في الدعوى)
 اللوث بالفتح القوة قال
 الاعشى
 بذات لوث عفرنا اذا عثرت
 فالنص أدنى لها من أن
 يقال لها
 ومنه سمي الاسد لينا
 قال لوث قوة جنبته للمدعي
 وأما اللوث بالضم فهو
 الاسترخاء والقوة من
 جنون وسميت الايمان
 ههنا القسامة لتكرارها
 وكثرتها وان كانت كل
 عين قسما وقيل لانها
 قسم على الاولياء في الدم
 (قوله من جهدا ما بهم)
 الجهد بالفتح المشقة وجهد
 الرجل فهو مجهود ومن المشقة
 أصابهم يقال لخط من الممر
 لجهدوا (قوله حويصة
 وحمية) الساع فيها
 يسكون الياء وياه
 التخفيف وبرهان الدين
 ابن الحضرمي أسماه
 بكسر الياء ويأشبهه (قوله
 طرح في فقير) القمير
 مخرج الماء من القناة وهو
 حنبر كالبرق وعبد الله بن
 سهل المقتول وأخوه عبد
 الرحمن بن سهل وحويصة
 وحمية ابنا مسعود (قوله
 الكبر الكبير) معناه يبد
 الكلام الاكبر وكان عبد
 الرحمن أصغر من صاحبه
 (قوله وما أن تأذوا بحرب
 من الله) تأذوا يعلفوا
 والاذان لاعلام كناية عن

سرا فقال عليه السلام خفي ما يكتفيك وولدك بالمعروف فاذن طاق الا خضعم القبر على الأخذ
 بالحكم لان عليهم في المحاكاة مشقة فجاز لها أخذها فان كان القبر عليه من جنس حقه أخذ قسره حقه
 وان كان غير جنسه أخذه ولا يجوز أن يتملكه لانه من غير جنس ما له فلا يجوز أن يتملكه ولكن يبيعه
 ويصرف ثمنه في حقوقه كيفية البيع وجهان أحدهما انه يواطىء رجلا ليقربه حتى وانه يمنع من أدائه
 فيبيع الحاكم المال عليه والثاني وهو الذهب انه يبيع المال بنفسه لانه يتعز عليه أن يشت الملقى
 عند الحاكم وانه يمتن من بيعه ذلك يبيع بنفسه فان تلفت العين قبل البيع ففيه وجهان أحدهما انها
 تلفت من ضمان من عليه الحق ولا يسقط دينه لانها محبوسة لاستيفاء حقه منها فكان هلا كها من ضمان
 المالك كالرجل والوجه الثاني أنها تلفت من ضمان صاحب الحق لانه أخذها بغير إذن المالك فتلفت من
 ضمانه بخلاف الرهن فانه أخذها بذن المالك فتلفت من ضمانه

(باب العين في الدعوى)

لذا دعي رجل على رجل حقا فأكراه ولم يكن للمدعي بينة فان كان ذلك في غير الدم حلف المدعي عليه
 فان نكل عن العين ردت العين على المدعي وقد بينا ذلك في باب الدعوى وان كانت الدعوى في دم ولم
 يكن للمدعي بينة فان كان في قتل لا يوجب القصاص نظرت فان كان هناك لوث حلف المدعي بخسين
 عينا وقضى له بالدية والليل عليه ماري سهل بن أبي حنيفة أن عبد الله ومحمدة خرجا إلى خيبر من جهد
 أصابهما قتي حمية وذكر أن عبد الله طرح في قتيار وعين ما في يهودا فقالا اللهم والله قتلتموه قالوا
 والله قتلتناه فقبل هو وأخوه حويصة وعبد الرحمن أخو المقتول الرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فذهب حمية يتكلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبر الكبر فتكلم حويصة ثم تكلم حمية
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أن بدوا صاحبكم وأما أن ياذنوا بحرب من الله ورسوله فكتب اليهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فكتبوا انا والله قتلتناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حويصة
 وعمة عبد الرحمن تحلفون بخسين وتستحقون دم صاحبكم فقالوا قال يحلف لكم يهودا قالوا
 ليسوا بمسلمين فودا رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعت اليهم عيائة ناقة قال سهل انظر كفتي
 منها ناقه رواه ابن اللوث قتي حنية المدعي ويضبط على الظن مدقه فسمعت بينه كلمته اذا شهد له
 عدل وحلف معه وان كانت الدعوى في قتل يوجب القود ففيه قولان قال في القديم يجب القود
 بايمان المدعي لها حتى ثبت به قتل العمد فوجبها القود كالينة وقال في الجديد لا يجب لقوله
 صلى الله عليه وسلم لما أن بدوا صاحبكم وأذا نوا بحرب من الله ورسوله فذكر الدية ولم يذكر القصاص
 ولانه حجة لا يثبت بها نكاح فلا يثبت بها قصاص كالشاهد والعين فان قلنا بقوله القديم وكانت
 الدعوى على جماعة وجب القود عليهم وقال أبو اسحق رجلا انه لا يقتل الا واحد يختاره الى لانها بينة
 ضعيفة ولا يقتلها جماعة وهذا خطأ لان الجماعة عندنا تقتل بالواحد والقول كالينة
 في اجاب القود فاذا قتل به الواحد قتل بها الجماعة

(فصل في) وان كان المدعي جماعة ففيه قولان أحدهما انه يحلف كل واحد منهم بخسين عينا لان
 ما حلف به الواحد اذا قتل حلف به كل واحد من الجماعة كالمؤمن الواحد في سائر الدعوى والقول
 الثاني انه يسط عليه الخمسون عينا على قدر مواريثهم لانه لا يسقط عليهم ما يجب بايمانهم من الدية
 على قدر مواريثهم وجب أن تقسط الايمان ابنا على قدر مواريثهم وان دخلها كسر جبر الكسر لان
 العين الواحدة لا ترضى فكملت فان نكل المدعي عن العين ردت العين على المدعي عليه فيحلف
 بخين عينا أو عليه السلام بركن يهود منهم بخسين عينا وان الله لا يبعد حطمة النفس وذلك

والاذان لاعلام كناية عن (قوله بركن يهود منهم بخسين عينا)

يوجد في عين المدي والمدي عليه وإن كان للمدي عليه جماعة ففيه قولان أحدهما أنه يحلف كل واحد منهم بخين بيننا والثاني أن الخمين تخط على عهدهم والصحيح من القولين ههنا أن يحلف كل واحد منهم بخين بيننا والصحيح من القولين في المدعى أنهم يحلفون بخين بيننا والفرق بينهما أن كل واحد من المدعى عليه ينفي عن نفسه ما ينفيه لو انفراد وليس كذلك المدعون فإن كل واحد منهم لا يثبت لنفسه ما يثبت إذا انفرد

(فصل) فأما إذا لم يكن لوث ولا شاهد فالقول قول المدعى عليه مع يمينه لقوله صلى الله عليه وسلم لو أن الناس أعطوا بدعواهم لادى ناس من الناس دماء ناس وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه ولأن اليمين إنما جعلت في جنبة المدعى عند اللوث لقوة جنبة بالوث فإذا عدم اللوث حصلت القوة في جنبة المدعى عليه لأن الأصل براءة ذمته وعدم القتل فصارت اليمين إليه وهل نطق بالمدعى قولان أحدهما أنها لا تلتزم بل يحلف بينا واحدة وهو اختيار الزكي لأنها عين توجب على المدعى عليه ابتداء فلم نطق بالعدد كما في سائر الدعاوى والثاني أنها تلتزم فيحلف بخين بيننا وهو الصحيح لأن التلظي بالعدد حرمة الدم وذلك موجود مع عدم اللوث فإن قلنا أنها عين واحدة فإن كان للمدي عليه جماعة حلف كل واحد منهم بينا واحدة فإن نكلوا ردت اليمين على المدعى فإن كان واحدا حلف بينا واحدة وإن كانوا جماعة حلف كل واحد منهم بينا واحدة وإن قلنا يلفظ بالعدد وكان المدعى عليه واحدا حلف بخين بيننا وإن كانوا جماعة فعلى القولين أحدهما أنه يحلف لكل واحد من خين بيننا والثاني أنه يقسط على عددهم وهم فإن نكلوا ردت اليمين على المدعى فإن كان واحدا حلف بخين بيننا وإن كانوا جماعة فعلى القولين أحدهما أنه يحلف لكل واحد منهم بخين بيننا والثاني أنه يقسط عليهم خسون بيننا على قدر موارثهم من الدية وإذا نكل المدعى عليه لحلف المدعى وقضيه فإن كان في قتل يوجب المال قضيه بالدية وإن كان في قتل يوجب القصاص وجب القصاص قولنا واحدا لأن اليمين للمدعى مع نكول المدعى عليه كاليمين في أحدا لقولين وكالات قولين والآثر والقصاص يجب بكل واحد منهما

(فصل) وإن ادعى القتل على اثنين وعلى أحدهما لوث دون الآخر حلف المدعى على صاحب اللوث لوجود اللوث وحلف الذي لا لوث عليه لعدم اللوث وإن ادعى القتل على جماعة لا يصح اشتراكهم على القتل لم تسع دعواه لأنها دعوى محال وإن ادعى القتل على ثلاثة وهنالك لوث فحضر منهم واحد وغلب اثنان وأنكر الحاضر حلف المدعى بخين بيننا فإن حضر الثاني وأنكر فحلف وجهان أحدهما أنه يحلف عليه بخين بيننا لأنهما لو حضر أحدهما حلف على الآخر وجب أن يكرر ذكره والوجه الثاني أنه يحلف بخمس وعشرين بيننا لأنهما لو حضر أحدهما حلف على عشرين بيننا فإذا انفرد وجب أن يحلف عليه نصف الخمسين فإن حضر الثالث وأنكر فحلف وجهان أحدهما أنه يحلف عليه بخين بيننا والثاني أنه يحلف عليه ثلث خمسين بيننا وبغير الكسر فيحلف بسبعة عشرة بيننا وإن قال قله هذا عمدا ولا أعلم كيف قله الآخر أن أقسم على الحاضر وقبلا الأمر إلى أن يحضر الآخر أن فإن حضر أو أقرا بالعدد في القود قولان وإن أقرا بالخطأ وجب على الأول ثلث الدية مغالطة وعلى كل واحد من الآخر ثلث الدية مخفية وإن أنكر القتل ففيه وجهان أحدهما أنه لا يصح لأنه لا مل ما يحلف عليه ولا يعلم الحاكم ما يحكم به والثاني وهو قول أبي إسحق أنه يحلف لأن وجهه حقة فتمس ليس يحلف أصل القتل فإذا حلف جاسحت بصحة القتل وإن قال قله هذا فلا أعلم عددهم فإن قلنا أنه لا يجب القود ولم يقسم على الحاضر لأنه لا يعلم ما يحضه وإن قلنا أنه يجب التوديع وجهان أحدهما

أي يحلفون فيبرؤون من القتل يقال يرى من الدين وأبرأه أنا فهو يرى وخلى منه (قوله اليمين المنطق) اللفظ في الجسم العكسفة والسخونة والامتلا فليسوا به الكثرة فتلظي الإيمان بكثرة العدد بالصفة وتلظي الدية تكثيرها بالاسنان التي تكثر قيمتها

أنه يقسم لان الجماعة تقتل بالواحد فليضرب الجهل يدهم والثاني وهو قول أبي اسحق انه لا يقسم لانهم جماعة فمن القود على الذمة ولا يعلم ما يخصه منها
(فصل) واللوثة التي ثبتت لاجل اليمين في جنة المدي هي وان يوجد معنى فليطلب معه على الظن صدق المدي فان وجد قتل في محلة أعدائه لا يخالفهم غيرهم كان ذلك لو توافقت المدي لان قتل الانصار وجد في خير وأهلها أعداء للانصار فحق النبي صلى الله عليه وسلم اليمين على المدعيين فصار هذا أصلاً لكل من يطلب معه على الظن صدق المدي فيجعل القول قول المدي مع يمينه وان كان يخالفهم غيرهم لم يكن لو توافوا أن يكون قتله غيرهم وان هرق فتجاعة عن قتل في دار أو بستان وادعى الولي أنهم قتله فهو لو ثبت فيحلف المدي أنهم قتله لان الظاهر أنهم قتله وان وجد قتل في زجعة فهو لو ثبت فان ادعى الولي أنهم قتله وحلف وقضى له وان وجد قتل في أرض وهناك رجل معه سيف غضب بالهم وليس هناك غيره فهو لو ثبت فان ادعى الولي عليه القتل حلف عليه لان الظاهر أنه قتله فان كان هناك غير من سبع أو رجل لم يثبت اللوث على صاحب السيف لانه يجوز أن يكون قتله السبع أو الرجل المولى وان تعالقت طائفتان فوجد قتل من إحدى الطائفتين فهو لو ثبت على الطائفة الأخرى فان ادعى الولي أنهم قتله وحلف وقضى له بالدية لان الظاهر أنه لم تقتله طائفتهم وان شهد جماعة من النساء والعبيد على رجل بالقتل فأن جاؤا دفعة واحدة وسمع بعضهم كلام البعض لم يكن ذلك لو توافوا يجوز أن يكونوا قد توافوا على الشهادة وان جاؤا متفرقين وانفقت أقوالهم ثبت اللوث وحلف الولي معهم وان شهد مبيان أو فساق أو كفار على رجل بالقتل وجاؤا دفعة واحدة وشهدوا لم يكن ذلك لو توافوا يجوز أن يكونوا قد توافوا على الشهادة فان جاؤا متفرقين وتوافقت أقوالهم فقيس وجهان أحدهما أن ذلك لو ثبت لأن تعاقبهم على شيء واحد من غير توافي يدل على صدقهم والثاني انه ليس بلوث لأنه لا حكم بغيرهم فلو ثبتنا بقولهم لو لم يجلسوا غيرهم حكماً وان قال المجرع قتلني فلان ثم مات لم يكن قوله لو توافوا دعوى ولا يبره صدقه ولا يعمل لو توافوا شاهد عدل على رجل بالقتل فان كانت الدعوى في قتل يوجب المال حلف المدي يميناً وقضى له بالدية لأن المال ثبت بالشاهد واليمين وان كانت في قتل يوجب القصاص حلف خصمين يميناً ويجب القصاص في قوله القديم والدية في قوله الجدي
(فصل) وان شهدوا حداً نه قتله فلان بالسيف وشهد آخر أنه قتله بالصالح ثبت القتل بشهادتهما لأنه لم تتفق شهادتهما على قتل واحد وهل يكون ذلك لو توجب القسامة في جانب المدي قال في موضع يوجب القسامة وقال في موضع لا يوجب القسامة واختلافهما بنافي ذلك فقال أبو اسحق هو لو توجب القسامة قولاً واحداً لانهما اتفقا على إثبات القتل وانما اختلفا في صفته وجعل القول الآخر غلطاً من الناقل وقال أبو الطيب بن سلمة وابن الوكيل ان ذلك ليس بلوث ولا يوجب القسامة قولاً واحداً لأن كل واحد منهما يكذب الآخر فلا يغلب على الظن صدق ما يدعيه والقول الآخر غلط من الناقل ومنهم من قال في المسئلة قولان أحدهما أنه لو توجب القسامة والثاني ليس بلوث ووجهه ما ذكرناه وان شهدوا حداً نه قتله فلان وشهد آخر أنه قتل بقتله لم يثبت القتل بشهادتهما لان أحدهما شهد بالقتل والآخر شهد بالإقرار وثبت اللوث على المشهود عليه وتختلف المسئلة قبلها فان غلبت كل واحد منهما يكذب الآخر وهما كل واحد منهما غير مكذب إلا أن كل واحد منهما يقوى الآخر فيحلف المدي مع من شهد منهما فان كان القتل خطأ حلف يميناً واحدة وثبت الدية فان حلف مع من شهد بالقتل وجبت الدية على الدافعة لانها ثبت باليمين وان حلف مع من شهد بالإقرار وجبت الدية في دمه لانها ثبت بالإقرار وإن كان القتل موجبا لمصاص حلف المدي خصمين يميناً

(قوله يوافقوا على الشهادة) يوافقوا

ووجب له التماس في أحد القولين والبيد في الآخر وإن ادعى على رجل أن يقتل وليه ولم يقل عمدا ولا خطأ وشهد له بما ادعاه شاهد لم يكن ذلك لو تالاه ولو حلف مع شاهده لم يمكن الحكم بحينه لانه لا يملك صفة القتل حتى يستوفى موجبها فسقطت الشهادة وبطل اللوث

فصل وإن شهد شاهدان أن فلانا قتله أحد هذين الرجلين ولم يثبت اللوث فيحلف الولي على من ادعى القتل عليه لانه قد ثبت أن المقتول قتله أحدهما فصار كالوحد بينهما مقتول فإن شهد شاهد على رجل أن مقتله أحد هذين الرجلين لم يثبت اللوث لأن اللوث ما ينقلب معه على الظن صدق ما يدعيه المدعي ولا يعلم أن الشاهد لمن شهد من الوليين فلا يوجب على الظن صدق واحد من الوليين فلم يثبت في حقه لو أن ادعى أحد الوارثين قتل مورثه على رجل في موضع اللوث وكذب الآخر سقط حق المكذب من القسامة وهل يسقط اللوث في حق المدعي فيه قولان أحدهما أنه لا يسقط فيحلف ويستحق نصف الدية وهو اختيار المزني لأن القسامة مع اللوث كاليمين مع الشاهد ثم تكذيب أحد الوارثين لا يمنع الآخر من أن يحلف مع الشهادة فكذلك تكذيب أحد الوارثين لا يمنع الآخر من أن يقسم مع اللوث والقول الثاني أنه يسقط لأن اللوث يدل على صدق المدعي من جهة الظن وتكذيب المنكسر يدل على كذب المدعي من جهة الظن فتعاضدا وسقطا وبقي القتل بشير لو ثبت حلف المدعي عليه على ما ذكرناه وإن قال أحد الابن قتل أبي زيد ورجل آخر لأخوه وقال الآخر قتله عمرو ورجل آخر لأخوه أقره أحد على كل واحد على من عينه ويستحق عليه ربع الدية لأن كل واحد منهما غير مكذب للاثرتين لو أن يكون الآخر هو الذي ادعى عليه أخوه فإن رجعا وقال كل واحد منهما علمت أن الآخر هو الذي ادعى عليه أخى أقسم كل واحد منهما على الذي ادعى عليه أخوه ويستحق عليه ربع الدية وإن قال كل واحد منهما علمت أن الآخر غير الذي ادعى عليه أخى صار كل واحد منهما مكذبا للاثرتين فإن قلنا أن تكذيب أحدهما لا يسقط اللوث أقسم كل واحد منهما على الذي عينه ثانيا واستحق عليه ربع الدية وإن قلنا أن التكذيب يسقط اللوث بطلت القسامة فإن أخذ شيارده ويكون القول قول المدعي عليه مع عينه وإن ادعى القتل على رجل عليه لو ثبت جاء آخر وقال أنا قتلته ولم يقتله هذه الميسقة حق المدعي من القسامة بإقراره وقراره على نفسه لا قبيل لأن صاحب الدم لا يدعيه وهل للمدعي أن يرجع ويطلب القدر بالدية فيه قولان أحدهما أنه ليس له مطالبته لأن دعواه على الأول براء لكل من سواه والثاني أن له أن يطلب لأن دعواه على الأول باللوث من جهة الظن والافرار يقين جاز أن يترك الظن ويرجع إلى اليقين وإن ادعى على رجل قتل العمد فقبل له صف العمد ففسره بشبه العمد فقد قل المزني أنه لا يقسم وروى الربيع أنه يقسم فمن أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما أنه لا يقسم لأن بقوله قتله عمد أبر القاطعة وبفسره أبرا القاتل والقول الثاني أنه يقسم وتجب الدية على العاقلة لأن العول على التفسير وقد فسر بشبه العمد ومنهم من قال يقسم قولوا واحدا لما يشاء وقوله لا يقسم معناه لا يقسم على ما دعه

فصل وإن كانت الدعوى في الجناية على الطرف لم تكن شهادة لقول المدعي عليه مع عينه لأن اللوث قضى به في نفس مجرمة النفس فلا يقضى به في الطرف كالكتابة وحل نطق اثنين فيه بالعدد فيه قولان أحدهما لا تملك لأنه يسقط فيه حكم اللوث فيسقط فيه حكم التضيعة وهذا في أنه تملك بالعدد لأنه يجب فيه التماس والدية المخطئة فوجب فيه تغليظ يمين من قلنا لا تملك حلف المدعي عليه يمين واحدة وإن قلنا تملك فإن كان في جناية توجب دية كاملة كان يمين من شرطه محسبين يميننا وإن كان فيما لا توجب دية كاملة كأي دية واحدة في قسامة قولان أحدهما لا يملك

(قوله لأن الممول أي
للمتمد والعرب تقول
عولت عليه في الأمر أي
استعنت فيه واعتمدت
عليه

بجسمين يمينان التخليط حرمة الدم وذلك موجود في اليد الواحدة والثاني أنه تغلط بجسمتين اليدية
 لأن ديتحدون دية النفس فلم تغلط بما تغلط به في النفس

(فصل) فإن كانت الدعوى في قتل عبد وهناك لوث ففيه طريقان أحدهما أنه يبنى ذلك على
 أن العاقلة هل تحمل قيمته بالجمالية فإن قلنا تحمل العاقلة قيمته ثبتت فيه القسامة للسيد وإن قلنا
 لا تحمل ثبتت القسامة والثاني وهو قول أبي العباس أن السيد القسامة قول واحد لأن القسامة
 حرمة النفس فاستوى فيها الحر والعبد كالكفارة فإن قلنا أن السيد يقسم أقسام المكاتب في قتل
 عبده فإن لم يقسم حتى يحجز عن أداء الكتابة أقسم المولى وإن قتل عبد وهناك لوث ووصى مولاه
 بقيمته لأمواله ولم يقسم السيد حتى مات ولم تقسم الورثة فهل تقسم أم الوالد فيه قولان أحدهما تقسم
 والثاني لا تقسم كأقلنا في غرماء الميت إذا كان له دين ولم يشاهد ولم تحلف الورثة أن الغرماء يقسمون
 في أحد القولين ولا يقسمون في الآخر وقد بينا ذلك في التعليل

(فصل) وإن قتل مسلم وهناك لوث فلم يقسم عليه حتى ارتد للمدعي لم يقسم لأنه إذا أقدم على الردة وهي
 من أكره الكبار لم يؤمن أن يقدم على اليمين الكاذبة فإن أقسم حثت القسامة وقال المزني رحمه الله
 لا يصح لأنه كافر فلا يصح يمينه بالله وهذا خطأ لأن القصد بالقسامة كتب المال والمترد من أهل
 الأكتاب فإذا أقسم وجب القصاص لو ارتد والدية فإن رجع إلى الإسلام كان له وإن مات على الردة
 كان ذلك ليت المال فيأ وقال أبو علي بن خبيران وأبو حفص بن الوكيل يبنى وجوب الدية بقسامته
 على حكم ملكه فإن قلنا أن ملكه لا يزول بالردة وقلنا أنه موقوف فصاد إلى الإسلام ثبتت الدية
 وإن قلنا أن ملكه يزول بالردة وقلنا أنه موقوف فلم يسلم حتى مات لم تثبت الدية وهذا غلط لأن اكتسابه
 للمال يصح على الأقوال كلها وهذا اكتساب

(فصل) ومن توجهت عليه يمين في دم غلط عليه في اليمين لما روى أن عبد الرحمن بن عوف رضى
 الله عنه مبرقوم يحلفون بين الركن والمقام فقالا على دم قليل لا قال أفعلى عظيم من المال قيل لا قال
 لقد خشيت أن يبهات الناس بهذا المقام وإن كانت اليمين في نكاح أو طلاق أو حد قذف أو غيرها بما ليس
 بمال ولا المقصود منه المال غلط لأنه ليس بمال ولا المقصود منه المال فغلط اليمين فيه كالمم وإن كانت
 اليمين في مال أو ما يقصد به المال فإن كان يبلغ عشرين مثقالا غلط وإن لم يبلغ ذلك لم يغلط لأن
 عبد الرحمن بن عوف فرق بين المال العظيم وبين مادونه فإن كانت اليمين في دعوى عتق فإن كان
 السيد هو الذي يحلف فإن كانت قيمة العبد تبلغ عشرين مثقالا غلط اليمين وإن لم تبلغ عشرين
 مثقالا لم يغلط لأن المولى يحلف لاثبات المال ففرق بين القليل والكثير كالرشد الجنائيات فإن كان
 الذي يحلف هو العبد غلط قلت قيمته أو كثرت لأنه يحلف لاثبات العتق والعتق ليس بمال
 ولا المقصود منه المال فلم تعتبر قيمته كدعوى القصاص ولا فرق بين أن يكون في طرف قليل الأرض
 أو في طرف كثير الأرض

(فصل) وأتخلط فيه يكون بالزمان وبالمكان وفي اللفظ فأما التخليط بالمكان ففيه قولان أحدهما
 أنه يستحب والثاني أنه واجب وأما لتخليط بالزمان فقد ذكر الشيخ أبو حامد الأسفراييني رحمه الله
 أنه يستحب وقد بينا ذلك في اللعان وقال أكثر أصحابنا إن التخليط بالزمان كالتخليط بالمكان وفيه
 قولان وأما التخليط باللفظ فهو مستحب وهو أن يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة
 الرحمن الرحيم الذي يعلم من السرايا يعلم من العلانية لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أحاط رجل
 فقل قرأه الذي لا اله الا هو ولأن القصد باليمين الزجر عن الكذب وهذه اللفاظ أبلغ في الزجر

(قوله لقد خشيت أن يبهات
 الناس) أي يأتوا به فقتل
 هيته عندهم فينهاونوا
 به ويحقره وقد ذكر

وأُمنع من الإقدام على الكذب وإن اقتصر على قوله وإلهه أجزاء لأن النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر في أحلاف ركائنه على قوله وإلهه وإن اقتصر على صفته من صفات الثابت كقوله وعز الله أجزاء لأنها بمنزلة قوله وإلهه في الحنث في الإيمان وإيجاب الكفارة وإن حلق بالصف والمافيه من القرآن فنفذ حكم الشافعي رحمه الله عن مطرف أن ابن الزبير كان يحلف على المصحف قالوا رأيت مطرفاً يصنع ما يحلف على المصحف قال الشافعي وهو حسن ولأن القرآن من صفات الثابت ولهذا يجب الحنث فيه الكفارة وإن كان الحالف يهودياً حلفه بالله النبي أنزل التوراة على موسى ونجاه من الفرقان كان نصرانياً حلفه بالله النبي أنزل الانجيل على عيسى وإن كان مجوسياً أو وثناً حلفه بالله النبي خلقه ومصوره

(فصل) ولا يصح للعين في الدعوى إلا أن يستعمله القاضي لأن ركاة بن عبد ربه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله إنني طلقنا امرأتني سبية البتة والله ما أردت إلا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما أردت إلا واحدة قال ركاة والله ما أردت إلا واحدة قال بن عباس بنية الحاكم فإذا حلف من غير استعلافه نوى ما لا يحث به فيحلف ذلك طريقاً إلى إبطال الحقوق وإن وصل بمنه استثناء أو شرط أو وصلة بكلامهم فهمه أعاد عليه العين من أولها وإن كان الحالف أخص ولا يفهم إشارته وقصد الأمر إلى أن يفهم إشارته فإن طلب للمدعي أن يرد العين عليه لم يرد العين عليه لأن رد العين يتعلق بنكول المدعي عليه ولا يوجد النكول فإن كان الفاعل عليه العين حلف بالطلاق أنه لا يحلف بيمين مفصلة فإن كان التخليط مستعاف عليه لزمه أن يحلف وإن حث في يمينه بالطلاق كالجواب بالطلاق أنه لا يحلف عند القاضي فإن امتنع جعلنا كالأردت العين على خصمه وإن كان التخليط غير مستعاف لزمه أن يحلف بيمين مفصلة وإن امتنع من التخليط لم يجعلنا كالأردت العين على خصمه

(فصل) وان حلف على فعل نفسه في أن أو اثبات حلف على القطع لانه عليه يحيط بحاله فيأصل وفيا لم يفعل وان حلف على فعل غيره فان كان في اثبات حلف على القطع لانه لم يربط بالعلم بما فعل غيره وان كان على نفي حلف على نفي العلم فيقول والله أعلم أن في أخذ منك مال لا أعلم أن في أبراك من دينه لانه لا طريق له إلى القطع بان في بكف العيين عليه

(فصل) وان ادعى عليه دين من بيع أو قرض فأجاب بأنه لا يستحق عليه شيء ولم يتعرض البيع والقرض لم يحلف الا على ما أجاب ولا يكسأ أن يحلف على نفي البيع والقرض لانه يجوز أن يكون قد استقرض منه أو ابتاع ثم قضاه وأبرأ منه فإذا حلف على نفي البيع والقرض حلف كذبا وان أجاب بأنه يباعني ولا قرضني في الادعاء فوجهان أحدهما انه يحلف انه لا يستحق عليه شيء ولا يكسأ أن يحلف على نفي البيع والقرض لما ذكرناه من التعليل والثاني انه يحلف على نفي البيع والقرض لانه في ذلك في الجواب فزعم أن يحلف على النفي فان ادعى رجل على رجل أن فدبره فسكر حسبه نه لا يستحق عليه ما يدعيه ولا يشأ منه فان حلفا نه لا يستحق عليه الاثم لم يجزء لان بينه على نفي الاتهام لا نعم وجوب بعضها

(فصل) وأن كان الجماعه على رجل حق فوكوا ارجلاني استحلافه لمجرأ أن يحلفهم بينوا وحده لان لكل واحد منهم عليه بينا فمما تتداخل فان رضوا أن يحلفهم بينوا وحده فله وجهان أحدهم ان يجوز كيجوز أن يثبت بينة واحدة حقوق الجماعه والثاني وهو ان يجب له ان يجوز لان تصديق العين الزوج وما يحصل من الزوج بالتفريق لا يحصل الجماع فبحر وان رضوا كذا وصبت مرة في تقتصر الزوجي لانها على شهادة واحدة

(ومن كتاب الشهادات) أصل الشهادة الحضور من قولهم شهد المكان وشهد الحرب أي حضرها والشهادة المعاينة مع الحضور والشهادة خبر قطع بما حضر وعين ثم قد

(٣٤٢)

شهادة الله قليل علم وبين كان

(كتاب الشهادات)

تعمل الشهادة وأداءها فرض لقوله عز وجل ولا ياب الشهادة إذا مادعوا وقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه قال ابن عباس رضي الله عنه من الكاثر كتمان الشهادة لأن الله تعالى يقول ومن يكتمها فإنه آثم قلبه فهي فرض على الكفاية فإن قام بها من فيه كفاية سقط الفرض عن الباقي لأن المقصود بها حفظ الحقوق وذلك يحصل ببعضهم وإن كان في موضع لا يوجد فيه غيره ممن يقع به الكفاية غيره تعين عليه لأنه لا يحصل المقصود إلا به فتعين عليه وبحسب الأشهاد على عقد الشكاح وقد بيناه في الشكاح وهل يجب على الرجعة فيه قولنا وقد بيناهما في الرجعة وأما ما سوى ذلك من العقود كالبيع والأجرة وغيرها فالمستحب أن يشهد عليه لقوله تعالى وأشهدوا إذا تباعتم ولا يجب للزوي أن يبي على الله عليه وسلم إباحة من أعراف في مسائل فحده فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يشهد لي فقال خزيمة بن ثابت الأنصاري أنا أشهدك قال لم تشهدوا لم تحضر فقال لصدك على أخبار السماء ولصدك على أخبار الأرض فسماع النبي صلى الله عليه وسلم ذا الشهادات

(فصل) ومن كانت عنده شهادة في حديثه تعالى فالمستحب أن لا يشهد به لأنه مندوب إلى ستره ومأمور بدركه فإن شهد به جاز لأنه شهد أبو بكر بن نافع وشبل بن معبد على المنيرة بن شعبة بالزنا عند عمر رضي الله عنه فلم ينكر عمر ولا غيره من الصحابة عليهم ذلك ومن كانت عنده شهادة لأدي فإن كان صاحبها يعلم بذلك لم يشهد قبل أن يسأل لقوله عليه السلام خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يشتموا الكذب حتى يشتم الرجل قبل أن يشهدوا وإن كان صاحبها يعلم لا يشهد قبل أن يسأل لما روي زيد بن خالد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خيرنا شهد الذي يأبى بالشهادة قبل أن يـ... أها

(فصل) ولا يجوز لمن تعين عليه فرض الشهادة أن يأخذ عليها أجرة لأنه فرض تعين عليه فلم يجز أن يأخذ عليه أجرة كما رآه القاضون من لم يتعين عليه فقيه وجهان أحدهما أنه يجوز له أخذ الأجرة لأنه لا يتعين عليه بخلاف ما أخذ عليه أجرة كيجوز على كسب الوثيقة وإنما أنه لا يجوز لأنه تلحقه الشهمة بأخذ العوض

(باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل)

لا تقبل شهادة الصبي لقوله تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم فإن لم يكنوا رجالين فرجل وصحرا وأنما الصبي ليس من رجال ولا يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن أمهم حتى يستيظف وعن المجنون حتى يفيق ولأنه إذا لم يثبت على حفظ أمواله فلان لا يؤمن على حفظ حقوق غيره أولى ولا تقبل شهادة المجنون لمخبر والمعي الذي ذكرناه ولا تقبل شهادة النفل الذي يكتم منه لغلط لأنه لا يؤمن أن يخط في شهادته وتقبل الشهادة ممن يقل منه لغلط لأن أحدنا ينفك من الخط واختلافها باختلافها في شهادة الآخر فمنهم من قال تقبل لأن إشارته كبيرة فاضت في شكاحه وطلاقة فكذلك في شهادة ومنهم من قال لا تقبل لأن إشارته أقيمت مقام عبارة في موضع ضرورة وحقوق الشكاح وذلك لأننا لا نستدرك من جهته ولا ضرورة بنا فحشده لأنه لا يتم تصحيح غيره إلا حتى لا يجوز زيادته

الشاهد يبين ما يوجب حكم الحاكم (قوله شهد أبو بكر بن نافع) وزادهم أخوة أهمهم سميت جارية للحارث ابن كعدة الثقفي وكان أبو بكره ينسب في الموالي قال البيهقي أبو بكر بن مسروح وقيل اسمه نفع بن الحارث ونافع ينسب إلى الحارث وزاد ينسب إلى أبي سفيان بن حرب وصدقه معاوية رضي الله عنه واتي عن أبيه غيل زوج سمية أمه فهجروا أخوه أبو بكره إلى أن مات حين انقلب إلى الزنا وصدق أن معزتان لأن سفيان زعم أن زني بأمة في المدينة (قوله خيرنا الناس قرني) القرن من الناس أهل زمان واحد واشتقاق من القرآن وكل طبقة قترين في وقت فهم قرن قال إذا ذهب أقسرون الذي أنتههم وخفت في قرن فانت غريب والقرن مثلك في السن قول هذا على قرني أي على سفي (قوله ثم يشتموا) أي يكتمون وينشروا من ذلك لما رآه تامل الدكتور فشا

(فصل)

والجبرية الذراع (قوله شهدوا شهادتين من رجالكم) يشهدون وشهادتهم بمعنى واحد وشاهد شاعروا به أي كادوا به ويجمع على أشهد وشهود وشهدهم معنى خزيمة بن ثابت والشهادتين لأنه حكم بشهادته وحده وأقدم منه دونهما شهادتين

(قوله المغفل) التي تكثر منه الغفلة وليس بمشيط ولا ذك (قوله لا تقبل شهادة ناخن ولا نائمة) اعلم ان هو الذي يؤمن فاختار ما نهى وقدمه من قال هو السارق وقد قطع امانة في غير المال بذلك بان يستودع سرافقيه سر أو يؤمن على حكم فلا يسل فيه (قوله ولا ذي غمر) الغمر الحقد والنقل وقد غمر صدره على بالكسر يغمر غمرا وغمرا عن يعقوب (٣٤٣) (قوله شهد بالزور) الزور الكذب

وأصله الميل كأنه مال من الصدق إلى الكذب ومنه قوله تعالى وزرى الشمس اذا طلعت زاورة عن كفهم وقيل هو مشتق من قولهم زورت في نفسي حديثا أصله صوبها أنه كان شاهد الزور فزور الشهادة في نفسه صوبها ولم يسمع ولم ير (قوله يحض الطاعة) أي يحضها أو يحض الخالص من كل شيء (قوله يغيب بعض) الخبيث ضد الطيب وقد غيب خباثة وخبثا (قوله من استجاز أي) رآه جائزا سابقا يقال جاز له ما صنع وأجاز له أي سوغ له ذلك والمرودة تهمز وتخفف ويجوز التشديد وترك الحسرة فيها وهي الإنسانية كما ذكر قال أبو زيد مرؤ الزجل صر ذمرودة فهي مرى على فير وترأ تكسر المرودة (قوله صلى الله عليه وسلم اذا لم تستعج فاصنع ما شئت) معناه انما يمنع من فعل اسوء واتبع الحياء فاذا عسى الحياء يمنع منه منع وقيل معناه اذا لم تستعج صنعت ما شئت وقيل صنع

(فصل) ولا تقبل شهادة العبد لانها امر لا يتعص به على التفاضل قل يمكن للعبد فيه مدخل ككبريا والرحم ولا تقبل شهادة الكافر لما روي مما رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز شهادة أهل دين على أهل دين آخر إلا المسلمين فانهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم ولا نه اذ لم تقبل شهادة من يشهد بالزور على الآدمي فلا تقبل شهادة من شهد بالزور على الله تعالى أو على ولا تقبل شهادة فاسق لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيدوا قوما بجهالة فتصيبوا على ما فعلتم ما دين فان ارتكب كبيرة فانصبوا السرقة والقذف وشرب الخمر فرتق وردت شهادته سواء فعل ذلك مرة أو تكرره ومنه الدليل عليه قوله عز وجل والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا برينة شهادة فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وهم الفاسقون وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز شهادة ناخن ولا ناخنة ولا زانية ولا ذي غمر على أخيه فورد النص في القذف والزور فنعلم على معاشا الكاثر ولا من ارتكب كبيرة ولم يبال شهد بالزور ولم يبال وان تجتنب الكاثر وارتكب الصغائر فان كان ذلك مادرامن أفضاله لم يسق ولم ترد شهادته وان كان ذلك غالباً في أفضاله فسق وردت شهادته لانه لا يمكن رد شهادته بالقليل من الصغائر لانه لا يوجد من يحض الطاعة ولا يحضها بمعصية ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ما لنا الا من عصى أو هم بمعصية الا يعصى بنزكري ولهذا قال الشاعر

من كان بالمحض وليس محض • يغيب بعض ويطلب بعض

ولا يمكن قبول الشهادة مع الكثير من الصغائر لان من استجاز الاكثر من الصغائر استجاز أن يشهد بالزور فلعلمنا الحكم على الغالب من أفضاله لان الحكم للغالب والنادر لاحكامه ولهذا قال الله تعالى فن قلتم موازينه فاولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فاولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون

(فصل) ولا تقبل شهادة من لا مروءة كالقود والرقاص ومن يأكل في الاسواق ويمشي مكشوف الرأس في موضع لا يحل فيه في كشف الرأس فيه لان المروءة هي الإنسانية وهي مشتقة من المراء ومن ترك الإنسانية لم يؤمن أن يشهد بالزور ولان من لا يستحي من الناس في ترك المروءة لم يبال بما يصنع والدليل عليه ما روى أبو مسعود الدردري رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى اذا لم تستحي فاصنع ما شئت واختصأ أصحابنا في صحاب الصنائع بمينة اذا حسنت طريقهم في الدين كالكناس والدياع والزبال والنخال والحجام وقيم بالحمام فتهم من قال لا تقبل شهادتهم لئلا تهمهم وهما من مروءتهم ومنهم من قال تقبل شهادتهم لقوله تعالى ان اؤتمكم عند الله اتقوا كروا هذه صناعات مباحة والناس اليها حاجة قل ردوا الشهادة

(فصل) ويكره للعبد بالشرطي لانه لا يتعص به في أمر الدين ولا حاجة تدعوا له فكان تركه أولى ولا يحرم لان روى العابد بن عبد الله بن عباس وابن الزبير وأبي هريرة وسعيد بن المسيب رضى الله عنهم وروى عن سعيد بن جبير أنه كان يلعب باستبدار ومن لعب به من غير عروضه تركه فرضا ولا مروءة لم ترد شهادته وان لعب به على عوض فارت فان أخرجك واحسنه ما لا على أن من غلب

ما شئت فانت مجازي (قوله الصنائع الدينية) هي الخبسية ما خوذ من الدنيا وهو الخبسية مهموز وقد ورد ان اذا صار دنيا لا خبسية (قوله الزبال) الذي يعمل الزبل وهو السرجين وموضع المزينة وشغل هو الذي يشغل التراب يلتصق فيه الشيء ثم لا يسطر نج بكمس الشين في لغة التميمية (قوله يلعب به استبدار) الاستبدار خلاف الاستقبال أي يحمله خلف ظهره

(قوله بتكلم بما يستغفب) هو الكلام القرمع الساقط وأصل السخف ورقة العقل وقد استغف الرجل بالضم سخفاً فهو سخيف وسخف
 القلب الترد ليس التردد بمعنى صورته أن يكون ثلاثون بنداً قاطع كل واحد من اللاعبين خمسة عشر ويكون فيه ثلاث كتاب مربعة تكون
 في أربع كل واحدة في ربع (٣٤٤) ست قطع وفي المقالة هطلة وفي الربع الثاني خمس قطع وفي المقابلة تطلبتين وفي الربع

الثالث أربع قطع وفي المقالة
 ثلاث قطع والأربعة عشر
 هي قطعة من خشب يحفر
 فيها ثلاثة أسطر فيجعل
 في تلك الحفر حصي مغار
 يلعبون بهاذ وفي البيان
 ويحرم اللعب بالأربعة
 عشر هي اللعبة التي تسمى
 العامة شاردة وهوا أربعة
 عشر بالمربعة لأن شارب
 أربعة وده عشرة بلقهم
 وهو صغيرات يجعل في لوح
 سطر في أحد جانبيه وسطاً
 في الجانب الآخر ويجعل في
 الحفر حصي مغار يلعبون
 بها وقال في الشامل ثلاثة
 أسطر (قوله من غير آلة
 مطربة) قد ذكرنا أن
 العرب خفة نصيب الإنسان
 لشدة حزن أو سرور قال
 الشاعر
 وأراقي طرباً في أثرهم
 طرب الواله أو كالتخيل
 وبيت الجارية التي تشد
 هل عليّ ويحك
 أن طوت من حرج
 فقال لا حرج إن شاء الله
 قال ابن الأنباري في الوج
 قولان قال أهل التفسير
 الوجه الرحة وقولوا حسن
 أن يقول الرجل لمن

منهم أخذنا الماين فهو قمار تسقط به العدالة وترد به الشهادة لقوله تعالى إنما الخمر والميسر والأصاب
 والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه والميسر القمار وإن أخرج أحد هماً لاً على أنه أن غلب
 أخذناه وإن غلبه صاحبه أخذنا المال يصح العقد لأنه ليس من آلات الحارب فلا يصح بهذا العوض
 فيه ولا ترد به الشهادة لأنه ليس قمار لأن القمار أن لا تخلو أحد من أن يغتم أو يغيرم وهذا أحدهما
 يضم ولا يغيرم وإن اشتغل به عن الصلاة وقتهام العلم بأن يكتر ذلك منه ثم رد شهادته وإن أكرهه
 ورت شهادته لا يضمن الصفائر ففرق بين قليلها وكثيرها فإن ترك فيه المروءة بأن يلعب به على طريق
 أو تكلم في لعبه بما يستغفب من الكلام وأشتغل بالليل والنهار ورت شهادته ترك المروءة
 (فصل) ويحرم اللعب بالترد وترد به الشهادة وقال أبو إسحق رحمه الله هو كالشرط ونحن هذا خطأ لما
 روى أبو موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن لعب بالترد فقد عصى الله
 ورسوله وروى يبريد بن رزق الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمن لعب بالترد فكا ما غمض
 يده في حلم اختز يرومه ولأن المول فيه على ما يخرج له الكعبان فشا به الأزام أو يخاف الشرط نجح فإن
 المول فيه على رأيه ويحرم اللعب بالأربعة عشر لأن المول فيه على ما يخرج له الكعبان فخرم كالترد
 (فصل) ويجوز اتخاذ الخمام لما روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رجلاً شكى إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم الوحشة فقال لا تخز وجامن حمام ولأن فيه منفعة لأنه يأخذ فيه من وفره وبكره اللعب
 به لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسى بحمامة فقال ليطعان يتبع شيطانه وحكمه في
 رد الشهادة حكم الشرط ونحن قد بيناه
 (فصل) ومن شرب قليلاً من النبيذ يفسق ولم ترد شهادته ومن أحمأ بنانم قال إن كان يعتقد
 نحر يفسق ورت شهادته والذهب الأول لأن استعمال الشيء أعظم من فعله بدليل أن من استعمل
 الزنا كفر ولو فعله بكفر فاذن ترد شهادته من استعمل القليل من النبيذ فلان لا يرد شره بأولى ويجب
 عليه الحد وقال المرفي رحمه الله لا يجب كالأترد شهادته وهذا خطأ لأن الحد لا يردع والنبيذ كالخمر في
 الحاجة إلى الردع لأنه يشتهى كاي شتهى الخمر ورت الشهادة لا تنكب كبيرة لأنه إذا أقدم على كبيرة
 أقدم على شهادة الزور وشرب النبيذ ليس بكبيرة لأنه مختلف في نحر به وليس من أقدم على مختلف
 فيما أقدم على شهادة الزور وهي من الكبائر
 (فصل) وبكره الفناء وسامع من غير آلة مطربة لما روى ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال الفناء يثبت التفاق في القلب كما يثبت الماء البقل ولا يحرم لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
 صرباً بة لحسان بن ثابت وهي تقول • هل عليّ ويحك أن طوت من حرج • فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا حرج إن شاء الله وروى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت كان عندني جاريثان
 تفنن في دخل أبو بكر رضي الله عنه فقال مزمار الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهما فاقها أليم عبيدنا غنى لنفسه وأسمع غناء جاريته ولم يكتر من لم ترد
 شهادته لأن عمر رضي الله عنه كان إذا دخل في داره برهن البيت والبيتين واستؤذن عليه لعب بالرحن

يخطأ به ويحك والثاني قاله الفراء الوجه لو ليس كناية عن الويل ومعنى ويحك وبذلك بمنزلة
 قول العرب قد علمت كناية عن قولهم فانه لله وكفى آخرون قد علموا كانه لله وقال غيره ويحك كتر حجة ضد بل كثر عذاب وقال البردي
 مما يعني واحدة لو يحل يردون لأن يرد فمعنا على لا بداء • وث أن قول ويحترق يقولون لأن يذ فتنصهم بالبحار فعل كأنك قلت أكرمه
 انصوب ويولا (فيه لا حرج) • لا • في أولاهم وقد ذكر (قوله ترم البيت والبيتين) الزم التثنية الصوت وقد رنم بالكسر

وترجم اذ ارجع صوته والترجم مثله وترجم الطائر في هديره وقيل ان اليث الذي اُشند حجر رضى لفته عنه وان نواق بالهيفة بعد ما
 قضى وطرا منها جليل بن معمر أردجيل بن معمر الجحى لالغنى فاقه متأخر (قوله في لاجم قلبي) أى اريحوا لجام الفصح لراحة
 يقال جيم الفرس جاد جاما اذا ذهب عياداً وكذا اذا ترك الضراب يجوم ويجوم الفرس اذا ترك أن يركب وقيل يجوم معه وكمل صلاحه
 ونشأه يقال جلم الماء يجوم اذا ارجع الفرس اذا ارجعه (قوله المزة) بكسر الميم من آلات الملاهي والمعازف الملاهي والعزف صوت
 الجن يمزغ عزفاً (قوله تعالى طول الحديث) فسر بالتفاوض لموا لانه يلهم عن ذكر كرامته تعالى يقال طوط عن الشيء اذا عرضت عنه
 (قوله في الحديث ان الله تعالى حرم على أمي الخمر والميسر والمسرور والكوبة والقننين) الخمر يكون من الخبث ويقال المسرور بالخبث
 وأمساعا والميسر التمرور وقد ذكر المزر رخرة القرة وأمال الكوبة والقننين فقد فسرهما الشيخ في الكتاب وفسر القننين بالربط وهو عود
 الغناء قال الزخشرى القننين بوزن السكت الطنبور عن ابن الاعرابي وقن (٣٤٥) اذا ضرب به يقال تختمته بالصفا

لذا ضرب به قال وقيل لهبه
 للروم يتقاصرون به وهو
 قول ابن قتيبة قال ابن
 الاعرابي وهو الطنبور
 بالحيشة والكوبة الترد
 ويقال الطبل وقال في
 الوسيط هو طبل الخنثين
 دقيق الوسط غليظ الطرفين
 وقال الجوهري الكوبة
 الطبل الصغير القصير وهو
 قريب مما قال في الوسيط
 وقال في العين هن قصبات
 يجتمعن في قطعة من أديم
 ويخز عليهن ثم ينفخ فيها
 اثنتان يصران فيها وسيت
 كوبة لان بعضها كوب
 على بعض أى أزم (قوله
 تمسخ متى) المتسخ يحوّل
 صورة الماهو فتح منها
 يقال مسخه فمسدا
 والمسخ من الرجال القبي

ابن عوف رضى الله عنه وهو يترجم فقال سمعت ابا عبد الرحمن قال لم قالنا اذا غلبنا متنازنا
 تقول كما يقول الناس وروى عن أبي الدرداء رضى الله عنه وهو من زهاد الصحابة وقتها أنها قال
 اني لأجمل قلبي شيئا من الباطل لاستعين به على الحق فإذا اذا كثر من الفناء واتخذ صنعة يشاهد
 الناس فسماع أو يدعى الى المواضع ليخبري ردت شهادته لانه سفه ترك الروعة وإن اختصارا بقوله ليجمع
 الناس لسماعها ردت شهادته لانه سفه ترك مروعة وداعة
 (فصل) ويحرم استعمال الآلات التي تطرب من غير غناء كالعود والطنبور والمزفر والطبل والمزمار
 والدليل عليه قوله تعالى ومن الناس من يشتري هوا الحديث ليضل عن سبيل الله قال ابن عباس انها
 للملاهي وروى عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم على أمي الخمر
 والميسر والمزمار والكوبة والقننين قال كوبة الطبل والقننين الربط وروى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال تمسخ أمة من أمي بشرهم الخمر وضربهم بالكوبة والمعازف ولا تها تطرب ويهوى الى
 الصدعن ذكر كرامته تعالى وعن الصلاة والى اتلاف المال حرم كالتمر ويجوز ضرب الدف في العرس
 واختان دون غيرهما لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أعلنوا التكاح واضربوا عليه
 بالدف ويكره القننين الذي يربد الفناء طربا ولا يطرب اذا اغرد لانه تابع للفناء فكان حكمه حكم
 الفناء وامار بالشهادة فاحكمنا بشعر يجمع من ذلك فهو من الصغار فلا ترد الشهادة بعاقب منه وزد
 بما كثر منه كما قلنا في الصغار وما حكمنا بغير اهتية وإباحته فهو كالمسطر في رد الشهادة وقد بيناه
 (فصل) وأما الخداء فهو مباح لما روى ابن مسعود رضى الله عنه قال كل من مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ليلة ناهى بلواذى حاديان وروى عائشة رضى الله عنها قالت كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 سفر وكان عبد الله بن رواحة يجيد الخداء وكان مع الرجال وكان أحمشة مع النساء فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم لعبد الله بن رواحة سرك بالقوم فادفع ريجز فتبعه أنجشة فأعنت الاطراف السير فقل النبي
 صلى الله عليه وسلم بالأنجشة وروى بك رفقا بالقوارير ويجوز استماع نشيد الاعراب لما روى عمرو بن

(٤٤ - (مذهب) - ثانی)

لاملاحه ومن اللحم الذي لا طعم له (قوله أعلنوا التكاح واضربوا عليه بالدف)
 الاعلان والعلانية ضد الاسرار وهو اظهار الشيء وترك اخفائه ليخالف الزنا الذي عادته أن يسر به ويخفي والدف بالضم وسكى
 أبو عبيدان القتيبي لفته (قوله في الحديث ان انجشة كان مع النساء) قال عليه السلام وروى بك رجة رفقا بالقوارير الخداء خدو
 سوق الابل والفناء طرب وقد حدثت الابل حبوا وحدا (قوله فاعنت لال في السير) أى سرعت وابتعدت ضرب من السير سريع كان
 الابل ترفع أعناقها فيه (قوله وروى بك) نصير رود وقد أورد به أى رفقه وبقوم موضع لاسمى أى ردي بمعنى رفقه فيهم من
 رادت الرجع تردد اذا تحركت حركة خفيفة قال الله تعالى أمهلهم وروى أى امه لا يروى (قوله رفقا بالقوارير) شبهة به مضغف ورفق
 قلوبهم والقوارير يسرع اليها الكسرو كان يشتمن الرجز ما فيه سبب قلوبهم أن يمينهم وبوق في ذنوبهم حلاوة صرب بالتمسك
 عن ذلك في الفناء رقية الراوية قال ابن سليمان بن عبد الملك سمع في معسكر مع غنياء دعا به فغداه ل ن م رقية تركان شديد العيرة
 وأشد بعض أهل العصر
 يا حادي العيس رفقا بالقوارير * فقد أذاب سرها بالقوارير

وشفها السير حتى ما بهار من • في مهمليس قبله القوار يرى جمع قار بقوى القاصصة (قوله فأنشده يتأفقا له) معناه زدوه واسم فعل
يؤمر به أي زدني أنشاده يتون ولا يتون فمن تون فعنا زدني حديثا لا التونين التكتير ومن لم يتون فعنا زدني من الحديث المعروف منك
وأصله بواله عبيد الله بن الهيثم فتقوله لمارجل إذا استزدت من حديث أو عمل قال ذار متوقفتنا فقلنا به عن أم سالم • هو مال تكليم الديار البلاقع
وأما ما بقضاء كلف ولبيح الامتكر (٢٤٦) قال النابغة ابها فذلك الاقوام كلهم • وأما تمر من مال ومن ولد

في الحديث ما ذن الله كئ
اذنه لنسب يقتضي بالقرآن
يريد ما استمع الله كئ وانه
تعالى لا يشغل سمع عن
سمع يقال اذن يا ذن
لذا سمع ومنه قوله تعالى
واذنت لربها وحاشي
استعت قال ابن حجر
ابها لقلب يتع بددن
ان هي في سماع واذن
ومن ذلك سميت الاذن
(قوله لمن لم يتغن بالقرآن)
مفسر في الكتاب والاول
الجمع بين التفسيرين
الاستغناء به واثاب ذاب
وتحسين الصوت به وتزججه
ليطع به من يسمعه ويحفظ
هو (قوله واما التمره
بالاحن) الاحن وهو الحزن
واحد المعلن وهو المندم
والتمزب وقد لحن في
قراءته اذ طرب به وغرد
وفي الحديث قرأوا القرآن
بما يحون العرب (قوله
بيت الشعر
بانت سعد فقبلي اليوم
متبول) • بانت ففرقت
والفرق بين البيت
الاول والثاني في سكونه
من الالفه درمنولي

الشريد عن أبيه قال ردفني رسول الله صلى الله عليه وسلم وراءه ثم قال أملك شيء من شعر أمية بن أبي
الصلت فقلت نعم فأنشده يتأفقا له بيتا أنشأ قاله فأنشده إلى أن بلغ ما تهيت
(فصل) ويستحب تحسين الصوت بالقرآن لما روي الشافعي رحمه الله بإسناده عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال ما ذن الله كئ كما ذهبت حسن الترمذ بالقرآن وروى حسن الصوت بالقرآن وروى البراء
ابن عازب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حسنا القرآن بأصواتكم وقال عليه السلام
ليس منكم لم يتغن بالقرآن ووجه الشافعي على تحسين الصوت وقال لو كان للرداء الاستغناء بالقرآن
لقلتم لم يتغن بالقرآن وأما التمره بالاحن فقد قال في موضع آخره وقال في موضع آخر لا كرهه
ولست على قولين وإنما هي على اختلاف حالين فالتالي قال كرهه أراد اذا تجاوز الحد في التطويل
ودغاب به في بعض والذي قال لا كرهه اذا تجاوز الحد
(فصل) ويجوز قول الشعر لانه كان النبي صلى الله عليه وسلم شعر أمية من حسان بن ثابت وكعب بن
مالك وعبد الله بن رواحة ولا يوقد عليه الشعر اءود حوء وجاءه كعب بن زهير وأنشده
بانت سعد فقبلي اليوم متبول • متم عند عالم فليست بكيول
فأعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم برده كات عليه فأنشاهما مع معاوية بعشرة آلاف درهم وهي
التي مع اختلاف في اليوم وحكمه حكم الكلام في حظره والتمسح بذكرها واستعجاب ورد الشهادة به
والدليل عليه ما روي عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشعر
بينة أكلام حسنة كسكن الكلام وفيه كقبيح الكلام
(فصل) ومن شيد بالزور فقد وردت شهادته لانه من الكياف والدليل على ما روي شير بن فاك
قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح ولما انصرف قام قائما ثم قال عدلت شهادة ان لا
بالاشراك بانه ثلاث مرات ثم قال قول عز وجل فاجتنبوا رجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور
وروي محمد بن حرب عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال شاهد الزور لا يزال قدامه
حتى يتوب سمع من امار وثبت شاهد زور من لا نأوجه أحد هان يقرانه شاهد زور والثاني
انه يقيه أئمة المشاء نزر واشتق من يشهد بما يقطع بكذبه بان يشهد على رجل انه قتل أو زنى
في وقت معين في موضع معين راشده عليه في ذلك وقت كان في بلد آخر وأما شاهد بشي خطأ
فيه لا يمكن شهادته لانه يقدرك كذب وان شهد لرجل بشي وشهد به آخوه يعلم بكن شاهد
زور لانه ليس تكذب أحد به بغير من تكذب أكثر فزجح ذلك في عدالة واذا ثبت انه شاهد زور
وروي الامام ترمذيه: رب أو لمس دزجوس وان روى أن يشهر أمره في سوقه وملاه وقبيلته
ينادي عليه لعنه الله وروى غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقرن من قبل الله
صبي وسوء فاذن كرو في سق عاهه يحضره الناس ولا في ذلك زواله ولغيره عن فضل مثله
وحكي عن أبي عبيد بن جارية أنه قال من حبل صيانة لينا عليه فهو عليه السلام

سجده • يتنبيه خبوت أي سجد وسجده (قوله عت شيد دزجوس لاشرك بنة)
قوله وتم ودمته تولى دت فذد ذر • سويت بيه (قوله تيسق معده) ذكر (قوله وان روى أن يشهر أمره) أي
كانه • سويجوه شير يوضح لاصير • شهرت لاصير شهر شهر شهر شهر • كذبت شهرته شهرته (قوله أهل الصبة)
أمن • نون عن كس • قيب • حزر وغيره

ملكه ويستحق عليه النفقة إذا احتاج والآية تخصها بما ذكرناه والاستدلال بانهم كثيرهم في العدالة
يطلق بنفسه فانه كثيرهم في العدالة ثم لا تقبل شهادته لنفسه وتقبل شهادته أحدهما على الآخر في جميع
الحقوق ومن أصحابنا من قال لا تقبل شهادة الولد على الوالد في إيجاب القصاص وحدا القذف لانه
لا يلزمه القصاص بقتله ولا حد القذف بقذفه فلا يلزمه ذلك بقوله والمذهب الاول لانه انما ردت
شهادته لانه يهتم ولا تهمة في شهادته عليه ومن عبد الوالد والاولاد من الاقارب كالاخ والم وغيرهما
تقبل شهادته بضمهم لبعض لانه لم يحمل نفس أحدهما كنفس الآخر في العتق ولاماله كماله في النفقة
وان شهد شاهدان على رجل أنه قذف ضرة أمهما ففيه قولان قال في القديم لا تقبل لانهما يجيران
اليهما مطلقا لانه يجب عليه بقدحها الحد فيحتاج أن يلاعن وتقع القرقة بينه وبين ضرة أمهما
وقال في الجديد تقبل وهو الصحيح لان حق أمهما لا يزيد بمفارقة الضرة وان شهد أن تطلق ضرة
أمهما ففيه قولان أحدهما أنه تقبل والثاني أنه لا تقبل وتعليقهما ما ذكرناه

﴿فصل﴾ وتقبل شهادة أحد الزوجين للآخر لان الكساح سبب لا يعتق به أحدهما على الآخر بالملك
فلم يمنع من شهادة أحدهما للآخر كقراءة ابن الم ولا تقبل شهادة الزوج على الزوجة في الزنا لان
شهادته دعوى خفية في حقه فلم تقبل كشهادة المودع على المودع بالخيانة في الوديعة ولا نه خصم لها
فيما يشهد به فلم تقبل كالجوهر عليها انها حنت عليه

﴿فصل﴾ ولا تقبل شهادة العدو على عدوه لقوله عليه السلام لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين ولا ذي
احتواء ولا حنة هو المملوك لانه منهم وشهادته بسبب منهي عنه فلم تقبل شهادته

﴿فصل﴾ ومن جمع في الشهادة بين امرين فردت شهادته في أحدهما نظرت فان ردت للعداوة بينه
وبين المشهود عليه مثل أن يشهد على رجل أنه قذفه وأجنبي ردت شهادته في حقه وفي حق الأجنبي
لان هذه الشهادة تضمنت الاخبار عن عداوة بينهما وشهادة العدو على عدوه لا تقبل فان ردت
شهادته في أحدهما تهمة غير العداوة بأن يشهد على رجل أنه اقترض من أبيه ومن أجنبي ما لاردت
شهادته في حق أبيه وظل ترد في حق الأجنبي فيمقولان أحدهما تبارك كمال شهادته قذفه وأجانبيا
والثاني انها لا ترد لانها ترد في حق أبيه لانه تهمة ولا تهمة في حق الأجنبي فقبلت

﴿فصل﴾ ومن ردت شهادته بحصة فتاب قبلت شهادته بقوله تعالى ولذين رمون المصنعات ثم لم يأتوا
بأربعة شهادات فجلدوهم ثم إن جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأوثقهم الماسقون الا الذين
تابوا والتوبة توبتان توبة في الباطن وتوبة في الظاهر فأما التوبة في الباطن فهي ما بينه وبين الله
عز وجل فينطرق في المحصلة فلم يتعلق بهما تهمة لأدبى واحدا لله تعالى كالاستمتاع بالاجنية
فيأدون الفرج فتوب بعتها أن يقطع عنها ويندم على ما ففعل ويعزم على أن لا يعود الى مثلها
والأدبى عليه قوله تعالى ولذين إذا وعدوه حنة وظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا والذين هم
ومن يغفر الذنوب لا شيء ولا يصروا على دفعها ويهدى لهمون وأنتك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات
تجري من تحتها لانهما خلدن فيها وهم أبدا فيها ومن أعاق يهلك آدمي فأتوب بعتها أن يقيم
عنه لو ندم على ما ففعل ويعزم على أن لا يعود الى مثلها وان يبرأ من حق الأدي ما أن يؤديه أو يسأله
حتى يبرئه منه لا روى إبراهيم شخعي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى رجلا يصلي مع النساء
فصر بهادرة فقال لرجل وسه بركت أصبحت فقد غفلتني وان كنت أسأت فاعلمتني فقال
عمر قصص قال لا قصص قل ذنوبك لا عفو فترة على ذنوبه عمر من الغد فتعبرون عمر فقال له
رجل يا عمر مؤمنين زيدا كان مني قد سرع فيك قال أجل قل فشهداني قد عفو عنك

(قوله فأتوبه أن يقطع عنها
ويندم) وقد ذكرنا التوبة
وأصل الرجوع والاقلاع
عن الامر الكف عنه يقال
قطع فلان عما كان عليه
إذا تركه فكف عنه
(قوله ولم يصروا) لم يصروا
والاصرار لاقعة على لئيب
وترك التوبة منه (قوله
أجل) بمعنى نعم وقد ذكرت

وان لم يقدر على صاحب الحق نوى أنه ان قدر أو قام حقه وان تلقى بالمصية حادثة تعالى كذا لانا
والشرب فان لم يظهر ذلك فالاولى أن يستمر على حقه لقوله عليه السلام من أقر من هذه الغافورات
شيأ فليست ترسى تراقه تعالى فان من أبدى لنا صفة أو أتنا عليه حادثة وان أظهر له أيام لان ما عزا
والغامدية اعترا فاعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالزنا فرجه لم يلنكر عليه وأما التوبة في الظاهر
وهي التي تعود بها العادة والولاية وقبول الشهادة فينظر في المصية فان كانت خلا كالزنا والسرقة لم يصح
بصحة التوبة حتى يصلح علمه مدة لقوله تعالى الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحو او قدر أصحابنا
المدة بسنة لانه لا يظهر صحة التوبة في مدة قريبة فكانت أولى المدد بالتقدير سنة لانه تمر فيها الفصول
الاربعة التي تمهيج فيها الطبايع وتغير فيها الاحوال وان كانت المصية بالقول فان كانت سرقة فان التوبة
منها أن تظهر الشهادتين وان كانت قدفا فقد قال الشافعي رحمه الله التوبة منه كذابه نفسه واختلف
أصحابنا فيه فقال أبو سعيد الاصطخري رحمه الله هو أن يقول كذبت فيها قلت ولا أعود الى مثله
ووجهه ما روى عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال توبته بالانذار كذابه نفسه
وقال أبو اسحق وأبو علي بن أبي هريرة هو أن يقول قذفت له كان باطلا ولا يقول اني كنت كاذبا يجوز
أن يكون صادقا فيصير بشكذبه نفسه عاصيا كما كان بقذفه عاصيا ولا تصح التوبة منه الا باصلاح
العمل على ما ذكرناه في الزنا والسرقة فأما اذا شهد عليه بازنا ولم يتم العدد فان قلنا انه لا يجب عليه
الحد فهو على عدالته ولا يحتاج الى التوبة وان قلنا انه يجب عليه الحد وجبت التوبة وهو أن يقول
نمت على ما فعلت ولا أعود الى ما اتهم به فاذا قال هذا عادت عادته ولا يشترط فيه اصلاح العمل
لان عمر رضي الله عنه قال لا يكره تبا قبل شهادتك وان لم تقبل شهادته وقبل خبره لان
أبا بكر قد ردت شهادته وقبلت أخباره وان كانت مصيبة بشهادة زور قالوا بمنها أن يقول كذبت
فيما قلت ولا أعود الى مثله ويشترط في صحة توبته اصلاح العمل على ما ذكرناه

(فصل) وان شهد صبي أو عبدا أو كافر لم تقبل شهادته فان بلغ الصبي أو اعتق العبد أو أسلم الكافر
وأعاد تلك الشهادة قبلت وان شهد فاسق فردت شهادته ثم تاب وأعاد تلك الشهادة لم تقبل وقال المنزني
وأبو نوري رحمهما الله تقبل كما تقبل من الصبي اذا بلغ والعبد اذا أعتق والكافر اذا أسلم وهذا خطأ لان
هؤلاء لا عار عليهم في رد شهادتهم فلا يلحقهم تهمة في إعادة شهادته بعد الكمال والناسق عليه عار
في رد شهادته فلا يؤمن أن يظهر التوبة لازالة العار فلا تنفك شهادته من التهمة وان شهد لنولي
لمكتابه بمال فردت شهادته ثم أذى المكتوب مال الكتابة وعق وأعاد المولى الشهادة لمال فقد قال
أبو العباس في موجهان أحدهما أنه تقبل لان شهادته لم ترد بجمرة وانما ترد لانه ينسب لنفسه
حقا بشهادته وقد زال هذا المعنى بالعتق والثاني أنها لا تقبل وهو الصحيح لانه ردت شهادته
للتهمة فلم تقبل اذا أعادها كالفاسق اذا ردت شهادته ثم تاب وأعاد الشهادة وان شهد رجل على
رجل أنه قد فموز وجته فردت شهادته ثم عفا عنه فقفه وحسنت الحال بينهما ثم أعاد الشاهد للزوج
لم تقبل شهادته لانها شهادة فردت للتهمة فلم تقبل وان زالت التهمة كالفاسق اذا ردت شهادته ثم تاب وأعاد
الشهادة وان شهد رجل اخوان له بجرأ حتم تندمل وهما وارثان له فردت شهادته ثم ندمت الجراحة
فأعاد الشهادة ففي موجهان أحدهما أنه تقبل لانها ردت للتهمة وقد زالت التهمة وشي وهو قول أبي
اسحق وظاهر المذهب أنها لا تقبل لانها شهادة ردت للتهمة فلم تقبل كالمسوق اذا ردت شهادته ثم
تاب وأعاد

(باب عدد الشهود)

(قوله من أقر من هذه)

(الغافورات شيأ) هي جمع

قاذورة وهي الفعل القبيح

واللفظ السيئ وقدرت

الشيء وتقدرت أي عفته

وكرهته (قوله من أبدى

لنا صفة) المصفة جانب

العتق ومعناه من أظهر لنا

أمره أي أقر به أتنا عليه

الحد (قوله تمهيج فيها

الطبايع) أي توريق

هيجاجا أي ثار واطبايع

جمع طيبة وقد ذكر (لم يرد

للمرة) أي العيب وعلمه لحقه

والنمرة أيضا لأن قال الله

تعالى فتصديقكم منهم معرفة

أي أتم

(ومن باب عدد الشهود

ومابعده)

لا يقبل في الشهادة على الزنا أقل من أربعة نفس ذكر قوله تعالى والاذني الناقشة من نسائك
فأشهدوا عليهم أن أربعة منكم فإن شهدوا فاسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله
لهن سبيلا الآية وروى أن سعد بن عباد قال يارسول الله أ رأيت أن وجدت مع امرأة في رجل أمره
حتى أتى بأربعة شهداء قال نعم وشهد على القبرة بن شعبة ثلاثة أبو بكره ونافع وشبل بن معبد وقال
زيد أ رأيت أن تأتيهم وتفسايعلو ورجلان كأنهما إذا جارا لأدري ما وراء ذلك فجلدهم مرضى الله عنه
الثلاثة ولم يجعل القبرة ولا يقبل في الموطأ الأربعة لأنه كان زنا في الحد فكان كان زنا في الشهادة فأما البتاني
البيضة قالان قلنا أنه يجب فيه الحد فهو كان زنا في الشهادة لأنه كان زنا في الحد فكان كان زنا في الشهادة وإن
قلنا أنه يجب فيه التعزير ففيه وجهان أحدهما هو قول أبي علي بن خيران واختيار المزني رحمه الله
أنه ثبت بشاهدين لأنه لا يلحق بالزنا في الحد بل يلحق به في الشهادة والثاني وهو الصحيح أنه لا يثبت
الأربعة لأنه فرج حيوان يجب بالإلحاح فيه العقوبة باعتبار في الشهادة عليه أربعة كان زنا وتضمنه
من الزنا في العقوبة لا يوجب ضمانه عن في الشهادة كزنا الأمة ينقص عن زنا الحرة في الحد ولا ينقص
عنه في الشهادة واختلف قوله في الأقرار بالزنا فقال في أحد القولين ثبت بشاهدين لأنه أقرار
ثبت بشاهدين كالأقرار في غيره والثاني أنه لا يثبت بالأربعة لأنه سبب يثبت به فعل الزنا فاعتبر فيه
أربعة كالشهادة على القتل وإن كان المقر أعجب في الترجة وجهان أحدهما أنه ثبت بآيتين
كالترجة في غيره والثاني أنه كالأقرار فيكون على قولين كالأقرار

(فصل في) وإن شهد ثلاثة بالزنا ففيه قولان أحدهما أنهم قذفوه ويحدون وهو أشهر القولين لأن
عمر رضي الله عنه جعل ثلاثة القين شهداء على القبرة وروى ابن الوصي أن ثلاثة شهداء على رجل
بزنا وقال الرابع أنهما في ثوب واحد كان هذا زنا فهو ذلك فجلده على بن أبي طالب رضي الله عنه
الثلاثة وعزرجل والمرأة ولا يلزم نوجب الحد جعل القذف بلفظ الشهادة طريقا إلى القذف
والقول الثاني أنهم لا يحدون لأن الشهادة على الزنا أمر جائز فلا يوجب الحد كالأجارات ولأن
إيجاب الحد عليهم يؤدي إلى أن لا يشهد أحد بالزنا خوفا من أن يقب الرابع عن الشهادة فيحدون
فتبطل الشهادة على الزنا وإن شهد أربعة على امرأة بالزنا أحدهم الزوج ففيه وجهان أحدهما هو
قول أبي إسحق وظاهر النص أنه يحد الزوج قول واحد لأنه لا يجوز شهادته عليها بالزنا فجعل قاذف في
الثلاثة قولان والثاني وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أن الزوج كالثلاثة لأنه أتى بلفظ الشهادة
فيكون على القولين

(فصل في) فإن شهد أربعة على رجل بالزنا فرد إلهاكم شهادة أحدهم فإن كان بسبب ظاهر بأن كان
عبدا أو كافرا أو متظاهرا لا تنسق كان كقولهم يتم العدد لأن وجوده كعدمه وإن كان بسبب خفي كالنفس
الباطن ففيه وجهان أحدهما أن حكمه حكم كالموت فبعدمه عدل كعدم العدد والثاني
أنهم لا يحدون قول واحد لأنه إذا كان الرد بسبب في الباطن لم يكن من جهتهم قريبا في الشهادة
لأنهم معذورون فله يحد وإذا كان بسبب ظاهر كانوا مقرطين فوجب عليهم الحد وإن شهد أربعة
بأنه زوج واحد منهم قيل أن يحكم شهادتهم ثم الرابع حد النفس لأنه اعترف بالنفس ومن أعجبنا
من قذف حده قولان لأنه أنصف زنا به بلفظ الشهادة وليس بشئ وأما الثلاثة فأنصوص أنه لا حد
عليه قول واحد لأنه ليس من جهتهم قريبا لأنهم شهدوا وعدناهم ورجوع من رجع لا ينكحهم
لأنهم زنا ومن أعجبنا من قذف حده قولان وهو ضعيف فإن رجعوا كلهم وقاؤا نعتدنا
شهادة ويجب عليه أحد ومن أعجبنا من قذفه قولان وليس بشئ وإن شهد أربعة على امرأة بالزنا

(قوله رأيت استأنفوا)

الاستأنفوا وقد رآه

حلقه الدرر وأصلها منه على

وزن فعل بالتحريك بدل

على ذلك أن جعله استأنف

مثل جل وأجل ولا يجوز

أن يكون مثل جندع وقيل

القذف يعجم أيضا على

أفعال لا تذاذت ما لها لئ

هي لام الفعل وحذف

العين فلت سبب الفتح قل

الشاعر

شأنك قسرين غشا

وسمينها

وأنت السه السفلى إذا

ذكرت نصر

تقول أنت فيهم بمنزلة الاست

من الناس (قوله نيبو)

أي ترتفع أرواحهم الجبر

دون حلقه الدرر

وشهد أن بيع نسوة أنها بكر لم يجب عليها الحد لأنه محتمل أن تكون البكره أصليه فزول محتمل أن تكون عاتكة لان البكره تموزاد بالغي في الجماع فلا يجب الحسم الاحتال ولا يجب الحد على الشهود لان إذا رد أن الحد عنها لجواز أن تكون البكره أصليه وهم كاذبون ويجب أن ندرأ الحد عنهم لجواز أن تكون البكره عاتكة وهم صادقون

(فصل) وثبت المال وما يقصد به المال كالبيع والاجارة والموتبة والرهن والضمان بشاهد وامر اثنين لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم قالن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان خص على ذلك في السر وقسنا عليه المال وكل ما يقصد به المال

(فصل) وبالس بآل ولا المقصود منه المال ويطلق عليه الرجال كالنكاح والرجعة والطلاق والعناق والوكالة والوصية اليه وقتل المملوك المذموم سوى حد الزنا لا يثبت الا بشاهدين ذكرين قوله عز وجل في الرجعة وأشهدوا ذوي عدل منكم ولم يروى ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وعن الزهري أنه قال جرحنا نسنة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واخليفتين من بعده أن لا يثبت شهادة النساء في المحدث فثبت النص على الرجعة والنكاح والمحدث وقتنا عليهما كل ما لا يقصد به المال ويطلق عليه الرجال وان اتفق الزوجان على النكاح واختلفا في الصداق ثبت الصداق بالشاهد والمأثنتين لانه اثبات مال وان ادعت المرأة الخلع وأنكر الزوج لم يثبت الا بشاهد قرجلين وان ادعى الزوج الخلع وأنكرت المرأة ثبت بشاهد قرجلين أو رجل وامرأةين لان بينة المرأة لا يثبت الطلاق وبينه الرجل لا يثبت للملأوان اثباتا لشهده رجل وامرأة انان بالسرقه ثبت المال دون القطع وان شهده رجل وامرأة ان يقتل العمد لم يثبت القصاص والادبيه والفرق بين القتل والسرقة ان قتل العمد في أحد القولين موجب القصاص والادبيه بدل عنه بحجب العقوب عن القصاص واذالم يثبت القصاص لم يثبت بدله وفي القول الثاني موجب الحد بالبدلين لا ببينه وانما يتعين بالاختيار فلو أوجبنا البديه دون القصاص أوجبنا معينا وهذا خلاف موجب القتل وليس كذلك السرقة فانهما موجب القتل للمال على سبيل الجرح وليس أحدهما بدلا عن الآخر فجاز أن موجب أحدهما دون الآخر

القطع والدم على شينين جميع وليس له شهادته
 (فصل) ولا يقبل في موضحة العمدا الا شاهدان ذكران لاهاجانية توجب القصاص وفي الهاشمة
 والمثقة قولان أحدهما انه لا يثبت الا شاهدان ذكران لاهاجانية تتضمن القصاص وإثباتي
 انها تثبت بالشاهد والمرأين لأن الهاشمة والمثقة لا تقاوم فيها مؤلف القصاص في ضمنها تثبت
 بالشاهد والمرأين فلي هذا يجب ارض الهاشمة والمثقة ولا يثبت القصاص في التوبة وان اختلف
 السيد والمكاتب في قدر المال وأوصته وأداة قضى فيه بالشاهد والمرأين لأن الشاهدة على المزدان
 أقضى الى العتق الذي لا يثبت بشهادة الرجل والمرأين كما ثبت الولادة بشهادة نسبه ومن أقضى الى
 النسب الذي لا يثبت بشهادتهن

فصل وان كان في يد رجل جارية فطال له في رجل أنهما أولدها وبه دهنه ثم رعى ذلك شهرا
ومر بين قضي الحارجر بانه لم يولد له كقضي فيه شاهدوا مر بين وذهبت عفت باقاره وهو ثبت
نسب الولد وبه فيه قولان أحدهما لا يثبت لأن النسب والحرية لا يثبت شهده ومر بين
فيكون الولد باقاعه ملك لأمه عليه وأقول لا في النسب لثبوت لأن ولدته الأجنبية وقبحه
باجرة في حكمه بولد قضي هذا الحكم بنسب الولد وحيت لا يثبت ذلك ونه على جرحه
الذي يولدان كان له وأعتقه وتبعه له شهده ومر بين فيه خلاف فيه فيه فهو من قول
فيه قولان أحدهما لا يبحر بولد ابنته لانه شهده عتقه وقبحه كقول عتي على رجل

عبدوا شهد له شاهدوا من أن أنه كان له والثاني أنه يحكم بها لأنه ادعى ملكا متقدما وشهد له البيعة
فيما دعا عوام من أصحابنا من قال يحكم بها قول واحد والفرق بينهما وبين المسئلة قبلها أن هناك لا يدعى ملك
الولد وهو يقر أنه حوالا الأصل فلم يحكم بيته في أحد القولين وهذا ادعى ملك العبد وأنه اعتقه
فحكم بيته

(فصل) وقيل فيها لا يطلع عليه الرجال من الولادة والرضاع والصيوب التي تحت الثياب شهادة النساء
منفردات لأن الرجال لا يطلعون عليها في العادة فلو لم تقبل فيها شهادة النساء منفردات بطلت عند
التجاعد ولا ثبت شيء من ذلك إلا بعدد لا نهاشهادة فاعتبر فيها العدد ولا يقبل أقل من أربع نسوة
لأن أقل الشهادات رجلان وشهادة امرأتين بشهادة رجل واحد ليس عليه قوله تعالى فإن لم يكونا
رجلين فرجل وامرأتان فأقام المرأتين مقام الرجل وروى عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب على ذي لب منكهن قال امرأة يا رسول
الله ناقصات العقل والدين قال ما نقصان العقل فشهادة امرأتين كشهادة رجل فهذا نقصان العقل
وأما نقصان الدين فإن أحدا كن تمكث الليالي لاتصل وتقطع في شهر رمضان فهذا من نقصان الدين
فقبل فيها شهادة الرجلين وشهادة الرجل والمرأتين لأنه إذا أجزت شهادة النساء منفردات لتعذر
الرجال فلان تقبل شهادة الرجال والرجال والنساء أولى وتقبل في الرضاع شهادة المرأة لمرأى عقة
ابن الحارث أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب فقامت امرأة سوداء فقالت قد أرضعتكما لحثت إلى النبي
صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك فقال كيف وقد زعمت أنها أرضعتكما فقام عنها ولانها لا تجزى بهذه
الشهادة فتعالى هسها ولا تدفع عنها ضررا ولا تقبل شهادة المرأة على ولادتها لانها تنبت لنفسها
بذلك حقا وهو النطق وتقبل شهادة النساء منفردات على استئصال الولد وأنه بقي متألما إلى أن
مات وقال الربيع رحمه الله فيه قول آخر أنه لا يقبل الا شهادة رجلين والصحيح هو الأول لأن
الغالب أنه لا يحضرها الرجال

(قوله أغلب لذي لب
منكهن) اللب العقل والجمع
الا ليا ب قال الله تعالى ان
في ذلك لذكرى لأولى
الالباب أى لذكرى العقول
(قوله تعالى ولا تنقصا لليس
لك به علم) أى لا تتبعه
فتقول فيه بغير علم قال
فقوله أقفوه وقتضوا قوفه
اذ ثبت أمره ومنه سميت
الفتاة لتضييع الأثار وأصله
من الفتا

(فصل) وما ثبت بالشاهد والمرأتين ثبت بالشاهد واليمين لمرأى عمرو بن دينار عن ابن عباس
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بين وشاهد قال عمرو ذلك في الأموال واختلف
أصحابنا في الوقت فقال أبو اسحق وعامة أصحابنا يبنى على القولين فإن قلنا أن الملك للوقوف عليه قضى
فيه بالشاهد واليمين لأنه تنقل ملكه قضى فيه بالشاهد واليمين كالبيع وإن قلنا أنه ينتقل إلى الله عز وجل
لم يقض فيه بالشاهد واليمين لأنه إزالة ملك إلى غير الأدي فلم يقض فيه بالشاهد واليمين كالعق و قال
أبو لباس رحمه الله يقضى فيه بالشاهد واليمين على القولين جميعا لأن القصد بالوقوف عليك المنفعة
فقضى فيه بالشاهد واليمين كالإجارة

(باب تحمل الشهادة أو أدائها)

لا يجوز تحمل الشهادة أو أدائها إلا لعلم والدليل عليه قوله تعالى ولا تنقصا لليس لك به علم إن السمع
والبصر والقواد كل أولئك كان عنه مسؤولا وقوله تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون فأمر الله تعالى
أن يشهد عن علم وقوله عز وجل ستكتب شهدتهم ويسامون وهذا الوعيد يوجب التحفظ في الشهادة
وأن لا يشهد إلا بعلم وروى شاذ عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن شهادة فتاهل ترى الشمس قال نعم قل فعلى مثله فاشهد وأدوم وإن كانت الشهادة على فعل
كالجناية ونقص وزنا سرقة الرضاع والولادة وغيرها ما يدرك بالعين لم تجز الشهادة به إلا بعلم
مهمة لانها لا تعلم إلا بها وإن كانت شهادة على عورة ووقع بصري على ما من غير قصد جاز أن يشهد

بشاهد وان اراد ان يقصد النظر لشهد قالنصوص انه يجوز وهو قول أبي اسحق المروزي لان بابا
بكرة ونافعا وشبل بن معبد شهدوا على المتبرة بالزنا عند عمر رضي الله عنه فلم ينكرهم ولا غيره فنظرهم
وقال أبو سعيد الاصطخري لا يجوز ان يقصد النظر لان في الزنا مندوب الى السقوط في الولادة والارضاع
تقبل شهادة النساء فلا حاجت لرجال الى النظر للشهادة ومن اعها بنامن قال يجوز في الزنا دون غيره
لان الزاني هناك حرمته تعالى بالزنا جازان تهتك حرمته بالنظر الى عورته وفي غير الزنا لم يوجد
المشهود عليه هناك حرمته فلم يجز هناك حرمته ومنهم من قال يجوز في غير الزنا ولا يجوز في الزنا لان حد
الزنا يثنى على العورة والاسقاط فلا يجوز ان يتوصل الى اثباته بالنظر وغيره لم يثن على العورة والاسقاط
جازا ان يتوصل الى اثباته بالنظر

(فصل) وان كانت الشهادة على قول كالبيع والنكاح والطلاق والافرار لم يجز التحمل فيها الا
بسمع القول ومشاهدة القاتل لانه لا يحصل العلم بذلك الا بالسمع والمشاهدة وان كانت الشهادة على
مالا يملح الا بالخبر وهو ثلاثة النسب والملك والموت جاز ان يشهد فيه بالاستفاضة فان استفاض في الناس
ان فلانا بن فلان وان فلانا شامي أو أموي جاز ان يشهد به لان سبب النسب لا يبرك في المشاهدة وان
استفاض في الناس ان هذه الفار وهذا العبد فلان جاز ان يشهد به لان اسباب الملك لا تضبط جاز ان
يشهد فيه بالاستفاضة وان استفاض ان فلان مات جزا ان يشهد به لان اسباب الموت كثيرة منها خفية
ومنها ظاهرة ويشترط الوقوف عليها وفي عدد الاستفاضة وجهان أحدهما وهو قول الشيخ أبي حامد
الاسفرايجي رحمه الله ان أقره ان يسمع من اثنين عدلين لان ذلك يثبت والثاني وهو قول القاضي القضاة
أبي الحسن الماوردي رحمه الله انه لا يثبت الا بعد بيع العلم بخبره لان ما دون ذلك من أخبار الآحاد
فلا يقع العلم من جهتهم فان سمع انسانا يقر بسبب أو بن فان صدقه المقر جاز له ان يشهد به لانه
شهادة على اقرار وان كذب لم يجز ان يشهد به لانه لم يثبت النسب وان سكت فله ان يشهد به لان
السكوت في النسب رضى دليل انه اذا بشر بولدفك عن نفيه لم ينفك عنه ومن اعها بنامن قال لا يشهد
حتى يشكر الاقرار به مع السكوت وان رأى شيئا بذا انسان مدة يسيرة جاز ان يشهد به بيده ولا يشهد
له بالملك وان رآه في يد مددة طويلة يتصرف فيه جار ان يشهد به بيده وهل يجوز ان يشهد به بالملك فيه
وجهان أحدهما وهو قول أبي سعيد الاصطخري رحمه الله انه يجوز لان تيسر وتصرف يدلان على
الملك والثاني وهو قول أبي اسحق رحمه الله انه لا يجوز ان يشهد به بالملك لانه قد تكون اليد تصرف
عن ملك وقد تكون عن جارة أو كلة أو غصب فلا يجوز ان يشهد به بالملك مع الاحتياط وختف في
في النكاح وامتنع والوقف والولاء فقال أبو سعيد الاصطخري رحمه الله يجوز ان يشهد فيه بالاستفاضة
لانه يعرف بالاستفاضة ان عاشق رضي الله عنه ازواجه التي صلى الله عليه وسلم وثق ٩٥ مولى بن عمر
رضي الله عنه كما يعرف ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وثق أبو اسحق رحمه الله لا يجوز
لانه فقد فلا يجوز ان يشهد فيه بالاستفاضة كالبيع

(فصل) ويجوز ان يكون الاعشى شاهدا فيثبت بالاستفاضة لان في العمرة سماع ولا عي
كالبصر في السماع ويجوز ان يكون شاهدا في ترجمة لانه يقرر ما سمعه بمحضة الخ كسجاعة كسمع
البصر ولا يجوز ان يكون شاهدا على الاصل كقتل وحبس ونزاع طريق سلم بهرو ولا يجوز
ان يكون شاهدا على الاقوال كالبيع والافرار ونكاح وطلاق ذكك شهود عيب ورو عن
يده وحكي عن الزاني رحمه الله انه لا يجوز ان يكون شاهدا في دعوى موت وزوجه فاذ جز
ان يرد الحديث اذا عرفت الحديث بالصوت ورواه مع زوجة ذكك عرفت موت جاز ان يشهد

(قوله لان الزاني هناك
حرمته الله) هناك شوق
وأصله شوق السرق وقد
ذكرنا حرمة ما يحرم
اتهاكه (قوله شهد
بالافضة) هي مأخوذة من
فاض يفيض اذا شاع وهو
حديث مستفيض أي
منتشر في الناس (قوله
اختار الآحاد) الآحاد
المحط عن حد التواتر
واتواتر غير محصور على
الصحيح من الاقوال (قوله
في الاعشى وضبطه) أي
نقصه في الح كأي
نقصه وضبطه (قوله
حفظ بالخزم)

مرف المشهور عليه بالصوت وهذا خطأ لأن شرط الشهادة العلم بالصوت لا يحصل له العلم بالشك
لأن الصوت يشبه الصوت وغيره وأية الحديث والاستمتاع بالزوجة لأن ذلك يجوز بالظن وهو
جبر الواحد أو ما إذا جاز رجل وزك فعلى أذنه وطلق وأعتق أو أقر أو بدالجمعي على رأس الرجل
فقط على أن حضر عند الحاكم فشهد عليه بما سمع من قبلت شهادته لأنه لا يشهد عن علم وإن تحمل
الشهادة على فعل أو قول وهو يصير ثم هي نظرت فإن كان لا يعرف المشهود عليه إلا بالعين وهو خارج
عن يده لم تقبل شهادته عليه لأنه لا علمه عن يده عليه وإن تحمل الشهادته يده في يده وهو يصير
ثم هي ولم تشارك يده يده حتى حضر إلى الحاكم وشهد عليه قبلت شهادته لأنه يشهد عليه عن علم وإن
تحمل الشهادته على رجل مرفق بالاسم والنسب وهو يصير ثم هي قبلت شهادته لأنه يشهد على من يعله
(فصل) ومن شهادته أن كاذب ذكر شروطه لأن الناس يختلفون في شروطه فوجب ذكرها
في الشهادته وإن رهن رجل عبدًا عن رجل بالتميز زاده ألفًا أتروجمل العين رهنًا بما وأشهد الشهود
على نفسه أن العين رهن بالعين وعلم الشهود حال الرهن في الباطن فإن كانوا يعتقدون أنه لا يجوز الحاق
الزيادة بالدين في الرهن لم يجز أن يشهدوا إلا بما جرى الأمر عليه في الباطن وإن كانوا يعتقدون أنه
يجوز الحاق الزيادة بالدين في الرهن ففيه وجهان أحدهما يجوز أن يشهدوا بأن العين رهن بالعين وإنهم
يعتقدون أنهم صادقون في ذلك والثاني أنه لا يجوز أن يشهدوا إلا بذلك كما جرى الأمر عليه في الباطن
لأن الاعتبار في الحكم بأجهاد الحاكم بدون الشهود

(قوله اُتھر دمه) ای اُسالہ
وکل شیء جری فقہنہر

(فصل) ومن شهد الرضاع وصف الرضاع وأنه أرفع الصبي من ثديها وأمن لبن حلب مناهسا
رضاعتها حتى مات في حولين لا اختلاف للناس في شرط الرضاع فإن شهد أنه ابتها من الرضاع لم يقبل
لأن الناس يختلفون فيما يصير به أنما من الرضاع وإن رأى امرأة أخذت صبياً تحت ثديها وأرضعته
لمحز أن يشهد الرضاع لأنه يجوز أن يكون قد أخذت شيئاً فيه لبن من غير ما على هيئة الثدي ف رأى
الصبي فقلته ثدياً

فصل في بيان من شهد بالجناية ذكر حصة ثمان قال ضرب به بالسيف فأتى وقال ضرب به بالسيف فوجدته ميتاً
في البيت القتل بشهادة حوازان يكون مائة من غير ضرب به وإن قال ضرب به بالسيف فأتى ميتاً وأضر به
فقتله ثبت القتل بشهادة وإن قال ضرب به بالسيف فأهرمه فأتى ميتاً مكانه ثبت القتل بشهادة على
التصوص لأنه ذاتاً أهرمه فأتى علم أنه مات من ضرب به قال قال ضرب به فأتى ضحاً وإن قال ضرب به بالسيف
فوجدته موضحاً ثبت الموضحة لمداد كراهي النفس وإن قال ضرب به فأوضحه ثبت الموضحة
بشهادته لأنه ضاف الموضحة إليه وإن قال ضرب به فسال دمه ثبت الدامية بالشهادة حوازان يكون
سبيلان الدم من غير الضرب وإن قال ضرب به فسال دمه ومات فثبت الدامية في الدامية لأنه أضافها إليه
ولا يقبل في الموت لأنه لا يمكن أن يكون الموضحين غيره وإن قال ضرب به بالسيف فأوضحه فوجدته في
أرأسه موضحين يجوز القصاص لأننا سلم على أي الموضحين شهدو يجب أن يرش موضحة لأن الجهل
بمنا السبيل لا يقدر أن يوضحه

[illegible]

وهل يجب المدعى الثلاثة فيه قولان وإن شهد أربعة بعتنا وفسر ثلاثة منهم الزنا وفسر الرابع بما ليس
بزنا لم يجد المشهود عليه لأنه لم تكمل اليمين فوجب المدعى الرابع قولاً واحداً لأنه قد عجزوا بجمع
ماليين بزنا وهل يعد الثلاثة على القولين فإن شهد أربعة بعتنا ولو ماتوا أحدهم قبل أن يفسر وفسر
الباقون بالزنا لم يجب المدعى المشهود عليه لجواز أن يصحكون ما شهد به الرابع ليس بزنا ولا يجب على
الشهود الباقين المدعى جواز أن يكون ما شهد به الرابع نافلاً يجب المدعى الاحتال

﴿فصل﴾ ومن شهد بالسرقه ذكر السارق وللسروق من الوارز والنصب وصفه السرقة لأن الحكم
يختلف باختلافها فوجب ذكرها ومن شهد بالردة بين ماسم منه لا خلاف الناس فيها يصير به صريحا
فمجرد الحكم قبل البيان كالأحكام بالشهادة على جرح الشهود قبل بيان الجرح وهل يجوز للحاكم
أن يمرض للشهود بالتوقف في الشهادة في حدود الله تعالى فيموجها أن أحدهما أنه لا يجوز لأن فيه
قسا في الشهود والثاني أنه يجوز لأن عمر رضي الله عنه عرض لزيد في شهادة على المغيرة فزوى
أنه قال أرجو أن لا يفضح الله تعالى على يدك أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه
يجوز أن يمرض للقر بالتوقف فإذا كان يمرض للشاهد

﴿باب الشهادة على الشهادة﴾

وجوز الشهادة على الشهادة في حقوق الأديمين وقبل لا يسقط بالشبهة من حقوق الله تعالى لأن الحاجة
تدعو إلى ذلك عند تضرع شهادة الأصل بالموت والمرض والغبية وفي حدود الله تعالى وهو حد الزنا وحده
السرقه وقطع الطريق وشرب الخمر قولان أحدهما أنه يجوز لأنه قد ثبت بالشهادة لجزأ ثبت
بالشهادة على الشهادة حقوق الأديمين والثاني أنه لا يجوز لأن الشهادة على الشهادة تترادفتا كيد
الوثيقة ليتوصل بها إلى اثبات الحق وحدود الله تعالى مبنية على الفرع والاستقاط فمجرد زنا كيداً
وتوثيقاً بالشهادة على الشهادة وما ثبت بالشهادة على الشهادة ثبت بكتاب القاضي إلى القاضي
وما لا يثبت بالشهادة على الشهادة لا يثبت بكتاب القاضي إلى القاضي لأن الكتاب لا يثبت إلا بتحمل
الشهادة من جهة القاضي فكان حكمه حكم الشهادة على الشهادة

﴿فصل﴾ ولا يجوز للحكم بالشهادة على الشهادة إلا عند تضرع شهود الأصل بالموت أو لمرض
أو الغيبة لأن شهادة الأصل أقوى لاثبات نفس الحق والشهادة على الشهادة لا تثبت نفس الحق
فتم قبل مع القدرة على شهود الأصل والغبية التي يجوز بها الحكم بالشهادة على الشهادة أن يكون
شاهد الأصل من موضع الحكم على مسافة إذا حضر لم يقدراً أن يرجع بالليل إلى منزله فإنه لا تحققة الشقة
في ذلك وأما إذا كان في موضع إذا حضر أمكنه أن يرجع إلى بيته لم يلزم بالحكم بشهادة شهود
الفرع لأنه لا يقدّر على شهادة شهود الأصل من غير مشقة

﴿فصل﴾ ولا يقبل في الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي إلى القاضي شهادة الله ولا تليس بمد
ولأن المقصود منه المدعى هو ما يطلع عليه الرجال فلم يقبل فيه شهادة النساء كالنكاح

﴿فصل﴾ ولا يقبل إلا من عدل لأنه شهادة فاعتبر فيها العدد كسائر الشهادات وإن كان شهود الأصل
ثلاثين فشهد على أحدهما شاهدان وعلى الآخر شاهدان جاز لأنه ثبت قول كل واحد منهما بشاهدين
وإن شهدوا على شهادة أحدهما وشهد الآخر على شهادة ثلثي لم يجز لأنه ثبت قول شهادة واحدة
فإن شهد ثمان على شهادة أحدهم ثم شهد على شهادة الآخر فقولان أحدهم أنه يجوز لأنه ثبت
قول اثنين جاز بشاهدين كالشهادة على أقر رخصين وشأنه لا يجوز وهو اختير لثبوت رجاءه
تعالى لأنه ما فاق في التحمل مقام شاهد واحد في حق واحد فذهب عنه شاهد آخر صرا

(قوله أن يمرض للحاكم)
التعريض التورية بالشئ
عن الشئ وقد ذكر

كالشهادة إذا شهد الحق مرتين وإذا كان شهود الأصل رجلا وامرأتين قبل في أحد القولين شهادة
اثنين على شهادة كل واحد منهم ولا يقبل في الآخر إلا ستة يشهد كل اثنين على شهادة واحد منهم وإن كان
شهود الأصل أربع نسوة هو في الولادة والرماع قبل في أحد القولين شهادة رجلين على كل واحدة
منهن ولا يقبل في الآخر إلا الشهادة أنه يشهد كل اثنين على شهادة واحدة منهم وإن كان شهود الأصل
اربعة من الرجال هو في الزنا وقتلناه تقبل الشهادة على الشهادة في الحدود فإن قلنا يقبل شاهدان على
شاهد في الأصل في غير الزنا في حد الزنا يقولان أحدهما أنه يكفي شاهدان في اثبات شهادة الأربعة كما
يكفي شاهدان في اثبات شهادة اثنين والثاني أنه يحتاج إلى أربعة لأن فيا ثبت باثنين يحتاج شهادة كل
واحد منهما إلى العدد الذي ثبت به أصل الحق وهو اثنان وأصل الحق ههنا لا يثبت إلا بأربعة فلم تثبت
شهادتهم إلا بأربعة فإن قلنا أنه لا يقبل فيا ثبت شاهدان الأربعة في حد الزنا يقولان أحدهما أنه
يحتاج إلى ثمانية ليثبت بشهادة كل شاهد من شهادة واحد والثاني أنه يحتاج إلى ستة عشر لأن ما يثبت
بشاهد من لا يثبت كل شاهد إلا بما يثبت به أصل الحق وأصل الحق لا يثبت إلا بأربعة فلا تثبت شهادة
كل واحد منهم إلا بأربعة فيصير الجميع ستة عشر

وهصل ولا تقبل الشهادة على الشهادة حتى يسمى شاهد الفرع شاهد الأصل بما يعرف به لأن
عدته شرط فإذا لم تعرف لم تعد له فإن سماهم شهود الفرع وعدلهم حكم بشهادتهم لأنهم غير
متهمين في قتلهم وإن قولنا شهد على شهادة عدلين لم يسمو لهم بحكم شهادتهم لا يصحوز أن يكونوا
عدولا عندهم غير عدول عند الحاكم

وهصل ولا يصح تحمل الشهادة على الشهادة إلا من ثلثة أوجه أحدها أن يمع رجلا يقول
أشهد أن فلان على فلان كذا ما قاله سبب يوجب المال من ثمن مبيع أو مهر لأنه لا يثبت مع ذكر
لسبب إلا بوجوب ولثان أن يجمعهم عند الحاكم على رجل يثق لاه لا يشهد عند الحاكم إلا بما
يؤمر بالحكم به أو شأن يستترعيه ربح أن يقول شهد فلان على فلان كذا فأشهد وأعي شهادتي
بذلك لاه يستترعيه لاهي واجب لأن دسرتهم وثيقة وبريقة لا تكون إلا على واجب
وأما دسرتهم رجلا في كاه أو طرقة يقول شهد فلان على فلان ألف درهم ولم يقل فأشهد على
شهادتي لم يحكم به لا يثبت من راد له عليه لقام وعد بوعده بها فلم يحتمل الشهادة عليه مع
الاحتمال وإن سمع رجلا يقول فلان على ألف درهم فهل يجوز أن يشهد عليه بذلك فيه وجهان
أحدهما وهو قول في سحاق أنه لا يجوز أن يشهد عليه كما لا يجوز أن يتحمل الشهادة عليه والثاني
وهو أنه موصوف بأنه يجوز أن يشهد عليه وعرف يمدو بين التحمل المقر بوجوب الحق على نفسه فجاء
من غير استطراد لشاهد بوجوب حق على غيره فاعتبر به الاستدعاء ولأن الشهادة أكد لاه يستترعيها
العد لا يثبت بذلك في لأقرار

وهصل وإذا أقر شاهدان مع ثلثة يشهدون على الشهادة داه على الصفة التي تحملها فإن سمعه يشهد بحق
مضفي سبب يوجب الحق ذكره وإن سمعه يشهد عند الحاكم كدرد وإن شهد شاهد الأصل على
شهادة سترعة قال شاهدان ولا يشهدون فلان على فلان كذا وشهدني على شدة
وهصل وإن جمع شهود الأصل من الحكماء الشهادة مبرع بصلت شهادة مبرع لاه أصل الأصل
فيض مبرع من شهد شهود مبرع محصر ترد لأصل فيس الحكم يحكم بشهادتهم لاه قسري
أصل لا يجوز الحكم به بغيره

(قوله شهادة شهود الأصل
على شهادة الفرع) مأخوذ
من فروع الشجرة وهي
أغصانها التي تنمى من
الأسول وفروع كل شئ
أعلاه أيضا (قوله أن
يستترعيه) الاستدعاء في
الشهادات مأخوذ من
قولهم رعبته سمى أى
أصعبت إليه ومنه قوله
راعت قل لا تخش معذ
أرعا سمعتك

إذا ادعى رجل على رجل ألفين وشهده شاهد أنه أقر بها ثلث وشهد آخر أنه أقر بالثلاثين ثبت له آلف
بشهادتهما لانهما اتفقا على إثباتها وله أن يحتج بسبع شاهد الا لثلاثين وثبت له الا بالآخرى لانتهى
بها شاهد وان ادعى ألفا وشهده شاهد بالثلث وشهد آخر بالثلاثين فثبت له بان أحدهما أنه يحتج بسبع القى
شهادة بالآخرى بقضى لم ينقطع شهادته من شهادة الا لثلاثين لانها مكرهة فثبت له بان الجميع
والثاني أنه ثبت له الا بالثلاثين وشهدا على الجميع يستحق الا بالآخرى ولا يصح مكنا بالشهادة لانه
يجوز أن يكون له حق وادعى بعض ويجوز له ان لم يكن له من يشهد له الا لثلاثين

فصل وان شهد شاهد على رجل انه زنى بأمرأة في زاوية من بيت وشهد آخر انه زنى بها في زاوية
ثانية وشهد آخر انه زنى بها في زاوية ثالثة وشهد آخر انه زنى بها في زاوية رابعة لم يجب الحد على اليهود
عليه لانه لم تكمل البينة على فعل واحد وهل يجب حد القذف على الشهود على القولين وان شهد اثنان
انه زنى بها وهي مطاوعة وشهد اثنان انه زنى بها وهي مكرهة لم يجب الحد عليها لانه لم تكمل بينة الحد في
زناها وأما الرجل فالذهب اياه لا يجب عليه الحد وتخرج أبو العباس وبها آخر انه يجب عليه
الحد لانهم اتفقوا على انه زنى وهذا خطأ لان زناه بها وهي مطاوعة غير زناه بها وهي مكرهة فصار كما لو
شهد اثنان انه زنى بها في زاوية وشهد آخر ان انه زنى بها في زاوية أخرى

فصل وان شهد شاهد انه قذف رجلا بالبرية وشهد آخر انه قذفه بالجمجمة أو شهد أحدهما
انه قذفه يوم الخميس وشهد آخر انه قذفه يوم الجمعة لم يجب الحد لانه لم تكمل البينة على قذف واحد وان
شهد أحدهما انه أقر بالبرية انه قذفه وشهد آخر انه أقر بالجمجمة انه قذفه أو شهد أحدهما انه أقر
بالقذف يوم الخميس وشهد الآخر انه أقر بالقذف يوم الجمعة وجب الحد لان المقر به واحد وان اختلفت
البيانات فيه

فصل وان شهد شاهد انه سرق من رجل كيسا أيضا غدوة وشهد آخر انه سرق ذلك الكيس
بعينه عشية لم يجب الحد لانه لم تكمل بينة الحد على سرق واحدة والسرق منه أن يحتج بقضى له
بالرم لان الرمي ثبت بشاهد يمين فان شهد شاهدان انه سرق كيسا أيضا غدوة وشهد آخر ان
انه سرق منه الكيس بعينه عشية تعارضت البينتان ولم يحكم بواحدة منهما وتختلف المسئلة قبلها
فان كل واحد من الشاهدين ليس ببينة والتعارض لا يكون في غير بنتوهما كل واحد منهما بينة
فتمارضتا وسقطتا وان شهد شاهد انه سرق منه كيسا غدوة وشهد آخر انه سرق منه كيسا عشية ولم يعين
الكيس لم يجب الحد لانه لم تكمل بينة الحد وله أن يحتج مع أيهما شاء ويحكم له فان ادعى الكيس صاحب
مع كل واحد منهما يمينًا ويحكم بهما لانه لا تعارض بينهما وان شهد شاهدان انه سرق كيسا غدوة
وشهد آخر ان انه سرق منه كيسا عشية وجب القطع والغرم فيه لانه ثبت بينة الحد في حرمه وان شهد
شاهد انه سرق ثوبا بقيمته ثمن دينار وشهد آخر انه سرق ذلك الثوب بقيمته ثمن دينار لم يجب
القطع لانه لم تكمل بينة الحد ووجب الثمن لانه تفق عليه الشاهدان وله أن يحتج على الثمن الآخر
ويحكم له لانه لم يرد به شاهد فقضى به مع اليقين وان اختلف عليه ثوبه وشهد شاهدان في قيمته عشرة
وشهد آخر ان قيمته عشرون قضى بأعشرة لان البينتين تمتعا على عشرة تعارض في زيادة لان
احدهما متهم بالآخرى تنقض فسقطت

فصل وان شهد شاهدان على رجلين سهم قتلوا وشهد شهود عيهم ادعى شريكهم
قتلوا فان صدق الولي الاوّلين حكما شهدتهما ويقتل الآخران فان دّوى عن ربه يمين في سهم به
والآخران متهمان لانهما جادفعا عن انفسهما قتل وان كتب ولي دّوى وصدق الآخر صحت

(قوله في زاوية) الزاوية
واحدة الزوايا وأصلها قاعة
من زويت الشيء أى قبضته
وجمته كأنها تقبض وتجمع
مافيها وفي الحديث زويت
لدى الارض (قوله سرق
كيسا) هو البسيتين المهمة
والباء واحدة ومن قال
كيسا بآياء بآئينان من تحتها
والسين المهملة فقد أخطأ

شهادة الجميع لان الأولين كذبهما الولي والآخرا ن يدفعا من أنفسهما القتل

(فصل) وان ادعى رجل على رجل انه قتل مورثه عمدا وقال المدعى عليه قتلته خطأ فأقام المدعى شاهدين فشهدا أحدهما انه أقر بقتله عمدا وشهد الآخر على اقراره بالقتل خطأ قال قول قول المدعى عليه مع عينة لان صفة القتل لا تثبت بشاهد واحد فاذا حلف بنبذ دية الخطأ فان نكل حلف للمدعى انه قتله عمدا ويجب القصاص أو دية معاملة

(فصل) وان قتل رجل عمدا وله وارثان اثنان أو أخوان فشهدا أحدهما على أخيه انه عفا عن القود والمال سقط القود عن القاتل عدلا كان أو قاسقا لان شهادته على أخيه تضمنت الاقرار بسقوط القود فأما الدية فان نصيب الشاهد يثبت لانه ما عفا عنه وأماصيب المشهود عليه فانه ان كان الشاهد عن لا يقبل شهادته حلف المشهود عليه انه ما عفا ويستحق نصف الدية وان كان عن تقبل شهادته حلف القاتل معه ويسقط عنه حصص الدية لان ما طرأ بقره المال يثبت بالشاهد والعين وفي كفيية العين وجهان أحدهما انه يخفف له قدها عن المال والثاني انه يحلف انه قد عفا عن القود والمال وهو ظاهر النص لانه قد يعفو عن الدية ولا يسقط حقه منها وهو اذا قلنا ان قتل العمد لا يوجب غير القود فاذا عفا عن الدية كان ذلك كالعفو فوجب أن يحلف انه ما عفا عن القود والدية

(فصل) وان شهد شاهدان على رجل انه قتل مورثه عمدا وشهدا غيره انه قتلته خطأ فثبت الوكالة لان شهادتهما تتفق على قول واحد وان شهدا أحدهما انه قتلته وكنتك وشهد الآخر انه قتلته في التصرف أو انه ساطع على التصرف ثبتت الوكالة لان أحدهما ذكر اللفظ والآخر الآخر للفظ

(فصل) وان شهد شاهدان على رجل انه أعرق في مرسه عبده سالما وفيمنه ثلث ماله وشهد آخر انه عرق غلاما وقبضته ثلث ماله فان عرق السائق منهما عرق ورق الآخر وان لم يصل ذلك فيه قولان أحدهما يخرج بهما لان لا يمكن الجمع بينهما لان ثلث لا يحلفهما وإيس أحدهما أولى من الآخر فخرج بهما كجوع عرقين وغير ثبت عرقهما واقول الثاني انه يقتض من كل واحد منهما نصف ذاب سائق حو وثاني عددها أخرج بهما ومن أن يخرج سهم ارق على سائق وهو حو ويسرق سهم عرق على في وقبضه وهر عرقه فوجب أن يقتض من كل واحد منهما نصف الثمن وبهما كولو وصى رجل بثلث ماله لآخر ثلث وبغير ورثته ما دعى ثلث فان اثنى بقسم عليهما وان شهد شاهدان على رجل انه عرق ثلث ماله وشهد آخر انه عرق حو فخرج عن الوصية وصى لآخر ثلث طلعت وصية لأولى وصية في قول دعي رجس على رجلين هما ورثته عبداهما عند يدين له عليه فدل ذلك على وصية كل واحد منهما في حق شريكه وكذب في حق نفسه وفيه وجهان أحدهما انه لا تقبل شهادتهما لا يدين بهما بكل واحد منهما كادسوا ثلثي ثمنهم ويخفف مع كل واحد منهما ما يصير اصددهما عدله لا يجوز أن يكون قدس ولا يكون كذب معوما

(فصل) وب رجوع عن شهادة

دشهدا شهدا عرقا فخرجوا عن شهادة بغير شأن يكون قبل الحكم وبعد الحكم وقيل لا يستبعد رجوع الحكم من استناده بغير قبل حكمه بحكمه شهادتهما وحكي عن أبي ثور انه قال يحكم وجه خيلا فيحتمل أن يكون له بيني دة كدليل في رجوع ويجوز أن يكونوا في ذنب رجوع كدليل في رجوع ويحكم مع في رجوع رجوعا في رجوع فخرجوا عن حكمه ولا يدين بهما بكل واحد منهما كادسوا ثلثي ثمنهم ويخفف مع كل واحد منهما ما يصير اصددهما عدله لا يجوز أن يكون قدس ولا يكون كذب معوما

والرجوع شبه ظاهرة فلم يحز الاستيفاء بالشبهة معهما وإن كان مالا وأعدا فالنصوص أنه يجوز الاستيفاء
ومن أصحابنا من قال لا يجوز لأن الحكم غير مستقر قبل الاستيفاء وهذا خطأ لأن الحكم نقد والشبهة
لا تؤثر فيه فجاز الاستيفاء وإن رجعوا بعد الحكم والاستيفاء لم ينقض الحكم ولا يجب على المتهود له رد
ما أخذه لا يجوز أن يكونوا صادقين ويجوز أن يكونوا كاذبين وقد اقترن بأحد الجائزين الحكم
والاستيفاء فلا ينقض رجوع محتمل

فصل وإن شهدوا بما يوجب القتل ثم رجعوا نظرت فإن قالوا تعمدنا لقتل يشهد تناوب عليهم
القودلاروى الشعبي أن رجلا شهد عند علي رضي الله عنه على رجل أنه سرق فقطعه ثم أتياه برجل
آخر فقالا أنا خطأ بالأول وهذا السارق فابطل شهادتهما على الآخر وضمنهما دية بد الأولى وقالوا علم
انكما تعمدنا المقتطعتكما ولا نهما لجأنا إلى قتله فبرحق فزيمهما القود كلاهما كرهاه على قتلهم قالوا
تعمدنا الشهادتين ولم يعلم أنه يقتل وهم يجهاون قتلهم وجبت عليهم دية مظلمة لما يمين من العمد ومثو جلة لما
فيه من الخطأ فإن قالوا خطأنا وجبت دية مخففة لأنه خطأ ولا تحمله العاقلة لأنها وجبت باعتبار فهم فإن
اتفقوا أن بعضهم تعمد وبعضهم خطأ وجب على المخطئ قسط من الدية المخففة وعلى المتممد قسط من
الدية المظلمة ولا يجب عليه القود لشاركة المخطئ وإن اختلفوا فقال بعضهم تعمدنا كلنا وقال بعضهم
أخطأنا كلنا وجب على المقر بعد الجميع القود وعلى المقر بخطأ الجميع قسط من الدية المخففة وإن كانوا
أربعة شهدوا بالرجم فقال اثنان منهم تعمدنا وأخطأ هذان وقال الآخران تعمدنا وأخطأ الأولون ففيه
قولان أحدهما أنه يجب القود على الجميع لأن كل واحد منهم أقر بالعمد وأضاف الخطأ إلى من أقر
بعدمه وصاروا كالأقر جميعهم بالعمد ونقل الثاني وهو الصحيح أنه لا قود على واحد منهم بل يجب
على كل واحد منهم قسط من الدية المظلمة لأنه لا يؤخذ كل واحد منهم بالإقراره وكل واحد منهم مقر
بعدمه شاركة فيه مخطئ فلا يجب عليه القود بأقرار غيره بالعمد وإن اثنان تعمدنا كلنا وقال الآخران
تعمدنا وأخطأ الأولان فعلى الأولين القود وفي الآخرين القولان أحدهما يجب عليهما القود والثاني
رهما صحيح أنه يجب عليهما قسطهما من الدية المظلمة وقدمضى توجيهه وإن قال حصنه تعمدت ولا
علم حاله فبين أن قل أساقون تعمدنا ورجع قود على الجميع وإن قالوا أخذنا تسقط القود عن الجميع
فصل فإن رجع بعضهم نظرت فإن لم يرد عددهم على عدد البينة أن شهد أربعة على رجل الزنا
فرجع واحد منهم وقال أخطأت ضمن ربع الدية وإن رجع اثنان صمما صمدية وإن زاد
عددهم على عدد البينة أن شهد خمسة على رجل بالزنا فرجع ورجع واحد منهم لم يجب القود على من رجع
لبقاء وجوب القتل على المتهود وعليه وهو يجب عليه من لدية شيء فيه وجهان أحدهما وهو ما صحح
أنه لا يجب لبقاء وجوب القتل والثاني أنه يجب عليه خمس الدية لأن الزم حصن شهدهم فقسمت
الدية على عددهم فإن رجع اثنان وقالوا تعمدنا كلنا وجب عليهما القود وإن قالوا خطأ كل واحد في لدية
وجهان أحدهما أنه يصح أن الخمس من الدية اعتد به بعددهم والثاني يضمه ربع لدية لانه

في ثلاثة أربع البينة
فصل وإن شهد أربعة قرا على رجل وشهد اثنان الآخران فرجع ثم رجعوا كأيهم شهادة
فهل يجب على شهود الاحصان ضمان فيه ثلاثة وجه أحدهما لا يجب لاهله شهرة ووجه الثاني
وأنه في يجب على الجميع لأن الزم لم يستوف لاهله شهرة وثالثه في شهرة لا يثبت
لرسل ضمان لاهله لم يثبت لاهله شهرة لأن رجعه يستوف لاهله وفي قدر
مضمن من البينة وجهان أحدهما أنه يجب دية لا بد رجعه ورعي في بينة لا حسن

والزنا قسمت الدية عليهما والثاني أنه يجب عليهما ثلث الدية لأنه رجم بشهادة ستة فوجب على الاثنين ثلث الدية وإن شهدوا بعين الزنا وشهدا اثنان منهم بالاحسان قبلت شهادتهما لانهما لا يجبران بهذه الشهادة قالوا فيهما نفعاً ولا يضرهما عنهما ضرراً فإن شهدوا فرجم المشهود عليه ثم رجعوا عن الشهادة قلنا لا يجب الضمان على شهود الاحسان وجبت الدية عليهم أو رابعاً على كل واحد منهم ربعها وإن قلنا أنه يجب الضمان على شهود الاحسان ففي هذا المسألة وجهان أحدهما أنه لا يجب لأجل الشهادة بالاحسان شيء بل يجب على من شهد بالاحسان نصف الدية وعلى الآخرين نصفها لأن الرجوع عن الشهادة صار كالحماية فوجب على كل اثنين نصف الدية كل ربعاً نفس جنى اثنان جنايتين وجنى اثنان أربعة جنايات والوجه الثاني أنه يجب الضمان لأجل الشهادة بالاحسان فإن قلنا يجب على شاهدي الاحسان نصف الدية وعلى شهود الزنا النصف فوجب ههنا على الشاهدين بشهادتهما بالاحسان نصف الدية وقسم النصف بينهما نصفين على شاهدي الاحسان النصف وعلى الآخرين النصف فيصير على شاهدي الاحسان ثلاثة أرباع الدية وعلى الآخرين ربعها وإذا قلنا أنه يجب على شاهدي الاحسان ثلث الدية وجب ههنا عليهما الثلث بشهادتهما بالاحسان وبقى الثلثان بينهم النصف على من شهد بالاحسان والنصف على الآخرين فيصير على من شهد بالاحسان ثلث الدية وعلى من انفرده بشهادة الزنا ثلثها

﴿فصل﴾ وإن شهد على رجل أربعة زنا وشهدا اثنان بتركهم فرجم ثم بان أن الشهود كانوا عبيداً أو كفاراً وجب الضمان على الزكيين لأن المرحوم قتل بغير حق ولا شيء على شهود الزنا لانهم يقولون اننا شهدنا بالحق ولولى الله أن يطالب من شاء من الامام أو الزكيين لأن الامام رجمهم والزكيين ألجأه فان طالب الامام رجح على الزكيين لأنه رجم شهادتهما وان طالب الزكيين لم يرجعوا على الامام لأنه كالألف لها

﴿فصل﴾ وإن شهد شاهدان على رجل أنه اعتق عبده ثم رجعا عن الشهادة وجب عليهما قيمة العبد لانهما اتفقا عليه فآذنهما ضامان كما لو قتلا موان شهدا على رجل أنه طلق امرأته ثم رجعا عن الشهادة فإن كان بعد النكول وجب عليهما مهر المثل لانهما اتفقا عليه فآذنهما ضامان كما لو اتفقا عليه ماله وإن كان قبل النكول ففيه طريقتان ذكرهما في الزنا

﴿فصل﴾ وإن شهدا عليه مالاً رجم عليه ثم رجعا عن الشهادة فالنصوص أنه لا يرجع على الشهود وقال فيمن في يده دنانير فأقر أنه غصبها من فلان ثم أقر أنه غصبها من آخر أجهت سلم إلى الأول بأقراره السابق وهل يجب عليه أن يفرم قيمتها في فيه قولان ورجوع الشهود كرجوع المقرفين أمهما بنان قال هو على قولين وهو قولنا في الحساس أحدهما أنه يرجع على الشهود بالفرم لانهم قالوا يمتنعون ماله سدوان وهو الشهادة فزعمهم الضمان الثاني أنه لا يرجع عليهم لأن العين لا تضمن الاباليد أو بالاتلاف ولم يوجب الشهود وحسنهم ومن أمهما بنان قال لا يرجع على الشهود قولاً واحداً والفرق بينهم وبين العاصم أن العاصم نكح بنت يده على المال بعدوان والشهود لم يثبت أيديهم على المال والمصحح أن المستعلى قولين والصحيح من القولين أنه يجب عليهم الضمان فإن شهد رجل وامراً اثنان بالمال ثم رجعا وجب على الزوج نصف وعلى كل امرأته ربع لأن كل رجل واحد وإن شهد ثلاثة رجال ثم رجعا وجب على كل واحد منهم ثلث فإن رجع واحد وبقى اثنان ففيه وجهان أحدهما أنه يزعمه أن ثلث لأن المثل ثلث شهادة الجليم وإن في وهو أنه ذهب أنه لا شيء عليه لأنه بقيت بينة مثله من رجع آخر وجب عليه وعلى الآخر ضمان النصف لأنه محل نصف البينة وإن شهد

(قوله تركية الشهود) هو مدحهم والثناء عليهم يقال ترك فلان يتركه أي مدحها وذكر أي في صلاحه من ترك المال ويقال يظهرهم من قوله تعالى خلصن أموالهم صدقة يظهرهم وتزكهم وقوله غلاماً زكياً أي طاهراً وقوله تعالى ما ترك منكم من أحد أبداً أي ما ظهر

رجل وعشر نسوة مهر جوا من الشهادة وجب على الرجل ضمان السدس وعلى كل امرأة ضمان نصف السدس وقال أبو العباس يجب على الرجل ضمان النصف وعلى النسوة ضمان النصف لأن الرجل في المال بمنزلة امرأة اثنين وكل امرأة اثنين بمنزلة رجل فصاروا كسبعة رجال شهدوا بمهر جوا فيكون حصة الرجل السدس وحصة كل امرأة اثنين السدس وان رجوع ثمانى نسوة فيجب على الصحيح من المذهب عليهن ثمانى لانه بقيت بيعة ثبت بها الخي فان رجعت أخرى وجب عليها وعلى الثمانى ضمان الريع وان رجعت أخرى وجب عليها وعلى التسع النصف

(فصل) وان شهد شاهد بحق ثم مات وجب أو أعي عليه قبل الحكم لم يطل شهادته لان ما حدث لا يوقع شبهة في الشهادة فلم يمنع الحكم بها وان شهد ثم فسق قبل الحكم لم يحز الحكم بشهادته لان الفسق يوقع شكافي عدالته عند الشهادة فمنع الحكم بها وان شهد على رجل ثم صار عدوا له بان فذه المشهود عليه لم يطل شهادته لان هذه عداوة حدثت بعد الشهادة فلم يمنع من الحكم بها وان شهد وحكم الحاكم بشهادته ثم فسق فان كان في مال أو عقد لم يؤثر في الحكم لانه يجوز ان يكون حادثا ويجوز ان يكون موجودا عند الشهادة فلا ينقض حكمه فلهذا أمر محتمل وان كان في حياء أو قاصص لم يحز الاستيفاء لان ذلك يوقع شبهة في الشهادة والحد والقصاص باستيطان بالنسبة فلم يحز استيفاء ومع المشبهة

(فصل) وان حكم بشهادة شاهد ثم بان انه عدا وكافر منقض الحكم لانه يفتن الخطأ في حكمه فوجب نقضه كالحكم بالاجتهاد ثم وجد النص بخلافه وان حكم بشهادة شاهد ثم قامت البيعة انه فاسق فان لم تستند الفسق الى حال الحكم لم ينقض الحكم لجواز ان يكون الفسق حدث بعد الحكم فلم ينقض الحكم مع الاحتمال وان قامت البيعة انه كان فاسقا عند الحكم فقد اختلف أصحابنا فيه فقال أبو اسحق رحمه الله ينقض الحكم قول واحد لا به اذا انقضت بشهادة العبد ولا نص في رد شهادته ولا اجماع فلو ان ينقض بشهادة الفاسق وقد ثبت رد شهادته بالنص والاجماع أولى وقال أبو العباس رحمه الله فيه قولان أحدهما انه ينقض ماد كراهه الثاني انه لا ينقض لان فقهه ثبت بالبيعة من جهة الظاهر فلا ينقض حكمه فلتفي الظاهر والصحيح هو الاول لان هذا يبطل ما اذا حكم بالاجتهاد فيه ثم وجد النص بخلافه من النص ثبت من جهة الظاهر وهو خبر الواحد ثم ينقض به الحكم

(فصل) واذا انقض الحكم نظر فان كان المحكوم به قطعاً وقتلا وجب على الحاكم صيانة لانه لا يمكن ايمانه على اليهود لانهم يقولون شهدنا بالحق ولا يمكن ايمانه على المشركين لانه قول استوفيت حتى فوجب على الحاكم الذي حكم بالاتلاف ولم يبحث عن الشهادة في الموضوع تدي ضمن قولاً حدهم في بيت المال والثاني على عاقبته وقد ينه في البيات وان كان المحكوم به مالا كان رقبته يد المحكوم له وجب عليه رده وان كان ثلثا وجب عليه ضمانه لانه حصل في يده فغير حق ويحتمل ان يفتل والقتل حيث لم نوجب على المحكوم له لان الجناية لا تضمن الا ان تكون محرمة وبمحكمة الحاكم خرج عن ان يكون محرماً فوجب على الحاكم رده

(فصل) ومن حكم الحاكم بمال أو نفع أو غيرها مما يجزى فجأة وشهد دقور لم يدر به حكمه له لما روت أسامة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحكم شخصون في رمة بشرهم بعضهم أن يكون ألحن بحجة من بعض فأقضى له بسماع رة صدقة في قضيت شي من حق أخيه فأعطا قطع له قطعة من النار فلما خذها وليدها ولا به فطع تحريم حكمه فخر له بها

كل حكم له على خلاف النص والاجاء

(قوله في الحديث ولعل بضكم أن يكون ألحن بحجته) أي أظن وأقوم بما يقال ألحن بلحن لحنا يفتح الحاء اذا أصاب وغلن قالوا وأما اللحن بأسكان الحاء فهو خطأ واللعن أيضا اللقمة ومنه قول عمر رضى الله عنه أي أقرنا وانما نرغب عن كثير من لحن أي لحنه وكان يقرأ التابوه قال

وقوم لهم لحن سوى لحن قومنا
وشكل وبيت الله لساننا
نشاكه

واللحن أيضا تعريض والاشارة قال أبو زيد يقال لحن له ما تشع لحنا اذا قتله قولاً فهمه عنك ويخفى عن غيره ومنه قوله تدي وشرفهم في خن قولك ابن الابري معه وشرفهم في معنى غيوب وقد حيزي غوي قول ربيعة وقول لهرؤي في عوده وقصده وشدا يفتل سلاقي وقد خنت كك ككهمو وروحيات وجيا يس مرتب

﴿كتاب الاقرار﴾

الحكم بالاقرار واجب لقوله صلى الله عليه وسلم يا أيس اغد على امرأ هذا فان اعترفت فارجهوا لان النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا والغامدي بياقرارهما ولانه اذا وجب الحكم بالشهادة فلا ينبغي بالاقرار وهو من الرية أبداً أولى

﴿فصل﴾ وان كان المقر به حقاً لا دعي أو حقه الله تعالى لا يسقط بالشبهة كالزكاة والكفارة ودعت الحاجة الى الاقرار به لزمه الاقرار به لقوله عز وجل كونوا قوامين بالقسط شهداء لتولو على أنفسكم ولقوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سعيها أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يعل هو فليملل وليه بالعدل والاملال هو الاقرار فان كان حقه الله تعالى يسقط بالشبهة فقد بيناه في كتاب الشهادات

﴿فصل﴾ ولا يصح الاقرار الا من بالغ عاقل مختار قاهما الصبي والمجنون فلا يصح اقرارهما لقوله عليه السلام رفع القلم عن ثلاثة من الصبي حتى بالغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يشفى ولانه التزام حق بالقول فلم يصح من الصبي والمجنون كالبيع فان أقر مراهق وادعى أنه غير بالغ فاقول قوله وعلى المقر له قيم المينة على لموعه ولا يحلف المقر لأنا حكمنا به غير بالغ وأما السكران فان كان سكره بسبب مباح فهو كالمجنون وان كان بمعصية فانه قتل ما ذكرناه في الطلاق وأما المكره فلا يصح اقراره لقوله عليه السلام رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ولا يقول أكره عليه بغير حق فلم يصح كالبيع ويصح اقرار السفية والمفلس بالحد والقصاص لا بغير متهم وأما اقراره بالمال فقد بيناه في الحجر والتفليس

﴿فصل﴾ ويصح اقرار العبد بالحد والقصاص لان الحق عليه دون مولاه ولا يقبل اقرار المولى عليه في ذلك لان المولى لا يملك من العبد الا المال وان سئى رجل على عبد جنابة فوجب القصاص أو قذفه فذاً بوجب التعزير ثبت القصاص والتعزير له والمطالبة به والعقوبة وليس للمولى المطالبة به ولا العفو عنه لانه حق غير مال فكان له دون المولى ولا يقبل اقرار العبد بجنابة الخطأ لانه لا يجاب مال في رقبته ويقبل اقرار المولى عليه لانه لا يجاب حق في ماله ويقبل اقرار العبد المأذون في دين المعاملة ويجب قضاءه من المال الذي في يده لان المولى سلطه عليه ولا يقبل اقرار غير المأذون في دين معاملته في الحال وبقية به اذا عتق لانه لا يمكن أخذه من رقبته لانه لزمه رضاه من له الحق وان أقر سرقته لا يجب فيه القطع كالحدون نصاب وبما سرق من غير حرز وصدقه المولى وجب التسليم ان كان باقياً وتعلق برقبته ان كان تالفاً لانه لزمه غير رضاه صاحبه وان كذبه المولى كان في ذمته نعم به اذا عتق وان وجب فيه القطع قطع لانه غير متهم في الجواب القطع وفي المال قولان واختلاف أمحاننا في موضع القولين على ثلاثة طرق أحدها وهو قول في اسحاق انه ان كان للمال في يده فسه قولان أحدهما انه يسلم اليه لانه انتفت التهمة عنه في الجواب لقطع على نفسه واثبت في أنه لا يسلم لانه يده كيد المولى فلم يقبل اقراره فيه كالمال كان المال في يده المولى وان كان المال تالفاً لم يقبل اقراره ولا يتعلق برقبته قولاً واحداً لان النظم عملا يشتر فيه وهو ذمته والطريق الثاني وهو قول القاضي في حاشية المروزي رحمه الله انه ان كان للمال تالفاً فيه قولان أحدهما انه يتعاق برقبته ببيع فيمواثني لانه لا يتعلق برقبته وان كان باقياً لم يقبل اقراره قولاً واحداً لانه يده كيد المولى فلم يقبل اقراره فيه كالمال كان المولى والطريق الثالث وهو قول في أبي بن أوفى انه ان كان القولين في الحائين سواء كان المال باقياً أو تالفاً لان العبد وما في يده في حكم ما في المولى فان قبل في أحدهما قبل في الآخر وان رد في أحدهما رد في الآخر فلامعنى للفرق بينهما

﴿فصل﴾ وان باع السيد عبداً من نفسه فقد نص في الام انه يجوز وقال لا يبيع رجلاً لله فيقول

﴿ومن كتاب الاقرار﴾
الاقرار اخبار عما قرئ
وقدم ومضاه الاعتراف
وترك الانكار من استقر
بالمكان اذا وقف فيه ولم
يرجعه عنه وقرار الماء
وقرارته حيث يقضى
جو ياهو يستقر قال عنقرة
جاءت علينا كل بكسرة
فترك كل قرارة كالمهرم
﴿قوله تعالى قوامين بالقسط﴾
أي بالعدل بكسر القاف
وبفتحها الجوز وروى قال آخر
ليتهم أقسطوا اذا قسطوا
فان زمان قسط وقسط
﴿قوله تعالى فليملل وليه﴾
بالعدل يقال أمل عليه
بمعنى أملى وأملت عليه
الكتاب ﴿قوله وان أقر﴾
مراهق يقال المراهق العلام
فهو مراهق اذا تقارب
الاحتمال

وسكانك الحسنه بنهم
 ثنوه هكذا ذكرها الجوهري
 وحقيقته البركه وحسنت
 أبو الحسن القرظي وكان
 شيرا فاعلانا قال كنت مولدا
 ملحج فحببت في بعض
 السنين وعطشت عطشا
 شديدا فاجلسيت عديلي
 في وسط الحمل ونزلت
 أطلب الماء والناس قد
 عطشوا فزألت أسأل رجلا
 رجلا فعملنا عملا معكم
 ماء وإذا الناس شرع
 واحد حتى صرت في ساقه
 القافله بميل أو يسيل ففرت
 بمنع مصهرج فاذل رجل
 فقبر جالس في أرض الصنع
 وقد غرز عصاه في أرض
 المصنع والماء ينفع من موضع
 العصا وهو يشرب فتزالت
 اليه فشربت حتى رويت
 وبحثت الي القافله والناس
 قد نزلوا فخرجت قربة
 وضيت فإلتها وورأتني
 الناس فتيادروا ما يقرب
 ففروا عن أسخهم فلم يروى
 الناس وسارت القافله جئت
 لانظر فذا البركه ملأى
 لتظم أوجها وانما صنع
 ثمت الحون وقد فسر
 قوله تعالى وتخذون
 مصير قوم عاد قصور
 شديد فز

آخراته لا يجوز واختلف أصحابه فقَالَ أبو اسحق وأبو علي بن أبي هريرة يجوز قولاً واحداً وذهب القاضي أبو حامد المروزي والشيخ أبو حامد الاسفراييني رحمه الله تعالى إلى أنه قول أحد هما أنه يجوز لأنه إذا جازت كتابته فلا يجوز بيعه وهو أثبت والعق فيه أسرع وأولى والثاني أنه لا يجوز لأنه لا يجوز بيعه بما فيه لأنه للمولى ولا يجوز بيعه في ذمته لأنه للمولى لا يثبت له مال في ذمته فمده فإذا قلنا أنه يجوز وهو الصحيح فافترى المولى أنه باعه من نفسه وأنكر العبد عتق باقراؤه وحصل العبد له في بستر نفسه ولا يصح عليه الثمن

(فصل) وقبيل اقرار المريض بالحد والقصاص لا يغيرتهم وقبل اقراره بالمال والسيور لا يغيرتهم في حقهم وان اقر رجل بدين في الصحة واقر لآخر بدين في المرض ووافق المال ضمنهما قسم بينهما على قدر الدينين لانهما حقان يجب قضاءهما من رأس المال ولم يقدم أحدهما على الآخر كالواقرهما في حال الصحة واختلعا بمهاضاني اقراره للوارث فبينهم قال فيه قولنا أحدهما أنه لا يقبل لانه ثابت مال للوارث بقوله من غير رضى الورثة فلم يصح من غير رضى سائر الورثة كلوصيته والثاني أنه يقبل وهو الصحيح لان من صح اقراره في الصحة صح اقراره في المرض كالاجني ومن اجماعنا من قال يقبل اقراره قولاً واحداً والقول الآخر كما صرح غيره وان كان ورثته انا فاقوله بمال فلم يمتحرقني حمله ابن صح اقراره للأخ قولوا واحداً لا نزوج عن أن يكون وارثاً وان اقر لأخيه وله ابن فبعت حتى مات الابن صار الاقرار للوارث فيكون على ما ذكرناه من الطرفين في الاقرار للوارث وان ملك رجلاً أناه ثم أقر في مرضه انه كان أعتقه في محنته وهو أقرب عصبته بعد عتقه هل يرث أم لا ان قلنا ان الاقرار ثوارث لا يصح لم يرث لان ثوريشه يوجب ابطال الاقرار بحرته واذا بطلت الحرية سقط الارث فثبتت الحرية وسقط الارث وان قلنا ان الاقرار للوارث يصح نفذ العتق باقراره وثبت الارث بنسبه (فصل) ويصح الاقرار لكل من ثبت له الحق انقر به فان اقر اميد بالنكاح أو بالقصاص أو تعزيراً فقد صح الاقرار له صدقة السيد أو كذبه لان الحق له دون المولى فان اقره بمال فان قلنا انه ملك المال صح الاقرار وان قلنا انه لا ملك كان الاقرار له لا يلزم بتمدده وبطلن برده

(فصل ١٠) وإن أقر حمل بحال فإن عزاءه أرت أو وصية صح الأقرار فإن أطلق فقيه قولان أحدهما أنه لا يصح لأنه لا يثبت له الحق من جهة المعاملة ولأن جهة الجنابواشأنى أنه يصح وهو الصحيح لأنه يجوز أن يملكه بوجه صحيح وهو الإرث أو الوصية صح الأقرار لمطلقا كاطل ولا يصح الأقرار الأحمل بشيق وجوده عند الأقرار كما ينهاني كتاب الوصية وإن أقر تسجيلا ومنع عزاءه إلى سبب صحيح من غيلة وقت عليه صح الأقرار فإن أطلق فقيه وجهان بناء على أن قولين في الأقرار لم يحل

(فصل) وان أقر بحق آدمي أو بحق تعالى لا يسقط بالشبهة مرجع في إقراره من قبل رجوعه لأنه حق ثبت عليه فلا يملك إسقاطه بغير رضاه وإن أقر بحق للغير وجب بسط الشبهة نظرت فيه كان حادراً أو أحد الشرب قبل رجوعه وقال أبو ثور رحمه الله لا يقبل لأنه حق ثبت بالآثار فلم يسقط بالرجوع كاتصاص وحده والغنف وهذا خطأ لما روی أبو هريرة رضي الله عنه قال أت رجل من أسلم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن الآخر زني فأعرض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنتحي لشقي وجهه الذي أعرض منه فقال يا رسول الله إن الآخر زني وأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنتحي لشقي وجهه الذي أعرض عنه فقال يا رسول الله إن الآخر زني وأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنتحي له الرابعة فلما شهد على نفسه أربع مرات دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم

وَقَالَ قَتَادَةُ هِيَ بَرَكُ الْمَاءِ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ بَيْنَا وَمَاتِلِي النُّجُومِ الطُّلُوحُ * وَبَقِيَ جَبَلُ بَدْرَةٍ وَمَعَ قَتَادَةَ وَفَوَّانُ الْأَخْرَزِيِّ ذَكَرَ (قَوْلُهُ فَتَشْعِي الشُّقُ وَجِهَهُ الْأَخْرَزِيُّ) أَيُّ أَمَانَةٍ نَاحِيَةِ الْأَخْرَزِيِّ وَقِيلَ مَالٌ وَعَتَمَدٌ وَكَذَا الْإِسْتِجَاءُ لِعَتَمَدٍ وَمِثْلُ

لاخر فی ذکر (قواء فتنہ)

(قوله ما أخالك سرق) أي
ما أغفلك يقال أخال بفتح
الهمزة وأخال بكسرهما
والكسر أصح والقياس
الفتح (قوله فلما أدقته
الحجارة) أي أصابته بعددها
والحجارة المذكورة المحدودة
وذلك كل شيء حدهم فلان
ذلق اللسان حديده (قوله
تجبر) أي عدا وأسرع
والجزم ضرب من السراعة
من العشق والناقة تعادى
الجزى • (قوله) فإن قال
لم أأجل قال الجوهري
قوله أجل أعماهو جواب
مثل نعم قال لا أخشى إلا أنه
أحسن من نعم في التصديق
وإنهم أحسن منه في الاستفهام
فذا قال أنت سوف تذهب
قلت أجل وكان حسن
من سمع وإذا قال تذهب
قلت لم وكان حسن من
أجل (قوله) وأمرى
أمرى وأمرى قسم
كانه حاتم بقاءه وحياته
والعمر والعمر واحد فذا
أدخلك الأدم فتححت لأفبر
ومعناه في الإقرار كما تقدم
بقبولة وزومه عليه (قوله
هتدي له تدي) أنكسر
أنكسر تدي لأنه يجمع
المعركة والمكر وتذكر
وأنكسر وتوجردوا لفقود
فهو حق كلاء في
التفسير

عليه وسلم فقال هل بك جنون فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فارجعوه وكان قد أحسن فلوم يسقط الرجوع لمعارض له وبخالف القصاص وحسد القذف فإن ذلك يجب لحق الآدمي وهذا يجب لحق الله تعالى وقد نذب فيه إلى السر وإن كان حسد السرقة أو قطع الطريق ففيه وجهان أحدهما أنه لا يقبل فيه الرجوع لأنه حق يجب لصيانة حق الآدمي فلم يقبل فيه الرجوع عن الإقرار كحسد القذف والثاني وهو الصحيح أنه يقبل لما روى أبو أيمن الخزازي أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلس قد اعترف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أخالك سرق فقال له مرتين أو ثلاثة ثم أمر بقطعه فلوم يقبل فيه رجوعه لمعارض له ولاه حق لله تعالى يقبل فيه الرجوع عن الإقرار كحسد الزنا والشرب

(فصل) وما قبل فيه الرجوع عن الإقرار إذا أقربه فالمستحب للإمام أن يعرضه للرجوع لما رويناه من حديث أبي هريرة وحديث أبي أيمن الخزازي فإن أقر قديم عليه بعض الحد ثم رجع عن الإقرار قبل لانه إذا سقط الرجوع جميع الحد سقط بعضه وإن وجد ألم الحد فرب قالوا لا يدخل لأنه ربما رجع عن الإقرار فيسقط عنه الحد وإن أتى وأقيم عليه تمام الحد بما روى الزهري قال أخبرني من سمع جابر بن عبد الله قال كنت فيمن رجم معاذا فرجناه في المصلى بالمدينة فلما أدقته الحجارة تجبر حتى أدركته بالهجرة فرجناه حتى مات فلوم يجوز ذلك لأنكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم

وضمنهم ولأن الحرب ليس بصريح في الرجوع فلم يسقط به الحد (فصل) ومن أقر رجل بمال في يده فسكده بالقر له لطل الإقرار لانه رده وفي المال وجهان أحدهما أنه لا يؤخذ منه ولا يحفظ لانه لا يدعيه والمقر له لا يدعيه فوجب على الإمام حفظه كالمال الضائع والثاني أنه لا يؤخذ منه لانه يحكمه بملكه فإذا زرده المقر له بقي على ملكه

(فصل) فإن أقر الزوج أن امرأته أختنه من الرضاع وكذبته المرأة قبل قوله في فسخ النكاح لانه إقرار في حق نفسه ولا يجب إقراره في إسقاط مهرها لأن قوله لا يقبل في حق غيره وإن أقرت المرأة أن الزوج أخوها من الرضاع وأنكر الزوج لم يقبل قولها في فسخ النكاح لانه إقرار في حق غيرها وقبل قولها في إسقاط المهر لانه قرار في حق نفسها

(فصل) وإن قال رجل لرجل عندك ألم فقال لا أنكسر لم يكن إقرارا لانه يستعمل أن يريد أن لا أنكسر لم يستعمل في دعواه وإن قال أقول لم يكن إقرارا لانه وعد بالاعتراف وإن قال لا أنكسر أن تكون عتق لم يكن إقرارا لانه يستعمل أنه يريد أن لا أنكسر أن تكون عتق في اعتقاده وإن قال لا أنكسر أن تكون محقق في دعواك كن أقرا لانه لا يستعمل غير الإقرار وإن قال أنا مقر ففيه وجهان أحدهما وهو قول الشيخ أبي حامد الأسفرايين رحمه الله أنه لا يكون إقرارا لانه يستعمل أنه يريد أن مقر بطلان دعواك والوجه الثاني أن يكون إقرارا لانه جواب عن الدعوى فأصرف الإقرار إلى ما دعي عليه وإن قال لي عليك ألم فقد نعم أو أجل أو صدق أو لم يردى كان مقرا لأن هذه الألفاظ وضعت لمعدي وإن قال حسرت أو عسى يمكن إقرارا لانه أغاظ وضعت للشك والتجرب وإن قال أظن أو حسب أو قسم يمكن إقراره لأن هذه الألفاظ تستعمل في الشك وإن قال له علي في علمي كان إقرارا لأن ما علمه في علمه لا يستعمل إلا بحسب وإن قال أقض لائب النبي لي عليك فقال نعم كان إقرارا لانه تصديق بدعاه وإن قدر شتر عسى هذا فقل نعم أو عطي عبيد هذا فقال نعم كان إقرارا بالعبودية ذكره من روى عليه ما فقال حسرت أو ترين لم يكن قرارا لانه يستعمل أنه أراد أخذ الجواب متى وترين كان ذلك عبي غيري دنه حسرت أو ترين ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي عبد الله

الزيرى رحمه الله أنه يكون اقرارا لان هاء الكناية ترجع الى ما تقدم من الدعوى والثاني وهو قول عامة
أصحابنا أنه لا يكون اقرارا لان هاء الصفات ترجع الى المدعى به ولم يقرأ أنه واجب وان قال هو صحاح
فقد قال أبو عبد الله لا يبرى أنه اقرار لانها صفة للمدعى والافرار بالصفة اقرار بالوصف وقال عامة
أصحابنا لا يكون اقرارا لان الصفة ترجع الى المدعى ولا تقتضى الوجوب عليه وان قال له على أنسان
شاء الله لم يلزمه شيء لان ما علق على شئ منتهى الله تعالى لاسبيل الى معرفته وان قال له على أنسان شاء زيد
أوله على أنسان قسم فلان لم يلزمه شيء لان ما لا يلزمه لا يصبر واجبا عليه بوجود الشرط وان قال ان شهد
لك فلان وفلان بدينار فهما صادقان ففيه وجهان أحدهما أنه ليس باقرار لانه اقرار معلق على شرط
فلم يصح كما لو قال ان شهد فلان على صدقته أو وزنت ولان الشافى رحمه الله قال اذا قال فلان على ألف
ان شهد بها على فلان وفلان لم يكن اقرارا فان شهدا عليه وهما صدق لان لزمها الشهادة دون الاقرار
والثاني وهو قول أبي العباس بن الناصر أنه اقرار وان لم يشهدا به وهو قول شيخنا القاضي أبي
الطيب الطبرى رحمه الله لانه أخبر أنه ان شهدا به فهما صادقان ولا يجوز أن يكونا صادقين الا والدينار
واجب عليه لانه لو لم يكن واجبا عليه لكان الشاهد به كاذبا فاذا قال يكون صادقا دل على أن المشهود به
ثابت فصار كالشاهد عليه رجس بدينار فقال صدق الشاهد ويخالف قوله ان شهد فلان صدقته
أو وزنت لك لانه قد يصدق الانسان من ليس بصادق وقد يزن بقوله ما لا يلزمه ويخالف ما قال الشافى
رحمه الله فلان على ألف ان شهد به فلان وفلان لان وجوب الالف لا يجوز ان يتعلق بشهادة من
يشهد عليه فاذا علق بشهادة دل على أنه غير واجب وهما لم يتعلق وجوب الدينار بالشهادة وإنما
أخبر أن يكون صادقا وهذا تصريح بوجوب الدينار عليه في الحال وان قال كان له على ألف ففيه
وجهان أحدهما أنه يلزمه لانه اقرار بالوجوب والاصل بقاءه والثاني أنه لا يلزمه لانه أقرب في زمان
مضى فلا يلزمه في الحال شيء وان اقرأ بحمى بالعريصة أو عري بالجمجمة ثم ادعى أنه لم يعلم بما قال
فالنول قوله مع يمينه لان الظاهر ما يدينه

باب جامع الاقرار

اذا قال فلان على شيء طوبى بالتفسير فان امتنع عن التفسير جعلنا كلا وردا ليمين على المدعى
وقضى له لانه كالسكت عن جواب المدعى ومن أصحابنا من حكى فيه قولين أحدهما ما ذكرناه
والثاني أنه يجبس حتى يفسر لانه قد اقر بالحق وامتنع من أدائه فحس وان شهد شاهدان على رجل
بمال مجهول ففيه وجهان أحدهما أنه ثبت الحق كما ثبت بالاقرار ثم يطلب المشهود عليه كما يطلب
المقر والثاني أنه لا يثبت الحق لان البيئة مأبوت عن الحق وهذا مأبوت عن الحق وان أقرب شيء
وفسره بما قل أو أكثر من المال قبل لان اسم الشيء يقع عليه وان فسر به بالخمر أو الخنزير أو الكلب
أو السرجين أو جلد الميتة قبل الدباغ ففيه ثلاثة أوجه أحدها أنه يقبل لانه يقع عليه اسم الشيء
والثاني أنه لا يقبل لان الاقرار اخبار عما يجب ضمانه وهذه الاشياء لا يجب ضمانها والثالث أنه ان
فسره بالخمر أو الخنزير لم يقبل لانه لا يجب تسليمه وان فسر به بالكل والسرجين وجلد الميتة قبل الدباغ
قبل لانه يجب تسليمه وان قال غصبتك أو غصبتك ما تعلم لم يلزمه شيء لانه قد يفسد نفسه فيجبس وان
قال غصبتك شيئا ثم قال غصبتك نفسه لم يقبل لان الاقرار يقتضى غصب شيء منه ويطلب بتفسير الشيء
﴿فصل﴾ وان قال له على مال ففسره بما قل أو أكثر قبل لأن اسم المال يقع عليه وان قال له على مال
عظيم أو كثير قبل في تفسيره القليل والكثير لان ما من مال الا هو عظيم وكثير بالاضافة الى ما هو دونه
ولا يمكن احتمال أنه اراد به انه عظيم أو كثير عنده لقلة ماله ولقصر نفسه فان قال له على كثر من مال فلان

زيادة مع الاحتمال وان قاله على درهم مع درهم لزمه درهم لانه يحتمل مع درهم في درهم لزمه
ما زاد مع الاحتمال وان قاله على درهم قبل درهم أو بعد درهم لزمه درهمان لان قبل وبعد يستعمل
في التقديم والتأخير في الوجوب وان قاله على درهم في عشرة فان اراد الحاسب عشرة لان ضرب
الواحد في عشرة عشرة وان لم يرد الحاسب لزمه درهم لانه يحتمل ان له على درهم استقطا بعشرة لي
وان قاله على درهم بل درهم لزمه درهم لانه لم يقر بأكثر من درهم وان قاله على درهم بل
درهمان لزمه درهمان وان قاله على درهم بل دينار لزمه الدرهم والدينار والفرق بينهما ان قوله
بل درهمان ليس برجوع عن الدرهم لان الدرهم داخل في الدرهمين وانما قصد الحاق الزيادة به وقوله
بل دينار رجوع عن الدرهم وقرار بالدينار قبل رجوعه عن الدرهم فله درهم وقيل اقراره بالدينار
فله درهم وان قاله على درهم ودينار لزمه أحدهما أو أخذت عينه لانه أقر بأحدهما وان قاله على
درهم في دينار لزمه الدرهم ولا يلزمه الدينار لانه يجوز ان يكون أراد في دينار

(فصل) وان قاله على درهم لزمه ثلاثة دراهم لانه جمع وأقر بالجمع ثلاثة وان قال درهم كثيرة
لم يلزمه أكثر من ثلاثة لانه يحتمل انه أرادها كثيرة بالإضافة الى مادونها أو ارادتها كثيرة في نفسه
وان قاله على ما بين درهم الى عشرة لزمه ثمانية لان ما بينهما ثمانية وان قاله على من درهم الى
عشرة ففيه وجهان أحدهما انه يلزمه ثمانية لان الاول والعاشر حدان فلم يدخل في الاقرار فله
ما بينهما والثاني انه يلزمه تسعة لان الواحد أول العدد واذ قال من واحد كان ذلك اقرارا بالواحد
وما بعده فله درهم والعاشر حد فلم يدخل فيه

(فصل) وان قاله على كذا ربح في التفسير اليه لانه أقر بمهم فصار كذا وقاله على شيء وان قاله
على كذا درهم لزمه درهم لانه فسر الملم به بالدرهم وان قاله على كذا وكذا ربح في التفسير اليه
لانه أقر بمهم أو كذا كذا ربح في التفسير اليه كذا وان قاله على كذا كذا درهم لزمه
درهم لانه فسر الملم به وان قاله على كذا وكذا ربح في التفسير اليه لانه أقر بمهمين لان
الخطب بالواو يقتضي أن يكون الثاني غير الاول فصار كذا وقاله على شيء وشيء وان قاله على كذا
وكذا درهم فقد رد في الزني فيه قولين أحدهما انه يلزمه درهم والثاني يلزمه درهمان فنأهنا
من قال فيه قولان أحدهما انه يلزمه درهمان لانه ذكر مهمين ثم فسر بالمهم فرجع إلى واحد
منهما والثاني انه يلزمه درهم لانه يجوز أن يكون فسر المهمين بالدرهم شكل واحد منهما نصفه فلا
يلزمه ما زاد مع الاحتمال وقار أبو اسحق ربيعة أنهما ذاك كذا وكذا درهمان فصار لزمه درهمان
لانه جعل الدرهم تفسيراً لفرج الى كل واحد منهما وان قال كذا وكذا درهم فرفع لزمه درهم لانه
يخبر عن المهمين بانهما درهم وجل القولين على هذين الحالين وقد نص الشافعي رحمه الله عليه في
الاقرار والمواهب

(فصل) وان قاله على ألف ربح في البيان اليه وبأي جنس من لم يفسره قبل منه وان فسره
بأجناس قبل منه لا يحتمل الجميع وان قاله على ألف درهم لزمه درهم وجمع في قوله برأى فأي
وقال أبو ثور يكون الجميع دراهم وهذا خطأ لان الخطف لا يقتضي أن يكون الخطوف من جنس
الخطوف عليه لانه قد يخطف شيء على غير جنسه كما يخطف على جنسه لا يرى يجوز أن يربى رأيت
رجلاً رجلاً كما يجوز أن يقول ربي رجلاً رجلاً وان قاله على مائة رجسوم درهم أو على
ألف وعشرة دراهم ففيه وجهان أحدهما انه يلزمه خمسون درهم وعشرة دراهم ورجع في تفسير
المائة والالف اليه كقولنا في قوله ألف درهم ومائة درهم وخمسون درهم أو مائة درهم

(قوله) وان قاله على كذا
وكذا هو اسم مهم
الكاف للتشبيه وهذا اسم
شدة تقول فعلت كذا
وقسبحرى مجرى كم تشتب
ما بعده على التمييز وقول
عندي له كذا وكذا درهما
لانه كاستنابة والاستثناء
في الاقرار وغيره مأخوذ
من شيء وهو الكاف والرد
ية لطلب بينا لا شيء فيها
ولا مشورته وقيل انه مأخوذ
من شيء الحيد وهو عطفه
كما رجوع عن الشيء
واستأنف لي غيره

وعشرة دراهم والفرق بينهما بين قوله ألف درهم والدرهم المعلوم على الألف بما ذكره التفسير
وإنما ذكره لإيجاب هذا يجب به زيادة على الألف والدرهم المذكورة بعد التفسير والألف ذكرها
لتفسير ولهذا لا يجب به زيادة على الخمسين والألف لجعل تفسيرها لهم

(فصل) وإذا قال الفلان على عشرة دراهم الادرمها زمة نسمة لأن الاستثناء لغة العرب وعادة أهل
اللسان وإن قال على عشرة لا تستزيمه ما بقي لأن استثناء الأ كبر من الجلة لغة العرب والدليل عليه
قوله عز وجل قال فبعتك لأعوزهم أجمعين الأعبادك منهم المتخاصمين ثم قال عز وجل إن عبادي ليس
لك عليهم سلطان الأمن اتبعك من الغاوين فاستثنى الغاوين من العباد وإن كانوا أكثر وإن قاله
على عشرة الا عشرة زمة عشرة لأن ما يرفع الجلة لا يعرف في الاستثناء فسقط وبقي المستثنى منه وإن
قال على مائة درهم الأتوبا وقيمة التوب بدون المائة زمة الباق لأن الاستثناء من غير جنس للمستثنى
منه لغة العرب والدليل عليه قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس فاستثنى إبليس
من الملائكة وليس منهم قال الشاعر

وبلدة ليس بها أنيس • إلا يعافير والأليس

فاستثنى يعافير والعيس من الأنيس وإن لم يكن منهم وإن قال على ألف الادرمها ثم فسر الألف
بجنس قيمته أكثر من درهم فسقط الدرهم ولم يبق وإن فسر بجنس قيمته درهم وأقل نفسه
وجهاً أحدهما به يلزم الجنس الذي فسر به الألف وسقط الاستثناء لأنه استثناء يرفع جميع ما أقر
به فسقط وبقي المقر به كالمقر به على عشرة دراهم الا عشرة دراهم والثاني أنه يطلب تفسير
الألف بجنس قيمته أكثر من درهم لأنه فسر أقرار الميهم بتفسير باطل فسقط التفسير لبطائه وبقي
الأقرار بالمهم فزيمه تفسيره

(فصل) وإن قال هو لا العبد لفلان الا واحداً طولب بالتعيين لأنه ثبت بقوله فزيمه في بيانه اليه
فإن ما نوا الا واحداً منهم فقال الذي بقي هو المستثنى فزيمه وجهاً أحدهما أنه لا يقبل لأنه يرفع به
الأقرار فلم يقبل كالأستثنى الجميع بقوله والثاني وهو اللبهاً أنه يقبل لأنه يجتمع أن يكون هو
المستثنى فقبل قوله فيه ويخالف إذا استثنى الجميع بقوله لأنه يرفع المقر به بقوله وهنالم يرفع بالاستثناء
الا واحداً وما سقط في الباقي بالموت صار كالأعتق واحداً منهم ثم نوا الا واحداً وإن قتل الجميع الا واحداً
فقبل الذي بقي هو المستثنى قبل وجهها واحداً لأنه لا يسقط حكم الأقرار لأن المقر به يستحق قيمة المقتولين
وإن قال غصب من فلان هؤلاء العبد الا واحداً منهم ثم نوا الا واحداً منهم وقال المستثنى هو الذي
بقي قبل وجهها واحداً لأنه لا يسقط حكم الأقرار لأن المقر به يستحق قيمتهم بالموت

(فصل) وإن قال هذا الميراث لفلان الا هذا البيت لم يدخل البيت في الأقرار لأنه استثناء وإن قال هذه
الميراث لفلان وهذا البيت قبل لأنه أخرج بعض ما دخل في الأقرار بلفظ متصل وصار كالأستثناء
بلفظ الاستثناء

(فصل) وإن قاله هذه الدار هبة سكي أو هبة عارية لم يكن إقرار بالدار لأنه يرفع بأخر كلامه بعض
ما دخل في أوله وبقي البعض فصار كالأقرير جملة واستثنى بعضها وله أن يمنعه من سكنها لأنها هبة متنافع
لم تحصل بها التمتع فزيمه الرجوع فيها

(فصل) وإن أقر رجل بمال في ظرف إن قاله عندي زيت في جرة أو بن في خزانة أو سيف في غمد
أو فم في خاتم زمة المالدون الظرف لأن الأقرار لا يتناول الظرف ويجوز أن يكون المال في ظرف
للفر وإن قاله عندي جرة فيها زيت وعرة فيها بن أو غمد فيها سيف أو خاتم عليه فص زمة الظرف

(قوله وعادة أهل اللسان)
أي أهل الفصاحة واللسان
بالتحريك الفصاحة وقد
لسن بالكسر فهو لسن
والسن وقوله في بيت الشعر
وبلدة ليس بها أنيس
الا يعافير والأليس
أي يرب بلدة الواو بمعنى
رب واليعافير جمع يعفور
وهو ولد الظبية وولد البقرة
الوحشية وقال بعضهم
اليعافير يوس الأطباء
والعيس الأبل البيض
واحدها عيس والأش
عيساء بنت العيس وهو
استثناء متقطع معناه الذي
يقوم مقام الأنيس اليعافير
والعيس (قوله فص الخاتم)
يفتح الفاء والعامه تكسره
والجمع فصوص وفي الخاتم
ثلاث لغات خاتم بالفتح
وخاتم بالكسر وخاتم
ومنهم من زاد لغيره إمتقال
خينام

دون ما فيه لانه لم يقرأ بالظرف ويجوز ان يكون ما فيه للقر وان قال لعندي غلام زمة لتمام القس لان اسم الغلام يحسمها وان قال لعندي ثوب يعطى زمة الثوب بطرازه ومن احب ان ينام قال ان كان الطراز من كاعلى الثوب بعد النسيج ففيه وجهان أحدهما ان ذكرناه والثاني انه لا بد من فيه لانه متبذره وان قال له بدي دار مفرشة زمة لدار دون القرض لانه يجوز ان تكون مفرشة بفرش للقر وان قال له عندي فرس عليه سرج زمة للفرس دون السرج وان قال له عندي عبد وعليه ثوب زمة تسليم العبد والثوب والفرق بينهما ان العبد له بدعي الثوب وما في يده العبد لولا والفرس لا بد له على السرج

فصل وان قال لفلان على ألف درهم ثم أحضر ألفا وقال هي التي أقررت بها وهي وديعة فقال للقر له وديعة في عندهم ألف التي أقر بها دين لي عليه غير الوديعة ففيه قولان أحدهما انه لا يقبل قوله لان قوله على أخبار من حق واجب عليه فاذا فسر بالوديعة فقد فسر بما لا يجب عليه فلم يقبل والثاني انه يقبل لأن الوديعة تلبيزها وفيجب عليها ما اذا تلفت وان قال له على ألفي ذهني ثم فسر ذلك بالألف التي هي وديعة عنده وقال للقر له بل هي دين لي في ذمتي غير الوديعة فان قلنا في التي قبلها انه لا يقبل قوله فيها فهناك أولى أن لا يقبل وان قلنا يقبل هناك قوله في ذمتي غير الوديعة فان قلنا انه لا يقبل وهو الصحيح لأن الألف التي أقر بها في القيمة والمعين لا تثبت في القيمة والثاني انه يقبل لانه يستعملها في ذمتي لأنني تعديت فيها فيجب ضمانها في ذمتي وان قال له على ألف ثم قال هي وديعة كانت عندي وظننت أنها باقية وقد هلكتم قبل قوله لان الاقرار يقتضي وجوب ردّها وأضابتها والمالكة لا يجب ردّها ولا ضمانها فلم يصح تفسير الاقرار بها

فصل وان قال له على ألف درهم وديعة دين زمة الألف لأن الوديعة قد تعدى فيها فتمديننا وان قال له على ألف درهم عار يقرضها لان اعارة الدراهم تصح في أحد الوجهين فيجب ضمانها وفي الوجه الثاني لا تصح اعارتها فيجب ضمانها لان ما يجب ضمانه في القعد الصحيح وجب ضمانه في العقد الفاسد

فصل وان قال له في أحد العبد ألف درهم ولم يسم هذا العبد ألف درهم ثم قال أردت انه وزن في ثمنه ألف درهم ووزنته ألف ألف درهم في صفقة واحدة كان ذلك اقرارا بثمنه وان قال اشترى ثلثه أو ربعه بالثمن عقد واشترى أنا الباقي بالثمن عقد آخر قبل قوله لان اقرارهم بمهم وما فسر به محتمل والعبد في يده قبل قوله وفيه وان قال جني عليه العبد ضمانا برشها ألف درهم قبل قوله ولأن بيع العبد ويدفع اليه الارش وله أن يغديه وان قال وصي لمن ثمنه بألف درهم يبيع ودفع اليمن ثمنه ألف درهم فان أراد أن يدفع اليه القامن ماله لم يجز لان الوصية يتعين حقها في ثمنه وان قال أبيعك دون عنده بألف وفيه وجهان أحدهما انه لا يقبل لان حق المرتهن في القيمة لا في الثمن والثاني وهو الصحيح انه يقبل لأن المرتهن متعلق بصفه بالقيمة والمعين

فصل وان قال له في ميراثي في ألف درهم زمة تسليم ألف اليه وان قال له في ميراثي من أبي ثم درهم ثم قال أردت هبة قبل منه لانه أضاف الميراث الى نفسه فلا يتقبل منه في غيره لامن جهة وان قال له في هذا المال ألف درهم زمة وان قال في مالي هذا ألف درهم لانه لا يصير غيره باقراره

فصل واذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن مبيع لم يقبض لانه لم يسلم الألف لان الاصل اعم يقبض المبيع فلا يزعم تسليم ما في مقابلته وان قال له على ألف درهم ثم قل بعد ذلك من ثمن مبيع لم أقبضه لم يقبل لانه زمة الألف باقراره فلم يقبل قوله في اسقاطه

(قوله ثوب عطرز) أي

مسلط والطراز علم الثوب

قارس مبرق وفطرزته

الثوب فهو مطرز والطراز

المينة قال حسان

يض الجرسوه كريمة

أحاسهم

شم الأنوف من الطراز

الاول

أي من النط الاول (قوله

مهم) محسن للمهم

في الاقرار وغيره القى خفي

معناه ولم يعلم واستهم الشيء

خفي ومنه سميت البيعة

لاستخدامها والليل الهم

التي تخفي ما فيه أو سود

بهم لا يبايض فيه

(قوله ابن وليلة أبي)

الوليد تاجل بن قال حسان
وتقدم ولا تهم لتف
الخطال * (قوله الوليد
الفرش) أي ملك الفرش
وهو الزوج أول ملك الامة
لانه يقتضها بالحق وهذا
من مختصر الكلام وهو
على حذو منافع كقوله
تعالى وإسأل القرى
أهل القرية والفرش
الزوجة يقال اقترش فلان
فلانة اقترس بها ويقال
لامرأة لرجل هي فرشته
وازاره خلفه (قوله وليلة
الطبر) الطاهر الزاني يقال
هجر الرجل المرأة يهجر
عمرها إذا ألقاها فحجور
والهجر الزنا وفي الحديث
لهم بدم النهر العفة ومعنى
والطاهر الطهر أي لا يمتزج
نسب الولد وإنما يستحق
الطهر الذي لا يتنجس به أو
يرى بالجرود يطرد فقول
من قال له يريم الحديط
ليس بشئ لانه ليس كل
زنا يجبر جمودا كقائلا
في معنى القرباب أي لا يمتزج
لهوروى ان أبا العلاء وليلة
وله وكان أحمى فاما الناس
يهنونه في الجاني فجهنم
فوضع بين يديه جرواض
تضكم بذلك قتال يدرن
ما أراد لعم الله قالوا لقال
أراد قول النبي صلى الله
عليه وسلم الولد للفرش
والطاهر الطهر

(فصل) وان أقر بحق ووصله بما يقطعه بان أقر به تكفل بنفس أو مال على انه باختيار وأقر أن
عليه لقلان أقرهم من ثمن خرا وخزير أو قلان عليه أقرهم قضاه فنيه قولان أحدهما
انه يلزمه أقر به ولا يقبل ما وصله به لانه يسقط ما أقر به فلم يقبل كالوقال على عشرة الا عشرة
والثاني انه لا يلزمه الحق لانه محتمل لما قلناه فصار كالوقال لمعنى التنازل لانه لا يلزمه على عشرة الا عشرة
مؤجلة فنيه طرقتان من أصحابنا من قال على القولين لان التأجيل كالتقصا ومنهم من قال يقبل
قولا واحدا لان التأجيل لا يسقط الحق وإنما يؤخره فهو كاستئجار بعض الجلب بخلاف القضاء فانه يسقطه
(فصل) وان قال هذا المارز يدل لعمرو وأقال غصبتها من زيد لا يل من عمرو حكم به لانه أقر به
بها ولا يقبل فيه لعمرو ولا يرجوع عن الاقرار لزيد وهل يلزمه أن يقرم قيمتها لعمرو وفيه قولان أحدهما
انه لا يلزمه لان المدين قائم فلا يستحق قيمتها والثاني انه يلزمه وهو الصحيح لانه حال يتنوع بين ماله
ففيه ضمانه كالواضع له فوري به في البصر فان قال غصبت هذا من أحد هذين الرجلين طول بال تعيين
فان عين أحدهما فان قلنا انه اذا أقر به لأحدهما بعد الآخر غرم للثاني حلف لانه اذا نكل غرم له
وان قلنا انه لا يقرم للثاني لم يحلف لانه لا قائم حتى يحلف لانه اذا نكل لم يقض عليه بشئ وان كان في يده
در قال غصبتا من زيد وملكها لعمرو وحكم به لزيد لانها في يده فقبل اقراره بها ولا يقبل قوله ان
ملكها لعمرو ولانه اقرار في حق غيره ولا يقرم لعمرو شيئا لانهم يكن منه قرض لا يبيحون ان يكون
ملكها لعمرو وهي في يده بدلها تأويره من أو غصبتها من أقر بها على ما هي عليه فاما اذا قال هذه المار
ملكها لعمرو وغصبتها من زيد ففيه وجهان أحدهما انها كالسألة قبلها اذا لفرق بين أن يقدم ذكر
الملك وبين أن يقدم ذكر النصب والثاني انها تسلم اليه زيد وهل يقرم لعمرو على قولين كالوقال هذه
المارز يدل لعمرو

(فصل) وان أقر رجل على حقه بنسب مجهول النسب يمكن أن يكون منه فان كان المقر به صغيرا
أو مجنونا ثبت نسب لانه أقر به بنسب كالأقر به بمال فان بلغ الصبي أو أفاق المجنون وأنكر النسب
لم يسقط النسب لانه نسب حكم بثبوته فلم يسقط برده وان كان المقر به بالغًا قلا لم يثبت الا بتصدقه لان
له قولاً صحيحاً فاعتبر بتصدقه في الاقرار كالوقال به بمال وان كان المقر به ميتا فان كان صغيراً أو مجنوناً
ثبت نسب لانه قبل اقراره به اذا كان حيا فقبل اذا كان ميتا وان كان المقر به ميتا فان كان صغيراً أو مجنوناً
انه لا يثبت لان نسب البالغ لا يثبت الا بتصدقه وذلك معدوم بعد الموت والثاني انه ثبت وهو الصحيح
لانه ليس له قول ثبت نسباً بالاقرار كالمسبي والمجنون وان أقر بسب بالغ عاقل فخرج عن
الاقرار وسقط المقر في الرجوع ففيه وجهان أحدهما انه يسقط النسب وهو قول أبي على الطبري
وجهان كالأقر به بمال فخرج في الاقرار وسقط المقر في الرجوع والثاني وهو قول الشيخ أبي حامد
الاسفرائيني رحمه الله انه لا يسقط لان النسب اذا ثبت لا يسقط بالاتفاق على نفيه كالنسب اثبات الفرش
(فصل) وان مات رجل وخلفاها فأقر على أية بنسب فان كان لا يرثه كان عبداً وأقالا وكافرا
والأب مسلم لم يقبل اقراره لانه لا يقبل اقراره عليه بالمال فلا يقبل اقراره عليه في النسب كالأجنبي
وان كان برته فأقر عليه بنسب لوقر به الأب لحقه فان كان قد نفاه الأب لم يثبت لانه لم يعمل عليه نسباً
حكم بطلانه وان لم ينفه الأب ثبت النسب باقراره للموت عاشت مرضي عنها ثبت قال لا خصم سعد
ابن أبي وقاص وعبد بن زمة الرسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن أمية منقمة فقال سعد بن أبي
وقاص وأصاني أخى عتبة اذا هممت مكة أن انظر الي ابن أمية منقمة واقبته فاقبته وقال عبد بن زمة
أخي وابن وليه تأني ولعل فرشته فقال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفرش والطاهر الطهر وان ماتوه

ابن فافر أحدهما نسب ابن وأنكر الآخر لم يثبت لأن النسب لا يقبض فأذا لم يثبت حتى أحدهما لم يثبت حتى الآخر ولا يشاركهما في الميراث لأن الميراث فرع على النسب والنسب لم يثبت فلم يثبت الارث وإن أقر أحد الابنين بزوجته لاييه وأنكر الآخر فقيموجهان أحدهما أنه لا تشارك بهما من حق المقر ولا يشارك الابن إذا اختلف الوارثان في نسبه والثاني أنها تشارك بهما من حق المقر لأن المقر به حقهما من الارث لأن الزوجة زالت بالوفاة وإن ماتت وخلف بقا فافترى نسباً لم يثبت النسب لانها لا ترث جميع المال فإن أقر معها الامام فقيموجهان أحدهما أنه يثبت لأن الامام نافذ الاقرار في مال بيت المال والثاني أنه لا يثبت لأنه لا يملك المال بالارث وإنما يملك المسلمون وهم لا يتعينون فلم يثبت النسب وإن مات رجل وخلف ابني عقال ويجوز أن فافر العاقل نسب ابن آخر لم يثبت النسب لأنه لم يوجد الاقرار من جميع الورثة فإن مات المجنون قبل الاقامة كان له وارث غير الاخ المقر قام وارثه مقامه في الاقرار وإن لم يكن له وارث غيره ثبت النسب لأنه صار جميع الورثة فإن خلف الميت ابني فافر أحدهما نسب صغير وأنكر الآخر ثم مات للمكر فهل يثبت النسب فيه وجهان أحدهما أنه يثبت نسبه لأن المقر صار جميع الورثة والثاني أنه لا يثبت نسبه لأن تكذيبه شرى به بطل الحكم بنسبه فلم يثبت النسب كالوأنكر الأب نسبه في حياته ثم أقر به الوارث وإن مات رجل وخلف ابنا وارثه فافر ابن آخر بالغ عاقل وصدقه المقر له ثم أقرهما ابن ثالث ثبت نسب الثالث فإن قال الثالث إن الثاني ليس بأخ لنا فقيموجهان أحدهما أنه لا يسقط نسب الثاني لأن الثالث ثبت نسبه باقرار الأول والثاني فلا يجوز أن يسقط نسب الأصل بالمقرع والثاني أنه يسقط نسبه وهو الأظهر لأن الثالث صار ابنا فاعتبر اقراره في ثبوت نسب الثاني وإن أقر الابن الوارث بأخوين في وقت واحد فقد كل واحد منهما صاحبه ثبت نسبهما وميراثهما وإن كذب كل واحد منهما صاحبه لم يثبت نسب واحد منهما وإن صدق أحدهما صاحبه وكذب الآخر ثبت نسب المصدق دون المكذب وإن أقر الابن الوارث بنسباً أحد التوأمين ثبت نسبهما وإن أقر بهما وكذب أحدهما الآخر لم يؤثر التكذيب في نسبهما لانهما لا يختلفان في النسب

(فصل) وإن كان بين المقر وبين المقر به واحد وهو حي لم يثبت النسب الا بتصديقه وإن كان بينهما اثنان أو أكثر لم يثبت النسب الا بتصديق من بينهما لأن النسب يتصل بالمقر من جهتهم فلا يثبت الا بتصديقهم

(فصل) وإن كان المقر به لا يحجب المقر عن الميراث بوث مع ما يرثه كما إذا أقر بالموروث وإن كان يحجب المقر مثل أن يموت الرجل وخلفاً خافق الاخ بن لبيد وخلف الميراث من أب فقير بأخ من الأب والأم ثبت له النسب ولم يرث لأن الوارث أدعى ذلك إلى اسقاط ارثه لأن نور يشجع المقر عن أن يكون وارثاً وأذا تخرج عن أن يكون وارثاً بطل اقراره وسقط نسبه وميراثه فثبت النسب واسقطنا الارث وقال أبو العباس يرث المقر به وبحجب المقر لأنه لو كان حجب يسقط اقراره لأنه أقرار من غير وارث ولو جاب أن لا يقبل اقرار ابن بن آخر لأنه أقرار من بعض الورثة والنسب لا يثبت باقرار بعض الورثة وهذا خطأ لأنه إنما يقبل إذا صدقه المقر به فبطل اقراره من جميع الورثة

(فصل) وإن وصى لمرض بأبيه قبله ومات عتق ولم يرث لأن نور يشعه يؤدي إلى اسقاط ميراثه وعتقه لأن عتقه في المرض وصية وتورثه يمنع من الوصية والمنع من الوصية يوجب بطلان عتقه وارثه فثبت العتق وسقط الارث وإن أعتق موصراً يفتى مرضه وتزوجها ومات من مرضه لم تره لأن تورثها بطل عتقها وميراثها لأن العتق في المرض وصية والوصية لو اوارث لا تصح وإذا بطل العتق بطل

النكاح وإذا بطل النكاح سقط الارث فثبت العتق وسقط الارث وإن أعتق عبيدين وصارا عديلين
وادعى رجل على المعتق ان العبدين له وشهد العبدان بذلك لم تقبل شهادتهما لان قبول شهادتهما
يؤدى الى ابطال الشهادة لانه يبطل بها العتق فإذا بطل العتق بطلت الشهادة

(فصل) وإن مات رجل وخلف أخاه فقدم رجل بمجهول النسب وقال أنا ابن الميت فالتقول قول الأخ
مع يمينه لان الاصل عدم النسب فان نكل وحلف المدعى فان قلنا ان بين المدعى مع نكول المدعى
عليه كالاقرار لم يرث كما لا يرث اذا أقر به وان قلنا انه كاليثبوت كما يرث اذا أقام البيئته

(فصل) وإذا مات رجل ولا يعلم له وارث فجاء رجل وادعى أنه ولده لم تسمع الدعوى حتى يبين سبب
الارث لجواز أن يعتقد انه وارث بسبب لا يرث به ولا يقبل قوله حتى يشهد له شاهدان من أهل الخبرة
بجمله ويشهدان أنه ولده ولا نصل له وارثا سواء وبيننا سبب الارث كما بين المدعى فإذا شهدا على
ما ذكرناه حكم به لان الظاهر مع هذه الشهادة أنه لا وارث له غيره وإن لم يكونا من أهل الخبرة أو كما
من أهل الخبرة ولكنهما لم يقولوا ولا تعلم له وارثا سواء نظرت فان كان المشهود له عن له فرض لا ينقص
أعطى اليقين فيعطى الزوج برعاء قلا والزوجة ثمناء قلا ويعطى الأبوان كل واحد منهما ساعا قلا
وان كان عن ليس له فرض وهو من هذا الزوجين والأبوين بعث الحاكم الى البلاد التي دخلها الميت
فان لم يجد وادارثا توقف حتى تمضي مدة لو كان له وارث ظهر وان لم يظهر غيره فان كان الوارث عن
لا يجب بحال كالأب والابن دفعت التركة كلها اليه لان البحث مع هذه الشهادة بمنزلة شهادة أهل
الخبرة ويستحب أن يؤخذ منه كفيلا بما يدفع اليه وان كان المشهود له عن يجب كالجدة والأخ
والعم وفيه وجهان أحدهما وهو قول أبي إسحق أنه لا يدفع اليه الا نصيبه لانه يجوز أن يكون له وارث
يجب فم يدفع اليه أكثر منه والثاني وهو المذهب أنه يدفع اليه الجميع لان البحث مع هذه البيئته
بمنزلة شهادة أهل الخبرة وهل يستحب أخذا لكفيل أو يجب فيه وجهان أحدهما أنه يستحب والثاني
أنه واجب

(فصل) وإن كان لرجل أمتان ولكل واحدة منهما ولد ولا زوج لواحدة منهما ولا أقر للمولى
بوطء واحدة منهما فقال أحد هذين الولدين ابني من أمتي طوب بالبيان فان عين أحدهما لحقه نسبه
وحكم بحريته ثم يسأل عن الاستيلاء فان قال استولدتها في ملكي فالولد سرا ولاء عليه لانه لم يسه
رق وأمه أم ولد وإن قال استولدتها في نكاح عتق الولد للملك وعليه الولاء لانه مسه الرق وأمه مملوكة
لأنها علفت منه بمملوك وترق الامة الاخرى وولدها وإن ادعت انها هي التي استولدها فالتقول قول
المولى مع يمينه لان الاصل عدم الاستيلاء وان مات قبل البيان وله وارث يجوز ميراثه قام مقامه في
البيان لانه يقوم مقامه في الحاق النسب وغيره فان لم يعلم الوارث جهة الاستيلاء ففيه وجهان أحدهما
ان الامة لا تصير أم ولد لان الاصل الرق فلا يزال بالاحتمال والثاني وهو المتخصص انها تكون أم ولد
لان الظاهر من ولده منها انه استولدها في ملكه وان لم يكن له وارث وكان له وارث ولكنه لم يعين
الولد عرض الولدان على القافة فان ألحق به أحد الولدين ثبت نسبه ويكون الحكم فيه كالحكم فيه
اذا عينه الوارث وإن لم تكن قافة وكانت ولم تعرف أو ألحق الولدين به سقط حكم النسب لعدم معرفته
وأقرع بينهما لتحيز العتق لان القرعة لها مدخل في تمييز العتق فان خرجت القرعة على أحدهما عتق
ولا يحكم لواحد منهما بالارث لانه لم يعين وهل يوقف ميراث ابن فيه وجهان أحدهما انه يوقف
وهو قول المزني رحمه الله لانا نيقن أن أحدهما ابن وارث والثاني انه لا يوقف لان الشيء انما يوقف اذا
رجى انكشافه وههنا لا يرجى انكشافه

(فصل) وإن كان له أمة وطبائفة ثلاثة أولاد ولا زوج طاولا أقر المولى بوطبائفة قال أحد هؤلاء ولدي أخذ بالبيان فإن عين الأصغر ثبتت نسبه وسريته ثم يسأل عن جهة الاستيلاء فإن قال استولت بها في ملكي قال ولد حلا ولاه عليه والجارية أم ولد والولد الألب والوسط ملوكا وإن قال استولت بها في نكاح ثم ملكتها فقد عتق الولد بالملك وعليه الولاء لأنه مسه الرق وأمة قن والا كبر والوسط ملوكا وإن عين الوسط تعين نسبه وسريته ويسأل عن استيلاءه فإن قال استولت بها في ملكي قال ولد سراسل وأمه أم ولد وأما الأصغر فهو ابن أم ولد وثبت لها حرمه الاستيلاء وهل يعنى بموته كأمه فيه وجهان أحدهما أنه يعنى لأنه ولد أم ولد والثاني أنه عبد قن لا يعنى يعنى أمه لجواز أن يكون عبدا قنا بأن أحبل أمه وهي مرهونة فثبت لها حرمه الاستيلاء فتباع على أحد القولين وإذا ملكها بمثل ذلك ضارت أم ولده وولده الذي اشتراه معها عبد قن فلا يعنى مع الاحتمال وإن قال استولت بها في نكاح عتق الولد بالملك وعليه الولاء لأنه مسه الرق وأمة قن والولدان الآخران ملوكا وإن عين الألب كبرت تعين نسبه وسريته ويسأل عن الاستيلاء فإن قال استولت بها في ملكي فهو سراسل وأمه أم ولد والوسط والأصغر ملوكا وإن مات قبل البيان وخلف ابنا يحوز الميراث قام مقامه في التعيين فإن عين كان الحكم فيه على ما ذكرناه في الموروث إذا عين وإن لم يكن له ابن أو كان له ولم يعين عرض على القافة فإن عينت القافة كان الحكم على ما ذكرناه وإن لم تكن قافة أو كانت وأشكل عليها أقرع بينهم لغير الحرية لأنها تتميز بالقرعة فإن خرجت على أحد ما حكم بحريته ولا يثبت النسب لأن القرعة لا تتميز بها النسب وأما الأمة فإنه يبعث عن جهة استيلائها فإن كانت في ملكه فهي أم ولده وإن كان في نكاح فهي أمة قن وإن لم يعرف فعلى ما ذكرناه من الوجهين فلا يرث الابن الذي لم يعين نسبه وهل يوقف له نصيب ابن أو يعلى الابن المعروف بالنسب حقه فيه وجهان أحدهما يوقف له ميراث ابن وهو قول المزني رحمه الله والثاني وهو المذهب أنه لا يوقف له شيء بل تدفع التركة إلى المعروف النسب وقد بينا ذلك فيما تقدم

(فصل) وإن مات رجل وخلف ابنين فأقر أحدهما على أبيه بدين وأنكر الآخر نظرت فإن كان المقر عدلا جاز أن يقضى بشهادته مع شاهد آخر أو مع امرأتين أو مع عين المدعي وإن لم يكن عدلا حلف المنكر ولم يلزمه شيء وأما المقر فليس قولان أحدهما أنه يلزم جميع الدين في حصته لأن الدين قد يتعلق ببعض التركة إذا حلف بعضها كما يتعلق بجميعها فوجب قضاؤه من حصته المقر والقول الثاني وهو الصحيح أنه لا يلزمه من الدين الا بقدر حصته لأنه لو لم يبالأقرار جميع الدين لم تقبل شهادته بالدين لأنه يدفع بهذه الشهادة عن نفسه ضررا والله أعلم ثم التمس الكتاب بحمد الله وعونه والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا والحمد لله وحده وصلاته على محمد خير خلقه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا طيبا مباركا

ووجد بالنسخة المصحح عليها ما صورته

وكان الفراغ من نسخته عشية الخميس وقت أذان العصر الرابع والعشرين من شهر القعدة أحد شهرين سنتين وسبع مائة للهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام غفر الله لكتبه وأصاحبه ولناظره ولمن دعا لهم بالمغفرة لجميع المسلمين أنه هو الفقور الرحيم والحمد لله رب العالمين

يقول زاجي غفران المساوي رئيس لجنة التلاخيص بمطبعة دار الكتب
العربية الكبرى بمصر محمد الزهري العمراوي

الحمد لله الذي ابتدأ خلق العالم على غير مثال وأكمل نظامه وسوّاه على أحسن منوال وجعل
الإنسان أكرم أنواعه بما فطره عليه من فهم حكيم وآياته ومنحه من الاستعداد للفضل ما لا يحصى
به كلاله والصلاة والسلام على أفضل الخلق الإنسانية وأكرم الرسل آيات وأصحة يقينية وعلى
آله ذوي الهداية وأصحابه الذين اختارهم الله لازاحة الضلالة والنقابة (أما بعد) فقد تم بحمد
تعالى طبع كتاب المذهب لأستاذنا محمد بن الفضل الذي به في معترك الشبهات يبصر اليقين
من استنارت بغير اس فضائله العصور وأبنت في روض الكلمات الدينية بسيرته الزهور الامام أبو
اسحق الشيرازي رحمه الله وأتابه رضاء وكتابه المذهب من أحسن الكتب التي تستنير بها الازهان
ودررها الغوالي التي يضيئ بمثله الزمان أبان به عن اتساع بحور فضله فلا عجب في البرقية بل القرابة
في نظمه وعجيب قوله استوفى فيه مذهب الامام الشافعي بوجوه وأقواله وأتى بأدلة كل قول حتى
تبين للواقف ضعف كل قول من جملة وصحح المساوي يراها وبين الاقوال ونسبها لاساطينها كل
هذا بعبارة تسابق الأذان الى الازهان وتجاول بفصاحتها الجملة عن بني الانسان فلا غرو أن
اعتمدت على قله أكار الفضلاء ونوحت به واعتمدت على أقواله أئمة العلماء وقبضت
بهذا الكتاب بد الزمان برهة من العصور حتى عز وجوده وأصبحت نسخه في غاية الندرة
فقيض الله لنشر نوره بين الأنام ورفع ستور الخفاء عن محياه ليتنفع به الخاص والعام حضرات
أصحاب مكتبة دار الكتب العربية الكبرى بمصر جل الله مساعاهم ومنحهم التوفيق لامثال
هذه المبرات وأحسن في العالم ثنائهم فاستحضر وانسخة قديمة صحيحة من الديار اليمنية
وقوبلت على نسخ متفرقات في المكتبة الامرية ثم طبع الكتاب عليها بغاية من الدقة
في التصحيح ووضع بهامشه كتاب النظم المستعذب في شرح غريب المذهب
أهلامه محمد بن أحمد بن بطال الركني فقع الله به واستحضرت نسخته
أيضاً من الديار اليمنية ولعدم الثقة بنسخته وعدم وجودها بهذه
الديار راجعنا عليها جلة من الكتب النفيسة لجاء كتابا
زهت أنواره وزكت في الارضاء أزهاره وذلك
بمطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر
وكان الفراغ من طبعه في شهر محرم
سنة ١٣٣٣ هجرية على
صاحبها أفضل الصلاة
وأتم التحية
أمين

